

التعليقاتُ الجَلِيَّةُ

عَلَى شَرْحِ

المُقدِّمةُ الأَجْرُومِيَّةُ

مُسَمَّاةُ فَضِيلَةِ الشَّيْخِ

مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحٍ الْعَثِمِيُّ

تَبَيَّنَ رَفَعَهُ عَلَيْهِ

أَوَّلُ أَوَّلِ الشَّرَفِ بْنِ مُوسَى بْنِ حَسَنِ

النَّسْخَةُ الْوَحِيدَةُ مِنْ غَيْرِ تَحْرِيفٍ وَلَا تَصْحِيفٍ

سَارِي سَعِيدٌ

دَارُ الْعَقِيدَةِ

مَثْنُ الْأَجْرُومِيَّةِ

لَأَبِي عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدِ بْنِ مُحَمَّدٍ

ابْنِ دَاوُدَ الصَّنْهَاجِيِّ

بسم الله الرحمن الرحيم

متن الأجرومية

الْكَلَامُ هُوَ اللَّفْظُ الْمُرَكَّبُ الْمُفِيدُ بِالْوَضْعِ، وَأَقْسَامُهُ ثَلَاثَةٌ : اسْمٌ، وَفِعْلٌ، وَحَرْفٌ جَاءَ لِمَعْنَى .

فَالِاسْمُ يُعْرَفُ بِالْحَفْضِ وَالتَّنْوِينِ وَدُخُولِ الْأَلِفِ وَاللَّامِ، وَحُرُوفِ الْحَفْضِ، وَهِيَ : مِنْ، وَإِلَى، وَعَنْ، وَعَلَى، وَفِي، وَرُبَّ، وَالْبَاءُ، وَالْكَافُ، وَاللَّامُ، وَحُرُوفِ الْقَسَمِ وَهِيَ : الْوَاوُ، وَالْبَاءُ، وَالثَّاءُ .

وَالْفِعْلُ يُعْرَفُ بِقَدْ، وَالسَّيْنِ، وَسَوْفَ، وَتَاءِ التَّائِيثِ السَّاكِنَةِ .

وَالْحَرْفُ مَا لَا يَصْلُحُ مَعَهُ دَلِيلُ الْاسْمِ، وَلَا دَلِيلُ الْفِعْلِ .

(بَابُ الْإِعْرَابِ)

الْإِعْرَابُ : هُوَ تَغْيِيرُ أَوَاخِرِ الْكَلِمِ، لِاخْتِلَافِ الْعَوَالِمِ الدَّاخِلَةِ عَلَيْهَا لَفْظًا أَوْ تَقْدِيرًا، وَأَقْسَامُهُ أَرْبَعَةٌ : رَفْعٌ، وَنَصْبٌ، وَخَفْضٌ، وَجَزْمٌ، فَلِلْأَسْمَاءِ مِنْ ذَلِكَ الرَّفْعُ، وَالتَّنْصِبُ، وَالْحَفْضُ، وَلَا جَزْمَ فِيهَا .

وَلِلْأَفْعَالِ مِنْ ذَلِكَ الرَّفْعُ، وَالتَّنْصِبُ، وَالْجَزْمُ وَلَا خَفْضَ فِيهَا .

(بَابُ مَعْرِفَةِ عَلَامَاتِ الْإِعْرَابِ)

لِلرَّفْعِ أَرْبَعُ عَلَامَاتٍ : الضَّمَّةُ وَالْوَاوُ وَالْأَلِفُ وَالتَّوْنُ .

فَأَمَّا الضَّمَّةُ فَتَكُونُ عَلَامَةً لِلرَّفْعِ فِي أَرْبَعَةِ مَوَاضِعَ : فِي الْاسْمِ الْمُفْرَدِ وَجَمْعِ التَّكْسِيرِ، وَجَمْعِ الْمُؤَنَّثِ السَّالِمِ، وَالفِعْلِ الْمُضَارِعِ الَّذِي لَمْ يَنْصَلِ بِآخِرِهِ شَيْءٌ .

وأما الواو فتكون علامة للرفع في موضعين : في جمع المذكر السالم ، وفي الأسماء الخمسة ، وهي : أبوك ، وأخوك ، وحَموك ، وقُوك ، وذو مال .

وأما الألف فتكون علامة للرفع في تثنية الأسماء خاصة .

وأما الثون فتكون علامة للرفع في الفعل المضارع إذا اتصل به ضمير تثنية ، أو ضمير جمع أو ضمير المؤنثة المخاطبة .

(وللتنصب خمس علامات) : الفتححة والألف والكسرة والياء وحذف الثون .

فأما الفتححة فتكون علامة للتنصب في ثلاثة مواضع : في الاسم المفرد وجمع التكسير ، والفعل المضارع ، إذا دخل عليه ناصب ، ولم يتصل بآخره شيء .

وأما الألف فتكون علامة للتنصب في الأسماء الخمسة ، نحو : رأيت أباك وأخاك ، وما أشبه ذلك .

وأما الكسرة فتكون علامة للتنصب في جمع المؤنث السالم .

وأما الياء فتكون علامة للتنصب في التثنية والجمع .

وأما حذف الثون فيكون علامة للتنصب في الأفعال الخمسة التي رفعها بثبات الثون .

(وللخفض ثلاث علامات) : الكسرة ، والياء ، والفتححة ، فأما الكسرة فتكون علامة للخفض في ثلاثة مواضع : في الاسم المفرد المنصرف ، وجمع التكسير المنصرف وجمع المؤنث السالم .

وأما الياء فتكون علامة للخفض في ثلاثة مواضع : في الأسماء الخمسة ، وفي التثنية والجمع .

وأما الفتححة فتكون علامة للخفض في الاسم الذي لا ينصرف .

وللجزم علامتان : الشكون والحذف .

فأما الشكون فيكون علامة للجزم في الفعل المضارع الصحيح الآخر .

وأما الحذف فيكون علامة للجزم في الفعل المضارع المعتل الآخر ، وفي الأفعال الخمسة التي رفعها يثبت الثون .

(فصل) : المعربات قسمان : قسم يُعرب بالحركات ، وقسم يُعرب بالحروف ، فالذي يُعرب بالحركات أربعة أنواع : الاسم المفرد ، وجمع التذكير ، وجمع المؤنث السالم ، والفعل المضارع الذي لم يُصل بآخره شيء ، وكلها ترفع بالضمة ، وتُنصب بالفتحة ، وتُخفَض بالكسرة ، وتُجزم بالشكون ، وخارج عن ذلك ثلاثة أشياء : جمع المؤنث السالم يُنصب بالكسرة ، والاسم الذي لا يُنصرف يُخفَض بالفتحة ، والفعل المضارع المعتل الآخر يُجزم بحذف آخره .
(والذي يُعرب بالحروف أربعة أنواع) : التثنية وجمع المذكر السالم ، والأسماء الخمسة ، والأفعال الخمسة ، وهي : يَفْعَلان ، وتَفْعَلان ، وتَفْعَلون ، وتَفْعَلْنَ .

فأما التثنية فتُرفع بالالف ، وتُنصب وتُخفَض بالياء .

وأما جمع المذكر السالم فيُرفع بالواو ، وتُنصب وتُخفَض بالياء .

وأما الأسماء الخمسة فتُرفع بالواو ، وتُنصب بالالف ، وتُخفَض بالياء .

وأما الأفعال الخمسة فتُرفع بالثون ، وتُنصب وتُجزم بحذفها .

(باب الأفعال)

الأفعال ثلاثة : ماض ، ومضارع ، وأمر ، نحو : ضَرَبَ وَيَضْرِبُ ، واضْرِبْ ، فالماضي مفتوح الآخر أبداً ، والأمر مجزوم أبداً .

والمضارع ما كَانَ في أوله إحدَى الزوائد الأربع ، يَجْمَعُهَا قَوْلُكَ : أَتَيْتُ ، وَهُوَ مَرْفُوعٌ أَبَدًا ، حَتَّى يَدْخُلَ عَلَيْهِ نَاصِبٌ أَوْ جَارِمٌ .

(فَالْثَوَاصِبُ عَشْرَةٌ) : وَهِيَ : أَنْ ، وَلَنْ ، وَادَّنَ ، وَكُنْ ، وَلَئِمَ كُنْ ، وَلَئِمَ الْجُحُودِ ، وَحَتَّى ، وَالْجَوَابُ بِالْفَاءِ وَالْوَاوِ ، وَأَوْ .

(وَالْجَوَازِمُ ثَمَانِيَّةٌ عَشْرٌ) وَهِيَ : لَمْ ، وَلَمَّا ، وَلَئِمَ ، وَلَئِمَّا ، وَلَئِمَ الْأَمْرِ ، وَالِدُّعَاءِ ، وَلَا فِي النَّهْيِ ، وَالِدُّعَاءِ ، وَإِنْ ، وَمَا ، وَمَنْ ، وَمَهْمَا ، وَإِذَا ، وَأَيُّ ، وَمَتَى ، وَأَيَّانَ ، وَأَيْنَ ، وَأَيُّ ، وَحَيْثُمَا ، وَكَيْفَمَا ، وَإِذَا فِي الشَّعْرِ خَاصَّةٌ .

(بَابُ مَرْفُوعَاتِ الْأَسْمَاءِ)

الْمَرْفُوعَاتُ سَبْعَةٌ ، وَهِيَ : الْفَاعِلُ ، وَالْمَفْعُولُ الَّذِي لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ ، وَالْمُبْتَدَأُ ، وَخَبْرُهُ ، وَاسْمُ كَانَ وَأَخْوَاتِهَا ، وَخَبْرُ إِنْ وَأَخْوَاتِهَا ، وَالتَّابِعُ لِلْمَرْفُوعِ ، وَهُوَ أَرْبَعَةٌ ، أَسْيَاءٌ : التَّنْعُ ، وَالْعَطْفُ ، وَالتَّوَكِيدُ ، وَالتَّبَدُّلُ .

(بَابُ الْفَاعِلِ)

الْفَاعِلُ : هُوَ الْأِسْمُ الْمَرْفُوعُ الْمَذْكُورُ قَبْلَهُ فِعْلُهُ ، وَهُوَ عَلَى قِسْمَيْنِ ؛ ظَاهِرٍ وَمُضْمَرٍ .

فَالظَّاهِرُ نَحْوُ قَوْلِكَ : قَامَ زَيْدٌ ، وَيَقُومُ زَيْدٌ ، وَقَامَ الزَّيْدَانِ ، وَيَقُومُ الزَّيْدَانِ ، وَقَامَ الزَّيْدُونَ ، وَيَقُومُ الزَّيْدُونَ ، وَقَامَ الرَّجَالُ ، وَيَقُومُ الرَّجَالُ ، وَقَامَتِ هَيْدٌ ، وَتَقُومُ هَيْدٌ ، وَقَامَتِ الْهَيْدَانِ ، وَتَقُومُ الْهَيْدَانِ ، وَقَامَتِ الْهَيْدَاتُ ، وَتَقُومُ الْهَيْدَاتُ ، وَقَامَتِ الْهُنُودُ ، وَتَقُومُ الْهُنُودُ ، وَقَامَ أَخُوكَ ، وَيَقُومُ أَخُوكَ ، وَقَامَ غُلَامِي ، وَيَقُومُ غُلَامِي ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ .

وَالْمُضْمَرُ اثْنَا عَشَرَ ، نَحْوُ قَوْلِكَ : ضَرَبْتُ ، وَضَرَبْنَا ، وَضَرَبْتَ ، وَضَرَبْتِ ، وَضَرَبْتُمْ ، وَضَرَبْتُنَّ ، وَضَرَبْتُ ، وَضَرَبْتَ ، وَضَرَبْنَا ، وَضَرَبْتُمْ ، وَضَرَبْتُنَّ .

(بَابُ الْمَفْعُولِ الَّذِي لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ)

وهو الاسم المرفوع الذي لم يذكر معه فاعله ، فإن كان الفعل ماضياً ضمَّ أوله ، وكسِرَ ما قبل آخره ، وإن كان مضارعاً ضمَّ أوله ، وفتح ما قبل آخره ، وهو على قسمين ؛ ظاهر ومضمر ، فالظاهر نحو قولك : ضرب زيد ، ويضرب زيد ، وأكرم عمرو ، ويكرم عمرو .

والمضمر اثنا عشر نحو قولك : ضربت ، وضربنا ، وضربت ، وضربت ، وضربت ، وضربت ، وضربت ، وضربت ، وضربت ، وضربت ، وضربت ، وضربت .

(بَابُ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ)

المبتدأ : هو الاسم المرفوع العاري عن العواميل اللفظية ، والخبر : هو الاسم المرفوع المبتدأ إليه ، نحو قولك : زيد قائم ، والزيدان قائمان ، والزيدون قائمون ، والمبتدأ قسمان : ظاهر ومضمر ، فالظاهر ما تقدم ذكره .

والمضمر اثنا عشر ، وهي : أنا ، ونحن ، وأنت ، وأنت ، وأنت ، وأنتم ، وأنشئ ، وهو ، وهي ، وهما ، وهم ، وهن ، نحن قولك : أنا قائم ، ونحن قائمون ، وما أشبه ذلك .

والخبر قسمان : مفرد ، وغير مفرد ، فالمفرد نحو : زيد قائم ، وغير المفرد أربعة أشياء : الجائر والمجزور والظرف ، والفعل مع فاعله ، والمبتدأ مع خبره ، نحو قولك : زيد في الدار ، وزيد عندك ، وزيد قام أبوه ، وزيد جاريتُه ذاهبة .

(باب العوامل الداخلة على المبتدأ والخبر)

وهي ثلاثة أشياء : كان وأخواتها ، وإن وأخواتها ، وظننت وأخواتها .

فأما كان وأخواتها فإنها ترفع الاسم وتنصب الخبر ، وهي : كان ، وأمسى ، وأصبح ، وأضحى ، وظل ، وبات ، وصار ، وليس ، وما زال ، وما انفك ، وما فتئ ، وما برح ، وما دام ، وما تصرف منها نحو : كان ، ويكون ، وكُن ، وأصبح ، ويصبح ، وأصبح تقول : كان زيد قائما ، وليس عمرو شايخصا ، وما أشبه ذلك .
وأما إن وأخواتها فإنها تنصب الاسم وترفع الخبر ، وهي : إن ، وأن ، ولكن ، وكأن ، ولئت ، ولعل ، تقول : إن زيدا قائم ، ولئت عمرا شايخص ، وما أشبه ذلك .

ومغنى إن وأن للتوكيد ، ولكن للاستدراك ، وكأن للتشبيه ، ولئت للتمنى ، ولعل للترجي .

وأما ظننت وأخواتها فإنها تنصب المبتدأ والخبر على أنهما مفعولان لها ، وهي : ظننت وحسبت ، وجلت ، وزعمت ، ورأيت ، وعلمت ، ووجدت ، واتخذت ، وجعلت ، وسمعت ، تقول : ظننت زيدا منطلقا ، وجلت عمرا شايخصا ، وما أشبه ذلك .

(باب النعت)

النعت تابع للمنعوت في رفعه ونصبه وخفضه وتعريفه وتكثيره ، تقول : قام زيد العاقل ، ورأيت زيدا العاقل ، ومزرت يريدا العاقل .

والمعرفة خمسة أشياء : الاسم المضمّر ، نحو : أنا ، وأنت ، والاسم العلم نحو : زيد ومكة ، والاسم المبهّم ، نحو هذا وهذو وهؤلاء ، والاسم الذي فيه

الألف واللام، نحو: الرجل والغلام، وما أُضيفَ إلى واحدٍ من هذه الأربعة .
والنكرة: كل اسمٍ شائعٍ في جنسه لا يختصُّ به واحدٌ دونَ آخر .
وتقرُّبه كلُّ ما صلحَ دخولُ الألف واللامِ عليه، نحو: الرجل والفرس .

(باب العطف)

وحروفُ العطفِ عشرة، وهي: الواو والفاء، وثم، وأو، وأم، وإما، وبَلْ،
ولا، ولكن، وحتى في بعض المواضع، فإن عطفَ بها على مرفوعٍ رفعت، أو
على منصوبٍ نصبت، أو على محفوضٍ خفضت، أو على مجزومٍ جزمت،
تقول: قام زيدٌ وعمرُو، ورأيتُ زيدًا وعمرًا، ومَرَرْتُ بِزيدٍ وعَمرو، وزَيْدٌ لَمْ يَقُمْ،
ولَمْ يَقْعُدْ .

(باب التوكيد)

التوكيدُ تابعٌ للمؤكد في رفعه ونصبه وخفضه وتغريفه وتذكيره، ويكونُ
بالفاظٍ معلومةٍ، وهي: النفس والعين وكل وأجمع، وتوابعُ أجمع وهي: أكتع
وأبتع وأبصع، تقول: قام زيدٌ نفسه، ورأيتُ القومَ كلَّهم، ومَرَرْتُ بالقومِ
أجمعين .

(باب البدل)

إذا أُبدِلَ اسمٌ من اسم، أو فعلٌ من فعلٍ تبعه في جميع إعرابه، وهو أربعة
أقسام: بَدَلُ الشئِ مِنَ الشئِ، وبَدَلُ البعضِ مِنَ الكلِّ، وبَدَلُ الاشتِمَالِ، وبَدَلُ
الغلطِ، نحو قولك: قام زيدٌ أخوك، وأكلتُ الرغيفَ ثلثه، ونفعني زيدٌ علمه،
ورأيتُ زيدًا الفرسَ، أردتُ أن تقول: الفرسَ فعَلِبتُ، فأبدلتُ زيدًا منه .

(بَابُ مَنْصُوبَاتِ الْأَسْمَاءِ)

الْمَنْصُوبَاتُ خَمْسَةٌ عَشَرَ، وَهِيَ : الْمَفْعُولُ بِهِ ، وَالْمُضَدَّرُ ، وَظَرْفُ الزَّمَانِ ، وَظَرْفُ الْمَكَانِ ، وَالْحَالُ ، وَالتَّمْيِيزُ ، وَالْمُسْتَشَى ، وَاسْمُ لَا ، وَالْمُنَادَى ، وَالْمَفْعُولُ مِنْ أَجْلِيهِ ، وَالْمَفْعُولُ مَعَهُ ، وَخَيْرُ كَانَ وَأَخَوَاتِهَا ، وَاسْمُ إِنَّ وَأَخَوَاتِهَا ، وَالتَّابِعُ لِلْمَنْصُوبِ ، وَهُوَ أَرْبَعَةُ أَشْيَاءَ : التَّعْتُّ ، وَالْعَطْفُ ، وَالتَّوَكُّيدُ ، وَالتَّبَدُّلُ .

(بَابُ الْمَفْعُولِ بِهِ)

وَهُوَ الْأِسْمُ الْمَنْصُوبُ ؛ أَى : يَقَعُ بِهِ الْفِعْلُ نَحْوُ : ضَرَبْتُ زَيْدًا ، وَرَكِبْتُ الْفَرَسَ ، وَهُوَ قِسْمَانِ : ظَاهِرٌ ، وَمُضْمَرٌ .
فَالظَّاهِرُ مَا تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ .
وَالْمُضْمَرُ قِسْمَانِ : مُتَّصِلٌ وَمُنْفَصِلٌ .

فَالْمُتَّصِلُ اثْنَا عَشَرَ ، وَهِيَ : ضَرَبْتَنِي وَضَرَبْنَا وَضَرَبَكَ وَضَرَبْنَا وَضَرَبَكُمَا وَضَرَبْتُكُمْ وَضَرَبْتُمْ وَضَرَبْتُهَا وَضَرَبْتُمَا وَضَرَبْتَهُمَا وَضَرَبْتُهُنَّ ، وَالْمُنْفَصِلُ اثْنَا عَشَرَ ، وَهِيَ : إِيَّائِي وَإِيَّانَا وَإِيَّاكَ وَإِيَّاكِ وَإِيَّاكُمَا وَإِيَّاكُم وَإِيَّاكُنَّ وَإِيَّاهُ وَإِيَّاهَا وَإِيَّاهُمَا وَإِيَّاهُنَّ .

(بَابُ الْمُضَدَّرِ)

الْمُضَدَّرُ هُوَ الْأِسْمُ الْمَنْصُوبُ الَّذِي يَجِيئُ ثَالِثًا فِي تَصْرِيفِ الْفِعْلِ نَحْوُ : ضَرَبَ يَضْرِبُ ضَرْبًا ، وَهُوَ قِسْمَانِ : لَفْظِيٌّ وَمَعْنَوِيٌّ ، فَإِنْ وَافَقَ لَفْظُهُ لَفْظَ فِعْلِهِ فَهُوَ لَفْظِيٌّ نَحْوُ : قَتَلْتُهُ قَتْلًا ، وَإِنْ وَافَقَ مَعْنَى فِعْلِهِ دُونَ لَفْظِهِ فَهُوَ مَعْنَوِيٌّ ، نَحْوُ : جَلَسْتُ قُعُودًا ، وَقَمْتُ وَقُوفًا ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ .

(باب ظَرْفُ الزَّمَانِ وَظَرْفُ الْمَكَانِ)

ظَرْفُ الزَّمَانِ هُوَ اسْمُ الزَّمَانِ الْمَنْصُوبُ بِتَقْدِيرِ « فَي » ، نَحْوُ : الْيَوْمَ ، وَاللَّيْلَةَ ، وَغُدُوَّةً ، وَبُكْرَةً ، وَسَحْرًا ، وَغَدًا ، وَعَتَمَةً ، وَصَبَاحًا ، وَمَسَاءً ، وَأَبَدًا ، وَأَمَدًا ، وَحِينًا ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ .

وَلَا يَخْلَفُ وَقَدْ آمَ وَوَرَاءَ وَفَوْقَ وَتَحْتَ وَعِنْدَ وَمَعَ وَإِزَاءَ وَجِذَاءَ وَتِلْقَاءَ وَهَنَا وَثَمَ ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ .

(باب الخال)

الْخَالُ هُوَ الْاسْمُ الْمَنْصُوبُ الْمُفَسَّرُ لِمَا انْتَبَهَمَ مِنَ الْهَيْمَاتِ ، نَحْوُ قَوْلِكَ : جَاءَ زَيْدٌ رَاكِبًا ، وَرَكِبْتُ الْفَرَسَ مُسْرَجًا ، وَلَقِيتُ عَبْدَ اللَّهِ رَاكِبًا ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ ، وَلَا يَكُونُ الْخَالُ إِلَّا نَكْرَةً ، وَلَا يَكُونُ إِلَّا بَعْدَ تَمَامِ الْكَلَامِ ، وَلَا يَكُونُ صَاحِبُهَا إِلَّا مَعْرِفَةً .

(باب التَّمْيِيزِ)

التَّمْيِيزُ هُوَ الْاسْمُ الْمَنْصُوبُ الْمُفَسَّرُ لِمَا انْتَبَهَمَ مِنَ الذُّوَابِ ، نَحْوُ قَوْلِكَ : تَصَبَّبَ زَيْدٌ عَرَفًا ، وَتَفَقَّأَ بَكْرٌ شَحْمًا ، وَطَابَ مُحَمَّدٌ نَفْسًا ، وَاسْتَرَيْتُ عَشْرِينَ غُلَامًا ، وَمَلَكَتُ يَسْعِينَ نَعْجَةً ، وَزَيْدٌ أَكْرَمُ مِنْكَ أَبَا ، وَأَجْمَلُ مِنْكَ وَحَهَا ، وَلَا يَكُونُ التَّمْيِيزُ إِلَّا نَكْرَةً ، وَلَا يَكُونُ إِلَّا بَعْدَ تَمَامِ الْكَلَامِ .

(بَابُ الاسْتِثْنَاءِ)

وَحُرُوفُ الاسْتِثْنَاءِ ثَمَانِيَّةٌ ، وَهِيَ : إِلَّا وَغَيْرُ وَسْوَى وَسَوَاءٌ وَخَلَا وَغَدَا وَحَاشَا .

فَالْمُسْتَشْنَى بِإِلَّا يُنْصَبُ إِذَا كَانَ الْكَلَامُ تَامًا مُوجِبًا نَحْوُ : قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدًا ، وَخَرَجَ النَّاسُ إِلَّا عَمْرًا .

وَإِنْ كَانَ الْكَلَامُ مَنْفِيًّا تَامًا جَازَ فِيهِ الْبَدَلُ وَالنَّصْبُ عَلَى الاسْتِثْنَاءِ ، نَحْوُ : مَا قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدًا وَإِلَّا زَيْدٌ .

وَإِنْ كَانَ الْكَلَامُ نَاقِصًا كَانَ عَلَى حَسَبِ الْعَوَامِلِ ، نَحْوُ : مَا قَامَ إِلَّا زَيْدٌ ، وَمَا ضَرَبْتُ إِلَّا زَيْدًا ، وَمَا مَرَزْتُ إِلَّا بِزَيْدٍ .

وَالْمُسْتَشْنَى بِغَيْرِ وَسْوَى وَسَوَاءٍ مَجْزُورٌ ، لَا غَيْرُ .

وَالْمُسْتَشْنَى بِخَلَا وَغَدَا وَحَاشَا يَجُوزُ نَصْبُهُ وَخَرُّهُ ، نَحْوُ : قَامَ الْقَوْمُ خَلَا زَيْدًا وَزَيْدٌ ، وَغَدَا عَمْرًا وَغَمِرُوا وَحَاشَا بَكَرًا وَبَكْرٌ .

(بَابُ لَا)

اعْلَمْ أَنَّ لَا تَنْصِبُ التَّنْكِيرَاتِ بَغَيْرِ تَنْوِينٍ إِذَا بَاسَرَتْ التَّنْكِيرَ ، وَلَمْ تَتَكَرَّرْ « لَا » نَحْوُ : لَا رَجُلٌ فِي الدَّارِ . فَإِنْ لَمْ تُبَاسِرْهَا وَجَبَ الرفعُ ، وَوَجِبَ تَكَرُّرُ « لَا » نَحْوُ : لَا فِي الدَّارِ رَجُلٌ ، وَلَا امْرَأَةٌ ، فَإِنْ تَكَرَّرَتْ « لَا » جَازَ إِعْمَالُهَا وَالْعَاوُهَا ، فَإِنْ شِئْتَ قُلْتُ : لَا رَجُلٌ فِي الدَّارِ وَلَا امْرَأَةٌ ، وَإِنْ شِئْتَ قُلْتُ : لَا رَجُلٌ فِي الدَّارِ ، وَلَا امْرَأَةٌ .

(بَابُ الْمُنَادَى)

الْمُنَادَى خَمْسَةٌ أَنْوَاعٌ : الْمُفْرَدُ الْعَلَمُ ، وَالتَّنْكِيرُ الْمُقْصُودُ ، وَالتَّنْكِيرُ غَيْرُ

الْمَقْصُودَةُ، وَالْمُضَافُ، وَالْمُسَبَّهُ بِالْمُضَافِ، فَأَمَّا الْمُفْرَدُ الْعَلَمُ وَالْكَرَةُ
الْمَقْصُودَةُ فَيُعْتَبَرَانِ عَلَى الصَّمِّ مِنْ غَيْرِ تَنْوِينٍ نَحْوُ: يَا زَيْدُ، وَيَا رَجُلُ، وَالثَّلَاثَةُ الْبَاقِيَةُ
مَنْصُوبَةٌ، لَا غَيْرَ.

(بَابُ الْمَفْعُولِ مِنْ أَجْلِهِ)

وَهُوَ الْأِسْمُ الْمَنْصُوبُ الَّذِي يُذَكَّرُ نِيَانًا لِسَبَبِ وَقُوعِ الْفِعْلِ، نَحْوُ قَوْلِكَ: قَامَ
زَيْدٌ إِجْلَالًا لِعَمْرٍو، وَقَصْدُكَ اتِّعَاءَ مَعْرُوفِكَ.

(بَابُ الْمَفْعُولِ مَعَهُ)

وَهُوَ الْأِسْمُ الْمَنْصُوبُ الَّذِي يُذَكَّرُ لِنِيَانٍ مِنْ فِعْلٍ مَعَهُ الْفِعْلُ نَحْوُ قَوْلِكَ: جَاءَ
الْأَمِيرُ وَالْجَيْشَ، وَاسْتَوَى الْمَاءُ وَالْحَشْبَةَ.

وَأَمَّا خَبَرُ كَانَ وَأَخَوَاتُهَا، وَاسْمُ إِنَّ وَأَخَوَاتُهَا، فَقَدْ تَقَدَّمَ ذِكْرُهُمَا فِي
الْمَرْفُوعَاتِ، وَكَذَلِكَ التَّوَابِعُ فَقَدْ تَقَدَّمَ هُنَاكَ.

(بَابُ مَخْفُوضَاتِ الْأَسْمَاءِ)

الْمَخْفُوضَاتُ ثَلَاثَةُ أَقْسَامٍ: مَخْفُوضٌ بِالْحَرْفِ، وَمَخْفُوضٌ بِالْإِضَافَةِ، وَتَابِعٌ
لِلْمَخْفُوضِ.

فَأَمَّا الْمَخْفُوضُ بِالْحَرْفِ، فَهُوَ مَا يُخْفَضُ بِمِنْ وَإِلَى وَعَنْ وَعَلَى وَفِي وَزَتْ وَالْبَاءِ
وَالْكَافِ وَاللَّامِ، وَيَحْرُوفِ الْقَسَمِ، وَهِيَ الْوَاوُ وَالْبَاءُ وَالنَّاءُ وَبَوَاوِ رَبٍّ وَحُدُ وَمُنْدُ.

وَأَمَّا مَا يُخْفَضُ بِالْإِضَافَةِ فَتَنَحُّو قَوْلُكَ: عَلَامُ زَيْدٍ، وَهُوَ عَلَى قِسْمَيْنِ، مَا يُقَدَّرُ
بِاللَّامِ وَمَا يُقَدَّرُ بِمِنْ، فَالَّذِي يُقَدَّرُ بِاللَّامِ نَحْوُ: عَلَامُ زَيْدٍ، وَالَّذِي يُقَدَّرُ بِمِنْ نَحْوُ
ثَوْبُ خَزٍّ وَبَابُ سَاجٍ وَخَاتَمٌ حَدِيدٍ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

مَثْنُ الدُّرَّةِ الْبَهِيَّةِ

« نَظْمُ الْأَجْرُومِيَّةِ »

لشرف الدين يحيى العمريطن

رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى

(بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ)

(اَلْحَمْدُ لِلَّهِ) الَّذِي قَدْ وَفَّقَا لِلْعِلْمِ خَيْرَ خَلْقِهِ وَلِلتَّقَى
 حَتَّى نَحْتَ قُلُوبُهُمْ (لِتَحْوِهِ) فَأَشْرَبَتْ مَعْنَى ضَمِيرِ الشَّانِ
 ثُمَّ الصَّلَاةُ مَعَ سَلَامٍ لَا يَبْقَى (مُحَمَّدٍ) وَالْآلِ وَالْأَصْحَابِ
 (وَبَعْدُ) فَاغْلَمَ أَنَّهُ لَمَّا افْتَضَرَّ وَكَانَ مَطْلُوبًا أَشَدَّ الطَّلَبِ
 كُنِيَ يَفْهَمُوا مَعَانِيَ الْقُرْآنِ وَالنُّحُو أُولَى أَوْلَا أَنْ يُعْلَمَا
 وَكَانَ خَيْرُ كُتُبِهِ الصَّغِيرَةِ فِي غَرْبِهَا وَعَجَبِهَا وَالرُّومِ
 وَانْتَفَعَتْ أَجَلَّةٌ بِعِلْمِهَا وَانْظَمَتْهَا نَظْمًا بَدِيعًا مُقْتَدِي
 وَقَدْ حَذَفْتُ مِنْهُ مَا عَنْهُ غِنَى مُتَمِّمًا لِغَالِبِ الْأَبْوَابِ
 سَأَلْتُ فِيهِ مِنْ صَدِيقِي صَادِقٍ إِذِ الْفَتَى حَسَبَ اعْتِقَادِهِ رُفِعَ
 فَتَسَأَلَ الْمَنَانُ أَنْ يُجِيرَنَا وَأَنْ يَكُونَ نَافِعًا بِعِلْمِهِ
 لِمَنْ خَيْرُ خَلْقِهِ خَيْرَ خَلْقِهِ وَلِلتَّقَى
 فَمِنْ عَظِيمِ شَأْنِهِ لَمْ تَحْوِهِ
 فَأَعْرَبَتْ فِي الْحَاثِ بِالْأَحَاثِ
 عَلَى النَّبِيِّ أَفْصَحَ الْخَلَائِقِ
 مَنْ أَتَقَنُوا الْقُرْآنَ بِالْإِعْرَابِ
 جُلُّ الْوَزَى عَلَى الْكَلَامِ الْمُخْتَصَرِ
 مِنَ الْوَزَى حِفْظُ اللَّسَانِ الْعَرَبِيِّ
 وَالسُّنَّةِ الدَّقِيقَةِ الْمَعَانِي
 إِذِ الْكَلَامُ دُونَهُ لَنْ يُفْهَمَا
 كُرَاسَةً لَطِيفَةً شَهِيرَةً
 أَلْفَهَا الْحَبْرُ (ابْنُ أَجْرُومِ)
 مَعَ مَا تَرَاهُ مِنْ لَطِيفِ حُجْمِهَا
 بِالْأَضَلِّ فِي تَقْرِيبِهِ لِلْمُبْتَدِئِ
 وَزِدْتُهُ قَوَائِدًا بِهَا الْغِنَى
 فَجَاءَ مِثْلَ الشَّرْحِ لِلْكِتَابِ
 يَفْهَمُ قَوْلِي لِاعْتِقَادِ وَائِقِ
 وَكُلُّ مَنْ لَمْ يَغْتَقِذْ لَمْ يَنْتَفِعْ
 مِنَ الرِّيَا مُضَاعَفًا أُجُوزَنَا
 مِنْ اعْتَنَى بِحِفْظِهِ وَفَهْمِهِ

(باب الكلام)

كَلَامُهُمْ لَفْظٌ مُفِيدٌ مُسْنَدٌ وَالْكَلِمَةُ اللَّفْظُ الْمُفِيدُ الْمُفْرَدُ
لَا سِمَ وَفِعْلٌ ثُمَّ حَرْفٌ تَنْقَسِمُ وَهَذِهِ ثَلَاثَةٌ هِيَ الْكَلِمُ
وَالْقَوْلُ لَفْظٌ قَدْ أَقَادَ مُطْلَقًا كَقُمَ وَقَدْ وَإِنْ زَيْدًا اِزْتَقَى
فَالْاِسْمُ بِالتَّنْوِينِ وَالْحَفْضِ عُرِفَ وَحَرْفٌ خَفُضَ وَبِلَامٍ وَأَيْفُ
وَالْفِعْلُ مَعْرُوفٌ بِقَدْ وَالسِّينِ وَتَاءٍ تَأْنِيثٌ مَعَ التَّسْكِينِ
وَتَا فَعَلَتْ مُطْلَقًا كَجِئْتَ لِي وَالتَّوْنِ وَالْيَا فِي أَفْعَلْنَ وَأَفْعَلِي
وَالْحَرْفُ لَمْ يَضْلُعْ لَهُ عِلَامَةٌ إِلَّا اِنْتِهَا قَبُولُهُ الْعِلَامَةُ

(باب الإعراب)

إِعْرَابُهُمْ تَغْيِيرُ آخِرِ الْكَلِمِ تَقْدِيرًا أَوْ لَفْظًا لِعَامِلٍ عَلَيْهِ
أَقْسَامُهُ أَرْبَعَةٌ فَلْتَعْتَبِرْ رَفَعَ وَنَضَبَ وَكَذَا جَزَمَ وَجَزَوْ
وَالْكُلَّ غَيْرَ الْجَزَمِ فِي الْأَسْمَاءِ يَقَعُ وَكُلُّهَا فِي الْفِعْلِ وَالْحَفْضِ امْتَنَعَ
وَسَائِرُ الْأَسْمَاءِ حَيْثُ لَا شَبَهَ قَرَّبَهَا مِنَ الْحُرُوفِ مُعَرَّبَةً
وَعَبَّرَ ذِي الْأَسْمَاءِ مَبْنًى خَلَا مُضَارِعٍ مِنْ كُلِّ نُونٍ قَدْ خَلَا

(باب علامات الإعراب)

لِلرَّفْعِ مِنْهَا ضَمَّةٌ وَآوُ أَيْفُ فَالضَّمُّ فِي اسْمٍ مُفْرَدٍ كَأَحْمَدٍ وَجَمْعٍ تَكْسِيرٍ كَحَاءِ الْأَعْبَادِ
وَالْجَمْعِ تَأْنِيثٌ كَمُسْلِمَاتٍ وَكُلُّ فِعْلٍ مُعَرَّبٍ كِيَاتِي
وَالْوَاوُ فِي جَمْعِ الذُّكُورِ السَّالِمِ كَالصَّالِحُونَ هُمْ أُولُوا الْمَكَارِمِ

كَمَا أَتَتْ فِي الْخَمْسَةِ الْأَسْمَاءِ وَهِيَ الَّتِي تَأْتِي عَلَى الْوَلَاءِ
أَبْ أَخَ حَمَ وَفُوكَ دُو جَرَى كُلُّ مُضَافًا مُفْرَدًا مُكَبَّرًا
وَفِي الْمُثَنَّى نَحْوُ زَيْدَانِ الْأَلْفِ وَالتَّوْنُ فِي الْمُضَارِعِ الَّذِي عُرِفَ
بِإِفْعَلَانٍ تَفْعَلَانِ أَتُسَمَّا وَيَفْعَلُونَ تَفْعَلُونَ مَعَهُمَا
وَتَفْعَلِينَ تَرْحَمِينَ حَالِي وَاشْتَهَرَتْ بِالْخَمْسَةِ الْأَفْعَالِ

(بَابُ عَلَامَاتِ النَّضْبِ)

لِلنَّضْبِ خَمْسٌ وَهِيَ فَتْحَةُ أَلِفٍ كَسْرٌ وَبَاءٌ ثُمَّ نُونٌ تَنْحَذِفُ
فَانْصَبَ يَفْتَحُ مَا يَضُمُّ قَدْ رُفِعَ إِلَّا كَهَيْئَاتِ فَفَتْحُهُ مُبِيعٌ
وَاجْعَلْ لِنَّضْبِ الْخَمْسَةِ الْأَسْمَاءِ أَلِفٌ وَانْصَبَ يَكْسِرُ جَمْعٌ تَأْنِيثٌ عُرِفَ
وَالنَّضْبُ فِي الْأِسْمِ الَّذِي قَدْ ثُنِيَ وَجَمْعٌ تَذْكِيرٌ مُصَحَّحٌ بِنَاءٍ
وَالْخَمْسَةُ الْأَفْعَالُ حَيْثُ تَنْتَضِبُ فَحَذَفُ نُونِ الرَّفْعِ مُطْلَقًا يَجِبُ

(بَابُ عَلَامَاتِ الْخَفْضِ)

عَلَامَةُ الْخَفْضِ الَّتِي بِهَا انْضَبَطَ كَسْرٌ وَبَاءٌ ثُمَّ فَتْحَةُ فَقَطُ
فَاخْفِضْ يَكْسِرُ مَا مِنَ الْأَسْمَاءِ عُرِفَ فِي رَفْعِهِ بِالضَّمِّ حَيْثُ يَنْصَرِفُ
وَاخْفِضْ يَبَاءُ كُلُّ مَا بِهَا نُصِبَ وَالْخَمْسَةُ الْأَسْمَاءُ بِشَرْطِهَا نُصِبَتْ
وَاخْفِضْ يَفْتَحُ كُلُّ مَا لَمْ يَنْصَرِفْ بِمَا يَوْصَفُ الْفِعْلُ صَارَ يَنْصَرِفُ
بِأَنْ يَحُورَ الْأِسْمُ عِلَّتَيْنِ أَوْ عِلَّةٌ تُغْنِي عَنْ اثْنَتَيْنِ
فَأَلْفُ التَّأْنِيثِ أَغْنَتْ وَخَدَّهَا وَصِيغَةُ الْجَمْعِ الَّذِي قَدْ انْتَهَى
وَالْعِلَّتَانِ الْوَصْفُ مَعَ عَذَلٍ عُرِفَ أَوْ وَزْنٍ فِعْلٍ أَوْ بَنُونٍ وَأَلْفُ

وَهَذِهِ الثَّلَاثُ تَمْنَعُ الْعِلْمَ وَزَادَ تَرْكِيبًا وَأَسْمَاءَ الْعَجَمِ
كَذَلِكَ تَأْتِيَتْ بِمَا عَدَا الْأَلِفَ فَإِنْ يُصَفَّ أَوْ يَأْتِ بَعْدَ أَلٍ صُرِفَ
(بَابُ غَلَامَاتِ الْجِزْمِ)

وَالْجِزْمُ فِي الْأَفْعَالِ بِالشُّكُونِ أَوْ حَذْفِ حُرُوفِ عِلَّةٍ أَوْ نُونٍ
فَحَذْفُ نُونِ الرَّفْعِ قَطْعًا يَلْزَمُ فِي الْخَمْسَةِ الْأَفْعَالِ حَيْثُ تُجْزَمُ
وَبِالشُّكُونِ اجْزِمَ مُضَارِعًا سَلِمَ مِنْ كَوْنِهِ بِحَرْفِ عِلَّةٍ تُحْتَمِ
إِمَّا بِوَاوٍ أَوْ بِيَاءٍ أَوْ أَلِفٍ وَجِزْمٌ مُعْتَلٌّ بِهَا أَنْ تَنْحَذِفَ
وَتَضُبُّ ذِي وَاوٍ وَيَاءٍ يَظْهَرُ وَمَا سِوَاهُ فِي الثَّلَاثِ قَدَّرُوا
فَنَحَوُ يَغْزُو يَهْتَدِي يَخْشَى تُحْتَمِ وَعِلَّةٌ مِنْهَا سَلِمَ
وَعِلَّةُ الْأَسْمَاءِ يَاءٌ وَأَلِفٌ فَنَحَوُ قَاضٍ وَالْفَتْى بِهَا عُرِفَ
إِغْرَابُ كُلِّ مِنْهُمَا مُقَدَّرٌ فِيهَا وَلَكِنْ نَضُبُ قَاضٍ يَظْهَرُ
وَقَدَّرُوا ثَلَاثَةَ الْأَقْسَامِ فِي الْيَمِ قَبْلَ الْيَاءِ مِنْ غَلَامِي
وَالْوَاوِ فِي كَمْشَلِمِي أَضْمِرَتْ وَالثَّوْنُ فِي لَثْبَلُونُ قُدِّرَتْ

(فَضْلٌ)

الْمُغْرَبَاتُ كُلُّهَا قَدْ تُغْرَبُ بِالْحَرَكَاتِ أَوْ حُرُوفٍ تَقْرُبُ
فَأَوَّلُ الْقِسْمَيْنِ مِنْهَا أَرْبَعٌ وَهِيَ الَّتِي مَرَّتْ بِضَمٍّ تُرْفَعُ
وَكُلُّ مَا بِضَمَّةٍ قَدْ ارْتَفَعَ فَتَضُبُّهُ بِالْفَتْحِ مُطْلَقًا يَقَعُ
وَيُخَفِّضُ الْأَسْمَ مِنْهُ بِالْكَسْرِ الثَّزِمَ وَالْفِعْلُ مِنْهُ بِالشُّكُونِ مُنْجِزِمٌ
لَكِنْ كَهَنَدَاتٍ لِنَضْبِهِ انْكَسَرَ وَعَغِيرُ مَضْرُوفٍ بِفَتْحِهِ يُجْزَمُ
وَكُلُّ فِعْلٍ كَانَ مُعْتَلًّا جِزِمَ بِحَذْفِ حُرُوفِ عِلَّةٍ كَمَا عَلِمَ

وَالْمُعْرَبَاتُ بِالْحُرُوفِ أَرْبَعُ وَهِيَ الْمُثَنَّى وَذُكُورُ تَجْمَعُ
 جَمْعًا صَحِيحًا كَالْبَثَالِ الْخَالِي وَخَمْسَةُ الْأَسْمَاءِ وَالْأَفْعَالِ
 أَمَّا الْمُثَنَّى فَلِزْفَعِهِ الْأَلِفُ وَنَضْبُهُ وَجَرُّهُ بِأَلْيَا عَرِفُ
 وَكَالْمُثَنَّى الْجَمْعُ فِي نَضْبٍ وَجَرُّ وَرَفْعُهُ بِالْوَاوِ مَرٌّ وَاسْتَقَرُّ
 وَالْخَمْسَةُ الْأَسْمَاءُ كَهَذَا الْجَمْعِ فِي رَفْعٍ وَخَفْضٍ وَانْصِبْنِ بِالْأَلِفِ
 وَالْخَمْسَةُ الْأَفْعَالُ رَفْعُهَا عَرِفُ يَنْوِنُهَا وَفِي سِوَاهُ تَنْحِيفُ

(بَابُ الْمَعْرِفَةِ وَالنِّكَرَةِ)

وَأَنْ تُرِدَ تَعْرِيفَ الْإِسْمِ النَّكَرَةِ فَهُوَ الَّذِي يَقْبَلُ أَلْ مُؤَنَّرَةً
 وَغَيْرُهُ مَعَارِفٌ وَتُخَصَّرُ فِي سِتَّةٍ فَالْأَوَّلُ اسْمٌ مُضْمَرٌ
 يُكْنَى بِهِ عَنْ ظَاهِرٍ فَيُسَمَّى لِلْعَيْبِ وَالْحُضُورِ وَالتَّكْلِيمِ
 وَقَسْمُوهُ ثَانِيًا لِمُتَّصِلٍ مُسْتَتِرٍ أَوْ بَارِزٍ أَوْ مُنْفَصِلٍ
 ثَانِي الْمَعَارِفِ الشَّهِيرُ بِالْعَلَمِ كَجَعْفَرٍ وَمَكَّةَ وَكَالْحَرَمِ
 وَأُمُّ عَمْرٍو وَأَبَى سَعِيدٍ وَنَحْوِ كَهْفِ الظُّلَمِ وَالرَّشِيدِ
 فَمَا أَتَى مِنْهُ بِأَمٍّ أَوْ بِأَبٍ فَكُنْيَةٌ وَغَيْرُهُ اسْمٌ أَوْ لَقَبٌ
 فَمَا يَمْدَحُ أَوْ يَذُمُّ مُشْعِرٌ فَلَقَبٌ وَالْإِسْمُ مَا لَا يُشْعِرُ
 ثَالِثُهَا إِشَارَةٌ كَذَا وَذِي رَابِعُهَا مَوْضُوعٌ الْإِسْمُ كَالَّذِي
 خَامِسُهَا مُعَرَّفٌ بِحُرُوفٍ أَلْ كَمَا تَقُولُ فِي مَحَلِّ الْمَحَلِّ
 سَادِسُهَا مَا كَانَ مِنْ مُضَافٍ لِوَاحِدٍ مِنْ هَذِهِ الْأَصْنَافِ
 كَقَوْلِكَ إِنِّي وَابْنُ زَيْدٍ وَابْنُ ذِي وَابْنُ الَّذِي صَرْنَتْهُ وَابْنُ الْبَنِي

(بَابُ الْأَفْعَالِ)

أَفْعَالُهُمْ ثَلَاثَةٌ فِي الْوَاقِعِ ماضٍ وَفَعْلُ الْأَمْرِ وَالْمُضَارِعِ
فَالْمَاضِ مَفْتُوحٌ الْأَخِيرُ إِنْ قُطِعَ عَنْ مُضَمِّرٍ مُحَرَّكٍ بِهِ رُفِعَ
فَإِنْ أَتَى مَعَ ذَا الضَّمِيرِ سَكَنًا وَضَمُّهُ مَعَ وَاوٍ جَمَعَ عَيْنًا
وَالْأَمْرُ مَبْنِيٌّ عَلَى السُّكُونِ أَوْ حَذَفِ حَرْفٍ عِلَّةٍ أَوْ نُونٍ
وَأَفْتَتَحُوا مُضَارِعًا بِوَاحِدٍ مِنَ الْحُرُوفِ الْأَرْبَعِ الزَّوَائِدِ
هَمْزٌ وَنُونٌ وَكَذَا يَاءٌ وَتَا يَجْمَعُهَا قَوْلِي أَنْبِئْتُ يَا فَتَى
وَحَيْثُ كَانَتْ فِي رُبَاعِي تَضُمُّ وَتَفْتَحُهَا فِيمَا سِوَاهُ مُلْتَزِمٌ

(بَابُ إِعْرَابِ الْفِعْلِ)

رُفِعَ الْمُضَارِعُ الَّذِي تَجَرَّدَا عَنْ نَاصِبٍ وَجَارِمٍ ثَابِتًا
فَانْصَبَ بِعَشْرِ وَهِيَ أَنْ وَلَنْ وَكَيَّ كَذَا إِذَنْ إِنْ صُدِّرَتْ وَلَامٌ كَيَّ
وَلَامٌ بِحَدِّ وَكَذَا حَتَّى وَأَوْ وَالْوَاوُ وَالْفَا فِي جَوَابٍ وَعَنْوَا
بِهِ جَوَابًا بَعْدَ نَفْيٍ أَوْ طَلَبَ كَلَّا تَرُمُ عَلِمَا وَتَثْرِكُ الثَّغْبُ
وَجَزَمُهُ بِلَمٍّ وَلَمَّا قَدْ وَجِبَ وَلَا وَلَامٌ ذَلَّتَا عَلَى الطَّلَبِ
كَذَاكَ إِنْ وَمَا وَمَنْ وَإِذْ مَا أَيْ مَتَى أَيَّانَ أَتَيْنَ مَهْمَا
وَحَيْثُمَا وَكَيْفَمَا وَأَنْتَى كَيَانَ يَقُمُ زَيْدٌ وَغَمَرُوا قُمْنَا
وَاحْرَزَ بِإِنْ وَمَا بِهَا قَدْ أُلْحِقَا فِعْلَيْنِ لَفْظًا أَوْ مَحَلًّا مُطْلَقًا
وَلْيَقْتَرِنْ بِالْفَا جَوَابٌ لَوْ وَقَعَ بَعْدَ الْأَدَاةِ مُؤْضِعِ الشَّرْطِ امْتَنَعَ

(بَابُ مَرْفُوعَاتِ الْأَسْمَاءِ)

مَرْفُوعُ الْأَسْمَاءِ سَبْعَةٌ نَأْيِي بِهَا مَعْلُومَةٌ الْأَسْمَاءِ مِنْ تَجْوِيدِهَا

فَالْفَاعِلُ اسْمٌ مُطْلَقًا قَدْ ارْتَفَعَ بِفِعْلِهِ وَالْفِعْلُ قَبْلَهُ وَقَعَ
وَوَاجِبٌ فِي الْفِعْلِ أَنْ يُجَرَّدَا إِذَا لَجِمَ أَوْ مُشَى أُسْنِدَا
فَقُلْ أَتَى الزُّيْدَانِ وَالزُّيْدُونَا كَجَاءَ زَيْدٌ وَيَجِي أَخُونَا
وَقَسَمُوهُ ظَاهِرًا وَمُضَمَّرًا فَالظَّاهِرُ اللَّفْظُ الَّذِي قَدْ دُكِرَا
وَالْمُضَمَّرُ اثْنَا عَشَرَ نَوْعًا قُسِمَا كَقُمْتُ قُمْنَا قَمْتُ قُمْتِ قُمْتُمَا
قُمْتُنَّ قُمْتُمْ قَامَ قَامَتْ قَامَا قَامُوا وَقُمْنَ نَحْوُ صُمْتُمْ عَامَا
وَهَذِهِ ضَمَائِرُ مُتَّصِلَةٍ وَمِثْلُهَا الضَّمَائِرُ الْمُتَفَصِّلَةُ
كَلَمْ يَقُمْ إِلَّا أَنَا أَوْ أَنْتُمْ وَغَيْرُ ذَيْنِ بِالْقِيَاسِ يُعْلَمُ

(بَابُ نَائِبِ الْفَاعِلِ)

أَقِمَ مَقَامَ الْفَاعِلِ الَّذِي حَذِفَ مَفْعُولُهُ فِي كُلِّ مَا لَهُ عَرَفَ
أَوْ مَصْدَرًا أَوْ ظَرْفًا أَوْ مَجْرُورًا إِنْ لَمْ تَجِدْ مَفْعُولَهُ الْمَذْكُورَا
وَأَوَّلُ الْفِعْلِ الَّذِي هُنَا يُضَمُّ وَكَسَرُ مَا قَبْلَ الْأَخِيرِ مُلْتَزِمٌ
فِي كُلِّ ماضٍ وَهُوَ فِي الْمُضَارِعِ مُنْفَتِحٌ كَيُدْعَى وَكَادُعِي
وَأَوَّلُ الْفِعْلِ الَّذِي كَبَاعَا مُنْكَسِرٌ وَهُوَ الَّذِي قَدْ شَاعَا
وَذَلِكَ إمَّا مُضَمَّرٌ أَوْ مُظْهَرٌ ثَانِيهِمَا كَيُكْرَمُ الْمُبَشَّرُ
أَمَّا الضَّمِيرُ فَهُوَ نَحْوُ قَوْلِنَا دُعِيْتُ أَدْعَى مَا دُعِي إِلَّا أَنَا

(بَابُ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ)

الْمُبْتَدَأُ اسْمٌ رَفَعَهُ مُؤَبَّدٌ عَنْ كُلِّ لَفْظٍ عَامِلٍ مُجَرَّدٌ
وَالْخَبَرُ اسْمٌ ذُو ارْتِفَاعٍ أُسْنِدَا مُطَابِقًا فِي لَفْظِهِ لِلْمُبْتَدَأِ

كَقَوْلِنَا زَيْدٌ عَظِيمُ الشَّانِ وَقَوْلِنَا الزُّيْدَانِ قَائِمَانِ
 وَمِثْلُهُ الزُّيْدُونَ قَائِمُونَ وَمِنْهُ أَيْضًا قَائِمَةٌ أَخُونَا
 وَالْمُبْتَدَأُ اسْمُهُ ظَاهِرٌ كَمَا مَضَى أَوْ مُضْمَرٌ كَأَنَّ أَهْلَ اللَّقْضَا
 وَلَا يَجُوزُ الْإِبْتِدَاءُ بِمَا اتَّصَلَ مِنَ الضَّمِيرِ بَلْ بِكُلِّ مَا انْفَصَلَ
 أَنَا وَنَحْرُ أَنْتَ أَنْتِ أَلْتُمَا أَنْتُمْ أَنْتُمْ وَهِيَ هُمُ هُمَا
 وَهِيَ أَيْضًا فَالْجَمِيعُ إِنَّا عَشْرُ وَقَدْ مَضَى مِنْهَا مِثَالٌ مُعْتَبَرُ
 وَمُفْرَدًا وَغَيْرُهُ يَأْتِي الْحَبْرُ فَلِأَوَّلِ اللَّفْظِ الَّذِي فِي التَّظْمِ مَرُّ
 وَغَيْرُهُ فِي أَرْبَعِ مَحْضُورُ لَا غَيْرُ وَهِيَ الظُّرْفُ وَالْمَجْرُورُ
 وَفَاعِلٌ مَعَ فِعْلِهِ الَّذِي صَدَرَ وَالْمُبْتَدَأُ مَعَ مَا لَهُ مِنَ الْحَبْرِ
 كَأَنَّ عَيْنِي وَالْفَتْى بَدَارِي وَابْنِي قَرَا وَذَا أَبُوهُ قَارِي

(كَانَ وَأَخَوَاتُهَا)

اِرْفَعْ بِكَانَ الْمُبْتَدَأُ اسْمًا وَالْحَبْرُ بِهَا انْصَرَفَ كَكَانَ زَيْدٌ ذَا بَصَرُ
 كَذَلِكَ أَضْحَى ظِلٌّ بَاتَ أَمْسَى وَهَكَذَا أَصْبَحَ صَارَ لَيْسَا
 فِتْيٌ وَأَنْفَكَ وَزَالَ مَعَ بَرِحَ أَرْبَعُهَا مِنْ بَعْدِ نَفِي تَنْضِيعُ
 كَذَلِكَ دَامَ بَعْدَ مَا الظُّرْفِيَّةُ وَهِيَ الَّتِي تَكُونُ مُصْدَرِيَّةُ
 وَكُلُّ مَا صَرَفْتَهُ بِمَا سَبَقَ مِنْ مُصْدَرٍ وَغَيْرِهِ بِهِ التَّحْقُ
 كَكَرَ صَبِيحًا لَا تَكُنْ مُجَافِيَا وَأَنْظِرْ لِكُونِي مُصْصَحَا مُوَابِيَا

(انْ وَأَخَوَاتُهَا)

نَصَبْتُ بِانْ الْمُبْتَدَأُ اسْمًا وَالْحَبْرُ تَرْفَعُهُ كِبَانٌ زَيْدًا ذُو نَظَرُ

وَمِثْلُ إِنَّ أَنْ لَيْتَ فِي الْعَمَلِ وَهَكَذَا كَأَنَّ لَكِنَّ لَعَلَّ
وَأَكْثَرُوا الْمَعْنَى بِإِنْ أَنَا وَلَيْتَ مِنْ أَلْفَاظٍ مَنْ تَمْنَى
كَأَنَّ لِلتَّشْبِيهِ فِي الْمُحَاكِي وَاسْتَعْمَلُوا لَكِنَّ فِي اسْتِذْرَاكِي
وَلَيْسَ رَجٌّ وَتَوَقُّعٌ لَعَلَّ كَقَوْلِهِمْ لَعَلَّ مَحْبُوبِي وَصَلَّ

(ظَنَّ وَأَخَوَاتُهَا)

إِنْصَبَ بِظَنَّ الْمُتَبَدِّلَا مَعَ الْخَبَرِ وَكُلُّ فِعْلٍ بَعْدَهَا عَلَى الْأَثَرِ
كَجَلَّئُهُ حَسِبْتُهُ زَعَمْتُهُ رَأَيْتُهُ وَجَدْتُهُ عَلِمْتُهُ
جَعَلْتُهُ اتَّخَذْتُهُ وَكُلُّ مَا مِنْ هِذِهِ صَرَفْتُهُ فَلْيُفْعَلَمَا
كَقَوْلِهِمْ ظَنَنْتُ زَيْدًا مُنْجِدًا وَاجْعَلْ لَنَا هَذَا الْمَكَانَ مَسْجِدًا

(بَابُ النُّعْتِ)

النُّعْتُ إِذَا زَافَعَ لِمُضْمَرٍ يَعُودُ لِلْمَنْعُوتِ أَوْ لِمُظْهَرٍ
فَأَوَّلُ الْقِسْمَيْنِ مِنْهُ أَتَّبَعَ مَنْعُوتُهُ مِنْ عَشْرَةِ أَزْبَعٍ
فِي وَاحِدٍ مِنْ أَوْجِهٍ الْإِعْرَابِ مِنْ رَفَعَ أَوْ خَفَضَ أَوْ انْتَصَابٍ
كَذَا مِنَ الْإِفْرَادِ وَالتَّذْكِيرِ وَالضُّدَّ وَالتَّعْرِيفِ وَالتَّكْثِيرِ
كَقَوْلِنَا جَاءَ الْغُلَامُ الْفَاضِلُ وَجَاءَ مَعَهُ نِسْوَةٌ خَوَامِلُ
وَتَانِي الْقِسْمَيْنِ مِنْهُ أَفْرِدَ وَإِنْ جَرَى الْمَنْعُوتُ غَيْرَ مُفْرَدٍ
اجْعَلُهُ فِي التَّأْنِيثِ وَالتَّذْكِيرِ مُطَابِقًا لِلْمُظْهَرِ الْمَذْكُورِ
مِثَالُهُ قَدْ جَاءَ حُرَّتَانِ مُنْطَلِقَ رُؤُوسَهُمَا الْعَبْدَانِ
مِثْلُهُ أَتَى غُلَامٌ سَائِلَةٌ رُؤُوسُهُ عَنْ دِينِهَا الْمُخْتَاكِ لَهُ

(بَابُ الْعُطْفِ)

وَأَتَّبِعُوا الْمَغْطُوفَ بِالْمَغْطُوفِ عَلَيْهِ فِي إِغْرَابِهِ الْمَغْزُوفِ
وَتَسْتَوِي الْأَسْمَاءُ وَالْأَفْعَالُ فِي إِتِّبَاعِ كُلِّ مِثْلُهُ إِنْ يُعْطَفُ
الْوَاوِ وَالْفَا أَوْ وَاوٌ وَثُمَّ حَتَّى وَهَلْ وَلَا وَلَكِنْ أَمَّا
كَجَاءِ زَيْدٌ ثُمَّ عَمَرُو وَاحْرِمِ زَيْدًا وَعَمَرَا بِاللَّفَا وَالْمَطْعَمِ
وَفَنَةً لَمْ يَأْكُلُوا أَوْ يَخْضُرُوا حَتَّى يَفُوتَ أَوْ يَزُولَ الْمُتَكَّرُ

(بَابُ التَّوَكُّيدِ)

وَجَائِزٌ فِي الْأَسْمِ أَنْ يُؤَكَّدَا فَيَتَّبِعَ الْمُؤَكَّدُ الْمُؤَكَّدَا
فِي أَوَجِهِ الْإِغْرَابِ وَالتَّعْرِيفِ لَا مُتَكَّرٍ فَعَنْ مُؤَكَّدٍ خَلَا
لَفْظُهُ الْمَشْهُورُ فِيهِ أَزْبَعُ نَفْسٍ وَعَيْنٌ ثُمَّ كُلُّ أَجْمَعٍ
وَعَبْرُهَا تَوَابِعٌ لِأَجْمَعَا مِنْ أَكْتَعَ وَأَبْتَعَ وَأَبْصَعَا
كَجَاءِ زَيْدٌ نَفْسُهُ وَقُلْ أَرَى جَيْشَ الْأَمِيرِ كُلُّهُ تَأَخَّرَا
وَطُفْتُ حَزَلَ الْقَوْمِ أَجْمَعَيْنَا مَثْبُوعَةً بَنَحُوا أَكْتَعَيْنَا
وَإِنْ تُؤَكَّدُ كَلِمَةٌ أَعْدَتْهَا يَلْفِظُهَا كَقَوْلِكَ انْتَهَى انْتَهَى

(بَابُ النِّدَالِ)

إِذَا اسْمٌ أَوْ فِعْلٌ لِمِثْلِهِ تَلَا وَالْحُكْمُ لِلثَّانِي وَعَنْ عَطْفٍ خَلَا
مَا جَعَلَهُ فِي إِغْرَابِهِ كَالْأَوَّلِ مُلَقَّبًا لَهُ بِلَفْظِ النِّدَالِ
كُلٌّ وَبَعْضٌ وَاشْتِمَالٌ وَعَلَطٌ كَذَلِكَ إِضْرَابٌ فَبِالْحَمْسِ انْضَبَطَ

كَجَاءَنِي زَيْدٌ أَخُوكَ وَأَكَلَ عِنْدِي رَغِيفًا نِصْفَهُ وَقَدْ وَصَلَ
إِلَيَّ زَيْدٌ عِلْمُهُ الَّذِي دَرَسَ وَقَدْ رَكِبْتُ الْيَوْمَ بِكَرًا الْفَرَسَ
إِنْ قُلْتَ بِكَرًا دُونَ قَضَبٍ فَعَلَطَ أَوْ قُلْتَهُ قَضَدًا فإِضْرَابٌ فَقَطُ
وَالْفِعْلُ مِنْ فِعْلٍ كَمَنْ يُؤْمِنُ يُثَبِّتُ يَدْخُلُ جَنَانًا لَمْ يَنْلُ فِيهَا تَعَبٌ
(بَابُ مَنْضُوبَاتِ الْأَسْمَاءِ)

ثَلَاثَةٌ مِنْ سَائِرِ الْأَسْمَاءِ خَلَّتْ مَنْضُوبَةٌ وَهَذِهِ عَشْرٌ ثَلَاثُ
وَكُلُّهَا تَأْتِي عَلَى تَرْتِيبِهِ أَوَّلُهَا فِي الذَّكْرِ مَفْعُولٌ بِهِ
وَذَلِكَ اسْمٌ جَاءَ مَنْضُوبًا وَقَعَ عَلَيْهِ فِعْلٌ كَاخَذَرُوا أَهْلَ الطَّمْعِ
فِي ظَاهِرٍ وَمُضْمَرٍ قَدْ انْخَصَرُ وَقَدْ مَضَى التَّثْنِيطُ لِلَّذِي ظَهَرَ
وَعَبْرُهُ قِسْمَانِ أَيْضًا مُتَّصِلٌ كَجَاءَنِي وَجَاءَنَا وَمُنْفَصِلٌ
مِثْلُهُ إِييَايَ أَوْ إِيَّانَا حَبِيتَ أَكْرِمَ بِالَّذِي حَيَّانَا
وَقَسَمَ بِذَيْنِ كُلِّ مُضْمَرٍ فُصِّلَ وَبِاللَّذَيْنِ قَبْلَ كُلِّ مُتَّصِلٍ
فَكُلُّ قِسْمٍ مِنْهُمَا قَدْ انْخَصَرُ مَا جَاءَ مِنْ أَنْوَاعِهِ فِي اثْنَيْ عَشَرَ

(بَابُ الْفَضْرِ)

وَإِنْ ثُرِدَ تَضْرِيفٌ نَحْوِ قَامَا فَقُلْ يَقُومُ ثُمَّ قُلْ قِيَامَا
فَمَا يَجِيءُ ثَالِثًا فَالْمَضْدَرُ وَنَضْبُهُ بِفِعْلِهِ مُقَدَّرُ
فَإِنْ يُوَافِقُ فِعْلُهُ الَّذِي جَرَى فِي اللَّفْظِ وَالْمَعْنَى فَلَفْظِيًّا يُرَى
أَوْ وَافَقَ الْمَعْنَى فَقَطُ وَقَدْ رُويَ بِغَيْرِ لَفْظِ الْفِعْلِ فَهُوَ مَعْنَوِي
فَقَدْ قِيَامَا مِنْ قَبِيلِ الْأَوَّلِ وَقَدْ وَقُوفًا مِنْ قَبِيلِ مَا يَلِي

(بَابُ الظَّرْفِ)

هُوَ اسْمٌ وَقَبْ أَوْ مَكَانٌ انْتَصَبَ كُلٌّ عَلَى تَقْدِيرٍ هِيَ عِنْدَ انْعَرِثَ
 إِذَا أَتَى ظَرْفُ الْمَكَانِ مُبْتَهَمًا وَمُطْلَقًا هِيَ غَيْرُهُ فَلْيُعْنَمَا
 وَالنَّصْبُ بِالْفِعْلِ الَّذِي يَهْ جَرَى كَسِرَتْ مَيْلًا وَاعْتَكَفَتْ أَشْهُرًا
 أَوْ لَيْلَةً أَوْ يَوْمًا أَوْ سَيِّئًا أَوْ مُدَّةً أَوْ جُمُعَةً أَوْ حِينًا
 أَوْ قُمْ صَبَاحًا أَوْ مَسَاءً أَوْ سَحَرًا أَوْ غُدُوَّةً أَوْ بُكْرَةً إِلَى الشَّفْرِ
 أَوْ لَيْلَةً الْإِثْنَيْنِ أَوْ يَوْمَ الْأَحَدِ أَوْ صُمْ غَدًا أَوْ سَرْمَدًا أَوْ الْأَبَدَ
 وَاسْمُ الْمَكَانِ نَحْوُ سِرٍّ أَمَامَهُ أَوْ خَلْفَهُ وَزَاءُهُ قُدَّامَهُ
 يَمِينُهُ شِمَالُهُ بَلَقَاءُهُ أَوْ فَوْقَهُ أَوْ تَحْتَهُ إِزَاءُهُ
 أَوْ مَعَهُ أَوْ جِذَاءُهُ أَوْ عِنْدَهُ أَوْ دُونَهُ أَوْ قَبْلَهُ أَوْ بَعْدَهُ
 هُنَاكَ ثُمَّ فَرَسَحًا بَرِيدًا وَهَهُنَا قِفْ مَوْقِفًا سَعِيدًا

(بَابُ الْحَالِ)

الْحَالُ وَصْفٌ دُو انْتِصَابٍ أَتَى مُقَسَّرًا يُبْهَمُ الْهَيْئَاتُ
 وَإِنَّمَا يُؤْتَى بِهِ مُنْكَرًا وَغَالِبًا يُؤْتَى بِهِ مُؤَخَّرًا
 كَحَاءَ زَنْدٍ رَاكِبًا مَلْفُوفًا وَقَدْ ضَرَبْتُ عَنْدَهُ مَكْشُوفًا
 وَقَدْ يَجِيءُ فِي الْكَلَامِ أَوَّلًا وَقَدْ يَجِيءُ جَامِدًا مُؤَوَّلًا
 وَصَحْتُ الْحَالِ الَّذِي تَقَرَّرَا مُعَرَّفٌ وَقَدْ يَجِيءُ مُسَكَّرًا

(بَابُ التَّشْيِيزِ)

تَعْرِيفُهُ سَمٌ دُو انْتِصَابٍ فَسَّرَا لِنِسْبَةٍ أَوْ ذَاتِ جِنْسٍ فَدِرْ

كَانَصَبَ زَيْدٌ عَرَقًا وَقَدْ عَلَا قَدْرًا وَلَكِنْ أَنْتَ أَغْلَى مَنَزَلًا
وَكَاشَرَيْتَ أَرْبَعًا بَعَاجًا أَوْ اشْتَرَيْتَ أَلْفَ رَطْلٍ سَاجَا
أَوْ بَعْتُهُ مَكِيلَةَ أَرْزَا أَوْ قَدَرِ بَاعٍ أَوْ ذِرَاعِ خَزَا
وَوَاجِبُ التَّمْيِيزِ أَنْ يُسَكَّرَا وَأَنْ يَكُونَ مُطْلَقًا مُؤَخَّرَا
(بَابُ الِاسْتِثْنَاءِ)

أَخْرِجْ بِهِ مِنَ الْكَلَامِ مَا خَرَجَ مِنْ حُكْمِهِ وَكَانَ فِي اللَّفْظِ انْتِزَاجٌ
وَلَفْظُ الِاسْتِثْنَاءِ الَّذِي قَدْ حَوَى إِلَّا وَغَيْرَا وَمِثْلُ سَوَى سَوَا
خَلَا عَدَا حَاشَا فَمَعَ إِلَّا انْصَبَ مَا أَخْرَجْتَ مِنْ ذِي تَمَامٍ مُوجِبٍ
كَقَامِ كُلِّ الْقَوْمِ إِلَّا وَاحِدًا وَقَدْ رَأَيْتَ الْقَوْمَ إِلَّا خَالِدًا
وَإِنْ يَكُنْ مِنْ ذِي تَمَامٍ انْتَفَى فَابْدِلْنِ وَالنُّصْبُ فِيهِ ضَعْفَا
هَذَا إِذَا اسْتَنْثَيْتَهُ مِنْ جَنْسِهِ وَمَا سِوَاهُ حُكْمُهُ بِعَكْسِهِ
كَلَنْ يَقُومَ الْقَوْمُ إِلَّا جَعْفَرُ وَالنُّصْبُ فِي إِلَّا بَعِيرَا أَكْثَرُ
وَإِنْ يَكُنْ مِنْ نَاقِصٍ فَإِلَّا قَدْ أَلْغَيْتَ وَالْقَائِلُ اسْتَقْلًا
كَلِمَ يَقُومُ إِلَّا أَبْرَكَ أَوْلَا وَلَا أَرَى إِلَّا أَحَاكَ مُقْبِلًا
وَحَفْضُ مُسْتَقْنَى عَلَى الْإِطْلَاقِ يَجُوزُ بَعْدَ السَّبْعَةِ الْهَوَاقِي
وَالنُّصْبُ أَيْضًا جَائِزٌ لِمَنْ يَشَاءُ بِمَا خَلَا وَمَا عَدَا وَمَا حَشَا

(بَابُ لَا الْعَامِلَةِ عَمَلِ إِنْ)

وَحُكْمُ لَا كَحُكْمِ إِنْ فِي الْعَمَلِ فَانْصَبْ بِهَا مُنْكَرًا بِهَا انْصَبْ
مُضَافًا أَوْ مُشَابِهَ الْمُضَافِ كَلَا عَلَامَ حَاضِرٍ مُكَافِي
لَكِنْ إِذَا تَكَرَّرَتْ أَجْرَيْتُهَا كَذَلِكَ فِي الْإِعْمَالِ أَوْ لُغَيْتُهَا

وَعِنْدَ إِفْرَادِ اسْمِهَا الزَّمِ الْبِنَا مُرَكَّبًا أَوْ رَفَعَهُ مُنَوَّنًا
 كَلَا أَتَّحَ وَلَا أَبَ وَانْصَبَ أَبَا أَيْضًا وَإِنْ تَرَفَّعَ أَتَّحَا لَا تَنْصِبَا
 وَحَيْثُ عَرَفْتَ اسْمَهَا أَوْ فُصِّلَا فَارْفَعْ وَنَوَّنَ وَالتَّرْمَ تَكَرَّرَ لَا
 كَلَا عَلَيَّ حَاضِرٌ وَلَا غَمَزَ وَلَا لَنَا عَبْدٌ وَلَا مَا يُدْخِرُ

(بَابُ النِّدَاءِ)

خَمْسُ ثَنَادَى وَهِيَ مُفْرَدٌ عَلِمَ وَمُفْرَدٌ مُنَكَّرٌ قَصْدًا يُؤْمَرُ
 وَمُفْرَدٌ مُنَكَّرٌ سِوَاهُ كَذَا الْمُضَافُ وَالَّذِي ضَاهَاهُ
 فَالْأَوَّلَانِ فِيهِمَا الْبِنَا لَزِمَ عَلَى الَّذِي فِي رَفْعِ كُلِّ قَدْ عَلِمَ
 مِنْ غَيْرِ ثَنَوَيْنِ عَلَى الْإِطْلَاقِ وَالتَّضْبُتِ فِي الثَّلَاثَةِ الْبَوَاقِ
 كَمَا عَلَيَّ يَا عَلَامِي يَیْ انْطَلِقْ يَا غَافِلًا عَنْ ذِكْرِ رَبِّهِ أَفُقْ
 يَا كَاشِفَ الْبَلَوِ يَا أَهْلَ الثَّنَا وَيَا لَطِيفًا بِالْعِبَادِ الطُّفْ بِنَا

(بَابُ الْمَفْعُولِ لِأَجَلِهِ)

وَالْمُضَدَّرُ انْصَبَ إِنْ أَتَى بَيَانًا لِعِلَّةِ الْفِعْلِ الَّذِي قَدْ كَانَ
 وَشَرْطُهُ اتِّحَادُهُ مَعَ عَامِلِهِ فِيمَا لَهُ مِنْ وَقْتِهِ وَفَاعِلِهِ
 كَقُمْ لِزَيْدٍ اتِّقَاءَ شَرِّهِ وَاقْصِدْ عَلَيَّا ابْتِغَاءَ بَرِّهِ

(بَابُ الْمَفْعُولِ مَعَهُ)

تَعْرِيفُهُ اسْمٌ بَعْدَ وَاوٍ فَسَّرَا مَنْ كَانَ مَعَهُ فِعْلٌ غَيْرُهُ حَزَى
 فَانْصَبَهُ بِالْفِعْلِ الَّذِي بِهِ اضْطَحَبَ أَوْ شَبَّهَ فِعْلٌ كَاسْتَوَى الْمَا وَالْحَسْبُ

وَكَاالْأَمِيرُ قَادِمٌ وَالْعَشْكُرَا وَنَحْوُ سِرْتِ وَالْأَمِيرِ لِلْقَرَى

(بَابُ مَخْفُوضَاتِ الْأَسْمَاءِ)

خَافِضُهَا ثَلَاثَةٌ أَنْوَاعُ الْحَرْفُ وَالْمُضَافُ وَالْإِثْبَاعُ
أَمَّا الْحُرُوفُ هَاهُنَا فَمِنْ إِلَى بَاءٍ وَكَافٍ فِي وَلَا مَ عَنْ عَلَى
كَذَاكَ وَآوُ بَا وَتَاءٌ فِي الْحَلِفِ مَذْ مُنْذُ رَبِّ وَآوُ رَبِّ الْمُتَحَدِّثِ
كَسِرَتْ مِنْ مِضَرَ إِلَى الْعِرَاقِ وَجِئْتُ لِلْمُخْبُوبِ بِأَشْيَاقِي

(بَابُ الْإِضَافَةِ)

مِنْ الْمُضَافِ أَسْقِطِ التَّوَيْنَا وَخَفِضْ بِهِ الْأِسْمَ الَّذِي لَهُ تَلَا
وَهُوَ عَلَى تَفْدِيرٍ فِي أَوْ لَا مِ أَوْ عَبْدٌ زَيْدٌ أَوْ إِنَّا زُجَاجٌ
وَقَدْ مَضَتْ أَحْكَامُ كُلِّ تَابِعٍ قَيْنَا إِلَهِي الطُّفْ بِنَا فَتَنَبَّعْ
وَفِي جَمَادَى سَادِسِ السَّبْعِينَ قَدْ تَمَّ نَظْمُ هَذِهِ (الْمُقَدِّمَةُ)
نَظْمُ الْفَقِيرِ الشَّرِيفِ الْعِمْرِي طَى ذِي الْعَجْرِ وَالتَّقْصِيرِ وَالتَّغْرِيطِ
(وَالْحَمْدُ لِلَّهِ) مَدَى الدَّوَامِ عَلَى جَزِيلِ الْفَضْلِ وَالْإِنْعَامِ
وَأَفْضَلُ الصَّلَاةِ وَالتَّسْلِيمِ عَلَى النَّبِيِّ الْمُصْطَفَى الْكَرِيمِ
(مُحَمَّدٍ) وَصَحْبِهِ وَآلِهِ أَهْلِ الثَّقَى وَالْعِلْمِ وَالْكَمَالِ

شرح المقدمة الأجرومية

بسم الله الرحمن الرحيم

مُقَدِّمَةُ الْمُحَقِّقِ

إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ نَحْمَدُهُ ، وَنُسْتَعِينُهُ ، وَنَسْتَغْفِرُهُ ، وَنَعُوذُ بِاللَّهِ تَعَالَى مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا وَسَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا ، إِيَّاهُ مَنْ يَهْدِيهِ اللَّهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ ، وَمَنْ يُضِلِّهِ فَلَا هَادِيَ لَهُ ، وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ ﷺ .

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ وَلَا تَوْنُوا إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ ﴾ .

﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ﴾ .

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا . يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴾ .

أَمَّا بَعْدُ فَإِنَّ اللُّغَةَ الْعَرَبِيَّةَ هِيَ اللُّغَةُ الَّتِي اخْتَارَهَا اللَّهُ لِهَذَا الدِّينِ ، وَلَا يَمْتَرِي أَحَدٌ فِي أَنَّ اللُّغَةَ الْعَرَبِيَّةَ وَعِلْمُهَا تُنَزَّلُ مِنْ عُلُومِ الْإِسْلَامِ وَمَعَارِفِهِ مَنْزِلَةَ اللِّسَانِ مِنْ جَوَارِحِ الْإِنْسَانِ ، وَلَا يَتَعَدُّ كَثِيرًا إِذَا قُلْنَا : بَلْ مَنْزِلَةُ الْقَلْبِ مِنَ الْحَسَنِ ؛ لِأَنَّهَا لِسَانُ الْإِسْلَامِ الْأَسْمَى ، بِهَا أُنْزِلَ الْقُرْآنُ الْعَظِيمُ ، فَقَالَ جَلَّ وَعَلَا : ﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴾ .

فَلِإِنَّ كَثِيرَ رَجْمَةِ اللَّهِ تَعَالَى . لِأَنَّ لُغَةَ الْعَرَبِ أَفْصَحُ اللُّغَاتِ . وَأَيُّهَا . وَأَوْسَعُهَا ، وَأَكْثَرُهَا تَأْدِيَةً لِلْمَعَانِي الَّتِي تَقُومُ بِالنَّفُوسِ ، فَلِهَذَا أُنْزِلَ أَشْرَفُ الْكُتُبِ بِأَشْرَفِ اللُّغَاتِ ... إِلَى آخِرِ كَلَامِهِ رَجْمَهُ اللَّهُ .

وَفِي سَبِيحِ الْإِسْلَامِ إِنَّ تَيْمِيَةَ رَجْمَهُ اللَّهُ فِي اقْتِضَاءِ الصَّرَاطِ الْمُسْتَقِيمِ ص ١٦٤
إِنَّ اللَّهَ لَمَّا أُنْزِلَ كِتَابُهُ بِاللِّسَانِ الْعَرَبِيِّ ، وَجَعَلَ رَسُولَهُ مُبَلِّغًا عَنْهُ الْكِتَابَ وَحِكْمَةَ سِرِّهِ

العربي ، وجعل السابقين إلى هذا الدين متكلمين به ، ولم يكن سبيل إلى ضبط الدين ومعرفته إلا بصيط هذا اللسان ، صارت معرفته من الدين ، وأقرب إلى إقامة شعائر الدين . اهـ وقد قال الله عز وجل في وصف كتابه : ﴿ قُرْآنًا غَرِيبًا غَيْرَ دِي عَوَجٍ ﴾ فوصفه بالاستقامة ، كما وصفه بالبيان في قوله : ﴿ يَلْسَنَانِ غَرِيبَيْنِ مُبِينَيْنِ ﴾ . وكما وصفه بالعدل في قوله : ﴿ وَكَذَلِكَ أَنْزَلْنَاهُ حُكْمًا غَرِيبًا ﴾ .

وقال أبو إسحاق الزجاجي : سمعت أبا العباس المبرور يقول : كان بعض السلف يقول : عليكم بالعربية ؛ فإنها المرعوة الظاهرة ، وهي كلام الله عز وجل وأنبيائه وملائكته ... إلى آخر كلامه رحمه الله .

وللسحر أهسية ؛ إذ إن جميع العلوم لا تستغنى عنه ، وحرى بطالب العلم أن يتعلم قواعد الكلام العربي ، وأن يفر من أن يلحن في كلامه .

وكان العرب يقرؤون من الوقوع في اللحن ، ويحثون على تعلم العربية ، وقد عقد ابن عبد البر رحمه الله في أول كتابه : « بهجة المجالس وأنس المجالس » بابا في اجتناب اللحن ، وتعلم العربية ، وذم الغريب من الخطاب ، أورد فيه أخبارا وأشعارا حول هذا الأمر ، وصدده بقول عمر رضي الله عنه ، حينما كتب إلى أبي موسى الأشعري ، رضي الله عنهما : أما بعد ، فتقوهوا في السنة ، وتعلموا العربية ، وأغربوا القرآن ؛ فإنه عربي .

وقال أيضا ، رضي الله عنه : تعلموا العربية ؛ فإنها من دينكم . ونعمه خير من غيره .

وقال عبد الله بن المبارك : اللحن في الكلام أقبح من آثار الخدرى في الوجه .
وهنا شعبة : مثل الذي يتعلم الحديث ، ولا يتعلم النحو ، كمثل الرئيس . لا رأس له .

وقال الأضمعي رحمه الله : إن أخوف ما أخاف على طالب العلم إذا سمى يعرف النحو أن يدخل في جملة قوله ﷺ : « من كذب على متعمدا فليشنو مقعده »

من السار^(١).

وسند الخطيب عن الرُّحْبِيِّ قَالَ : سَمِعْتُ بَعْضَ أَصْحَابِنَا يَقُولُ : إِذَا كَتَبَ لِحَاً ، فَكَتَبَ عَنِ اللِّحَانِ لِحَاً آخَرَ ، صَارَ الْحَدِيثُ بِالْفَارِصِيَّةِ .

وَقَالَ ابْنُ جُنَيْنٍ^(٢) : إِنَّ أَكْثَرَ مَنْ ضَلَّ مِنْ أَهْلِ الشَّرِيعَةِ عَنِ الْقَصْدِ فِيهَا ، وَحَادَ عَنِ الطَّرِيقَةِ الْمُثَلَّى إِلَيْهَا فَإِنَّمَا اسْتَهْوَاهُ ، وَاسْتَحَفَّ جَلَمَهُ ، ضَعَفَهُ فِي هَذِهِ اللُّغَةِ الْكَرِيمَةِ الشَّرِيفَةِ الَّتِي تُخَوِّطُ الْكَافَّةَ بِهَا . اهـ .

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ : مَنْ تَخَرَّجَ فِي السُّوَرِ اتَّخَذَ إِلَى كُلِّ حُومٍ^(٣) .

وَقَالَ أَيْضًا رَحِمَهُ اللَّهُ : لَا أَسْأَلُ عَنْ مَسْأَلَةٍ مِنْ مَسَائِلِ الْفَقْهِ إِلَّا أَجَبْتُ عَنْهَا مِنْ قَوَاعِدِ النُّحْوِ^(٤) .

وَقَالَ أَيْضًا رَحِمَهُ اللَّهُ : مَا أَرَدْتُ بِهَا - يَعْنِي : الْعَرَبِيَّةَ - إِلَّا الْإِسْتِعَانَةَ عَلَى الْفَقْهِ^(٥) .
وَلِإِسْحَاقَ بْنِ خَلْفٍ قَصِيدَةٌ يَذْكُرُ فِيهَا فَضْلَ النُّحْوِ ، يَقُولُ فِيهَا :

وَالْمَرْءُ تُعْظِمُهُ إِذَا لَمْ يَلْحَنِ	النُّحْوُ يَبْسُطُ مِنْ لِسَانِ الْأَلْكَنِ ^(٦)
فَأَجْلَهَا مِنْهَا مُقِيمُ الْأَلْسَنِ	فَإِذَا طَلَبْتَ مِنَ الْعُلُومِ أَجْلَهَا
وَتَرَاهُ يَسْقُطُ مِنْ لِحَاطِ الْأَعْيُنِ	لَحْنُ الشَّرِيفِ يُزِيلُهُ عَنْ قَدْرِهِ
نَالَ الْمَهَابَةَ بِاللِّسَانِ الْأَلْسَنِ	وَتَرَى الْوَضِيعَ إِذَا تَكَلَّمَ مُعْرِبًا
لَيَنْبِيَهُمْ مِثْلَ الْعُلُومِ فَاتَّقِينَ	مَا وَرَثَ الْأَبَاءُ عِنْدَ وَفَاتِهِمْ
فَالنُّحْوُ زَيْنُ الْعَالَمِ الْمُتَفَقِّهِ	فَاطْلُبْ هُدًى وَلَا تُكُنْ مُتَأَبِّيًا
فِي كُلِّ صَنِيفٍ مِنْ طَعَامٍ يَحْسُنُ	وَالنُّحْوُ مِثْلُ الْمِلْحِ إِنْ أَلْقَيْتَهُ

(١) البحارى (١٠٨) ، ومسلم ١٠/١ (٣) .

(٢) الخصائص ٢٤٥/٣ .

(٣) شذرات الذهب ، لابن العماد الحنبلى ٢٣١ .

(٤) سير أعلام النبلاء للذهبي ٧٥/١ .

(٥) سكت ك ، فروح - لكتنا - فحرركة - ولكتة ولكتوة ولكتوبة . تصحيف . فهو أَلْكَنُ لَا يُقِيمُ الْعَرَبِيَّةَ مَعَهُ

سسه . القاموس المحيط (ل ك ن) .

وقال آخر :

يا حَبِذَا النحوُّ من مَطْلَبِ تَعَالَى به قَدْرُ طُلَّابِهِ
كَأَنَّ العلومَ له عَشَكَرٌ وَقُوفٌ خُضُوعٌ على بَابِهِ

ولقد جمع العلماء اللغة، وصنّفوها، وقعدوا القواعد النحوية . باستقراءاتهم
كلام العرب الفصحاء، وألفوا الكتب المطوّلة والمختصرة، كل ذلك من أجل تقريب
علم النحو.

ولما فتّرت الهمم في هذه الأزمان، وكثرت الأسباب المتنبّطة عن نيل المراد^(١)
حرص العلماء على تبسيط العلم واختصاره، واختيار المتون المختصرة لتدريسها
وشرحها.

وفي علم العربية - وبالذات علم النحو - وقع اختيار العلماء على مقدّمة موجزة
اشتهرت بين طلبة العلم، وهي المقدّمة الأجزؤية في مبادئ علم العربية.

ألفها أبو عبد الله محمد بن محمد بن داود الصنهاجي، المعروف بابن آجروم .
ولتظّم قدرها، وظهور نفعها طيف العلماء بشرحونها، ويُدْرُسونها، ويُبَيِّنونها،

(١) المتنبّطة، بمعنى المتفرقة للهمم، ولكن بالاستعانة بالله عز وجل، وبالعلم أنه كلما قوى الصارف، فإن
الطالب في جهاد، وأنه كلما قوى الصارف، ودافقه الإنسان فإنه يتأل بذلك أجري : أجز العمل، وأجز
دفع العقاب، ولكن إذا أغرضت فهذه المصيبة .
والذنوب من أكبر العوائق، قال الله تعالى : ﴿ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَعَلِمَ أَنَّ مَا بُرِئَ اللَّهُ أَنْ يُصِيبَهُمْ بَعْضُ
ذُنُوبِهِمْ ﴾ .

وهذا دليل على أن تولّى الإنسان عن الذكّر سيئه الذنوب، ولكن مع الاستغفار وصدق البية يُيسّر لله
الأمر .

و سبب بعض العلماء من قوله تعالى : ﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بِهِ النَّاسُ عَمَّا أَرَاكَ أَنَّهُ وَلَا
تَكُنَ لِلْخَائِبِينَ حَصِيمًا ۖ وَاسْتَغْفِرِ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ كَانَ غَفُورًا رَحِيمًا ﴾ . أنه ينبغي للإنسان إذا برئت به حادثة .
سواء إثناء، أو حكم قضائي، أن يكثر من الاستغفار ؛ لأن الله قال : ﴿ لِيَحْكُمَ ﴾ ثم قال : ﴿ وَاسْتَغْفِرِ
لَهُ ﴾ . وهذا ليس بعيد ؛ لأن الذنوب تمنع من رؤية الحق، قال تعالى : ﴿ كَلَّا نَسْأَلُ عَنْ قُبُورِهِمْ فَ
كَتُومًا يَكْسِبُونَ ﴾ .

وَيُوضَّحُوهَا ، وَكَانَ مِنْ أَنْفَسِ شُرُوحِهَا شَرْحُ شَيْخِنَا الْمُقْضَالِ : مُحَمَّدِ بْنِ صَاحِبِ الْعَثِيمِينَ^(١) رَحِمَهُ اللَّهُ ، فَلَقَدْ كَانَ شَرْحًا كَافِيًا وَافِيًا فِي بَابِهِ ، وَمُورِدًا صَافِيًا لَصَلَابِهِ ، وَاضِحَ الْعَارَةِ ، ظَاهِرَ الْإِشَارَةِ ، يَنْعَمُ الثَّمَرَةَ ، دَانِي الْقِطَافِ ، كَثِيرَ الْأُسْتَعْيَةِ وَالتَّمْرِيبَاتِ . وَهُوَ غَيْرُ مُخْتَصَرٍ اخْتِصَارًا يُؤَدِّي إِلَى الْإِخْلَالِ ، وَلَا مُطَنَّبًا إِطْنَابًا يُفْضِي إِلَى الْإِمْلَالِ . مُسْتَعْمِلًا عَلَى الدَّرَجَةِ الْقَرَائِدِ ، وَالْعَرَجِ مِنَ الْفَوَائِدِ الشُّوَارِدِ ، يَحُلُّ مَبَانِيهَا ، وَيُوضِّحُ مَعَانِيهَا ، وَيُقَرِّرُ قَوَاعِدَهَا ، وَيَحَرِّزُ مَقَاصِدَهَا ، وَيُؤَيِّدُ ذَلِكَ بِالْأَدْلَةِ ، وَيُسَهِّلُهُ بِالشَّوَاهِدِ وَالْأَمْثَلَةِ ، يَنْتَقِيعُ بِهِ الْمَبْتَدِئُ ، وَلَا يَسْتَعْتَنِي عَنْهُ الْمُتَنَهِّي ، وَهُوَ مَرَحَلَةٌ فِي السَّحْرِ تَعْقُبُهُ مَرَحَلَةٌ عِلْمِيَّةٌ أُخْرَى^(٢) .

وَلَقَدْ اِهْتَمَّ كَثِيرٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ بِالْمَقْدَمَةِ الْآجُرُومِيَّةِ ، فَقَامُوا بِشَرْحِهَا وَالتَّعْلِيلِ عَلَيْهَا ، مَا يَبِينُ مُتَوَسِّطٍ وَمُخْتَصَرٍ ، فَمِنْ ذَلِكَ^(٣) :

١ - الْمُسْتَقْلُ بِالْمَفْهُومِيَّةِ فِي شَرْحِ أَلْفَاظِ الْآجُرُومِيَّةِ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْمَالِكِيِّ ، الْمَعْرُوفِ بِالرَّاعِي الْأَنْدَلُسِيِّ النَّحْوِيِّ الْمَغْرِبِيِّ ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٨٥٣ هـ .

٢ - الدَّرَةُ النَّحْوِيَّةُ فِي شَرْحِ الْآجُرُومِيَّةِ ، لِمُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ يَغْلَى الْحُسَيْنِيِّ النَّحْوِيِّ .

٣ - النُّجْبَةُ الْعَرَبِيَّةُ فِي حُلِّ أَلْفَاظِ الْآجُرُومِيَّةِ لِأَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ السَّلَامِ ، وُلِدَ سَنَةَ ٨٤٧ هـ .

٤ - الْجَوَاهِرُ الْمُضِيئَةُ فِي حُلِّ أَلْفَاظِ الْآجُرُومِيَّةِ لِأَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ السَّلَامِ .

(١) كِتَابُ «عَثِيمِينَ» الْأَشْهَى أَنْ تَكُونَ مِنَ الْمَلْحَقَاتِ بِجَمْعِ الْمَذْكَرِ السَّالِمِ ، بِاعْتِبَارِ أَنَّهَا مِمَّا سُمِّيَتْ بِهِ مِنْ هَذَا جَمْعِ كَ «عَثِيمِينَ» ، فَهِيَ بِأَصْلٍ وَضَعَهَا جَمْعٌ لِلْاسْمِ «عَثِيمٌ» اسْمُ رَاوٍ مِنَ الرُّوَاةِ ثُمَّ تَقَدَّسَتْ مِنْهُ بِسَمِّ شَيْخِ رَحِمَهُ اللَّهُ ، وَإِذَا كَانَتْ مَلْحَقَةً بِجَمْعِ الْمَذْكَرِ السَّالِمِ فَإِنْ نَوَّهْنَا تَفْنَحُ دَائِمًا فِي رَفْعٍ وَنَسْبٍ وَخَرٍ . وَالْهَذَا أَعْلَمُ .

(٢) وَهِيَ شَرْحٌ لِأَمْعِيَّةٍ لِلشَّيْخِ أَبِي عَثِيمِينَ أَيْضًا رَحِمَهُ اللَّهُ ، يَشْرُفُ اللَّهُ لَنَا أَنْ نَمَّ تَفْرِيعَ أَشْرَفَتِهَا وَصَعْبِهَا .

(٣) بِإِسْتِرَادَةِ انْفِظَر : كَشَفُ الظُّوْنِ ١٧٩٦/٢ .

٥- الذُرُّ الْمُضِيَّةُ لأبي الحسن محمد بن علي المالكي الشاذلي ، المتوفى سنة ٩٣٠هـ .

٦- الكواكب الصُّوْبِيَّةُ في حُلِّ ألفاظ الأَجْرُومِيَّةِ للشيخ شمس الدين أبي العزم محمد بن محمد الخلاوي المقدسي ، المتوفى سنة ٨٨٣هـ .

٧- الجواهر السَّنيَّةُ في شرح المقدمة الأَجْرُومِيَّةِ ، للشيخ الفقيه النحوي أبي محمد عبد الله المدعو بـثَبَد بن الشيخ أبي الفضل بن محمد بن عبيد الله الفاسي .

٨- شرح الشيخ خالد الأزهرى على متن الأَجْرُومِيَّةِ ، المتوفى سنة ٩٠٥هـ .

٩- شرح الشيخ يزيد عبد الرحمن بن علي المكدوي النحوي ، المتوفى سنة ٨٠٧هـ .

١٠- شرح الشيخ محمد مخبي الدين عبد الحميد ، المسمى بـ «التَّحْفَةِ السَّنيَّةِ» .

١١- شرح الشيخ حسن الكفراوي الشافعي الأزهرى .

١٢- حاشية عبد الرحمن بن محمد بن قاسم النجدى ، المسمَّاة بـ «حاشية الأَجْرُومِيَّةِ» .

١٣- إيضاح المقدمة الأَجْرُومِيَّةِ للشيخ صالح بن محمد بن حسن الأشرى .

والشرح الذى بين أيدينا الآن - شرح فضيلة الشيخ محمد بن صالح العثيمين - أصله دروس ألقاها فضيلة الشيخ رحمه الله ، وبدأها بتاريخ ٢٨ صَفَرِ عام ١٤١٠هـ ، وانتهى منها بتاريخ ربيع الآخر عام ١٤١١هـ ، وقد وقَّع هذا الشرح فى سنة عشرَ شريطاً ، ولقد كان عملى فى هذا الشرح وفق ما يلى :

أولاً : قمتُ بكتابة هذا الشرح ونسخه مراعيًا قواعد الإملاء والترقيم فى ذلك .

ثانياً : قمتُ بضبط هذا الكتاب ضبطاً إعرابياً ، مع ضبط ما يُشكِّلُ من سِية الكلمة .

ثالثاً : قمتُ ببيان معانى بعض الكلمات الغريبة ، مع عزو ذلك إلى المصدر الذى أتيت بهذا المعنى منه .

رابعاً : قمتُ بتحريج الأحاديث الواردة فى هذا الشرح ، مع بيان من صحَّحها من أهل لعلم أو ضعفها .

حسبنا وضعتُ مُقدِّمةً للشرح تُشتمِلُ على أهمِّية علم العربية ، وخاصَّةً علم النحو والإعراب ، وعناية أهل العلم بالمقدِّمة الآجرومية حفظاً وتدريباً ، ومزايا هذا الشرح ، وفوائده مهمَّة ، وغير ذلك .

سادساً : قمتُ بوضع بعض التعليقات على شرح فضيلة الشيخ رحمه الله ، وهى بمثابة التوضيح لهذا الشرح المبارك ، وقد تعمَّدْتُ أن أجعلها شاملةً بعض الشيء لما ترك الشيخ رحمه الله ذكره ، مع الحرص على عدم الإطالة فيها ؛ لأنَّ الكتاب إنما هو موضوع للمُبتدئين .

سابعاً : قمتُ بوضع مُلخِّص في نهاية كلِّ باب من أبواب الكتاب ، بهدف حصر المعلومات الواردة فيه ، وسهولة حفظها .

ثامناً : أغرِئْتُ كثيراً من الأمثلة ، سواء الواردة في الشرح ، أو الحواشى ؛ تدريناً لطالب المبتدئ على الإعراب .

ولئيلَمَّ أنَّ الشيخ ابن عثيمين - رحمه الله - كثيراً ما يكرِّر الشرح بهدف إفهام الطلبة ، وقد قمتُ بحذف كلِّ ما فى شرحه رحمه الله من تكرار ، وكذلك أهدَّنتُ الألفاظ العامية التى يقولها الشيخ بألفاظ عربية ، وهى قليلة جداً .

وبعد . فإن كان عملنا صواباً ، فمن الله وله الحمد والشكر ، وإن كان غير ذلك فمِنَّا ، ولا تُذكره ، غير أننا لم نَنسَئْهُ ، ونسألُه سبحانه العفو والمغفرة . والمُنْتَصِفُ من اغتَفَرَ قَلِيلَ خَطَاٍ المرءِ فى كثيرٍ صوابه .

ونشكُرُ كلَّ من رأى تقصيراً فى إخراج هذا الشرح ، فساعدنا على استدراكه ، والله نسألُ أن يَنْفَعَ به كما نفع بأصله ؛ إِنَّهُ وَلِيُّ ذَلِكَ ، والقادرُ عليه ، وصلى اللهُ وسَلَّمَ على نبيِّنا محمد .

أبو أنس أشرف بن يوسف بن حسين

« توجمة ابن أجروم رحمه الله :

هو أبو عبد الله محمد بن محمد بن داود الصنهاجي^(١) ، المعروف بابن أجروم .

قال ابن العماد الحنبلي في شذرات الذهب :

ابن أجروم - بفتح الهمزة الممدودة ، وضم الجيم والراء المشددة^(٢) - ومعه بعة البزير^(٣) : الفقير الصوفي^(٤) .

وقد ولد ابن أجروم بـ « فاس »^(٥) عام ٦٧٢ من الهجرة النبوية - أي : في السنة التي تُوفى فيها ابن مالك رحمه الله - وتوفي بها يوم الاثنين ، بعد الزوال ، لعشرة بقيت من صفر ، عام ٧٢٣ من الهجرة النبوية ، ودرس بفاس ، ثم قصد مكة حاجاً ، ولما مر

(١) يشبه إلى قبيلة صنهاجة بالمغرب . قال الحامدي رحمه الله في حاشية له على شرح الكفراوى للأجرومية . وانظر القاموس المحيط (ص ن ه ج) .

(٢) ولقد نقل فضيلة الشيخ صالح الأستري رحمه الله في إيضاح المقدمة الأجرومية عدة لغات بكمة أجروم ، فقال رحمه الله ص ١٩ :
وأما الضبط فعلى أوجه .

الأول . بفتح الهمزة مع مد ، وحيم مصمومة مخففة ، وراء مهملة مضمومة ، مع تشديد وتثنية .
هكذا : « أجروم » . قال ابن عتقاء ، وبه قطع السيوطي في « بُعْية الزُعاة » .

الثاني . كالأول ، غير أن الجيم تكون مفتوحة ، هكذا : « أجروم » ، وهذا هو المقول عن الجمال المطيب .
الثالث . بفتح الهمزة دون مد ، وحيم ساكنة ، وراء مهملة مصمومة ، دون تشديد ، هكذا : « أجروم » ،

وهو مقول عن ابن أجروم نفسه ، قال ابن الحاج في : « العقد الجوهري » .

الرابع . ما حكاه السيوطي في « البُعية » بقوله : رأيت بخط ابن مكتوم في « تذكرته » ، قال . محمد بن الصنهاجي أبو عبد الله ، من أهل فاس ، يُعرف بـ « أكروم » .

الخامس . ما حكاه ابن عتقاء بقوله : وقد كُثر حذف همزته - يعني : أجروم - فلا أدرى أي لعة ، أم هي من ثلغ الناس . اهـ

(٣) سررُ شعب ، أكثره قائل تسكن الجبال في شمال إفريقيا . المعجم الوسيط (ب ر ب) .

(٤) في نسخ صحيح لأستري في إيضاح المقدمة الأجرومية ص ١٨ قال ابن عتقاء . هي كمة عجمية ، بعة حرير ، معها الفقير الصوفي ، على ما قيل ، لكني لم أجد البرابرة يعرفون ذلك . هـ

غير أن السيوطي وابن الحاج جزما بالمعنى السابق . اهـ

(٥) فاس . سب عظيم بالمغرب ، ترك همزها لكثرة الاستعمال . القاموس المحيط (ف م س)

بالقاهرة درس على النحوي الأندلسي الشهير أبي حيان صاحب البحر المحيط ، وقد أجازهُ .

وأما مكانه العلمية ، فقد قال السيوطي رحمه الله عنه : وصفهُ سُراخٍ مقدّمته ، كالمكودي والراعي وغيرهما ، بالإمامة في النحو والبركة والصلاح ، ويشهدُ بصلاحه عمومُ نفعِ المبتدئين بمقدّمته . اهـ

وكان ابنُ آجروم فقيهاً أدبياً رياضياً ، وكان مُتبحّراً في علمِ الرسم ، وفي التجويد ، ألّف رحمه الله عدّةً مُصنّفات وأَرجِيزَ في القراءات وغيرها ، والمعروفُ من كتبه كتابان : الأولُ : فرائدُ المعاني في شرحِ حرزِ الأمانى ، والثاني : مقدّمته النحويّة ، وهو الكتابُ الذي بقي لنا من كتبه ، وكان سببَ شهرته .

وقد اهتمَّ بها كثيرٌ من العلماء من بين شارح ، وناظمٍ ومُعرِّبٍ لألفاظها ومُتَمِّمٍ لها .

وقد ذكر الشيخ صالح حفظه الله في بداية كتابه إيضاح المقدّمة الآجرومية تعريفاً موجزاً للمقدّمة ، قال فيه :

الثاني : في تعريف موجز بـ « المقدّمة » ، وذلك حسب المقاصد التالية :

الأول : في اسمها :

لم يُسمَّ المصنّف رحمه الله كتابه هذا باسم ، إنما سُمّي به ، فقيل : « الآجرومية » ، أو « الجرومية » ، وهذا من باب النسبة ؛ لأن المركّب الإضافي ، كالمبدوء بـ « ابن » - وهو هنا كذلك - عند النسبة يُحذف صدره « ابن » ، ويُنسبُ عَجْزُهُ « آجروم » ، وفيه يقول ابنُ مالك :

وانسب لصدرِ جملةٍ وصدرِ ما رُكِبَ مَرْجَا ولشانِ تَمَسَا

إضافةً مبدؤةً بابين أو أب أو ماله التعريفُ بالثاني وَجِبَ^(١)

(١) ألفية ابن مالك ، باب التَّسْب ، البيت رقم ٨٧٠ ، ٨٧١ .

وربما قيل في التسمية : مُقَدِّمَةُ ابنِ أَجْرُوم . أو : المُقَدِّمَةُ الأَجْرُومِيَّةُ .

ودال « المقدمة » فيها تُفْتَحُ وتُكْسَرُ ، والكسرُ أَوْلَى ؛ لما فيه من إشعارٍ بتقدمها استحقاقاً أو حقيقةً ، ولأنَّ الفتحَ لغةٌ قليلةٌ .

قال بعضُ الشُّراحِ إنما سُمِّيتِ الأَجْرُومِيَّةُ بـ « المقدمة » ؛ لأنها تُوصِلُ المُسْتَعِلَ بها إلى المُطْلُولاتِ من كتبِ النحوِ والإعرابِ ، كمقدمةِ الجيشِ التي تَتَقَدَّمُ أمامَه ؛ لِتُهَيِّئَ له في الحُلِّ الذي يَنْزِلُه ما يَحْتَاجُ إليه .
وهو معنى لطيفٌ مُتَّجِهٌ .

الثاني : في وقتِ تصنيفها :

لم يَذْكُرِ ابنُ أَجْرُوم ، ولا غيره من المُتَرْجِمِينَ والشُّراحِ زمنَ تصنيفِ الأَجْرُومِيَّةِ ، غيرَ أنَّ ابنَ مَكْتومٍ في « تذكرته » - وهو عَصْرِي ابنِ أَجْرُوم - قال : وهو إلى الآنَ حيٌّ ، وذلك في سنةِ تِسْعِ عَشْرَةٍ وَسَبْعِمِائَةٍ . وذلك بعدَ أن أشار إلى مُصَنَّفَاتِهِ ، وكونه نُحْوِيًّا مُقَرَّبًا .

الثالث : في مكانِ كتابتها :

ذَكَرَ الرَّاعِي وابنُ الحَاجِ في شرحِ الأَجْرُومِيَّةِ أَنَّ ابنَ أَجْرُوم أَلَفَ هذا المِثْنَ نُجْمَةَ الكَعْبَةِ الشَّرِيفَةِ ، وقال الحَامِدِيُّ في حاشيته على شرحِ الكَفَرَاوِيِّ للأَجْرُومِيَّةِ : حَكِي أَنَّهُ أَلَفَ هذا المِثْنَ نُجْمَةَ البَيْتِ الشَّرِيفِ .

الرابع : في منهجِ صاحبِها فيها :

كان له في ذلك طريقةٌ ، حيث :

« اِفْتَضَرَ فيها على كُثْبَى أَبْوَابِ النَحْوِ وَأَصُولِهِ ، وقد أشار إلى ذلك غيرُ واحدٍ ، ومهم الأَزْهَرِيُّ في أولِ شرحه على الأَجْرُومِيَّةِ .

« وَاتَّبَعَ الكُوفِيَّينَ في عِبَارَتِهِمْ ، يقولُ السَّيْوِيُّ في « بُعْيَةِ الوُعَاةِ » : وهما شَيْءٌ أَحْزُ ، وهو أَنَا اسْتَفْهَدْنَا من مُقَدِّمَتِهِ أَنَّهُ كان على مذهبِ الكُوفِيَّينَ في النَحْوِ ؛ لِأَنَّهُ عَبَّرَ

بالخفيض ، وهو عبارتهم ، وقال : الأمر مجزوم .

وهو ظاهر في أنه مغزب ، وهو رأيهم . وذكر في الجواز « كيفما » ، واحرم بها رأيهم ، وأكزّه البصريون ، فتقطن . اهـ^(١)

وأورد فيها الأنواب بإيجاز وترتيب بديع ، حيث قدم الكلام وحقيقته على أقسامه ، والأقسام على علامات كل قسم ، وهلم جرا ، مما يأتي في الشرح التنويه إليه إن شاء الله ،

الخامس : في عناية الناس بها :

لقد اشتهرت الآجرومية بين الطلاب قديما وحديثا ، وانتفع بها الدارسون ، يقول السيوطي : يشهد بصلاجه . أي : ابن أجروم - عموم نفع المبتدئين بمقدمته .

ويقول ابن الحاج : ويدلّك على صلاحه أن الله جعل الإقبال على كتابه ، فصار غالب الناس أول ما يقرأ بعد القرآن العظيم هذه المقدمة ، فيحصل له النفع في أقرب مدة . اهـ

وقد تنوعت العناية بالآجرومية ، فمنهم من نظمها كعبد السلام النيرائي ، وإبراهيم ارياحي ، وعلاء الدين الألوسي ، والعنبري^(٢) ، وغيرهم ، ومنهم من تمّمها كالخطاب ، ومنهم من شرحها . وهم كثير ، غدّ صاحب « كشف الظنون » منهم أكثر من عشرة - كالمكودي والراعي والأزهري والرملي .

لطيفة .

قال احامدي في حاشية له : تحكى أيضا أنه لما ألفه - يعني : ابن أجروم ومقدمته ألفاه في السحر ، وقال : إن كان خالصا لوجه الله تعالى ، فلا يُبَلّ ، فكان الأمر كذلك . اهـ

(١) . من يصف على أنه كافي المذهب في النحو غير ما ذكر أنه ذكر أن من علامات الاسم لألف اللام ، والبصريون يعبرون به « أل » .

وكذلك عبر بالأسماء الخمسة ، والبصريون يجعلونها ستة ، فيثبنون إليها « الهن » .

(٢) . قد ألحقنا هذا الظم بأول الكتاب .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مَقْدَمَةُ الشَّارِحِ رَحِمَهُ اللَّهُ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ، وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَأَصْحَابِهِ أَجْمَعِينَ .

أما بعد . فَإِنَّ عِلْمَ النَحْوِ عِلْمٌ شَرِيفٌ ، عِلْمٌ وَسِيلَةٌ ، يُتَوَسَّلُ بِهَا إِلَى شَيْئَيْنِ هَامَيْنِ^(١) :

الشيء الأول : فَهَمَّ كِتَابُ اللَّهِ وَسَنَةِ رَسُولِهِ ﷺ ؛ فَإِنَّ فَهْمَ الْكَثِيرِ مِنْهُمَا يَتَوَقَّفُ عَلَى مَعْرِفَةِ النَحْوِ^(٢) .

(١) لَعَلَّ النَّصَابَ « مُهْمَّتَيْنِ » ؛ لِأَنَّ « هَامَ » اسْمُ فَاعِلٍ مِنْ هَمَّ بِالْأَمْرِ ، بِمَعْنَى : عَزَمَ عَلَى الْقِيَامِ بِهِ ، وَلَمْ يَفْعَلْهُ . أَمَّا « مِهْمٌ » فَهِيَ اسْمُ فَاعِلٍ مِنْ « أَهَمَّ » . يَعْنِي : أَهَمَّ الْأَمْرَ فَلَانًا : هَيَّجَهُ وَأَثَارَاهُ تَمَامَهُ . وَهَذَا الْمَعْنَى هُوَ الْمُنَاسِبُ لِمَا نَحْنُ بِصَدِّيقِهِ .

وإذا كَانَ الْأَمْرُ هَكَذَا فَلَعَلَّهُ سَقَى لِسَانٍ مِنَ الشَّيْخِ وَحَمِدَ اللَّهَ ، فَلَيْسَ مِثْلُ الشَّيْخِ رَحِمَهُ اللَّهُ - مَعَ سَعَةِ عِلْمِهِ - يَقَعُ فِي مِثْلِ هَذَا الْخَطَأِ الْبَسِيطِ .

(٢) فَفَقَّهَهُمْ عِلْمَ النَحْوِ بِتَوْصِيلٍ إِلَى فَهْمِ كَلَامِ اللَّهِ سَجَادَهُ ، وَكَلَامِ رَسُولِهِ ﷺ ، وَكَلَامِ السَّلَفِ رَحِمَهُمُ اللَّهُ . وَرَضَى عَنْهُمْ ، فَكَمْ مِنْ آيَةٍ ظَهَرَ مَعْنَاهَا ، وَكَمْ مِنْ حَدِيثٍ ظَهَرَ مَعْنَاهُ بِوَسْطَةِ مَعْرِفَةِ النَحْوِ ، وَالسَّبَبُ فِي ذَلِكَ أَنَّهُ بِالنَحْوِ يَعْرِفُ الْفَاعِلَ مِنَ الْمَفْعُولِ بِهِ ، وَيَعَانِ عَلَى الْمَعْنَى .

يَقُولُ عَلَّامُهُ سِرِّ حَلَدُونَ فِي مَقْدَمِهِ ص ٥٤٥ : إِنَّ الْأَهَمَّ الْمُتَقَدِّمُ مِنْ عُلُومِ اللُّغَةِ هُوَ النَحْوُ ؛ إِذْ بِهِ تَبَيَّنَتْ أَصُولُ الْمَقَاصِدِ بِالدَّلَالَةِ ، فَيُعْرَفُ الْفَاعِلُ مِنَ الْمَفْعُولِ ، وَالْمُبْتَدَأُ مِنَ الْخَبَرِ ، وَلَوْلَا ذَلِكَ لَجُهِلَ أَصْلُ الْإِفَادَةِ . أَمَّا فَكَمْ مِنْ بَلَدٍ احْتَفِلَ إِعْرَابُهَا . وَاحْتَفِلَ الْمَعْنَى بِإِعْرَابِهَا . قَالَ تَعَالَى ﴿ فَاعْسَلُوا وَأُخْوَهُكُمْ وَاتَّيَدَيْكُمْ إِلَى الْأَعْرَافِ وَأَنْتُمْ سَحَابٌ مُرْتَجِلٌ ﴾ .

حَسْبُكُمْ ثُمَّ وَأَرْحَلَكُمْ . اخْتَلَفَ الْمَعْنَى بِاخْتِلَافِ الْإِعْرَابِ .

وَمِنْ تَعْدِي ﴿ وَتَقْرَأُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَنْزَامَ ﴾ أَوْ : الْأَرْحَامَ ، بِخِلَافِ الْمَعْنَى .

وَمِنْ تَعْدِي ﴿ وَلَوْلَا بَكْرٌ لَهُ كَفَرُوا أَحَدٌ ﴾ . يَقُولُونَ : لَوْ أَنَّ قَارِئًا قَرَأَهَا بِرَفْعٍ « كَفَرُوا » ، وَصَبَّ « أَحَدٌ »

لَكَانَ قَدْ أُثْبِتَ كَفَرُوا لِلَّهِ ، تَعَالَى اللَّهُ عَنْ ذَلِكَ عُلُوًّا كَبِيرًا .

فَبَدَا فَهَمَّتِ النَحْوُ أَعَانَكَ عَلَى فَهْمِ الْمَعْنَى . حَتَّى تُنْزَلَ الْآيَاتُ وَالْأَحَادِيثُ عَلَى مَرْدِهِ .

- ولا يعرب بـ يثير شس كذلك في الأحكام الفقهية وتوجيهها ، فلنعاني نحذف أحلاف وحرف الإعراب ، ويختلف الحكم تبعاً لذلك ، وعلى سبيل المثال :
- لو أن شخص له عدى مائة غير درهم . يرفع « غير » لكان مقراً بالمائة كاملة ؛ لأن « غير » ها صفة للمائة ، وصحتها لا تنقص شيئاً منها . وانظر شرح المفصل لابن يعيش .
- ولو قال : له عدى مائة غير درهم . ينصب « غير » لكان مقراً بتسعة وتسعين درهماً ؛ لأنه استثناء ، والاستثناء إخراج ما بعد حرف الاستثناء من أن يتأوله ما قبله .
- ولو قال روجه أنت طالق إن دخلت الدار . بكسر همزة « إن » ، لم تطلق حتى تدخل الدار ؛ لأن « إن » للشرط .
- ولو قال : أنت طالق أن دخلت الدار . بفتح همزة « أن » ، وقع الطلاق في الحال ؛ لأن معنى الكلام : أنت طالق لأن دخلت الدار ؛ أى : من أجل أنك دخلت الدار ، فصار دخول الدار علة طلاقها ، لا شرطاً في وقوع طلاقها . وانظر معاني الحروف للرماني ص ١٧٤ ، والتهب للبطليموسى ص ١٨٨ .
- بـ إن الحكم يختلف باختلاف تصارييف الكلمة ، فلو أن رجلاً حلف ألا يلبس مما غزله فلانة ، فلا يحث إلا بما غزله قبل اليمين .
- ولو قال : مما تغزله . فلا يحث إلا بالذى تغزله بعد اليمين .
- ولو قال : من غزله . دخل فيه الماصى والمستقل . وانظر الكوكب الدرى ص ٣٠٨ .
- قال أبو بكر الشَّمرى في مقدمة كتابه : « تنبيه الألباب » :
- فإن الواجب على كل من عرف أنه مخاطب بالتزليل ، وأمور بهم كلام الرسول ﷺ ، وغير معذور بالجهل بمعناها ، ولا مسانح في ترك العمل بمقتضاها أن يتقدم ، فيتعلم اللسان الذى أنزل الله به القرآن حتى يفهم كتاب الله وحديث رسول الله ﷺ ؛ إذ لا سبيل لفهمهما دون معرفة الإعراب ، وتمييز الخطأ من الصواب . اهـ
- وقال أبو سحر لرحمى في كتابه . « الإيضاح فى علل النحو » ص ٩٥ . فإن قال قائل : فما الفائدة فى تعلم النحو ، وأكثر الناس يتكلمون على شجيتهم من غير إعراب ، ولا معرفة مبهم به ، فيفهمون ، ويفهمون غيرهم مثل ذلك ؟
- الجواب فى ذلك أن يقال له : الفائدة فى الوصول إلى التكلم بكلام العرب على الحقيقة صوتاً غير متدول ، ولا معبر ، وتقويم كتاب الله عز وجل الذى هو أصل الدين والدنيا ، والمُستغنى ، ومعرفة أحوار السىفة ، وإقامة معانيها على الحقيقة ؛ لأنه لا تفهم معانيها على صحة إلا بتوحيها حقوقها من الإعراب ، وهذا لا يدفعه أحد ممن نظر فى أحاديثه ﷺ وكلامه .
- وفى اس قسم النجدى رحمه الله فى حاشية مقدمة التفسير ص ٩٣ .
- ويرجع فى تفسير القرآن فيما احتمل معانى ، ووقع فى عبارات السلف فيه تباين : إلى لغة السسة فى -

وَلَتَأْتِي إِقَامَةُ اللِّسَانِ عَلَى اللِّسَانِ الْعَرَبِيِّ الَّذِي نَزَلَ بِهِ كَلَامُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ^(١).

هـ ذلك ، أو يرجع إلى لغة العرب ؛ فإن القرآن نزل بلسان عربي مبين . ونص عليه أحمد وغيره
فإن محمداً لا يحل لأحد يؤمن بالله واليوم الآخر أن يتكلم في كتاب الله إذا سم يكر عائداً بعنت
العرب .

وفاء مانت لا أوتى برحل غير عالم بلغة العرب يفسر كتاب الله إلا جعلته نكالا . فيجوز الرجوع إلى
الذمة ؛ لأن بها يعرف شرح الألفاظ ، ومدلولاتها ، واستعمالها بحسب الوضع . اهـ
وقال أبو حنيفة في البحر المحیط ٣/١ . في معرض تنائنه على مسبويه رحمه الله . قال فحدير من تأقت
نفسه إلى علم التفسير ، وترقت إلى التحرير والتحجير أن يعتكف على كتاب مسبويه ، فهو في هذا الفن
مُعَوِّلٌ والمُشْتَنَدُ عليه في حل المشكلات إليه . اهـ

ولذلك نجد التفسير مشحونة بالروايات عن مسبويه والأحمس والكسائي والقراء وغيرهم . فهذا
تفسير الطبري رحمه الله - شيخ المفسرين - قد أودع فيه معظم آراء النحويين ؛ كسبويه والكسائي
والأخفش والقراء وشواهدهم ، حتى بلغت شواهد الشعرية ما يقرب من ثمانمائة وألف شاهد شعري ،
غير ما اشتمل عليه من أقوال العرب وأمثالهم .
ولهذه الأهمية لئن نه عليها العلماء السامعون . جعلت اللغة العربية شرطاً من شروط المفسر ، وشرطاً
من شروط المجتهد في الفقه .

(١) فالنحو يتم تقويم اللسان وتقويم السان . تقويم اللسان عند النطق ، وتقويم البنان عند الكتابة ، والنطق وإب
كان الناس يتخاطبون فيما بينهم باللغة العامية فيعدرون ؛ لأنيك لو أردت أن تحاطب العامي باللغة
الفصحى لقال : هذا رجل أعجمي ؛ لأنهم لا يفهمون اللغة العربية الفصحى إلا من ندر .

لكن الكتابة التي يكون النحو تقويميا هي المهمة بالنسبة لطالب العلم ، لأن بعض الطلبة يكتب ما
يكتب من الجواب على الأسئلة أو غير ذلك أو البحوث ، فتجد عنده من اللحن ما تكاد تقول : إنه في أول
الدراسة ، مع أنه قد يأخذ الشهادة العالية بعد شهر أو شهرين ، وهذه محنة لما يعيشه اليوم
دسيف . بعض الطلبة إذا تكلم في الحديث ، أو تكلم في الفقه ، أو تكلم في التفسير ، وحدث كلامه
حيثما ، بكر عندما يتكلم أو يكتب تجد مكنكرات ، ربما يقول : باضت الدحاجة البيضة .

فجعل الدحاجة بيضة للبيضة . ونجد أشياء عربية . لذلك يرى فضيلة الشيخ ابن عثيمين رحمه الله أنه
يتعين على طلبة لآب أن يتعلموا النحو ، وأن يُمَسَّرُوا ألسنتهم ، وأن يمرنوا أفهامهم حتى لا تسوء سمعهم
بين الناس ، فكم من رجل ترك من أجل لحنه في اللغة العربية ، وكان هذا عيباً فيه .

ومن فوائد علم النحو أيضاً . إحياء اللغة العربية الفصحى ، ولا شك أن إحياء اللغة العربية الفصحى .
ومنتشرها بين الناس يؤدي إلى أن يسهل فهم الكتاب والسنة على كثير من الناس .

هـ سِرْحُ لَامِيسَ ابن تيمية في آخر المجلد الأول من « اقتضاء الصراط المستقيم » كلاماً حول سكر
العرب . قال في آخره : إنما الطريق الحسن اعتياد الخطاب بالعربية حتى يتلقها الصغار في المكاتب ،

وفي الدور ، فيظهر شعار الإسلام وأهله ، ويكون ذلك أسهل على أهل الإسلام في فقه معاني لكتاب
والسنة وكلام السلف ، بخلاف من اعتاد لغة ، ثم أراد أن ينتقل إلى أخرى فإنه يصعب . اهـ
وقال أيضاً رحمه الله : واعلم أن اعتياد اللغة يؤثر في العقل والخلق والدين تأثيراً قوياً ، ويؤثر أيضاً في
مشابهة صدر الأمة من الصحابة والتابعين ، ومشابهتهم تزيد العقل والدين والخلق .

وأيضاً فإن نفس اللغة العربية من الدرس ، ومعرفتها فرض واجب ؛ فإن فهم الكتاب والسنة فرض ، ولا
يفهم إلا بفهم اللغة العربية ، وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب . اهـ

وبهذا نعلم أن من قام بسنن اللغة عبر العربية بين العامة فقد حيا على نفسه ، وعلى لغته ، وعلى من
مكنه ، أو من علمه تلك اللغة ، نسمع أن من سفهائنا من يعلم صبياناً بدلاً من أن يقول : إذا دخلت على
بيت ، أو على جماعة فقل : السلام عليك . وإذا أردت أن تنصرف فقل : السلام عليك . يقول : إذا
دخلت فقل : باي باي ، أو إذا انصرفت فقل : باي باي .

سبحان الله ، عندك لغة عربية ، ودعاء السلام ، تجعل بدلاً من هذا الشيء .
فلهذا أقول : إن تعلم اللغة العربية يؤدي إلى سهولة التخاطب بها ، والتخاطب بها يُقَوِّي الإنسان على
معرفة الكتاب والسنة .

ومن فوائد تعلم هذا العلم أيضاً أنه به يُدْرِك إعجاز القرآن الكريم ، وبه أيضاً يحفظ قارئ القرآن الكريم
والسنة المطهرة من الوقوع في اللحن والتحريف .

وهناك بعض التسيّبات التي ترك المؤلف رحمه الله ذكرها ، حثية الإطالة ، ونحن نذكرها إن شاء الله
تعالى ؛ إنمّا للفائدة ، وهذه التسيّبات هي :

أولاً : حكم تعلم علم النحو :

تعلم علم النحو ، كأغلب العلوم الصحيحة النافعة ؛ الشرعية وغير الشرعية ، واجب على الكفاية ، فإذا
قام به من يكفي فإن سائر الناس يمكنهم الاستغناء عن دراسته .

قال شيخ الإسلام من تسمية رحمه الله في مجموع الفتاوى ٣٢ / ٢٥٢ ومعلوم أن تعلم العربية وتعليم
العربية فرض على الكفاية ، وكان السلف يؤدّبون أولادهم على اللحن ، فحين مأمورون أمر إيجاب ، أو
أمر استحباب أن يحفظ القانون العربي ، وأن نصلح الألسن المائلة عنه . فيحفظ لنا طريقة فهم الكتاب
ولسنة ، والافتداء بالعرب في خطابها ، فلو ترك الناس على لحنهم كان نقصاً عيباً . اهـ

ويذكر : تعلم النحو واجباً ، لأنه لا يتأتى فهم نصوص الشرع لأجل العمل بها واستنباط الأحكام
بوقائع لا به ؛ إذ لو ترك تعلمه لتحيّط الناس في فهم الكتاب والسنة ، وكان عملهم بهما على غير هدى ،
ورعاً عملوا بهما على خلاف الوجه الصحيح المطلوب .

قال من ينجمه رحمه الله تعالى : وأيضاً فإن نفس اللغة العربية من الدين ، ومعرفتها فرض واجب ، فإن
فهم الكتاب والسنة فرض ، ولا يفهم إلا بفهم اللغة العربية ، وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب . هـ -

و قد روي رحمه الله في كتابه «المحصول» ٢٧٥/١ لما كان المرجع في معرفة شرعاً بى له .
و لأخبر ، وهما إرداد بلغة العرب ونحوهم وتصريفهم ، كان العلم شرعاً موفوفاً على العلم بهما .
والأمر ، وما لا يتم الواجب المتعلق إلا به ، وكان مقدوراً للمكلف فهو واجب . اهـ
وإنما لم يكن واجباً عينيّاً ، لأنه ليس كل فرد من المسلمين بحاجة إليه . بل يحتاج إليه أولو العلم والفقه ،
والذين نصبوا أنفسهم للتوى ، أو نُصبوا للقضاء والحكم بين الناس حسب شريعة الله تعالى

ولكن هل يتعين على هؤلاء أن يتعلموا علم النحو ؟

الجواب : نعم ؛ فإن علم النحو يصير في حق هؤلاء واجباً عينيّاً .

قال الشيخ محمد محي الدين في شرح الأجرمية ص ٤ : وتعلمه - أى : علم النحو - فرض من فرض الكفاية ، وربما تعين تعلّمه على واحد ، فصار فرض عين عليه . اهـ
وقال العلامة خالد الأجرى رحمه الله : إنّ معرفة الإعراب من الواجبات التي لا بد لكل طالب علم منها ، ومن التجهّات التي لا يستغنى الفقيه عنها . اهـ

وفد جعل علماء أصول الفقه من شروط المحمد أن يكون عالماً بأسرار العربية ، وبخاصة : علمه
لنحو . قال الأبي بكر الحلي في فرائع البحوث ٣٦٣/٢ من شروط المجتهد أنه لا بد له من معرفة
التصريف والنحو واللغة . اهـ .

لأن الشريعة عربية ، ولا سبيل إلى فهمها إلا بفهم كلام العرب ، وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب ،
كما ذكر ذلك صاحب «المحصول في أصول الفقه» .

وقال عباس بن حسن في كتابه البحر الواسع ١/١ : وهذه العلوم القلبية - على عظيم شأنها - لا سبيل
إلى استخلاص حقائقها ، والنفاد إلى أسرارها ، بغير هذا العلم ، فهل نترك كلام الله تعالى ، ويفهم دقائق
التفسير ، وأحاديث الرسول عليه السلام ، وأصول العقائد ، وأدلة الأحكام ، وما يتبع ذلك من مسائل
فقهية ، وبحوث شرعية مختلفة قد ترقى بصاحبها إلى مراتب الأئمة ، وتسمو به إلى منازل المجتهدين إلا
بإلهام النحو وإرشاده ؟

والأمر ما فتنوا به الأئمة من السلف والخلف أجمعوا قاطبة على أنه شرط في رتبة الاجتهاد ، وإن اجتهد
لو جمع كل معلوم لم يبلغ رتبة الاجتهاد حتى يعلم النحو ، فيعرف به المعاني التي لا سبيل لمعرفة غير .
فرقة الاجتهاد متوقعة عليه ، لا تتم إلا به . اهـ

وقد متنى كذا في «إحشيت والأضحية» رحمهم الله . فيص تعلم الحديث . وهو معلم سماع
فكلما بهم يدل على أنهم كانوا يذهبون إلى وجوب تعلم علم النحو وجوباً عينيّاً عليه ، ولا مانع من إعداده
هذا الكلام ها مرة أخرى .

٥ - بعد رحمه الله مثل الذي يتعلم الحديث ، ولا يتعلم النحو ، كممثل التورس لا رأسه .
٦ - لأصمعي رحمه الله : إن أخوف ما أخاف على طالب العلم - إذا لم يعرف النحو - أن يدخل في
حمة فوه . من كذب على متعمداً فليتبوأ مقعده من النار .

- وأسس خطيب عن الرحبي قال سمعت بعض أصحابنا يقول إذا كتب لسان، فكتب عن لسان لسان آخر، صار الحديث بالفارسية.

وأيضاً مضى كلام مجاهد ومالك رحمهما الله، فيمن يتكلم في التفسير، بدون أن يكون من أهل العرب، وكلاهما واضح في أنه يجب علينا على كل من يتكلم في التفسير أن يتعلم علم النحو. قال مجاهد رحمه الله: لا يحل لأحد يؤمن بالله واليوم الآخر أن يتكلم في كتاب الله، إذا لم يكن عالماً بلغات العرب.

وقد صدق رحمه الله: لا أوتئى برجل غير عالم بلغة العرب يفسر كتاب الله إلا جعلته نكالا. وكذلك ذكر ابن حزم رحمه الله في كتابه الإحكام ١١٩/٥، ١٢٠ أنه يجب علينا علي الفقيه أن يكون عالماً بلسان العرب. فقال رحمه الله: ففرض على الفقيه أن يكون عالماً بلسان العرب ليفهم عن الله عز وجل، وعن النبي ﷺ، ويكون عالماً بالنحو، الذي هو ترتيب العرب لكلامهم الذي به نزل القرآن، وبه يفهم معاني الكلام التي يُعَبَّرُ عنها باختلاف الحركات وباء الألفاظ، فمن جهل اللغة - وهي الألفاظ الواقعة على المشتقات - وجعل النحو - الذي هو علم احتلاف الحركات الواقعة لاختلاف المعاني - فلم يعرف اللسان الذي به خاطبنا الله تعالى ونبينا ﷺ، ومن لم يعرف ذلك اللسان لم يحل له الفتيا فيه؛ لأنه يُفْتَى بما لا يدري، وقد نهاه الله تعالى عن ذلك بقوله: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾. اهـ وإنما قل هؤلاء العلماء بالروحوب العسي، لتعبن فهم الكتاب والسنة على كل من تصدر لتعلم العلوم الشرعية من الحديث والتفسير وغيرهما، وقد سبق أن فهمهما فرض واجب، ولا يتم ذلك إلا بتعلم النحو، وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب.

ثانياً: السبب في تسمية هذا العلم بعلم النحو:

سبب تسمية هذا العلم بعلم النحو يرجع إلى ما روي من أن علياً رضي الله عنه أشار على أبي الأسود الدؤلي أن يصنع علماً، يقيصم اللسان عن الخطأ في النطق، وعلمه طرفاً من مباحث هذا العلم، ثم قال له: ائبح هذا النحو، يا أبا الأسود. فشتمى هذا العلم نحواً، وعليه فإن أول من وضع علم النحو هو أبو الأسود الدؤلي.

وثم استمر آخر لهذا العلم، وهو الإعراب، ومن معاني التغيير، يقال: أغربت الإبل. إذا تغيرت طبيعتها مرض، وكذلك الحال مع أواخر الكلمات العربية المقترية؛ فإنها تتغير بحسب مواقعها.

ثالثاً: أسباب وضع هذا العلم

علم النحو إما احتاج الناس إليه حينما بدأ اللسان يختلف، وتختلف الروايات في الدفع الذي حفر.

«أبا الأسود لوضع هذا العلم ، ومن ذلك :

١- ما زوى أن مافشات دارت بين أبنى الأسود وابنته ، حين قالت له يوماً ما أحسن السماء رفع «أحسن» ، وحر «السماء» ، فظن أبوها أنها تستفسر عن موطن الحسن فيها ، فأجاب : أئى بُيئة ، نجوئها . ولكن ابنته اعترضت عليه ، فقد كانت تتعجب ، ولم تكن تسأل .

ومن ثم أدرك أبو الأسود أنها قد وقعت في الخطأ في ضبط الكلمات في الجملة . إذ كان ينبغي أن تنصب ، لا أن ترفع وتجهر ، فأرشدها إلى ذلك قائلاً : إذا قولى : ما أحسن السماء .

وهكذا اضطرت هذه النحوة أبا الأسود إلى وضع ضوابط لتعليم الناس لغتهم ، فكان علم النحو .

٢- ورواية أخرى تدور حول خطأ أحد الأعراب في قراءة قوله تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ ﴾ . إذ قرأ بكسر لام كلمة «رسول» بدلاً من ضمها ، فسمعه أعرابى ، فقال : أوفد برئ الله من رسوله ؟ فأناب أبرأ منه .

فلما بلغ ذلك عمر بن الخطاب ، فقال : يا أعرابى ، أتقرأ من رسول الله ﷺ ؟ فقال : يا أمير المؤمنين ، إني قدمت المدينة ، ولا علم لى بالقرآن ، فسألت من يقرئ ؟ فأقرئني هذه سورة «براءة» : ﴿ إِنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ ﴾ . فقلت : أو قد برئ الله من رسوله ؟ فأناب أبرأ منه . فقال عمر : ليس هكذا يا أعرابى . وصحح له الآية ، ثم أمر عمر بعد ذلك ألا يقرأ القرآن إلا عالم بالغة ، وأمر أبا الأسود الدؤلى أن يضع علم النحو .

وبأثر عمر رضى الله عنه يتضح حلياً : أن قواعد اللغة العربية لم تُدَوَّنْ إلا صوتاً للقرآن الكريم من أن يُذَلَّفَ إليه اللحن .

فبالنحو يسلم الكتاب والسنة من عادية اللحن والتحريف ، وَيَسْتَبَيِّنَانِ لكل عاقل حصيف ، فكان تدوينه عملاً مبروراً ، وسعيًا فى سبيل الله مشكوراً .

رابعاً : أنَّ الدارسَ لعلم النحو يُدْرُسُ شَيْئَيْنِ اثْنَيْنِ^(٥) :

الأول : الإعراب :

وهو تعبير أواخر الكلم باختلاف العوامل الداخلة عليها لفظاً أو تقديرًا ، وهذا هو الأصل ، ولأجله ضُيْعَ النحو صُطْطاً له حتى لا يُلْحَنَ فيه .

والثانى : الِيسَاء :

وهو دروم أواخر الكلمة حركة ، لا تتغير باختلاف العوامل الداخلة عليها .

حاشية : أن علم النحو أصالة يبحث فى حركة الحرف الأخير من الكلم ، سواء أُنْظِهَرَتْ أم قُدِّرَتْ . وكثير اللحن وقع فى ذلك ، ولذا كانت العناية به أكّد . -

(٥) الفوائد من الرابعة إلى السابعة ذكرها الشيخ صالح الأشقرى فى إيضاح المقدمة الآحرومية

سندس لكي يتفهم دارس النحو مسائله ، ويعرف مفرداته ، فلا بد أن يراعى أموراً

١ - حفظ التعاريف واستحضارها عند محاولة الإعراب لكلمة أو جملة ؛ لما لها من أثر .

٢ - الاشتغال بمعنى الكلام وتفهمه ، والنظر في مدى انطباقه على القواعد النحوية المعروفة ، وبهذا أثر في الإعراب .

توصيحه هو أن المفعول به يُعرف بأنه : اسم منصوب وقع عليه فعل الفاعل ، فلو قال قائل : صرب الأب ابنه تأديتاً به . فثبّكم على كلمة « ابن » بأنها مفعول به ؛ لأنه أي : الابن - هو الذي وقع عليه فعل الفاعل .

٣ - استحضار التقاسيم والشروط المتعلقة بكل مسألة وباب .

مثله : ما قيل في الأسماء الخمسة أو الستة ؛ فإنها لا تأخذ إعرابها المشهور من الرفع بالواو . ولصب بالألف ، واحض بالياء إلا بشروط ، ككونها مكبرة ، وعدم إصافتها لياء المتكلم ، وما إلى ذلك . فإذا قال قائل إن أبي ذو نسب شريف . فليعلم أن كلمة « أبي » لا تعرب إعراب الأسماء الستة أو الخمسة ؛ لأنها مضافة إلى ياء المتكلم .

سابقاً : أن الدارس للنحو لن يستطيع أن يعرب الحمل كلها ، إلا إذا انتهى من دراسة كتب النحو كلها في مرحلة التأصيل ، والمعتاد أن آخرها دراسة « ألفية ابن مالك » ، فمن درس « الأجرومية » لا يتحصّل على جميع أبواب النحو ، فضلاً عن جميع مسائله ، فلا بد من استكمال ذلك ، وإنما ينبغي به « الأجرومية » ، فعبه إلى دراسة « ألفية ابن مالك » ؛ مراعاة للتدرّج في التعلّم والتدّء بالأولويات ، والبعد عن وقوع قوة سلف : من أراد العلم جملةً ضيّعه جملة .

فيدرس طائفة النحو أول ما يدرس كبرى أبوابه ومسائله ، وذلك من خلال « الأجرومية » ، ثم يدرس ثمخمس أبواب النحو ومسائله ، دون تعرض للخلاف في الجملة ، وذلك من خلال كتاب « شرح قطر السبى » لابن هشام ، ثم يدرس جميع مسائل النحو وتفصيلاته ، مع الاطلاع على اختلف ، وبعض الأعراب ، وما إلى ذلك ، وذلك من خلال شرح الألفية ، وشرح ابن عقيل عليها . وليس بوف - أو شرح ابن هشام المشتكى به « أوضح المسالك » .

ثمناً : التعريف بعلم النحو

كلمة « نحو » تطلق في اللغة العربية على عدة معان ، منها : الجهة ، تقول : ذهبت نحو فلان . أي : جهته .

ومنها التشبيه والمثّل ، تقول : محمد نحو علي . أي : شبيهه ومثله .

وتطلق كلمة نحو في اصطلاح العلماء على العلم بالقواعد التي يعرف بها ضبط أو احر اكلمات عربية ، عني حسب العوامل الداخلة عليها ، ومعرفة أحوالها من حيث الإعراب ، والساء . وموضوع عدم معجو الكلمات العربية من ناحية ما يقرض لها من الإعراب والساء .

سبب كان فيهم النحو أمراً مهماً جداً ، ولكنَّ النحوَ في أوله صعبٌ ، وفي آخره سهلٌ ، وقد مُثِّلَ ببيتٍ من قَصَبٍ ، وبإيه من حديدٍ ، يعنى : أنه صعبُ الدخولِ ، لكن إذا دخلتَ سهلاً عليك كلُّ شيءٍ ، ولهذا ينبغي للإنسان أن يَحْرِصَ على تعلُّمِ مبادئه حتى يسهلَ عليه الباقي .

ولا عثرة بقول من قال : إِنَّ النحوَ صعبٌ . حتى يتَحَيَّلَ الطالبُ أنه لن يَتِمَّكَرَ منه ، فإن هذا ليس بصحيحٍ ، ولكن ركِّزْ على أوله يسهلَ عليك آخره . بعضُ الناس يقول : النحوُ صعبٌ وطويلٌ سُلمةٌ .

إذا ارتقى فيه الذى لا يفهمه أراد أن يُعْرِيه فيُعْجِمه وهذا ليس بصحيحٍ . نحن لا نوافقُ على هذا ، بل نقولُ : النحوُ سهلٌ ، وسُلمةٌ قصيرٌ ، ودرَجته سهلةٌ ، لكن تفهمه من أوله .

وَمَا اسْتَمْدَادُهُ : فَقَدْ اسْتُجِدَّتْ قَوَاعِدُ النَحْوِ مِمَّا يَلِي :

١- من كتاب الله تعالى ، ومن سنة رسوله ﷺ . وقد ترك قوم من السحاة الاستدلال بالحديث ، بدعوى أن الرواة قد أجازوا الرواية بالمعنى ، فمن الجائز أن يكون اللفظ المرئى هو لفظ روى الحديث . وليس هو لفظ لى ﷺ ، وهذا رأى خاطئ ، لا ترى لك أن تأخذ به ؛ فإن السحاة قد احتجوا بشعر شعراء إلى إبراهيم بن هرمة ، أو إلى بشار بن برد ، والذين رووا حديث رسول الله ﷺ كابو ، أو ثوب من روة الشعر ، وأدق منهم قزينا ، وأوثق منهم ضبطاً ، وأكثرهم عرب يُخَفِّعُ بكلامهم ، فهو أن أحدهم يدل على يعط من عنده مع تحزيه إصابة المعنى بدقة لم يكن من المنكرات أن يحتج بمطه هو .

٢- من كلام العرب الفصحاء ، ومُشَافهتهم في بوادهم .

تعريفُ الكلامِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ^(١)

* تعريف الكلام *

بدأ المؤلف رحمه الله بالكلام : لأنَّ النحو لإقامة الكلام ، فلا بدُّ أن نفهم ما هو الكلام .

قال المؤلف رحمه الله تعالى : الكلام هو اللفظ المركب المفيد بالوضع .

وقوله رحمه الله : الكلام يريد به هنا الكلام في اصطلاح النحويين^(٢) .

وقوله رحمه الله : اللفظ . معناه : هو النطق باللسان^(٣) .

(١) بدأ المؤلف رحمه الله هذا المتن النحوي بالبسملة ؛ اقتداءً بكتاب الله عز وجل ، حيث افتتح الصحابة المصحف العثماني بها ، وتلوها ، وتبعهم جميع من كتب المصحف بعدهم في جميع الأمصار . قاله الحافظ ابن حجر رحمه الله في فتح الباري ٨/١ .

وكذلك اتباعاً لهدى النبي ﷺ في مكاتباته ومراسلاته ، ككتابه إلى هرقل عظيم الروم ، كما جاء ذلك في حديث أبي سفيان أول صحيح البخاري ، الحديث رقم (٧) .

ولما استقر عليه عمل الأئمة المصنفين ، فقد قال الحافظ في الفتح ٩/١ : وقد استقر عمل الأئمة المصنفين على افتتاح كتب العلم بالبسملة ، وكذا معظم كتب الرسائل . اهـ .
ولعل المصنف رحمه الله جيد وتشهد نطقاً عند وضع الكتاب ، ولم يكتب ذلك اختصاراً على البسملة ؛ لأنَّ القدر الذي يجمع الأمور الثلاثة ذكر الله ، وقد حصل بها .

(٢) فلفظ الكلام معين : أحدهما لُغَوِيٌّ ، والثاني نَحْوِيٌّ :

أما الكلام اللغوي فهو عبارة عما تحصل بسببه فائدة ، سواء أكان لفظاً ، أم لم يكن ، كالخط والكتابة والإشارة .

وعند الإشارة إذا قال لك قائل هل حضرت لي الكتاب الذي طلبته منك ؟ فأشرت إليه برأسك من فوق إلى أسفل ، فهو يفهم أنك تقول له : نعم .

أما الكلام النحوي ، فلا بد من أن يجتمع فيه أربعة أمور ؛ الأول : أن يكون لفظاً ، والثاني : أن يكون مركباً ، والثالث : أن يكون مفيداً ، والرابع : أن يكون بالوضع . كما ذكر المؤلف رحمه الله في تعريف الكلام في اصطلاح النحويين .

(٣) معنى اللفظ لغة - الطرح والرمي ، يقال : لَفَظَ كذا . بمعنى : رميته .

وفي اصطلاح لسحريين ذكر الشارح أنه النطق باللسان . وقال الشيخ محمد بن محيي الدين في

وخرج بقوله رحمه الله : اللفظ . الكتابة ، فالكتابة عند النحويين ليست كلاماً .
هو رأيك متحصلاً واقفاً . فكتب في ورقة : اجلس . فإنه لا يُسمى كلاماً عند
النحويين ؛ لأنه ليس بلفظ .

لكنه يُسمى كلاماً في الشرع ، ويُسمى كلاماً عند الفقهاء ؛ فإن الرسول ﷺ
جعل الوصية المكتوبة كالوصية المنطوقة ، قال ﷺ : « ما حق امرئ مسلم ، له شيء يريد
أن يوصي فيه ، يبيت ليلتين ، إلا ووصيته مكتوبة عنده »^(١) .

وخرج به أيضاً الإشارة ، فالإشارة ليست كلاماً ، ولو فهمت ، ولهذا لو أشرت
لإنسان واقف بالجلوس ، فهذا لا يُسمى كلاماً^(٢) ، ولو قلت له : اجلس . صار كلاماً .

= التحفة ص ٥ ومعنى كونه لفظاً : أن يكون صوتاً مُشْتَبِهاً على بعض الحروف الهجائية التي تبتدىء
بالأنف ، وتنتهي بالياء ، ومثاله « أحمد » ، « يكتب » ، « سعيد » ، فإن كل واحدة من هذه الكلمات
ثلاث عد النطق بها تكون صوتاً مشتملاً على أربعة أحرف هجائية .

(١) وعلى ذلك فاجزئة والمحللة والخطاب لا تعد كلاماً عند النحاة ، لأنها ليست لفظاً .

(٢) مسلم ١٢٤٩/٣ (١٦٢٧) .

(٣) وهذا عند النحويين ، لعدم كونها صوتاً مشتملاً على بعض الحروف . وإن كانت تُشعَى عند اللغويين
كلاماً ؛ لحصول الفائدة بها .

وهي تُسمى الإشارة كلاماً في الشرع ؟

الجواب لا ، فالإشارة في الشرع ، كالإشارة عند النحاة ، لا تكون كلاماً ؛ وذلك لما رواه مسلم في
صحيحه ، عن عائشة رضى الله عنها قالت : اشتكى رسول الله ﷺ ، فدخل عليه ناس من أصحابه
يعودونه ، فصلى رسول الله ﷺ جالساً ، فصلوا بصلاته قياماً ، فأشار إليهم : أن اجلسوا . فجلسوا ، فلما
انصرف قال : « إنما جعل الإمام ليؤتم به ، فإذا ركع فاركعوا ، وإذا رفع فارفعوا ، وإذا صلى حالساً ،
فصلوا جلوساً » .

لنشهد أنه ﷺ أشار عليهم بالجلوس ، وهو في الصلاة ، فلو كانت الإشارة كلاماً لبطلت لصلاة ؛ لأن
الكلام مطلق للصلاة بالإجماع ، إذا كان لغرض مصلحتها - كما نقل ذلك ابن تيمية وابن المنذر رحمهم
الله - وعلى الصحيح إذا كان لمصلحتها .

وهذه أحاديث أخرى تدل على ذلك . لم نذكرها ؛ خشية الإطالة .

❦ وسدّة

وخرج نحوه رحمه الله اللفظ . التقيد بالأصابع ، كما في الحديث الوارد في صفة الصلاة =

ف. رحمه الله : المُرْكَبُ^(١) . يعنى : الذى يترَكَّبُ من كلمتين فأكثر ، تحقيقاً أو

تفسيراً

هذا قلت هـ . فهذا لفظاً ، لكنه ليس مُرْكَبًا ، فلا يُسمَّى كلاماً عند لُحْوِيِّين^(٢) .

أهـ . يَتَّبِعُ عقد ثلاثاً وحسين . يعنى : أن العرب تَعْقِدُ بأصابعها عقوداً تدل على عدد معين ، هذا أيضاً مفيد لا شئ . ويقوم مقام الكلام ، لكنه ليس لفظاً ، فلا يكون كلاماً عند الحويز

وشرح يَدُلُّ على 'العلامات' . ومثالها علامات الطريق ، فقد يُوضَعُ مثلاً علامات فى الطريق ؛ حجار ، أو أحشوب مصوبة ، أو غيرها بدون أن يُكْتَبَ عليها شئ ، وهذه كأنها تقول لك : لطريق من هنا . فهى قائمة مقام النطق ، ولكنها ليست لفظاً ، فلا تكون كلاماً .

د . شرح بكلمة لفظ أربعة أشياء ؛ الكتابة والإشارة والعقد بالأصابع والعلامات وانظر شرحاً للألفية ٤٦/١ ، ٤٧ .

(١) هذا هو الشرط الثانى لاعتبار الكلام كلاماً عند النحاة

وهذا من لُحْوِيَّ رحمه الله المركب يعنى : تركباً إسمادياً تحصل به الفائدة ، بخلاف المركب تركبياً إضافياً . اهـ .

وهذا اما يتعلق بالشرط الثالث . لا الثانى لأن الشرط الثالث - وهو أن يكون الكلام مفيداً - هو الذى يشترط فيه حصول الفائدة ، كما سيأتى فى كلام الشارح رحمه الله .

أما الشرط الثانى . وهو ان يكون الكلام مركباً من كلمتين فأكثر ، فلا علاقة له بحصول الفائدة فائدة

مركباً إسمادياً هو ما تكون من جملة كاملة ، شئى به شخص أو شئ ، وقد تكون هذه الجملة اسمية مكونة من مبتدأ وخبر ، مثل : الحقُّ يَفْلُو - لو شئى بهذه الجملة شخص أو شئ - فالحقُّ مبتدأ ، ويعبى خبره .

وهو يكون فعلاً ، مكتوباً من فعل وفاعل ، مثل : جاز الحقُّ اسم شخص فـ «حاد» فعل ماضٍ ، وه الحقُّ فاعل .

وهذه الجملة . اسمية كنت أو فعلية - كما رأيت - أفادت السامع ، بحيث لم يتشوف بعده ، أى غيره

وتركب الإضافى ، مثل عبد الله ، أم سليم ، أبو بكر .

عدد الكلمات الثلاث أَصِفَ صدرها إلى عجزها . ولم تعد السامع شيئاً ، فلا تكون كلاماً ؛ لفقد شرط لإودة ، كما سيأتى فى كلام الشارح رحمه الله .

وسد ذكر شرح رحمه الله أنواع التراكيب بشئ من التفصيل فى درس المجموع من الصرف ، شاء به تعالى ، ص ٢٠٨ - ٢١٢ .

(٢) يكون قد شرح بقوله رحمه الله المركب المفرد كـ «هل» ، «زيد» ، فلا يقال له كلام عند النحاة

لا بد أن يتركب من كلمتين فأكثر، تحقيقاً أو تقديرًا.

فمثلاً «تحقيقاً» : إذا قلت : قام زيد . هذا مركب من «قام» و«زيد» تحقيقاً .

ومثال «تقديرًا» : إذا قلت : قُم . فهذا لم يتركب من كلمتين تحقيقاً ، ولكن تقديرًا ؛ لأن «قُم» فيها ضمير مُشْتَرِطٌ في قوة البارز ، فهي مركبة من كلمتين^(١) .

وقوله رحمه الله : المفيد^(٢) . المراد بالمفيد : ما أفاد السامع فائدة ، لا يتشوف معها إلى غيرها .

فإذا قلت : نجح الطالب . فهذا أفاد ، فالآن السامع لا يتشوف إلى غيرها . لكن إذا قلت : إن نجح الطالب . هذا مركب^(٣) لا شك ، فيه ثلاث كلمات : «إن» ، «نجح» ، «الطالب» ، لكنه لم يُفد ، فالسامع إذا قلت له : إن نجح الطالب . فهو يتشوف : إن نجح الطالب ، ماذا يكون ؟

إذن لا نسمي هذا كلامًا . لأنه لم يُفد فائدة ، لا يتشوف السامع بعدها إلى غيرها .

ولو قلت : إن نجح علام علام عبد الله الطيب الطاهر . كلمات كثيرة ، لا يكون كلامًا ؛ لأنه لم يُفد ، نفس السامع ، يقول : هات ، أعطى الفائدة . إذن لا بد من فائدة ، لا يتشوف السامع بعدها إلى شيء .

(١) ضمير مستتر لدى سائر إبداء التبع رحمه الله هو : أنت . فتقدير الكلام : قم أنت . وعنده فلا يحتاج أن يكون الكلام مركباً من كلمتين فأكثر تركيباً محسوساً ، بل إذا تركب تركيباً تقديرياً ، فإنه يعتبر كلاماً .

ومرر بتركيب تقديرى أيضاً إذا قال لك قائل : من أحوك ؟ فتقول محمد . فهذه بكلمة تعتبر كلاماً ؛ لأن التقدير : محمد أخى ، فهى فى التقدير عبارة مؤلفة من ثلاث كلمات .

(٢) هذا هو الشرط الثالث ، من شروط اعتبار الكلام كلاماً عند السامع .

(٣) وهو نفس الشيء . فيكون بذلك قد تحقق فيه الشرطان الأولان ، ومع ذلك لا يكون كلاماً لعدم إفادة

بلا فري من أن تكون الفائدة جديدة، أو معلومة للسامع من قبل. فهو قلت :
سماء فوقًا. كان كلامًا، مع أنه معلوم.

ولو قلت : الأرض تحتنا. كان كلامًا ؛ لأنه مفيد.

قال الشاعر :

كأننا والماء من حولنا قومٌ جُلُوسٌ حولهم ماءٌ
فهذا كلام مفيد، مع أنه تحصيل حاصل ؛ لأنه إذا كان الماء من حولكم، فأنتم
مجلوسٌ حولكم الماء.

وقوله رحمه الله : بالوضع^(١). مراده بالوضع أحد أمرين، أو إن شئت فقل :
أمران :

الأول : أن يكون الواضع له قاصدًا وضعه^(٢)، فخرج بذلك كلام الشكران
والجنون والنائم والهاذي. فهذا لا يُسمى كلامًا ؛ لأن واضعه غير قاصد له.

والثاني : بالوضع. أى. بالوضع العربي، بمعنى أنه مطابق للغة العربية^(٣)، فلو
جاءنا كلام يُفيد فائدة لا يتشوف السامع بعدها إلى شيء، لكنّ العربي لا يفهمه فإنه لا
يُسمى كلامًا عند النحويين.

(١) وقد هو سرور مراع

(٢) فـ لا يسمى في قواعد الاساسية ص ٩ بالوضع، أى: بالقصد، وهو أن يقصد المتكلم بما يفيد
به، مما وضّعه العرب، إفادة السامع. اهـ

(٣) وـ سجع محمد بنى الدين في النخبة السبعة ص ٦ ومعنى كونه موضوعًا بالوضع العربي أن تكون
الأصوات مستعملة في الكلام من الألفاظ التي وضعها العرب للدلالة على معنى من المعاني
مردّ، حصر. كلمة وضعها العرب لمعنى، وهو حصول الحضور في الزمان الماضي.

وكلمة محمد، قد وضعها العرب لمعنى، وهو ذات الشخص المُتَشَبَّه بهذا الاسم، فإذا قلت حصر
محمد تكون قد استعملت كلمتين، كل منهما بما وضعه العرب، بخلاف ما إذا تكلمت بكلام
وضعه محمد، كالفرس، والترك، والبيزير، والإفرنج، فإنه لا يُشَبَّه في عُرف عند العرب بكلام. وـ
سماء أهل اللغة الأخرى كلامًا. اهـ

إذن : كم القيود ؟

اجواب : أربعة ؛ اللفظ ، المركب ، المفيد ، بالوضع ، لا يكون الكلام كلاماً إلا بهذه القيود الأربعة^(١) .

اللفظ : خرج به الكتابة والإشارة ، ولو فهمت .

المركب : خرج به ما لم يكن متركباً ، والمركب يشتمل ما تركب من كلمتين ، حقيقة أو تقديرًا .

المفيد : خرج به ما لم يفيد ، وإن تركب من ألف كلمة ، فما دام لم يفيد فليس بكلام .

بالوضع : قلت : يَحْتَمِلُ معنيين :

١- بالوضع : من المتكلم به ، بأن يكون قاصداً له .

٢- بالوضع : من حيث اللغة العربية ، بأن يكون مطابقاً للغة العربية ؛ لأنّ كلامنا بالنحو الذي نريد أن نطبق كلامنا به على اللغة العربية .

منال على ما اجتمع فيه القيود الأربعة المذكورة

إذا قال قائل : بسم الله الرحمن الرحيم . هل هذا كلام . أم غير كلام ؟

الجواب : كلام .

هل هو مركب من كلمتين فأكثر حقيقة أو تقديرًا ؟

جواب : تقديرًا ؛ لأن التقدير « بسم الله أقرأ » ، لو لم تُقدّر « أقرأ » لم يكن كلاماً^(٢) .

(١) لمسى واحد من أحد الكلام النحوي . وحيث انتفت كلها ، أو انتفى واحد منها انتفى الكلام لنحو

(٢) مثب حصر على ما اجتمع فيه القيود الأربعة المذكورة : قام زيد ، وريد قائم . « قام زيد » ، « زيد »

ويهد لو نقولُ . الرجلُ القديرُ البارِعُ الفاهِمُ . وتأتى بأوصافٍ عديدةٍ لم يَصِرْ
كلامًا حتى تأتى بالشئِ المفيدِ ؛ لأنَّ السامعَ لا يزالُ يَتَطَلَّعُ ، أو يتشوّفُ إلى شئٍ .

- قائمہ : کل میہما کلام عند النحاة ؛ فإنه لفظ ؛ أى : صوت مشتمل على بعض الحروف بهجته
مركب . لتركبه من كلمتين ؛ الأولى : قام أو ريد ، والثانية : زيد أو قائم .
مفيد : لأنه أعاد فائدة يحس سكوت المتكلم عليها ، وهى الإخبار بقيام ريد .
موصوع : لأنه لفظ عربى ، فجعل دالاً على المعنى .

أقسام الكلام

* أقسام الكلام *

ثم قل : وأقسامه ثلاثة : اسم^(١) ، وفعل ، وحرف جاء لمعنى . أى : أقسام الكلام ثلاثة ، والحصر يحتاج إلى توقيف .

فإذا قال قائل ما الدليل على أن أقسام الكلام ثلاثة ؟ هل فى القرآن ما يدل على أن أقسام الكلام ثلاثة ؟ أو فى السنة ما يدل على أن أقسام الكلام ثلاثة ؟ أو فى الإجماع ما يدل على أن أقسام الكلام ثلاثة ؟ أو فى القياس ما يدل على أن أقسام الكلام ثلاثة ؟

نقول : ليس فى الكتاب ، ولا السنة ، ولا الإجماع ، ولا القياس ؛ لأن هذه الأدلة إنما تحتاج إليها فى إثبات الأحكام الشرعية ، أما النحو فلا يحتاج إلى هذا .

لكن للعلماء دليل على احتساب أقسامه فى ثلاثة . وهو التثنية والاستقراء ، يعنى : أن العلماء رجمهم الله تَتَبَعُوا واستَقَرَّتْ كَلَامُ العرب ، فوجدوا أنه لا يُخْرَجُ عن هذه الأقسام الثلاثة : اسم ، وفعل ، وحرف^(٢) .

أما أسماء الأفعال^(٣) ، مثل : « ضَمَ » فهى لا تُخْرَجُ عن كونها اسماً ، يعنى :

(١) بدأ ابن آجروم رحمه الله بالاسم ؛ لشرفه على الفعل والحرف .

(٢) فى اسم همام رحمه الله فى قطر البدى ص ٣٠ . والدليل على انحصار أنواعها أى . الكلمة - فى هذه الثلاثة : الاستقراء ؛ فإن علماء هذا الفن تتبعوا كلام العرب فلم يجدوا إلا ثلاثة أنواع ، ولو كان ثم نوع رابع لَعَرَفُوا على شيء منه . اهـ

فالألفاظ التى كان العرب يستعملونها فى كلامهم . ونقلت إليها عنهم ، فنحن نتكلم بها فى محاوراتنا ودروسنا ، ونقرؤها فى كتبنا ، ونكتب بها إلى أهلينا وأصدقائنا ، لا يحلو واحد منها عن أن يكون واحداً من ثلاثة أشياء : الاسم والفعل والحرف .

(٣) فى غنى عن غنى رحمه الله فى شرح الألفية ٢ / ٣١٤ أسماء الأفعال ألفاظ تقوم مقام الأفعال فى دلالة على معانيها ، وفى عملها .

ويكون بمعنى الأمر . وهو الكثير فيها كـ « مَدَّ » بمعنى اكْتَفَى ، وامِين بمعنى استَجَبَّ .

« يَكُونُ بمعنى الماضى . كـ « شَتَّانَ » بمعنى افْتَرَقَ ، تقول : شَتَّانَ زيدٌ ، وعَمَرُوهُ ، وَهَيْهَاتَ » بمعنى بُعد .

فالاسمُ يَشْمَلُ الاسمَ الخالصَ ، واسمَ الفعلِ .

والمؤلفُ رحمه الله نظراً لِيَكُونَ كتابه محتصرًا وللمبتدئين لم يَخُذْ الاسمَ بِمُسَمِّهِ حَاضِرٌ . يعنى : لم يَخُذْهُ بالرسم^(١) ، لكن خَذَهُ بالحكم والعلامة .
فالاسمُ مثلاً ، بعضُ النحويين يقولُ : هو ما دلَّ على معنى فى نفسه . وحلاً
بهيئته عن الدلالة على الزمان^(٢) .

والفعلُ : ما دل على معنى فى نفسه ، ودلَّ بهيئته على الزمان^(٣) .

= نقول : هيئات المتيق^(٤) . ومعناها : يَتَد .

وبمعنى المضارع ، كـ « أَوْه » بمعنى أتوجع ، وهـ « وَى »^(٥) بمعنى أعجب . اهـ
والفرق بين اسم الفعل والفعل : أن اسم الفعل ، وإن كان يدل على معنى الفعل ، ولكنه لا يقبل علامته .
وعلامات الفعل سيأتى ذكرها - إن شاء الله - فى كلام المؤلف رحمه الله .
(١) أى : بالحقيقة .

(٢) الاسم فى اللغة : ما دل على مُشْعَى .

وفى اصطلاح النحويين كلمة دلت على معنى فى نفسها ، ولم تقترن بزمان .
مثلاً دلت زيد قائم . فإنَّ كلاً من « زيد » ، « قائم » كلمة دلت على معنى فى نفسها ، فـ « زيد » دل
على ذات مسمى به ، وهـ « قائم » دل على ذات موصوفة بخُذْث ، يُشْعَى قِائماً ، وكل منهما لم يقترن
بزمان ، فيكون اسماً .

فحرح بقولنا : دلت على معنى فى نفسها الحرفُ ؛ فإنه كلمة دلت على معنى فى غيرها .
وحرح بقول : ولم تقترن بزمان الفعل ؛ فإنه كلمة دلت على معنى فى نفسها ، واقرنت بزمان .
والاسم ثلاثة أقسام : مُظْهَر كـ « زيد » ، ومُضْطَر كـ « هو » ، ومُشْمَك كـ « هذا » ، وهـ الذى .
(٣) الفعل فى اللغة : الخُذْث .

وفى اصطلاح النحويين كلمة دلت على معنى فى نفسها ، واقرنت بأحد الأربعة الثلاثة ، التى هى
اضى والخال والمستقبل .

حجر ، كتب « فإنه كلمة دالة على معنى وهو الكتابة - وهذا المعنى مقترن بالزمان اضى .
وحجر يكتب ، فإنه دال على معنى وهو الكتابة أيضاً وهذا المعنى مقترن بالزمان اضمصر .
حجر « كتب » فيه كلمة دالة على معنى وهو الكتابة أيضاً وهذا المعنى مقترن بالزمان المستقبلى .

(٥) متيق : حجر كريم أحمر ، يعمل منه الفصوص . المعجم الوسيط (ع ق ق) .

(٥٥) وَى : كلمة تعجب ، تقول : وَىكَ وَوى لزيد . القاموس المحيط (وى) .

و حرف : ما ليس له معنى فى نفسه ، وإنما يظهر معناه فى غيره^(١) .

= الذى بعد زمان التكلم .

ومثل هذه الألفاظ : نَصَرَ ، وَنَصُرُ ، وَنُصِرَ ، وَفَهِمَ ، وَفَهِمُ ، وَفُهِمَ ، وَعِلِمَ ، وَعِلْمُ ، وَاعْلَمَ ، وَحَلَسَ ،

وَيَحْلِسُ ، وَاجْلَسَ ، وَضَرَبَ ، وَتَضَرَّبَ ، وَاضْرَبَ .

والفعل على ثلاثة أنواع : ماضٍ ، ومضارع ، وأمر :

فالماضى ما دل على حدث ، وقع فى الزمان الذى قبل زمان التكلم ، نحو : كُتِبَ ، وَفُهِمَ ، وَخُرِجَ ،

وسَمِعَ ، وَأَبْصَرَ ، وَتَكَلَّمَ ، وَاسْتَعْفَزَ ، وَاشْتَرَكَ .

والمضارع : ما دل على حدث ، يقع فى زمان التكلم أو بعده ، نحو : يَكْتُبُ ، وَيَفْهَمُ ، وَيَخْرُجُ ،

وَيَسْمَعُ ، وَيَنْصُرُ ، وَيَنْكُتُمُ ، وَيَسْتَعْفِزُ ، وَيَشْتَرِكُ .

والأمر : ما دل على حدث ، يُطْلَبُ حصوله بعد زمان التكلم ، نحو : اكْتُبْ ، وافْهَمْ ، واخْرُجْ ،

واسْمَعْ ، وانْصُرْ ، وتَكَلَّمْ ، واستعْفِزْ ، واشْتَرِكْ .

وقد يدل الماضى على الحال إذا استعمل فى انعقود . نحو : بعثتك هذا الكتاب ، ووهبتك هذا

الفرس .

وقد يدل على الاستقبال ، وذلك فى أحوال ثلاثة :

١- إذا وقع بعد أداة شرط غير « لو » ، نحو : إن استقام التلميذ عفوت عنه .

٢- إذا وقع بعد « لا » النافية ، مسبوقه بقسم ، نحو : تالله لا كلمتك حتى تستقيم .

٣- إذا كان للدعاء ، نحو : رحمه الله .

ويقسم الفعل المضارع إلى معنى الفعل للماضى بالأدوات الآتية :

١- بـالمجازمة ، نحو : لم يَفْهَمْ بالواجب ، زُرْتُكَ ، ولم تكن فى الدار .

٢- ولما احرمته . نحو : لما يَشِيرُ البستانُ ، وقَطِفْتُ الثمرة ، ولما تَصْنَعُ .

٣- ورتبها ، نحو : ربما تكره ما فيه الخير لك .

(١) الحرف فى اللغة : الطَّرِيفُ ، بفتح الراء .

وفى اصطلاح السحويين : كلمة دلت على معنى فى غيرها .

مثل دنت : « من قولك : لم يضرب . فإن « لم » معناها النفى ، ولم يظهر إلا فى الفعل معدوم

ونحو : « من فإن هذا اللفظ كلمة دلت على معنى - وهو الابتداء - وهذا المعنى لا يتم حتى تُضْمَ إلى

هذه الكلمة غيرها ، فتقول : ذهبت من البيت . مثلاً .

وهو أيضاً ثلاثة أقسام

١- حرف مشترك بين الأسماء والأفعال . نحو : « هل » ، تقول : هل قام زيد ؟ وهل زيد قائم ؟

٢- فى « الأول » داخل على الفعل ، وهو « قام » ، وفى الثانى داخل على لاسمه ، وهو « زيد » .

٢- حرف مختص بالأسماء . نحو . الباء فى قولك : مررت بزيد .

لكن هذا في الحقيقة، مع صعوبة على المُبتدئ، فائدته قليلة^(١).
إذن نقول: أعطينا علامة الاسم؛ من أجل أننا إذا وجدنا هذه العلامة عرفنا أنه اسم.

- ٣- سرف محص بالأفعال. نحو «لم»، من قولك: لم يضرب زيد.
وتقيد المؤلف رحمه الله الحرف بقوله «وحرف جاء لمعنى». لأنه لما كان الاسم والفعل لا يخلوآن عن المعنى، والحرف قد يكون له معنى، وقد لا يكون، فيد الحرف بقوله: جاء لمعنى. يعنى: أن الحرف قد لا يكون له دخل في تركيب الكلام، إلا إذا كان له معنى، كـ «هل» و«لم»، فإن «هل» معناها الاستفهام، و«لم» معناها النفي.
فرب لم يكن له معنى لا يدخل في تركيب الكلام. كزاي «ريد»، ويانه، وداله، لأنها لا معنى لها.
مثال تركيب الكلام من الثلاثة: لم يضرب زيد.
وليس المراد أنه بشرط تركيب الكلام من الثلاثة، فقد يكون مركبا من اسمين فقط، كـ «زيد قائم».
ومن فعل واسم. نحو: قام زيد.
بل المراد أنه لا يخرج عن الثلاثة، بل يكون دائرا بينها.
(١) نشر إليه تعريف كل من الاسم، والفعل، والحرف بالترسم. وهو المذكور آنفا.

علاماتُ الاسم

علامات الاسم *

قال ابن اخزموم رحمه الله تعالى : فالاسم يُعرَفُ بالحفص . والنسب . ودخول الألف واللام ، وحروف الحفص .

هذه أربع علامات ذكرها المؤلف رحمه الله تعالى ، وهي ^(١) :

١- العلامة الأولى . الحفص . والحفص هو الجر ^(٢) ، لكن الكوفيون يُعَبِّرون عن الجر بالحفص ، والبصريون يُعَبِّرون عن الحفص بالجر ، والأ فالمعنى واحد ، لكن هذا اصطلاح لهم .

فإذا وجدنا كلمة مخفوضة عرفنا أنها اسم ، مثل : مرث برجل كريم .

(١) هذه العلامات هي التي يتميز بها الاسم عن أحويه : الفعل والحرف ، فإذا وجد واحد منها في الكلمة ، أو قبلت الكلمة واحداً منها عرفنا أنها اسم .
(٢) الحفص في اللغة : ضد الرفع ، وهو التثفل .

وفي اصطلاح النحاة : تغيير مخصوص ، علامته الكسرة ، التي يُحْدِثُها العامل ، أو ماناب عنها ^(٣) . وذلك مثل كسرة الراء من « بكر » ، و« عمرو » ، في نحو قولك : مرث بيكر . وقولك : هذا كتاب عمرو . ف« بكر » ، و« عمرو » اسمان لوجود الكسرة في أواخر كل واحد منهما .

ولا فرق في عدم الحفص بين أن يكون الحرف ، نحو : مرث بريد ، ف« بريد » الباء حرف جر ، وزيد مجرور بالباء ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره .

ولا بين أن يكون اسماً ، نحو : مرث بغلام زيد ، ف« زيد » مجرور بالاضاف ، وهو غلام ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره .

ولا تلت لهما على الصحيح

وأما القول بالجر بالإضافة في غلام زيد ، والجر بالتبعية ، نحو : مرث بريد لعادل فهو ضعيف ، لأن الصحيح أن « زيد » في قولك : « مرث بغلام زيد » مجرور بالاضاف ، الذي هو « غلام » . كما تقدم . و« عادل » في المثال المذكور نعت لـ « زيد » ، فهو مجرور بالحرف الذي حرَّبه « زيد » ، وهو الباء وكسرة الجر بالوجهين والجر بالضرورة ضعيف أيضاً . فالأول نحو : ليس ريد قائماً ولا قاعيد بحر قاعد عطفاً على « قائماً » الواقع خيراً لـ « ليس » بوجه دخول الباء عليه ؛ لأنها تزداد بعد حير « ليس » كثير .

(*) مر : في جمع يذكر السالم . والفتحة في المموج من الصرف . وسيأتي . يشاء الله . ذكر ذلك بالتفصيل في كلام المؤلف والشارح رحمهما الله .

ف « رجل » ، « كريم » اسمان ، وعلامة اسميهما الحذف .

٢. العلامة الثانية: التثوين^(١). فيعرف الاسم كذلك بالتثوين، فالتثوين لا

- و لتسى بحو هذا حنجر صت حريب. بجر «خرب» لمجاورته لـ «ضب» المحرور قبله، وهو يعث لـ «ججر» المرفوع قبله.

(١) لتسوين في اللغة: التصويت. يقال: نَوَّن الطائر، إذا صَوَّت.

وهي اصطلاح الجوده نوون ساكبة تلحق آخر الاسم لفظاً، وتنفارقه خطاً ووقفاً؛ بلاستعناء عنها بذكر
الشكيلة عند الضبط بالقلم، نحو: محمد، كتاب، إيه، صبه، مسلمات، فاطمات، حينئذ،
ساعتئذ.

فهذه الكلمات كلها أسماء . بدليل وجود التنوين في آخر كل كلمة منها .

وشرح بقولنا في التعريف : ماكنة النون المتحركة ، كنون « رَعَشَن » للزعرير ، وه ضَبِيشٌ للطنطلي الذي يَبْشَع الضيف ؛ فإن نونهما متحركة .

« وخرج بقولنا تلحق الآخر ما تلحق الأول ، نحو : انكسر^(*) ، وما تلحق الوسط ، نحو : منكسر .
« وخرج بقولنا لفظاً ، لا خطأ نون التوكيد الحقيقة ، نحو : لنسفق ، وليكونن .
« والتوين على أربعة أقسام :

القسم الأول : تبيين التمكن ، وهو اللاحق للأسماء المفردة :
 ما نؤمن منها : كان مُشككاً في الاسمية أمكن من غيره ، نحو : زيد ، ورجل ، في : جاء زيد ورجل ،
 في : زيد ورجل ، اسمان لوجود التثنية فيهما .

وما لم يُنْزَلْ : كان متمكناً غير أمكن ، نحو : أحمد وإبراهيم .

القسم الثاني تبويب المقابلة وهو اللاحق لجمع المؤنث السالم، نحو: جاءت مسلمات. فإنه في مقابلة النون في جمع المذكر السالم، نحو: جاء مسلمون.

قسمه لثلاث نوب العوض . وهو اللاحق لكلمة « إذ » ، عوضاً عن الجملة التي تضاف إليها ، نحو قوله تعالى ﴿ وَتُؤْمِنُ بِفَرَحِ الْمُؤْمِنِينَ ۚ بَنَصْرِ اللَّهِ ۚ ﴾ ، وسبح قوله تعالى : ﴿ فَلَوْلَا إِذَا بَلَغَتِ الْحُقُوفَ ۙ وَأَنْتُمْ حِينِيذٍ تَنْظُرُونَ ۚ ﴾ .

فإنسوس في قوله «يومئذ» . عوض عن جملة ، وكذلك في قوله . «حينئذ» في الآية الثانية .
والتقدير «يومئذ يغلب الروم أعداءهم» فيرجح المؤمنون ، وأتم حينئذ بلغت الروح الحلقوم تصروا
معدود يغلب الروم أعداءهم ، بلغت الروح الحلقوم ، وأتى بالتوسين عوضاً عنها .

نفسه 'أبرع' برب التكبير، وهو اللاحق للأسماء المسبقة، عرقاً بين معرفتها وبكرتها.

(*) إمّا أغثرت سور هـ أول حرف من الفعل «انكسر» ؛ لأن همزة الوصل إمّا يؤتى بها ليتمكن السمع من كسر ، ولا يهوى

يَدْخُلُ إِلَّا عَلَى الْأَسْمَاءِ ، فَإِذَا وَجَدْتَ كَلِمَةً مُتَوَّنةً فَاعْلَمْ أَنَّهَا اسْمٌ .

فَإِذَا قِيلَ : هَذَا رَجُلٌ . فـ « رَجُلٌ » اسْمٌ ؛ لِأَنَّهُ مُتَوَّانٌ .

وَإِذَا قِيلَ : مَرُوثٌ بِرَجُلٍ . فـ « رَجُلٍ » اسْمٌ ؛ فِيهِ عَلَامَتَانِ : الْحِفْظُ وَالتَّنْوِينُ .

٣- العلامة الثالثة : دخول الألف واللام^(١) ، والبصريون يقولون : دخول « أَل » ، والخُلفُ في هذا بسيطٌ .

وَحِجَّةُ البَصْرِيِّينَ : أَنَّ هَذِهِ كَلِمَةٌ مَكُونَةٌ مِنْ حَرْفَيْنِ ، وَالْكَلِمَةُ الْمَكُونَةُ مِنْ حَرْفَيْنِ يُنْطَلَقُ بِلَفْظِهَا .

وَلِهَذَا تَقُولُ : « مِنْ » : حَرْفٌ جَرٌّ ، وَلَا تَقُولُ : الْمِيمُ وَالنُّونُ حَرْفٌ جَرٌّ .

وَتَقُولُ : اللَّامُ حَرْفٌ جَرٌّ ، وَلَا تَقُولُ : « لِ » حَرْفٌ جَرٌّ^(٢) .

وَحِجَّةُ الكُوفِيِّينَ : أَنَّ هَذِهِ الْكَلِمَةَ مَكُونَةٌ مِنْ حَرْفَيْنِ ، لَكِنِهُمَا حَرْفَانِ هِجَائِيَانِ ؛ أَحَدُهُمَا لَيْسَ أَصْلِيًّا ، وَهُوَ الْهَمْزَةُ ، فَهَمْزَةُ « أَل » يُؤْتِي بِهَا لِلْوَصْلِ ، وَلِهَذَا تَشْقُطُ عِنْدَ الدُّرُجِ ، وَالْإِنصَالِ^(٣) .

فَتَقُولُ مِثْلًا : أَكْرَمْتُ الرَّجُلَ . هَلْ جَاءَتْ الْهَمْزَةُ ؟ الْجَوَابُ : لَمْ تَجِئْ ، سَقَطَتْ .

= مَا يُؤْنِ سَهَا كَانَ نَكْرَةً ، نَحْوُ : جَاءَ سَيُوبِيهَ ، بِالتَّنْوِينِ ، وَهُوَ حَيْثُ ذَكَرَ صَادِقَةً عَلَى أَيْ سَيُوبِيهَ كَانَ وَمَا بِهِ جَرٌّ كَانَ مَعْرِفَةً ، كـ « سَيُوبِيهَ » بِتَرْكِ التَّنْوِينِ ، نَحْوُ : جَاءَ سَيُوبِيهَ . وَهُوَ حَيْثُ ذَكَرَ مَعْرِفَةً ؛ لِأَنَّهُ لَا يَرَادُ بِهِ إِلَّا سَيُوبِيهَ الْمَشْهُورُ بِهَذَا الْعَلَمِ .

فَدَرَدَ . . . وَهُوَ مُسْلِمَاتٌ . . . وَهُوَ إِذْ مِنْ حَيْثُ ذَكَرَ سَيُوبِيهَ « أَسْمَاءُ لَوْ جُودَ التَّنْوِينُ فِي أَحْرَافِهَا ، وَمَا عَادَ هَذِهِ لِأَقْسَامِ الْأَرْبَعَةِ مِنْ أَقْسَامِ التَّنْوِينِ لَا دَخَلَ لَهُ فِي عِلَامَاتِ الْأَسْمِ .

(١) فِي أَوَّلِ الْكَلِمَةِ .

(٢) فَدَرَدَ . . . أَوْ بِكَلِمَةٍ إِنْ كَانَ وَصَعَهَا عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ ، كَالْبَاءِ ، يُعْبَرُ عَنْهَا بِاسْمِهَا ، فَقَدْ لَبَّ .

وَرَكْرَكَ وَصَعَهَا عَلَى حَرْفَيْنِ . يُعْبَرُ عَنْهَا بِلَفْظِهَا كـ « أَل » ، « هَل » ، « بَل » ، « قَدْ » ، « لَقَدْ » فِي « أَل » .

« أَلِفٌ وَالِامُ » ، كَمَا لَا يُقَالُ فِي « هَل » ، « بَل » وَنَحْوَهُمَا الْهَاءُ وَالْلامُ ، وَالْبَاءُ وَالِامُ .

(٣) وَهُوَ يُدْعَى فِي مُقَوِّعَاتِ الْأَسَاسِيَةِ ص ٢٣ هَمْزَةُ الْوَصْلِ هِيَ هَمْزَةُ يُؤْتِي بِهَا ، يُمْكِنُ سَقْطُهَا بِالسَّكَنِ ، وَتَثَبَّتْ فِي ابْتِدَاءِ الْكَلَامِ ، وَتَشْقُطُ فِي دُرُجِ الْكَلَامِ . اهـ .

ونقول مثلاً : ﴿ وَالْقَمَرَ إِذَا تَلَّاهَا ﴾ القمر ، هل جاءت الهمزة ؟ الحواث : لم تجئ ، إذا فليست أصلية حتى نقول : إنا نَنطِقُ بلفظها ، إذن بماذا نَنطِقُ ؟ الحواث : نَنطِقُ باسمها ، ونقول : الألف واللام .

فصار النحويون : الكوفيون والبصريون يختلفون في « أل » هل نقول الألف واللام . أو نقول « أل » ؟

إن كنت بصرياً فقل . « أل » ، وإن كنت كوفيّاً فقل : الألف واللام . والخلاف هذا هل يترتب عليه شيء ؟

الجواب : أبداً ، لا يترتب عليه شيء ، فالخلاف لفظي .

إذن : إذا وجدت كلمة فيها الألف واللام فاعلم أنها اسم ، تقول : الليل في هذه الأيام قصير . « الليل » ، « الأيام » اسمان لدخول الألف واللام عليهما^(١) ، و « قصير » اسم للثنوين .

٤ - العلامة الرابعة : دخول حروف الحذف^(٢) . يعني : حروف الجر ، أي : الحروف التي إذا دخلت على الاسم حَقَضَتْه ، يعني : جَرَّتْه .

ومن أين علمنا أن هذه الحروف إذا دخلت على الاسم حَزَنَتْه ؟

الجواب : من التبع واستقراء كلام العرب ، وإلا فليس هناك قرآن ، ولا سنة تدل على هذا ، لكن كلام العرب دل على أنه إذا دخل حرف من حروف الحذف على كلمة حَقَضَهَا^(٣) .

ثم ذكر المصنف رحمه الله جملة من حروف الحذف لهذه المناسبة . فقال : رحمه

(١) ومثل : كَلَّ يَدْلُهَا في لغة حنفي ، وهو « ام » نحو : امرجل ، ومنه حديث - إن صح هذا اللفظ - : ليس من امر امصيام في امسفر .

(٢) الحذف هو غارة الكوفيين . والبصريون يعبرون بالجر ، كما تقدم .

(٣) « كَلَّ » دخل على اسميتها . نحو : ذهبْتُ من البيت إلى المسجد . فكل من « آيت » ، و « مسجد » اسم ؛ لدخول حرف الحذف عليهما ، وهو : « من » ، « إلى » ، ولوجود « أل » في أولهما .



له . وهى : من ، وإلى ، وعن ، وعلى ، وفى ، وزب ، والباء ، والكاف ، و للام .
 عد المؤلف رحمه الله تسعة حروف . وهى :

الحرف الأول . من تقول مثلاً : خرجت من البصرة .

« من . حرف خفض ، ولا يجوز فى اللغة العربية أن تقول : خرجت من البصرة ،
 ولا يجوز أيضاً أن تقول : خرجت من البصرة . بل « من » حرف خفض ، تقول : من
 البصرة . ولا بد .

مثال آخر : اشتريت هذا الكتاب^(١) من زيد^(٢) .

الحرف الثانى : إلى . ف « إلى » أيضاً إذا دخلت على كلمة فهى اسم وتخفضه .
 قال الله تعالى : ﴿ ثُمَّ رُدُّوا إِلَى اللَّهِ مَوْلَاهُمُ الْحَقُّ ﴾ « الله » هنا اسم ، وعلامة الاسمية
 فيها الخفض ، ودخول حرف الخفض « إلى » ، والألف واللام .

وقال تعالى : ﴿ أَفَلَمْ يَنْظُرُوا إِلَى السَّمَاءِ فَوْقَهُمْ ﴾ « السماء » اسم لدخول حرف
 الخفض عليها ، والألف واللام ، والخفض .

« معنى « من » ، و « إلى » .

يقول العلماء : من للابتداء^(١) ، و « إلى » للانتهاء^(٢) ، فإذا قلت : خرجت من مكة

(١) كان حق هذه حروف أن تذكر فى مخصوصات الأسماء . كما درج على ذلك علماء النحو رحمهم
 الله ، كابن مالك فى الألفية .

(٢) قال الشارح رحمه الله : الكتاب اسم ؛ لدخول الألف واللام عليه .

(٣) فـ لشارح رحمه الله زيد اسم ؛ لأن به من علامات الاسم الخفض والتشوين ودخول حرف خفض
 هذه مع هذا الكتاب - أى . الإحرومية تقول : حرف خفض ، ولا تقول : حرف جر ؛ إذ كيف
 يدرس هذا كتاب ، ثم نحالفه ، ليس هذا بصحيح ، فينبغى أن نتوّد ألسنتنا على هذا ، ما دام فى كلام
 مؤلف .

(٤) ولما بدأ بها .

(٥) وهو مقابل الابتداء ، فلذلك ذكرها غيبها .

إلى المدينة . فابتداءً سفرك من مكة ، وانتهاءً بالمدينة^(١) .

الحرف الثالث : عن . ف « عن » أيضًا من حروف الحذف ، إذا دخلت على كلمة فهي اسم ، ويجب أن تُخَفَضَ هذه الكلمة ، تقول : كَلَّمْتُكَ عن جدِّ . « حد » اسم ، فيه من علامات الأسماء التنوين ، والحفَضُ ، ودخول حرف الحفَضِ .

وقال تعالى : ﴿ غَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشِّمَالِ قَعِيدٌ ﴾ . « اليمين » اسم ، فيه من علامات الأسماء دخول الألف واللام ، والحفَضُ ، ودخول حرف الحفَضِ .
و « قعيد » اسم . فيه من علامات الاسم التنوين فقط .

وما معنى « عن » ؟

قالوا : من معانيها المجاوزة ، تقول : رميتُ السهمَ عن القوسِ ، يعني : أنَّ السهمَ جاوزَ القوسَ ، يعني : خرج منه .

وقال تعالى : ﴿ وَمَا أُرِيدُ أَنْ أَمْلِكَكُمْ إِلَى مَا أَنْتُمْ عَنْهُ ﴾ . فمعناها المجاوزة .
وقال تعالى : ﴿ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ ﴾ . يعني : الجزية تُتَجَاوَزُ أيديهم ؛ أي : تَنْتَقِلُ من أيديهم إلى أيدي المسلمين .

قال ابن مالك رحمه الله : بقرن تجاوزًا عنِّي مَنْ قَدْ قَطِنَ^(٢) .

الحرف الرابع : على . ف « على » إذا دخلت على كلمة فالكلمة اسم ، ويجب خفضها . قال تعالى : ﴿ عَلَى اللَّهِ تَوَكَّلْنَا ﴾ . نقول : « الله » اسم . وعلامة الاسم في أنه دخلت عليه « على » ، وأنَّ فيه الألف واللام ، وأنه خُفِضَ .

وما معنى « على » ؟

الحرف معناها العلوُّ ، من الاستعلاء ، تقول : رقيتُ على السطح . معناه : لعلُّهُ .

(١) وكان من مكة والمدينة اسم . لدخول « من » على الأول ، و « إلى » على الثاني .

(٢) لاشعة « فصل في معاني حروف الجر » ، البيت رقم (٣٧٥) .

ولهذا قال ابن مالك رحمه الله : عَلَى للاشتِقْلَا^(١) .

فَرِ تعالى ﴿ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ﴾ . العَرْشُ اسمٌ ، فيه من علامات الأسماء دخول حرف الخفض ، والألف واللام ، والخفض .

ولو قال قائل : عَلَى العَرْشُ - بالرفعِ أَوْ عَلَى العَرْشِ - بالنصبِ فهو خطأ ؛ لأنَّ حرفَ الخفضِ لا بدُّ أَنْ يَخْفِضَ . إذن نقولُ : عَلَى العَرْشِ .

الحرفُ الخامسُ . فِى . فإذا وجدتَ كلمةً دخلتَ عليها « فِى » فهى اسمٌ .

قال تعالى : ﴿وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ﴾ . « المساجد » اسمٌ ، فيها من علامات الاسم ثلاثُ علاماتٍ ؛ دخولُ حرفِ الخفضِ ، والألف واللام ، والخفضُ .

وقال ﷺ : « وما اجتمع قومٌ فى بيتٍ من بيوتِ اللَّهِ^(٢) » . « بيت » اسمٌ ، فيها ثلاثُ علاماتٍ من علاماتِ الاسمِ : التنوينُ ، والخفضُ ، ودخولُ حرفِ الخفضِ .
و« بيوت » اسمٌ ، فيها علامتانِ حرفُ الخفضِ ، والخفضُ .

وما معنى « فِى » ؟

الجوابُ : لها معانٍ كثيرةٌ ، منها : الظرفيةُ . قال اللَّهُ تعالى : ﴿وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ﴾ . إذن : المسجدُ ظرفٌ .

وتقولُ : الرجلُ فى القهوةِ . وتُسَمَّى عندَ الناسِ الآنَ : « المجلس » إذن : المجلسُ ظرفٌ له .

وتقولُ : الماءُ فى الكأسِ . الكأسُ ظرفٌ .

احرفُ السادسُ . رُبَ . فإذا وجدتَ كلمةً دخلتَ عليها « رُبَ » فهى اسمٌ .

نقولُ : رُبَّ رجلٍ لقيتهُ . فـ « رجل » اسمٌ ، فيه من علامات الأسماء ثلاثُ علاماتٍ : دخولُ حرفِ الخفضِ ، والتنوينُ ، والخفضُ .

(١) من الموضع السابق .

(٢) مسلم ٢٠٧٤/٤ ، (٢٦٩٩) .

. وَرُبُّ ، هل هي للتقليل ، أم للتكثير ؟

الجواب : للتقليل والتكثير ، حسب السياق ^(١) .

ثم قال المؤلف رحمه الله : والباء ، والكاف ، واللام .

والكلمات التي في الأول يقول - رحمه الله - : وهي : « من . ولى . وعى .

وعلى . وفى . ورُبُّ » . الست هذه قالها بلفظها ، والباء قالها باسمها ، ولم يقل

« ب » . و « ك » . ولم يقل « و » . واللام ، ولم يقل : « ل » .

وذلك لأنَّ المعروف عند الحويين أن الكلمة إذا كانت على حرف واحد تُذكرُ

باسمها ، وإذا كانت على حرفين فأكثر تُذكرُ بلفظها ، فنقول : من : حرف جرٌّ ، ولا

تقول : الميم والنون حرف جرٌّ .

« لزيد » . تقول : اللام حرف جرٌّ ، ولا تقول « لـ » حرف جرٌّ .

« الحرف السابع : الباء . فالباء من علامات الاسم ، فإذا وجدت كلمة دخلت

عليها الباء فهي اسم . تقول : باسم الله . « اسم » اسم ، فيه من علامات الأسماء :

دخول حرف الحفص ، والحفص .

وقال تعالى . ﴿ أليس الله بغزيز ذى انتقام ﴾ . « غزير » اسم ؛ لأنه دخل عليه

حرف الحفص « الباء » ، وخفص ، وتوَّن ؛ ثلاث علامات .

والباء لها معاني كثيرة ، منها السببية ^(٢) .

الحرف الثامن : الكاف . فالكاف أيضًا من حروف الحفص ، تقول : فلان ^(٣)

(١) مثال كونها للتكثير : رُبَّ مجتهد نجح في الامتحان .

ومثال كونها للتقليل : رُبَّ مجتهد رُسِبَ في الامتحان .

(٢) ومن ذلك قوله تعالى ﴿ ادْخُلُوا الْجَنَّةَ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾ ، وقوله تعالى : ﴿ يَلِكُ الْخِئْطُ شَى أَوْرَشْمُهَا ﴾

بما كنتم تعملون . ومن معاني الباء أيضًا التعدية . نحو . مررت بزيد .

(٣) فلان السارج رحمه الله . « فلان » اسم ؛ لأنه مؤن .

كالبحرِ كرمًا^(١). « البحر » اسمٌ ، فيه من علاماتِ الأسماءِ ثلاثُ علاماتٍ : الكافُ ، والألفُ واللامُ ، والحفْضُ .

ولو قال قائلٌ . فلانُ كالبحرِ . بالرفعِ ، أو : كالبحرِ . بالنصبِ فهو خطأ . لأنَّ الكافَ حرفٌ خفِضَ ، لا بدُّ أن يَخْفِضَ ما بعده .

وما معنى الكافِ ؟

الجوابُ : التشبيهُ^(٢) .

الحرفُ التاسعُ : اللامُ . فاللامُ أيضًا من حروفِ الحفْضِ ، إذا دخلت على اسمٍ خَفَضَتْهُ ، ولا تَدْخُلُ إِلَّا على الأسماءِ ، قال اللهُ تعالى : ﴿ وَإِنَّهُ لِحُبِّ الْخَيْرِ لَشَدِيدٌ ﴾ . « حُبٌّ » اسمٌ ، فيها من علاماتِ الاسمِ : الحفْضُ ، ودخولُ حروفِ الحفْضِ .

« الخَيْرِ » اسمٌ ، فيها من علاماتِ الاسمِ علامتان : الحفْضُ ، ودخولُ الألفِ واللامِ .

« لَشَدِيدٌ » اسمٌ . فيها من علاماتِ الاسمِ التنوينُ ، واللامُ ليست حرفَ جرٍّ ، ولكنها هنا للتوكيدِ^(٣) .

(١) قال الشارح رحمه الله : « كرمًا » اسمٌ ، فيه من العلاماتِ السوِين .

(٢) نحو : زيد كاليد .

(٣) اَعْلَمْ - رحمك الله - أن الفرقَ بين لامِ التوكيدِ ولَامِ الجرِ يكونُ في اللفظِ . وفي العملِ ، وفي المعنى ، وفيما تدخلُ عليه .

ففي اللفظِ : لامُ الجرِ مكسورةٌ ، ولَامُ التوكيدِ مفتوحةٌ .
وفي العملِ : لامُ التوكيدِ لا تعملُ ، ولَامُ الجرِ تعملُ الجرَ .
وفي المعنى : لامُ التوكيدِ على اسمها تفيدُ التوكيدَ ، ولَامُ الجرِ ، من معانيها : المُنْتَحَوِ . مالٌ لحمدِ ، والاحتصاصُ ، نحو : البابُ للدارِ ، والحَصِيرُ للمسجدِ ، والاستحقاقُ ، نحو : الحمدُ لله .

قالَ مُحَمَّدُ بنُ محيى الدين في التحفة ص ٩ : ضابطُ لامِ الملكِ : أن تقعَ بينَ ذاتينِ ، وتدخلُ على من يتصورُ منه الملكُ ، وضابطُ لامِ الاختصاصِ أن تقعَ بينَ ذاتينِ ، وتدخلُ على من لا يتصورُ منه الملكُ . كالسُّجودِ والدارِ ، ولَامُ الاستحقاقِ هي التي تقعُ بينَ اسمِ ذاتٍ ، كلفظِ الجلالةِ ، واسمِ معنى كالحمدِ اه =

قال المؤلف رحمه الله تعالى : وحروف القسم ، وهى : الواو ، والباء ، والله ،
إذا وجدت كلمة دخل عليها حرف من حروف القسم ، فهى اسم ، وحروف
القسم تجزئ أيضًا ، فهى من حروف الحذف^(١) ، وهى : الواو ، والباء ، والتاء .
الحرف الأول : الواو^(٢) . قال الله تعالى : ﴿ وَالْفَجْرِ ﴾ وَلَيَالٍ عَشْرٍ ﴿ الفجر اسم ؛
لأنه دخل عليه حرف القسم « الواو » ، وفيه علامة ثانية : الألف واللام ، وفيه ثالثة :
الحفص .

الحرف الثانى : الباء^(٣)

قال الله تعالى : ﴿ وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ ﴾ . الباء هنا حرف قسم ،
و« الله » اسم ، فيه من علامات الأسماء دخول حرف القسم عليه ، والحفص ، والألف
واللام^(٤) .

الحرف الثالث : التاء^(٥) . قال تعالى : ﴿ وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ ﴾ . « الله »

= وفيما تدخل عليه : لام الجر لا تدخل إلا على الأسماء ، فهى من علامات الاسم .
أما لام التوكيد فهى تدخل على الاسم ، كما فى الآية التى ذكرها الشارح رحمه الله ، وتدخل على
الفعل ، كما فى قوله تعالى : ﴿ وَلَيَكُونَنَّ مِنَ الصَّاعِرِينَ ﴾ ، وتدخل على الحرف ، كما فى قوله تعالى :
﴿ لَقَدْ مَنَّكَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ لَمَّا تَوَلَّوْا لَهَا ﴾ .

(١) وإنما أفردنا ليعلم أن القسم - أى : اليمين - لا يتأتى إلا بها .

(٢) وإنما بدأ بالواو ، وبأن كان الأصل الباء ، لكثرة استعمالها . ولا تدخل إلا على الاسم الظاهر ، ولا يجوز
أن يذكر معها فعل القسم ، نحو : والله ، ونحو قوله تعالى : ﴿ وَالطُّورِ ﴾ وَكِتَابٍ مُّشْطُورٍ ﴿ . ونحو قوله
تعالى : ﴿ وَالتَّيْنِ وَالزَّيْتُونِ ﴾ وَطُورِ سِينِينَ ﴿ .

وعرب لفظ « والله » الواو حرف قسم وجر ، الله مُقْسَمٌ به مجرور ، وعلامة حركه الكسرة
الظاهرة ، فـ « الله » اسم لدخول حرف القسم « الواو » عليه .

(٣) لا تنحصر لاء ماقط دور لفظ ، بل تدخل على الأسم الظاهر ، نحو : أقسم بالله لأخذهن . وعنى
الضمير ، نحو : الله أقسم به ، ويذكر معها فعل القسم ، كما تقدم .

(٤) وما فوه تعالى : ﴿ قُلْ أَهْلَ اللَّهِ وَأَبَآئِهِ وَزُرُوعِهِ كَثُتُمْ تَشْتَبِهُونَ ﴾ . فالباء فى قوله « أهله » ليست حرف

قسم ، وإنما هى حرف جر ، دل على ذلك السياق ، وعدم ذكر فعل القسم معها

(٥) لا مدحى ، لا على لفظ الخلالة فقط . وقد سمع جرهما لـ « رَبِّ » مضافاً إلى بكعة . قالوا ترتب -

اسم؛ لأن فيه علامات الاسم، فقد دخلت عليه التاء التي هي حرف قسم، وفيه الألف واللام، وهي من علامات الأسماء، وفيه الخفض، وهو من علامات الأسماء.

وإذا أضفنا حروف القسم الثلاثة إلى حروف الخفض التسعة، صار الجميع اثني عشر حرفاً، كلها تحفيض.

فائدة: الباء ذكرها المؤلف - رحمه الله - في حروف الخفض، وفي حروف القسم، فهي إذن تكون مشتركة بين حروف الخفض وحروف القسم.

وبهذا يكون قد انتهى الكلام عن الاسم، فصار الاسم يُعرف بأربع علامات: الخفض، والتنوين، ودخول الألف واللام، وحروف الخفض، يعني: أن كل كلمة تجيء فيها واحداً من هذه العلامات فهي اسم، وربما يجتمع فيها علامتان، وربما يجتمع فيها ثلاث علامات.

ولكن لا يجتمع فيها أربعة؛ لأن التنوين والألف واللام لا يجتمعان. فإذاً ثلاث من أربع.

فمثلاً «بعيد» اسم؛ لأنها تقبل «أل»، تقول: «البعيد»، و«دار» اسم؛ لأنها تقبل التنوين، تقول: هذه دار واسعة، و«مسجد» اسم، و«كتاب» اسم، و«نور» اسم، و«شمس» اسم، و«قمر»، اسم، و«سما» اسم، و«أرض» اسم^(١).

المهم: أن كل كلمة تقبل واحدة من هذه العلامات، أو فيها واحدة من هذه العلامات فهي اسم. والله أعلم.

الكلمة وسبع أيضاً: «الرحمن»، ولا يجوز أن يذكر معها فعل القسم. وانظر شرح بن عقيل ١٣/٢.

(١) كل هذه عشرها الشيخ رحمه الله أسماء، لأنها تقبل علامات الاسم، كالتنوين ودخول الألف واللام، وغيرهما.

علاماتُ الفعلِ

* علامات الفعل *

مَا تَهَيَّ الكَلَامَ عَلَى عِلَامَاتِ الْاِسْمِ شَرَعَ يَتَكَلَّمُ عَلَى عِلَامَاتِ الْفِعْلِ ، فَقَابَ رَحِمَهُ اللّٰهُ . وَالْفِعْلُ يُعْرَفُ بِـ « قَدْ » ، وَالسَّيْنِ ، وَسَوْفَ ، وَنَاءِ التَّانِيثِ السَّائِكَةِ .

أَرْبَعُ عِلَامَاتٍ^(١) ، كُلُّ كَلِمَةٍ مَسْبُوقَةٍ بِـ « قَدْ » فَهِيَ فِعْلٌ ، وَكُلُّ كَلِمَةٍ مَسْبُوقَةٍ بِالسَّيْنِ ، وَسَوْفَ ، فَهِيَ فِعْلٌ ، وَكُلُّ كَلِمَةٍ مَخْتُومَةٍ بِتَاءِ التَّانِيثِ السَّائِكَةِ فَهِيَ فِعْلٌ .

مِثَالُ الْعِلَامَةِ الْأُولَى « قَدْ »^(٢) : قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ ﴾ « أَفْلَحَ » : فِعْلٌ ، وَالدَّلِيلُ : دُخُولُ الْأَلِفِ وَاللَّامِ .

وَمِثَالُ الْعِلَامَةِ الثَّانِيَةِ « السَّيْنِ » : قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ كَلَّا سَيَعْلَمُونَ ﴾ . « يَعْلَمُونَ »

(١) بِهَا يَتَمَيَّزُ الْفِعْلُ عَنْ أُخْرَاهِ ؛ الْاِسْمُ وَالْحَرْفُ ، مَتَى وَخَذَتْ فِيهِ وَاحِدَةً مِنْهَا ، أَوْ رَأَيْتَ أَنَّهُ يَقْبَلُهَا عَرَفْتَ أَنَّهُ فِعْلٌ .

(٢) قَالَ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ بْنُ مَحْيِي الدِّينِ فِي النُّحَّةِ ص ١٠ : « قَدْ » تَدْخُلُ عَلَى نَوْعَيْنِ مِنَ الْفِعْلِ ، وَهُمَا : الْمَاضِي وَالْمَضَارِعُ .

فَإِذَا دَخَلَتْ عَلَى لِفْعَالِ الْمَاضِي دَلَّتْ عَلَى أَحَدٍ مَعْيَرٍ . وَهُمَا التَّحْقِيقُ وَالتَّقْرِيبُ . فَمِثَالُ دَلَالَتِهَا عَلَى التَّحْقِيقِ : قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ ﴾ . وَقَوْلُهُ جَلَّ شَأْنُهُ : ﴿ لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ . وَقَوْلُنَا : قَدْ حَصَرَ مُحَمَّدٌ . وَقَوْلُنَا : قَدْ سَافَرَ خَالِدٌ .

وَمِثَالُ دَلَالَتِهَا عَلَى التَّقْرِيبِ : قَوْلُ مُقِيمِ الصَّلَاةِ : قَدْ قَامَتِ الصَّلَاةُ . وَقَوْلُكَ : قَدْ غَرَبَتِ الشَّمْسُ . إِذَا كُنْتَ قَدْ قَسْتَ ذَلِكَ قَبْلَ الْغُرُوبِ ، أَمَّا إِذَا قُلْتَ ذَلِكَ بَعْدَ دُخُولِ اللَّيْلِ فَهُوَ مِنَ النَّوعِ السَّابِقِ الَّذِي تَدُلُّ فِيهِ عَلَى التَّحْقِيقِ .

وَإِذَا دَخَلَتْ عَلَى لِفْعَالِ الْمَضَارِعِ دَلَّتْ عَلَى أَحَدٍ مَعْيَرٍ أَيْضًا ، وَهُمَا التَّقْلِيلُ وَالتَّكْثِيرُ . فَأَمَّا دَلَالَتُهَا عَلَى التَّقْلِيلِ فَحَقْوُ قَوْلِكَ : قَدْ يَصْدُقُ الْكَذُوبُ . وَقَوْلُكَ : قَدْ يَجُودُ الْبَحِيلُ . وَقَوْلُكَ : قَدْ يَمْحَقُ الْبَلِيدُ .

وَأَمَّا دَلَالَتُهَا عَلَى التَّكْثِيرِ فَحَقْوُ قَوْلِكَ : قَدْ يَنَالُ الْجَنَّةَ يُقْبِتُهُ . وَقَوْلُكَ : قَدْ يَعْمَلُ التَّقِيُّ الْخَيْرَ . وَقَوْلُ الشَّاعِرِ :

قَدْ يَذْرُوكُ الْمُتَأَنِّي بَعْضَ حَاجَتِهِ وَقَدْ يَكُونُ مَعَ الْمُسْتَعْجِلِ الرُّؤْلُ . اهـ

وَهَذِهِ مَعْيَرَاتُ لِفْعَالِ الْمَضَارِعِ ، إِذَا دَخَلَتْ عَلَى الْفِعْلِ الْمَضَارِعِ ، لَمْ يَذْكُرْهُ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ بْنُ مَحْيِي رَحِمَهُ اللَّهُ . وَهُوَ التَّحْقِيقُ ، وَذَلِكَ كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الْمُعَوِّقِينَ مِنْكُمْ ﴾ . فَعَلِمَ اللَّهُ مُحَقَّقٌ يَقْبِيهِ

فعلٌ ؛ لدخول السين عليه .

ومثال العلامة الثالثة « سوف » : قوله تعالى : ﴿ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ﴾ .
« تعلمون » فعلٌ ، والدليل دخول « سوف » عليه .

إذن : كلُّ كلمةٍ دخلت عليها السينُ فهي فعلٌ ، وكلُّ كلمةٍ دخلت عليها
« سوف » فهي فعلٌ^(١) .

وانتبه لقلوبنا : كلُّ كلمةٍ دخلت عليها السينُ . فالسينُ ليست من بنية الكلمة ، أما
إذا كانت السينُ من بنية الكلمة فقد تكونُ فعلاً ، وقد لا تكونُ .

مثلاً : سخر هذه لا نقولُ : إنها فعلٌ ؛ لأنَّ السينَ التي فيها من أصلِ الكلمة .
ومثال العلامة الرابعة « تاء التانيث الساكنة »^(٢) : قوله تعالى : ﴿ قَالَتِ
الْأَغْرَابُ ﴾ . « قال » : فعلٌ ؛ لأنها خُتِمت بتاء التانيث الساكنة .

وقال تعالى : ﴿ وَقَالَتْ عَجُوزٌ عَقِيمٌ ﴾ . « قال » فعلٌ ؛ لأنها خُتِمت بتاء التانيث
الساكنة .

ولاحظ قول المؤلف رحمه الله : تاء التانيث الساكنة . فقد اشترط شرطين ؛

(١) السين وسوف يدخلان على الفعل المضارع وحده ، وهما يدلان على النفي ، ومعناه الاستقبال ، إلا
أن « السين » للاستقبال القريب ، و« سوف » للاستقبال البعيد .
وقد يقال إن السين حرف تميس ، و« سوف » حرف تسويف ، والتفيس معناه الزمن القريب ،
والتسويف معناه الزمن البعيد .

فما ليس فحو قوله تعالى : ﴿ سَيَقُولُ الشُّفَّهَاءُ مِنَ النَّاسِ ﴾ ، ﴿ سَيَقُولُ لَكَ الْمُحَلِّفُونَ ﴾ .
و« سوف » فحو قوله تعالى : ﴿ وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى ﴾ ، ﴿ سَوْفَ نُضْبِعُهُمْ إِنْزَارًا ﴾ ،
﴿ سَوْفَ يُؤْتِيهِمْ أَشْجُرُهُمْ ﴾ .

(٢) في الشيخ محمد بن محيي الدين رحمه الله في التحفة ص ١١٠ : تاء التانيث الساكنة تدخل على
معن الماضي دون غيره ، والغرض منها الدلالة على أن الاسم الذي أُشيد هذا الفعل إليه مؤنث . سواء
أكان فاعلاً ، نحو : قالت عائشة أم المؤمنين . أم كان نائب فاعل ، نحو : قُرِئَتْ دُرّاً بالشُّط .

و« سوف » ساكنة في أصل وضعها ، فلا يضر تحريكها لعرض التخليص من التقاء الساكنين في نحو قوله
تعالى : ﴿ قَالَتِ الْغُرَجُ عَلَيْهِمْ ﴾ ، ﴿ وَقَالَتِ امْرَأَةُ فِرْعَوْنَ ﴾ ، ﴿ قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ ﴾ . اهـ .

الأول : تاء تأنيث ، والثاني : ساكنة . فلم يُقْلَ بالتاء ، بل قال : تاء التأنيث الساكنة .
فكن كلمة خُصمت ببناء التأنيث الساكنة ، فهي فعلٌ .

فإن خُصمت الكلمة بتاء لغير التأنيث ، مثل : بيت ، آخرها تاء . لكنها ليست
للتأنيث ، فهل نقول : « بيت » فعلٌ ؟

الجواب : لا ، وإن كان في آخرها التاء ، لكن التاء هنا ليست للتأنيث ، بل هي من
بنية الكلمة^(١) .

وقول المؤلف : تاء التأنيث الساكنة . احترازاً من غير الساكنة ؛ فإن تاء التأنيث غير
الساكنة ليست من علامات الفعل ، تقول : هذه شجرة ، هذه بقرة .
فهذه تاء تأنيث ، ولكن غير ساكنة ، إذن « شجرة » لا نقول : إنها فعلٌ ؛ لأن تاء
التأنيث غير ساكنة^(٢) .

(١) قد كانت التاء لغير التأنيث ، وهي من سبب الكلمة إما لا يستطيع الحزم بأن هذه الكلمة اسم . أو فعل
أو حرف

فقد تكون اسماً ، كما في المثال الذي أتى به اشرح رحمه الله ، وهو « بيت » .
وقد تكون فعلاً ، مثل : « بُكَّتْ ، وَبُلَّتْ ، وَبَهَّتْ »^(٣) .

وقد تكون حرفاً ، مثل : ليت .

فالثناء في هذه الأحوال الثلاثة ليست للتأنيث ، وهي من سبب الكلمة . فكانت الكلمة مرة اسماً ، ومرة
فعلاً ، ومرة حرفاً .

فمراد الشارح رحمه الله ها : نفى الحزم بأن تكون الكلمة فعلاً ، إذا لحقتها تاء لغير التأنيث ، لا نفى أن
تكون فعلاً ، بدليل الأمثلة السابقة .

(٢) فناء النسب ، ما من تكون ساكنة . وفي هذه الحالة تكون من علامات الفعل
وما أن تكون متحركة ، فتكون نافية لكون هذه الكلمة فعلاً ، وتكون الكلمة في هذه الحالة ، إما اسماً ،
وإما حرفاً .

فتكون سبباً إذا كانت تاء التأنيث متحركة بحركة الإعراب ، نحو : هذه مسممة . رأيت مسممةً .
مررت بمسممة . =

فـ له تعالى . ﴿ قَالَ هَذَا رَحْمَةٌ مِنْ رَبِّي ﴾ . «رحمة» ليست فعلاً ؛ لأنَّ تاء التأنيث غير ساكنة .

إذن . للفعل أربع علامات : «قد» ، وتكونُ في أوله ، و«السين» ، و«سوف» ويكونان في أوله ، و«تاء التأنيث الساكنة» ، وتكونُ في آخره^(١) .

١ - وتكون حرفاً إذا كانت ملازمة لحركة معينة . كما نقول : لا تـ ، رُئـ ، تُثـ .

وأما تسكينها مع «رُبـ» ، و«ثم» فقليل ، نحو : رُئـ ، تُثـ .

(١) لما تقدم بتبين لثلاث علامات الفعل التي ذكرها المؤلف على ثلاثة أقسام . قسم يختص بالدخول على

الماضي ، وهو «تاء التأنيث الساكنة» ، وقسم يختص بالدخول على المضارع ، وهو «السين» ،

و«سوف» ، وقسم يشترك بينهما ، وهو «قد» .

وسكت رحمة الله عن علامة فعل الأمر ، وعلامته أن يدل على الطلب ، مع قبوله بياء المخاطبة ، أو بوب التوكيد ، نحو : قُمْ ، اقْدُ ، اكْثُبْ ، انْظُرْ ، فإن هذه الكلمات الأربع دالة على طلب حصول القيام والقعود والكنانة والنظر ، مع قبولها بياء المخاطبة ، في نحو : قومي ، اقعدي . أو مع قبولها بوب التوكيد في نحو : اكْثُبْ ، وانْظُرْ إلى ما يفعلك .

علامه الحرف

* علامة الحرف *

لما نهي الكلام على علامات الفعل شرع يتكلم على علامات الحرف ، فقد
والحرف ما لا يوضح معه دليل الاسم ، ولا دليل الفعل .

يعني رحمه الله : أَنَّ كُلَّ كَلِمَةٍ تَعْرِضُ عَلَيْهَا دَلِيلُ الْاسْمِ ، وَلَا تَقْبَلُ ، وَتَعْرِضُ عَلَيْهَا دَلِيلُ الْفِعْلِ . وَلَا تَقْبَلُ ، فَهِيَ حَرْفٌ ، فَالْحَرْفُ مَا لَا يَصْلُحُ مَعَهُ دَلِيلُ الْاسْمِ ، وَلَا دَلِيلُ الْفِعْلِ .

يقول الحريّ في مُلحة الإعراب :

والحرف ما ليس له علامه فقیس علی قولي تَكُنْ علامه^(۱)

فإذا وجدت كلمة، إن عرّضت عليها علامات الاسم لم تقبل، وإن عرّضت عليها علامات الفعل لم تقبل، فهي الحرف^(٣).

فإذا قال قائل: كيف تجعلون علامه الحرف عدمية، والعلامة علم. لابد أن يكون أمراً وجودياً؟

فالجواب : أنه إذا كان الشيء محصوراً صحَّ أن تكون العلامة عديمة ، فهنا علامة الاسم كذا ، وعلامة الفعل كذا ، والذي لا يتدخل فيه علامات هذا ، ولا هذا ، صار معلوماً .

فَالُوا وَطَبِيرُ ذَلِكَ الْجِيمِ وَالْحَاءُ وَالْحَاءُ، ثَلَاثَةُ حُرُوفٍ، كِتَابَتُهَا وَاحِدَةٌ. تَتَمَيَّزُ

(١) أى: الحرف ما ليست له علامة موحودة، بل علامته عديمة، كما علمت.

(٢) ومنه من : وهـ ، و هـ ، و هـ ، هذه الكلمات الثلاث حروف . لأنها لا تقل شيئاً من علامات الاسم ، فلا تقل : هـ ، ولا التنوين ، ولا يجوز دخول حروف الحلق عليها ، فلا يصح أن تقول : الهـ ، ولا أن تقول : هين ، ولا أن تقول : إلى هـ ، وكذلك بقية الحروف .

وَيُضَمُّ لَا تَقْبَلُ شَيْئًا مِنْ عِلَامَاتِ الْفِعْلِ ، فَلَا يُصَحِّحُ أَنْ تَدْخُلَ عَلَيْهَا السَّيْنُ ، وَلَا سَوِّفَ . وَلَا ، نَدَبَتْ لِسَاكَةً ، وَلَا قَدْ ، وَلَا غَيْرَهَا مِمَّا هُوَ عِلَامَةٌ عَلَى أَنَّ الْكَلِمَةَ فِعْلٌ .

وَلَا يَقَالُ: هَلْتُ، وَلَا قَدْ هَلْتُ، وَلَا سَوْفَ هَلُّ ... إلخ.

فمعنى أن يكون حرفاً ، فعدم قبول الكلمة للعلامات السابقة علامة على حرفيتها .

الجيم بالقطعة من أسفل، والحاء بالقطعة من فوق، والحاء ليس لها نقطة.

١٥ - إذا وحدنا صورةً صالحةً للجيم، والحاء، والحاء، لكن ليس فيها علامة هذا، ولا هذا، عزفتنا أنها حرفُ الحاء^(١).

إذا - كل كلمة لا تقبل علامات الاسم، ولا علامات الفعل، هي حرف^(٢).

والمؤلف رحمه الله لم يمثّل للحرف الذي جاء لمعنى. وإن كان مطلقاً من المعلم أن يمثّل. ونحن نمثّل له بما مضى في كلام المؤلف، من حروف الخفض التسعة، وحروف القسم الثلاثة، والحروف الأربعة التي هي من علامات الفعل، فالأمثلة موجودة متوفرة عندنا.

ولكن بقي أن يقال. هل «أل» التي هي من علامات الاسم تدخل في كلام المؤلف هنا^(٣)؟

الحوادث: المؤلف قال في الأول: حرف جاء لمعنى، و«أل» ليس لها معنى.

وقال بعض النحويين: بل «أل» لها معنى؛ فقد تفيد العموم، وقد تفيد بيان الحقيقة، تفيد العهد، فلها معنى^(٤).

(١) قال المياشمي في القواعد الأساسية ص ٢٤. علامة الحرف عدمية، فهو نظير الحاء مع الحاء والجيم؛

فإن علامة الحاء نقطة من فوق، وعلامة الجيم نقطة من تحت، وعلامة الحاء عدم إسقط رأيت. اهـ

(٢) اعلم أنه لا يرد على هذا الحروف التي قصد لفظها. نحو قوله

أَلَمْ عَلَى لَوْ وَلَوْ كُنْتُ عَلَماً بأذنان لَوْ لم تفتش أوائله

حيث دخل حرف الجر على «لو» في الأول. وأضافها في الثاني، فإن ذلك لقصد لفظها، وكل كلمة

يقصد لفظها تصير اسماً، فتقبل علامات الاسم. وانظر القواعد الأساسية ص ٢٤

(٣) بمعنى هي «أل» حرف جاء لمعنى. أم حرف ليس له معنى؟

(٤) اعلم رحمك الله أن «أل» المعرفة تنقسم إلى قسمين:

١ - حسيّة. ٢ - عهديّة.

١ - حسيّة تدل الكلمات المنكرة، مثل: طفل، رجل، امرأة، على أمرين

لاول المعنى الذهني المتصور عند النطق بها، وهو الطفولة، والرجولة، والأنوثة، في الأمثلة السابقة

نسي الأفراد الذين تشملهم هذه الكلمات، ممن يطلق عليهم لفظ: طفل - رجل - امرأة.

وعرف الجنس بمصده . أن يدل اللفظ ، عن طريق « أل » على أحد الأمرين السابقين ، وسدلت ترد
« أل » هذه :

أ- لتعريف حقيقة الجنس أى . الحقيقة الذهنية فى العقل للدلول اللفظ ، بصرف النظر عن الأفراد .
كقوله تعالى ﴿ وَخَلَقْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ ﴾ .

فكلمة « الماء » معرفة بـ « أل » الجنسية ، لتعريف حقيقة الماء الحاصرة فى الدهن ، فكان التقدير . وجعلنا
من حقيقة الماء كل شيء حى .

وكقولك أيضاً الإنسان مكون من عظم ولحم وعصب . أى : أن حقيقة الأساس أنه مكون من عظم
ولحم وعصب .

وكقولك أيضاً : الرجل خير من المرأة . إذا لم تُرد به رجلاً بعينه ، ولا امرأة بعينها ، وإنما أردت أن حقيقة
جنس الرجل خير من حقيقة جنس المرأة .

ولا يصح أن يكون المراد بهذا أن كل رجل أفضل من كل امرأة ؛ لأن الواقع بخلافه .

ب- لاستغراق جميع أفراد الجنس
أى . شمول كل أفراد الشيء ، أى : أن هذا الحكم ثابت لجميع أفراد مدخول « أل » ، بقطع النظر عن
حقيقته الذهنية ، وعلامتها أن يصلح فى موضعها كلمة « كل » حقيقة ، كقوله تعالى ﴿ وَخَلَقَ الْإِنْسَانَ ضَعِيفًا ﴾ . فإنه يصح أن يقال : وخلق كل إنسان ضعيفاً .

وكقوله تعالى ﴿ وَالْعَصْرِ إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ ﴾ . أى : كل إنسان .
وقوله تعالى ﴿ مِنَ الرِّجَالِ أَوْ الْطِفْلِ الَّذِينَ لَمْ يَطْلُبُوا عَلَى عِزَّتِ السَّاءِ ﴾ . أى : كل طفل ، والذى
يدل على أن المراد كل طفل أنه سبحانه وصفه باسم موصول يفيد الجمع .

ج- لاستغراق خصائص الجنس مالمعد وهى التى تدل على استغراق كل خصائص الجنس بمبالغة ،
وعلامتها أن يصلح أن يوضع موضعها كلمة « كل » أيضاً ، نحو قولك لرجل مبالغة : أنت الرجل علماً .
أى : أنت كل رجل علماً .

فالمعنى أنت تريد أن نوضح أن هذا الرجل قد اجتمع فيه ما افرق فى غيره من الرجال . من جهة كماله
فى العلم ، ولا اعتداد بعلم غيره لقصوره عن رتبة الكمال ") =

(*) وسدلت خورب بـ « أل » التى لتعريف حقيقة الجنس لا تقتضى الشمول .

(**) وهذا كنه على سبيل المبالغة ، وإلا فليس هناك من يصل علمه إلى رتبة الكمال وبهائه إلا الله سبحانه
وتعالى .

ولا نست - لا يوسى ألا تطلق مثل هذه الألفاظ على أحد من الناس إلا إذا قُيدت . وفي مثلها هذا مثلاً
تقيد بعلم معين ، كعلم الفقه ، أو النحو ، أو الأصول ، أو ما أشبه ذلك . -

وعلى هذا فـ «أل» تُعتبر من الحروف ؛ لأنها حرف جاء لمعنى .

الراء فى «رُبَّ» ، هل هى من الحروف ، أم لا ؟

اجواب : ليست من الحروف اصطلاحاً ؛ لأنَّ المؤلف قال : حرف جاء لمعنى .
و«رُبَّ» معناها التقليل أو التكاثر ، ولكن مكوَّنة من ثلاثة حروف ، ولو جزَّأتها ، وقُلَّت :

= تانياً أل العهد وهى التى يدل ما تدخل عليه على شىء معين معهود بين المتكلم والمخاطب . وللعهد أنواع :

أ- عهد ذكى . وهو أن يكون ما فيه «أل» سبق ذكره بغير «أل» فى الكلام نفسه ، كقوله تعالى : ﴿ كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رُسُلًا ۖ فَنُصِرُوا إِلَىٰ فِرْعَوْنَ ۚ فَفُضِيَ رُسُولُهُ ۚ ﴾ . أى : الرسول المذكور .
وبحو : رارنى رجل فأكرمت الرجل . أى : الرجل المذكور .

ب- العهد الدهنى «العلمى» : وهو أن يكون ما دخلت عليه «أل» شيئاً ، أو فرداً مُحدَّداً معروفاً معرفة ذهنية ، لكل من المتكلم والسامع ، قبل دخول «أل» عليه ، كقوله تعالى : ﴿ ثَانِيَ الْأَثَرِ ۚ إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ ۖ فَالْمُقْصِدُ بِالْغَارِ هُنَا غَارِ حِرَاءَ ۚ وَهُوَ مَعْلُومٌ ۚ ﴾ .
ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ إِنَّكَ بِأَعْيُنِنَا ۖ السُّعْدُ ۚ ﴾ .
وكقولك لرميل بعث إليك برسالة : شكراً ، فقد وصلتني الرسالة .

وكقولك قال النبى ﷺ . فالنبى هو محمد ﷺ ؛ لأنَّ هذا هو المعهود بين الناس بأذهانهم .
ج- العهد الحضورى . وهذا أضاعه بعض العلماء إلى أنواع العهد ، وهو أن يكون ما دخلت عليه «أل» حاضراً ، أو مُشاهداً وقت الكلام .

ويكثر ذلك فى كل محلٍّ ، «أل» يأتى بعد اسم الإشارة . تقول : ذاك الرجل ، وذلك الكتاب .
وإنما قلد إنه عهد حضورى ؛ لأنَّ الإشارة تكون إلى شىء حاضر .
ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ ۖ ﴾ .
ونحو : أخذت الكتاب .

والمقصود - ليوم - فى الآية اليوم الحاضر ، وهو يوم عرفة ، والمقصود بـ «الكتاب» فى المثال الكتاب الحاضر .

يكثر كثيراً من السحابة أدرجوها هذا النوع من المعرف بـ «أل» تحت المعروف - «أل» نبنى بمعهد لدهى

وليريد من التفصيل انظر شرحنا للألفية ٢ ٤٥٠ .

كما أنه يحب مع الجواز مراعاة جانب الموصوف ألا يعثر ، ويعجب بنفسه ، وهذا قال النبى ﷺ :
لعمادح : « قطعت عنك صاحبك » . متفق عليه . وانظر القول المفيد ٥/٣ ٧ للشيخ الشارح رحمه الله .

المراء . لم يَصِرْ لها معنى .

« من » . هل الميم منها حرف . أم لا ؟

الجواب . ليست حرفاً ؛ لأنها ليس لها معنى ، والنون في « من » كذلك ليست حرفاً .

إذن الحرف ما لا يَدْخُلُ عليه علامات الاسم ، ولا الفعل ، ولكن الحرف الْمُصْطَلَحُ عليه عند النحويين هو الذى له معنى .

فخلاصة الباب الآن :

أولاً : أن الكلام عند النحويين هو اللفظ المركب المفيد بالوضع .

ثانياً : أقسام الكلام ثلاثة : اسم ، وفعل ، وحرف جاء لمعنى ، دليل هذا التقسيم التبع والاستقراء ؛ لأن علماء النحو تَبَعُوا كلام العرب ، فلم يَجِدُوهُ يَخْرُجُ عن هذه الثلاثة .

ولاحظوا أنكم لو ذهبتم لقراءة تراجم علماء اللغة ، وما لاقوه من العناء والتعب في تتبع البذور الرُّخِل ، لعلمهم يَجِدُونَ كلمة واحدة من الكلمات العربية قبل أن تَتَغَيَّرَ ألسن أهل المدن ؛ لأن أهل المدن اختلطوا بالقوم الذين فُتِحَتْ بلادهم ، فَتَغَيَّرَ اللسان ، فصارت اللغة العربية لا تُوجَدُ إلا في بطون الأودية ومناكب الشجر^(١) ، فصار علماء اللغة

(١) فلقد كان لصبر الأول من الأمة المحمدية أهل سليقة عربية ، وأصحاب ملكة لسانية . فكان اللسان العربي عندهم صحيحاً محروساً ، لا يتداخله الخل ، ولا يتطرق إليه الزلل ، إلى أن فُتِحَت الأمصار ، وحالط العرب غير جنسهم من الروم والفرس والحبش والتبت ، وغيرهم من أنواع الأمم الذين فتح الله على المسلمين بلادهم ، وأفاء عليهم أموالهم ورقابهم ، فاختلطت الفرق ، وامترحت الألسن ، وتدخلت الملعات ، ومشأ يسهم الأولاد ، فتعلموا من اللسان العربي ما لا بد لهم في الخطاب منه ، وحفظوا من لغة ما لا ينجي لهم في المحاوراة عنه ، وتركوا ما عداه لعدم الحاجة إليه ، وأهملوه لغة اربعة في ساعت عية ، فصار بعد كونه من أهم المعارف مطرأً مخجوراً ، وبعد فرضيته اللازمة كان لم يكن شيئاً مذكوراً . وعادت الأيام والحالة هذه على ما فيها من التماسك والثبات ، واستمرت على سبيل الاستقامة والصلاح ، إلى أن انقض عصر الصحابة ، والشأن قريب ، والقائم بواجب هذا الأمر لغته غريب ، وحده

يَذْهَبُونَ كُلُّ مَذْهَبٍ فِي الْبَرَارِيِّ^(١)، يَطْلُبُونَ أَعْرَابِيًّا يُخْبِرُهُمْ بِكَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ، مِنْ أَجْلِ أَنْ يُثَبِّتُوهَا، يُقَالُ: إِنَّ الْحِجَاجَ بَنَ يُوسُفَ الثَّقَفِيِّ - مِنْ ثَقِيفٍ، مِنَ الطَّائِفِ، وَكَانَ رَجُلًا حَرِيصًا عَلَى اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ، وَهُوَ الَّذِي أَعْرَبَ الْقُرْآنَ يَعْنِي: هُوَ الَّذِي كَتَبَ الشِّكْلَةَ تَكَلَّمَ عِنْدَهُ أَعْرَابِيٌّ بِكَلِمَةٍ «فُعْلَةٌ»، فَقَالَ لَهُ الْحِجَاجُ: هَذِهِ الْكَلِمَةُ لَيْسَتْ مَوْجُودَةً فِي اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ. فَقَالَ الْأَعْرَابِيُّ: بَلْ مَوْجُودَةٌ. فَقَالَ الْحِجَاجُ: أَذْهَبْتَ فَائِثٌ بِشَاهِدٍ مِنَ الْعَرَبِ الْأَفْجَاحِ^(٢)، وَلَا فَسَاضِرِبُ عُتْقَكَ.

فَذَهَبَ الرَّجُلُ يَطْلُبُ فِي الْبَوَادِي، يَقُولُ: فَلَمَّا كَانَ ذَاتَ يَوْمٍ، وَإِذَا بِشَاعِرٍ يُشِيدُ: رُبَّمَا تَكَثَّرَ النَّفُوسُ مِنَ الْأَمْرِ لَهُ فُرْجَةٌ كَحُلِّ الْعِقَالِ وَإِذَا بِشَيْخٍ آخَرَ يَأْتِي يَقُولُ: إِنَّ الْحِجَاجَ مَاتَ. قَالَ: وَاللَّهِ مَا فَرَحِي بِمَوْتِهِ أَشَدُّ مِنْ فَرَحِي بِهَذَا الْبَيْتِ^(٣). كَفَاهُ اللَّهُ الْأَمْرَ بِمَوْتِ الْحِجَاجِ وَوُجُودِ الشَّاهِدِ.

السَّمَقُصِدُ أَنَّ النَّاسَ كَانُوا يَسْتَبْغُونَ الْعَرَبَ، وَيَطْلُبُونَ مِنْ كُلِّ حَانِبٍ لَعَلَّهُمْ يَجِدُونَ كَلِمَةً عَرَبِيَّةً لَمْ تُغَيِّرْهَا الْأَلْسُنُ، أَمَا الْمَدَنُ فَتَغَيَّرَتْ بِوَسْطَةِ الْفَتْوحَاتِ.

= اتَّابَعُونَ لَهُمْ بِإِحْسَانٍ فَسَلَكُوا سَبِيلَهُمْ، لَكِنَّهُمْ قَلُّوا فِي الْإِتْقَانِ عِدَدًا، وَاقْتَفَوْا هَدْيَهُمْ، وَإِنْ كَانُوا مَدُّوا فِي الْبَيَانِ يَدًا، فَمَا انْقَضَى زَمَانُهُمْ عَلَى إِحْسَانِهِمْ إِلَّا وَاللِّسَانُ الْعَرَبِيَّ قَدْ اسْتَحَالَ أَعْمَحِيًّا، أَوْ كَادَ، فَلَا تَرَى الشُّشْتِيقَ بِهِ الْمَحَافِظَ عَلَيْهِ إِلَّا الْآحَادَ.

هَذَا وَالْعَصْرُ دَلَّتِ الْعَصْرِ الْقَدِيمَ، وَالْعَهْدَ ذَلِكَ الْعَهْدَ الْكَرِيمَ، فَجَهِلَ النَّاسُ مِنْ هَذَا الْمَهْمِ مَا كَانَ يَدْرِيهِمْ مَعْرِفَتُهُ، وَأَخْرَجُوا مِنْهُ مَا كَانَ يَحِبُّ عَلَيْهِمْ تَقْدِمَتُهُ، وَاتَّحَدَوْهُ وَرَاءَهُمْ طَهْرِيًّا، فَصَارَ شَيْئًا مُنْسَبًا، وَشُشْتِيقٌ لَهُ عِنْدَهُمْ بَعِيدًا قَصِيًّا، فَلَمَّا أَعْطِضَ الدَّاءُ، وَغَزَّ الدَّوَاءُ، أَلْهَمَ اللَّهُ عَرَّ وَحَلَّ حِمَاةً مِنْ أَوْسَى الْمَعْرِفِ وَالْهَيْ، وَذَوَى الْبَصَائِرِ وَالْحِجَا، أَنْ صَرَفُوا إِلَى هَذَا الشَّأْنِ طَرَفًا مِنْ عِبَائِهِمْ، وَجَاحَتْ مِنْ رَعِيَّتِهِمْ، فَشَرَعُوا فِيهِ لِلنَّاسِ مَوَارِدَ، وَمَهْدُوا فِيهِ لَهُمْ مَعَاهِدَ؛ حِرَاسَةً لِهَذَا الْعِلْمِ الشَّرِيفِ مِنْ عَصِيَانٍ، وَحِفْظًا لِهَذَا الْمَهْمِ الْعَزِيزِ مِنَ الْإِخْتِلَالِ.

(١) اسرارى جمع بريرة، وهى الصُّخْرَاءُ. المعجم الوسيط (ب ر ر).

(٢) جاء فى معجم الوسيط (ق ح ح): يُقَالُ: أَعْرَابِيٌّ قُحَّاحٌ: لَمْ يَدْخُلِ الْأَمْصَارَ، وَهُوَ يَحْتَصِلُ بِهَا.

(٣) قصصه بحو هذا مذكورة فى «وَفَيَاتُ الْأَعْيَانِ» ٤٦٧/٣، وه بغية الطلب فى تاريخ حب «٢٠٩٧

باب الإعراب

* باب^(١) الإعراب *

قال المؤلف رحمه الله تعالى : الإعراب هو تغيير أواخر الكلم - لاختلاف العوامل الداخلة عليها . لفظاً ، أو تقديرًا .

قوله رحمه الله : الإعراب .

الإعراب في اللغة . يقال : أعرب عن الشيء ، بمعنى : أفصح عنه ، ونقول : أعزيتُ عما في نفسي ، يعني : أفصحتُ .

فالإعراب في اللغة الإفصاح عن الشيء^(٢) .

وفي الاصطلاح ، قال المؤلف رحمه الله . هو تغيير أواخر الكلم . فلا بد من التغيير ؛ من ضمٍّ ، إلى فتح ، إلى كسر ، إلى سكون .

(١) قوله رحمه الله : باب .

« يصح فراءته بالرفع ، وفيه وجهان .

الأول كونه خيرًا لمبتدأ محذوف ، تقديره : هذا باب .

والوجه الثاني كونه مبتدأ ، والخبر محذوف ، تقديره . باب الإعراب هذا محذوف .

« ويصح فراءته بالنصب . على كونه معمولاً لفعل محذوف ، تقديره : اقرأ باب الإعراب .

« ويصح فراءته بالجر ، على كونه مجرورًا بحرف جر محذوف ، تقديره : اقرأ في باب الإعراب .

وأعرابه : اقرأ فعل أمر ، والفاعل ضمير مُستتر وجوبًا ، تقديره : أنت .

في باب : جار ومجرور متعلق بـ « اقرأ » .

وهذا الوجه لا ينسب إلا لعن مذهب الكوفيين اغنيين بحر الحرف . وهو محذوف ، ومعناه البصريون .

وعلى كُلِّ « باب » مضاف ، و « الإعراب » مضاف إليه مجرور بالكسرة الطاهرة .

« باب معدة بعد « فُرُجَة في سائر » ، يُتَوَسَّل بها من داخل إلى خارج ، وعكسه .

« مصداق اسم الجملة من العلم ، مشتملة على مسائل ، اشتملت على فصول ، أم لا

« هذا الإعراب ومعنى بحر يرد في كل باب فلا يحتاج إلى إعادتهما من كل باب .

٣ ودتر نسخ محمد بن يحيى يدين في نسخة ص ١٤ بحوا من هذا فصل رحمه الله الإعراب معنيان : أحدهما لغوي ، والآخر اصطلاحى .

« معناه في اللغة فهو الإظهار والإبانة ، تقول : أعزيتُ عما في نفسي ، إذا أبنته وأظهرته .

« ومعناه في الاصطلاح فهو ما ذكره المؤلف . اهـ

وَقَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: تَعْيِيرُ أَوَاخِرِ الْكَلِمِ. خَرَجَ بِهِ مَا لَا يَتَغَيَّرُ آخِرُهُ، لَا لَعَلَّةٌ، لَكِنْ
سَاءٌ. وَلَا أَحَبُّ أَنْ أَتَكَلَّمَ عَلَى الْبِنَاءِ حَتَّى لَا يُشَوِّشَ عَلَيْنَا^(١).

وَقَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: تَغْيِيرُ أَوَاخِرِ الْكَلِمِ «أَوَاخِرُ» جَمْعُ «آخِرٍ»، فَالْإِعْرَافُ بِدَنِّ
يَتَغَلَّقُ بِأَوَاخِرِ الْكَلِمِ، لَا بِأَوَّلِهَا، وَلَا بِأَوْسَطِهَا^(٢).

(١) حَزَى إِلَهُ الشَّيْخِ رَحِمَهُ اللَّهُ خَيْرًا، فَهُوَ رَحِمَهُ اللَّهُ يَرِيدُ أَلَّا يُشَقَّتْ ذَهْنُ الطَّلِئَةِ، وَنَحْنُ - إِنْ شَاءَ اللَّهُ
تَعَالَى - نَذْكُرُهُ إِثْمَانًا لِلْفَائِدَةِ، لِمَنْ شَاءَ أَنْ يَعْرِفَ مَعَاهُ، فَتَقُولُ:

بِسَاءٍ مَحْيَانٍ: أَحَدُهُمَا لَغَوِيٌّ. وَالْآخِرُ اصْطِلَاحِيٌّ

فَمَا مَعْنَاهُ فِي اللَّعَلَّةِ. فَهُوَ عِبَارَةٌ عَنْ وَضْعِ شَيْءٍ عَلَى شَيْءٍ، عَلَى جِهَةِ يَرَادُ بِهَا الثَّبُوتُ وَالرُّومُ، فَبِزْ لَمْ
يَكُنْ عَلَى الْوَجْهِ الْمَذْكُورِ فَهُوَ تَرْكِيبٌ.

وَمِنْ مَعْنَاهُ فِي الْاصْطِلَاحِ: فَهُوَ لُزُومُ آخِرِ الْكَلِمَةِ حَالَةً وَاحِدَةً، لِعَبْرِ عَامِلٍ، وَلَا اعْتِلَالٍ.
وَذَلِكُمْ كَثْرَتُهُمْ. كَمَا: «وَمِنْ» السَّكُونُ وَكَلْرُومٌ «هَؤُلَاءِ»، وَ«عَذَامٌ»، وَ«أَمْسٍ» «السَّكُونُ»، وَكَلْرُومٌ
«مُتَذُّدٌ»، وَ«حَيْثُ» «الضَّمُّ»، وَكَلْرُومٌ «أَيْنَ»، وَ«كَيْفَ» «الْفَتْحُ».

وَقَوْلُهُ لِعَبْرِ عَامِلٍ أَيْ: أَنَّهُ، وَإِنْ اخْتَلَفَ الْعَامِلُ^(٣) الدَّاحِلُ عَلَيْهِ، فَإِنْ آخِرُهُ يَلْزِمُ حَالَةً وَاحِدَةً.
نَحْوُ: سَيَبُوهُ. تَنَوُّونَ جَاءَ سَيَبُوهُ. وَإِعْرَابُهُ: جَاءَ فِعْلٌ مَاضٍ، وَسَيَبُوهُ: فَاعِلٌ مَبْنِيٌّ عَلَى الْكَسْرِ، فِي
مَحَلِّ رَفْعٍ.

وَتَقُولُ: رَأَيْتُ سَيَبُوهُ. وَإِعْرَابُهُ: رَأَيْتُ: فِعْلٌ وَفَاعِلٌ، وَسَيَبُوهُ: مَفْعُولٌ بِهِ مَبْنِيٌّ عَلَى الْكَسْرِ، فِي مَحَلِّ
نَصْبٍ.

وَتَقُولُ: مَرَرْتُ بِسَيَبُوهٍ. فَمَرَرْتُ: فِعْلٌ مَاضٍ، وَالتَّاءُ فَاعِلٌ، وَ«بِسَيَبُوهٍ»: الْبَاءُ حَرْفُ جَرٍّ، وَسَيَبُوهُ
مَبْنِيٌّ عَلَى الْكَسْرِ فِي مَحَلِّ جَرٍّ؛ لِأَنَّهُ اسْمٌ مَبْنِيٌّ، لَا يَظْهَرُ فِيهِ إِعْرَابٌ.
وَقَوْلُهُ: وَلَا عِلَالٍ أَيْ: أَنَّهُ لَيْسَ السَّبُّ فِي كَوْنِ آخِرِهِ يَلْزِمُ حَالَةً وَاحِدَةً أَوْ حَرْفَ عَمَةٍ. مِنْ أَنَّهُ يَلْزِمُ
حَالَةً وَاحِدَةً. وَبِزْ كَانَ آخِرُهُ حَرْفًا صَحِيحًا، كَمَا مَضَى فِي الْأَمْثَلَةِ.

٢. فَمِنْ أَسْرَعِ شَيْءٍ عَنِ الْآخِرِ لَمْ يَكُنْ إِعْرَابًا. كَقَوْلِكَ فِي «قُلْسٍ» إِذَا صَغُرَتْ: «فَأَيْسَ»، وَدَ
كَمَنْزَتِهِ^(٤) «أَقْدَسَ» وَفُلُوسَ.

فَصَحِيحٌ بِمَعْنَاهُ: تَعْيِيرُ أَوَاخِرِ الْكَلِمِ. تَعْيِيرُ أَوَائِلِهَا وَأَوْسَطِهَا، فَلَا مَبْحَثَ فِيهِ فِي عِلْمِ النُّحَا، وَلَا فِي «

(١) سَاءٌ: أَرْبَعَةُ السَّكُونِ، وَالْكَسْرِ، وَالضَّمِّ، وَالْفَتْحِ.

(٢) مَبْنِيٌّ: إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى بَعْدَ قَلِيلٍ نَعْرِفُ أَعْمَامَ. ص ٩٤.

(٣) أَيْ: خَمْسَتُهُ جَمْعُ تَكْسِيرٍ.

الكلمات الآن حركاتها تكون في الأول والأوسط والآخِر ، والذي يَخْتَصُّ به الإعراب آخِرُ الكلمة .

أما أولها وأوسطها فهو لأهل الصَّرف ، لا لأهل النحو .

فمثلاً : « نصر » : فتح النون نَعْرِفُهُ من الصرف ، وسكون الصاد من الصرف .

أما تحريك الراء فهو من النحو ، وهو الذي يَتَغَيَّرُ .

أما أول الكلمة ووسط الكلمة فهو على ما هو عليه ، لا يَتَغَيَّرُ^(١) ، ولهذا تقول : نَصْرًا ، ونَصْرٌ ، ونَصْرٍ ، لم يَتَغَيَّرْ إلا الآخِرُ ، ولهذا يُرَكِّزُ علماء النحو على أواخر الكلم ؛ لأنها هي التي تَتَغَيَّرُ .

وقوله رحمه الله : تغيير أواخر الكلم . من أين إلى أين ؟ من ضمة ، إلى فتحة ، إلى كسرة ، إلى سكون .

وقوله رحمه الله : لاختلاف العوامل الداخلة عليها . « لاختلاف » : جاز ومجرور متعلق بقوله : « تغيير » . واللام ها تعليلية ؛ يعنى : تتغير أواخر الكلم من أجل اختلاف العوامل ؛ هذا هو الإعراب .

وخرج بقوله : لاختلاف العوامل . ما إذا تَغَيَّرَ آخرُ الكلمة باختلاف لغات العرب .

= الإعراب ، وإنما يُنَحَّثُ فيه في علم الصَّرف .

« ولا فرق في الآخر بين أن يكون آخرًا حقيقةً ، كآخر « زيد » ، أو حكمًا كآخر « يد » ؛ فإن الدال آخره حكمًا ، لا حقيقةً ؛ إذ أصله « يَدَيُّ » ، حذفت الياء لعلة تصريفية ، لا اعتباطًا من غير سبب . فصار يد »

نقول : طالت يدٌ ، ورأيت يدًا ، ونظرت إلى يد .

فائدة المقصود من قول المؤلف رحمه الله : تغيير أواخر الكلم . تغيير أحوال أواخر الكلم ، ولا يعقل . يرد تغيير نفس الأواخر ؛ فإن آخر الكلمة نفسه لا يتغير ، وإنما يتغير حاله ، وهو الحركة . وتغيير آخر أواخر كلمة عبارة عن تحولها من الرفع ، إلى النصب ، أو الجر ، أو الجزم ، حقيقةً ، أو حكمًا .

(١) وبكسر حياء يتغير ، كما مضى في حاشية ٢ من الصفحة السابقة ، وكما لو بُيِّنَت كلمة « ف » بمجهول فبث نفوس بها : قيل . فتغير أول الكلمة حرف « القاف » ، فبدلاً من كونه كان مضموحاً أصبح مكسوراً ، وتغير أيضاً وسط الكلمة ، فبدلاً من كونها ألفاً أصبح ياءً .

متان دلالت . حيث ، بعض العرب يثبتها على الضم ، يقول : حيث . وبعض العرب يثبتها على الكسر ، يقول : حيث . وبعض العرب يثبتها على الفتح ، يقول : حيث . وبعض العرب يقول : حوث^(١) .

فلاختلاف هنا ليس لاختلاف العوامل ، ولكن لاختلاف اللغات ، فلا يُعَدُّ إعراباً ، فالعبرة باختلاف أواخر الكلم من أجل اختلاف العوامل^(٢) .

وما هي العوامل ؟

العوامل : كلمات تتغير بسبب تغيرها أواخر الكلم^(٣) ، تقول : جاء زيد . آخرها الدال مضمومة ، وتقول : رأيت زيدا . الآن صارت مفتوحة ؛ لأن العامل الأول غير العامل الثاني ، وتقول : مررت بزيد . خفصناها لاختلاف العوامل .

إذن : الأواخر تختلف باختلاف العوامل الداخلة على الكلمة ، إن دخل عليها عامل رفع رفعناها ، عامل نصب نصبناها ، عامل خفض خفصناها^(٤) .

(١) انظر شرح قطر الندى ص ٤ ، ومعنى اللبيب ١/١٥٠ .

(٢) تقول : جلست حيث جلس زيد . بالضم ، ويجوز لك أن تقول : حيث . بالفتح ، وحيث ، بالكسر ، وحث ، إلا أن هذه الأوجه الأربعة ليست بسبب العوامل ، ألا ترى أن العامل واحد ، وهو « جلس » ، وقد وجد معه التغير المذكور .

وخرج أيضاً بقوله لاختلاف العوامل . ما إذا تغير آخر الكلمة لاختلاف المخاطب .
متان دلالت ثور ضربت . للمتكلم ، وتقول : ضربت للمخاطب ، وتقول : ضربت للمخاطبة المؤنثة .

فها تغير آخر الكلمة « التاء » لاختلاف المخاطب ، لا لاختلاف العوامل ، فلا يُعَدُّ إعراباً .

٣ ، فندس هو ما يجعل آخر الكلمة بحالة مخصوصة ؛ رفعا ، أو نصبا ، أو جزا ، أو جزما .

وهي أنواع ؟

أول نوع من ثمة ، وهي ما يُثَلَّثُ بها ، كالنواصب ، والجوارم ، وحروف الجر ، والأفعال ، وغيرها .

وأي نوع من المعوية ، وهي ما لا يثلف بها ، كالابتداء في المبتدأ ، والتحرر عن نصب و الجارم في المصارع ، ولا ثالث لهما . وانظر القواعد الأساسية للهاشمي رحمه الله ص ٤١ . حاشية ١ .

٤ : عوامل تحذف . من عمل يقتضي الرفع على الفاعلية ، أو نحوها ، إلى آخر يقتضي نصب

وقول المؤلف رحمه الله : لفظًا أو تقديرًا . متعلق بقوله : « تغيير » أيضًا^(١) ، يعنى : أن التغيير يكون أحيانًا لفظًا^(٢) ، وأحيانًا يكون تقديرًا غير ظاهر^(٣) .

= على المفعولية أو نحوها ، وهلم جرا .

مثلاً إذا قلت : حضر محمد . فـ « محمد » مرفوع ؛ لأنه معمول لعامل يقتضى الرفع على المعانية ، وهذا العامل هو « حضر » .

فإن قلت رأيت محمدًا . تغير حال آخر « محمد » إلى النصب ؛ لتغير العامل بعامل آخر يقتضى النصب ، وهو « رأيت » .

فإذا قلت : خطبت بمحمد . تغير حال آخره إلى الجر ؛ لتغير العامل بعامل آخر ، يقتضى الجر ، وهو الباء . وإذا تأملت في هذه الأمثلة ظهر لك أن آخر الكلمة - وهو الدال من محمد - لم يتغير ، وأن الذى تغير هو أحوال آخرها ، فإنك تراه مرفوعًا فى المثال الأول ، ومصبوبًا فى المثال الثانى ، ومجروبًا فى المثال الثالث .

وهذا التعبير من حالة الرفع ، إلى حالة النصب ، إلى حالة الجر ، هو الإعراب عند المؤلف . ومن ذهب مذهبه . وهذه الحركات الثلاث - التى هى الرفع ، والنصب ، والجر - هى علامة وأمانة على الإعراب . ومثل الاسم فى ذلك . الفعل المضارع . فلو قلت : يسافر إبراهيم . فـ « يسافر » : فعل مضارع مرفوع ؛ لتجرده من عامل يقتضى نصبه ، أو عامل يقتضى جزمه .

فإذا قلت : لن يسافر إبراهيم . تغير حال « يسافر » من الرفع إلى النصب ؛ لتغير العامل بعامل آخر يقتضى نصبه ، وهو « لن » .

فإذا قلت : لم يسافر إبراهيم . تغير حال « يسافر » من الرفع ، أو النصب ؛ إلى الجر . لتغير العامل بعامل آخر يقتضى جزمه ، وهو « لم » . وانظر التحفة السنية ص ١٤ .

(١) ويحتمل رجوع قوله : لفظًا أو تقديرًا ، للعوامل فى قوله : لاختلاف العوامل يعنى : أن العوامل إما منصوطة كما تقدم ، أو مقدرة ، كأن يقال : من ضربت ؟ فنقول : زيدًا . التقدير : ضربت زيدًا . فالعامل فى « زيدًا » النصب - وهو ضربت - محذوف ؛ لدلالة ما قبله عليه .

(٢) أى : منصوطة به . فلا يجمع من اللفظ به مابع . كما مضى فى حركات الدال من « ربه » فى كلمة السارح ، وفى حركات الدال من « محمد » ، والراء من « يسافر » فى الجواشى .

ولا يجمع من ذكر صفة أخرى على ذلك . لأن فى التكرار إفادة . تقول : يصرت زيدًا ، ولم أصرت زيدًا ، ومررت بزيد .

فمن التعبير فى هذه الأمثلة ظاهر فى الاسم والفعل .

(٣) لا عبر بـ « يسرى » هو ما يجمع من اللفظ به مابع . من تعذر . أو استقل . أو مذهب .

وسببنا . إن شاء الله تعالى . فى كلام الشارح رحمه الله توضيح ذلك .

و كن الحرف الأخير صحيحًا فالتغيير لفظي، وإن كان معتلاً فالتغيير تقديرى .
وحروف العلة ثلاثة، هي : الألف^(١)، والواو^(٢)، والياء^(٣)، وما عداها حروف
صحيحة .

والحروف الـى يتكوّن منها كلام العرب ثمانية وعشرون . نأخذ منها حروف العلة
الثلاثة يتّو عنذك خمسة وعشرون حرفًا ، كلّها حرفٌ صحيح .

« فالراء » حرفٌ صحيح ، و « الباء » صحيح ، و « الحيم » صحيح ، و « الكاف »
صحيح ، و « اللام » صحيح .

إذن : خمسة وعشرون حرفًا تستغّر تغيرًا لفظيًا باختلاف العوامل ؛ لأنها حروف
صحيحة ، وثلاثة حروف لا تتغّر تغيرًا لفظيًا ؛ لأنها حروف علة .

مثال ذلك : تقول : جاء على وعيسى .

« على » مضموم ؛ لأن آخره حرفٌ صحيح^(٤) ، و « عيسى » غير مضموم ، فهو
ساكن ؛ لأن آخره ألف ، والألف حرفٌ علة^(٥) .

وتقول : رأيت علىا وعيسى .

« علىا » آخره حرفٌ صحيح ، ولذلك تغّر ، كان بالأول مرفوعًا ، والآن منصوبًا .

(١) ولا حاجة أن نقول . المنوح ما قبلها ؛ لأن ما قبلها لا يكون إلا مفتوحًا . وعى ذلك تكون الألف دائماً
حرف علة .

(٢) المضموم ما قبلها ، فإن كان ما قبلها ساكناً فإنها لا تكون حرف علة .

وعلى هذه فكمية : دلّو « الواو » فيها ليست حرف علة . لأن ما قبلها ساكن .

ولهذا تظهر عليها الحركات . تقول : عندي دلّو ، واشتريت دلّوا ، ونظرت إلى دلّو
٣ . مكسور ما قبلها . فإن كان ما قبلها ساكناً فإنها كذلك لا تكون حرف علة .

وعلى هذا فكملة : ظني « الياء » فيها ليست حرف علة ؛ لأن ما قبلها ساكن .

وعلى هذه الحركات . فتقول : هذا ظني ، وصدّث ظنيًا ، ونظرت إلى ظني .

٤ . في عنى ، ليست حرف علة ؛ لأنها ياء مشدّدة ، والياء المشدّدة عبارة عن ياء ، ساكنة . ثم ياء

مسحركة ، وعليه فإن الياء ما قبلها ساكن ، فلا تكون حرف علة ، وتظهر عليها الحركات ، كما سبق

٥ . د سا . إذن ما قبلها لا يكون إلا مفتوحًا . فلا تكون إلا حرف علة ، ولا تظهر عليها الحركات .

و « عيسى » لم يتغير^(١) ؛ لأن آخره حرفٌ على .

وتقول : مرث بعلي وعيسى .

« علي » : تغير إلى الخفيض .

و « عيسى » : لم يتغير .

إذن : « علي » مُعَرَّبٌ ؛ لأنه يتغير آخره لفظاً باختلاف العوامل ، و « عيسى » معربٌ ؛ لأنه يتغير آخره تقديراً ، لا تظهر عليه الحركة ؛ الضمة ، والفتحة ، والكسرة ، ولهذا قال المؤلف : لفظاً أو تقديراً .

مثالٌ على كيفية الإعراب اللفظي . والإعراب التقديري :

أولاً : الإعراب اللفظي : قام محمد . قام : فعلٌ ماضٍ ، محمدٌ : فاعلٌ مرفوعٌ ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ؛ لأن آخره حرفٌ صحيحٌ .

ثانياً : الإعراب التقديري : قام عيسى . قام : فعلٌ ماضٍ ، عيسى : فاعلٌ مرفوعٌ ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الألف ، منع من ظهورها التعذر .

الآن تغير آخره ، لكن تقديراً . ولهذا نقول : ضمة مقدرة على الألف ، منع من ظهورها التعذر ؛ لأنه يتعذر أن تضمه ، أو تفتحه ، أو تكسره ، فلا يمكن أن تأتي الألف مفتوحةً ، ولا مضمومةً ، ولا مكسورةً^(٢) .

سبق أن قلنا : إن حروف العلة ثلاثة ، وهي :

(١) من دلت على التغير اللفظي ؛ حيث إن « عيسى » تغير أيضاً ، ولكن تقديراً ، فتقدر على آخره الضمة في حال الرفع ، وانفحة في حال النصب ، والكسرة في حال الجر ، ولا يتغير آخره لفظاً

(٢) وسمى الاسم المسمى بالألف مقصوراً . مثل : التقوى ، الهدى ، الفتى ، موسى ، مصطفى .

والاسم المنصور هو كل اسم معرب ، آخره ألف لازمة ، قبلها فتحة .

وخرر بالاسم من الفعل . نحو : يرضى ، يشقى ، فليس من المقصور .

وكنه كـ منتهي الألف . مفتوح ما قبلها يتعد عليها ظهور آخره . أعرب إعراباً تقديراً ، كالاسم

نقصور تماماً

١- الألف وهي أعلاها ؛ لأنها لا يَظْهَرُ عليها ضمةٌ ، ولا فتحةٌ ، ولا كسرةٌ .
يَتَعَدَّرُ الظهورُ عليها^(١) .

٢- الواوُ ، والياءُ : الواوُ ، والياءُ أهونُ من الألفِ ؛ لأنَّ الواوَ والياءَ تَظْهَرُ عليهما الفتحةُ ، قال الله تعالى : ﴿لَنْ نَدْعُو مِنْ دُونِهِ إِلَهًا﴾ .
وتقولُ : رأيتُ القاضي .

ولا تَظْهَرُ عليهما ضمةٌ ، ولا كسرةٌ ، ولا نقولُ : منع من ظهورهما التعدُّرُ ، ولكن نقولُ : منع من ظهورهما الثَّقُلُ ، يعنى : أنَّ ظهورَ الضمةِ على الياءِ والواوِ ثقيلٌ ، وظهورُ الكسرةِ عليهما ثقيلٌ^(٢) .

فصارت حروفُ العلةِ الثلاثة تَتَفَقَّ في أنَّها يُقَدَّرُ عليها الضمُّ والكسرُ ، أمَّا الفتحةُ فتَقَدَّرُ على الألفِ ، وتَظْهَرُ على الواوِ والياءِ .

وتُخْتَلِفُ أيضًا في أنه يقالُ في الألفِ . منع من ظهورها التعدُّرُ ، وفي الياءِ والواوِ الثَّقُلُ ؛ لأنه يمكنُ أن تقولَ : جاء القاضي . ولكنها ثقيلةٌ ، ويمكنُ أن تقولَ : مررتُ بالقاضي . ولكنها ثقيلةٌ أيضًا^(٣) .

ولهذا عبَّرَ العلماءُ بتعبيرٍ دقيقٍ : قالوا في الألفِ : منع من ظهورها التعدُّرُ ، وقالوا في الواوِ والياءِ : منع من ظهورها الثَّقُلُ .

(١) فلا يُسْتَطَاعُ إظهار الحركة عليها ؛ لأنها لا تقبل الحركة أصلاً .

(٢) ويسمى الاسم العرب المنهى ياء لازمة . غير مشددة قبلها كسرة الاسم المنقوص ، نحو القاضي ، الداعي ، الهادي ، فهذا لا تظهر عليه الضمة والكسرة للثقل .
وباحسب نفس هذا الحكم الإعرابي : الاسم المنتهى بواو لازمة ، مصموم ما قبلها ، والفعل المنتهى بياء و و ، فتقدر عليهما الحركات ، إلا الفتحة ؛ فإنها تظهر عليهما لحفتها ، ولكن لا يسمى شيء من هـ منقوصاً .

(٣) وعرف ير تعدُّر والثقل : أنَّ التعدُّر يعنى استحالة النطق بالحركات ، فهو أمر غير ممكن ، أمَّا الثقل فيعنى أنَّ النطق بالحركات ممكن ، ولكنه صعب .

وبداً لتألفي ظهور الحركات بتقديرها : طلباً لحفة النطق التي تحرص عليها اللغة العربية

إذن : خُذُوا أَحْكَامَ حُرُوفِ الْعِلَّةِ .

١ - الألف : تُقَدَّرُ عَلَيْهَا جَمِيعُ الْحَرَكَاتِ ، وَيَقَالُ : مَنَعَ مِنْ ظَهْوِهَا التَّعَدُّرُ .

٢ ، ٣ - الواوُ والياءُ . تُقَدَّرُ عَلَيْهِمَا الضَّمَّةُ وَالْكَسْرَةُ فَقَطْ ، وَتُظْهِرُ عَلَيْهِمَا الْفَتْحَةَ لِحَفَّتَيْهَا .

ويقال فيما إذا قُدِّرَتِ الضَّمَّةُ وَالْكَسْرَةُ ، يَقَالُ : مَنَعَ مِنْ ظَهْوِهَا الثَّقُلُ دُونَ التَّعَدُّرِ ؛ لِإِمْكَانِ النُّطْقِ ، لَكِنْ مَعَ الثَّقَلِ .

وعليه فلو قال قاتلٌ من الناس : جاء القاضي . قلنا : هذا خطأ ، لَا تَنْطَلِقُ الْعَرَبُ بِهَذَا ؛ لِأَنَّ الضَّمَّةَ تُقَدَّرُ عَلَى الْبَاءِ .

ولو قال : رأيتُ القاضي . قلنا : هذا صحيح ؛ لِأَنَّ الْفَتْحَةَ تَظْهَرُ عَلَى الْبَاءِ .

ولو قال : مررتُ بالقاضي . قلنا : هذا خطأ . لِأَنَّ الْعَرَبَ لَا تَنْطَلِقُ هَكَذَا ؛ لِأَنَّهَا لَوْ قَامَتْ هَكَذَا صَارَ ثَقِيلًا ، فَلَا تُجِيزُ .

أما الألفُ . فَلَا تَنْطَلِقُ الْعَرَبُ عَلَيْهِ بِأَيِّ حَرَكَةٍ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ مُتَعَدِّرٌ .

(١) وهماكم مجموعة من الأمثلة على الإعراب التقديرى . كى يتدرب الطالب على الإعراب .
• يحشى الفتى والقاضى :

يحشى . فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الألف ، منع من ظهورها التعذر .

الفتى . فاعل مرفوع بضمة مقدرة على الألف ، منع من ظهورها التعذر .

والقاضى الواو حرف عطف ، والقاضى معطوف على الفتى ، وهو مرفوع بضمة مقدرة على الباء .
مع من ظهورها الثقل .

• لن يحشى الفتى :

لن : حرف نفي ونصب واستقبال .

يحشى . فعل مضارع منصوب بـ «لن» ، وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الألف . مع من ظهورها
تعدر ، والفاعل ضمير مستتر وجوباً ، تقديره «أنا» .

يحشى . معول به منصوب ، وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الألف ، منع من ظهورها التعذر .

• من يحشى :

من : فعل وعل .



شخصي : حار ومحروور ، وعلامة جره كمرة مقدرة على الياء ، منع من ظهورها الثقل .

يدعو ريد

يدعو فعل مضارع مرفوع ، علامة رفعه ضمة مقدرة على الواو ، منع من ظهوره ثقل

ريد فاعل مرفوع بضمه ظاهرة

يرمى ريد

يرمى فعل مضارع مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الياء ، منع من ظهورها الثقل .

ريد فاعل مرفوع ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة في آخره .

فهذه كلها ، لغير فيها مقدار ، للتعذر على الألف ؛ لأنها لا تقل الحركة ، والثقل على الياء والواو ؛ لأنهما يقبلان الحركة ، لكنها ثقيلة عليهما .

وَمِنْ حَرْفٍ لَنْ أَخْسَى الْقَاضِي . فتظهر الفتحة على الياء .

وإعرابه

لَنْ أَخْسَى ناصب ومنصوب ، والفاعل مستر وجوئاً ، تقديره « أنا » .

لقد صي معول به منصوب بالفتحة الظاهرة .

وكذلك لَنْ أَدْعُو زَيْدًا ، وَلَنْ أَرْمِيهِ ؛ غايها تظهر فيه ، وإعراب الأول :

لَنْ أَدْعُو ناصب ومنصوب ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وفاعله مستر فيه وجوئاً ، تقديره « أنا » .

زيد معول به منصوب بالفتحة الظاهرة .

وعنله لَنْ أَرْمِيهِ .

فهذه « أَرْمِي » منصوب بـ « لَنْ » ، وفاعله صميم مستر وجوئاً ، تقديره « أنا » ، والهاء معول به مبني على

انضم في محل نصب .

وإذا صارت شح على 'ياء' ، والواو . في الاسم والفعل خصياً ، بخلاف الضمة وكسرة ؛ فإنهما

يُقَسَّرَانِ شغلهم .

ولا فرق في لَنْ و لَنْ ؛ بل ان يكونا هو حِذْنٌ . كما قُتِلَ . أو محذوفين ، كـ لَنْ لَنْ حِذْنٌ ؛ في

يدعو ريد

يدعو ريد

يدعو ريد . فعل ماضٍ .

شيء . وعل مرفوع بضمه مقدرة على الألف المحذوفة لالتقاء الساكنين .

، حَرْفٌ وَاسْتَهَى

، حَرْفٌ وَاسْتَهَى فعل وفاعل

شيء معول به منصوب بفتح مقدرة على الألف المحذوفة لالتقاء الساكنين ، منع من ظهوره ثقل

- ويحو - مرفوع - ماضي

وغيره

مررت - فعل وفاعل .

بشيء جار ومجرور بكسرة مقدرة على الألف المحذوفة لالتقاء الساكنين ؛ إذ أصله « فتي » مفتوح لاء وتحريك الياء منوثة ، فقلبت الياء ألفاً لتحركها ، وانفتاح ما قبلها ، فاجتمع ساكنان ؛ الألف والتنوين ، فحذفت الألف لالتقاء الساكنين .

والألف حذفت هالفظاً ، لاختطاً ، في الأحوال الثلاثة ؛ الرفع ، والنصب ، والجر .

والياء ، يحو : حاء قاضي بالتنوين

وإعرابه

حاء - فعل ماضٍ .

وقاصي فاعل مرفوع بضممة مقدرة على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين ، منع من ظهورها الثقل .

ويحو - مررت بقاضي .

وإعرابه

مررت : فعل وفاعل .

بقاصي جار ومجرور ، وعلامة حركه كسرة مقدرة على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين ، منع من ظهورها الثقل .

وأصله قاصي أو قاصي . بتحريك الياء منوثة ، فاشتُقِلَت الضمة أو الكسرة على الياء ، فحذفت فالتقى ساكنان ؛ الياء والتنوين ، فحذفت لالتقاء الساكنين .

وأما يحو رأيت قاصياً . فتظهر فيه الفتحة لحقتها ، كما تقدم .

فهذان قسمان من أقسام الإعراب التقديري ، هما :

١ - الاسم المنقوص ، وهو المختوم بألف لازمة ، مفتوح ما قبلها .

ويلحق به في الإعراب التقديري الفعل الذي آخره ألف ، فكلاهما تقدر عليه الحركات كلها ، ويكون المانع من ظهورها الثقل .

٢ - الاسم المقوص ، وهو المختوم بياء لازمة ، غير مشددة ، قبلها كسرة ، ويلحق به الاسم المنتهي بواو لازمة ، مصموم ما قبلها ، والفعل المنتهي بياء أو واو ، فتقدر عليها الحركات إلا الفتحة . ويكون مانع من ظهور الضمة والكسرة عليها الثقل .

ج - تشابه آخر من الأسماء تقدر عليه الحركات ، وإن لم يكن من الأسماء المعجمة ، وهو الاسم

المتباعد لياء المتكلم . يحو قدسي - ديسي - كناسي - قلبي - إخواني أعدائي

وغيره . لا يقرأ لثلاث ؛ الضمة ، والفتحة ، والكسرة في الاسم المضاف لياء المتكلم .

* * *

= للمناسبة، أى : مناسبة باء المتكلم ؛ إذ الياء المضاف إليها الاسم ياسبها قبلها الكسرة دائماً ، ولذا يتعذر الإتيان بحركة الإعراب حيثث ، فنقدر .

لاحظ إعراب الأسماء المضافة لياء المتكلم فيما تحت خط فيما يلي :

قُلْ تَعَالَى : ﴿إِنَّ اللَّهَ رَبِّي وَرَبُّكُمْ فَأَعِثُّوهُ﴾ .

وَعَسَى : ﴿اعْبُدُوا اللَّهَ رَبِّي وَرَبُّكُمْ﴾ .

وَعَسَى : ﴿بَنِي تَوَكَّلْتُ عَلَى اللَّهِ رَبِّي وَرَبُّكُمْ﴾ .

وسمى هذا "كسرة" رأى ، فى الآية الأولى مرفوعة بصمة مقدرة ، منع من ظهورها حركة مدسه باء متكلم ، وهى الكسرة ، وكلمة "رَبِّي" فى الآية الثانية منصوبة بفتحة مقدرة للسبب لسانى . وكلمة "رَبِّي" فى الآية الثالثة معجورة بكسرة مقدرة للسبب السابق أيضاً .

وحسب ما سبب حظك كبير تسعى إليه اللغة العربية بالفاظها وتراكيبها . وتنضحية بالعلامة الإعرابية الظاهرة من أجله هنا بدل أكبر دلالة على ذلك .

أنواعُ الإعرابِ

* أنواع الإعراب *

لما فرغ رحمه الله من الكلام على تعريف الإعراب شرع في بيان أنواعه فذكر
عنه ثلاثة. فقال رحمه الله: وأقسامه أربعة: رفع، ونصب، وحذف، وحرف.
أى: وأقسام الإعراب أربعة.

ومن أين عرفنا أن الأقسام أربعة؟

الجواب: ذكرْتُ لكم أن دليل النحو ليس من الكتاب، ولا الشَّيْء، ولكن من
التَّبَيُّع والاستقراء، يعنى: أن العلماء - رحمه الله - تَبَيَّنُوا واستَقَرَّتْوا كلام العرب،
ووجدوا أن الإعراب لا يخرج عن هذه الأقسام الأربعة: رفع، ونصب، وحذف،
وحرف^(١).

يعنى: ما من كلمة من كلمات الإعراب إلا وهى إما مرفوعة، أو منصوبة، أو
محذوفة، أو مجزومة.

مثال الرفع: تقول: قام الرجل.

ومثال النصب: أكرمْتُ الرجل.

(١) قال الشيخ رحمه الله: معنى أن الأقسام أربعة فى الحقيقة ص ١٧ ولكل واحد من هذه الأنواع الأربعة معنى فى اللغة، ومعنى فى اصطلاح النحاة.

أما الرفع فهو فى اللغة: الِثْلُ والارتِفاع.

وهو فى اصطلاح: تَغْيِيرُ مَخْصُوصٍ، علامته الضمة، وما ناب عنها، واستعرف فربما ما يوب عن
الضمة فى الفصل الآتى إن شاء الله.

وما النصب فهو فى اللغة: الِانْخِساء والامتِناع.

وهو فى اصطلاح: تَغْيِيرُ مَخْصُوصٍ، علامته الفتحة، وما ناب عنها.

وما الحذف فهو فى اللغة: الِانْقِطاع، وهو التَّحْقِيل.

وهو فى اصطلاح: تَغْيِيرُ مَخْصُوصٍ، علامته الكسرة، وما ناب عنها.

وما الحرف فهو فى اللغة: الِانْقِطاع.

وهو فى اصطلاح: تَغْيِيرُ مَخْصُوصٍ، علامته السكون، وما ناب عنه.

ومنه خفص مررت بالرجل .

ومن آخره : لم يقم زيد .

وهي هذه الأقسام الأربعة تشمل الاسم والفعل والحرف

الجواب : لا تشملها :

أما الحرف فغير داخل إطلاقاً ، لا يقع مرفوعاً ، ولا منصوباً ، ولا محفوضاً ، ولا مجزوماً ؛ لأنه مبني ، قال ابن مالك :

« وكل حرف مستحق للبناء »^(١)

والمبني ليس مفعولاً ، فالبني مثل الميت لا يتحرك^(٢) .

مثال الحروف : هل . فهي حرف استفهام ، لا تتغير أبداً ، في كل كلام العرب تأتي « هـ » كما هي ، تأتي بها في أول الكلام ، أو في وسط الكلام ، أو في آخر الكلام ، لا يمكن تغييرها^(٣) .

ولهذا نقول : إن الحروف كلها لا تدخل عليها الإعراب .

وبذلك يخرج ثلث اللغة العربية : لأن أقسام الكلام - كما سبق - ثلاثة : الاسم والفعل والحرف^(٤) ، ويبقى عندنا الاسم والفعل .

(١) الألفية - باب المرب والمبني ، البيت رقم (٢١)

ومرادده رحمه الله بهذا البيت أن كل الحروف صبة - سواء كانت محتصة بالاسم ، أو بالفعل ، أو

مشاركة ، وسواء كانت عاملة ، أم غير عاملة ، وسواء كانت على حرف واحد ، أم أكثر

^(٢) وقد سبق تعريف المبي بما يدل على نفس هذا المعنى ص ٩٢ ، فقد قلنا في تعريفه هو ما يرمح حركته

واحدة ، لغير عامل ، ولا اعتلال .

ولهذا قال الشيخ هـ رحمه الله إنه مثل الميت لا يتحرك .

(٣) المراد بذلك أن تكون أحرفها لا تتغير ، فلا تجدها مرة مرفوعة ، ومرة منصوبة ، ومرة محروقة ، دالة

حرفها ساكن ، ولو اختلفت عليها العوامل .

(٤) ذلك حسب شمس الكلام ثلاثة . والحرف أحد هذه الأقسام الثلاثة ، وهو كله مبني ، فبه يكون قد خرج

ذلك عن الإعراب ثلث اللغة العربية .

وما ذكر المصنف رحمه الله الأقسام على سبيل الإجمال شرع في ذكره على سبيل التفصيل . فقال : فلأسماء من ذلك الرفع والنصب والحذف . ولا حرم فيها . والأفعال من ذلك الرفع والنصب والجزم . ولا خفض فيها .

اشتركت الأسماء والأفعال في شيئين من الأقسام الأربعة . وهما الرفع والنصب . واختصت الأسماء بالخفض ، والأفعال بالجزم .

مثال الرفع والنصب في الفعل والاسم . تقول الرجل يقوم . الرجل : اسم مرفوع ، ويقوم : فعل مرفوع .

إذن : اشتركا في الرفع .

وتقول : لن نكرم المهمل .

نكرم : فعل منصوب ، والمهمل : اسم منصوب .

ومثال الجزم في الفعل . والحز في الاسم . تقول : لا تنظر إلى المهمل .

تنظر : فعل مجزوم . المهمل : اسم مخفوض ؛ لأنه دخل عليه حرف الجر « إلى » .

إذن : الحذف يدخل على الاسم فقط ، فهو خاص به ، فلا يدخل على الفعل ؛ لأنه مر علينا أن من علامات الاسم الحذف .

فإذا كان من علامات الاسم الحذف فمعناه : أننا لا نجد فعلاً مخفوضاً ، فالخفض خاص بالاسم^(١) .

ثانياً : الجزم : الجزم خاص بالفعل^(٢) ، فلا نجد اسماً مجزوماً أبداً .

١ . ويدل على اختصاص الاسم بالخفض : لخصته وثقل الجر ، فتعدلاً ، وأيضاً لكون الاسم هو الأصل في الإعراب .

اختص بحركة زائدة عن الفعل .

٢ . ويدل على اختصاص الفعل بالجزم : لأنه ثقیل ، والجزم خفيف ، فقابل جهة الجرم بثقل الفعل ، فتعدلاً .

(٥) يقال : اختص به ؛ أي : انفرد . وانظر المعجم الوسيط (خ ص ص) .

﴿وَمِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ إِنْ تَأْمَنْهُ﴾ . و «مَنْ» اسمٌ ومجزومٌ؛ لأنَّ آخرَه السكونُ ؟
نقولُ . هذا ليس بجزم ، ولكنَّ هذا بناءٌ ، والمبنيُّ ليس له دُخْلٌ في الإعرابِ إطلاقاً ،
كما قلتُ لكم : المبنيُّ ميتٌ لا يتحرَّكُ .

ولهذا «مَنْ» . تقولُ مثلاً : جاءَ مَنْ نُجِبُهُ . «مَنْ» هنا فاعِلٌ .

وتقولُ : أكرمِ مَنْ نُجِبُهُ . «مَنْ» مفعولٌ .

وتقولُ : انظرْ إلى مَنْ نُجِبُهُ . «مَنْ» اسمٌ مجرورٌ .

وهل تَغَيَّرَتْ «مَنْ» ؟

الجوابُ : لم تَغَيَّرْ ، جاءت في مَحَلِّ رَفْعٍ ، ولم تَغَيَّرْ ، وجاءت في مَحَلِّ نَصْبٍ ،
ولم تَغَيَّرْ ، وفي مَحَلِّ جَرٍّ ، ولم تَغَيَّرْ ، وذلك لأنها مبنيةٌ .

إذن : في بابِ الإعرابِ سَقَطَتِ الحروفُ ، وكلُّ المبنياتِ من الأسماءِ^(١)

(١) اُغْلِمُ - رَحِمْتَ اللَّهُ - أَنْ الْأَصْلَ فِي الْأَسْمَاءِ هُوَ الْإِعْرَابُ ، أَيْ : الْغَالِبُ وَالرَّاجِعُ فِيهَا هُوَ الْإِعْرَابُ ؛
لأنَّ الاسمَ يَدُلُّ بِذَاتِهِ عَلَى مَعْنَى مُسْتَقِلَّةٍ ، وَلِذَا فَهُوَ صَالِحٌ لِأَن تَتَعَاقَبَ عَلَيْهِ الْمَعَانِي الْمُخْتَلِفَةُ مِنَ الْفَاعِلِيَّةِ
وَالْمَفْعُولِيَّةِ وَغَيْرِ ذَلِكَ ، وَكُلُّ مَعْنَى مِنَ الْمَعَانِي السَّابِقَةِ يَتَطَلَّبُ عَلَامَةً تَحْصِيهِ فِي آخِرِ الْكَلِمَةِ لِيَتَمَيَّزَ عَنْ بَقِيَّةِ
الْمَعَانِي الْأُخْرَى ، مِمَّا يُوْدِي إِلَى أَمْسِ اللَّبْسِ ، وَعَدَمِ الْخَلْطِ بَيْنَ الْمَعَانِي الْمُخْتَلِفَةِ ، فَلَا يَدُ إِذْنٌ مِنْ تَغْيِيرِ الْعَلَامَةِ
الْإِعْرَابِيَّةِ آخِرَ الْأَسْمَاءِ ؛ نَتِيجَةً تَغْيِيرِ الْمَعَانِي الْمُتَعَادِلَةِ عَلَيْهَا ، فَاسْتَحَقَّتِ الْأَسْمَاءُ بِذَلِكَ الْإِعْرَابِ .
وَالنَّاسُ فِي الْأَسْمَاءِ حُرُوحٌ عَنِ الْأَصْلِ فِيهَا . وَالْمَبْنِيَّاتُ مِنَ الْأَسْمَاءِ مُحْصَوْرَةٌ فِي ثَمَانِيَةِ أَنْوَاعٍ ، هِيَ

١ - الصِّمَاتُ .

٢ - أَسْمَاءُ اشْطَرَطَ .

٣ - أَسْمَاءُ اسْتَعْتَمَ .

٤ - أَسْمَاءُ الْإِشَارَةِ .

٥ - أَسْمَاءُ الْأَفْعَالِ .

٦ - الْأَسْمَاءُ الْمُتَوَصُّلَةُ .

٧ - الْأَعْلَامُ الْمُخْتَوِّمَةُ بِ «وَيْتِهِ» ، كـ «سَيَبِيهِ» .

٨ - بَعْضُ الظَّرُوفِ ، نَحْوُ «الْآنَ» . =

والأفعال^(١).

والخلاصة الآن :

أولاً : أن أقسام الإعراب أربعة ؛ رفع ، نصب ، وخفض ، وجرم .

ثانياً : أن الأسماء والأفعال^(٢) تشتركان في الرفع ، والنصب ، وتنفرد الأسماء

ولكن بقول في كل ما مضى : هذه منيات لعارض ، وليس يلزم

وليفلزم أن هنالك أشياء أخرى تنبئ لعارض ، مثل

١- الكسرة المقصودة ، والضمادى العلم المفرد ، في باب الداء ، فالمنادى العلم المفرد ، مثل : يا نوح .
فهو نوح ، منادى مبني على الضم ، في محل نصب ، والكسرة المقصودة ، نحو : يا مسلم - تقصد مسلماً
بمعناه - اجتهد .

فهو مسلم : منادى مبني على الضم ، في محل نصب .

٢- بعض الظروف ، نحو : أمس . فهو أمس ، ثبني على الكسر في لغة أهل الحجاز إذا أردت به
معيناً ، وهو اليوم الذي قبل يومك .وإذا أريد به « أمس » يوم من الأيام الماضية ، أو كسر : أو دخلته « آل » ، أو أضيف . أقرب لإجماع ،
تقول : فعلت ذلك أمساً ؛ أي : في يوم من الأيام الماضية .٣- الأسماء المركبة ، كالأعداد المركبة ، مثل : أحد عشر ، وتسعة عشر ، وما بينهما ، فهي مبنيّة على
فتح الجزأين ، ما عدا اثني عشر ، واثنى عشرة ؛ فإن صدرهما معرب بإعراب المثني ، ولفظ « عشر ، عشرة »
مبينان على الفتح .

٤- اسم لا النافية للجنس في بعض أحواله :

مثال ذلك : لا رجل في البيت . فهو رجل : اسم « لا » مبني على الفتح في محل نصب .

(١) الأفعال - كما سبق - على ثلاثة أقسام

٣ مصارع

٢- أمر

١- ماضٍ .

أما الفعل الماضي : فقد اتفق النحاة على بنائه .

وأما الفعل الأمر : فقد اختلف في بنائه ، والراجح أنه مبني .

وما فعل المضارع : فالأصل فيه الإعراب كالأسماء ، ولا يبنى إلا في حالتين . سيأتي ذكرهما إن
شاء الله - في كلام المؤلف رحمه الله .وذهب ذلك من لم يأت به لا بدخل معاً من الأفعال في الإعراب إلا الفعل المضارع فقط . أما الفعل
الماضي والأمر فلا يدخلان ؛ لأنهما دائماً مبنيان .

(٢) المراد الفعل المضارع فقط ؛ لما سبق من أن الفعلين الماضي والأمر مبنيان دائماً .

بالخفض ، وليس فيها جزم ، وتنفرد الأفعال بالجزم ، وليس فيها خفض^(١) .

ثالثاً : هل يَدْخُلُ في هذه الأقسام الحرف ؟

الجواب : لا يَدْخُلُ ؛ لأنه لا يَتَغَيَّرُ .

وهل تَدْخُلُ الأسماء المبنية ؟

الجواب : لا تَدْخُلُ ؛ لأنَّ المبنى لا يَتَغَيَّرُ .

وهل تَدْخُلُ الأفعال المبنية ؟

الجواب : لا تَدْخُلُ ؛ لأنَّ الأفعال المبنية لا تَتَغَيَّرُ .

إذن : لا يَدْخُلُ إلا الأسماء والأفعال المَعرُبة فقط ، ولهذا نقول : إنَّ الإعراب تغييرٌ أو آخر الكلم ؛ لاختلاف العوامل الداخلة عليها ، لفظاً أو تقديرًا .

مثالٌ على بناء الفعل الماضي : قام الرجل .

قام : فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ على الفتح ، ولا نقول : النصب ؛ لأنَّ النصب خاصٌّ بالمعربات ، وكلُّ الأفعال الماضية مبنيةٌ .

الرجلُ : فاعلٌ مرفوعٌ بالضمَّة الظاهرة على آخره ، ففيه من الإعراب الرفعُ .

مثالٌ آخرُ : مرزُتُ برجلٍ .

مرزُتُ : فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ على السكون .

مثالٌ على إعراب الفعل المضارع :

قال تعالى عن نفسه : ﴿ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ﴾ . في الفعلين « يَلِدْ - يُولَدْ » من أقسام الإعراب الجزم ، والحزم كما سبق - لا يَدْخُلُ في الأسماء .

(١) وبهذا يتبين أن أنواع الإعراب على ثلاثة أقسام :

١ - قسم مشترك بين الأسماء والأفعال ، وهو الرفع والنصب .

٢ - قسم مختص بالأسماء . وهو الخفض .

٣ - قسم مختص بالأفعال ، وهو الجزم .

باب معرفة علامات الإعراب

باب معرفه علامات الإعراب^(١)

ذكر المؤلف رحمه الله الإعراب ذكر علامات الإعراب ، فقال لرفع أربع علامات : الضمة ، والواو ، والألف ، والنون^(٢) .

يعنى رحمه الله : أن علامات الرفع أربعة ؛ أصلية ونائبه ، الضمة هى الأصل ، والباقي نيابة عن الضمة^(٣) .

فالأصل إذن أن الرفع يكون بالضمة ، تقول : « محمد » ، « زيد » ، « بكر » ، « خالد » ، وهكذا .

أما الواو فإنها أيضا تكون علامة للرفع . لكن نيابة عن الضمة ، تقول مثلاً : جاء المسلمون .

المسلمون : فاعل مرفوع بالواو ، نيابة عن الضمة .

وكذلك الألف تكون أيضا نيابة عن الضمة ، فيقول : قام الرجلان .

الرجلان : فاعل مرفوع بالألف ، نيابة عن الضمة .

وكذلك النون تكون أيضا نيابة عن الضمة . تقول : الرجال يقومون .

(١) يعنى أن علامات الإعراب الدالة عليه ، منها ما يكون علامة للرفع ، ومنها ما يكون علامة للنصب ، ومنها ما يكون علامة للجر ، ومنها ما يكون علامة للجزم ، وقد ذكرها المؤلف على هذا الترتيب ، مقدماً علامات الرفع ، لقوته وشرقه ، ولكونه إعراباً شاملاً^(٢) .

(٢) فستطيع أن تعرف أن الكلمة مرفوعة . بوجود واحد من هذه العلامات الأربع فى آخرها .

(٣) ونسقى العلامات الفرعية . ولذلك نقول : إن علامات الإعراب عموماً على قسمين :

علامات صلته وهى : الضمة فى الرفع ، والفتحة فى النصب ، والكسرة فى الجر ، والسكون فى الجرم .

وعلامات فرعية مثل الواو ، والنون ، والألف ، والياء ، وغير ذلك مما سيأتى ذكره بالتفصيل بإذن الله تعالى

بقومون : فعل مضارع مرفوع ، وعلامة رفعه ثبوت النون ، نيابة عن الضمة .
إذن : الرفع له أربع علامات : ضمة ، وواو ، وألف ، ونون ، الأصل منها الضمة ،
والباقي نيابة عنها .

مواضع الضمة

﴿ مواضع الضمة ﴾^(١)

قال المؤلف رحمه الله تعالى : فأما الضمة فتكون علامة للرفع في أربعة مواضع
في الاسم المفرد . وجمع التكسير . وجمع المؤنث السالم . والفعل المضارع الذي له
يَنْصَلُّ بآخره شيء .

يعنى رحمه الله : أنَّ الذي يُرْفَع بالضمة أربعة أشياء :

أولاً : الاسم المفرد . ويُقصد بالمفرد هنا ما دلَّ على واحد ، أو واحدة^(٢) .

فقولك : رجل . اسم مفرد ؛ لأنه دلَّ على واحد ، وقولك : « زيد » اسم مفرد ؛
لأنه دلَّ على واحد ، وقولك : « هند » اسم مفرد ؛ لأنه دلَّ على واحدة ، وقولك :
شجرة « اسم مفرد ؛ لأنه دلَّ على واحدة .

إذن : كل اسم مفرد فإنه يُرْفَع بالضمة ولا بد . فلو قلت : قام محمد .

فـ « محمد » : فاعلٌ مرفوعٌ بالضمة ؛ لأنه اسم مفرد .

ولو قلت : قام محمدًا فهذا غير صحيح ؛ لأنك لم تَرْفَعه بالضمة ، وهو لا بدُّ أن
يُرفَع بالضمة .

(١) بدأ المؤلف رحمه الله الآن يذكر ما يكون لكل واحدة من هذه العلامات لأربع . على سبيل اللف
والنشر المرتب .

(٢) والمراد بالاسم المفرد في كلام المؤلف رحمه الله ههنا : ما ليس مثني ، ولا مجموعاً ، ولا مُتَخَفّاً بهما ،
ولا من الأسماء الخمسة ، سواء أكان المراد به مذكراً ، مثل : محمد ، وعلى ، وحمزة ، أم كان المراد به
مؤنثاً ، مثل : فاطمة ، وعائشة ، وزيب .

وسواء أكانت الضمة ظاهرة : كما في نحو : حضر محمد ، وسافرت فاطمة .

أو كانت مفردة نحو : حضر القاضي والفني وغلami ، ونحو : تزوّجت ليلي ونُغمي .

فبـ ، محمد . و« فاطمة » مرفوعان ، وعلامة رفعهما الضمة الظاهرة ، و« اعني » ، ومثله « ليلي » ،

و« عني » مرفوعات ، وعلامة رفعهن ضمة مقدرة على الألف ، مع من ظهورها لتعبر . و« قدصي »

مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الياء ، مع من ظهورها الثقيل ، و« غلامي » مرفوع ، وعلامة رفعه

ضمة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم ، منع من ظهورها حركة المناسبة .

ومثل الاسم المفرد أيضًا : دار ، باب ، درجة ، مزرعة ، كتاب .

فكل هذه الأسماء تُزْفَع بالضمّة ؛ لأنها اسم مفرد .

ثانيًا مما يُزْفَع بالضمّة : جمع التكسير^(١) .

جمع التكسير هو : ما دلّ على ثلاثي^(٢) فأكثر ، مع تغيير بناء مفردة^(٣) .

(١) معناه لغة : مطلق التغيير .

وأما معناه في الاصطلاح فقد ذكره الشارح رحمه الله .

(٢) يؤهّم كلام الشارح رحمه الله هنا أن المفرد من جمع التكسير لا يكون إلا مؤنثًا ؛ لأنه قال : ثلاثة . ولكن

هذا غير مراد بلا شك ، بدليل أن الشيخ الشارح نفسه رحمه الله ضرب على جمع التكسير أمثلة مذكرة ، مثل : رجال ، وأعراب .

فالمفرد من جمع التكسير قد يكون مذكرًا ، وقد يكون مؤنثًا ، كما سيأتي في الأمثلة . إن شاء الله تعالى .

وعليه فالذي ينبغي أن يكون عليه تعريف جمع التكسير هو ما عرفه به الشيخ محمد محيي الدين رحمه الله في التحفة ص ١٩ ، قال رحمه الله . وأما جمع التكسير فالمراد به : ما دلّ على أكثر من اثنين أو اثنين ، مع تغير في صيغة مفردة . اهـ . والله أعلم .

(٣) وقد ذكر الشيخ محمد بن محيي الدين رحمه الله أنواع التغير الموجودة في جموع التكسير . فقال رحمه الله في التحفة ص ١٩ ، ٢٠ وأنواع التغير الموجودة في جموع التكسير ستة :

١ - تغير بالشبكي ليس غير - نحو : أشد ، وأشد ، ونجر ، ونجر ، فإن حروف المفرد والجمع في هذين المثالين متشعبة ، والاختلاف بين المفرد والجمع إنما هو في شكلها .

٢ - تغير بالقص ليس غير ، نحو : تهمّة وتهم ، وثخمة ، وثخم ، فانت تجد الجمع قد نقص حرفًا في هذين المثالين - وهو التاء - وبقي الحروف على حالها في المفرد .

٣ - تغير بالزيادة ليس غير ، نحو : صبر ، وصبراً ، في مثل قوله تعالى : ﴿ صَبْرًا وَغَيْرَ صَبْرًا ﴾ .

٤ - تغير في السكّن مع القص ، نحو : صبر ، وصبر ، وكتب ، وكتب ، وخمر ، وأبيض ، وأبيض .

٥ - تغير في السكّن مع الزيادة ، نحو : سبب ، وأسباب ، وبطل ، وأبطال ، وهمد ، وهمد ، وسنع ، وساع ، وذئب ، وذئاب ، وشجاع ، وشجعان .

٦ - تغير في الشكل ، مع الزيادة والقص جميعًا ، نحو : كريم ، وكرماء ، ورعيف ، ورُعُفان ، وكاتب ، وكتّاب ، وأمير ، وأُمراء .

وهذه لأنواع كلها تكون مرفوعة بالضمّة . سواء أكان المراد من لفظ الجمع مذكرًا ، نحو : رجال ،

مثال ذلك - الرجال - دلّ على ثلاثة فأكثر ، مع تغيير بناء المفرد .

المفرد من « الرجال » « رجل » ، إذا قلت « رجال » تغيير بناء المفرد ، فالمفرد : راء مفتوحة . وجيم مضمومة ، والجمع : راء مكسورة ، وجيم مفتوحة ، بينها وبين اللام ألف ، وفي « رجل » ليس بينها ، وبين اللام ألف^(١) .

إذن : تغيير بناء المفرد ، ولهذا تسميه جمع تكسير ؛ لأننا كسرنا المفرد ، وحطّمناه ، وأتينا بصورة جديدة .

ومثال ذلك أيضا : « أغراب » جمع « أغرابي » ، فه « أعراب » جمع تكسير ؛ لأنه تغيير بناء المفرد ، فقد نقص الجمع عن المفرد^(٢) .

وأحيانا يزيد الجمع ، مثل : « رجال » .

مثال آخر : « بيت » مفرد « بيوت » ، و « أتيات » ، فكلاهما جمع تكسير ؛ لأن المفرد تغيير بناؤه فيهما^(٣) .

مثال آخر : « أباعر » جمع تكسير ؛ لأن مفرده « يعير » ، فتغير المفرد^(٤) .

فإذن : جمع التكسير : ما دلّ على ثلاثة فأكثر ، مع تغيير بناء المفرد .

= وكُتّاب ، أم كان المراد منه مؤنثا ، نحو : هنود ، وزنانب .

وسواء أكانت الصمة ظاهرة كما هي هذه الأمثلة - أم كانت مقدرة^(٥) ، كما في نحو : شَكَازى ، وخَزَعى ، وسحر ، عَدَارى ، وخَبَالى ، تقول : قام الرجال والزَّيَّانُ ، فتحدهما مرفوعين بالصمة الظاهرة ، وتقول : حضر الجرْعَى والقُدَارَى . فيكون كل من « الجرْحى » ، و « العُدَارى » مرفوعًا بصمة مقدرة على الألف ، منع من ظهورها التعذر . اهـ

(١) فهو يعبر في الشكل ، مع الريادة ، وهذا هو النوع الخامس من أنواع التعبير التى سبق الإشارة إليها

(٢) فهو تعبير بالقص ليس غير ، وهو النوع الثانى من أنواع التعبير .

(٣) فهو نعر فى الشكل مع الريادة ، وهو النوع الخامس من أنواع التعبير .

(٤) فهو نعر فى الشكل ، مع الزيادة والنقص جميعًا ، وهو النوع السادس من أنواع التعبير .

(٥) ولا فرق في المفردة بين أن تكون مقدرة للتعذر ، أو للثقل ، أو للعناسة ، نحو : عُمسى

لذلك جمع المؤنث السالم^(١).

جميع انثى السالم هي ما دل على ثلاث فأكثر ، مع سلامة ساء المفرد .
وقال ما جمع بالث واء مريدتين على مفردة^(٢) .

(١) قال الأستاذ عبد بن حسن في المحو الوافي ص ١٣٧ ، حاشية ١ - المراد بالسالم ما سم منه صيغة مفرد .
وذكر بأن يبقى المفرد على حاله بعد الجمع ؛ لا يدخل حروفه تعبير في نوعها ، وعدده ، وحركتها .
إلا عند الإعرال ، في نحو : المصطفون - القاضون .
هذا وكلمة السالم تعرب صيغة للجمع ، أو للمذكر ، فتصطب على حسب حالة الموصوف . ومثل هذا
يقال في معنى وصفت كلمة . الـ سالم في : « الجمع المؤنث السالم »^(٣) .

ولهذا يستعملان خلفي التصحيح ، لصحة مفردهما في الغالب عند جمعهما ، بخلاف جمع
التكسير ؛ فإن مفردة لا بد أن تعبر في الجمع ، فكأنما يصيبه الكسر ليدخله التعبير .
(٢) قد يؤخذ على هذا التعريف للشح رحمه الله تعالى أن هذا التعريف ليس مانعاً ؛ فإنه لو ترك على إصله
هكذا لدخل فيه جمع المذكر السالم ؛ لأن جمع المذكر السالم يدل على ثلاث فأكثر ، مع سلامة بناء المفرد .
ولذلك يقول إن هذا سبق لسان من الشيخ رحمه الله ، وما يدل على ذلك أن الشيخ رحمه الله عرف
جمع المؤنث السالم عند الكلام على نيابة الكسرة عن الفتحة بقوله : ما دل على اثنتين فأكثر ، بزيادة
الألف والياء ، مع سلامة بناء المفرد

فصلى رحمه الله على جميع المؤنث السالم بقيدتين . كلاهما يخرج جمع المذكر السالم .
الفيد الأولى قوله : ما دل على اثنتين فأكثر . وجمع المذكر السالم يشترط في مفردة أن يكون مذكراً ،
فإن كان مفردة مؤنثاً لم يجمع جمع مذكر سالماً .

الفيد الثانية قوله : بزيادة الألف والياء . وجمع المذكر السالم يجمع بزيادة الواو والياء في حالة الرفع ،
وبياء النون في حالتى النصب والجر ، على مفردة .

ولذلك يقول إن تعريف الجامع المانع لجمع المؤنث السالم هو أن يقال في تعريفه ما دل على أكثر من
اثنتين ، أو اثنتين ، بزيادة ألف وياء في آخره ، نحو : « زينات ، قطارات ، حظايات » .

فقوله ما دل على أكثر من اثنتين أو اثنتين يخرج به جمع المذكر السالم فإنه لا يكون مفردة إلا مذكراً .
وقوله بزيادة ألف وياء في آخره يخرج به جمع التكسير ؛ لأنه كما سبق تنكسر فيه بية مفردة ،
وهذا الجمع سم فقط بزيادة الألف والياء ، دون تغير لبنية مفردة في الغالب .

وبذلك يكون هذا التعريف جامعاً مانعاً ؛ حيث إنه لم يبق إلا جمع المؤنث السالم . والله أعلم

(٣) كتب عنه الأستاذ عبد بن حمزة ما جمع بالث واء مريدتين ، مجيئة أحياناً من المذكر ، نحو : «

(٥) يعنى رحمه الله : في قولك جمع المذكر السالم .

(٥٥) كاس هشام ، قال رحمه الله في شرح القطر ص ٤٠ : ولذلك عدلت عن قول أكثرهم . جمع المؤنث

مثله ١ «هتد» عند جمعها جمع مؤنث سالماً تقول : «هتدات» ويلاحظ أن المفرد لم يتغير ، ولهذا سميته جمعاً سالماً .

ومثاله أيضاً : عائشة : عائشات ، خديجة : خديجات ، فاطمة : فاطمات^(١) ، وهلم جرا .

فإذا قيل : «أبيات»^(٢) لماذا لا نقول : إنها جمع مؤنث سالمة ؟
الجواب : لأنه تغير المفرد^(٣) ، وأيضاً التاء في «أبيات» أصلية^(٤) ، وجمع المؤنث السالم لا بد أن تكون التاء زائدة^(٥) .

= شراذقات ، حشامات ، جمع شراذق وحشام .

كما أن بعض هذا الجمع لا تسلم فيه صورة المفرد . بل تحدث بها تغيرات عند الجمع ، نحو : سجدات ، وذكريات ، جمع سجدة ، وذكري ، إذ فتحت العين في كلمة «سجدات» عند الجمع ، وقُيِّمت الألف بـاء في كلمة «ذكريات» .

ولكن لا مانع من تسمية هذا الجمع بجمع المؤنث السالم ، إذ إن المفرد تسلم صورته عند هذا الجمع في أغلب أحواله ، ومن ثم دَرَج كثير من النحاة على هذه التسمية .

(١) فالجمع في هذه الأمثلة زاد على المفرد بالألف والتاء .

(٢) ونحو أبيات أيضاً . أصوات جمع صوت ، وأموات جمع ميت .

(٣) وهو تغير في الشكل ، مع الزيادة .

«قولنا» بحر في الشكل ، لأن «تيت» مفتوحة الباء ، ساكنة الياء ، و«أبيات» ساكنة الباء ، مفتوحة الياء .

وقول «مع لزيادة» المراد بالزيادة هنا زيادة الهمزة في أول كلمة «أبيات» . وليس المراد الألف والتاء في آخر الكلمة ؛ لأن جمع المؤنث السالم يكون بزيادة الألف والتاء على مفردة

(٤) ولذلك نقول : إنها جمع تكسير .

(٥) فربما إذا كان الأمر هكذا ، فكيف تخرج هذه الأمثلة التي أتى بها الشارح رحمه الله في قوله .

«عشاس» ، وحديجات «جمع مؤنث سالم» ، وهي جمع «عائشة» وخديجة . ولأنه لم يرد في الجمع ، كما هو ظاهر ، فهي موجودة في المفرد والجمع ؟

«حسب» عن ثبت أن يقال . إن التاء التي في الجمع غير التاء التي في المفرد ، والدليل على ذلك أن

«السالم» . أي أن قلت : الجمع بالألف والتاء ، لأعظم جمع المؤنث وجمع المذكر ، وما سلم فيه المفرد وما تغير . «هـ

وكذلك « قضاة »^(١) هي جمع تكسير ، وليست جمع مؤنث سالماً ؛ لأنه تغير فيها ناء المفرد ، ولأن الألف فيها أصلية ؛ لأن أصل « قضاة » : « قُضَيَّة » هذا أصلها ، فقُيِّبَت الياء ألفاً ، لعلّة تصريفية^(٢) ، ليس هذا موضع ذكرها .

إذن جمع المؤنث السالم : ما دلّ على ثلاثة فأكثر ، مع سلامة باء المفرد ، وإن شئت فقل : ما جمع باللف وتاء مزيدين على مفرد . هذا يُرفع بالضمّة ، تقول : جاءت المسلمات .

المسلمات : فاعلٌ مرفوعٌ بالضمّة ؛ لأنها جمع مؤنث سالم .

« المؤمنات » كذلك : جمع مؤنث سالم ، « الصادقات » جمع مؤنث سالم ، « الغافلات » جمع مؤنث سالم ، « الراكعات الساجدات » مثلها .

إذن : جمع المؤنث السالم يُرفع بالضمّة^(٣) .

رابعاً : قال المؤلف رحمه الله **والفعل المضارع الذي لم يتصل بآخره شيء .** وهناك أفعالٌ غيرٌ مضارعة ، فهناك الفعل الماضي والفعل الأمر ، والذي معنا هو

= كتابة التاء في « حديجة ، وعائشة » غير كتابة التاء في « عائشات ، وحديجات » ، ففي « عائشة ، وحديجة » مبروطة ، وفي « عائشات ، وحديجات » مطلقة .

فإن قيل : فأين ذهبت التاء التي كانت في المفرد ؟

والجواب عن ذلك أن يقال . إن هذه التاء تحذفت عند الجمع ؛ لأنها في الأصل رائدة ، وشُعْبِيٌّ بناء الجمع عن وجودها ؛ لأنها إنما جئ بها للمفرد للدلالة على تأنيث الكلمة ، فلما أتينا ببناء الجمع ، ودُت على نفس المعنى - وهو التأنيث - اشتغنى عنها بناء الجمع ، وحذفت .

(١) وبحو « قضاة » : دعاة ، ورعاة .

(٢) لأنها بحر كسب ، وفتح ما قبلها . فقُيِّبَت ألفاً ، فصار « قضاة » ، فألفه مقابلة عن باء

(٣) مصدره ولا تكون الضمة مقدرة في جمع المؤنث السالم . إلا عند إضافته لباء المتكلم ، نحو هذه

شجراتي وبقراتي . والمانع هنا من ظهور الحركة هو اشتغال المحل بحركة المناسبة ، كما تقدم .

الفعل المضارع^(١).

لكن قال المؤلف : الذي لم يتصل بآخره شيء . مثل : يضرب ، يأكل ، يشرط .
يقوم ، يقعد ، يذهب ، يجيء ، والأمثلة كثيرة ، هذا فعل مضارع لم يتصل بآخره
شيء^(٢).

وكذلك « يخشى » يُرفع بالضممة ، لكن ضمة مقدرة على الألف .

وكذلك « يزمي » فعل مضارع مرفوع بالضممة ، لكن مقدرة على الياء ، منع من
ظهورها الثقل .

فصار الفعل المضارع الذي لم يتصل بآخره شيء يُرفع بالضممة ، إما لفظاً ، وإما
تقديراً .

وقول المؤلف : لم يتصل بآخره شيء . خرج به الفعل المضارع الذي اتصل بآخره
شيء ، فهذا لا يُرفع بالضممة^(٣) .

(١) فقله رحمه الله : والفعل المضارع قيد خرج به الفعل الماضي والفعل الأمر ، فهما مبنيان دائماً ، كما
سبق ، ونحن نتكلم عن الإعراب ، فلا موضع لهما معنا هنا .

(٢) وآخره حرف صحيح ، فيرفع بضممة ظاهرة .

(٣) وللفعل المضارع قد يتصل بآخره ما يوجب بناءه . أو يقل إعرابه من الرفع بالضممة . إلى الرفع بثبوت
النون :

والذي يوجب بناءه شيئان

أولاً . نون اسوكدة الخفيفة أو الثقيلة^(٤) : فإذا اتصل الفعل المضارع بأحدهما خرج عن الإعراب إلى
البناء ، فيبنى على الفتح ، نحو قوله تعالى : ﴿ لَيْسَ جَنَّتْ وَلَيْسَ كُنَّا مِنَ الصَّاعِرِينَ ﴾ .

ثانياً . نون مسووة : فإذا اتصل بها الفعل المضارع بنى على السكون ، نحو قوله تعالى : ﴿ وَالْوَالِدَاتُ
يُزَيِّنْنَ ﴾ . فالفعل « يرضعن » هنا مبني على السكون .

وسمى يقل إعرابه من الرفع بالضممة إلى الرفع بثبوت النون اتصاله بواحد من ثلاثة صيغ

١ - ألف الاثنين ، نحو : يكتبان ، ينصران .

٢ - واو الجماعة ، نحو : يكتبون ، ينصرون .

(٥) خرج بهما : أن الثقيلة مفتوحة مشددة ، والخفيفة تكون ساكنة .

مثل : « يقولون » . هذا فعل مضارع ، لكن قد اتصل بآخره شيء ، فقد اتصل بآخره الواو والنون .

إذن : لا يمكن أن يُرفع بالضممة ؛ لأنه اتصل بآخره شيء .

مثال آخر : قال الله تعالى : ﴿ لَيْسَ جَنًّا وَلَٰكِنَّا مِنَ الصَّٰغِرِينَ ﴾ . الفعلا ب : « لَيْسَ جَنًّا » . ليكون « لا يُرفعان بالضممة ؛ لأنهما اتصل بآخرهما نون التوكيد الثقيلة والخفيفة .

مثال آخر : الساء يفس . الفعل « يَفْسُ » لا يُرفع بالضممة ؛ لأنه اتصل به نون النسوة ، والمؤلف رحمه الله يقول : لم يتصل بآخره شيء .

مثال آخر : « يقومان » . لا يُرفع بالضممة ؛ لأنه اتصل بآخره شيء ، وهو الألف والنون .

إذن : الذي يُرفع بالضممة أربعة أشياء :

١- الاسم المفرد ، كـ « زيد » .

٢- جمع التكسير ، كـ « الرجال » .

٣- جمع المؤنث السالم ، كـ « المسلمات » .

٤- الفعل المضارع الذي لم يتصل بآخره شيء . مثل « يقوم » ، « يضرب » ، « يأكل » ، « يزمي » ، « يخشى » ، « يغزو » ، كل هذا مرفوع بالضممة ، لكن قد تكون ظاهرة ، وقد تكون مقدرة .

فإذا قلت : الرجال يقومون . فماذا نرفع « الرجال » ؟

الجواب : بالضممة ؛ لأنه جمع تكسير .

ومماذا نرفع « يقومون » ؟

١٠ . ١١ . ١٢ . ١٣ . ١٤ . ١٥ . ١٦ . ١٧ . ١٨ . ١٩ . ٢٠ . ٢١ . ٢٢ . ٢٣ . ٢٤ . ٢٥ . ٢٦ . ٢٧ . ٢٨ . ٢٩ . ٣٠ . ٣١ . ٣٢ . ٣٣ . ٣٤ . ٣٥ . ٣٦ . ٣٧ . ٣٨ . ٣٩ . ٤٠ . ٤١ . ٤٢ . ٤٣ . ٤٤ . ٤٥ . ٤٦ . ٤٧ . ٤٨ . ٤٩ . ٥٠ . ٥١ . ٥٢ . ٥٣ . ٥٤ . ٥٥ . ٥٦ . ٥٧ . ٥٨ . ٥٩ . ٦٠ . ٦١ . ٦٢ . ٦٣ . ٦٤ . ٦٥ . ٦٦ . ٦٧ . ٦٨ . ٦٩ . ٧٠ . ٧١ . ٧٢ . ٧٣ . ٧٤ . ٧٥ . ٧٦ . ٧٧ . ٧٨ . ٧٩ . ٨٠ . ٨١ . ٨٢ . ٨٣ . ٨٤ . ٨٥ . ٨٦ . ٨٧ . ٨٨ . ٨٩ . ٩٠ . ٩١ . ٩٢ . ٩٣ . ٩٤ . ٩٥ . ٩٦ . ٩٧ . ٩٨ . ٩٩ . ١٠٠ .

قد اتصل بفعل مضارع واحد من هذه الضمائر الثلاثة فإنه لا يرفع بالضممة حينئذ . بل يرفع شوت اسون ، والألف ، أو الواو ، أو الياء فاعل ، وسبأني إيضاح ذلك إن شاء الله .

حَوْرَب لا يُزْفَعُ بِالضَّمَةِ ؛ لِأَنَّهُ اتَّصَلَ بِآخِرِهِ شَيْءٌ ، وَالْمُؤَلَّفُ يَقُولُ : اِفْعَلْ
الْمُضَارِعُ الَّذِي لَمْ يَتَّصِلْ بِآخِرِهِ شَيْءٌ .

وَإِذَا قِيتَ الْمُسْلِمَاتُ يَفْهَمْنَ . فَبِمَاذَا تُزْفَعُ « الْمُسْلِمَاتُ » ؟

الْجَوَابُ : بِالضَّمَةِ ؛ لِأَنَّهُ جَمْعٌ مُؤَنَّثٌ سَالِمٌ .

وَبِمَاذَا تُزْفَعُ : « يَفْهَمْنَ » ؟

الْجَوَابُ : لَا تُزْفَعُ بِالضَّمَةِ ؛ لِأَنَّهُ اتَّصَلَ بِهَا نَوُّ النِّسْوَةِ ^(١) .

وَلَوْ قُلْتُ : تَقْوِمُ الْمُسْلِمَاتُ . فَإِنَّ الْفِعْلَ « تَقْوِمُ » يُزْفَعُ بِالضَّمَةِ ؛ لِأَنَّهُ فِعْلٌ مُضَارِعٌ لَمْ
يَتَّصِلْ بِآخِرِهِ شَيْءٌ .

و « الْمُسْلِمَاتُ » كَذَلِكَ تُزْفَعُ بِالضَّمَةِ ، لِأَنَّهُا جَمْعٌ مُؤَنَّثٌ سَالِمٌ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

« . . . »

(١) وَهِيَ سَوْرَةُ الْمَعِيدَةِ إِذَا اتَّصَلَ بِهَا نَوُّ النِّسْوَةِ فَإِنَّهُ يَخْرُجُ عَنْ بَابِ الْإِعْرَابِ ، وَيَكُونُ مَسْكُونًا
سَكُونًا

نيابة الواو عن الضمة

* نيابة الواو عن الضمة *

فإن المؤلف رحمه الله تعالى . وأما الواو فتكون علامة للرفع في موضعين . في جمع المذكر السالم . وفي الأسماء الخمسة ^(١) . وهي : أبوك ، وأخوك . وحملوك . وفسوك ، وذو مال .

فقله رحمه الله . وأما الواو أتى بالواو بعد الضمة ، ولم يأت بالألف ، ولا الون بعدها ؛ لأن الضمة إذا أشيبت تولد منها الواو ، فالواو أقرب شيء للضمة ، فلهذا جعلها المؤلف ثوابها .

وقوله رحمه الله : وأما الواو فتكون علامة للرفع في موضعين . جرى الله المؤلف خيراً على تقسيمه هذا وحضره .

وما الدليل على هذا الحصر ؟

الدليل هو التثنية والاستقراء ؛ فإن علماء اللغة - رحمهم الله - تبعوا كلام العرب ، فوجدوا أن الذي يُزَعَج بالواو لا يقدو شيئين .

وقوله رحمه الله . في جمع المذكر السالم . هذا هو الموضع الأول من المواضع التي تكون فيها الواو علامة للرفع ، نيابة عن الضمة .

وجميع المذكر السالم هو : ما دل على ثلاث فأكثر ، مع سلامة بناء المفرد ^(٢) .

(١) ما أسهب المؤلف رحمه الله من ذكر علامة الرفع لأصلية « الضمة » ، وذكر مواضعها ، شرع في ذكر ما يوجب عنها ، من الواو والألف والون .

(٢) هذا التعريف من السبج رحمه الله ليس مدقاً ؛ إذ قد يدخل فيه جمع المؤنث السالم ، فقد مضى أن جمع مؤنث اسام قد يدل على ثلاث فأكثر مع سلامة بناء مفردة ، كما تقول . خطابات جمع حصص . حوارات جمع جواب ، قطارات جمع قطار ، إصطبلات جمع إصطبل ^(٣) .

بمعنى حور . به توفد هذا التعريف بقولنا : زيادة واو وون . أو باء وون . حتى مفردة بك وبي .

(٣) بهمة قطع : خطيرة الخيل . وانظر المعجم الوسيط « إصطبل » .

وب شئت ثقل : ما يجمع بواو ونون ، أو ياء ونون مزيدين .

معنى تَزِيدُ وَاِذَا وَنَوْنَا ، أو يَاءٌ وَنَوْنَا على المقرد ، والباقي على ما هو عليه .

وان شئت ثقل ما سيلم فيه بناء مفرد^(١) .

= ولا يلتفت إلى كون الشارح رحمه الله هنا قال : ثلاث . أي : لا بد أن يكون مفرد مذكراً . لأن جمع المؤنث السالم قد يكون مفرد مذكراً ، كما سبق في الأمثلة السابقة . والله أعلم .

ولعل سبب وقوع مثل ذلك من الشيخ رحمه الله ما ذكره في مقدمته لشرح الوسيط ١٧٩ ، حيث قال رحمه الله : ومن المعلوم أن الشرح المتلقى من التقرير ليس كالشرح المكتوب باستحرير ؛ لأن الأول يعتره من النقص والزيادة ما لا يعترى الثاني . اهـ

والأفضل هذا لا يقع فيه مثل فضيلة الشيخ ابن عثيمين رحمه الله ، فإن سعة علمه بالعربية شيء معلوم لكل من سمع الشيخ رحمه الله ، أو قرأ له .

(١) وقد ذكر الشيخ محمد محيي الدين رحمه الله في الحفظ ص ٢٢ تعريفاً جامعاً . بجمع هذه التعريفات الثلاثة ، فقال رحمه الله : وأما جمع المذكر السالم فهو : اسم دل على أكثر من اثنين ، بزيادة في آخره^(٢) ، صالح للتجريد عن هذه الزيادة ، وعطف مثله عليه ، نحو قوله تعالى : ﴿ فَصَرَخَ الْمُحْضَلُونَ ﴾ . وقوله تعالى : ﴿ لَكِبْنَ الرَّايسُخُونَ فِي الْعِلْمِ بِهِمْ وَأَلْمُؤِمُونَ ﴾ . وقوله تعالى : ﴿ وَلَوْ كَرِهَ الْمُحْرِمُونَ ﴾ . وقوله تعالى : ﴿ إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عِشْرُونَ صَابِرُونَ ﴾ . وقوله تعالى : ﴿ وَآخَرُونَ اعْتَرَفُوا بِذُنُوبِهِمْ ﴾ .

فكل من « المحضون » ، « الراسخون » ، « المؤمنون » ، « المجرمون » ، « صابرون » ، « آخرون » جمع مذكر سالم . دال على أكثر من اثنين ، بسبب الزيادة التي في آخره - وهي الواو والون - وهو صالح للتجريد من هذه الزيادة ، لا ترى أنت تقول : « مُحْضَفٌ » ، « رَاسِخٌ » ، « مُؤْمِنٌ » ، « مَجْرَمٌ » ، « صَابِرٌ » ، وآخر .

وكل لفظ من الفاظ الجموع الواقعة في هذه الآيات مرفوع ، وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة ، وهذه اسون انتهى بعد الواو عوض عن التوسين في قولك : « مُحْضَفٌ » وأخواته ، وهو الاسم مفرد . اهـ

وذكره هو غير ذلك الأولى من الآيات السابقة ، مذكوره حتى يدرب الطالب على الاعراب . اهـ

عسى : « د - مَسْبُورٌ »

د - فعل ماضٍ ، مسمى على الفتح .

حمد - فاعل مرفوع ، وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة ؛ لأنه جمع مذكر سالم . ولون عوض عن نسوين في الاسم المفرد

(٢) هذه اللفظة في حالتها النصب ، والمجر .

وب د - معنى أكثر من اثنين بزيادة ، نحو لفظ : « ثلاثة » . فلا يقال له : جمع مذكر سالم .

مثل ذلك «مسلم». زد واؤا ونوناً، تقول: «مسلمون». هذا جمع المذكر السالم^(١). لأنك زدت واؤا ونوناً على المفرد، وبقي المفرد على ما هو عليه، وإن شئت فقل: لأنك جمعته مع سلامة بناء المفرد^(٢).

وهل «بنون» جمع «ابن» جمع مذكر سالم؟

الجواب: لا؛ لأن بناء المفرد قد تغير، نعم لو قلنا: «ابن» - إن كان هذا يجوز في اللغة - صار جمع مذكر سالماً، لكنه لا يقال في اللغة «ابنون»، ولكن يقال: «بنون». ولكن السويين - رحمهم الله - عندهم فطنة^(٣)، قالوا: إذا لم يكن جمع مذكر سالماً، فليكن ملحقاً به^(٤)، وجعلوا مثل هذا ملحقاً بجمع المذكر السالم^(٥).

(١) وبذلك يتفق كل من جمع المذكر السالم وجمع المؤنث السالم في أن كلاً منهما يسلم في بناء المفرد، لكن في جمع المؤنث السالم تزيد ألفاً وتاء، وفي جمع المذكر السالم تزيد واؤاً ونوناً في حالة الرفع، وباء ونوناً في حالتي النصب والجر.

(٢) للمفرد لم يتغير. ولذلك سُمي هذا الجمع سالماً. ولهذا أيضاً يُسمى الجمع الصحيح؛ لصحة مفردة عند الجمع.

والهدف من جميع الكلمات جمع مذكر سالماً فصلاً للإيجاز والاختصار؛ إذ قلت: العالمون العاملون يحبهم الله. أحصر من قلت: العالم العامل، والعالم العامل، والعالم العامل يحبهم الله.

(٣) وهذا هو حال لسانة، كالزئبق والبقاء الزئبوع^(٦)، لا تستطيع أن تمسكه، حالهم: إذا ضاقت عليكم هنا فاخرجوا من هنا.

(٤) المقصود من هنا ما ورد من الأسماء على صورة جمع المذكر السالم، لكنه ليس منه على وجه التحقيق، إما لأنه لا يطبق عليه تعريفه، أو لأنه لم يشترَف شروطه.

ونظراً لأن هذا الكتاب للمُسندين فقد أعرض الشارح عن ذكر شروط هذا الجمع وإذا أردت معرفة هذه الشروط بالتفصيل فانظر شرحنا للألفية ١/ ١٦٩.

(٥) ومن الملحقات بجمع المذكر السالم، والتي أتى ذكرها في الكتاب والسنة:

١- عشرون وبانه، وبانه هو. ثلاثون - أربعون - خمسون - ستون - سبعون - ثمانون - تسعون. وتسمى هذه ألفاظ العقود.

من تدرج هذه الأسماء في القرآن.

(٥) إسقاء: إحدى جخرة الزئبوع، يكتُمها ويُظهر غيرها، إذا طُلب من واحد هرب إلى الآخر. وحرح منه واضطر السهانه لابن الأثير، والقاموس المحيط (ن ف ق)

١- ﴿وَوَاعَدْنَا مُوسَى ثَلَاثِينَ لَيْلَةً﴾ .

وقوله تعالى ﴿أَرْبَعِينَ سَنَةً يَجْعَلُونَ فِي الْأَرْضِ﴾ .

وقوله تعالى ﴿فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا﴾ .

٢- ﴿أَهْلُونَ﴾ .

ومن عدايح ذلك هي القرآن الكريم

قوله تعالى : ﴿شَغَلْنَا أَزْوَاجَنَا وَأَهْلُونَا﴾ .

وقوله تعالى ﴿بَلْ مَسَّكُمْ أَنْ لَنْ يَتَحَلَّبَ الرَّشْقُ وَالْمُؤْمِنُونَ إِلَى أَعْلَيْهِمْ أَبَدًا﴾ .

فهي الآية الأولى «أهلونا» مرفوعة بالنواو ، لأنها معطوفة على الفاعل «أموالنا» ، وفي الآية الثانية «أعليهم» مجرورة بالياء .

٣- أولو

ومن السواهد عليها في القرآن الكريم

قوله تعالى : ﴿وَلَا يَأْتَلِ أُولُو الْفَضْلِ مِنْكُمْ وَالسَّعَةِ أَنْ يُؤْتُوا أُولَى الْقُرْبَى﴾ .

وقوله تعالى . ﴿وَمَا يَسْأَلُونَ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ﴾ .

وقوله تعالى : ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةً لِّأُولَى الْأَبْصَارِ﴾ .

وقوله تعالى : ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ يَا أُولَى الْأَلْبَابِ﴾

و «أولو» ملازمة للإضافة ، ولهذا لا تأتي معها النون ، تقول : جاء أولو الفضل ، ورأيت أولى الفضل ، ومررت بأولى الفضل .

٤- عالمون ، بفتح اللام :

والشاهد عليها في القرآن قوله تعالى ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ .

٥- عليون : وهو اسم لأعلى الجنة .

والشاهد عليها في القرآن قوله تعالى ﴿كَلَّا إِنَّ كِتَابَ الْأَنْبَارِ لَفِي عِلِّيِّينَ وَمَا أَذْرَاكَ مَا عِلِّيُّونَ﴾

٦- أرضون ، بفتح الراء .

ومن السواهد عليها قوله ﷺ فيما رواه البخاري ومسلم : «مَنْ أَقْطَعَ شِبْرًا مِنَ الْأَرْضِ ظُلْمًا طَوَّقَهُ نَارُهَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ مِنْ مِيعِ أَرْضِينَ» .

٧- مسنون .

ومن مدح هذا المصنف في القرآن .

قوله تعالى ﴿كَمْ بَشَّرْتُمْ فِي الْأَرْضِ غَدًا سَيِّئًا﴾ .

وقوله تعالى ﴿فَلَبِثَ فِي السَّعْيِ بَضْعَ سَبْعِينَ﴾ .

٨- مضمون جميع عنده ، بمعنى كذب واقتراء

٩- لئلين جعلوا القرآن عضيبي . -

مثال على رفع جمع المذكر السالم بالواو :

نقول : قام المسلمون^(١) بسعي مشكور في مساعدة الفقراء .

وإذا قال قائل : قام المسلمون . بضم النون ، يعنى : برفعها بالضم ، فهذا خطأ^٢

وإذا قال قائل : قام المسلمون . بالياء ، فهذا أيضاً خطأ ؛ لأنها ترفع بالواو .

إذن عرفنا أن جمع المذكر السالم لا بد أن يرفع بالواو ، ولا يمكن أن يرفع بغير

الواو .

وقول المؤلف رحمه الله : وفي الأسماء الخمسة .

هذا هو الموضع الثانى الذى تكون الواو فيه علامة للرفع نيابة عن الضمة .

والأسماء الخمسة عبارة عن أسماء حصرها الحوَّثون ، ولا يمكن أن تزيد عليها

إلا واحداً الختلف فيه ، لكن المؤلف كوفى يرى أن الأسماء خمسة ، وابن مالك بصري

يرى أنها ستة ، وزاد فيها « هن »^(٣) ، ونحن نثبِّع مؤلفنا^(٤) .

٩ - عرو . جمع عره . بمعنى . المزة والغضبة من الناس .

قال تعالى ﴿ قَالِ لِلَّذِينَ كَفَرُوا قُلْكُمُطْلِقُونَ ﴾ عَنِ النَّبِيِّ وَنَحْوِ النَّبَالِ عَمْرٍ .

(١) اسم مرفوع ، وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة ؛ لأنه جمع مذكر سالم .

(٢) لأن حوَّثون جمع المذكر السالم وما ألحق به : الفتح . سواء كان مرفوعاً ، أو منصوباً ، أو مجروراً ،

فيقال : المسلمون ، المسلمين .

قال ابن مالك رحمه الله فى الألفية

ونون مجموع وما به الفتح فافتح وقل من بكسره تطلق

كتاباً عما يشقق ذكره ، أو هو كتاب عن عورة الرجل والمرأة .

١٠ - جمع من الناس الذى احتجب السارح رحمه الله من أنه يسير على منتهج المؤلف رحمه الله ،

فيقول : خمس بدلاً من الجر ، والألف واللام بدلاً من « أن » ، وكذلك الأسماء الخمسة بدلاً من

الأسماء الستة ، أى غير ذلك مما سيأتى من الخلاف بين الكوفيين والبصريين . وانظر ص ٧١ من حد

و «اسماء» خمسة ذكرها المؤلف رحمه الله بقوله : وهي «نوت» و «حوت» و «جوليت» و «موت» و «ذو مال» .

وهي ترفع بالواو ، قال تعالى : ﴿وَلَمَّا فَصَلَ آلَ عِثْرَ قَالَ أَبُوهُمُ﴾ . فقال : أبوهم . ولم يقل : أباهم . لأنه مرفوع بالواو ^(١) .

إذن . الأسماء الخمسة ترفع بالواو ، ولكن لِنَتَأَمَّلُ أنه لا بد فيها من شروط ^(٢) : هذه الشروط جعلناها أن تكون على اللفظ الذي قاله المؤلف ، والمؤلف قالها على أنها مَفْرُودٌ ، فخذ هذا شرطاً : أن تكون مُفْرَدَةً .

فإن كانت جمعاً مثل «آباء» فإنها لا ترفع بالواو ، فـ «آباء» جمع «أب» ، فهي جمع تكسير ، وجمع التفسير سبق أنه يُرْفَعُ بالضممة ^(٣) .

(١) نطقه الشارح رحمه الله ها بكسر الكاف ، ونص على كسرها ؛ خلافاً لما سبقها ، وما بعدها . فقد نطقهم بفتح الكاف ، والسبب في ذلك أن «الحم» اسم لأقارب الزوج ، فيكون المخاطب هي المرأة ، فلذلك كثرت كاف الخطأ .

وقيل : «الحم» اسم لأقارب الزوجة ، فتكون الكاف مبنية على الفتح ، كالباقى .

(٢) ومن لأشياء على رفع الأسماء الخمسة بالواو أيضاً قول الله تعالى : ﴿وَأَبُونَا شَيْخٌ كَبِيرٌ﴾ . وقوله تعالى : ﴿مِنْ حَبِّ أُمَرَّتُمْ أُوهُمُ﴾ . وقوله تعالى : ﴿وَلَيْتَ لَدُو عَنَرٍ﴾ . وقوله تعالى : ﴿إِنِّي أَدُّ أَخْوَكُ﴾ .

فكل اسم مبدئ في هذه الأمثلة مرفوع . وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة ، وما بعدها من الضمير ، أو لفظ «مال» ، أو لفظ «علم» مضاف إليه .

(٣) حتى تقرب هذا الإعراب

١ . ومنال جمع لاسماء الخمسة جمع تكسير . تقول : الآباء يُرثُونَ أبناءهم ، وتقول : إخوانك يدرك أسى تَطْلُشُ بها ، وقال الله تعالى : ﴿مَا بَاؤُكُمْ وَأَبَاؤُكُمْ﴾ . وقال تعالى : ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾ . وقال تعالى : ﴿فَأَصْنَحْتُمْ يَتِيمَتِي إِخْوَانًا﴾ .

٢ . لا ذكره إخوانه مرفوعة بالضممة الظاهرة ؛ لأنها جموع تكسير .

٣ . حوت جمع تكسير . وهو منصوب بالفتحة الظاهرة .

٤ . حوت أيضاً ما لو كانت مُثَنَّى ، أو مجموعة جمع مذكر سالماً

٥ سمت إعراب الشيء ، بالألف رفقا ، وبالياء نصباً وحزناً ، وسأبني بيانه قريباً ص ١٣٦ ، ١٦٦ .

بسرعة السعي أن تكون مكثرة^(١)، فإن كانت غير مكثرة فيها لا ترفع له^(٢) .
مثلاً : إسان جاء بطفل صغير، فقلت له : جاء أخيك صغرة، فهل أرفعه
بالواو، وأقول : أَخِيكَ ؟

أجـ : لا ، إذا كانت مصغرة، فإنها ترفع بالضممة^(٣) .

إذن : فشرطها أن تكون مكثرة .

الشرط الثالث : أن يكون مصافاة^(٤) . فإن كانت غير مصافاة فإنها لا ترفع بالواو،
ولكن ترفع بالضممة .

فتقول مثلاً : جاء أبوك هذا صحيح، لكن لو حذفنا الإضافة، فإنك تقول :
جاء أب . ولا يجوز أن تقول : جاء أبو . بالواو، حرام نحواً .

إذا نقول : جاء أب . ونرفع «أب» بالضممة^(٥) . لأنها اسم مفرد .

= تقول : أبوك ربّيك . وتقول : تأذّب في حضرة أبويك . وقال الله تعالى : ﴿وَرَفَعَ أَبَوَيْهِ عَلَى

الْعَرْشِ﴾ . وقال تعالى : ﴿مَاصِلِحًا بَيْنَ أَهْلِيكَ﴾

ولو كانت مجموعة جمع مذكر سالماً رفعت بالواو على ما تقدم . ونصبت وحررت بياء . نقول
هؤلاء أبون . وأخون . وتقول : رأيت أبن وأجبر . ولم يجمع بالواو واليون غير هذه الأب والأخ، وكان
القياس يقتضي ألا يجمع شيء منها هذا الجمع .

(١) الأب المؤلف رحمه الله ذكرها مكثرة .

(٢) ونصب بالفتح . أخر بالكسرة . فأعرابها إذا كانت مصغرة يكون بالحركات الظاهرة . نقول : هذا
أبي . وأخو . وتقول : رأيت أبناً^(٣) وأختاً . وتقول : مررت بأبي^(٤) وأختي .

(٣) وهذا السهم محرر أيضاً من لفظ المؤلف رحمه الله فقد ذكرها مصافاة إلى حرف محصب . إلا أنه دو
فقد ذكرها مضافة إلى اسم ظاهر ؛ لأنها لا تضاف إلى مضمير .

(٤) ونصب بالفتح . أخر بالكسرة . فأعرابها يكون بالحركات الظاهرة أيضاً . نقول : هذا أب . وتقول
أب . وتقول : مررت بأبي . وكذلك الباقي . =

(٥) أي : خبر مرفوع ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة .

(٦) أي : مفعول به منصوب ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة .

١٠٠ - ١٠١ - ١٠٢ - ١٠٣ - ١٠٤ - ١٠٥ - ١٠٦ - ١٠٧ - ١٠٨ - ١٠٩ - ١١٠ - ١١١ - ١١٢ - ١١٣ - ١١٤ - ١١٥ - ١١٦ - ١١٧ - ١١٨ - ١١٩ - ١٢٠ - ١٢١ - ١٢٢ - ١٢٣ - ١٢٤ - ١٢٥ - ١٢٦ - ١٢٧ - ١٢٨ - ١٢٩ - ١٣٠ - ١٣١ - ١٣٢ - ١٣٣ - ١٣٤ - ١٣٥ - ١٣٦ - ١٣٧ - ١٣٨ - ١٣٩ - ١٤٠ - ١٤١ - ١٤٢ - ١٤٣ - ١٤٤ - ١٤٥ - ١٤٦ - ١٤٧ - ١٤٨ - ١٤٩ - ١٥٠ - ١٥١ - ١٥٢ - ١٥٣ - ١٥٤ - ١٥٥ - ١٥٦ - ١٥٧ - ١٥٨ - ١٥٩ - ١٦٠ - ١٦١ - ١٦٢ - ١٦٣ - ١٦٤ - ١٦٥ - ١٦٦ - ١٦٧ - ١٦٨ - ١٦٩ - ١٧٠ - ١٧١ - ١٧٢ - ١٧٣ - ١٧٤ - ١٧٥ - ١٧٦ - ١٧٧ - ١٧٨ - ١٧٩ - ١٨٠ - ١٨١ - ١٨٢ - ١٨٣ - ١٨٤ - ١٨٥ - ١٨٦ - ١٨٧ - ١٨٨ - ١٨٩ - ١٩٠ - ١٩١ - ١٩٢ - ١٩٣ - ١٩٤ - ١٩٥ - ١٩٦ - ١٩٧ - ١٩٨ - ١٩٩ - ٢٠٠ - ٢٠١ - ٢٠٢ - ٢٠٣ - ٢٠٤ - ٢٠٥ - ٢٠٦ - ٢٠٧ - ٢٠٨ - ٢٠٩ - ٢١٠ - ٢١١ - ٢١٢ - ٢١٣ - ٢١٤ - ٢١٥ - ٢١٦ - ٢١٧ - ٢١٨ - ٢١٩ - ٢٢٠ - ٢٢١ - ٢٢٢ - ٢٢٣ - ٢٢٤ - ٢٢٥ - ٢٢٦ - ٢٢٧ - ٢٢٨ - ٢٢٩ - ٢٣٠ - ٢٣١ - ٢٣٢ - ٢٣٣ - ٢٣٤ - ٢٣٥ - ٢٣٦ - ٢٣٧ - ٢٣٨ - ٢٣٩ - ٢٤٠ - ٢٤١ - ٢٤٢ - ٢٤٣ - ٢٤٤ - ٢٤٥ - ٢٤٦ - ٢٤٧ - ٢٤٨ - ٢٤٩ - ٢٥٠ - ٢٥١ - ٢٥٢ - ٢٥٣ - ٢٥٤ - ٢٥٥ - ٢٥٦ - ٢٥٧ - ٢٥٨ - ٢٥٩ - ٢٦٠ - ٢٦١ - ٢٦٢ - ٢٦٣ - ٢٦٤ - ٢٦٥ - ٢٦٦ - ٢٦٧ - ٢٦٨ - ٢٦٩ - ٢٧٠ - ٢٧١ - ٢٧٢ - ٢٧٣ - ٢٧٤ - ٢٧٥ - ٢٧٦ - ٢٧٧ - ٢٧٨ - ٢٧٩ - ٢٨٠ - ٢٨١ - ٢٨٢ - ٢٨٣ - ٢٨٤ - ٢٨٥ - ٢٨٦ - ٢٨٧ - ٢٨٨ - ٢٨٩ - ٢٩٠ - ٢٩١ - ٢٩٢ - ٢٩٣ - ٢٩٤ - ٢٩٥ - ٢٩٦ - ٢٩٧ - ٢٩٨ - ٢٩٩ - ٣٠٠ - ٣٠١ - ٣٠٢ - ٣٠٣ - ٣٠٤ - ٣٠٥ - ٣٠٦ - ٣٠٧ - ٣٠٨ - ٣٠٩ - ٣١٠ - ٣١١ - ٣١٢ - ٣١٣ - ٣١٤ - ٣١٥ - ٣١٦ - ٣١٧ - ٣١٨ - ٣١٩ - ٣٢٠ - ٣٢١ - ٣٢٢ - ٣٢٣ - ٣٢٤ - ٣٢٥ - ٣٢٦ - ٣٢٧ - ٣٢٨ - ٣٢٩ - ٣٣٠ - ٣٣١ - ٣٣٢ - ٣٣٣ - ٣٣٤ - ٣٣٥ - ٣٣٦ - ٣٣٧ - ٣٣٨ - ٣٣٩ - ٣٤٠ - ٣٤١ - ٣٤٢ - ٣٤٣ - ٣٤٤ - ٣٤٥ - ٣٤٦ - ٣٤٧ - ٣٤٨ - ٣٤٩ - ٣٥٠ - ٣٥١ - ٣٥٢ - ٣٥٣ - ٣٥٤ - ٣٥٥ - ٣٥٦ - ٣٥٧ - ٣٥٨ - ٣٥٩ - ٣٦٠ - ٣٦١ - ٣٦٢ - ٣٦٣ - ٣٦٤ - ٣٦٥ - ٣٦٦ - ٣٦٧ - ٣٦٨ - ٣٦٩ - ٣٧٠ - ٣٧١ - ٣٧٢ - ٣٧٣ - ٣٧٤ - ٣٧٥ - ٣٧٦ - ٣٧٧ - ٣٧٨ - ٣٧٩ - ٣٨٠ - ٣٨١ - ٣٨٢ - ٣٨٣ - ٣٨٤ - ٣٨٥ - ٣٨٦ - ٣٨٧ - ٣٨٨ - ٣٨٩ - ٣٩٠ - ٣٩١ - ٣٩٢ - ٣٩٣ - ٣٩٤ - ٣٩٥ - ٣٩٦ - ٣٩٧ - ٣٩٨ - ٣٩٩ - ٤٠٠ - ٤٠١ - ٤٠٢ - ٤٠٣ - ٤٠٤ - ٤٠٥ - ٤٠٦ - ٤٠٧ - ٤٠٨ - ٤٠٩ - ٤١٠ - ٤١١ - ٤١٢ - ٤١٣ - ٤١٤ - ٤١٥ - ٤١٦ - ٤١٧ - ٤١٨ - ٤١٩ - ٤٢٠ - ٤٢١ - ٤٢٢ - ٤٢٣ - ٤٢٤ - ٤٢٥ - ٤٢٦ - ٤٢٧ - ٤٢٨ - ٤٢٩ - ٤٣٠ - ٤٣١ - ٤٣٢ - ٤٣٣ - ٤٣٤ - ٤٣٥ - ٤٣٦ - ٤٣٧ - ٤٣٨ - ٤٣٩ - ٤٤٠ - ٤٤١ - ٤٤٢ - ٤٤٣ - ٤٤٤ - ٤٤٥ - ٤٤٦ - ٤٤٧ - ٤٤٨ - ٤٤٩ - ٤٥٠ - ٤٥١ - ٤٥٢ - ٤٥٣ - ٤٥٤ - ٤٥٥ - ٤٥٦ - ٤٥٧ - ٤٥٨ - ٤٥٩ - ٤٦٠ - ٤٦١ - ٤٦٢ - ٤٦٣ - ٤٦٤ - ٤٦٥ - ٤٦٦ - ٤٦٧ - ٤٦٨ - ٤٦٩ - ٤٧٠ - ٤٧١ - ٤٧٢ - ٤٧٣ - ٤٧٤ - ٤٧٥ - ٤٧٦ - ٤٧٧ - ٤٧٨ - ٤٧٩ - ٤٨٠ - ٤٨١ - ٤٨٢ - ٤٨٣ - ٤٨٤ - ٤٨٥ - ٤٨٦ - ٤٨٧ - ٤٨٨ - ٤٨٩ - ٤٩٠ - ٤٩١ - ٤٩٢ - ٤٩٣ - ٤٩٤ - ٤٩٥ - ٤٩٦ - ٤٩٧ - ٤٩٨ - ٤٩٩ - ٥٠٠ - ٥٠١ - ٥٠٢ - ٥٠٣ - ٥٠٤ - ٥٠٥ - ٥٠٦ - ٥٠٧ - ٥٠٨ - ٥٠٩ - ٥١٠ - ٥١١ - ٥١٢ - ٥١٣ - ٥١٤ - ٥١٥ - ٥١٦ - ٥١٧ - ٥١٨ - ٥١٩ - ٥٢٠ - ٥٢١ - ٥٢٢ - ٥٢٣ - ٥٢٤ - ٥٢٥ - ٥٢٦ - ٥٢٧ - ٥٢٨ - ٥٢٩ - ٥٣٠ - ٥٣١ - ٥٣٢ - ٥٣٣ - ٥٣٤ - ٥٣٥ - ٥٣٦ - ٥٣٧ - ٥٣٨ - ٥٣٩ - ٥٤٠ - ٥٤١ - ٥٤٢ - ٥٤٣ - ٥٤٤ - ٥٤٥ - ٥٤٦ - ٥٤٧ - ٥٤٨ - ٥٤٩ - ٥٥٠ - ٥٥١ - ٥٥٢ - ٥٥٣ - ٥٥٤ - ٥٥٥ - ٥٥٦ - ٥٥٧ - ٥٥٨ - ٥٥٩ - ٥٦٠ - ٥٦١ - ٥٦٢ - ٥٦٣ - ٥٦٤ - ٥٦٥ - ٥٦٦ - ٥٦٧ - ٥٦٨ - ٥٦٩ - ٥٧٠ - ٥٧١ - ٥٧٢ - ٥٧٣ - ٥٧٤ - ٥٧٥ - ٥٧٦ - ٥٧٧ - ٥٧٨ - ٥٧٩ - ٥٨٠ - ٥٨١ - ٥٨٢ - ٥٨٣ - ٥٨٤ - ٥٨٥ - ٥٨٦ - ٥٨٧ - ٥٨٨ - ٥٨٩ - ٥٩٠ - ٥٩١ - ٥٩٢ - ٥٩٣ - ٥٩٤ - ٥٩٥ - ٥٩٦ - ٥٩٧ - ٥٩٨ - ٥٩٩ - ٦٠٠ - ٦٠١ - ٦٠٢ - ٦٠٣ - ٦٠٤ - ٦٠٥ - ٦٠٦ - ٦٠٧ - ٦٠٨ - ٦٠٩ - ٦١٠ - ٦١١ - ٦١٢ - ٦١٣ - ٦١٤ - ٦١٥ - ٦١٦ - ٦١٧ - ٦١٨ - ٦١٩ - ٦٢٠ - ٦٢١ - ٦٢٢ - ٦٢٣ - ٦٢٤ - ٦٢٥ - ٦٢٦ - ٦٢٧ - ٦٢٨ - ٦٢٩ - ٦٣٠ - ٦٣١ - ٦٣٢ - ٦٣٣ - ٦٣٤ - ٦٣٥ - ٦٣٦ - ٦٣٧ - ٦٣٨ - ٦٣٩ - ٦٤٠ - ٦٤١ - ٦٤٢ - ٦٤٣ - ٦٤٤ - ٦٤٥ - ٦٤٦ - ٦٤٧ - ٦٤٨ - ٦٤٩ - ٦٥٠ - ٦٥١ - ٦٥٢ - ٦٥٣ - ٦٥٤ - ٦٥٥ - ٦٥٦ - ٦٥٧ - ٦٥٨ - ٦٥٩ - ٦٦٠ - ٦٦١ - ٦٦٢ - ٦٦٣ - ٦٦٤ - ٦٦٥ - ٦٦٦ - ٦٦٧ - ٦٦٨ - ٦٦٩ - ٦٧٠ - ٦٧١ - ٦٧٢ - ٦٧٣ - ٦٧٤ - ٦٧٥ - ٦٧٦ - ٦٧٧ - ٦٧٨ - ٦٧٩ - ٦٨٠ - ٦٨١ - ٦٨٢ - ٦٨٣ - ٦٨٤ - ٦٨٥ - ٦٨٦ - ٦٨٧ - ٦٨٨ - ٦٨٩ - ٦٩٠ - ٦٩١ - ٦٩٢ - ٦٩٣ - ٦٩٤ - ٦٩٥ - ٦٩٦ - ٦٩٧ - ٦٩٨ - ٦٩٩ - ٧٠٠ - ٧٠١ - ٧٠٢ - ٧٠٣ - ٧٠٤ - ٧٠٥ - ٧٠٦ - ٧٠٧ - ٧٠٨ - ٧٠٩ - ٧١٠ - ٧١١ - ٧١٢ - ٧١٣ - ٧١٤ - ٧١٥ - ٧١٦ - ٧١٧ - ٧١٨ - ٧١٩ - ٧٢٠ - ٧٢١ - ٧٢٢ - ٧٢٣ - ٧٢٤ - ٧٢٥ - ٧٢٦ - ٧٢٧ - ٧٢٨ - ٧٢٩ - ٧٣٠ - ٧٣١ - ٧٣٢ - ٧٣٣ - ٧٣٤ - ٧٣٥ - ٧٣٦ - ٧٣٧ - ٧٣٨ - ٧٣٩ - ٧٤٠ - ٧٤١ - ٧٤٢ - ٧٤٣ - ٧٤٤ - ٧٤٥ - ٧٤٦ - ٧٤٧ - ٧٤٨ - ٧٤٩ - ٧٥٠ - ٧٥١ - ٧٥٢ - ٧٥٣ - ٧٥٤ - ٧٥٥ - ٧٥٦ - ٧٥٧ - ٧٥٨ - ٧٥٩ - ٧٦٠ - ٧٦١ - ٧٦٢ - ٧٦٣ - ٧٦٤ - ٧٦٥ - ٧٦٦ - ٧٦٧ - ٧٦٨ - ٧٦٩ - ٧٧٠ - ٧٧١ - ٧٧٢ - ٧٧٣ - ٧٧٤ - ٧٧٥ - ٧٧٦ - ٧٧٧ - ٧٧٨ - ٧٧٩ - ٧٨٠ - ٧٨١ - ٧٨٢ - ٧٨٣ - ٧٨٤ - ٧٨٥ - ٧٨٦ - ٧٨٧ - ٧٨٨ - ٧٨٩ - ٧٩٠ - ٧٩١ - ٧٩٢ - ٧٩٣ - ٧٩٤ - ٧٩٥ - ٧٩٦ - ٧٩٧ - ٧٩٨ - ٧٩٩ - ٨٠٠ - ٨٠١ - ٨٠٢ - ٨٠٣ - ٨٠٤ - ٨٠٥ - ٨٠٦ - ٨٠٧ - ٨٠٨ - ٨٠٩ - ٨١٠ - ٨١١ - ٨١٢ - ٨١٣ - ٨١٤ - ٨١٥ - ٨١٦ - ٨١٧ - ٨١٨ - ٨١٩ - ٨٢٠ - ٨٢١ - ٨٢٢ - ٨٢٣ - ٨٢٤ - ٨٢٥ - ٨٢٦ - ٨٢٧ - ٨٢٨ - ٨٢٩ - ٨٣٠ - ٨٣١ - ٨٣٢ - ٨٣٣ - ٨٣٤ - ٨٣٥ - ٨٣٦ - ٨٣٧ - ٨٣٨ - ٨٣٩ - ٨٤٠ - ٨٤١ - ٨٤٢ - ٨٤٣ - ٨٤٤ - ٨٤٥ - ٨٤٦ - ٨٤٧ - ٨٤٨ - ٨٤٩ - ٨٥٠ - ٨٥١ - ٨٥٢ - ٨٥٣ - ٨٥٤ - ٨٥٥ - ٨٥٦ - ٨٥٧ - ٨٥٨ - ٨٥٩ - ٨٦٠ - ٨٦١ - ٨٦٢ - ٨٦٣ - ٨٦٤ - ٨٦٥ - ٨٦٦ - ٨٦٧ - ٨٦٨ - ٨٦٩ - ٨٧٠ - ٨٧١ - ٨٧٢ - ٨٧٣ - ٨٧٤ - ٨٧٥ - ٨٧٦ - ٨٧٧ - ٨٧٨ - ٨٧٩ - ٨٨٠ - ٨٨١ - ٨٨٢ - ٨٨٣ - ٨٨٤ - ٨٨٥ - ٨٨٦ - ٨٨٧ - ٨٨٨ - ٨٨٩ - ٨٩٠ - ٨٩١ - ٨٩٢ - ٨٩٣ - ٨٩٤ - ٨٩٥ - ٨٩٦ - ٨٩٧ - ٨٩٨ - ٨٩٩ - ٩٠٠ - ٩٠١ - ٩٠٢ - ٩٠٣ - ٩٠٤ - ٩٠٥ - ٩٠٦ - ٩٠٧ - ٩٠٨ - ٩٠٩ - ٩١٠ - ٩١١ - ٩١٢ - ٩١٣ - ٩١٤ - ٩١٥ - ٩١٦ - ٩١٧ - ٩١٨ - ٩١٩ - ٩٢٠ - ٩٢١ - ٩٢٢ - ٩٢٣ - ٩٢٤ - ٩٢٥ - ٩٢٦ - ٩٢٧ - ٩٢٨ - ٩٢٩ - ٩٣٠ - ٩٣١ - ٩٣٢ - ٩٣٣ - ٩٣٤ - ٩٣٥ - ٩٣٦ - ٩٣٧ - ٩٣٨ - ٩٣٩ - ٩٤٠ - ٩٤١ - ٩٤٢ - ٩٤٣ - ٩٤٤ - ٩٤٥ - ٩٤٦ - ٩٤٧ - ٩٤٨ - ٩٤٩ - ٩٥٠ - ٩٥١ - ٩٥٢ - ٩٥٣ - ٩٥٤ - ٩٥٥ - ٩٥٦ - ٩٥٧ - ٩٥٨ - ٩٥٩ - ٩٦٠ - ٩٦١ - ٩٦٢ - ٩٦٣ - ٩٦٤ - ٩٦٥ - ٩٦٦ - ٩٦٧ - ٩٦٨ - ٩٦٩ - ٩٧٠ - ٩٧١ - ٩٧٢ - ٩٧٣ - ٩٧٤ - ٩٧٥ - ٩٧٦ - ٩٧٧ - ٩٧٨ - ٩٧٩ - ٩٨٠ - ٩٨١ - ٩٨٢ - ٩٨٣ - ٩٨٤ - ٩٨٥ - ٩٨٦ - ٩٨٧ - ٩٨٨ - ٩٨٩ - ٩٩٠ - ٩٩١ - ٩٩٢ - ٩٩٣ - ٩٩٤ - ٩٩٥ - ٩٩٦ - ٩٩٧ - ٩٩٨ - ٩٩٩ - ١٠٠٠ - ١٠٠١ - ١٠٠٢ - ١٠٠٣ - ١٠٠٤ - ١٠٠٥ - ١٠٠٦ - ١٠٠٧ - ١٠٠٨ - ١٠٠٩ - ١٠١٠ - ١٠١١ - ١٠١٢ - ١٠١٣ - ١٠١٤ - ١٠١٥ - ١٠١٦ - ١٠١٧ - ١٠١٨ - ١٠١٩ - ١٠٢٠ - ١٠٢١ - ١٠٢٢ - ١٠٢٣ - ١٠٢٤ - ١٠٢٥ - ١٠٢٦ - ١٠٢٧ - ١٠٢٨ - ١٠٢٩ - ١٠٣٠ - ١٠٣١ - ١٠٣٢ - ١٠٣٣ - ١٠٣٤ - ١٠٣٥ - ١٠٣٦ - ١٠٣٧ - ١٠٣٨ - ١٠٣٩ - ١٠٤٠ - ١٠٤١ - ١٠٤٢ - ١٠٤٣ - ١٠٤٤ - ١٠٤٥ - ١٠٤٦ - ١٠٤٧ - ١٠٤٨ - ١٠٤٩ - ١٠٥٠ - ١٠٥١ - ١٠٥٢ - ١٠٥٣ - ١٠٥٤ - ١٠٥٥ - ١٠٥٦ - ١٠٥٧ - ١٠٥٨ - ١٠٥٩ - ١٠٦٠ - ١٠٦١ - ١٠٦٢ - ١٠٦٣ - ١٠٦٤ - ١٠٦٥ - ١٠٦٦ - ١٠٦٧ - ١٠٦٨ - ١٠٦٩ - ١٠٧٠ - ١٠٧١ - ١٠٧٢ - ١٠٧٣ - ١٠٧٤ - ١٠٧٥ - ١٠٧٦ - ١٠٧٧ - ١٠٧٨ - ١٠٧٩ - ١٠٨٠ - ١٠٨١ - ١٠٨٢ - ١٠٨٣ - ١٠٨٤ - ١٠٨٥ - ١٠٨٦ - ١٠٨٧ - ١٠٨٨ - ١٠٨٩ - ١٠٩٠ - ١٠٩١ - ١٠٩٢ - ١٠٩٣ - ١٠٩٤ - ١٠٩٥ - ١٠٩٦ - ١٠٩٧ - ١٠٩٨ - ١٠٩٩ - ١١٠٠ - ١١٠١ - ١١٠٢ - ١١٠٣ - ١١٠٤ - ١١٠٥ - ١١٠٦ - ١١٠٧ - ١١٠٨ - ١١٠٩ - ١١١٠ - ١١١١ - ١١١٢ - ١١١٣ - ١١١٤ - ١١١٥ - ١١١٦ - ١١١٧ - ١١١٨ - ١١١٩ - ١١٢٠ - ١١٢١ - ١١٢٢ - ١١٢٣ - ١١٢٤ - ١١٢٥ - ١١٢٦ - ١١٢٧ - ١١٢٨ - ١١٢٩ - ١١٣٠ - ١١٣١ - ١١٣٢ - ١١٣٣ - ١١٣٤ - ١١٣٥ - ١١٣٦ - ١١٣٧ - ١١٣٨ - ١١٣٩ - ١١٤٠ - ١١٤١ - ١١٤٢ - ١١٤٣ - ١١٤٤ - ١١٤٥ - ١١٤٦ - ١١٤٧ - ١١٤٨ - ١١٤٩ - ١١٥٠ - ١١٥١ - ١١٥٢ - ١١٥٣ - ١١٥٤ - ١١٥٥ - ١١٥٦ - ١١٥٧ - ١١٥٨ - ١١٥٩ - ١١٦٠ - ١١٦١ - ١١٦٢ - ١١٦٣ - ١١٦٤ - ١١٦٥ - ١١٦٦ - ١١٦٧ - ١١٦٨ - ١١٦٩ - ١١٧٠ - ١١٧١ - ١١٧٢ - ١١٧٣ - ١١٧٤ - ١١٧٥ - ١١٧٦ - ١١٧٧ - ١١٧٨ - ١١٧٩ - ١١٨٠ - ١١٨١ - ١١٨٢ - ١١٨٣ - ١١٨٤ - ١١٨٥ - ١١٨٦ - ١١٨٧ - ١١٨٨ - ١١٨٩ - ١١٩٠ - ١١٩١ - ١١٩٢ - ١١٩٣ - ١١٩٤ - ١١٩٥ - ١١٩٦ - ١١٩٧ - ١١٩٨ - ١١٩٩ - ١٢٠٠ - ١٢٠١ - ١٢٠٢ - ١٢٠٣ - ١٢٠٤ - ١٢٠٥ - ١٢٠٦ - ١٢٠٧ - ١٢٠٨ - ١٢٠٩ - ١٢١٠ - ١٢١١ - ١٢١٢ - ١٢١٣ - ١٢١٤ - ١٢١٥ - ١٢١٦ - ١٢١٧ - ١٢١٨ - ١٢١٩ - ١٢٢٠ - ١٢٢١ - ١٢٢٢ - ١٢٢٣ - ١٢٢٤ - ١٢٢٥ - ١٢٢٦ - ١٢٢٧ - ١٢٢٨ - ١٢٢٩ - ١٢٣٠ - ١٢٣١ - ١٢٣٢ - ١٢٣٣ - ١٢٣٤ - ١٢٣٥ - ١٢٣٦ - ١٢٣٧ - ١٢٣٨ - ١٢٣٩ - ١٢٤٠ - ١٢٤١ - ١٢٤٢ - ١٢٤٣ - ١٢٤٤ - ١٢٤٥ - ١٢٤٦ - ١٢٤٧ - ١٢٤٨ - ١٢٤٩ - ١٢٥٠ - ١٢٥١ - ١٢٥٢ - ١٢٥٣ - ١٢٥٤ - ١٢٥٥ - ١٢٥٦ - ١٢٥٧ - ١٢٥٨ - ١٢٥٩ - ١٢٦٠ - ١٢٦١ - ١٢٦٢ - ١٢٦٣ - ١٢٦٤ - ١٢٦٥ - ١٢٦٦ - ١٢٦٧ - ١٢٦٨ - ١٢٦٩ - ١٢٧٠ - ١٢٧١ - ١٢٧٢ - ١٢٧٣ - ١٢٧٤ - ١٢٧٥ - ١٢٧٦ - ١٢٧٧ - ١٢٧٨ - ١٢٧٩ - ١٢٨٠ - ١٢٨١ - ١٢٨٢ - ١٢٨٣ - ١٢٨٤ - ١٢٨٥ - ١٢٨٦ - ١٢٨٧ - ١٢٨٨ - ١٢٨٩ - ١٢٩٠ - ١٢٩١ - ١٢٩٢ - ١٢٩٣ - ١٢٩٤ - ١٢٩٥ - ١٢٩٦ - ١٢٩٧ - ١٢٩٨ - ١٢٩٩ - ١٣٠٠ - ١٣٠١ - ١٣٠٢ - ١٣٠٣ - ١٣٠٤ - ١٣٠٥ - ١٣٠٦ - ١٣٠٧ - ١٣٠٨ - ١٣٠٩ - ١٣١٠ - ١٣١١ - ١٣١٢ - ١٣١٣ - ١٣١٤ - ١٣١٥ - ١٣١٦ - ١٣١٧ - ١٣١٨ - ١٣١٩ - ١٣٢٠ - ١٣٢١ - ١٣٢٢ - ١٣٢٣ - ١٣٢٤ - ١٣٢٥ - ١٣٢٦ - ١٣٢٧ - ١٣٢٨ - ١٣٢٩ - ١٣٣٠ - ١٣٣١ - ١٣٣٢ - ١٣٣٣ - ١٣٣٤ - ١٣٣٥ - ١٣٣٦ - ١٣٣٧ - ١٣٣٨ - ١٣٣٩ - ١٣٤٠ - ١٣٤١ - ١٣٤٢ - ١٣٤٣ - ١٣٤٤ - ١٣٤٥ - ١٣٤٦ - ١٣٤٧ - ١٣٤٨ - ١٣٤٩ - ١٣٥٠ - ١٣٥١ - ١٣٥٢ - ١٣٥٣ - ١٣٥٤ - ١٣٥٥ - ١٣٥٦ - ١٣٥٧ - ١٣٥٨ - ١٣٥٩ - ١٣٦٠ - ١٣٦١ - ١٣٦٢ - ١٣٦٣ - ١٣٦٤ - ١٣٦٥ - ١٣٦٦ - ١٣٦٧ - ١٣٦٨ - ١٣٦٩ - ١٣٧٠ - ١٣٧١ - ١٣٧٢ - ١٣٧٣ - ١٣٧٤ - ١٣٧٥ - ١٣٧٦ - ١٣٧٧ - ١٣٧٨ - ١٣٧٩ - ١٣٨٠ - ١٣٨١ - ١٣٨٢ - ١٣٨٣ - ١٣٨٤ - ١٣٨٥ - ١٣٨٦ - ١٣٨٧ - ١٣٨٨ - ١٣٨٩ - ١٣٩

١٠

١٠ - إذا أُضيفت شيء لا يكون مضافاً حتى تُرفع بالواو، وإذا أُضيفت شيء لا يكون مضافاً لمضمر؟ أو تُغرب هذا الإعراب سواء أُضيفت إلى صميم أو اسم صهر، إعراب الثاني، يعنى: أنها تُرفع بالواو، سواء أُضيفت إلى صميم، مثل «أبوك»، أو إلى اسم ظاهر، مثل «أبو زيد»، فتقول: جاء أبو زيد^(١).

لنشرح الرابع: أن تكون اضافتها لغير ياء المتكلم^(٢)، فإن أُضيفت إلى ياء المتكلم؛ فإنها لا تُرفع بالواو.

ومثال إضافتها إلى ياء المتكلم: تقول: قام أبى. الآن هي مضافة إلى ياء المتكلم، فلا يجوز أن تُرفعها بالواو، لا يجوز أن تقول: جاء أبوى.

إذن: فليكن العامة خطأ؛ فنحن نقول: جاء أبوى. فالصواب أن تقول فى اللغة العربية: قام أبى. ولا تأتى بالواو.

ولو أُضيفت إلى ياء المتكلم فبأى شيء يُرفعها؟

الجواب: تُرفعها بضمّة مقدّرة على ما قبل ياء المتكلم، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة؛ لأن ياء المتكلم يُأسيها الكسرة^(٣).

١١ - وقال الله تعالى: ﴿وَأَنذَرْتُكُمْ نَارًا تَلَظَّى﴾ وقال تعالى: ﴿إِن يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَّهُ مِن قَبْلُ﴾.

وقال تعالى: ﴿قُلْ أَنتُم مِّنْ أَيْكُمُ﴾ وقال تعالى: ﴿إِنَّ لَهُ أَكْثَبًا كَبِيرًا﴾.

ومن ذلك ما قرأه روضة مجدج عدنى من حاتم الطائي

لَهُ قَدَى عَدَى فِي الْكُرْمِ وَمَنْ يُشَابِهْ أَبَهُ فَمَا ظَلَمَ

وله في هذا البيت قوله: «بأيه يشابه أبه». حيث جر الأول بالكسرة الظاهرة، بحسب تشي بالفتحة الظاهرة.

١٢ - فاس مرفوع، وعلامة رفعه الواو نباية عن الضمة؛ لأنه استوفى شرط الإمارة. شك.

١٣ - مضاف إليه محذوف بالانصاف، وعلامة حره الكسرة الظاهرة.

١٤ - مرفوع مأخوذ أيضاً من لفظ المزلّف. حيث إنه رحمه الله ذكرها كلها مضافة إلى غير ما.

١٥ - مرفوع. كسر ص ١٠٩، ١٠٢. عند ذكر الإعراب المتديري. وقبلنا هذا.

١٦ - مرفوع على ما قبل ياء المتكلم، والمنع من ظهورها اشتغال المحل بحركة.

لشروط الخامسة : أن تكون « فو » خالية من الميم ^(١) .

وهذا الشرط خاص بـ « فو » ، ولماذا اشترطنا هذا الشرط ؟

قالوا : لأنه يوجد لغة يجملون بدل الحروف هذه ميمًا ^(٢) ، فيقال : انفتح فمك .

وتكون اسمًا مفردًا ، والاسم المفرد يرفع بالضممة ^(٣) .

الشرط السادس « خاص أيضًا » : أن تكون « ذو » بمعنى صاحب ^(٤) ؛ احترازًا

من « ذو » التي بمعنى « الذى » ؛ لأن هناك لغة - لغة طحني - يشتغلون « ذو » بمعنى : الذى .

قال شاعرهم :

= ومثل إضافة لأسماء الخمسة لياء المتكلم . نقول حضر أبى وأخى . ونقول : احترمت أبى وأخى الأكبر . ونقول : أنا لا أتكلم فى حضرة أبى وأخى الأكبر .

و « أبى » فى المثال الأول . فاعل بـ « حضر » مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، و « أب » مضاف ، وياء المتكلم مضاف إليه فى محل جر . و « أبى » فى المثال الثانى مفعول به منصوب ، وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الباء ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، و « أب » مضاف ، وياء المتكلم مضاف إليه فى محل جر .

و « أبى » فى المثال الثالث مضاف إليه مجرور ، وعلامة حركه كسرة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم « الباء » ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، و « أب » مضاف ، وياء المتكلم مضاف إليه ، فى محل جر .

ومن ذلك فى القرآن قوله تعالى : ﴿ إِنَّ هَذَا أَنبِئُكُمْ ﴾ . وقوله تعالى : ﴿ أَنَا يُوسُفُ وَهَذَا أَخِي ﴾ . وقوله تعالى : ﴿ فَالْقَوْمَ عَلَىٰ وَجْهِ أَبِي ﴾ .

(١) وهذا الشرط مأخوذ أيضًا من لفظ المؤلف ، حيث ذكر « فو » خالية من الميم .

(٢) يشير إليه حرف الواو فى حالة الرفع ، وحرف الألف فى حالة النصب ، وحرف الياء فى حالة الجر . فالأسماء الخمسة كما سيأتى ، إن شاء الله . ترفع بالواو ، وتنصب بالألف ، وتجر بالياء ، فإذا أتى به ما قبلها فإنها تأتى بدلاً من الواو والألف والياء .

(٣) وينصب بالفتح ، ويجر بالكسرة . أى : إنه يعرب بالحركات الظاهرة ، نقول . هد فم حسن . ونقول رأيت فمًا حسنًا . ونقول : نظرت إلى فم حسن .

(٤) وهذا الشرط مأخوذ أيضًا من لفظ المؤلف رحمه الله . فقد قال رحمه الله : وذو مال . أى : صاحب ما .

فإن الماء ماء أبى وجدى وبغرى ذو حفرت وذو طويث^(١)

شاهد قوله ذو حفرت . بمعنى : الذى حفرت . وقوله : « ذو طويث » .
بمعنى : الذى طويث^(٢) .

إذن فالشروط ستة : أربعة مشتركة ، واثنان خاصان .

الشروط المشتركة^(٣) : أن تكون مفردة ، مكبرة ، مضافة ، إضافتها إلى غير ياء المتكلم .

والشروط الخاصة : أن تكون « فو » خالية من الميم ، وأن تكون « ذو » بمعنى صاحب .

تقول مثلاً : جاءنى ذو مال . فإن قلت : جاءنى ذا مال . فخطأ . ولو قلت : جاءنى

(١) هذا البيت من كلمة لسان بن الفحل ، لظاى . نزلها أبو تمام حبيب بن أوس الطائي في ديوان الحماسة ١ ٢٣٩ . وكان بنو جزم ، وبنو هرم بن الفراء من قزاة قد لُج بهم الخصام في شأن ماء من مياههم ، فترافعوا إلى عبد الرحمن بن الضحاك والى المدينة ، وكان صهرا للفزاريين ، فخبى الطائيون أن يميل في حكومته إلى أصحابه ، فبزك بستان بن المعجل أمامه ، وأشد بين يديه الكلمة التى معها بيت الشاهد .

اللغة « ذو حفرت » : أراد : التى حفرتها ، و « ذو طويث » أراد : التى طويثها ، وكلت البر : بناؤه بالحجارة .

ومن الشواهد أيضاً على « ذو » الطائية :

— قول الشاعر

فوما كرم مؤبرسون لقيهم فحسبى من ذو عندهم ما كفاينا

أى : فحسبى من الذى عندهم ما كفاينا .

— ومن أمثال العرب : أتى عليه ذو أتى على الناس .

أى : الذى أتى عليهم .

و « ذو » الطائية تكرر في الرفع والنصب و جر على لفظ واحد ، وتكون مبية على السكون .

(٢) وهذا شرط آخر يخص « ذو » ، وهو أن يكون الذى تضاف إليه اسم جنس ظاهراً ، غير صفة ، نحو جاءنى ذو مال . ولا يجوز : جاءنى ذو قائم .

(٣) وضمت عندها أيضاً الشروط العامة ؛ لأنها تقيم الأسماء الخمسة كلها .

دُ مَالٍ . بحذف الواو ، ورفع « ذ » بالضمّة ، فخطأً أيضاً .

ذن . تكون الواو علامة للرفع في موضعين ؛ الأول : في جمع المذكر السالم .
والثاني : في الأسماء الخمسة ، وهي التي عَدّها المؤلفُ رحمه الله .

* * *

نِيايَةُ الْأَلْفِ عَنِ الضَّمَةِ

﴿ نيابة الألف عن الضمة ﴾^(١)

عن المؤلف رحمه الله تعالى : وأما الألف فتكون علامة للرفع في تنبيه الأسماء خاصة^(٢).

يعني رحمه الله : أن الألف تكون علامة للرفع ، نيابة عن الضمة ، في موضع واحد فقط ؛ في تنبيه الأسماء ، يعني : في المثني من الأسماء^(٣) ، فهي سَهْلَةٌ^(٤).

وإنما قال المؤلف : الأسماء . لبيان الواقع ؛ لأن الأفعال لا تُثنى ، وأما قول القائل : الرجلان يقومان . فالفعل « يقومان » لم يُثنَ ، لكن اتصل به ضمير التنبيه .

على كل حال . الألف تكون علامة للرفع في تنبيه الأسماء خاصة .

والمثني اصطلاحاً هو كل اسم^(٥) دل على اثنين أو اثنتين ، بزيادة في آخره^(٦) ، أعنت عن متعاطفين مُشَمَّائِلَيْن^(٧) ، صالح للتحرير .

(١) قدّم رحمه الله الألف على النون ؛ لأنها أحت الواو في المد واليلة واللين .

(٢) خاصة : مفعول مطلق ، وهو منصوب بعمل محذوف ، تقديره : أخصّ خاصةً . ذ « أخص » : فعل مضارع مرفوع ، والفاعل مستتر وجوباً ، تقديره : أنا ، وخاصة : مفعول مطلق .

(٣) نحو : حصر الصديقان فالصديقان : مثني ، وهو مرفوع ؛ لأنه فاعل ، وعلامة رفعه الألف نيابة عن الضمة ، والنون عوض عن التنوين في قولك : صديق ، وهو الاسم المفرد .

(٤) وذلك لأن ما سبقه من الضمة والواو ، كل واحدة منهما علامة للرفع في أكثر من موضع ، فالضمة علامة للرفع في أربعة مواضع ، والواو علامة للرفع في موضعين .

(٥) فخرج بذلك الفعل والحرف ؛ إذ المثني لا يكون إلا اسماً ، كما تقدم .

(٦) هذه الزيادة تكون ألفاً ونوناً في حالة الرفع . وياء ونوناً في حالتَي النصب والحذف .

(٧) أو تقول : أعنت عن العاطف والمعطوف .

العاطف هو : حرف العطف ، والمعطوف : الاسم الذي بعد حرف العطف .

مثل ذلك : تقول : أقبل المُحمَّدانِ والهُثَّدانِ .

في غمض . لفظ دل على اثنين ، اسم كل واحد منهما « محمد » ، بسبب وجود زيادة في حره ، وهذه زيادة هي لألف والنون ، وهي تُعَي عن الإتيان بواو العطف وتكرير الاسم ، حيث تقول : حصر محمد ومحمد .

وكذلك يُعَي عن ، فهو لفظ دل على اثنين ، كل واحدة منهما ، اسمها هـ ، ومبب دلالة على ذلك .

شرح تعريف .

قول : ما دل على اثنين أو اثنتين . خرج به ما دل على أكثر من اثنين ، وما دل على أقل من اثنين ، فما دل على أقل فهو مفرد ، وما دل على أكثر فهو جمع .

إذن يخرج قولنا : ما دل على اثنين أو اثنتين . المفرد والجمع^(١) .

وقولنا : بزيادة . يعنى : لا بد أن يكون هناك زيادة على المفرد لتحقيق التشبيه .

فمثلاً إذا قلت . « زيد » . زده ألفاً ونوناً ، تقول : زيدان .

وقولنا : بزيادة . احترازاً مما دل على اثنين بدون زيادة ، مثل : « شفع ، وزوج » . فليس فيهما زيادة^(٢) .

فإن دل على اثنين بالزيادة . ولكن كان لا يصلح للتجريد . نحو : « اثنان . وثلاث »^(٣) . فإنهما لا يصلحان لإسقاط الزيادة منهما ، فلا يصح أن تقول : عندى رجلان . بدلاً من أن تقول : عندى رجل واحد . فـ « اثنان ، وثلاثان » ليس لهما مفرد من لفظهما^(٤) .

ولهذا نقول : إن « اثنين » و « اثنتين » ملحقان بالمثنى^(٥) ، وليسا مثنيين .

= زيادة الألف والنون فى المثال ، ووجود الألف والنون يُثبِتُك عن الإتيان براو العطف وتكرير الاسم . بحيث تقول : حضرت هند وهند .

(١) ويُقَى ما دل على اثنين أو اثنتين كـ « شفع ، وزوج ، واثنان ، وثلاثان » .

(٢) ولذلك لا يقال لهما : مثنى . وإن كانا يدلان على اثنين .

(٣) فى ألف ز سور فى « اثنان » ، و « اثنان » واثنان ، ولينتا من أصل الكلمة ، سليل أنت هذا أردت أن نبحث عنها أى : « اثنين » و « اثنتين » - فى المعجم ، بحث فى مادة (ث د ي) . واخر القاموس المحيط ٣٠٣/٤ ، والمعجم الوسيط ١٠٥/١ ، ١٠٦ .

(٤) فـ « اثنان » ، و « اثنان » ليس لهما مفرد من لفظهما : إذ لا يقال : اثنان ، واثنان . ولا يقال : اثنان ، اثنان .

س رُكِّت هكذا .

(٥) سببى . بـ شاء الله تعالى . عند ذكر المُلَحَقَات بالمثنى ، ذكر تعريف الملحق ص ١٤٠ .

(٥) وإن كان لهما مفرد من معناهما ، هو : واحد ، وواحدة .

ومن العريف ان . انسى . و . اثنى : هما اصل المثنى . ونسبا من سى حشمت
 ووجد شكى ان يكون هذا حجة عليا . إذ كيف يكونان أصل النسب . نسبه
 محمده من سى . و . اثنى - ومع ذلك نقول : إيهما مُلحقان بالمثنى ؟
 والخواب عن ذلك ان يقال : إن النحاة قعدوا قاعدة ، وهى أن الكلمة حتى تكون
 مُثنى حقيقة لا بد أن تكون صالحة للتجريد من الزيادة ، فما خرج عن هذه القاعدة فليس
 من المثنى .

وقولنا فى العريف أعب عن متعاطفين نسايلس^(١) وذلك مثل « الزيدان »
 أغنت عن « زيد » ، و « ريد » ، فتقول : جاء الزيدان . بدلا من أن تقول : جاء زيد وزيد .
 ونقول : جاء الحمدان . بدلا من أن تقول : جاء محمد ومحمد .
 وتقول : جاء العليان . بدلا من أن تقول : جاء على وعلى .
 وأما قولنا : جاء الغفران . فهذا فيه تفصيل .
 - إن قصد بهما : جاء عمر وعمر . فهى مُثنى^(٢) .

- وإن قصد بهما : أبو بكر وعمر . فهى غير مُثنى^(٣) ، لكنها تُعزب إعراب المثنى ؛
 لأنها مُلحقة به ؛ لأنك إذا قلت : « العمران » . وأنت تريد « أبا بكر ، وعمر » صارت
 « العمران » نائبة عن اثنين غير متمثلين ، نابت عن « أبى بكر ، وعمر » .
 وكذلك القول فى قولك : قال الأبوان . لا نقول : إنه مُلحق . ولا نقول : إنه

(١) أى : ما سبب من المتعاطفين . الاتفاق فى اللفظ « الحروف » ، والمراد به : « سى » فى معنى

فخرج بدلت . أى : أعب الزيادة عن متعاطفين مختلفين ، فى اللفظ ، أى : المعنى

من لا حاشية فى اللفظ . البحران . إن أريد بهما : البحر والتهر . فهما غير متفقين

« فى اللفظ » أى : أكرمت الواقفين . تريد بأحدهما : الواقف قائما ، وتريد بالذى لدى وقف

بينه . فهما متفقان لفظا ، لكن مختلفان معنى ، فيكون مُلحقا بالمثنى ، وليس مثنى ، كما سبقنى إن شاء

الله فى كلام الشارح رحمه الله .

(٢) أى : والمعاينة فى اللفظ والمعنى .

(٣) أى : اختلاف فى اللفظ .

مُثْنَى . فَإِنْ قُلْتَ : مُلْحَقًا . قُلْنَا : أَخْطَأْتَ . وَإِنْ قُلْتَ : مُثْنَى . قُلْنَا : أَخْطَأْتَ .
 وم دمت عند الإطلاق أكون مُخْطِئًا بهذا ، أو بهذا ، فلا بد من تفصيل . وهذا
 التفصيل هو

- إن أَرَدْتَ بـ « الأبوان » : أبٌ ، وأبٌ . فهو مُثْنَى .

- وإن أَرَدْتَ بـ « الأبوان » : « الأمُّ والأب » ، فهو مُلْحَقٌ بالمشي ؛ لأنَّ « الأبوان »
 إذا أُريدَ بهما « الأب » ، والأمُّ » لم تكن الزيادة أَعْنَتْ عن متعاطفين مُتَمَائِلِينَ ، بل عن
 متعاطفين مختلفين ؛ لأنها تكونُ أَعْنَتْ عن « أبٍ ، وأمُّ » .

- ومثل « الأبوان » ، والعمران » : « القمران » ، إن قُلْتَ : مُلْحَقًا . أَخْطَأْتَ . وإن
 قُلْتَ : مُثْنَى . أَخْطَأْتَ . ولكن فيها تفصيل :

- إن أَرَدْتَ بـ « القمرين » : قمرًا وقمرًا ، فهذا مُثْنَى ، وهذا يمكنُ أن يكونَ
 رجلان جميلان ، يعنى : أنهما كجمالِ البدرِ .

- فإن أَرَدْتَ بالقمرين الشمس والقمر فإنه غيرُ مُثْنَى ، لأنه أَعْنَى عن متعاطفين
 غيرِ متَمَائِلِينَ ^(١) .

(١) قول الشيخ لشرح رحمه الله « العمران » لأبي بكر وعمر ، و« الأبوان » للأب والأم ، و« القمران »
 للشمس والقمر ، إنما هو على سبيل التعليب .

والتعليب هنا يعنى تشية اسمين مختلفين فى اللفظ ، أو فى المعنى ^(٢) ، مع ترجيح أحدهما ؛ ليتم التشية
 على نَفْظِهِ ، والشائع عند العرب تعليب الأقوى والأقدر ، مثل : الأبوين . للأب والأم
 - وقد يُعلَّوَنُ الأحف نطفًا ، مثل : العُفْرَيْنِ . لأبي بكر وعمر .

وقد يعمرون الأعصم فى اتساعه أو صخامته ، مثل قوله تعالى : ﴿ يَنْشُرُونَ الْبَخْرَانَ ﴾ . وفى الآية تعيب
 للبحر على الشَّهْرِ .

ويكثر تعليب المذكر على المؤنث ، مثل : القمرين للشمس والقمر .

(٢) هى معنى مثل قول العرب : القلم أحد اللسانين . فالقلم معناه يختلف عن اللسان ، ومع ذلك تمت
 التشية ، ولكن على سبيل التعليب .

« سَمْلَحَقْ بِالْمُتَشَى ^(١) :

الملحقات بالمتنى أربع كلمات ، هي :

١- اثنان . ٢- اثنان .

٣- كلا . ٤- كلتا ^(٢) .

و « كلا . وكلتا » يكونان مُلَحَقَتَيْنِ بالمتنى ، بشرط أن يُضافا إلى الضمير ^(٣) ، بخلاف « اثنان ، واثنان » فإنهما يُلَحَقان بالمتنى بلا شرط ^(٤) .

و « كلا . وكلتا » أحيانا تُضافان إلى الضمير ، وأحيانا تُضافان إلى الاسم الظاهر .

(١) الملحق بالمتنى هو : عبارة عن مجموعة من الكلمات وردت في اللغة على صورة المتنى ، لكنها فقدت

بعض الشروط الواجب توافرها في الكلمة ، ليصح تشبثها ، أو لم ينطبق عليها معنى المتنى .

(٢) إنما كانت هذه الكلمات الأربعة ملحقة بالمتنى هي إعرابه بالألف رفعا ، وبالياء نصبا وجزا ؛ لأنها وإن كانت وردت على صورة المتنى ، لكنها فقدت شرطا من شروط التشبث ، وهو أن يكون لها مفرد من لفظها ، ولذلك ألحقها النحاة بالمتنى .

(٣) والضمير في هذه الحالة يجب أن يكون ضمير المتنى . فلا يجوز أن يكون للمفرد ، أو للجمع ، فلا يجوز : كلاه ، أو كلاهم ، ونحو ذلك .

(٤) ومن شواهد إعرابهما إعراب المتنى :

قوله تعالى : ﴿ فَأَنْقَضَتْ بِئْتِ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْتًا ﴾ .

وقوله تعالى : ﴿ شَهَادَةُ نَبِيِّكُمْ إِذَا خَصَرْتُمْ أَخَذْتُمْ الْمَوْتَ حِينَ الْوَصِيَّةِ اثْنَانِ ﴾ .

وقوله تعالى : ﴿ إِنَّ بَدْعَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا ﴾ .

وقوله تعالى : ﴿ وَتَعْنَتْنَا مِنْهُمْ اثْنِي عَشَرَ نَبِيًّا ﴾ .

وقوله تعالى : ﴿ إِذْ أَرْسَلْنَا إِلَيْهِمُ اثْنَيْنِ فَكَذَّبُوهُمَا ﴾ .

وقوله تعالى : ﴿ إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ثَانِي اثْنَيْنِ ﴾ .

وقوله تعالى : ﴿ فَإِنْ كُنَّ بِنَاءَ فَوْقَ اثْنَتَيْنِ ﴾ .

فهي لاية لأولى جاءت « اثنا » مرفوعة بالألف ، نيابة عن الضمة ، فهي فاعل ، وقد حذفت منها النون للتركيب ، وهي الآية الثانية وقعت خبرا ، وهي أيضًا مرفوعة بالألف نيابة عن الضمة .

وهي لاية لثالثة وقعت خبرا لـ « إن » ، وهي أيضًا مرفوعة بالألف نيابة عن الضمة ، وقد حذفت منها النون للتركيب .

فرد «صِيفَت» كلا، وكلتا «إلى الضمير صَارَتَا مُلْحَقَتَيْنِ بِالْمَشْيِ، وإن أُصِيفَتَا إلى الاسمِ الظاهرِ صَارَتَا مُعْتَلَّتَيْنِ، يعنى: تُعْرَبَانِ إِعْرَابَ الاسمِ المقصورِ، بحركاتٍ مقدَّرة على الألف^(١)».

إذن: ١- «كلا، وكلتا» لا تُسْتَعْمَلَانِ إِلَّا مُضَافَيْنِ.

٢- «كلا، وكلتا» تُضَافَانِ إِلَى الضميرِ.

٣- «كلا، وكلتا» تُضَافَانِ إِلَى الاسمِ الظاهرِ.

فإذا أُصِيفَتَا إِلَى الضميرِ فهما مُلْحَقَتَانِ بِالْمَشْيِ، وإذا أُصِيفَتَا إِلَى الاسمِ الظاهرِ أُعْرِبَتَا إِعْرَابَ الاسمِ المقصورِ، بحركاتٍ مقدَّرة على الألف. مثالٌ على «كلا، وكلتا» المُلْحَقَتَيْنِ بِالْمَشْيِ:

تَقُولُ: جَاءَنِي الرَّجُلَانِ كِلَاهُمَا.

فـ «كلا» هُنَا مُلْحَقَةٌ بِالْمَشْيِ؛ لِأَنَّهَا أُصِيفَتْ إِلَى الضميرِ.

وَتَقُولُ: جَاءَتِ الْمُرَاتَانِ كِلَاتَاهُمَا.

= وفى الآية الرابعة وقعت مفعولاً به، وهى منصوبة بالياء نيابة عن الفتحة، وقد حذفت منها النون للتركيب.

وفى الآية الخامسة وقعت مفعولاً به أيضاً، وهى منصوبة بالياء نيابة عن الفتحة.

وفى الآية السادسة والسابعة وقعت مصافاً إليه، وهى مجرورة بالياء نيابة عن الكسرة.

(١) رَفَعُوا وَنَصَبُوا وَحَرَّأُوا، مِثْلُ حَضَرَ كِلَا الطَّالِبَيْنِ، قَابَلْتُ كِلَا الطَّالِبَيْنِ، بَحَثْتُ عَنْ كِلَا الطَّالِبَيْنِ.

فـ «كلا» نلزم الألف فى الأمثلة الثلاثة، ويُقَدَّرُ إِعْرَابُهَا رَفَعًا وَنَصَبًا وَحَرَّأً عَلَى الألف؛ وذلك لأنها مضافة إلى اسم ظاهر.

فتقول: فى إعرابها فى المثال الأول: كلا: فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة على الألف، منع من ظهورها التعذر.

وتقول: فى إعرابها فى المثال الثانى: كلا: مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة المقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر.

وتقول: فى إعرابها فى المثال الثالث: كلا: اسم مجرور بـ «عن»، وعلامة جره الكسرة المقدرة على الألف.

« كَلَّا » مُلْحَقَةٌ بِالمُثْنَى ؛ لِأَنَّهَا مُضَافَةٌ إِلَى الضَّمِيرِ .

وَمِثْلُ إِضَافَةِ « كَلَّا » إِلَى الاسْمِ الظَّاهِرِ : قَالَ تَعَالَى : ﴿ كَلْنَا الْحَثِيثَ آتَتْ أَكْثَلَهَا ﴾ .

فَ« كَلْنَا » هِيَ غَيْرُ مُلْحَقَةٍ بِالمُثْنَى ؛ لِأَنَّهَا أُضِيفَتْ إِلَى اسْمِ ظَاهِرٍ ، وَلِهَذَا عِنْدَمَا أُغْرِبْتُ : « كَلْنَا الْجَنَّتَيْنِ » أَقُولُ :

كَلْنَا : مَبْتَدَأٌ مَرْفُوعٌ بِضَمَّةٍ مُقَدَّرَةٍ عَلَى الْآلِفِ ، مَنَعَ مِنْ ظُهُورِهَا التَّعَدُّرُ ، « وَكَلْنَا » مُضَافٌ ، وَ« الْجَنَّتَيْنِ » : مُضَافٌ إِلَيْهِ .

وَهَلِ « الْجَنَّتَيْنِ » مُثْنَى ، أَمْ لَا ؟

الْجَوَابُ : مُثْنَى ؛ لِأَنَّهُ دَلٌّ عَلَى اثْنَتَيْنِ ، بِزِيَادَةِ الْيَاءِ وَالنُّونِ ، أَعْنَتْ هَذِهِ الزِّيَادَةُ عَنْ مُتَعَاظِفَيْنِ مُتَمَاثِلَيْنِ ، هُمَا « جَنَّةٌ ، وَجَنَّةٌ » .

إِذَنْ : « كَلْنَا » غَيْرُ مُثْنَى ، وَلَا مُلْحَقٌ بِهِ ، وَ« الْجَنَّتَيْنِ » مُثْنَى حَقِيقَةٌ ؛ لِأَنَّهَا يَصْدُقُ عَلَيْهَا تَعْرِيفُ الْمُثْنَى ^(١) .

(١) فَائِدَةٌ : الْكَلِمَتَانِ « كَلَّا ، وَكَلْنَا » مَعَاهُمَا مُثْنَى ، وَلَفْظُهُمَا مُعْرَدٌ ، وَلِذَلِكَ يَحُوزُ النَّظَرُ إِلَيْهِمَا فِي التَّرْكِيبِ

عَلَى أَى مِنَ الْوَجْهَيْنِ ، فَنَقُولُ :

- كَلَّا الطَّالِبِينَ بَاجِحٍ أَوْ بَاجِحَاتٍ .

- كَلْنَا الطَّالِبِينَ بَاجِحَةً أَوْ بَاجِحَاتٍ .

- كَلَّا ابْنَاتِ الْبَرِّ بَحْجٍ أَوْ بَحِجَاتٍ .

فَمَجِئَ الْخَبَرُ مُفْرَدًا لِاعْتِبَارِ اللَّفْظِ ، وَمَجِئَهُ مُثْنَى لِاعْتِبَارِ الْمَعْنَى .

وَقَدْ احْتَمَعَ الْوَجْهَانِ فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ :

كَلَاهُمَا حِينَ خَذَ الْبُزْؤُ بَيْنَهُمَا قَدْ أَقْلَعَا وَكَلَا أَتْنِيهِمَا رَايَا

فَقَدْ حَاءَ خَبَرُ « كَلَّا » الْأَوَّلَى « قَدْ أَقْلَعَا » بِهِ أَلْفُ الْإِثْنَيْنِ ، عَلَى اعْتِبَارِ مَعْنَى « كَلَّا » ، وَحَاءَ خَبَرِ « كَلَا »

الثَّانِيَةِ « رَايَا » مُفْرَدًا عَلَى اعْتِبَارِ لَفْظِهَا .

وَلِيَعْلَمَ أَنَّ مِرَاعَةَ اللَّفْظِ أَرْجَحُ مِنْ مِرَاعَةِ الْمَعْنَى ؛ لِأَنَّ هَذِهِ هِيَ لُغَةُ الْقُرْآنِ ، فَقَدْ حَاءَتْ آيَةُ الْكَرِيمَةِ بِسَبْقَةِ

عَلَى اعْتِبَارِ اللَّفْظِ ، فَقَالَ تَعَالَى : ﴿ آتَتْ أَكْثَلَهَا ﴾ ، وَلَمْ يَقُلْ : « آتَا » .

وَمِثْلُ الْآيَةِ فِي مِرَاعَةِ اللَّفْظِ : قَوْلُ الشَّاعِرِ :

كَلَانَا غَنِيٌّ عَنْ أَجْبِيهِ حَيَاتُهُ وَنَحْنُ إِذَا مُتْنَا أَشَدُّ تَعَانِينَا .

★ نِيَابَةُ النُّونِ عَنِ الضَّمَّةِ ★

ما انتهى المؤلف رحمه الله الكلام على الألف شرع بتكمله على أمور
 ١ - ما استوفى فكون علامة للرفع في الفعل المضارع إذا اتصل به ضمير
 ضمير جمع ، أو ضمير المؤنثة المخاطبة .

هذه هي العلامة الرابعة من علامات الرفع ، وهي ثبوت النون ^(٢) .
 قوله رحمه الله هي الفعل المضارع . خرج به الفعل الماضي والأمر ؛ لأنهما غير
 مُفْرَغَيْنِ ، بل هما مُشْتَبَاهَانِ .

فالذي يُفْرَغُ من أنواع الفعل الثلاثة هو الفعل المضارع .

والفعل المضارع يُفْرَغُ بثبوت النون بالشروط التي ذكرها المؤلف ، وهي : إذا
 اتصل به ضمير تثنية ، أو ضمير جمع ، أو ضمير المؤنثة المخاطبة .
 وقوله رحمه الله : ضمير تثنية المراد به الألف ، سواء كانت لذكر ^(٣) أو
 لمؤنث ^(٤) ، تقول في المذكر : يَفْعَلَانِ . وفي المؤنث : تَفْعَلَانِ ^(٥) .

(١) وهي العلامة الرابعة والأخيرة من علامات الرفع ، وهي العلامة الثالثة من علامات الرفع ، وهي
 (٢) فكون النون علامة على أن الكلمة التي هي في آخرها مرفوعة ، وذلك في موضع واحد ، هو ما ذكره
 المؤلف رحمه الله .

(٣) وتُسَمَّى ألف الاثنين .

(٤) وتُسَمَّى ألف الآتين .

(٥) ومن الفعل المضارع المسند إلى ألف الاثنين : الصديقان يسافران غداً ، ونحو : أنتما تسافران غداً .
 فتصرف «سافران» وكذا «سافران» : فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم ، وعلامة
 رفعه ثبوت النون ، وألف الاثنين فاعل ، مبنى على السكون في محل رفع .

وقد رأيت أن الفعل المضارع المسند إلى ألف الاثنين قد يكون مبدوءاً بالياء للدلالة على أنه
 في مثال لأور ، وقد يكون مبدوءاً بالتاء للدلالة على الخطاب ، كما في المثال الثاني
 ومن سبب سبب إلى ألف الاثنين فتحو الهندان يسافران غداً . ونحو : أنتما يا هندان تسافران غداً
 هـ سافران «في مثالين فعل مضارع مرفوع بثبوت النون ، والألف فاعل ، مبنى على السكون ، في
 محل رفع .

وقوله رحمه الله : أو ضمير جمع . المراد به واو الجماعة ، فإذا اتصل بالفعل المضارع واو الجماعة فإنه يُرْفَع بثبوت النون ، سواء كانت لغائب ، نحو : « يفعلون » ، أو مخاطب ، نحو : « تفعلون » ^(١) .

وقوله رحمه الله . ضمير المؤنثة المخاطبة . المراد به الياء ، مثل : « تفعلين » ^(٢) .
 وخلاصة ما مضى : أنَّ الفعل المضارع إذا اتصل به ضمير تشبيه ، أو ضمير جمع ، أو ضمير المؤنثة المخاطبة فإنه يُرْفَع بثبوت النون .

= ومنه تعلم أن الفعل المضارع المُسند إلى ألف الاثنين لا يكون مبدوءاً إلا بالياء للدلالة على تأنيث الفعل . سواء أكان غائباً كالمثال الأول ، أم كان حاضراً مخاطباً ، كالمثال الثاني .
 (١) مثال الفعل المضارع المسند إلى واو الجماعة في جملة : تقول : الرجال المخلصون هم الذين يقومون بواجبهم . وتقول : أنتم يا قوم تقومون بواجبكم .

فـ « يقومون » - ومثله « تقومون » - . فعل مضارع مرفوع ، وعلامة رفعه ثبوت النون ، وواو الجماعة فاعل ، مبني على السكون في محل رفع .

ويلاحظ أن الفعل المضارع المسند إلى هذه الواو أتى مبدوءاً بالياء للدلالة على العيبة ، كما في المثال الأول ، وأتى مبدوءاً بالياء للدلالة على الخطاب ، كما في المثال الثاني .

(٢) مثال الفعل المضارع المُسند إلى ياء المخاطبة المؤنثة : أنت يا هند تعزفين واجبك .
 فـ « تعزفين » - فعل مضارع مرفوع ، وعلامة رفعه ثبوت النون ، وياء المخاطبة المؤنثة فاعل ، مبني على السكون في محل رفع .

ولا يكون فعل المُسند إلى هذه الياء إلا مبدوءاً بالياء . وهي دالة على تأنيث الفعل . فلخص لك أن المسند إلى الألف يكون مبدوءاً بالياء أو الياء ، والمسند إلى الواو كذلك يكون مبدوءاً بالياء أو الياء ، والمسند إلى الياء لا يكون مبدوءاً إلا بالياء .

وتعليل ذلك من وجهين يُفهمان مما سبق ، وهما :

١ - أن ضمير التثنية وضمير الجمع يأنيان للغيبة والخطاب ، ويدآن بالياء في حال الغيبة ، وبالياء في حال الخطاب ، بينما ضمير المخاطبة المؤنثة لا يكون إلا للخطاب ، ومن هنا لم يصلح أن يبدأ بغير الياء . لأنها هي التي تحمل معنى الخطاب ، دون الياء التي تحمل معنى الغيبة .

٢ - ضمير التثنية قد يكون للمذكر والمؤنث ، وإذا كان للمؤنث فإنه يبدأ بالياء مطلقاً . ولما كان ضمير المؤنثة المخاطبة لا يكون إلا للمؤنثة كان لا بد ألا يبدأ إلا بالياء . والله أعلم .

ومن الملاحظ أن هذين التعليلين مأخوذان من تسمية هذا الضمير بضمير المخاطبة مؤنثة . فالتعليل الأول مأخوذ من تسميته بالمخاطبة ، والتعليل الثاني مأخوذ من تسميته بالمؤنثة .

- ضمير تشبیه . مثل . یفعلان ، تفعلان .

- ضمير جمع ، مثل : تفعلون ، يفعلون .

- وضمير مؤنثة مخاطبة ، مثل : تفعلین .

فهذه خمس صور للفعل المضارع يُسمِّيها النحاة الأفعال الخمسة ، وبعض النحاة يُسمونها الأمثلة الخمسة ، والأول هو الأشهر^(١) .

مثال على إعراب الأفعال الخمسة :

- الرجلان یفعلان :

الرجلان : مبتدأ مرفوع بالألف ، نيابة عن الضمة ؛ لأنه مُثنى .

یفعلان : فعل مضارع مرفوع ، وعلامة رفعه ثبوت النون ، والألف فاعل .

- المراتان تفعلان :

المراتان : مبتدأ مرفوع ، وعلامة رفعه الألف ؛ نيابة عن الضمة ؛ لأنه مُثنى .

وتفعلان : فعل مضارع مرفوع بثبوت النون ، والألف فاعل .

- الرجال یفعلون :

الرجال : مبتدأ مرفوع بالضمة ؛ لأنه جمع تكسير .

یفعلون : فعل مضارع مرفوع ، وعلامة رفعه ثبوت النون ، والواو فاعل .

- أنتم تفعلون . أنتم : مبتدأ .

(١) فاعل خمسة ، أو الأمثلة الخمسة هي . تفعلان ، یفعلان ، تفعلون ، یفعلون ، تفعلین .

وهكذا كل فعل مضارع إذا أريد جعله من الأفعال الخمسة ، يمكن أن نأخذ على ورر من لا ورر .
لسانقة ، نحو :

- أنتم تُحيّون الله ورسوله . - هما يُحيّيان الله ورسوله .

- أنتم تُحيّون الله ورسوله . - هم يُحيّون الله ورسوله .

- أنت تُحيّين الله ورسوله .

تعملون . فعل مضارع مرفوع ، وعلامة رفعه ثبوت النون ، والواو فاعل .

- أَنْتِ تَفْعَلِينَ .

أنت مبتدأ .

تفعلن . فعل مضارع مرفوع بثبوت النون ، والياء فاعل^(١) .

ولا تكون النون علامة للرفع إلا في هذه الأفعال الخمسة فقط . كما ذكر المؤلف رحمه الله . وما هو الدليل على ذلك ؟

الجواب : الدليل على ذلك هو التثنية والاستيقراء ؛ فإننا لم نجد في كلام العرب شيئاً مرفوعاً بثبوت النون إلا هذه الأفعال التي يُعْبَرُ عنها بالأفعال الخمسة^(٢) .

(١) ومن الأمثلة على رفع الأفعال الخمسة بالنون في القرآن

قال تعالى : ﴿ فَذَبْحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ ﴾ .

وقال تعالى : ﴿ قُضِيَ الْأَمْرُ الَّذِي فِيهِ تَسْتَفْتِيَانِ ﴾ .

وقال تعالى : ﴿ فِيهِمَا عِثَّتَانِ حُجْرَتَانِ ﴾ .

وقال تعالى : ﴿ يُرِيدَانِ أَنْ يُخْرِجَاكُمْ مِنْ أَرْضِكُمْ ﴾ .

وقال تعالى : ﴿ قَالُوا فَاتُّرَا بِهِ عَلَى أَعْيُنِ النَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَشْهَدُونَ ﴾ .

وقال تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ لَا يَشْهَدُونَ الزُّورَ ﴾ .

فالأفعال : يعملون - تستفتيان - خريان - يريدان - يشهدان ؛ كلها هي موضع رفع . وعلامة رفعه ثبوت النون ؛ لأنها من الأفعال الخمسة ، وواو الجماعة وألف الاثنين ضميران مبنيان على السكون ، في محل رفع فاعل .

(٢) ويهدى يسهى كلام على علامات الرفع . ويمكن أن تلخص ما مضى مما يلي

ولاً : تنقسم علامات الرفع إلى قسمين

١- علامات أصلية ، وهي الضمة فقط .

٢- علامات فرعية ، تنوب عن الضمة ، وهي ثلاثة ؛ هي : الواو ، والألف ، والنون .

ب- موضع كواب لضممة علامة للرفع أربعة ، هي : الاسم المفرد ، وجمع التكسير ، وجمع المؤنث السالم ، وجمع المذكر السالم .

و مردد الاسم المفرد ما ليس مثنى ، ولا مجموعاً ، ولا ملحقاً بهما ، ولا اسماً من الأسماء الخمسة . سواء أكان المراد به مذكراً ، مثل : محمد ، وعلي ، وحزمة ، أم كان المراد به مؤنثاً ، مثل : هطمة ، وعائشة ، وزينب .

١- مر د جمع لكسبر : ما دل على أكثر من اثنين ، أو اثنين ، مع تغير في صيغة مفردة ، نحو : سرير : سُور . مُزَفَّة . عمارق .

وإفراد جمع المؤنث السالم : ما دل على أكثر من اثنين أو اثنين ، بزيادة ألف وتاء في آخره ، نحو : زينات ، فاطمات ، حثامات ، خطابات ، قطارات .

وأم الموضع أربع من مواضع التسمية الذي هو الفعل المضارع الذي لم يتصل به حره شيء . فالمراد به الفعل المضارع الذي لم يتصل به ألف الاثنين ، أو واو الجماعة ، أو ياء المخاطبة المؤنثة . أو نون التوكيد الخفيفة أو الثقيلة ، أو نون النسوة .

ثلاثاً للواو كعلامة رفع موضع جمع المذكر السالم . والأسماء الخمسة .

وإفراد بجمع المذكر السالم : كل اسم دل على أكثر من اثنين ، بزيادة في آخره ، أو ونون في حالة الرفع ، وباء ونون في حالي النصب والجر ، صالح للتحرید ، وعطف مثله عليه ، نحو قوله تعالى : ﴿ فَرِحَ الْمُخَلَّفُونَ ﴾ . وقوله تعالى : ﴿ وَلَوْ كَرِهَ الْمُجْرِمُونَ ﴾ .

والأسماء الخمسة هي : أبوك ، وأخوك ، وحموك ، وفوك ، وذو مال .

ويشترط في هذه الأسماء الخمسة حتى يرفع بالواو سبعة شروط ، منها أربعة مشتركة بين الأسماء كلها ، وثلاثة خاصة بـ « ذو » ، وفو » .

أولاً - الشروط المشتركة ، وهي :

١- أن تكون مفردة . ٢- أن تكون مكبرة .

٣- أن تكون مضافة . ٤- أن تكون إضافتها إلى غير ياء المتكلم .

ومثال اجتماع هذه الشروط الأربعة قوله تعالى : ﴿ وَأَبُونَا شَيْخٌ كَبِيرٌ ﴾ .

فلفظة « أبو » مفردة مكبرة مضافة إلى غير ياء المتكلم ، ولذا فإنها مرفوعة بالواو .

ثانياً : الشروط الخاصة ، وهي على قسمين :

أ- شروط خاصة بـ « ذو » ، وهي :

١- أن تكون بمعنى « صاحب » .

٢- أن يكون الذي تضاف إليه اسم جنس ظاهراً غير صفة .

ومثال اجتماع شروط الأربعة المشتركة ، والشروط الخاصة بـ « ذو » ، قوله تعالى : ﴿ وَابْنُ أُمِّ لُبَّكْ » .

فكلمة « ذو » في هذه الآية أنت مفردة مكبرة مضافة إلى اسم جنس ظاهر غير صفة . وهي بمعنى « صاحب » ، ولذا فهي مرفوعة بالواو .

ب- شروط خاصة بـ « فو » ، وهي شرط واحد ، هو : أن تكون خالية من الميم .

ومثال اجتماع الشروط الأربعة المشتركة ، والشرط الخاص بـ « فو » قوله تعالى : ﴿ فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ كَفَرُوا » .



= ف ، فو ، في هذا امثال مفردة ، مكبرة ، مضافة ، إلى غير باء المتكلم ، حالية من الميم ، ولهذا فإنها ترفع هنا بالنوا نيابة عن الضمة .
 رافعاً : للألف موضع واحد ، وهو المنى .

و مرد يسمى كل اسم دل على اثنين أو اثنتين ، بزيادة في آخره ؛ ألف ونون في حالة الرفع ، وياء ونون في حالتي السبب والجر ، أغنت هذه الزيادة عن العاطف والمعطوف ، نحو : أقبل العُمران ، والهددان .
 حمساً : للنون موضع واحد ، وهو الأفعال الخمسة :

و لأفع خمسة هي . كل فعل مضارع اتصل بآخره ألف الاثنين أو الاثنتين ، أو واو الجماعة ، أو باء المخاطبة ، نحو : تضربان ، يضربان ، يضربون ، تضربون ، تضربين .

علامات النصيب

* علامات النصب *

ما ينهي المؤلف رحمه الله الكلام على الرفع وييسر أن للرفع أربع علامات .
هي الضمة ، والواو ، والألف ، والنون . شرع بتكلمه على علامات النصب .
فقال ولنصب خمس علامات ، الفتحة ، والألف ، والكسرة ، والياء ، وحذف
النون

قوله رحمه الله . ولنصب النصب هو أحد أنواع الإعراب ، فأبواب الإعراب -
كما سبق - رفع ، ونصب ، وخفض ، وجزم .

والكلام عن النصب سيكون سهلاً ؛ لأنه سيعود على ما سبق^(١) .

وقوله رحمه الله : الفتحة^(٢) ، والألف ، والكسرة ، والياء ، وحذف النون .
هذه خمس علامات ، والذي دل عليها التثبُّع والاستقراء ؛ لأن علماء العربية
رجعهم الله تتبعوا كلام العرب ، فوجدوا أن علامات النصب لا تخرج عن هذه الأشياء
الخمس : الفتحة ، وهي الأصل ، والباقي نيابة عنها^(٣) .

وقوله رحمه الله : وحذف النون . لم يقل رحمه الله : ثبوت النون ؛ لأن ثبوت
النون - كما سبق - علامة الرفع ، أما علامة النصب فهي حذف النون .

وفي ترتب علامات النصب الأربعة الفرعية بحث . وهو وإن كانت فائدته
قليلة ، ولكن لا مانع من ذكره .
وهذا البحث هو :

(١) وجه سهوله . أما سبق لنا أن تكلمنا عن الاسم المفرد ، والمتنى ، وجمع المذكر السالم ، وجمع المؤنث
سالم ، وجمع التكسير ، والأسماء الخمسة ، والأفعال الخمسة ، وكل هذه هي مواضع لنصب ،
فيكون انطالع مستفصلاً لهذه الأشياء عند الكلام على علامات النصب ، وهذا مما يشتهر عليه هذه
لعلامات .

(٢) سوف رحمه الله بالفتحة ، لكونها الأصل .

(٣) فسكنت أن تحكم على الكلمة بأنها منصوبة إذا وحذت في آخرها علامة من خمس علامات ، وإحداً
مها أصبية ، وهي الفتحة ، وأربع فروع عنها ، وهي : الألف ، والكسرة ، والياء ، وحذف النون .

٥٠٠ . ما يرى المؤلف بالألف بعد الفتحة على الوجه من كبر .. العلامات الواردة .
تتمتع بصفة من الضميمة ؟

جواب : قدّم رحمه الله الألف على غيرها من العلامات الفرعية ؛ لأنّ الفتحة إذا
أُشِيعت تولّد معها الألف^(١) ؛ فإذا قلت : زيدا ومددّت صارت الفتحة ألف .

ثانياً : ماذا يرى بعد الألف بالكسرة ؟

الجواب : لأنّ الكسرة حركة ، فكانت أولى بالتقديم من الحرف ؛ لأنّ نيابة الكسرة
عن الفتحة نيابة حركة عن حركة ، ونيابة الياء عن الفتحة نيابة حرف عن حركة ، ونيابة
الحركة عن الحركة أنسب من نيابة الحرف عن الحركة^(٢) .

ثالثاً : ماذا أتى بالياء بعد الكسرة ؟

الجواب : لأنّ الكسرة إذا أُشِيعت صارت ياء^(٣) .

رابعاً : لماذا أتى بحذف النون آخر العلامات ؟

الجواب : لأنّ علامته عدمية ؛ إذ هي حذف ، والأخريات العلامة فيها وجودية
ثبوتية^(٤) .

فهذا هو توحيد رئيس المؤلف لهذه العلامات الأربعة . لكنّه - كما سبق - ليس
كبير الفائدة .

(١) - نسخ حسن الكفراوى فى تعليقه على الأحرومية ص ٢٩ وذكر الألف بعد الفتحة ؛ لكونها
تتمتع بصفة من الضميمة . اهـ

(٢) - نسخ حسن الكفراوى فى تعليقه على الأحرومية ص ٢٩ : وذكر الكسرة بعد الألف ؛ لكونها
تتمتع بصفة من الضميمة . اهـ

(٣) - نسخ حسن الكفراوى فى تعليقه على الأحرومية ص ٢٩ : وذكر الياء بعد الكسرة ؛ لكونها تتمتع
بصفة من الضميمة . اهـ

(٤) - وذكر التبعيض حسن على أخرى للختم بحذف النون . وهى أنه لما وقع كل من المذكورات فى محلّه تعين
الختم بهذا الأخير .

الفتحة ومواضعها

* الفتحه ومواضعها *

سواء قدم الكلام على علامات النصب إجمالاً أو تفصيلاً على سبيل المنع والشرح ، فنقول : فأما الفتحه فتكون علامة للنصب في مواضع هي : الاسم المفرد ، وجميع التكسير ، والفعل المتصارع إذا دخل عليه ناصب ، ولم يتصل بآخره شيء .

قوله رحمه الله هي الاسم المفرد . الاسم المفرد هو ما دل على واحد أو واحدة^(١) . والمراد أن الاسم المفرد يُنصب بالفتحة ، وقد سبق أنه يُرفع بالضمه . إذن . الاسم المفرد يُرفع بالضمه ، ويُنصب بالفتحة^(٢) .

(١) يعنى رحمه الله أن الفتحه تكون علامة على أن الكلمة منصوبة في ثلاثة مواضع :

الموضع الأول : الاسم المفرد .

والموضع الثاني : جمع التكسير .

والموضع الثالث : الفعل المضارع الذى سبقه ناصب ، ولم يتصل بآخره شيء .

وسبق ص ١٢٠ أن قلنا إن المراد بقوله شيء خمسة أشياء ، هي : ألف الاثنين ، وياء المحاطبة المؤنثة ، وواو الجماعة ، ونون التوكيد الجمعيه والثقيله ، ونون السوء .

(٢) وهذا التعريف سبق أن ذكره الشارح رحمه الله ص ٩١٤ . وذكرنا هناك فى الحاشية له تعريفاً آخر ؛ يحمل نفس المعنى ، وإن تغيرت ألفاظه ، وهو : ما ليس مُثنًى ، ولا مجموعاً ، ولا مُنْحَقاً بهما ، ولا من الأسماء الخمسة ، سواء أكان المراد به مذكراً ، مثل : محمد ، وعلى ، وحمره ، أم كان المراد به مؤنثاً ، مثل : فاطمة ، وعائشه ، وريب .

(٣) واسمها قد تكون ماضيه على اسم المفرد ، كما هي نحو : لقيت عائداً . ونحو : قابلت هدى . هـ عائداً ، وهـ هداً ؛ اسمان مفردان ، وهما منصوبان ؛ لأنهما معولان ، وعلامة نصبهما الفتحة الظاهرة ، والأو مذكر ، والثاني مؤنث .

وهـ تكون الفتحه مفردة . كما هي نحو : لقيت الفتى . ونحو : حدثت زوجتى . هـ الفتى ، وهـ زوجتى ؛ اسمان مفردان منصوبان ؛ لكون كل منهما وقع مفعولاً به ، وعلامة نصبهما فتحه مقدرة . هي هـ فتى ؛ منع من ظهورها التعذر ، وفي زوجتى ؛ منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة اسميه ، ولأول مذكر ، والثاني مؤنث .

وهـ هـ فتى ؛ القاضى ؛ اسم منقوص ، وقد سبق ص ٩٨ أن الاسم المنقوص يصرف بحركه اسميه فتحة ليجتمعها ، فلا يكون هذا من باب التقدير .

رحمه الله وجمع التكسير^(١)

فجمع التكسير يُنْصَبُ بالفتحة ، وسبق أنه يُرْفَع بالضمّة^(٢) .

وما هم جمع التكسير^(٣)

جمع التكسير هو ما دلّ على ثلاثة فأكثر ، مع تغيّر بناء مفردة^(٤) ، مثل : الرجال ، والأعراب ، والمساجد ، والدُّور ، وأشياء كثيرة^(٥) .

وقوله رحمه الله : والفعل المضارع إذا دخل عليه ناصب ، ولم يتصل بآخره شيء^(٦) .

وما الذي فقدنا من الذي يُرْفَع بالضمّة ؟

الحوادث جمع المؤنث السالم^(٧) ؛ لأنّ جمع المؤنث السالم سيأتينا أنه يُنْصَب بالكسرة .

وقوله رحمه الله : والفعل المضارع إذا دخل عليه ناصب ، ولم يتصل بآخره شيء .

(١) هذا هو الموضع الثاني من مواضع النصب بالفتحة .

(٢) تقدم ص ١١٥ .

(٣) تقدم هذا التعريف ص ١١٥ .

(٤) ولمحة قد تكون ملاحظة على ' جمع التكسير ' بحر ' صاخب الرجال ، وبحر ' رغيث الهوذ .

فـ ' رجال ' و ' الهوذ ' جمعاً تكسير مشوبان ، لكونهما مفعولين ، وعلامة نصبهما الفتحة الظاهرة ، والأوّل مذكر ، والثاني مؤنث .

وهـ ' تكبر ' لفتحته معذرة بحر قوله تعالى ﴿ وَرَىٰ النَّاسَ مُكْرَرًا ﴾ .

وبحر قوله تعالى ﴿ وَلَيَكُونَنَّ الْأَيُّنَ ﴾ .

فـ ' مكري ' و ' الأنامي ' جمعاً تكسير مشوبان ؛ لكونهما مفعولين ، وعلامة نصبهما فتحة مفردة على الألف ، منع من ظهورها التعذر .

(٥) هذا هو الموضع الثالث والأخير من مواضع النصب بالفتحة .

هـ ' حرس ' والفعل المضارع حرج به الفعل الماضي والفعل الأمر ، ناسق من كونهما مشبّهين .

(٦) ذهب لـ ' نوصع الرفع بالضمّة ' كما سبق هي هذه المواضع الثلاثة مع جمع مؤنث - هـ .

الشرط مؤلف ثلاثة شروط^(١) :

الشرط الأول . أن يكون الفعل مضارعاً .

الشرط الثانى إذا دخل عليه ناصب . وهذا الشرط لابد منه ؛ لأنه لا يمكن أن يُنصب الفعل المضارع إلا إذا دخل عليه ناصب .

الشرط الثالث . ألا يتصل بآخره شيء . ويُريد بالشئ : نونى التوكيد والنسوة ،
يعنى : ألا يتصل بآخره نون توكيد^(٢) ، ولا نون نسوة^(٣) .

(١) حتى يُنصب الفعل المضارع بالفتحة .

(٢) بنوعيتها ؛ الخفيفة والثقيلة .

(٣) لفرق بين نون التوكيد ونون النسوة :

أولاً . من جهة الإعراب

- نون التوكيد بنوعيتها ؛ الخفيفة والصلبة ، تعرب حرفاً ، لا محل له من الإعراب دائماً .

- نون النسوة تعرب ضميراً فى محل رفع دائماً . إما على الفاعلية ، أو على أنها نائب فاعل ، أو على أنها اسم للنواسخ الفعلية « كان وأخواتها ، وكاد وأخواتها » .

- مثال كونها فى محل رفع ، فاعلاً قال تعالى ﴿ وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لَعَلَّ أَرَادَ أَنْ يُنْفِخَ الرُّضَاعَةَ ﴾ .

فنون النسوة فى الآية ضمير مسمى على الفتح فى محل رفع ، فاعل .

- ومثال كونها فى محل رفع ، نائب فاعل : إن أخواتنا المسلمات يُفَضِّلْنَ فى التوشية ، ولا تُفَضِّلْنَ لهن من المسلمين .

فمفعول يُفَضِّلْنَ مسمى للمجهول . ونون النسوة فيه ضمير مبنى على الفتح ، فى محل رفع ، نائب فاعل .

- ومثال كونها فى محل رفع اسماً للنواسخ الفعلية - قوله تعالى : ﴿ وَلَا نِسَاءً مِنْ سَاءِ عَسَى أَنْ يَكُونَ خَيْرًا مِنْهُنَّ ﴾ .

فمفعول يَكُونَ فعل ماسح ، ونون النسوة ضمير مبنى على السكون ، فى محل رفع ، اسم « يكون » .

(٥) صيغ الفعل : يَكُونُ . ودخلت عليه نون النسوة ، فبقي على السكون ، فأصبح « يَكُونُ » ، وبتقى سكونه ووزن الأولى ، والقاعدة أنه إذا التقى ساكنان ، وكان الأول منهما حرف علة فإنه يحذف حرفه .
فإن سلكنا التثنية فأنكر ما سبق وإن حرف علة فحذفه شنعاء
فأصبح فعل « يَكُونُ » ، ثم أُلغيت النون ، وأصبحنا نونا مشددة « يَكُونُ »

١٠٨ نَصِيحَاتُ مَاحْمُودَ بْنِ نُزَيْكِيْدٍ ، أَوْ نُورِ السُّوْرَةِ . لَمْ يُتَّصَفَ بِالْفَتْحَةِ (١) .

من ذلك يقوم . وَلَيَكُنْ حَرْفُ النَصْبِ « لَنْ » ، فتقول مثلاً : يقوم الرجل .

يقود فعل مضارع مرفوع بالضمّة ؛ لأنّه لم يَدْخُلْ عليه ناصت ، ولا جازم^(١) .
الرجل : فاعل مرفوع بالضمّة ؛ لأنّه مفرد .

وإذا أردت أن تنسب هذا الفعل تقول: لن يقوم الرجل.

ولا يجوز أن تقول : لن يقوم الرجل . برفع « يقوم » ، بل يجب أن تقول : لن يقوم الرجل . فتصيب بالفتحة ؛ لأنه فعل مضارع لم يتصل بآخره شيء ، ودخل عليه ناصب^(٣) .

١٠٠٠ = من جهة اللفظ

بأن النسوة مفتوحة غير متسلطة . كما في الأمثلة السابقة .

”وعون التوكيد على قسدين .

- نُقِلَ - وتكون مُسَدَّدَةً مفتوحة ، وسيأتي مثال عليها قريباً ، إن شاء الله تعالى .

خمسمة وتكون ساكنة ، وسيأتي كذلك مثال عليها ، إن شاء الله تعالى .

(١) «تصل» مآحر العمل المتصارح سور نو كيد ثقيلة ، نحو واللّٰه لن نذفّش . أو بحفيفة ، نحو : والله لن نذفّش . فهو مبني على الفتح في محل نصب .

وَأَنْ أَشْرَ تَحْرِيرَ السَّيِّدَةِ لِي تُذَرِّكَ إِلَّا بِالْعَفَافِ . فَهُوَ حَيْثُ مَبَى عَلَى السَّكُونِ فِي

و. فصل باحر الثعلب المضارع الف انجي. نحو : لن يضربا ، أو واو جماعة ، نحو : لن تضربوا ، نرياء
مخاصمة مؤنثة ، نحو : لن تضربي . لم يكن نصيبه بالفتحة .

فكّل من مصرها ، وقصرها : وقصرى : عضوب : لى . وعلامة نصبه حذف الواو ، وألف أو جو أو الباء فاعل مبنى على السكون ، فى محل رفع ، وتعلم توضيح ذلك فيما بآى . شاء لله .

(٢) مستذكر المؤلف رحمه الله في كتابه هذا أطرافاً من أدوات نصب وحرم الفعل المضارع، عند الكلام على أحكام الفعل.

(٣) ومن ثم ما يذكر فيه الشروط الثلاثة أيضا قوله تعالى : ﴿لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ﴾ .

٣. فعل مضارع منصوب بـ لا لن ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة .

« أمثلة على الفعل المضارع الذى اتصل بآخره شيء :

المثال الأول - الرجلان لن يقوما . لا يُنْصَبُ الفعل « يقوما » بالفتحة ؛ لأنه فعل مضارع دخل عليه ألف الاثنين ، والمؤلف يقول : لم يَتَّصِلْ بآخره شيء^(١) .

المثال الثانى - النساء لن يقمن . لا يُنْصَبُ الفعل « يقمن » بالفتحة ؛ لأنه دخل عليه نون النسوة .

المثال الثالث - والله لن يذهبن . لا يُنْصَبُ الفعل « يذهبن » بالفتحة ؛ لأنه اتصل بآخره شيء^(٢) .

فالخلاصة أن المؤلف - رحمه الله - اشترط لصب الفعل بالفتحة : أن يكون مضارعاً ، وأن يَدْخُلَ عليه ناصب ، وألا يَتَّصِلَ بآخره شيء .

* * *

^١ وقد يكون المقدر مقدرة ، نحو : يُشْرِنِى أَنْ تُشْغِىَ إِلَى الْمَجْدِ . ف « تسعى » فعل مضارع منصوب .
« أو » ، وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الألف ، منع من ظهورها التعذر .

(١) سيأتى إن شاء الله تعالى قريباً أن الفعل المضارع إذا اتصل بألف الاثنين يُصِيبُ بحذف الهمزة .

(٢) وهم نون التوكيد الثقيلة ، والفتحة التى على الباء هنا فتحة بناء ، لا فتحة إعراب .

نيابة الألف عن الفتحة

* نيابة الألف عن الفتحة *

قوله المؤلف رحمه الله : وأما الألف فتكون علامة للنصب في الأسماء الخمسة .
بحر : رأيت أباك ، وأخاك . وما أشبه ذلك .

قوله رحمه الله : وأما الألف . ثنى المؤلف بالألف ؛ لأن الفتحة إذا أشعت
صارت ألفاً ، فمثلاً إذا قلت : رأيت زيداً . هذه فتحة ، أشيعها « زيداً » بالألف ، فلهذا
ثنى بالألف .

وقوله رحمه الله : فتكون علامة للنصب في الأسماء الخمسة . بحر : رأيت أباك
وأخاك . وما أشبه ذلك ^(١) .

جزاه الله خيراً ، ما أسهل هذا الكتاب ^(٢) .

ويعني رحمه الله بذلك . أن الألف تكون علامة نصب الأسماء الخمسة ^(٣) ،
وهي : « أبوك ، وأخوك ، وحموك ، وفوك ، وذو مال » ^(٤) .

لكن متى تكون هذه الأسماء الخمسة منصوبة بالألف ؟

الجواب : إذا تمت فيها شروط الرفع بالواو ، وشروط الرفع بالواو ستة ، هي :

١- أن تكون مفردة . ٢- أن تكون مكبرة .

٣- أن تكون مضافة . ٤- أن تكون إضافتها لغير ياء المتكلم .

(١) لفظة « بحر » محوَر في إعرانها وجهان

أ : ارفع وعرب حراً مبتدأ محذوف ، تقديره : وذلك نحو .

ب : نصب وعرب مفعولاً به لفعل محذوف ، تقديره : أعني نحو .

وحري هذان الوجهان في كل لفظة « نحو » ، فلا تظيل به مع كل لفظة .

(٢) ن : وما أشبه أباك ، وأخاك ، وهو : حماك ، بالكسر - ، وفاك ، وذو مال .

(٣) وذلك لأنه بخض المعلومات ، حتى تكون سهلة الحفظ والتحصيل .

(٤) « على » محذوف ، فالعلامة الدالة على أن أحد الأسماء الخمسة منصوب هي وجود ألف في حره

(٥) فلا تكون الألف علامة للنصب إلا في هذا الموضع فقط .

٥- أن تكون « فو » خالية من الميم .

٦- أن تكون « ذو » بمعنى صاحب^(١) .

اذن إذا تَمَّتْ شروط رفع الأسماء الخمسة بالواو وحسب أن تُنْصَبَ بالالف ، فنقول مثلاً : أَكْرَمْتُ أَبَاكَ .

أَكْرَمْتُ : فعلٌ وفاعلٌ .

أَبَاكَ : أبا : مفعولٌ به منصوبٌ ، وعلامةُ نصبه الألفُ نيابةً عن الفتحة ؛ لأنه من الأسماء الخمسة ، و« أبا » مضافٌ ، والكافُ مضافٌ إليه .

مثالٌ آخرٌ : سَأَلْتُ ذَا مَالٍ .

سَأَلْتُ : فعلٌ وفاعلٌ .

ذَا : مفعولٌ به منصوبٌ ، وعلامةُ نصبه الألفُ نيابةً عن الفتحة ؛ لأنه من الأسماء الخمسة ، و« ذا » مضافٌ ، و« مالٍ » : مضافٌ إليه^(٢) .

ولو قال قائلٌ : رأيتُ ذو مالٍ . لقُلْنَا : أخطأتَ ؛ لأنَّ « ذو » تُنْصَبُ بالالف .

إذن : عرفنا الآن أن الأسماء الخمسة تُرْفَعُ بالواو ، وتُنْصَبُ بالالف .

(١) وقد نَصَّه صاحب ١٣٣١ ، رد شرطاً ساعداً . يتعلق بالاسم « ذو » ، وهذا الشرط هو : أن يكون الاسم الذي تضاف إليه « ذو » اسم جنس ، ظاهراً ، غير صفة .

(٢) من أسماء نصب الأسماء الخمسة بالالف نيابة عن الفتحة هي اقران

« وَأَنْ كَانَ ذَا مَالٍ وَبَرٍّ » .

« قَالُوا سَتَرُوا عَنْهُمْ آبَاءَهُمْ لَقَالُوا لَقَالُوا » .

« وَجَاءُوا أَنَّهُمْ بِعِثَّةِ يَتَكُونُ » .

« وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا إِلَى ثَمُودَ أَنَاخُكُمْ صَلَاحًا أَنْ اعْبُدُوا اللَّهَ » .

نحو : « ذَا مَالٍ » ، و« بَرٍّ » ، و« عِثَّةٍ » ، و« ثَمُودَ » ، في هذه الآيات منصوب . وعلامة نصبه الألف نيابة عن الفتحة . وكلُّ منها مضاف ، وما بعده من « مالٍ » ، « الهاء » ، و« هم » مضافٌ إليه .

نيابة الكسرة عن الفتحة

و يجمع جمع المؤنث السالم في نصبه بالكسرة^(١) : ما سُمِّي به من هذا جمع^(٢) . نحو : عرفات « اسمٌ موقِفٌ في الحج »^(٣) . فهي اسمٌ مفردٌ ، فليس هناك عرفاتٌ كثيرةٌ .

إذن : « عرفات » ليست جمعٌ مؤنثٌ سالماً ، بل هي ملحقةٌ بجمعِ المؤنثِ السالمِ^(٤) . وعلى هذا فنقول : ما أُعْرِبَ إعرابَ جمعِ المؤنثِ السالمِ ، ولم تُنطَبَقْ عليه الشروطُ فإنه مُلْحَقٌ

ومثالُ « عرفات » : « أذرعَات » ، أرضٌ بالشام^(٥) . مُلْحَقَةٌ بجمعِ المؤنثِ السالمِ^(٦) .

(١) وكذلك في رفعه بالضمة . كما مضى ص ١١٧ . وفي حره بالكسرة ، كما سيأتي ، إن شاء الله ص ١٨٢ . والمقصود بالملحق بجمعِ المؤنثِ السالمِ كلمات وردت على صورة هذا الجمع ، مُعْرِبَةً بإعرابه ، لكنها تخالف هذا الجمع في بعض شروطه ، أو في معناه ، ولذا جعلت من قبيل الملحق بهذا الجمع ، وليست منه على وجه الحقيقة .

(٢) ما سُمِّي به من هذا الجمع هو عبارة عن تسمية جمعت جمع مؤنث سالماً . وأُطْلِقَتْ أعلاماً على مُسَمِّيَّاتٍ مفردة ، نحو : عُيُونٌ « اسم امرأة » - وَتَرَكَاتٌ « اسم رجل » - وَعُرَفَاتٌ « اسم مكان قرب مكة » - وَأَذْرِعَاتٌ « اسم قرية بالشام » .

فمثل هذه الكلمات من قبيل جمعِ المؤنثِ السالمِ . من حيث اللفظ ، لكن معناها مفرد . فـ « عرفات » . و « بركات » مثلاً لم ينظرنا إلى لفظيهما قلنا : إن « عرفات » جمع « عرفة » ، و « بركات » جمع « بركة » ، فهما جمع مؤنث سالم ، وإذا نظرنا إلى معاهما قلنا : ليسا بجمع ؛ لأنهما لا يُدُلُّان على متعدّد ، وإنما هما : اسم لموضع ، واسم لرجل .

(٣) ويقال لهذا المكان أيضاً : عرفة . وبه ورد الحديث : « الحج عرفة » . أخرجه أبو داود (١٩٤٩) ، والنسائي (٣٠٤٤) ، والترمذي (٨٨٩) . (١٨٨٧) . وأحمد ٤ : ٣٠٩ . ٣٣٥ ، ٣١٠ - ٣٠٩ .

وصححه الشيخ الألباني رحمه الله في الإرواء ٢٥٦/٤ (١٠٦٤) . (٤) ربّ المسيح رحمه الله أنها ليست جمع عُرُوتٍ سالماً من جهة اللفظ ؛ إذ إنها إنما تدل على مفرد . - - - - -

(٥) في نسخة : « أرض في الشام » . أذرعَات - بكسر الراء ، وتُفْتَح - دولة بالشام ، و شُشَّةٌ قُرْعِيٌّ ، بالفتح . اهـ

(٦) « ذُرْعَات » أصلها جمع أذْرَعَة ، ثم ثُبُلَتْ ، فصارت اسم بلد ، فهي في اللفظ جمع . وهي مع

إسكال وجوانه .

إن « صامتات » جمع مؤنث سالم ؛ لأنها جمع « صامته » . إذا قال قائل : كيف تقول : جمع صامته ، وهو يقول : صامتات ؟

يقول - نعم ، نحن ما عملنا بالمفرد شيئاً ، وإنما أضفنا إليه الألف والتاء .

لكن قد يقول : إلك لم تزد ألفاً وتاءً ، ولكنك حذفْتَ تاءً « صامته » فقلت : « صامتات » . فما الجواب ؟

يقول : إنما لم نحذف ؛ لأن التاء التي في المفرد وضَعْنَاهَا فِي الْجَمْعِ^(١) ، لكن جعلناها بعد الألف ، وتاء الجمع تكون مفتوحة ، وتاء المفرد تكون مربوطة .

* * * * *

(١) وهذا قد نرى ، فإن الأمر لو كان كذلك لم تكن « صامتات » جمع مؤنث سالماً ، بل كانت جمع تكسير ، حيث إنه - كما مضى - يشترط في هذا الجمع زيادة الألف والتاء ، فإن كان أحدهما أنسي كان الجمع جمع تكسير ، مثل أبيات ، وأصوات ، وأموات ، وقضاة ، ودعاة ، وما أشبه ذلك . فلو لم يزد - والله أعلم - أن تاء المفرد قد حذفت عند الجمع - لأنها في الأصل زائدة - واستعينا بتاء جمع عن وجودها ؛ لأن التاء في المفرد جئ بها للتأنيث ، وهي في نية الاتصال ، فإذا جمعهما حذبت ، فاستعينا بتاء الجمع عن تأنيثها .
وإذا علم - هذه التاء قد حذفت - وأنها ليست تاء التي في الجمع أن صورتها مختلفة ، فـ « مفرد مربوطة ، وتاء الجمع مفتوحة » . وانظر ص ١١٨ من هذا الشرح ، حاشية هـ .

نيابةُ الياءِ عن الفتحةِ

★ نيابة الياء عن الفتحة ★

قال المؤلف رحمه الله تعالى : وأما الياء فتكون علامة للنصب في التنبيه والجمع .
 بمعنى : حمد الله . أن الياء تكون علامة النصب في التنبيه والجمع^(١) .
 وقوله : رحمه الله . في التنبيه . مرّ علينا أن معناها : ما دلّ على اثنين أو اثنين ،
 بزيادة ، أغنت عن متعاطفين ، مُتَّفِقِينَ لفظاً ومعنى^(٢) .

إذن : المثنى يُرْفَع بالالف ، ويُنْصَب بالياء .

وقوله رحمه الله . والجمع . أى : جمع المذكر السالم^(٣) ، وجمع المذكر السالم قد
 مرّ علينا أنه ما دلّ على أكثر من اثنين ، مع سلامة بناء المفرد .

وإن سِتّ فقلّ . ما لجميع بواو ونون ، أو ياء ونون مَرِيدَتَيْن^(٤) .

إذن : جمع المذكر السالم يُرْفَع بالواو ، ويُنْصَب بالياء .

وهي الأمثلة على نصب السنتي دليلاً . أن تقول : رأيت الرجلين^(٥) . ولا يصح أن
 تقول : رأيت الرجلان .

(١) هالياء تكون علامة للنصب في مَرْمَعَيْنِ

الموضع لأمر التنبيه ، بمعنى المثنى .

والجمع السالم . جمع المذكر السالم .

فيمسكت بـ تعرف نصب انو حد منهما بوجود الياء في آخره ، والفرق بينهما أن الياء في المثنى يكون ما
 فيها مفروق ، وما بعدها مكسوراً ، والياء في جمع المذكر السالم يكون ما قبلها مكسوراً ، وما بعدها
 مفتوحاً ، ويستوضح ذلك بالأمثلة ، إن شاء الله تعالى .

(٢) تقدم ص ١٣٦ .

(٣) د خبر نونف شار حمد الله الخ جمع . ولم يقدّمه بجمع المذكر السالم ، لكونه على حد مثنى ، بمعنى

ذكر بجاتيه فالمراد بجمع المذكر السالم .

(٤) تقدم ص ١٢٥ .

(٥) د خبر نونف شار غراب هذا المثال

معل وفاعل .

د خبر مفعول به منصوب ، وعلامة نصبه الياء ، المفتوح ما قبلها ، المكسور ما بعدها ، لأنه مثنى .

تقول : رأيت الرحلان .

ومن الأمثلة على نصب جمع المذكر السالم بالياء : أن تقول : رأيت المسلمين^(١) .
ولا يصح أن تقول : رأيت المسلمون . لأنها إذا نصبت يجب أن تكون بالياء . والله
أعلم .

١ = والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد .

ومن أمثلة نصب المشى بالياء في القرآن :

قوله تعالى : ﴿ وَجَعَلْنَا اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ آيَاتَيْنِ ﴾ .

وقوله تعالى : ﴿ أَأَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّبِعُونِي وَأْمُرْ بِالْهَيْبَةِ مِنْ دُونِ اللَّهِ ﴾ .

وقوله تعالى : ﴿ وَأَمَّا الْعَلَامُ فَكَانَ أَنْوَاهُ مُؤْمِنِينَ ﴾ .

وقوله تعالى : ﴿ سَتَعْلَمُهُمْ مَرَّتَيْنِ ثُمَّ يُرَدُّونَ إِلَىٰ عَذَابٍ عَظِيمٍ ﴾ .

وقوله تعالى : ﴿ وَوَجَدَ مِنْ دُونِهِمُ امْرَأَتَيْنِ تَذُودَانِ ﴾ .

فكل من : « آيتين - إلهين - مؤمنين - مرتين - امرأتين » مشى منصوب ، وعلامة نصبه ياء ، المفتوح ما قبلها ، المكسور ما بعدها ، والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد .

(١) وإعراب هذا المثال هكذا

رأيتُ فعل وفاعل .

المستحسن مفعول به منصوب ، وعلامة نصبه ياء ، المكسور ما قبلها ، المفتوح ما بعدها ؛ لأنه جمع

مذكر سالم ، والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد .

ومن أمثلة نصب جمع المذكر السالم بالياء في القرآن :

قوله تعالى : ﴿ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ فِي الدَّرَكِ الْأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ ﴾ .

وقوله تعالى : ﴿ قَالُوا لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ فَاسْأَلِ الْعَادِينَ ﴾ .

وقوله تعالى : ﴿ أَوَلَيْكَ لَمْ يَكُونُوا مُعْجِزِينَ فِي الْأَرْضِ ﴾ .

وقوله تعالى : ﴿ قَالُوا وَجَدْنَا آبَاءَنَا لَهَا عَابِدِينَ ﴾ .

وقوله تعالى : ﴿ قُلْ بِمَسْمَا يُأْتِيكُمْ بِهِ يَئِنَّاكُمْ إِنَّ كُنتُمْ مُؤْمِنِينَ ﴾ .

فكل من : « المنافس - العادين - معجزين - عابدين - مؤمنين » ، جمع مذكر سالم منصوب ، وعلامة

نصبه ياء . مكسور ما قبلها ، المفتوح ما بعدها ، والنون عوض عن التنوين في الاسم مفرد

نيابة حذف النون عن الفتحة

★ نِيَابَةُ حَذْفِ النُّونِ عَنِ الْفَتْحَةِ ★

قُلِ الْمُؤَلَّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى : وَأَمَّا حَذْفُ النُّونِ ، فَيَكُونُ عَلَامَةً لِلنَّصَبِ فِي الْأَفْعَالِ الْخَمْسَةِ الَّتِي رَفَعَهَا بَيِّنَاتِ النُّونِ^(١) .

فَوَيْ رَحِمَهُ اللَّهُ : الْأَفْعَالُ الْخَمْسَةُ هِيَ : يَفْعَلُونَ ، وَتَفْعَلُونَ ، وَتَفْعَلَانِ ، وَتَفْعَلَيْنِ .

وَقَدْ سَبَقَ لَنَا أَنَّهُ تَرَفُّعٌ بِثَبُوتِ النُّونِ ، وَهَذَا ذَكَرَ الْمُؤَلَّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّهَا تُنْصَبُ بِحَذْفِ النُّونِ^(٢) .

وَمِثَالُ نَصْبِهَا بِحَذْفِ النُّونِ : تَقُولُ : لَنْ يَفْعَلَا ، وَلَنْ تَفْعَلَا^(٣) ، وَلَنْ يَفْعَلُوا ، وَلَنْ تَفْعَلُوا^(٤) ، وَلَنْ تَفْعَلِي^(٥) ، فَتَحْذِفُ النُّونَ^(٦) .

وَمِثَالُ ذَلِكَ أَيْضًا : تَقُولُ : يُعْجِبُنِي أَنْ تَفْهَمُوا . وَلَا يَصِحُّ أَنْ تَقُولَ : يُعْجِبُنِي أَنْ تَفْهَمُونَ ؛ لِأَنَّ الْأَفْعَالَ الْخَمْسَةَ تُنْصَبُ بِحَذْفِ النُّونِ^(٧) .

(١) يَعْنِي رَحِمَهُ اللَّهُ : أَنْ حَذْفَ النُّونِ يَكُونُ عَلَامَةً لِلنَّصَبِ ؛ نِيَابَةً عَنِ الْفَتْحَةِ فِي الْأَفْعَالِ الْخَمْسَةِ ، وَالْأَمْثَلَةُ سِتَانِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ فِي كَلَامِ الشَّارِحِ رَحِمَهُ اللَّهُ .

(٢) لِيَمَكِّنَكَ أَنْ تَعْرِفَ نَصَبَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْأَفْعَالِ الْخَمْسَةِ إِذَا وَحَدَتْ النُّونُ الَّتِي تُكَوِّنُ عَلَامَةَ الرُّفْعِ مَحْذُوفَةً

(٣) بِالْمُتَحْنَةِ ، وَالْفَوْقِيَّةِ .

(٤) بِالْمُتَحْنَةِ ، وَالْفَوْقِيَّةِ .

(٥) وَلَا يَكُونُ إِلَّا بِالْفَوْقِيَّةِ .

(٦) وَإِعْرَابُ هَذِهِ الْأَمْثَلَةِ كَالْآتَالِي .

س : حَرْفُ نَقْيٍ ، وَنَصَبٍ ، وَاسْتِقْبَالٍ .

و «عَلَا ، وَتَفْعَلَا ، وَتَفْعَلُوا ، وَتَفْعَلِي» : أَعْمَالُ مُضَارَعَةٍ مَنْصُوبَةٍ بِ «لَنْ» ، وَعَلَامَةُ نَصْبِهَا حَذْفُ نُونٍ ، وَتَنْفِ الْأَمْرَيْنِ ، وَوَاوُ الْجَمَاعَةِ ، وَبَاءُ الْمُخَاطَبَةِ الْمُؤَنَّثَةِ : فَاعِلٌ مَسِي عَلَى السَّكُونِ ، فِي مَحَرِّ رَفْعٍ .

(٧) قُلِ أَمِنْ هَشَامٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي سِرْحِ الشُّدُورِ ص ٩٢ . فَإِنْ قُلْتَ : فَمَا تَصْنَعُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿إِلَّا أَنْ يَفْعَلُوا﴾ . فَإِنَّ «أَنْ» نَاصِبَةٌ ، وَالنُّونُ ثَابِتَةٌ مَعَهُ ؟

نقول : لا يصح أن نقول ، وأنت تُخاطبُ امرأة : يُعْجِبُنِي أن تتأدّبين . ولكن نقول : يُعْجِبُنِي أن تتأدّبي . بحذف النون ؛ لأن الأفعال الخمسة تُنصب بحذف النون . ومن أمثلة ذلك في القرآن :

قوله تعالى ﴿وَلَنْ تَفْعَلُوا﴾ . حُذِفَتِ النون ، وأصلها : « تفعلون » .

قوله تعالى ﴿وَلَنْ يَمَنُّوا﴾ . حُذِفَتِ النون ، وأصلها : « يَمَنُّونَ » ، ولهد لما جاء التمني منفياً بـ « لا » قال الله تعالى : ﴿وَلَا يَمَنُّونَهُ أَبَدًا﴾ ؛ لأن « لا » لا تنصب ، و « لن » تنصب .

إعراب قوله تعالى : ﴿وَلَنْ تَفْعَلُوا﴾ .

لن : حرف نفى ، ونصب ، واستقبال .

فهى حرف نفى ، لأنك إذا قلت : « لن تفعلوا » . نفيت الفعل .

ونصب ؛ لأنها تنصب الفعل .

واستقبال ؛ لأنها تحول المضارع إلى مستقبل ، فالفعل المضارع يصلح للحال

قلت : ليست الواو هنا واو الجماعة ، وإنما هى لام الكلمة ، التى فى قولك : ربه . يعفو ، وليست النون ترفع . وإنما هى اسم مضمرة عائد على المطلقات ، مثلاً فى : ﴿وَالْمَلَكُوتُ يُرْصَدُ﴾ . والفعل مبنى لاتصاله بـ « يعفون » ، ووزن « يعفون » على هذا « يُفْعَلْنَ » . كما أنك إذا قلت : السوء يخرجن ، أو يكثرن . كان ذلك وره .

وإذا قلت : رحل يعفون فالواو واو الجماعة ، والنون علامة الرفع ، والأصل « يُفْعَوُونَ » بواو ، ولأهما لام لكلمة ، والثانية واو الجماعة ، فاستقبلت الضمة على واو قبلها ضمة ، وبعدها واو ساكنة وهى الواو الأولى فحُبِلَتِ الضمة ، فالتقى ساكنان ، وهما الواوان ، فحُذِفَتِ الأولى .

والى حُطِبَ حذف دون الثانية لثلاثة أمور :

حذف أ . لأولى جرة كلمة ، والثانية كلمة ، وحذف جزء أسهل من حذف كل .
والسبب : أن الأولى آجر الفعل ، والحذف بالآخر أولى .

ب . لأولى لا تدل على معنى ، والثانية دالة على معنى ، وحذف ما لا يدل أولى من حذف ما يدل . اهـ .

ولاستقبل . لكن قد تَقْتَرُنْ به حروفُ تَحْوُلُهُ للماضى ^(١) .

وقد تَقْتَرُنْ به حروفُ تَحْوُلُهُ للمستقبل ^(٢) ، وقد تَقْتَرُنْ به حروفُ تَحْوُلُهُ

(١) اصر ص ٦٤ ، حاشية .

(٢) يتعين زمن الفعل المضارع للاستقبال فى الحالات التالية :

١- إذا انصرف من ظروف المستقبل . مثل « إذا » ، سواء أكان الظرف معمولاً للمضارع ، أم كان مضارع معمولاً للظرف ، بأن يكون الظرف مضافاً ، والجملة من الفعل المضارع وفاعله هى امضف إليه فى محل جر ، مثل : أزورك إذا تزورنى .

فالمفعول المضارعان هما للمستقبل ، والأول منهما هو العامل الذى عمل النصب فى الظرف « إذا » ^(٣) مضاف . وجملة المضارع مع فاعله بعدها فى محل جر مضاف إليه ، فيكون المضارع الثانى مع فاعله معمولاً للظرف .

٢- إذا كان مُشْتَبْهاً إلى شىء مُتَوَفَّعَ حصوله فى المستقبل . مثل : يدخل الشهود اللجنة مع سابقين ، إذا لا يحق أن يكون زمن المضارع للحال ، ومعناه - وهو دخول اللجنة - فى المستقبل ، لما يترتب عليه من سبق الفعل للفاعل فى الوجود والوقوع ، وهو محال .

٣- إذا سبقه « هل » ، نحو : هل تقاطع مجالس الشؤء ؟

٤- إذا اقصى طلباً ، سواء أكان الطلب يُفْهَمُ منه وحده ، أم كان بمساعدة أداة أخرى : فالأول كقولہ تعالى ﴿ وَالْوَلَدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَدَهُنَّ حَوْلَى كَامِلِينَ ﴾ . فالله يطلب من الوالدة إرضاع أولادهن ، وهذا لا يكون إلا فى المستقبل .

ومثال ذلك أيضاً قولك : يرحمك الله . فأنت تطلب من الله أن يرحم أحاك ، فالدعاء نوع من الطلب .

ومثال الباسى قوله تعالى ﴿ لِيُبَقِّ دُو سَعَةٍ مِّن سَعِيَةٍ ﴾ . وقوله تعالى : ﴿ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا ﴾ فإن صَبَّ الإِيقَاقِ فى « سبق » ، وطلب عدم المؤاخذه فى : « لا تؤاخذنا » ، معهود من المضارع ، بمساعدة اللام و « لا » المضاعفة ، ومن المعنى فى الفعلين هو المستقبل ؛ إذ لا يمكن تحقيق ما تطلبه من غيرت وإبعده إلا فى المستقبل .

٥ د سفت اذاه سرف وحرء . سواء كانت جائمة ، كالتى فى قوله تعالى : ﴿ إِذْ سُبْرُوا مَهْ سُبْرَتُمْ ﴾ . -

(٥) « د » هـ طرفه محصن ، ولا تدل على الشرط ؛ لأن « إذا » الظرفية الشرطية لها اصدرة فى حملتها حتماً ؛ « لا تقع حشواً » .

« سر حاتم » و « لو الشرطية » غير الامتناعية ، و « كيف » الشرطية^(٣٤) ، مثل : لو يؤاحد به
سبب يصلهم لأسرع في إهلاكهم ، ومثل : كيف تُصنع أضغ.

وشبه من هذا ، كما سيأتي ، أن الجوازم جميعها - ما عدا « لم » و « ولما »^(٣٥) - تُخصّص للاستفهام .

٦- د فحسب وعداؤه وعداؤه كقوله تعالى : ﴿يُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ وَيَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ ؛ لأن تحقيقهما لا
يكون إلا في المستقبل .

وكالشطر الثاني من قول الشاعر يُهَدَّد :

مَنْ يُشْجَلُ الْحَرْبَ لَا يَأْمَنُ غَوَائِجَهَا قَدْ تُحْرِقُ النَّارُ يَوْمًا مُوقَدَ النَّارِ

٧- إذا صحب أداة توكيد ، مثل : من التوكيد الخفيفة أو الثقيلة ؛ لأن التوكيد يليق بما لم يحصل ،
ويناسب ما لم يقع ، نحو : أَتَكْرِمُ صَدِيقَكَ ؟ وهل تُسَاعِدُنَّ الْهَالِسَ ؟

وقد تعي : ﴿لَيْسَ جَنًّا وَلَيْكُونَا مِنَ الصَّغِيرِينَ﴾ .

٨- إذا صحب لام جواب القسم عد فحسب من لحن ؛ لأنها في معنى أداة التوكيد السالفة ؛ مثل :
وَاللَّهِ لَغَيَّ عَمَلِكَ تُحَاسِبُ .

ومثلها : لا اله الا الله ؛ غير العاملة عمل سس ؛ عند ذلك الفرق . مثل : لا أترك الصديق في مواقف
الشدة .

٩- إذا سبقته أداة رحاء ؛ مثل : لعل الغائب يحضر .

١٠- إذا سبقه حرف نصب ، سواء أكان ظاهرا ، أم مقدرا ، وقد اجتمعا في قوله تعالى : ﴿لَنْ نَنَالُوا الْبِرَّ
حَقًّا نُنِيقُوا بِمَا نُحِبُّونَ﴾^(٣٦) .

١١- إذا سبقه حرف نفي ، وهو «السين» ، و «سوف» ، نحو قوله تعالى : ﴿لَا سَعْيَ لَكُمْ

(٥) في معنى : الشرطية . وتشتهر باسم «لو» الشرطية غير الامتناعية ، ومشها «لو» المصدرية التي
تعني «أن» انصيرية ، وتشتك مع الجملة المضارعية بعد ما بمصدر ، ولكن ليس لها عملها في نصب
المضارع ؛ مثل : أود لو يسود الإسلام .

(٥٥) و «ذا» الشرطية أيضا .

(٥٥٥) لأنه - كما سبق - «لم» ، ولما ؛ ثم لأن زمن الفعل المضارع إلى الماضي . وأطر ص ٦٤ ، وأما باقي
الأدوات التي تجرم فعلا واحدا ، وهي «لا الناهية» ، و «لام الأمر» ، وأدوات الشرط الجارمة فيها جميعها
تُخلص العمل المضارع للاستقبال .

(٥٥٥٥) فاعمل «تالوا» مصوب بحرف ظاهر ، وهو «لن» ، والفعل «تفقوا» مصوب بحرف مقدر . وهو
«أب» ، «حرف» «أن» يضم وحوثا بعد «حتى» إذا كانت حرف جر بمعنى «إلى» . فتفسير الآية :
تدوا أسر إلى أن تفقوا مما تحبون .

ونعود الآن إلى إعراب باقى الآية :

وَإِذَا قَالَ الرَّجُلُ . لَسْتُ تَسْتَعِجِلُونِي . فَهَذِهِ لَيْسَتْ نَوْنٌ إِعْرَابٌ ، بَلْ هِيَ نَوْنٌ

(١) يتعين زوم الفعل المضارع للمحائ في الحالات التالية :

٤- إذا دخل على متعل المتصارع لأم الابتداء، مثل: إن هذا الرجل الحق ليُخبئُ عمه.

 $\phi_A \in \mathcal{D}Y$

(٥٥) حَوَّثَ هَمِيسَ الْفَعْلَيْنِ هِيَ : أَنْشَأَ ، وَعَلِقَ ، وَأَخَذَ ، وَهَبَّ ، وَبَدَأَ ، وَابْتَدَأَ ، وَجَعَلَ . وَقَمَ . وَانْتَرَى .
(٥٥٥٥) أَيْ : عِنْدَ عَدَمِ وَجُودِ قَرِينَةٍ تَدُلُّ عَلَى أَنَّ الزَّمْنَ مَاضٍ أَوْ مُسْتَقْبَلٌ .

وقاية^(١) : إذ لو كانت نونٌ إعرابٍ لصار الكلام : لن تستعجلوني .

١) نون سوفيه هي نون تلحق آخر الكلمة ، اسماً كانت ، أم فعلاً ، أم حرفاً ، إذا اتصلت بياء منكم . وإنما سميت هذه النون بذلك ، لأنها تقي آخر الفعل من الكسر الذي هو أخو الجر ، والجر يتمتع وحووده مع الفعل . فإذا ما باشرت الياء الأفعال فإن النون يُؤتى بها لتخيل الكسر ، أو لوقاية الفعل من الكسر . كما أنها تقي غير الفعل من تعبر آخره ؛ إذ إن هذه النون تتحمل الكسرة التي تتطلبها ياء المتكلم ، بدلاً من العوامل التي تأتي معها .
ومن مثله دخولها على الفعل . تقول : ضربتني ، كلمتني ، يشمتني ، يُعلمني ، أفهمني ، اقنئني . ومثال دخولها على الحرف . تدخل نون الوقاية على ثمانية حروف فقط ، هي : « إن » وأخواتها^(٢) ، « عَن » ، « مِن » .

ومثال ذلك : قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ كَفَرُوا قُتِلْتُمْ فَمَنْ دَاوَىٰ ظُهُورَكُمْ فَتُفَزَّرَا عَلَىٰ أَدْبَارِكُمْ فَذَلِكُمْ اللَّهُ يُعَذِّبُ الْمُذِلَّةَ ۚ ﴾ . وقوله تعالى : ﴿ إِنِّي أَنَا اللَّهُ ۚ ﴾ .

ومثال دخولها على الاسم . تأتي نون الوقاية مع الأسماء المضافة إلى ياء المتكلم ، في ثلاث كلمات ، هي : نَدُّ ، وقد ، وقَطُّ^(٣) .
ومثال ذلك . قوله تعالى : ﴿ قَدْ بَلَغْتَ مِن لَّدُنِّي عُذْرًا ۚ ﴾ .
وقول الشاعر :

قَدْنِي مِن نَضْرِ الْخُنْبِي قَدِي لَيْسَ الْإِمَامُ بِالشَّجِيحِ الْمُنْجِدِ

وقول النبي ﷺ : « يقال لجهنم : هل امتلأت ؟ وتقول : هل من مزيد ؟ فيضع الرب تبارك وتعالى قدمه عليها ، فتقول : قَطْنِي ، قَطْنِي^(٤) . وإذا أردت مزيد بحث فانظر شرحنا للألفية ٢/٢٩٣ - ٣١٣ .

(٥) أحوات « إن » هي : أن ، لكن ، كأن ، ليت ، لعل .

(٥) قد ، وقط ، لهما ثلاث أحوال :

حالة الأولى أُر يكونا اسماً ؛ بمعنى : خشب . ويمكن أن يضافا إلى ياء المتكلم ، فتكثر فيهما نون لوقاية كالحالة التي معنا ، وفي تلك الحالة هما مبنيان على السكون في محل رفع ، مبتدأ ، والياء مضاف إليه ، وما بعدهما خبر .

حالة ثانية أُر يكون « قد » و « قط » اسم فعل ، بمعنى يكفي ، وعندئذ تترهما نون الوقاية إذا مضى ياء المتكلم ، فتقول : قدني وقطني هذا المال ؛ أي : يكفيني .

حالة ثالثة قد تكون « قد » حرفاً يختص بالأفعال ، مثل : قد نجحت . وهذا هو الأكثر في استعمالها . وتكون « قط » ظرف زمان لاستغراق الزمان الماضي ، وهذه بفتح القاف ، وتشديد الضاء مصمومة . وتختص بالهي ، يقال : ما غافلته قط ؛ أي : أبداً فيما مضى وانقطع ، ولا تضاهي إلى الياء .

(٥٥) انظر الفتح لابن حجر ٥٩٥/٨ .

٢- نفيها من علامات النصب، فصارت علامات النصب خمسة: الفتحة، والألف، والكسرة، والياء، وحذف النون^(١).

(١) ومُنْخَصَّ الكلام عن علامات النصب أن يقول: أولاً للنصب خمس علامات، هي: الفتحة، والألف، والكسرة، والياء، وحذف النون.

ثاني: هذه العلامات الخمسة تنقسم إلى قسمين

١- لتقسم الأول: علامات أصلية، وهي الفتحة فقط.

٢- القسم الثاني علامات فرعية، وهي: الألف، والكسرة، والياء، وحذف النون.

ثالثاً: تكون الفتحة علامة للنصب في ثلاثة مواضع: الاسم المفرد، جمع التكسير، والفعل المضارع إذا دخل عليه ناصب، ولم يتصل بآخره شيء.

رابعاً: من حروف النصب: لن، وأن (مفتوحة الهمزة)، وسأيتي ذكر باقي حروف النصب إن شاء الله بعد الكلام على نواصب الفعل المضارع.

خامساً: يشترط لنصب الفعل المضارع بالفتحة ألا يتصل بآخره شيء، والمراد بالشيء هنا: نون التوكيد الخفيفة والثقيلة، ونون النسوة، وألف الاثنين، وواو الجماعة، وياء المخاطبة المؤنثة.

سادساً: تنوب الألف عن الفتحة، فتكون علامة للنصب، في موضع واحد فقط، وهو الأسماء الخمسة، وهي - كما مضى - : أبوك، وأخوك، وحموك، وفوك، وذو مال.

سابعاً: ولا تكون الألف علامة لنصب الأسماء الخمسة إلا إذا تمت فيها شروط سبعة، هي:

١- أن تكون مفردة.

٢- أن تكون مكبرة.

٣- أن تكون مضافة.

٤- أن تكون إضافتها لغير ياء المتكلم.

وهذه هي الشروط العامة، وأما الشروط الخاصة فهي:

٥- أن تكون «فو» خالية من الميم. وهذا شرط خاص بـ «فو».

٦- أن تكون «ذو» بمعنى «صاحب».

٧- أن يكون الذي تصاف إليه «ذو» اسم جنس ظاهراً غير صفة. وهذا الشرطان حاصبان بالاسم «ذو».

ثم تنوب لكسرة عن الفتحة، فتكون علامة للنصب، وذلك في موضع واحد فقط، وهو جمع المؤنث السالم.

ثم تنوب الألف عن الفتحة، فتكون علامة للنصب، وذلك في موضعين، هما: «شيء» و«جمع».

ثم تنوب الياء عن الفتحة، فتكون علامة للنصب، وذلك في موضعين، هما: «شيء» و«جمع».



٣٠ المذكر السالم .

حادى عشر " : نون المثنى تكون مكسورة مطلقاً ، سواء فى ذلك حالة الرفع وحالة النصب وحالة الجر ، فتقول : الرجلان ، الرجلين .

وبن جمع لمذكر السالم تكون مفتوحة مطلقاً . سواء فى ذلك حالة الرفع وحالة النصب وحالة الجر ، فتقول : المسلمون ، المسلمين .

ثانى عشر . ياء المثنى يكون ما قبلها مفتوحاً ، فتقول الرجلين ، وياء جمع المذكر السالم يكون ما قبلها مكسوراً ، فتقول : المسلمين .

ثالث عشر : ينوب حذف النون عن الفتحة ، فيكون علامة للنصب ، وذلك فى الأفعال الخمسة ، وهى كل فعل مضارع اتصل بأحده ألف الاثنين ، أو واو الجماعة ، أو ياء المخاطبة ، وهى : يفعلون ، تفعلون ، يفعلان ، تفعلان ، تفعلين .

ويتلخص لدينا الآن بعد الكلام على علامات الرفع وعلامات النصب أن :

١- الاسم مفرد . وجمع التكسير . والفعل المضارع الذى لم يتصل بأحده شئ ترفع بالضممة ، وتنصب بالفتحة .

٢- الأسماء الخمسة : ترفع بالواو ، وتنصب بالالف .

٣- جمع المؤنث السالم : يرفع بالضممة ، وينصب بالكسرة .

٤- المثنى : يرفع بالالف ، وينصب بالياء .

٥- جمع المذكر السالم : يرفع بالواو ، وينصب بالياء .

٦- الأفعال الخمسة : ترفع بثبوت النون ، وتنصب بحذفها .

هدد وسيدكر المؤلف رحمه الله بعد الانتهاء من علامات الخفض ، وعلامات الجر ، أبواب الإعراب الأصلية ، وأبواب الإعراب الفرعية . والله أعلم .

د صمعت لأعد د من واحد إلى تسعة على وزن فاعل ، وزُكِّيت مع العشرة ، فإنها تبقى مسية على فتح الحُرَّير . عدا الجزء الأول من الحادى عشر ، والثانى عشر ، فهو مبنى على السكون .

علاماتُ الخفضِ

❖ علامات الحذف ❖

ولما انتهى المؤلف رحمه الله الكلام عن علامات النصب شرع ينكته على علامات الحذف . فقال . وللحذف ثلاث علامات : الكسرة ، والياء ، والفتحة^(١) .

قوله رحمه الله : وللحذف ثلاث علامات . قد تقدم أن للرفع أربع علامات ، وللنصب خمس علامات ، فيكون مجموع الكل اثنتي عشرة علامة .

وقوله رحمه الله : الكسرة . هي الأصل^(٢) .

وقوله رحمه الله : والياء . وهي التي تأتي إذا أشبعت الكسرة^(٣) .

❖ ❖ ❖

(١) فسكت أن نعرف أن الكلمة مخفوضة إذا وجدت فيها واحداً من ثلاثة أشياء الأول الكسرة . وهي الأصل في الحذف ، والثاني الياء ، والثالث الفتحة ، وهما قرعان عن الكسرة . ولكل واحد من هذه لأشياء الثلاثة مواضع يكون فيها ، وهذه المواضع سيذكرها المؤلف والشارح رحمهما الله بالتفصيل .

(٢) ولذلك بدأ بها .

(٣) فهي ست لكسرة . ولذلك تثنى بها . ثم نضم بالفتحة ، واختم بها متعين ؛ لما سبق

الكسرةُ ومَوَاضِعُهَا

★ الكسرة ومواضعها ★

ولما غلبه رحمه الله العلامات إجمالاً أخذ يتكلم عليها تفصيلاً . فقال قائم الكسرة تكون علامة للحفص في ثلاثة مواضع . في الاسم المفرد المنصرف . وجمع الكسر المنصرف . وجمع المؤنث السالم .

فوله رحمه الله . في الاسم المفرد^(١) المنصرف . تقدم أن الضمة تكون علامة للرفع في الاسم المفرد^(٢) ، ولم يقل المؤلف رحمه الله : المنصرف . وتقدم أيضاً أن الفتحة تكون علامة للنصب في الاسم المفرد^(٣) ، ولم يقل المؤلف : المنصرف .

وهنا ذكر المؤلف رحمه الله أن الكسرة تكون علامة للخفض في ثلاثة مواضع . منها الاسم المفرد المنصرف ، فحصل عندنا قيد جديد ، وهو المنصرف ؛ وذلك لأن الأسماء المفردة منها ما ينصرف ، ومنها ما لا ينصرف^(٤) .

والاسم المنصرف هو الخالي من موانع الصرف^(٥) ، وهو الذي يتوَّن ، مثل : زيد ، عمرو ، رجل ، خالد ، مسجد ، دار ، وما أشبه ذلك .

إذن . قوله المنصرف . معناه الخالي من موانع الصرف ؛ أي : مؤنَّ^(٦) .

(١) قد سبق بي معنى كلمة « المفرد » بما أغنى عن إعادته هنا ، وانظر ص ١١٤ من هذا الشرح

(٢) تقدم ص ١١٤ أيضاً .

(٣) تقدم ص ١٥٣ .

(٤) والاسم المفرد غير المنصرف إما يجزئ بالفتحة نيابة عن الكسرة ، نحو : مررت بأحمد ، كما سيأتي إن شاء الله تعالى ص ١٩٣ .

(٥) سيأتي بعد قليل - إن شاء الله - ذكر هذه الموانع ص ١٩٣ ، وما بعدها .

(٦) أي : منصرفاً واحداً . والصرف هو التوئين ، نحو : سقيت إلى محمد ، ونحو : ربييت عن علي ، ونحو : استفدت من معاينة خالد ، ونحو : أعجبتني خلق بكر .

ولهذا قال ابن مالك رحمه الله :

لِصَّرْفٍ تَنْوِينٍ أَتَى مُجَبِّتًا معنًى بِهِ يَكُونُ الْأِسْمُ أَمَكًا^(١)

وشرح بقوله : المنصرف . الاسم المفرد الذى لا يُنْصَرَفُ ، وسيأتي إن شاء الله الكلام عليه ، لكن نأخذ له مثالاً ، تقول : عَمْرُ ، أحمد^(٢) .

ولا ينسخ أن تقول : مَرَزْتُ بِأَحْمَدِ . أو : مَرَزْتُ بِعَمْرٍ^(٣) . لأنهما لا يُنْصَرَفَانِ^(٤) ، ولأن الكسرة لا تكون علامةً للخفض إلا فى الاسم المفرد المنصرف .

= فكأن من « محمد » ، و « على » مخصوص ، لدخول حرف الخفض عليه . وعلامة خفضه الكسرة الظاهرة .

وكأن من « خالد » ، و « بكر » مخصوص . لإضافة ما قبله إليه . وعلامة خفضه الكسرة الظاهرة أيضاً . و « محمد » ، و « على » ، و « خالد » ، و « بكر » أسماء مفردة ، وهى منصرفة ؛ للحقوق التنوين لها . والاسم المنصرف هو الاسم المتون تنوين النكرة . دون غيره من أنواع التنوين السابق ذكرها ، سواء كان مفرداً ، أو مجموعاً جمع تكسير .

ودخل فى مراد الاسم المنصرف ما يكتب من مصرفاً متديراً . نحو : مررت بزيد والفتى والقاضى وغلامى .

وإعرابه

مررت : فعل وفاعل .

بزيد : جار ومجرور متعلق بـ « مررت » .

والفتى معطوف على « زيد » ، مجرور بكسرة مقدرة على الألف ، منع من ظهورها التعسر .

والقاضى معطوف على « زيد » ، مجرور ، وعلامة جره كسرة مقدرة على الياء . منع من ظهورها النقل .

وغلامى معطوف أيضاً على « زيد » ، مجرور بكسرة مقدرة على ما قبل ياء التثنية . منع من ظهورها

اشتغال المحل بحركة النامسة ، و « غلام » مضاف ، وباء التثنية مضاف إليه فى محل جر .

(١) الألفية ، باب ما لا ينصرف ، البيت رقم (٦٤٩) .

(٢) من غير تنوين .

(٣) تنوين « أحمد » ، و « عمر » .

(٤) معنًى : لا يونان

بِقَوْلِهِ رَحِمَهُ اللَّهُ : وجمع التكسير الْمُتَصَرِّفُ^(١) . هذا هو الموضع الثاني من المواضع التي تكون فيها الكسرة علامة للخفض .

وأنى رحمه الله بهذا القيد ، وهو المنصرف ؛ لأن جمع التكسير منه ما هو منصرف ، ومنه ما هو غير منصرف^(٢) .

والمُنْصَرَفُ مثل رجال ، حبال ، أشجار ، أنهار ، مآل ، تقول : مررت برجال^(٣) . وغير المتصرف مثل : مساجد ، منافذ ، مصاييح .

قال الله تعالى ﴿وَلَقَدْ زَيَّنَّا السَّمَاءَ الدُّنْيَا بِمَصَابِيحَ﴾^(٤) .

ولم يقل : بمصاييح^(٥) ، فلم يجرها بالكسرة ، مع أنَّ بها حرفاً من حروف الخفض ؛ لأنها اسم لا يتصرف .

وقال تعالى : ﴿لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ إِنْ بُدِّ لَكُمْ﴾ . ولا يصح أن تقول : عن أشياء^(٦) . ولكن يقال : أشياء . لأنها اسم لا يتصرف .

(١) قد عرفت لما سبق ص ١١٥ معنى جمع التكسير . وعرفت في الموضع الأول هنا معنى كونه منصرفاً . وذلك نحو : مررت برجال كرام ، ونحو : رُضِيت عن أصحاب لنا شُجعان . فكل من « رجال » ، و« أصحاب » محقوص ؛ لدخول حرف ا خفض عليه . وعلامة خفضه الكسرة الظاهرة .

وكس من « كرام » ، و« شجعان » محقوص - لأنه نعت للمحقوص ، وعلامة خفضه الكسرة الظاهرة أيضاً .

و « رجال » ، و« أصحاب » ، و« كرام » ، و« شجعان » جموع تكسير . وهى منصرفة لحقوق السوى لها .

(٢) وقيل أيضاً : منصرف ؛ لأن غيره يجر بالفتحة ؛ نحو : مررت بمساجد ، كما سيأتى إن شاء الله .

(٣) فتؤن ، وتجر بالكسرة ؛ لأنها اسم منصرف .

(٤) بالجر بالفتحة ، ويدون توين ؛ لأنها غير منصرفة .

(٥) بالتوين ، مع الجر بالكسرة .

(٦) بدون توين . وتجر بالفتحة نيابة عن الكسرة ؛ لأنها اسم لا يصرف .

(٧) بدون توين . والجر بالكسرة ؛ لما سبق من كونها اسماً لا يصرف .



« حُرِفَ » عَصَرَتْ مَسَاجِدَ . وَلَا تَقُولُ : مَرَرْتُ بِمَسَاجِدَ . لِأَنَّهُ اسْمٌ لَا يَتَصَرَّفُ .
وَمَوْلَى يَقُولُ . جَمَعَ التَّكْسِيرَ الْمُنْصَرَفَ . إِذْ ذَنْ : جَمْعُ التَّكْسِيرِ فَهُوَ يَكُونُ
مُنْصَرَفًا ، وَقَدْ يَكُونُ غَيْرَ مُنْصَرَفٍ ، وَالْمُنْصَرَفُ مِنْهُ يُجَرُّ بِالْكَسْرِ ، وَغَيْرُ الْمُنْصَرَفِ لَا^(١) .
وَيُقَالُ رَجَمَهُ اللَّهُ : وَجَمَعَ الْمُؤْنِثُ السَّالِمَ^(٢) .
هَذَا هُوَ الْمَوْضِعُ الثَّلَاثُ مِنَ الْمَوَاضِعِ الَّتِي تَكُونُ فِيهَا الْكَسْرَةُ عِلَامَةً لِلْحَفْظِ .
وَلَمْ يُقَيِّدْهُ رَجَمَهُ اللَّهُ بِ « الْمُنْصَرَفِ » ؛ لِأَنَّ جَمْعَ الْمُؤْنِثِ السَّالِمِ كُلَّهُ
مُنْصَرَفٌ^(٣) .

(١) وَكَذَلِكَ بَعْضُ الْمُنْصَرَفِ يَوْنِ . وَغَيْرُ الْمُنْصَرَفِ لَا يُؤْنِ .

(٢) قَدْ عَرَفْتُ ، سَمِعْتُ مَعْنَى جَمْعِ الْمُؤْنِثِ السَّالِمِ ، وَكَذَلِكَ حَرَفَ . نَظَرْتُ إِلَى فِتْيَانٍ مُؤَدِّبَاتٍ . وَنَحْوُ : رَضِيتُ
عَنْ مَسَامِثِ قَانَنٍ .
فَكُلُّ مَنْ « فَيَات » وَ« مَسَامِث » مَحْتَوِيٌّ ، لِدُخُولِ حَرْفِ الْحَفْظِ عَلَيْهِ ، وَعِلَامَةُ خَفْضِهِ الْكَسْرَةُ
الظَّاهِرَةُ .

وَكُلُّ مَنْ « مَوْذَنَات » ، وَ« قَانَنَات » مَحْتَوِيٌّ . لِأَنَّهُ تَابِعٌ لِلْمَحْفُوظِ ، وَعِلَامَةُ خَفْضِهِ الْكَسْرَةُ الظَّاهِرَةُ
أَيْضًا .

وَكُلُّ مَنْ « فَيَات » وَ« مَسَامِث » وَ« مُؤَدِّبَات » ، وَ« قَانَنَات » جَمْعُ مُؤْنِثٍ سَالِمٍ .

(٣) وَكَذَلِكَ يَقُولُ : إِنَّهُ لَا يَصِحُّ تَقْيِيدُهُ بِالْمُنْصَرَفِ ، لِمَا قَدْ عَلِمْتُ فِي مَبْحَثِ التَّنْوِينِ أَنَّ تَنْوِينَهُ لِمُقَابَلَةِ ، لَا
لِلتَّمَكِينِ ، وَالنُّصْرَفُ هُوَ تَنْوِينُ التَّمَكِينِ .

وَاسْتَسَى السَّحَابَ جَالِدُ الْأَوْهَرِيِّ وَحَسَنُ الْكَفَرَاوِيِّ مَا سَمِعُوا يَهْدُوا الْحَسَّ . فَقَالُوا إِنَّهُ يَحْوِزُ هِيْمَا

« وَقَدْ تَكُونُ الْكَسْرَةُ مَقْدَرَةً ، كَمَا لَوْ قُلْتُ : مَرَرْتُ بِزَوْجَانِي .

وَأَعْرَابُهَا :

لِئَاءِ . حَرْفُ جَرٍّ .

وَأَوْحَدَ . اسْمٌ مَحْرُورٌ بِالْيَاءِ ، وَعِلَامَةُ جَرِّهِ كَسْرَةُ مَقْدَرَةٍ عَلَى مَا قَبِلَ يَاءَ الْمُتَكَلِّمِ . مَعَ مَنْ صَوَّرَهُ
شَتَعَلْ عَنْ حَرَكَةِ الْمُنَاسَةِ ، وَ« زَوْجَات » مُضَافٌ ، وَيَاءُ الْمُتَكَلِّمِ مُضَافٌ إِلَيْهِ فِي مَحَلِّ حَرٍّ ؛ لِأَنَّهُ اسْمٌ
مُسِيٌّ ، لَا يَطْهَرُ فِيهِ إِعْرَابٌ .

« وَعَنْ ذِيكَ سَمِعْتُ مَصِي » « أَذْرَعَات » عَلِمْتُ عَلَى بُلْدَةِ الشَّامِ ، وَ« عَرَفَات » عَلِمْتُ عَنْ حَبْرٍ مِمَّنْ .
وَ« حَرَكَات » عَلِمْتُ عَلَى رَحْلِ .



تقول مثلاً : مررت بمسلمات^(١) .

ولا يصح أن تقول : مررت بمؤمنات^(٢) . لأن جمع المؤنث السالم لا بد أن يُجر بالكسرة .

وقال تعالى ﴿عَسَى رَبُّهُ إِنْ طَلَّقَكُنْ أَنْ يُبَدِّلَهُ أَزْوَاجًا خَيْرًا مِنْكَ مِمَّا كُنْتَ تُوَمِّنُ فَبِمَنْ تَتَّبِعِ عِدَاتٍ سَخِرَ تَبَيَّنَ وَأَبْكَارًا ﴿١٠﴾﴾^(٣) .

كيف قال ﴿يَسْبُ وَأَبْكَارًا﴾ ؟

لا شك أن القرآن كله صحيح . والجواب عن هذا أن يقال : إن « ثبات » جمع مؤنث سالم ، فيُنصَب بالكسرة ، و« أبكارًا » جمع تكسير ، فيُنصَب بالفتحة .

سُمِّيَ به جمع المؤنث السالم الصرف ، وهونوين التمكين وعدمه ، وذلك لأن التنوين فيه حال الجمع لمقابلة ، فلما رأت الجمعية ، وجعل غلظًا ، زال ذلك التنوين ، وتوّن الأعلام المنصرفه ، وهو تنوين لتمكين . ولكن نُقِبَ هذا بأن التنوين الذي يكون به ما سمي به من هذا الجمع ، إنما هو تنوين المقابلة ، ولم تنعير إلى تنوين التمكين ، وذلك للآتي

١ - أن ما سُمِّيَ به من هذا الجمع يكون علمًا على موت . وسيأتي إن شاء الله ص ٢٠٢ ، وما بعدها أن العلم للمؤنث يمنع من الصرف « تنوين التمكين » ، فلو كان التنوين الموجود في هذه الكلمات هو تنوين التمكين ، وليس تنوين المقابلة ، لحُدِفَ للعلمية والتأنيث . وعليه فلا يصح اعتبار أن التنوين الموجود في هذه الكلمات هو تنوين التمكين ؛ لأن الممنوع من الصرف لا ينون هذا التنوين .

٢ - ولأن السارد الذي « حارو » سُمِّيَ به من هذا الجمع نَصَوُ على أن حوار السرس إنما هو باسطر إلى من هذه الكلمات فل أن تنصيح أعلامًا ، فراغوا هذا الأصل ، ولم ياتفتوا لحالة العلمية والتأنيث ، فعدت لم يحذف التنوين ، مع وجود العلمية والتأنيث ؛ لما أنه تنوين مقابلة في حالة الأصل ، و« مُضْجِبَ في حالة العلمية أيضًا ، والتنوين الذي يحذف مع العلمية والتأنيث إنما هو تنوين التمكين ، هذه هي السعة الفصحى .

(١) نسوس والجر بالكسرة ؛ لأنه جمع مؤنث سالم ، وجمع المؤنث السالم لا يكون إلا منصرفًا

(٢) بدون تنوين ، وبالجر بالفتحة .

(٣) كل من « مسلمات » مؤلمات . قانات ، نانات ، عادات ، سائحات ، ثبات ، جمع موت س .

وهي منصوبة على أنها حال من قوله تعالى ﴿أَزْوَاجًا﴾ ، والذي سُوِّع أن يكون حالاً على الرغم من كون صاحب الحال نكرة ، أن هذه النكرة وُصِفَتْ فَخُصِّصَتْ ، فافتربت من التعريف .

نيابة الياء عن الكسرة

* نياية الياء عن الكسرة *

سم. حمد المؤلف. حمد الله يتكلم على العلامة الثانية، وهى الياء، فقال: «وماء
فكروا علامة محمض فى ثلاثة مواضع فى الأسماء الخمسة. وفى التسمية. والجميع»

كلها نعرفها من قبل، ولا تحتاج إلى شرح.

فقلوه: «رحم الله» الأسماء الخمسة^(١). يُشترط فى خفضها بالياء ما سبق أن
ذكرنا أنه يُشترط فى رفعها بالواو ونصبها بالالف^(٢).

وقد تقدم أنها ستة شروط، هى:

١- أن تكون مفردة. ٢- أن تكون مكبرة.

٣- أن تكون مضافة. ٤- أن تكون إضافتها إلى غير ياء المتكلم.

٥- أن تكون «فو» خالية من الميم.

٦- أن تكون «ذو» بمعنى «صاحب»^(٣).

فالشروط التى سبقت عند رفعها بالواو لابد أن تأتى هنا. فمتى رُفِعَت الأسماء

وهذه توحده حر لنصبها. وهو أن تكون منصوبة على أنها صيغة لقوله تعالى: «أَرْزُقْهَا». ونعت
المنسوب منصوب.

وعلامة نصب هذه الكلمات هى الكسرة. لأنها جمع مؤنث سالم، وقد مضى أنه ينصب بالكسرة.
وعلى ذلك فبعد لانه لا يحدد فيها على الحذف والله أعلم

وسمى بح. رحمه الله. أى بها. ليبين كيف كانت «أبكارا» منصوبة بالفتحة، وما فيها كنه مكسور

(١) فبهاء ثلاثة مواضع تكون فى كل واحد منها دالة على أن الاسم محفوض

(٢) هذا هو موضع الأول من مواضع الحذف بالياء نياية عن الكسرة.

(٣) تقدم ص ١٢٩ - ١٣٤، وص ١٥٩، ١٦٠.

وبهذا يجمع لدينا أن الأسماء الخمسة «ابوك، احوك، حموك، موت، ذو هال» ترفع بالواو،

ونصب بالالف، ونجر بالياء، وذلك عند توفر الشروط السبعة المعروفة.

(٤) وقد تقدم ص ١٣٣ أن ذكرنا شرطًا سابقًا، يتعلق بالاسم «ذو»، وهذا الشرط هو أن يكون الاسم

مى تصاف إليه «ذو» اسم جسي ظاهرًا غير صفة.

حمسة بالواو حُرِّت بالياء .

« هَذَا سَنُكُم عَلَيْهِ إِلَّا كَمَا أَمْنَكُم عَلَى أَخِيهِ » . « أَخِيهِ » مجرورة بالياء . وقال تعالى :
« هَذَا سَنُكُم عَلَيْهِ إِلَّا كَمَا أَمْنَكُم عَلَى أَخِيهِ » . « أَخِيهِ » مجرورة بالياء .

وقال تعالى : « أَذْهَبُوا فَتَحَسَّسُوا مِنْ يُوسُفَ وَأَخِيهِ » . « أَخِيهِ » محرومة بالياء .

مثال جامع لإعراب الأسماء الخمسة ، رفعا ونحوا وحققا

نقول . قال لهم أبوهم : إن أباكم يُحِبُّ أن تَبْرُوا بأيكم .

فهنا اختلفت لفظة « أب » فأنت بالواو والألف والياء ؛ وذلك لاختلاف
العوامل ، فـ « أبوهم » جاءت بالواو ؛ لأنها فاعل مرفوع ، والأسماء الخمسة - كما
تَقْدَم - تَرْفَعُ بالواو نيابة عن الضمة .

و « أباكم » جاءت بالألف ؛ لأنها منصوبة بـ « إن »^(١) ؛ لأن « إن » تَنْصِبُ الاسم ،
وَتَرْفَعُ الخبر^(٢) .

و « أيكم » جاءت بالياء . لأنها مجرورة بحرف الجر « إلى » .

ولو قال قائل : قال لهم أباهم : إن أبوكم يُحِبُّ أن تَبْرُوا بأباكم . فخطأ^(٣) .

(١) فكمن من « أيه » ، وه أخيه ، في الآية الثانية والثالثة ، مجرور بالياء نيابة عن الكسرة .

ومثال ذلك أيضا : قوله تعالى : « إِنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ ﴿١٥﴾ ذِي قُوَّةٍ عِنْدَ ذِي الْعَرْشِ مَكِينٍ » .
وقال : لسعد بن أبي وقاص : « حتى ما تجعله في في امرأتك »^(٤) .

فكمن من « ذى » ، ومن « من » ، وعلامة خفضه الياء نيابة عن الكسرة ، وه العرش ، وه امرأتك
مضاف إليه ، محرور بالكسرة الظاهرة .

(٢) على أنها اسمها .

(٣) سيأتي إن شاء الله تعالى - الكلام بالتفصيل على « إن » وأخواتها في هذا الكتاب .

(٤) وذلك لما سبق من أن مثال الصحيح : قال لهم أبوهم : إن أباكم يحب أن تَبْرُوا بأيكم .

وكرر في هذا المثال أتى « أباهم » ، وهي منصوبة بالألف ، في موضع رفع ، « أتى » « أبوكم » ، وهي
مرفوعة بالواو ، في موضع نصب ، وأتى « أباكم » المنصوبة بالألف في موضع جر .

لكن اعلّموا أعطيكم معلومة من أجل إذا غلبتكم تدعونها ، وهى أن بعض العرب يترى الأسماء الخمسة الألف دائما ، وبذلك يستريح المتكلم ، فيقول : قال أباهم : إن أباهم يحب أن تبتوا بأباهم . وبهذا لا تغلط .

وعلى هذا قول الشاعر :

إن أباهما وأبا أباهما قد بلغا فى المجى غايتها^(١)

(١) نسب العيني والسيد المرتضى فى شرح القاموس هذا البيت لأبى النخيم العللى ، ونسبه الجوهري لزوجة بن العجاج .

والذى يتعين الاستشهاد به فى هذا البيت لما ذكر الشارح هو قوله « أباهما » الثالثة ، لأن الأولى والثانية يحتملان الإجراء على اللغة المشهورة الصحيحة ، فيكون نصبهما بالألف ، أما الثالثة فهى فى موضع الجر بإضافة ما قبلها إليها ، ومع ذلك جاء بها بالألف ، والأرجح إجراء الأوليين كالثالثة ، لأنه يبعد جداً أن يجر الشاعر بكلمة واحدة فى بيت واحد على لغتين مختلفتين .

وهذه اللغة - وهى لغة إلزام الأسماء الخمسة الألف فى الأحوال الثلاثة ، الرفع والنصب والقص - تُسمى لغة انقصر ، وهى لا تكون إلا فى ثلاثة أسماء فقط من الخمسة ، وهى : أب ، أخ ، حم . تقول : هذه أباه وأخاه وحماها ، ورأيت أباه وأخاه وحماها ، ومررت بأباه وأخاه وحماها .

وإعراب هذه الأسماء الثلاثة على هذه اللغة يكون بالحركات المنقذرة على الألف ، فعلمة الرفع والنصب والجر حركة مقدرة على الألف ، كما تقدر فى الاسم المقصور .

وهناك لغة نالفة فى هذه الأسماء الثلاثة ، وهى لغة القص ، وهى عبارة عن حذف الواو والألف والياء ، والإعراب بالحركات الطاهرة ، على الباء والخاء والميم ، نحو : هذا أبه وأخه وخمها ، ومررت بأبه ، وأخيه ، وخمهم .

وعليه قول رؤية يمدح غديئ بن حاتم الطائى :

بأبه افتدى غديئ فى الكرم ومن يشابهه أنه مما صلّم

فقد وردت كلمة « أب » فى البيت على لغة القص على حرفين فحسب ، فأعربت بالكسرة الظاهرة فى صدر البيت ، وابتدئة الظاهرة فى عجز البيت ، وهذه اللغة نادرة ، وهى أقل اللغات الثلاث شهرة . ولهذا قال ابن مالك رحمه الله فى الألفية :

أبّ أخ حم كذاك وهى والقص فى هذا الأخير أحسن

وهى أب وتاليتيه تلتلر وقصّرها من نقصهين أشهر

« أب » : كتابة عما يستفتح ذكره ، أو هو كناية عن عورة الرجل والمرأة .

« تلى » : يلد القص .

هلم يُقُلّ الشاعرُ : وأبأ أبيها .

وَقُرْبُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ وَفِي الْمَثْنِيَةِ^(١) . نَقُولُ فِيهَا مَا قُلْنَا فِي رَفْعِهَا بِالْأَلْفِ ، فَيَسْمُنُ
الْمَثْنِي وَمَا أُخْتُقَ بِهِ .

فَتَقُولُ : مَرَزْتُ بِرَجْلَيْنِ اثْنَيْنِ . وَتَقُولُ : مَرَزْتُ بِالرَّجْلَيْنِ كِلَيْهِمَا^(٢) .

= و بناء على ذلك تكون الأسماء « أب : أخ ، حم » فيها ثلاث لغات :

١- للغة التي ذكرها ابن آجروم رحمه الله ، وهي أنها ترفع بالواو ، وتنصب بالالف ، وتجر بالياء .
وهذه هي اللغة المشهورة في هذه الثلاثة ، وفي الاسمين الباقيين : « ذو » ، « فو »^(٣) .

وهذه اللغة تُسمَّى لغة الثمام ، والمقصود بذلك ورود الأسماء الستة على ثلاثة أحرف ، فالأصل في اللغة
لعربية في كلماتها المغربة أن ترد على ثلاثة أحرف .

٢- لغة تقصر ، وهي التي تلي لغة التمام في الشهرة .

٣- لغة النقص ، وهي نادرة .

(١) المراد بالثنية هنا المثنى .

(٢) شكل من « رجلين » ، والسين . والرجلين ، و كليهما ، مخفوض ؛ لدخول حرف الحذف « الباء » على
« رجلين » ، « الرجلين » .

وفي كلمة « اثنين » ؛ لأنها نعت للمخفوض « رجلين » ، ونعت المخفوض مخفوض .

وفي كلمة « كليهما » ؛ لأنها توكيد للمخفوض « الرجلين » .

وعلامة حذف هذه الكلمات الأربعة الياء ، المفتوح ما قبلها ، المكسور ما بعدها .

وكأن من « رجلين » . و « الرجلين » مثنى ؛ لأنه دال على اثنين .

وكأن من « سين » . و « كليهما » ملحق بالمثنى ؛ لعدم توفر شروط المثنى فيه .

فقدح إعراسي

مَرَزْتُ بِرَجْلَيْنِ اثْنَيْنِ .

مَرَزْتُ : فعل وفعل .

برجلين : جار ومجرور ، وعلامة جره الياء ، المفتوح ما قبلها ، المكسور ما بعدها ، لأنه مثنى . و سين

عوض عن السنين في الاسم المنفرد ، والجار والمجرور متعلق بـ « مررت » .

(٣) ولا يوجد في هذين الاسمين : « ذو » ، « فو » سوى هذه اللغة ، على أن الاسم « فو » فيه لغة جندت ميمه .

وفيها يعرب بالحركات الظاهرة ؛ الضمة رفعا ، والفتحة نصبا ، والكسرة حزا .

ولا ينصح أن تقول: مرزوث بالرجلين كلاهما^(١).

لأن « كلاهما » ملحقة بالمشي، فتَجَرُّ بالياء.

وقوله رحمه الله . والجمع . المراد بالجمع هنا جمع المذكر السالم .

والدليل على أن المراد جمع المذكر السالم: أنه قال في الأول: فأما الكسرة فتكون علامة للخفض في ثلاثة مواضع: في الاسم المفرد المنصرف، وجمع التكسير المنصرف، وجمع المؤنث السالم.

فكل من جمع التكسير وجمع المؤنث السالم يُخَفَّض بالكسرة.

إذن: يَتَعَيَّن أن المراد بقوله: والجمع. هنا، جمع المذكر السالم، وما ألحق به أيضًا^(٢).

فتقول: مرزوث بالمسلمين.

وتقول: مرزوث برجلين، هما من المسلمين.

كل « المسلمين » الأولى والثانية مخفوض بالياء^(٣).

وقال الله تعالى: ﴿إِنْ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ لَآيَاتٍ لِأُولِي الْأَبْصَارِ﴾.

« أولى » ملحقة بجمع المذكر السالم، وهي مخفوضة بالياء.

= اثنين: صفة لـ « رجلين » مجرورة بالياء؛ لأنها ملحقة بالمشي.

(١) لا على لغة إبراهيم المشي الألف، والتي تُسمَّى بلغة القصر، وعلى هذه اللغة جاء قول الشاعر:

إِنْ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا قَدْ بَلَّغَا فِي الْمَجْدِ غَايَتَاهَا

بمعنى: في قومه - غايتها - . حيث إنه جاء بالألف على الرغم من كونه منصوبًا، ونشئ بصب

بالباء - كما سبق - فالأصل أن يقال: غَايَتُهَا، ولكنه أتى بها بالألف على لغة من يلزم المشي الألف.

وبمعنى إعراب الاسم المقصور، بحركات مقدرة على الألف، رفعا ونصبًا وجرًا.

(٢) لا يسبق له إلا ثلاثة أنواع للجمع؛ جمع المذكر السالم، وجمع المؤنث السالم، وجمع التكسير.

(٣) مكسور - حسب - لئلا يفتوح ما بعدها؛ لأنهما جمع مذكر سالم، واليون عوض عن شيئين في الاسم

ذن جمع المذكر السالم، وما ألحق به يُخَفَضُ بالياء.

و مراد به جمع جمع المذكر السالم: كل ما لم تتوافر فيه شروط جمع مذكر السالم، وأُغْرِبَ إعرابه^(١).

فمثلاً أوله: ملحقة بجمع المذكر السالم؛ لأنها ليس لها مفرد من نعصب، وعما لها مفرد من معانها، فـ «أولو» بمعنى «أصحاب»، ومفردُها من معانها: «صاحب». وكذلك عشرون، ملحقة بجمع المذكر السالم؛ لأنها ليس لها مفرد من معانها، ولا من لفظها؛ لأن «عشر» لا تدلُّ على «واحد»^(٢).



(١) تقدم ص ١٢٦.

(٢) اعلم - رحمك الله - أن لفظة «عشرون» وبانها^(٣) أسماء جمع، واسم الجمع هو ما لا مفرد له من لفظه، وإن كان له مفرد من المعنى، وأحياناً يكون اسم الجمع لا مفرد له من اللفظ والمعنى معاً، وأحياناً يكون لا مفرد له من معناه، وإن كان له مفرد من لفظه. فالأقسام إذن ثلاثة

١- ما ليس له مفرد من لفظه، وله مفرد من معناه ومثاله: «أولو» فهو اسم جمع، لا واحد به من لفظه، وإن كان له مفرد من معناه هو «ذو»، بمعنى «صاحب».

٢- ما ليس له مفرد من معناه، وله مفرد من لفظه، ومثاله «عالمون» - بفتح الهمزة - وهو اسم جمع، لا واحد به من معناه، وإن كان له مفرد من لفظه، هو «عالم»، و«عالم» ليس مفرد «عالمون» من جهة المعنى؛ لأن «عالم» اسم لكل ما سوى الله من أصناف الخلق، عقلاء وغيرهم، و«العالمون» خاص بالعقلاء، فلم يتوافقا في المعنى، وإن توافقا في اللفظ.

٣- ما ليس له مفرد من لفظه، ولا من معناه، ومثاله: ألفاظ العقود، وهي المشابهة، وهي لا مفرد به من نعصب، إذ لا يقال: عشر. وكذلك لا مفرد لها من معانها، لأن «عشر» حسب مفرد «عشرون» في المعنى، وعلى ذلك ففصل.

واعلم - رحمك الله - أن بين الجمع واسم الجمع اتفاقاً واختلافاً، فبالتفريق في كون كل منهما يدل على ثلاثة فصاعداً، وبختلاف في أن الجمع لا بد أن يكون له مفرد من لفظه، كـ «رجل» - جمع - «رجال»، و«محمد» - محمدين -، ولا بد أن يكون معنى المفرد هو بعينه معنى الواحد من أفراد الجمع، والله أعلم.

(٣) وبانها هو: ثلاثون - أربعون - خمسون - ستون - سبعون - ثمانون - تسعون، وتسمى هذه ألفاظ العقود

نيابة الفتحة عن الكسرة

★ نيابة الفتحة عن الكسرة ★

ثم أخذ رحمه الله يتكلم على العلامة الثالثة . وهي الفتحة ، فقال : وأما الفتحة فتكون علامة للخفض في الاسم الذي لا ينصرف

يعنى رحمه الله : أن الفتحة تكون علامة للخفض نيابة عن الكسرة في موضع واحد ، وهو الاسم الذي لا ينصرف .

فأفاد المؤلف رحمه الله هنا ، وفيما سبق في قوله : الاسم المفرد المنصرف . وجمع التكسير منصروف . أن الأسماء قسمان : منصرف ، وغير منصرف .

والاسم المنصرف : هو الذي يقبل التنوين .

والاسم غير المنصرف : هو الذي لا يقبل التنوين .

هذا هو الضابط^(١) ، ودليل هذا ، أو شاهد هذا : قول ابن مالك رحمه الله في الألفية :

الضُروفُ تنوينٌ أتى مُبَيَّنًا معنى به يكون الاسم أمكنًا^(٢)

فالضُرفُ هو التنوين ، ولماذا سُمي التنوين صُرفًا ؟

قالوا : لأن له رُتة^(٣) كرتين الدراهم عند الصيارفة ، فالدراهم - كما هو معلوم -

مصنوعة من البضة ، فإذا حُرِّكَت صار لها رَتْنٌ ، فكذلك التنوين .

والاسم الذي لا ينصرف ، هل هو معدود أم محدود ؟

الجواب . نقول : علله معدودة ، وأفراده لا تُحصَرُ ، لكن إذا عَرَفَ الإنسان العِلْلَ

سهل عليه التَّطَبُّقُ .

والعلل المانعة من الصرف تسعة . وهي مجموعة في قول الشاعر :

(١) وإنما كان لصائط قول التنوين من عدمه ؛ لأن كلمة « الضُروف » معناها التنوين ، كما سيأتى في الست

الذى ذكره الشيخ رحمه الله من قول ابن مالك رحمه الله . وقد تقدم ذكر هذا البيت ص ١٨١

(٢) الأعية ، ناب ما لا ينصرف ، البيت رقم (٦٤٩) .

(٣) نقول : زيدا ، محمداً ، حسن ، فيحدث هذا التنوين رُتة عند التلَفُّظ به .

احمغ وزن عادلاً أَنْتَ بِمَعْرِفَةٍ
فهذه تسع علل: (٢)

أولاً: احمغ . وهذا إشارة إلى جمع ، يُسمى صيغة مُنتَهَى الجموع (٣) ، وهو ما كان

(١) قال ابن هشام رحمه الله في القطر ص ٣١٩ : وهذا البيت - يشير إلى البيت المذكور - أحسن من

البيت الذي أثبتته في المقدمة ، وهو لا ينحاس . اهـ

(٢) اعلم - رحمت الله - أن الاسم غير المصروف ينقسم إلى قسمين بالنسبة لهذه العلة التسع :

القسم الأول : ما لا بد فيه من وجود علتين فرعيتين .

من هذه العلة التسع حتى يمنع من الصرف .

وأحدى هاتين العلتين الفرعيتين ترجع إلى اللفظ ، والأخرى ترجع إلى المعنى .

والعلل التي توحد في الاسم ، وتدل على الفرعية ، وهي راجعة إلى المعنى الثتان ، ليس غير :

الأولى العلمية .

والثانية : الوصفية .

ولا بد من وجود علة واحدة من هاتين العلتين في الاسم المنوع من الصرف ، بسبب وجود علتين فيه .

والعلة التي توجد في الاسم ، وتدل على الفرعية ، وتكون راجعة إلى اللفظ ست علل .

وهي : التأنيث بغير ألف ، والعجمة ، والتركيب ، وزيادة الألف والنون ، ووزن الفع ، والغذل ، ولا بد

من وجود واحدة من هذه العلة ، مع وجود العلمية فيه .

وأما مع الوصفية فلا يوجد منها إلا واحدة من ثلاث ، وهي : زيادة الألف والنون ، أو وزن الفعل ، أو

الغذل .

القسم الثاني : ما يكفي فيه وجود علة واحدة من العلة التسع لينع من الصرف ، ولذلك يقولون : إن

هذه العلة الواحدة تقوم مقام علتين .

وهذه العلة التي تقوم مقام علتين هي : صيغة منتهى الجموع ، وألف التأنيث الممدودة أو المقصورة

وسأتي به شاء الله تعالى بيان ذلك كله بياناً شافياً ، مع ذكر الأمثلة عليه . يشر الله ذلك

(٣) سُمي هذا الجمع ، صيغة منتهى الجموع ، لأن صيغته وقعت الجموع عنده ، وانتهت إليها . فلا

تجاوزها ، فلا تجمع مرة أخرى ، بخلاف غيرها من الجموع ؛ فإنه قد يجمع ، تقول : كُتِبَ وأُكْتُبُ . -

• إن سُميت هاتان العلتان فرعيتين ؛ لأنهما متفرعان عن أصل ، فمثلاً : فاطمة . مجموعة من الصرف للعلمية

وللتأنيث ، وهما علتان فرعيتان عن التذكير والتذكير .

• وذلك لأن تأنيث بالألف - ألف التأنيث الممدودة والمقصورة - من القسم الثاني الآتي . وهو لدى تقوم

فيه علة واحدة مقام علتين .

على وزن «مفاعل»، أو «مفاعيل»، بقطع النظر عن الحروف؛ يعنى: قد يكون بدل «مفاعيل» «مفاعس»، وقد يكون بدل «مفاعيل» «فواعيل»^(١). فهذا نقول: إنه صيغة

كـ فأس، واتمس^(٥) ثم تقول: أكلت وأكأب، ولا يجوز في «أكأب» أن يجمع بعده .
وكذا أغرب وأعرب^(٦) . فلا يجوز في «أعارب» أن يجمع، كما يجمع «أكلت» على
«أكأب»، «وأصأب»^(٧) على «أصأبائل»، فكان الجمع قد تكرر في هذه الصيغة، فررت لذلك مرة
بجملتين . وانظر شرح قطر الندى ص ٤٦ .

(١) يريد رحمه الله : أن كل جمع تكسير كان بعد ألف الجمع فيه حرفان ، أو ثلاثة أحرف ، أو سبعة ساكنين . فهو صيغة منتهى الجموع ، ويجمع من الصرف ، سواء كان علماً ، أو صفة ، أو اسماً جامداً . وهذه الأوزان التي ذكرها النسيج رحمه الله هي مجرد أمثلة ، ليس المراد بها أنه لا يمنع من الصرف من الجموع إلا ما كان على وزنها .

ولذلك جاء في القرآن ما ليس على وريثا. وهو مجموع من الصرف، قال تعالى: ﴿فَأَنْتُمْ نَاسٌ مِمَّنْ خَلَقْنَا﴾.

فـ « حقائق » على وزن « فعائل » ومع ذلك سمعت من الصرف ، ولم تنون .
وكذلك ينبع من الصرف ما جاء على وزن « فعائل » . ومه قوله تعالى : ﴿ وَتَرْوُهُ بِسَمِيحٍ مُّتَدَوِّعٍ ﴾ .

فكلمة «دراهم» على وزن «ثعالب»، وهى يدل من «ثمن»، محرورة بالفتحة، نيابة عن الكسرة، وكذلك لم تنون؛ لأنها بمجموعة من الصرف، لأنها صيغة متهى المجموع.

وَكَذَلِكَ يَمْنَعُ مِنَ النِّصْفِ مَا كَانَ عَلَىٰ وَزْنٍ وَفَعَالِلٌ ۖ وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿وَعَرْسُ يَثْرَجٍ﴾ .

فـ «عوايب» عوى ورر، فعالين، وهى لم تنزل؛ لأنها مجموعة من الصرف، لأنها صيغة منتهى الجموع. فالضابط ليس ورر، معنيا، وإنما الضابط هو: كل جمع تكسير، وقع بعد ألف تكسيره حرفان، أو ثلاثة أحرف، أو سطها ساكن.

وقيل أن يكون الوسط ساكناً حراً به الجموع ، نحو تلاميذة ، أشاعة ، فلاسفة ، ضيافة ، جهابذة ، لأن ثلاثة الأحرار بعد ألف الجمع ، أو وسطها ليس ساكناً ، تقول : هم تلاميذة متفوقون - قائمت تلاميذة متفوقين - حيث مع تلاميذة متفوقين .

شويين « تلامذة » في جميع الأمثلة ، وخفضها بالكسرة في المثال الأخير .

« أَقْلَسَ جَمْعُ « فِلَس » ، وَ الْقَلَسُ : مُتَحَلِّلَةٌ يُتَغَامَلُ بِهَا ، مَضْرُوبَةٌ مِنْ عَيْرِ الذَّهَبِ وَالْعَصَةِ . وَ يَنْظُرُ الْقَامُوسُ
لِخَبِيطَ ، وَ الْمَعْجَمُ الْوَسِيطُ (ف ل س) .

هـ أغزوب جمع أغزب ، وهم أئمة من الناس ، سامية الأصل ، كان منشؤها شبه جزيرة العرب ، نضر معا .
 توسط (ع ر ب) .

«صال» جمع «الأصيل»، وهو الوقت حين تَضَفُّرُ الشمسِ لمغربها. وانظر المعجم الوسيط (٢٠٠٠).

مُنْتَهَى الْحُجُوعِ ، فَلَا يَنْصَرِفُ .

قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ وَلَقَدْ زَيَّنَّا السَّمَاءَ الدُّنْيَا بِمَصَابِيحَ وَجَعَلْنَاهَا رُجُومًا لِلشَّيَاطِينِ ﴾ .

الشَّاهِدُ . فَوَلَّهُ تَعَالَى : ﴿ بِمَصَابِيحَ ﴾ . فَالْبَاءُ حَرْفُ جَرٍّ ، وَمَعَ ذَلِكَ لَمْ يَقُلْ : بِمَصَابِيحٍ ^(١) ؛ لِأَنَّهُ اسْمٌ لَا يَنْصَرِفُ ، وَالْمَانِعُ لَهُ مِنَ الصَّرْفِ صِغَةُ مُنْتَهَى الْجُمُوعِ .
وَقَالَ تَعَالَى : ﴿ وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَفُتَّتْ صَوَامِعُ وَيَبَعُ وَصَلَوَاتُ وَمَسَاجِدُ يُذَكَّرُ فِيهَا اسْمُ اللَّهِ كَثِيرًا ﴾ .

فَقَالَ سَبْحَانَهُ : « صَوَامِعٌ » ^(٢) . وَلَمْ يَقُلْ : « صَوَامِعٌ » ^(٣) ، وَقَالَ : « مَسَاجِدُ » ^(٤) ، وَلَمْ يَقُلْ : « مَسَاجِدُ » ^(٥) .

وَقَالَ سَبْحَانَهُ : « يَبَعُ » بِالتَّنْوِينِ ، وَ« صَلَوَاتُ » بِالتَّنْوِينِ .
وَلَمَّاذَا كَانَتْ « صَوَامِعُ » ، وَ« مَسَاجِدُ » غَيْرَ مُنَوَّنَةٍ ، وَكَانَتْ « يَبَعُ » ، وَ« صَلَوَاتُ » مُنَوَّنَةً ؟

الْجَوَابُ : لِأَنَّ « مَسَاجِدَ » ، وَ« صَوَامِعَ » لَا تَنْصَرِفَانِ ؛ وَ« يَبَعُ » ، وَ« صَلَوَاتُ » تَنْصَرِفَانِ .

فَ« صَوَامِعُ » عَلَى وَزْنِ « فَوَاعِلُ » ، وَ« مَسَاجِدُ » عَلَى وَزْنِ « مَفَاعِلُ » ^(٦) .
وَمِثَالُ الْمَنْعُوعِ مِنَ الصَّرْفِ أَيْضًا : طَوَاحِينُ ، عَلَى وَزْنِ « فَوَاعِلُ » .
الْمُهْمَةُ : أَدَّ كُلُّ مَا كَانَ عَلَى هَذَا الْوِزْنِ مِنَ الْجُمُوعِ فَإِنَّهُ غَيْرُ مَنْصَرِفٍ ، وَنَقُولُ فِي

(١) بِالتَّنْوِينِ ، مَعَ الْحَفْظِ بِالْكَسْرِ ؛ لِأَنَّهُ اسْمٌ لَا يَنْصَرِفُ ، فَلَا يَنْوِنُ ، وَيَحْفَظُ بِالْمُتَحَدِّثَةِ بَيَانَهُ عَنِ الْكُسْرَةِ

(٢) مِنْ غَيْرِ تَنْوِينٍ .

(٣) بِالتَّنْوِينِ

(٤) وَكَذَلِكَ صِغَةُ مُنْتَهَى الْجُمُوعِ ؛ لِأَنَّ بَعْدَ أَلْفِ الْجَمْعِ فِيهِمَا حَرْفَانِ ، فَيَمْنَعُ مِنَ الصَّرْفِ .

المانع له من الصرف : صيغة مُتَنَهَى الجموع^(١) . فتكفي فيه علة واحدة ، وليس شرطاً أن يكون عَلَمًا أو صفةً .

* * *

ثانياً . فإن الساطع : زَنْ . قالوا : المرادُ بقوله : زَنْ . وزنُ الفعلِ .

فإدعاء الاسم على وزن الفعل فإنه يكون ممنوعاً من الصرف ، سواء كان هذا الاسم عَلَمًا ، أو صفةً^(٢) ، فإذا كان اسماً جامداً فإنه يُنْصَرَفُ ، وسواء كان الفعل ماضياً ، أم مضارعاً ، أم أمراً .

مثالُ العلمية ووزنُ الفعل : سَمَيْتُ رجلاً « يَزِيدُ » . فيكون ممنوعاً من الصرفِ للعلمية ووزنِ الفعل ؛ لأنَّ « يَزِيدُ » الاسمُ يُساوِي « يَزِيدُ » الفعل ، فتقولُ مثلاً : هذا يَزِيدُ وَيُنْقُصُ .

وكذلك أيضاً « يشكر » اسمُ رجلٍ ، يكون ممنوعاً من الصرف ، والمانعُ له من الصرفِ العلمِيَّةُ ووزنُ الفعلِ .

ومثالُ ذلك أيضاً : أحمد^(٣) ، فهو ممنوعٌ من الصرفِ ؛ للعلمية ووزنِ الفعل^(٤) .

(١) ولنعلم أن علة « صيغة متتهى الجموع » علة فرعية ؛ وذلك لأن الجمع فرع عن المفرد . وعلة صيغة متتهى الجموع هي القسم الأول من الذي تقوم فيه علة واحدة مقدّمة علتين ، لمنع الكلمة من الصرف .

(٢) فسبح الكسرة من الصرف للعلمية ووزن الفعل . أو للوصفية ووزن الفعل ، والعلمية والوصفية علة راجعة إلى المعنى ، ووزن الفعل علة راجعة إلى اللفظ .

فلا بد من وجود العلمية أو الوصفية مع وزن الفعل ، ولا يكفي وزن الفعل وحده لمنع الكلمة من الصرف . وحديثنا يقول : إن هذا هو القسم الأول من الذي لا بد أن تتوفر فيه علان للمنع من الصرف .

(٣) عَلِمَ على رجل .

(٤) ف أحمد ، نسي وزن « أفعل » ، و « أفعل » هذه وزن الفعل ، بل إن « أحمد » نفسها يصح أن تكون فعلاً ، و فب أحمد الله . صارت فعلاً ، فما كان عَلَمًا على وزن الفعل فهو لا يصرف . معني لا يُنَوَّن ، ويجوز بالفتحة .

ولو سَمِيَتْ ابْنُكَ «يَفْضُلُ»^(١)، فَإِنَّهُ يُمْتَنَعُ مِنَ الصَّرْفِ لِلْعِلْمِيَّةِ وَوزنِ الْفِعْلِ .
ولو سَمِيَتْ «اسْكُتْ»^(٢)، فَهُوَ مَمْنُوعٌ مِنَ الصَّرْفِ كَذَلِكَ ؛ لِلْعِلْمِيَّةِ وَوزنِ الْفِعْلِ
الْأَمْرِ .

ومثال الوصفية ووزن الفعل : «أَفْضَلُ» ، تقول : مررتُ برجلٍ أَفْضَلَ من فلانٍ .
فكلمة «أَفْضَلُ» ممنوعةٌ من الصَّرْفِ ؛ لِلْوصْفِيَّةِ وَوزنِ الْفِعْلِ .
الوصفية ؛ لأنه اسمٌ تفضيل .

ووزن الفعل ؛ لأنَّ «أَفْضَلُ» على وزنِ «أَكْرَمَ» ، و «أَكْرَمَ» فعلٌ ماضٍ^(٣) .

= تقول : يزيدٌ وأحمدُ مجتهدان ، إنَّ يزيدَ وأحمدَ مجتهدان ، التقيُّتُ يزيدَ وأحمدَ .

فهم يور كل من «أحمد» و «يزيد» في الأملَّة الثلاثة، ونجوا بالفتحة نيابة عن الكسرة في المثال
الأخير ؛ لأنهما ممنوعان من الصَّرْفِ ، لِلْعِلْمِيَّةِ وَوزنِ الْفِعْلِ .

(١) على وزن الفعل المضارع .

(٢) على وزن الفعل الأمر .

(٣) ومثال منع لكلمة من الصَّرْفِ لِلْوصْفِيَّةِ وَوزنِ الْفِعْلِ في القراء

- قال تعالى ﴿أَخَذْنَاهَا أَنْكُمُ لَا يُقْدِرُ عَلَى شَيْءٍ﴾ .

هـ «أبْكُمْ» حَر مرفوع بالضمّة ، وهو غير ممنون ؛ لأنه وصف على وزن الفعل .

- وقال تعالى ﴿مَنْ كَانَ فِي هَذِهِ أَعْمَى فَهُوَ فِي الْآخِرَةِ أَعْمَى وَأَضَلُّ سَبِيلًا﴾

«أَعْمَى» لأوْسٍ خبر «كان» منصوب بفتحة مقدرة من غير تنوين ، وهـ «أَعْمَى» الثانية خبر المبتدأ

مرفوع بضمّة مقدرة ، من غير تنوين كذلك .

- وقال تعالى ﴿وَإِذَا حُيِّتُمْ بِتَحِيَّةٍ فَجَازُوا بِأَحْسَنِ مِثْلِهَا﴾ .

«أَحْسَنُ» اسم محرور بالياء ، وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة ؛ لأنه ممنوع من الصَّرْفِ ، لِلْوصْفِيَّةِ

ووزن الفعل .

وقد سطرّ الساحة في الصفات التي على وزن الفعل ألا يكون مؤنثها بالياء ؛ ودلت لأهم رُءُوسُ

تُصَرَّفُ ما جاء مؤنثه بالياء ، مثل : أَرْزَلُ ، وأربع . فمؤنثها بالياء ، يقولون : هم رجال أربع وأربعة . وهو

رجلٌ أَرْزَلُ ، وهي امرأة أَرْزَلَةٌ .

هـ . اختلاف أحمر . وأحضر ، فإنهما لا يصرفان ؛ إذ يقال للمؤنثة : حمراء . وحصر ، لا يـ

تُحْمَرُ ، وأُحْضَرَةُ ، فغنيا للصفة ووزن الفعل .

فـ «أحمد» هنا اسم تفضيل، يعني: أكثر حمداً^(١).

إن کون غمما قلنا : المانع له من الصرف العلمیة ووزن الفعل .

وإن كان وصفا قلما : المانع له من الصرف الوصفية ووزن الفعل .

$$\frac{d\log}{dt}, \quad \frac{d\log}{d\log t}, \quad \frac{d\log}{d\log t}$$

ثالثاً : قال الناظم : عادلاً .

قال أهل النحو: يعنى: ما كان المانع فيه العدل، والعدل معناه أنه عُدل من شيء إلى آخر؛ يعنى: من وزن إلى وزن.

والعدلُ يكونُ في الأعلام ، فيكونُ المانعُ من الصرفِ العَلَمِيَّةُ والعَدْلُ .

ويكون في الأوصاف ، فيكون المانع من الصرف الوصفية والعدل .

فلا بدُّ مع العدل من إضافة عِلَّةٍ أُخرى ، وهي العَلَمِيَّةُ أو الوَصْفِيَّةُ^(٢) .

• ومثاله في الأعلام: عُمر. دائماً نقرأ: وعن عُمر بن الخطاب.

مَاذَا قُلْنَا : ۝ عُمَرَ ؟ (۳) .

الحيوات: لأنه اسم لا يتصرف، والمائتم له من الصرف العلمية والعدل؛ لأن أصل

(١) و قد يحدد كرمًا علميًا أو صفة هو سياق الكلام. وسواء كانت علميًا أو صفة فهي مجموعة من لصف، إما للعلمية ووزن الفعل، وإما للوصفية ووزن الفعل.

(٢) فلا بد من توفر عشرين معاً ، العلمية والعدل ، والوصفية والعدل ، حتى تمنح الكلمة من مصرف ، ولا يكفي سمع من الصرف العدل وحده ، أو العلمية وحدها ، أو الوصفية وحدها .

(٣) بحر مفتح، وبدون قنوين.

«عمر» «عامر»، فعُدِلَ من «عامر» إلى «عمر»^(١).

ومثل ذلك أيضًا رُحِلَ «نَجْمٌ» هو أعلى السَّيَّارات السَّبع «فتقول: نظرتُ إلى رُحِل»^(٢). ولا يصح أن تقول: نظرتُ إلى رُحِل»^(٣). لأنه غَلَمٌ معدولٌ عن «زاجل»، فصار مموَّعًا من الصرفِ للعلمية والعَدَلِ.

ويقال حسب كلام أهل الهيئة الأقدمين:

رُحِلٌ شَرًّا مَرِيخُهُ^(٤) من شَمِيسِه فَنَزَاهَرَتْ بُعْطَارِدُ الْأَقْمَارِ.

وهذا ترتيب تنازلي: رُحِل: أعلاها، شرا: المُشْتَرَى، مَرِيخُهُ: المَرِيخ، من شَمِيسِه: الشمس، فَنَزَاهَرَتْ: الزُّهْرَةُ^(٥)، بُعْطَارِدُ: عُطَارِدُ^(٦)، الْأَقْمَارُ: الْقَمَرُ، وهو أسفلُ السَّيَّارات السَّبعة.

ومثاله في الأوصاف: آخر.

قال الله تعالى: ﴿فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾^(٧). ولم يقل: «أخِر»، مع أن «أخِر» مجرورة؛ لأنها صفة لـ «أَيَّامٍ»، و «أَيَّامٍ» مجرورة بـ «من». والمانع لـ «أخِر» من الصرف: الوصفية والعَدَلُ.

(١) وكذلك نقول في كل غَلَمٌ معدول من وزن «فاعل»، إلى وزن «فعل».

ومثال ذلك: زُفِرَ - ثَقُلَ - رُحِلَ - جُحَا - قُرِحَ - هُبِلَ - قُتِمَ - مُجْمَحَ.

(٢) بالجر بالفتحة نيابة عن الكسرة، ومن غير تنوين.

(٣) بالجر بالكسرة، وبالتنوين.

(٤) صنفه الشيخ رحمه الله في الأشرطة بضم الميم «مَرِيخُهُ»، وذكره الرازي في مختار الصحاح، والفيروز آبادي في القاموس المحيط بكسرها،

فـ نرى في محار الصحاح ص ٦٢٠ المريخ بكسر الميم نَحْمٌ من الحُس، في سماء الخامسة. اهـ

وفى الصروز آبادي في القاموس المحيط ١ ٢٦٧ مَرِيخٌ كيبكين: نَجْمٌ من الحُس. اهـ

(٥) منتج بهاء، وانظر مختار الصحاح (ز ه ر).

(٦) قول في المعجم الوسيط ٤. ٦٣٠: يُؤُون ولا ينون. اهـ

(٧) بالجر بالفتحة نيابة عن الكسرة، وبدون تنوين.

وهي معدولة عن «الأخر» ، أصلها «أل» .

وفي بعض النسخ: هي معدولة عن «آخر»^(١) . فالله أعلم هل هي معدولة عن «الأخر» ، أو معدولة عن «الآخر» .

وعلى كل حال هي ممنوعة من الصرف ، والمانع لها من الصرف الوصفية وورن الفعل .

ومن الوصفية: العدل ايضاً: ثَمَنِي وَثَلَاثَ وَرُبَاعٍ^(٢) . قال الله تعالى: ﴿أُولَئِكَ أَجِبَحْفَرٌ ثَمَنِي وَثَلَاثَ وَرُبْعٍ﴾ .

قوله تعالى: ﴿أَجِبَحْفَرٌ﴾ . مجرورة بالإضافة ، وعلامة الجر الكسرة .

(١) قال الدكتور محمد عبد الفتاح العمراوى فى كتابه «المقدمة النحوية» ص ١١١: كلمة «آخر» جمع «أخرى» ، و «أخرى» مؤنث «آخر» ، و «آخر» اسم تفضيل مجرد من «أل» والإضافة ، فكان يجب أن يلزم الأفراد والتذكير^(أ) ، لذلك فكلمة «آخر» هي استعمالها معدولة عن «آخر» ، هذا هو تفسير النحاة للعدل فى هذه اللفظة . اهـ

وقال ابن عقيل رحمه الله فى شرح الألف ٢ ٣٣٧ وما جمع من الصرف للعدل والصفة «آخر» التى فى قولك: مرتت بنسوة أخر . وهو معدول عن «الآخر» . اهـ

(٢) يشير الشارح رحمه الله إلى أن الأعداد التى على وزن «مفعّل» ، و «فُعَال» تكون ممنوعة من الصرف . وهل هذا محصور فيما ذكره المؤلف رحمه الله من أعداد فقط ؟

الجواب: لا ذلك غير محصور فيما ذكره المؤلف رحمه الله من أعداد ، بل هو شامل لأعداد من واحد إلى عشرة ، فتكون أحاد وموَّخِد ، وثناء ، وثنَتى ، وثلاث وثلث ، ورباع ومربّع ، وخماس ومخمس ... إلى عُشْر وعُشْر ممنوعة من الصرف للعلمية والعدل .

(٣) قال الدكتور محمد عبد الفتاح العمراوى فى كتابه المقدمة النحوية ص ١١١ ، حاشية ٢: اسم لتفضيل المجرد من «أل» والإضافة يلزم الأفراد والتذكير دائماً ، مثل :

- أَنْتُ أَفْضَلُ مِنْ زَمَلَاتِكَ .

- أَنتِ أَفْضَلُ مِنْ زَمَلَاتِكَ .

- أَنْتُمَا أَفْضَلُ مِنْ زَمَلَاتِكُمَا .

- أَنْتُمْ أَفْضَلُ مِنْ زَمَلَاتِكُمْ .

- أَنْتَيْنِ أَفْضَلُ مِنْ زَمَلَاتِنِ .

وغيره تدعى «مثنى» وتلك «مثنى». «مثنى» بدل من «أحقة»^(١).
«ثلاث» و «رباع» معطوف على «مثنى»^(٢)، ومع ذلك مفتوحة ؛ لأنها لا
تنصرف، والمانع لها من الصرف الوصفية والعدل.

— الوصفية ؛ لأنها وصف.

— «مثنى» لأن «مثنى» معدولة عن «اثني اثنين»، و «ثلاث» عن «ثلاثة»
ثلاثة»، و «رباع» عن «أربعة أربعة».

الترابع : قال الناظم : أنت.

المراد بقوله : أنت . التانيث .

والتانيث تارة يكون بالألف، وتارة يكون بالناء، وتارة يكون بالمعنى .

فالمؤنث بالألف ممنوع من الصرف، ولا يُشترط فيه إضافة علمية، ولا
وصفية^(٣).

إذن :ألف التانيث، وصيغة متتهى الجموع، لا يُشترط فيهما العلمية، أو الوصفية.
والألف إمّا مقصورة، وإمّا ممدودة^(٤).

(١) وليس من سويح فيتبع للبذل مه رفقا ونصبا وجزأ، وهنا المبدل مه «أحقة» محرور، فيكون
«مثنى» محرور أيضا.

(٢) و معصرف كنس من الترابع أيضا، فيتبع المعطوف عليه رفقا ونصبا وجزأ، وهذا المعطوف عليه
«مثنى» محرور، فيكون «ثلاث»، و «رباع» محرورين أيضا.

(٣) ويكون هذا من نفسه الذى يمنع من الصرف لوجود علة واحدة فقط فيه . فهو مقدم على . ويكون
بدل من حتمس لديها أن ما يمنع من الصرف لوجود علة واحدة فقط فيه . فهو مقدم على . هو

١- صيغة متتهى الجموع.

٢- الأسماء المنتهية بألف التانيث .

(٤) ألف ممدودة هي التى آخرها همزة . وألف التانيث المقصورة هي التى آخرها ألف .
هـ ألف ممدودة كانت مقصورة أو ممدودة . وسواء كانت الكلمة علميا ، أو وصفا ، أو اسما .

مثال ألف التانيث المقصورة: سَلَمَى، حُجَلَى.

« من ألف التانيث الممدودة: أشياء، أسماء^(١) ».

= حامداً، فهي مجموعة من الصرف، وذلك بشرط أن تكون هذه الألف زائدة، مثل: دُكِرَى حُجَلَى خَزَجَى - مُكَازَى - غَطَّاشَى - صَحْرَاءَ - خَفْرَاءَ - أَصْدَقَاءَ - أُطْلَاءَ^(٢).
والأسماء السابقة لا تُنُون، وتجر بالفتحة نيابة عن الكسرة، مثل: كم من أصدقاء، فزنتهم شوعل الحياة، فصاروا غُرَبَاءَ، ولم يَتَّقْ من صداقتهم إلا دُكِرَى.
فـ «أصدقاء» اسم محرور بالفتحة نيابة عن الكسرة، وغير منون؛ لأنه مجموع من الصرف.
وـ «غرباء» خبر صار منصوب بالفتحة، وهو غير منون؛ لأنه ممنوع من الصرف.
«ودُكِرَى» فاعل مرفوع بالضمة المقدرة، وهو غير منون؛ لأنه مجموع من الصرف.
(١) كلمة «أسماء»، وإن كانت منتبهة بألف التانيث الممدودة، إلا أنها ليست بمجموعة من الصرف، قال تعالى: ﴿إِنْ هِيَ إِلَّا أَسْمَاءٌ سَمِيَتْهُمَا﴾. فأنت في الآية موهبة.
والسبب في كون كلمة «أسماء» مصروفة هو أن ألف التانيث فيها ليست زائدة، فهي منقلبة عن أصل، هو الواو، فأصل كلمة «أسماء» «سمو»، وقد تقدم بنا في الحاشية السابقة أن شرط المنع من الصرف لما ختم بألف التانيث الممدودة أو المقصورة أن تكون هذه الألف زائدة.
- ومثل كلمة «أسماء» - عصا، وهُدَى «مصدر العمل هُدَى»، ومُسْتَشْفَى، وأعداء، وأبناء، وأنباء، وآراء.

فالألف فيها ليست زائدة كذلك، ولذلك فهي منصرفة.
ومن الأمثلة الواردة في القرآن على ألف التانيث الممدودة والمقصورة
فَوَلِّهِ تَعَالَى ﴿مَا كَانَ لِتَيْبٍ أَنْ يَكُونَ لَهُ أُشْرَى حَتَّى يَنْشُرَ فِي الْأَرْضِ﴾.
فَقَوْلُهُ تَعَالَى ﴿أُشْرَى﴾. اسم «كان» مرفوع بضمة مقدرة، وهو غير منون؛ لأنه ممنوع من الصرف.
وقوله تعالى: ﴿إِنْ سَفَيْكُمْ لَنَشِي﴾.
فَقَوْلُهُ تَعَالَى ﴿لَنَشِي﴾، خبر «إن» مرفوع بضمة مقدرة، واللام هي لام الابتداء، وتُسَمَّى اللام المُشْرِخَةُ، وهي تفيد التوكيد.

(٢) ويعلم أن الألف زائدة أو أصلية عن طريق الرجوع إلى أصل الكلمة «المعل الثلاثي الذي صيغت منه كلمة» فإن كانت الألف منقلبة عن أصل «الياء أو الواو» من الكلمة لم تكن الألف زائدة، وإن لم تكن من أصل الكلمة فهي زائدة.

فعلى سبيل المثال لو أتينا بالأصل من الكلمات السابقة، لوجدنا أن الألف ليست أصلية، وهي هي زائدة؛ وذلك لأن الأصل من الكلمات المذكورة على الترتيب هو: دُكِرَ حُجِلَ خَزَجَ سَكَرَ عَطَشَ صَحَرَ - خَفَرَ - صَدَقَ طَلَبَ.

والقسم الثاني من التأنيث : التأنيث المعنوي .

يعنى : الاسم الموضوع علماً على أنثى^(١) .

والتأنيث المعنوي لا بد فيه من العلمية^(٢) .

والقسم الثالث من التأنيث : التأنيث اللفظي بالتاء^(٣) .

والتأنيث اللفظي بالتاء لا بد فيه أيضاً من العلمية^(٤) ، ولا تأتى الوصفية

= وقوله تعالى : ﴿ لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ إِنْ تُبَدَّ لَكُمْ تَسْأَلُونَ ﴾ .

فقوله تعالى : « أشياء » اسم مجرور بـ « عن » ، وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة .

وقوله تعالى : ﴿ قَهْلُ لَنَا مِنْ شَفَعَاءَ فَيَشْفَعُوا لَنَا ﴾ .

فقوله تعالى : « شفعاء » اسم مجرور بـ « من » ، وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة ، وهو غير منون ؛

لأنه ممنوع من الصرف .

(١) ويكون غير محتوم بألف التأنيث الممدودة و المقصورة أو تاء التأنيث ، نحو : سعاد ، زينب ، ابتسام .

(٢) أى : لا يكفى التأنيث المعنوي وحده لمنع الكلمة من الصرف ، بل لا بد معه من العلمية ، فيكون هذا من

القسم الذى لا بد فيه من وجود عتين للمنع من الصرف .

وهذا - كما سبق - بخلاف المؤنث بالألف ، إذ إن التأنيث بالألف لا يشترط فيه العلمية أو الوصفية ،

بل إنه تكفى فيه علة واحدة ، وهى أن تختم الكلمة بألف التأنيث الممدودة أو المقصورة الزائدة .

(٣) نحو : طلحة ، أسامة ، حمزة ، معاوية ، شعبة .

فهذه أعلام مؤنثة تأنيثاً لفظياً فقط ؛ لأنها لمذكر ، لكن لفظها مؤنث .

وأما نحو : فاطمة ، عائشة ، خديجة . فهذا من قبيل المؤنث اللفظي المعنوي .

وبذلك يتبين أن التأنيث ينقسم إلى ثلاثة أقسام :

١ - تأنيث لفظي . وهذا إما أن يكون بالألف ، وإما أن يكون بالتاء .

٢ - تأنيث معنوي . وهذا يكون حالياً من الألف والتاء ، وإما يكون تأنيثه فى معنى فقط .

٣ - تأنيث لفظي معنوي ، مثل : فاطمة ، خديجة ، عائشة ، ليلى ، سلمى .

(٤) كذلك المعنوي تماماً ، فلا يكفى التأنيث اللفظي بالتاء وحده لمنع الكلمة من الصرف ، بل لا بد معه من

العلمية

وبذلك يتبين أن التأنيث كهلة مائعة من الصرف ينقسم إلى قسمين :

لقسمين الأول . ما يكفى التأنيث وحده فيه للمنع من الصرف ، فلا يشترط فيه ، لا العلمية ، ولا

الوصفية ، بل قد يكون اسماً جامداً ، نحو : صحراء ، شتى ، وهو المؤنث بألف التأنيث الممدودة أو

المقصورة الزائدة .

فيه^(١).

* * *

ملخص ما سبق

- ١- المؤنثُ يَشْمَلُ المؤنثُ بالآلفِ ، والمؤنثُ المعنوي ، والمؤنثُ اللفظي بغيرِ ألفٍ^(٢) .
 ٢- ما كان مؤنثًا بآلفِ التانيثِ الممدودةٍ أو المقصورة فهو ممنوعٌ من الصرفِ ، سواء كان علمًا ، أو صفةً ، أو اسمًا جامدًا .

قال ابن مالك رحمه الله -

فألفُ التانيثِ مُطلقًا مَنعٌ صَرفَ الذي حَوَاهُ كَيْفَمَا وَقَعَ^(٣)

فوله رحمه الله : مطلقًا . يعنى : مقصورةً ، أو ممدودةً .

وقوله رحمه الله : صَرفَ الذي حَوَاهُ كَيْفَمَا وَقَعَ . يعنى : سواء وَقَعَ عَلمًا ، أو وصفًا ، أو اسمًا جامدًا ، أو أى شئٍ كان .

- ٣- ما كان مؤنثًا بغيرِ الألفِ فهو ثلاثة أنواع : مؤنثٌ لفظًا ، ومؤنثٌ معنى ، ومؤنثٌ لفظًا ومعنى ، وكلُّ يُشترطُ فيه العَلَمِيَّةُ^(٤) .

= القسم الثاني ما لا بد معه من العلمية حتى تمنع الكلمة من الصرف ، وهو المؤنث تانيثًا معنويًا ، والمؤنث تانيثًا لفظيًا بالتاء .

فعلى سبيل المثال كلمة « نحلة » اسم جامد ، ليست علمًا ، فلا تمنع من الصرف بالرغم من كونها مؤنثة ، تقول : هذه نحلة كبيرة ، جلست تحت نحلة كبيرة . فتتوّن ونَجِر .
 ولكن لو سُمِّي بهذه الكلمة . كأن تُسمَّى ابتكت « نحلة » ، بأن كانت طويلة جدًا ، فسميتها « نحلة » ، فإنها تمنع من الصرف للعلمية والتانيث .

(١) أى : لا تمنع الكلمة من الصرف للوصفية والتانيث .

فعلى سبيل المثال « مسلمة » ، « قائمة » صفتان . وهما مصروفتان ، بالرغم من كونهما مؤنثتين . وذلك لأنهما ليستا علمين ، تقول : مررت بامرأة مسلمة قائمة . فيَتَوَّنان ويَجِرَّان .

(٢) يعنى بالتاء .

(٣) الألفية ، باب ما لا ينصرف ، البيت رقم (٦٥٠) .

(٤) يعنى : حتى تمنع الكلمة من الصرف .

هو كـ غير علم فإنه يُصَرِّفُ ، سواءً كان صفةً ، أو اسمًا جامدًا^(١) .

من التانيث التثني فَنَادَهُ « اسم رجل » ، وَطَلَّحَهُ « اسم رجل » ، وهما مموعان من الصرف للعلمية والتانيث اللفظي .

يُزَادُ كَبْرًا : عن طلحة^(٢) بن عُبَيْدِ اللَّهِ . وَلَا نَقُولُ : عن طلحة^(٣) ؛ لأنها ممنوعة من الصرف ، ومانع لها من الصرف العلمية والتانيث اللفظي .

= وعنده فإن نقول إن كل الأعلام المؤنثة ممنوعة من الصرف ؛ للعلمية والتانيث^(٤) .

ويستثنى من ذلك الأعلام المؤنثة ، الثلاثية ، ساكنة الوسط ، العربية ، مثل : هند - مضرب - دغد ، فهذه الأعلام شُيْعَ فيها الصُّرْفُ والمنع من الصرف ، والمنع أَوْكَى .

ومن شواهد حوار الصرف والمنع من الصرف في تلك الأعلام :

قال تعالى : ﴿ أَذْخُلُوا مِصْرَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ عَايِزِينَ ﴾ .

وقال تعالى : ﴿ أَهْبِطُوا مِصْرًا فَإِنَّ لَكُمْ مَّا سَأَلْتُمْ ﴾ .

فقد جاءت كلمة « مصر » في الآية الأولى ممرعة من الصرف ، وفي الثانية مصروفة ، وهذا جائز في

الأعلام المؤنثة الثلاثية ، ساكنة الوسط ، العربية .

أما الأعلام : (جفص^(٥)) - كرك^(٦)) - بلج^(٧)) . فهي على منعها من الصرف ؛ لأنها ليست

عربية الأصل ، بل هي أعجمية .

والأعلام : (سحر - ملك - سفر) على معها من الصرف أيضا ؛ لأنها محركة الوسط .

(١) قد تقدمت بعض الأمثلة على ذلك ص ٢٠٥ ، وستأتي أيضًا - إن شاء الله - أمثلة على ذلك في كلام

الشارح رحمه الله ص ٢٠٧ .

(٢) بالجر بالفتحة .

(٣) بالجر بالكسرة .

(٥) حتى لو كانت علما على مذكر . ولكنه مؤنث لفظًا بالناء ، فإنه يجمع من الصرف أيضًا ، نحو : طلحة .

أسماء ، شعبة ، معاوية ، حمزة ، وقد تقدم ذكر ذلك ص ٢٠٤ .

(٥٥) حمض بالكسر ، ثم السكون ، والصاد مهملة : بلد مشهور قديم كبير ، مُشَوَّرٌ . وفي طرفة القلي قعة

حصبه على تل عال ، كبيرة ، وهي بين دمشق وحلب . وانظر معجم البلدان ٢/٣٣٤ .

(٥٥٥) كرك : قرية يلحظ جبل لبنان . وانظر القاموس المحيط (ك ر ك) .

(٥٥٥٥) بلج : مدينة مشهورة بخراسان . وانظر معجم البلدان ١/٧١٣ .

ومسبب المعنوي . زَيْنَبُ . اسمُ أنثى .

مشتق اسم معنوي

اجواب : معنوي ^(١) ؛ لأنه ليس فيه تاء التأنيث .

إذن « زينب » ممنوع من الصرف ، فتقول : عن زينب ^(٢) بنت حُحش رضى الله عنها .

والمانع لها من الصرف العلمية والتأنيث المعنوي .

ومثال التأنيث المعنوي اللفظي : حَفْصَةُ ، عائشة ، ميمونة .

فكر من هذه الثلاثة أعلام على نساء ، وفيها تاء التأنيث .

إذن : تأنيثها لفظي معنوي .

ويكون المانع لها من الصرف العلمية والتأنيث اللفظي المعنوي .

« قال قائل من الناس نظرت إلى طلحة ^(٣) عظيمة .

ورويت عن طلحة بن عبيد الله ، ونظرت إلى طلحة الكريمة .

نقول : هذا صحيح ؛ لأن « طَلَحَة » الأولى ليست عَلَمًا ^(٤) ، ونحن نَشْطِرُ في المؤنث بغير الألف أن يكون عَلَمًا .

وكذلك نقول مررت بامرأة قائمة . ولا يصح أن تقول : مررت بامرأة قائمة .

مع أن كلمة « امرأة » ، وكلمة « قائمة » مؤنثتان لفظًا ومعنى ، ولكن كلمة « امرأة » ليست عَلَمًا ^(٥) ، وكلمة « قائمة » وصف .

(١) أي : معنوي .

(٢) بالحر بالفتح ، وبدون تنوين .

(٣) صَحْصَحَة وحَدَّةٌ مَطْلَحٌ ، وهي شجرة عظام من شجر العِضَاءِ . وانظر الهاية لاس الأثير (ص ل ح) .

وعضاه : كل شجر يقظم ، وله شوك . وانظر مختار الصحاح (ع ض هـ) .

(٤) ولكنها اسم جامد .

(٥) ولكنها اسم جامد .

و مصنف - كما سبق أن ذكرنا - لا يَنْفَعُ مع التانيث ، بخلاف وزن الفعل . فقد تقدم أن الكلمة تُمنَعُ من الصرفِ للوصفية ووزن الفعل^(١) ، فلا يَنْفَعُ مع التانيث إلا العمية فقط .

وقال الله تعالى في سورة البقرة : ﴿ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَذْبَحُوا بَقَرَةً ﴾ [البقرة . ٦٧] .
فقلوه تعالى : ﴿ بَقَرَةٌ ﴾ . مصروفة .

ولماذا ضربت مع أنها مؤنثة لفظا ومعنى ؟
الجواب : لأنها ليستَ عَلَمًا^(٢) ، ونحن نَشْتَرِطُ في التانيث بغير الألف أن يكونَ عَلَمًا .

ولكن لو سَمَّيْتُ ابتك « بقرة » ، فيل تُمنَعُ من الصرف . فتقول مثلا : نظرتُ إلى بقرة بنت بكرٍ ؟
الجواب : نعم ؛ لأنها عَلَمٌ .

إذن : لو قلت : أَكْرَمْتُ بَقَرَةً بَنَتْ بِكْرٍ ، وحَلَبْتُ بَقَرَةً مَلِكٌ زَيْدٍ . فنَوَّلتُ « بقرة » الثانية ، ولم تُنَوَّنِ الأولى ، فهو صحيح ؛ لأن الأولى عَلَمٌ ، والثانية ليستَ عَلَمًا .

ثم قال الناضح رحمه الله : بِمَعْرِفَةِ . وهذا إشارة منه إلى العلمية .

خامسا : قال الناضح رحمه الله : رَكَبَ .

المراد بقوله . رَكَبَ . التركيب المَرْجِي .

والسحاف عندهم التراكيب أنواع : تركيب إضافي ، و تركيب إسادي ، و تركيب

مَرْجِي .

(١) وحده - على ذلك هناك عدة امثلة ، منها أبكم ، أعمى ، أحسن . وانظر ص ١٩٨ ، حاشية ٣ .

(٢) بل هي اسم جامد .

ولا التركيب الإضافي : هو الجارى بين المضاف والمضاف إليه ، كما لو قلت :
هذا كتاب فلان .

فقلت : كتاب فلان . هذا مركب تركيباً إضافياً^(١) .

ثانياً : التركيب الإسنادي . وهو ما تركب من مبتدأ وخبر ، أو فعل وفاعل^(٢) .
وهذان النوعان - أى : المركب تركيباً إضافياً ، والمركب تركيباً إسنادياً - ليس
لما فيهما دخل^(٣) ؛ لأن المركب تركيباً إضافياً يكون إعرابه على حسب العوامل^(٤) ،

(١) قال الأستاذ عباس حسن فى كتابه النحو الوافى ٣٠٠/١ فى ذكر أنواع التركيب : أولها : المركب
الإضافى ، و يتركب من مضاف ومضاف إليه ، مثل : عبد العزيز ، وسعد الله ، وعز الأهل . اهـ
وقال ابن مالك رحمه الله فى الألفية ، البيت رقم (٧٨)

وشاع فى الأعلام ذو الإضافة كعبيد شمس وأبى فحافة

(٢) فالمركب الإسنادى هو : ما تركب من جملة اسمية أو فعلية ، وشئى به شخص بعينه .

فقد يتركب من جملة فعلية ، أى : من فعل مع فاعله ، أو مع نائب فاعله ، مثل : فتح الله ، جاز الحق ، شر
من رأى ، نحمده ، شمر^(٥) ، رام الله^(٥٥) .

وقد يتركب من جملة اسمية ، أى : من مبتدأ مع خبره ، مثل : الحر نارل ، السيد فاهم ، ما شاء الله ،
حيدر أباد ، الله أباد^(٥٥٥) .

وكلها أسماء أشخاص معاصرين ، إلا « شر من رأى » فإنها اسم مدينة عراقية قديمة .

وليعلم أن الذى سمع من العرب النقل من الجملة الفعلية . فقد شئوا : تأبط شراً ، وشئوا : شأب
قرناها .

فأما الجملة الاسمية فلم يسموا بها ، وإنما قاسوها النحاة على الجملة الفعلية .

(٣) أى : لا دخل لهما فى منع الكلمة من الصرف ، فلا تمنع الكلمة من الصرف ؛ لأنها مركبة تركيباً إضافياً ،
أو تركيباً إسنادياً .

وبما الذى تمنع الكلمة من الصرف لوجوده هو التركيب المزجى ، بشرط أن تكون غنماً ، كما سيأتى
فى كلام الشارح رحمه الله بعد قليل .

(٤) فرب قل فقل . وكذلك المنوع من الصرف يعرب حسب العوامل ، فهذه العلة المذكورة لا تمنع كون

(٥) شمر : غلم على رجل وفرس .

(٥٥) رام الله : بلد فى لبنان .

(٥٥٥) حيدر أباد ، والله أباد : بلدان فى الهند .

والمركَّب تركيبًا إسناديًا تُقدَّرُ عليه الحركات^(١).

مثلُ المركَّب تركيبًا إضافيًا : إذا قلت : جاء غلامٌ زيد . فـ « غلامٌ زيد » مركَّب تركيبًا إضافيًا ، وإعرابه :

غلامٌ : فاعلٌ ، وهو مضاف .

وزيد : مضافٌ إليه^(٢).

ومثالُ المركَّب تركيبًا إسناديًا : شخصٌ اسمه « زيدٌ قائمٌ » ، فهذا يُقرَّبُ بـ حركات مقدَّرة على آخره ، فتقولُ : جاء زيدٌ قائمٌ . يعنى : جاء المُسمَّى بهذا الاسم .

وإعرابُ هذا المثال هكذا :

جاء : فعلٌ ماضٍ .

وزيدٌ قائمٌ : فاعلٌ مرفوعٌ بضمَّةٍ مقدَّرة على آخره ، منع من ظهورها الحكاية^(٣).

= المركَّب تركيبًا إضافيًا ممنوعًا من الصرف ؟

فاطراب عن ذلك أن يقال : إن الممنوع من الصرف إذا أضيف فإنه يجر بالكسرة ، لا بالفتحة ، كما سيأتى إن شاء الله تعالى ص ٢١٩ ، ٢٢٠ ، والمركَّب الإضافى الجزء الأول منه مضاف إلى الجزء الثانى ، ولذلك فإنه يجر بالكسرة دائماً ، فلا يدخل معنا فى المنع من الصرف ؛ لأن الممنوع من الصرف يجر بالفتحة نيابة عن الكسرة .

وأما بالنسبة لسبب فإن المضاف ابتداءً لا يمكن ثبوته ، سواء كان منصوبًا ، أو ممنوعًا من الصرف . (١) سيأتى إن شاء الله تعالى بيان ذلك بالأمثلة .

(٢) المركَّب تركيبًا إضافيًا يتكوّن من حرتين : الجزء الأول ، وهو الضَّنْدَر ، أو المضاف « غلامٌ » ، يجر حسب موقعه من الجملة ، والجزء الثانى ، وهو العَجَز ، أو للمضاف إليه « زيد » ، محرور بالمضاف دائماً . فهو جاهد عبدُ الله وأُمُ كُثُومٌ ، وشاهدتُ عبدَ الله وأُمُ كُثُومٌ ، ومررتُ بعبدِ الله وأُمُ كُثُومٍ . والمضاف إليه محرور دائماً ، أما المضاف فيعرب بحسب العوامل .

(٣) معنى الحكاية أن تبقى حركات الكلمتين على ما هى عليه فى الأصل ، ونعرب العلم بـ حركات مقدَّرة . مع من ظهورها الحكاية .

مهم من تركب تركيبًا إسناديًا يعرب على الحكاية . فيرفع وينصب ويجر بـ حركات مقدَّرة على الآخر ، مع من ظهورها حركة الحكاية ؛ أى : حركة آخر العلم التى تحكى بها ؛ لأننا نحكى الجملة كما

مثل : حُرَّ على المركب تركيبًا إسناديًا : يُوجد رجلٌ يُسمَّى « شَاب قَرْنَاهَا » .

تَقُولُ : رَأَيْتُ شَابَ قَرْنَاهَا ، مَرُوتٌ بِشَابَ قَرْنَاهَا^(١) .

المُهْمَةُ أن المركب تركيبًا إضافيًا ، والمركب تركيبًا إسناديًا ليس لنا فيهما تَدْخُلٌ ؛ لأن المركب تركيبًا إضافيًا يُعْرَبُ حَسَبَ العَوَامِلِ ، والمركب تركيبًا إسناديًا يُعْرَبُ بِحَرَكَاتٍ مُقَدَّرَةٍ عَلَى آخِرِهِ ، مَنَعٌ مِنْ ظَهْوَرِهَا الْحِكَايَةُ .

ثَالِثًا : التَّرَكِيبُ الْمَزْجِيُّ . وهذا الذي يُشِيرُ إِلَيْهِ النَّازِظُ فِي قَوْلِهِ : رَكَّبَ .

والتَّرَكِيبُ الْمَزْجِيُّ هُوَ أَنْ تَأْتِيَ بِكَلِمَتَيْنِ ، فَتَجْعَلُهُمَا كَلِمَةً وَاحِدَةً^(٢) ، مِثْلُ : خَضِرْمُوتٌ^(٣) . فهذه كلمة مركبة من كلمتين ؛ مِنْ « خَضَرَ » ، وَ« مَوْتُ » .

وَمِثَالُ ذَلِكَ أَيْضًا : بَغْلَانُكَ . فَهِيَ مَرْكَبَةٌ مِنْ : « بَغْلَ » ، وَ« بَلَّكَ » .

وَالْعَلَمُ الْمَرْكَبُ تَرْكِيبًا مَزْجِيًّا يُزْفَعُ بِالضَّمَّةِ ، وَيُنْصَبُ بِالْفَتْحَةِ ، وَيُجَرُّ كَذَلِكَ بِالْفَتْحَةِ نِيَابَةً عَنِ الْكُسْرَةِ ؛ لِأَنَّهُ اسْمٌ لَا يَنْصَرِفُ ، وَالْمَانِعُ لَهُ مِنَ الصَّرْفِ الْعِلْمِيَّةُ وَالتَّرَكِيبُ الْمَزْجِيُّ^(٤) .

(١) إِعْرَابُ « شَاب قَرْنَاهَا » هُنَا يَكُونُ عَلَى الْحِكَايَةِ ، كَمَا سَقَى ، لِأَنَّهُا عَلَمٌ مَرْكَبٌ تَرْكِيبًا إِسْنَادِيًّا . فَتَقُولُ فِي إِعْرَابِ الْأَوَّلَى شَابَ قَرْنَاهَا : مَفْعُولٌ بِهِ مَصْبُوبٌ بِعِنْدَةِ مُقَدَّرَةٍ عَلَى آخِرِهِ ، مَنَعٌ مِنْ ظَهْوَرِهَا الْحِكَايَةِ .

وَتَقُولُ فِي إِعْرَابِ الثَّانِيَةِ شَابَ قَرْنَاهَا : اسْمٌ مَجْرُورٌ بِالْبَاءِ ، وَعِلَامَةُ جَرِّهِ كُسْرَةُ مُقَدَّرَةٍ عَلَى آخِرِهِ ، مَنَعٌ مِنْ ظَهْوَرِهَا الْحِكَايَةِ .

(٢) فَالْمَرْكَبُ الْمَزْجِيُّ هُوَ مَا تَرْكَبُ مِنْ كَلِمَتَيْنِ امْتَزَجَتَا ؛ أَيْ : احْتَلَطَتَا بِأَنْ اتَّصَلَتِ الثَّانِيَةُ بِنَهَايَةِ الْأَوَّلَى ، حَتَّى صَارَتَا كَالْكَلِمَةِ الْوَاحِدَةِ ، وَصَارَتِ الْكَلِمَةُ الثَّانِيَةُ بِمَنْزِلَةِ تَاءِ التَّأْنِيثِ مِمَّا قَبْلُهَا ؛ أَيْ : مِنْ حَيْثُ وَقُوعُ لِلْإِعْرَابِ عَلَى الْجُزْءِ الثَّانِي ، كَوُقُوعِهِ عَلَى تَاءِ التَّأْنِيثِ ، وَيَبْقَى الْجُزْءُ الْأَوَّلُ عَلَى حَالِهِ قَبْلَ التَّرَكِيبِ ، مِثْلُ سَيْتَوِيَّةٍ ، وَتَغْلَانُكَ ، وَخَضِرْمُوتٌ ، وَبُرْسَعِيدٌ .

(٣) خَضِرْمُوتٌ ، وَتُصَنَّمُ الْمِمْ دَوْلَةٌ وَقِيلَةُ . وَانْظُرِ الْقَامُوسَ الْحَيْطُ (ح ض ر) .

(٤) وَكَيْفَ يَسْتَشَى مِنْ ذَلِكَ الْأَعْلَامُ الْمُخْتَوِمَةُ « وِيه » ، مِثْلُ « سِيَّوِيَّة » ، نَقْطُوبَةٍ^(٥) ، عَمْرُوبَةٍ . هَذِهِ الْأَعْلَامُ :

(٥) اسْمُ عَلَمٍ كَبِيرٍ فِي الْحَوْ . مَرْكَبٌ مِنْ « نَقَطُ » ، وَهُوَ مَا يَسْمَى زَيْتُ الْبُتْرُولِ ، وَ« وِيه » نَمْعِي . رَائِحَةٌ وَيُقَالُ : إِنْ رَجُلًا قَرَأَ عِلْمَ النَّحْوِ ، وَعَجَزَ عَنْهُ ، فَدَعَا عَلَى نَقْطُوبَةٍ ، فَقَالَ :

تقول : سافرت إلى حضر موت .

سافرت : فعل وفاعل .

إلى : حرف جر .

حضر موت . اسم مجرور بـ « إلى » ، وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة ؛ لأنه اسم لا ينصرف ، والمانع له من الصرف العلمية والتركيب المزجي .

وهل الوصفية تؤثر في باب التركيب^(١) ؟

الجواب : لا ، التركيب علمية فقط .

سادساً : قال الناظم رحمه الله : وزد .

أى : زد الألف والنون ، فكل اسم مختوم بألف ونون زائدتين ، وهو مفرد^(٢) ، فهو ممنوع من الصرف ، إن كان غلماً أو صفة .

مثال الغلم : سليمان ، سلمان ، وهكذا .

= تبنى على الكسر في جميع الحالات ؛ لأن أصل « ويه » اسم فعل ، وأسماء الأفعال كلها مبنية .
تقول : سيويه عالم كبير ، وعرفت سيويه ، وأعجبت بسيويه ، بالبناء على الكسر ، في محل رفع ، أو نصب ، أو جر ، وهذا هو الأشهر .

وأحر بعضهم إعرابه إعراب ما لا ينصرف ، فيرفع بالضممة وينصب ويجر بالفتحة ، تقول : جاء سيويه ، وعرفت سيويه ، وأعجبت بسيويه .

(١) أى هل تمنع الكلمة من الصرف للوصفية ووزن الفعل ؟

(٢) حذر من شئ غلبه سحوم منى حاله الرنح بألف ونون واثنين ، وأثنى كذا سبق - حق نونه الكسر مطلقاً ، ولا تتأثر بعوامل الإعراب .

لا تترك الله في النحو وأهله . إذا كان منسوباً إلى نَفْطَوِيهِ
أخرقه الله بنصف اسمه . وجعل الباقي صراحاً عليه
أو غويلاً عليه ؛ لأن نصف اسمه « نطق » ، والنصف الباقي « ويه » .

قار لله تعالى : ﴿وَلِسُلَيْمَانَ الرِّيحُ غَاصِقَةٌ﴾^(١) . «لسليمان» بالفتح ، مع أنَّ اللام حرف جر ؛ لأنَّ «سليمان» اسم لا يَنْصَرِفُ ، والمانع له من الصرف العلمية وزيادة الألف والنون .

وتقول : عن سلمان الفارسي . «سلمان» بالفتح ؛ لأنه اسم ممنوع من الصرف ، والمانع له من الصرف العلمية وزيادة الألف والنون .
وإذا قال قائل : ما الدليل على أنَّ الألف والنون زائدتان ؟
فالجواب :

أما بالنسبة لـ «سلمان» فهي من «سليم» ، و«سليم» ثلاثة حروف ، و«سلمان» خمسة حروف .

إذن : يوجد حرفان زائدان ، هما الألف والنون .

وبالنسبة لـ «سليمان» نفس الشيء . فهي من «سليم» أيضًا ، و«سليم» ثلاثة حروف ، و«سليمان» مكوَّنة من ستة حروف ، آخرها ألف ونون زائدتان .

المهم : أنَّ كلَّ اسم علم ، فيه زيادة ألف ونون ، فهو ممنوع من الصرف للعلمية وزيادة الألف والنون .

ومثال زيادة الألف والنون في الصفات : سكران .

فهى وصف ، وفيها زيادة ألف ونون ؛ لأنَّ «سكران» مأخوذة من «سكر» ، و«سكر» ثلاثة حروف ، و«سكران» خمسة حروف .

(١) ومن أمثلة ذلك من القرآن أيضًا :

قُلْ تَعَالَى ﴿وَإِذْ قَالَ لُقْمَانُ لِابْنِهِ وَهُوَ يَعِظُهُ﴾ .

وَقُلْ تَعَالَى ﴿إِذْ قَالَتِ امْرَأَتُ عِصْرَانَ رَبِّ إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّرًا﴾ .

وَقُلْ عِيسَى ﴿شَهِدَ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ﴾ .

ولاعلام : غسان ، عمران ، رمضان «ممنوعة من الصرف للعلمية وزيادة الألف والنون» . فلا تنون .
وتجر بالفتحة نيابة عن الكسرة .

إذن : فيها زيادة الألف والنون .

إذن نقول : إن « سكران » اسم لا ينصرف ، والمانع له من الصرف الوصفية وزيادة الألف والنون .

ومثال ذلك أيضًا : عطشان . فهي اسم لا ينصرف ؛ لأنه وصف فيه زيادة ألف ونون .

ومثال ذلك أيضًا : غضبان . فهي مأخوذة من « غضب » ، و« غضب » ثلاثة حروف ، و« غضبان » خمسة حروف .

إذن : فيها زيادة ألف ونون ، وهي وصف ، فتكون ممنوعة من الصرف ؛ للوصفية وزيادة الألف والنون .

ومثال ذلك أيضًا : « مريضان » . فإن أصلها من « مريض » ، و« مريض » ثلاثة حروف ، و« مريضان » خمسة حروف .

إذن : فيها زيادة ألف ونون ، وهي وصف ، فتكون ممنوعة من الصرف ؛ للوصفية وزيادة الألف والنون^(١) . والأمثلة كثيرة .

(١) وقد اصناف الحاء إلى شرط زيادة الألف والنون مع الوصفية شرطاً آخر . وهو أن يكون مؤنث الصفة على وزن « فُعْلَى » ، وليس بالهاء ، فالأمثلة التي ذكرها الشارح رحمه الله ، مؤنثها : سكرى ، عطشى ، غضبى ، مريضى .

وقد استرط الحاء ذلك . لأنهم رأوا العرب يصرفون من هذه الصفات ما جاء مؤنثه بالهاء ، مثل نمران ، سيمران (بمعنى طويل) ، فلمؤنث منهما : نمرانة ، سيفانة ، ولأن إحدى القائل العربية كست تصرف كل ما جاء على وزن « فُعْلان » وصفاً ، ورأى الحاء أن هذه القليلة تؤث هذه الصفات بالهاء دائماً .

ومن أمثلة محي هذه الصفات غير مصروفة في القرآن .

« وَلَمَّا رَجَعَ مُوسَى إِلَى قَوْمِهِ غَضْبَانَ أَيْقًا » .

« قومه يعاسى » كالأذى استهزؤته الشياطين في الأرض خيران .

« عصار » ، « حيران » مصورتان . لأن كلا منهما حال ، وهما غير مؤنثين ؛ لأنهم موعتان من الصرف بسبب الوصفية وزيادة الألف والنون .

على كل حال . كلَّ عَلَمٍ أو وصفيّ ، فيه زيادةُ ألفٍ وواوٍ ، فإنه ممنوعٌ من
لصرف . ويقالُ : المانعُ له من الصرفِ العَلَمِيَّةُ - إن كان عَلَمًا ، وزيادةُ الألفِ والنونِ .
أو النوصفيَّةُ - إن كان وَصَفًا - وزيادةُ الألفِ والنونِ .

سابعاً قال المأظفُ عَجْمَةً .

يعني رحمه الله : الاسمُ الأعجميُّ^(١) . فهو يُجَرُّ بالفتحة ، لكن بشرط أن يكونَ
عَلَمًا ، زائداً على ثلاثة أحرف .

فإن كان على ثلاثة أحرف ، ساكن الوسط فإنه ينصرف^(٢) .

مثال ذلك : «إبراهيم» اسمٌ أعجميٌّ ، ولهذا يُجَرُّ بالفتحة ؛ لأنه عَلَمٌ زائدٌ على
ثلاثة أحرف .

قال الله تعالى . ﴿وَأَوْحَيْنَا إِلَىٰ إِبْرَاهِيمَ﴾ . ولم يُقَلَّ : إلى إبراهيم ؛ لأنه اسمٌ لا
ينصرف ، والمانعُ له من الصرفِ العَلَمِيَّةُ والعجمَةُ .

(١) أي . غير العربي في الأصل ، ولذا لا تحصى الكلمات الأعجمية لاستنفات اللغة العربية وقواعدها .
(٢) وذلك نحو : «نوح» ، «لوط» ، «هود» .

وقد علَّل الحاجة كونه العلم الأعجمي ، الثلاثي . ساكن الوسط ، مصروفاً بأن التثنية هو دليل تمكن
الاسم من باب الاسمية وخفته ، أما عدم التثنية فهو دليل على ثقل الاسم ، وهذه الأعلام (نوح -
هود - لوط) ، ثلاثية ، ساكنة الوسط ، ولذلك فهي خفيفة النطق ، وهذه الحفة عارضة ثقل علة للمع
من الصرف ، فأدى ذلك إلى صرف هذه الأعلام .

ونفسه سبحانه وسبح الله العلم الأعجمي الثلاثي . كونه ساكن الوسط ، هل يعني أن
متحرك الوسط يمع من الصرف ؟

جواب لا ، يعلم الأعجمي الثلاثي يُصرف ، سواء كان منحرك الوسط ، كـ «شعر» ، أو ساكنه ،
كـ «نوح» ، «لوط» ، «هود» .

وانظر شرح ابن عقيل ٣٤٤/٢ ، وأوضح للمسالك لابن هشام ١١٦/٤ .

«سر» بفتح السين و«اء» جميعاً . اسم لقلة من أعمال أَرَّان ، وأَرَّان - بفتح الهمزة وتشديد الراء . إقليم
بولاية أذربيجان .

مثل حُرْ : «إسماعيل» . يُجَرُّ بالفتحة ؛ لأنه عَلَّمَ أَعَجَمِيَّ .

قال الله تعالى . ﴿ وَأَوْحَيْنَا إِلَىٰ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ ﴾ ^(١) .

ولم يقل . وإسماعيل ؛ لأنَّ «إسماعيل» عَلَّمَ ، أَعَجَمِيَّ ، زائد على ثلاثة أحرف ^(٢) .

«فائدة» سبق أن ذكرنا أنَّه يُشْتَكَّى من الأعلام الأعجمية الممنوعة من الصرف ما كان على ثلاثة أحرف ، ساكن الوسط ، فإنه يُصْرَفُ ، ويُجَرُّ بالكسرة ، مثل : نوح ، لوط ، هود .

قال الله تعالى : ﴿ إِنَّا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ كَمَا أَوْحَيْنَا إِلَىٰ نُوحٍ وَالنَّبِيِّينَ مِنْ بَعْدِهِ ﴾ .

وقال تعالى في «لوط» . ﴿ وَلَوْطًا أَتَيْنَاهُ حُكْمًا وَعِلْمًا ﴾ .

فكلٌّ من «نوح» ، «لوط» ، «مصرف» ، لأنه مُنَوَّنٌ ، ولو كان غير منصرف لم يُنَوَّنْ .

وقال تعالى : ﴿ أَلَا بُعْدًا لِغَادٍ قَوْمِ هُودٍ ﴾ .

ولم يقل : أَلَا بُعْدًا لِغَادٍ قَوْمِ هُودَ ، بل قال : ﴿ قَوْمِ هُودٍ ﴾ . مُنَوَّنَةٌ ، مجرورة بالكسرة ؛ لأنَّ «هود» ثلاثيٌّ ، ساكنٌ الوسط .

إذن : يُشْتَكَّى من الأعلام الأعجمية الممنوعة من الصرف كلُّ ثلاثيٍّ ، ساكنٍ الوسط ، فإنه يُنْصَرَفُ ، ولو كان أعجميًا .

«وليفهم أنَّ أسماء الأنبياء منها ما هو مصروفٌ ، كـ «صالح» ، «شعيب» ،

(١) العسمان «إبراهيم وإسماعيل» كلاهما محرووران بالفتحة ، نيابة عن الكسرة ؛ لأنهما موعودان من الصرف ، سلبية والعجبة .

(٢) ويرد على هذا إسكان . وهو أن «غزير» علم . أعجمي . زائد على ثلاثة أحرف ومع ذلك لم يجر .

فقر مصروفًا . قال تعالى : ﴿ وَقَالَتِ الْيَهُودُ غَيْرُ آبِئِ اللَّهِ ﴾ ؟

وجوب على هذا الإشكال يكون بما ذكره الرازي رحمه الله في مختار الصحاح . ورحمه الله

غزير اسم ينصرف لحفته ، وإن كان أعجميًا ، كـ «نوح» ، «لوط» ؛ لأنه تصغير «غزير» .

وانظر مختار الصحاح (ع ز ر) ، وانظر أيضًا القاموس المحيط (ع ز ر) .

ومُخْتَبٍ : لأنها أسماء عربية . قال تعالى : ﴿وَإِلَى مَدِينَتِ أَخَاهُمْ شُعَيْبًا﴾^(١) .
ومنها ما هو غير مشروف . وذلك إذا كانت أعجمية ، وقد تجاوزت ثلاثة
حروف^(٢) .

فإن كانت الكلمة الأعجمية غير غلم فإنها تُصَرَّف ؛ لفوات الشرط ، لأننا اشتَرَطْنَا
أن تكون غلماً .

ويقال : إنَّ عَمِّي بن أبي طالب سأل شُرَيْحًا عن مسألة في العِدَّة ؛ وهي أنَّ امرأة
ادَّعَتْ أنَّ عِدَّتَهَا تَمَّتْ خلال شهر ، وعِدَّةُ المرأة ثلاث جَبِيضٍ .

قال عليُّ لشُرَيْح : اقضِ فيها .

قال شُرَيْح : إن جاءت ببيّنة من بطانة^(٣) أهلها ، بمن يُعرف دينه ، فإنها تُقْبَلُ .

فقال له عليُّ : قالون^(٤) .

« قالون » كلمة رومبة . معناها في اللغة العربية « جيّد » ، وهي مصروفة ؛ لأنها
ليست غلماً ، ونحن نَشْتَرِطُ في الأعجمي أن يكون غلماً .

(١) وقال تعالى في « محمد » : ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ﴾ . وقال تعالى في
« صالح » : ﴿وَإِذْ قَالَ لَهُمُ أَخُوهُمْ صَالِحٌ أَلا تَتَّقُونَ﴾^(٥) .

(٢) اعلم - رحمك الله - أن أسماء الأشياء كلها مجموعة من الصرف إلا ستة أسماء . هي : « نوح ، ولوط ،
وهود ، وصالح ، ومحمد ، وشعيب » .

فالثلاثة الأولى « نوح ، ولوط ، وهود » مصروفة . وإن كانت أعجمية ؛ لأنها مكونة من ثلاثة أحرف .
والثلاثة الأخرى « محمد ، وصالح ، وشعيب » مصروفة لأن أصلها عربي .

« وسبعه » أسماء أعلام كلها مجموعة من الصرف . للعلمية والعجمة ، عدا « مالكاً » اسم حرر
لنار .

(٣) صاحب سره وداخلة أمره ، والذي يشاوره في أحواله . وانظر النهاية لابن الأثير
(ر ب ط د) .

(٤) ذكره الأثر نحاري رحمه الله في صحيحه مُعَلَّقًا ، بصيغة التمریض ، الفتح ١/٢٢٤ . ووصفه سعيد

بن منصور في سنة ٣٥١/١ (١٣١٠) ، وابن أبي شيبة في مصنفه ٤/٢٠٠ ، والدارمي في مسنده ١

٢٣٣ (٨٥٥) ، والبيهقي في السنن الكبرى ٧/٤١٨ ، وانظر تغليق التعليق ٢/١٧٩ .

سَتَعْدَا الْآنَ أَنَّ الْعُجْمَةَ لَا تَكُونُ إِلَّا عَلَمًا ، يَعْنَى : لَا تُتَمَنَعُ مِنَ الصَّرْفِ إِلَّا إِذَا كَانَتْ عَلَمًا .

• ما الوصفية والعجمة فلا تُتَمَنَعُ الكلمة من الصرف لأجلها .

ومما سبق يتضح أن كلاً من العلمية والوصفية علة تابعة لغيرها . ليست علة مُسْتَقِلَّة .

وَيُمْكِنُ تلخيص هذه العلل التسع السابقة هكذا :

أ- ثلاثة يُكْتَفَى فيها بعلة واحدة ، وهى :

١- صيغة مُتَنَهَى الجموع .

٢- أَلْفُ التَّائِيثِ المقصورة .

٣- أَلْفُ التَّائِيثِ الممدودة .

ب- ثلاثة لا بُدَّ فيها من العلمية مع علة أخرى ، والوصفية لا تُغَدُّ . وهى :

١- التَّائِيثُ اللفظى أو المعنوى .

٢- العجمة .

٣- التركيب المزعج .

ج- ثلاثة لا بُدَّ فيها من العلمية والوصفية مع علة أخرى . وهى :

١- وزن الفعل .

٢- الغدُل .

٣- زيادة الألف والنون .

فهذه تسع علل ، ولهذا يقولون فى تعريف الاسم الذى لا ينصرف : ما كان فيه علة واحدة من علل تسع^(١) ، أو علتان من علل تسع .

عِدَّة مَمْنُوعٍ مِنَ الصَّرْفِ إِلَى إِعْرَابِهِ الْأَصْلِيِّ :

عَلَيْهِ أَنَّ الْأِسْمَ الَّذِي لَا يَنْصَرِفُ إِذَا أُضْيِفَ أَوْ اقْتَرَنَتْ بِهِ «أَل» صَارَ مُنْصَرَفًا ^(١).

فَقَوْلُ ابْنِ مَالٍ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى :

وَحَرَّ بَصِيحَةٌ مَا لَا يَنْصَرِفُ مَا لَمْ يُضَفْ أَوْ بِكَ بَعْدَ أَلْ زَيْدٌ

فَقَوْلُهُ دَخَلْتُ إِلَى مَسَاجِدِكُمْ . وَلَا تَقُولُ : مَسَاجِدَكُمْ . لِأَنَّهُ أُضْيِفَ ، وَإِذَا أُضْيِفَ وَجِبَ أَنْ يُحَرَّ بِالْكَسْرِ .

وَتَقُولُ : اسْتَضَاءْتُ بِمَصَابِيحِكُمْ . فَتَحَرَّ بِالْكَسْرِ ؛ لِأَنَّهُ أُضْيِفَ ^(٢) .

(١) يعنى رحمه الله أن الممنوع من الصرف يعود إلى إعرابه الأصلي إذا دخلت عليه «أَل» ، أو أُضْيِفَ ، فعلى هذه الحالة يحرك بالكسرة على الأصل .

(٢) «أَل» ليست لتلويح فإنه يبقى على حاله لا يوزن ؛ وذلك لأن التلويح لا يجتمع مع الإضافة ، أو مع «أَل» .

قال الشاعر :

كَأَنِّي تَمَوِّجٌ وَأَنْتَ إِضَافَةٌ فَائِنٌّ تَرَانِي لَا تَعْمَلُ جَوَارِي
وَقِيلَ : مَكَابِي . بَدَلُ جَوَارِي .

وَبَدَا فِي الْبَلْعَةِ نَعْرَبُهُ إِذَا أَضْفَتْ الْأِسْمَ الَّذِي لَا يَنْصَرِفُ أَوْ حَلَّتْ بِهِ «أَل» ؛ انصرف ^(٣)
عَرَبٌ لِأَنَّهُ إِذَا أُضِفَتْ أَوْ حَلَّتْ بِهِ «أَل» ابْتَعَدَ عَنِ مِثَالَةِ الْمَعْلُومِ ، الَّتِي هِيَ الْأَسْمَاءُ فِي مَعَ الْكُسَةِ مِنَ
يَنْصَرِفُ ؛ فَإِنَّهُمْ يَقُولُونَ فِي تَعْرِيفِ الْأِسْمِ الَّذِي لَا يَنْصَرِفُ : هُوَ الَّذِي أَشْبَهَ الْمَعْلُومَ فِي وَجُودِ عَتَبَتَيْنِ مُرَعِبَتَيْنِ :
إِحْدَاهُمَا تَرْجِعُ إِلَى الْمَقْعَدِ ، وَالْأُخْرَى تَرْجِعُ إِلَى الْمَعْنَى ، أَوْ وَحْدَ قِيَمَةٍ وَاحِدَةٍ تَقُومُ مَقَامَ لَعْنَتَيْنِ ^(٤)
وَيَتَّبَعُ الْأِسْمَ عَنِ مِثَالَةِ الْمَعْلُومِ إِذَا أَضْفَ . أَوْ خَلَّى بِهِ «أَل» لِأَنَّ «أَل» لَا تَدْخُلُ إِلَّا عَلَى الْأَسْمَاءِ .
وَالْإِضَافَةُ مِنْ خِصَالِ الْأَسْمَاءِ .

(٢) ، الْأَلْفِيَّةُ ، بَابُ الْمُعَرَّبِ وَالْمُنَى ، الْيَتِ رَقْمُ (٤٣) .

(٣) وَمِنْ شَوَاهِدِ عِدَّةِ الْمَنْعُوعِ مِنَ الصَّرْفِ إِلَى إِعْرَابِهِ الْأَصْلِيِّ فِي الْقُرْآنِ

فَقَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ : ﴿لَا يَحْزَنُ خَلْقَ الْإِنْسَانِ فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ ۝﴾

وَقَوْلُهُ : ﴿وَلَا تَنْبِرُوهُمْ وَأَنْتُمْ عَنْكَفُونَ فِي التَّسْكِيدِ ۝﴾

وَقَوْلُهُ : ﴿إِنَّمَا الضَّالِّفَتُ لِلْفَقْرَاءِ وَالتَّسْكِينِ ۝﴾

وَأَمَّا «أَحْسَنِ» فِي آيَةِ الْأُولَى مُنْعُوعٌ مِنَ الصَّرْفِ ، لِلْوَضْعِيَّةِ وَوَرَدَ الْمَعْلُومُ ، فَكَانَ أَصْلُهَا أَنْ تَحَرَّ

الاسم الذي لا يَنْصَرِفُ يُجَرُّ بالفتحة، إلا إذا أُضِيفَ، أو دَخَلَتْ عليه «أل»^(١).

= بالفتحة، لكنها جُرَتْ بالكسرة؛ لأنها أُضِيفَتْ.
وكلمة «مساجد» - و«المساجد» مجموعتان من الصرف؛ لأنهما صيغة منتهى الجموع، وكان أصلهما أن يُجَرَّا بالفتحة، لكهنا حُرِّتا بالكسرة؛ لدخول «أل» عليهما.
قائدة. ما مثل به الشارح رحمه الله على عودة المتنوع من الصرف إلى إعرابه الأصلي إذا أُضِيفَ أَوْزَى من تمثيل بعضهم بقوله: «مررت بثمانيا» فإن الأعلام لا تضاف حتى تُنْكَرَ، فإذا صار نحو «ثمان» نكرة زال منه أحد السببين للمانعين له من الصرف، وهو العلمية، فدخل في باب ما ينصرف، وليس الكلام فيه، بخلاف كلمة «مساجد»؛ فإن مانعها من الصرف أنها صيغة منتهى الجموع، وهي موجودة فيها أَضِفَتْها، أم لم تُضِفْها.

وكذلك تقول: إن التمثيل «الأفضل» أولى من تمثيل بعضهم بقوله:
رَأَيْتُ الْوَلِيدَ بْنَ الْبَزِيدِ مُبَارَزًا شَدِيدًا بِأَعْبَاءِ الْخِلَافَةِ كَاهِلَةً
لأنه يحتمل أن يكون قُدِّرَ في «يزيد» الشَّيْاع، فصار نكرة، ثم أَدْخَلَ عليه «أل» للتعريف، فعلى هذا ليس فيه إلا وزن الفعل خاصة، ويحتمل أن يكون باقيا على علميته، و«أل» زائدة فيه، كما زعم من مثل به.
(١) ولهذا يكون قد انتهى الكلام على علامات الحفص، وداكم هو مُدْخِلُ الكلام عليها أولاً. تنقسم علامات الحفص إلى قسمين

١- علامات أصلية، وهي الكسرة.
٢- وعلامات فرعية، وهي: الياء، والفتحة.
ثانياً. مواضع كون الكسرة علامة للحفص ثلاثة. هي الاسم المفرد المنصرف، وجمع التكسير المنصرف، وجمع المؤنث السالم.
ثالثاً. مواضع كون ياء علامة للحفص ثلاثة أيضاً. هي الأسماء الخمسة، والمثنى، وجمع المذكر السالم.

رغم نوب الفتحة عن الكسرة في موضع واحد. وهو الاسم الذي لا ينصرف.
والاسم الذي لا يحصر هو ما كان فيه علتان من علل تسع، أو علة واحدة من علل تسع، تقوم مقامهما. والعلل تسع هي.

- ١- ألف التانيث الممدودة.
- ٢- ألف التانيث المقصورة.
- ٣- صيغة منتهى الجموع.
- ٤- وزن الفعل.
- ٥- العدد.
- ٦- التركيب المزجي.
- ٧- زيادة الألف والنون.
- ٨- العجمة.
- ٩- تانيث اللفظي والمعنوي.

وهي محسوسة في قول الناطم

اجتمع وزن عادلاً أنث بتعريفه زكبت ورد عجمة فالوصف قد كُنْداً

حسباً : من تعريف الاسم الذي لا يتصرف بتين لما انه ينقسم إلى قسمين :

القسم الأول : ما يجمع من الصرف لعله واحدة ، وهو يشمل ثلاثة أشياء :

١- صيغة منتهى جمع : وهي كل جمع تكسير ، بعد ألف الجمع فيه حرفان . أو ثلاثة أحرف ، أو سطلها ساكن .

٢- ألف ثابت مسدودة . وهي التي آخرها همزة ، نحو : صَحراء ، حمراء ، رقاء ، أطباء ، أصدقاء .

٣- ألف ثابت منقوصة . وهي التي آخرها ألف ، نحو : لَيْلى ، تَلْلى ، حُشنى .

القسم الثاني : ما يجمع من الصرف لوجود علتين فيه ، وهاتان العلتان لابد أن يكون أحدهما العلمية أو الوصفية ، ثم ينضم إلى هذه العلة علة أخرى .

أولاً : الأعلام التي تقع من الصرف

١- الأعلام المؤنثة نائياً لفظياً ، أو معنوياً ، أو لفظياً معنوياً

التأنيث اللفظي ، نحو : طلحة ، شعبة ، معاوية .

والتأنيث المعنوي ، نحو : سعاد ، ابتسام ، زينب ، خلود ، زباب .

والتأنيث المعنوي اللفظي ، نحو : فاطمة ، خديجة ، عائشة .

٢- الأعلام الأعمدية ، نحو : إبراهيم ، إسماعيل ، إسحاق .

٣- الأعلام المركبة تركيباً مزجياً ، نحو : بَغْلَبَك ، حَضْرَمَوْت ، يُوسُعيد .

٤- الأعلام اشتقاقية بألف وزن رائدين . نحو : شعبان ، رمضان ، عثمان .

٥- الأعلام اسمي على وزن انفعال . نحو : أحمد ، يزيد ، يشكر .

٦- لأعلام معدود . نحو : عُمر .

ثانياً : الصفات مستمدة من تصرف

١- الصفات المنتهية بألف وزن رائدين . نحو : جوعان ، عطشان ، غضبان .

٢- الصفات التي على وزن الفعل . نحو : أفضل ، أحسن ، أسوأ .

٣- الصفات المعدولة ، وهي محصورة في شيئين

١- الأعداد التي على وزن مفعول . وفُعال . نحو : أُنْحد ، ومَوْخذ ، ثُناء ، ومُشَى ثلاث ومثَلث - مُناع

ومزْنع ... إلى عُشْر ومُعشَر .

٢- كلمة آخر .

سادساً : يعود المصوغ من الصرف إلى إعرابه الأصلي إذا دخلت عليه « أل » ، أو أصيب . ففي هذه الحالة

بحر بالكسرة على الأصل ، أما التوئين فهو مجتمع ، لوجود « أل » ، أو الإضافة .

نقول : سوزاً في صَحراء واسعة .

= كلمة « صحراء » مجموعة من الصرف ، وهي مجرورة بالفتحة ، نيابة عن الكسرة .
 « بنو » يوزن في صحراء شتاء .
 كلمة « صحراء » عادت إلى إعرابها الأصلي ، لأنها أضيفت .
 « بنو » في الصحراء الغربية .
 « صحراء » عادت إلى إعرابها الأصلي ، لأنها اقترنت بـ « أل » . والله أعلم .

عَلَامَتَا الْجَزْمِ

★ علاقتا الجزم ★

١ - ينهى مؤلف رحمه الله الكلام على علامات الحذف شرعاً لكنه على علامات الحذف، فليس وللجزم علامتان: السكون، والحذف.

فقوله رحمه الله: وللجزم^(١)، الجزم هو العلامة الرابعة للإعراب^(٢)، وهو لا يدخل في الأسماء^(٣)، ولا يدخل في فعل الأمر، ولا يدخل في الفعل الماضي^(٤)، ولا يدخل في الفعل المضارع المبني؛ أي: الذي اتصلت به نون النسوة، أو نون التوكيد^(٥).

إنما يدخل في الفعل المضارع غير المبني.

وقوله رحمه الله: السكون، والحذف^(٦).

(١) حرمه لغة: القطع.

واصطلاحاً: فصع الحركة أو الحرف من الفعل المضارع لأجل الجازم. وإن شئت قلت: تغيير مخصوص علامته السكون وما تاب عنه.

(٢) كما عثر لشارح رحمه الله. والذي كان ينبغي أن يقال: الجزم هو النوع الرابع من أنواع الإعراب؛ إذ إن هناك فرقاً بين علامة الإعراب ونوع الإعراب.

فأنواع الإعراب أربعة، هي: الرفع، والنصب، والحذف، والجزم.

أما علامات الإعراب فهي على قسمين: علامات أصلية، وعلامات فرعية.

علامات أصلية: وهي الصمة في حالة الرفع، والفتحة في حالة النصب، والكسرة في حالة الحذف، والسكون في حالة الجزم.

وعلامات فرعية: وهي الألف، والواو، وثبوت النون، وحذف النون، وحذف حرف العلة، والياء، والنسبة في موضع الجر، والكسرة في موضع النصب. وقد تقدم هذا كله تحقيقاً في كلام المؤلف ولشارح رحمهم الله ص ١٠٤، ١١١، فهو سبق لسان من الشارح رحمه الله بلا شك. والله أعلم.

(٣) وقد تقدم ذكر هذا ص ١٠٦.

(٤) تقدم ص ١٠٨، حاشية ١، وسيأتي الكلام على ذلك بالتفصيل، إن شاء الله في باب الأفعال.

(٥) تقدم ذكر ذلك ص ١٢٠، حاشية ١، وسيأتي ذكر ذلك في كلام الشارح رحمه الله في باب الأفعال.

(٦) سبب: ضد الحركة.

١ - سبب: حذف الحركة الحذف.

٢ - حذف: حذف حرف التوكيد.

لأصل لسكون^(١).



- واصطلاحاً : ترك الحرف للمقتضى .

وهو من لعلامى ، السكون ، واخذف : بمكنك أن تحكم على العمل المضارع بأنه مجزوم .

(١) نى : أن العلامة الأصلية للجزم هى السكون .

وهو حذف فهو لعلامة الفرعية وهو يشمل : حذف حرف العلة « الألف » ، أو الواو ، أو الياء ، وحذف النون .

وسينكم كن من المؤلف والشارح رحمهما الله على هاتين العلامتين بالتعصص فيما بين . ب . ش . هـ .

على .

مَوْضِعُ السَّكُونِ

* مَوْضِعُ السَّكُونِ *

نه شَرَعَ الْمُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ يَتَكَلَّمُ عَلَى عَلَامَتِي اخْزَمَ تَفْصِيلاً : فَعَلٌ :
اسْكُونُ فَيَكُونُ عَلَامَةً لِلْحَرَمِ فِي الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ الصَّحِيحِ الْآخِرِ^(١).
فَقَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي الْفِعْلِ : خَرَجَ بِهِ الْأَسْمُ^(٢).
وَقَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ : الْمُضَارِعِ : خَرَجَ بِهِ الْفِعْلُ الْأَمْرُ ، وَالْفِعْلُ الْمَاضِي^(٣).
وَقَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ : الصَّحِيحِ الْآخِرِ : خَرَجَ بِهِ الْمُغْتَلُّ الْآخِرُ ؛ لِأَنَّهُ سَيَأْتِي
حِكْمُهُ^(٤).

لَكِنْ لَا بُدَّ أَنْ نُضَيِّفَ : فِي الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ الصَّحِيحِ الْآخِرِ غَيْرِ الْمَبْنِيِّ^(٥) .

(١) يجوز في قوله رَحِمَهُ اللَّهُ : « الآخر » ثلاثة أوجه من الإعراب :

أولاً : الجر بالإضافة إلى قوله : « الصحيح » .

ثانياً : الرفع على كونه فاعلاً لقوله : « الصحيح » .

ثالثاً : نصب على كونه منصوباً بقوله : « الصحيح » . على التشبيه بالمفعول به ؛ لكون « الصحيح » صفة
مُشْتَبِهَةٌ .

(٢) فلا سمح لا خزم فيه . وإن كان ساكنة الآخر ، كـ « مَن » ، « وَهْ كَمْ » ، « وَهْ الَّذِي » ؛ فإن سكونها في هذه

الحالة يكون سكون بناء ، لا سكون إعراب .

وقول الشاعر رَحِمَهُ اللَّهُ : خَرَجَ بِهِ الْأَسْمُ .

فبت وكملت خرج به الحرف ، لأن الحروف كلها مبنية - سواء كانت محتصة بالاسم ، أو بالفعل ، أو
مشتركة ، وسواء كانت عاملة ، أم غير عاملة ، وسواء كانت على حرف واحد ، أم أكثر - والكلام في
الإعراب .

(٣) فكلامه مسمى ، كما تقدم ذلك مراراً ، وسيأتي ذكر ذلك بالتفصيل في باب الأفعال ، إن شاء الله
تعالى .

(٤) وأمر أن يسكون به موضع واحد ، يكون فيه علامة على أن الكلمة محرومة . وهذا المصيح هو جمع
مضارع لصحيح الآخر . ومعنى كونه صحيح الآخر أن آخره ليس حرفاً من حروف العلة الثلاثة . هي
هي : أَلَمْ ، وَلَوْ ، وَإِلَّا .

(٥) لا سمح لا يكون صحيح الآخر . ولكنه مسمى ، فلا يدخل في قول : « لا سمح لا » .

إلى .

و. م. م. م. رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَى ذَلِكَ الْمَثَلِ الْآتِي فِي كَلَامِهِ .

فلو قلت : لا يَقُومَنَّ زيدٌ .

فـ « لا » : ناهية^(١) .

ويَقُومَنَّ . فعلٌ مضارعٌ ، ولكنه لم يُجْزَمْ ، مع أنَّ « لا » الناهية ، تَجْزِمُ .

ولم يُجْزَمْ ؛ لأنه مبنيٌ .

وقال تعالى : ﴿ وَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ غَافِلًا ﴾ .

لا : ناهيةٌ .

تَحْسَبَنَّ : فعلٌ مضارعٌ ، لكن لم يُجْزَمْ ؛ لأنه مبنيٌ لاتصاله بنونِ التوكيدِ .

إِذْ . لا بدُّ من الإضافة ، فتقولُ : في الفعلِ المضارعِ ، الصحيحِ الآخرِ ، غيرِ المبنيِ .

ومثالُ جزمِ الفعلِ المضارعِ . الصحيحِ الآخرِ ، غيرِ المبنيِ بالسكون : تقولُ : لم

يَقُمْ زيدٌ .

يَقُمْ . فعلٌ مضارعٌ ، صحيحُ الآخرِ ، غيرُ مبنيٌ ، ولهذا جُزِمَ بالسكون .

وقال تعالى : ﴿ أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَرَى ﴾ .

يَعْلَمُ : فعلٌ مضارعٌ ، صحيحُ الآخرِ ، غيرُ مبنيٌ ، ولهذا جُزِمَ بالسكون .

وقال تعالى ﴿ إِذْ قَالَ لَهُ قَوْمُهُ لَا تَفْرَحْ ﴾ .

تَفْرَحُ . مجزومٌ بالسكون ؛ لأنه فعلٌ مضارعٌ ، صحيحُ الآخرِ ، غيرُ مبنيٌ .

* وقال تعالى : ﴿ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ ﴾ . الفعلُ « يَكُنْ » مجزومٌ بالسكون ؛

لأنه فعلٌ مضارعٌ ، صحيحُ الآخرِ ، غيرُ مبنيٌ .

إِذْ . متى كان الفعلُ المضارعُ مجزومًا ، وهو صحيحُ الآخرِ ، غيرُ مبنيٌ ، وجب أنْ

نُسَكِّنَهُ . فتقولُ : لم يَكُنْ ، لم يَقُمْ ، لم يَضْرِبْ ، لم يَحْسَبْ . والأمثلةُ كثيرةٌ جدًا .

* * *

(١) وهي من أدوات حرم الفعل المضارع . كما سيأتي إن شاء الله تعالى .

مواضعُ الحذفِ

* مواضع الحذف *

قال العلامة اللطيف بن عبد الله تعالى : وأما الحذف^(١) فيكون علامة له في سبع مواضع : حذف الآخر^(٢) . وفي الأفعال الخمسة التي رفعها نواسير . وفي قوله رحمه الله : في الفعل المضارع المعتل الآخر . الفعل المضارع المعتل الآخر هو الذي آخره حرف علة^(٣) .

(١) حذف هو علامة له من علامتي الحذف . وهو ينقسم إلى قسمين

١ - حذف حرف العلة . وذلك في الفعل المضارع المعتل الآخر .

٢ - وحذف النون . وذلك في الأفعال الخمسة .

وكل من حذف حرف العلة في الفعل المضارع المعتل الآخر ، وحذف النون في الأفعال الخمسة . دليل وعلامة على جزم الكلمة .

(٢) كما أضحى ههنا في الفعل الصحيح الآخر حتى يجزم بالسكون قيد : ألا يكون مبيث .

فكذلك يُقيد الفعل المضارع المعتل الآخر حتى يجزم بحذف حرف العلة بالآ لا يكون مبيثاً ؛ فإن كان مبيثاً اتصل به نون التوكيد ، أو نون السوادة فإنه في هذه الحالة لا يحذف منه حرف العلة ، ويبقى على الفتح إذا اتصل به نون التوكيد ، وعلى السكون إذا اتصل به نون السوادة .

ومثل تصدق نون السوادة . إن السوادة لم يشغرين في طلب العلم الشرعي .

ومثل اتصل به نون التوكيد لا ترصين بالإسلام بدلاً .

فالفعل « يشغرين » وترصين « مبيث » ، لاتصالهما بنون السوادة ونون التوكيد ، ولم يحرم بحذف حرف العلة ، على الرغم من كونهما مُغْتَلًى الآخر .

(٣) هذا هو تعريف الفعل المعتل الآخر . وهو قسم من أقسام الفعل المعتل ، فالفعل المعتل هو ما كان أحد

أصوبه حرفاً من حروف العلة الثلاثة ، التي هي الألف والواو والياء ، وهو خمسة أقسام

أولها مثل . وهو ما كانت فاؤه حرف علة ، نحو : وعد . بشر . يس .

ثانيها حروف . وهو ما كانت عينه حرف علة ، نحو : قام - عور - غيد . أي . مالت عنقه

ثالثها قصر . وهو ما كانت لامه حرف علة ، نحو : عفا - سؤو - رصى

رابعها شبر . وهو ما كانت زايه حرف علة ، لأنه رحمه الله إنما يتكلم عن الإعراب ، فعناه آخر حرف فقط^(٥)

خامسها نصف مفروق . وهو ما كانت فاؤه ولامه حرفي علة ، نحو : وهى . ولوى

سادسها نصف مفروق . وهو ما كانت عينه ولامه حرفي علة ، نحو : طوى - فوى . سى

والله اعلم . أمراً عاماً ، وعناية : أهله . وفي الحديث : « من حسن إسلام امرء ترك ما لا ينهيه »

وهو : عنى بأمر فلال ، وعناه أمره . وانظر المعجم الوسيط (ع ن ي) .

« حروف العلة ثلاثة :

- ١- الألف ، ولا نقول : المفتوح ما قبلها ؛ لأن ما قبلها لا يكون إلا مفتوحا .
 - ٢- والواو المضموم ما قبلها .
 - ٣- والياء المكسور ما قبلها .^(١)
- وقيد « المضموم ما قبلها » في الواو ، و « المكسور ما قبلها » في الياء ، لا بد منه^(٢) .
والمراد أن كل فعل مضارع آخره ألف ، أو واو ، أو ياء ، فإنه يُجزم بحذف الألف ، أو الواو ، أو الياء ، وتبقى الحركة قبل هذا الحرف دليلا عليه^(٣) .
أولا : مثال جزم الفعل المضارع المعتل الآخر بالألف :

« الفعل » يَرْضَى ، أدخل عليه الجازم « لم » ، نقول : لم يَرْضَ^(٤) .

« وتقول : لم يَشْعَ الرجل . أصلها » يَشْعَى « حذفت الألف لما دخل الجازم .

وإعرابها :

لم : حرف نفي وجزم وقلب^(٥) .

يَشْعَ : فعل مضارع مجزوم بـ « لم » ، وعلامة جزمه حذف الألف ، والفتحة قبلها دليل عليها .

« الفعل » يرى . لو سمعت قائلا يقول : ومن يعمل مثقال ذرة شرا يراه^(٦) . فما تقول ؟

(١) وقد تقدم ذكر ذلك ص ٩٦-٩٨ ، من هذا الشرح .

(٢) ودلت لأنه إذا كان ما قبلها ساكنا فإنهما لا يكونان حرفي علة ، وانظر ص ٩٦ ، حاشية ٢ ، ٣ .

(٣) فإذا حذف حرف العلة « الألف » بقي ما قبله مفتوحا ، دليلا على الألف المحذوفة ، وإذا حذف حرف عده « واو » بقي ما قبله مضموما ، دليلا على الواو المحذوفة ، وإذا حذف حرف العلة « ياء » بقي ما قبله مكسورا ، دليلا على الياء المحذوفة .

(٤) حذف الألف ، وهي ألف بطلًا ، وأما كتابة - فكما ترى - ياء ، ولذلك سبب تعرفه في رسم الحروف (ملاء) .

(٥) لم : حرف نفي . لأنها حوَّلت الجملة الثبوتية إلى جملة منفية .

« هي حرف جزم » لأنها جازمت الفعل المضارع .

« هي حرف قلب » لأنها قلبت رسم الفعل المضارع من الحال أو الاستقبال إلى الماضي .

(٦) سمعت لأب

الجواب : بقول : هذا خطأ ؛ لأن « يرى » معتل ، وهو مجزوم ، فيحذف حرف العلة ، فيقال : يَرَهُ^(٢) .

وقال الله تعالى : ﴿ وَلَمْ يَخْشَ إِلَّا اللَّهَ ﴾ .

لم : حرف نفى وجزم وقلب .

يَخْشَ : فعل مضارع مجزوم بـ « لم » ، وعلامة جزمه حذف الألف ، والفتحة قبلها دليل عليها .

ثانيا : مثال جزم الفعل المضارع المعتل الآخر بالياء :

قال تعالى : ﴿ كَلَّا لَمَّا يَقِضْ مَا أَمَرُوا ﴾^(٣) .

لما : حرف نفى وجزم وقلب^(٤) .

(١) وسبب حرمه أنه وقع حواثا لأداة السطر ، من . . . وهي من أدوات الشرط التي تجزم فعلين ؛ أحدهما نص الشرط ، والآخر جواب الشرط .

وسبب في كلام المؤلف والشارح رحمهما الله ذكر هذه الأدوات ، إن شاء الله تعالى .

(٢) وهذا هو الذي ورد في القرآن ، قال تعالى : ﴿ فَكَيْفَ يُعْطَىٰ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَىٰ ﴾^(١) وَمَنْ يُعْطَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَىٰ^(٢) .

(٣) فهي كـ « لم » في هذه الأمور الثلاثة ، وتناقضها في أربعة أمور ذكرها ابن هشام رحمه الله في القصر ص ٨٢ ، فقال رحمه الله .

أحدها : أن انتهى بها مستمر الانتفاء إلى زمن الحال ، بخلاف المنفى بـ « لم » فإنه قد يكون مستمرا ، مثل قوله تعالى : ﴿ لَمْ يَكُنِ لَكُمْ بَيْتٌ كَرِيمٌ ﴾^(١) . وقد يكون منقطعا ، مثل قوله تعالى : ﴿ هَذَا أَنَّى عَلَىٰ الْإِنْسَانِ حَبِيبٌ مِّمَّنْ لَّا يَشْكُرُ ﴾^(٢) . لأن المعنى أنه كان بعد ذلك شيئا مذكورا .

ومر به امتنع أن يقول : لَمْ يَقُمْ ، ثم قام . لما فيه من التناقض ، وحار لم يقم ، ثم قام . وليس أن « لما » تؤيد كثيرا بتوقع ثبوت ما بعدها ، نحو قوله تعالى : ﴿ لَمَّا يَدْعُونَ عَذَابًا ﴾^(٣) . أى . ربي الآن ما ذاقوه ، وسوف يذوقونه ، وه « لم » لا تقتضى ذلك .

دك هذا المعنى الرمحى ، والاستعمال والدوق يشهدان به .
« لم » أن المعنى يحذف بعدها ، يقال : هل دخلت البلد ؟ فقول : قاربها وما تريد . ودحني . ولا يجوز : قاربها ولم .

« لم » لا تفتن بحرف الشرط ، بخلاف « لم » ، تقول : إن لم تَقُمْ فَمُتْ ولا يجوز : لم تَقُمْ فَمُتْ . اهـ .

بعضهم يقول : « يقضى » . فحذف الياء ؛ لأنه مُعْتَلٌّ بالياء ، فُحِذِفَ عِنْدَ الْحَرَمِ ،
ويُثْبِتُ فِي إِعْرَابِهَا :

يقض : فعلٌ مضارعٌ مجزومٌ بـ « لَمَّا » ، وعلامةُ جزمِهِ حذفُ الياءِ ، والكسرةُ قبلها
دليلٌ عليها .

« وقال الله تعالى : ﴿ أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا أَنْ تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ اللَّهِ ﴾ .
فالفعلُ « يَأْنِ » حُذِفَتِ الياءُ مِنْ آخِرِهِ ، وَبَقِيََتِ النُّونُ مَكْسُورَةً ؛ لِأَنَّكَ إِذَا حَذَفْتَ
حَرْفَ الْعِلَّةِ يَبْقَى الْبَاقِي عَلَى مَا هُوَ عَلَيْهِ ، فَالنُّونُ تَبْقَى عَلَى مَا هِيَ عَلَيْهِ مَكْسُورَةً .
« وقال الله تعالى : ﴿ وَلَمَّا يَأْتِيهِمْ نَذِيرٌ ﴾ . أَصْلُ الْفِعْلِ « يَأْتِيهِمْ » « يَأْتِي » بِالْيَاءِ ،
كَمَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ ﴾ .
وَلَكِنْ لَمَّا جُزِمَ حُذِفَ حَرْفُ الْعِلَّةِ ، وَبَقِيََتِ الْكَسْرَةُ دَلِيلًا عَلَى الْيَاءِ الْمَحذُوفَةِ ،
فَنَقُولُ : يَأْتِيهِمْ .

وإِعْرَابُ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَلَمَّا يَأْتِيهِمْ ﴾ .
لَمَّا : حَرْفٌ نَفْيٍ وَجَزْمٍ وَقَلْبٍ .
وَيَأْتِ : فعلٌ مضارعٌ مجزومٌ بـ « لَمَّا » ، وعلامةُ جزمِهِ حذفُ الياءِ ، والكسرةُ قبلها
دليلٌ عليها .

« وتقول : لَمْ يَنْتَهِ .
لَمْ : حَرْفٌ نَفْيٍ وَجَزْمٍ وَقَلْبٍ .
يَنْتَهِ : فعلٌ مضارعٌ مجزومٌ بـ « لَمْ » ، وعلامةُ جزمِهِ حذفُ الياءِ ، والكسرةُ قبلها
دليلٌ عليها .

* * *

ثالثًا : مثالُ جَزْمِ الْفِعْلِ الْمَضَارِعِ الْمُعْتَلِّ الْآخِرِ بِالْوَاوِ :

« الفعلُ « يَدْعُو » مُعْتَلٌّ الْآخِرِ بِالْوَاوِ ، فَإِذَا جَزَمْتَهُ فَاحْذِفْ حَرْفَ الْوَاوِ . وَتَبْقَى

الضمة قبله دليلاً عليه .

قال الله تعالى : ﴿ وَمَنْ يَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلَٰهًا آخَرَ ﴾ . وقال تعالى : ﴿ فَلَا تَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلَٰهًا آخَرَ ﴾ . وقال تعالى : ﴿ فَلْيَدْعُ نَادِيَهُ ﴾ .

فالفعلان « يَدْعُ ، تَدْعُ » حُذِفَت الواوُ منهما ؛ لأنه دخل عليهما جازم^(١) .

« إعرابُ قوله تعالى : ﴿ فَلَا تَدْعُ ﴾ .

لا : ناهية .

تَدْعُ : فعلٌ مضارعٌ مجزومٌ بـ « لا » الناهية ، وعلامةُ جزمه حذفُ الواوِ ، والضمة قبلها دليلٌ عليها .

« الفعلُ « يَغْزُو » ، تقولُ : فلانٌ يَغْزُو ، وإذا جزمته تقولُ : فلانٌ لم يَغْزُ . بدونِ واوِ ، والضمةُ تبقى دليلاً على الواوِ .

وإعرابه :

لم : حرفٌ نفي وجزمٍ وقلب .

يَغْزُ : فعلٌ مضارعٌ مجزومٌ بـ « لم » ، وعلامةُ جزمه حذفُ الواوِ ، والضمة قبلها دليلٌ عليها .

إذن : القاعدةُ هي : كلُّ فعلٍ مضارعٍ معتلٍّ بالآخِرِ بالآلفِ ، أو الواوِ ، أو الياءِ ، فإنه إذا جُزِمَ يَجِبُ حذفُ حرفِ العلةِ ، ويتبقى ما قبله على ما هو عليه ، إن كان المحذوفُ ألفاً يتبقى مفتوحاً ، وإذا كان المحذوفُ واواً يتبقى مضموماً ، وإذا كان المحذوفُ ياءً يتبقى مكسوراً .

ويلاحظُ أننا عندَ إعرابِ الأفعالِ المجزومةِ بحذفِ حرفِ العلةِ أننا نقولُ : وعلامةُ جزمه حذفُ الآلفِ ، أو حذفُ الواوِ ، أو حذفُ الياءِ ، وهذا أولى من قولنا : وعلامةُ جزمه حذفُ حرفِ العلةِ ؛ لأنه أخصُّ .

فإنك إذا قلتَ : وعلامةُ جزمه حذفُ حرفِ العلةِ . فإننا لا نُدْرى أىَّ الحروفِ

(١) هذا الجازم هو : « من » الشرطية ، و « لا » الناهية ، ولأم الأمر .

ثلاثة معني ؟

وقد يصيرُ المَعْرَبُ مُخَطَّئًا ، ونحن لا ندرى^(١) .

ولذلك أقولُ : إنا إذا قلنا : مجزومٌ بحذفِ حرفِ العلةِ فأنا أَعْتَبِرُهُ خطأً ، وإدِّ له أَقْلُ خطأً فهي ناقصةٌ .

ثم قال المؤلفُ رحمه الله : وفي الأفعالِ الخمسةِ التي رفعها بثبَاتِ النونِ^(٢) .
الأفعالُ الخمسةُ هي : يَفْعَلانِ ، وَتَفْعَلانِ^(٣) ، وتَفْعَلون ، وَيَفْعَلون^(٤) ، وَتَفْعَلِينَ^(٥) .
وعلامةُ جزمِها : حذفُ النونِ .

قال الله تعالى : ﴿ فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا ﴾ .

أين ذهبتِ النونُ ؟

الجوابُ : حُذِفَتْ للجازمِ .

وإعرابُ هذه الآية هكذا :

لم : حرفٌ نفيٍّ وجزمٍ وقلبٍ .

تَفْعَلُوا : فعلٌ مضارعٌ مجزومٌ بـ « لم » ، وعلامةُ جزمِهِ حذفُ النونِ ، والواوُ فاعِلٌ .

« وتقولُ : لم يَقُولَا .

وتقولُ في إعرابِها :

لم : حرفٌ نفيٍّ وجزمٍ وقلبٍ .

(١) من ذلك : الفعل « يسعى » آخره ياءُ كتابة ، أَلِفٌ نطقاً ، فإذا أدخلت عليه جارماً فإنك تقول : لم يَسْعَ .

فصور المعرب : يسع : مجزومٌ بحذفِ حرفِ العلةِ . وهو يريد بحرفِ العلةِ الياءُ ؛ لأنه مكتوبٌ « يسع » .

« يسع » معربٌ محرومٌ بحذفِ حرفِ العلةِ . وهو يريد بذلك « الياء » . فإنا لا ندرى عن هذا الحذفِ شيئاً .

ولكن إذا قال : مجزومٌ بحذفِ حرفِ الياءِ . فإننا يمكننا تقويم هذا الخطأ وتصويبه .

(٢) هذا هو الموضع الثاني من توضيحي الحذفِ ، والمراد هنا حذفُ النونِ .

(٣) « عروقية » ولتحية .

(٤) « عروقية » لا غير ، وقد تقدم ذكر هذه الأفعال الخمسة ص ١٤٣ ، وما بعدها .

يقوم : فعل مضارع مجزوم بـ « لم » ، وعلامة جزمه حذف النون ، والألف فاعل .
 « وتقول للمرأة تخاطبها : لم تقومي . وأصلها : تقومين ، لكن لما دخل عليها
 الجازم حذفت النون .

ونقول في إعرابها :

لم : حرف نفي وجزم وقلب .

تقومي : فعل مضارع مجزوم بـ « لم » ، وعلامة جزمه حذف النون ، والياء فاعل .
 « خلاصة الكلام في الحذف . كعلامة للجزم : تجزئ الأفعال الخمسة بحذف
 النون ، ويجزئ الفعل المعتل الآخر بالألف بحذف الألف ، والمعتل الآخر بالياء بحذف
 الياء ، والمعتل الآخر بالواو بحذف الواو .

« بعض الأمثلة التي يصلح أن تحمل على حذف النون . وعلى حذف حرف
 العلة :

١ - قال قائل يُخاطبك . لم يدعوا . فهل هذا صواب أم خطأ ؟

الجواب : التفصيل :

- إذا كان يقصد بذلك جماعة فهو صواب^(١) .

- وإذا كان يقصد واحداً فهو خطأ : لأن الصواب فيما إذا كان يقصد واحداً أن
 يقول : لم يدع^(٢) .

وإعرابه :

لم : حرف نفي وجزم وقلب .

يدع . فعل مضارع مجزوم بـ « لم » ، وعلامة جزمه حذف الواو . والضممة قبلها

(١) وتكون لو و واو الجماعة . ويكون الفعل مجزوماً بحذف النون ؛ لأنه يكون من الأفعال الخمسة .

(٢) يحذف الواو ؛ لأنه فعل معتل الآخر بالواو ، وهو مجزوم ، فيجزم بحذف الواو .

دليل عليها .

- ٢ - فـ : لك قابلٌ يُحاطَبُك . لم تُقَضَى^(١) . فهل هذا صوابٌ أم خطأ ؟
 اخوابٌ خطأً ، والصوابُ : لم تُقَضْ بحذف الياء .
 وإذا كان يُحاطَبُ انى فإنه يقولُ - لم تُقَضَى^(٢) ، وأصله : تُقَضِينَ^(٣) .

(١) فالفاعل هنا ضمير مستتر وجوباً ، تقديره : أنت .

(٢) بحذف النون ؛ لأنه من الأفعال الخمسة .

(٣) وبهذا ينتهى الكلام على علامتى الحزم . وذلك هو ملخص الكلام عليهما
 أولاً : الحزم هو النوع الرابع من أنواع الإعراب ، وهو حاصل بالفعل المضارع للمعرب ، فلا يدخل الأسماء ،
 ولا الفعل الأمر ، ولا الفعل الماضى ، ولا الفعل المضارع المبني ، ولا الحروف .
 ثانياً : للحزم علامتان

١- علامة أصلية . وهى السكون ، وتكون فى الفعل المضارع ، صحيح الآخر ، غير المبني .

٢- علامة فرعية . وهى الحذف ، وتكون فى موضعين :

الموضع الأول . لفعل المضارع المعتل الآخر ، وعلامة جزمه حذف حرف العلة .

الموضع الثانى : الأفعال الخمسة ، وعلامة جزمها حذف النون .

ثالثاً : الفعل المعتل الآخر هو الذى آخره حرف علة .

رابعاً . حرف العلة ثلاثة ، هى :

١- الألف .

٢- الواو المضموم ما قبلها .

٣- الياء المنكسور ما قبلها .

خاصة : علة حزم الفعل للمضارع المعتل الآخر بحذف حرف العلة ، فإنه يَبْقَى على الحرف الذى قبل
 الحرف المحذوف ما يدل عليه ، فيبقى على الحرف الذى قبل الألف المحذوفة فتحة ، وعلى الحرف الذى
 قبل الياء المحذوفة كسرة ، وعلى الحرف الذى قبل الواو المحذوفة ضمة .

سادساً : الأفعال الخمسة هى : يفعلان ، وتفعلون ، ويفعلون ، وتفعين .

والحمد لله الذى بعثته تتم الصالحات .

المُعْرَبَاتُ

★ المَعْرَبَات ★

قال المؤلف رحمه الله: فضل^(١) المعربات^(٢) قسار^(٣) شسه بعرس
دشركاب . وشسه بعدب بالحروف

قوله ، حمه الله فضل . هذا الفصل خلاصة ما سبق^(٤) ، فهو لا يخرج عما سبق ،
لكه فقط يجمع ما سبق ، وقد حمه المؤلف رحمه الله جمعًا جيدًا ؛ لأنه بالأول جعل
موضع التقسيم علامات الإعراب ، أمّا هذا فجمع كل نوع على جذّة ، يعنى : جمع
المذكر السالم وحده ، والمثنى وحده ، والأسماء الخمسة وحدها^(٥) ، وهذا يُقرَّبُ للطالب

(١) إعرابه كما مرّ في باب الإعراب ص ٩١ . حاشية (١) . فراجع ، لكن الصب هنا يعيد ههنا لرس
المصوب ؛ إذ لو نصب لرتسم الألف بعد اللام ، وبقيّة الأوجه ظاهرة .
والفضل لغة : الحاجز بين الشيئين .

و صطلًا : اسم الجملة من العلم ، مُشتملة على مسائل غالبًا .

(٢) قوله رحمه الله : المعربات - أى : مواضع الإعراب ، وهى الأقسام الثمانية المذكورة فى حاشية (٥) من
هذه الصفحة .

(٣) قد يشكك هذا بأن « المعربات » جمع ، و « قسار » مثنى . ولا نُخر بالمثنى عن الجمع ؛
و « حسب نأ » ب « شى » المعربات ؛ للحس ، فتنبطل معنى الجمعية ، أو أن « قسار » على حذف
مضاف ، والتقدير : دوات قسمين ، فحذف المضاف ، وأقيم المضاف إليه مقامه . فارتفع ارتفاعه ،
فيكون الخبر فى الحقيقة للمضاف المحذوف .

(٤) فلما أبهى المؤلف رحمه الله الكلاذ على علامات الإعراب تفصيلًا شرح بكم عليها جمعًا . وهو
دأب^(٥) المتقدمين من المؤلفين رحمه الله تعالى ؛ تمرينًا للمبتدئ ؛ لأنه أدخل فى نصيه .

(٥) إلى غير ذلك من المواضع التى سبق ذكر أحكامها فى الإعراب تفصيلًا ، وهى مع ما ذكره المؤلف
رحمه الله هاتين

١- لاسم المفرد . ٢- جمع التكمير .

٣- جمع للمؤنث السالم . ٤- الفعل المضارع الذى لم يتصل بأحره شىء .

٥- مثنى . ٦- جمع المذكر السالم .

(٥) دأب . هاتين العادة والشأن ، يقال : ما زال هذا دأبه . وفى التنزيل العزيز : ﴿ دأب قَوْمٌ نَوْجٍ
وَعَدُوٍّ ﴾ . وانظر المعجم الوسيط (د أ ب) .

أكثر من الياء الذي قبله .

وقوله رحمه الله : قسمهم يُعَرَّبُ بالحركات .

الحركات التي هي : الفتحة ، والكسرة ، والضمّة ، أمّا السكون فليس بحركة ؛ إذ كيف يكون السكون حركة ، وهو ساكن^(١) .

وقوله رحمه الله : وقسمهم يُعَرَّبُ بالحروف .

الحروف مثل : الألف ، والواو ، والياء ، ونحوها^(٢) .

= ٧- الأسماء الخمسة . ٨- الأفعال الخمسة .

(١) ولكن جعله النحاة لاحقاً لهذه الحركات الثلاثة .

(٢) مراد بقوله : ونحوها . التون .

ويصح بهذه الحروف الأربعة الخذف .

و قد مولف رحمه الله : أن مواضع الإعراب الثمانية تنقسم إلى قسمين :

نفس لاوَر يعرب بالحركات الثلاث ، التي هي : الضمة ، والفتحة ، والكسرة . ويلحق بها سكون

وسمى سى يعرب بالحروف الأربعة ، التي هي : الواو ، والألف ، والياء ، والنون . ويلحق بها الخذف .

وسينأتى إن شاء الله بيان كل نوع منهما تفصيلاً .

الْمُعَرَّبُ بِالْحَرَكَاتِ

★ الضَّرْبُ بِالْحَرَكَاتِ ^(١) ★

من أمثلة وحمة الله . فالذي يُعْرَبُ بالحركات أربعة أنواع : الاسم المستعرب . وجمع الكسرة . وجمع المؤنث السالم . والفعل المضارع الذي لم يتصل بحره شيء . وكلها تُرْفَعُ بالضمة ، وتُنْصَبُ بالفتحة ، وتُخَفَضُ بالكسرة . وخرم بالسكون .

وخرج عن ذلك ثلاثة أشياء : جمع المؤنث السالم يُنْصَبُ بالكسرة ، والاسم الذي لا يتصرف يُخَفَضُ بالفتحة ، والفعل المضارع الآخر يُجْزَمُ بحذف آخره . قوله وحمة الله : والفعل المضارع الذي لم يتصل بآخره شيء .

تزييد : وليس مَبْنِيًّا . وقد يمكن الاستغناء عن هذه الريادة ؛ لأن المبنى لابد أن يتصل بآخره نونٌ توكيد ، أو نونٌ نسوة ^(٢) .

المهم أن الذي يُعْرَبُ بالحركات هذه الأنواع الأربعة ^(٣) ، والدليل التَّبَعُ

(١) أحد وحمة الله في بيان العرويات بالحركات والحروف ، مبتدأ بما يعرب بالحركات ؛ لأنه الأصل . على سبيل اللَّفِّ والتَّشْرِيطِ .

(٢) وهذا هو الأقرب . ن يستغنى عن هذه الريادة ؛ لأن قوله : لم يتصل بآخره شيء . « شيء » نكرة في سياق النفي ، فتشمل كل شيء . يمكن أن يتصل بالفعل المضارع ، وانظر النحمة السنية ص ١٨ ، وشرح الكفراوى للأجرومية ص ٣٦ ، وتقدم ذكر ذلك ص ١٢٠ .

(٣) وهي :

- الاسم المستعرب . وتقدم أنه ما ليس مثنى ، ولا مجموعاً ، ولا مُلْحَقاً بهما ، ولا من الأسماء الخمسة . ومثله : « محمد » ، وه الدرس . من قولك : ذاكر محمد الدرس .
« ذاكر » : فعل ماضٍ مبني على الفتح ، لا محل له من الإعراب .
« محمد » : فاعل مرفوع ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة .
« درس » : مفعول به منصوب ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وكل من « محمد » ، وه الدرس .
اسم مفرد .

- جمع كسرة . وتقدم أنه ما تغير فيه بناء مفرد .
« محمد » : تلاميد . وه الدرس . من قولك : حفظ التلاميذ الدرس .
« حفظ » : فعل ماضٍ مبني على الفتح ، لا محل له من الإعراب .

ولا تستغناء؛ فيما تشعنا كلام العرب، ولم نجد من كلامهم شيئاً بُغِزَتْ بالحركات إلا هذه الأربعة.

به حمد رحمه الله في بيان ما يُعْرَبُ به كلٌّ من المذكورات. فمثل وكتله ترفع بالضممة، وتُسْقَطُ بالفتحة، وتُخَفِّضُ بالكسرة، وتُجْزَأُ بالسكون.

وليس المراد أنها كلها على هذا^(١)، ولذلك استثنى رحمه الله، فقال:

«و السلام» فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة.

و«لسروس» مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، وكل من «سلاميد»، و«لسروس» جمع تكسير.

و«جمع الموث السالم» وتقدم أنه ما جُمِعَ بألف وتاء مُزِيدَتَيْنِ.

ومثله «المؤناس»، و«الصلوات»، من قولك: حَشَعُ الْمُؤْمِنَاتِ فِي الصَّلَوَاتِ.

و«خشع»: فعل ماضٍ مبني على الفتح لا محل له من الإعراب.

و«المؤمنات»: فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة.

و«في»: حرف جر.

و«الصلوات» اسم مجرور بـ «في»، وعلامة جره الكسرة الظاهرة. وكل من «المؤمنات»، و«صلوات» جمع مؤنث سالم.

د- الفعل المضارع الذي لم يتصل بآخره شيء.

أي نون التوكيد الخفيفة والثقيلة، ولا نون الإثبات، ولا ألف الاثنين، ولا واو الجماعة، ولا ياء المخاطبة. ومثاله: يذهب، من قولك: يذهب محمد.

ف«يذهب» فعل مضارع مرفوع، لتجرؤه من الناصب والجارم، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة.

و«محمد» مفعول به مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة.

هـ- نفس الفعل المضارع بوزن التوكيد الخفيفة أو الثقيلة نبي على النصب، نحو: «لَيْسَ خَيْرٌ».

و«نفس» بوزن لايات نبي على السكون. نحو: «يَنْزِلُضْنَ».

«نزل» بوزن لايات نبي، أو واو الجمع نحو: «يَضْرِبُونَ»، أو ياء المخاطبة نحو:

«يَضْرِبِينَ»، أغرب بالحروف، كما سيأتى إن شاء الله تعالى في الثغرات بالحروف.

(١) رُفِعَ من مضارع مسمى للمجهول، وهو مرفوع بالضمة، ونائب الفاعل صميم مستتر جواً، تقديره:

«هي». يعود على الجاء في «كلها»؛ لأن الضمير يعود للمضاف إليه، لا إلى «كل»، بخلاف غيرها.

فبضمير يعود على المضاف، لا على المضاف إليه غالباً، نحو: غلام زيد يُضْرَبُ. فضمير «يُضْرَبُ»

عائد على «غلام» المضاف، لا على «زيد» المضاف إليه.

(٢) لا رافع بالضمة، فإن هذه الأنواع الأربعة ترفع بالضمة جميعاً.

وحرر عن ذلك ثلاثة أشياء :

- ١- جمع المؤنث السالم، يُنصب بالكسرة .
- ٢- والاسم الذي لا ينصرف، يُخفَضُ بالفتحة
- ٣- والفعل المضارع المعتل الآخر، يُجْزَمُ بحذف حرف العلة فأولاً قوله رحمه الله جمع المؤنث السالم، يُنصب بالكسرة .
فهذا خرج من قوله : وتُنصب بالفتحة .

إذن : يُسْتثنى من ذلك : جمع المؤنث السالم ؛ فإنه لا يُنصب بالفتحة ، ولكن يُنصب بالكسرة^(١) .

وثانياً : قوله رحمه الله : والاسم الذي لا ينصرف ، يُخفَضُ بالفتحة .

« ومثالها : يسافرو محمد والأصدقاء والمؤمنات .

فـ « يسافرو » : فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة .

ومحمد فاعل مرفوع ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وهو اسم مفرد .

والأصدقاء - مرفوع ؛ لأنه معطوف على المرفوع ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وهو جمع تكسير .

والمؤمنات مرفوع ؛ لأنه أيضاً معطوف على المرفوع ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وهو جمع مؤنث

سالم .

(١) فالأنواع الأربعة كلها تصب بالفتحة . ما عدا جمع المؤنث السالم ؛ فإنه يصب بالكسرة نيابة عن الفتحة .

ومثال ذلك : لن أخالفت محمدًا والأصدقاء والمؤمنات .

فـ « لن » : حرف نفى ونصب واستقبال .

أخالفت : فعل مضارع منصوب بـ « لن » ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة .

محمد - مفعول به منصوب ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة أيضاً ، وهو اسم مفرد ، كما عرفت .

لأصدقاء - منصوب ؛ لأنه معطوف على المنصوب ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة أيضاً ، وهو جمع

تكسير ، كما عرفت .

بمؤمنات - منصوب ؛ لأنه معطوف على المنصوب أيضاً ، وعلامة نصبه الكسرة ، نيابة عن الفتحة ، لأنه

جمع مؤنث سالم .

فهذه مُسْتَثْنَى من قوله : وَتُخَفِّضُ بالكسرة . يعنى : إلا الاسم الذى لا ينصرف^(١) .
 و . س . ل . ه . وحده الله : والفعل المضارع المعتل الآخر يُحذف بحذف حروف
 فهذا مُسْتَثْنَى من قوله : تُجْزَمُ بالسكون^(٢) .

- (١) فكيف تخفّض بكسرة ما عدا الاسم الذى لا ينصرف ؛ فإنه يخفض بالفتحة نيابة عن الكسرة .
 ومثالها : مررت بمحمد والزوجالي والمؤمنات وأحمد .
 هـ . مررت : فعل وفاعل .
 محمد : الباء حرف خفض ، ومحمد : اسم مخفوض بالياء ، وعلامة خفضه الكسرة الظاهرة ، وهو اسم مفرد منصرف ، كما عرفت .
 والزوجالي : محفوض ؛ لأنه معطوف على المخفوض ، وعلامة خفضه الكسرة الظاهرة ، وهو جمع تكسير منصرف ، كما عرفت أيضًا .
 والمؤمنات : مخفوض ؛ لأنه معطوف على المخفوض أيضًا ، وعلامة خفضه الكسرة الظاهرة ، وهو جمع مؤنث سالم ، كما عرفت أيضًا .
 وأحمد : مخفوض ؛ لأنه معطوف على المخفوض أيضًا ، وعلامة خفضه الفتحة نيابة عن الكسرة ؛ لأنه اسم لا ينصرف ، والمانع له من الصرف العلمية ووزن الفعل .
 ويستثنى كذلك من الخفض بالكسرة الفعل المضارع ؛ فإنه لا يخفض أصلاً .
 (٢) واحزمه بالسكون - كما نعلم - مختص بالفعل المضارع ، فإن كان صحيح الآخر ، غير مبنى ، فإن جزمه يكون بالسكون ، كما هو الأصل في الجزم .
 ومثاله : لم يسافر خالد .
 هـ . لم : حرف نفى وجزم وقلب .
 ويسافر : فعل مضارع مجزوم به لم ، وعلامة جزمه السكون .
 وخالد : فاعل مرفوع ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة .
 و . س . ل . ه . لفعل مضارع معتل الآخر كان جزمه بحذف حرف العلة (ل) ، ومثاله : لم يشغ بكز ، ولم يذبح ، ولم يقص عليه .
 فكيف من : يشغ . وه يذبح . وه يقص : فعل مضارع مجزوم به لم ، وعلامة جزمه حذف الألف من « يشغ » ، والفتحة قبلها دليل عليها ، وحذف الواو من « يذبح » ، والضمة قبلها دليل عليها ، وحذف لاء من « يقص » ، والكسرة قبلها دليل عليها .
 وسواء هذه الثلاثة (جمع المؤنث السالم ، والاسم الذى لا ينصرف ، والفعل المضارع المعتل

(٥) وكان قدس أن يُجْزَمَ بالسكون ، لكن لما كان آخره ساكنًا من الأصل جزموه بحذف الآخر

د القاعدة سليمة بالاستثناء، فالذى يُعَرَّب بالحركات أربعة أشياء لاسمه المنفرد، وجمع التكسير، وجمع المؤنث السالم، والفعل المضارع الذى لم يُتَّصَل بحرف شىء.

وكلها تُرفع بالضممة، وتُنصب بالفتحة، وتُجر بالكسرة، وتُجر بالسكون نحو: خرج عن هذه ثلاثة أشياء.

أولاً: جمع المؤنث السالم، خرج فى حال النصب؛ فإنه لا يُنصب بالفتحة، وإنما يُنصب بالكسرة، ويُرفع بالضممة على الأصل، ويُجر بالكسرة على الأصل، ولا جزم فيه؛ لأنه اسم، وهذا بناء على أنه قال فيما سبق: فللأسماء من ذلك الرفع والنصب والخفض، ولا جزم فيها^(١).

ثانياً: الاسم الذى لا يتصرف. خرج عن قول المؤلف: وتُخفض بالكسرة^(٢). فالاسم الذى لا يتصرف يُخفض بالفتحة، ويُرفع بالضممة على الأصل، ويُنصب بالفتحة على الأصل^(٣).

ويُستثنى من الاسم الذى لا يتصرف أنه يُخفض بالفتحة: إذا أُضيف أو اقترن به «أل»^(٤).

ثالثاً: الفعل المضارع المعتل الآخر.

هذا مستثنى من قول المؤلف رحمه الله: تُجر بالسكون^(٥). فإنه يُجر بحذف

لاحر (ثمة) قول المؤلف. وكلها ترفع بالضممة، وتُنصب بالفتحة، وتُجر بالكسرة، وتُجر بالسكون. يبر من باب الحكم على جميع المذكورات، إلا فى حالة الرفع فقط، وفى غير الرفع من باب الحكم على البعض. والله أعلم.

(١) تقدم ص ١٠٦.

(٢) أنه خرج عن الأصل فى حال الخفض؛ فإنه لا يخفض بالكسرة، وإنما يخفض بالفتحة

(٣) وكذلك لا جزم فيه؛ لأنه اسم.

(٤) يجر بالكسرة على الأصل فى هذه الحالة، وقد تقدم ذكر ذلك ص ٢١٩، ٢٢٠.

(٥) أنه خرج عن الأصل فى حال الجزم؛ فإنه لا يجر بالسكون، وإنما يجر بحذف حرف علة.

آخِرِهِ . وَيُزْفَعُ بِالضَمَّةِ عَلَى الْأَصْلِ ، وَيُنْصَبُ بِالْفَتْحَةِ عَلَى الْأَصْلِ ، وَلَا خَفْصَ فِيهِ ؛ لِأَنَّ
الْخَفْصَ مِنْ عِلَامَاتِ الْأَسْمِ .

إِذَنْ . لَوْ سَأَلْنِي سَائِلٌ : بِمَاذَا يُزْفَعُ الْفِعْلُ الْمَضَارِعُ ؟ لَكَانَ الْجَوَابُ بِالضَمَّةِ .
وَبِمَاذَا يُنْصَبُ ؟ بِالْفَتْحَةِ .

وَبِمَاذَا يُجْزَمُ ؟ بِالسُّكُونِ ، إِلَّا إِذَا كَانَ مَعْتَلًّا الْآخِرِ ، فَيُجْزَمُ بِحَذْفِ آخِرِهِ .
« وَبِمَاذَا يُزْفَعُ الْأِسْمُ الْمَعْرُودُ وَجَمْعُ التَّكْسِيرِ ؟ بِالضَمَّةِ .
وَبِمَاذَا يُنْصَبَانِ ؟ بِالْفَتْحَةِ .

وَبِمَاذَا يُجْرَانِ ؟ بِالْكَسْرِ ، وَيُسْتَنْتَنِي مِنْ ذَلِكَ الْأِسْمُ الَّذِي لَا يُنْصَرِفُ ، فَيُجْرَوُ
بِالْفَتْحَةِ .

« وَبِمَاذَا يُزْفَعُ جَمْعُ الْمُؤَنَّثِ السَّالِمِ ؟ بِالضَمَّةِ .

وَبِمَاذَا يُنْصَبُ ؟ بِالْكَسْرِ .

وَبِمَاذَا يُخَفَّضُ ؟ بِالْكَسْرِ .

المُعْرَبَاتُ بِالْحُرُوفِ

★ المَعْرَبَاتُ بِالْحُرُوفِ ^(١) ★

والذي يُعَرَّبُ بأحرف أربعة أنواع السبعة .
وجميع المذكر السالم . والأسماء الخمسة ، والأفعال الخمسة ، وهي : يفعلان ،
يفعلان ، يفعلون ، يفعلون ، وتفعِلان^(١) .

فَوْنُهُ يَرْحِمُهُ اللّٰهُ أَرْبَعَةُ أَنْوَاعٍ هَذِهِ قِسْمَةٌ عَادِلَةٌ ، فَالَّذِي يُعَرَّبُ بِالْحُرُوكَاتِ أَرْبَعَةُ أَنْوَاعٍ ، وَالَّذِي يُعَرَّبُ بِالْحُرُوفِ أَرْبَعَةُ أَنْوَاعٍ أَيْضًا .

وقوله رحمه الله: والأفعال الخمسة، وهي: يفعلان، وتفعلا، ويفعلون، وتفعيرون، وتفعيبن.

هذه هي الأفعال الخمسة ، لكن إذا قال قائل : كيف تكون هذه الأفعال خمسة ، ويضربون ، ويقتلون ، ويشربون ، يأكلون ، ويدخلون ، ويخرجون ، هذه أفعال ستة ؟ الجواب : نقول : الأفعال الخمسة المراد بها كل فعل مضارع اتصل به ألف الاثنين ، أو واو الجماعة ، أو ياء المخاطبة ، فإذا قلنا بهذا الضابط لم تنص « يفعلان ، وتعلان ، ويفعلون ، وتفعلون ، فقط ، بل يدخل فيها كل فعل مضارع اتصل به ألف الاثنين ، أو واو الجماعة ، أو ياء المخاطبة المؤنثة ، سواء كان « يفعلون » ، أو « يأكلون » ، أو « يشربون » ، أو « يامون » ، أو « يخرجون » ، أو « يدخلون » ، كلها من الأفعال الخمسة^(٣).

(١) بعد أن انتهى رحمه الله من ذكر المعربات بالحركات ، شرع يتكلم في بيان ما يعرب بالحروف .
وآخر رحمه الله ذكر المعربات بأخروف ، لأنها بدل عن للمعربات بالحركات ، والتبدل يأتي بعد التثنية
فيه .

(٢) ولله بذكر وحده الله الفعل المعتل الآخر صم المعربات بالحروف ، على الرغم من كونه يحزم بحذف حرف العلة ؛ وذلك لأنه يرفع بالضممة على الأصل ، وينصب بالفتحة على الأصل ، فغلب فيه جانب لإعراب بالحر كات . والله أعلم .

(٣) يذهب بعض النحاة إلى أن الأخص أن يقال عنها الأمثلة الخمسة ^(٥)، لا الأفعال الخمسة،

(٥) يمكن لو تدبرنا لوحدت المضارع المسد الي لف الاتبع يتووع الي موعين =

إِعْرَابُ الْمُثَنَّى

★ إعراب المثنى ★

وَالْمَوْفِقُ بِحَمْدِ اللَّهِ تَعَالَى . فَأَمَّا الشَّيْءُ "فَتَرْفَعُ بِالْأَلْفِ" وَتُنْصَبُ وَتُخَفِّضُ

6. *unavailable*

قوله: بحمد الله، شرف مع الألف. نيابة عن الضمة.

وقوله رحمه الله: ونُصِّتْ وَتَحْفَظُ بِالْيَأْيِ. نِيبَةٌ عَنِ الْفَتْحَةِ وَالْكَسْرِ، فنقول: مررتُ بالرجلين، فأُكْزِمْتُ الرَجَائِي، فكأفاني الرجلان.

= لأن يفعلان ، تفعلان ، يفعلون ، تعملون ، تفعلين : ليست مقصورة في ذاتها ، كالأسماء الخمسة ، وكانت أمثلة .

منهم يعني المؤلف رحمه الله ان القسم انسى من المعربات هو الأشياء انسى تعرب بحروف ،
والحروف التي تكون علامة على الإعراب اربعة . وهي الألف ، والواو ، والياء ، والنون ، والذي
يعرب بهذه الحروف أربعة أشياء

١- استنبه - والمراد بها المثني ، ومثاله : البصيرتان ، والمُحَمَّدَانِ ، والبُكَرَانِ .

٢ - جمع المذكور السالم . ومثاله : المسلمون ، والبنكرون ، والشعقدون .

٣- الأسماء الخمسة. وهي: أبوك، وأخوك، وحموك، وفوك، وذو مال.

٤- الأفعال الخمسة: ومثالها: يَصْرِيانَ، وَتُكْثِبَانِ، وَيَفْهَمُونَ، وَحَفَظُونَ، وَتَشْهَرِينَ. وسبائتي بيان إعراب كل واحد من هذه الأشياء الأربعة تفصيلاً.

(١) تنبيهة بمعنى منى من باب إطلاق المصدر، وإرادة اسم المفعول.

وَأَمْسَى لَعَةً : الْعَطْفُ ، تَقُولُ : تَنْثِيْتُ الْعَوْدَ ، إِذَا عَطَفْتَهُ .

واصفلاحنا تقدم ذكره ص ١٣٦ .

والشئى هو النوع الأول من الأشياء التى تعرب بالحروف .

لاں اے کہ یہ کہیں لاشیں مڈگھریں، نحو: اُنہما نکمیاں یا ریدان، ونحو: الریدان مکمان

٥٠ أن يكون الاثنان مؤنثين، نحو: أُنثما يا هندان نكحان، وسحر الهندان نكحان.

والله اعلم بالصواب

وغيره من بعض من ثلاثة بأربعة المسته نظر إلى المتصل، وعثر في بعضه كـ ١٠ شدة .
وعصر . وأربعة مسائل ١ بالأثلة الخمسة ؛ فنظرنا للإجمال ، وانظر أوضح المسائل ١ ٦٨ . من شدة ١

ولا يصح أن نقول : مرزوث بالرجلان ، فكأفاني الرجلين^(١) .

(١) فحكمه شئ أنه يرفع بالألف نيابة عن الضمة ، وينصب ويخفض بالياء ، المفتوح ما قبلها ، لمكسور ما بعدها ، نيابة عن الفتحة أو الكسرة ، ويوصل به بعد الألف أو الياء نون تكون عوضاً عن التنوين لدى يكون في الاسم المفرد ، ولا تحذف هذه النون إلا عند الإضافة^(٥) .
فمثال المشي المرفوع : حضر القاضيان ، وقال رجلان .
فكل من « القاضيان » ، و « رجلان » مرفوع ؛ لأنه فاعل ، وعلامة رفعه الألف نيابة عن الضمة ؛ لأنه مثني ، والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد .
ومثال المشي المنصوب : أحيث المؤذنين ، وأكره المتكاسلين .
فكل من « المؤذنين » ، و « المتكاسلين » منصوب ؛ لأنه مفعول به ، وعلامة نصبه الياء المفتوح ما قبلها ، المكسور ما بعدها ، نيابة عن الفتحة ؛ لأنه مثني ، والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد .
ومثال المشي المخفض : نظرت إلى الفارسيين على الفرنسيين .
فكل من « الفارسيين » ، و « الفرنسيين » محموص ؛ لدخول حرف الخفض عليه ، وعلامة خفضه الياء ، المفتوح ما قبلها ، المكسور ما بعدها ، نيابة عن الكسرة ؛ لأنه مثني ، والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد .

وهذه فائدة لا مانع من ذكرها . وهي تتعلق بشروط تسمية الأسماء ، فقد ذكر النحاة شروطاً للاسم حتى يصح تسميته ، وهذه الشروط هي

١ - أن يكون لاسمه مفرداً . فالأسماء المبنية لا تثني على الأصل ، أما ما جاء على منهاج التثنية من النسيات فهو في رأى النحاة ملحق بالمتنى ، مثل : هذان ، وهاتان ، من أسماء الإشارة ، واللذان ، وهاتان ، من لأسماء الموصولة ، فقد وردت عن العرب على صورة المتنى ، رغم أن المفرد منها مسمى ، وذلك يُخفّظ ، ولا يُقاس عليه .

٢ - أن يكون الاسم مفرداً ليس ، فلا يثنى المتنى ، ولا الجمع .
أما ما جاء منى أو جمعاً من حيث اللفظ . مثل : « حشدان - زعمان - خنيسر - غنم » ، مرة بعد مرة ، إثنية أو الجمع تُثنى هذه الأسماء بكلمة « ذو » مثناة ، أو مجموعة ، تقول : جاء دوا حشدان - سبث دؤى حشدان - مرزوث بدؤى حشدان .

٣ - ألا يكون مركباً تركيباً إضافياً . مثل : « عبد الله » ، أو تركيباً إسمادياً ، مثل : « جد موسى » . يُجوز

(٥) كما أنه يسمى « ثنت بذاتى لهب وثث » . فاصلها : ثبت بدان ، ولكن « نُصبت » ، أى « نُصبت »

شراً^(٥) . مركب - موحى - مثل : « سبيؤتيه عَمْرُوتيه » .

٥٥ - سبي سببه : أخرج من مكانه من التراب زيادة الألف والون أو الياء والون^(٦) . ولكن سببه : تسبها في ذلك منه هكذا :

ولا مركب الأصاخي يثنى جزؤه الأول فقط ، فنقول : جاء عبدا الله^(٥٥) ، ورأيت عتدي الله ، ومررت بعندي الله ، ومنه قول الشاعر :

نقد طوف عتدا لله بي البيت سبعة وخمسة مئة الناس الكرام الأفاضل
سبي . و . سببه : الإسناد والرحى . إن أريد تثنيتهما فإنه يؤتى قبلهما بكلمة « دؤا » للمذكر ، و « دؤانا » للمؤنث ، مُقَدِّمة عليهما ، فنقول : جاء دؤا جاذ المولى ، فابنت دؤى جاذ الحق ، مررت بدؤى سبيؤتيه .

٤ - أن يتفق الاسمان المراد تثنيهما في اللفظ . أى : إنا نستطيع أن نثنى « محمد ، ومحمد » ، فيقال : احمدان ، لكن لا يمكن تثنية : « محمد ، وعلى » .

٦ - ورد من قولهم : « الأنوار » ، عن الالف والأد : « القمران » عن أبي بكر وعمر ، و « القمران » عن الشمس والقمر ، فهو على سبيل التغليب^(٥٥٥) .

٥ - أن يتفق الاسمان المراد تثنيهما في المعنى ، فلا يمكن أن تثنى العين المُبْصِرة وعين الماء ، فنقول : العينان .

أما قول العرب : القم أحد اللبدين . فهو على سبيل التغليب أيضاً^(٥٥٥) .

٦ - ألا يستغنى التثنية عن سبه . ككلمة « بعض » فإنها لا تثنى ؛ لأنه استغنى بتثنية « جزء » عن تثنيتهما ، فيقال : جزءان . ولا يقال : بعضان .

وكذلك كلمة « سوء » لا يثنى . فلم يُشَمَّع « سواء » ؛ لأن تثنية « سبي » بمعنى « مثل » أغنت عن ذلك ، فيقال : سبيان .

٧ - أن يكون له مفرد من لفظه . مثل : اثنان . ليس له مفرد من لفظه ، ولذلك فهو مثنى مثنى . وليس مثنى .

٨ - أن يكون مكرراً . أما نحو « احمدان » فقليل : إنه يُنْكَرُ أولاً ، ثم يثنى بعد ذلك .

٩ - أن يكون للاسم مثال في الوجود . أما قولهم : القمران . للشمس والقمر ، فمن باب التغليب كسب .

(٥) لا مركب إلا في يثنى جزؤه الأول فقط بزيادة الألف والون ، أو الياء والون ، كما سببه في شأ به
(٥٥) حدث ثوبان عبدان للإضافة .

(٥٥٥) سببه سببه : تثنية اسمين مختلفين في اللفظ ، أو في المعنى ، مع ترجيح أحدهما عن التثنية على لفظه . وانظر ص ١٣٩ من هذا الشرح .

إعرابُ جمعِ المذكرِ السالمِ

* إعراب جمع المذكر السالم ^(١) *

ث - مؤنث ، حمه الله وأما جمع المذكر السالم ، فتوقع بالواو وتفتح
ويحذف نساء

وافق التنبيه في الحذف والنصب ^(٢) ، وخالفها في الرفع ^(٣) .

- (١) شرع هذا المؤلف رحمه الله في بيان القسم الثاني مما تعرب بالحروف وهو جمع المذكر السالم .
- (٢) لأن كلاً من المثني وجمع المذكر السالم يصب ويحذف بالياء نيابة عن الفتحة والكسرة .
- (٣) فامتنى برفع بالألف ، وجمع للمذكر السالم يرفع بالواو .

ومراد المؤلف رحمه الله أن الثاني من الأشياء التي تعرب بالحروف هو جمع المذكر السالم ، وقد عرفت
ليما سبق تعريف جمع المذكر السالم .

وحكمه أن يرفع بالواو نيابة عن الضمة ، ويصب ويحذف بالياء ، المكسور ما قبله ، مفتوح ما بعدها ،
نيابة عن الفتحة أو الكسرة .

وبوصل به بعد الواو والياء من تكون عوضاً عن التوين في الاسم المفرد ، وتهدف هذه سبب عدد
إضافة ، كون المثني (*) .

فمثال جميع المذكر السالم المرفوع : حضر المسلمون ، وأهلح الأمرون بالمعروف
فكسر من ، اسمهم * ، وه الامرون * مرفوع ، لأنه فاعل ، وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة ؛ لأنه
جمع مذكر سالم ، واليون عوض عن التوين في الاسم المفرد .

ومثل جميع المذكر السالم منصوب : رأيت المسلمين ، واخترت الأمرين معروف
فكسر من ، اسمهم * وه الامر من * منصوب ، لأنه مفعول به ، وعلامة نصبه الياء ، مكسور ما قبلها ،

مفتوح ما بعده ، لأنه جمع مذكر سالم ، واليون عوض عن التوين في الاسم المفرد .
مثال جميع المذكر السالم متعدي : اتصلت بالأميرين بالمعروف ، ورضي الله عن الله من .

فكسر من ، اسمهم * وه المؤتمري * محذوف ، لدخول حرف التحصن عليه ، وعلامة حذوفه *
مكسور ما قبله ، مفتوح ما بعدها ، لأنه جمع مذكر سالم ، واليون عوض عن التوين في الاسم المفرد .

(١) قوله تعالى ﴿إِنَّا مُرْسِلُونَ الْقَائِلَةَ وَفَتَاةً لَهَا﴾ . الشاهد : قوله «مرسلة» ، «فصو
«مرسلون» . ولكن حدث اليون ، لأنها أضيفت إلى «القائفة» .

إِعْرَابُ الْأَسْمَاءِ الْخَمْسَةِ

★ إعراب الأسماء الخمسة ★

ش. أنزل رحمہ اللہ تعالیٰ : وأما الأسماء الخمسة فتزفع باو و. وسكت
لأنف. ونُحْقِشُ رباءاً^(١).

فوافقَتْ جمع المذكر السالم في حالة الرفع^(٢)، ووافقَتْ جمع المذكر السالم والمثنى
في حالة الخفض^(٣)، وانْقَرَدَتْ في حالة النصب^(٤).

مثال على إعراب الأسماء الخمسة :

تقول : زارني أبوك ، فأكرمْتُ أباك ، تَقَرَّبْتُ إلى أبيك^(٥).



(١) فالأسماء الخمسة هي القسم الثالث من الأشياء التي تعرب بالحروف ، وقد سبق بيانها ، وبيان شروط
إعرابها هذا الإعراب .

(٢) فكل منهما يرفع بالواو نيابة عن الضمة .

(٣) فكل من جمع المذكر السالم والمثنى والأسماء الخمسة يخفض بالياء نيابة عن انكسرة

(٤) إذ لا شيء ينصب بالألف غير الأسماء الخمسة .

(٥) « نَزَحْتُ » فاعل مرفوع ، وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة ؛ لأنه من الأسماء الخمسة ، وكاف صميم

مسي على الفتح ، في محل خفض ، مضاف إليه .

« نَزَحْتُ » مفعول به منصوب ، وعلامة نصبه الألف نيابة عن الفتحة ؛ لأنه من الأسماء الخمسة ، وكاف

صميم مسي على الفتح ، في محل خفض ، مضاف إليه ، كما سبق .

« سَبَّ » اسم محفوض ؛ لدخول حرف الخفض « إلى » عليه ، وعلامة خفضه ياء سبعة من بكسرة .

لأنه من الأسماء الخمسة ، والكاف كما سبق .

إعرابُ الأفعالِ الخمسةِ

* إعراب الأفعال الخمسة *

قال ابن مالك رحمه الله تعالى : وإنما الأفعال الخمسة شرفٌ للنون . ونصب
وجزء من حروف

هذه لا يُشارِكها شيء^(١) ؛ لأنها فعلٌ ، لا اسمٌ .

وإعرابها : تُرفع بثبوت النون ، وتُجزم وتُنصب بحذفها .

وهذا الفصل - في الحقيقة - فذلكة^(٢) الفصل السابق . يعني : أنه أتى بهذا
الفصل على وجه آخر غير الفصل الأول .

وهذا الفصل يُغني عن الفصل الأول ، لكنَّ الفصل الأول أكثر تفصيلاً .

~ ~ ~

(١) إذ إن ما سواه يعرب بالألف والواو والياء ، وهي ترفع بثبوت النون وتنصب وتجزم بحذفها .
والأفعال الخمسة هي الخمسة الرابع : الأخير من الأسماء التي تعرب بحروف . وقد عرفت فيما سبق
حقيقة الأفعال الخمسة^(٥) .

ومثال الأفعال الخمسة امرؤمكة تكئبان ، وثقمان .

فكل سبعة فعل مضارع مرفوع ، لتحرده من الناصب والجزم ، وعلامة رفعه ثبوت النون ، والألف
صغير لا تسمى وعاء ، مبنى على السكون ، في محل رفع .
وهي الأفعال الخمسة منصوبة لن تَجْزَمَا ، ولن تَقْشَلَا .

فكل من نحو : ومثله . فعل مضارع منصوب بـ « لن » ، وعلامة نصبه حذف النون ، والألف
صغير لا تسمى وعاء ، مبنى على السكون ، في محل رفع .
وهي الأفعال الخمسة مجزومة لم تَذَاكِرَا ، ولم تَقْهَمَا .

فكل من نحو : ومثله . فعل مضارع مجزوم بـ « لم » ، وعلامة جزمه حذف النون ، والألف
صغير لا تسمى وعاء ، مبنى على السكون في محل رفع .

(٢) حقيقة : مُخَصَّصٌ ما مُقْبَلٌ ومُخْلَصٌ . وانظر الوسيط (ف د ل ك) .

الأفعال وأنواعها

★ الأفعال وأنواعها ★

قال المؤلف رحمه الله : باب الأفعال^(١).

سقى لنا أن المؤلف رحمه الله قال في أول الكتاب^(٢) : وأقسامه ثلاثة : اسم وفعل . وحرف . وهنا قال : باب الأفعال ، فلماذا جمعها ، وأفرد هناك ؟

الجواب : أفرد هناك ؛ لأن المقصود الجنس ، وجمع هنا ؛ لأن المقصود النوع ، فهنا سيذكر أنواع الأفعال^(٣) ، أمّا هناك فإنما أراد ذكر الجنس فقط ، والجنس يشتمل كل الأنواع .

والفرق بين الجنس والنوع : أن ما صيغ أن يُختَر به عن الآخر دون العكس فهو الجنس ، وما لا يصيغ أن يُختَر به فهو النوع .

نقول مثلاً : البرُّ حبٌّ . فقولك : « حبٌّ » . جنس ؛ لأنه يصلح أن يُختَر به عن البرِّ . ولو قلت : الحبُّ برٌّ . فهذا خطأ ، لا يصلح أن يُختَر بالبرِّ عن الحبِّ ؛ لأنك إذا

(١) هذا هو بداية ذكر المؤلف رحمه الله ما يتعلق بإعراب الأفعال^(١) ، وإعراب الأسماء^(٢) ، وقدم رحمه الله الأفعال على الأسماء لعلين :

الأولى أن الكلام على الأفعال أقل من الكلام على الأسماء ، فابتدأ به ؛ ليتخلص من القليل إلى الكثير . وهو مشكك مُتَّعِع عند المصنفين ، قاله الأزهري في « التصريح » .

الثانية أن أصل الأسماء هو الأفعال عند الكوفيين ، والمصنف رحمه الله معدود مهم ، ومن ثم استحققت الأفعال التقديم .

ويصفه النبي ﷺ العلتس ما يذكره بعض الشراح من تعلق كثير من أبواب الأسماء الآتية باب الأفعال ، فتعزّن تقديمه .

(٢) تقدم ص ٦٢ .

(٣) وسبب ذكر رحمه الله بعد قوله باب الأفعال قال : الأفعال ثلاثة : ماضٍ . ومضارع . وأمر .

(٤) فسبب ذكر رحمه الله بعد قليل إن شاء الله رفع الفعل المضارع ، ونصبه ، وأدوات نصب وحرمه ، وأدوات الحرم .

(٥) فسبب ذكر رحمه الله بعد الانتهاء من الكلام على إعراب الفعل المضارع مرفوعات لأسماء ومبصوباتها ومحجوراتها ، وبها ينتهي الكتاب .

قلت الحبُّ بُرٌّ . قال لك مَنْ معه نوعٌ آخرٌ من الحبِّ : أنا معي الحثُّ ، وليس بُرٌّ .
مسألةٌ حز : تقول : الذهبُ نقدٌ . النقدُ : جنسٌ^(١) .

ولو قلت . النقدُ ذهبٌ . فهو خطأ ؛ لأنَّ النَّقْدَ فيه ذهبٌ ، وفيه فضةٌ .

مسألةٌ ثالث : تقول : الإنسانُ حيوانٌ . حيوانٌ : جنسٌ^(٢) ، ولا يَصْلُحُ أن تقول :
الحيوانُ إنسانٌ^(٣) .

مسألةٌ رابع : تقول : المسجدُ بيتٌ . البيتُ جنسٌ^(٤) ، ولا يَصْلُحُ أن تقول : البيتُ
مسجدٌ^(٥) .

إذن : الضابطُ : أنَّ ما صُحَّ أن يُخْتَرَ به عن الآخرِ فهو الجنسُ ، وما لا يَصِحُّ فهو النوعُ .
ثم قال المؤلفُ رحمه الله تعالى : الأفعالُ ثلاثةٌ^(٦) : ماضٍ^(٧) ، ومضارعٌ ، وأمرٌ ،

(١) لأنه صُحَّ أن يُخْتَرَ به عن الذهب .

(٢) لأنه صحَّ أن يحبر به عن الإنسان .

(٣) لأن الحيوان له أنواع أخرى غير الإنسان .

(٤) لأنه صحَّ أن يخبر به عن المسجد .

(٥) لأن البيت قد يكون مسجداً . وقد يكون مكاناً يعيش فيه الإنسان ، وقد يكون مأوى للحيوان .

(٦) قوله رحمه الله . الأفعالُ ثلاثةٌ تعلق به شيان

وأولهما طريقة انصاف من حصص حسب الختلكم فيه ، وهي الأفعال ، ثم إتياع ذلك بعد ماته وعلاماته وما

إلى ذلك ، وهي طريقة مُشْتَحْضَنَة في التعليم . قاله ابن هشام .

ثانيهما : هو دليل ذلك الحصر ؛ إذ دل عليه دليلان :

ولا دليل لاسقراء التام ، حيث استقرأ أئمة اللغة أنواع الأفعال ، فوجدوها لا تخرج عن ثلاثة ماضٍ ،

ومضارع ، وأمر . وهذا أمر مُشْتَمَع عليه . قاله السيوطي في « الأشياء والمضائر في اسحو » ، لكن حتموا

في « الأمر » ، هل هو مستقل بنفسه أم لا ؟

ثبت ليس نصر حيث إن الفعل حدث يتعلق برمي ، والأرمان ثلاثة حقيقة واستقرء رحمه الله عدلاً ،

« رمي رمي ماضي ، حيث إن الفعل يتعلق به ، كـ « ضرب » .

« رمي » ومن الحال ، حيث إن الفعل يتعلق به ، كـ « يضرب » .

« رمي » ومن الاستقبال ، حيث إن الفعل يطل إيقاعه فيه ، كـ « اضرب » .

(٧) « صل » ماضٍ « ماضٍ » بتحريك الياء منونة ، فاشتققت الحركة على الياء ، فمضيت ، ونفى

« كـ » مع النون ، فمضيت الياء لالتقاء الساكنين .

مجرى ص م . ويَضْرِبُ . واضْرِبْ^(٢) .

فوله : حمد الله ماضٍ . هو ما دلَّ بهيئته على زمنٍ ماضٍ^(٣) .

فوله : حمد الله : مضارعٌ . هو ما دلَّ على حاضرٍ ، أو مستقبلٍ^(٤) .

فوله : حمد الله وأَمُرُ . هو ما دلَّ على مُستقبلٍ^(٥) .

(١) قوله « مَجْرٍ » يصح رفعه على كونه خبراً مبتدأً محذوف ، تقديره : وذلك نحو .

وإعرابه

وذلك الواو للاستئناف ، و« إذا » : اسم إشارة مبتدأً مبنى على السكون ، في محل رفع ، واللام لتبعد ، والكاف حرف خطاب .

مجرى خبر المبتدأ ، مرفوع بالضممة الظاهرة .

ويصح نصبه على كونه مفعولاً به لفعل محذوف ، تقديره : أعنى نحو .

وإعرابه

أعنى فعل مضارع مرفوع بضممة مقدرة على الياء ، منع من ظهورها الثقل ، والفاعل مستتر وجوباً ، تقديره : أنا .

نحو . مفعول به منصوب ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة .

(٢) هذه أمثلة الأفعال الثلاثة : الماضي والمضارع والأمر ، على اللف والنشر المرتب .

(٣) أى أن الفعل الماضي هو ما يدل على حصول شيء قبل زمن التكلم ، نحو : ضَرَبَ ، وَضَضَ ، وَفَنَحَ ، وَغَنَمَ ، وَحَسِبَ ، وَكَرَّمَ .

(٤) المضارع لغة : قال في اللسان : المُشَابِه .

ومن ثم فإل لفعل المضارع مُضَارِعٌ . لشبهه بالاسم ، من حيث كونه معرباً ، في أكثر أحواله .

ويفعل المضارع من حسب الزمن . هو ما يدل على حصول شيء في زمن التكلم « الحال » ، أو بعده « المستقبل » .

وهو هو مذهب جمهور النحاة . وبه حزم سيويه ؛ أن زمن المضارع يشمل زمن الحال ، وزمن الاستقبال .

فكلمة « كل » من جملة « يأكل محمد التفاحة » تتعلق بالزمن الحاضر وهو عند بفتح بيت خمسة - وبعلها ، وهو زمن الاستقبال .

و« فعل » هو ما يطلب به حصول شيء بعد زمن التكلم . يعنى : في المستقبل ، نحو : ضَرَبَتْ ، ضَرَبَتْ ، وَفَنَحَ ، وَغَنَمَ ، وَحَسِبَتْ ، وَكَرَّمَتْ .

فصله ٥ أنواع الفعل الثلاثة وقد ذكرناها لك في أول هذا الكتاب ص ٦٣ ، ٦٤ ، حاشية ٣

★ أحكام الفعل^(١) ★

١- المؤلف رحمه الله تعالى : فالماضي مفتوح الآخر أبداً ، والأمر مجزوم به
والمصدر ما كان في أوله إحدى الزوائد الأربع ، التي يجمعها قولك : آيت وهم
مرفوع أبداً . حتى يدخل عليه ناصب أو جازم .

قوله رحمه الله : فالماضي مفتوح الآخر أبداً^(٢) .

يعنى : أنه لا يمكن أن يقع إلا مفتوحاً ، ولهذا تسميه مبنياً ؛ لأنه لا يتغير ، كما لو
بنيت على الأرض بهاء ، ثبت ، فالماضي مبنى على الفتح دائماً .

وظاهر كلام المؤلف . أنه مبنى على الفتح ، وإن اتصل به واو الجماعة ، أو ضمير
الفاعل^(٣) ، مطلقاً .

= وذكرنا لك معها علامات كل نوع من هذه الأنواع الثلاثة ، وانظر ص ٣٦ - ٣٨ .

(١) بعد أن بين المؤلف رحمه الله أنواع الأفعال ، شرع في بيان أحكام كل نوع منها .

(٢) وفي بعض النسخ : فالماضي يُبنى على فتح الآخر . والمعنى واحد ، إلا أن في هذه الجملة تصريحاً بالبهاء .
قاله الرملي في شرحه .

(٣) يعنى التشرح رحمه الله بصير الفاعل الضمير الذى يكون فى محل رفع ، فعلاً^(٤) ، وهذا النوع من
الضمائر إما أن يكون متحركاً ، وإما أن يكون ساكناً .

أولاً : ضمائر الرفع المتحركة : وهى :

١- تاء الفعل : وأشكالها مع الفعل الماضى هكذا :

فهِئْتُ «للمتكلم» - فهِئْتُ «للمخاطب المذكر» - فهِئْتُ «للمخاطبة المؤنثة» - فهِئْتُما «للمتكلمين»
سوعيي «فهِئْتُم» «للمخاطبة المؤنثة» - فهِئْتُن «للمخاطبتين» .

٢- ياء النسوة ، نحو : النسوة فهِئْنَ الدرس .

وهذان الضميران لا يكونان إلا فى محل رفع ، إما فاعلاً ، أو نائب فاعل ، أو اسماً للمواسع الفعلية (كد
وأحواتها ، وكان وأحواتها) .

٣- مد عس ، نحو : بنينا الثنى . ونا الفاعلين قد تكون فى محل رفع أو نصب أو خفض ، ولدى
نفسنا هنا نا الفاعلين التى تكون فى محل رفع .

(٤) وقد حوّر فى محل رفع ، نائب فاعل ، أو اسماً للمواسع الفعلية (كان وأحواتها ، وكذا وأحواتها) ،
مهم أن يكون فى محل رفع .

مثل الفعل الماضي الذي اتصل به واو الجماعة : ضَرَبُوا .

وهذا الفعل طاهر كلام المؤلف رحمه الله . أنه مبنئ على الفتح ، فتقول في إعرابه على كلام المؤلف :

صَرَبُوا . ضرب : فعلٌ ماضٍ مبنئٌ على فتح مُقَدَّرٍ على آخره ، مَعَ من ظهوره اشتغال المحل بحركة المناسبة .

إذن : على كلام المؤلف رحمه الله يكونُ الفتحُ مُقَدَّرًا^(١) .

مثال الفعل الماضي الذي اتصل به ضميرُ الفاعل : ضَرَبْتُ .

تقول في إعرابه على كلام المؤلف :

ضَرَبْتُ : ضَرَبَ : فعلٌ ماضٍ مبنئٌ على فتح مُقَدَّرٍ ، مَنَعَ من ظهوره المناسبة^(٢) .

= ثانيا : ضمائر الرفع الساقطة :

١- ألف الاثنين أو الاثنين ، نحو : فَيَهِمَا ، فَيَهْتَا .

٢- واو الجماعة ، نحو : فَيَهُوْا .

٣- ياء المخاطبة : وهي لا تتصل بالفعل الماضي .

وهذه الضمائر الثلاثة لا تكون إلا في محل رفع .

والذي يغلبه الشارح رحمه الله بقوله ضميرُ الفاعل هو ضمائر الرفع المتحركة ، أي : تاء الفاعل ، ونون النسوة ، ونا الفاعلين .

(١) يعني على آخر لفعل الماضي الذي اتصل به واو الجماعة ، والمانع من ظهوره - كما قال الشارح رحمه الله - هو اشتغال المحل بحركة المناسبة .

(٢) ذكر الشيخ محمد محيي الدين ، والشيخ حسن الكفراوي ، والشيخ صالح الأسمرى أن المانع من ظهور مفتحة على آخر الفعل الماضي إذا اتصل به ضمير رفع متحرك (تاء الفاعل ، نون النسوة ، ياء المخاطبة) هو دفع كراهة توالي أربعة متحركات^(*) . وانظر التحفة السنية ص ٥١ ، وشرح الشيخ حسن على الأخرومية ص ٢٨ ، وإيضاح المقدمة الأجرومية للشيخ صالح ص ٩٣ =

(٥) عكسه مع ما أصبها صَرَبْتُ بفتحات ، آخرها ضم ، فهذه أربع حركات : الأولى : فتحة على الصاد ، وشيبة : فتحة على الراء ، والثالثة : فتحة على الياء ، والرابعة : ضم التاء .
فستقبلت العرب الجمع بين أربع حركات فأكثر ، فيما هو كالكلمة الواحدة فسكنت أحد هذه الحروف الأربعة . -

ولكن بعض العلماء قال: الفعل الماضي مبني على الفتح، ويُستثنى من ذلك مسألتان^(١):

= ويدل على ذلك ما ذهب اليه احرار من ان الفعل الماضي مبني على الفتح دائماً. وهذا لفتح ما صدر
واما مقدور.

ما الفتح الطاهر فني

١ - الفعل الماضي الصحيح الآخر، الذي لم يتصل به واو جماعة، ولا ضمير رفع متحرك، نحو: اكرمته،
قدم، سافر، ونحو: سافرت زينب، والرجلان قالوا الحق^(٢).

٢ - وفي كل فعل ماضٍ، كان آخره واواً أو ياء، نحو: رضى، شقى، سرور^(٣)، يندو^(٤).
وأما الفتح المقدور فهو على ثلاثة أنواع؛ لأنه.

١ - إما أن يكون مقدراً للتعدد، وهذا في كل ما كان آخره ألفاً، نحو: دعا، وسعى.

فكل مهمل: فعل ماضٍ مبني على فتح مقدر على الألف، مع من ظهوره التعذر.

٢ - وإما أن يكون الفتح مقدراً للمماسمة، وذلك في كل فعل ماضٍ اتصل به واو جماعة، نحو: كتبوا،
وسعدوا.

فكل مهمل فعل ماضٍ مبني على فتح مقدر على احره، منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة المناسبة،
وإما كانت حركة مناسبة؛ لأن الواو لا يناسبها إلا ضم ما قبلها.

وواو الجماعة مع كل منهما فاعل مبني على السكون في محل رفع.

٣ - وإما أن يكون الفتح مقدراً لدفع كراهة توالي أربعة متحركات، وذلك في كل فعل ماضٍ، اتصل
به ضمير رفع متحرك، كـ «تاء الفاعل، ونون السوة، وبا الفاعلين»^(٥)، نحو: «كتبْتُ، وكتبْتُ،
وكتبْتُ، وكتبْنَا، وكتبْتَنَ». يسكون الباء الموحدة.

فكل واحد من هذه الأفعال فعل ماضٍ مبني على فتح مقدر على آخره، مع من ظهوره اشتغال المحل
بالسكون العارض لدفع كراهة توالي أربعة متحركات، فيما هو كالكلمة الواحدة.

«والتاء»، أو «أ» أو «أ» أو «أ» فاعل، مبني على الضم، أو الفتح، أو الكسر، أو السكون، في محل رفع.
(١) وهذا هو مذهب جمهور النحاة.

= وإما وقع التسكين على آخر الفعل المتصل به ضمير الرفع المتحرك؛ لأنه الأنسب، فلو وضع التسكين
على أول الفعل لما استطيع الطُّبُّ به، ولو وضع على وسطه لاختلف الورد الصرعى، ولما عُرف ورن
لفعل، فناسب وضع التسكين على آخره.

(٥) فالعلان «سافرت»، وقالاً «اتصلا بتاء التأنيث الساكنة، وألف الاثنين، وهما ليسا من ضمائر الرفع
المتحركة، ولا واو جماعة، فيبني الفعل الماضي المتصل بهما على الفتح الطاهر.

(٥٥) سرور يشرور سرور، وسرور شرف. فهو سرور. وانظر المعجم الوسيط (س ر و).

(٥٥٥) يندو يندو، وتندأ، وتندأ: ساء خلقه، فهو يندو. وانظر المعجم الوسيط (ب د و).

(٥٥٥٥) وإما كانت «أ» ضمير رفع متحركاً، على الرغم من كون آخرها ساكناً؛ لأن الألف دائماً ساكنة،

١ - إذا اتَّصَلَتْ به واو الجماعة بُنِيَ على الضَّمِّ^(١) .

٢ - إذا اتَّصَلْ به ضمير رفع متحرِّك بُنِيَ على السكون .

وهذا القول أصحُّ ؛ لأنَّ هذا لا يحتاج إلى تكلف ، ولا يحتاج إلى تقدير^(٢) .

فعلى سبيل المثال الفعل « ضَرَبُوا » هكذا نَطَقَهُ العرب ، ليس فيه تقدير ، فلم يَدْرُ في فكرهم أنَّ هناك فتحةً في هذا السياق .

وعليه فإننا نقولُ في إعرابِ الفعلِ « ضَرَبُوا » :

ضرب : فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ على الضَّمِّ لاتصاله بواو الجماعة .

ونقولُ في إعرابِ « ضَرَبْتُ » : ضَرَبَ : فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ على السكون ؛ لاتصاله بضمير الرفع المتحرِّك .

والخلاصةُ الآنَ : أن الفعلَ الماضي مبنيٌّ على الفتح ، إمَّا ظاهرًا ، وإمَّا مقدَّرًا على كلامِ المؤلِّف .

والصحيحُ أنه مبنيٌّ على الفتح ما لم يتَّصِلْ بواو الجماعة ، فَيُبْنَى على الضَّمِّ ، أو بضمير الرفع المتحرِّك ، فَيُبْنَى على السكون .

(١) فإذا قال قائلٌ فما تقولون في قول الله تعالى . ﴿ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَتَوَاصَوْا ﴾

بالحقِّ ؟ فهنا اتصل بالفعل الماضي « تَوَاصَوْا » بواو الجماعة ، ومع ذلك سبى على الصح ؟ فالجواب : نقول : واو الجماعة هنا لم تشارك الفعل ، فبينهما وبين الصاد ألف محدوفة^(٥) ، ولهذا نقول في « ضَلَّى » : « ضَلَّوْا » ، ويَحْتَطِئُ من يقرؤها : « ضَلُّوا » . فإنها هكذا فعل أمر ، وليست فعلاً ماضياً ، وعليه فإن القاعدة لم تَحْكُم .

وعند إعراب هذا الفعل نقول : تَوَاصَوْا : فعل ماضٍ مبني على الضم المقدر على الألف المحذوفة .
(٢) والأصل عدمُ التقدير .

= لأن هذه الألف ليست من أصل الضمير ، وإنما أتت بها للفصل بينها وبين نون السوة . والله أعلم .
• يقول سبحانه : « تَوَاصَوْا » ثُمَّ دَخَلَتْ عَلَيْهِ واو الجماعة التي ساكنان ؛ الألف وواو الجماعة ، ومن المعلوم عند الحاجة أنه إذا التقى ساكنان ، وكان الأول منهما حرف علة فإنه يجب حذفه . فتُحذف الألف ، ويبقى الحرف الذي قبله عليه فتحة ؛ لتدل على الحرف المحذوف .

مجموعه فوائده تتعلق ببناء الفعل الماضي :

للسند الأولي إذا كان الفعل الماضي معتلاً بالياء . يعنى : آخره حرف العلة « الياء » فإنه يُبنى على الفتح الظاهر^(١) ؛ لأنه مرّ علينا أنّ الفتحة تَظهرُ على المعنّى بالياء^(٢) ، قال تعالى : ﴿ قُضِيَ الْأَمْرُ الَّذِي فِيهِ تَسْتَفْتِيَانِ ﴾ .

فإذن : نقول : الفعل الماضي إذا كان آخره ياء تَظهرُ عليه الفتحة ، وإذا كان آخره ألفاً يُبنى على فتحة مقدّرة على آخره ، منع من ظهورها التعذّر .

ومثال المعتل الآخر بالالف : رمى .

نقول فى إعرابه فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ على فتحٍ مُقدّرٍ على آخره ، منع من ظهوره التعذّر .

الفائدة الثانية : الفعل « ضَرَبَا » نقول فى إعرابه : فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ على الفتح ؛ لأنه لم يُتَّصَلْ به واو الجماعة ، ولا ضميرُ الرفعِ المتحرّك ، إنما اتَّصل به ضميرُ رفعٍ ساكنٌ ، وهو ألفُ الاثنين .

ونحن قلنا : ضميرُ الرفعِ المتحرّك^(٣) . فخرج بذلك ضميرُ الرفعِ الساكنُ ، مثل ألفِ الاثنين فى « ضَرَبَا »^(٤) .

الفائدة الثالثة : الفعل « ضَرَبْنَا » مبنيٌّ على الفتح ؛ لأنّ الذى اتَّصل به ضميرُ نصب ، وليس ضميرُ رفعٍ^(٥) ؛ لأننا مَضْرُوبُونَ الْآنَ^(٦) ، فالذى اتَّصل به ضميرُ نصب .

(١) إذا لم يتصل به ضمير رفع متحرك ، أو واو جماعة .

(٢) تقدم .

(٣) الذى يستوجب بقاء الفعل الماضى على السكون .

(٤) ولا يوجد له مثال آخر . يُدعى ضمائرُ الرفعِ الساكنة المتصلة ثلاثة فسط هى

١ - واو الجماعة ، ولا تدخل معنا ؛ لأن الفعل الماضى يبنى معها على الضم .

٢ - ياء المخاطبة ، ولا تتصل أصلاً بالفعل الماضى . ٣ - ألف الاثنين .

(٥) فاعصم « ن » هو الذى وقع عليه الفعل ، فكان فى محل نصب معمولاً به .

(٦) « نحن » إن الضمير « نا » يمكن أن يكون فى محل رفع ، أو فى محل نصب ، أو فى محل جر

ولهذا يصح أن تقول : ما أنصفنا أصحابنا . ويصح أن تقول : ما أنصفنا أصحابنا .

فإن كما نحن الظالمين نقول : ما أنصفنا أصحابنا .

وإن كانوا هم الظالمين نقول : ما أنصفنا أصحابنا .

فانظر - رحمك الله - دقة اللغة العربية ، فقد اختلف الفعل « أنصفنا » عن الفعل « أنصفنا » ، فـ « أنصفنا » بُني على الفتح ؛ لأن « نا » مفعول به ، ولهذا نقول : اتصل بالفعل ضمير نصب ، وليس ضمير رفع .

والفعل « أنصفنا » بُني على السكون ؛ لأن « نا » فاعل ، وهي ضمير رفع متحرك .

مثال آخر : تقول : أكرمنا الرجل . بنصب « الرجل » ؛ لأنك لما قلت : أكرمنا . بسكون الميم ، صارت « نا » هي الفاعل^(١) .

وتقول : أكرمنا الرجل . برفع « الرجل » ؛ لأن « أكرمنا » لما بُنيت على الفتح صارت مضافة إلى ضمير النصب^(٢) .

ولهذا يلغز بها ، تقول لرجل مُبْشِدٍ في علم النحو : أكرمنا الرجل^(٣) ، وأكرمنا الرجل^(٤) .

١ - فإذا اتصل بالفعل الماضي فإنه قد يكون في محل نصب ، وقد يكون في محل رفع .

٢ - فيكون في محل رفع إذا بُني الفعل الماضي معه على السكون ، ولا يكون شيئاً على السكون إلا إذا وقعت « نا » فاعلاً ؛ أي : يكون الضمير « نا » عائداً على من قام بالفعل .

ومن ذلك . نحن خرجنا في رحلة ، وقضينا يوماً جميلاً ، وغدنا في المساء .
٣ - ويكون لضمير « نا » في محل نصب إذا بُني الفعل الماضي معه على الفتح . ويكون ذلك إذا وقع الضمير « نا » مفعولاً به ؛ أي : يكون الضمير « نا » عائداً على من وقع عليه الفعل .
ومثال ذلك : الطالبُ فهمنا ، الله رجعتنا من دُلّ الشرك .

(١) وصار « الرجل » هو الذي وقع عليه الفعل « الإكرام » ، فصار مفعولاً به منصوباً بالفتحة الظاهرة .

(٢) وكان « الرجل » فاعلاً مرفوعاً - لأنه هو الذي قام بالفعل .

(٣) بسكون الميم ، ونصب الرجل .

(٤) بفتح الميم ، ونصب الرجل أيضاً .

تَقُولُ الْمُتَبَدِّلُ : هَذَا صَحِيحٌ ؛ لِأَنَّ الْكُلَّ وَاحِدٌ عِنْدَهُ .

وَلَكِنَّ هَذَا لَيْسَ بِصَحِيحٍ ، كَمَا سَبَقَ ، وَالصَّحِيحُ أَنْ تَقُولَ : أَكْرَمَ رَجُلٌ^(١) .

وَالسَّبِيلُ عَلَى هَذَا : أَنَّ « أَكْرَمَ » هُنَا يُنْتَبِثُ عَلَى الْفَتْحِ ، فَصَارَ الصَّمِيرُ الْمُتَّصِلُ بِهِ صَمِيرٌ نَصَبٌ ، فَالَّذِي بَعْدَهَا يَكُونُ فَاعِلًا .

وَأَمَّا قَوْلُهُ : أَكْرَمْنَا الرَّجُلَ . فَهُوَ صَحِيحٌ ؛ لِأَنَّ الْفِعْلَ ثَنَى عَلَى السَّكُونِ ، فَكَانَتْ « نَا » الْمُتَّصِلَةُ بِهِ فَاعِلًا ، فَيَكُونُ الرَّجُلُ مَفْعُولًا .

وَمَا هُوَ لِضَابِطٍ لِمَعْرِفَةِ « نَا » الْمَفْعُولِ مِنْ « نَا » الْفَاعِلِ ؟

الْجَوَابُ : لَيْسَ لَهَا ضَابِطٌ إِلَّا الْفِعْلُ إِذَا كَانَ مُشَكَّلًا^(٢) ، أَوْ الْمَعْنَى .

فَانْدَدَّ : هَلْ يَصِحُّ أَنْ نَقُولَ : مَا أَنْصَفْنَا^(٣) .

الْجَوَابُ : لَا يَصِحُّ ؛ لِأَنَّ الْفِعْلَ الْمَاضِيَ لَا يُكْسَرُ .

ثُمَّ قَالَ رَجَمَهُ اللَّهُ : وَالْأَمْرُ مَجْزُومٌ أَبَدًا :

عَرَفْنَاهُ أَجْرَهُ فِيمَا سَقَ . فَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ الْفِعْلَ الْمُضَارِعَ إِذَا كَانَ آخِرُهُ حَرْفًا صَحِيحًا جُزِمَ بِالسَّكُونِ ، وَإِذَا كَانَ آخِرُهُ حَرْفٌ عَلَيْهِ جُزْمٌ بِحَذْفِ حَرْفِ الْعَلَةِ ، وَإِذَا كَانَ مِنَ الْأَفْعَالِ الْخَمْسَةِ جُزِمَ بِحَذْفِ التَّوْنِ^(٤) .

(١) برفع « الرجل » .

(٢) ن س ج حرف في الفعل ساكنًا كانت ، نا ، صمير رفع . فاعلًا ، وإذا كان آخر حرف مفتوحًا كانت « نا » ضمير نصب ، مفعولًا به .

(٣) فسي الفعل الماضي على الكسر .

(٤) تقدم الكلام على علامة الجرم بالتفصيل .

و قد كان الفعل المصارعُ مُتصلاً به بنون التوكيد . فإنه يُثني على الفتح^(١) .
وقول الخليل رحمه الله : والأمر مجزوم . يردُّ عليه : كيف يكون الفعل الأمر -
وهو مني . قال ابن مالك : وفعل أمر ومضى بُنيًا^(٢) - مجزوماً ، والجزم إنما يكون في
المُغزَّبات ؟

والجواب عن هذا : أن نقول : إن ابن أجموم رحمه الله يُخالف في كون الفعل
الأمر مبنيًا ، فهو يرى أنه معرب ، وليس مبنيًا ، فيرى أن الفعل « قُمْ » على سبيل المثال فعل
أمر مجزوم ، وليس مبنيًا ، وعلامة جزمه السكون^(٣) .

وعلة إعرابه : أنه على تقدير لام الأمر ، فالفعل « قُمْ » ، تقديره : لَتَقُمْ^(٤) .

على كل حال ، الخلاف شئهُ لقطي . ليس هناك فرق^(٥) .

ونحن نقول : فعل الأمر مبني ، إما على السكون ، أو على حذف حرف العلة ، أو
على حذف النون ، أو على الفتح .

(١) حتى وإن دخل عليه أداة حرم ، كقوله تعالى : ﴿ وَلَا تَقْسُزْ لَّهِ غَايِلًا ﴾ . فـ « لا » هنا ناهية ، و « لا »
الناهية من أدوات الجزم ، ومع ذلك لم تجزم الفعل ، وبنى على الفتح ؛ لاتصاله بنون التوكيد .
وكذلك أيضًا إذا اتصل الفعل المصارع بنون النسوة ، فإنه يبنى على السكون ، وإن دخل عليه أداة
جزم .

وسببى - ابن سب - أنه - بعد قليل - الكلام بالتفصيل على بناء الفعل المصارع .

(٢) الأعية ، باب المعرب والمبني ، البيت رقم (١٩) .

(٣) يرى بعض من مذهب ابن أجموم هو أن فعل الأمر معرب ، أن القول بإعرابه هو مذهب الكوفيين ، وابن
أجموم - كما مضى - كوفي المذهب .

وكرر برز عنى هذا أنه قد جاء في بعض نسخ الآجرومية : والأمر ساكنٌ أبدًا . وهذا ظاهره أنه يقول
سواء الفعل الأمر على السكون دائمًا ؛ لأنه قال في الفعل الماضي : فالماضي مفتوح الآخر أبدًا ، وكان يرى
سواءه على الفتح دائمًا . والله أعلم .

(٤) فيكون لفعل الأمر مجزومًا بلام الأمر ، مُقَلَّرة .

(٥) تمثال سواء الفعل الأمر هو قول المتصريين ، وهو أولي ؛ لأن ما لا يحتاج إلى تقدير أولى مما يحتاج إلى
تقدير

(٥) من جهة المعنى ، بين مذهب الكوفيين ، ومذهب البصريين .

هذه أربعة أشياء .

مثال ساء الفعل الأمر على السكون : تقول لشخص إلى جانبك : اضرب .

فه « اضرب » : فعل أمر ، مبني على السكون .

وقال تعالى : ﴿ فَذَكِّرْ إِنْ نَفَعَتِ الذِّكْرَى ﴾ . ذَكَّرَ : فعل أمر ، مبني على السكون .

ومثال بناء الفعل الأمر على حذف حرف العلة . إذا قلت : اتقي الله .

فالفعل « اتقي » : فعل أمر ، مبني على حذف حرف العلة « الياء » .

ومثال بنائه على الفتح : تقول : اضربن زيداً .

هـ « اضربن » : فعل أمر مبني على الفتح ؛ لاتصاله بنون التوكيد .

ومثال بنائه على حذف الون قوله تعالى : ﴿ فَأَذْهَبْنَا بِآيَاتِنَا ﴾ . وقوله تعالى :

﴿ فَقُولَا لَهُ ﴾ ، وقوله تعالى : ﴿ فَإِمَّا تَرَيَنَّ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا فَقُولِي إِنِّي نَذَرْتُ ﴾ ، وقوله تعالى : ﴿ وَاتَّقُونِ يَا أُولِيَ الْأَلْبَابِ ﴾ .

فالأفعال : « اذهبا - قولاً - فولي - اتقون » مبنية على حذف النون ، والألف ،

والياء ، والواو فاعل .

فإذا قال قائل إن الون من الفعل « اتقون » لم تحذف ؟

فالجواب عن ذلك أن يقال . إن الفعل « اتقون » أصله « اتقونني » ، فحذفت النون

التي هي علامة الإعراب ، والنون الباقية هي نون الوقاية^(١) .

إذن : يبنى فعل الأمر على واحد من أربعة أشياء : السكون ، وحذف حرف العلة .

والفتح ، وحذف الون . وإن شئت فقل في الترتيب : السكون ، والفتح ، وحذف حرف العلة ، وحذف النون .

(١) تقدم الكلام على نون الوقاية ، ومتى يؤتى بها .

يكون مبيئا على حذف النون إذا كان من الأفعال الخمسة^(١)، ويكون مبيئا على حذف حرف العلة إذا كان آخره حرف علة، ويكون مبيئا على الفتح إذا اتصل به نون التوكيد، ويكون مبيئا على السكون فيما عدا ذلك^(٢).

* * *

فائدة: اعلم أن الأمر مضارع مجزوم، حذف منه حرف المضارعة^(٣).
فمثلا: الفعل «قام»، المضارع المجزوم منه: «لم يَقُمْ»، يُحذف منه حرف المضارعة، فقول: قُمْ.

(١) أى: إذا اتصل به ألف الاثنين، أو واو الجماعة، أو ياء المخاطبة، وهذه الثلاثة - كما سبق - إذا اتصلت بالفعل المضارع كان من الأفعال الخمسة، ولذا عبر الشارح رحمه الله هنا بقوله: إذا كان من الأفعال الخمسة.

وذلك - والله أعلم - لتقريب المعلومة للطلبة، خصوصاً أن هذا الشرح إنما هو للمبتدئين.
والأقوال قد يبنى أن يقال: يبنى الفعل الأمر على حذف النون إذا اتصل به ألف الاثنين، أو ياء المحاسبة، أو ألف الاثنين.

لأن الأفعال الخمسة هي كل فعل مضارع اتصل به أحد هذه الصائرات الثلاثة، والكلام في الفعل الأمر.
(٢) وذلك إذا كان صحيح الآخر، أو اقترت به نون النسوة، نحو: ذَاكِرٌ، اشْفَعُ، اشْفَعْنَ، ذَاكِرَتٌ، والناظر في أحوال بناء الفعل الأمر يجد أنه مبني على ما يحزم به مضارعه، ولهذا يقولون: إن الفعل لأمر مضارع مجزوم، حذف منه حرف المضارعة.

وعلى هذا قول أبي ربيعة المشهور:

والأمرُ مَبْنِيٌّ عَلَى مَا يُحْزَمُ بِهِ مُضَارِعُهُ إِنَّمَا مِنْ يَشْهَمُ

وهو نعت مضارع بحرف ناسكون إذا كان صحيح الآخر، والفعل الأمر مبني على السكون إذا كان صحيح الآخر، والفعل المضارع يحزم بحذف حرف العلة إذا كان معتل الآخر، والفعل الأمر مبني على حذف حرف العلة إذا كان معتل الآخر، والفعل المضارع يحزم بحذف النون إذا كان من الأفعال الخمسة، وبالفعل الأمر مبني على حذف النون إذا اتصل به ألف الاثنين، أو واو الجماعة، أو ياء المخاطبة.
وهو ليس بغير السكون ونون التوكيد، فالفعلان: المضارع والأمر يُتَيَانُ معهما على السكون، وعلى

الفتح.

(٣) أى: أول حرف من الفعل المضارع، ويكون حرفاً من حروف كلمة «أَنْتِ».

- لفعل «خاف» . الفعل المضارع المجزوم منه : لم يَخَفْ .

تُحَذَفُ ياء المضارعة ، تقول : خَفَ .

- الفعل «نام» . الفعل المضارع المجزوم منه : «لم يَنَمْ» .

يُحَذَفُ حرف المضارعة ، تقول : نَمَ .

إذن الفعل الأمر إذا أزدنا أن نُحَرِّزَ تصريحه نقول : إنه مضارع مجزوم ، حذف منه حرف المضارعة .

«إذا قال قائل : فعل الأمر من «صرب» ، «اضرب» ، والمضارع «يُصْرَبُ» ، فأين الهمزة^(١) ؟

فالجواب . أن هذا لا يَنْقُضُ القاعدة ؛ لأن همزة الوصل يُؤْتَى بها للتوصل إلى البدء بالساكن ، ولهذا سُمِّيَتْ همزة وَصْلٍ ، فهي ليست مقصودة .

والبدء بالساكن غير ممكن ، ولذا نأتى بهمزة الوصل لأجل أن نستطيع النطق به . فاصل «اضرب» ، أول الفعل هو الضاد ، وأتينا بالهمزة للتوصل إلى النطق بالساكن ، وهى الضاد .

وأيضاً تقول . أعط^(٢) فلاناً كذا ، والمضارع : لم يُعْطِ ، فأين الهمزة ؟

الجواب نقول : حذفت من المضارع ؛ لأن ياء المضارعة رائدة . والهمزة فى «أعطى» زائدة ، ليست من أصل الكلمة^(٣) ، ولا يَجْتَمِعُ زيادتان فى أول الكلمة ، فحذفت الهمزة ، وأتى بالياء .

وفعل الأمر ليس فيه ياء مضارعة ، ولهذا جىء بالهمزة ، فقيل : أعط فلاناً .

(١) إيراد همزة الوصل التى فى الفعل الأمر «اضرب» .

(٢) لهمزة ها همزة قطع .

(٣) أصل الفعل «عطا» .

لكن هي الفعل المضارع حُلَّتْ ياء المضارعة محلَّ الهمزة - لأنها تُدُلُّ على معنٍ ،
والهمزة لا تُدُلُّ على معنٍ .

وندة : كلُّ فعلٍ أمرٍ فاعله ضميرٌ مستترٌ وجوباً^(١) ، إلا إذا اتَّصلَ به ألفُ اثنين ، أو
واوُ جماعةٍ ، أو ياءُ المخاطبة^(٢) .

وإذا كان الذي اتَّصلَ به نون التوكيد ، ففاعله كذلك ضميرٌ مستترٌ وجوباً^(٣) ،
وهذه القاعدة تُسهِّلُ على الطالبِ إعرابَ الفعلِ الأمرِ .

ومثالُ استتارِ ضميرِ الفاعلِ وجوباً ، في الفعلِ الأمرِ :

تَقُولُ : اقْضِ ، واذْغُ ، واضْرِبْ .

فكلُّ فعلٍ من هذه الأفعالِ الثلاثةِ فاعله ضميرٌ مستترٌ وجوباً ، تقديره
« أنت » .

(١) اعلم - رحمك الله - أن الضمير ينقسم بحسب ظهوره في الكلام واستتاره^(٤) إلى ضمير بارز
ومستتر .

فالضمير البارز : ما له صورة في اللفظ ، ظاهرة في التركيب نطقاً وكتابة ، ويكون نرفع والنصب والجر ،
مثل : هو - أنا - أنت ، في نحو : قُتِلَ .

والضمير المستتر : ما ليس له وجود ظاهر في اللفظ نطقاً وكتابة ، وهو دائماً يكون للرفع ، نحو : اخْتَرِمَ
أستذك . ففاعل الفعل « اخْتَرِمَ » مستتر فيه ، تقديره « أنت » .

وينقسم الضمير المستتر إلى قسمين :

١- ضمير مستتر وجوباً .

٢- وضمير مستتر حواژاً .

ويمكن معرفة نوع الاستتار عن طريق تقدير الضمير المستتر ، فإذا كان تقديره « أنا - نحن - أنت » فإن
الاستتار يكون واجباً ، وأما إذا كان تقديره « هو » ، و« هي » ، فَيَقْبَلُ أن يكون الاستتار حواژاً .

(٢) فتكون هذه الضمائر هي الفاعل .

(٣) وذلك لأن نون التوكيد حرف لا محل له من الإعراب ، وليست ضميرياً ، بخلاف نون النسوة فهي ضمير
رفع متحرك ، كما سبق .

(٤) الاستتار المراد به ها : الاختفاء .

ثم قال المؤلف رحمه الله : والمضارع^(١) ما كان في أوله إحدى الروائد الأربع التي حُفِمْهَا فَوَلَّتْ : « أَتَيْتَ » ، وهو مرفوعٌ أبدًا . حتى يَدْخُلَ عليه ناصبٌ . أو جازمٌ . والمضارعُ له علامةٌ مُتَّصِلَةٌ ، وعلامةٌ مُنْفَصِلَةٌ^(٢) :

أولاً : العلامةُ المنفصلةُ : وهي « لَمْ »^(٣) .

فكلُّ كلمةٍ تَقْبَلُ « لَمْ » فهي فعلٌ مضارعٌ ، قال ابنُ مالكٍ رحمه الله :

« فعلٌ مُضَارِعٌ يَلِي لَمْ كَيْشَمَ »^(٤) .

مثالُ ذلك : يقومُ . فإنها تَقْبَلُ « لَمْ » ، فتقولُ : لم يَقُمْ .

أما « قام » فإنها لا تَقْبَلُها^(٥) .

وأما ما وَرَدَ من قولِ الشاعر :

وجوِّزُوا دُخُولَ لَمْ عَلَى الْمُضِيِّ

فهو بيتٌ موضوعٌ مصنوعٌ ، فـ « لَمْ » لا تَدْخُلُ إِلَّا عَلَى الْفَعْلِ الْمَضَارِعِ .

(١) اعلم - رحمك الله - أن للفعْلِ المضارعِ حُكْمَيْنِ حَكَمًا باعتبارِ أوله ، وحكَمًا باعتبارِ آخره .

أما حكمه باعتبارِ أوله فإنه يصمُّ نارةً ، ويفتحُ أخرى ، فيضمُّ إن كان الماضي أربعةَ أحرفٍ ، سواءَ كانت كلها أصولًا ، نحو : دَخَرَخْ يَدْخُرُخْ ، أو كان بعضها أصلًا ، وبعضها رائدًا ، نحو : أَكْرَمَ يُكْرِمُ . فإنَّ الهمزةَ فيه زائدةٌ ، لأنَّ أصله « كَرَمٌ » .

ويفتحُ إن كان ادصًى أقلَّ من الأربعةِ أو أكثرَ منها . فالأولُ نحو : صَرَبَ يُصْرِبُ ، وَذَهَبَ يُذْهَبُ ، وَدَخَلَ يُدْخَلُ .

والثاني نحو : انْطَلَقَ يُطَلِّقُ ، واسْتَخْرَجَ يَسْتَخْرِجُ .

وأما حكمه باعتبارِ آخره فإنه تارةً يبنى على السكون ، وتارةً يبنى على الفتح ، وتارةً يعربُ ، فهذه ثلاثُ حالاتٍ لآخره ، سيأتي الكلامُ بالتفصيلِ عنها ، إن شاء الله .

(٢) هي علامةٌ متصلةٌ بلفظه ، وعلامةٌ متفصلةٌ عنه . وسيُتضح ذلك بذكرِ هاتينِ العلامتينِ .

(٣) وتقدم أيضًا ذكرُ علامتينِ أُخْرَتَيْنِ مُتَفَصِّلَتَيْنِ ، يختصانُ بالدخولِ على الفعلِ المضارعِ ، هما السينُ ،

وسوفُ

(٤) الألفية ، بابُ الكلامِ وما يتألفُ منه ، البيتُ رقم (١٢) .

(٥) ولدا كانت « يقومُ » فعلًا مضارعًا ، ولم تُكُنْ « قام » كذلك .

ثانيا : العلامة المتصلة :

قال المؤلف رحمه الله فيها . والمضارع ما كان في أوله إحدى الروائد الأربع .
يَجْمَعُهَا قولك : « أنَيْتُ »^(١) .

قوله رحمه الله : يَجْمَعُهَا قولك : أنَيْتُ . اختار المؤلف « أنَيْتُ » ؛ لأنها أحسن من
« نَأَيْتُ » ؛ لأنَّ « نَأَيْتُ » بمعنى « بَعَدْتُ » ، لكن « أنَيْتُ » من « الإِنْي »^(٢) .

ومراد المؤلف رحمه الله : أنَّ هذه الحروف الزوائد الأربعة إذا كان أحدها في أول
الكلمة فهي فعل مضارع .

(١) سُمِّيت هذه الحروف الأربعة بالأحرف الروائد - لزيادتها على الفاء والعين واللام المُسَمَّيات بالميزان
الأصلي ؛ فإن « يَقُومُ » على وزن « يَقْعُلُ » - يسكون الفاء ، وضَم العين - إذ أصله « يَقُومُ » على وزن
« يَقْضُرُ » ، تُعْلَلُ حركة الواو إلى الساكن قبلها ، فصار « يَقُومُ » على وزن « يَقُومُ » .
والقاف تُسَمَّى فاء الكلمة - لكونها في مقابلة فاء « يَقْعُلُ » ، والواو تُسَمَّى عين الكلمة ، والميم تسمى لام
الكلمة ؛ لكونهما في مقابلة العين واللام في « يَقْعُلُ » . فهذه الحروف الثلاثة هي الأصول ، فتعين زيادة
الباء ، ومثلها الهمزة والنون والتاء .

وذكر السيوطي رحمه الله تعالى في كتابه « الأشباه والظواهر » أن الدليل على أن الحروف الزوائد
أربعة ، هي « الهمزة ، والنون ، والياء ، والتاء » هو الاستقراء التام .

وهذه الحروف الزوائد الأربعة ذكر ابن هشام رحمه الله في القطر ص ٢٦ أنها تُسَمَّى أحرف المضارعة .
(٢) أمي الشيء يأتي - كـ « زَمِي يَزِمِي » - « نَأَيْتُ وَأَنَاءُ وَإِنِّي - بالكسر - وهو أني كـ « عَنِي » : حان وقرب ،
يقال : أني لك أن تفعل ، وألم يأن لك أن تفعل .

وأي أيضا عسى أذكر

وانظر مُختار الصحاح ، والقاموس المحيط ، والمعجم الوسيط (أن ي) .

ولقد جمع النحويون هذه الأحرف الأربعة الرائدة في العمل المضارع في أكثر من كلمة ، نحو :
« أنَيْتُ ، نَأَيْتُ ، أُنَيْتُ ، أُنَيْتُ ، نَأَيْتُ ، نَأَيْتُ »^(٣) .

عبر أن المؤلف رحمه الله اختصر على « أنَيْتُ » ؛ تفاؤلا بإدراك الطالب بُعَيْتَهُ من هذا المتى المبارك . قاله
بعض الشراح .

وحقق المؤلف رحمه الله هذه الأحرف الأربعة في كلمة واحدة ، هو من عادة المُصَنِّفِينَ ؛ فمن عددهم
أن يجمعوا المُتَشَابِهِينَ في كلمة أو جملة ؛ وذلك لأنه أدعى لحفظه ، وعدم تَفَلُّته .

(٣) أنس بملكك يأتي أنسا وأتونا ؛ أقام وثبت . وانظر القاموس المحيط (أ ت ن) .

ومن ذلك « أقوم » . فعل مضارع ؛ لأنه في أوله حرف من الحروف الزوائد ، وهو الهمزة ، وإذا بُدئَ الفعل المضارع بالهمزة فإنه يكون للمتكلم ، ويكون فاعله مستترا وجوبا ، تقديره : « أنا » .

ومثاله أيضا : تقوم . فعل مضارع ؛ لأن في أوله حرفا من الحروف الزوائد ، وهو النون ، وإذا بُدئَ الفعل المضارع بالنون فإنه إما أن يكون للمتكلمين ، أو للمتكلم المعظم نفسه^(١) ، ويكون فاعله مستترا وجوبا ، تقديره : « نحن » .

ومثاله أيضا : يقوم . فعل مضارع ؛ لأن في أوله حرفا من الحروف الزوائد « الياء » ، وإذا بُدئَ الفعل المضارع بالياء فإنه يكون للغائب^(٢) ، ويكون فاعله مستترا جوازا ، تقديره : « هو » .

ومثاله أيضا : تقوم . فعل مضارع ؛ لأن في أوله حرفا من الحروف الزوائد ، وهو التاء ، وإذا بُدئَ بالتاء فهو للمخاطب^(٣) ، وفاعله مستتر وجوبا ، تقديره : « أنت » .

(١) فحرف الهمزة يشترط فيه أن يكون للمتكلم ، مُدْكِرًا كاد أو مُؤَنَّثًا .

فالهمزة في « أقوم » للمتكلم . بخلاف همزة « أَكْرَمَ » فإنها للغائب ، تقول : أَكْرَمَ زيدٌ عَمْرًا ، فلذا دخلت على الماضي .

(٢) فيشترط في حرف النون أن يكون للمتكلم المعظم نفسه ، أو للمتكلم الذي يكون معه غيره .

فالنون في « تقوم » للمتكلم المعظم نفسه ، أو معه غيره ، بخلاف نون « نَزَجَس » فإنها للغائب ، فلذا دخلت على الماضي ، تقول : نَزَجَسَ زيدٌ الدَّواءَ . إذا جعل فيه التَّرحُسَ^(٥) .

(٣) فيشترط في الياء التحية أن تكون للغائب .

ولياء في « يقوم » للغائب . بخلاف ياء « يَزَنَّا »^(٥٥) ؛ فإنها تكون للعائ والغائب ، فلذا دخلت على الماضي ، تقول : يَزَنَّا زيدٌ الشَّيْبَ ، وَيَزَنَّا . إذا خَضِبْتَهُ بِالْحِجَاءِ .

(٤) فيشترط في التاء أن تكون للمخاطب ، أو للعائبة .

ففي « تقوم » للعائبة ، أو للمخاطب . بخلاف تاء « تَعْلَمُ » فإنها للغائب ، فلذا دخلت على =

(٥) سرحس بمنح اللون وكسرها : بت ذورائحة طيبة . وانظر القاموس المحيط (رج س) . والمعجم الوسيط (رج س) .

(٥٥) يَزَنَّا : ضَمَّعَ بِالْيَزْنَاءِ . وَالْيَزْنَاءُ بِالضَّمِّ وَالْمَدِّ : الْحِجَاءُ . وانظر القاموس المحيط (ي ز ن أ)

إذن كل ما كان تقديره: «أنا»، أو «أنت»، أو «نحن» فهو مستترٌ وحويًا، وما كان تقديره: «هو»، أو «هي» فهو مستترٌ جوازًا.

هذا ما لم يتَّصِلْ به أَلِفُ الاثنين، أو واوُ الجماعة^(١)، فيكونُ الضميرُ بارزًا.

وحجج بقوله رحمه الله: إِخَذَى الزَّوَالِدُ . الأفعالُ ، نحوُ :

«نعم» . فهو وإن كان في أوْلِه التاءُ، ولكنها ليست بزائدة، بل هي من أصلِ الكلمة؛ لأنك تقولُ: وَزَنُ «نَجَبٌ»: «فَعِلٌ» .

«يَسَنُ» ، فهو ليس فعلاً مضارعاً، وإن كان أوْلُه ياءٌ، لكنها أصليةٌ .

«أَيْسَنُ» لأنَّ الهمزةَ أصليةٌ .

«نفس» ليست فعلاً مضارعاً؛ لأنَّ النونَ أصليةٌ^(٢) .

ولكن قد يقول قائلٌ: ما تقولون في الفعلِ «أَكْرَمَ» ، فعلٌ ماضٍ، والهمزةُ زائدةٌ؛ لأنها من «كَرَّمَ» ، يقالُ: كَرَّمَ فلانٌ . أى: صار كريماً؟

نقولُ: إلا إذا كانت الزائدةُ للتعدية^(٣)، مثل: أَكْرَمَ، وَأَنْجَدَ - أى: دَخَلَ في

= الماضي، تقول: تَعَلَّمْتُ زيدَ المسألة .

والخلاصة . أن هذه الأفعال الأربعة «أقوم، ويقوم بالون، ويقوم بالتحية، ويقوم بالفوقية» كلها أفعال مضارعة؛ لوجود حرف الزيادة في أولها .

والاستتار واجب في هذه الأفعال إلا المبدوء بالياء . وتاء العائية؛ فإن الاستتار فيهما جائز . لا واجب . وقد تقدم أن الضابط في وجوب الاستتار وحواره أنه إذا كان تقدير الضمير مستتر . «أنا - نحن - أنت» ، فإن الاستتار يكون واجباً . أما إذا كان تقديره بـ «هو - هي» فيقلب أن يكون الاستتار حائزاً . وبذلك كان الاستتار واجباً في «أقوم . تقوم . تقوم للمحاطب» . لأن تقدير الضمير المستتر فيها على التوالي: «أنا - نحن - أنت» .

وبذلك أيضاً كان الاستتار حائزاً في «يقوم - تقوم للعائية» . لأن تقدير الضمير المستتر فيهما على التوالي: «هو - هي» . والله أعلم .

(١) وكذلك «نا الغامضين» ، و«ياء الخطاطبة» ، و«نون النسوة» .

(٢) وبذلك يكون إذا لم تكن الحروف الأربعة زائدة، بل كانت من أصل الفعل، نحو: «أكرس . ونفس . وتغل» ، ويتبع، كان الفعل ماصياً، لا مضارعاً .

(٣) أي: تجعل الفعل بدلاً من كونه لازماً، تجعله متعدداً .

جَمَدٌ^(١) - وما أشبهها ، فلا تَدُلُّ على أنه مضارع ؛ لأنَّ هناك علامةً للماضي داخله عليه ، وهي تاءُ التانيث الساكنة ، فنقول : أَكْرَمْتُ هُنْدُ .

أو تاءُ الفاعل « أَكْرَمْتُ »^(٢) ، فهذا يَمْتَنِعُ أن يكونَ فعلاً مضارعاً^(٣) ، لكن كما فهِمْتُمْ ، هذا الكتابُ مُخْتَصَرٌ للمبتدئين ، والمبتدئُ يَأْخُذُ العلمَ شيئاً فشيئاً ؛ لأنه لو أَخَذَهُ في مرةٍ واحدةٍ غَصَّ .

ويقولُ العائمهُ مثلاً حقيقياً : مَنْ كَبَّرَ اللَّقْمَةَ غَصَّ^(٤) ، وَمَنْ صَغَّرَ شَيْعَ . على كُلِّ حالٍ : الفعلُ المضارعُ ما كانَ في أوَّلِهِ إحدى الزوائدِ الأربعةِ ، يَجْمَعُهَا قولُكَ : « أَتَيْتُ » . وهذه هي العلامةُ المتصلةُ ، وعَرَفْتُمُ الأمثلةَ .

= والفعلُ اللازمُ هو : ما استقرَّ حدوثه في نفسِ الفاعل ، واكتفى بفاعله ، ولا يَتَقَدَّاهُ ، نحو : أَزْفَرُ النباتَ ، كَرَمَ فلانٌ .

والفعلُ المتعَدِّيُّ هو : ما تجاوزَ حدوثه من الفاعل إلى المفعول به ، نحو : بَرِئْتُ القَلَمَ ، أَكْرَمْتُ رِبّاً . فأتضح الآن من المثال الثاني الذي مثَّلنا به « كَرَمَ فلانٌ - أَكْرَمْتُ فلاناً » كيف كانت الهمزة - وهي زائدة - للتعدي .

(١) جاء في المعجم الوسيط ٩٣٨/٢ : أَجَمَدُ : أَتَى تَجَمُّلاً .

(٢) فكلُّ من تاء التانيث الساكنة وتاء الفاعل من علامات الفعل الماضي ، قال ابن مالك رحمه الله في ألفيته

وماضي الأفعال بالثامز

المراد بقوله : نالنا تاء الفاعل وتاء التانيث الساكنة ، يفهم من قوله رحمه الله فيما سبق في ألفيته :

بِئْسَ فَعْلَتُكَ وَأَتَيْتُ

(٣) وبما جمع أتبنا أن يكون الفعل « أَكْرَمَ » مضارعاً . أنه لم يأت للدلالة على المعنى الذي دُكر في الفعل المضارع المبدوء بالهمزة .

فجعل المضارع المبدوء بالهمزة كان يدل على المتكلم مدكراً أو مؤنثاً ، بينما الفعل « أَكْرَمَ » يدل على الغائب . والله أعلم .

(٤) هـ ص ١٠ في النهاية (ع ص ص) يُقَالُ : غَصَصْتُ بالماءِ أَغْصُ غَصَصًا ، فَأَنَا غَاصٌّ وَغَصْبٌ إِذَا شَرِيتُ بِهِ ، أَوْ وَقَفْتُ فِي خَلْقِكَ ، فَلَمْ تَكُنْ تُسَبِّحُهُ . اهـ

هـ ص ١٠ رى في مختار الصحاح (ع ص ص) وَالْغَصَصُ بفتحين مصدر غَصَصْتُ بالصعاب بالكسر أَغْصُ غَصَصًا ، فَأَنَا غَاصٌّ بِهِ ، وَغَصْبَانٌ .

وهو علامة أخرى منفصلة، وهي «لم»، أو «السين»، أو «سوف». فإذا وجدت كلمة مُبْتَدَأَةٌ بأحد هذه الحروف الثلاثة فهي فعلٌ مضارعٌ. وهناك علامةٌ أخرى لا داعيَ لذكرها^(١).

* * *

ثم قال المؤلف رحمه الله تعالى: وهو مرفوعٌ أبدًا^(٢).

فكلُّ فعلٍ مضارعٍ مرفوعٌ. إما لفظًا^(٣)، وإما تقديرًا^(٤)، وإما بالحركة^(٥)، وإما بالحرف^(٦).

فالمضارعُ مرفوعٌ أبدًا^(٧)، وعلاماتُ الرفعِ سبقتُ؛ لأنَّ هذا الكتابُ مبنيٌّ بعضُهُ على بعضٍ.

فهـ «يَضْرِبُ» آخرُهُ صحيحٌ، ولم يَتَّصِلْ بآخره شيءٌ، فيُرفعُ بالضمَّةِ الظاهرةِ.

(١) وذلك نحو: «قد»، وقد تقدم ذكر ذلك ص ٧٩.

(٢) هذا مُبْتَدَأُ الكلام على الفعل المضارع باعتبار آخره.

(٣) يعنى . بالضممة الظاهرة .

(٤) يعنى . بالضممة المقدرة .

(٥) يعنى . بالضممة . وذلك فى الفعل المضارع الذى لم يتصل بآخره شيء ، كما تقدم ص ١١٩ .

(٦) يعنى . بثبوت النون ، كما فى الأفعال الخمسة ، كما تقدم ص ١٤٣ .

(٧) مراد هـ ليست اسدية الرفع ، بل المراد أن الأصل فى المضارع أنه مرفوع ، بدليل أن المؤلف والشارح رحمهما هـ متشبا أنه يصب إذا دخل عليه ناصب ، ويجزم إذا دخل عليه حارم .

وما هو العامل الذى رفع الفعل المضارع ؟

جواب فيه ، فقول

١ - لتحرُّد من الناصب والجازم ، وهو الصحيح .

٢ - أحرف المضارعة ، وهى الأحرف الأربعة السابقة .

٣ - مشابهته للاسم فى الحركات والشككات ؛ كـ «يَضْرِبُ» فإنه على وزن «ضارب» .

٤ - حلوله محل الاسم .

٥ - هذه الأقوال ، ما عدا الأول يُعْلَمُ من المَطْوَلات .

و: يَحْشَى ، لم يَتَّصِلْ بِآخِرِهِ شَيْءٌ ، لكنه معتلُّ الآخر ، فَيُرْفَعُ بِضَمَّةٍ مَقْدَرَةٍ .
 وه يفعلان ، اتَّصَلَ بِهِ أَلْفُ الْاِثْنَيْنِ ، فلا يُرْفَعُ بِالضَمَّةِ ، ولكن يُرْفَعُ بِثَبُوتِ النونِ ،
 وَالْأَلْفُ فاعِلٌ .

والواوُ فاعِلٌ شئ « يفعلون » ، والياءُ فاعِلٌ في « تفعلين » .
 وقول المؤلف رحمه الله : وهو مرفوعٌ أبدًا . ظاهره أنه حتى المبنى مرفوعٌ ، ولكن
 هذا ليس بصحيح ، فيُشْتَنَّى من قوله رحمه الله : وهو مرفوعٌ أبدًا . يُشْتَنَّى مسألتان^(١) :
 المسألة الأولى : إذا اتَّصَلَ بِهِ نونُ التوكيد^(٢) .
 المسألة الثانية : إذا اتَّصَلَ بِهِ نونُ النسوة .

فإذا اتَّصَلَ بِهِ نونُ التوكيدِ شديدةً أو خفيفةً ، شديدةً - يعني : مشددةً - وخفيفةً -
 يعني : مُخَفَّفَةً - صار مبنياً على الفتح ، وإذا اتَّصَلَ بِهِ نونُ النسوة صار مبنياً على
 السكون .

مثال اتِّصَالِهِ بنونِ النسوة :

- قال تعالى : ﴿ وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ ﴾ .

« يَتَرَبَّصْنَ » : فعلٌ مضارعٌ ، آخره صاَدٌ^(٣) ، ولم يُرْفَعْ لاتِّصَالِهِ بنونِ النسوة .

- وقال تعالى . ﴿ وَلَا يَجِلُّ لَهُنَّ أَنْ يَكْتُمْنَ ﴾ .

« يَكْتُمْنَ » اتَّصَلَتْ بِهِ أَيْضًا نونُ النسوة ، ولهذا لم يُنْصَبْ بِالْفَتْحَةِ .

(١) لاستثناءها مراد من كونه مغرباً ، وليس المراد من كونه مرفوعاً ، والدليل على ذلك أن مسألتين سنين
 استثناءهما الشارح يكون فيهما الفعل المضارع مبنياً ، ولو كان الاستثناء من كونه مرفوعاً لاستثنى من ذلك
 نصب الفعل المضارع وجزمه .

(٢) ثقيلةٌ كانت أو خفيفة .

و يفرق بينهما أن الثقيلة تكون مشددة مفتوحة ، والخفيفة تكون ساكنة .

ومستصح ذلك بالأمثلة التي ذكرها الشارح رحمه الله .

(٣) ساكنة ، لأنه منى على السكون ، لاتِّصَالِهِ بنونِ النسوة .

وقد تعالى ﴿إِلَّا أَنْ يَغْفُونَ﴾ .

«يعفون» اتصل بنون النسوة ، ولهذا بُنِيَ على السكون .

— ومثاله اتصاله بنون التوكيد :

قال الله تعالى ﴿لَيْسَ جَنًّا وَلَيَكُونًا مِنَ الصَّاعِرِينَ﴾ .

هذه الآية اجتمعت فيها نون التوكيد الخفيفة والثقيلة .

فـ «ليسجنن» نون التوكيد الثقيلة .

وـ «ليكونن» نون التوكيد الخفيفة .

— وقال تعالى : ﴿لَيُنْبَذَنَّ فِي الْحُطَمَةِ﴾ . «لَيُنْبَذَنَّ» نون التوكيد الثقيلة .

— وتقول : لَيَقُومَنَّ زيدٌ . نون التوكيد الخفيفة ، والفعل مبني على الفتح .

— وتقول : لَيُضْرِبَنَّ زيدٌ . نون التوكيد الثقيلة ، والفعل مبني على الفتح .

قال المؤلف رحمه الله : وهو مرفوعٌ أدا حتى يدخل عليه ناصبٌ ، أو حازمٌ^(١) .

ولم يقل رحمه الله أو رافعٌ ؛ لأنه الأصل .

ولم يقل أو خافضٌ . لأن الخفض لا يدخل على الأفعال .

إذن : كلام المؤلف مُحْكَمٌ .

(١) يعني رحمه الله أن الفعل المضارع إذا كان معرباً^(٢) فهو مرفوع ما لم يدخل عليه ناصبٌ أو حازمٌ ، نحو : يَنْهَيْهِمْ مُحَمَّدٌ .

هـ «يَنْهَيْهِمْ» فعل مضارع مرفوع ؛ لتجرده من الناصب والحازم ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة .
وـ «يَنْهَيْهِمْ» : فعل مرفوع بالضمة الظاهرة .

ثـ دخل عليه ناصب نصبه ، نحو : لن يَجِيبَ مُجْتَهِدٌ .

جـ «لن» حرف نفي ونصب واستقبال . —

(٢) أي إذا لم يصل به نون التوكيد الخفيفة أو الثقيلة ، أو نون النسوة .



- = « وبخيب »: فعل مضارع منصوب بـ « لن » ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة .
 و« محتهد »: فاعل مرفوع ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة .
 و« دخل عليه حازم حرمه ، نحو - لم يَجْزَعْ إبراهيم .
 د« لم »: حرف نفى وجزم وقلب .
 و« جزع »: فعل مضارع مجزوم بـ « لم » ، وعلامة حرمه السكون .
 و« إبراهيم » فاعل مرفوع ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة .
 و« نصرة النحلة السنية للشيخ محمد محيي الدين ص ٥٢ .

نَوَاصِبُ الْمَضَارِعِ

نواصب المضارع^(١)

هو المؤلف رحمه الله تعالى فالنواصب عشرة وهي ن و س و ض و ذ و
و س و لا و حتى . وإخواب دالها و ز و ر و

(١) شرع المؤلف رحمه الله في بيان الناصب والجارم ، مقدّمًا الأول ، على سبيل إسهاف وشرح مراتب
والنواصب وجمعها ناصب ، ومراد المؤلف رحمه الله : أن النواصب للفعل المضارع نقصاً به سم ينصب به
إحدى بيوت ، يود التوكيد ، ونون السورة ، أو مخلاً إذا اتصل به ذلك بنفسه أو بغيره " عشرة .

(٢) احتج المؤلف رحمه الله في هذه النواصب العشرة على قول
القول الأول : أنها تنصب بنفسها ، كما هو عند الكوفيين ، على تفصيل سيأتي إن شاء الله ، وهو الذي
حتاره المؤلف والشارح رحمهما الله
والقول الثاني : أن منها ما ينصب بنفسه ، وهو الحروف الأربعة الأولى : ن ، و س ، و ض ، و ذ ، و كني .
ومنها ما ينصب به " أن " مصمرة بعده ، وهو الستة الباقية ، وهي تنقسم إلى قسمين
القسم الأول : وهو الذي ينصب الفعل المضارع بواسطة " أن " مصمرة بعده جواراً ، وهو حرف واحد ،
وهو لام كي .

القسم الثاني : وهو الذي ينصب الفعل المضارع بواسطة " أن " مضمرة بعده وجوباً ، وهو خمسة
أحرف ، هي : لام الجحود ، وحتى ، وفاء السببية ، وواو المعية ، وأو .

وهذا القول بالتفصيل هو مذهب جمهور البصريين .
والفرق عندهم بين الإضمار جواراً وجوباً هو أن
الاضمار جـ ر : هو الذي يجوز أن تظهر فيه " أن " ، فتقول على سبيل المثال حث لأقرأ . يجوز أن تظهر
" أن " ، فتقول : حث لأن أقرأ .

والمصمر جـ حـ : هو الذي لا تظهر فيه " أن " ، ومثال ذلك قوله تعالى ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ﴾ فلا يصح أن تقول . وما كان الله لأن يعذبهم لأن الإضمار هنا وجوباً
وإذا على قول الكوفيين فهي كلها تنصب بنفسها ، فليس هناك حاجة أن تقول على تقدير " أن " جواراً .
ولا وجوباً . وهذا من بيزة اتباع الأسهل .

(٣) فالنواصب مضارع في ينصل به أحد البيوت ، فيكون لفظه مستقلاً ، ولكن محله الرفع أنه نصب له خبر
ن . و س . و لا . و حتى . و ض . و ذ . و ر . و ز . و د . و دالها . و كني .
مضارع . متى عبي السكون ، لاتصاله بيوت السوء . وهو في محل رفع
ن . و س . قوله تعالى : ﴿وَلَا يَحِلُّ لَكَ أَنْ تَكُنَّ﴾ ٦ : ٢٢٨ / ٢ . ﴿٣﴾ فالنواصب - عند الكوفيين -
مضارع . متى عبي السكون لاتصاله بيوت السوء ، وهو في محل نصب بدخول . ن . و س .
وس . قوله تعالى : ﴿وَأَنَا رَبُّكَ تَعِزُّ أَيْدِي بَعْدَهُمْ﴾ .

قوله بحمد الله . النواصط عشرة . الدليل على انحصارها بعشرة هو استتبع والاستقراء . فعلماء اللغة تتبّعوا كلام العرب ، فوجدوا أن الذي يتنصب الفعل المضارع عشرة أشياء فقط .

وهذه بحمد الله : أن^(١) هذا هو الحرف الأول .

(١) ن . مفتوح الهمزة وسكون النون .

قولنا بفتح الهمزة احترازاً من « إن » بكسر الهمزة ؛ فإنها من الجوارم ، وستأتي عند الكلام على جوارم الفعل المضارع ، إن شاء الله تعالى .
وقوله وسكون النون . احترازاً من « أن » ، وإن « بكسر الهمزة أو فتحها ، مع تشديد النون فيهما ؛ فإنها ناسخة تنصب الاسم ، وترفع الخبر .
وبها يبدأ المؤلف بحمد الله ؛ لأنها أم الباب ، وهي تنصب المضارع لفظاً ، والماضي والأمر مفعلاً .
مثل المضارع : يعجبني أن تقوم .

وإعرابه

يعجبنى يعجب : فعل مضارع مرفوع ؛ لتجرده من الناصب والجازم ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، والنون للوقاية ، والياء مفعول به مبني على السكون في محل نصب .
ن حرف مصدر ونصب واستقبال^(٢) .

نقوم فعل مضارع منصوب بـ « أن » ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره « أنت » .

ومثال الناصي : يعجبني أن قام زيد .

وإعرابه

يعجبنى كما تقدم .

ن حرف مصدر ونصب واستقبال .

قام فعل ماضٍ مبني على الفتح في محل نصب بـ « أن » .

يد فاعل مرفوع ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة . =

ومع « ريث » فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة ، وهو في محل حرم سبب نصبه . لأنها تسلك مع الفعل الذي تدخل عليه بمصدر ، فالتقدير في الكتاب لدى معد عيسى فدمت

هي حرف مصدر . لأنها تخلص المضارع للاستقبال .

هـ هي حرف نصب لأنها تنصب الفعل المضارع

ومثاله أن تقول : أُجِبْ أَنْ تُفْهَمَ .

في هذه الجملة فعلاين مضارعين :

= و « أن » وما بعدها في المثالين في تأويل مصدر ، فاعل « يعجب » ، والتقدير : يعجبني قيامك ، وفيه ريد .

ومثال الأمر أُشْرْتُ إِلَيْهِ بِأَنْ قُمْ .

وإعرابه

أشْرْتُ : فعل وفاعل .

إليه . إلى حرف جر ، والهاء ضمير مبني على الكسر في محل جر بـ « إلى » ؛ لأنه اسم مبني لا يظهر فيه إعراب .

بأن : الباء حرف جر ، وأن حرف مصدر ونصب واستقبال .

قُمْ : فعل أمر مبني على السكون في محل نصب ، والفاعل ضمير مستتر وجوبا ، تقديره « أنت » ، و « أن » وما بعدها في تأويل مصدر مجرور بالباء ، والتقدير : أشرت إليه بالقيام .

وشرط النصب بـ « أن » أمران :

١- أن تكون مصدرية ، لا زائدة ، ولا مفسرة^(١) ، فكلاهما لا ينصب الفعل المضارع .

أولاً : « أن » المفسرة إنما تكون « أن » مفسرة بثلاثة شروط

١- أن يتقدم عليها جملة .

٢- أن تكون تلك الجملة فيها معنى القول دون حروفه .

٣- ألا يدخل عليها حرف جر ، لا لفظاً ، ولا تقديراً .

وذلك كقوله تعالى : ﴿ فَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ أَنْ اصْنَعْ الْمَلَكُ ﴾ . وكقوله تعالى : ﴿ وَإِذْ أَوْحَيْتُ إِلَى الْحَوَارِيِّينَ أَنْ آمِنُوا بِي وَبِرَسُولِي ﴾ . وكقوله تعالى : ﴿ وَأَنْطَلَقُ الْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنْ آمِنُوا ﴾ . أي : انطلقت ألسنتهم بهذا الكلام .

ومثال ذلك أيضاً قولك . كَتَبْتُ إِلَيْهِ أَنْ يَفْعَلَ كَذَا . إذا أردت بـ « أن » معنى « أي » . فهذه يرتفع الفعل بعدها ؛ لأنها تفسر لقولك : « كتبت » فلا موضع لها ، ولا لما دخلت عليه ، ولا يحوز لك أن نصب ، كما لا تنصب لو صرحت بـ « أي » .

فإذا قيد شرط من هذه الشروط الثلاثة لا تكون « أن » مفسرة ، وذلك نحو قوله تعالى : ﴿ وَأَنْجِرْ دَعْوَاهُ أَنْ أَحْتَدِلَّ إِلَيْهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ . فإن المتقدم عليها غير جملة .

ونحو قوله تعالى : ﴿ مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنْ اعْبُدُوا اللَّهَ ﴾ .

فليست « أن » فيها مفسرة لـ « قلت » ، بل لـ « أمرتني » .

(١) وإي سم يُقَيِّدها المؤلف رحمه الله بالمصدرية ، لأنها هي المتبادرة عند الإطلاق

الأول: أَحِبُّ . والثاني: تَفْهَم .

لكنهما مختلفان ، الأول مرفوع ، والثاني منصوب ؛ وذلك لأن الأول لم يَدْخُرْ

ونحو قولك : كُنْتُ إليه بأن أَفْعَلَ . لأن « أن » دخل عليها حرف حر لفظاً ونحو قولك : كُنْتُ إليه أن يفعل إذا قُدِّرَتْ معها الجار - وهو الباء - فتكون مصدرية ، ويحب عليك أن تنصب بها .

ثانياً : « أَنْ » الزائدة :

تكون « أن » زائدة في ثلاثة أحوال .

١- أن تأتي بعد « لَمَّا » ، نحو قوله تعالى : ﴿ فَلَمَّا أَنْ جَاءَ الْبَشِيرُ ﴾ .

٢- أن تقع بين الكاف ومجرورها ، كقول الشاعر :

كَأَنَّ ظَلِيماً^(١) نَقَطُوا إِلَى وَارِقِ السَّلَمِ^(٢)

بجر « ظليمة » .

٣- أن تقع بين القسم و « لو » ، نحو قولك . أقسم بالله أن لَوْ يَأْتِيَنِي زَيْدٌ لَأَكْرِمُهُ .

هـ الشرط الثاني من شروط كونها ناصبة . ألا تكون محمّلة من الثقلية ، وهي التي تَقْدُمُ عليها ما يدل على العلم ، وليس المراد بالعلم هنا لفظ « ع ل م » ، بل ما دل على التحقيق .

فإن تقدم على « أن » ما يدل على العلم فهذه مخمّعة من الثقلية لا غير ، ويجب فيما بعدها أمران : أحدهما : رفعه .

والثاني : فصله منها بحرف من حروف أربعة ، وهي حروف التنفيس « السين ، وسوف » ، وحرف النفي ، وقد ، ولو .

فالأول نحو قوله تعالى : ﴿ عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ ﴾ .

والثاني نحو قوله تعالى : ﴿ أَفَلَا يَرْزُقُ إِلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا ﴾ .

والثالث نحو : عَلِمْتُ أَنْ قَدْ يَقُومُ رَيْدٌ .

والرابع نحو قوله تعالى : ﴿ أَنْ لَوْ يَشَاءُ اللَّهُ لَهْدَى الثَّامِسَ جَجِيحًا ﴾ .

وذلك لأن قبله : ﴿ أَفَلَمْ يَنْفَسِ الَّذِينَ آمَنُوا ﴾ . ومعناه فيما قاله المفسرون : أعلم بعلم ، وهي لغة لُحَج^(٣) ، وهَوَازِن ، قال سُخَيْمٌ : =

(١) وروى هذا البيت أيضاً برفع « ظليمة » ، على أنها خبر « كأن » المحمّقة من الثقلية . وروى بعضها على « ي »

سمها

(٢) نَقَطُوا تمم معها تتناور

و في نسخة مشعر « السَّلَمِ المُرُوق » ، فإضافة « وارق » إلى السَّلَمِ ، من باب إضافة صفة إلى اسم .

(٣) لُحَج جمع مراكبة فبينة باليس . القاموس المحيط (ج ع)

عليه ناصبٌ ، ولا جازمٌ ، والثاني دَخَلَ عليه ناصبٌ^(١) ، ولهذا لو قلت : أُجِبْ^(٢) أن تُفْهَمُ^(٣) . لقلنا : هذا خطأ ؛ لأنك نصبتَ ما لم يَدْخُلْ عليه الناصبُ ، ورفعتَ ما دَخَلَ

نَقُولُ لَهُم بِالشَّعْبِ إِذْ يَأْمُرُونِي أَلَمْ تَيَأْشُوا^(٤) أَيُّ ابْنِ فَارِسٍ وَهَذِهِ

أَيُّ : أَلَمْ تَعْلَمُوا . وَيُؤَيِّدُهُ قِرَاءَةُ ابْنِ عَبَّاسٍ (أَفْلَمْ يَتَبَيَّنْ) .

وَعَنِ الْقُرَّاءِ إِنكَارُ كَوْنِ «يَأْسٍ» بِمَعْنَى «يَعْلَمُ» ، وَهُوَ ضَعِيفٌ .

الْمُهْمُ أَنَّ «أَنْ» فِي هَذِهِ الْأَمْثَلَةِ الْأَرْبَعَةِ مُخَفَّفَةٌ مِنَ الثَّقِيلَةِ ، وَاسْمُهَا مُحذُوفٌ ، وَالْجُمْلَةُ بَعْدَهَا فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ عَلَى الْخَبَرِ ، وَالتَّقْدِيرُ : عَلِمَ أَنَّهُ سَيَكُونُ ، أَفَلَا يَزُونَ أَنَّهُ لَا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا ، عَلِمْتُ أَنَّهُ قَدْ يَقُومُ زَيْدٌ ، أَفَلَمْ يَأْسَ الَّذِينَ آمَنُوا أَنَّهُ لَوْ يَشَاءُ اللَّهُ لَهْدَى النَّاسَ جَمِيعًا .

«فَإِنْ كَانَ الَّذِي تَقْدُمُ عَلَى «أَنْ» ظَنًّا ، فَيَحُوزُ أَنْ تَكُونَ مُخَفَّفَةً مِنَ الثَّقِيلَةِ ، فَيَكُونُ حَكْمُهَا ، كَمَا ذَكَرْنَا ، وَيَحُوزُ أَنْ تَكُونَ نَاصَةً ، وَهُوَ الْأَرْجَحُ فِي الْقِيَاسِ ، وَالْأَكْثَرُ فِي كَلَامِهِمْ ، وَلِهَذَا أَجْمَعُوا عَلَى النَّصْبِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿الَّذِينَ أَحْسَبَ النَّاسُ أَنْ يُتْرَكُوا﴾ ، وَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تُدْخَلُوا الْجَنَّةَ﴾ ، وَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تُتْرَكُوا﴾ ، قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿تَنْظُرُونَ أَنْ يُفْعَلَ بِهَا قَارِعَةٌ﴾ .

«فَإِنْ لَمْ يَسْبِقْهَا عِلْمٌ ، وَلَا ظَنٌّ ، فَإِنَّهُ يَتَعَبَّرُ كَرَاهَا نَاصِبَةً ؛ كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿وَالَّذِي أَطْمَعُ أَنْ يَغْفِرَ لِي خَطِيئَتِي﴾ .

فَالطَّمَعُ لَا عِلَاقَةَ لَهُ بِالْيَقِينِ ، وَلَا بِالرَّحْمَانِ ، وَلِذَلِكَ عَمِلْتُ «أَنْ» فِي الْفِعْلِ الدَّخِلَةِ عَلَيْهِ نَاصِبًا . وَيَهْدَا يَنْتَهَى الْكَلَامُ عَلَى شُرُوطِ عَمَلِ «أَنْ» ، وَالْخِلَاصَةُ أَنَّ «أَنْ» - بِفَتْحِ الْهَمْزَةِ وَسُكُونِ أَسْوَرِ - أَرْبَعَةُ مَوَاقِعَ .

١ - «أَنْ» الْمَصْرِيَّةُ ، وَهِيَ الَّتِي تَنْصِبُ الْفِعْلَ الْمَضَارِعَ لِعَقْلًا ، وَالْفِعْلَ الْمَضْيِ وَالْأَمْرَ مَحْذُولًا ، بِدَحْوِلِهَا عَلَيْهِمْ .

٢ - «أَنْ» التَّنْفِيسِيَّةُ .

٣ - «أَنْ» الزَّائِدَةُ .

وَهَذِهِ لثَلَاثَةٌ لِأُخْبَارِ تَرْفَعُ الْفِعْلَ بَعْدَهَا ، وَلَا يَكُونُ مَنْصُوبًا . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

وَأَبْرَصُ فَطْرِ السُّدَى ص ٥٧ - ٦٠ ، وَشَرْحُ شَذُورِ الذَّهَبِ ص ٢٧٤ - ٢٧٦ . وَشَرْحُ الْأَرْهَرَةِ ص ١٢٨ ، ١٢٩ . وَشَرْحُ الشَّيْخِ حَسَنِ الْكَفَرَاوِي لِلْأَحْرُومِيَّةِ ص ٤٤ ، وَإِبْصَاحُ الْمَقْدَمَةِ الْأَحْرُومِيَّةِ ص ٩٨ ، ٩٩ .

(١) وَهُوَ «تَبَيَّنَ» .

(٢) بِنَصْبِ «أُجِبْ» .

(٣) رَفَعُ «تَفْهَمُ» .

(٥) م. رَوَى فِي مَكَانِهِ : «تَعْلَمُوا» . فَذَلِكَ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُمَا مَعْنَى وَاحِدٍ .

عليه الناصب .

إذن : الصواب أن تقول : أُحِبُّ أن تُفْهَم .

واعرابها هكذا :

أَنْ : مصدرية ، تَنْصِبُ الفعل المضارع .

تفهم : فعل مضارع منصوب بـ « أَنْ » ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره ، والفاعل ضمير مستتر وجوباً ؛ لأنَّ تقديره « أَنْتَ » .

وقلنا : إِنْ « أَنْ » حرف مصدر ؛ لأنها تُشَبِّكُ هي وما بعدها بمصدر ، فقولك : أُحِبُّ أن تُفْهَم ، تُشَبِّكُ « أَنْ » والفعل الذي بعدها بمصدر ، فتقول : أُحِبُّ فهِمَكَ . ولهذا سُمِّيَتْها « أَنْ » المصدرية .

مثال آخر : أُحِبُّ أَنْ أراك مسروراً .

واعرابه :

أُحِبُّ : فعل مضارع مرفوع ؛ لتجرده من الناصب والجازم ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر وجوباً ، تقديره « أنا » .
أَنْ : مصدرية .

أراك : أرى : فعل مضارع منصوب بـ « أَنْ » ، وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الألف ، منع من ظهورها التعذر .

مثال آخر : أُحِبُّ أَنْ أَرِي .

نقول في إعرابه :

أُحِبُّ : تقدّم إعرابها .

أَنْ : حرف مصدر ، يَنْصِبُ الفعل المضارع .

أَرِي : فعل مضارع منصوب بـ « أَنْ » ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره

فَمِنْ قَسٍ فَإِنَّ . لِمَاذَا نَصَبْتَهُ بِالْفَتْحَةِ الظَّاهِرَةِ ، وَآخِرُهُ حَرْفُ عِبَةٍ .

فالجواب : لِأَنَّ الْفَتْحَةَ تَظْهَرُ عَلَى الْيَاءِ^(١) .

مَنْ أَحَزَ . أُحِبُّ أَنْ أُعْزَوْ .

وإعرابه هكذا :

أُحِبُّ : إعرابه كما تقدّم .

أَنْ : حَرْفٌ مُصَدِّرٌ ، يَنْصِبُ الْفِعْلَ الْمَضَارِعَ .

أُعْزَوْ : فِعْلٌ مُضَارِعٌ مَنْصُوبٌ بِـ « أَنْ » ، وَعَلَامَةُ نَصْبِهِ فَتْحَةُ ظَاهِرَةٍ فِي آخِرِهِ .

فَلَوْ قَالَ قَائِلٌ : لِمَاذَا نَصَبْتَهُ بِالْفَتْحَةِ الظَّاهِرَةِ ، وَآخِرُهُ مُغْتَلٌّ ؟

فالجواب : لِأَنَّ الْفَتْحَةَ تَظْهَرُ عَلَى الْوَاوِ^(٢) .

وَقَوْلُهُ رَجِمَهُ اللَّهُ : لَنْ .

« لَنْ » هِيَ الْحَرْفُ الثَّانِي مِنْ حُرُوفِ نَصْبِ الْفِعْلِ الْمَضَارِعِ ، وَلْتَنْظُرْ قَوْلْتُ : لَنْ

أَقُومَ .

أولاً : هل هذه الجملة منفية ، أو مُثَبِّتة ؟

الجواب : منفية .

ثانياً : من المراد : لَنْ أَقُومَ الْآنَ - يعنى : لستُ قائماً الآنَ - أولس أقومُ فى المستقبل ؟

(١) لحقتها ، كما تقدم عند الكلام على الإعراب التقديرى ص ٩٥ - ١٠٢ .

(٢) لحقتها ، وانظر ما تقدم ص ٩٥ - ١٠٢ .

ومن أمثلة عمل « أَنْ » النصب فى الفعل المضارع ، من القرآن .

١ . نَعَى ﴿ نَطْمَعُ أَنْ يَغِيرَ لِي ﴾ .

٢ . وَفَرَحُوا : ﴿ وَأَخَافُ أَنْ يَأْكُلَهُ الذِّئْبُ ﴾ .

٣ . نَعَى ﴿ يَنْيَ لِيَحْرُثَنِي أَنْ تَذْهَبُوا بِهِ ﴾ .

٤ . وَفَرَحُوا : ﴿ وَأَتَمَمُوا أَنْ يَحْمِلُوهُ ﴾ .

الجواب : فى المستقبل .

ثالثاً : هل تقول : لن أقوم . أو تقول : لن أقوم ؟

الجواب : الصحيح : لن أقوم .

إذن : « لن » صار لها ثلاثة أمور : حرف نفي ، ونصب ، واستقبال .

فهى حرف نفي ؛ لأنها نَقَتِ الفعل .

وهى حرف نصب ؛ لأنها نصَبَتْه .

وهى حرف استقبال ؛ لأنها حَوَلَتِ المضارع الذى للحال إلى مستقبل^(١) .

ولهذا نقول فى إعراب « لن » : حرف نفي ونصب واستقبال .

فإذا قلت : لن أقوم . فإعرابها هكذا :

لن : حرف نفي ونصب واستقبال .

أقوم : فعل مضارع منصوب بـ « لن » ، وعلامة نصبيه فتحة ظاهرة فى آخره ، وفاعله ضمير مستتر وجوباً ؛ تقديره « أنا » .

مثال آخر : قال الله تعالى : ﴿ وَلَنْ يَنْفَعَكُمْ الْيَوْمَ إِذْ ظَلَعْتُمْ أَنْكُمْ فِى الْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ ﴾ .

فقال سبحانه : ﴿ وَلَنْ يَنْفَعَكُمْ ﴾^(٢) . ولم يقل : ولن ينفعكم^(٣) . ولا : ولن ينفعكم^(٤) .

فلم يرفع ، ولم يحزم ، ونصب لدخول « لن » .

(١) كقولك : لن أدخل البيت . أى : فى المستقبل .

مَحْضَتْ « لن » الفعل المضارع للاستقبال بعد أن كان محتملاً للحال ، فأعنت عن سر وسوف .

(٢) نصب .

(٣) رفع .

(٤) حزم .

مثال آخر: قال تعالى في الحديث القدسي: «يا عبادي إنكم لن تبخلوا ضري فتضربوني»^(١).

الشاهد: قوله: «تبخلوا». وهو منصوب بحذف النون؛ لأنه من الأفعال الخمسة، وأصله: «تبخلون»، لكن لما دخل عليه «لن» حذفت النون، فصار الفعل: «لن تبخلوا».

مثال آخر: لن شككم.

واعرابه هكذا:

لن: حرف نصب، ونفي، واستقبال.

شككم: فعل مضارع منصوب بـ «لن»، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، والفاعل ضمير مستتر وجوباً، تقديره «نحن».

قاعدة: ولا تُفيد «لن» تأييد النفي، بل هي للنفي في الوقت الحاضر، والمستقبل قد يتغير^(٢)، ولهذا بطل استدلال أهل التعطيل بقوله تعالى: ﴿لَنْ تَرَانِي﴾ على انتفاء رؤية الله في الآخرة.

فأهل التعطيل يقولون: إن الله لا يُرى في الآخرة؛ لأنه قال: ﴿لَنْ تَرَانِي﴾ ولن للنفي المؤبد.

(١) مسلم ١٩٩٤/٤ (٢٥٧٧).

وقال السور: إبادي في القاموس المحيط ٢ ٧٤ الضر، ويضم: ضد البع، أو بالفتح مصدر، وبالضم اسم.

(٢) قال ابن هشام رحمه الله في شرح فطر البدي ص ٥٣ ولا تقتضي «لن» تأييداً، خلافاً للرمحشري في «أمودحه»^(٣)، بل قولك: لن أقوم. محتمل لأن تريد بذلك أنك لا تقوم أبداً، وأنت لا تقوم في بعض أرمة المستقبل. اهـ

ولهي. «لن» قد يكون محدوداً، نحو قوله تعالى: ﴿لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ حَتَّى يَرْجِعَ رَبُّ مُوسَى﴾. وقد يكون غير محدود، نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ لَنْ يَخْلُقُوا ذُبَاباً﴾.

(٥) حمه على ذلك اعتقاده في قوله تعالى: ﴿لَنْ تَرَانِي﴾. أنه لا يرى سبحانه ونهني. هو. صل

والصحيح أن «لن» ليست للنفي المؤيد، ودليل ذلك أن الله قال في أهل النار: ﴿وَسَ يَمْتَوُونَ أَبَدًا بِمَا قَدَّمْت أَيْدِيَهُمْ﴾. وقال عنهم، وهم في النار: ﴿يَا مَالِكُ لِيَقْصِرْ عَنِّي زُكُوتُكَ أَي: لِيَمَوِّنَا. إِذْ: تَمْنُوهُ، وَدَعُوا بِهِ. فَإِذَا: دَلَّتِ الْآيَاتُ عَلَى أَنَّ «لن» لَا تَقْتَضِي التَّأْيِيدَ^(١)، وَعَلَى هَذَا قَوْلُ ابْنِ مَالِكٍ^(٢).

وَمَنْ رَأَى النِّفْيَ بَلَنْ مُؤَبَّدًا فَقَوْلُهُ ازْدُدْ وَسِوَاهُ فَاغْضَدَا وَقَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: إِذْ^(٣). هِيَ الْحَرْفُ الثَّلَاثُ مِنْ نَوَاصِبِ الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ،

(١) ومما يدل على ذلك أيضًا ما ذكره ابن هشام رحمه الله في معنى اللبيب ٣١٣/١، قال رحمه الله: ولو كانت «لن» للتأيد لم يُفْعِدْ مَتَوِيَّهَا بِالْيَوْمِ فِي ﴿فَلَنْ أَكُلُمُ الْيَوْمَ إِنْسِيًّا﴾، ولكان ذكر الأبد م: ﴿وَلَنْ يَمْتَوُونَ أَبَدًا﴾ تكرارًا، والأصل عدمه. اهـ
ومما يدل على ذلك أيضًا قوله تعالى: ﴿لَنْ تَبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى﴾. فقد حُدِّدُوا مدة عكوفهم برجوع موسى، مما يدل على أن «لن» لا تفيد التأيد.
(٢) في الكافية.

(٣) هي حرف بسيط عند الجمهور، وقيل: حرف مُرَكَّب، فقيل: من «إذ» بسكون الدال. وأن المصدرية، بُنِيَتْ حَرَكَةُ الْهَمْزَةِ مِنْ «أَنْ» إِلَى دَالٍ «إِذ»، ثُمَّ حُذِفَت الْهَمْزَةُ، فَصَارَتْ «إِذْ» وَهَذَا كَلَامُ الْحَلِيلِ بْنِ أَحْمَدَ.

وقيل: هي مركبة من إذا، وأن، فحذفت همزة «أن»، ثم ألف «إِذَا»؛ لالتقاء الساكنين، فصارت «إِذْ». وهذا قول أبي علي الرندي.

قال رضى الله عنهما شرح الكافية: والذى يلوح لى، ويغلب على ظنى أن أصلها «إِذْ» - سكون الدال - وهو لظرف المختص وصفا بالزمان الماضى، ثم تحذفت الجملة التى تصاف إليها «إِذْ». وغوص عنها التوسير، ثم فُتِحَت الدال ليكون فى صورة ظرف منصوب، ثم جعل صالحا لجميع الأُرمة. بعد ما كان محتضا بالماضى مُشَمَّن معنى الشرط. اهـ

قال الشيخ محمد محيى الدين فى أوصح المسالك ص ١٤٨، حاشية ١. وهذا لكلام أشبه لأشبهه شُكُّهُنَّاتِ التَّى نَحْبُ لَا تُلْقِيَنَّ إِلَيْهَا بِالًا. اهـ

«حذف من نزلهم بالون، أو بالألف، فذهب المبرِّد إلى أنها ترسم نونا، حتى إنه قال: مُتَنَهَى - كَوْرٌ - من يكسها بالألف؛ لأنها مثل «أن»، و«لن».

وفى «نزلهم» ألفا مطلقا. وهذا هو مذهب الجمهور، وكذا رُبِعت فى المصاحف.
«فى» - بصنت رُبِعت بالألف، وإن أُهْمِلَتْ رُبِعت بالنون، للفرق بينها وبين «إِذَا» الظرفية.

وَيَسْتَرْطُ لِمَصْبِ الْمَضَارِعِ بِهَا ثَلَاثَةُ شُرُوطٍ :

١- أَنْ تَكُونَ فِي أَوَّلِ الْجُمْلَةِ^(١) .

٢- أَنْ تَكُونَ مُتَّصِلَةً بِالْفِعْلِ ، بِحَيْثُ لَا يُفْصَلُ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْفِعْلِ مَقَاصِلٌ إِلَّا الْيَمِينَ .

٣- أَنْ يَكُونَ الْفِعْلُ بَعْدَهَا مُسْتَقْبَلًا^(٢) .

وَعَلَى هَذَا يَقُولُ ابْنُ مَالِكٍ رَحِمَهُ اللَّهُ :

وَنَصَبُوا بِإِذْنِ الْمُسْتَقْبَلِ إِنْ صُدِّرَتْ وَالْفِعْلُ بَعْدَ مُوَضَا

أَوْ قَبْلَهُ الْيَمِينِ^(٣)

مِثَالُ الْمُشْتَوِغِيَةِ لِلشُّرُوطِ : قَالَ رَجُلٌ لَكَ : سَأَزُورُكَ غَدًا . قُلْتَ : إِذَنْ أَكْرَمَكَ .

نُطَبِّقُ الشُّرُوطَ :

أولاً : هِيَ فِي صَدْرِ الْكَلَامِ .

ثَانِيًا : الْفِعْلُ بَعْدَهَا مُسْتَقْبَلٌ ؛ لِأَنَّ الْإِكْرَامَ سَيَكُونُ غَدًا إِذَا زَارَكَ .

ثَالِثًا : مُتَّصِلَةٌ بِالْفِعْلِ .

= لَفْلَا يَقَعُ الْإِلْتِبَاسُ . وَهَذَا هُوَ قَوْلُ الْفَرَّاءِ ، وَنَبَغَهُ ابْنُ خُرُوفٍ .

وَهَذَا تَفْرِيقٌ فِيهِ بَصَرٌ ؛ لِأَنَّ الْإِلْتِبَاسَ مُوجَدٌ أَيْضًا حَالَةً الْعَمَلِ ، لِأَنَّ الْعَمَلَ فِي سَمْعٍ ، وَلَيْسَ الشَّكْلُ لَازِمًا ، فَالْفَرْقُ فِي الْكِتَابَةِ مُحْتَاجٌ لَهُ عَلَى الْعَمَلِ أَيْضًا .

وَهَذَا كُلُّهُ بِالنِّسْبَةِ لِكِتَابَتِهَا ، أَمَّا بِالنِّسْبَةِ لِلْفِظَاهَا عِنْدَ الْوُقُوفِ عَلَيْهَا ، فَالصَّحِيحُ أَنَّ نَوْنَهَا يُبَدَّلُ أَلْفًا ؛ تَشْبِيهًا بِهَا بِنَوْنِ مَسْصُوبٍ ، وَهَذَا هُوَ إِحْبَارُ ابْنِ هِشَامٍ فِي مَعْنَى النَّيْبِ ٢٨ / ١ ، وَتَعْيِيرُورٍ يُبَادَى فِي الْقَامُوسِ

مَحْصُوعٌ ٤ ١٩٢

وَقِيلَ يُرْقَفُ بِالْوَوْنِ ؛ لِأَنَّهَا تَكُونُ « لَوْنٌ » ، وَ« إِذ » . رُويَ عَنِ الْمَازِنِيِّ وَالْمُرْدِ .

« لَوْنٌ » مَعْنَى « لَوْنٌ » وَعَمَلُهَا فِيهِ حَرْفُ حَوَابٍ وَنَصَبٌ وَجَزَاءٌ ، فَأَمَّا كَوْنُهَا حَرْفَ نَصَبٍ فَبَاضٍ ، وَمَا كَمِ فِي حَرْفِ حَوَابٍ ، فَلِأَنَّهَا نَأَتْ فِي صَدْرِ الْجَوَابِ ، وَأَمَّا كَوْنُهَا حَرْفَ جَزَاءٍ فَلِأَنَّهَا يُؤْتَى بِهِ جَزَاءُ الشَّيْءِ .

(١) أَيْ : أَنْ تَكُونَ فِي صَدْرِ حِمْلَةِ الْجَوَابِ . وَنَسْتَأْتِي الْأَمْثَلَةَ الَّتِي تَوْضَحُ ذَلِكَ .

(٢) وَلَا يَدْرِي كَوْنُ الْفِعْلِ الْمَضَارِعِ الْوَاقِعِ بَعْدَهَا دَالًّا عَلَى الْإِسْتِقَالِ .

(٣) لَانِسْبَةِ ، نَابِ إِعْرَابِ الْفِعْلِ ، الْبَيَانُ رَقْمٌ (٦٨٠ - ٦٨١) .

مثال التي فقدت شرطاً من الشروط الثلاثة :

أولاً : مثال التي فقدت شرط الصدرة :

قال لك قاتل : سأزورك غداً .

فقلت : إني إذن أكرمك^(١) ، فهذا خطأ ، والصواب أن تقول : إني إذن أكرمك^(٢) ؛ لأنها ليست مُصدرة ؛ فقد جاءت في أثناء الجملة ، فأول الجملة هو « إني » .

ولو أجابه قاتلاً : إن رزئتني إذن : أكرمك^(٣) فخطأ ؛ لأنها أيضاً ليست مُصدرة . فالصواب إذن أن تقول : إن رزئتني إذن أكرمك^(٤) .

ثانياً : مثال التي فقدت شرط عدم الفصل :

قال لك قاتل : سأزورك غداً .

فقلت : إذن - حياك الله - أكرمك^(٥) .

فهذا خطأ ؛ لأجل الفاصل .

إذن : تقول : إذن - حياك الله - أكرمك^(٦) .

(١) بالنصب .

(٢) بالرفع .

(٣) بالنصب .

(٤) برفع وباء على ذلك نقول : إنه يجب رفع الفعل بعد « إذن » إن لم تنصّر ، إلا أن يكون استقدم عليها حرف عطف - وهو خصوصاً الواو أو الفاء - فقد ذكر ابن عقيل رحمه الله في شرح الألفية ٢ ٣٥١ أنه يحور في الفعل وقتد الرفع والنصب ، نحو : وإذن أكرمك ، أو أكرمك . وقد قرئ : (وإذن لا ينشأ)^(٥) ، (فإذا لا ينشأ)^(٦) والغالب الرفع ، وبه قرأ السبعة .

(٥) بالنصب .

(٦) برفع ورفع هنا متغير ؛ لأن الفصل لا يُغتنق إلا إذا كان الفاصل القسم ، أو « لا » النافية . وهذا هو الذي أضرب عليه ابن هشام رحمه الله في جميع كتبه . =

(٥) سورة الإسراء ، الآية ٧٦ ، وهذه هي قراءة ابن مسعود .

(٥٥) سورة النساء ، الآية ٥٣ ، وهذه هي قراءة أبي بن كعب .

إلا إذا كان الفاصل القَسَم فإنه يَجِبُ النصب في هذه الحالة .

ومثل ذلك إذا قال لك قائل : سأزورك غدا .

فقلت : إذن والله أُكْرِمُكَ^(١) . فهذا صحيح ؛ لأنَّ الفصل هنا باليمين ، وإذا كان الفصل باليمين فإنه لا يَمْنَعُ النصب^(٢) .

لكنَّ بعض العلماء جعل الفصل بين « إذن » والمضارع مُعْتَقَرًا في مواضع أخرى غير هذين ، فحَوَّز ابن عُصْفُور الفصل بالطرف أو الحار والمجرور ، نحو قولك : إذن أَمَامَ الأستاذ - أو هي البيت - أُكْرِمُكَ . وحَوَّز ابن ماشد الفصل بالبداء أو بالدعاء ، فالأول كقولك : إذن يا محمد أُكْرِمُكَ . والثاني : كقولك : إذن - غفر الله لك - أُكْرِمُكَ .

وحَوَّز البكستاني وهشام الفصل بمعمول الفعل المضارع ، نحو قولك : إذن صَدِيقْتُ أُكْرِمُ .

قال الشيخ محمد محيي الدين رحمه الله في شرح صدور الذهب ص ٢٧٤ ، حاشية : والذي ذهب إليه المؤلف رحمه الله - أي : ابن هشام - من عدم اعتبار الفصل إلا في الحالتين التين ذكرهما - حير مما ذهب إليه هؤلاء حميقا ؛ إذ لم يَشْمَعْ عن العرب الذين يُخْتَفَعُ بكلامهم إيمان « إذن » مع الفصل بشيء مما ذكره ، زيادة على ما ذكره هو .

ونما زادوا هم هذه الأشياء قياسا على ما ذكره المؤلف ؛ لأنهم وحدوها مما يَكْتَفُرُ الاعتراض به بين العامل والمعمول - نحو قولك : أرأيت - يا زيد - ما فعل محمد ؟ وقولك : أَسْبَغْتُ - غفر الله لك - ما قال خالد ؟ فجازوا الاعتراض بها بين إذن ومعمولها من أجل ذلك ، والاعتماد في اللغة على البس أقوى من الاعتماد على القياس . اهـ

قلت . وهذا والله كلام يُتَغَشَّى بماء الذهب ، فكما أن العادة مساها التوقيف على البس من الكتاب والسنة ، فكذلك اللغة ميناها التوقيف على ما ورد عن العرب .

(١) بالنصب .

(٢) لورود ذلك عن العرب ، ومن ذلك قول الشاعر :

إِذْنٌ وَاللَّهِ تَرْمِيهِمْ بِحَرْبٍ تُثِيبُ الطُّفْلَ مِنْ قَبْلِ الْمَشِيبِ^(٣)

وورد عن العرب أيضا الفصل به بين « إذن » والفعل المضارع مع بقاء عملها « لا » النافية . يقول أحد إخوانك : سأجتهد في طلب العلم . فتقول له : إذن لا يَحِبُّ سَعْيُكَ ، أو تقول : إذن والله لا يَدَّهَتْ عملك ضياعا

(٥) حسب بعض سائر هذا البيت إلى حساد بن ثابت الأنصاري رضى الله تعالى عنه . وهو في سجع ذو ه مصوع يه مفردا ، لا سابق له ، ولا لاحق ، ولم يذكر معه من قيل في شأنه ، وهو من شبه هشام في وضع البيت رقم (٤٩٧) ، وفي شرح القطر رقم (١٣) ، وفي شرح لشدور رقم (١٢٥) .

ثالثاً : مثالُ التي فَقَدَتْ شرطَ كونِ الفعلِ المضارعِ الواقعِ بعدها دالاً على الاستقبالِ .

إِذْ قُلْ لَكَ فَاتِلٌ أَنَا مُشْتَاقٌ إِلَيْكَ ، أَجِبْ أَنْ أُرْوِكَ ، فَقُلْتُ : إِذَنْ الْآنَ أَكْرِمَكَ .
بهذا خطأ ؛ لأنَّ الفعلَ عِزٌّ مُسْتَقْبَلٌ ، وهي لَا تَنْصِبُ إِلَّا إِذَا كَانَ الْفِعْلُ بَعْدَهَا مُسْتَقْبَلًا ،
فَالصَّحِيحُ أَنْ تَقُولَ : أَكْرِمَكَ^(١) .

« كَيْفَ تُغَرِّبُ » إِذَنْ ؟

إِذَا قُلْتُ : إِذَنْ أَكْرِمَكَ^(٢) . فَإِنَّكَ تَقُولُ فِي إِعْرَابِهَا :

إِذَنْ : حَرْفُ جَوَابٍ وَنَصْبٍ .

فَهِى حَرْفُ جَوَابٍ ؛ لِأَنَّهَا تَدُلُّ عَلَى الْجَوَابِ .

وَهِيَ حَرْفُ نَصْبٍ ؛ لِأَنَّهَا تَنْصِبُ الْفِعْلَ الْمَضَارِعَ^(٣) .

« وَقَوْلُهُ رَجَمَهُ اللَّهُ : كَى . هَذَا هُوَ الْحَرْفُ الرَّابِعُ مِنْ نَوَاصِبِ الْفِعْلِ الْمَضَارِعِ .

فَإِذَا قُلْتَ لِشَخْصٍ لِمَاذَا جِئْتَ ؟ فَقَالَ : كَى أَقْرَأُ .

تَقُولُ . كَى : حَرْفُ نَصْبٍ ، يَنْصِبُ الْفِعْلَ الْمَضَارِعَ .

أَقْرَأُ : فِعْلٌ مَضَارِعٌ مَنْصُوبٌ بِـ « كَى » .

وَهَذَا الَّذِي ذَهَبَ إِلَيْهِ الْمُؤَلَّفُ رَجَمَهُ اللَّهُ هُوَ الصَّحِيحُ ؛ أَنَّ « كَى » تَنْصِبُ

بِنَفْسِهَا^(٤) .

(١) وَمِنْ ذَلِكَ أَيْضًا هَذَا شَخْصٌ تَلَا عَلَيْكَ حَدِيثًا ، وَعَرَفْتَ صَدَقَهُ ، فَقُلْتَ إِقْرَأْ . إِذَنْ تَصْدُقُ وَلَا

تَنْصِبُ الْفِعْلَ الْمَضَارِعَ بَعْدَهَا ؛ لِأَنَّهُ يَتَعَلَّقُ بِالْحَالِ .

(٢) وَغَرَسَ أَكْرَمَاتُ فِعْلٌ مَضَارِعٌ مَنْصُوبٌ بِـ « إِذَنْ » ، وَعَلَامَةُ نَصْبِهِ الْفَتْحَةُ الطَّاهِرَةُ ، وَالْمَاعِلُ مُسْتَر

وَجَوَابًا ، تَقْدِيرُهُ « أَنَا » ، وَالْكَافُ ضَمِيرٌ مَبْنِيٌّ عَلَى الْفَتْحِ فِي مَحَلِّ نَصْبٍ مَفْعُولٌ بِهِ .

(٣) وَفِي سَبْقِ أَيْضًا أَنَّهَا حَرْفٌ جَزَاءٌ ؛ لِأَنَّهَا يَوْتِي بِهَا جِزَاءَ الشَّيْءِ .

وَمِثْلُ ذَلِكَ ، قَالَ لَكَ أَحَدُ إِخْوَانِكَ : سَاحْتِهْدُ فِي دُرُوسِي . فَقُلْتَ لَهُ : إِذَنْ تَنْتَخِ . جَوَابًا ، وَحَرْفًا

(٤) وَهُوَ مَدْفَعٌ حَمَلُورُ الْكُوفِيِّينَ ، فَهَمَّ يَرُونَ أَنَّ « كَى » لَا تَكُونُ إِلَّا حَرْفًا مُصَدِّرِيًّا ، يَنْصِبُ فِعْلًا

أَمْ اصْبِرُونَ فيقولون : « كى » لا تَنْصِبْ بنفسِها ؛ لأنها حرف جرٌّ ، فهي حرف تعليلٍ ، والفعلُ بعدها منصوبٌ بـ « أَنْ » ؛ أى : كى أَنْ^(١) .

« المضارع نفسه دالٌّ ، ولا تكون حرف تعليل ، يُنصب الفعل المضارع بعده بـ « أَنْ » مضمرة^(٢) »

ويُؤدِّدُ هذا المذهب ما يلى : قول جميل بن عبد الله بن معمر العذرى : فقالت :

أَكَلُ النَّاسِ أَصْبَحَتْ مَانَحًا لِسَانِكَ كَيْفَا أَنْ تَعُرَّ وَتَخْدَعَا ؟

الشاهد فيه قوله : كيفَا أَنْ تَعُرَّ . فإن ظهور « أَنْ » المصدرية الباقية للمضارع بنفسها بعد « كى » - فى هذه العبارة يدل على أَنَّ « أَنْ » تكون مضمرة بعد « كى » إذا لم يُضَرَّح بها فى الكلام ، نحو قولك : حثت كى أنعلم^(٣)

ظهور « أ » بعد « كى » يُغَيِّرُ أَنْ تكون « كى » حرف تعليل ؛ لأنها لو لم تكن حرف تعليل لكانت حرفاً مصدريةً ، وقد عُيِّنَ أَنَّ « أَنْ » حرف مصدرى لا غير ، فتكون « أَنْ » على هذا مؤكدة لـ « كى » ، والتأسيس - أى : كون كل حرف من الحرفين دالًّا على غير ما يدل عليه الآخر - أوَّلَى من التأكيد .
٢- قول العرب : كَيْفَمَا ، كما يقولون : له .

وأجاب الكوفيون عن ذلك بأن الأصل : كى يُفَعِّلُ ماذا ؟ ويلزمهم كثرة حذف ، وإخراج « ما » الاستفهامية عن الضمير ، وحذف ألفها فى غير الخبر ، وحذف الفعل المنصوب ، مع بقاء عامل النصب ، وكل ذلك لم يثبت ، نعم وقع فى صحيح البخارى فى تفسير قوله تعالى : ﴿ وَهُوَ يُنْذِرُ نَارَ الْجَهَنَّمَ ﴾ . فيذهب كيما فيعود ظهره طبقاً واحداً . أى : كيما يسجد ، وهو غريب جداً ، لا يحتمل لقياس عليه . وانظر مغنى اللبيب ٢٠٧/١ .

٣- قول حاتم :

وَأَوْقَدْتُ نَارِي كى يَنْصُرَ صَوْؤُهَا وَأُخْرِجْتُ كُلِّبِي وَهُوَ فى البيت ذائِجُهُ

فإن وقوع اللام بعد « كى » دليل على أنها قد لا تكون مصدرية ، والفعل المضارع الذى بعد اللام منصوب بـ « أَنْ » المضمرة ، وذلك لأن لام الجر لا تفصل بين الفعل وناصبه .

(١) طاهر كلام انشراح رحمه الله أَنَّ « كى » عند البصريين لا تكون إلا حرف تعليل ، وأن الفعل بعدها يكون منصوباً بـ « أَنْ » مضمرة وجوباً ، ولكن هذا الظاهر غير مراد بلا شك ؛ لأن مذهب جمهور البصريين ، ومعهم سيبويه ، أن « كى » تكون أحياناً مصدريةً ، فتنصب الفعل المضارع بنفسها ، وأحياناً تكون تعبسية ، بمعنى لام التعليل ، والناصب للمضارع حيثلذ « أَنْ » مضمرة وجوباً بعد « كى » . -

(٥) والمعرف بـ « كى » المصدرية ، و« كى » التعليلية ، أن « كى » المصدرية تكون حرف نصب ، ينصب فعل مضارع ، و« كى » التى هى حرف تعليل حرف جر ، لا تنصب الفعل المضارع ، وإنما لدى بنفسه « أَنْ » مضمرة بعدها .

(٥٥) ولا تظهر « أَنْ » بعد « كى » إلا فى الضرورة .

ولكن الصحيح ما ذهب إليه المؤلف .

معنى ذلك يكون مذهب الصريين أن « كى » قد تكون مصدرية تنصب بنفسها ، وقد تكون حرف تعيل ، يُنصب الفعل المضارع بعدها ، « أن » مضمرة .
يقولون إنها تكون مصدرية لا غير ، فى موضع واحد ، وهو فيما إذا ذكر قبلها لام التعليل ، وبم يُذكر بعدها « أن » .

كما لو قلت . حثت لكى أتعلم . فيها يتغير أن تكون « اللام » تعليلية ، و « كى » مصدرية ؛ لأنك لو جعلت « كى » تعليلية لصرت إلى التأكيد ، ولك تعيل عنه ، والعلماء يروون أن لتأسيس خير من التأكيد ، ما لم يكن التأكيد أمراً ، لا مندوحة^(١) عنه ، فحينئذ يصار إليه ويقولون : إنها تكون تعليلية ، لا غير فى موضع واحد أيضاً ، وهو فيما إذا لم تُسبق بلام التعليل ، وتلتها « أن » المصدرية ، وذلك كالمثال الذى مر علينا قريباً ، وهو قول الشاعر : كَيْتَا أَنْ تُثَّرَ وَتُخْدَعَا .

فها يتعين أن تكون « كى » حرف تعيل ، و « أن » حرفاً مصدرياً ؛ لأنك لو جعلت « كى » حرفاً مصدرياً لصرت إلى التأكيد ، ولك عنه تعيل ، وقد مضت القاعدة فى ذلك .
ويقولون : إن « كى » تكون مُحْتَمِلَةٌ للوجهين ، بمعنى أنها تكون صالحة لأن تكون حرف تعيل ، أو حرفاً مصدرية ، وذلك فى موضعين :

الموضع الأول . إذا لم تُسبق « كى » بلام التعليل ، ولم يأت بعدها « أن » ، ففى هذه الحالة يجوز أن تكون « كى » مصدرية ، ولام التعليل قبلها مُقَدَّرَةٌ ، ويجوز أن تكون « كى » حرف تعيل . و « أن » المصدرية مُقَدَّرَةٌ بعدها .

الموضع الثانى . إذا سُبِقَتْ « كى » بلام التعليل ، وتلتها « أن » المصدرية الناصبة ، فيجوز فى هذه الحالة أيضاً أن تكون « كى » مصدرية ، فتكون « أن » مؤكدة لها ، ويجوز أن تكون « كى » حرف تعيل ، فتكون هى مؤكدة لللام .

وأما رصيث بالتأكيد ها ؛ لأنه يلزمك ، على كل واحد من الوجهين ، فليس عنه تعيل .
فتخص أن « كى » تكون مصدرية لا غير ، فى موضع واحد ، وتكون تعليلية لا غير . فى موضع واحد ، وتكون محتملة للوجهين فى موضعين .

وباء عبي ما تقدم بقول . إن « كى » حتى تكون حرفاً مصدرياً ناصباً لا بد أن تقدمها لام التعليل لفظاً ، نحو قوله تعالى : ﴿ لِكَيْلَا تَأْمَنُوا ﴾^(٢) .

(١) سعة ومُسْحَة ، يقال . إد فى المعارض لَمُندوحة عن الكذب . وانظر النهاية لابن الأثير ، ومختار

صُحاح للرازى (ن د ح) .

(٢) وعرب هذه الآية هكذا

كَيْلَا : اللام حرف تعيل « لام كى » ، وكى حرف مصدرى ونصب ، « ولا » نافية . -

- أو تنفد معها هذه اللام نقديراً ، نحو قوله تعالى : ﴿ كَيْ تَقَرَّ عَيْنُهَا ﴾^(٩) .

وسمى « كى » حسيباً مصدرية ؛ لتأولها مع ما بعدها بمصدر ؛ أى : لعدم إساءة تكلم ، ولقوة عينا
فإن لم تقدم عليها اللام ، لا لفظاً ، ولا تقديراً فهي حرف تعليل بمعنى اللام ، ويكون النصب للمفعول
المضارع بعدها بـ « أن » مضرة وجوباً بعد « كى » ، نحو : جئت كى أقرأ العلم^(١٠) .
واشكت حسبت تعليلية ، لأنها بمعنى اللام فهي علة لما قبلها ؛ أى : جئت لقراءة العلم .

= تأسوا : فعل مضارع منصوب بـ « كى » ، وعلامة نصبه حذف النون ، والواو ضمير مبني على السكون ،
فى محل رفع فاعل .

(٩) وإعراب هذه الآية هكذا :

كى : حرف مصدر ونصب .

تقر فعل مضارع منصوب بـ « كى » ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة فى آخره .

عينه : « عين » فاعل « تقر » مرفوع بالصمة الطاهرة ، و « عين » مضاف ، والهاء ضمير مبني على
السكون فى محل جر مضاف إليه .

(١٠) وإعراب هذا المثال هكذا :

جئت : فعل وفاعل .

كى : حرف تعليل وجبر .

أقرأ . فعل مضارع منصوب بـ « أنا » مضرة وجوباً بعد « كى » التعليلية ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ،
والفاعل ضمير مستتر وجوباً ، تقديره « أنا » .

العلم : مفعول به منصوب ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة .

فائدة : يؤخذ من انفصال السابق أن « كى » قد تذكر فى الكلام وحدها ، نحو قوله تعالى . ﴿ كَيْ لَا
يَكُونَ دُولَةً ﴾^(١١) . وقد تذكر مسبقة باللام فقط ، نحو قوله تعالى : ﴿ لَكَيْلًا تَأْسَوْا عَلَىٰ مَا فَاتَكُمْ ﴾^(١٢) .

وقد تذكر قبل « أن » المصدرية نحو قول الشاعر : كيما أن تقرأ وتخذعاً^(١٣)

وقد تذكر مسبقة باللام ، وبعدها « أن » المصدرية ، وذلك نحو قول الشاعر :

أرذلت لكيتاً أن تزي لى غثرة
ومى ذا الذى يقطي الكمال فيكحل^(١٤)

(٩) وها تكون محتملة لأن تكون مصدرية ، ولأن تكون حرف تعليل .

(١٠) وها يتعين أن تكون مصدرية .

(١١) وها يتعين أن تكون حرف تعليل .

(١٢) وها تكون محتملة لأن تكون مصدرية ، ولأن تكون حرف تعليل .

ثم قال المؤلف رحمه الله تعالى : ولا م كى ^(١) .

« لا م كى » هى التى تُفِيدُ التعليلَ غالباً ^(٢) ، مثل أن يقول لك قائلٌ : لماذا جئت ؟ فتقول :

حئت لأقرأ ^(٣) .

(١) هذا هو الحرف الخامس من حروف نصب الفعل المضارع ، إذا قلنا : إن اللام تنصب بنفسها ، كما هو قول جمهور الكوفيين ، وهو الذى اختاره الشارح رحمه الله .

وأما على قول جمهور البصريين فإن أدوات نصب الفعل المضارع تكون على ثلاثة أقسام .

— قسم ينصب نفسه . وهو الحروف الأربعة الماضية : أن ، ولن ، وكى ^(٤) ، وإذن .

— قسم ينصب بـ « أن » مضمرة بعده حوالة ، ولم يذكر المؤلف رحمه الله هنا إلا حرفاً واحداً ، وهو لام التعليل .

— قسم ينصب بـ « أن » مضمرة بعده وجوباً ، وهو الحروف الخمسة الباقية ، التى ذكرها المؤلف رحمه الله ، وهى : لام الجحود ، وحتى ، والجواب بالفاء والواو ، وأو .

وبما أُضْمِرَتْ « أن » دون غيرها من أدوات النصب ؛ لأنها أم الباب فلذا عُمِلَتْ ملفوظة ، ومُقْتَرِبة .

(٢) قول المؤلف رحمه الله : غالباً . يُوجِبُ بأن للام كى معانى أخر غير التعليل .

وهذا غير مراد بلا شك ؛ لأنَّ لام « كى » لا تكون إلا للتعليل ، ولكن مع ذلك يمكن أن يوجه كلام

الشارح رحمه الله : بأن يقال : إن اللام الداخلة على الفعل المضارع قد يكون معناها تأكيد النفى ، وهى

التي تُسَمَّى بلام الجحود ، وقد يكون معناها الضَّيْرة ، وتُسَمَّى لام العاقبة ، ولام المآل ، وقد يكون معناها

التعليل ، وتسمى لام كى ، وقد يكون معناها التوكيد ، وهى اللام الزائدة .

فلعل الشارح رحمه الله أراد بقوله : « لا م كى » اللام الداخلة على الفعل المضارع عموماً ، على اختلاف

أنواعها ومعانيها . والله أعلم .

(٣) ومثالها فى القرآن :

— قوله تعالى : ﴿ لِيَعْفَرَ لَكَ اللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ ﴾ .

— وقوله تعالى : ﴿ لِيَعْلَمَ اللَّهُ الْمُنَافِقِينَ وَالْمُنَافِقَاتِ ﴾ .

— وقوله تعالى : ﴿ لِيُثَبِّتَ لِلنَّاسِ ﴾ .

أما كيفية إعرابها ، فعلى سبيل المثال تقول فى إعراب قوله تعالى ﴿ لِيُثَبِّتَ لِلنَّاسِ ﴾ :

(٥) وه « كى » هبب بتفصيل السابق ذكره عن البصريين ، من أنها قد تكون حرفاً مصدريةً . صيماً ، وقد يكون

حرف تعليل ، ينصب الفعل بعده بـ « أن » مضمرة وجوباً .

وهذه اللام تُسمونها لام التعليل، والمؤلف يُسميها لام «كى»؛ لأنها تنوٲ مكان «كى»^(١)، فلو حذفت اللام، وقلت: كى أَقْرَأَ. صَحَّ.

وهذه اللام نقول فيها، كما قلنا فيما سبق: إِنَّ اللام هى الناصبة على رأي المؤلف. وقال البصريون: اللام حرف جرّ، والناصب «أَنْ»^(٢).

= شين. لام لام كى، وشين فعل مضارع منصوب بـ «أَنْ» مضمرة أو مقدرة حوز، بعد لام كى، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، والماعل ضمير مستتر وجوبا، تقديره: «أنت». وهذا الإعراب إما يكون على قول الصريين، الذين يجعلون الناصب «أَنْ» مضمرة بعد اللام، وأما عند الكوفيين فيقولون:

أشين. اللام لام كى، وهى حرف نصب، يصب الفعل المضارع بنفسه، وتبين: فعل مضارع منصوب باللام، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، والماعل ضمير مستتر وجوبا، تقديره: «أنت». فيجعلون الناصب هو «أَنْ» نفسها. للناس: جار ومجرور متعلق بـ «تبين».

(١) يعنى: هى اسدالة على التعليل.

(٢) ولندك يؤز الفل المضارع مع «أَنْ» المضمرة بعد اللام بمصدر، يكون مجرورا باللام. وندك يكون من صس معانى اللام الجارة التعليل، وقد ذكر اس هشام رحمه الله فى كتابه «مغنى اللبيب» ٢٣٣/١ اثنين وعشرين معنى للام الجارة، منها:

١- موافقة «إلى»، نحو قوله تعالى: ﴿يَأْتِ زَيْدٌ أَوْخَى لَهَا﴾، ﴿كُلُّ نَجْرٍ بِأَخْبٍ مُسْقَى﴾، ﴿وَلَوْ رُدُّوا لَعَادُوا لِمَا نُهُوا عَنْهُ﴾.

٢- موافقة «على» فى الاستعلاء الحقيقى، نحو قوله تعالى: ﴿وَيَجْرُونَ لِلْأَذْقَابِ﴾. وقوله تعالى: ﴿دَعَا لِحَبِيهِ﴾. وقوله تعالى: ﴿وَنَلَّهُ لِلْحَبِيبِ﴾.

٣- موافقة «هى»، نحو قوله تعالى: ﴿وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقَبْضَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾. ومعه تعالى: ﴿يُجْلِيهَا لِيُفْتِنَهَا إِلَّا هُوَ﴾.

وقولهم: نصى لسيله.

قل: ومه قوله تعالى: ﴿بَا لَيْتَنِى قَدَّمْتُ لِحَيَاتِى﴾؛ أى: فى حياتى. وقيل: لتعيل. أى. لأحد حياتى فى الآخرة.

٤- موافقة «بعد»، نحو قوله تعالى: ﴿أَقِمِ الصَّلَاةَ لِذُلُوكِ الشَّمْسِ﴾.

وفى الحديث: «صوموا لرؤيته، وأفطروا لرؤيته»^(٣).

واعتقدي : لأن أقرأ .

ولكن قاعدتنا في باب النحو التي ينبغي أن تميز عليها أنه إذا اختلف الحويون في مسألة سلكتنا الأسهل من القولين ؛ لأننا إذا أخذنا بالرخيص في باب الإعراب بها - جائز ، وإعراب ليس من باب الأمور التكليفية التي لا يجوز فيها تتبّع الرخص .

فالقاعدة عندي أن كل قولين من أقوال النحو في مسألة من المسائل : نسلت أسهلها ، وهنا أيهما أسهل أن نقول : منصوب بـ « أن » مقدرة بدلاً من « كي » ، أو منصوب بلام « كي » ؟

الجواب : بلام « كي » أسهل ، وهناك بيت ينبغي أن يُحفظ ، هو :

والخلف^(١) إن كان فخذ بالأشهل في النحو لا في غيره في الأنضل

= ٥ - موافقة « من » ، نحو : سبقت له ضارحاً .

٦ - توكيد النفي ، وهي الداحلة في اللفظ على الفعل المضارع مسبوق بما كان ، أو لم يكن ، نحو قوله تعالى : ﴿ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُطْلِقَكُمْ عَلَى الْغَيْبِ ﴾ . وسبأني الكلام عليها بالتفصيل ، إن شاء الله تعالى .

فائدة : اعلم - رحمك الله - أن اللام المفردة عموماً ترد في اللغة العربية ، على ثلاثة أقسام :

١ - عاملة للجزم . ٢ - عاملة للجزم . ٣ - وغير عاملة .

أولاً : العاملة سحر . فهذه تكون مكسورة مع كل اسم ظاهر ، نحو : لريد ، ولعمرو ، ومفتوحة مع كل مُضمر ، نحو : لنا ، ولكم ، ولهم ، إلا مع باء المتكلم فمكسورة .

وللام الجارة اثنا وعشرون معنى قد سبق ذكر بعضها ، ومن أراد التوسع فليرجع إلى معنى السبب ١ / ٢٣٣ ، وما بعدها .

ثاني : اللام العامة لمجرم . وهي اللام الموضوعة للطلب ، وحركتها الكسر ، وشليتم تفتحها ، وإسكانها بعد الاء والواو أكثر من تحريكها ، نحو : ﴿ فَلْيَسْتَجِيبُوا لِي وَلْيُؤْمِنُوا بِي ﴾ .

وقد نسكر بعد « تُم » ، نحو : ﴿ ثُمَّ لْيَقْضُوا ﴾ . في قراءة الكوفيين وقالوا والبري ، وفي ذلك رد على من فر : إنه خاص بالشعر

٧ - اللام غير العاملة وهي سبغ ، ليس هذا موضع ذكرها ، ومن أرادها فليرجع إلى معنى السبب ١

٢٥٤ وما بعدها

(١) أي الاختلاف . وانظر المعجم الوسيط (خ ل ف) .

يعنى : فى القولِ الأفضَلِ^(١) .

ثم قال المؤلف رحمه الله : ولَا مُ الْجُحُودِ^(٢)

(١) ولكن الذى يظهر لى - والله أعلم - هو أن الراجع فى هذه المسألة هو قول جمهور البصريين ، وذلك لأن الله عز وجل يقول : ﴿ وَأُبْرُثَ لِأَنْ أَكُونَ ﴾ . فظهر « أن » المصدرية الناصبة للمضارع بنفسها بعد اللام فى هذه الآية يدل على أن « أن » تكون مضمرة ، إذ لم يُضْرَحْ بها فى الكلام ، نحو قوله تعالى : ﴿ وَأُبْرُثَ إِثْمَ لِيَزَبُ الْغَالِبِينَ ﴾ . وظهر « أن » بعد اللام يحين أن تكون اللام حرف تعليل ، لأنها لو لم تكن حرف تعليل لكانت حرفاً مصدرية ، وقد عُلِمَ أن « أن » حرف مصدرى ، لا غير ، فتكون « أن » على هذا مؤكدة للام ، والتأسيس ؛ أى : كون كل حرف من الحرفين دالاً على غير ما يدل عليه الآخر ، أُوْثِيَ من التأكيد^(٣) . والله أعلم .

(٢) هذه هى بداية الحروف الخمسة التى يُنْتَصَبُ الفعل المضارع بعدها بواسطة « أن » مضمرة وجوباً ، وذلك على قول علماء البصرة .

وهى الحرف السادس من الحروف التى تنصب الفعل المضارع بنفسها ، وذلك على مذهب الكوفيين ، وهو الذى اختاره الشيخ الشارح رحمه الله تعالى . فكما حدث الخلاف بين البصريين والكوفيين فى « كى ، ولام كى » هل هما ناصبان بفسيهما ، أم أنهما ناصبان « أن » مضمرة بعدهما ، فكذلك حدث نفس الخلاف فى لام الجحود .

فذهب علماء البصرة إلى أن الناصب للفعل المضارع بعد لام الجحود هو « أن » المضمرة وجوباً ، وقالوا : إن لام الجحود حرف جر ، بحر المصدر المؤول من « أن » المضمرة وجوباً ، والفعل بعدها ، ويتعلق بمحذوف ، وذلك المحذوف هو غير « كان » .

ومثال ذلك قوله تعالى : ﴿ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُظِلَّكُمْ عَلَى الْغَيْبِ ﴾ .

واللام حرف جر ، ويظلكم : فعل مضارع منصوب بـ « أن » محذوفة ، و « أن » محذوفة مع مدحولها فى تأويل مصدر . مجرور باللام ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف حراً لكان .

وتقدير الكلام عندهم : ما كان الله مريدًا لإطلاعكم على الغيب .

ولام عبد البصريين حرف عامل ، يؤتى به لتوكيد النفى على حبر « كان ، أو يكون » ، ولهذا أُسْبِ به الجحد ؛ أى : النفى . -

(٥) وأبصر ما مضى من الخلاف فى « كى » ، هل هى حرف مصدرى ، أم حرف تعليل ، وما أشبه الخلاف ببعضهما البعض .

قوله الجحود أى : النفي ، فلام الجحود هى اللام التى تأتى بعدما يُفيد النفي ، لكن فى « كان » ومشتقاتها ؛ يعنى : هى التى تأتى بعد كون منفي .

وما معنى : « كون منفي » ؟

الجواب : يعنى : تأتى بعد « ما كان » ، أو « لم يكن »^(١) ، أو « غير كائن » ، أو ما أشبه ذلك ، فهذه تُسمى لام الجحود ؛ يعنى : لام النفي .

ونحن كمُتدبرين نقول : ما جاءت بعد « لم يكن » ، أو « ما كان » ، ومثالها : قوله تعالى : ﴿ مَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ ﴾ . وقوله تعالى : ﴿ لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيُغَيِّرْ لَهُمْ ﴾ .

فاللام هنا لا يمكن أن تقول : إنها لام « كى » .

إذن : ماذا نسميها ؟

الجواب : نسميها لام الجحود ؛ لأنها هى التى تأتى بعد النفي ؛ بعد « لم يكن » ،

= وأما الكوفيون فذهبوا إلى أن ناصب الفعل المضارع هو لام الجحود نفسها ، وذهبوا مع ذلك إلى أن هذه اللام زائدة لتأكيد النفي ، وأن خبر كان هو الجملة الفعلية المكونة من الفعل المضارع المنصوب مع مرفوعه .

ومثال ذلك : قال تعالى : ﴿ لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيُغَيِّرْ لَهُمْ ﴾ .

فاللام - فيما قال الكوفيون - حرف زائد للتأكيد ، ويغفر : فعل مضارع منصوب بهذه اللام الزائدة ، وجملة الفعل المضارع ، مع فاعله المستتر فيه فى محل نصب ، خبر كان .

وبدل مذهب البصريين أن من الشعراء من صرح بالخبر المحذوف الذى يُقدِّروه ، حيث يقول .

سَمَوْتُ وَلَمْ تَكُنْ أَهْلًا لِنَشْوِ وَلَكِنَّ الْمُضْئِغَ قَدْ يُصَاثُ

واحتج الكوفيون بقول الشاعر :

لَقَدْ عَزَلْتَنِي لَمْ تُعْشِرْ وَلَمْ أَكُنْ مَقَاتِلَهَا - مَا دُثْتُ حَيًّا - لِأَسْمَعَا

إد لو كانت « أن » المضمره هى الناصبة للفعل « أسمع » فى البيت للزم عدم تقدم معمول صلتها ، وهو « مقاتلتها » عليها ، وهذا محتم .

ورُدَّ عليهم بأن « مقاتلتها » معمول لفعل محذوف ، يفسره « أسمع » ، ونظير ذلك قوله : كان حرائى بالعصا أن أُشَلِّدَا

وصحيح مذهب البصريين ، وعليه الجمهور . والله أعلم .

(١) يعنى : بعد « كن » المنفية بـ « ما » ، و « يكن » المنفية بـ « لم » .

أو « ما كان » .

• اعرابُ قوله تعالى : ﴿ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ ﴾ .

ما نافية .

كان : فعلٌ ماضٍ ، تَرْفَعُ الاسمَ ، وتَنْصِبُ الخبرَ .

اللَّهُ : لفظُ الجلالة ، اسمُها .

لِيُعَذِّبَهُمْ : اللامُ لامُ الجحودِ ، وهى تَنْصِبُ الفعلَ المضارعَ ، و « يعذب » فعلٌ مضارعٌ منصوبٌ بلامِ الجحودِ ، وعلامةُ نصبه فتحةٌ ظاهرةٌ فى آخره^(١) .
ثم قال المؤلفُ رحمه الله : وحتى^(٢) .

(١) وهذا الإعراب يكون على رأى الكوفيين الذى يحملون لامَ الجحودِ ناصبةً بنفسها ، وهى هذه الحالة يكون خبر « كان » الجملة الفعلية المكونة من الفعل « يعذب » مع فاعله ومفعوله .
وأما على رأى البصريين فإن إعراب « ليُعَذِّبَهُمْ » يكون هكذا :
ليُعَذِّبَهُمْ : اللامُ لامُ الجحودِ ، حرفٌ مبنى على الكسر ، لا محل له من الإعراب ، ويعذب : فعلٌ مضارعٌ منصوبٌ ، « أن » مضمرَةٌ وجوبًا ، بعد لامِ الجحودِ ، وعلامةُ نصبه الفتحةُ الظاهرة ، والفاعل ضميرٌ مستترٌ حوَّازًا ، تقديره : هو ، يعود على الله ، والهاء ضميرٌ مبنى على الضم ، فى محل نصب ، مفعول به ، واسمُه علامةُ الجمع ، وأنَّ المحدثوة مع مدحولها فى تأويل مصدر ، محرورٌ باللام . والجارُ ومحرورٌ متعلقٌ بمحذوف خبر « كان » .

وتقدير الكلام عندهم : وما كان الله مريدًا لعذابهم .

(٢) اعلم أن « حتى » ترد فى الاستعمال على أربعة أوجه .

١ - الوجه الأول أن يليها اسم مفرد^(٣) تابع لما قبله فى الإعراب والحكم ، نحو قولهم :

قديم الحُجَّاج حتى المشاة ، وقولهم : غلبك الناس حتى الأتباع .

ومن شواهد « حتى » العاطفة قول المتلمس أو غيره :

أَلْقَى الصَّحِيفَةَ كَيْ يُخَفِّفَ رَحْلَهُ والزَّمَّةَ حَتَّى تُغْلِيهِ الْقَفَاها
نصب « نعله » عطفًا على الصحيفة .

وبحسبى الاستعمال أن يكون التالى لها اسمًا ظاهرًا ، كما يجب فى هذا الاسم أن يكون بعضًا من قبها ، تحقيقًا ، أو تأويلًا ، وأن يكون غاية فى زيادة ، أو نقص ، إما حشًا ، وإما معنى .

(٣) ترد بالاسم المفرد ما ليس جملة ، ولا شبه جملة .

« حتى » تنصب الفعل المضارع ، ومنه قوله تعالى : ﴿لَنْ تَبْرَحَ عَلَيْهِ عَنكِمِينَ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوقِنِينَ﴾ . فـ « يرجع » هنا منصوب بـ « حتى » .
وهذا الذي ذهب إليه المؤلف هو الصحيح^(١) ؛ لأنه أسهل ، والبصريون يقولون .

= و « حتى » هذه حرف عطف .

٢- الوحة الثاني : أن تكون حرف ابتداء ؛ أي : أن تكون حرفاً يُبْتَدَأُ به الكلام ، ويستأنف عما قبله ، وهذه تقع بعدها جملة تامة ، إما أن تكون اسمية ، نحو قول جرير :
فَمَا زَالَتْ الْقَتْلَى تَمُجُّ دِمَاءَهَا بِدِجْلَةٍ حَتَّى مَاءٌ بِدِجْلَةٍ أَشْكَلُ
فقوله : « ماءٌ بِدِجْلَةٍ أَشْكَلُ » جملة اسمية ، والأشكل هو اللون الأحمر المختلط بالسواد .
وكقول الفرزدق :

فَوَا عَجَبًا حَتَّى كَأَنِّي تَشْبِي كَأَن أَبَاهَا نَهَشَلُ أَوْ مُجَاشِعُ
وأما أن تكون جملة فعلية ، فعلها ماضٍ ، نحو : شرب فلانٌ حتى قُيِّلَ . ونحو قوله تعالى : ﴿حَتَّىٰ عَفَا وَأَعْلَوَ﴾ .

وأما أن تكون جملة فعلية ، فعلها مضارع ، لكن رमे حالى بالنسبة إلى زمن المتكلم ، نحو : نحن نتحدث عن قرب حتى تَشْمَعُ بعضنا بعضاً .
أو بالنسبة إلى ما قبلها ، نحو قوله تعالى : ﴿وَزَلُّوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ مَتَى نَصَرَ اللَّهُ آلَاَ إِنَّا نَصَرَهُ اللَّهُ قَرِيبٌ﴾ .
في قراءة الرفع .

٣- الوحة الثالث أن يكون بعدها اسم مفرد^(٢) مجرور بها ، نحو قوله تعالى : ﴿سَلَّمَ هِيَ حَتَّىٰ مَطْلَعِ الْفَجْرِ﴾ . ويكون الاسم المجرور بها آخر ما قبلها ، كما في الآية ، أو متصلاً بآخره ، وهي في هذا الاستعمال حرف جر ، ومعناها الفاية .

٤- الوحة الرابع أن يقع بعدها الفعل المضارع للمنصوب ، وهي موضع كلام المؤلف والشارح رحمهما الله ها .

ونظر أوضح المسالك لابن هشام ١٥٨/٤ ، حاشية ١ .

(١) وهو أن « حتى » تنصب الفعل المضارع بنفسها ، وهو قول الكوفيين ، وبذلك تكون « حتى » هي احرف سبع من الحروف التي تنصب الفعل المضارع بنفسها .
وحجج كوفيون لما ذهبوا إليه بأن « حتى » تقوم مقام « كي » في نحو قولنا : أطع الله حتى تدخل الجنة .
فرب معنى هذا الكلام : أطع الله كي تدخل الجنة .

(٥) أي : ليس جملة ، ولا شبه جملة .

الفعل منصوب بـ «أن»^(١) بعد «حتى» ؛ لأنهم يقولون : «حتى» حرف جر^(٢) .

وعلى هذا نقول في قوله تعالى : ﴿حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ﴾ ؛ نقول :

حتى حرف غاية ونصب ، ينصب الفعل المضارع .

يرجع : فعل مضارع منصوب بـ «حتى» ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره^(٣) .

= أو تقوم مقام «إلى أن» ، كما في قولنا : اذْكُرِ اللَّهَ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ . فإن معنى هذا الكلام : اذْكُرِ اللَّهَ إلى أن تطلع الشمس .

والشيء إذا قام مقام شيء أدى مؤذاه ، فوجب أن تؤدي «حتى» مؤدًى «كى» ، أو «إلى أن» ، وقد اتفقا على أن «كى» تنصب المضارع بنفسها ، كما اتفقا على أن «أن» تنصب المضارع بنفسها ، فكذلك ما أدى مؤذاه ، ووقع موقعها .

وانظر أوضح المسالك ٤/ ١٥٩ ، حاشية ١ .

(١) مضمرة وجوبا .

(٢) وبـ «حتى» قول بصريين هذا تكون «حتى» هي الحرف الثاني ، من الحروف الخمسة ، التي ينصب الفعل المضارع بعدها بواسطة «أن» مضمرة وجوبا .

وتكون حرف جر ، ويكون المصدر المسبوك من «أن» ، ومدخولها محروفا بها ، والجار والمجرور متعلق بما قبلها .

واحتج البصريون لـ ذهبوا إليه بأن «حتى» قد جاءت في كلام العرب حرف جر ، تعمل في الأسماء ، نحو قوله تعالى : ﴿حَتَّىٰ تَطْلُعَ الْفَجْرُ﴾ .

وإذا كانت «حتى» من عوامل الأسماء باتفاق بيننا وبينكم لم يحز أن تكون - مع ذلك - من عوامل الأفعال ؛ لأن عوامل الأسماء لا تكون عوامل في الأفعال ، كما أن عوامل الأفعال لا تكون عوامل في الأسماء^(٤) .

وأما قلنا : إن العامل في الفعل المضارع نصب بعد «حتى» هو «أن» المصدرية مضمرة ؛ لئبقيتها على حائها لدى ثبت لها بالاتفاق بيننا وبينكم ، وهو أنها تجر الاسم ؛ وذلك لأن «أن» المصدرية تكون في تأويل مصدر مجرور بـ «حتى» . وانظر أوضح المسالك ٤/ ١٦٠ ، حاشية ١ .

(٣) وهذا هو إعراب «حتى» ، والفعل المضارع بعدها ، على رأى الكوفيين ، وأما على رأى البصريين فإن إعراب «حتى» مع مدخولها يكون هكذا :

(٥) وحروف جر مثلا تعمل في الأسماء الجر ، ولا عمل لها في الأفعال ، وحروف جر تعمل في الأفعال ، ولا عمل لها في الأسماء .

= حتى : حرف غاية وجر ، بمعنى « إلى » .

يرجع فعل مضارع منصوب بـ « أن » مضرة وجوباً بعد « حتى » ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، و
« أن » وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بـ « حتى » ، والتقدير : حتى رجوعه ، و الجار والمجرور
متعلق بـ « نرجع » .

وبقي مما يتعلق بـ « حتى » التي ينصب الفعل المضارع بعدها شروط انتصابه بعدها ، كما بقي القول على
المعنى الذي تدل عليه « حتى » حيث ، ونحن إن شاء الله تعالى نذكر هذين الأمرين : إتماماً للقائمة ،
فقول مستعنيين بالله تعالى :

أولاً : شروط انتصاب الفعل المضارع بعد « حتى » .

ذكر النحاة أنه يشترط لنصب الفعل المضارع بعد حتى أن يكون دالاً على زمن المستقبل بالنسبة لما قبل
« حتى » ، نحو قوله تعالى : ﴿ قَالُوا لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى ﴾ .

يبان : أن رجوع موسى عليه السلام في قوله تعالى : ﴿ لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى ﴾ .
مستقبل بالنسبة إلى فعل « البرح » ، وفعل « العكوف » .

وهذا الشرط سواء كان ما بعدها مُستتباً عما قبلها ، نحو : احتشد حتى تتفوق .

أولاً ، كما في الآية السابقة ، وكما في قوله تعالى : ﴿ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَسِيرَ لَكُمْ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ
الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ ﴾ .

ثانياً : المعنى الذي تدل عليه « حتى » حيث تكون ناصبة : اتفقت كلمة العلماء على أن « حتى » التي
ينصب بعدها المضارع تأتي بمعنىين .

١- أن تأتي بمعنى « كي » ، أي : أن تعيد التعليل ، ومعنى التعليل كون ما قبل « حتى » علّة في حصول ما
بعدها ، نحو قولنا : أشبلّم حتى تُدخِلَ الجنة^(٥) . فإن الإسلام علّة لدخول الجنة . =

(٥) وإعرابه على لغة البصريين :

حتى : حرف تعليل وجر ، بمعنى « كي » .

تُدخِلُ فعل مضارع منصوب بـ « أن » مضرة وجوباً بعد « حتى » ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ،
وفاعل ضمير مستتر وجوباً ، تقديره « أنت » ، و « أن » والفعل المضارع « تدخِلُ » في تأويل مصدر
مجرور بـ « حتى » ، والتقدير : حتى دخولك الجنة ، والجار والمجرور متعلق بـ « أشبلّم » .

وأما على لغة الكوفيين فأعرابه هكذا

حتى : حرف تعليل ونصب ، بمعنى « كي » ، ينصب الفعل المضارع .

٢- أن تأتي بمعنى « حتى » ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره ، والفاعل ضمير مستتر
وجوباً ، تقديره « أنت » . والله أعلم .

ثم قال المؤلف رحمه الله : والجواب بالقاء والواو^(١) .

وقوله رحمه الله : بالقاء . أى : فاء السببية^(٢) .

وقوله رحمه الله : والواو . أى : واو المعية^(٣) .

= ونحو : سأجتهد حتى أتفوق . أى : كى أتفوق .

٢- أن تأتي بمعنى : إلى ، أى : أن تكون بمعنى الغاية ، ومعنى العاية : كون ما قبل « حتى » ، غاية التقضائه - أى : انتهائه - ما بعدها .

ومثاله ما مر فى الآيتين السابقتين ؛ فالتقدير فيهما : إلى أن يرجع إليا موسى ، وإلى أن يتبين لكم الخط الأيىص .

ونحو قولك . لأسيرن حتى تطلع الشمس . فإن من يقول ذلك إنما يريد أن يسيره ينتهى بطلوع الشمس . وقوله تعالى : ﴿ فَفَاتِلُوا آلِيَّ تَبْعِي حَتَّى تَفِىءَ إِلَى أَثَرِ اللَّهِ ﴾ . يحتمل كل واحد من هذين المعنيين ، فإنه يجوز أن يكون المراد : قاتلوا الفئة الباغية لكى ترجع إلى أمر الله ، كما يحتمل أن يكون المراد : استمروا فى قتال الباغية ، ولا تتركوه إلى أن ترجع وقد راد ابن مالك فى « التسهيل » معنى ثالثاً لـ « حتى » هذه ، وهو أنها تأتي بمعنى « إلا » الاستثنائية ، وخرج عليه قول الشاعر :

ليس الغطاء من الفضول سخافة
حتى تجود وما لذبك قليل
كما خرج أتباعه عليه قول امرئ القيس :

والله لا يذم شئ حتى باطلاً
حتى أبيض مالكاً وكاهلاً

(١) فى هذه العبارة قلب ، والأصل : والقاء والواو فى الجواب .

(٢) سُميت هذه الفاء فاء السببية . لأنها تدل على أن ما قبلها سبب فى حصول ما بعدها .

(٣) سُميت هذه الواو واو المعية ؛ لأنها بمعنى « مع » ؛ أى : أن حصول ما قبلها وما بعدها فى وقت واحد ، لا يسبق أحدهما الآخر ، ولا يتأخر عنه .

قال الشيخ محمد محبى الدين فى أوضح المسالك ٤ ١٦٩ . حاشية ٢ . واعلم أن لفظة فى ناصب الفعل المضارع المقترن بفاء السببية ، أو واو المعية حلقاً ، وأن لهم فى هذا الموضوع ثلاثة أقوال :
الأول أن ناصب المضارع حيث هو « أن » المصدرية ، وهى مضمرة بعد الفاء والواو ، وهذا مذهب الصريين .

والثانى أن ناصب المضارع فى هذه الحال هو الخلاف بين ما تقدم على الفاء أو الواو . وما تأخر عنهما . وهذا قول جمهور الكوفيين .

والثالث أن ناصب المضارع هو الواو والفاء أنفسهما ، وهذا قول أبى عمر الجرمي . وينسب إلى بعض الكوفيين .

هذا هو التحقيق فى بيان مذاهب النحاة فى هذا الموضوع ، فمن ادعى أن مذهب الكوفيين يقول بأن -

مُرْ وَادْعُ وَانْهَ وَسَلْ وَاعْرِضْ لِحَضْرِهِمْ تَمَرُّ وَارْجُ كَذَاكَ النَّفْيُ قَدْ كَمَلَا^(١)
 وَلَا مُرْ. يعنى : إِذَا وَقَعَتِ الْفَاءُ وَالْوَاوُ فِي جَوَابِ الْأَمْرِ فَإِنَّ الْفِعْلَ يُنْصَبُ بِهِمَا.
 نقول : أُسْلِمَ فَتَدْخُلُ الْجَنَّةَ .
 وإعرائه -

أُسْلِمَ : فعلٌ أمرٌ .

فَتَدْخُلُ : الفاءُ للسببية ؛ يعنى : فبسببِ إسلامِكَ ، و « تَدْخُلُ » : فعلٌ مضارعٌ منصوبٌ بفاءِ السببية ، وعلامةُ نصبِهِ فتحةٌ ظاهرةٌ فى آخرِهِ^(٢) .

(١) ولذلك يقولون : إن فاء السببية ، وواو المعية ينصب بعدهما الفعل المضارع ، بشرط أن يقع كل منهما جواب نفى أو طلب^(٣) . أما النفى فمعروف ، وأما الطلب فيشمل الأمور الثمانية الباقية التى ذكرها الشاعر ، وهى الأمر ، والنهى ، والدعاء ، والعرض ، والتحضيض ، والتمنى ، والرجاء ، والاستفهام .
 (٢) المراد بقوله . مُرْ . الأمر ، وهو النوع الأول من أنواع الطلب الثمانية ، والمراد به الطلب الصادر من العظيم لمن هو دونهُ .

ومثال ذلك فى الفاء أيضاً : قول الشاعر :

بَا نَاقِي سِيرِي عَنَّا قَمِيحًا إِلَى سَلِيمَانَ فَنَسْتَرِيحَا

والشاهد فى هذا البيت : قوله : « فَنَسْتَرِيحَا » . حيث نصب الفعل المضارع - الذى هو « نَسْتَرِيحُ » -

(٣) أى : أن تكون الفاء والواو واقعيتين بعد نفى محض ، أو طلب محض .

فأما تقييد سعى بكونه محضاً فسيأتى - إن شاء الله - ذكره عند الكلام على المعى
 ومُ تقييد نصب بكونه محضاً ، فمعناه : أن يكون بصريح الفعل الدال على الطلب بوضعه ، فإن كان نصب بالمصدر ، نحو قولك : ضَرَبْنَا زَيْدًا ، فَيَسْتَقِيمُ أَمْرُهُ ، أو كان الطلب باسم فعل ، نحو : ضَعْ
 فَيَسْتَرِيحُ نَقُومَ ، أو كان الطلب بما وقع للدلالة على الخير ، نحو : حَسْبُكَ الْخَدِيثُ هَيْدَمُ الْمَاضِ . لم يُنْجِزْ
 نصبٌ .

وقد أحاز الكسائى النصب بعد الطلب باسم الفعل أو بما وُضِعَ للدلالة على الخير
 وذهب من جئى واس عُضْفُورٍ إِلَى جَوَارِ النَّصَبِ بعد اسم الفعل المُشْتَقِ أى : الذى فيه عطف نفع
 كـ « نَزَالٌ » ، و « ذَرَاكٌ » ، دون « صه » ، و « مَهْ » ، ونحوهما ، مما فيه معنى الفعل دون حروفه .
 و « حَسْبُ هَذَا » إلى سماع عن العرب ، وإنما قالوا ما قائلوه قياساً على فعل الأمر . وهذا تقييد مردود
 واظر أوضح المسالك ١٦٨/٤ ، حاشية ١ .

دع . المراد بقوله : ادْع . الدعاء^(١) ، والدعاء مُوجَّهٌ لله عز وجل ، فنقول :
رَبِّ وَقَفْنِي فَأَعْمَلْ صَالِحًا .

الدعاء في قولك : وَقَفْنِي .

وإعرابُ « فَأَعْمَلْ » هكذا :

الفاء للسببية ، وأعمل : فعلٌ مضارعٌ منصوبٌ بفاء السببية ، وعلامةُ نصبه الفتحةُ الظاهرةُ في آخره^(٢) .

ومثالُ ذلك أيضًا : قولُ الشاعر :

رَبِّ وَقَفْنِي فَلَا أَعْدِلَ عَنْ سَنَنِ السَّاعِيْنَ فِي خَيْرِ سَنَنْ^(٣) .

بـ « أن » مضمرة وجوبًا ، بعد فاء السببية في جواب الأمر . وهذا على مذهب البصريين .

ومثال ذلك في الواو قول الشاعر :

فَقُلْتُ اذْغِي وَأَذْغُوْا إِنْ أَدَى لِيَصُوْتُ أَنْ يُنَادِي دَائِعِيَانِ

والشاهد في هذا البيت قوله : وَأَذْغُوْا . حيث نصب الفعل المضارع - الذي هو « أدعو » - بـ « أن »

المضمرة وجوبًا ، بعد واو المعية في جواب الأمر « اذغى » . وهذا على مذهب البصريين .

وأما على مذهب المؤلف والشارح رحمهما الله فإن الناصب للفعل المضارع « نستريح » أدعو هو الفاء والواو ، كما هو واضح من إعراب الشارح رحمه الله .

(١) قال الشيخ محمد محي الدين في النحفة ص ٥٥ وأما الدعاء فهو الطلب المُوجَّه من الصغير إلى العظيم . اهـ

(٢) وهذا الإعراب على ما مشى عليه المؤلف والشارح رحمهما الله من أن الفاء نصب نفسها .

وأما على مذهب البصريين فإن إعراب « فأعمل » يكون هكذا : فاء السببية ، وأعمل : فعل مضارع

منصوب بـ « أن » مضمرة وجوبًا بعد فاء السببية ، والفاعل ضمير مستتر وجوبًا تقديره : أنا .

(٣) هذا الشاهد من الآيات التي لا يعرف قائلها ، وقد استشهد به الأشموني في باب إعراب الفعل ، وابن

عقيل في شرح الألفية (رقم ٣٢٥ ، ج ٢ ص ٣٦٣) ، وابن هشام في شرح قطر البدي (رقم ١٩ ص

٦٩) ، وفي شرح شذور الذهب (رقم ١٥١ ص ٢٨٨) .

وقوله « سَنَنْ » يفتح السين والتون جميعًا - : الطريق ، والمراد هنا الطريق المعنوي ، كما في قوله

نعالى : « أَخَذْنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ » .

سندبه في قوله « فلا أعدل » حيث نصب الفعل المضارع ، وهو قوله : « أعدل » بـ « أن » لمضمرة

وجوبًا بعد فاء السببية الواقعة في جواب فعل الدعاء ، وهو قوله : وَقَفْنِي . -

الشاهد: قوله: وَفَقْنِي فَلَا أُعْدِلَ.

ثالثاً: وأنه^(١).

ومثاله: لا تُشْرخ في الدرس فيُقَوِّتَكَ. فالفاء هنا بعد الهي.

ومثاله في القرآن: قوله تعالى: ﴿وَلَا تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي﴾^(٢).

= والشارح رحمه الله ما ضرب مثلاً للفاء فقط، ولم يضرب مثلاً على واو المعية، ومثال واو المعية الواقعة جواباً للدعاء أن تقول: رَبِّ اهْدِنِي وَأَعْمَلْ الْخَيْر.

وإعرابه هكذا:

رَبِّ. منادى مخدوف منه بياء النداء، وهو منصوب بمنحة مقدرة على ما قبل بياء المتكلم المندوفة لتخفيف، مع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة، و«رب» مضاف، وبياء المتكلم المندوفة لأجل التخفيف مضاف إليها، مبني على السكون في محل جر؛ لأنه اسم مبني لا يظهر فيه إعراب. اهْدِنِي: فعل دعاء، مبني على حذف حرف العنة، وهو فعل أمر، لكن سُئِيَ دعاء تأدُّباً، والفاعل ضمير مستتر وجوباً، تقديره أنت، والنون حرف مبني على الكسر، وهي نون الوقاية، وبياء المتكلم ضمير مبني على السكون في محل نصب، مفعول به.

وَأَعْمَلْ: الواو واو المعية، وأعمل: فعل مضارع منصوب بـ«أن» مضمر وجوباً. بعد واو المعية، والفاعل ضمير مستتر وجوباً، تقديره: أنا. الخير: مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة.

وإعراب «وَأَعْمَلْ» ما كان على مذهب البصريين، وعلى مذهب الكوفيين، تقول في إعرابه: أعمل: فعل مضارع منصوب بالواو، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، فتحمل الناصب بمعنى هو الواو. المراد بقوله: وأنه: الهوى، والهوى هو طلب الكف عن العمل من هو ذنب الناصب، على وجه الاستعلاء.

(٣) وإعراب هذه الآية هكذا.

وَلَا تَطْغَوْا «لَوْ» عاطفة، «وَلَا» ناهية، و«تَطْغَوْا»: فعل مضارع محروم بـ«لا» نهيية، وعلامة حرمه حذف النون، وواو الجماعة ضمير مبني على السكون في محل رفع فاعل. فيه: حار ومحروم متعلق بـ«تَطْغَوْا».

فَحِلَّ: لفاء فاء السببية، ويحل: فعل مضارع منصوب بـ«أن» مضمر وجوباً بعد فاء السببية^(٤).

(١) وهذا على مذهب البصريين، وأما على مذهب الشارح والمؤلف وإعراب «فَيَحِلَّ» هكذا: انه دعاء سببية. يحل: فعل مضارع منصوب بالفاء، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، فالناصب للمعنى هو الدعاء.

وابغا : سئل .

قوله . سئل . بمعنى : اسأل ؛ يعنى : الاشتباهام ، فإذا وقعت فاء السببية أو واو المعينة

= عليكم : حار ومحروور متعلق بـ « يحل » .

عصى فاعل « يحل » مرفوع بضمّة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم ، مع من صهورها « استدع المحل بحركة المناسبة ، و « عصى » مضاف ، والياء مضاف إليه ، ضمير مبنى على السكون فى محل جر . وإن فست ويحل فى غير القرآن ، كانت الواو واو المعية ، ويحل : فعل مضارع منصوب بـ « أن » مضرة وجوبا بعد واو المعية . وذلك على مذهب البصريين .

وأما على مذهب المؤلف والشارح رحمهما الله فهو منصوب بواو المعية .

« ومن أمثلة نصب الفعل المضارع بعد واو النعية فى جواب الهى قول أبى الأسود سؤلى :

لا تُلْهُ عن خلقى وتأتني منله عاتر عليك إذا فعلت عظيم

والشاهد فيه : قوله : « وتأتني » حيث نصب الفعل المضارع الذى هو « تأتني » بـ « أن » المضمرة وجوبا . بعد الواو الدالة على المعية . أى : مصاحبة ما بعدها لما قبلها . فى جواب الهى استدلول عليه بقوله : « لا تُلْهُ عن خلقى » . أُنست ترى أن غرض الشاعر أن يهاك عن أن تنهى أحدا عن فعل أمر قبيح ، وأنت تأتى مثل هذا الأمر الذى تنهى عنه ؟

فائدة : هذا البيت يدل على ما اشترطه بعض العلماء فى باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر من أنه ينبغى أن يكون الأمر بالمعروف ، أو الناهى عن المنكر فائضا عما يأمر به ، منتهيا عما ينهى عنه . قدوا : فإن كان غير قائم بذلك ، فإنه لا يأمر بالمعروف ، ولا ينهى عن المنكر

واستمدوا . على ذلك بقوله تعالى لى إسرائيل : ﴿ أَنَا مُرُونَ النَّاسَ بِالْبِرِّ وَتَنسَوْنَ أَنفُسَكُمْ وَأَنْتُمْ لَا تَذَكَّرُونَ ﴾ .

فرد كـ هذا ارجح لا يضل فلا يأمر غيره بالصلاة ، وإن كان يشرب الخمر فلا ينهى غيره عنها ولكن جمهور على خلاف ذلك ، وقالوا : يجب أن يأمر بالمعروف ، وإن كان لا يأتيه ، وينهى عن المنكر ، وإن كان لا يذنبه .

وعما وضح لله تعالى لى إسرائيل ، لا على أمرهم بالبر ، ولكن على جمعهم بين الأمر بالبر وسبب النفس وهذا قول هو الصحيح ، فنقول : أنت الآن مأمور بأمرين : الأول : فعل البر ، والثانى : الأمر بالبر . وينهى عن أمرين : الأول : فعل المنكر ، والثانى : ترك النهى عن فعله ، فلا تجمع بين ترك المأمورين وفعل منتهين ؟ فإن ترك أحدهما لا يستلزم سقوط الآخر .

و صرح شرح العقيدة الواسطية لفصيلة الشيخ أبى عيسى رحمه الله ٢ / ٢٣٤ ، ٣٣٥ . =

جواباً لاستفهامٍ وجب نصبُ الفعلِ المضارعِ بها ، فتقول : هل اغْتَلَرُ إليك زيدٌ فَتَعُدُّهُ^(١) .
ومثال ذلك في القرآن : قال تعالى : ﴿ فَهَلْ لَنَا مِنْ شُفَعَاءَ فَيَشْفَعُوا لَنَا ﴾ . الفاءُ
وقعت في جواب الاستفهام ، ولهذا نَصَبْتَ الفعلَ « يشفعوا »^(٢) .

= وما نَصَبَ الفعلَ المضارعَ بعد واو المعية في جواب الهى أيضا قولك : لا تأْكُلِ السمكَ وتشربُ
اللبن . فنُصِبَ « تشرب » إن قصدت النهى عن الجمع بينهما .
أما إن قصدت الهى عن كل واحد منهما فإنك تجزم « تشرب » ، فتقول : لا تأْكُلِ السمكَ وتشربُ
اللبن .
وأما إن قصدت النهى عن الأول وإباحة الثاني فإنك ترفع « تشرب » ، فتقول : لا تأْكُلِ السمكَ وتشربُ
اللبن .
أى : أن المعنى : لا تأْكُلِ السمكَ ، ولك شرب اللبن .
وانظر شرح قطر الندى ص ٧٦ ، ٧٧ .

(١) وكذلك نقول في واو المعية : إنها إذا وقعت جواباً لاستفهامٍ وجب نصب الفعل المضارع بعدها ، ومثال
ذلك : قول الشاعر :

أَلَمْ أَكُ جَارَكُمْ وَيَكُونُ بِي وَبَيْنَكُمْ الْمَوَدَّةُ وَالْإِخَاءُ

الناصب فيه . قوله : وَيَكُونُ . حيث نُصِبَ الفعل المضارع ، الذى هو « يكون » . « أن » المضمره وجوباً
بعد واو المعية ، فى جواب الاستفهام المدلول عليه بالهمزة فى قوله : « أَلَمْ أَكُ جَارَكُمْ » .
وقولنا : إن الناصب هنا هو « أن » مضمره وجوباً . هذا على مذهب البصريين ، أما على المذهب الذى
اختاره كل من المؤلف والشارح رحمهما الله فالناصب للفعل « يكون » هو واو المعية نفسها .
وشرط الاستفهام ألا يكون بأداة تليها جملة اسمية ، خيراً جامداً ، فلا يجوز النصب ، فى نحو : من
أحوك زيد فأكرمه .

ولا فرق بين الاستفهام بالحرف نحو : ﴿ فَهَلْ لَنَا مِنْ شُفَعَاءَ فَيَشْفَعُوا لَنَا ﴾ ، والاستفهام بالاسم نحو :
﴿ مَرْءٌ ذَا الَّذِي يَغْرِضُ اللَّهُ فَرْصًا خَسَنًا فَيَضَاعِفُهُ ﴾ يرفع « يضاعف » ونصبه .
وفى الحديث المتفق عليه ، حكاية عن الله تعالى : « من يدعونى فأستجيب له » . والاستفهام بالظرف
نحو : أين يئثك فأزورك ، ومتى تسير فأرافقك ، وكيف تكون فأصحبك . وانظر شرح شذور الذهب
لابن هشام ص ٢٨٨ ، ٢٨٩ .

(٢) ومثال ذلك أيضاً : قول الشاعر :

هل تَغْرِفونَ لِبَنَاتِي^(٣) فَأَرْجُو أَنْ تُقْضَى فِرَتُهُ بِعُضِّ الرُّوحِ لِلخَشْدِ =

(٥) قوله : بضم اللام ، وفتح الباء الموحدة مُحَقَّقَةٌ : جمع ثائبة ، وهى الخدحة التى يصلها دو الهمة
بدلة

وهو منصوبٌ هما بحذف النون ؛ لأنه من الأفعال الخمسة ، والفعل المضارع إذا كان من الأفعال الخمسة فإنه يُنصب ويُجزم بحذف النون .

حاشيًا وسادسًا : واغرض لحضهم .

قوله اغرض . يعنى : الغرض .

وقوله لحضهم . يعنى : الحث .

مثال الغرض : أن تقول لشخص : ألا تنزل عندى فأكرمك .

بنصب « فأكرمك » ؛ لأنها وقعت جوابًا للعرض ^(١) .

ومثال التخصيص أن تقول لشخص : هلاً أذهبتَ وَلَدَكَ فيستقيم . فالفعل

« يستقيم » منصوبٌ بالفاء ؛ لأنها وقعت جوابًا لـ « هلاً » التى للتخصيص ^(٢) .

= الشاهد فيه . قوله : فأرجو . حيث نصب الفعل المضارع ، وهو قوله : « أرجو » بـ « أن » المضمرة وجوبًا ،

بعد فاء السببية ، الواقعة فى جواب الاستفهام المدلول عليه بقوله : هل تعرفون لسانتى .

(١) ومثال العرض أيضًا : قول الشاعر :

يا بنَ الكرامِ ألا تَدْنُو فتُبَصِّرَ ما قَدْ حَدَّثُوكَ فما رَأَيْ كَتَنَ سِيقًا

الشاهد فيه : قوله : تبصر . حيث نُصب الفعل المضارع ، الذى هو « تبصر » بـ « أن » المضمرة وجوبًا بعد

فاء السببية الواقعة فى جواب العرض المدلول عليه بقول : « ألا تدنو »

ومثال نصب الفعل المضارع بعد واو المعية فى جواب العرض أن تقول :

ألا تَنْزِلُ عِنْدَنَا وتُصِيبُ خيرًا

واعراب هذا المثال هكذا :

لَا حرف دال على العرض ، مبنى على السكون ، لا محل له .

سِرْ فعل مضارع مرفوع ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، والفاعل ضمير مستتر وجوبًا تقديره أنت

عندنا ؛ « عند » ظرف مكان ، منصوب على الظرفية ، متعلق بـ « تنزل » ، و « عند » مضاف ، و « نا »

ضمير مبنى على السكون ، فى محل جر مضاف إليه .

وتُصِيبُ الواو و نهيية ، و « تصيب » : فعلٌ مضارعٌ منصوب ؛ « أن » مضمرة وجوبًا ، بعد واو معية .

وبعد واو ضمير مستتر وجوبًا تقديره : أنت .

حِرْ مفعول به منصوب ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة .

٢٠ ومن حديث قوله تعالى ﴿لَوْلَا اٰخِرَتِيْ اِلٰى اٰحِلٍ قَرِيْبٍ فَاصْدَقْ﴾ . وانظر شرح القصر ص ٦٩ ، شرح

و لفرق بين التخصيص والعرض : أن التخصيص طلب بحث وإرجاع وقوة .
و عرض صت رفق ولين ، ولهذا يعرض عليك عرضًا ، فيقول : أَلَا تَتَفَضَّلُ عِنْدَ
مُكْرَمِكَ .

اما هذا فهو هلاًّ أدبٌ وتلك فيستقيم . وبينهما فرق ، الخضمض حثّ روع
وقوة ، بعكس العرص .

سابعاً . عن . فوّه : نَمَرٌ . المرادُ به التَّمَنَّى ، والتَّمَنَّى هو طلبُ ما يَتَعَدَّى ، أو يَتَعَسَّرُ الحصولُ عليه .

ومثالُ نصبِ الفعلِ المضارعِ نفاءِ السببيةِ في جوابِ التَّمَنِّي لأمرٍ مُتَعَدِّرٍ
الحصولُ : قولُ الشاعرِ :

أَلَا لَيْتَ الشَّبَابَ يَعُودُ يَوْمًا فَأُخْبِرَهُ بِمَا فَعَلَ الْمَشِيبُ^(١)
ومثال نصبه بالفاء في جواب التمني لأمر مُتَعَسِّرِ الحصول ، وليس مُتَعَذِّرًا : قَوْلُ
الْفَقِيرِ الْمُعْجَمِ : لَيْتَ لِي مَالًا ، فَأُتَصَدَّقَ بِهِ . فهِذَا مُتَعَسِّرٌ ، وليس مُتَعَذِّرًا ؛ لأنه كم من

« ومثال نصب الفعل المضارع بعد واو المعية في جواب التحصيص .

أَبْ تَقُولُ : خَلَا^١ كَرِثَتْ رِبْدًا وَبَشَكُرْ

وإعراب هذا المثل هكذا

هَذَا أَدْوَانُ مَحْصِيَّتِهِ

کرم ص : کرم + ص : فعل مضارع ماضی مسی علی السکون ؛ لاتصانه بقاء الماعل ؛ واء یدخل ضمیر مسی علی
المفعول ، فی محذوف رفع ؛ فاعل .

زيد معصوم به منصوب ، و علامه نصبه الفتحة الظاهرة على آخره .
(شكر) سوو و و ذميه ، و « يشكر » . فعل مضارع منصوب بـ « أن » منصومه و حوتا ، بعد واو معية .
بـ فاعل ضمير مستتر جازأ ، تقديره : هو .

(١) هـ سبب لأبي اعتبارية، وقد أسنده بن هشام في شرح القصر، الشاهد رقم (٥٣)، وفي معنى سببه.

١٠٥ - في كده : الشفعة نسبة الى صر ٥٥، في باب الواجب معناه

1998, 1999, 2000, 2001, 2002, 2003, 2004, 2005, 2006, 2007, 2008, 2009, 2010, 2011, 2012, 2013, 2014, 2015, 2016, 2017, 2018, 2019, 2020, 2021, 2022, 2023, 2024, 2025, 2026, 2027, 2028, 2029, 2030, 2031, 2032, 2033, 2034, 2035, 2036, 2037, 2038, 2039, 2040, 2041, 2042, 2043, 2044, 2045, 2046, 2047, 2048, 2049, 2050, 2051, 2052, 2053, 2054, 2055, 2056, 2057, 2058, 2059, 2060, 2061, 2062, 2063, 2064, 2065, 2066, 2067, 2068, 2069, 2070, 2071, 2072, 2073, 2074, 2075, 2076, 2077, 2078, 2079, 2080, 2081, 2082, 2083, 2084, 2085, 2086, 2087, 2088, 2089, 2090, 2091, 2092, 2093, 2094, 2095, 2096, 2097, 2098, 2099, 2100, 2101, 2102, 2103, 2104, 2105, 2106, 2107, 2108, 2109, 2110, 2111, 2112, 2113, 2114, 2115, 2116, 2117, 2118, 2119, 2120, 2121, 2122, 2123, 2124, 2125, 2126, 2127, 2128, 2129, 2130, 2131, 2132, 2133, 2134, 2135, 2136, 2137, 2138, 2139, 2140, 2141, 2142, 2143, 2144, 2145, 2146, 2147, 2148, 2149, 2150, 2151, 2152, 2153, 2154, 2155, 2156, 2157, 2158, 2159, 2160, 2161, 2162, 2163, 2164, 2165, 2166, 2167, 2168, 2169, 2170, 2171, 2172, 2173, 2174, 2175, 2176, 2177, 2178, 2179, 2180, 2181, 2182, 2183, 2184, 2185, 2186, 2187, 2188, 2189, 2190, 2191, 2192, 2193, 2194, 2195, 2196, 2197, 2198, 2199, 2200, 2201, 2202, 2203, 2204, 2205, 2206, 2207, 2208, 2209, 2210, 2211, 2212, 2213, 2214, 2215, 2216, 2217, 2218, 2219, 2220, 2221, 2222, 2223, 2224, 2225, 2226, 2227, 2228, 2229, 2230, 2231, 2232, 2233, 2234, 2235, 2236, 2237, 2238, 2239, 2240, 2241, 2242, 2243, 2244, 2245, 2246, 2247, 2248, 2249, 2250, 2251, 2252, 2253, 2254, 2255, 2256, 2257, 2258, 2259, 2260, 2261, 2262, 2263, 2264, 2265, 2266, 2267, 2268, 2269, 2270, 2271, 2272, 2273, 2274, 2275, 2276, 2277, 2278, 2279, 2280, 2281, 2282, 2283, 2284, 2285, 2286, 2287, 2288, 2289, 2290, 2291, 2292, 2293, 2294, 2295, 2296, 2297, 2298, 2299, 2300, 2301, 2302, 2303, 2304, 2305, 2306, 2307, 2308, 2309, 2310, 2311, 2312, 2313, 2314, 2315, 2316, 2317, 2318, 2319, 2320, 2321, 2322, 2323, 2324, 2325, 2326, 2327, 2328, 2329, 2330, 2331, 2332, 2333, 2334, 2335, 2336, 2337, 2338, 2339, 2340, 2341, 2342, 2343, 2344, 2345, 2346, 2347, 2348, 2349, 2350, 2351, 2352, 2353, 2354, 2355, 2356, 2357, 2358, 2359, 2360, 2361, 2362, 2363, 2364, 2365, 2366, 2367, 2368, 2369, 2370, 2371, 2372, 2373, 2374, 2375, 2376, 2377, 2378, 2379, 2380, 2381, 2382, 2383, 2384, 2385, 2386, 2387, 2388, 2389, 2390, 2391, 2392, 2393, 2394, 2395, 2396, 2397, 2398, 2399, 2400, 2401, 2402, 2403, 2404, 2405, 2406, 2407, 2408, 2409, 2410, 2411, 2412, 2413, 2414, 2415, 2416, 2417, 2418, 2419, 2420, 2421, 2422, 2423, 2424, 2425, 2426, 2427, 2428, 2429, 2430, 2431, 2432, 2433, 2434, 2435, 2436, 2437, 2438, 2439, 2440, 2441, 2442, 2443, 2444, 2445, 2446, 2447, 2448, 2449, 2450, 2451, 2452, 2453, 2454, 2455, 2456, 2457, 2458, 2459, 2460, 2461, 2462, 2463, 2464, 2465, 2466, 2467, 2468, 2469, 2470, 2471, 2472, 2473, 2474, 2475, 2476, 2477, 2478, 2479, 2480, 2481, 2482, 2483, 2484, 2485, 2486, 2487, 2488, 2489, 2490, 2491, 2492, 2493, 2494, 2495, 2496, 2497, 2498, 2499, 2500, 2501, 2502, 2503, 2504, 2505, 2506, 2507, 2508, 2509, 2510, 2511, 2512, 2513, 2514, 2515, 2516, 2517, 2518, 2519, 2520, 2521, 2522, 2523, 2524, 2525, 2526, 2527, 2528, 2529, 2530, 2531, 2532, 2533, 2534, 2535, 2536, 2537, 2538, 2539, 2540, 2541, 2542, 2543, 2544, 2545, 2546, 2547, 2548, 2549, 2550, 2551, 2552, 2553, 2554, 2555, 2556, 2557, 2558, 2559, 2560, 2561, 2562, 2563, 2564, 2565, 2566, 2567, 2568, 2569, 2570, 2571, 2572, 2573, 2574, 2575, 2576, 2577, 2578, 2579, 2580, 2581, 2582, 2583, 2584, 2585, 2586, 2587, 2588, 2589, 2590, 2591, 2592, 2593, 2594, 2595, 2596, 2597, 2598, 2599, 2600, 2601, 2602, 2603, 2604, 2605, 2606, 2607, 2608, 2609, 2610, 2611, 2612, 2613, 2614, 2615, 2616, 2617, 2618, 2619, 2620, 2621, 2622, 2623, 2624, 2625, 2626, 2627, 2628, 2629, 2630, 2631, 2632, 2633, 2634, 2635, 2636, 2637, 2638, 2639, 2640, 2641, 2642, 2643, 2644, 2645, 2646, 2647, 2648, 2649, 2650, 2651, 2652, 2653, 2654, 2655, 2656, 2657, 2658, 2659, 2660, 2661, 2662, 2663, 2664, 2665, 2666, 2667, 2668, 2669, 2670, 2671, 2672, 2673, 2674, 2675, 2676, 2677, 2678, 2679, 26

فقير صار غنيًا ، لكنَّ الشيخ لا يصيرُ شائبًا .

إذن : التمني طلب ما يتَعَدَّرُ ، أو يتَعَسَّرُ حصوله^(١) .

ثامنا : وأزج . المراد بقوله : أزج . الرجاء ، والرجاء هو طلب ما يقرب حصوله^(٢) .

نقول على سبيل المثال : لعلَّ السِّلْعَ تَكْثُرُ في البلدِ فأشترِي منها^(٣) .

(١) قد ضرب المؤلف رحمه الله مثالين لنصب الفعل المضارع ، بعد فاء السببية في جواب التمني ، وهذان مثالان على نصب الفعل المضارع بعد واو المعية في جواب التمني .

المثال الأول : قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّبِعُوا هَذِهِ السُّبُلَ فَتَفْسَدُوا دِينَكُمْ ﴾ . في قراءة حمزة وابن عمر وحفص .

المثال الثاني : أن تقول : ليت لي مالا ، وأتصدق منه .

وإعراب هذا المثال هكذا :

ليت : حرف تَمَنٍّ ونصب ، ينصب الاسم ، ويرفع الخبر .

لي . اللام حرف جر ، والياء ضمير مبني على السكون في محل جر ، اسم مجرور باللام ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف في محل رفع ، خبر « ليت » مقدم .

مالاً : اسم « ليت » مؤخر ، منصوب بالفتحة الظاهرة .

وأتصدق : الواو واو المعية ، و « أتصدق » : فعل مضارع منصوب بـ « أن » مضمرة وجوبا بعد واو المعية ، والفاعل ضمير مستتر وجوبا تقديره « أنا » .

منه : جار ومجرور متعلق بـ « أتصدق » .

(٢) وهو مرغوب فيه ، ومحبوب .

(٣) فهذا مثال على فاء السببية ، وأما مثال واو المعية فأن تقول : لعلِّي أُرَاجِعُ الشَّيْخَ ، ويُفهِمُنِي المسألة .

وإعراب هذا المثال هكذا :

لعلِّي : حرف نَزْجٍ ونصب ، ينصب الاسم ، ويرفع الخبر ، والياء ضمير مبني على السكون ، في محل نصب ، اسم « لعل » .

راجع فعل مضارع مرفوع ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره ، والفاعل ضمير مستتر وجوبا ، تقديره : أنا .

شَيْخٍ مفعول به منصوب ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، والجملة من الفعل والفاعل والمفعول في محل رفع ، خبر « لعل » .

ويُفهِمُنِي الواو واو المعية ، ويفهم : فعل مضارع منصوب بـ « أن » مضمرة وجوبا . بعد و و المعية ، والفاعل ضمير مستتر حوارجا ، تقديره « هو » ، يعود على « الشيخ » ، والنون نون اوقية ، وهي حـ هـ

والسلع كثيرة، ليس صعباً أن تكثر، لكنه جاء في أول النهار، فوجد الناس لم يجلبوا، فقال: لعل. فهذا رجاء.

واعلم أن الأصل أن يكون التعبير عن التمني بـ «ليت»، وعن الترجي بـ «لعل»، لكن قد يكون العكس، فقد تأتي «لعل» في أمر مستحيل، قال فرعون: ﴿يَا هَامَانَ ابْنِي لِي صَرْحًا لَعَلِّي أَبْلُغَ الْأَسْبَابَ * أَتَأْتِي السَّمَوَاتِ فَأَطَّلِعُ إِلَى إِلَهِ مُوسَى﴾. وهذا تم؛ لأنه مستحيل، لكنه قال: «لعل»^(١).

وقال الشاعر، وهو يخاطب الحمام:

بكيت على سرب القطا إذ مرزني بي فقلت ومثلي بالبكاء جدير
أسرب القطا هل من يُعير جناحه لعلّي إلى من قد هويت أطيرو^(٢)
فـ «لعل» هنا تم أيضاً؛ لأنه مستحيل.

المهم أن نقول: الفرق بين التمني والترجي: أنه إذا كان التعلق بأمر مستحيل، أو متعسر فهذا تم، وإذا كان بأمر قريب فهذا ترج، والأصل أن الحرف الموضوع للترجي هو «لعل»، وللتمني «ليت»، وقد يُعكس.

= مبنى على السكون، لا محل لها من الإعراب، والياء ضمير مبنى على السكون، في محل نصب، مفعول به أول.

المسألة: مفعول به ثانٍ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة.

(١) قال ابن هشام رحمه الله في معنى الليب ٣١٧/١ وتختص^(٣) بالممكن، وقول فرعون: ﴿لَعَلِّي أَبْلُغَ الْأَسْبَابَ * أَتَأْتِي السَّمَوَاتِ﴾.

إنما قاله جهلاً، أو مخرفةً وأذكاراً. اهـ فالله أعلم.

(٢) هذان البيتان لمعبس بن الأحنف، وهو شاعر مؤلف^(٤)، لا يفتح شعره، وقيل: هما لمحوون ليلي، وهو سحن شعره، وقد وجد البيتان في كل ديوان من الديوانين: ديوان المحزون، وديوان المعاس، وذلك من حلق الرواة.

(١) يعنى رحمه الله: لعل.

(٢) سمعته شخضت من كل شيء، ومنه: المؤلّدون من الشعراء، شقوا بذلك لحدوثهم وصر معجم

بوسيط (و ل د).

نحوه . سئل : **عنى : إذا وقعت الفاء أو الواو جواباً للنفي فإنها تنصب الفعل امصارع** .

(١) ومثالها تماماً واو المعية ، فإذا وقعت واو المعية جواباً للنفي ، فإنها تنصب الفعل امصارع .
وكون الواو والفاء هما الناصبتان للفعل المضارع هو مذهب المؤلف والشارح رحمهما الله ، وأما مذهب
اصريين فهو أن الناصب يكون « أن » مضمره وجوباً ، بعد الفاء والواو ، وقد مضى التبيه على ذلك
برائزاً .

واعلم - رحمك الله - أن النفي يأتي على أربع صور :

الصورة الأولى : ما يكون النافي فيها حرفاً من أحرف النفي ، كـ « لا » ، و « ما » ، نحو قوله تعالى : **هَذَا يَقْضِي عَلَيْهِمْ فِيمُوتُوا** . فالفعل « يموتوا » : فعل مضارع منصوب بـ « أن » مضمره وجوباً بعد الفاء ،
وعلاوة نصبه حذف النون نيابة عن السكون ؛ لأنه من الأفعال الخمسة ، وواو الجماعة ضمير مبني في
محل رفع فاعل .

ونحو قولك : ما تزورنا فتحدث إليك .

الصورة الثانية . ما يكون النافي فيها فعلاً ، نحو قولك : ليس زيد معاً فيجازيتك .

الصورة الثالثة . ما يكون النافي فيها اسماً ، نحو قولك : أما غير مسافر اليوم فأضحكك .

الصورة الرابعة . أن يكون المال على النفي فعلاً موضوعاً للدلالة على التقليل ، لكن أريد به النفي ، نحو
قولك : قلما تزورنا فتتألمج صدورنا .

ولقد قيد السحابة النفي الذي يسبق فاء الاستسقاء أو نون النعنة حتى يفسد الفعل امصارع بكونه محضاً ،
وذلك احترازاً من ثلاثة أمثلة

١ - ما كان النفي واقعاً فيه بعد همزة الاستفهام ، المراد بها التثنية . نحو : ألم تأتني فأخيس إليك . إذا
لم ترد الاستفهام الحقيقي .

٢ - ما وقع بعد أداة نفي فيه ما يدل على النفي . نحو : ما ترال تأتينا فتحدثنا .

وهذا لأن « رال » وأخواتها تدل على النفي ، ونفي النفي إثبات ، فكأن قائل ذلك قد قال : أنت تأتينا
فتحدثنا .

٣ - استثنى فيه النفي بـ « إلا » . نحو : ما تأتينا إلا وتحدثنا .

وذلك لأن « إلا » الاستثنائية تثبت لما بعدها نقيض حكم ما قبلها ، وما قبلها معنى بـ « ما » ، فيكون ما
بعدها مثنى .

والمراد بتقص النفي بـ « إلا » قبل الواو أو الفاء ، كما رأيت في المثال ، فإذا كان انقاص النفي بعد الفاء لم
يؤثر ، وكذا المضارع منصوباً في جواب النفي ، كقوله :

وما قام منا قائم في ندينا فيططق إلا بالنبي هي أعرف

وهـ مثل ابن مالك لما خرج بتقيد النفي بكونه محضاً بأربعة أمثلة ، وقد تبعه ولده عليها . فرد :

قال الله تعالى في القرآن الكريم : ﴿ وَالَّذِينَ كَفَرُوا لَهُمْ نَارُ جَهَنَّمَ لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا ﴾ .

التشاهد : قوله سبحانه : « فيموتوا » . فهو فعل مضارع منصوب بحذف النون ؛ لأنه جواب للنفي « ولا يُقْضَىٰ »^(١) .

إذن فاء السببية ، وواو المعية إذا وقعتا جواباً لواحد من أمور تسعة مجموعة في قول الشاعر :

مُرُؤَانِغٌ وَانْهَ وَسَلٌ وَاعْرِضْ لِحَضْرِهِمْ تَمَنَّ وَارْجُ كَذَاكَ النَّفْيُ قَدْ كَعَلَا
فإنها تُنْصِبُ الفعل المضارع^(٢) .

= ينتقض النفي في أول الكلام بـ « إلا » ، نحو قولك : « ما أنت إلا تأتينا فتحدثنا » . لأن الكلام إثبات ، ويمكن أن يدخل هذا المثال في المثال الثالث الذي ذكرناه ؛ لأن المدار على كون « إلا » واقعة قبل الفاء أو الواو ، سواء أكانت في الجملة السابقة ، أم كانت بعدها . وانظر أوضاع المسالك ٤ / ١٦٢ ، حاشية ١ ، ٤ / ١٦٧ ، حاشية ٢ .

(١) وإعراب هذه الآية هكذا :

لا . نافية .

يُقْضَى فعل مضارع مبني لما لم يُسم فاعله ، مرفوع بضمة مقدرة على الألف ، منع من ظهورها التعذر . عليهم . جار ومجرور ، في محل رفع نائب فاعل « يقضى » ، والميم علامة الجمع . لموتوا الفاء فاء السببية ، و « يموتوا » : فعل مضارع منصوب بـ « أن » مضمر وجوباً ، بعد فاء السببية ، وعلامة نصبه حذف النون ؛ لأنه من الأفعال الخمسة .

واووا ضمير مبني على السكون في محل رفع فاعل .

ورب قلت « يموتوا » في غير القرآن ، كانت الواو واو المعية ، ويموتوا : فعل مضارع منصوب بـ « أن » مضمر وجوباً ، بعد واو المعية .

ومثال نصب الفعل المضارع بعد واو المعية بعد النفي من القرآن : قوله تعالى ﴿ وَلَمَّا يَخْلُمُ اللَّهُ أَعْيُنَ حَاقِدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمُ الصَّابِرِينَ ﴾ .

تشاهد : قوله ﴿ وَيَعْلَمُ ﴾ . فالفعل « يعلم » منصوب بـ « أن » مضمر وجوباً ، بعد واو المعية استوفقة .

سعى .

(٢) ويهد ينتهي كلام على الأمور التسعة التي يُنْصَبُ الفعل المضارع إذا وقع جواباً لواحدها ، بعد فاء السببية ، أو واو المعية .

نه قال المؤلف رحمه الله تعالى : وأو .

هذا هو الحرف العاشر من الحروف التي تنصب الفعل المضارع^(١) .

« وقد اجتمع نصب والمعنى في قوله تعالى : ﴿وَلَا تَطْرُدِ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ بِالْغَدَاةِ وَالْعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُ مَا عَلَيْكَ مِنْ حِسَابِهِمْ مِنْ شَيْءٍ وَمَا مِنْ حِسَابِكَ عَلَيْهِمْ مِنْ شَيْءٍ فَتَطْرُدَهُمْ فَتَكُونَ مِنَ الظَّالِمِينَ﴾ لأن « تَطْرُدَهُمْ » جواب النفي ، و « فتكون » جواب النهي .

و بصر أوصح المسالك ١٦٧/٤ .

(١) اعلم أولاً أنهم نصبوا الفعل المضارع بعد « أو » هذه ليُفرقوا بين معنيين ، وذلك أنَّ « أو » تقع في كلام العرب ، إما للدلالة على أن ما بعدها مُساوٍ لما قبلها في الشك والتردد ، نحو أن تقول : سأزور محمدًا ، أو أتفت إليه رسولًا . فأنت حين تقول هذا تريد أنك ستفعل أحد الأمرين ، فأنت متردد بين هذين الأمرين ، شك فيما ستفعله منهما .

وإما للدلالة على أن ما قبلها مخالف لما بعدها في أن الأول منهما متحقق الوقوع ، أو مترجح ، والثاني مشكوك فيه ، نحو أن تقول : سأعاقب زيدًا أو يغتلبز عن ذنبه .

فأنت تقول هذا الكلام في حال ، أنت متحقق فيه من إيقاع عقوبتك محمد ، أو مرجح لإيقاعه به ، وأنت - مع ذلك - شك في حصول الاعتذار منه .

فقصدهم أن يفرقوا بين هذين المعنيين في اللفظ المؤدى إليهما ، فرفعوا المضارع بعد « أو » حين يقصدون أن ما قبلها وما بعدها مشترك في الشك والتردد .

ونصبوا هذا المضارع حين يقصدون الدلالة على أن ما قبلها يحالف ما بعدها على النحو الذي أسلفت لك . ونظر النحاة في العامل الذي اقتضى النصب في الصورة الثانية ، فأما علماء الكوفة فترددوا ، فتارة ينسبون عمل النصب إلى « أو » نفسها ، وهو قول الكيساني ، وهو شيخ شيوعهم^(٢) .

وتارة ينسبون العمل إلى المعنى ، وهو المخالفة ، وهو قول شيخهم الفراء .

وأما علماء البصرة فرأوا أن العامل لا يجوز أن يكون « أو » ؛ لأنه حرف عطف مشترك بين الأسماء والأفعال^(٣) ، والحرف المشترك أصله ألا يعمل^(٤) .

(٥) وهذا هو مدعى مشي عليه المؤلف والشارح رحمهما الله ، ولذا كانت « أو » عندهم هي الحرف العاشر من نوصب الفعل المضارع .

(٦) أي : يدخل على الأسماء والأفعال حقيقًا ، فلا يختص بأحدهما دون الآخر .

ومثال دخول « أو » على الأفعال : قوله تعالى : ﴿لَا حُنَاقَ عَلَيْكُمْ إِن طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَنْسُوهُنَّ أَوْ تَرَضُوا لَكُمْ فَرْصَةٌ﴾ . ومثال دخولها على الأسماء : قوله تعالى : ﴿فَهِيَ كَالْحِجَابَةِ أَوْ أَسَدٌ مَسُودٌ﴾ .

و قوله تعالى : ﴿فَكَانَ كَذِبًا قَوْمِي أَوْ أَدْنَى﴾ ﴿١١٠﴾ ﴿١٠٣﴾ ١٠٢/٩+١ .

(٧) و قد عرفت أن الحرف المشترك يُهمل ، فلا يعمل شيئًا لعدم الاختصاص ، أما الحرف المختص « هـ »

وهي تأتي بمعنى «إلا»، وبمعنى «إلى»^(١).

ورأى أن الخلاف لا يصلح للعمل؛ لأنه معنوي، فلم يكن لهم بد من أن يجعلوا العامل هو «أن» المصدرية مصصرة وحوياً بعد «أو»؛ لأن «أن» عامل قوي، وجعلوا «ما» بعد «أو» في تأويل مصدر مسوك من «أن» المضمرة ومنصوبها، وجعلوا هذا المصدر معطوفاً بـ «أو»، على مصدر آخر متوهم، أو متضمنة بما قبلها.

فإذا قلت: لألزمك أو تقصيتني حقاً. كان التقدير عندهم: ليكونن لزوم مني لك أو قضاة لخطي منك. فوفروا لـ «أو» معناها الأصلي.

و بناء على قول البصريين هذا تكون «أو» هي الحرف الخامس من الحروف التي ينصب الفعل المضارع بعدها بـ «أن» مضمرة وجوياً.

(١) وقد جعل النحاة كونها تأتي على أحد هذين المعنيين من شروط أن ينصب الفعل المضارع بعدها. فينصب الفعل المضارع بعد «أو» بشرط أن تكون بمعنى «حتى»؛ يعني: أنها تدل على أن ما بعدها غاية لما قبلها، فهي حيثئذ بمعنى «حتى»، ومن العلماء من يعبر بأن تكون بمعنى «إلى»، والعبارة سواء. أو تكون بمعنى «إلا»؛ يعني: أن ما بعدها مستثنى من عموم الأزمان المستقبلية التي يصلح لها ما قبلها. ومن العلماء من يزيد على ذلك قوله: أو تكون بمعنى «كـ»؛ يعني أن ما بعدها علة لما قبلها، وهي زيادة صحيحة.

وثلخص هذا الكلام أن ما بعد «أو» قد يكون علة لما قبلها، نحو أن تقول: لأطيعن الله أو يفيز لي ذنبي. فإن معنى هذه العبارة أنك تطيع الله لكي يفيز لك ذنبك، ولا يصلح في هذا المثال أن تكون «أو» بمعنى «إلى»، ولا أن تكون بمعنى «إلا»؛ لفساد المعنى على كل منهما.

وقد يكون ما بعد «أو» غاية ينتهي عندها ما قبلها، نحو أن تقول: لأنتظرن محمداً أو يجيء. فإنك تريد بهذه العبارة أنك ستنتظر محمداً إلى أن يجيء، ولا يصلح في هذا المثال أن تكون «أو» بمعنى «إلا»، وقد يكون ما بعد «أو» مستثنى من أزمان المستقبل التي يصلح لها ما قبلها، نحو أن تقول: لأقتل الكافر أو يسلم. فإن ما بعد «أو» ههنا مستثنى من استمرار ما قبلها في جميع الأرمه، ولا يصلح في هذا المثال أن تكون «أو» بمعنى «إلى».

وقد يصلح مثال واحد للأمور الثلاث التي ذكرناها، نحو مثالهم المشهور، وهو: لألزمك أو تقصيني حقاً. فإن ما بعد «أو» في هذا المثال يصح أن يكون علة لما قبلها بدليل أنه يصح أن تقول: لألزمك =

يعمل فيما يختص به، ولذلك لا تعمل «هل» فيما تدخل عليه مثلاً؛ لكونها حرفاً مشتركاً، لا تخص بقبيل معين من الأسماء أو الأفعال.

وتعمل حروف الجر فيما تدخل عليه لاختصاصها بالأسماء، فالجر من علامات الاسم. وكذا حروف الجر؛ كـ «لم» تعمل في الفعل المضارع؛ لاختصاصها به، فالجرم من علامات لأعمال

= كى تقضى حقى .

ويصح أن يكون ما بعد «أو» غاية ينتهى إليها ما قبلها ، بدليل أنه يجوز لك أن تقول . لأتزمك إلى أن تقضى حقى .

ويصح أن يكون ما بعد «أو» مستثنى من استمرار ما قبلها فى الأزمنة المستقبلية بدليل أنه يصح لك أن تقول . لأتزمك إلا أن تقضى حقى . أى : ليكون لزمى إياك مستمراً فى جميع أوقات المستقبل ، ويقطع فى الزمن الذى تقضى فيه حقى .

وقد وضع العلماء ضابطاً للفرق بين «أو» التى بمعنى «إلى» ، و «أو» التى بمعنى «إلا» ، وحاصله أن ما كان قبل «أو» إن كان ينقض شيئاً فشيئاً كانت «أو» بمعنى «إلى» ، وإن كان ما قبل «أو» ينقض دفعة واحدة كانت «أو» بمعنى «إلا» ، فاعرف هذا كله ، والله يفعل به .

وهذا شرطان آخران . ذكرهما النحاة لكون الفعل المضارع نصب بعد «أو» وهما

١- ألا يفصل بين «أو» والفعل فاصل .

٢- ألا يتقدم عليها معمول معمولها .

ومن الشواهد الشعرية على نصب الفعل المضارع بعد «أو» : قول الشاعر :

لأشتمهنَّ الصُّبَّ أو أدرك الثَّنى فما انقادت الآمالُ إلا لصابِرٍ

الشاهد فيه . قوله : أو أدرك . حيث نصب الفعل المضارع الذى هو «أدرك» بـ «أن» المضمره وجوباً بعد «أو» .

وقد ذكر جماعة من النحاة أن «أو» فى هذا البيت بمعنى «إلى» ، ومنهم ابن هشام رحمه الله ، كما فى شرح القطر ص ٦٥ .

وذكر قوم أنها بمعنى «حتى» ، ومن ذكر ذلك ابن هشام أيضاً فى أوضح المسالك ١٥٧/٤ ، وابن عقيل ، والأشمونى .

ولا خلاف بين هذين الكلامين ؛ لأن «إلى» ، و «حتى» بمعنى واحد ، وهو الغاية .

وذكر السيوطى أن «أو» ههنا بمعنى «إلا» ، وهو مخالف لذلك كله ، فوق أنه بعيد . وقول الآخر :

وكنتُ إذا عَمَزْتُ قَنَاقَةَ قوم كسرتُ كعوبها أو تشقبتا

أى : إلا أن تستقيم ، فلا أكسر كعوبها .

وهذه قومه : أو تستقيما . حيث نصب الفعل المضارع الذى هو تستقيم بـ «أن» المنصرفة وجوباً

بعد «أو» التى بمعنى «إلا» ، ولا يصح أن تكون هنا بمعنى «إلى» ؛ لأن الاستقامة لا تكون غاية لكسر .

ومن شواهد إثبات «أو» بمعنى «إلا» قراءة من قرأ ﴿سَيَذَرُونِ إِلَى قَوْمِ آلِ يُسُفَ بَأْسٍ شَدِيدٍ تُقَاتِلُونَهُمْ

وَيُهْلِكُونَ﴾ بحذف النون .

ود كـه هو إعراب تفصيلى للمثالين اللذين أتى بهما الشارح رحمه الله تعالى . -

= المثال الأول : لأَقْتُلَنَّ الكافرَ أو يُسَلِّمَ .

لأَقْتُلَنَّ اللام مُوَطَّئَةٌ لِلْقَسَمِ ، و « أَقْتُلَنَّ » : فعل مضارع مبني على الفتح ؛ لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة ، في محل رفع ، والفاعل ضمير مستتر وجوباً ، تقديره « أنا » ، والنون للتوكيد حرف مبني على الفتح ، لا محل له من الإعراب .

الكافر : مفعول به منصوب ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة .

أو : حرف عطف ، بمعنى « إلا » .

يسلم فعل مضارع منصوب بـ « أن » مضمره وجوباً بعد « أو » ، والفاعل ضمير مستتر جوازاً ، تقديره « هو » يعود على الكافر .

والمعنى : لأقتلن الكافر إلا أن يسلم ، والإسلام يحصل دفعة واحدة ، فلذا كانت « أو » بمعنى « إلا » .
المثال الثاني : لأَلْزَمَنَّكَ أو تُقْعِنَنِي دُئْبِي .

لأَلْزَمَنَّكَ اللام مُوَطَّئَةٌ لِلْقَسَمِ ، و « أَلْزَمَنَّ » : فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة ، في محل رفع ، والفاعل ضمير مستتر وجوباً ، تقديره « أنا » ، والنون للتوكيد ، حرف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، والكاف ضمير مبني على الفتح في محل نصب ، مفعول به .

أو : حرف عطف بمعنى « إلى » . تقضيني : فعل مضارع منصوب بـ « أن » مضمره وجوباً ، بعد « أو » ، والنون للموقاية ، وباء المتكلم ضمير مبني على السكون في محل نصب ، مفعول به أول .

حقى : مفعول به ثان منصوب ، وعلامة نصبه فتحة مقدرة على آخره ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، وباء المتكلم ضمير مبني على السكون في محل حر مضاف إليه ؛ لأنه اسم مبني لا يظهر فيه إعراب .

و « أو » في المثالين عاطفة مصدراً مؤوّلاً على مصدرٍ مُقَدَّرٍ ، والتقدير في المثال الأول : لَيَقْعُرَنَّ مني قتلٌ للكافر أو إسلامٌ منه .

والتقدير في المثال الثاني : لَيَقْعُرَنَّ مني إلزامٌ لك أو قضاءٌ منك .

وحاصل مذهب البصريين أن « أن » تُضَمُّرُ بعد ثلاثة من حروف الجر ، وهي اللام بنوعها ؛ لام التعليل ، ولام المحذور ، وكى التعليلية ، وحتى الجارة ، وبعد ثلاثة من حروف العطف ، وهي الفاء والواو وأو . وبهذا ينتهي الكلام على نواصب الفعل المضارع ، وإليك مُلَخَّصٌ ما مضى فيه :

١- نواصب الفعل المضارع عشرة ، وهي أن ، ولن ، وإذن ، وكى ، ولام كى ، ولام المحذور ، وحتى ، والجواث بالفاء والواو ، وأو .

٢- ختلف الجاة رحمهم الله في هذه النواصب العشرة على قولين .

لقول لأول . أنها تصب بنفسها ، وهذا هو اختيار المؤلف والشارح رحمهما .

لقول الثاني : أن هذه النواصب العشرة على ثلاثة أقسام -

= قسم ينصب بنفسه ، وقسم ينصب بـ « أن » مضرة بعده جوازاً ، وقسم ينصب بـ « أن » مضرة بعده وحبواً .

أما القسم الأول - وهو الذى ينصب الفعل المضارع بنفسه - فأربعة أحرف ، وهى : أن ، ولن ، وإذن ، وكى .

وما القسم الثانى - وهو الذى ينصب الفعل المضارع بواسطة « أن » مضرة جوازاً - فحرف واحد ، وهو لام التعليل .

وأما القسم الثالث - وهو الذى ينصب الفعل المضارع بواسطة « أن » مضرة وحبواً - فخمسة أحرف ، هى : لام الجحود ، وحتى ، والجواب بالفاء والواو ، وأو . وهذا القول بالتفصيل هو مذهب جمهور البصريين .

٣- الدليل على انحصارها فى عشرة هو التبع والاستقراء .

٤- أول هذه الحروف العشرة « أن » بفتح الهمة وسكون النون ، وشرط النصب بها أمران . أ- أن تكون مصدرية لا زائدة ، ولا مفسرة ، فكلاهما لا ينصب الفعل المضارع . ب- ألا تكون مخففة من الثقيلة .

٥- الحرف الثانى من نواصب الفعل المضارع « لن » ، وهو حرف نفى ونصب واستقبال .

٦- ولا تفيد « لن » تأييد النفى ، خلافاً للزمخشري .

٧- الحرف الثالث من نواصب الفعل المضارع « إذن » ، ويشترط لنصب الفعل المضارع بها ثلاثة شروط :

أ- أن تكون فى صدر جملة الجواب .

ب- أن يكون الفعل المضارع الواقع بعدها دالاً على الاستقبال .

ج- ألا يفصل بينها وبين المضارع فاصل ، غير القسم ، أو « لا » النافية .

٨- الحرف الرابع من نواصب الفعل المضارع « كى » ، وهذا على مذهب الكوفيين ، فهم يرون أن « كى » لا تكون إلا حرفاً مصدرياً ، ينصب الفعل المضارع بنفسه دائماً .

وأما على مذهب جمهور البصريين ، ومعهم سيبويه ، أن « كى » تكون أحياناً مصدرية ، فتنصب الفعل المضارع بنفسها ، وأحياناً تكون تعليلية ، بمعنى لام التعليل ، والناصب للمضارع حينئذ « أن » مضرة وحبواً بعد « كى » .

٩- الحرف الخامس من نواصب الفعل المضارع هو لام « كى » ، أو لام التعليل .

وهذا الحرف قد اختلف النحاة هل هو ناصب للفعل بنفسه ، أم أن الذى ينصب الفعل بعده « أن » مضرة جوازاً

فذهب جمهور الكوفيين ، وهو اختيار الشارح والمؤلف رحمهما الله ، إلى أن لام التعليل تنصب الفعل =

= المضارع بنفسها .

وذهب جمهور البصريين إلى أن هذه اللام لا تنصب الفعل المضارع بنفسها ، وإنما ينصب الفعل المضارع بـ « أن » مضمرة بعدها جوازًا .

١٠ - الحرف السادس من الحروف التي ينصب بعدها الفعل المضارع : لام الجحود ، أى : لام النفي . وضابط لام الجحود أن تسبق بـ « ما كان » ، أو « لم يكن » .

وأيضًا احتلف النحاة هنا ، هل لام الجحود تنصب الفعل المضارع بنفسها ، أم أن الفعل المضارع ينصب بـ « أن » مضمرة وجوبًا بعد لام الجحود :

فذهب علماء البصرة إلى أن الناصب للفعل المضارع بعد لام الجحود هو « أن » المضمرة وجوبًا .
وأما الكوفيون - ومعهم المؤلف والشارح رحمهما الله - فقد ذهبوا إلى أن ناصب الفعل المضارع هو لام الجحود نفسها .

١١ - الحرف السابع من الحروف التي ينصب بعدها الفعل المضارع : حتى .
وليعلم أن « حتى » ترد في الاستعمال في اللغة العربية على أربعة أوجه :

١ - أن تكون حرف عطف .

٢ - أن تكون حرف ابتداء .

٣ - أن يكون بعدها اسم مفرد مجرور بها ، وهي في هذا الاستعمال حرف جر ، ومعناها الغاية .
٤ - أن يقع بعدها الفعل المضارع المنصوب ، وهذه هي موضع كلام المؤلف والشارح رحمهما الله .
وهنا أيضًا حدث نفس الخلاف الماضي ، وهو هل الناصب للفعل المضارع هو « حتى » نفسها ، أم هو « أن » مضمرة وجوبًا بعد « حتى » : فذهب الكوفيون إلى أن الناصب هو « حتى » نفسها .

وأما البصريون فقالوا : الناصب للفعل المضارع هو « أن » مضمرة وجوبًا بعد « حتى » .

١٢ - اشترط النحاة لئلا ينصب الفعل المضارع بعد « حتى » شرطين :

أ - أن يكون الفعل المضارع الذي بعدها دالًّا على زمن المستقبل ، بالنسبة لما قبل « حتى » .

ب - أن تكون « حتى » بأحد معنيين : إما أن تكون بمعنى « كى » ، أو أن تكون بمعنى « إلى » .

وزاد ابن مالك معنى ثالثًا لـ « حتى » هذه ، وهو أنها تأتي بمعنى « إلا » الاستثنائية .

١٣ - الحرف الثامن والتاسع من الحروف التي ينصب بعدها الفعل المضارع هما الواو والفاء في جواب النفي أو الطلب .

وهما أيضًا حدث الخلاف : هل الناصب هو « أن » المضمرة وجوبًا بعد الواو والفاء ، كما هو مذهب البصريين ، أم أن الناصب هو الواو نفسها ، والفاء نفسها ، كما هو اختيار المؤلف والشارح رحمهما الله .

١٤ - ينصب الفعل المضارع بعد الفاء والواو بشرطين ، لا بد منهما :

أ - أن تكون الفاء للسبية ، والواو للمعية . =

فإن كنت غاية لما قبلها فهي بمعنى «إلى»، مثل: لَأَلْزَمْتُكَ أَوْ تَقْضِيَتِي دِينِي. فهذه على تقدير: إلى أن تَقْضِيَتِي دِينِي.

ومتألفا بمعنى «إلا»: لَأَقْتُلَنَّ الْكَافِرَ أَوْ يُسْلِمَ. فهنا لا يمكن أن تَجْعَلَ «أو» بمعنى «إلى»: لَأَنَّ الْقَتْلَ لَا يَمْتَدُّ إِلَى أَنْ يُسْلِمَ، لكن تَجْعَلَ «أو» بمعنى «إلا أن يُسْلِمَ».

وعلى كل فـ «أو» تَنْصِبُ الفعل المضارع، وتأتي على وجهين:

الأول: أن تكون بمعنى: إلى.

والثاني: أن تكون بمعنى: إلا.

فإن كان ما بعدها غاية لما قبلها فهي بمعنى: «إلى»، وإلا فهي بمعنى «إلا».



ب- أن يكونا مسبوقين بنفي أو طلب.

١٥- نصب اسمي الأمر، والهي، والدعاء، والترجي، والتمنى، والعرض، والنهض، والاستفهام.

١٦- حرف العاشر من الحروف التي ينصب بعدها الفعل المضارع هو «أو»، والناصب إما أن يكون هو «أو» نفسها، وإما أن يكون «أن» مضرة وجوبا بعد «أو». وهذا بناء على الخلاف ويشترط لنصب الفعل المضارع بعد «أو» أن يكون معها واحداً من ثلاثة معاني.

١- حتى

٢- إلى

٣- كي

وبهذا ينتهي هذا الملخص، والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

جَوَازِمُ الْمُضَارِعِ

جَوَازِمُ الْمُضَارِعِ

قَالَ الْمُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى . وَالْجَوَازِمُ ثَمَانِيَةَ عَشَرَ ، وَهِيَ : لَمْ ، وَلَمَّا ، وَلَمْ يَمْ ، وَلَمْ يَلَمْ ، وَلَمْ يَلَمْ . وَالْجَوَازِمُ ثَمَانِيَةَ عَشَرَ ، وَهِيَ : لَمْ ، وَلَمَّا ، وَلَمْ يَمْ ، وَلَمْ يَلَمْ ، وَلَمْ يَلَمْ . وَالْجَوَازِمُ ثَمَانِيَةَ عَشَرَ ، وَهِيَ : لَمْ ، وَلَمَّا ، وَلَمْ يَمْ ، وَلَمْ يَلَمْ ، وَلَمْ يَلَمْ . وَالْجَوَازِمُ ثَمَانِيَةَ عَشَرَ ، وَهِيَ : لَمْ ، وَلَمَّا ، وَلَمْ يَمْ ، وَلَمْ يَلَمْ ، وَلَمْ يَلَمْ .

قَوْلُهُ : الْجَوَازِمُ . الْجَوَازِمُ جَمْعُ جَازِمٍ ، وَجَمِيعُ « جَازِمٍ » ، وَهُوَ مُذَكَّرٌ عَلَى « جَوَازِمٍ » ؛ لِأَنَّهُ لَغِيْرُ الْعَاقِلِ ^(١) .

وَقَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ : الْجَوَازِمُ ثَمَانِيَةَ عَشَرَ . يَعْنِي : ثَمَانِيَةَ عَشَرَ جَازِمًا ، وَدَلِيلُ ذَلِكَ مَا أَسْلَفْنَاهُ فِي النَّوَاصِبِ ^(٢) ، وَهُوَ التَّبَعُ وَالِاسْتِقْرَاءُ .

وَقَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ : وَهِيَ : لَمْ ، وَلَمَّا ، وَأَلَمْ ، وَأَلَمَّا ، وَلَمْ يَلَمْ ، وَلَمْ يَلَمْ ، وَلَمْ يَلَمْ . هَذِهِ الْحُرُوفُ السَّتَةُ تَجْزِمُ فِعْلًا وَاحِدًا ، وَيَتَقَى مِنَ الثَّمَانِيَةِ عَشَرَ اثْنَا عَشَرَ تَجْزِمُ فَعْلَيْنِ ^(٣) .

(١) كَانَ الشَّيْخُ الشَّارِحُ رَحِمَهُ اللَّهُ يَرِيدُ أَنْ يَبَيِّنَ أَنَّهُ كَانَ مِنَ الْمَفْتَرَضِ أَنْ تَجْمَعَ كَلِمَةُ « جَازِمٍ » جَمْعَ مُذَكَّرٍ سَالِمًا ، فَيَقَالُ : « جَازِمُونَ » ؛ لِأَنَّهُا تَدُلُّ عَلَى اسْمٍ مُذَكَّرٍ ، وَلَكِنَّهَا لَا تَصْلُحُ أَنْ تَجْمَعَ هَذَا الْجَمْعَ ؛ لِأَنَّهُا لَغِيْرُ الْعَاقِلِ ، وَمِنْ شُرُوطِ جَمْعِ الْكَلِمَةِ جَمْعُ مُذَكَّرٍ سَالِمًا أَنْ تَكُونَ لِلْعَاقِلِ . وَمَرَادُ الْمُؤَلِّفِ رَحِمَهُ اللَّهُ بِقَوْلِهِ : الْجَوَازِمُ ثَمَانِيَةَ عَشَرَ : أَنَّ الْأَدَوَاتِ الَّتِي تَجْزِمُ الْمُضَارِعَ ثَمَانِيَةَ عَشَرَ جَازِمًا . (٢) تَقْدِمُ ص ٢٨٧ .

(٣) وَغِيْرِهِ فَالْجَوَازِمُ الثَّمَانِيَةَ عَشَرَ الْمَذْكُورَةَ تَقْسَمُ إِلَى قِسْمَيْنِ :
١ - لَمْ .
٢ - لَمَّا .
٣ - أَلَمْ .
٤ - أَلَمَّا .
٥ - لَمْ الْأَمْرُ وَالِدْعَاءُ .
٦ - لَا فِي الْبُهْيِ وَالِدْعَاءُ . =

وإذا تأملت هذه الحروف الستة وجدت أنها تنقسم إلى قسمين :

- ١ قسمه ينفذ النفي ، وهو الحروف الأربعة الأولى : لم ، ولما ، وألم ، وألماً .
 - ٢ وقسمه ينفذ الصلب ، وهو الحرفان الآخران : لا في النفي والدعاء ، ولام الأمر والدعاء .
- وقد ذكر ابن هشام رحمه الله هذه الجوازات الستة في كتابه شرح قطر الندى وغيره ، ولكنه جعل « ألم » و « لم » حرفاً واحداً ، و « ألماً » و « لماً » حرفاً واحداً ، وعليه فيكون مجموع الجوازات لعقل واحد عده أربعة ، لا ستة .

ثم ذكر رحمه الله أمراً حاصناً يخرج فعلاً واحداً ، مع الأربعة السابقة ، فنقل رحمه الله في شرح القطر ص ٧٧ فالجزم لعقل واحد خمسة أمور : أحدها : الطلب ، وذلك إذا تقدم لنا لفظ دال على أمر أو نهى أو استفهام أو غير ذلك من أنواع الطلب ، وجاء بعده فعل مضارع مجرد من الفاء ، وقصد به الجزاء ؛ فإنه يكون مجزوماً بذلك الطلب ؛ لما فيه من معنى الشرط ، ونعني بقصد الجزاء أنك تقدره مسبباً عن ذلك المتقدم ، كما أن جزاء الشرط مسبب عن فعل الشرط .

وذلك كقوله تعالى : ﴿ قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ ﴾ تقدم الطلب وهو « تعالوا » ، وتأخر المضارع المجرد من الفاء ، وهو « أتْل » . وقصد به الجزاء ؛ إذ المعنى : تعالوا فإن تأتونني أتْل عليكم ، فالتلاوة عليهم مسببة عن مجيئهم ؛ فلذلك جزم ، وعلامة جزمه حذف آخره ، وهو الواو .

وقول الشاعر :

يَقَا نَبْلِكَ مِنْ دُكْرَى خَيْبٍ وَمَنْزِلٍ يَسْقِطُ اللَّوْىَ يَنْزِلُ الدُّخُولُ فَخَوْضٍ

الشاهد فيه قوله « نبلك » . فإنه فعل مضارع غير مقترن بالفاء ، وقد سبقه فعل أمر ، وهو قوله : « قفا » ، وقد قصد الشاعر أن يحمل البكاء مسبباً عن الوقوف ، ولذلك جزم هذا المضارع في جواب الأمر ، فحذف منه حرف العلة الذي هو آخره ، وذلك الحذف هو أمارة الجزم ، مع أنه لا مانع من ذلك ؛ لأنه يصح أن تقول إن تقفا نبلك .

وتقول : « أَتْنِي أَكْرَمَكَ » و « هل تأتيني أحدثك » و « لَا تَكْفُرْ تَذْخِلُ الْجَنَّةَ » . ولو كان المتقدم نفياً أو خبراً مثبتاً لم يجزم الفعل بعده ، فالأول نحو : « ما تأتينا تحدثنا » برفع تحدثنا وجوباً ، ولا يجوز لك جزمه ، وقد غلط في ذلك صاحب الجمل .

و - بى نحو « أَنْتَ تَأْتِينَا تُحَدِّثُنَا » برفع تحدثنا وجوباً باتفاق النحويين .

و - مد فى لعرب « أَتْنِي اللَّهُ ائْتِرُوْهُ فَقُلْ خَيْرًا يُثَبِّ عَلَيْهِ » بالجزم فوجهه أن أَتْنِي اللَّهُ وفعل ، وإن كانا -

(٥) سيأتي في كلام الشارح رحمه الله ص ٣٤١ أن المؤلف رحمه الله إنما جعل « ألم » و « لم » حرفين . و « لماً » ، و « ألماً » حرفين ، من باب التسهيل على طلبة العلم المبتدئين ، والاف « ألم » هي « لم » . مصاف إليها حرف الاستفهام « الهمزة » ، و « ألماً » هي « لماً » مضافاً إليها حرف الاستفهام « الهمزة » .

= فعلين ماضيين ، ظاهرهما الخبر إلا أن المراد بهما الطلب ، والمعنى : ليتق الله امرؤ ، وليفعل خيراً .
وكذلك قوله تعالى : ﴿ قُلْ أَذَلُّكُمْ عَلَى تِجَارَةِ تُنَاجِيَكُمْ مِنْ عَذَابِ أَلِيمٍ ۝ تَوَمُّونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ فجزم « يغفر » لأنه جواب لقوله تعالى : ﴿ تَوَمُّونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُجَاهِدُونَ ﴾ لكونه في معنى : آمنوا وجاهدوا ، وليس جواباً للاستفهام ؛ لأن عفران الذنوب لا يتسبب عن نفس الدلالة ، بل عن الإيمان والجهاد .

ولو لم يقصد بالفعل الواقع بعد الطلب الجزاء امتنع جزمه ؛ كقوله تعالى : ﴿ خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ ﴾ فتطهرهم مرفوع باتفاق القراء ، وإن كان مسبوقة بالطلب ، وهو « خذ » ؛ لكونه ليس مقصوداً به معنى إن تأخذ منهم صدقة تطهرهم ، وإنما أريد خذ من أموالهم صدقة مطهرة ، فتطهرهم صفة لصدقة .

ولو قرئ بالجزم على معنى الجزاء لم يمتنع في القياس ، كما قرئ قوله تعالى : ﴿ قَهَبَ لِي مِنْ ذَلِكَ وَلِئَا ۝ يَرْتَبِي ﴾ بالرفع على جعل يرتبى صفة ل « ولئاً » ، وبالجزم على جعله جزاء للأمر .
وهذا بخلاف قولك : « اتقني يَرْجُلِي يُحِبُّ اللَّهُ وَرَسُولَهُ » فإنه لا يجوز فيه الجزم ؛ لأنك لا تريد أن محبة الرجل لله ورسوله مسببة عن الإتيان به ، كما تريد في قولك : اتقني أكرمك . بالجزم لأن الإكرام مستتب عن الإتيان ، وإنما أردت اتقني يرجل موصوف بهذه الصفة .

واعلم أنه لا يجوز الجزم في جواب الهوى إلا بشرط أن يصح تقدير شرط في موضعه مقروناً ب « لا » الناهية ، مع صحة المعنى ، وذلك نحو قولك : « لَا تَكْفُرْ تَدْخُلِ الْجَنَّةَ » و « لَا تَذُنْ مِنَ الْأَسَدِ تَسْلَمَ » فإنه لو قيل في موضعهما : « إِنْ لَا تَكْفُرْ تَدْخُلِ الْجَنَّةَ » و « إِنْ لَا تَذُنْ مِنَ الْأَسَدِ تَسْلَمَ » صح .
بخلاف « لَا تَكْفُرْ تَدْخُلِ النَّارَ » و « لَا تَذُنْ مِنَ الْأَسَدِ يَأْكُلُكَ » فإنه ممتنع فإنه لا يصح أن يقال « إِنْ لَا تَكْفُرْ تَدْخُلِ النَّارَ » و « إِنْ لَا تَذُنْ مِنَ الْأَسَدِ يَأْكُلُكَ » ولهذا أجمعت السبعة على الرفع في قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَمْنُنْ تَسْتَكْثِرُ ﴾ لأنه لا يصح أن يقال « إِنْ لَا تَمْنُنْ تَسْتَكْثِرُ » وليس هذا بجواب .

وإنما هو في موضع نصب على الحال من الضمير في « تَمْنُنْ » فكأنه قيل : ولا تمنن مستكثر .
ومعنى الآية : أن الله تعالى بهي نبيه ﷺ عن أن يهب شيئاً ، وهو يطمع أن يتعوض من الموهوب له أكثر من الموهوب .

فإن قلت : فما تصنع بقراءة الحسن البصري (تستكثر) بالجزم ؟

قلت : يحتمل ثلاثة أوجه :

أحدهم أن يكون بدلاً من تمنن ، كأنه قيل : لا تستكثر ؛ أي : لا تر ما تعطيه كثيراً .

و الثاني أن يكون قدر الوقف عليه ؛ لكونه رأس آية ، فسكنه لأجل الوقف ، ثم وصله بية الوقف

و الثالث أن يكون سكه لتاسب رؤوس الآي ، وهي : فأندز ، فكبر ، فطهر ، فاهجر . هـ

وساء على ما ذكره ابن هشام رحمه الله يمكن أن نقول : إنه لا بد لتمام الجزم في هذا الأسلوب من تحقق -

= الشروط الالية

١- أن يتقدم الطلب على الفعل المجزوم ، فلا يجوز الفعل إذا تقدم عليه فعل مُثْبِت ، نحو : يداكر محمد وينجح .

٢- أن يكون المضارع المجزوم مُتَرْتِيبًا على الطلب السابق ، ونتيجة له ، ومُسَبِّبًا عنه ، فإن فُقد هذا لم يُخَرَّم .

٣- أن يكون النهي - أحد صُور الطلب - صالحًا لإبداله بأداة شرط ، مع « لا » النافية قبل فعل الشرط ، ويصح المعنى بذلك ، وذلك نحو : لا تُهْمِلْ تَجْتَبِ . يصبح فيها : إن لا تُهْمِلْ تنجح .

حيث حُلَّتْ « إن » ، و « لا » النافية محل « لا » الناهية ، وصَلَحَ الأسلوب .

٤- أن يكون الجراء (الجواب) بعد النهي أمرًا محسوسًا ، نحو قولك : لا تُكْفَرْ تَدْخُلُ الجنة .

فلو كان أمرًا مكروهًا كدخول النار تَقَرُّ الرفع ، نحو : لا تُكْفَرْ تَدْخُلُ النار ، لا تُدْنُ من الأسد يأكلُك .

النقسم الثاني : كل واحد منه يحزم فعلين ، وهو اثنا عشر أداة ، وهي :

١- إن . ٢- ما .

٣- مهما . ٤- إذا .

٥- أي . ٦- متى .

٧- أين . ٨- أيان .

٩- أنى . ١٠- عيشما .

١١- كيفما . ١٢- متى .

ثم ذكر المؤلف رحمه الله أداة ثالثة عشر مما يحزم فعلين ، وهي « إذا » . وإنما ذكرها مفردة ؛ لأنها لا تجزم إلا في الشعر خاصة ، وذلك ضرورة .

وقد نظم ابن مالك رحمه الله هذه الأدوات الثمانية عشر ، فيما عدا كيفما^(٢) ، في الألفية ، فقال رحمه الله :

بلاَ ولا م طالِبًا ضَعَّ جَزَمًا في الفعل هكذا بَلَمَ وَلَمَّا
واجْزَمَ بَيَّنَّ وَمَنْ وَمَا وَمَهْمَا أَيَّ مَتَى أَيَّانَ أَيْسَرُ إِذْمَا
وَحَيْثُمَا أُنْثِيَ وَصَرَفَ إِذْ مَا كَيْنَ وَبَاقِي الْأَدَوَاتِ أُنْثَمَا

وهناك أدوات تفيد الشرط ، ولكنها لا تجزم الفعل المضارع ، ومن أشهرها : لو ، ولولا ، وإذا ، وبأ ، الجبينة ، وكلما ، وأثما . =

(٥) لأنها لا تكون جازمة إلا على قول الكوفيين ، وابن مالك رحمه الله من البصريين .

حرف الأول من الجوازم التي تجزئ فعلاً واحداً : « لم »

أذخِلْ « لم » على فعلٍ مضارعٍ يَجْبِيَنَّ لك ، تقولُ : يَضْرِبُ الرجلُ وَلَدَهُ إذا أساء الأدب .

أذخِلْ « لم » على « يَضْرِبُ » ، تقولُ : لم يَضْرِبِ الرجلُ وَلَدَهُ .
حينَ أساءَ الأدب .

ما الذي حوّل « يَضْرِبُ » إلى « يَضْرِبُ » ؟

الجواب : « لم » ، جَزَمَتِ الفعلَ ، وهذا هو عملُها .

فـ « لم » حرفُ جزمٍ .

وهي حرفُ نفيٍ .

لأننا كنا نقولُ : يَضْرِبُ الرجلُ وَلَدَهُ إذا أساءَ الأدب . والآن قلنا : لم يَضْرِبُ .
فأصبحتَ الجملةُ منفيةً بعدَ أن كانت مُثَبِّتَةً .

وهي حرفُ قلبٍ ؛ لأننا كنا نقولُ : يَضْرِبُ الرجلُ وَلَدَهُ إذا أساءَ الأدب . فالضربُ
الآن في الوقتِ الحاضرِ .

ثم قلنا : لم يَضْرِبِ الرجلُ وَلَدَهُ حينَ أساءَ الأدب . فالضربُ في الماضي .

إذن أفادت « لم » ثلاثَ فوائدَ ؛ النفي ، والجزم ، والقلب .

اللفي ، لأنها حوَّلتِ الجملةَ الثبوتيةَ إلى جملةٍ منفيةٍ .

فهذه الأدوات ، وإن أدت معنى الشرط ومفهومه ، إلا أنها غير مؤثرة نحويًا في فعلي الشرط والجواب ،
بحر .

مملوك وإنحوا إذا ما أتيتهم أخكم في أموالهم وأقرب

فانصع ، أتيت « فعن الشرط مبنى على السكون ، لا محل له من الإعراب ، ولا يقال في محض حرم
لأن الأداة هنا غير عاملة الجزم .

و« عن » أخكم جواب الشرط ، مرفوع بالضم .

والنصب . لأنها قَلَبَتْ زمنَ الفعلِ المضارعِ من الحالِ أو الاستقبالِ إلى الماضي .
والجزمُ ؛ لأنها جَزَمَتْ الفعلَ المضارعَ .

مثال على إعراب « لم » وما دخلت عليه : تقول : لم يضرب
لم : حرفُ نفي وقلبٍ وجزم .

يضربُ . فعلٌ مضارعٌ مجزومٌ بـ « لم » ، وعلامةُ جزمه السكونُ .

فـ « لم » تَجْزِمُ الفعلَ المضارعَ ، وعليه فإذا تكلّم رجلٌ ، فقال : لم يضربُ . قلنا :
هذا خطأً .

فإذا قال لم يضربُوا . فهذا صحيح ؛ لأنه جَزَمَهُ بحذفِ النونِ ؛ لأنها من الأفعالِ
الخمسة^(١) .

الحرفُ الثاني من الجوازم التي تَجْزِمُ فعلاً واحداً : لَمَّا .

وهي كسابقتيها « لم » : حرفُ نفي وجزمٍ وقلبٍ^(٢) .

(١) مثال جرم الفعل المضارع بـ « لم » ، من القرآن الكريم :

قوله تعالى : ﴿ وَلَمْ أَكُنْ بِدُعَائِكَ رَبِّ شَقِيًّا ﴾ .

و قوله تعالى : ﴿ وَلَمْ أَكُ نَبِيًّا ﴾ .

و قوله تعالى : ﴿ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ﴾ .

(٢) فقد اتفق الحرفان في نفي المضارع ، وجزمه ، وقلبِ زمنه إلى الماضي .

ويبقى الحرفان أيضاً في الآتي :

١- الحرفية ، فـ « لم » ، « لَمَّا » حرفان باتفاق النحاة .

٢- خصوصيتهما بالمضارع ، فلا يدخلان على غير الفعل المضارع .

٣- حوار دخول همزة الاستفهام على كل منهما ؛ كقوله تعالى : ﴿ أَلَمْ يَأْبِ لِلَّذِينَ آمَنُوا أَنْ تَحْشَعُ

قُلُوبُهُمْ ﴾ . وقوله تعالى : ﴿ أَلَمْ يَكُ نُطْفَةً مِنْ مَنِيٍّ ﴾ .

وكقول العرب زاجرين : أَلَمَّْا تُصْنِعْ وَالشَّيْبُ وَازْعُ .

لكلّهما قد يختلفان من جهتين : من جهة المعنى ، ومن جهة الاستعمال :

١- الاحلاف من جهة المعنى

وهو يتمثل فيما يلي : -

١- أن اسمعَ بها مستمر الانتفاء إلى زمن الحال « التكلّم » ، بخلاف المعنى بـ « لم » ؛ فإنه قد يكون مستمرا ، مثل قوله تعالى : ﴿ لَمْ يَكِلِدْ وَلَمْ يُؤَلِّدْ ﴾ .
وقد يكون مقطعا ، مثل قوله تعالى : ﴿ هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُن شَيْئًا مَّذْكُورًا ﴾ .
لأن المعنى أنه كان بعد ذلك شيئا مذكورا .
ومن ثم امتنع أن تقول : لَمَّا يَتَّقُمْ ثم قام^(١) .

وحاز لم يقيم ثم قام .

٢- أن النفي بـ « لم » لا شأن له بالمستقبل ، أما « لَمَّا » فإنها تنفي الماضي ، مع توقع حدوث فعلها في المستقبل^(٢) .

ولذلك قيل : لَمَّا تظهر نتيجة الامتحان . فالنتيجة لم تظهر حتى زمن التكلّم ، فالنفي مستمر إلى زمن التكلّم ، والطلاب يتوقعون ظهورها في المستقبل .
ومثال ذلك أيضا :

هـ قوله تعالى : ﴿ بَلْ لَمَّا يَدُوْرُوا عَذَابٍ ﴾ ؛ أى : إلى الآن ما ذاقوه ، وسوف يذوقونه ، ولم لا تقتضى ذلك .

هـ وقوله تعالى : ﴿ وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِنْسَانُ فِي قُلُوبِكُمْ ﴾ . فالنفي فى قوله تعالى : ﴿ وَلَمَّا يَدْخُلِ ﴾ . مستمر إلى وقت التكلّم ، ويتوقع أن يؤمنوا فيما بعد .

هـ وقول الشاعر :

فإن كنتُ مأكولا فكنّ خيرَ أكلٍ وإلا فأسأدرِكنسى ولما أُنسرقِ

فهو إلى وقت إنشاده البيت لم يُمَرَّقْ ؛ أى : لم يقتل ، وهو يتوقع أن يقتل فيما بعد ، إن لم يُحلَّضه المُشْتَقَاتُ به . =

(هـ) إما لم يحز أن يقال : لَمَّا يَتَّقُمْ ثم قام . لأن هذا كلام يناقض غيْزَه صَدْرَه ؛ وذلك لأن معنى « لَمَّا يَتَّقُمْ » أن عدم وجود هذا الشيء مستمر إلى زمن التكلّم ، ومعنى « ثم كان » أنه وُجدَ فى بعض أجزاء الزمن لمضى .

ولا ريب أن فى هذا من التناقض ما ليس يُخْفَى عليك ، ولهذا لو قلت : لَمَّا يَتَّقُمْ ثم إنه سيقوم كـ كلامه صحیح سائعا ؛ لأن معنى حصول الشيء فى الزمن الماضي ، واستمرار هذا المعنى إلى زمن التكلّم لا ينافي ، ولا يتناقض مع حصوله فى الزمن المستقبل الذى تنبئ عنه السنين فى « سيقوم »

(هـ) قال ابن هشام رحمه الله فى شرح القطر ص ٨٢ : ذكر هذا المعنى الزمخشري ، والاستعمال والدوق

يشهدان به . اهـ

فهى حرف جزم، تقول مثلاً: يفرح زيد. فتأتى بـ «لما»، فتقول: لما يفرح زيد.
فـ «لما» غيرت الفعل من الرفع إلى الجزم.

وهى حرف نفى، تقول: يفرح زيد. الجملة ثبوتية، فإذا أدخلت «لما» على هذه الجملة تقول: لما يفرح زيد. وتضيق الجملة منفية.

وهى حرف قلب، تقول: يفرح زيد. الجملة صالحة للحضور، فإذا قلت: لما يفرح زيد. قلب زمن الفعل المضارع من الحال أو الاستقبال إلى الماضى.
إذن: لما حرف نفى وجزم وقلب.

لكن الفرق بينها وبين «لم» أن «لم» نفى بلا توقع، و «لما» نفى بتوقع، فتقول الله تعالى: ﴿بَلْ لَّمَّا يَذُوقُوا عَذَابٍ﴾. فيها نفى، لكن مع توقع المنفى؛ معنى: ماذا قوه، لكن قريباً يذوقونه، بخلاف «لم» فإنها لا تدل على هذا المعنى.

= ومن ثم امتنع: لما يجتمع الضدان^(٥).

ب- الاختلاف من جهة الاستعمال:

وهو يتمثل فيما يلى:

- ١- أن المضارع المنفى بـ «لم» لا يجوز حذفه، أما منفى «لما» فهو جائز الحذف لدليل.
يقال: هل دخلت البلد؟ فتقول: قاربتها ولما. تريد: ولما أدخلتها. ولا يجوز: قاربتها ولم.
- ٢- أن «لما» لا تقترن بحرف الشرط، بخلاف «لم»، تقول: إن لم تنم فممت. ولا يجوز: إن لما تنم فممت.

ومثال دخول حرف الشرط على «لم» من القرآن: قوله تعالى: ﴿فَإِنْ لَمْ تَعْمَلُوا وَلَنْ تَعْمَلُوا﴾، وقوله تعالى: ﴿وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَغْتَ رِسَالَتَهُ﴾.

(٥) قد عرفت السر فى هذا كله، وهو أن «لم» لنفى الفعل غير المقترن بـ «قد»، وأنت لو قلت: لم يحضر على. وقد علمت أنك تنفى قول من قال: حضر على. لم يكن فى اللفظ المثبت، ولا منفيه، شىء يدل على التوقع.

وإذا قلت: لما يحضر على. وأنت تعلم أنك تنفى قول من قال: قد حضر على. ففى الإثبات ما يدل على توقع الأمر، وهو «قد»، فىكون نفىه دالاً على توقع حصوله.

ولا شك أنك لو قلت: لما يجتمع الضدان تكون غلطاً؛ لأنك جئت بلفظ يدل على توقع حصول ما بعد «لما»، وتوقع اجتماع الضدين محال؛ لأن من أحكام المتضادين أنه لا يجوز اجتماعهما.

الحرف الثالث من الجوازم التي تجزئ فعلاً واحداً : أَلَمْ - في الحقيقة المؤلف حَزَاهُ اللَّهُ حَيْرًا ، وَغَفَرَ اللَّهُ لَهُ - مُسْتَهْلٌ عَلَى الطَّالِبِ ، جَعَلَ « أَلَمْ » أداة مستقلة ، والحقيقة أنها ليست أداة مستقلة ، إنما هي « لَمْ » ، لكن دَخَلَتْ عليها الهمزة ، لكن من أجل التشبيه على الطالب المبتدئ جعلها أداة مستقلة .

ومثال جرهم الفعل المضارع بعد « أَلَمْ » : قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ ﴾ .

فإذا أَرَدْنَا الإِعْرَابَ نقول :

لَمْ : حرف نفي وجزم وقلب ، على كلام المؤلف ؛ لأنه جعل « أَلَمْ » هي الأداة ، وعلى هذا لا نَعْتَرِضُ للهمزة ؛ لأنَّ المؤلف - رَفَقَ اللَّهُ بِهِ - أراد أن يَرَفُقَ بالمبتدئ ، بدلًا من أن يقول : الهمزة للاستفهام ، وما المراد بالاستفهام ؟ وهل خرج عن الأصل ، أو لم يُخْرَجْ^(١) ؟ ويُشْعِبُ الطَّالِبُ ، قال : أَتَرُكُ الكلامَ عن الهمزة ، وأجعلها من ضمن الأداة .

(١) ذكر ابن هشام رحمه الله تعالى في معنى اليب ١٩١ أن الألف المشرقة تأتي على وجهين

أحدهما : أن تكون حرفًا يُنادى به القريب ؛ كقول الشاعر :

أَفَاطِمُ مَهْلًا بَعْضُ هَذَا التَّدَلُّلِ وَإِنْ كُنْتُ قَدْ أَرْمَقْتُ صَرْمِي فَأَجْجِبِي

والثاني : أن تكون للاستفهام ، وحقيقته طَلَبُ الفَهْمِ ، نحو : أريد قائم ؟

وقد تخرج لهمزة عن الاستفهام الحقيقي ، فترد لتماية معانٍ ، يذكرها

الأول الإبرك الإبطلي ، وهذه تقتضي أن ما بعدها غير واقع ، وأن مُدْعِيه كاذب ، نحو : ﴿ أَفَأَسْفَنُكَ

رُكُومَ بَلْبَيْنِ وَأَتَحَدَّ مِنَ التَّلَكِّيَةِ إِنْتَا ﴾ ، ﴿ فَاسْتَفْتِنَاهُ أَلَيْكَ الْبَنَاتُ وَلَهُمُ السُّوَكُ ﴾^(٢) ،

﴿ أَفَبِعَمَلٍ هَذَا ﴾ ، ﴿ أَشْهَدُوا خَلْقَهُمْ ﴾ ، ﴿ أَتَيْتُ أَهْلَكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أُخِيهِ مَيْتًا ﴾^(٣) ، ﴿ أَتَعْبَانِ

بِالنَّاسِ الْأَوَّلِ ﴾ .

ومن جهة إعادة هذه الهمزة نفي ما بعدها لزم ثبوته إن كان منفيًا ؛ لأن نفي النفي إثبات ، ومنه ﴿ أَلَسَ

أَنْتَ بِكَافٍ عَبْدًا ﴾ ؛ أي : الله كافٍ عنده ، ولهذا عطف ﴿ وَوَصَّيْنَا ﴾ على ﴿ أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ

﴿ ١ ﴾ لما كان معناه شرحنا .

ومنه ﴿ أَلَمْ يَجِدْكَ يَتِيمًا فَآوَى • وَوَجَدَكَ ضَالًّا فَهَدَى ﴾^(٤) ، ﴿ أَلَمْ يَخْلُقْ كَيْدَهُمْ فِي تَضْلِيلٍ •

وَأَرْسَلَ عَلَيْهِمْ طَيْرًا أَبَابِيلَ ﴾^(٥) .

والثاني لا نذكر لئلا نحسب . فيقتضي أن ما بعدها واقع ، وأن فاعله معلوم ، نحو قوله تعالى -

ومثال ذلك أيضًا : قوله تعالى : ﴿ أَلَمْ يَعْلَم بِأَنَّ اللَّهَ يَرَى ﴾ ، وقوله سبحانه : ﴿ أَلَمْ نَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾ .

الحرف الرابع من الجوازم التي تجزم فعلاً واحداً : أَلَمْ . « أَلَمْ » هي « لَمْ » السابقة ، لكن دخلت عليها الهمزة ، والمؤلف يقول : اجعلها أداة واحدة^(١) ، فنقول : أَلَمْ يَقُلْ زيدٌ ؟ أَلَمْ يَضْرِبْ زيدٌ ؟

وتقول في إعرابها :

أَلَمْ : حرف نفى وقلب وجزم .

يَقُلْ : فعل مضارع مجزوم بـ « أَلَمْ » ، وعلامة جزمه السكون^(٢) .

= ﴿ أَتَعْبُدُونَ مَا تَنْجِتُونَ ﴾ ، ﴿ أَغَيْرَ اللَّهِ تُدْعُونَ ﴾ . ﴿ أَفَبِكُلِّ عِبَادَةٍ ذَوْنَ إِلَهٍ تُرِيدُونَ ﴾ . ﴿ أَتَأْتُونَ الذُّكْرَانَ ﴾ ، ﴿ أَتَأْخُذُونَهُ بُهْتَانًا ﴾ .

والثالث التقرير . ومعناه حثك المخاطب على الإقرار والاعتراف بأمر قد استقر عنده ثبوته أو نفيه ، ويجب أن يليها الشيء الذي تُقرّره به .

تقول في التقرير بالفعل : أَضْرَبْتَ زيدًا ؟

وبالفاعل : أَأَنْتَ ضَرَبْتَ زيدًا ؟

وبالمفعول : أَزَيْدًا ضَرَبْتَ ؟

كما يجب ذلك في المستفهم عنه .

والرابع الهكم . نحو : ﴿ أَضَلَّكَ تَأْمُرُكَ أَنْ تَتَّخِذَ آثَارَنَا ﴾ .

والخامس الأمر . نحو : ﴿ أَتَسَلَّمْتُمْ ﴾ أى : أسلموا .

والسادس التعجب . نحو : ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ الظِّلَّ ﴾ .

والسابع الاستنطاء . نحو : ﴿ أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا ﴾ .

(١) ودلت لمس التعليل السابق ، أن المؤلف يريد أن يُسهّل على الطالب المسدئ

والأد « أَلَمْ » ليست كلها أداة الجزم ، وإنما أداة الجزم هي « لَمْ » ، والهمزة للاستفهام .

(٢) ودكم هو إعراب لقوله تعالى : ﴿ أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ ﴾ ، وقولك أَلَمْ أَحْسَنْ لِمَ ؟

ولأ : إعراب قوله تعالى ﴿ أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ ﴾ .

الهجرة للإنكار الإبطالي ، أو التقرير ، على الخلاف بين النحاة ، و « لم » : حرف نفى وحرّم وقلب .

شرح فعل مضارع مجزوم بـ « لم » ، وعلامة جزمه السكون ، والفاعل ضمير مستتر وجوباً ، تقديره :

بحر . =

حرف الطامس من الجوازم التي تجزئ فعلاً واحداً : لام الأمر والدعاء^(١).

قوله : لام الأمر . يعنى : اللام الدالة على الأمر .

ومثالها قوله تعالى ﴿لِيَتَفَقَّ ذُو سَعَةٍ مِنْ سَعَتِهِ﴾ .

ليَتَفَقَّ . اللام هنا للأمر ، ويتفق : فعل مضارع مجزوم بلام الأمر ، وعلامة جزمه السكون .

وذو : فاعل « يتفق » مرفوع بالواو ؛ لأنه من الأسماء الخمسة .

سَعَةٍ : مضاف إليه .

فالشاهد من هذه الآية : قوله تعالى : ﴿لِيَتَفَقَّ﴾ .

وقوله : والدعاء . أى : ولام الدعاء ، وهى اللام التى يُوجَّه فيها الخطاب إلى الله ، مثل : رَبِّ يَتَغَفَّرْ لِي .

اللام هنا لو كان المخاطب غير الله لكانت لام الأمر ، لكن لما كان الخطاب مُوجَّهاً إلى الله ، فلا يُمكن أن نأمر الله ؛ فالله يأمر ، ولا يُؤمر .

= لك اللام حرف جر ، والكاف ضمير مبنى على الفتح ، فى محل جر ، اسم مجرور باللام .

صدرتك . مفعول به منصوب ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وصدر مضاف ، والكاف ضمير مبنى على الفتح ، فى محل جر ، مضاف إليه .

ثانياً . إعراب : أَلَمْ أَحْسَنَ إِلَيْكَ ؟

ثمَّ الهمة للإنكار الإبطالى ، أو للتقريب ، و « لَمْ » : حرف نفى وجزم وقلب .

أحسن . فعل مضارع محزوم بـ « لَمْ » ، وعلامة جزمه السكون ، والفاعل ضمير مستتر وحوثاً ، تقديره « أنا » .

سك : إلى : حرف جر ، مبنى على السكون ، لا محل له من الإعراب ، والكاف ضمير مبنى على الفتح ، فى محل جر اسم مجرور .

(١) هذا هو بداية الكلام على القسم الثانى من الحروف التى تجزئ فعلاً واحداً ، وهو القسم الذى يفيد الطلب . ولذلك يطلق على لام الأمر لام الطلب ، فلام الأمر أو لام الطلب هى التى يُطلَب بها حصول الفعل طلباً حارماً .

إِذْنٌ : نَقُولُ : اللَّامُ لِلدَّعَاءِ .

وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى . ﴿ وَنَادَوْا يَا مَالِكُ لِيَقْضِيَ عَلَيْنَا رَبُّكَ ﴾ .

فَقَوْلُ : اللَّامُ لَامُ الدَّعَاءِ .

وَيَقْضَى : فَعْلٌ مُضَارِعٌ مَجْزُومٌ بِلَامِ الدَّعَاءِ ، وَعِلَامَةٌ جَزْمِهِ حَذْفُ الْيَاءِ ، وَالْكَسْرُ قَبْلَهَا دَلِيلٌ عَلَيْهَا ؛ لِأَنَّ أَصْلَ « يَقْضِي » يَقْضِي ، كَمَا قَالَ تَعَالَى : ﴿ وَاللَّهُ يَقْضِي بِالْحَقِّ ﴾ ^(١) .

الْحَرْفُ السَّادِسُ مِنَ الْحُرُوفِ الَّتِي تَجَزَّمُ فَعْلًا وَاحِدًا : لَا فِي النَّهْيِ وَالدَّعَاءِ .

قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ : لَا فِي الْبَهْيِ وَالدَّعَاءِ ^(٢) . أَيْ : لَا النَّاهِيَّةُ . وَلَا الدَّعَائِيَّةُ ^(٣) .

(١) وَبَاءٌ عَلَى هَذَا الَّذِي ذَكَرَهُ الْمُؤَلَّفُ وَالنَّاسِخُ رَحِمَهُمَا اللَّهُ فَإِنَّ لَامَ الطَّلَبِ تَقْسِمُ إِلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ .

١- إِنْ كَانَ الطَّلَبُ مِنَ الْأَعْلَى إِلَى الْأَدْنَى كَانَتْ لِلأَمْرِ ، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ مِنْ سَعَتِهِ ﴾ . وَقَوْلُهُ ﷺ : « فَلْيَقْضِ خَيْرًا أَوْ لِيَقْضِ » ^(٤) .

٢- إِنْ كَانَ الطَّلَبُ مِنَ الْمُسَاوِي كَانَتْ لِلاتِّمَاسِ ، نَحْوُ قَوْلِكَ لِأَخِيكَ : ائْتَسَاعِدْنِي .

٣- وَإِنْ كَانَتْ مِنَ الْأَدْنَى إِلَى الْأَعْلَى كَانَتْ لِلدَّعَاءِ ، نَحْوُ عِطَابِ أَهْلِ النَّارِ لِحَازِنِهَا : ﴿ يَا مَالِكُ لِيَقْضِيَ عَلَيْنَا رَبُّكَ ﴾ .

وَلَامُ الدَّعَاءِ هَذِهِ هِيَ لَامُ الْأَمْرِ ، لَكِنْ سُمِّيَتْ دُعَائِيَّةً تَأْذِيًا .

(٢) قَوْلُهُ : فِي النَّهْيِ . جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِمَحْذُوفٍ صِفَةٌ لـ « لَا » ، وَالتَّقْدِيرُ : وَلَا الْمُسْتَقْتَعَلَةُ فِي النَّهْيِ .

(٣) « لَا » الْحَاظِرَةُ نَوْعَانِ ؛ نَاهِيَةً وَدُعَائِيَّةً ، وَكُلٌّ مِنْهُمَا يُقْصَدُ بِهِ طَلَبُ الْكَفِّ عَنِ الْعَمَلِ وَتَرْكُهُ ، وَلِذَلِكَ تُسَمَّى « لَا » الطَّلَبِيَّةُ .

فَإِنْ كَانَ الطَّلَبُ مِنَ الْأَعْلَى إِلَى الْأَدْنَى كَانَتْ نَاهِيَّةً ، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ لَا تَحْمِلُوا الْوَسْوَاسَ وَالْمُشْرِكِينَ وَتَحْمِلُوا أَنْفُسَكُمْ ﴾ . وَقَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ لَا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا ﴾ . وَقَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ لَا تَحْزَنْ ﴾ . وَقَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ لَا تَقُولُوا زَانِعًا ﴾ . وَقَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ لَا تَقُولُوا فِي دِينِكُمْ ﴾ .

وَإِنْ كَانَ الطَّلَبُ مِنَ الْأَدْنَى إِلَى الْأَعْلَى كَانَتْ لِلدَّعَاءِ ، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا ﴾ . وَقَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ رَبَّنَا لَا تُغْرِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا ﴾ . وَقَوْلُهُ سُبْحَانَهُ : ﴿ وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إِكْرَامًا ﴾ .

وَمَا إِذَا كَانَ الطَّلَبُ مِنَ الْمُسَاوِي فَإِنَّ « لَا » تَكُونُ لِلاتِّمَاسِ ، نَحْوُ قَوْلِ الْأَخِيهِ : لَا تُنْسِ مَوْعِدَنَا .

ولماذا فُرق المؤلف بين التعبيرين ، فقال : « لا » في النهي والدعاء ، وهناك قال : لأم الأمر ؟

الجواب : لأنهم يقولون : إذا كانت الكلمة على حرف واحد فإنك تَنطِقُ بها باسمها ، وإذا كانت مُكوَّنة من حرفين فأكثر فإنك تَنطِقُ بها بلفظها .
ولهذا تقول : مِنْ حرف جرٍّ . ولا تقول : الميم والنون حرف جرٍّ ؛ لأنها مُكوَّنة من حرفين .

وتقول : اللام : حرف جرٍّ ، و « إلى » : حرف جرٍّ ؛ لأن اللام حرف واحد ، و « إلى » ثلاثة أحرف^(١) .

بخلاف ما إذا كان فعلاً فإنه يُنطَقُ به بلفظه ، ولو كان على حرف واحد ، مثل : ق ، تقول : رَبِّ قِنِي عَذَابَكَ^(٢) . وعند الإعراب تقول : قِ : فعلٌ دعاءٍ . ولا تقول : القاف فعلٌ دعاءٍ^(٣) .

(١) تقدم ذكر ذلك في هذا الشرح عند الكلام على العلامة الثالثة من علامات الاسم ، وهي دخول الألف واللام ، فذكر الشارح رحمه الله هاءك خلاف البصريين والكوفيين ، هي الألف واللام ، هل يقال فيها : أل . أم يقال : الألف واللام ؟

(٢) هذا لفظ دعاءٍ كان يدعو به النبي ﷺ ، فقد روى مسلم رحمه الله في صحيحه ٤٩٢/١ (٧٠٩) ، عن البراء قال : كنا إذا صلينا خلف رسول الله ﷺ أخبثنا أن نكون عن يمينه ، يُقْبَلُ علينا بوجهه ، قال : فَنَسَبْتُهُ يَقُولُ : « رَبِّ قِنِي عَذَابَكَ يَوْمَ تَجْتَمِعُ - عِبَادَكَ » .

ومثال الفعل « قِ » أيضاً ، من القرآن : قوله تعالى : ﴿ وَقِهِمُ الشَّيْئَاتِ ﴾ . وقوله تعالى : ﴿ وَقِهِمُ عَذَابَ الْجَنِيمِ ﴾ ، وقوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا قُوا أَنْفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا ﴾ .

(٣) فعل الدعاء « قِ » المصارع منه « وقى » ، فهو ليف مفرق^(٤) ، وسبب كون الأمر مه حاء على هذه الصورة بحذف الفاء واللام ، هو أن فاءه في الماضي واو ، وعينه في المضارع مكسورة ، تقول : وقى يقى ، وقد ذكر ابن عقيل رحمه الله في شرح الألفية ٢/٦٦٣ ، ٦٦٤ أنه إذا حاء الفعل اللغيف المفعول عبي هذه لصورة فإنه تحذف فاؤه ولامه عند الأمر ويصير ، الباقي منه حرفاً واحداً ، وهو لعين

(٤) الفعل اللغيف المفعول تقدم تعريفه في هذا الشرح ، وذكرنا هناك أنه : ما كانت فاؤه ولامه حرفين من أحرف العلة

وتقول: ز زيدا. أى: انظر إلى زيد، وتقول عند الإعراب: ز: فعل أمر، ولا تقول: الرائ فعل أمر.

ومثال «لا» الناهية. قوله تعالى: ﴿فَاخُكُم يَتَنَّا بِالْحَقِّ وَلَا تُشْطِطُ﴾.

نقول فى إعراب ﴿وَلَا تُشْطِطُ﴾.

لا: ناهية.

تُشْطِطُ: فعل مضارع مجزوم بـ «لا» الناهية، وعلامة جزمه السكون.

ومثالها أيضا: أن تقول: لا تُضْرِبْ ولذلك المؤدّب.

فـ «لا» ناهية، تجزّم الفعل المضارع.

وبناء عليه لو قال قائل: لا تُضْرِبْ^(١) ولذلك المؤدّب. فهو خطأ.

ولو قال: لا تُضْرِبْ^(٢) ولذلك المؤدّب. فهو خطأ أيضا؛ لأن «لا» ناهية، وإذا دخلت «لا» الناهية على الفعل وجب الجزم.

ثانيا: لا الدعائية. هي «لا» الناهية، لكنه إذا وُجّه الخطاب إلى الربّ عز وجل، فلا تقل: ناهية؛ لأنك لا تنهى الله، الله هو الذى ينهى^(٣).

= وقال أيضا رحمه الله فى نفس الشرح ٦٦٤/٢: ويجب حيثما اجتناب هاء الشكّ^(٤) فى الأمر المشدّد إلى الضمير المستتر عند الوقف، تقول: فة، إة، عة، فة، فة، فة، فة.

ويجوز لك الإتيان بهاء الشكّ فى المضارع المجزوم المشدّد للضمير المستتر عند الوقف، تقول: لم يَفْعْ، ولم يَلْعَ. إلخ، ويجوز أن تقول: لم يَلْعَ، ولم يَفْعَ. وَضَلَّ، وَوَقَفَا.

(١) بالرفع.

(٢) بالنصب.

(٣) فكمن لام الدعاء، و«لا» الدعاء هو لام الأمر، و«لا» الناهية، ولكن فُوق بينهما، فقول: لام أمر، ولام دعاء، وقيل: «لا» نهى، و«لا» دعاء؛ تأدّبا مع المدعو، وهو الله عز وجل.

(٤) هاء شكّ هي اللاحقة لبيان حركة أو حرف، نحو: ﴿مايئة﴾، ونحو: هاهنا، ووارئده، ووصيه. يُوقَف عليها، وربما وُصلت بنية الوقف. وانظر معنى اللبيب ٤٠٢/٢.

إذن : تُسمِّيها « لا » الدعائية ، أو حرفَ دعاءٍ .

ومثالها قوله تعالى : ﴿ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا ﴾ بسكونِ الذالِ ، التي هي آخرُ الفعلِ .

ومثالها أيضا : أن تقولَ : رَبِّ لَا تَجْعَلْنِي أَشَقَى خَلْقِكَ .

بسكونِ اللامِ من « تَجْعَلْنِي » .

ولا يصحُّ أن تقولَ : رَبِّ لَا تَجْعَلْنِي ^(١) أَشَقَى خَلْقِكَ .

لأنك ضَمَمْتَ آخرَ الفعلِ « اللام » ، و « لا » الدعائية تُجْزِمُ الفعلَ المضارعَ .

الفرقُ بين « لا » النافية ، ولا الناهية ، والدعائية :

الفرقُ بينهما يَتَّضِحُ بهذين المثالين :

تقولُ : لَا تَقُمْ .

لا : ناهيةٌ .

تَقُمْ . فعلٌ مضارعٌ مجزومٌ بـ « لا » الناهية ، وعلامةُ جزمه السكونُ .

وأما قولُك : هَذَا لَا تَقُومُ مِنْ مَكَانِهَا . فـ « لا » هنا نافيةٌ ، لأنك تُخَيِّرُ عَنْ هَذَا أَنَّهَا

لَا تَقُومُ ، وَلَا تَنْتَهِاها ، و « لا » النافية لَا تُغَيِّرُ فِي الْفِعْلِ شَيْئًا . لكن لو قلتَ لامرأةٍ : لَا تَقُومِي . فـ « لا » ناهيةٌ .

إذن : نقولُ فِي إعرابِ هذه الجملةِ :

لا : نافيةٌ .

نَقُومُ : فعلٌ مضارعٌ مرفوعٌ بالضمةِ الظاهرة ^(٢) .

(١) - مصم

(٢) - سيجب من كلام الشارح رحمه الله أن « لا » الداخلة على الفعل المضارع على قسمين

١ - لا نافية .

٢ - لا ناهية .

فهذه ستة أحرف تجزئ فعلاً واحداً^(١).

وتمكنا أن نفرق بينهما من وجهين :

١ - الوجه الأول : من حيث العمل :

فـ « لا » النافية لا تعمل شيئاً ، فالفعل يأتي بعدها مرفوعاً ، إلا إذا شُيِّق بأداة نصب فينصب ، أو أداة حرم فيجزم .

وأما « لا » الطلبية فهي - كما تقدم - تجزم الفعل المضارع .

٢ - الوجه الثاني : من حيث المعنى .

فـ « لا » الطلبية معناها طلب الكف عن الفعل وتركه ، و « لا » النافية معناها الخبر^(٢) .

والفرق بين الخبر و لطلب أن الطلب . لا يمكن أن يوصف بالصدق أو الكذب ، بينما الخبر يوصف بذلك .

فعلى سبيل المثال لو قلت لولدك : لا تشرب اللبن . فهذا طلب ؛ لأنه لا يمكن أن يقول لك من سمعتك تقول هذا : صدقت أو كذبت . بينما لو أنك قلت : محمداً لا يلعب بالكرة . فهذا خبر ؛ لأن السامع يمكنه أن يقول لك : صدقت أو كذبت .

وعليه فإننا نقول : إن « لا » في الجملة الأولى طلبية ؛ لأنه لا يمكن أن يوصف الكلام الذي وردت فيه بالصدق أو الكذب . بينما « لا » في الجملة الثانية نافية ؛ لإمكان وصف الكلام الذي وردت في سياقه بالصدق أو الكذب . والله أعلم .

ودا كم مثالان على إعراب « لا » النافية ، والدعائية ، مع الفعل المضارع الذي دخلتا عليه

المثال الأول : قوله تعالى : ﴿ لَا تَخَفْ ﴾ .

لا : حرف نهى ، مبنى على السكون ، يجزم الفعل المضارع .

تحف : فعل مضارع مجزوم بـ « لا » النافية ، وعلامة جزمه السكون ، والفاعل ضمير مستتر وجوباً ، تقديره « أنت » .

المثال الثاني : قوله تعالى : ﴿ لَا تُؤَاخِذْنَا ﴾ .

لا : حرف دعاء ، مبنى على السكون ، يجزم الفعل المضارع .

تؤاخذنا : فعل مضارع مجزوم بـ « لا » ، وعلامة جزمه السكون ، والفاعل ضمير مستتر وجوباً ، تقديره « أنت » ، و « نا » المفعولان : ضمير مبنى على السكون في محل نصب مفعول به .

(١) وهذا هو بهية الكلام على القسم الأول من الجوارم ، وهو الجوارم التي تجزم فعلاً واحداً ، وهذا هو وقت شروع في القسم الثاني ، وهو ما يجزم فعلين .

(٢) وبك قد هـد لحر أحياناً قد يحمل معنى الطلب ، فتكون جملة خبرية اللفظ . إرشادية معنى . وبكراً كلاماً لأن ينصب على الأصل ، وهو أن معناها الخبر المجرد عن الطلب .

القسم الثاني من الجواز :

ما يَجْزَمُ فِعْلَيْنِ^(١)

ثم قال المؤلف رحمه الله : وإن^(٢) .

بدأ المؤلف رحمه الله الآن في الجواز التي تَجْزَمُ فِعْلَيْنِ ، وأولها « إن » ، ومثالها أن تقول : إن يَقُمَ زيدٌ يَقُمَ عمرو .

فأداة الشرط « إن » جَزَمَتْ فِعْلَيْنِ ؛ الفعل الأول : « يَقُمَ » ، والفعل الثاني : « يَقُمَ » أيضًا ، ويُسمَّى الأول فعل الشرط ، ويُسمَّى الثاني جواب الشرط .
ولابد أن تَجْزَمَ هذه الأداة « إن » هذين الفعلين ، فلا بد أن تقول : إن يَقُمَ زيدٌ يَقُمَ عمرو . بجزم الفعلين .

ولو قلت : إن يَقُمَ زيدٌ يَقومُ عمرو^(٣) . صار هذا خطأ ، أو ضعيفًا^(٤) .

(١) هذه الأدوات التي تجزم فعلين تسمى أدوات الشرط الجارمة ، وهي بقية الأدوات التي ذكرها المؤلف بقوله : « وإن ... إلخ . وهي اثنا عشرة أداة .
وهذه الأدوات تجزم الفعل المضارع لفظًا ، والماضى متحلاً ، وسيأتي التمثيل على ذلك ، إن شاء الله تعالى ، وهي تجعل زمن الفعل المضارع للاستقبال كما تقلب زمن الماضى إلى المستقبل ، عكس « لم » ، و « لما » .
وسُمِّيت أدوات شرط ؛ لأنها تفيد تعليق أمر على أمر آخر ، وتُسَمَّى الجملة التي بدأت بأداة الشرط أسلوب الشرط ، أو الجملة الشرطية .
والجملة الشرطية تتكون من :
١ - أداة الشرط .

٢ - جملة الشرط ، وهي التي تلي أداة الشرط ، وتحتوى على المضارع المجزوم ، ويسمى فعل الشرط .
٣ - جملة جواب الشرط ، ويقال : الجزاء ، وتأتى بعد فعل الشرط ، وتحتوى على فعل مضارع محروم .
يسمى جواب الشرط وجزاءه ، وإنما سُمِّى هذا الفعل الثانى جوابًا وجزاءً ؛ تشبيهًا له بجواب السؤال ، وجزاء لأعمار ، وذلك لأنه يقع بعد وقوع الأول ، كما يقع الجواب بعد السؤال ، وكما يقع الجزاء بعد فعل المحاذى عليه .

(٢) ذكر س هشام رحمه الله في أوضح المسالك ١٨٥/٤ أن « إن » الشرطية حروف بالاتفاق .

(٣) برفع « يقوم » .

(٤) ذكر س هشام رحمه الله في أوضح المسالك ١٨٨/٤ أن رفع الجواب في مثل هذه حجة ضعيفة .

ولو قلت : إن يقوم زيد يقم عمرو . فهو خطأ أيضا .
ولو قلت : إن يقوم زيد يقوم عمرو . فهو خطأ أيضا .
إذن . الصحيح أن تقول : إن يقم زيد يقم عمرو . بجزم الفعلين .
ومثال جزم « إن » الشرطية لفعلين ، من القرآن .
قوله تعالى . ﴿ إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ أُولَىٰ بِهِمَا ﴾ .
وقوله تعالى . ﴿ إِنْ تُصِيبَكَ حَسَنَةٌ تَسُؤْهُمْ ﴾ . ولم يقل تسؤهم ^(١) .

= ومثل لذلك يقول الشاعر :

من يأتيها لا يضرها

وقال : وعليه قراءة طلحة بن سليمان : ﴿ أَيْمَنَّا تَكُونُوا يَذْرُكُكُمُ الْمَوْتُ ﴾ .

(١) ومثل ذلك أيضا

قوله تعالى . ﴿ وَإِنْ تَكُ حَسَنَةً يُضَاعِفْهَا وَيُؤْتِ مِنْ لَدُنْهُ أَجْرًا عَظِيمًا ﴾ .

قوله تعالى . ﴿ وَإِنْ يَسْتَفِئُوا يُمْئُوا كَاسْمِ الْوُجُوهِ ﴾ .

وقوله تعالى . ﴿ وَإِنْ تَدْعُ مُثْقَلَةٌ إِلَىٰ جَنْبِهَا لَا يَخْمَلِ بِهَا شَيْءٌ ﴾ .

وقوله تعالى . ﴿ إِنْ يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَهُ مِنْ قَبْلِ ﴾ .

ويلاحظ في هذه الآيات أن الفعل المضارع الواقع شرطا ، أو جوابا يكون مجزوما ، « إن » ، ومن الواضح أن علامة الجزم اختلفت باختلاف نوع الفعل فهو مجزوم ، وعلامة جزمه السكون في نحو « يضاعفها » ، و « يسرق » ، و « لا يحمل » .

والسكون على النون المحذوفة جوازاً في « تَكُ » ، وتكون علامة الجزم حذف النون في « يستغيثوا » ، و « يُمئوا » .

أما جواب الشرط « فقد سرق أخ له من قبل » فيلاحظ أنه ماضٍ مسبق بـ « قد » ، ولا يصح وقوع هذه الجملة حواتاً إلا إذا اقترنت بالفاء ، فهي جملة في محل جزم ، جواب الشرط .

١٠ - بشرع جواب بـ « الشرطية مع فعلها » فعل الشرط ، وجواب الشرط : إن يقم زيد يقم عمرو . حرف شرط حارم باتفاق النحاة ، يجزم فعلين : الأول : فعل الشرط ، والثاني : جوابه وحراؤه .

١١ - فعل مضارع مجزوم بـ « إن » ، فعل الشرط ، وعلامة جزمه السكون .

١٢ - فعل مرفوع بالضممة الظاهرة .

١٣ - « الثاني » : فعل مضارع أيضاً مجزوم بـ « إن » ، جواب الشرط وحراؤه ، وعلامة حرمه السكون .

١٤ - فعل مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره .

الأداة الثانية من أدوات الشرط التي تجزّم فعلين : ما^(١). ومثالها : قوله تعالى : ﴿وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمُهُ اللَّهُ﴾ .

فعل الشرط : تَفْعَلُوا ، وهو مجزومٌ بحذف النون .

وجواب الشرط . يَعْلَمُهُ اللَّهُ ، وهو مجزومٌ بالسكون .

ولما جزم الأول بحذف النون ؛ لأنه من الأفعال الخمسة ، وجزم الثاني بالسكون ؛ لأنه لم يتصل بآخره شيء^(٢) .

= فهنا - كما رأيت - فعل الشرط وجواب الشرط مضارعان ، وقد يكونان ماضيين ، نحو : إن قام زيد قام عمرو ، وإعرابه - كما تقدم - إلا أنك تقول في « قام » : فعل ماضٍ مبنى على الفتح ، في محل جزم بـ « إن » ، فعل الشرط ، وكذلك في جوابه .

وقد يكون الأول مضارعاً ، والثاني ماضياً ، نحو : إن يقيم زيد قام عمرو ، أو الأول ماضياً ، والثاني مضارعاً ، نحو : إن قام زيد يقيم عمرو . وإعراب المثالين ، كما مر في نظيرهما .

(١) هي اسمٌ موضوعٌ في الأصل لغير العاقل ، ثم صُغِّت معنى الشرط ، فجُزِّمَتْ ، وهي مبنية ، ولها محل من الإعراب^(٣) .

(٢) وقد تقدم أن الفعل المضارع إذا لم يتصل بآخره أو جماعة ، أو ياء مخاطبة ، أو ألف اثنين ، أو نون نسوة ، أو نون توكيد - خفيفة كانت أو ثقيلة - ولم يكن آخره حرف علة فإنه يجزم بالسكون .

فإن كان آخره حرف علة جزم بحذف حرف العلة . وإن اتصل بآخره ألف اثنين ، أو واو جماعة ، أو ياء مخاطبة ، جزم بحذف النون ؛ لأنه يكون وقتئذٍ من الأفعال الخمسة .

فإن اتصل بآخره نون النسوة ، وسبقه بجازم ، فإنه يبنى على السكون في محل جزم .

وإن اتصل بآخره نون التوكيد الخفيفة ، أو الثقيلة ، فإنه يبنى على الفتح ، في محل جزم .

ومن أمثلة « ما » الشرطية أيضاً : قوله تعالى : ﴿وَمَا تَقْدُمُوا لَأَنْفُسِكُمْ مِنْ خَيْرٍ تَقِدُّوهُ عِنْدَ اللَّهِ﴾ . وإعراب هذه الآية هكذا .

سم شرط جارم ، يحرم فعلين ، مبنى على السكون ، في محل نصب ، مفعول به مقدم لفعل الشرط « تقدموا » .

فعل مضارع مجزوم بـ « ما » ، فعل الشرط ، وعلامة جزمه حذف النون ، والواو ضمير مبني -

(٥) سذكر بـ شيء تعالى في نهاية الكلام على الأدوات التي تجزم فعلين مبحثاً في إعراب هذه الأدوات

الأداة الثالثة من أدوات الشرط التي تَجْزِمُ فعلين : مَنْ^(١) . ومثالها : قوله تعالى : ﴿ مَنْ يَعْمَلْ يَتَّقَلْ يَثْقَلْ ذَرَّةً خَيْرًا يَرَهُ ﴾ .

يعملُ : فعل الشرط ، مجزوم بالسكون .

يرَهُ . جواب الشرط ، مجزوم بحذف الألف ؛ لأنه مُغْتَلٌّ بالألف ، والفتحة قبلها دليلٌ عليها ، والهاء مفعولٌ به^(٢) .

= على السكون ، في محل رفع فاعل .

لأنفسكم : اللام حرف جر ، وأنفس : اسم مجرور باللام ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلقان بـ « تقدموا » ، وأنفس مضاف ، والكاف ضمير مبني على الضم في محل جر ، مضاف إليه ، والميم علامة الجمع .

مَنْ . حرف جر ، مبني على السكون ، لا محل له من الإعراب .

خير . اسم مجرور بـ « من » ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلقان بـ « تقدموا » . تجوده . فعل مضارع مجزوم بـ « ما » ، جواب الشرط وجزاؤه ، وعلامة جزمه حذف النون ؛ لأنه من الأفعال الخمسة ، والواو ضمير مبني على السكون ، في محل رفع فاعل ، والهاء ضمير مبني على الضم في محل نصب ، مفعول به .

عند : ظرف مكان منصوب ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة .

الله : مضاف إليه مجرور ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة .

(١) « مَنْ » اسم شرط ، وهي في الأصل موضوعة لمن يعقل ، ثم صُغِّت معنى الشرط ، فحُزِّمت ، وهي مبنية ، ولها محل من الإعراب .

(٢) ومن شواهد الجزم بـ « مَنْ » أيضاً .

قوله تعالى ﴿ مَنْ يَأْتِ بِثَكْرٍ يَفْاجِئَةٍ مُبَيَّنَةٍ يُضَاعَفْ لَهَا الْعَذَابُ ضِعْفَيْنِ ﴾ .

وقوله تعالى ﴿ وَمَنْ يَفْتَرِ خَسَنَةً تَرْدْ لَهُ فِيهَا حُسْنًا ﴾ .

وقوله تعالى : ﴿ مَنْ يَعْمَلْ شُوْعًا يُحْزَرْ بِهِ ﴾ .

وكتقول زهير بن أبي سلمى .

وَمَنْ لَمْ يُضَايِعْ فِي أُمُورٍ كَثِيرَةٍ يُفْتَرَسُ بِأَنْيَابٍ وَثُوطًا بِمُسْتَمٍ

وذاكم هو إعراب قوله تعالى : ﴿ مَنْ يَعْمَلْ شُوْعًا يُحْزَرْ بِهِ ﴾ .

من : اسم شرط ، يجزم فعلين ، مبني على السكون ، في محل رفع ، مبتدأ .

يعمل . فعل مضارع مجزوم بـ « من » ، فعل الشرط ، وعلامة جزمه السكون ، والفاعل ضمير مستتر

حواراً ، تقديره « هو » ، يعود على « مَنْ » ، والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع ، خبر المبتدأ . =

لأدائه لرابعة من أدوات الشرط التي تجزّم فعلين : «مهما»^(١).

ومثالها : قول الشاعر :

ومهما تكرر عند امرئ من خليقة وإن خالها تخفى على الناس نعلم^(٢)

= وهو «من» .

شوّء : مفعول به منصوب ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة .

يُخَرّ : فعل مضارع مبنى بـ «أ» لم يُسم فاعله ، مجزوم بـ «من» ، جواب الشرط وجزاؤه ، وعلامة جزمه حذف الألف ، والفتحة قبلها دليل عليها ، ونائب الفاعل ضمير مستتر جوازاً ، تقديره «هو» ، يعود على «من» .

به . الباء حرف جر ، والهاء ضمير مبنى على الكسر ، في محل جر اسم مجرور ، والجار والمجرور متعلقان بقوله : «يجز» .

(١) «مهما» اسم في أصح الأقوال ، وهي في الأصل موضوعة لغير العاقل مثل «ما» ، ثم ضُمَّت معنى الشرط مثلها ، فجزمت ، كما تكون للزمان فتكون ظرفاً .

(٢) هذا البيت لزهر بن أبي سلمى الخزني ، من مُعلّفته المشهورة التي أولها :

أمر أم أوفى دمنة لم تكلم بحوامة الدراج فالشعث لم

وقد استشهد بهذا البيت جماعة من الساحة ، منهم ابن هشام رحمه الله في شرح قطر الندى عند الكلام على الخلاف في اسمية «مهما» ، وفي معنى اليب في مباحث «مهما» ، والأشمونى في باب عوامل الجرم .

ومن استعمال «مهما» للزمان والشرط ، وتكون حينئذ ظرفاً للشرط قول حاتم الطائي :

وانت مهما تُغبط بطتك سُؤله وفرجك نالا مُتَهَيّ الدم أحمفاً

وقول امرئ أقيس :

أعرك متى أن حُبك قاتلي وأنت مهما تأمرى القلب يُفعل

وشاهد فيه . قوله : «مهما تأمرى القلب يُفعل» . حيث جزم بـ «مهما» فعلين : أولهما . قوله «تأمرى» ، وثانيهما : قوله : «يُفعل» ، على أن الأول منهما هو فعل الشرط . والثاني مهما حواه وحرّوه ، وقد عرفت أن علامة جزم الأول حذف النون ؛ لأنه من الأفعال الخمسة . إذ هو فعل مضارع نصبت به ياء المحاطة المؤنثة ، كما علمت أن علامة جزم الثاني السكون ، وأن آخره لم يتحرك بكسرة . لا لموافقة بقية الأبيات .

ومن استعمالها لغير العاقل : قوله تعالى : ﴿وَقَالُوا مَهْمَا تَأْتَانَا بِهِ مِنْ آيَةٍ لِتُصْحَرَنَا بِهَا فَمَا نَحْنُ بِمُؤْمِنِينَ﴾ .

واعراب هذه الآية هكذا . =

تَكُنْ : فعل الشرط ، وتُغْلَمَ : جواب الشرط ، وَحُرِّكَ بالكسر : مُراعاةً للرَّوْيِ ؛
يعنى : لآجِرِ الْيَتِّ (١) .

= مهما اسم شرط حارم ، يحزم فعلين ، الأول فعل الشرط ، والثانى جوابه وجراؤه ، وهو مع ذلك مبتدأ
مبنى على السكون فى محل رفع .

تَشْرُ : فعل مضارع مجزوم بـ « مهما » فعل شرط ، وعلامة حزمه حذف الياء ، والكسرة قبلها دليل
عليها ، والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره : أنت ، ونا ضمير مبنى على السكون فى محل نصب
مفعول به ، والجملة من الفعل والفاعل والمفعول فى محل رفع خبر المبتدأ ، وهو « مهما » .
به الياء حرف جر ، والهاء : ضمير مبنى على الكسرة ، فى محل جر ، اسم مجرور ، والجار والمجرور
متعلق بـ « تأت » .

من آية . جار ومجرور ، بيان لـ « مهما » ، فى محل نصب على الحال من الهاء فى « به » .
لتشحرنا : اللام لام كى ، وتسحر : فعل مضارع منصوب بـ « أن » مضمره جوازاً بعد لام « كى » ،
وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، والفاعل ضمير مستتر وجوباً ، تقديره : أنت ، ونا ضمير مبنى على
السكون فى محل نصب ، مفعول به .

بها : جار ومجرور متعلق بـ « تسحر » .

فما : الفاء واقعة فى جواب « مهما » ، وما نافية .

فإن جعلت « ما » حجازية عملت عمل « ليس » ، من رفع الاسم ، ونصب الخبر .

واعراب قوله تعالى : ﴿ فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ ﴾ . هكذا :

نحن : اسمها مبنى على الضم فى محل رفع .

لَكَ : جار ومجرور متعلق بمؤمنين .

مؤمنين الياء حرف جر زائد ، ومؤمنين : خبر ما منصوب ، وعلامة نصبه ياء مقدرة فى آخره ، مع من
ظهورها اشتغال المحل بالياء المجلوبة لأجل حرف الجر الزائد .

وإن جعلت « ما » تيمية كانت غير عاملة ، وكان الإعراب هكذا :

نحن : مبتدأ مبنى على الضم ، فى محل رفع .

مؤمنين الياء حرف جر زائد ، ومؤمنين : خبر المبتدأ مرفوع بواو مقدرة فى آخره ، مع من ظهورها
اشتغال المحل بالياء المجلوبة ، لأجل حرف الجر الزائد ، والجملة من « ما » واسمها وخبرها على الأول ،
ومن المبتدأ والخبر على الثانى فى محل جزم ، جواب الشرط .

(١) قد لا يصرح بـ « روى » رحمه الله فى القاموس المحيط (روى) الرَوْيُ : حرف انقضية .

لأداة الخامسة من الأدواب التي تجزئ فعلين: (إذ ما^(١)).
 ومثالها: تقول لصاحبك: إذ ما تجلس أجلس. يعنى: فى أى مكان تجلس أجلس.
 فعل الشرط هو «تجلس»، وجواب الشرط هو «أجلس».
 ولو قلت: إذ ما تجلس أجلس. فهو خطأ.
 ولو قلت: إذ ما تجلس أجلس.
 أجلس. فهو أيضاً خطأ.
 ولو قلت: إذ ما تجلس أجلس. فهو خطأ أيضاً.
 وإذا قلت: إذ ما تجلس أجلس. فهو خطأ أيضاً.
 فالصحيح أن تقول: إذ ما تجلس أجلس. بحزم الفعلين^(٢).

(١) «إذ ما» أداة شرط موضوعة للدلالة على تعليق الجواب على الشرط كـ «إن»، ولذا كانت حرفاً على الأصح، وسيأتى - إن شاء الله تعالى - ص ٣٦٧ ذكر الخلاف فى ذلك.

(٢) ومن الشواهد على جزم «إذ ما» لفعلين قول الشاعر:

ولئنك إذ ما تأت ما أنت أمير
 به ثلث من إياه تأمر آتياً

وإغرابه:

وإث الواو بحسب ما قبله، وإن: حرف توكيد ونصب، نصب الاسم، وترفع الخبر، والكاف ضمير المخاطب، مبنى على الفتح، فى محل نصب، اسم «إن».

«إذ ما» حرف شرط حازم، يجزم فعلين، الأول: فعل الشرط، والثانى جوابه وجراؤه، لا محل له من الإعراب.

«ت» فعل مضارع محزوم بـ «إذ ما»، فعل الشرط، وعلامة جزمه حذف الياء، والكسرة قبلها دليل عيبها، والفاعل ضمير مستتر وجوباً، تقديره «أنت».

«أنت» اسم موصول بمعنى «الذى»، مفعول به لـ «تأت»، مبنى على السكون، فى محل نصب
 بـ «أن» ضمير مفعول مبتدأ، مبنى على السكون، فى محل رفع، والتاء حرف خطب، لا محل
 به من الإعراب.

م: خبر المبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة.

هـ: لاء حرف جر، والهاء ضمير عائد على «ما»، مبنى على الكسر، فى محل جر، اسم محذور. ونحو
 ومحذور متعق - «أمر»، والجملة من المبتدأ والخبر لا محل لها من الإعراب صفة لموصول «ما».

لَا دَ لِسَدَسَةِ مِنَ الْأَدْوَابِ الَّتِي تَجَزُمُ فِعْلَيْنِ : أَيْ (١).

نُف فعل مضارع محزوم بـ «إذما»، جواب الشرط وجزاؤه، وعلامة حرمه حذف الياء، والكسرة قبلها دليل عليها، والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره : «أنت».

من اسم موصول بمعنى «الذي»، مفعول به أول لـ «تلف»، مبنى على السكون، في محل نصب. و «إنا ضمير مفعول، مفعول به مقدم لـ «تأمر» مبنى على السكون، في محل نصب، والهاء حرف دال على العيبة.

تأمر فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم، وعلامة رفعه الضمة الطاهرة، والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره : أنت، والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها من الإعراب صلة الموصول الذي هو «من»، والعائد هو الضمير الواقع مفعولاً مقدماً، وهو «إياه».

أب المفعول الثاني لـ «تلف»، منصوب بالفتحة، وجملة «إذما»، شرطها وجوابها في محل رفع خبر إن.

شاهد في قوله : إذما تأت ... تُلَب حيث جزم بـ «إذما» فعلين ؛ أولهما : «تأت»، وثانيهما : «تُلَب»، عني أن أولهما فعل الشرط، وثانيهما جوابه وجزاؤه، وقد علمت أن علامة جزم كل منهما حذف الياء، والكسرة قبلها دليل عليها.

(١) أي : في الأصل تستعمل بحسب ما تضاف إليه، ثم ضُمَّت معنى الشرط، فجزمت.

- فتكون لدعوى في نحو : أَيْ إِنْسَانٍ تُكْرِهُهُ تَشْتَقِدُ قَلْبَهُ.

- وتكون لغير لدعوى في نحو : أَيْ كِتَابٍ تَقْرَأُهُ تَشْتَقِدُ مِنْهُ عِلْمًا. ومنه قوله تعالى : ﴿أَيُّهَا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الطِّيبَةُ﴾.

- وتكون طرفاً للزمان في نحو : أَيْ يَوْمٍ يَعِيشُهُ تَزِدُّ تَجْرِبَهُ.

- وتكون طرفاً للمكان في نحو : أَيْ بَلَدٍ تَشْكُنُهُ فَاتَّخِذْ مِنْ أَهْلِهِ أَهْلًا لَكَ.

. إعراب قوله تعالى : ﴿أَيُّهَا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الطِّيبَةُ﴾.

أيها : اسم شرط جازم، مفعول به مقدم لـ «تدعوا» منصوب بالفتحة الفاضلة، وما رائدة.

تدعوا : فعل مضارع محزوم بـ «أيا»، فعل الشرط، وعلامة جزمه حذف النون، والواو فاعل.

فيه الاء واقعة في جواب «أيا»، وله : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم

الأسماء : متبداً مؤخر مرفوع بضمة ظاهرة.

حسبي صفة بالأسماء، وصفة المرفوع مرفوعة، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على «ألف». مع من صهورها التعذر.

وحسنة من المبتدأ والخبر في محل جزم جواب الشرط، وهو «أى».

و «فرب لجمعه ها بالفاء ؛ لأنها لا تصلح أن تكون فعلاً للشرط، فوجب قرنها بـ «لأن لدعوه» حوب شرط بـ «سم يصلح أن يكون فعلاً للشرط تقيي قرنه بالفاء، وذلك في مسعه مواضع معبومه عنهم.

مثل أن تقول : أي ثوب تلبس الَبس .

فعل الشرط : تلبس ، وجواب الشرط : الَبس .

ومثل أن تقول : أي كتاب تقرأ أقرأ .

فعل الشرط : تقرأ ، وجواب الشرط : أقرأ .

ولو قلت : أي كتاب تقرأ أقرأ ، أو قلت : أي كتاب تقرأ أقرأ ، أو قلت : أي كتاب تقرأ أقرأ ، فلا بد أن تقول : أي كتاب تقرأ أقرأ . بالجرم في الفعلين^(١) .

الأداة السابعة من الأدوات التي تجزم فعلين : متى^(٢) .

مثل أن تقول : متى تقيم أقيم .

فعل الشرط : تقيم ، وجواب الشرط : أقيم^(٣) .



= وسأتي ذكر هذه المواضع في كلام الشارح رحمه الله بعد قليل :

(١) إلا على اللغة الضعيفة التي سبق الإشارة إليها ، وهي أنه يجوز في جواب الشرط ، إذا كان فعل الشرط مضارعاً ، غير منفي بـ « لم » ، الرفع .

(٢) « متى » في الأصل ظرف زمان ، ثم صُغيت معنى الشرط ، فجزمت .

(٣) ومن الشواهد على جزم فعل الشرط وجواب الشرط بعد « متى » :

قول الشاعر :

متى تأتيه نغمته إلى صوته ناره^(٤) تجد خير ناري عندها خير شوقد

فحاء المعلن « ناته » ، وهو فعل الشرط ، و « تجد » ، وهو جواب الشرط ، محرومين ، وعلامة الجزم في الأول حذف حرف العلة « الياء » ، وفي الثاني السكون .

وقول الآخر :

شأ اس جلاً وطلائع الشنايا متى أضغ العمامة تعرفوني

وعراب قوله : متى أضغ العمامة تعرفوني هكذا :

متى سمعهم حرم ، يجزم فعلين ، الأول فعل الشرط ، والثاني جوابه جزاءه ، وهي في محل نصب بـ « أضغ » على الظرفية الزمانية .

(٥) قد عشت ، ربيها يتشوها عشتوا ، وعشتوا : رايها ليلاً فقضدها شفتيها بها . المعجم موسيد (ع ش و)

الادَّة النامدة من الأدوات التي تَجْزُمُ فعلين : «أَيَّان» .
ومثالها أن تقول : أَيَّانَ مَا تَجْلِسُ أَجْلِسُ ، أو : أَيَّانَ تَجْلِسُ أَجْلِسُ .

صع . فعل مضارع مجزوم بـ «متى» ، فعل الشرط ، وعلامة جزمه السكون ، وحُرُوكُ بالكسر للتحلُّص من التثنية الساكنين ، والفاعل ضمير مستتر وجوباً ، تقديره «أنا» .
العمامة : مفعول به منصوب ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة .
تعرفوني . فعل مضارع مجزوم بـ «متى» ، جواب الشرط وجزاؤه ، وعلامة جزمه حذف النون ، وواو الجماعة ضمير مبني على السكون في محل رفع فاعل ، والنون الموجودة للوقاية^(٥) ، وباء المتكلم ضمير مبني على السكون ، في محل نصب ، مفعول به لـ «تعرفوا» ، وأصله «تعرفوني» بنونين ، فحذفت نون الرفع الأولى للجازم .

الشاهد في هذا البيت : قوله : متى أضع العمامة تعرفوني . حيث جزم بـ «متى» فعلين : أولهما «أضع» ، والثاني «تعرفوني» ، على أن الأول فعل الشرط ، والثاني جوابه وجزاؤه .
وقد عرفت أن علامة جزم الأول السكون ، وأنه لولا وقوع الساكن بعد آخره لَمَّا كُسِرَ ، كما عرفت أن علامة جزم الثاني حذف النون ، وهذه النون المذكورة ليست نون الرفع ، ولكنها نون الوقاية التي تلحق الفعل عند اتصاله بياء المتكلم ، ولو كان هذا العمل مرفوعاً لقال : تعرفوني . بنونين : أولاهما : نون الرفع ، وثانيهما : نون الوقاية .
(١) «أَيَّان» ، في الأصل ظرف زمان ، كـ «متى» ، ثم صُغِّت معنى الشرط ، فجُزِّمَتْ .
(٢) ومن اشواهد على أن «أَيَّان» تجزم فعلين : الأول مهمل فعل الشرط ، والثاني جواب الشرط ، قول الشاعر :

فَأَيَّانَ مَا تَقْدِلُ بِهِ الرِّيحُ تَنْزِلُ

واعترافه :

مار . اسم شرط جازم ، يحرم فعلين ، الأول فعل الشرط ، والثاني جوابه وجزاؤه ، مسي على الفتح في محل نصب على الظرفية الزمانية بـ «تعديل» .
ما . زائفة .

جد . فعل مضارع مجزوم بـ «أَيَّان» ، فعل الشرط ، وعلامة جزمه السكون .

بـ . حار ومحروور متعلق بقوله : تعديل .

واريح : فاعل «تعديل» مرفوع ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة . -

(٥) قد سبق الكلام على تعريف نون الوقاية ، ولما دأبت بهذا الاسم ، وذكرنا هناك أمثلة على دخولها على الاسم والمفعول والحرف ، ص ١٧٤ ، حاشية ١ .

يجوزُ بزيادة « ما » ، ويجوزُ بدونها^(١) .

* * *

الأداة التاسعة من الأدواب التي تجزّم فعلين : «أين»^(٢) .

ومثال ذلك من القرآن : قوله تعالى : ﴿ أَأَيْنَمَا تَكُونُوا يُتَّبِعْكُمْ اللَّهُ ﴾ .
واعراب هذه الآية هكذا :

أَيْنَمَا : أداة جزم تجزّم فعلين ؛ الأول : فعلُ الشرط ، والثاني جوابه .
تكونوا : فعلٌ مضارعٌ مجزومٌ بـ « أَيْنَمَا » ، على أنه فعلُ الشرط ، وعلامةُ جزمه
حذفُ النونِ ، والواوُ فاعلٌ .
يُتَّبِعْكُمْ : فعلٌ مضارعٌ مجزومٌ بـ « أَيْنَمَا » على أنه جوابُ الشرط ، وعلامةُ جزمه

= نزل : فعل مضارع مجزوم بـ «أَيان» ، جواب الشرط ، وعلامة جزمه السكون ، وإنما حُرِّك بالكسر لأجل الزوِّي .

والشاهد فيه . قوله : أَيان ما تُقْدِلُ ... تُنْزِلُ . حيث جزم بـ «أَيان» فعلين ، أولهما «تعدل» ، والثاني «تنزل» ، على أن الأول منهما فعل الشرط ، والثاني جوابه وجزاؤه .

وقد عرفت أن علامة جزم الفعلين جميعاً هي السكون ، وأنه لولا الزوِّي لكان الثاني ساكناً سكون الأول .
ومس الشواهد أيضاً : قول الآخر :

فَأَيَّانَ تُؤْمِنُكَ ثَأْمَنُ غَيْرِنَا وَإِذَا لَمْ تُثْرِكِ الْأَمَنُ مِنَّا لَمْ تُزَلْ خَيْرًا
فالفعْلان «تُؤْمِنُكَ» ، و «ثَأْمَنُ» مجزومان بـ «أَيان» .

(١) و «أَيان» نحو فعلين ، أحدهما فعل الشرط ، والآخر جواب الشرط ، سواء اتصلت بها «ما» الرائدة ، أم لم اتصل بها .

والشاهد على صحة ذلك : البيتان المذكوران في الحاشية السابقة ، ففي البيت الأول : «فَأَيان ما تُقْدِلُ به ربيع تُنْزِلُ» حزمت «أَيان» فعلين ، مع اتصال «ما» الرائدة بها .

وفي بيت لثامي «فَأَيَّانَ تُؤْمِنُكَ ثَأْمَنُ غَيْرِنَا» حزمت فعلين أيضاً ، مع عدم اتصال «ما» الرائدة به .
وسمَّ علم

(٢) «أَيْنَ» هي هي لأصل موضوعه للدلالة على المكان ، فهي ظرف مكان ، ثم ضُمَّتْ بمعنى شره .
فحزمت

حذف الياء ، والكسرة قبلها دليل عليها^(١).

* * *

الأداة العاصرة من الأدوات التي تجزّم فعلين : الأول فعل الشرط ، والثاني : جواب الشرط : أَنَّى^(٢).

تقول مثلاً : أَنَّى تَحْضُرُ أَحْضُرْ.

وإعرابه :

أَنَّى : أداة جزم تجزّم فعلين : الأول فعل الشرط ، والثاني جوابه .

تَحْضُرُ : فعل مضارع مجزوم بـ « أَنَّى » ، على أنه فعل الشرط .

أَحْضُرْ : فعل مضارع مجزوم بـ « أَنَّى » على أنه جواب الشرط^(٣).

(١) ومثالها من القرآن أيضًا :

قوله تعالى : ﴿ أَتَيْنَا تَكُونُوا يُدْرِكَكُمُ الْمَوْتُ ﴾ .

وقوله تعالى : ﴿ أَتَيْنَا يَوْمَئِذٍ بِمِغْصِرٍ ﴾ .

إعراب قوله تعالى ﴿ أَتَيْنَا تَكُونُوا يُدْرِكَكُمُ الْمَوْتُ ﴾ .

أتينا . أين : اسم شرط حازم ، مبني على الفتح ، في محل نصب على الظرفية المكانية ، وما : رائدة .

تكونوا : فعل مضارع مجزوم بـ « أين » ، فعل الشرط ، وعلامة جزمه حذف النون ، والواو فاعل .

ولا تحتاج « تكونوا » للخبر ؛ لأنها تامة .

يُدْرِكُكُمْ : يدرِكُ : فعل مضارع مجزوم بـ « أين » ، جواب الشرط ، وعلامة حرمه السكون ، والكاف

الثانية مفعول به ، منى على الضم ، في محل نصب ، والميم علامة الجمع .

اموت فاعل « يدرِكُ » ، مرفوع بالضممة الظاهرة .

(٢) أصلها موضوعه بدلالة على المكان ، مثل « أين » ، ثم ضمنت معنى الشرط ، فعزمت

(٣) ومن شبهه على جزم « أَنَّى » لفعلين : الأول : فعل الشرط ، والثاني : جواب الشرط . قول الشاعر :

وَضُمْنِحْتُ أَنَّى تَأْتِيهَا نَلْتَبِسُ بِهَا كَلَّا مَرَّكَتِيهَا تَحْتَ رَحْلِكَ شَاخِرُ

سعه ومعنى قوله : مَرَّكَتِيهَا . أراد به ناحيتها وجهتها ، وأصل المركب مكر .

وقوله : شَاخِرُ . هو اسم فاعل من فولهم : شَخِرَ بَيْنَ الْقَوْمِ ؛ أي : تَفَرَّقَ وَاخْتَلَفَ ، وصف الشاعر في هذا

بيت دمه فجر الشجاع عن الخوص في مضمارها ، فيقول : إنك إذا احتبها وقعت فيها . وسبب هذا

أن ركوبها صعب .

الأداة الحادية عشرة من الأدوات التي تجزم فعلين : حيثما^(١).

= الإعراب :

اصبحت فعل ماضٍ ناقص يرفع الاسم ، وينصب الخبر ، والتاء ضمير المخاطب اسم « أصبح » مسمى على الافتتح ، في محل رفع .

أنى اسم شرط حارم ، يحزم فعلين ، مبنى على السكون ، في محل نصب على الظرفية المكائية لـ « تأت » . تأت فعل مضارع مجزوم بـ « أنى » ، فعل الشرط ، وعلامة جزمه حذف الباء ، والكسرة قبلها دليل عليها ، والفاعل ضمير مستتر وجوباً ، تقديره أنت ، والهاء مفعول به ، مبنى على السكون في محل نصب ؛ لأنه اسم مبنى ، لا يظهر فيه إعراب .

تلتبس فعل مضارع ، جواب الشرط ، مجزوم بـ « أنى » ، وعلامة جزمه السكون ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً ، تقديره أنت .

بها : جار ومجرور متعلق بـ « تلتبس » ، وجملة الشرط والجواب ، في محل نصب ، خبر « أصبح » . كلا مبتدأ مرفوع بالابتداء ، وعلامة رفعه الضمة المقدرة ، منع من ظهورها التعذر ، وهو مضاف ، و مركبى من قوله « مركبيها » مضاف إليه ، محرور بالياء المفتوح ما قبلها تحقيقاً ، المكسور ما بعدها تقديرًا ؛ لأنه مثنى ، و « مركبى » : مضاف ، وما ضمير العائبة مضاف إليه .

تحت ظرف مكان ، متعلق بقوله : شاجر . الآتى ، وهو مضاف ، ورجل من قوله : « رجلك » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، ورجل مضاف ، والكاف ضمير المخاطب مضاف إليه . شاجر : خبر المبتدأ ، الذى هو « كلا » .

وافراد الخبر ؛ لأن كلمة « كلا » ، وإن كان معناها معنى المثنى ، إلا أن لفظها مفرد ؛ فإعى ههنا لفظها ، فأفرد الخبر ، ومراعاة اللفظ أرجح من مراعاة المعنى .

ومثله فى مراعاة اللفظ قول الشاعر :

كَلَامًا عَنِّي عَنْ أَخِيهِ حَيَاتُهُ وَنَحْنُ إِذَا مُتْنَا أَشَدُّ تَحَنُّنًا

استشهد بقوله : أنى تأتىها تلتبس . حيث جزم بـ « أنى » فعلين : أولهما « تأت » ، وهو فعل الشرط ، وثانيهما « تلتبس » ، وهو جواب الشرط .

ومن الشواهد على أن « أنى » تجزم فعلين ، أيضًا : قول الشاعر :

خَلِيلِي أَنْتَى تَأْتِيَانِي تَأْتِيَانِي أَتَا غَيْرَ مَا يُؤْضِيكُمَا لَا يُحَاوِلُ

استشهد به أنى تأتىانى تأتيا . حيث جزم بـ « أنى » فعلين : أولهما : قوله : « تأتىانى » ، وهو فعل شرط ، وثانيهما : قوله : تأتيا . وهو جواب الشرط ، وجزاؤه .

(١) حيث : عبارة عن انطراف المبني على الضم « حيث » ، وما الزائدة ، فأصلها موضوعة لدلالة على المكار كـ « أين » ، و « أنى » ، ثم ضُمَّت معنى الشرط ، فجزمت .

و « حيثما » طرف للمكان اتفاقاً ، وقد تستعمل ظرفاً للزمان فى رأى بعضهم ، وتتضمن معنى الشرط .

فَلِلسَاعِزِ .

حَيْثُمَا تَسْتَقِيمُ يُقَدَّرُ لَكَ اللَّهُ نَجَاحًا فِي غَايِرِ الْأَزْمَانِ^(١) .

فعل الشرط : تَسْتَقِيمُ ، وجواب الشرط : يُقَدَّرُ .

وقال الله تعالى : ﴿ وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ سَطْرَهُ ﴾ .

لكن هذه الآية لم يَظْهَرْ فيها جزم ؛ لأنَّ فعل الشرط « كنتم » فعل ماضٍ^(٢) .

= أيضًا ، ومن ذلك الشاهد الذي ذكره الشارح رحمه الله :

حَيْثُمَا تَسْتَقِيمُ يُقَدَّرُ لَكَ اللَّهُ نَجَاحًا فِي غَايِرِ الْأَزْمَانِ

(١) البيت من الشواهد التي لا يعرف لها قائل معين ، وقد استشهد به ابن هشام في « شرح قطر الندى » ، في جواز المضارع (٢٨) ، و « شرح شذور الذهب » ، في جواز المضارع (١٧١) ، ومغنى اللبيب ، عند الكلام على « حيث » (٢٠٤) ، واستشهد به ابن عقيل في جواز المضارع (٣٣٨) ، واستشهد به الأشموني في جواز المضارع . وإعراب هذا البيت هكذا .

حيثما : اسم شرط جازم ، يجرم فعلين ، الأول فعل الشرط ، والثاني جوابه وجزاؤه ، وهو مبني على الضم في محل نصب ؛ لأنه ظرف زمان ، والعامل فيه النصب هو قوله : « يقدر » ، الذي هو جوابه ، وما زائدة .

تستقيم : فعل مضارع ، فعل الشرط ، مجزوم بـ « حيثما » ، وعلامة جزمه السكون ، وفاعله ضمير مستتر وجوبًا ، تقديره « أنت » .

يُقَدَّرُ : فعل مضارع ، جواب الشرط ، مجزوم أيضًا بـ « حيثما » ، وعلامة جزمه السكون . لك . جار ومجرور متعلق بـ « يقدر » .

الله . فاعل « يقدر » ، مرفوع ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة .

عجا : مفعول به لـ « يقدر » ، منصوب بالفتحة الظاهرة .

في غير جار ومجرور متعلق ، إما بقوله : « يقدر » ، وإما بمحذوف منصوب يقع صفة لـ « نجاح » . و « غاير » مضاف ، وقوله : « الأزمان » : مضاف إليه مجرور ، وعلامة جزمه الكسرة الظاهرة .

سأشاهد فيه . قوله . حيثما تستقيم يقدر . حيث جزم بـ « حيثما » فعلين ؛ أولهما « تستقيم » ، وثانيهما « يقدر » ، على أن الأول منهما هو فعل الشرط ، والثاني منهما هو جواب الشرط وجزاؤه . وقد علمت أن علامة جزم كل منهما هي السكون .

(٢) والفعل لماضي كما سبق - من المبتنيات ، فلا يدخله الجزم لفظًا ، ولكنه قد يدخله مفعلاً ، وعليه فيكون الفعل « كنتم » مبنيًا على السكون ، في محل جزم ، فعل الشرط . =

لأداة ثمانية عشرة من الأدوات التي تجزم فعلين : كيفما^(١).

= وأما جواب الشرط وهو قوله تعالى : ﴿ قُولُوا وَمَجْهُدُكُمْ ﴾ - فهو جملة طلبية مقترنة بإفغاء ، فعمل لأداة فيها غنل في المحل أيضًا ، وليس في اللفظ .

(١) « كيفما » أصلها موصوعة للدلالة على الحال ، ثم ضُبِّت معنى الشرط ، فكانت مفتضية فعلى متفقى اللفظ والمعنى ، نحو : كيف تصنع أصنع ، ولا يجوز كيفما تنظم اليقظ أنظم القصيدة . لا اختلاف معنى الفعلين ، ولا : كيفما تجلس أقعد^(٢) . لا اختلاف لفظ الفعلين ، وإن اتفق معناهما .

وقد اختلف السحاة فيها ، هل هي حارمة ، أم لا ؟ على ثلاثة أقوال : القول الأول : أنها لا يجوز أن تعمل الجزم فيما يأتي بعدها من أفعال ، فنقول : كيفما أجلس أجلس . بانرفع ، وهذا هو قول البصريين إلا قُطِرْتَا ، وعللوا ذلك بعلمتين :

١- عدم وجود شاهد للجزم بها من كلام العرب ، بعد الفحص الشديد ، وإنما ذكروا لها مثالا بطريق القياس ، نحو : كيفما تجلس أجلس .

٢- مخالفتها لأدوات الشرط بوجوب موافقة جوابها لشرطها ، كما مر . والقول الثاني : أنها يجوز الجزم بها مطلقا . وهذا هو قول الكوفيين وقُطِرْتَا ، وهو الذى مشى عليه المؤلف والشارح رحمهما الله .

والقول الثالث : أنها يجوز الجزم بها بشرط اقترانها بـ « ما » . وانظر معنى اللبيب ١/ ٢٢٩ ، ٢٣٠ . وبناء على مذهب الكوفيين يعرب هذا المثال : كيفما تجلس أجلس هكذا :

كيفما : اسم شرط جازم مبنى على السكون فى محل نصب بـ « تجلس » .
تجلس : فعل مضارع مجزوم بـ « كيفما » ، فعل الشرط ، وعلامة جزمه السكون ، وانفاعل ضمير مستتر وجوبا ، تقديره « أنت » .

أجلس : فعل مضارع مجزوم بـ « كيفما » ، جواب الشرط ، وعلامة جزمه السكون ، وانفاعل ضمير مستتر وجوبا ، تقديره : أنا .

وبهذا يجتمع لديها اثنا عشر حارما ، تجزم فعلين : أحدهما فعل الشرط ، والثانى جواب الشرط ، وهذا مع الحروف الستة التى تحرم فعلا واحدا ، فيكون المجموع ، كما ذكر المؤلف رحمه الله ، ثمانية عشر جارما ، ويمكن أن يتلخص مما مضى من الكلام على الجوازم الثنتى عشرة التى تجزم فعلين ما يلى :

١- أن هذه الجوازم تنقسم من حيث اتصالها بـ « ما » إلى ثلاثة أقسام .

نقسم الأول : ما لا يحزم إلا مع « ما » ، وهو : « إذ » ، و « حيث » ، و « كيف » .

لقسم الثانى : ما يتبع دخول « ما » عليه ، وهو « من » ، و « ما » ، و « وأنى » .

نقسم الثالث : ما يحوز فيه الأمران ، وهو : « أى » ، و « متى » ، و « أين » ، وكذلك « أيا » ، على الصحيح . =

(٥) قد بين هشام رحمه الله فى معنى اللبيب ١/ ٢٢٩ : ولا يجوز : كيف تجلس أذهب . باتفاق . اهـ

مثل أن تقول : كَيْفَمَا تَكُنْ أَكُنْ ، كَيْفَمَا تَجْلِسْ أَجْلِسْ .

بمعنى : على أى كيفية تجلس أجلس أنا .

فإن المؤلف رحمه الله تعالى : وإذا في الشعر خاصة (١) .

٢- أن هذه الجوارم تنقسم بحسب معناها إلى ستة أقسام :

أحدها : ما وُضِعَ للدلالة على محرد تعليق الجواب على الشرط ، وهو : « إن ، وإذا » ، قال الله تعالى : ﴿ وَإِنْ تَوَلَّوْا فَعَدَّ ﴾ ، وتقول : إذا تَقَمَّ أَقَمَّ .

الثاني : ما وُضِعَ للدلالة على من يعقل ، ثم صُغِيَ معنى الشرط ، وهو « مَنْ » ، نحو : ﴿ مَنْ يَصْمَلْ سَوَّاهُ يُجْزَى بِهِ ﴾ .

الثالث : ما وُضِعَ للدلالة على ما لا يعقل ، ثم صُغِيَ معنى الشرط ، وهو : « مَا ، ومهما » ، نحو قوله تعالى : ﴿ وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَسْمَعُ اللَّهُ ﴾ ، وقوله تعالى : ﴿ مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ لِنُحْصِرَ بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ ﴾ .

الرابع : ما وُضِعَ للدلالة على الزمان ، ثم صُغِيَ معنى الشرط ، وهو : « مَتَى ، وأيان » ، كقول الشاعر : وَلَسْتُ بِخَلَّالٍ الْفَلَاحِ مَخَافَةً وَلَكِنْ مَتَى تَشْتَرِيهِ الْقَوْمُ أَوْفَدِ وَقَوْلِ الْآخِرِ :

أَيَّامٌ تُؤْمِنُكَ تَأْمَنُ غَيْرَهَا وَإِذَا لَمْ تُدْرِكِ الْأَمْنَ مِثْلًا لَمْ تَزَلْ تَخْذِرَا

الخامس : ما وُضِعَ للدلالة على المكان ، ثم صُغِيَ معنى الشرط ، وهو ثلاثة : « أَيْنَ ، وألى ، وحيثما » ، كقوله تعالى : ﴿ أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكْكُمُ الْمَوْتُ ﴾ .

وقول الشاعر

خَلْبِلْسِي أَسَى ثَأْنِيَّاسِي ثَأْنِيَّاسِي أَنَا غَيْرَ مَا يُؤْصِيكُمْ لَا يُحَاوِلُ

السادس : ما هو متردد بين أقسام الاسم الأربعة ، وهو « أَى » ، فإنها بحسب ما تضاف إليه . فهي في قولك : أَيُّهُمْ يَقُمُّ أَقَمَّ معه .

من باب « مَنْ » ، وفي قولك : أَى الدُّوَابِّ تَزَكَّتْ أَزَكَّتْ . من باب « مَا » ، وفي قولك : أَى يوم تَصُومُ أَصُومُ . من باب « مَتَى » ، وفي قولك : أَى مكانٍ تَجْلِسُ أَجْلِسُ . من باب « أَيْنَ » .

وانظر شرح شذور الذهب لابن هشام رحمه الله ص ٣١٤ - ٣١٨ .

(١) قوله « في الشعر » . حار ومجرور متعلق بمحذوف ، صفة لـ « إذا » ، والتقدير : وإذا الواقعة في الشعر . ومفعوله « خاصة » . مفعول مطلق منصوب بفعل محذوف ، والتقدير أخص خاصة .

وبمعنى المؤلف رحمه الله بذلك : أن مما يجوز فعلين زيادة على الثمانية عشر « إذا » ، وأصلها موضوعة للدلالة على الزمان المستقبل ، ثم صُغِيَ معنى الشرط ، فجزمت ، ولا يُجْزَمُ بها إلا في المظم دون الشر ، وذلك ضرورة ، وإلا فهي غير عاملة الجزم ، لا في الشعر ، ولا في النثر . =

يعني رحمه الله . أن « إذا » لا تجزئ فعلين إلا في الشعر خاصة ، ومن ذلك قول الشاعر :

وإذا تُصِيبَكَ خَصَاصَةٌ فَتَحْمَلِ^(١)

قوله : خَصَاصَةٌ . أي : جوعٌ .

وفعلُ الشرط : قوله : تُصِيبَكَ . وجوابُ الشرط : جملةُ « فَتَحْمَلِ » .

= وهي خافضة لشرطها ، منصوبة بجوابها .

ويمكننا أن نلخص ما مضى في النقاط التالية :

١- أن « إذا » ظرف زمان .

٢- أنها اسم بمعنى « حين » .

٣- أنها منصوبة على الظرفية في محل نصب .

٤- أن جملة الشرط كلها تكون في محل جر بالإضافة إلى « إذا » .

٥- أن « إذا » منصوبة بالجواب .

٦- أن الشرط والجواب يكون معناهما في المستقل ، سواء أجاأ لفظهما ماضيًا ، أم مضارعًا ، أم جاء الجواب أمرًا .

(١) هذا عَجْزٌ بيت ، وضدُّه قوله :

اِسْتَقْنِي مَا أَغْنَاكَ رُبُّكَ بِالْيَنْسَى

وهذا البيت قد استشهد به ابن هشام رحمه الله في معنى اللبيب (١٣٢) ص ١٠٨ ، ١١٢ ، ٨٠٥ ، واستشهد به الشيخ محمد محيي الدين في شرحه على الأجرومية ص ٥٨ ، ويرى قوله : « فتحمل » بالحاء المهمل ، وبالحجم .

وبقرب الشطر الذي ذكره الشارح رحمه الله هكذا :

و « سوا » للاستفاد ، وإذا : اسم شرط جازم ، مبنى على السكون ، في محل نصب على الظرفية الزمانية ، بـ « تصيبك » .

نصبت : فعل مضارع مجزوم بـ « إذا » فعل الشرط ، وعلامة جزمه السكون ، والكاف ضمير مسمى على الفتح ، في محل نصب ، مفعول به .

خصاصة . فاعل « تصيب » ، مرفوع بالضممة الظاهرة .

سحس . الفاء واقعة في جواب الشرط ، وتحمل : فعل أمر مبني على السكون ، وحرك بالكسر لأجل الإعراب . والفاعل ضمير مستتر وجوبًا ، تقديره « أنت » ، والجملة من الفعل والفاعل في محل حرم ، جواب الشرط .

والحوارم التي تجزُم فعلين فيها مباحث :

المبحث الأول : أنها تجزُم فعلين : الفعل الأول يُسمَّى فعل الشرط ، والفعل الثاني يُسمَّى جواب الشرط ، مثل : إن تجتهد تنجح .
فلا يصلح أن يقال : إن تجتهد تنجح .
ولا يصلح أن يقال : إن تجتهد تنجح^(١) .
ولا يصلح أن يقال : إن تجتهد تنجح .
ولا يصلح أن يقال : إن تجتهد تنجح .
المهم لابد من جزم الفعلين^(٢) .

المبحث الثاني : هذه الأدوات كلها أسماء إلا « إن » ، وعلى هذا فتقول : إن : حرف شرط جازم ، يجزُم فعلين : الأول : فعل الشرط ، والثاني هو جواب الشرط .
أما ما عداها فتقول : ما : اسم شرط جازم يجزُم فعلين : الأول : فعل الشرط ، والثاني : جوابه^(٣) .

(١) إلا على اللغة الضعيفة التي سبق الإشارة إليها ، وهي أنه يجوز في جواب الشرط ، إذا كان فعل الشرط مضارعاً ، غير معنى بـ « لم » ، الرفع .

(٢) إلا في حالتين :

١ الحالة الأولى وهي التي سبق الإشارة إليها في الحاشية رقم ١ ، من هذه الصفحة .

٢ الحالة الثانية أن يكون فعل الشرط متفصيلاً بـ « لم » ؛ فإنه في هذه الحالة يجوز رفع الجواب ، بل قال ابن هشام رحمه الله ، في أوضح المسالك ٤ / ١٨٦ : ورفع الجواب المسبوق بماضٍ أو بمضارع معي بـ « لم » قوي . اهـ

بل ذكر الشيخ محمد محي الدين في أوضح المسالك ٤ / ١٨٦ ، حاشية ٨ : أن بعض المتأخرين ذهب إلى أن رفع الجزاء في هذه الحالة أحسن من جزمه .

(٣) ذكر ابن هشام رحمه الله في أوضح المسالك ٤ / ١٨٥ أن أدوات الشرط من حيث الاسم والحرية =

اسمُ الثالث : الجزمُ يكونُ إذا كان فعلُ الشرطِ ، وجوابُ الشرطِ مضارعَيْن ،
مثل : **إِنْ تَجْتَهِدْ تَنْجَحْ** ^(١) .

أما إذا كان فعلُ الشرطِ وجوابُ الشرطِ فعلَيْنِ ماضِيَيْنِ ؛ فإنهما يَتَقَيَّانِ على بناءِهما
لا يَتَغَيَّرَانِ - إما على الفتحِ ، أو السكونِ ، أو الضمِّ ^(٢) ويكونانِ مَبْنِيَيْنِ على كذا ، في

= تنقسم إلى أربعة أنواع :

النوع الأول : ما هو حرف بالاتفاق ، وهو « **إِنْ** » .

النوع الثاني : ما اُخْتُبِفَ في أنه اسم أو حرف ، والأصح أنه حرف ، وهو « **إِذَا** » ^(٣) .

النوع الثالث : ما أُثْبِقَ على أنه اسم ، وهو تسعة أسماء ، هي : مَنْ ، وَمَا ، وَأَيُّ ، وَمَتَى ، وَأَيَّانَ ، وَأَيْنَ ،
وَأَيُّ ، وَحَيْثُ ، وَكَيْفَمَا .

النوع الرابع : ما اُخْتُبِفَ في أنه اسم أو حرف ، والأصح أنه اسم ، وهو كلمة واحدة ، وهي « **مَهْمَا** » .
والقول بأنها اسم هو مذهب جمهور النحاة ، وذهب السهيلي وابن يسهون إلى أن « **مَهْمَا** » حرف ، فأما
الجمهور فاستدلوا على اسميتها بعود الضمير عليها في نحو قوله تعالى : ﴿ **مَهْمَا تَأْتِيَا بِهِ مِنْ آيَةٍ** ﴾ .
وقد علمنا أن الضمير لا يعود إلا على اسم .

(١) ونحو قوله تعالى : ﴿ **وَإِنْ تَعُوذُوا نَعُذْ** ﴾ .

(٢) على التفصيل الذي ذُكِرَ عند الكلام على بناء الفعل الماضي .

(٥) والشارح رحمه الله - كما قد رأيت - ذهب إلى أن « **إِذَا** » اسم ، وليست حرفاً ؛ لأنه رحمه الله يقول :
هذه الأدوات كلها أسماء إلا « **إِنْ** » .

وهذا الذي ذهب إليه الشارح رحمه الله هو قول أبي العباس المبرّد ، وأبي على الفارسي ، وابن السراج ،
فقد ذهب هؤلاء إلى أن « **إِذَا** » اسم شرط ، وهو ظرف زمان مثل « **متى** » .

وذهب سيبويه رحمه الله ، وابن مالك ، وابن هشام إلى أن « **إِذَا** » حرف شرط .

وحجة أبي العباس المبرّد ومن معه أن « **إِذَا** » قبل اقترانها بـ « **ما** » كانت اسماً ، فيجب أن يبقى لها ذلك بعد
دخول « **ما** » ؛ لأن الأصل عدم التغيير .

وإن قل أنصار سيبويه : إن « **إِذَا** » قد تغيرت بعد دخول « **ما** » عليها بالإجماع ، وذلك أنها قبل اقترانها بـ « **ما** »
كانت دالة على الزمان الماضي ، فلما اقترنت بها « **ما** » ، وصارت شرطاً صارت دالة على الزمان المستقل .
فاجواب على هذا أن تغير زمانها لا يستلزم تغير ذاتها ، ولهذا نظر آخرها مما نحن فيه منها أن الفعل
مصارع يد على الزمن الحاضر أو المستقبل ، فإذا دخلت عليه « **لم** » ، و« **لما** » جعلت كل واحدة منهما
رمة ماضية ، ولم يلزم من ذلك تغير حقيقته ، بل هو باق على أنه مضارع - وانظر أوصح المسالك ١٨٥/٤

محل جزم.

مثاله : إن اجتهد زيد نجح . الفعل لم يتغير ؛ لأنه ماضٍ ، والماضي يُثنى ، ولا يتغير . فتقول في الإعراب :

إن : حرف شرط جازم ، يَجْزِمُ فعلين ، الأول فعل الشرط ، والثاني جواب الشرط . اجتهد : فعل ماضٍ مبني على الفتح ، في محل جزم ، فعل الشرط . زيد : فاعل .

نجح : فعل ماضٍ مبني على الفتح ، في محل جزم ، جواب الشرط . مثال آخر : تقول : إن اجتهدت نجحت .

هنا الفعلان « اجتهدت » و « نجحت » مبنيان على السكون في محل جزم . ولماذا بُنِيَ على السكون ؟

الجواب : لالتصاليهما بضمير رفع متحرك^(١) .

وتقول في إعراب هذا المثال :

إن : حرف شرط جازم ، يَجْزِمُ فعلين ، الأول فعل الشرط ، والثاني جوابه . اجتهدت ، نجحت : فعل ماضٍ مبني على السكون ، في محل جزم ، ولا تقول : مجزوم ؛ لأن السكون هنا ليس علامة إعراب ، وإنما هو علامة بناء . مثال آخر : تقول : إن اجتهدوا نجحوا^(٢) .

ها تقول : مبني على الضم ؛ لاتصاله بواو الجماعة ، في محل جزم . وأما إذا كان الأول - يعني : فعل الشرط - مضارعاً ، والثاني - يعني جواب الشرط - ماضياً فإننا نَجْزِمُ الأول ، والثاني يكون مبنيًا على ما هو عليه في محل جزم ، فتقول : إن

(١) وهو تاء الفاعل

(٢) ومثال ذلك أيضاً من القرآن : قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ عُدْتُمْ عَدْنَا ﴾ .

تَجْتَهِدُ بَحْثَ .

ولا يجوز أن تقول: إن تَجْتَهِدُ تَجْتَحِثُ^(١) .

وأما إذا كان بالعكس، مثل: إن اجتهد زيد يتججج، فإنك تجزئ الثاني، ويكون الأول مبنياً في محل جزم.

(١) اعلم رحمك الله أن كون فعل الشرط مضارعاً، وجواب الشرط ماضياً، محل خلاف بين النحاة:

فقد ذهب جمهور النحاة إلى أن وقوع الشرط مضارعاً والجواب ماضياً خاص بالضرورة.

بينما ذهب ابن مالك والعراء وابن هشام في أوضح المسالك^(٢) إلى أن ذلك جائز في شدة الكلام، وهذا هو الحق بلا شك، والدليل على ذلك:

١- قوله تعالى: ﴿إِنْ نَشَأْ نُزِّلْ عَلَيْهِمْ مِنَ السَّمَاءِ آيَةٌ فَظَلَّ﴾. لأن قوله: «فظل» بلفظ الماضي، وهو تابع للجواب، وتابع الجواب جواب.

٢- وما رواه البخاري (٣٥)، ومسلم ٥٢٤/١ (٧٦٠)، عن أبي هريرة رضي الله عنه، أن النبي ﷺ قال: «من يقيم ليلة القدر إيماناً واحتساباً غُفر له ما تقدم من ذنبه».

ولكن ابن حجر رحمه الله اعترض على الاستدلال بهذا الحديث على هذا الحكم، فقال رحمه الله في الفتح ٩١/١: وعندي في الاستدلال به نظر؛ لأنني أظنه من تصرف الرواة؛ لأن الروايات فيه مشهورة عن أبي هريرة بلفظ المضارع في الشرط والجزاء، وقد رواه السائي عن محمد بن علي بن ميمون، عن أبي اليمان شيخ البخاري فيه، فلم يغير بين الشرط والجزاء، بل قال: «من يقيم ليلة القدر يغفر له»... إلى أن قال رحمه الله: فوضح أن ذلك من تصرف الرواة بالمعنى؛ لأن مخرج الحديث واحد.

٣- وما رواه البخاري أيضاً رحمه الله (٣٣٨٤) أن عائشة رضي الله عنها قالت: إن أبا بكر رجل أبيض مني يقيم مقامك زقاً.

٤- وما ورد في ذلك من آيات كثيرة، ومنها:

قول فعب بن أم صاحب:

إِنْ يَشْفَعُوا شُبَّةً طَازُوا بِهَا فَرَحًا عَنِّي ، وَمَا يَشْفَعُوا مِنْ صَالِحٍ ذَقُوا
وقول الآخر:

مَنْ يَكْذِبُنِي بِسَيِّئٍ كُنْتُ مِنْهُ كَالشَّجَا بَيْنَ خَلْقِهِ وَالزُّبَيْدِ
وقول الآخر:

إِنْ تُضَرِّمُونَا وَضَلَّاتُكُمْ وَإِنْ تُصَلُّوا مَلَأْتُمْ أَنْفُسَ الْأَعْدَاءِ لِزَهَابِنَا
وعر ذلك من الشواهد كثير، وليس بعد ذلك ما يصححه الإنكار.

(٥) ولكنه رحمه الله اختار مذهب الجمهور في معنى اللبيب.

وتقول في الإعراب :

إن : حرف شرط جازم ، يَجْزِمُ فعلين : الأول : فعل الشرط ، والثاني : جوابه :
اجتهد : فعل ماضٍ مبني على الفتح ، في محل جزم بـ « إن » ، فعل الشرط .
زيد : فاعل .

يُتَجَحَّجُ فعل مضارع مجزوم بـ « إن » ، جواب الشرط^(١) .

وفي هذه الصورة يجوز أن تَرْفَعَ الفعل المضارع « جواب الشرط » ، فتقول :
إن اجْتَهِدَ زيدٌ يُتَجَحَّجُ .

قال ابن مالك رحمه الله :

وبعد ماضٍ رفعتك الجزأ حسن^(٢)

والذي يُنْطَبِقُ على كلامه أن تقول : إن اجْتَهِدَ زيدٌ يُتَجَحَّجُ . ولكنه حسن ؛ يعنى :
ليس ممنوعاً ، وإلا فالأصل : إن اجْتَهِدَ زيدٌ يُتَجَحَّجُ .

وإذا رفعت فإنك تقول : يُتَجَحَّجُ : فعل مضارع ، والجملة في محل جزم ، جواب
الشرط ؛ لأن الأداة لم تَسْلُطْ على الفعل ، تَسْلُطُ على الجملة ، ولهذا بقي الفعل
مرفوعاً .

فصار عندنا أربع صور :

١ - أن يكون فعل الشرط ، وجواب الشرط ، مُضارعين ، فيجب فيهما الجزم .

(١) ومن ذلك أيضاً قوله تعالى : ﴿ مَنْ كَانَ يُرِيدِ حَرْثَ الْآخِرَةِ نَزِدْ لَهُ فِي حَرْثِهِ ﴾ .

(٢) وقال ابن هشام رحمه الله في أوضح المسالك ١٨٦/٤ :

ورفع الجواب المسبوق بماضٍ أو بمضارع منفي بـ « لم » قوى ، كقوله :

وإن أناه خليل يؤم مشألة يقول : لا غائب مالى ولا حرم^(٣)

وسحو : إن لم تُقْمِ أقوم . اهـ

(٤) الشاهد فيه . قوله : يقول . حيث رفع جواب الشرط ؛ لكون فعل الشرط ماضياً ، وهو قوله : « أناه » .

٢- أن يكونَ فعلُ الشرطِ ، وجوابُ الشرطِ ، ماضِيَيْنِ ، فَيُتَبَيَّنُ ، ويَكُونُ في محلِّ جزمٍ ، ولا يَتَسَلَّطُ عليهما العاملُ .

٣- أن يكونَ الأولُ ماضِيًا ، والثاني مضارعًا ، فَيُتَبَيَّنُ الأولُ ، ويَكُونُ في محلِّ جزمٍ ، ويُجَزَمَ الثاني ، ويجوزُ رفعُهُ أيضًا .

٤- أن يكونَ الأولُ مضارعًا ، والثاني ماضِيًا ، فَيُجَزَمَ الأولُ ، وَيُتَبَيَّنُ الثاني ، ويَكُونُ في محلِّ جزمٍ .

المبحثُ الرابعُ : إذا كان جوابُ الشرطِ جملةً لا تَصْلُحُ لمباشرةِ أداةِ الشرطِ ؛ فإنه يَجِبُ اقترانهما بالفاء^(١) .

(١) يعنى رحمه الله . إذا كانت الجملة الواقعة جوابًا لا تصلح لأن تقع بعد أداة الشرط وجب اقترانهما بالفاء ، فإن النحاة قد اشترطوا أمرًا متعة في فعل الشرط ، وهى :

الأول - أن يكونَ فعلًا غير ماضى المعنى ، فلا يجوز أن تكون جملة الشرط اسمية .
وأما قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ أَخَذَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتِجَارَكَ فَأَجْرُهُ ﴾ .

فإن «أحد» فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور بعده ، والتقدير : وإن استحارك أحد من المشركين فأجره ، على ما هو الراجح من مذاهب ثلاثة للنحاة .

ولا يصح أن يكون الشرط ماضى المعنى ، نحو : إن قام زيد أمسِ قمت .

وأما قوله تعالى : ﴿ إِنْ كُنْتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ ﴾ فإنه مؤول بتقدير إن ثبت الآن - أو فيما بعد - أنى كنت فنته فيما سبق فقد علمته .

والذى من الشروط ألا يكون فعل الشرط طلبيًا ، فلا يجوز لك أن تقول : إن قُمَ ولا أن تقول : إن لا تَقُم . على أن «لا» ناهية ، وأما إذا كانت نافية فإنه يصح ، ومنه قولك : إن لا تُؤذَ واحبك تدم .
والثالث ألا يكون فعلًا جامدًا كـ «عسى ، وليس» ، فلا يجوز لك أن تقول : إن عسى زيد أن يفوم . ولا : إن ليس زيد قائمًا .

والرابع ألا تفتقر بـ «قد» ؛ لأن «قد» تدل على تحقيق وقوع ما بعدها ، ووضع الشرط على أن يكون محتمل الوقوع ، وعدم الوقوع ، فلا يجوز لك أن تقول : إن قد قام زيد .

والخامس ألا يكون مفتيًا بحرف نفى ، غير «لم» ، و«لا» ، فإن كان متفيًا بـ «ما» ، أو بـ «ليس» ، أو بـ «لست» ، لم يَحْزَ ، فلا يصح لك أن تقول : «إن لَمَّا يَقُمَ زيد» ، ولا «إن لن يَقُمَ زيد» ، ولا «إن ما

ول ان مالِك :

واقرن نفا حثما لو لجعل شرطاً لـ «إن» أو غيرها لم يتجبل^(١)

وتقريناً لهذا جمعتها^(٢) بعض الناس بيت ، وهو :

اسمية طليئة وبجامد وبما وقذ وبلن وبالتنقيس
أولاً : اسمية . يعنى : إذا كان جواب الشرط جملة اسمية وجب اقترانها بالفاء .
ومثال ذلك : إن تجتهد فأنت ناجح .

واعرابه :

إن : حرف شرط جازم ، يجر فعلين ؛ الأول فعل الشرط ، والثانى جوابه .
تجتهد : فعل مضارع مجزوم بـ «إن» ، وعلامة جزمه السكون ، وفاعله مستتر
وجوباً ، تقديره «أنت» .

فأنت : الفاء رابطة للجواب . يعنى : ترتبط ما بعدها بما قبلها^(٣) .
وأنت : مبتدأ .

وناجح : خبره .

فالجملة الآن اسمية ، فنقول : الجملة من المبتدأ والخبر فى محل جزم ،

= قام زيد . على أن «ما» نافية .

ويصح أن تقول : إن لم تفعل ما أمرك به أعاقبك . وقال الله تعالى : ﴿ فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا ﴾ . وقال : ﴿ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا تَلْعَثْ رِسَالَتَهُ ﴾ .

لسادس ألا يكون الفعل مقترناً بحرف تنقيس - وهو السين وسوف - فلا يصح لك أن تقول : إن سيقوم زيد ، ولا أن تقول : إن سوف يقوم زيد .

وهذه المواضع نفسها هى التى إن وقعت جواباً اقترنت جملة الجواب بالفاء .

(١) الألفية ، فصل فى عوامل الجزم ، البيت رقم (٧٠١) .

(٢) الضمير «الهاء» يعود على مواضع وجوب اقتران جواب الشرط بالفاء .

(٣) وتسمى أيضاً فاء الجواب .

جواب لشرط .

فإن رجل احز : إن تجتهد أنت ناجح . فهذا خطأ ؛ لأن الجملة اسمية ، لا بد أن ترتبط بالفاء .

ومثل ذلك من القرآن قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ تَعَفُّوا وَتَصَفَحُوا وَتَغْفِرُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾^(١) .

فعن الشرط تَعَفُّوا ، وما غُطِف عليه .

وجواب الشرط : ﴿ فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ .

واقترن بالفاء ؛ لأنه جملة اسمية ، فكل جملة مبتدوءة بـ « إِنَّ » فهي اسمية^(٢)

ولو قلت : إن تَعَفُّ عَمَّن ظَلَمَكَ إِنَّكَ مُخِيسٌ . فهو خطأ ، والصواب فإنك مُخِيسٌ .

(١) ومثله أيضاً : قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ يَسْأَلْكَ بَعْضُ نَهْوٍ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾ .

وقوله تعالى : ﴿ وَإِنْ يَسْأَلْكَ اللَّهُ بَعْضُ فَلَآ كَافٍ لَهُ إِلَّا هُوَ ﴾ .

وقوله تعالى : ﴿ إِنْ مَدَّيْتُمْ فَأَمْرُهُمْ فَإِنَّكُمْ أَنْتَ الْمَرْبُورُ الْحَكِيمُ ﴾^(٣) .

ومن ذلك أيضاً : قول الشاعر :

إذا ما بَدَتْ لَيْلَى فَكُلِّي أَغْنِ
وإن هي ناعشى فَكُلِّي مَسَامِغِ

ومنه أيضاً قول الأحوص يتحدث عن حبيته التي زوجها من غيره ، واسمه مطر :

سلام النَّبِيِّ يَا مَطَرُ عَلَيْهَا
وليس عليك يَا مَطَرُ السلام

فإن يَكُنِ السَّكَاخَ أَخْلَ شَيْءٍ
فإن سَكَاحَهَا مَطَرًا حَرَامًا

فلا غَمَرُ الْإِلَهِ لَشُكْحِهَا
ذُنُوبُهُمْ وَإِنْ ضَلُّوا وَصَاوُوا

فَضْلُهَا فَلَسْتُ لَهَا بِكَفٍ
وَلَا يُغْنِي مَفْرَقُكَ الْحَسَامُ

فاحمل التي تحتها حظ حمل اسمية وقعت في جواب الشرط ؛ لذلك وجب اقترانها بالفاء .

(٢) علم - وحملك الله - أن الجملة تنقسم إلى نوعين :

الأول : اسمية . وهي التي تبدأ باسم حقيقة ، أو حكماً .

خليفة بحر : الله وعوف بعباده .

وحكما بحر : إن الله مُتَيْمُّ نوره ، ولو كره الكافرون .

ثاني : فعلية ، وهي التي تُصَدَّر بفعل حقيقة أو حكماً ؛ حقيقة نحو : جاء الحق .

حكماً بحر : ما غاب من استخار ، ولا ندم من استشار .

ديا طلبية يعنى : كل ما دل على طلب ، مثل : الأمر والنهي والاستفهام^(١) .
 مثل الأمر : تقول : إن جاءك ضيف فأكرمه . فعل الشرط جاءك ، وحواب
 الشرط : فأكرمه .

واقترن بالفاء ؛ لأن الجواب طلبى « فعل أمر »^(٢) .
 فإن قال قائل : إن جاءك ضيف أكرمه . فهو خطأ ؛ لأنه يجب اقترانه بالفاء ؛ لأن
 الجملة طلبية .

ومثال النهي : إن تم إليك التمام فلا تصدقه . جملة جواب الشرط هنا طلبية ؛ لأنها
 نهى^(٣) .

ولو قلت : إن تم إليك التمام لا تصدقه . فهو خطأ ؛ لأن الجملة طلبية ، فلا بد أن
 تقتصر بالفاء .

ومثال الاستفهام : إن حدثك الكذاب فهل تصدقه ؟

اقتربت جملة جواب الشرط بالفاء ؛ لأنها طلبية بالاستفهام^(٤) .

(١) تقدم بها ص ٣١٣ ، ٣١٤ أن الشارح رحمه الله عند الكلام على نواصب الفعل المضارع ذكر أن الطلب

يشمل ثمانية أمور ، هي مجموعة فى قول الناظم :

مُرْ وَادْعُ وَانْهَ وَسَلْ وَاعْرِضْ لِحُضْرِهِمْ تَمَنَّ وَارْجُ كَذَاكَ الْفِي قَدْ كَمَلًا

(٢) ومثال ذلك أيضا : قوله تعالى : ﴿إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي﴾ .

(٣) ومثال ذلك أيضا : قوله تعالى : ﴿فَمَنْ يُؤْمِنْ بِرَبِّهِ فَلَا يَخِفُّ بَخْسًا وَلَا رَهَقًا﴾ . فممن قرأ ﴿فَلَا يَخِفُّ
 بَخْسًا﴾ . بالجزم على أن « لا » نافية .

وأم من قرأ : ﴿فَلَا يَخَفُ﴾ . بالرفع ف « لا » نافية ، و « لا » النافية تقتصر بفعل الشرط ، فكان مقتضى

إظهار ألا تدخل الفاء ، ولكن هذا الفعل مبنى على مبتدأ محذوف ، والتقدير : فهو لا يخاف

فالجملة اسمية ، وقد سبق أن الجملة الاسمية تحتاج إلى الفاء .

وكذا يجب هذا التقدير فى نحو : ﴿وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمِ اللَّهُ مِنْهُ﴾ . أى : فهو ينتقم الله منه ، ولولا دست

التقدير لوجب الجزم ، وترك الفاء .

واسطر شرح شذور الذهب لامين هشام ص ٣٢١ .

(٤) ومثال ذلك أيضا : قوله تعالى : ﴿وَإِنْ يَخْذُلْكُمْ فَمَنْ ذَا الَّذِي يَنْصُرُكُمْ مِنْ عِندِ اللَّهِ﴾ .

ولو قال قائل : إن حَدَّثَكَ الكَذَّابُ هل تُصَدِّقُهُ ؟ فهو خطأ ؛ لأنها طلبية ، فلا بد من اقترانها بالفاء .

ثالثا . وبخامس . يعنى : إذا كان جواب الشرط فعلا جامدا ، والفعل الجامد هو الذى لا يَنْصَرَفُ ، فهو جامد على اسمه ، لا يَتَغَيَّرُ ، قال الله تعالى : ﴿ وَتَرَى الْجِبَالَ تَحْسِبُهَا جَامِدَةً وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ السَّحَابِ ﴾ .

فمثلا : « بئس » جامد ؛ لأنه ليس له فعل مضارع ، ولا فعل أمر ، فهو لا يَنْصَرَفُ . و « ليس » مثله جامد لا يَنْصَرَفُ ، وإذا كان لا يتصرف فإنه يَفْتَرَنُ بالفاء وجوبا . مثاله : إِنْ تَعَدَى عَلَيْكَ الْمُجْرِمُ فليس بضارك إلا بإذن الله .

فإن قلت : إِنْ تَعَدَى عَلَيْكَ الْمُجْرِمُ ليس بضارك إلا بإذن الله . فهو خطأ ؛ لأنَّ الجملة الجوابية مبدوءة بفعل جامد .

وتقول : إن صاحبت فلانا فيعم الصديق هو . باقتران جواب الشرط بالفاء ؛ لأنَّ « نعم » فعل جامد^(١) .

ولا تقول : إن صاحبت فلانا نعم الصديق هو . لأنك أَسَقَطْتَ الفاء ، والفاء مع الفعل الجامد يَجِبُ أَنْ تَقْتَرَنَ به إذا كان جوابا للشرط .

رابعا . و « بما » فإذا كان جواب الشرط مقرونا بـ « ما » وجب اقترانه بالفاء .

مثاله : إِنْ يَكْفُرْ هَؤُلَاءِ فَمَا هُمْ بِمُعْجِزِينَ^(٢) .

= فقد اقترن جواب الشرط ﴿ فَمَنْ ذَا الَّذِي يَنْصَرُّكُمْ مِنْ بَعْدِهِ ﴾ بالفاء ؛ لأنه جملة طلبية بالاستفهام ، وأيضا لأن جملة جواب الشرط جملة اسمية ؛ لأنها بدأت باسم ، وهو اسم الاستفهام « مَنْ » .

(١) ومثال ذلك أيضا . قوله تعالى : ﴿ فَمَنْ شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِّي ﴾ .

وقوله تعالى : ﴿ إِنْ تَرَىٰ أَنَا أَقَلُّ مِنْكَ مَالًا فَوَلِّهَا . فَعَسَىٰ رَبِّي ﴾ .

وقوله تعالى : ﴿ إِنْ تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَيَعْتَمِدْ عَلَيْهَا ﴾ .

ولأفعل (يس - عسى - نعم) أفعال جامدة وقعت في جواب الشرط ، ولذلك افتترشت بالفاء .

(٢) ومثال ذلك أيضا . قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ تَوَلَّيْتُمْ فَمَا سَاءَ لَكُمْ مِنْ أُجْرٍ ﴾ .

وقوله تعالى : ﴿ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَغْتَ رِسَالَتَهُ ﴾ . -

لو قال قائل : إن يكفر هؤلاء ما هم بمُعْجِزِينَ . فهو خطأ ؛ لأنَّ الجواب مقرونٌ بـ « ما » فيجب أن يقتصر بالفاء .

خامساً : « وقد » فإذا كان الجواب مُصَدِّراً بـ « قد » فإنه يجب اقترانه بالفاء ، مثل : إن ذهبت تطلب بعيرك الشارد فقد تُذْرِكُهُ .

ولو قلت : إن ذهبت تطلب بعيرك الشارد قد تُذْرِكُهُ . فهو خطأ .

قال الله تعالى : ﴿ فَإِنْ يَكْفُرْ بِهَا هَؤُلَاءِ فَقَدْ وَكَلْنَا بِهَا قَوْمًا لَّيْسُوا بِهَا بِكَافِرِينَ ﴾ ^(١) .
الشاهد : أنَّ الجواب اقترن بالفاء ؛ لأنه مُصَدِّرٌ بـ « قد » .

سادساً : « وبلن » . فإذا صُدِّرَ الجواب بـ « لن » وجب اقترانه بالفاء .

مثال ذلك : قال الله تعالى : ﴿ وَإِنْ تُعْرِضْ عَنْهُمْ فَلَنْ يَصْرِوْكَ شَيْئًا ﴾ ^(٢) .

ولو قال قائل : إن أعرضت عن فلاي لن يصرك شيئا . فهو خطأ .

لأنَّ الجواب إذا صُدِّرَ بـ « لن » وجب اقترانه بالفاء .

سابعاً : وبالتنقيس . هذا هو الأخير ، وهو أن يكون الجواب مُصَدِّراً بالسین ، أو « سوف » .

مثال « سوف » : قال الله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا مَنْ يَرْتَدَّ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهَ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ ﴾ .

ف فعل الشرط « يَرْتَدَّ » ، وجواب الشرط جملة « فسوف يأتي الله » ^(٣) .

وقوله تعالى ﴿ وَمَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْهُمْ فَمَا أَوْجَفْتُمْ عَلَيْهِ مِنْ خَيْلٍ وَلَا رِكَابٍ ﴾ .

(١) ومثال ذلك أيضاً : قوله تعالى : ﴿ إِنْ يَشْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَهُ مِنْ قَبْلٍ ﴾ .

(٢) ومثال ذلك أيضاً : قوله تعالى : ﴿ وَمَا يَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَنْ يُكْفَرُوهُ ﴾ .

وقوله تعالى : ﴿ وَمَنْ يَنْقَلِبْ عَلَى عَقْبَيْهِ فَلَنْ يَصُرَ اللَّهُ شَيْئًا ﴾ .

(٣) ومثاله أيضاً : قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ يَخْضِبْ عِيْلَةٌ فَسَوْفَ يُغْنِيكُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ ﴾ .

وقوله تعالى : ﴿ وَمَنْ يُقَاتِلْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَيَقْتُلْ أَوْ يُقْتَلْ فَسَوْفَ نُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا ﴾ .

ومثال السين : تقول : إن اجْتَهِدَ زيدٌ فسيَنْجَحَ^(١) .

فلو قلت : إن اجْتَهِدَ زيدٌ سيَنْجَحُ ، فهو خطأ^(٢) .

(١) ومثاله أيضاً : قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ يَشْكُرْ عَمَّ عِبَادَتِهِ وَيَشْكُرْ فَسَيُحْدِثُوا لَهُمْ إِلَيْهِ حَمِيمًا ﴾ .

(٢) فهذه سعة مواضع يحب فيها اقتران جواب الشرط بالفاء ، غير أن النحاة قد ذكروا أنه يجوز حذف الفاء

من جواب الشرط في هذه المواضع السبعة للضرورة ، واستدلوا على ذلك بما يلي :

١- قول الشاعر :

مَنْ يُفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرْهَا وَالشَّرَّ بِالشَّرِّ عِنْدَ اللَّهِ وَمِثْلَانِ

الشاهد فيه : قوله : « الله يشكرها » . فإن هذه العبارة جملة اسمية مكونة من مبتدأ ، هو لفظ الجلالة ، وخبر هو جملة الفعل المضارع وفاعله ومفعوله ، وقد وقعت هذه الجملة جواباً للشرط ، وقد كان من حق العربية - على ما ارتضاه جمهور النحاة - أن يَقْرُنَ هذه الجملة بالفاء ، ولكنه ترك الفاء حين اضطر لإقامة الوزن ، ولو أنه أتى بالكلام على ما تقتضيه العربية لقال : مَنْ يُفْعَلِ الْحَسَنَاتِ فَاللَّهُ يَشْكُرْهَا .

(٢) وما رواه البخاري : « فإن جاء صاحبها ، وإلا استغنى بها » . بالأمر في « استمتع » مع خلوه من الفاء^(٣) .

(٣) وقول الشاعر :

وَمَنْ لَا يَزَلْ يَنْفَادُ لِلْعَنَى وَالصَّبَا سَيَلْفَى عَلَى طُولِ السَّلَامَةِ نَادِمًا

الشاهد فيه : قوله : « سَيَلْفَى » . حيث جاء جواب الشرط المقترن بحرف التنفيس غير مقترن بالفاء . وكذلك قد ذكر النحاة أنه يجوز أن تُعْنِي « إذا » الفجائية عن الفاء التي هي الأصل ؛ لكونها دالة على السببية ، متى استوفى الكلام أربعة شروط :

الأول : أن تكون أداة الشرط هي « إن » ، أو « إذا » الشرطية غير الجازمة ؛ وذلك لأن « إن » أم باب الأدوات الجازمة ، و « إذا » أم باب الأدوات غير الجازمة .

الثاني : أن تكون جملة الجواب اسمية موجبة ، فإن كانت جملة الجواب اسمية سلبية ، نحو : « ما عمرو بقلبه » . لم تقترن ب « إذا » ، فلا تقول : « إن يقيم زيد إذا ما عمرو بقلبه » . وإنما تقترن هذه الجملة ونحوها بالفاء ، فيقال : « إن يقيم زيد فما عمرو بقلبه » .

الثالث : أن تكون هذه الجملة الاسمية الموجبة غير طلبية ، فإن كانت طلبية ، بأن كانت دعائية ، نحو : « ويل للمقصّر في أداء واجبه » أو كانت استفهامية ، نحو : « من ينصرك » . فلا يجوز اقترانها ب « إذا » ، وقد تقترن بالفاء ، فنقول : « إن جاء يوم الحساب فويل للمقصّر في أداء واجبه » . ونقول : « إن خذلك الله فمسر » .

مصرع ٥

٥- كذا نسخة شيخ محمد محيي الدين عبد الحميد في أوضح المسالك ١٩١/٤ حاشية « هذا حديث »

هذا ينسب إلى البخاري .

٦- قد حشمت عن هذا اللفظ في البخاري ، فلم أجده إلا بلفظ : « فاستمتع بها » بإثبات « هاء » عنه

سجّئت الخامسة : اعْلَمْ أَنَّ كُلَّ جَوَابٍ اقْتَرَنَ بِالْفَاءِ فَإِنَّ الْجَزْمَ يَكُونُ مَحَلًّا ؛ أَى :
إِنَّكَ تَقُولُ : الْجُمْلَةُ جَوَابُ الشَّرْطِ فِي مَحَلِّ جَزْمٍ ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ الْعَامِلَ لَا يَتَسَلَّطُ عَلَى
لَفْظِهِ ، إِنَّمَا يَتَسَلَّطُ عَلَى مَحَلِّهِ وَمَوْضِعِهِ ، فَتَقُولُ : الْجُمْلَةُ فِي مَحَلِّ جَزْمٍ ، جَوَابُ
الشَّرْطِ ^(١) .

= والرابع ألا تقتزن هذه الجملة الاسمية الموجبة غير الطلبية بـ «إن» المؤكدة ، نحو : إن محمداً يصل
رحمه . فلا يجوز أن تقتزن هذه الجملة بـ «إذا» الفجائية ، وتقتزن بالفاء ، نحو : إن كنت تقطع رحمتك
فإن محمداً يصل رحمه .

ومثال ما استكمل هذه الشروط : قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ تُصِيبْتُمْ سَيِّئَةً يَمَا فُدْتُمْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْتُلُونَ ﴾ .
وقوله سبحانه : ﴿ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِنَ الْأَرْضِ إِذَا أَنْتُمْ تَخْرُجُونَ ﴾ .
(١) فهذه خمسة أبحاث ذكرها الشارح رحمه الله ، وهناك أبحاث أخرى تتعلق بهذا الباب ، نورد ثلاثة منها
لأهميتها ، وهى :

البحث الأول كيفية إعراب الاسم الذى يلى أداة الشرط ، وذلك نحو : ﴿ وَإِنْ أَخَذَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ
اسْتِجَارَكَ فَأَجْرُهُ ﴾ .

وقول الشاعر :

إذا أنت أكرمت الكريم ملكته وإن أنت أكرمت اللئيم تمردا

ومثل هذا كثير .

أراء النحاة .

ذهب النحاة فى إعراب مثل ذلك إلى مذاهب شتى :

أ - قوم يرون أن الاسم بعد أداة الشرط يعرب مبتدأ . وهذا رأى يناقض شرطهم الذى يرى أن الأداة لا
تدخل إلا على أفعال .

ب - ومنهم من يرى أن الاسم الذى بعد الأداة يعرب فاعلاً لفعل محذوف يفسره الفعل الذى بعده
وبذلك يكون التقدير فى الآية : إن استجارك أحد من المشركين استجارك .

وفى بيت الشعر : إذا أكرمت الكريم أكرمت .

وقال النحاة : إن حذف الفعل فى مثل هذه المواضع واجب .

ج - وفريق ثالث من النحاة يرى أن الاسم بعد أداة الشرط يعرب فاعلاً للفعل المتأخر

فى قوله تعالى ﴿ وَإِنْ أَخَذَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتِجَارَكَ فَأَجْرُهُ ﴾ . تعرب «أحد» على هذا رأى فعلاً
مقدماً لـ «استجار» المتأخر .

وحس نرفض هذا الإعراب :

فمثلاً كيف تعرب كلمة «طالب» فى مثل : إن طالباً مشهراً الإهمال رُسِبَ . =

هل هي الفاعل أم الإهمال ؟

كما أنه يخالف قاعدة النحاة في ضرورة أن يتقدم الفعل ، ويتأخر الفاعل .

المبحث الثاني : إعراب أدوات الشرط :

سبق أن ذكرنا أن أدوات الشرط بعضها حروف ، وبعضها أسماء .

أولاً : إعراب أدوات الشرط الحروف

وهما أداتان : « إن - إذا » .

نقول في إعرابهما : أداة شرط مبنية على السكون ، لا محل لها من الإعراب .

ثانياً : إعراب أدوات الشرط الأسماء :

وهذه ما كان منها يدل على زمان أو مكان فهو ظرف ، وهذه الأدوات هي : « إذا - إذا ما - أين - أينما - متى - متى ما - أيان - أيان ما - أتي - حيثما » .

فما كان من هذه الأدوات ظرف مكان فإنا نقول في إعرابه : ظرف مكان مبني في محل نصب على الظرفية المكانية .

وما كان منها ظرف زمان نقول في إعرابه :

ظرف زمان مبني في محل نصب على الظرفية الزمانية .

فمضى سبيل المثال قوله تعالى : ﴿ أَتَيْنَا تَكُونُوا يُدْرِكُكُمْ الْمَوْتُ ﴾ .

أيما : ظرف مكان مبني على الفتح في محل نصب على الظرفية المكانية ، وما زائدة .
وقولك متى تقيم تذهب .

متى : ظرف زمان مبني على السكون ، في محل نصب على الظرفية الزمانية .

وأما أداة الشرط « كيفما » فإنها تكون في موضع نصب على الحال من فاعل فعل الشرط نحو : كيفما تكن يكن أبناؤك .

وأما الأسماء « من - ما - مهما - كلما » .

فرب جاء محروفاً بحرف حر أو بالضمف فهو في محل جر ، نحو : مما تعامل الناس بمأملوك .

ما اسم شرط مبني على السكون في محل جر .

وإن ذكر بعده فعل لازم فإنه يعرب مبتدأ ، نحو قوله تعالى : ﴿ مَنْ حَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَهُوَ عَشْرُ أَثْنَاءِهَا ﴾ .

وإن ذكر بعده فعل مُتَعَدٍّ ، غير متصل بضمير المفعول فإنه يعرب مفعولاً مقدماً ، نحو : مَنْ نُصِرَتْ نُصِرَتْ

و : لشرط « أي » فإنها تكون بحسب ما تصاف إليه :

فإن أُصِيبَتْ إلى مكان أو زمان كانت ظرفاً ، نحو : أي يوم تذهب أذهب .

و : أُصِيبَتْ بـ مصدر كانت مفعولاً مطلقاً ، نحو : أي ستر تبتدئ تبتدئ .

و : أُصِيبَتْ بـ غير لظرف والمصدر فحكمها حكم « من » ، فقد تكون مبتدأ ، نحو : أي حي

يحدث يشد

أو مفعولاً به ، نحو : أتى كتابٌ تقرأ تستفيد . ونحو ذلك .

المبحث الثالث : عراب الفعل المعطوف على فعل الشرط أو الجواب

هذا من هشام رحمه الله في أوضح المسالك ١٩٣ / ٤ فصل : وإذا انفصلت الجملتان ، ثم جئت بمصارع مقرون بالفاء أو الواو فلك جزمه بالعطف ، ورفع على الاستثاف ، ونصه بـ « أن » مصمرة وجوفاً ، وهو قليل ، قرأ عاصم وابن عامر : ﴿ فَيَقُولُ لَنْ يَشَاءَ ﴾ بالرفع ، وباقهم بالجزم ، وابن عباس بالنصب .

وقرى بهن أيضاً في قوله تعالى : ﴿ مَنْ يُضِلِلِ اللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ ﴾ .

وإذا توشط المضارع المقرون بالفاء أو بالواو بين الجملتين ، فالوجه الجزم ، ويجوز النصب ، كقوله : وَمَنْ يَقْتَرِبْ مِنَّا وَيَخْضَعْ نُؤَيِّهِ . اهـ

وبهذا ينتهي الكلام على جوازم الفعل المضارع ، وذاكم هو ملخص ما مضى :

١- جوازم الفعل المضارع ثمانية عشر جارماً ، وهي لم ، ولما ، وألم ، وألما ، ولام الأمر ، والدعاء ، ولا في النهي ، الدعاء ، وإن ، وما ، ومهما ، وإذما ، وأني ، ومتى ، وأين ، وأيان ، وأنى ، وحيثما ، وكيفما ، ومن .

٢- هذه الجوارم الثمانية عشر تنقسم إلى قسمين :

القسم الأول كل واحد منه يحزم فعلاً واحداً ، وهو ستة أحرف ، هي :

١- لم . ٢- لئما .

٣- ألم . ٤- أليما .

٥- لام الأمر والدعاء . ٦- لا في النهي والدعاء .

وقد ذكر بن هشام رحمه الله أمراً آخر يحزم فعلاً واحداً ، وهو الطلب ، وذلك إذا تقدم لنا لمط دال على أمر ، أو نهي ، أو استفهام ، أو غير ذلك من أنواع الطلب ، وجاء بعده فعل مضارع مجرد من الفاء ، وقصد به الجراء ، فإنه يكون مجزوماً بذلك الطلب ؛ لما فيه من معنى الشرط .

وذلك كقوله تعالى : ﴿ قُلْ نَعَالُوا أَتْلُ ﴾ . تقدم الطلب ، وهو « تعالوا » ، وتأخر المضارع المجرد من الفاء . وهو « أتلى » ، وقصد به الجراء ؛ إذ المعنى : تعالوا ؛ فإن تأتونى أتلى عليكم ، فالتلاوة ها مسبة عن محيئهم ، فلدلت حزم ، وعلامة جزمه حذف آخره ، وهو الواو .

لنفسه الثاني كل واحد منه يحزم فعلين ، وهو اثنتا عشرة أداة ، هي :

١- إن . ٢- ما .

٣- مهما . ٤- إذما .

٥- أي . ٦- متى . -

٨- أيان .

٧- أين .

٩- حيثما .

٩- أي .

١٢- من .

١١- كيفما .

وأما «إدا» الشرطية فإننا لم نذكرها في أدوات الجزم التي تجزم فعلين ؛ لأنها لا تجزم إلا في الشعر خاصة ؛ وذلك ضرورة .

٣- هناك أدوات تفيد الشرط ، ولكنها لا تجزم الفعل المضارع ، ومن أشهرها . لو ، ولولا ، وإذا ، ولما الجيبية ، وكلما ، وأثما .

فهذه الأدوات ، وإن أدت معنى الشرط ومفهومه ، إلا أنها غير مؤثرة نحوياً في فعلي الشرط والجواب .

٤- الحرف الأول من الحروف التي تجزم فعلاً واحداً لم ، وهي حرف نفى وجزم وقلب . فهي حرف نفى ؛ لأنها تنفي الفعل الذي دخلت عليه .

وهي حرف جزم ؛ لأنها تجزم الفعل المضارع .

وهي حرف قلب ؛ لأنها تقلب زمن الفعل المضارع من الحال أو الاستقبال إلى الماضي .

٥- الحرف الثاني من الحروف التي تجزم فعلاً واحداً : لمّا .

وهي : كسابقتها «لم» : حرف نفى وجزم وقلب .

فكلا الحرفين «لم ، ولما» يتفقان في نفي المضارع ، وجزمه ، وقلب زمه إلى الماضي ، كما أنهما يتفقان أيضاً في الحرفية ، وخصوصيتهما بالفعل المضارع ، وحواز دخول همزة الاستفهام عنى كل منهما .

ومع ذلك فهما يختلفان من جهتين ؛ من جهة المعنى ، ومن جهة الاستعمال .

٦- احرف الثالث من الحروف التي تجزم فعلاً واحداً : لام الأمر والدعاء^(١) .

فإن كان الطلب من الأعلى إلى الأدنى كانت للأمر ، نحو قوله تعالى : ﴿لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِ﴾ . وإن كان اطلب من الأدنى إلى الأعلى كانت للدعاء ، نحو خطاب أهل النار لخارجها . ﴿يَا مَالِكُ لِيَقْصِ عَنِّيَ رِثْكَ﴾ .

ولام الدعاء هذه هي لام الأمر ، لكن سُميت دعائية تأدباً .

٧- احرف الرابع من الحروف التي تجزم فعلاً واحداً . لا في النهي والدعاء ؛ أي . لا إسمه ، ولا دعائية .^٢

(١) عُرض عن ذكر الحرفين «أثم ، وألّا» ؛ لأنهما في حقيقة الأمر عبارة عن «لم ، ولما» مضارع إيهام همزة لاستفهام

والعرق بينهما أنه إذا كان الطلب من الأعلى إلى الأدنى كانت ناهية، نحو قوله تعالى: ﴿لَا تَحْبُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ وَتَحْبُوا أَنفُسَكُمْ﴾.

وإن كان الطلب من الأدنى إلى الأعلى كانت للدعاء، نحو قوله تعالى: ﴿رَبِّنَا لَا تُؤْخِذْنَا﴾.

٨- تسمى الجوارم التي تحزم فعلين أدوات الشرط الجازمة، وهي تجزم الفعل المضارع لفظاً، والماضي تحلاً، وتعمل زمن الفعل المضارع للاستقبال، كما تقلب زمن الماضي إلى المستقبل، عكس لم، ولما.

٩- الفعلان اللذان تجزهما هذه الأدوات يسمى الأول منهما فعل الشرط، ويسمى الثاني جواب الشرط.

١٠- قد يكون فعل الشرط وجوابه مضارعين، وحينئذ يجب جزمهما، ورفع الجواب في مثل هذه الحالة ضعيف، إلا إذا كان فعل الشرط منفياً بـ «لم»، فإن رفع الجواب حينئذ يكون قوياً. وقد يكونان ماضيين فيجزمان محلاً، لا لفظاً.

وقد يكون فعل الشرط مضارعاً، وجواب الشرط ماضياً، فيجب جزم فعل الشرط لفظاً، ويجزم جواب الشرط محلاً. وقد يكون فعل الشرط ماضياً، وجواب الشرط مضارعاً، فيجزم فعل الشرط محلاً، وأما جواب الشرط فيجوز فيه الجزم والرفع، قال ابن عقيل رحمه الله في شرح الألفية ٢/ ٣٨٢: وكلاهما حسن.

١١- الجوارم التي تجزم فعلين تنقسم من حيث اتصالها بـ «ما» إلى ثلاثة أقسام:

القسم الأول: ما لا يجزم إلا مع «ما»، وهو «إذ - حيث - كيف».

القسم الثاني: ما يمتنع دخول «ما» عليه، وهو «مَنْ - ما - مهما - أنى».

القسم الثالث: ما يحور فيه الأمران، وهو: «أى - متى - أين». وكذلك «أيان» على الصحيح.

١٢- تنقسم هذه الجوارم بحسب معناها إلى ستة أقسام: أحدها: ما وُضِعَ للدلالة على مجرد تعليق الجواب على الشرط، وهو: «إن، وإذما».

الثاني: ما وُضِعَ للدلالة على من يعقل، ثم ضُمِّنَ معنى الشرط، وهو «مَنْ».

الثالث: ما وُضِعَ للدلالة على ما لا يعقل، ثم ضُمِّنَ معنى الشرط، وهو «ما - مهما».

الرابع: ما وُضِعَ للدلالة على الزمان، ثم ضُمِّنَ معنى الشرط، وهو: «متى - أيان».

الخامس: ما وُضِعَ للدلالة على المكان، ثم ضُمِّنَ معنى الشرط، وهو ثلاثة: «أين - أنى - حيث».

السادس: ما هو متردد بين أقسام الاسم الأربعة، وهو «أى»؛ فإنها بحسب ما تصادف إليه

١٣- ولم يجزم فعلين أيضاً زيادة على الثمانية عشر «إذا»، وأصلها موضوعة للدلالة على مجرد

مستقبل، ثم ضُمِّنَ معنى الشرط، فجزمت، ولا يجزم بها إلا في النظم، دون شعر، وحدث ضرورة،

ولا فهي غير عاملة الجزم؛ لا في الشعر، ولا في النثر.

٩٤ - ذكر ابن هشام رحمه الله في أوضح المسالك ١٨٥/٤ أن أدوات الشرط تنقسم من حيث الاسمية والحرفية إلى أربعة أنواع :

النوع الأول : ما هو حرف بالاتفاق ، وهو « إن » .

النوع الثاني : ما اختلف في أنه اسم أو حرف ، والأصح أنه حرف ، وهو « إذا » .

النوع الثالث : ما اتفق على أنه اسم ، وهو تسعة أسماء ، وهي : « مَنْ - ما - أي - متى - أين - أيان - أنى - حيثما - كيفما » .

النوع الرابع : ما اختلف في أنه اسم أو حرف ، والأصح أنه اسم ، وهو كلمة واحدة ، وهي « مهما » .

١٥ - يجب اقتران جواب الشرط بالفاء في المواضع الآتية :

١ - إذا كان جواب الشرط جملة اسمية .

٢ - إذا كان جواب الشرط دالاً على الطلب .

٣ - إذا كان جواب الشرط فضلاً جامعاً .

٤ - إذا كان جواب الشرط منفياً « ما » ، أو « لن » .

٥ - إذا كان جواب الشرط مُصَدِّراً « قد » .

٦ - إذا كان جواب الشرط مُصَدِّراً بحرف من حرفي التنفيس « السين ، وم سوف » .

١٦ - كل جواب اقترن بالفاء فإن الجزم يكون مَحَلِّيّاً .

١٧ - يجوز حذف الفاء من جواب الشرط ، مع وجود مُوجِبِها للضرورة .

١٨ - يجوز أن تغنى « إذا » الفجائية عن الفاء ، التي هي الأصل ، لكونها دالة على السببية ، متى استوفى الكلام أربعة شروط . انظرها فيما تقدم .

١٩ - اختلف النحاة في كيفية إعراب الاسم الذي يلي أداة الشرط ، نحو قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ أَخَذَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ شَجَارَةً فَأُجْرَةٌ ﴾ . على ثلاثة أقوال :

١ - القول الأول : أنه يعرب مبتدأ .

٢ - القول الثاني : أنه يعرب فاعلاً لفعل محذوف يفسره الفعل الذي بعده .

٣ - القول الثالث : أنه يعرب فاعلاً للفعل المتأخر .

وأقرب هذه الأقوال إلى الصواب هو القول الثاني . والله أعلم .

٢٠ - إعراب أدوات الشرط يختلف باختلاف الأداة ، ما بين كونها حرفاً أو اسماً ، والاسم منها يختلف ما بين كونه ظرفاً ، أو مجزئاً من الظرفية .

٢١ - الفعل المضارع المعطوف بالواو أو الفاء على فعل الشرط يجوز فيه وجهان : الحزم و نصب ، ووجه الحزم

ومفعول مضارع معطوف على جواب الشرط بالواو أو الفاء يجوز فيه ثلاثة أوجه : احزم . وارتفاع . وانصب . والله أعلم . والحمد لله الذي بعمته تم الصالحات

باب مرفوعات الأسماء

بَابُ مَرْفُوعَاتِ الْأَسْمَاءِ

سبق لنا أن الأسماء تكون مرفوعة ومنصوبة ومخفوضة، ولا تكون مجزومة، والأفعال تكون مرفوعة ومنصوبة ومجزومة، ولا تكون مخفوضة^(١).

وذكرنا أن هذا الإعراب يختص بالفعل غير المبني، وهو الفعل المضارع، إذا لم يتصل به أحد التوئين؛ نون التوكيد، أو نون النسوة^(٢)، فيكون مرفوعاً أو منصوباً، أو مجزوماً.

إن دخل عليه أداة نصب نصبت، وإن دخل عليه أداة جزم جزمته، وإن لم تدخل عليه لا هذا، ولا هذا، فهو مرفوع، وأما الفعلان؛ الماضي والأمر، فإنهما لا يكونان مرفوعين، ولا منصوبين، ولا مجزومين، فهما مبنيان.

وبهذا نكون قد انتهينا من الكلام على الأفعال، ويكون قد بقي عندنا الأسماء، والأسماء فيها طول، فالكلام فيها يشمل الكلام على مرفوعاتها، ومنصوباتها، ومخفوضاتها.

والمؤلف رحمه الله بدأ بالكلام على المرفوعات، فقال رحمه الله: (باب مرفوعات الأسماء). المرفوعات سبعة، وهي: الفاعل، والمفعول الذي لم يسم فاعله، والمبتدأ، وخبره، واسم «كان» وأخواتها، وحبر «إن» وأخواتها، والتابع للمرفوع، وهو أربعة أشياء: الثعث، والغطف، والتوكيد، والتدليل^(٣).

(١) تقدم.

(٢) فإذا اتصل بالفعل المضارع أحد التوئين كان مبنيًا.

(٣) قد علمت مما مضى أن الاسم المعرب يقع في ثلاثة مواقع: موقع الرفع، وموقع النصب، وموقع الحذف. وكل واحد من هذه المواقع عوامل تقتضيه، وقد شرع المؤلف يبين لك ذلك على التمهيد، وبدأ بذكر مرفوعات؛ لأنها الأشرف، ولأنها مقدمة على غيرها من منصوبات ومخفوضات؛ إذ هي لأصل هي لأسماء.

وقد ذكر أن الاسم يكون مرفوعاً في سبعة مواضع.

١ ذكر في علا، وبدأ المؤلف به؛ لكونه أصل المرفوعات عند الجمهور، ولكون عمله نصب.

ومثاله : « على » ، و « محمد » في قولك : حضر علي . وسافر محمد .

٢ - يكون نائب عن الماعل ، وهو الذي سُمِّاه المؤلف المفعول الذي لم يُسمَّ فاعله ؛ أي : لم يذكر معه فاعله ، وذكره المؤلف بعد الفاعل ؛ لكونه نائباً عنه .

ومثاله « العُضُن » ، و « المتاع » في قولك : قُطِعَ العُضُن . وشرِقَ المتاع . وإعرابُ « قُطِعَ العُضُن » :

قُطِعَ : فعل ماضٍ مبني لما لم يُسمَّ فاعله .

العُضُن : نائب فاعل مرفوع ، وعلامةُ رفعه الضمة الظاهرة على آخره .

٣ . ٤ - المبتدأ والخبر ، وقَدِّمهما على ما بعدهما ؛ لأنهما منسوخان ومتبوعان ، وذلك مُقَدِّم على الناسخ والتابع .

ومثاله محمد مسافر ، علي مجتهد .

إعراب زيد والفتى والقاضى وغلami قائمون :

زيد مبتدأ مرفوع بالابتداء ، وعلامةُ رفعه الضمة الظاهرة .

الفتى . والقاضى . وغلami : معطوفات على « زيد » ، والمعطوف على المبتدأ مبتدأ ، فيكون المبتدأ جمعا ، فلذا أخبر عنه بالجمع بقوله : قائمون .

قائمون خبر المبتدأ مرفوع بالواو نيابة عن الضمة ؛ لأنه جمع مذكر سالم ، والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد .

٥ - اسم « كان » أو إحدى أخواتها ، نحو : « إبراهيم » ، و « البرد » ، من قولك : كان إبراهيم مجتهدا ، وأصبح البرد شديدا .

٦ - خبر « إن » أو إحدى أخواتها . وأخبره هو وما قبله ؛ لأن عاملهما ناسخ ، وهو مؤخر كما تقدم . ومثاله : « فاضل » ، و « قدير » ، من قولك : إن محمداً فاضل ، إن الله على كل شيء قدير .

٧ - تبع المرفوع ، والتابع أربعة أنواع :

الأول اسمت ، وذلك نحو : « الفاضل » ، و « كريم » ، من قولك : زارني محمد الفاضل ، وقابني رجل كريم . و « الفاضل » ، و « كريم » نعتان لـ « محمد » ، و « رجل » ، ونعت المرفوع مرفوع .

و ثانياً . اعطف ، وهو على صنفين :

١ - عطف بيان : وهو ما كان موضعا لما قبله بلا حرف .

ومثاله : « عمر » من قولك : أقسم بالله أبو خفص عمر .

وإعرابه :

أقسم فعل ماضٍ مبني على الفتح ، لا محل له من الإعراب .

بـ الله الباء حرف قسم وجر ، والله : مُقْسَم به ، مجرور بالكسرة الظاهرة .

فـ فاعل مرفوع بالواو نيابة عن الضمة ؛ لأنه من الأسماء الخمسة ، و « أبو » مصروف . وحفص : -

قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: بَابُ مَرْفُوعَاتِ الْأَسْمَاءِ. هَذَا مِنْ بَابِ إِضَافَةِ الشَّيْءِ إِلَى جَنْسِهِ^(١)؛

= مضاف إليه مجرور بالضاف، وعلامة جره الكسرة الظاهرة.

عمر: معطوف على «أبو» عطف بيان مرفوع بالضممة الظاهرة.

٢- عطف نسق: وهو ما كان بحرف كالواو.

ومثاله: «خالد» من قولك: تشارك محمدًا وخالدًا.

الثالث: التوكيد، ومثاله: «نفسه» من قولك: جاء زيدٌ نفسه.

وإعرابه.

جاء: فعل ماضٍ، مبني على الفتح، لا محل له من الإعراب.

زيد: فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة.

نفسه: نفس توكيد لزيد، وتوكيد المرفوع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، و«نفس» مضاف،

والهاء: ضمير مبني على الضم في محل جر مضاف إليه.

والرابع: البدل. ومثاله: «أخوك» من قولك: جاء زيدٌ أخوك.

وإعرابه: جاء: فعل ماضٍ.

زيد: فاعل مرفوع بالضممة الظاهرة.

أخوك: «أخو» بدل من «زيد»، وبدل للمرفوع مرفوع، وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة؛ لأنه من

الأسماء الخمسة، وأخو مضاف، والكاف مضاف إليه مبني على الفتح، في محل جر.

وإذا اجتمعت هذه التوابع كلها، أو بعضها في كلام قدَّمْتُ النعت، ثم عطف البيان، ثم التوكيد، ثم

البدل، ثم عطف النسق، تقول: جاء الرجلُ الفاضلُ عمرُ نفسه أخوك وعمرُو.

وإعرابه:

جاء: فعل ماضٍ، مبني على الفتح، لا محل له من الإعراب.

الرجل: فاعل مرفوع بالضممة الظاهرة. الفاضل: نعت للرجل، ونعت المرفوع مرفوع.

عمر: عطف بيان على «الرجل»؛ مرفوع بالضممة الظاهرة.

نفسه: توكيد للرجل، وتوكيد المرفوع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، و«نفس» مضاف،

والهاء ضمير مبني على الضم، في محل جر، مضاف إليه.

أخو: بدل من «الرجل»، مرفوع، وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة؛ لأنه من الأسماء الخمسة،

و«أخو» مضاف، والكاف ضمير مضاف إليه، مبني على الفتح، في محل جر.

عمر: الواو حرف عطف، عمرو: معطوف على الرجل، والمعطوف على المرفوع مرفوع.

(١) اعلم رحمك الله - أن الإضافات كثيرة الأنواع، فقد يضاف الشيء إلى ربه، وقد يضاف إلى

مكانه، وقد يضاف إلى سببه، وقد يضاف إلى نوعه وجنسه.

ونُقِصُوا. الإضافة أحيانًا «اللام»، وأحيانًا «من»، وأحيانًا «في»، وأكثرها ما يُقَدَّرُ بسلام

فيقمر، «في» إذا كن المضاف إليه ظرفًا واقفاً فيه المضاف، نحو: أعجبتني ضربُ اليومِ بِأني

يعنى : المرفوعات من الأسماء .

وقوله رحمه الله : المرفوعات ^(١) سبعة .

والدليل على ذلك ، هل نقول : لقوله تعالى ... ، أو لقول النبي ﷺ ... ، أم ماذا ؟
الجواب . لا نقول هذا ، ولا هذا ، ولكن نقول : هي سبعة ؛ للتبعية والاستقراء ،
فعلماء اللغة العربية اجتهدوا اجتهداً عظيماً ، ومَشَوْا فى البَزَارِى ^(٢) والفَيَافِى ^(٣) ، وفى
كُلِّ مكانٍ ، يَتَبَعُونَ الأعرابى من العرب ؛ ليأخذوا عنه مسألة من مسائل اللغة ، فتَبَعُوا
المرفوعات من الأسماء ، فوجدوا أنها لا تَخْرُجُ عن سبعة أشياء فقط ^(٤) .

= ضرب زيد فى اليوم .

ومنه قوله تعالى : ﴿بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ إِذْ تَأْتُرُونَنَا أَنْ تَكْفُرَ بِاللَّهِ﴾ .

فهذا على تقدير « فى » ؛ لأن الليل ظرف للمكر .

ومنه أيضاً قوله تعالى : ﴿وَالَّذِينَ يُؤَلِّقُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ نَرْثُهُنَّ أَنْفُسُهُنَّ﴾ .

ويعين تقدير « من » إذا كان المضاف إليه حسناً أو نوعاً للمضاف ، نحو : هذا ثوبٌ خَزٌّ ^(٥) ، وخاتمٌ
حديدٌ ، والتقدير : هذا ثوب من خَزٍّ ، وخاتم من حديد .

فإن لم يعين تقدير « من » أو « فى » فالإضافة بمعنى اللام ، نحو : هذا يد غلام زيد ، وهذه يد عمرو .

أى : غلام لزيد ، ويدٌ لعمرو . وانظر شرح ابن عقيل ٢ / ٤١ ، ٤٢ ، والشرح الممتع ٣ / ٤٥٩ ، ٤٦٠ .

(١) المرفوعات ، واحدها : مرفوع ، وهو ما أحدث العامل فيه رفعا ، وله علامات كـ « ضمة » ، و « واو » ،
وغيرهما ، كما سبق .

(٢) البرارى جمع بَرْيئة ، وهى الصَّخْرَاء . المعجم الوسيط (ب ر ر) .

(٣) الفَيَافِى جمع الفَيَاء ، وهى الصَّخْرَاء الواسعة المستوية . المعجم الوسيط (ف ي ف) .

(٤) فدلل بحصار المرفوعات فى سبعة هو الاستقراء والتبعية ، وهالك دليل آخر على ذلك ، وهو ما ذكره السيوطى

رحمه الله فى الأشباه والنظائر من أن النحاة قد أجمعوا على انحصار المرفوعات فى سبعة أشياء فقط

ومن ثَمَّ يَبِينُ أن دليل الحصر شتان :

الأول : هو الاستقراء .
والثانى : هو الإجماع .

(٥) حَزٌّ معروف أولاً : ثياب تُسَج من صُوف ، وإِزْيَيسِم - أحسن الحرير - وهى مباحة ، وقد سبها

المصحبة والنابوع ، فيكون النهى عنها لأجل التشبه بالعجم ، وزَيُّ المُتَرَفِين ، و- أريد بحر لنوع

الآخر ، وهو معروف الآن ، فهو حرام ؛ لأن جميعه معمول من الإزْيَيسِم ، وعليه يحسن حديث لآخر

« قوم يَشْجَلُونَ الحَزَّ ، والحرير » . النهاية لابن الأثير (خ ز ز) .

باب الفاعل

بابُ الْفَاعِلِ^(١)

الفاعلُ في اللغةِ : مَنْ قامَ به الفعلُ ، سواءَ كانَ مبتدأً ، أو اسمَ كان ، أو فاعلاً ، أو اسمَ « إِنَّ » .

فإذا قلتَ : زيدٌ قائمٌ . فهو في اللغةِ فاعلٌ .

وإذا قلتَ : زيدٌ ميتٌ . فـ « زيدٌ » فاعلٌ ؛ لأنَّ الفاعلَ في اللغةِ أعمُّ من الفاعلِ في الاصطلاحِ^(٢) .

وأما في الاصطلاحِ . فقال المؤلفُ رحمه الله : الفاعلُ هو الاسمُ المرفوعُ المذكورُ قبله فعله .

قوله رحمه الله : الاسمُ . خرجَ به الفعلُ ، فلا يكونُ فاعلاً ، وخرجَ به الحرفُ ، فلا يكونُ فاعلاً^(٣) .

(١) لما ذكر المؤلفُ رحمه الله هذه المرفوعاتِ إجمالاً أخذ يتكلمُ عليها تفصيلاً ، وهي طريقةٌ حسنةٌ ، يُشَمِّها البلاغيونَ بـ « اللَّفِّ وَالنُّشْرِ » ؛ إذ لَفَّ الكلامُ وجمَعَ ، ثم نُشِرَ ، وَبَيَّنَّ .

(٢) وهذا هو الغالبُ أن معنى الكلمة في اللغة يكون أعم من معناها في الاصطلاح .

ومثال ما كان فيه معنى الكلمة في الاصطلاح أعم من معناها في اللغة : كلمة « الوليمة » .

« الوليمة » في اللغة اسمٌ للطعام في التَّزْوِجِ خاصةً ، ولا يقع هذا الاسمُ على غيره .

كذا حكاه ابنُ عبد البر عن أهل اللغة ، وهو المَقُولُ عن الخليل بن أحمد ، وتعلبَ وغيرهما ، وجرمَ به الجوهري وابن الأثير .

وشيءٌ في المسرحِ . كما قال الشافعي وأصحابه : الوليمة تقع على كل طعام يُتَّخَذُ لسرورِ حدثٍ ، من نكاحٍ ، أو ختانٍ ، أو غيرهما .

(٣) عَلَّمَ - رَحِمَكَ اللَّهُ - أن قول المؤلف رحمه الله : « الاسم » . جسَمَ مُتَاوَلَ لجميع الأسماء . فيشمل الاسمَ انصريحاً ، والاسمَ المُؤَوَّلَ بالصريحِ .

« الاسمُ انصريحاً »

« الاسمُ انصريحاً » كـ « نوح » ، و « إبراهيم » ، في قوله تعالى : ﴿ قَالَ نُوحٌ ﴾ ، وقوله سبحانه : ﴿ وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ ﴾ .

« الاسمُ انصريحاً » كـ « أنا » ، و « هو » ، و « أنت » ، وتاء الفاعلِ .

تَقُولُ . فَمَنْتَ إِلَى الْمُنْكَارَةِ . -

وقوله رحمه الله : المرفوع . خرج به الاسم المنصوب والمجرور ، فلا يكون فاعلاً^(١) .

وقوله رحمه الله : المذكور قبله . يعنى به : الذى ذكر قبله الفعل الواقع منه .

١- فى نصب : ضمير مبنى على الضم ، فى محل رفع ، فاعل .

وأما الاسم المرفوع بالصريح ، فهو عبارة عن

١- «أن» المشددة مع اسمها ، وخبرها .

٢- «أو» «أن» المصدرية ، مع الفعل الذى دخلت عليه .

٣- «أو» «ما» المصدرية ، مع الفعل الذى دخلت عليه .

مثال الأول : قوله تعالى : ﴿أَوَلَمْ يَكُنْهُمْ أَنَا أَنْزَلْنَا﴾ .

فـ «أن» حرف توكيد ونصب .

و «نا» : اسمه ، ضمير مبنى على السكون ، فى محل نصب .

وأنزلنا : فعل ماضٍ وفاعله ، والجملة فى محل رفع ، خبر «أن» .

و «أن» وما دخلت عليه فى تأويل مصدر من جنس الفعل الموجود ، وهو «أنزلنا» ، فاعل «يكفى» ،

والتقدير : أولم يكنهم أنزلنا .

ومثال الثانى : يسرني أن تتمسك بالفضائل .

حيث إن «أن» تثبتك مع الفعل الداخلة عليه بمصدر ، بنحو ما سبق ، فيكون التقدير : يسرني تتمسكك

بالفضائل ، والفاعل كلمة «تتمسك» ، وهى مضاف ، والكاف مضاف إليه .

ومثال الثالث : سرني ما صنعت يا محمد .

حيث إن «ما» هنا مصدرية ، تثبتك مع ما بعدها بمصدر من جنس الفعل الداخلة عليه ، والتقدير : سرني

صنعتك يا محمد ، حيث إن كلمة «صنع» فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة على آخره ، وهو مضاف ،

والكاف مضاف إليه .

(١) ثبوته امر مرفوع مخرج للمنصوب والمجرور بالإضافة أو بحرف الجر الأصيل ، فلا يكون كل منهما فاعلاً

إلا على لغة قليلة ؛ فإنه يحوز نصب الفاعل ورفع المفعول عند تمييزها ، نحو : حرق الثوب المشمار

يرفع ثوب على المعنوية ، ونصب المشمار على الفاعلية ؛ إذ من المعلوم أن المشمار هو الحرق وهو

فاعل ، وإن كان منصوباً ، والثوب هو المحروق ، فهو المفعول ، وإن كان مرفوعاً

فإن لم يتميز تعيين رفع الفاعل ، ونصب المفعول ، نحو : ضرب زيد عقرًا .

إذ لا يُعرف معامل من المفعول إلا برفع الأول ، ونصب الثانى .

وقوله بحرف جر أصلى . مخرج لحرف الجر الزائد ، فيجوز جر الفاعل به ، نحو : ﴿مَنْ خَذَلَ مِنْ

نَشِيرٍ﴾ «من» حرف جر زائد ، و «نَشِيرٍ» فاعل «جاء» مرفوع بضمة مقدرة على آخره . مع -

وخرج به ما إذا ذكر بعده فعله ، فلا يكون فاعلاً^(١) .

فإذا قلت : يذهب يقوم . لا تكون « يقوم » فاعلاً ؛ لأنها ليست اسماً ، ولكنها فعل .

وإذا قلت : يذهب إلى السوق . لا تكون « إلى » فاعلاً ؛ لأنها ليست اسماً ، ولكنها حرف .

وإذا قلت : أكل زيداً . لا نقول : « زيداً » فاعلاً ؛ لأنه منصوب ، وإذا قلت : زيدٌ قديم لم يكن « زيدٌ » فاعلاً ، وإذا قلت : قديم زيدٌ . صار « زيدٌ » فاعلاً ؛ لأنه في الجملة الأولى « زيدٌ قديم » لم يُذكر قبله فعله ، وفي الجملة الثانية « قديم زيدٌ » ذكر قبله فعله .

*** :: **

= من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد .

(١) لأن الفاعل لا يتقدم على فعله ، فإن تقدم على فعله كان مبتدأ ، لا فاعلاً .

مثاله : جاء زيدٌ . حيث إن كلمة « زيدٌ » فاعل مرفوع بالضمّة الظاهرة على آخره ، والفعل سابق له . فإن قيل : زيدٌ جاء . كانت كلمة « زيدٌ » مبتدأ مرفوعاً بالضمّة الظاهرة على آخره ، وخبره الجملة الفعلية ، وهي « جاء » ، يعنى : « زيدٌ » .

فقلوه : المذكور قبله فعله . يُخرج المبتدأ ، ويخرج أيضاً اسم « إن » وأخواتها ؛ فإنهما لم يتقدما فعل البتة .

ويُخرج أيضاً اسم « كان » وأخواتها ، واسم « كاد » وأخواتها ؛ فإنهما وإن تقدما فعل ، فإن هذا الفعل ليس فعل واحد منهما .

ولا يقال : دخل في قوله : المذكور قبله فعله . نائب الفاعل ؛ لأنه لم يُذكر قبله فعله ؛ لأن الذى يذكر معه إنما هو بفعل فاعله الذى تاب عنه ، لا فعله هو .

وسمى المرد قول المؤلف رحمه الله : فعله . الفعل الصريح ؛ كـ « أخذ » ، و « جاء » ، و « يأخذ » ، فحسب ، بل يشعل أيضاً شبهه الفعل ، كاسم الفعل فى نحو : هيئات العقيق ، وشئان زيدٌ وعمرو ، واسم الماعل فى نحو : أقادهم أبوك ؟

فه العقيق ، و « زيدٌ » مع ما عُطف عليه ، و « أبوك » ، كلٌ منها فاعل .

وعلمه - رحمك الله - أن الفعل يكون مع الفاعل على إحدى صورتين :

الأولى أن يكون الفعل قائماً بالفاعل ، كـ « مات زيدٌ » ؛ إذ فعل الموت قائم بـ « زيدٌ »

ولسنة أن يكون الفاعل مُحدثاً للفعل ، كـ « ضرب زيدٌ عمرو » ؛ إذ فعل الضرب كد من لدن

أقسام الفاعل، وأنواع الظاهر منه

قال المؤلف رحمه الله تعالى : وهو على قسمين : ظاهر ومضمّر . فالظاهر بحوزة قولك قام زيد . ويقوم زيد ، وقام الزيدان ، ويقوم الزيدان ، وقام الريدون ، ويقوم الريدون . وقام الرجال ، ويقوم الرجال ، وقامت هند ، وقامت الهندان . وتقوم الهندان . وقامت الهندات . وتقوم الهندات . وتقوم الهنود . وقام أخوك ، ويقوم أخوك . وقام غلامى ، ويقوم غلامى ، وما أشبه ذلك .

قوله رحمه الله : وهو ؛ أى : الفاعل .

وقوله رحمه الله : ومضمّر . أى : الذى أضمر وأخفى ، فلم يُبيّن^(١) .

والمؤلف جزاء الله خيراً ، أكثر من الأمثلة ؛ لأن الكتاب للمبتدئ ، والمبتدئ كلما أكثر عليه من الأمثلة أرسخت العلم فى قلبه .

وقوله رحمه الله : قام زيد ، ويقوم زيد . الفاعل « زيد » مذكّر مفرد ، والفاعل « قام ، ويقوم » ماضٍ ومضارع .

وتغرب كلمة « زيد » فى المثالين : فاعلاً مرفوعاً ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة فى آخره .

إذن : أتى المؤلف لنا بنوعين من الفعل ، ونوع واحد من الفاعل ، النوعان من الفعل هما الماضى والمضارع ، والنوع من الفاعل هو المفرد المذكّر .

وقوله رحمه الله : قام الزيدان ، ويقوم الزيدان . الفاعل هنا « الزيدان » مثنى مذكّر ، وأتى بنوعين من الفعل : الماضى والمضارع « قام ، ويقوم » .

وتغرب كلمة الزيدان فى المثالين : فاعلاً مرفوعاً ، وعلامة رفعه الألف نيابة عن

(١) ذكر المؤلف رحمه الله هنا أن الفاعل ينقسم إلى قسمين .

أول : الظاهر ، وهو ما دلّ على مُشغاه ، بدون حاجة إلى قرينة .

وسمى المضمّر ، وهو ما دلّ على مُشغاه بقرينة تكلم ، أو خطاب ، أو غيبة .

الضمّة ؛ لأنه مُثَنَّى ، والنون عَوَضَ عن التنوين في الاسم المفرد .

وقوله رحمه الله : قَامَ الزَّيْدُونَ وَيَقُومُ الزَّيْدُونَ . الفاعل هنا « الزيدون » جمع مذكر سالم ، والفعلاّن « قَامَ ، وَيَقُومُ » ماضٍ ، ومضارعٌ .

وتُعَرَّبُ كلمة « الزيدون » : فاعلاً مرفوعاً ، وعلامة رفيعه الواو نيةً عن الضمة ؛ لأنه جمع مذكر سالم .

وقوله رحمه الله : قَامَ الرجالُ ، وَيَقُومُ الرجالُ . الفاعل هنا « الرجال » جمع تكسير ، وجمع التكسير يُرْفَعُ بالضمّة ، كما مرَّ علينا^(١) .

وبهذا يكون المؤلف رحمه الله قد اُنْتَهَى من المذكر ، فأتى بالمفرد المذكر ، والمثنى المذكر ، وجمع التكسير للذكور ، وجمع المذكر السالم ، أتى بها كلّها ، فجزاه الله خيراً ، وغفّر له .

وقوله رحمه الله : قَامَتْ هُنْدُ ، وتقوم هُنْدُ^(٢) . بدأنا الآن في المؤنث ، فـ « هند » مفرد مؤنث ، والفعل ماضٍ ومضارعٌ .

واستفدنا من قول المؤلف هنا : قَامَتْ . وفي الأول : قَامَ . أنَّ الفعل يُؤنَّثُ مع المؤنث ، ويُذكَّرُ مع المذكر ، فلو قلت : قام هند لم يصح ؛ لأنَّ الفعل لا بدُّ أن يُؤنَّثَ مع المؤنث^(٣) .

(١) تقدم .

(٢) « هند » يحور فيها المنع والضرف ، والملح أولى ؛ لأنها غَلَمٌ ، مؤنث ، ثلاثي ، ساكن الوسط ، عربى

(٣) هذه القاعدة ليست على إطلاقها ، فقد لا يؤنث الفعل ، وإن كان الفاعل مؤنثاً .

ومتى يكون هذا ؟ هذا هو الذى ستعلمه إن شاء الله تعالى من التفصيل الآتى :

فأقول مستعیناً بالله عز وجل : يؤنث الفعل مع الفاعل المؤنث بناءً ساكنة تلحق آخر الماضى . وبناء متحركة تلحق أول المضارع ، وأبجز عامل الفاعل إذا كان وضماً ، كما تقول ربيدٌ قائمةٌ أمه

ولا فرق في ذلك بين المؤنث الحقيقى والمجازى^(٤) ، نحو : قَامَتْ هند ، طَلَعَت الشمس .

(٥) ما له فَرْجٌ من الأدمين ، أو غيرهم ، والمجازى ما لا فَرْجَ له .

وقوله رحمه الله : قَامَتِ الهندان ، وتقوم الهندان . الفاعل « الهندان » مُثْنِي مؤنث ، والفعل ماضٍ ومضارع .

= ثم تارة يكون إلحاق التاء حائراً ، وتارة يكون واجباً ، وتارة يكون مُتَعَمِّداً ، فهذه ثلاثة أوجه الأول : تأنيث واجب ، وذلك في مسألتين :

إحدهما أن يكون الفاعل اسماً ظاهراً ، يحقق التأنيث ، متصلاً بالفعل ، غير واقع بعد « نعم » ، أو بس « ، سواء كان مفرداً أو مثنى ، أو مجموعاً جمع مؤنث سالماً .
فالفرد : كقول الله تعالى : ﴿ قَالَتِ امْرَأَةُ عِمْرَانَ ﴾ . وكقولك : تَوَخَّ الحمامة .
والمثنى : كقولك : قَامَتِ الهندان ، تَقُومُ الهندان .

وجمع المؤنث السالم : كقولك : قَامَتِ الهندات ، تَقُومُ الهندات .

وليعلم أن المؤنث الحقيقي إذا كان يميز بين مذكره ومؤنثه وحبت فيه التاء في المؤنث ، فالأناسي - بنو آدم - يُتميَّز بين المذكر منهم والمؤنث ، فالذكر ذكر ، والمؤنث مؤنث ، تقول مثلاً : قام الرجل ، قَامَتِ المرأة ، قام ريذ ، وقامت زينب . مع أن « رينب » ليس فيها تأنيث لفظي ، لكن تأنيثها معنوي .

وإذا كان المؤنث الحقيقي لا يتميَّز بين مؤنثه وبين مذكره ، فإن كان مجرداً من التاء فإنه يُذكر ويُجرود عامته من تاء التأنيث ، وإن أريد به المؤنث ، وإن كان فيه التاء فإنه يؤنث ، وإن أريد به المذكر ، تَبَيَّنَا للفظه . مثال ذلك : البرغوث ، تقول : أتى البرغوث . ولا يصح أن تقول : أتت . لأنه لا يميز بين مذكره ومؤنثه . وتقول : قالت ثملة . فيجب أن تأتي بتاء التأنيث ، ولا يقال : قال ثملة . لأنه لا يميز بين مذكره ومؤنثه . وليعلم أيضاً أن الأسماء مثل « طلحة » حمزة « حكمها أنها إذا كانت اسماً لمذكر فإنه يجب تجريد الفعل من التاء ، فنقول : جاء طلحة . وإذا كانت اسماً لامرأة فإنه يجب تأنيث الفعل ، فنقول : جاءت طلحة . المسألة ابتداء من مسائل التأنيث الواجب أن يكون الفاعل ضميراً ، مؤنثاً ، متصلاً بالفعل ، عائداً إلى حقيقي التأنيث ، أو مجازيّه .

مثال ذلك :

- هند قَامَت ، هند تَقُومُ .

- الهندان قَامَتَا ، الهندان تَقُومَانِ .

- الشمس طَلَعَتْ ، الشمس تَطْلُعُ .

- العياد نَظَرَتَا ، العياد تَنظُرَانِ .

فالماعز في المثال الأول ضمير مستتر في الفعل ، يعود على مؤنث حقيقي « هند » ، والتقدير . قمت هي ، تقوم هي ، ولذا وجب تأنيث الفعل .

والماعز في المثال الثاني ضمير بارز « ألف الاثنين » ، مؤنث ، متصل بالفعل ، يعود على مؤنث حقيقي « الهندان » ، ولذا وجب تأنيث الفعل . =

= والفاعل في المثال الثالث ضمير مستتر في الفعل، يعود على مؤنث مجازي، والتقدير: طلعت هي، تطلع هي، ولذا وجب تأنيث الفعل.

والفاعل في المثال الرابع ضمير بارز «ألف الاثنين»، مؤنث، متصل بالفعل، ويعود أيضا على مؤنث مجازي، ولذا وجب تأنيث الفعل.

وعلم مما مضى أنه إذا كان الضمير بارزا منفصلا لم يؤث بالتاء؛ لأننا قلنا: متصلا بالفعل. وذلك نحو: هند ما قام إلا هي. ونحو: وإنما قام هي.

ف هي: وإن كانت ضميرا، يعود على مؤنث حقيقي، فإن الفعل لا يؤنث؛ لأن الضمير هي: ضمير منفصل.

وبناء على ما تقدم فإنه يمتنع أن تقول: هند قام، الهندان قاما، الشمس طلعت، العينان نظرا. لأن الفعل واجب التأنيث.

الذي: تأنيث حائر؛ بمعنى أنه يجوز تأنيث الفعل، كما يجوز تذكيره، وجواز التأنيث وعدمه على صريحتين، ضرب تأنيثه راجع على تذكيره، وضرب تذكيره راجع على تأنيثه.

فالتأنيث الراجح يقع في مسألتين:

الأولى: أن يكون الفاعل اسما ظاهرا مجازي التأنيث، متصلا بعامله؛ نحو قولنا: طلعت الشمس وطلع الشمس. ولكن التأنيث أرجح، ومه قول الله تعالى: ﴿مَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِنْدَ الْبَيْتِ إِلَّا مُكَاءً وَتَصَدُّقًا﴾.

وقوله تعالى: ﴿فَانْظُرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ مُكْرِمِهِمْ﴾، وقوله تعالى: ﴿وَجَمِيعَ الشُّمُسِ وَالْقَمَرِ﴾. وقوله تعالى: ﴿قَدْ جَاءَكُمْ مَوْعِظَةٌ﴾.

فالتأنيث على اعتبار اللفظ، والتذكير باعتبار أن الفاعل غير مؤنث حقيقة.

ويدخل في مجازي التأنيث.

١- جمع التكسير؛ مذكرا نحو: قام الزبود، قامت الزبود.

ومؤنث نحو: جاء الهنود، وجاءت الهنود. ومنه قول الله تعالى: ﴿قَالَتِ الْأَعْرَابُ آمَنَّا﴾. ﴿وَقَالَ يَشُوهُ﴾.

٢- جمع المؤنث السالم إذا كان مفرد مجازي التأنيث، مثل: الحجرات جمع محبرة، تقول: أنهضت الحجرات، الهدم الحجرات.

وهذا واضح أنه يجوز فيه التذكير والتأنيث؛ لأن أصله، وهو مفرد، أنه يجوز فيه التذكير والتأنيث.

٣- سه جمع وهو الذي يدل على الجماعة، وليس له واحد من لفظه، ولا يكون على وزن الجمع، نحو: قوم، حبش، رهط، تقول: قال القوم، قالت القوم.

٤ = سَمَّ الجنسَ الجمعي^(٥) مذكراً نحو قولنا : أوزق الشجر ، أوزقت الشجر ، وموت البقر ، وموتت البقر . بمعنى كثرة فيها الموت .

فجواز إثبات التاء وحذفها في هذه الأنواع الأربعة من المجموع باتفاق النحاة ، ويكون إثبات التاء في كل هذا على معنى الجماعة ، والتذكير على معنى الجمع ، وليس لك أن تقول : إن التأنيث في نحو نسوة وهود حقيقي ، لأن المؤنث الحقيقي هو كل ما له فرج ، والفرخ لأحد الجمع ، وليس للجمع ، وأنت إنما أشدت الفعل إلى الجمع ، لا إلى الآحاد .

ومن اسم الجنس أيضاً فاعلٌ نعم وبس وأخواتهما من الأفعال الجامدة إذا كان مؤنثاً ، سواء كان حقيقياً أو مجازياً ، كما في نعمت المرأة هند ، نعم المرأة هند ، بست المرأة هند ، بست المرأة هند . وإنما جاز ذلك ؛ لأن فاعلها مقصود به استغراق الجنس ؛ لأن المرأة بالمرأة الجنس ، لا واحدة بعينها ، إذ مدحوا أو ذموا الجنس عموماً ، ثم خصوا من أرادوا مدحه أو ذمه ، فقوميل معاملة جمع التكسير في جواز إثبات التاء وحذفها لشبهه به في أن المقصود به متعدّد ، واشتدّ أن الحذف في هذا ونحوه حسن ، لكن الإثبات أحسن منه ؛ لأن ذلك هو الأصل ، ولا يقتضى للعدول عنه .

التأنيث أن يكون الفاعل اسماً ظاهراً حقيقياً التأنيث ، مفصلاً عن عامله بغير إلا ، وذلك نحو ما حكاه سيوري : حضر القاضي امرأة . والأفصح حضرت . قاله ابن هشام . وعليه قول الشاعر :

إن امرأ غره منكن واحدةً تقدي وبمذك في الدنيا لمغرور
وقول الآخر :

لقد ولد الأخطيئ أئم سوء على باب استيها ضلّت وشام
فالتأنيث على مقتضى الظاهر ، والتذكير لبعيد الفاعل عن فعله بالفاصل ، بحيث ضعف استدعاؤه للعلامة ، وصار الفعل كالعوض من تاء التأنيث ، ولكن التأنيث أرجح لقوة حانيه .

٥ = التانيث مروح ففى مسألة واحدة . وهى أن يكون الفاعل مفصلاً عن عامله « إلا » ، كما فى قولهم . ما قام إلا هند . ويجوز ما قامت إلا هند . فالتذكير هنا أرجح باعتبار المعنى ، على أن ما بعد « إلا » ليس هو الفاعل فى الحقيقة ، وإنما هو بدل من فاعل مقدّر قبل إلا ، وذلك المقدّر هو المستثنى منه ، وهو مذكّر ، ولذلك ذكر الفعل ؛ إذ التقدير : ما قام أحد إلا هند . ولذا كان التأنيث مرجوحاً ، حتى إن الأحفش نصّ على أن التأنيث خاصّ بالشعر ، وأنشد عليه :

ما تيرقت من ربيعة وذمّ فى حزينا إلا بنات العم »

(٥) سمَّ خمس جمعى هو الذى يدل على الجماعة ، ويُفرّق بينه وبين مفردة التاء أو الياء ، نحو : شجر وتوك ، جمع : شجرة ، وتركى .

وقوله رحمه الله : قَامَتِ الْهِنْدَاتُ ، وتقوْمُ الهِنْدَاتُ . الفاعلُ « الهِنْدَات » جمعُ مؤنثٍ سالمٍ ، فيَرْفَعُ بالضمَّةِ^(١) .

وقوله رحمه الله : قَامَتِ الْهُنُودُ ، وتقوْمُ الْهُنُودُ . الفاعلُ « الْهُنُود » جمعُ نكسِيرٍ ، مفرَّدُهُ « هند » ، وهو مؤنثٌ ، ولهذا أَثَنَ الفعلُ^(٢) .

وبهذا انْتَهَى الكلامُ على المؤنثِ ، فَاتَى بالمفردِ ، والمثنى ، وبجمعِ التصحيحِ^(٣) ،

= ولكن يَرُدُّه ما جاء في القرآن الكريم : ﴿ إِنْ كَانَتْ إِلَّا صَيْحَةً وَاحِدَةً ﴾ برفع « صيحة » ، وقوله تعالى : ﴿ فَأَصْبَحُوا لَا يَذَرُونَ إِلَّا مَسَاجِدَهُمْ ﴾ . ببناء الفعلِ لما لم يُسَمَّ فاعله ، وبجعلِ حرفِ المضارعةِ التاءِ المنشأةِ من فوق .

وقول الشاعر :

طَوَى الشَّعْرُ وَالْأَجْرَازُ مَا فِي غُرُوبِهَا
فَالْتَأَنَيْتُ فِي مِثْلِ هَذَا جَائِزٌ بِاعْتِبَارِ ظَاهِرِ اللَّفْظِ .

الثالثُ . تَأَنَيْتُ مُتَعَبٌ . وامتناعُ التَأَنِيثِ يعني وحبُ التذكيرِ ، وَيَقَعُ ذلكُ في حالةٍ واحدةٍ ، وهي أن يكونَ الفاعلُ مذكراً مُتَوَكِّفاً من شبهةِ التَأَنِيثِ .

سواء كان مفرداً لفظاً ومعنى ، نحو : قِيمَ زَيْدٌ ، أو مفرداً مؤنثاً لفظاً ، مذكراً معنى كطلحة ، وسواء كان مذكراً مثني نحو : قِيمَ الزَّيْدَانِ ، أو جمع مذكر سالماً نحو : قِيمَ الزَّيْدُونَ ، ومنه قولُ الله تعالى : ﴿ قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ ﴾ .

ووجوبُ تذكيرِ الفعلِ مع جمعِ المذكرِ السالمِ هو مذهبُ سيبويه وجمهورِ البصريين ، وهو اختيارُ ابنِ مالكٍ ، نحو قِيمَ الزَّيْدُونَ ، وأما الكوفيون فقد ذهبوا إلى جوازِ تَأَنِيثِ الفعلِ وتذكيره ، مع جمعِ المذكرِ السالمِ .

واخْتَجَرُوا على ذلكِ بقولِ الله تعالى : ﴿ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا بِرَبِّهِمْ إِسْرَآئِيلَ ﴾ ، حيث أَثَنَ الفعلُ مع جمعِ المذكرِ السالمِ .

ولكن رُدُّ عليهم بأن البين في « بنو إسرائيل » لم يَسَلَّمْ فيها لفظُ المفردِ ؛ إذ الأصلُ « نَبَوْ » خِذِفَتْ لانه ، ويريدُ عليه واؤُ وبنو في التذكيرِ ، فلما لم يَسَلَّمْ فيها بناءُ الواحدِ عَوِّلَتْ معاملةُ جمعِ التَكْسِيرِ حيث يحوزُ معه تذكيرُ الفعلِ وتَأَنِيثُهُ .

(١) ومؤلف رحمه الله - كما مر في الأمثلة السابقة - مثَّلَ بالفعلِ الماضي ، والفعلِ المضارع .

(٢) وبُيِّنَ أيضاً مثَّلَ رحمه الله للفاعلِ المجموعِ جمعِ تَكْسِيرٍ لمؤنثٍ بمثالين ؛ مثال على الفعلِ الماضي ، ومثال على الفعلِ المضارع .

(٣) المراد جمع التصحيحِ جمعِ المذكرِ السالمِ ، وجمعِ المؤنثِ السالمِ ، وسُمِّيَ هذانِ الجمعانِ بذلك ؛ =

وبجمع التكسير .

وهي كل هذه الأمثلة التي أتى بها المؤلف رحمه الله تُعَرَّبُ بالخرجات .

أحوال : لا ، بعضها يُعَرَّبُ بالحروف ، وهو : جمعُ المذكر السالم ، والمثنى المذكور والمؤنث^(١) .

ثم قال مؤلف رحمه الله : وقام أحوك ، ويقوم أحوك .

الفاعل : « أحوك » مفردٌ مذكرٌ ، لكنه من الأسماء الخمسة ، فيزفع بالواو نيابةً عن الضمة^(٢) .

ومثال أن يكونَ الفاعلُ أيضًا من الأسماء الخمسة أن تقولَ : نَجَحَ أحوك .

وتقولُ في إعرابه :

نَجَحَ : فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ على الفتحِ الظاهرِ على آخره ، وهو مبنيٌّ للمعلوم .

أحوك : فاعلٌ مرفوعٌ بالواو ، نيابةً عن الضمة ؛ لأنه من الأسماء الخمسة ، وأخو مضافٌ ، والكافُ مضافٌ إليه مبنيٌّ على الفتحِ في محلِّ جرٍّ .

وقوله رحمه الله : قام علامي . ويقوم علامي . هذا لم يُمَرَّ علينا من قبل^(٣) ، ويعنى به المؤلفُ رحمه الله : الاسمُ المضافُ إلى ياءِ المتكلمِ .

والاسمُ المضافُ إلى ياءِ المتكلمِ لابدُّ أن يكونَ ما قبلَ ياءِ المتكلمِ فيه مكسورًا ؛ لأنَّ ياءَ المتكلمِ لا يُناسِبُها إلا كسرٌ ما قبلها ، فكيف نُعَرِّبُه ، والمؤلفُ رحمه الله يقولُ : الفاعلُ

١ - لصحة مفردهما في الغالب عند جمعه عليهما ، بخلاف جمع التكسير ؛ فإن مفردة لا بد أن يتغير في الجمع ، فكأنما يصيبه الكسر ؛ ليدخله التغير .

(١) وأما ما سرى ذلك فإنه يرفع بالضمة الظاهرة ، فالمفرد بنوعيه * المذكر والمؤنث ، وجمع التكسير بنوعيه * المذكر والمؤنث ، وجمع المؤنث السالم ، كل هذا يرفع بالضمة الظاهرة .

(٢) ويصم بذلك إلى قسم الفاعل الذي يعرب بالحروف ، والمؤلف رحمه الله كما رأيت مثل له متناهي ؛ مع الفعل الماضي ، ومع الفعل المضارع .

(٣) ولكنا قد ذكرناه عند الكلام على الإعراب التقديرى كقمة .

هو الاسم المرفوع ، و « قام غلامى » ليس فيه اسم مرفوع ؟ والجواب أن نقول : غلام : فاعل مرفوع ، وعلامة رفيعه الضمة المقدرة على ما قبل ياء المتكلم ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة . ونقول كذلك فى « يقوم غلامى »^(١) .

ثم قال المؤلف رحمه الله : وما أشبه ذلك . أى : وما أشبه ذلك من الأمثلة ، وقد أجاد وأفاد رحمه الله^(٢) .

وعلى كل حال الفاعل فى كل هذه الأمثلة اسم ظاهر^(٣) ، وقد سبق أن الفاعل يكون أيضًا اسمًا مضمّرًا ، وهذا هو الذى سيذكره المؤلف رحمه الله ، إن شاء الله تعالى .



(١) وعليه فالفاعل المرفوع بالضمة ، قد يكون إعرابه ظاهرًا ، وقد يكون تقديرًا ، والمؤلف - كما رأيت - مثل للإعراب التقديرى بالاسم المضاف لياء المتكلم ، ونحن قد مررنا من قبل أن الإعراب التقديرى يكون أيضًا على الاسم المختوم بالفاء لازمة ، مفتوح ما قبلها ، وهو الذى يُطلق عليه النحاة « الاسم المقصور » ، وذلك نحو « الفتى ، لَيْلى ، سَلْتى » .

وهو يكون أيضًا على الاسم المختوم بياء لازمة ، مكسور ما قبلها ، وهو الذى يطلق عليه النحاة « الاسم المنقوص » ، ومثاله : « القاضى ، الداعى ، المنادى » .

وهو يكون أيضًا على الاسم المختوم بواو لازمة ، مضموم ما قبلها ، ومثاله - كما هو عند الكوفيين - : « ما سُئى به من الفعل ، نحو : يدعو ، ويغزو - وما كان أعجميًا ، نحو : سَمْنَدُو ، وَقَمْنَدُو » .

وقد تقدم بيان ذلك مُفَصَّلًا فى باب الإعراب ، فازجج إليه ، والله يُرشدك .

(٢) وحلاصة ما سبق أن الظاهر على أنواع ؛ لأنه إما أن يكون مفردًا ، أو متنى ، أو مجموعًا جمعًا سالمًا ، أو جمع تكسير ، وكل من هذه الأنواع الأربعة إما أن يكون مذكرًا ، وإما أن يكون مؤنثًا ، فهذه ثمانية أنواع .

وأيضًا فإما أن يكون إعرابه بضمّة ظاهرة أو مقدرة ، وإما أن يكون إعرابه بالحروف بياة عن الضمة ، وعلى كل هذه الأحوال إما أن يكون الفعل ماضيًا ، وإما أن يكون مضارعًا ، وقد سبقت الأمثلة من كلام المؤلف رحمه الله على كل هذا .

(٣) ذكر المؤلف رحمه الله للاسم الظاهر عشرين مثالًا ؛ عشرة مع الماضى ، وعشرة مع المضارع ، وقدم الكلام على الاسم الظاهر على سبيل اللف والنشر المرتب .

أنواع الفاعل المضمَر

قال المؤلف رحمه الله : والمُضمَرُ اثنا عشر ، نحو قولك ضربت ، وصوب ، وضربت ، وضربت ، وضربت ، وضربت ، وضربت ، وضربت ، وضربت ، وضربت ، وضربت ، وضربت .

قوله رحمه الله : المُضمَرُ ؛ أى : الضمير .

وقوله رحمه الله : اثنا عشر . الدليل على ذلك التتبع والاستقراء ، فقد تتبّع علماء النحو رجحهم الله الضمائر ، فوجدوها لا تخرج عن اثني عشر ضميرًا^(١) .

ثم قال المؤلف رحمه الله : نحو قولك : ضربت^(٢) . التاء فاعلٌ ، وهى ضميرٌ للمتكلم .

(١) لما قدّم المؤلف رحمه الله الكلام على الفاعل الطاهر أخذ يتكلم على الفاعل المضمَر ، فذكر أنه اثنا عشر ضميرًا ؛ سبعة للحاضر ، وخمسة للغائب ، وسيأتى الكلام عليها بالتفصيل ، إن شاء الله تعالى .

(٢) قد يرد على كلام المؤلف والشارح رحمهما الله تعالى إشكال ، وهو كيف يقولان : إن الضمائر التي تكون فى محل رفع ، فاعلاً ، اثنا عشر ضميرًا ، وهى - كما هو معلوم - ثمانية عشر ضميرًا^(٣) ؟ والجواب عن هذا الإشكال أن نقول : إن مراد المؤلف والشارح رحمهما الله بحصرها فى اثني عشر ضميرًا ليس المراد به حصر لفظ الضمائر التي تعرب فاعلاً فى اثني عشر ضميرًا ، وإنما المراد به حصر أنواعها فى اثني عشر نوعاً .

وذلك لأن الضمير إما أن يدل على متكلم ، وإما أن يدل على مخاطب ، وإما أن يدل على غائب . واندى يدل على متكلم يتنوع إلى نوعين ؛ لأنه إما أن يكون المتكلم واحداً ، وإما أن يكون أكثر من واحد .

والذى يدل على مخاطب أو غائب يتنوع كل منهما إلى خمسة أنواع ؛ لأنه إما أن يدل على مفرد مذكر ، وإما أن يدل على مفردة مؤنثة ، وإما أن يدل على مثنى مطلقاً ، وإما أن يدل على جمع مذكر ، وإما أن يدل على جمع مؤنث ، فيكون المجموع اثني عشر .

وقد مثل المؤلف رحمه الله لكل نوع من هذه الأنواع الاثني عشر .

(٣) هذا مثال المتكلم الواحد ، مذكراً كان ، أو مؤنثاً .

(٤) مضمَرٌ ضميرٌ عسر هـى : أنا ، نحن ، أنت ، أنت ، أنتم ، أنتم ، هو ، هى ، هما ، هم ، هُنَّ ، هنَّ ، ماعل ، نا الفاعلين ، نون النسوة ، ألف الاثنين ، واو الجماعة ، ياء المؤنثة .

و عوائِدُ : ضَرَبْتُ « هكذا : ضَرَبَ : فعلٌ ماضٍ ، مبنئٍ على السكونِ ؛ لاتصاله بضميرِ الرفعِ المتحركِ .

وعلى كلامِ المؤلفِ : ضَرَبَ : فعلٌ ماضٍ مبنئٍ على فتحِ مقَدَّرٍ ، على آخره^(١) .
والنَاءُ : فاعلٌ مبنئٍ على الضمِّ ، في محلِّ رفعٍ ، ولا يمكنُ أن نقولَ : إنه مرفوعٌ ؛
يعنى : لا تَجْعَلُ هذه الضمَّةُ ضمَّةَ إعرابٍ ، بل هي ضمَّةُ بناءٍ ، ولهذا نقولُ : مبنئٍ على الضمِّ في محلِّ رفعٍ .

وقوله رحمه الله : وَضَرَبْنَا^(٢) .

نقولُ في إعرابه .

ضَرَبَ : فعلٌ ماضٍ مبنئٍ على السكونِ ، أو مبنئٍ على فتحِ مُقَدَّرٍ على آخره ، منع

(١) تقدم .

(٢) بفتح الضاد والراء وسكون الباء ، هذا مثال صميم التكلم المتعدد ، أو الواحد الذى يُقْطَعُ نفسه ، ويُزَلُّها منزلة الجماعة .

« هذا ضمير مبني على الضم في محل رفع ، وضمير على السكون ، و « نا » مفعول »

(٣) « نا » ضمير مبني على الضم في محل رفع . فاعلاً ، أو نائب فاعل ، أو اسماً للنواسخ الفعلية ، « كان وأخواتها ، وكاد وأخواتها » .

وهذا في حالة اتصاله بالفعل الماضى ، وباء الفعل معه على السكون ، نحو المثال الذى ذكره المؤلف رحمه الله ، وهو الذى يعيه المؤلف والشارح رحمهما الله .

و « نا » المنفرد فى هو الذى يكون فى محل جر أو نصب .

فيكون « نا » ضمير جر إذا اتصل بالاسم ، أو بحرف الجر ، نحو قوله تعالى : « رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إِمْرًا كَمَا حَمَلْتُمْ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِنَا رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا خَلْقَ لَنَا بِهِ » .

الشاهد فى الآية على اتصال « نا » بالاسم ، وبالتالي كونه فى محل جر ، مضافاً إليه : « رَبَّنَا ، قلنا . والشاهد فى الآية على اتصاله بحرف الجر ، وبالتالي كونه فى محل جر ، اسماً محروفاً . « لنا » .

ويكون « نا » ضمير نصب فى غير ما سبق ، وينحصر ذلك فيما يلى :

١ إذا اتصل بالفعل المضارع أو الأمر ، مثل : اللَّهُ يَحْفَظُنَا - انصُرْنَا يَا اللَّهُ على اليهود وأعوانهم .

٢ وإذا اتصل بالماضى ، ولم يُفَنَّ معه الماضى على السكون ، مثل : الطالبُ فهمنا .

٣ وإذا اتصل بحرف ناسخ « إن وأخواتها » مثل قوله تعالى : « رَبَّنَا إِنَّا أَسَفْنَا مُنَادِيًا يُنَادِي لِلْإِيمَانِ أَنْ آمِنُوا بِرَبِّكُمْ فَآمَنَّا » .

من ظهوره المناسبة^(١) و «نا» : ضميرٌ فاعلٌ ، مبنى على السكون ، فى محل رفع .

واضرب سن « ضربت » ، و « ضربنا » : أن « ضربت » للمتكلم وحده ، و « ضربنا » للمتكلم ، ومعهُ غيره ، أو للمعظم نفسه .

قد يقول قائل : ضربنا . وهو الضارب وحده ، لكن يُريد بهذا التعظيم ، وكلما أضاف الله لنفسه الضمير بهذه الصيغة المراد به التعظيم ، قال تعالى : ﴿ وَلَقَدْ خَلَقْنَا السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ وَمَا مَسَّنَا مِنْ لُغُوبٍ ﴾ (٢٨) .

نقول : «نا» فى الموضعين المرادُ بها التعظيم .

وقوله رحمه الله : وضربت^(٢) . هذا مثال ضمير المفرد المذكر المخاطب .

وقوله رحمه الله : وضربت^(٣) . هذا مثال ضمير المفردة المؤنثة المخاطبة .

والعرب لما كان الرجل أعلى من المرأة^(٤) جعلوا له الحركة الغليا ، ولما كانت المرأة أسفل جعلوا لها الحركة السفلى ، وهذه من المناسبة الغريبة ؛ لأن الرجال أقوى من النساء .

وقد قال بعض العلماء . إن جميع الألفاظ مناسبة لمعناها^(٥) ، وهذا غالبا ، نجد مثلا

(١) نظر ما تقدم

(٢) بفتح الضاد والياء .

(٣) بفتح الضاد ، وكسر التاء .

(٤) قال تعالى : ﴿ وَهَؤُلَاءِ شِئْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرِفَةِ وَالرِّجَالِ عَلَى رَجُلَةٍ دَرَجَةً وَأَلَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾ .

وقال تعالى : ﴿ الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَنِيَّاهُنَّ عَلَى بَعْضٍ وَبِمَا أَنْعَمُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ ﴾ .

(٥) قال ابن القيم رحمه الله فى تحفة المودود بأحكام المولود ص ٢٤٩ : الفصل التاسع فى بيان ارتباط معنى

الاسم بالمسمى : وقد تقدم ما يدل على ذلك من وجوه :

١- قول سعيد بن المسيب : ما زالت فىنا تلك الحزونة .

وهى التى حصلت من تسمية الجد بخزن .

وقد تقدم قول عمر رضى الله عنه لجريرة بن شهاب : أدرك أهلك ، فقد احترقوا .

ومع البى من كان اسمه حربا أو مؤزة أن يخلب الشاة ، تلك التى أراد خلتها .

الحجر، بمجرد أن نقول: حجر. تَشْعُرُ يَتُوسَعُ وَصَلَابَةً، لكن لا نَدْرِي لماذا؟ هل هذا لشعور؛ لأننا نَعْرِفُ أن الحجر هو هذا الحجر، أو أنه أمرٌ يُدَلُّ عليها.

ولقد رأينا في حاشية على شرح التحرير «مُخْتَصِرُ الْأَصُولِ» أنه قال: ما من كلمة في اللغة العربية إلا وبينها وبين معناها مناسبة.

وقوله رحمه الله: ضَرَبْتُمَا^(١). هو للمثنى من مذكر ومؤنث^(٢)، تقول للرجلين: ضَرَبْتُمَا، وتقول للمرأتين: ضَرَبْتُمَا.

ولكن ما هو الضمير في «ضَرَبْتُمَا»؟ هل هو التاء وحدها، وما بعده علامة تنبيه؟ أو أن الضمير الجميع؟

= وشاهد ذلك كثيرة جداً، فقل أن ترى اسماً قبيحاً، إلا وهو على مُسَمًّى قبيح، كما قيل: = وَقَلَمًا أَهْضَرْتَ عَيْنَكَ ذَا لَقَبٍ إلا ومعناه إن فُكِرَتْ في لَقَبِهِ والله سبحانه وتعالى بحكمته في قضائه وَقَدَرَهُ يُلْهِمُ الْفُوسَ أن تضع الأسماء على حَسَبِ مُسَمِّيَاتِهَا؛ لِتُنَاسِبَ حِكْمَتُهُ تَعَالَى بَيْنَ اللَّفْظِ وَمَعْنَاهُ، كما تُنَاسِبُ بَيْنَ الْأَسْبَابِ وَمُسَبِّبَاتِهَا. قال أبو الفتح ابن جني: ولقد مرَّ بي ذَهْرٌ، وأنا أسمع الاسم، لا أدري معناه، فأخذ معناه من لفظه، ثم أكشفه، فإذا هو ذلك المعنى بعينه، أو قريب منه. فذكرت ذلك لشيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله، فقال: وأنا يقع لي ذلك كثيراً. وقد تقدم قوله ﷺ: «أَسْلَمْتُ سَالِمًا لِلَّهِ، وَغِفَارٌ غَفَرُ اللَّهِ لَهَا، وَغُصَيَّةٌ غَصَبَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ». وَلَمَّا أَسْلَمَ وَخَشِيَ قَاتِلَ حِمْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَقَفَ بَيْنَ يَدَيِ النَّبِيِّ ﷺ، فَكَرِهَ اسْمَهُ وَفَعَلَهُ، وَقَالَ: «غَيْبٌ وَجْهَكَ عَنِّي».

وبالجملة فالأخلاق والأعمال القبيحة تستدعي أسماء تناسبها، وأضدادها تستدعي أسماء تناسبها، وكما أن ذلك ثابت في أسماء الأوصاف، فهو كذلك في أسماء الأعلام، وما سُمِّيَ رسول الله ﷺ محمداً وأحمد إلا لكثرة خصال الحمد فيه.

ولهذا كان لواء الحمد بيده، وأُمَّتُهُ الْحَمْدَادُونَ، وهو أعظم الخلق حمداً لربه تبارك وتعالى، ولهذا أمر رسول الله ﷺ بتحسين الأسماء، فقال: «حَسِّنُوا أَسْمَاءَكُمْ»؛ فإن صاحب الاسم الحسن قد يسنحى من اسمه، وقد يحمل له اسمه على فعل ما يناسبه، وترك ما يضاده.

ولهذا ترى أكثر الشغل أسماؤهم تناسبهم، وأكثر البلية أسماؤهم تناسبهم، وبالله التوفيق. اهـ

(١) مفتاح الصاد، وضم التاء.

(٢) فهو مثال ضمير المحاطين الاثنين، مذكرين، أو مؤنثين.

لحوت : اختلف في ذلك النحاة ، فقال بعضهم : الضمير الجميع ، فنقول في إعراب « ضربتُما » : ضَرَبَ : فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ على السكون ، و « تُمَا » : فاعلٌ .

وقال بعض التَّخَوُّيسِ : الفاعلُ هو التاءُ فقط ، وما بعده علامةُ فارقةٍ ؛ لأنك لا تُفَرِّقُ بين « ضربتُ » لنفسيك ، و « ضربتُما » للمثنى إلا بالميم والألف^(١) .

وإذا قلنا . إن الميم والألف علامةٌ ، فإننا نقولُ عند الإعراب : التاءُ فاعلٌ مبنيٌّ على الضمِّ في محلِّ رفعٍ ، والميم والألف علامةُ التثنية .

وقوله رَحِمَهُ اللَّهُ : ضربتُهم هو لجماعة الذكور^(٢) .

وقوله رَحِمَهُ اللَّهُ : ضربتُسن . هو لجماعة الإناث^(٣) .

وبذلك يَصِلُ عددُ الضمائر التي مرَّت علينا إلى سبعةٍ ضمائرٍ : اثنانٍ للمتكلم ، وهما ضربتُ ، وضربتُما .

وخمسةٌ للمخاطَبِ ، وهي : للمخاطَبِ ، أو المخاطَبةُ ، أو المخاطَبَينِ ، أو المخاطَبَتَينِ^(٤) ، أو المخاطَبِينِ ، أو المخاطَبَاتِ .

وإعرابُ هذه الضمائر يكونُ هكذا :

ضربتُ : التاءُ : فاعلٌ مبنيٌّ على الضمِّ ، في محلِّ رفعٍ .

ضربتُنا : نا : فاعلٌ مبنيٌّ على السكون في محلِّ رفعٍ .

(١) تكون الميم والألف على هذا القول حرفين دالين على خطاب اثنين أو اثنتين ، وما قيل في الألف هنا يقال أيضاً في الميم الساكنة من « ضربتُهم » ، والنون المشددة من « ضربتُ » ، فقد اختلف النحاة فيهما أيضاً ؛ هل الميم والنون من الضمير ، أم هما حرفان دالان على الجمع ؛ الميم تدل على خطاب جمع الذكور ، والنون تدل على خطاب جمع الإناث ؟

وانظر النحو الوافي ١/ ٢٢٢ ، ٢٣٧ .

(٢) وهذا مثال ضمير المخاطَبِينِ من جمع الذكور .

(٣) وهذا مثال ضمير المخاطَبَاتِ من جمع المؤنثات .

(٤) مخاطبان ومخاطباتان لهما ضمير واحد ، كما مر ، وهو « تُمَا » .

صُرْتُ : التاءُ : فاعلٌ مبنيٌّ على الفتحِ في محلِّ رفعٍ .

صُرْتُ : التاءُ : فاعلٌ مبنيٌّ على الكسرِ في محلِّ رفعٍ .

صُرْتُنَا : فيها وجهان :

فَمِنْ الْمُغْرِبِينَ مَنْ يُغْرِبُ التَّاءُ وَالْمِيمُ وَالْأَلْفُ جَمِيعًا ، فيقولُ : نُنَّا : ضميرٌ مبنيٌّ السكونِ في محلِّ رفعٍ .

وَمِنْهُمْ مَنْ يَجْعَلُ الْإِعْرَابَ عَلَى التَّاءِ فَقَطْ ، وَيَجْعَلُ الْبَاقِيَ عِلَامَةً ، فيقولُ في إعرابِ « نُنَّا » : التاءُ : فاعلٌ مبنيٌّ على الضمِّ ، في محلِّ رفعٍ ، والميمُ وَالْأَلْفُ عِلَامَةُ التثنيةِ .

صُرْتُنَا : نقولُ فيها كما قلنا في « صُرْتُنَا » ؛ إما أَنْ تَكُونَ التَّاءُ فَاعِلًا ، وَالْمِيمُ عِلَامَةً جَمْعِ الذَّكُورِ ، أَوْ نقولُ : « نُنَّا » ضميرٌ مبنيٌّ على السكونِ في محلِّ رفعٍ .
صُرْتُنَا : لنا أَنْ نقولُ : التَّاءُ فاعِلٌ ، والنونُ الْمُشَدَّدَةُ عِلَامَةُ جَمْعِ النِّسَاءِ ، أَوْ نقولُ : « نُنَّا » جَمِيعًا فاعِلٌ^(١) .

ثُمَّ قَالَ الْمُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ : صَرَبٌ^(٢) . هَذِهِ لَيْسَ فِيهَا ضَمِيرٌ ، لَكِنْ نقولُ : إِنَّ الضَّمِيرَ مُسْتَتَرٌّ جَوَازًا ، تَقْدِيرُهُ : هُوَ ، فـ « صَرَبٌ » ؛ أَيُ : هُوَ . مَنْ ؟ رَجُلٌ مَعْرُوفٌ ، أَوْ غَيْرُ مَعْرُوفٍ ، الْمُهْمُ أَنْ نقولُ : صَرَبَ : فَعَلٌ مَاضٍ ، وَالْفَاعِلُ ضَمِيرٌ مُسْتَتَرٌّ جَوَازًا ، تَقْدِيرُهُ : هُوَ^(٣) .

(١) وهذا بناء على الخلاف .

(٢) قد انتهى المؤلف رحمه الله من ذكر الضمائر التي تدل على متكلم ، والتي تدل على مخاطب ، وهذا هو بداية الكلام على الضمائر التي تدل على غائب .

(٣) وهذا هو مثال ضمير الواحد للذكر الغائب ، نقول : محمدٌ صَرَبَ أخاه ، وإبراهيمُ حَفِظَ درسه ، وحاندُ الحَنَظَلَةُ مَيَّ عَمَلَهُ .

فَالْأَفْعَالُ « صَرَبَ » ، و « حَفِظَ » ، و « اجْتَهِدَ » ، كُلٌّ مِنْهَا يَشْتَمِلُ عَلَى ضَمِيرٍ مُسْتَتَرٍّ جَوَازًا ، تَقْدِيرُهُ هُوَ . يَمُودُ عَلَى « مُحَمَّدٍ » ، و « إِبْرَاهِيمَ » ، و « خَالِدَ » عَلَى التَّرْتِيبِ .

وقول المؤلف رحمه الله : ضَرَبْتُ^(١) : فعلٌ ماضٍ ، والتاءُ علامةُ التأنيثِ ، والفاعلُ ضميرٌ مُستترٌ جوازاً ، تقديرُهُ : « هي » .

وقوله رحمه الله : ضَرَبَ . ضَرَبَ : فعلٌ ماضٍ ، والألفُ فاعِلٌ ، ضميرٌ مُتَنَبِّئٌ ، مبنًى على السكونِ ، في محلِّ رفعٍ .

والمؤلفُ رحمه الله : أَسْقَطَ « ضَرَبْنَا » ، وكان عليه أن يَذْكُرَهَا ؛ لأنه رَجَمَهُ اللهُ يُفْضَلُ ، يَجْعَلُ المَذْكُورَ وَحْدَهُ ، والمؤنثُ وَحْدَهُ ، فكان عليه أن يقولَ : ضَرَبْنَا .
(وقولٌ في إعرابِ ضربنا .)

ضَرَبَ : فعلٌ ماضٍ ، والتاءُ للتأنيثِ^(٢) ، والألفُ فاعِلٌ ، مبنًى على السكونِ ، في محلِّ رفعٍ^(٣) .

(١) هذا مثال ضمير الواحدة المؤنثة الغائبة ، تقولُ : هُنْدُ ضَرَبَتْ أُخْتَهَا ، وتقولُ : سَعَادُ حَفِظَتْ دَرْسَهَا ، وتقولُ : زَيْنَبُ اجْتَهَدَتْ في عملِها . فالأفعالُ « ضَرَبَتْ » ، و « حَفِظَتْ » ، و « اجْتَهَدَتْ » ، كلُّ منها يشتمل على ضميرٍ مستترٍ جوازاً ، تقديرُهُ « هي » ، يعود على « هُنْدُ » ، و « سَعَادُ » ، و « زَيْنَبُ » .

(٢) وهي تاءُ التأنيثِ الساكنةُ أصالةً ، وإنما حُوِّكَتْ بالفتح لمناسبة الألف ، وإذا وُلِّيَ هذا التاءُ حرف ساكن فإنها تُحَوِّكُ بالكسر لتخلص من النقاء الساكنين ، كقوله تعالى : « قَالَتِ الْأَعْرَابُ » ، وقوله : « قَالَتِ الْمَرْأَةُ الْغَرِيْبَةُ » .

وقد تُضْمُ ، نحو : قَالَتْ أُمْتُ . وانظر القواعد الأساسية للهاشمي ص ١٨ .

(٣) وقد جعل الشيخ محمد محيي الدين رحمه الله قول المؤلف « ضَرَبَهَا » مثلاً على ضمير الاثنين الغائبين مدَّكُزَّينَ كَا ، أو مؤنَّتين ، وضرب لذلك أربعة أمثلة :

مَنْدَرُ لَأَوْرُ « ضَرَبَا » في قولك : الحمدان ضَرَبَا يَكْرًا ، أو قولك : الهدان ضَرَبَا عامراً .

مَنْدَرُ سَابِي « حَفِظَا » في قولك : الحمدان حَفِظَا دَرْسَهُمَا . أو قولك : الهدان حَفِظَتَا دَرْسَهُمَا .

مَنْدَرُ سَابِي « اجْتَهَدَا » من نحو قولك : اليكْرَانِ اجْتَهَدَا ، أو قولك : الزينبانِ اجْتَهَدَتَا .

مَنْدَرُ لَوْرُ « قَامَا » في نحو قولك : الحمدان قَامَا بِوَجْهِمَا ، أو قولك : الهدان قَامَتَا بِوَجْهِمَا . واضر

الشفعة السنية ص ٦٥ .

والذي كان ينبغي على المؤلف رحمه الله أن يُفَرِّدَ « ضَرَبْنَا » بالذكر ، كما قال الشارح رحمه الله .

وهذا خِوَرٌ على ما فعله في « ضَرَبَ » و « ضَرَبْتُ » ، « ضَرَبْتُ » و « ضَرَبْتُ » ، و « ضَرَبْتُ » .

ولا يُمْكِنُ أن يقاس « ضَرَبْنَا » على « ضَرَبْتُمَا » ؛ لأن « ضَرَبْتُمَا » الصيغة فيها واحدة للعنَى المدكر ، والمثنى المؤنث .

٥٠ . لا يَخْتَلِفُ الإِعْرَابُ فِي «ضَرَبْنَا» عَنْهُ فِي «ضَرَبْنَا» إِلَّا فِي وَجُودِ تَاءِ التَّانِيثِ .
وَقَوْلُ الْمُؤَلِّفِ رَحِمَهُ اللَّهُ : ضَرَبُوا^(١) .

نَقُولُ فِي إِعْرَابِهَا : ضَرَبَ : فَعْلٌ مَاضٍ مَبْنِيٌّ عَلَى الضَّمِّ ؛ لِاتِّصَالِهِ بِوَاوِ الْجَمَاعَةِ ،
وَالْوَاوُ : فَاعِلٌ مَبْنِيٌّ عَلَى السَّكُونِ ، فِي مَحَلِّ رَفْعٍ .

وَقَوْلُ الْمُؤَلِّفِ رَحِمَهُ اللَّهُ : ضَرَبْنِ^(٢) . بِالْقَصْرِ ، بِدُونِ أَلِفٍ^(٣) ، وَهِيَ الْجَمَاعَةُ
النُّسُوءُ .

وَتَقُولُ فِي إِعْرَابِهَا :

ضَرَبَ : فَعْلٌ مَاضٍ مَبْنِيٌّ عَلَى السَّكُونِ ؛ لِاتِّصَالِهِ بِضَمِيرِ الرَّفْعِ الْمُتَحَرِّكِ^(٤) ،
وَالنُّونُ : فَاعِلٌ لِّلْجَمَاعَةِ النَّسُوءِ ، مَبْنِيٌّ عَلَى الْفَتْحِ فِي مَحَلِّ رَفْعٍ^(٥) .

(١) هَذَا مِثَالُ الْعَاطِيَيْنِ مِنْ جَمْعِ الذَّكَورِ ، تَقُولُ : الرِّجَالُ ضَرَبُوا أَعْدَاءَهُمْ ، وَالتَّلَامِيذُ حَفِظُوا دُرُوسَهُمْ ،
وَالتَّلَامِيذُ اجْتَهِدُوا .

(٢) هَذَا مِثَالُ الْغَائِبَاتِ مِنْ جَمْعِ الْإِنَاثِ ، تَقُولُ : الْفَتَيَاتُ ضَرَبْنَ عَدُوَّائِهِنَّ ، وَالنِّسَاءُ حَفِظْنَ أَمَانَاتِهِنَّ ، وَالبَاثُ
اجْتَهِدْنَ فِي دُرُوسِهِنَّ .

(٣) وَلَا فَالَتِي بِالْأَلِفِ «ضَرَبْنَا» قَدْ مَرَّتْ بِنَا ، وَذَكَرْنَا أَنْ «نَا» ضَمِيرُ الْمُتَكَلِّمِ الْمُتَعَدِّدِ ، أَوْ أَوَّاحِدِ الَّذِي يُعْظَمُ
نَفْسُهُ ، وَيُزِيلُهَا مَنْزِلَةُ الْجَمَاعَةِ .

(٤) سَبَقَ فِي ص ٢٦٤ أَنْ ذَكَرْنَا أَنَّ ضُمَائِرَ الرَّفْعِ تَنْقَسِمُ إِلَى قَسْمَيْنِ : ضُمَائِرُ رَفْعٍ مُتَحَرِّكَةٍ ، وَضُمَائِرُ رَفْعٍ
سَاكِنَةٍ ، وَذَكَرْنَا هَاكُنَا أَنَّ ضُمَائِرَ الرَّفْعِ الْمُتَحَرِّكَةِ هِيَ : تَاءُ الْفَاعِلِ ، وَنُونُ النَّسُوءِ ، وَنَا الْفَاعِلَيْنِ ، وَأَنَّ
ضُمَائِرَ الرَّفْعِ السَّاكِنَةِ هِيَ : أَلِفُ الْاِثْنَيْنِ ، وَيَاءُ الْمُخَاطَبَةِ الْمُؤَنَّثَةِ ، وَوَاوُ الْجَمَاعَةِ .

(٥) قَالَ الشَّيْخُ مُحَمَّدٌ مَحْيِي الدِّينِ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي التَّحْفَةِ السَّنِيَّةِ ص ٦٦ : وَكُلُّ هَذِهِ الْأَنْوَاعِ الْاِثْنَى عَشَرَ
اِسْبَاقِيَّةً يُسَمَّى الضَّمِيرُ فِيهَا «الضَّمِيرُ الْمُتَّصِلُ» ، وَتَعْرِيفُهُ أَنَّهُ هُوَ : الَّذِي لَا يُبْتَدَأُ بِهِ الْكَلَامُ^(٦) ، وَلَا يَقَعُ بَعْدَ
«إِلَّا» فِي حَالَةِ الْاِخْتِيَارِ .

وَمِثْلُهَا يَأْتِي فِي بَرْعٍ آخَرَ مِنَ الضَّمِيرِ يُسَمَّى «الضَّمِيرُ الْمُتَفَصِّلُ» ، وَهُوَ : الَّذِي يُبْتَدَأُ بِهِ ، وَيَقَعُ بَعْدَ «لَا»
فِي حَالَةِ الْاِخْتِيَارِ ، تَقُولُ : مَا ضَرَبَ إِلَّا أَنَا ، وَمَا ضَرَبَ إِلَّا نَحْنُ ، وَمَا ضَرَبَ إِلَّا أَنْتَ ، وَمَا ضَرَبَ إِلَّا أَنْتِ ، وَمَا
ضَرَبَ إِلَّا أَنْتُمَا ، وَمَا ضَرَبَ إِلَّا أَنْتُمْ ، وَمَا ضَرَبَ إِلَّا هُوَ ، وَمَا صَرَبَتْ لَا هِيَ .

(٥) فَالضَّمِيرُ الْمُتَّصِلُ يَقَعُ فِي آخِرِ الْكَلِمَةِ دَائِمًا ؛ كَالْتَاءِ فِي «ضَرَبْتُ» ، وَلَا يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ فِي صَدْرِهَا ، وَلَا فِي
صَدْرِ جُمْلَتِهَا ، إِذْ لَا يُمْكِنُ النُّطْقُ بِهِ وَحْدَهُ .

= وما ضَرَبْتَ إلا هما ، وما ضَرَبْتَ إلا هُم ، وما ضَرَبْتَ إلا هُنَّ .

وعلى هذا يجرى القياس ، وسيأتى بيان أنواع الضمير المنفصل بأوسع من هذه الإشارة في باب المبتدأ والخبر ، إن شاء الله . اهـ

وهذا هو إعراب الأمثلة التى ذكرها فضيلة الشيخ محمد محيى الدين رحمه الله على الضمير المنفصل :
المثال الأول : ما ضَرَبْتَ إلا أَنَا .
ما - نافية .

ضرب : فعل ماضٍ ، مبنى على الفتح ، لا محل له من الإعراب .
إلا . أداة استثناء ملعاة .

أنا : فاعل « ضرب » ، مبنى على السكون ، فى محل رفع .
المثال الثانى : ما ضَرَبْتَ إلا نحن .

إعرابه كما سبق فى المثال الأول ، ونحن : فاعل : « ضرب » مبنى على الضم ، فى محل رفع .
المثال الثالث : ما ضَرَبْتَ إلا أَنْتَ . بفتح التاء للمخاطب .

أنت « أَنْ » من « أَنْتَ » ضمير منفصل فاعل « ضرب » مبنى على السكون فى محل رفع ، والتاء حرف خطاب ، لا موضع لها من الإعراب .

المثال الرابع : ما ضَرَبْتَ إلا أَنْتِ . بكسر التاء للمخاطبة .

أنت « أَنْ » من « أَنْتِ » فاعل « ضرب » مبنى على السكون ، فى محل رفع ، والتاء حرف خطاب ، مبنى على الكسر ، لا موضع لها من الإعراب .

المثال الخامس : ما ضرب إلا أَنْتَما .

أنتم . « أَنْ » فاعل « ضَرَبْتَ » مبنى على السكون ، فى محل رفع ، والتاء حرف خطاب ، لا محل لها من الإعراب ، والميم حرف عجماد ، والألف حرف دال على التثنية .

المثال السادس : ما ضرب إلا أَنْتُم .

أنتم . « أَنْ » فاعل « ضرب » مبنى على السكون ، فى محل رفع ، والتاء حرف خطاب ، والميم علامة الجمع .

مثال السابع : ما ضَرَبْتَ إلا أَنْتَ .

نفس « أَنْ » فاعل « ضرب » مبنى على السكون ، فى محل رفع ، والتاء حرف خطاب ، والنون علامة جمع السوء .

وهذه هى أمثلة الحاضر بنوعيه ؛ المتكلم والمخاطب^(٥) ، وأما أمثلة الغائب : =

(٥) فممكنكم من هذه الضمائر السبعة : أنا ، ونحن . وللمخاطب : أَنْتَ ، وَأَنْتِ ، وَأَنْتُمْ ، وَأَنْتِمْ . وأنتِ .

من الأوب « ضرب » إلا هو

هـ ضمير منفصل للمفرد المذكر الغائب ، فاعل « ضرب » مبنى على الفتح ، فى محل رفع .
المحل الثانى : ما ضرب إلا هى .

هـ ضمير منفصل للمفردة المؤنثة الغائبة ، فاعل « ضرب » مبنى على الفتح ، فى محل رفع .
المحل الثالث : ما ضرب إلا هما .

هـ ضمير منفصل للمثنى الغائب مذكراً أو مؤنثاً ، فاعل « ضرب » ، مبنى على السكون فى محل رفع .

هـ ضمير منفصل لجمع الذكور الغائبين ، فاعل « ضرب » مبنى على السكون ، فى محل رفع .

هـ ضمير منفصل لجمع الإناث الغائبات ، فاعل « ضرب » مبنى على الفتح ، فى محل رفع .

والملاحظ أن الأمثلة التى ذكرها المؤلف رحمه الله مع الضمير المتصل ، والأمثلة التى ذكرها الشيخ محمد محبى الدين رحمه الله مع الضمير المفصل ، كلها مع الفعل الماضى ، ولذلك نذكر نحن هنا إن شاء الله أمثلة للضمير المتصل للحاضر وللغائب ، وللضمير المفصل للحاضر وللغائب ، مع الفعل المضارع :
أولاً : أمثلة الضمير المتصل للحاضر ، مع الفعل المضارع

١ - أضرب . للمتكلم وحده .

٢ - تضرب . للمتكلم المعظم نفسه ، أو معه غيره .

٣ - تضرب . للمخاطب المذكر .

٤ - تضربن . للمخاطبة المؤنثة .

٥ - تضرب . للمثنى مذكراً ، أو مؤنثاً .

٦ - تضربون . لجمع الذكور المخاطبين .

٧ - تضربن . لجمع الإناث المخاطبات .

ثانياً : أمثلة الضمير المفصل للحاضر ، مع الفعل المضارع

١ - ضربه . للمذكر الغائب .

٢ - ضربته . للمؤنثة الغائبة .

٣ - ضربا . للمثنى الغائب مذكراً ، أو مؤنثاً .

٤ - ضربهم . لجمع الذكور الغائبين .

٥ - ضربهن . لجمع الإناث الغائبات .

فهذه اثنا عشر مثالاً للضمير المتصل مع الفعل المضارع .

٢٠ - مد - ضمير المتكسر المنفصل فتقول

ولا - مد - ضمير المتكسر المنفصل للحاصر . مع الفعل المضارع

١ - ما يَضْرِبُ إلا أنا .

٢ - ما يَضْرِبُ إلا نحن .

٣ - ما يَضْرِبُ إلا أنت . بفتح التاء للمخاطب .

٤ - ما يَضْرِبُ إلا أنتِ : بكسر التاء للمخاطبة .

٥ - ما يَضْرِبُ إلا أنتما . للمثنى المخاطب ، مذكراً ، أو مؤنثاً .

٦ - ما يَضْرِبُ إلا أنتم . لجمع الذكور المخاطبين .

٧ - ما يَضْرِبُ إلا أنن . لجمع الإناث المخاطبات .

ثانياً - أمثلة الضمير المنفصل للعائب . مع الفعل المضارع

١ - ما يَضْرِبُ إلا هو . للمفرد المذكر الغائب .

٢ - ما يَضْرِبُ إلا هي . للمفردة المؤنثة الغائبة .

٣ - ما يَضْرِبُ إلا هما . للمثنى الغائب ، مذكراً ، أو مؤنثاً .

٤ - ما يَضْرِبُ إلا هم . لجمع الذكور الغائبين .

٥ - ما يَضْرِبُ إلا هن . لجمع الإناث الغائبات .

وأعراب هذه الأمثلة يُعْلَمُ مما قبلها ، فلا حاجة للتطويل به .

وبهذا يكون قد انتهى الكلام عن الفاعل ، وذاكم هو ملخص الكلام عنه :

١ - المرفوعات سبعة ، وهي : الفاعل ، والمفعول الذي لم يُسمَّ فاعله ، والمبتدأ ، وخبره ، واسم « كان » وأحواتها ، وخبر « إن » وأحواتها ، والتابع للمرفوع ، وهو أربعة أشياء : البعث ، والعطف ، والتوكيد ، والبدل .

٢ - المفعولات سبعة ، هي : الضمعة ، وهي الأصل ، والألف ، والواو ، والنون ، وهي علامات مرفوعة .

٣ - المفعول هو الاسم المرفوع المذكور في فعله . فلا يكون الفاعل فعلاً ، أو حرفاً ، ولا يكون منصوباً ، أو محروراً ، ولا يذكر فعله بعده .

٤ - المفعول يمكن أن يكون اسماً صريحاً ، وقد يكون اسماً مؤوَّلاً بالصريح ، فيكون اسماً صريحاً ، ويشمل الأسماء الظاهرة ، كـ « نوح » ، والأسماء المضمرّة ، كـ « أنا » .

٥ - يكون اسمه مؤوَّلاً بالصريح وهو غير « عن » .

٦ - « أن » المشدّدة ، مع اسمها ، وخبرها .

٧ - « أن » المصدرية ، مع الفعل الذي دخلت عليه .

٣- « ما » انصدرية ، مع الفعل الذي دخلت عليه .

٥- الفاعل على قسمين : ظاهر ، ومضمر .

٦- الفاعل الطاهر قد يكون مفردًا ، أو مثنى ، أو جمعًا ، والمفرد يشمل المذكر والمؤنث ، والمثنى يشمل المذكر والمؤنث . والجمع يشمل جمع التكسير للذكور ، وجمع التكسير للإناث ، وجمع المؤنث السالم ، وجمع المذكر السالم ، واسم الجمع ، واسم الجنس الجمعي ، والأمثلة تقدمت .

٧- يؤنث الفعل مع الفاعل المؤنث بناءً ساكنة تَلَحَّقْ آخر الماضي ، وبناءً متحركة تلحق أول المضارع ، وأجزء عامل الفاعل إذا كان وضفًا ، ثم تارة يكون إلحاق التاء جائزًا ، وتارة يكون واجبًا ، وتارة يكون محتملًا ، فهذه ثلاثة أوجه :

الأول تأنيث واجب ، وذلك في مسألتين :

إحدهما أن يكون الفاعل اسمًا طاهرًا ، حقيقى التأنيث ، متصلًا بالفعل ، غير واقع بعد « نعم ، أو بئس » ، سواء كان مفردًا ، أو مثنى ، أو مجموعًا جمع مؤنث سالمًا .

الثانية . أن يكون الفاعل ضميرًا ، مؤنثًا ، متصلًا بالفعل ، عائداً إلى حقيقى التأنيث ، أو مجازيه .
الثاني : تأنيث جائز ، بمعنى أنه يجوز تأنيث الفعل ، كما يجوز تذكيره ، وجواز التأنيث وعدمه على ضَرْبَيْنِ .

--- ضرب تأنيثه راجع على تذكيره .

- وضرب تذكيره راجع على تأنيثه .

فالتأنيث الراجح يقع فى مسألتين :

الأولى : أن يكون الفاعل اسمًا طاهرًا ، مجازي التأنيث ، متصلًا بعامله . ويدخل فى مجازى التأنيث : جمع التكسير مذكراً كان ، أو مؤنثًا ، وجمع المؤنث السالم إذا كان مفرد مجازى التأنيث ، واسم الجمع ، واسم الجنس الجمعي .

الثانية . أن يكون الفاعل اسمًا طاهرًا حقيقى التأنيث ، مفصولاً عن عامله بغير « إلا » .

« ما التأنيث امرحوح فى مسألة واحدة . وهى أن يكون الفاعل مفصولاً عن عامله « إلا » .
الثالث . تأنيث متسع . وامتناع التأنيث . يعنى : وجوب التذكير - ويقع ذلك فى حانة واحدة ، وهى أن يكون الفاعل مذكراً مُبَيَّنًا من شبهة التأنيث ، سواء كان مفردًا مذكراً لفظاً ومعنى ، نحو : قدم ريد ، أو مفردًا مؤنثًا مفعلاً ، مذكراً معنى كـ « طلحة » ، وسواء كان مذكراً مثنى ، نحو : قدم الربدان ، أو جمع مذكر سالمًا ، نحو : قدم الزيدون .

نحو - الفاعل إما أن يكون مرفوعاً بالواو .

فيرفع بالضم ، إذا كان مفردًا مذكراً كان أو مؤنثًا ، أو جمع مؤنث سالمًا ، أو جمع تكسير مذكور . و

إلآث . =



= ويرفع بالألف إذا كان مثنى ، سواء كان مذكراً ، أو مؤنثاً .

ويرفع بالواو إذا كان جمع مذكر سالماً ، أو اسماً من الأسماء الخمسة .

ناسباً : الفاعل إذا زُفِعَ بالصمة فقد تكون الصمة ظاهرة . وقد تكون مقدرة .

فتكون مقدرة في الأحوال الآتية :

١- في الاسم المقصور . وهو الاسم المختوم بألف لازمة ، مفتوح ما قبلها ، نحو : الفنى .

٢- في الاسم المنقوص . وهو الاسم المختوم بياء لازمة ، مكسور ما قبلها ، غير مشدد ، نحو : القاضى .

٣- في الاسم المضاف إلى ياء التكلم ، نحو : غلامى .

٤- في الاسم المختوم بواو لازمة مصحوم ما فيها ، نحو : قَمْنُدُو .

عاشراً : الفاعل المتسم إما أن يدل على مكسب . وإما أن يدل على مخاطب ، وإما أن يدل على غائب .

والذى يدل على متكلم يتنوع إلى نوعين ؛ لأنه إما أن يكون المتكلم واحداً ، وإما أن يكون أكثر من واحد .

ثم إنه قد يكون ضميراً متصلاً ، وهو : تاء الفاعل ، وتا الفاعلين ، وقد يكون ضميراً منفصلاً ، وهو : أنا ، ونحن .

ويكون ذلك مع الفعل الماضى ، والمضارع .

وانذى يدل على مخاطب أو غائب يتنوع كل منهما إلى خمسة أنواع ؛ لأنه إما أن يدل على مفرد مذكر ، وإما أن يدل على مفردة مؤنثة ، وإما أن يدل على مثنى مطلقاً ، وإما أن يدل على جمع مذكر ، وإما أن يدل على جمع مؤنث .

ثم إن الذى يدل على مخاطب قد يكون ضميراً متصلاً ، وهو : تاء الفاعل ، وباء المخاطبة المؤنثة . وقد يكون ضميراً مفصلاً ، وهو : أنت ، أنت ، أنتما ، أتم ، أتمن .

وكذلك يكون انذى يدل على غائب ، فقد يكون ضميراً متصلاً ، وهو : ألف الاثنين ، وو و جماعة . وقد يكون ضميراً مفصلاً ، وهو : هو ، وهى ، وهما ، وهم ، وهن . والضميران « هو ، وهى » قد

يكونان « ريب » . وقد يكونان مستترين . وكل هذا يكون مع الفعل الماضى ، والفعل المضارع .

وقد تقدمت الأمثلة على ذلك كله . والحمد لله الذى نعمته تم الصالحات .

النائب عن الفاعل

النائب عن الفاعل

هو المؤلف رحمه الله . باث المفعول الذي لم يسم فاعله . وهو الاسم مرفوع لدى لم يذكر معه فاعله . فإن كان الفعل ماضياً ضمَّ أوله . وكسر ما قبل آخره

(١) هذا هو الثاني من مرفوعات الأسماء السبعة التي سبق أن ذكرها المؤلف رحمه الله في باب مرفوعات الأسماء إجمالاً .

وهو نائب له نائباً .

« أما الأولى . وعليها أكثر المتقدمين ، فباب المفعول الذي لم يسم فاعله .

« وأما الثانية . وعليها أكثر المتأخرين ، فباب نائب الفاعل .

ثم اعلم - رحمك الله - أن الكلام قد يكون مؤلفاً من فعل وفاعل ومفعول به ، نحو : قطع محمود الفضن ، ونحو : حفظ خليل الدرس ، ونحو : يقطع إبراهيم الفصن ، ونحو : يحفظ عليّ الدرس . وقد يحذف المتكلم الفاعل من هذا الكلام ، ويكتفى بذكر الفعل ، والمفعول ، وحينئذ يجب عليه أن يُغيّر صورة الفعل ، ويُغيّر صورة المفعول أيضاً .

أما تغيير صورة الفعل فسيأتي الكلام عليه ، وأما تغيير صورة المفعول فإنه بعد أن كان منصوباً يُصَيِّره مرفوعاً ، ويعطيه أحكام الفاعل : من وجوب تأخيرهِ عن الفعل ، وتأنيث فعله له إن كان هو مؤنثاً ، وغير ذلك .

ويُسمى حينئذ « نائب الفاعل » ، أو « المفعول الذي لم يسم فاعله » .

ومثاله - ضُرِبَتْ يَدٌ . حيث أُشِيدَ الفعل إلى المفعول ، وقام المفعول محلّ الفاعل ؛ إذ أصل « ضُرِبَتْ يَدٌ » : « ضَرَبَ زيدٌ يداً » ، فلما حُذِفَ « زيد » الذي هو فاعل حقيقة أُشِيدَ الفعل إلى المفعول ، فألِث الفعل حتى يوافق تأنيث المفعول ، فقيل : ضُرِبَتْ .

وإنما كان ذلك كذلك ؛ لأنّ الفاعل عُقْدَةٌ في الجملة الفعلية ، لا بد من وجوده ، فإن لم يكن موجوداً أُتِيْبَ عنه غيره ، كالْمَفْعُول به في المثال السابق .

ثم اعلم أيضاً - رحمك الله - أن الأغراض التي تدعو المتكلم إلى أن يحذف من كلامه الفاعل ، ويعرض عنه كثيرة جداً ، غير أنها على كثرتها وتعددتها لا تخلو من أن تكون راجعة إلى اللفظ ، أو تكون راجعة إلى المعنى :

فأما الأسباب الراجعة إلى اللفظ فإن أهمها ثلاثة أسباب

أولها - قصد المتكلم إلى الإيجاز في العبارة ، ومن أروع أمثلة ذلك : « وَإِنْ غَافَقْتُمْ فَعَاقَبْتُمْ مِثْلَ مَا غَوَقْتُمْ بِهِ » .

ثاني - صلاح السجع والمحافظة عليه في الكلام المنثور ، نحو قولهم : مَنْ طَابَتْ سِرْبُهُ حُمِدَتْ =

وإن كان مصارعاً ضَمَّ أوَّلُهُ، وفتح ما قبل آخرِهِ .

وهو على قسمين : ظاهر . ومضمَر ، فالظاهر نحو قولك ضَرَبَ زيدٌ .
ويضربُ زيدٌ ، وأكرمَ عمروٌ ، ويكرمُ عمروٌ .

والمضمَر اثنا عشر ، نحو قولك : ضربتُ ، وضربنا ، وضربت . وضربت .
وضربتما . وضربتُم . وضربتُن ، وضربَ ، وضربت . وضربنا ، وضربوا ، وضربن .
قال المؤلف رحمه الله تعالى : يابُ المفعول الذي لم يُسمَّ فاعله .

قوله : لم يُسم . يعنى : لم يُذكر له فاعلٌ ، فإذا حذِفَ الفاعلُ نابَ المفعولُ به
مَنابته .

ويقول المؤلف رحمه الله فى تعريفه : وهو الاسمُ المرفوعُ الذى لم يُذكر معه
فاعله .

قوله رحمه الله : الاسمُ . خرج به الفعلُ والحرفُ ، فلا يكونُ الفعلُ والحرفُ نائبَ
فاعلٍ .

وقوله رحمه الله - المرفوعُ . هذا بيانُ حكمِهِ ، أنه يكونُ مرفوعاً .

« سيرته » إذ لو قيل : حميد الناسُ سيرته . لاختلَفَ إعرابُ الفاصلتين ، واختلَتِ الشُّجعة^(١) ، وهم
يحافظون على إعرابِ الفواصل ، مثل محافظتهم على إعرابِ القوافى .
ونحو هذا المثال : مَنْ حَسَرَ عملُهُ عُرِفَ فضلهُ .

لـ : المحافظة على وزن الشعر فى الكلام المنظوم ، نحو قول الأعشى :
عَلَّقْتُهَا عَرَصًا وَعَلَّقْتُ رَجُلًا غَيْرِي وَعَلَّقَى أُخْرَى ذَلِكَ الرَّجُلُ
فى هذا البيت ثلاثة أفعال مبسطة للمجهول : أحدها فى قوله : « عَلَّقْتُهَا » ، وثانيها فى قوله : « وَعَلَّقْتُ
رَجُلًا » ، وثالثها فى قوله : « وَعَلَّقَى أُخْرَى » ، وقد بنى الشاعر هذه الأفعال الثلاثة للمجهول بعد أن حذف
لفاعل بلعلم به ، وهو الله تعالى ، وذلك لقصد تصحيح النظم ، ألا ترى أنه لو قال . عَلَّقَنِ اللهُ إِيَّاهَا .
وعَلَّقَهَا اللهُ رجلاً غيرى ، وعَلَّقَ اللهُ أُخْرَى ذَلِكَ الرَّجُلِ . لَمَا استقام له النظم . -

(١) فكلمة « سيرته » فاعل فى جملة « من طابت سيرته » ، خلافاً لآخر الجملة الثانية . وهى « سيرته » . إذ
هى مفعول به ، فلو قيل « سيرته » ، لاختلَفَتِ الشُّجعة ، فبَيَّسَ الفعل للمجهول . حتى نكون كلمة
« سيرته » مرفوعة .

وفعله رحمه الله الذي لم يذكّر معه فاعله . احترازاً مما ذكر معه فاعله ؛ فإن ذكر معه فاعله صار هو مفعولاً به ، ولا يكون نائب فاعل ؛ وذلك لأنه لا يجتمع النائب والمنوب عنه^(١) ، فإذا وُجد المنوب عنه زال حكم النائب ، وإذا لم يوجد المنوب عنه ثبت حكم النائب ، وحكم نائب الفاعل هو حكم الفاعل تماماً ، لا يختلف .

= وكقول الآخر :

وما المأل والأهلون إلا وذائع ولا بدّ يوماً أن تُرذ السودائع

وأما لأسباب لغوية فكتيرة أيضاً ، ولكن أهمها ثمانية أسباب :

الأول : كون الفاعل معلوماً للمخاطب حتى لا يحتاج إلى ذكره ، ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ خُلِقَ الْإِنْسَانُ مِنْ عَجَلٍ ﴾ . وقوله سبحانه : ﴿ وَخُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفًا ﴾ .

والأصل : وخلق الله الإنسان . برفع لفظ الجلالة على الفاعلية ، ونصب « الإنسان » على المفعولية ، فحليف الفاعل الذي هو « الله » للعلم به ، فبقى الفعل مُختاراً إلى ما يُشند إليه ، فأقيم المفعول به مقام الفاعل في الإسناد إليه ، فأعطى جميع أحكام الفاعل ، فصار مرفوعاً بعد أن كان منصوباً ، فالتبست صورته بصورة الفاعل ، فاحتيج إلى تمييز أحدهما عن الآخر ، فبقى الفعل مع الفاعل على صيغته الأصلية ، وتغيّر مع نائبه .

لدى . كون الفاعل مجهولاً للمتكلم ، فهو لا يستطيع أن يبينه بياناً واضحاً يُعيّنه ؛ كقولك : سرق متاعى . فأنت تقول هذا حين لا تعرف السارق ، ولو ذكرته بوصف عام يفهم من الفعل ، كأن تقول : سرق اللّص متاعى . أو : سرق سارق متاعى . لم يُكرّر في ذلك فائدة زائدة ، على ما تذكره من العبارة المحذوف فيها الفاعل .

الثالث : رغبة المتكلم في الإيهام على السامع ، نحو قولك : تُصدّق بألف دينار . أربع رغبة المتكلم في إظهار تعظيمه للفاعل ، إما بصون اسم الفاعل عن أن يجرى على لسان المتكلم ، وإما بصون اسم الفاعل عن أن يقتصر بالمفعول به في الذكر ، نحو أن تقول : خُلِقَ العَجُور .

الرابع : رغبة المتكلم في إظهار تحقير الفاعل بصون لسانه عن أن يجرى بذكره . لسادس : خوف المتكلم على الفاعل ، إذا كان يتوقع أن يناله أحد بمكرهه ، نحو : سرق المأل . إذ لو صرّحاً بالفاعل لوقع عليه الجزاء ، فحذف خوفاً عليه .

لسابع : خوف المتكلم من الفاعل ، إذا كان جباراً ينال الناس بأذاه ، نحو : كُتِبَ الزُّجَاجُ . حيث حذفنا الفاعل ؛ خوفاً من بطشه وشرسته .

سابع : عمومية مداعل ، حيث لا يقع الفعل من واحد بعينه ، نحو قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا حُيِّنْتُمْ بِهِ ﴾ . وقوله تعالى : ﴿ إِذَا قِيلَ لَكُمْ تَفَسَّحُوا ﴾ .

(١) وهو مداعل .

قال الله تعالى : ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ سُلَالَةٍ مِنْ طِينٍ﴾ . الإنسان : مفعول به ، ولا نقول : نائب فاعل ؛ لوجود الفاعل ، وهو الضمير «نا» من «خَلَقْنَا» .
وقال تعالى : ﴿وَخَلَقَ الْإِنْسَانَ ضَعِيفًا﴾ .

الإنسان : نائب فاعل ؛ لعدم وجود الفاعل . ولهذا قال : الذى لم يُذكر معه فاعله .

مثال آخر : تقول : أَكَلَ زَيْدٌ الطَّعَامَ .

الطعام : مفعول به .

ولكن إذا قلت : أَكَلَ الطَّعَامَ . فـ «الطعام» نائب فاعل ؛ لأننا حذفنا الفاعل «زيد» .

فصَدَقَ كَلَامُ الْمُؤَلِّفِ عَلَى هَذِهِ الصُّورِ وَأَمْثَالِهَا : أَنَّهُ إِذَا حُذِفَ الْفَاعِلُ ، وَأُقِيمَ الْمَفْعُولُ بِهِ مُقَامَهُ صَارَ نَائِبَ فَاعِلٍ .

تغيير الفعل بعد حذف الفاعل

قل المؤلف رحمه الله تعالى : فإن كان الفعل ماضياً ضمَّ أوله ، وكُسِر ما قبل حره . وإن كان مضارعاً ضمَّ أوله ، وفتح ما قبل آخره^(١) .

يعنى رحمه الله : أننا إذا أردنا أن نقيم المفعول به مقام الفاعل فلا بد من تغيير الفعل ؛ لثلاث يَلْتَمِسُ الفاعلُ بنائب الفاعل .

انظر إلى دقة اللغة ، لما حذف الفاعل ، وأقيم المفعول به مقامه صار لابد من أن نُغيِّر الفعل ، وكيف التغيير ؟

يقول المؤلف رحمه الله تعالى : فإن كان الفعل ماضياً ضمَّ أوله ، وكُسِر ما قبل آخره .

يعنى رحمه الله : إذا كان الفعل ماضياً لزم التغيير فى أوله ، وما قبل آخره . فى أوله : يُضَمُّ .

وفيما قبل الآخر : يُكْسَرُ ، فيُكْسَرُ ، إن لم يكن مكسوراً من قبل ، أما إذا كان مكسوراً من قبل فالأمر واضح ؛ كمثلي « عَلِمَ » لا يحتاج لتغيير ما قبل الآخر ؛ لأنه مكسور ، فتُغيَّرُ الأول فقط .

إذن : الأول يُضَمُّ ، وما قبل الآخر يُكْسَرُ ، سواء كان مكسوراً من قبل ، أم لا^(٢) .

(١) لم يذكر المؤلف رحمه الله الفعل الأمر ؛ لكونه لا يتأتى بناؤه للمفعول ؛ لأنه يلزم ذكر فاعله .

(٢) وهذا التغيير الذى يلحق الفعل الماضى عند بنائه لما لم يُضَمَّ فاعله ، إما أن يكون تحقيقاً ، نحو : ﴿ خُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفًا ﴾ .

(٣) أنه يكون تفسيراً ، كـ « بيع الطعام » ، والأصل يُبَاعُ الطعام ، بصم الباء الموحدة ، وكسر الباء المشاة تحت ، فقلت حركة الباء إلى ما قبلها ، بعد سلب حركتها ، فصار « يَبِيع » بكسر الباء الموحدة ، وسكون بقاء التحية^(٤) .

(٤) سيأتى إن شاء الله تعالى الكلام على الفعل الثلاثى الأَحْوَف ، مع بيان لغات العرب فيه ، عند سائره .

فمثلاً . الفعل « ضَرَبَ » إذا أَرَدْنَا أَنْ نَبَيِّنَهُ لِلْفَاعِلِ ، نقولُ : ضَرَبَ .
ولنائبِ الفاعِلِ ، نقولُ : ضَرَبَ .

ونقولُ « عَلِمَ » للفاعلِ ، « عَلِمَ » لنائبِ الفاعِلِ .

ونقولُ . « أَكَلَ » للفاعلِ ، « أَكَلَ » لنائبِ الفاعِلِ .

ونقولُ . « رَمَى » للفاعلِ ، « رَمَى » لنائبِ الفاعِلِ .

ونقولُ : « رَضِيَ » للفاعلِ ، « رَضِيَ » لنائبِ الفاعِلِ .

ثم قال المؤلف رحمه الله . وإن كان مضارعاً ضُمَّ أوَّلُهُ ، وَفُتِحَ ما قبل آخره .

فأَوَّلُ الفعلِ المضارعِ لابدُّ أَنْ يُضَمَّ ، وما قبل آخره ، لابدُّ أَنْ يُفْتَحَ ، فلا بدُّ من الأمرين .

مثال ذلك : نقولُ : « يَضْرِبُ » للفاعلِ ، و « يَضْرِبُ » لنائبِ الفاعِلِ .

و « يَضْرِبُ » : الأولُ مفتوح ، وما قبل الآخرِ مكسور .

و « يَضْرِبُ » : الأولُ مضموم ، وما قبل الآخرِ مفتوح .

مثال آخر : نقولُ : « يَخْشَى » للفاعلِ ، و « يَخْشَى » لنائبِ الفاعِلِ .

مثال ثالث : نقولُ : « يَرْضَى » للفاعلِ ، و « يَرْضَى » لنائبِ الفاعِلِ ، ويلاحظُ أنَّ الضَّادَ مفتوحةً في الحالتين ، لكنَّ أوَّلَهُ يُضَمُّ .

مثال رابع . نقولُ : « يُكْرِمُ » للفاعلِ ، و « يُكْرِمُ » لنائبِ الفاعِلِ ، فلا بدُّ من

الاختلافِ ، ولكن ما الذى اختلفَ فى « يُكْرِمُ » : الأولُ ، أم ما قبل الآخرِ ؟

الجوابُ : ما قبل الآخرِ .

خلاصة : صار الآنَ إذا كان هناك نائبُ فاعِلٍ ، وجبَ أَنْ يُعَيَّرَ الفعلُ : إن كان

وكذلك « شُدَّ الخَلُّ » أصله : شَدِيدٌ . بضم الأول ، وكسر ما قبل الآخر ، فَأَذْغَمَتِ الدالُ فى الدالِ .
فصار « شُدَّ » .

ماضياً ضُمَّ أَوَّلُهُ، وكُتِبَ ما قَبْلَ آخِرِهِ، وإن كان مضارعاً ضُمَّ أَوَّلُهُ، وفُتِحَ ما قَبْلَ الآخِرِ^(١).

* * *

(١) ويُفَعَّلَمُ أن التغيير الذي يلحق الفعل المضارع، عند بناؤه لما لم يُسَمَّ فاعله، إما أن يكون تحقيقاً، نحو قولك: يُضْرَبُ زيدٌ.

ضم الأول، وفتح ما قبل الآخر.

وما أن يكون تشديداً، نحو: يُتَأَخَّطُ الطعامُ. إذ أصله: يُبَيِّعُ. بضم أوله، وفتح ما قبل الآخر، فنقلت حركة ما قبل الآخر إلى الساكن قبله، فصار الحرف الثاني مفتوحاً، وما قبل الآخر ساكناً، وتحركت الياء بحسب الأصل، وانفتح ما قبلها بحسب الآن قلبت ألفاً، فصار «يُتَأَخَّطُ».

وكذلك «يُسَمَّى الحبل»، وأصله: يُشَدُّ الحبل. بداليتين، فأذغمت إحداهما في الأخرى، فصار «يُسَمَّى».

أقسام نائب الفاعل

قال المؤلف رحمه الله تعالى : وهو على قسمين . ظاهر ، ومضمّر . « لظاهر نحو قولك : ضَرَبَ زيدٌ ، وَيَضْرِبُ زيدٌ ، وَأَكْرَمَ عمروٌ ، وَيُكْرَمُ عمروٌ »

والمضمّر اثنا عشر . نحو قولك : ضَرَبْتُ ، وضَرَبْنَا ، وضَرَبْتَ . وضَرَبْتِ . وضَرَبْتُمَا . وضَرَبْتُمْ . وضَرَبْتُنَّ . وضَرَبْتُ ، وضَرَبْتَ ، وضَرَبْتُ ، وضَرَبْتِ ، وضَرَبْنَا ، وضَرَبْتُمْ ، وضَرَبْتُنَّ .

قوله رحمه الله : وهو على قسمين . الضمير « هو » يعود على نائب الفاعل .

وقوله رحمه الله : ضَرَبَ زيدٌ . وَيَضْرِبُ زيدٌ ، وَأَكْرَمَ عمروٌ ، وَيُكْرَمُ عمروٌ .

« ضَرَبَ ، وَأَكْرَمَ » للماضي ، و « يُضْرِبُ ، وَيُكْرَمُ » للمضارع ، والمؤلف رحمه الله

هنا لم يُكْرَرْ الأمثلة ، كما كرّرها في باب الفاعل ، ففي باب الفاعل جاءَ بالفرد ، والمثنى ، وجمع السلامة^(١) ، وهنا لم يَجِْ إِلَّا بالفرد ؛ وذلك لأنَّ نائب الفاعل يُنْزَلُ منزلةَ الفاعل ، فما كان مثلاً هناك فَلْيَكُنْ مثلاً هنا .

إذن : قول المؤلف رحمه الله : ضَرَبَ زيدٌ . نَجْعَلُهُ مُثْنًى ، فنقول : ضَرَبَ الزيدانِ .

ونَجْعَلُهُ جَمْعَ مذكرٍ سالمًا ، فنقول : ضَرَبَ الزيدونَ . ونَجْعَلُهُ من الأسماء الخمسة ،

(١) فثائب الفاعل ينقسم - كما ينقسم الفاعل - إلى ظاهر ومضمّر ، والمضمر إلى متصل ومنفصل .

(٢) هذه أربعة أمثلة ذكرها المؤلف رحمه الله على نائب الفاعل الظاهر .

المثال الأول : « ضَرَبَ زيدٌ » مثال للماضي المجرد من الزيادة .

والمثال لاسمى « يُضْرِبُ زيدٌ » مثال للمضارع المجرد من الزيادة .

والمثال الثالث : « أَكْرَمَ عمروٌ » ، والمثال الرابع : « يُكْرَمُ عمروٌ » .

مثال لنائب الفاعل مع المزيد في الماضي والمضارع .

وامرأاد بالمجرد ما كان وزنه على وزن « فُعِلَ » كـ « ضَرَبَ » ، فيقال : الضاد فاء الكلمة ، وراء عين

الكلمة ، واء لام الكلمة ؛ لأنها في مقابلة الفاء والعين واللام في « فُعِلَ » .

ومرءد سريد ما كان فيه زيادة عن هذه الأحرف الثلاثة ، نحو « أَكْرَمَ » ، فإنه على وزن « أَفْعَلَ » ، فيقال

اهمرة . لأنه لربادتها على الأحرف الثلاثة ، والكاف فاء الكلمة ، والراء عين الكلمة ، وميم لام الكلمة .

(٣) أي : جمع المذكر السالم ، وجمع المؤنث السالم .

فنقول: ضَرَبَ أَخوكَ .

إذن . ما صَحَّ مثلاً للفاعلِ صَحَّ مثلاً لنائبِ الفاعلِ .

وقوله رحمه الله . والمُضْمَرُ اثنا عشر ، نحوُ قولك ، ضَرَبْتُ . وضَرَبْنَا . وضَرَنْتَ . وضَرَنْتِ . وضَرَبْتُمَا ، وضَرَبْتُمْ ، وضَرَبْتُنَّ ، وضَرَبَ ، وضَرَنْتَ . وضَرَبْنَا . وضَرَبُوا . وضَرَبْنَ .

إذن : المُضْمَرَاتُ هنا هي المُضْمَرَاتُ في الفاعلِ ، إلا أنه اختلفَ بناءُ الفعلِ^(١) .

قوله رحمه الله : ضَرَبْتُ^(٢) . « ضَرَبَ » : فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ للمجهولِ ، وإن شئتَ قُلْ كما قال المؤلفُ رحمه الله : مبنيٌّ لما لم يُسمَّ فاعلهُ .

وقولنا : ما لم يُسمَّ فاعلهُ . أدقُّ من قولنا : مجهولٌ . لأنه قد يكونُ الفاعلُ معلوماً ، لكن لم يُسمَّ ، فقوله تعالى : ﴿ خُلِقَ الْإِنْسَانُ ﴾ الفاعلُ معلومٌ ، وهو « الله » ، لكننا لم نُسَمِّه ، ولهذا كان تعبيرُ المؤلفِ بقوله : بابُ المفعولِ الذي لم يُسمَّ فاعلهُ . أحسنُ من قولنا : المبنيُّ للمجهولِ .

إذن : نقولُ : ضَرَبَ : فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ لما لم يُسمَّ فاعلهُ ، ويُنَى على السكونِ ؛ لاتصاله بضميرِ الرفعِ المتحركِ ، والتاءُ : نائبُ فاعلٍ ضميرٌ مبنيٌّ على الضمِّ ، في محلِّ رفعٍ ؛ لأنَّ نائبَ الفاعلِ يقومُ مقامَ الفاعلِ .

وقولُ المؤلفِ رحمه الله : ضَرَبْتُمَا^(٣) . « ضَرَبَ » : فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ لما لم يُسمَّ فاعلهُ ، ويُنَى على السكونِ ؛ لاتصاله بضميرِ الرفعِ المتحركِ ، والتاءُ : نائبُ فاعلٍ ضميرٌ

(١) وهذا قد سبق الإشارة إليه ، في الكلام على تغيير الفعل بعد حذف الفاعل .

(٢) بضم الصاد ، وكسر الراء ، وضم التاء للمتكلم .

(٣) بضم الصاد ، وكسر الراء ، وضم التاء للمثنى المخاطب مطلقاً .

لم يتكلم الشارح رحمه الله على قول المؤلف رحمه الله : « ضَرَبْنَا » - بضم الصاد ، وكسر الراء للمتكلم ومعه غيره ، أو المعظم نفسه و « ضَرَبْتِ » بضم الصاد ، وكسر الراء ، وفتح التاء للمخاطبة المذكر و « ضَرَبْتَ » بضم الصاد ، وكسر الراء ، والتاء للمخاطبة المؤنثة - إما سهواً ، وإما لأن إعراب هذه =

مبنى على الضم، في محل رفع، والميم والألف علامة التشبيه.

وقوله رحمه الله: ضَرَبْتُ^(١). «ضَرَبَ»: فعل ماضٍ مبنى لما لم يُسم فاعله.

= الضمائر الاثني عشر، مع الفعل «ضرب» قد مرَّ في باب الفاعل، فلا تريب على الشارح رحمه الله أن ترك الكلام على شيء منها.

ثم إنه رحمه الله قد قام في هذا الباب «باب المفعول الذي لم يسم فاعله» بإعراب ما به يعهم إعراب هذه الضمائر مع فعلها.

وإعراب هذه الأمثلة الثلاثة التي ترك التمازح رحمه الله ذكرها، كالآتي:

ضَرَبْنَا: ضرب: فعل ماضٍ مبنى للمجهول، مبنى على السكون؛ لاتصاله بضمير الرفع المتحرك «نا».

وَبَا: ضمير المتكلم ومعه غيره، أو المعظم نفسه، نائب فاعل، مبنى على السكون في محل رفع. ضَرَبْتُ: ضرب: فعل ماضٍ مبنى لما لم يسم فاعله، والتاء ضمير المخاطب نائب الفاعل، مبنى على الفتح في محل رفع.

ضَرَبْتِ: ضرب: فعل ماضٍ مبنى للمجهول، والتاء ضمير المخاطبة المؤنثة، نائب فاعل مبنى على الكسر في محل رفع.

(١) لم يذكر الشارح رحمه الله «ضَرَبْتُمْ» بضم الصاد، وكسر الراء، وضم التاء، وإعرابه هكذا:

صرب. فعل ماضٍ مبنى لما لم يسم فاعله، والتاء ضمير المخاطبيين المذكورين، نائب فاعل، مبنى على الضم، في محل رفع، والميم علامة الجمع.

والحاصل أن التاء في الجمع نائب الفاعل، وما اتصل بها حروف دالة على المعنى المراد؛ من تثنية وجمع وتذكير وتأنيت.

وَضَرَبُوا: مع المتكلم؛ لأن الضم من الشَفَتَيْنِ، ويحتاج في النطق لتحريك عضوين، فكان أقوى مما بعده، وأُعطيَ للمتكلم؛ طلباً للتناسب.

وفضوحها مع المخاطب المذكور؛ لأن الفتح من أَقْصَى الحَتَكِ، فكان ضعيفاً عن الضم، فأُعطيَ للمخاطب لضعفه عن المتكلم.

وكسروها مع المخاطبة المؤنثة؛ لكون الكسر من وسط الحَتَكِ، فكان بينَ المَخْرَجَيْنِ، فأُعطيَ للمؤنثة المخاطبة؛ تخيراً لما فاتها من القوة، وهذه الأقسام السبعة للحاضر؛ متكلماً كان أو مخاطباً.

والتاء المتحركة التي للمتكلم هي الأصل، وتبنى على الضم؛ مثل «صَدَقْتُ»، ومروءها خمسة هي صَدَقْتُ؛ للمخاطب المذكور. صَدَقْتُ؛ للمخاطبة. صَدَقْتُما؛ للمثنى المخاطب؛ مذكراً أو مؤنثاً. صَدَقْتُم؛ لخطاب جمع الذكور. صَدَقْتُن؛ لخطاب جمع الإناث.

وقد تقدم ذكر تاء الفاعل بمروءها في باب الفاعل، فارجع إليه، والله يفعلك.

وفد ذكر لأسعد عباس بن حسن رحمه الله في كتابه «النحو الوافي» ١/٣٣٨ رهاك حدة

ويُبنى على السكون ؛ لاتصاله بضمير الرفع المتحرك ، والتاء : نائب فاعل ، ضمير مبني على الضم ، فى محل رفع ، والنون علامة جمع النسوة .

وقوله رحمه الله **ضُرِبَ** ^(١) . فعل ماضٍ مبني لما لم يُسم فاعله ، ونائب الفاعل ضمير مستتر جوازاً ؛ لأنَّ تقديره « هو » ، والذي تقديره « هو » يكون جوازاً ^(٢) .

= يجب فيها بقاء تاء المخاطبة على الفتح دائماً ، ليس هذا مقام ذكرها ؛ حرصاً على عدم الإطالة .

(١) بضم الصاد ، وكسر الراء ، وفتح الباء للمذكر الغائب ، وهذا هو بداية أمثلة الغائب .

(٢) كلام الشارح رحمه الله هنا كلام مجمل ؛ لأنه أحياناً قد يكون الضمير المستتر تقديره « هو » ، ومع ذلك يكون مستتراً وجوباً ، وليس جوازاً .

ولذلك نقول : إن الكلام على استار الضمير مطلقاً جوازاً كان أو وجوباً ، يحتاج إلى تفصيل ، وذاكم هو تفصيل الكلام عليه

اغتم أولاً - رحمك الله - أن الضمير عموماً ينقسم إلى بارز ومستتر ، والضمير المستتر ينقسم إلى ضمير مستر وجوباً ، وضمير مستر جوازاً ؛ ولكل واحد من هذين القسمين مواضع ذكرها النحاة :
أولاً : مواضع الاستار وجوباً :

١- فعل الأمر للواحد المخاطب المذكور ، ففاعله ضمير مستر وجوباً ، تقديره : أنت . ومثال ذلك : **افْعَلْ** ، **اقْتُلْ** ، **اضْرِبْ** . وهكذا .

فإن كان الأمر لواحدة ، أو الاثنين ، أو الجماعة ، برز الضمير ، نحو : **اضْرِبِي** ، **اضْرِبِيَا** ، **اضْرِبْنَ** .
٢- الفعل المضارع الذى فى أوله همزة ، ففاعله ضمير مستر وجوباً ، تقديره : « أنا » ، ومثاله : **أَفْعَلْ** ، **أَضْرِبْ** ، **أُضْرِبْ** .

٣- الفعل المضارع المبدوء بالنون ، فكل فعل مضارع مبدوء بالنون فإن فاعله يكون ضميراً مستتراً وجوباً ، تقديره : « نحن » ، ومثاله : **نَفْعَلْ** ، **نَضْرِبْ** ، **نُضْرِبْ** .

٤- الفعل المضارع المبدوء بقاء الخطاب للواحد ، ففاعله ضمير مستر وجوباً ، تقديره : « أنت » ، ومثاله : **تُشْكِرُ رَبَّكَ** ، **وَتَحْمَدُ خَالِقَكَ وَتُسَبِّحُ نَيْتَكَ** .

٥- مرفوع أفعل التفضيل ، نحو : هم أحسن اجتهاذاً .

٦- فاعل أفعال الامتناء الماضية « خلا - عدا - حاشا » ، ففى هذه الأفعال ضمير مستر وجوباً ، تقديره : « هو » .

ومثال ذلك : **أَلَا كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلَا اللَّهَ بَاطِلٌ** . ففاعل « خلا » ضمير مستر وجوباً ، تقديره : « هو » .

٧- مع فعل التعجب الذى على وزن « أفعل » ، نحو : ما أحسن السماء . ففاعل فعل التعجب « أحسن » ضمير مستر وجوباً ، تقديره « هو » .

٨- مع اسم الفعل المضارع والأمر ، نحو : صة ، أف ، نزال . =

وقوله رحمه الله: «ضربنا»^(١). «ضرب»: فعل ماضٍ مبنيٌّ لما لم يُسمَّ فاعله، والألف نائب فاعل، ضمير مبنيٌّ على السكون في محل رفع.

وهنا يبقى على المؤلف مثال ثانٍ، وهو «ضربتنا»^(٢)، مثلما قلنا في الفاعلي «ضربتنا»^(٣). فالمؤلف رحمه الله أسقطه، ولهذا ينبغي أن تجعل الضمائر ثلاثة عشر^(٤).

واعراب: ضربنا: «ضرب»: فعل ماضٍ مبنيٌّ لما لم يُسمَّ فاعله، والتاء للتانيث^(٥)، والألف: ضمير متصِّل مبنيٌّ على السكون، في محل رفع، نائب فاعل.

= دنيا. مواضع الاستتار جوارًا

يردّ لضمير المستتر جوارًا في غير مواضع وجوب الاستتار، ومنها:

- ١- مع فعل الغائب، أو الغائبة، نحو: الشمس طلعت، والضوء انتشر؛ أي: طلعت هي، وانتشر هو.
- ٢- مع الأوصاف، نحو: اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة، مثل: الرجل قائم؛ أي: هو.
- ٣- مع اسم الفعل الماضي، نحو: سَنَّان، سُرَّحَان.

ويمكن تلخيص حالات استتار الضمير وجوبًا، فنقول: إذا كان تقدير الضمير المستتر بـ «أنا» - نحن - أنت» فإن الاستتار يكون واجبًا، أما إذا كان تقديره بـ «هو»، و «هي» فإنه يغلب أن يكون الاستتار جائزًا.

وقلنا هنا: «يغلب». لأنه - كما قد تبين - قد يكون الضمير المستتر تقديره «هو»، ويكون الاستتار وجوبًا، كما في مرفوع أفعل التعجب، ومرفوع أفعال الاستثناء، «خلا - عدا - حاشا»، ومرفوع أفعل التفضيل. والله أعلم.

وإذا أردت مزيد بحث فارجع إلى تعليقنا على شرح الألفية لفضيلة الشيخ محمد بن صالح العثيمين رحمه الله ٢٦٦/٢ - ٢٦٦ يشر الله طبعه.

(١) بضم المضاد، وكسر الراء، للمثنى الغائب المذكور.

(٢) بضم المضاد، وكسر الراء، وهو مثال ضمير المثنى الغائب المؤنث.

(٣) تقدم.

(٤) وما قيل هنا يقال في الفاعل أيضًا؛ أي: تجعل الضمائر ثلاثة عشر في البابين جميعًا؛ باب الفاعل، وباب المفعول الذي لم يُسمَّ فاعله.

والملاحظ أن المؤلف رحمه الله جعل للمثنى بنوعيه ضميرًا واحدًا، وهذا هو الذي مشى عليه الشيخ محمد محيي الدين رحمه الله، كما تقدم.

(٥) وحُرِّكت بالفتح؛ لمناسبة الألف.

وقوله رحمه الله : ضَرَبُوا^(١) . ضَرِبَ : فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ لما لم يُسمَّ فاعله ، وبُنيَ على الضمِّ ؛ لاتصاله بواو الجماعة .

والواو . نائبُ فاعلٍ ، ضميرٌ مبنيٌّ على السكونِ في محلِّ رفعٍ^(٢) .

وقوله رحمه الله : ضَرَبْنِ^(٣) . ضَرِبَ : فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ لما لم يُسمَّ فاعله ، وبُنيَ على السكونِ ؛ لاتصاله بضميرِ الرفعِ المتحركِ^(٤) ، والنونُ : نائبُ فاعلٍ ، ضميرٌ مبنيٌّ على الفتح ، في محلِّ رفعٍ^(٥) .

(١) بضم الضاد ، وكسر الراء ، لجمع الغائبين المذكرين .

(٢) أما الألف التي بعد الواو ، فهي زائدة ، فَرَّقًا بين واو الجمع ، وواو المفرد ، في نحو : زيد يدعو ، ويغزو ، والزيدون لن يدعوا ، ولن يغزوا ؛ لأن صورة الفعل فيهما واحدة ، ففرَّقوا بين الواوين بوجود الألف بعد واو الجمع ، وإسقاطها بعد واو المفرد ، وقبل غير ذلك .

(٣) بضم الضاد ، وكسر الراء ، لجمع النسوة الغائبات .

(٤) وهو نون النسوة .

(٥) هذا كله نائبُ الفاعلِ المضمرِ المتصل ، وأما المنفصل ، وهو ما وقع بعد «إلا» ، فتقول فيه : ما ضَرِبَ إلا أنا . للمتكلم ، وإعرابه : ما : نافية ، وضرب : فعل ماضٍ مبني للمجهول ، وإلا : أداة حصر ، وأنا : ضمير منفصل ، نائبُ فاعلٍ ، مبني على السكون ، في محلِّ رفع .

وما ضَرِبَ إلا نحن . للمتكلم المعظم نفسه ، أو معه غيره ، وإعرابه كما في الذي قبله ، و «نحن» فيه : ضمير منفصل ، نائبُ الفاعلِ ، مبني على الضم ، في محلِّ رفع .

وما صَرَبَ إلا أنت . بفتح التاء للمخاطبِ المذكور ، وإعرابه كالأول ، و «أَنْ» من «أَنْتَ» : ضمير منفصل ، نائبُ الفاعلِ ، مبني على السكون ، في محلِّ رفع ، والتاء حرف خطاب ، لا موضع لها من الإعراب .

وما ضَرَبَ إلا أنت . بكسر التاء للمخاطبة المؤنثة ، و «أَنْ» ضمير منفصل ، نائبُ الفاعلِ ، مبني على السكون ، في محلِّ رفع ، والتاء حرف خطاب .

وما صَرَبَ إلا أنتما . بضم الضاد ، وكسر الراء للمثنى المخاطب ، مطلقًا مذكَّرًا ، أو مؤنثًا ، و «أَنْ» من «أنتما» : ضمير منفصل نائبُ الفاعلِ ، مبني على السكون ، في محلِّ رفع ، والتاء حرف خطاب ، والميم حرف عماد ، والألف حرف دال على التثنية .

وما صَرَبَ إلا أنتم . لجمع الذكور المخاطبين ، و «أَنْ» من «أنتم» ضمير منفصل ، نائبُ الفاعلِ ، مبني على السكون ، في محلِّ رفع ، والتاء حرف خطاب ، والميم علامة جمع الذكور .

وما ضَرَبَ إلا أننَّ . لجمع الإناث المخاطبات ، و «أَنْ» من «أننَّ» : ضمير منفصل ، نائبُ الفاعلِ ،

و الخلاصة : أنَّ نائبَ الفاعلِ حكمه حكمُ الفاعلِ تمامًا ؛ لأنه نائبه ، والنائبُ يقومُ مقامَ المُستَنبِطِ ، ولكن يَخْتَلِفُ بأنَّ الفعلَ معه يَتَغَيَّرُ من أَجْلِ أَنْ نَعْرِفَ الفرقَ بينَ الفاعلِ ، ونائبِ الفاعلِ .

باءُ الفعلِ الثلاثيِّ المعتلِّ الغينِ لما لم يُسَمَّ فاعلهُ :

وذلك نحوُ : « قال ، قام ، باع » . هذه الأفعالُ ، قيل : أصلُها : « قُولُ ، قَوْمُ ، بُوعُ » ، ثم صار فيها علةٌ تصريفيةٌ ، والقاعدةُ أنَّ الثلاثيَّ ، الذي غيْنُه معلولةٌ ، يُجْعَلُ على وزنِ الفعلِ ؛ يعني : فنقولُ في « قال » : قيلُ ، وفي « باع » : بيعُ ، وفي « قام » : قيمُ . وهكذا .

ويجوزُ أن تُبَيَّنَها على الأصلِ ، ونَقْضُ أولِ الفعلِ ، ويُقَلَّبُ ما بعدَ الضمِّ واوًا ، فنقولُ : قُولُ ، قَوْمُ ، بُوعُ .

ومنه قولُ الشاعرِ :

لَيْتَ وَهَلْ يَنْفَعُ شَيْئًا لَيْتَ لَيْتَ شَبَابًا بُوعَ فَاشْتَرَيْتُ^(١) .

= مبني على السكون ، في محل رفع ، والتاء : حرف خطاب ، لا موضع لها من الإعراب ، والنون علامة جمع النسوة . وهذه هي أمثلة الحاضر .

وتقول في الغائب :

ما ضُربَ إلا هو للمفرد المذكور ، وإعرابه : ما نافية ، وضُربَ : فعل ماضٍ مبني للمجهول ، وإلا : أداة حصر ، وهو : ضمير منفصل نائب الفاعل ، مبني على الفتح ، في محل رفع . وما ضُربَ إلا هي للمؤنثة الغائبة ، فـ « هي » ضمير منفصل ، نائب الفاعل مبني على الفتح ، في محل رفع .

وما ضُربَ إلا هما للمثنى الغائب مطلقًا ، فـ « هما » : ضمير منفصل ، نائب الفاعل ، مبني على السكون ، في محل رفع .

وما ضُربَ إلا هم . لجمع الذكور الغائبين ، فـ « هم » ضمير منفصل ، نائب الفاعل ، مبني على السكون ، في محل رفع .

وما ضُربَ إلا هن . لجمع الإناث الغائبات ، فـ « هن » ضمير منفصل ، نائب الفاعل مبني على السكون ، في محل رفع .

(١) نسبة الشيخ محمد محي الدين في تحقيقه لـ « أوضح المسالك » لزُؤبة بن العجاج ، وانظر أوضح -

أراد أن يقول: يبيع، لكن هذه لغته^(١).

وندة: قد ينوب عن الفاعل غير المفعول به، ينوب عنه المصدر، قال ابن مالك رحمه الله في الألفية:

وقابل من ظرف أو من مصدر أو حرف جر بناية حرى^(٢).

أمثلة على إعراب نائب الفاعل، مع فعله:

المثال الأول: سرق المتاع.

سرق: فعل ماضٍ مبني لما لم يُسم فاعله، وهو مبني على الفتح.

المتاع: نائب فاعل، مرفوع بالضم الظاهرة.

= المسالك ٢/ ١٣٨، الشاهد رقم (٢٣١)، وقد أنشده ابن عقيل رحمه الله في باب نائب الفاعل ١/ ٣٩٩، الشاهد رقم (١٥٥).

والشاهد في هذا البيت: قوله: بوع. فإنه فعل ثلاثي معتل العين، فلما بناه للمجهول أخلص ضم فائه.

(١) قال ابن عقيل رحمه الله في شرح الألفية ١/ ٣٩٨ إذا كان الفعل المبني للمفعول ثلاثيًا معتل العين شمع في فائه ثلاثة أوجه:

١- إحصاء الكسر، نحو: قيل، وبيع، ومنه قوله:

جيكث على بيزنن إذ تحاك تحطيط الشوك ولا نساك

٢- وإحصاء الضم، نحو: قول، وبوع، ومنه قوله:

ليث وهل ينفع شيئا ليث ليث شابا بوع فاسترث

وهي لغة بني دثير، وبني ققيس، وهما من فصحاء بني أسد^(٣).

٣- وإحصاء الكسر، وهو الإتيان بالفاء بحركة بين الضم والكسر، ولا يظهر ذلك إلا في اللفظ، ولا يظهر

في الخط، وقد قرئ في السبعة قوله تعالى: ﴿وَقِيلَ يَا أَرْضُ ابْلَعِي مَاءَكِ وَيَا سَمَاءُ أَقْلِعِي وَغِيضَ الْمَاءُ﴾.

بالإشمام في «قيل»، و«غيض». أه.

(٢) الألفية، باب النائب عن الفاعل، البيت رقم (٢٥٠).

وحري بتخفيف الياء للضرورة، صفة مشبهة، بمعنى «حقيق»، مرفوع بالخبرية عن «قال».

ونقد ليث وقابل من ظرف، أو من مصدر، أو من حرف جر ومجرور، حري بناية عن الفاعل.

(٥) بسبب الشيخ محمد محيي الدين رحمه الله أيضًا هذه اللغة في تحقيقه لأوضح المسالك ٢/ ١٣٩، حاشية،

إلى بعض بني تميم، وضبة، قال: وتحكيك عن هذيل.

المثال الثاني : ضُربَ .

ضُربَ : فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ لما لم يُسمَّ فاعله ، مبنيٌّ على السكون ؛ لاتصاله بضمير الرفع المتحرك .

والتاء : نائبُ فاعلٍ ، مبنيٌّ على الضمِّ في محلِّ رفع .

المثال الثالث : ضُربا .

ضُربَ : فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ لما لم يُسمَّ فاعله ، مبنيٌّ على الفتح ، ولا تُقلُّ ذلك ؛ لأنه على الأصل^(١) .

والألف : ضميرٌ مُتَّصِلٌ نائبُ فاعلٍ ، مبنيٌّ على السكون ، في محلِّ رفع .

المثال الرابع : قُطِعَ السَّارِقُ .

قُطِعَ : فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ لما لم يُسمَّ فاعله .

السَّارِقُ : نائبُ فاعلٍ مرفوعٌ بالضمَّة الظاهرة .

وهل يجوزُ أن يقولَ قائلٌ - قُطِعَ السَّارِقُ^(٢) ؟

الجوابُ : لا يجوزُ ؛ لأنَّ نائبَ الفاعلِ حكمه حكمُ الفاعلِ^(٣) .

المثال الخامس : أَكَلَ الطَّعَامُ .

أَكَلَ : فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ لما لم يُسمَّ فاعله .

الطَّعَامُ : نائبُ فاعلٍ مرفوعٌ بالضمَّة الظاهرة على آخره .

المثال السادس : أَكْرَمَ الطَّالِبَانِ .

(١) كان الشارح رحمه الله إذا كان الفعل الماضي مبنيًا على السكون أو الضم يذكر سبب بنائه ، وهما لما كان مبنيًا على الفتح لم يذكر علته بنائه عليها ؛ لأنه الأصل ، والأصل لا يُشأَل عن علته على أن بعض المُعْجِرِينَ يُعَلِّل ذلك ، فيقول : لأنه لم يتصل به ضمير رفع متحرك ، ولا واو جماعة .

(٢) بالنصب .

(٣) أى : أنَّ حكمه الرفع ، كالفعل تَمَاتَا ، والاثنان كما تقدم في أول هذا الباب من مرفوعات الأسماء .

كُرم فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ على الفتحِ ، وهو مبنيٌّ لما لم يُسمَّ فاعله .

الطالبان : نائبُ فاعلي مرفوعٌ ، وعلامةُ رفعه الألفُ ؛ لأنه مثني ، والنونُ عوضٌ عن التنوين في الاسمِ المفرد .

ولا يجوزُ أن نقولَ : أُكْرِمَ الطالبَيْنِ . لما تقدَّم في المثالِ الرابعِ .

* * *

باب المبتدأ والخبر

بَابُ : الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ^(١)

قَالَ الْمُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى : الْمُبْتَدَأُ هُوَ الْأَسْمُ الْمَرْفُوعُ الْعَارِضُ عَلَى لُغَوَاتِ
سُطُوحٍ ، وَاخْتَرَهُ الْأَسْمُ الْمَرْفُوعُ الْمُسْتَنَدُ إِلَيْهِ ، نَحْوُ قَوْلِكَ رَبِّدْ قَانَهُ ، وَالرَّيْدُ
شُئْمَانٌ ، وَالرَّيْدُونَ قَانَمُونَ ، وَالْمُبْتَدَأُ قِسْمَانُ : ظَاهِرٌ ، وَفُضْمٌ ، فَلِظَاهِرِهِ مَا نَقَدَهُ
ذَكَرَهُ ، وَالْمُضْمَرُ اثْنَا عَشَرَ ، وَهِيَ : أَنَا ، وَنَحْنُ ، وَأَنْتَ ، وَأَنْتُمْ ، وَأَنْتُمْ ، وَأَنْتُمْ ،
وَأَنْتُمْ ، وَهُوَ ، وَهِيَ ، وَهِيَ ، وَهِيَ ، وَهِيَ ، وَهِيَ ، وَهِيَ ، وَهِيَ ، وَهِيَ ، وَهِيَ ، وَهِيَ ،
أَشْبَدُ ذَلِكَ ، وَالْخَبَرُ قِسْمَانُ : مَفْرُودٌ ، وَغَيْرُ مَفْرُودٍ ، فَاَلْمَفْرُودُ نَحْوُ : رَبِّدْ قَانَهُ ، وَغَيْرُ الْمَفْرُودِ
أَرْبَعَةُ أَشْيَاءَ : الْحَارِثُ وَالْخُرُوزُ ، وَالظَّرْفُ ، وَالْفَعْلُ مَعَ فَاعِلِهِ ، وَالْمُبْتَدَأُ مَعَ خَبَرِهِ ، نَحْوُ
قَوْلِكَ : زَيْدٌ فِي الدَّارِ ، وَزَيْدٌ عِنْدَكَ ، وَزَيْدٌ قَامَ أَبَدًا ، وَزَيْدٌ جَارِيَةٌ ذَاهِبَةٌ .

قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ . بَابُ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ ، هُمَا الثَّالِثُ وَالرَّابِعُ مِنْ

(١) جَمَعَ الْمُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ بَيْنَ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ فِي بَابٍ وَاحِدٍ ؛ لِتَلَازُمِهِمَا غَالِبًا ، وَفِي إِعْرَابِ « بَابٍ » مَا
تَقْدُمُ ، وَ « بَابٍ » مُضَافٌ ، وَالْمُبْتَدَأُ : مُضَافٌ إِلَيْهِ مَجْرُورٌ بِالْكَسْرِ الظَّاهِرَةِ ، إِنْ قُرِئَ بِالْهَمْزَةِ ،
وَكَسْرُهُ مُقَدَّرَةٌ عَلَى الْأَلْفِ ، إِنْ قُرِئَ بِالْأَلْفِ ، وَالْخَبَرُ : مَعْطُوفٌ عَلَى الْمُبْتَدَأِ ، وَالْمَعْطُوفُ عَلَى الْمَجْرُورِ
مَجْرُورٌ .

وَيَتَعَلَّقُ بِهِدِهِ الْحِمْلَةُ شَيْئَانِ .

أَوَّلُهُمَا قَوْلُهُ : بَابُ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ . حَيْثُ جَعَلَهُ بَعْدَ الْفَاعِلِ وَنَائِبِهِ ، وَجَمْعُهُورُ النُّحَاةِ يُقَدِّمُونَ « بَابُ الْمُبْتَدَأِ
وَالْخَبَرِ » عَلَى جَمِيعِ الْمَرْفُوعَاتِ لِعَلَّتَيْنِ :

الْأَوَّلَى كَوْنُهُ مَرْفُوعًا أَصْلًا دُونَ سَبْقِ عَامِلِ لَفْظِيٍّ ، خِلَافًا لِغَيْرِهِ ؛ إِذِ الْفَاعِلُ وَنَائِبُ الْفَاعِلِ مُبْقَا بِعَامِلِ
لَفْظِيٍّ ، وَهُوَ الْفَعْلُ .

وَالثَّانِيَةُ أَصْلًا مُبْتَدَأٌ فِي بَابِ الرَّفْعِ ؛ إِذْ هُوَ الْأَصْلُ فِي الْمَرْفُوعَاتِ .
قَالَ مَسْبُوهٌ فِي الْكِتَابِ .

وَالثَّانِي : يَتَعَلَّقُ بِتَعْرِيفِ لُغَوِيٍّ لِكَلِمَتِي الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ .

فَمَا كَسَمَهُ « اسْتَدَأ » فَمُسْتَقَّةٌ مِنَ الْإِبْتِدَاءِ ، تَقُولُ : ابْتَدَأْتُ الشَّيْءَ ؛ أَيْ : دُونَ مُعَالَجَةِ سَابِقَةٍ مُعَالَجَةٍ
بِمَعْنَى مُعَالَجَةٍ - لِلشَّيْءِ . قَالَ الْأَزْهَرِيُّ فِي « التَّهْذِيبِ » .

وَمَا كَسَمَهُ « اخْبَر » فَمُسْتَقَّةٌ مِنَ الْإِخْبَارِ ، مِنْ مَادَّةِ « خَبَرَ » ، وَلَهَا مَعَانِي ، وَمِنْهَا : الْإِنْبَاءُ ، فَتَقُولُ : أَخْبَرْتُ
فُلَانًا بِمَا فِي نَفْسِي ، إِذَا أَتَيْتَهُ بِهِ .

مرفوعات الأسماء ؛ لأنَّ الأولَ الفاعلُ ، والثاني نائبُ الفاعلِ ، فالثالثُ والرابعُ هما المبتدأ والخبر .

ومثالُهما : اللَّهُ رُبُّنا ، مُحَمَّدٌ نَبِيُّنا . وهذا مثالُ ابنِ هشامٍ رَجَمَهُ اللَّهُ فِي شَرْحِ الْقَطْرِ^(١) .

فقوله : اللَّهُ رُبُّنا . هذا معنى . لا إلهَ إلاَّ اللَّهُ ، وقوله : مُحَمَّدٌ نَبِيُّنا . هذا معنى : مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ .

أما ابنُ مالكٍ فمثاله : اللَّهُ بَرُّ وَالْأَيَادِي شَاهِدَةٌ^(٢) .

فَاللَّهُ بَرٌّ ، والدليلُ على أَنَّهُ بَرٌّ ، كَثِيرُ الْخَيْرَاتِ وَالْجُودِ هِيَ الْأَيَادِي ، وَهِيَ النُّعْمُ الْكَثِيرَةُ الَّتِي لَا تُحْصَى .

والمبتدأُ يَقُولُ الْمُؤَلَّفُ رَجَمَهُ اللَّهُ فِي تَعْرِيفِهِ : هُوَ الْأِسْمُ الْمَرْفُوعُ الْعَارِي عَنْ الْعَوَامِلِ اللَّفْظِيَّةِ .

قوله رَجَمَهُ اللَّهُ : الْأِسْمُ . خَرَجَ بِهِ الْفِعْلُ وَالْحَرْفُ ، فَلَا يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ مَبْتَدَأً^(٣) .

(١) شرح قطر الندى ص ١١٤ .

قال ابن هشام رَجَمَهُ اللَّهُ : بَابُ : الْمَبْتَدَأُ وَالْخَبَرُ مَرْفُوعَانِ ، كـ «اللَّهُ رُبُّنا» ، و «مُحَمَّدٌ نَبِيُّنا» . اهـ

(٢) الألفية ، باب الابتداء ، البيت رقم (١١٨) .

قال ابن مالك رَجَمَهُ اللَّهُ :

وَالْخَبَرُ الْحَرْفُ الْمُتِمُّ الْفَائِدَةُ كَاللَّهُ بَرٌّ وَالْأَيَادِي شَاهِدَةٌ

وَالْأَيَادِي « جَمْعٌ » أَيُّدٍ ، و « الْأَيْدَى » جَمْعٌ « أَيْدٍ » ، فَهِيَ جَمْعُ الْجَمْعِ ، وَهِيَ هُنَا بِمَعْنَى النِّعَمِ ، كَمَا ذَكَرَ الشَّارِحُ رَجَمَهُ اللَّهُ .

(٣) أَيْ : بِاعْتِارِ مَعْنَاهُمَا ، أَمَّا بِاعْتِارِ لَفْظِهِمَا فَيَقَعُ كُلُّ مَنَّهُمَا مَبْتَدَأً ؛ لِأَنَّهُمَا بِصِيْرَانِ حَيْثُ اسْمَانِ .

فَمَثَلُ الْفِعْلِ الْوَاقِعِ مَبْتَدَأٌ : قَوْلُهُمْ : ضَرَبَ فِعْلٌ مَاضٍ ، وَيَضْرِبُ فِعْلٌ مُضَارِعٌ ، وَاضْرَبَ فِعْلٌ أَمْرٌ . وَإِعْرَابُ الْأَوَّلِ

ضَرَبَ : مَبْتَدَأٌ مَبْنِيٌّ عَلَى الْفَتْحِ ، فِي مَحَلِّ رَفْعٍ .

فِعْلٌ : خَبَرٌ الْمَبْتَدَأِ ، مَرْفُوعٌ بِالْمَبْتَدَأِ .

مَاضٍ : صِفَةٌ لـ « فِعْلٌ » ، وَصِفَةُ الْمَرْفُوعِ مَرْفُوعٌ ، وَعِلَامَةُ رَفْعِهِ ضَمَّةٌ مُقَدَّرَةٌ عَلَى الْيَاءِ الْمَحْذُوفَةِ =

وفوله . المرفوع : خرج به المنصوب والمجرور ، فلا يكونان مبتدأ^(١) ، ولا تقول :

= لالتقاء الساكنين .

واعراب الثاني :

نصرت مبتدأ مبنى على الضم ، فى محل رفع . فعل خبر المبتدأ .

مصارح صفة لـ «فعل» ، وصفة المرفوع مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة فى آخره .

واعراب الثالث :

اضرت : مبتدأ مبنى على السكون فى محل رفع .

فعل : خبر المبتدأ مرفوع بالضم ، و «فعل» مضاف ، و «أمر» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة .

ومثال الحرف الواقع متدا قولهم : من حرف جر ، وهل حرف استفهام .

واعراب الأول :

من : مبتدأ مبنى على السكون فى محل رفع .

وحرف : خبر المبتدأ مرفوع بالضم ، و «حرف» مضاف ، و «جر» مضاف إليه مجرور بالكسرة

الظاهرة .

واعراب الثانى :

هل : مبتدأ مبنى على السكون ، فى محل رفع .

حرف : خبر المبتدأ مرفوع بالضم ، و «حرف» مضاف ، و «استفهام» مضاف إليه مجرور بالكسرة

الظاهرة .

وبهذا يتبين لك أن كلاً من الفعل والحرف باعتبار لفظهما قد يقعان مبتدأ ، وذلك لأن كلاً منهما يؤول

بقولك : هذه الكلمة فعل ماضٍ ، أو : هذه الكلمة حرف جر . وهكذا ، فيُصبح كل واحد منهما اسماً .

ومما يدل لذلك أيضاً أننا أشتدنا إليهما ؛ لأن الأستاذ معناه إذا أُخبرَتْ عن الشيء بشيء ، فهو مُشَدُّ إليه .

ونُدخل فى قوله رحمه الله الاسم . الصريح ، نحو : زيد قائم .

واعرابه زيد : مبتدأ مرفوع بالضم ، وقائم : خبره مرفوع بالمبتدأ .

والنموذج بالصريح ، نحو قوله تعالى : ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ﴾ .

واعرابه :

وأن : الواو للاستئناف ، و «أن» : حرف مصدرى ونصب .

صومو فعل مضارع منصوب بـ «أن» ، وعلامة نصبه حذف النون ، والواو فاعل ، و «أن» وما بعدها

فى تأويل مصدرٍ مبتدأ . خبر مرفوع بالضم الظاهرة .

كم حار ومجرور متعلق بـ «خير» ، والميم علامة الجمع ، والتقدير : وصومكم خير لكم .

(١) يُقيد المجرور الذى لا يكون مبتدأ بأن يكون جره بحرف جر أصلى ؛ يعنى : المجرور بغير الأحرف الرائدة ،

وما أشبهها . =

خرج به المجزوم ؛ لأن المجزوم خرج بقولنا : الاسم . لأنه من الأفعال^(١) .

وقد قلت : زيداً أكرمتم . لا نقول : إن « زيداً » مبتدأ ؛ لأنه منصوب .

وقد قلت : يزيد مرزئ . لم يكن « زيد » أيضاً مبتدأ ؛ لأنه مجرور .

وقوله رحمه الله : العارى . يعنى : الخالى .

وقوله رحمه الله عن العوامل اللفظية^(٢) . احترازاً من الاسم المرفوع ، الذى رُفع

= فالزائدة . هى التى دخولها كخروجها ؛ إذ لم تُفد معنى ، ولم تتعلق بشئ نحو « الباء » فى : بحسبك درهم .

وإعرابه :

بحسبك الباء حرف جر زائد ، وحسب : مبتدأ مرفوع بالابتداء ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على آخره ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد .

درهم : خبر المبتدأ مرفوع بالمبتدأ ، فالباء فى « بحسبك » لم تُفد وجودها معنى ، ولم تتعلق بشئ .
والشبيهة بالزائدة ، وهى التى أفاد وجودها فى الكلام معنى ، ولم تتعلق بشئ ، نحو : رُب رجل كريم لقبته . وإعرابه :

رُب : حرف تقليل وجزء ، شبيه بالزائد .

رجل : مبتدأ مرفوع بالابتداء ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على آخره ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيه بالزائد .

كريم : بالجر . صفة لـ « رجل » على اللفظ ، والرفع على المحل .

لقبته فعل وفاعل ومفعول ، والجملة فى محل رفع ، خبر المبتدأ ، وهو « رجل » .

فـ « رُب » وجودها أفاد معنى ، وهو التقليل ، لم يُشتَقْ بدونها ، ولم تتعلق بشئ .

وَم حرف آخر الأصلى فهو الذى يفيد وجوده معنى ، ويحتاج لما يتعلق به ، فلذا لا يجوز دخوله على المبتدأ .

(١) فالمبتدأ لا يكون محزوماً ؛ لأنه لا يكون إلا اسماً .

(٢) سبق لنا أن ذكرنا أن العامل هو ما يجعل آخر الكلمة بحالة مخصوصة ؛ رفقا ، أو نصتا ، أو جزأ ، أو حرماً .

وهو نوعان :

الأول : لعم من اللفظية . وهى : ما يُتَلَفَّظُ بها ؛ كالتواصب والجوازم ، وحروف الجر ، والأفعال ، وغيرها .

والثانى : لعمام المعنوية ، وهى ما لا يتلفظ بها ، كالابتداء فى المبتدأ ، والتجرد عن الناصب والحازم فى المصارع ، ولا ثالث لهما .

بعاملٍ لفظيٍّ ؛ كالفاعِلِ ، ونائبِ الفاعِلِ ، واسمِ « كان » ، وخيرِ « إن » .

فقولُ المؤلفِ الاسمُ المرفوعُ . شاركَ المبتدأُ فيه الفاعِلُ ، ونائبُ الفاعِلِ ، وكلُّ المرفوعاتِ من الأسماءِ .

وخرجتُ بقيَّةَ المرفوعاتِ بقوله : العارى عن العواملِ اللفظيةِ .

مثالُ الفاعِلِ : قامَ زيدٌ . ما الذى رَفَعَ « زيد » ؟

الجوابُ : الفعلُ « قام » ، وهو عاملٌ لفظيٌّ^(١) .

مثالُ نائبِ الفاعِلِ : ضَرَبَ زيدٌ . ما الذى رَفَعَ « زيد » ؟

الجوابُ : الفعلُ « ضَرَب » ، وهذا عاملٌ لفظيٌّ ، نُطِيقُ به .

مثالُ اسمِ « كان » : قوله تعالى : ﴿ وَكَانَ اللَّهُ عَزَّوَجَلَّ رَحِيمًا ﴾ ما الذى رَفَعَ لفظَ

الجلالةِ « اللَّهُ » ؟

الجوابُ : الفعلُ « كان » ، وهو عاملٌ لفظيٌّ .

مثالُ اسمِ « إن » : إن زيدًا قائمٌ . « قائمٌ » اسمٌ مرفوعٌ ، والذى رَفَعَهُ « إن » ، وهى

عاملٌ لفظيٌّ^(٢) .

لكن لو قلتُ : زيدٌ قائمٌ . فما الذى رَفَعَ « زيد » ؟

الجوابُ : ليس عاملًا لفظيًّا^(٣) .

(١) لأنه مُنْفَعَطٌ به .

(٢) « زيد » فى المثالِ الأولِ والثانى ، ولفظُ الجلالةِ « اللَّهُ » فى المثالِ الثالثِ ، و « قائمٌ » فى المثالِ الرابعِ لا يصح أن يقال فيها : مبتدأ . لعدم تجردها عن العوامل اللفظية .

والمراد بالعوامل اللفظية التى يتجرد عنها المبتدأ العوامل الأصلية ، أما الزائدة وما أشبهها فقد علمت أنه يجوز دخولها عليه .

(٣) بل هو عامل معنوى ، وهو الابتداء ، كما هو مذهب سيويه وجمهور اليصريين ، فلقد بحث السحابة كعادتهم عن العامل الذى يُوجد الضمة فى المبتدأ ، ولمَّا لم يجدوها قبل المبتدأ عاملًا لفظيًا يُوْجِدُهَا ، قالوا : إن العامل معنوى ؛ هو وجود المبتدأ فى أول الجملة ، لا يسبقه لفظ آخر ، وسكَّوْا هذا العامل =

د - نقول : إن « زيد » مبتدأ ، فى قولك : « زيد قائم » ، لأنه اسم مرفوع عارٍ من العوامل اللفظية .

وإشادنا المؤلف رحمه الله بقوله : العارِى عن العوامل اللفظية

أنه لا بد له من عاملٍ ، لكنه معنوى ؛ لأن كل معمولٍ لا بد له من عاملٍ ، لكن العامل فى المبتدأ معنوى . وما هو العامل المعنوى فى المبتدأ ؟

الجواب : الابتداء ؛ يعنى : حيث ابتدأنا به استحق أن يكون مرفوعاً ، فالعامل حينئذ معنوى ، لا لفظي^(١) .

ثم عرّف المؤلف رحمه الله الخبر بقوله : والخبر هو الاسم المرفوع المُسند إليه . قوله رحمه الله : هو الاسم المرفوع^(٢) . فى هذين الوصفين شارك الخبر جميع الأسماء المرفوعة ؛ المبتدأ ، والفاعل ، ونائب الفاعل ، وخبر « إن » ، واسم « كان » . وقوله رحمه الله : المُسند إليه^(٣) . يعنى : الذى يُسند إلى المبتدأ^(٤) . وهذا القيد

= المعنوى : « الابتداء » ، فالمبتدأ عندهم مرفوع بالابتداء . وانظر النحو الوافى ٤٤٧/١ .

(١) لا ابتداء معناه الاهتمام بالشئ ، وجعله أولاً لثاني ، بحيث يكون الثاني خيراً عن الأول ، نحو : زيد قائم . فـ « زيد » مبتدأ مرفوع ؛ بالابتداء ، و « قائم » : خبره مرفوع بالمبتدأ .

(٢) فحكم كل من المبتدأ والخبر الرفع ، وهذا الرفع إما أن يكون بضمة ظاهرة ، نحو : اللهُ ربنا ، ومحمدٌ نبينا . وإما أن يكون مرفوعاً بضمة مقدرة للتعذر ، نحو : موسى مُضططقى من اللّهِ ، ونحو : ليلى قُضلى البنات . وإما أن يكون بضمة مقدرة منع من ظهورها الثقل ، نحو : القاضى هو الآتى .

وإما أن يكون بضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، نحو : أنى مجتهد . وإما أن يكون مرفوعاً بحرف من الحروف التى تنوب عن الضمة ، نحو : المجتهدان فائزان ، المجتهدون فائزون ، أخوك مجتهد .

(٣) إسناد معناه صلاحية الكلمة لأن يُسند إليها حكم ، تحضّل به الفائدة . فالمبتدأ مُسند إليه الخبر ، والفاعل ونائب الفاعل ، كل منهما مُسند إليه الفعل ؛ وذلك لأن كلاً من الخبر والفعل حكم أسد إلى المبتدأ أو الفاعل ونائب الفاعل ، فحصلت به الفائدة . وهذا التعريف للخبر هو تعريف تنوع واحد من أنواع الخبر ، وهو الخبر المفرد ، وسيأتى إن شاء الله تعالى أن الخبر قد يكون جملة ، أو شبه جملة .

(٤) فالضمير « الهاء » فى « إليه » يعود على المبتدأ ، وهو مبنى على الكسر فى محل جر ، لأنه اسم مسمى . =

جاء به المؤلف رحمه الله ؛ ليُخْرِجَ بقية المرفوعات ؛ لأنَّ المبتدأ عارٍ عن العوامل اللفظية ، غير مُسْتَنَدٍ إلى شيء^(١) ، والخبر مُسْتَنَدٌ إلى المبتدأ ، والقاعِلُ مُسْتَنَدٌ إليه الفعل ، وهكذا^(٢) .

ثم قال المؤلف رحمه الله : نحو^(٣) قولك : زيد قائم^(٤) .

زيد مبتدأ ؛ لأنه اسم مرفوع عارٍ عن العوامل اللفظية .

وفائمه : خبر المبتدأ ؛ لأنه اسم مرفوع ، مُسْتَنَدٌ إلى المبتدأ « زيد » ؛ لأنك لو سُئِلْتَ : من القائم ؟ لَقُلْتَ : القائم زيد .

لكن كيف نُعرِفُ هذا المثال ؟

= لا يظهر فيه إعراب ، والمعنى أنك تخبر بالخبر عن معنى يتعلق بالمبتدأ .

مثاله : الجملة الفعلية في قولك : زيد قام . أى : هو ، فأسندت إلى « زيد » فعل القيام ، وحصل بذلك الإخبار عنه به .

وسيه عند إعراب الجملة الخبرية ينبغي مراعاة قيد « الإسناد » ؛ إذ هو أهم علامة للخبر يُكتشف بها ويُعرَف . فمثلاً : جملة « الأخيار الأبرار جاعوا » . الخبر كلمة « جاعوا » ، وأما كلمة « الأبرار » فليست خبراً للكلمة التي سبقتها ، وإنما أخذ ذلك بدلالة الإسناد ؛ إذ المسند هو الجحى ، فكان خبراً عن المبتدأ ، فالخبر هو ما يتم به مع المبتدأ الكلام .

(١) بل هو مُسْتَنَدٌ إليه ، فهو عكس الخبر ، فالخبر مُسْتَنَدٌ ، والمبتدأ مسند إليه .

(٢) والقاعِلُ كالمبتدأ مُسْتَنَدٌ إليه ، وكلاهما عكس الخبر ؛ إذ الخبر مُسْتَنَدٌ ، كما تقدم بيان ذلك .

ومثّل القاعِلِ والمبتدأ نائِبِ القاعِلِ واسم « كان » ، فكلاهما كذلك مُسْتَنَدٌ إليهما .

وأما خبر إن « فهو مسند إلى اسمها ، فهو كالخبر في كونه مُسْتَنَدًا ، ولكهما يختلفان في أن الخبر مُسْتَنَدٌ إلى المبتدأ ، وخبر « إن » مُسْتَنَدٌ إلى اسمها . والله أعلم .

(٣) « نحو » بالرفع خبر لمبتدأ محذوف ، تقديره : وذلك نحو ، وإعرابه : الواو للاستئناف ، وذا : اسم

إشارة لمبتدأ ، مى على السكون ، فى محل رفع ، واللام للبعد ، والكاف حرف خطاب ، ونحو : خبر المبتدأ مرفوع بالضممة .

وبالنصب : مفعول بفعل محذوف ، تقديره : أعنى نحو .

وإعرابه .

أعنى فعل مضارع مرفوع بضممة مقدرة على الياء ، منع من ظهورها الثقل ، والقاعِلُ ضمير مستتر وجوفاً ، تقديره : « أنا » .

نحو مفعول به لـ « أعنى » ، منصوب بالفتحة الظاهرة . وانظر ما تقدم .

(٤) هذا مثال للمبتدأ والخبر الشفَرَدَيْنِ لمذكر .

لحوت - نقول : زيدٌ : مبتدأ مرفوعٌ بالابتداء ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره .
قائه . خبرُ المبتدأ ، مرفوعٌ بالمبتدأ ؛ لأنه مُشْتَدُّ إلى المبتدأ ، فالذى رفعه المبتدأ^(١) ،
وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره .

إذن . المبتدأ مرفوعٌ بالابتداء ، والخبر مرفوعٌ بالمبتدأ . هذا هو الصحيح^(٢) .
ثم ضربَ المؤلفُ رحمه الله مثلاً آخرَ على المبتدأ والخبر ، فقال رحمه الله :
والزيدان قائمان^(٣) .

الزيدان : مبتدأ مرفوعٌ بالابتداء ، وعلامة رفعه الألفُ نيابةً عن الضمة ؛ لأنه مُثْنًى ،
والنونُ عَوَضٌ عن التنوين في الاسمِ المفرد .

وقائمان : خبرُ المبتدأ ، مرفوعٌ بالمبتدأ ، وعلامة رفعه الألفُ ، نيابةً عن الضمة ؛ لأنه
مُثْنًى ، والنونُ عَوَضٌ عن التنوين في الاسمِ المفرد .
ثم قال رحمه الله : والزَّيْدُونَ قائمون^(٤) .

(١) فالعامل في الخبر لفظي ؛ لأنه مرفوع بالمبتدأ ، وهو « زيد » في هذا المثال ، والمبتدأ عامل لفظي ؛ لأنه مُتْلَفٌ
به .

(٢) وهذا - كما تقدم - هو مذهب سيويه وجمهور البصريين ، وهو اختيار ابن مالك رحمه الله ، كما في
الألفية ، حيث قال رحمه الله :

ورُفِعُوا مَبْتَدَأً بِالْإِيتِدَاءِ كَذَلِكَ رَفَعُ خَبَرٍ بِالمُبْتَدَأِ

وفوق السراح رحمه الله تعالى وهذا هو الصحيح . يفهم منه أنَّ في هذه المسألة أقوالاً أخرى ، وهذا
المفهوم صحيح ؛ فقد ذكر ابن عقييل رحمه الله في شرح الألفية ١٦٤/١ عدة أقوال أخرى في هذه
المسألة ، فقال رحمه الله : وذهب قوم إلى أن العامل في المبتدأ أو الخبر الابتداء ، فالفاعل فيهما معوى ،
وقيل : المبتدأ مرفوع بالابتداء ، والخبر مرفوع بالابتداء والمبتدأ ، وقيل : ترافعا ، ومعناه أن الخبر رفع المبتدأ .
وأن المبتدأ رفع الخبر .

ثم قال رحمه الله وأعدل هذه المذاهب مذهب سيويه ، وهو الأول ، وهذا الخلاف مما لا طائل فيه . اهـ

(٣) وهذا مثال للمبتدأ والخبر المثنيين المذكور .

(٤) وهذا مثال للمبتدأ والخبر المجموعين جمع تصحيح المذكور .

ويقاس على ذلك : =

لرئوس . مبتدأ مرفوع بالابتداء ، وعلامة رفعه الواو ؛ نيابة عن الضمة ؛ لأنه جمع مذكر سالم .

وقائسون خبر المبتدأ مرفوع بالمبتدأ ، وعلامة رفعه الواو ؛ نيابة عن الضمة ؛ لأنه جمع مذكر سالم ، والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد .

مثال آخر : زيد أخوك . تقول في إعرابه :

زيد : مبتدأ مرفوع بالابتداء ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره .

أخوك : خبر المبتدأ مرفوع بالمبتدأ ، وعلامة رفعه الواو ؛ نيابة عن الضمة ؛ لأنه من الأسماء الخمسة ، وهو مضاف ، والكاف مضاف إليه ، ضمير مبني على الفتح ، في

١ - جمع التكسير المذكور ، نحو الزيدون قيام . وإعرابه :

الزيدون : مبتدأ مرفوع بالابتداء .

قيام - خبر المبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة .

٢ - المفردان المؤنث ، نحو : هند قائمة . وإعرابه :

هند : مبتدأ مرفوع بالضمة .

قائمة - خبر المبتدأ .

٣ - اثنين مؤنث ، نحو : الهندان قائمتان . وإعرابه :

الهندان : مبتدأ مرفوع بالابتداء ، وعلامة رفعه الألف نيابة عن الضمة ؛ لأنه مؤنث ، والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد .

قائمتان - خبره مرفوع بالألف نيابة عن الضمة ؛ لأنه مؤنث ، والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد .

والجموعان جمع تصحيح مؤنث ، نحو : الهندات قائمات

وإعرابه :

الهندات : مبتدأ مرفوع بالابتداء ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة .

قائمات : خبر المبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة .

٤ - وجموعان جمع نكسر مؤنث . نحو : الهنود قيام . وإعرابه :

الهنود : مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة .

قيام - خبره مرفوع أيضًا بالضمة .

وهذه الأمثلة ، مع الأمثلة الثلاثة التي ذكرها المؤلف رحمه الله ، تبين لك أنه يجب أن يوفق الحس مبتدأ

في تذكره وتأنينه ، وفي جمعه وإفراده وتنثيته .

ولا يصح أن يقول : زيدٌ أخوئ . بإضافتها إلى ياء المتكلم ؛ لأننا اشتَرَطْنَا في الأسماء الخمسة حتى تُقَرَّبَ بالحرفِ ألا تُضَافَ إلى ياء المتكلم ، فإن أُضِيفَتْ إلى ياء المتكلم لم تُرَفَّعْ بالواو ، ولم تُنصَبْ بالألف ، ولم تُجَرَّ بالياء^(١) .

مثالٌ آخرُ المسلماتُ قانتاتُ . بالرفع بالضممة ؛ لأنَّ جمعَ المؤنثِ السالمِ يُرَفَّعُ بالضممة ، فيجِبُ أن نقولَ : المسلماتُ قانتاتُ .

واعتراؤها هكذا :

المسلماتُ : مبتدأ مرفوعٌ بالابتداء ، وعلامةُ رفعه ضممةٌ ظاهرةٌ في آخره .

وقانتاتُ : خبرٌ المبتدأ مرفوعٌ بالمبتدأ .

.....

(١) وعلى هذا يكون وجه عدم صحة هذا المثال أنه أتى فيه بالواو رفعا ، مع أنه مضافٌ إلى ياء المتكلم ، ولذلك والصحيح في هذا المثال أن يكون مُجَرَّداً من الواو ، فنقول : زيدٌ أخى .
ويُقَرَّبُ في هذه الحالة بالحركات المقدرة على ما قبل ياء المتكلم ؛ رفعا ، ونصبًا ، وجرًا ، والمانع من ظهور الحركة هو اشتغال المحل بحركة المناسبة .
ونظر ما تقدم .

المبتدأ قسمان : ظاهر ، ومضمّر

ثم قال المؤلف رحمه الله : المبتدأ^(١) قسمان . ظاهر . ومضمّر^(٢) . فالظاهر م تقدّم ذكره

يُشير المؤلف رحمه الله إلى الأمثلة الثلاثة التي تقدّم ذكرها ، وهي : زيد قائم ، والزيدان قائمان ، والزيدون قائمون .
فهذا هو الظاهر^(٣) .

قال المؤلف رحمه الله : والمضمّر^(٤) اثنا عشر . وهي : أنا ، ونحن . وأنت ، وأنّـي . وأنتما ، وأنتم ، وأننّ ، وهو . وهي ، وهما ، وهم ، وهنّ^(٥) .

(١) «أل» في المبتدأ للجنس الصادق بالاثنيين وبالواحد وبالجمع ، فلذا أخبر عنه بالثنى «قسمان» .
(٢) ودليل هذه القسمة شيان .

الأول الإجماع ؛ حيث أجمع النحاة على تقسيم المبتدأ إلى ذَيْنِكَ القسمين ، وقد حكى الإجماع السيوطي في «معجم الهوامع» ، وكذا غيره .

والثاني الاستقراء ؛ حيث استقرأ أئمة اللغة والنحو كلام العرب في هذا الباب ، فوجدوه لا يخرج عن ذَيْنِكَ القسمين .

(٣) المراد بالظاهر : ما دلّ لفظه على مُشْتَمَاهِ بلا قرينة ، نحو : «زيد» ؛ فإنه يدل على الذات الموضوع عليها بلا قرينة .

(٤) لم يذكر مضمّر ما دلّ على مُشْتَمَاهِ بقرينة تكلم ، أو خطاب ، أو غيبة .

(٥) المراد هنا الألفاظ هذه الضمائر ، بخلاف ما مضى في باب الفاعل وناصب الفاعل من إرادة النوع ، ولذا لا يوجد سوى هذه الألفاظ الاثني عشر من الضمائر تقع مبتدأ .

فلا يقع تاء الفاعل ، ونا الفاعلين ، ونون النسوة ، وواو الجماعة ، وألف الاثنين ، وباء المخاطبة المؤنثة . لا تقع هذه الضمائر مبتدأ أبداً ؛ لأنها ضمائر متصلة ، والمبتدأ إذا كان ضميراً فإنه لا يكون إلا بارزاً مفصلاً ، كما تقدم .

وهذه ضمائر لا ما ذكرها المؤلف رحمه الله ترجع إلى ثلاثة أصناف :
وهي : ضمير التكلم ، وهو : أنا ، ونحن .

و . ضمير المخاطبة ، وهو : أنت ، وأنتم ، وأننّ .

و . ضمير الغيبة ، وهو : هو ، وهي ، وهما ، وهم ، وهنّ .

فَقَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ : أَنَا . لِلْمَتَكَلِّمِ وَحْدَهُ .

وَقَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ نَحْنُ . لِلْمَتَكَلِّمِ ، وَمَعَهُ غَيْرُهُ ، أَوْ لِلْمَعْظَمِ نَفْسَهُ ، فَإِذَا كَانَتْ هَذِهِ الْكَلِمَةُ صَادِرَةً مِنَ اللَّهِ ، فَهِيَ لِلْمَعْظَمِ نَفْسِهِ ^(١) ، وَإِذَا صَدَرَتْ مِنْ شَخْصٍ يَتَكَلَّمُ بِلِسَانِ اثْنَيْنِ أَوْ أَكْثَرَ فَهِيَ لِلْجَمَاعَةِ .

وَقَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ : أَنْتَ ^(٢) . لِلْمَخَاطَبِ الْمَفْرِدِ الْمَذْكُورِ .

وَقَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ : أَنْتِ ^(٣) . لِلْمَخَاطَبَةِ الْمَفْرَدَةِ الْمُؤَنَّثَةِ .

وَقَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ : أَنْتُمَا . لِلْمُتَنِيِّ مِنْ مَذْكَرٍ ، أَوْ مُؤَنَّثٍ .

وَقَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ : أَنْتُمْ . لِلْجَمَاعَةِ الذَّكُورِ الْمُخَاطَبِينَ .

وَقَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ : أَنْتُنَّ . لِلْجَمَاعَةِ الْإِنَاثِ الْمُخَاطَبَاتِ .

إِذَنْ : الضَّمَائِرُ : « أَنْتَ ، وَأَنْتِ ، وَأَنْتُمَا ، وَأَنْتُمْ ، وَأَنْتُنَّ » هَذِهِ الْخَمْسَةُ لِلْمَخَاطَبِ .

وَقَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ : هُوَ . لِلْمَفْرِدِ الْغَائِبِ الْمَذْكُورِ .

وَقَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ : هِيَ . لِلْمَفْرَدَةِ الْمُؤَنَّثَةِ الْغَائِبَةِ .

وَقَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ : هُمَا . لِلْمُتَنِيِّ الْغَائِبِ مُطْلَقًا ، مَذْكَرًا كَانَ أَوْ مُؤَنَّثًا .

وَقَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ : هُمْ . لِلْجَمَاعَةِ الذَّكُورِ الْغَائِبِينَ .

وَقَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ : هُنَّ . لِلْجَمَاعَةِ الْإِنَاثِ الْغَائِبَاتِ .

إِذَنْ : الْمُضْمَرُ اثْنَا عَشَرَ ، وَالْدَلِيلُ التَّبَيُّعُ وَالِاسْتِقْرَاءُ ؛ فَإِنَّ عُلَمَاءَ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ تَتَّبِعُوا

الضَّمَائِرَ الَّتِي تَقَعُ مَبْتَدَأً ، فَلَمْ يَجِدُوهَا تَخْرُجُ عَنْ اثْنَيْ عَشَرَ ضَمِيرًا .

نَهْ صَرَّبَ الْمُؤَلَّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ مِثَالَيْنِ عَلَى الْمَبْتَدَأِ الْمُضْمَرِ ، فَقَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ سَحَوَ

(١) وَرَدَ ذَلِكَ فِي آيَاتٍ كَثِيرَةٍ ، مِنْهَا : قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾ ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ نَحْنُ خَلَقْنَاهُمْ وَشَدَدْنَا أَسْرَهُمْ ﴾ ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ نَحْنُ قَدْزَنَّا بَيْنَكُمْ الْمَوْتَ وَمَا نَحْنُ بِمَسْئُومِينَ ﴾ .

(٢) بفتح التاء .

(٣) بكسر التاء .

فقلت : أنا قائم ، ونحن قائمون ، وما أشبه ذلك .

المثال الأول : أنا قائم . وإعرابه هكذا .

أنا : مبتدأ مبني على السكون ، في محل رفع بالابتداء .

قائم : خبر المبتدأ مرفوع بالمبتدأ ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره .

المثال الثاني : نحن قائمون .

نحن : مبتدأ مبني على الضم ، في محل رفع بالابتداء .

قائمون : خبر المبتدأ مرفوع بالمبتدأ ، وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة ؛ لأنه جمع مذكر سالم ، والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد .

وقول المؤلف : وما أشبه ذلك " وما الذي بقي عندنا ؟

الجواب : عشرة ، وهي :

« أنت » ، ومثالها : أنت قائم .

أنت : أن : ضمير رفع منفصل ، مبني على السكون ، في محل رفع بالابتداء ، والتاء حرف خطاب للواحد .

قائمة : خبر المبتدأ ، مرفوع بالمبتدأ ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره .

و « أنت » ، ومثالها : أنت قائمة .

أنت : أن : ضمير منفصل مبني على السكون في محل رفع بالابتداء ، والتاء حرف خطاب للواحدة .

قائمة : خبر المبتدأ ، مرفوع بالمبتدأ ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره .

و « أنتما » ، ومثالها : أنتما قائمان .

ضم أن : ضمير منفصل مبني على السكون في محل رفع ، مبتدأ ، والتاء حرف خطاب ، والميم والألف علامة التثنية .

فائتان : خبر المبتدأ ، مرفوع بالمبتدأ ، وعلامة رفعه الألف نيابة عن الضمة ؛ لأنه مثني ، والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد .

وهذا مثال « أنتما » للمثنى المذكور ، ومثالها للمثنى المؤنث : أنتما قائمتان .

تقول في « أنتما » : أن : ضمير منفصل مبني على السكون في محل رفع ، مبتدأ ، والتاء حرف خطاب ، والميم والألف علامة التثنية .

قائمتان : خبر المبتدأ ، مرفوع بالمبتدأ ، وعلامة رفعه الألف نيابة عن الضمة ؛ لأنه مثني ، والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد .

و « أنتم » . ومثالها : أنتم قائمون . هذا لجمع الذكر السالم ، ونقول في إعراب « أنتم » ما قلنا في إعراب « أنتما » :

أن : ضمير منفصل مبني على السكون ، في محل رفع مبتدأ ، والتاء حرف خطاب ، والميم علامة الجمع .

قائمون : خبر المبتدأ مرفوع بالمبتدأ ، وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة ؛ لأنه جمع مذكر سالم ، والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد .

و « أنثنى » . ومثالها : أنثن قائمات .

أنثى : ضمير منفصل مبني على السكون في محل رفع ، مبتدأ ، والتاء حرف خطاب ، والنون علامة جمع النسوة .

فائمتان : خبر المبتدأ مرفوع بالمبتدأ ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره .

هو ، ومثالها : هو قائم .

ضمير رفع منفصل مبني على الفتح في محل رفع ، مبتدأ .

خبر المبتدأ مرفوع بالمبتدأ ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره .

هي . . ومثالها : هي قائمة . نقول في إعراب هذا المثال :

هي ضميرٌ منفصلٌ مبنيٌّ على الفتح ، في محلِّ رفع ، مبتدأ .

قائمة : خبرُ المبتدأ مرفوعٌ بالمبتدأ ، وعلامةُ رفعه ضمةٌ ظاهرةٌ في آخره .

« هما » . ومثالها : هما قائمان ، وهما قائمتان .

يعنى . أن « هما » تَصْلُحُ للمؤنثِ والمذكرِ .

هما : ضميرٌ منفصلٌ مبنيٌّ على السكونِ في محلِّ رفع ، مبتدأ .

قائمان : خبرُ المبتدأ مرفوعٌ بالمبتدأ ، وعلامةُ رفعه الألفُ نيابةً عن الضمة ؛ لأنه مثنى .

ونقولُ في « هما قائمتان » ، كما قلنا في « هما قائمان » .

« هم » ، ومثالها : هم قائمون .

هم : ضميرٌ منفصلٌ مبنيٌّ على السكونِ في محلِّ رفع ، مبتدأ .

قائمون : خبرُ المبتدأ مرفوعٌ بالمبتدأ ، وعلامةُ رفعه الواوُ نيابةً عن الضمة ؛ لأنه جمعٌ مذكرٍ سالمٌ .

« هنَّ » ، ومثالها : هنَّ قائماتٌ .

هنَّ : ضميرٌ منفصلٌ مبنيٌّ على الفتح ، في محلِّ رفع ، مبتدأ .

قائماتٌ : خبرُ المبتدأ مرفوعٌ بالمبتدأ ، وعلامةُ رفعه ضمةٌ ظاهرةٌ في آخره^(١) .

والخلاصةُ الآن : أن المبتدأ هو الاسمُ المرفوعُ العارى عن العواملِ اللفظيةِ ، والخبرُ

(١) ويلاحظ أن المبتدأ في هذه الأمثلة « الثنتى عشرة » اسمٌ مبني ، لا يدخله إعراب ؛ لأنه ضمير ، والضمائر كلها مبنية .

والصحيح في « أنت ، وأنث ، وأنتم ، وأنتم ، وأنتم » أن الضمير هو « أن » فقط كما علمت ، والواحد له حروف تدل على المعنى المقصود ؛ من تذكير ، أو تأنيث ، أو ثنية ، أو جمع .

هو الاسم المرفوع المُسْتَدُّ إلى المبتدأ، وأقسام المبتدأ: ظاهر ومضمّر، فالظاهر نحو: زيد قائم، وعمرّو جالس، وما أشبهها.

والمُضْمَرُ إما عسر: أنا، ونحن، وأنت، وأنتِ، وأنتم، وأننّ، وهو، وهى، وهما، وهم، وهنّ. والله أعلم.

* * *

أقسام الخبر

قال المؤلف رحمه الله تعالى : والخبر قسمان ^(١) مفرد ، وغير مفرد ، فالمفرد نحو : زيد قائم ، وغير المفرد أربعة أشياء : الجار والمجرور ، والظرف ، والمفعول مع فعله ، والسند مع خبره ، نحو قولك : زيد في الدار ، وزيد عندك ، وزيد قام نومه ، وزيد جاريتته ذاهمة .

قوله رحمه الله : والخبر قسمان : مفرد ، وغير مفرد ^(٢) . المراد بالمفرد هنا ما ليس جملة ، ولا شبه جملة ^(٣) ، والمراد بغير المفرد ما كان جملة ، أو شبه جملة . وعلى هذا فقولك : الرجلان قائمان . نقول : إن الخبر مفرد ، وقولك : المسلمون قائمون . الخبر مفرد ؛ لأنه ليس جملة ، ولا شبه جملة ^(٤) .

أما إذا كان جملة أو شبه جملة فإنهم يُسمونه غير مفرد .

قال المؤلف رحمه الله : فالمفرد نحو : زيد قائم . لم يُعرفه المؤلف ؛ اكيفاءً بالمثال ، ولو أنه قال : زيد قائم ، والزيدان قائمان ، والزيدون قائمون . لكان أحسن ؛ لأن المفرد هنا يشمل المفرد في باب الإعراب والمثنى والجمع ^(٥) .

(١) «أل» في قول المؤلف رحمه الله «الخبر» للجنس ، فلذا صح الإخبار عنه بالمثنى ، أو أن الخبر على حذف مضاف ، تقديره : در قسمين ، فحذف المضاف ، وأقيم المضاف إليه مقامه ، وفي هذه الحالة تكون «أل» للعهد الذهني . والله أعلم .

(٢) ودليل ذلك التقسيم الاستقراء .

(٣) وإن كان متنى أو مجموعاً ، فإذا قلت : الرجلان قادمان ، والرجال قادمون ، ف«قادمون» وقادمان «حرف مفرد» ، كما سيأتي في كلام الشارح رحمه الله .

(٤) والخبر غير المفرد - وهو الجملة وشبهها - أربعة أشياء - شيان في الجملة ، وهما المفعول مع فاعله ، أو مع نائبه ، وتسمى جملة فعلية ، والمبتدأ مع خبره ، وتسمى جملة اسمية ، وشيآن في شبهها ، وهما الجار والمجرور ، والظرف .

ومن حيث علمه أحسن على التفصيل خمسة أنواع . مفرد ، وجملة فعلية ، وجملة اسمية ، وحرف مع محذور ، وظرف .

(٥) «م» عنه كتب . فيسجد في كلام الشارح رحمه الله : جمع المذكر السالم ، وجمع مؤنث سالم .

نه قل المؤلف رحمه الله : وغيرُ المفرد أربعة أشياء : الحارُّ والمجروورُ . و لظرف .
والفعلُ مع فاعله ، والمبتدأُ مع خبره .

فالجارُّ والمجروورُ ، والظرفُ شبهُ الجملةِ ، والفعلُ مع فاعله ، والمبتدأُ مع خبره جملةٌ
ومثل المؤلف رحمه الله بالخبرِ شبه الجملةِ بقوله : نحو قولك . زيدٌ في الدارِ .
وزيدٌ عندك .

فقوله : زيدٌ في الدارِ . إعرابه :

زيدٌ . مبتدأ ، في الدارِ : خبرٌ غيرُ مفردٍ ؛ لأنه جارٌّ ومجروورٌ .

ومثاله أيضًا : زيدٌ في المسجدِ . « في المسجدِ » خبرٌ غيرُ مفردٍ^(١) .

ومثاله أيضًا : زيدٌ على البعيرِ . « على البعيرِ » خبرٌ غيرُ مفردٍ^(٢) .

إذن : كلُّ خبرٍ جارٌّ ومجروورٍ فهو غيرُ مفردٍ .

والمثالُ الثاني الذي مثَّل به المؤلف رحمه الله هو : زيدٌ عندك .

« عندك » ظرفٌ ، وهو الخبرُ ، وهو غيرُ مفردٍ .

مثالٌ آخرٌ . زيدٌ فوقَ السطحِ . « فوق » ظرفٌ ، وهو الخبرُ ، وهو غيرُ مفردٍ .

مثالٌ ثالثٌ . زيدٌ أمامَ البيتِ . « أمام » ظرفٌ ، وهو الخبرُ ، وهو غيرُ مفردٍ .

مثالٌ رابعٌ . زيدٌ خلفَ الدارِ . « خلف » هو الخبرُ ، وهو غيرُ مفردٍ ؛ لأنه ظرفٌ .

إذن : كلُّما رأيتَ الخبرَ جارًّا ومجروورًا فهو غيرُ مفردٍ ، وكلُّما رأيتَ ظرفًا فهو غيرُ
مفردٍ^(٣) .

= وجمع التكسير ، واسم الجمع ، واسم الجنس الجمعي ، كل هذا إذا وقع خبرًا ، فهو مفرد .

(١) لأنه جار ومجروور .

(٢) لأنه حار ومجروور .

(٣) وهذا هو الخبر شبه الجملة .

وهي بعض الفوائد التي تتعلق بالخبر شبه الجملة . وهي .

ثم مثل المؤلف رحمه الله للخبر الجملة ، فقال : وزيدٌ قام أبوه ، وزيدٌ جاريته ذاهبة .
قوله رحمه الله : زيدٌ قام أبوه . جملة « قام أبوه » خبرٌ غيرٌ مفردٍ أيضًا ؛ لأنه فعلٌ مع
فاعله ، وعليه فإذا رأيتَ الخبرَ فعلًا مع فاعله فهو غيرٌ مفردٍ .

كذلك إذا رأيتَ فعلًا ونائبَ فاعلٍ فهو غيرٌ مفردٍ ، تقول : زيدٌ أَكَلَ طعامَهُ . جملة :
« أَكَلَ طعامَهُ » خبرٌ غيرٌ مفردٍ ؛ لأنه مُرَكَّبٌ من فعلٍ ونائبٍ فاعلٍ^(١) .

ومثال ذلك أيضًا : زيدٌ سَرِقَ مَتَاعَهُ . الخبرُ أيضًا غيرٌ مفردٍ ؛ لأنه مُكَوَّنٌ من فعلٍ ،
ونائبٍ فاعلٍ ، وعلى هذا فيقس .

وقوله رحمه الله : زيدٌ جاريته ذاهبة . جاريته : مبتدأ ثانٍ ، وذاهبة : خبرُ المبتدأِ

= الفائدة الأولى : الظرف نوعان :

١- ظرف زمان .

٢- ظرف مكان .

والأمثلة التي أتى بها الشارح رحمه الله هي أمثلة لظرف المكان ، ومن أمثلة ظرف الزمان : قولنا : الرحلةُ
يومَ الخميس ، والرجوعُ ليلةَ السبت .

شبه الجملة هنا هي : « يوم ، ليلة » ، وهما ظرفا زمان ، وهما الخبر ، وهو غير مفرد ؛ لأنه ظرف ، والمبتدأُ
في الجملتين هو : الرحلة ، والرجوع .

الفائدة الثانية يشترط النحاة لصحة الإخبار بالظرف والجار والمجرور أن يكون كل واحد منهما نائبًا في
المعنى ؛ أى : يحصل بالإخبار بهما فائدة بمجرد ذكرهما ، فلا يصح أن يقال مثلاً : محمدٌ مكانًا ، أو
محمدٌ بك . لعدم الفائدة .

الفائدة الثالثة إنما كان الجار مع مجروره والظرف شبيهين بالجملة ؛ لأنه إن قُدِّرَ المحذوفُ - الذى
يتعلقان به -^(٢) فعلًا ، نحو : استقرَّ ؛ كان من قبيل الإخبار بالجملة ، وإن قُدِّرَ اسمًا مفردًا ، نحو : كائن .
كان من قبيل الإحراز فكان آخذًا طَرَفًا من المفرد ، وطَرَفًا من الجملة ، فلذا كان شبيهًا بالجملة ، وشبيهًا
بالمفرد ، فمحذوف ذلك من باب الاكتفاء ، والأولى تقديره فى هذين مفردًا ؛ لأنه الأصل ، وإن كان يصح
تقديره جملة ، بخلاف ما لم نعه .

(١) وهذان المثالان على الجملة الفعلية ، فقد تقدم أن الخبر الجملة ، إما أن يكون جملة اسمية ، وإما أن يكون
جملة فعلية ، وقلنا إن الجملة الفعلية هي المُركَّبة من الفعل مع فاعله ، أو الفعل مع نائب فاعله .

(٢) للكلام على سَتَعَلَّقَ الذى يتعلق به الجار والمجرور والظرف ، سيأتى بعد قليل . إِبْ شَاءَ سِه .

الثاني^(١)، فإذا كان الخبر مبتدأ وخبراً فهو غير مفرد.

ومتأل ذلك أيضاً : زيدٌ حَطَّطَه حَسَنٌ . الخبر هو جملةٌ « حَطَّطَه حَسَنٌ » ، وهو غير مفرد .

ومتأل ذلك أيضاً : زيدٌ بيَّته واسعٌ . الخبر هو جملةٌ « بيَّته واسعٌ » ، وهو غير مفرد^(٢) .

(١) والجملة من المبتدأ الثاني ، وخبره ، في محل رفع ، خبر المبتدأ الأول « زيد » ، فكان الخبر هنا غير مفرد ؛ لأنه جملة اسمية .

(٢) ها هنا بعض الفوائد التي تتعلق بالخبر الجملة : وهي :
الفائدة الأولى : « زيد جاريتُه ذاهبة » بتمامها جملة كبرى ؛ لكون الخبر وقع فيها جملة ؛ لأن الجملة الصغرى هي ما وقعت خبراً عن غيرها ، الكبرى ما وقع الخبر فيها جملة .
وكذلك القول في « زيد قام أبوه » ، وأما إذا كان الخبر مفرداً ، نحو : زيدٌ قائمٌ ، فلا يقال للجملة فيه صغرى ، ولا كبرى .

الفائدة الثانية القاعدة أن الخبر إذا وقع جملة - اسمية كانت أو فعلية - ولم يكن هو نفس المبتدأ في المعنى^(٣) ، فإنه لا بد له من رابط يَرْبطُه بالمبتدأ ؛ إذ بدونَه تكون جملة الخبر أجنبية عن المبتدأ ، ويكون الكلام لا معنى له ، فلا يصح أن تقول : محمد يشتد الحر ، أو سعاد يحضر القطار ؛ لأن الجملة خالية من الرابط . =

(٥) فإن كانت الجملة الواقعة خبراً هي نفس المبتدأ في المعنى فإنها في هذه الحالة لا تحتاج إلى رابط يربطها بالمبتدأ ، كالأمثلة التالية :

- نُطْقِي اللهَ حَسِي .

فهو يطقئ . مبتدأ أول ، ولفظ الجلالة « الله » : مبتدأ ثانٍ ، و« حَسِي » خبر عن المبتدأ الثاني ، والمبتدأ الثاني وخبره خبر عن المبتدأ الأول ، ومبب استغناء الخبر الجملة عن الرابط هو أن قولنا . « الله حَسِي » هو نفس المبتدأ في المعنى .

- مثلاً آخر : قولي لا إله إلا الله

محسنة لا إله إلا الله . في محل رفع ، خبر المبتدأ « قولي » ، وليس فيها رابط يَرْبطُها بالمبتدأ ؛ لأن الخبر هو نفس المبتدأ في المعنى .

مثال ثالث اعتقادنا . الله واحدٌ ومحمدٌ رسولٌ .

محسنة لله وحده ومحمد رسول . في محل رفع ، خبر المبتدأ « اعتقادنا » ، وليس فيها رابط يَرْبطُها بالمبتدأ ؛ لأنها هي نفس المبتدأ في المعنى .

و محلاصة. أنه إذا كان الحبر جازاً ومجروراً، أو ظرفاً، أو فعلاً وفاعلاً، أو فعلاً

= وهذا الرابط قد يكون أحد الأمور الآتية.

١- الضمير اندى يعود على المبتدأ من جملة الحبر، ومن أمثلته:

- قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا يَتَّبِعُهُمْ أَزْوَاجُهُمْ﴾.

الحبر هنا هو الجملة الاسمية ﴿يَتَّبِعُهُمْ أَزْوَاجُهُمْ﴾، والرابط فيها هو الضمير «هم» في كلمة «بعضهم»، وهو يعود على المبتدأ «الذين».

- وقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا أَعْمَالُهُمْ كَسَرَابٍ بِقِيعَةٍ﴾.

الحبر هنا هو الجملة الاسمية ﴿أَعْمَالُهُمْ كَسَرَابٍ﴾، والرابط فيها هو الضمير «هم» في كلمة «أعمالهم»، وهو يعود على المبتدأ.

وفى الآيتين السابقتين جاء الرابط ضميراً ظاهراً، ويمكن أن يكون هذا الضمير الرابط مستتراً «مُقَدَّرًا».

كقوله تعالى: ﴿اللَّهُ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾.

فالخبر هنا هو الجملة الفعلية ﴿يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ﴾، والرابط هو الضمير المستتر في الفعل «يهدي»؛ إذ إن التقدير: يهدي هو، و «هو» ضمير مستتر يعود على المبتدأ «الله».

وقد يكون الضمير الرابط محذوفاً للعلم به، مع ملاحظته ونشته، كقول العرب: السُّنَّ مَنَوَانٍ بِيَرْهَمِ، والثوب يثْرَانٍ بدينار.

فالخبر هنا هو الجملة الاسمية «منوان يدرهم، وثران بدينار»، والرابط في هاتين الجملتين هو الضمير المحذوف للعلم به، والتقدير: «منوان منه بدرهم، وثران منه بدينار»، وهذا الضمير «الهاء» في كلمة منه، يعود على المبتدأ الأول «السمن والثوب».

٢- أن يكون في الخبر إشارة إلى المبتدأ، كالأثلة الآتية:

- قوله تعالى: ﴿وَلَبِاسٌ التَّقْوَى ذَلِكَ خَيْرٌ﴾. في قراءة من رفع «اللباس».

ف «لباس»: مبتدأ مرفوع بالضممة الظاهرة على آخره، وهو مضاف.

و «التقوى»: مضاف إليه مخفوض بالكسرة المُقَدَّرَة على آخره، مع من ظهورها التعذر.

وجملة «ذلك خير» مكوّنة من مبتدأ ثان، وهو «ذلك»، وخبر له، وهو «خير»، والجملة من مبتدأ والخبر في محل رفع، خبر للمبتدأ الأول، وهو «لباس».

والرابط بين هذه الجملة والمبتدأ موجود في كلمة «ذلك»، هو ما يُسمَّى عند الحدة برابط الإشارة؛ لأن كلمة «ذلك» اسم إشارة، فيها إشارة إلى المبتدأ «لباس»، فحصل الرابط.

وقوله تعالى: ﴿لَبِيسٌ يُخْشَرُونَ عَلَىٰ وُجُوهِهِمْ إِلَىٰ جَهَنَّمَ أُولَٰئِكَ سَرُّ مَكَانٍ﴾.

جملة «أُولَٰئِكَ سَرُّ مَكَانٍ» هي خبر المبتدأ، والرابط اسم الإشارة «أُولَٰئِكَ».

٣- إعادة المنادى بلفظه في الخبر، كالأثلة التالية:

- قوله تعالى: ﴿وَأَصْحَابُ الْعِيقَةِ مَا أَصْحَابُ الْعِيقَةِ وَأَصْحَابُ الْمَشْأَمَةِ مَا أَصْحَابُ الْمَشْأَمَةِ﴾.

ونائب فاعلي ، أو مبتدأ وخبراً فهو غير مفرد ، ولكن يُسمَّى علماء النحو الجزاء والمجرور

فكلمة « أصحاب » الأولى : مبتدأ مرفوع ، و « ما » : اسم استفهام ، مبتدأ ثانٍ ، و « أصحاب » الثانية خبر المبتدأ الثاني « ما » ، والجملة الاسمية « ما أصحاب المينة » في محل رفع ، خبر المبتدأ الأول .

والرابط هنا هو إعادة المبتدأ بلفظه في الخبر ، وهذا يحدث في مقام التهويل والتعظيم غالباً ، وقد يستعمل في غيرهما ، كالتحقير ، مثل : زيد ما زيد ، وشعأ ما شعأ .

- ومن ذلك أيضاً قوله تعالى : ﴿ الْحَاقَّةُ ۝ مَا الْحَاقَّةُ ۝ ﴾ .

فكلمة « الحاقة » الأولى : مبتدأ أول مرفوع بالضممة الظاهرة في آخره .

« ما الحاقة » : جملة اسمية مكونة من مبتدأ ثانٍ ، وهو « ما » ، وخبر وهو « الحاقة » ، وهذه الجملة الاسمية في محل رفع ، خبر للمبتدأ الأول ، والرابط بينها وبين المبتدأ الأول هو إعادة المبتدأ بلفظه في الخبر .

- ومن ذلك أيضاً قوله تعالى : ﴿ الْقَارِعَةُ ۝ مَا الْقَارِعَةُ ۝ ﴾ .

٤- أن يكون في الجملة الواقعة خبراً لفظ عام يشمل على المبتدأ وغيره ، ومن ذلك قولنا :

- محمدٌ يقيم الرجل .

- الكافر يفسد الرجل .

- الإخلاص يقيم الخلق .

- التفائق يفسد الخلق .

في هذه الأمثلة جاءت مجتل الخبر « يقيم الرجل - يفسد الرجل - يقيم الخلق - يفسد الخلق » . مشتملة على عموم يدخل تحته المبتدأ ، إذ إن المدح « نعم » ، وهو الرجل في المثال الأول مثلاً يشمل على المبتدأ « محمد » وغيره ، لأن « محمدًا » واحد من جنس الرجال ... وهكذا .

وهذا العموم مشتق من « آل » الجنسية لاستفراق جميع أفراد الجنس ، الداخلة على رجل .

ومن ذلك أيضاً قول الشاعر :

أَلَا نَيْتٌ شِغْرِي هَلْ إِلَى أُمِّ مُغَمَّرٍ مَسْبِيلٌ ؟ فَأَمَّا الصُّرُّ عَنْهَا فَلَا صَبْرًا

والشاهد في هذا البيت في قوله « لَا صَبْرًا » . فإنه خبر عن المبتدأ « الصبر » ، والرابط بينهما العموم :

لأن الكثرة الواقعة بعد النفي تفيد العموم ، فقد نفى بجملة الخبر « لَا صَبْرًا » الصبر بجميع أنواعه ، ومنه انصر عنها الواقع مبتدأ .

فهذه أربعة من الروابط التي يجب أن تشتمل عليها جملة الخبر ، للربط بينها وبين المبتدأ ، وهناك روابط أخرى أعرصنا عن ذكرها نظرًا لأن الكتاب للمبتدئين . وإذا أردت المزيد فانظر النحو الوافي ١/ ٤٦٨ .

٤٦٩ .

سـ إنما يكون الرابط فنيقًا وحوذهُ شرطيس سبق الإشارة إليهما :

ولهما أن يكون الخبر جملة اسمية أو فعلية ، فإذا لم يكن جملة ، فلا رابط حيثذ .

و سـ لا يكون الخبر في معنى المبتدأ ، إذ لو كان في معنى المبتدأ فلا رابط بينهما ، لأن جميع معنى

والظرف شبه جملة ، ويُسمون الفعل والفاعل ، والفعل ونائب الفاعل ، والمبتدأ والخبر جملة .

وذاكم هو إعراب الأمثلة التي ذكرها المؤلف رحمه الله تعالى .

المثال الأول : « مثال الخبر المفرد » : زيد قائم .

زيد مبتدأ مرفوع بالابتداء ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره .

قائم خبر المبتدأ مرفوع بالمبتدأ ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره .

المثال الثاني : « مثال الخبر الجار والمجرور » : زيد في الدار .

زيد مبتدأ مرفوع بالابتداء ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره .

في الدار : في : حرف جر ، الدار : اسم مجرور بـ « في » ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف ، تقديره « كائن »^(١) .

مناله قوله تعالى : ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾ . حيث كلمة « هو » مبتدأ ، و « الله أحد » : جملة اسمية ، مكونة من مبتدأ ثانٍ - وهو كلمة « الله » - وخبر له - وهو كلمة « أحد » - ولا رابط حينئذ ؛ لأن كلمة « هو » تُشغى عند النحاة بـ « ضمير القصة والشأن » ، ومعناه تقديراً : الشأن الذي هو الله أحد ، كان كذلك « هو الله أحد » .

العائدة الثالثة : قد يتعد الخبر للمبتدأ الواحد :

سأله قولك : زيد شجاع كاتب . فكلمة « زيد » مبتدأ له خبران :

• الأول : شجاع .

• الثاني : كاتب .

ومن أمثلة ذلك في القرآن قوله تعالى : ﴿ وَهُوَ الْعَفْوَورُ الْوَدُودُ ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ ﴾ . فَعَالٌ لِمَا يُرِيدُ .

المبتدأ كلمة « هو » ، لها أكثر من خبر :

• أولها : العفور .

• وسبب الودود .

• وسبب ذو العرش .

• وسبب المجيد .

• وحسنه . فعال لما يريد .

(١) أو « استقر » خبر المبتدأ « زيد » . =

وظاهر كلام المؤلف رحمه الله : أنَّ الجارَّ والمجرورَ نفسهُ هو الخبرُ ؛ لأنه قال : الجارُّ والمجرورُ . ولم يُقَلَّ : مُتَعَلِّقُ الجارِّ والمجرورِ . فظاهرُ كلامِهِ أن تقولَ : « فى الدارِ » : جارٌّ ومجرورٌ خبرُ المبتدأ ، وتَشَكُّتُ .

لكنَّ الصوريَّين يقولون : لا بُدَّ لكلِّ جارٍّ ومجرورٍ من متعلِّقٍ . ولهذا قال ابنُ مالك :

وَأَخْبِرُوا بِظَرْفٍ أَوْ بِحَرْفٍ جَرٍّ نَائِبِينَ مَعْنَى كَائِنٍ أَوْ اسْتَقَرَّ^(١) .

المثال الثالث « مثال الخبر الظرفي » . زيدٌ عندَكَ .

زيدٌ . مبتدأ مرفوعٌ بالابتداء ، وعلامةُ رفعِهِ ضمةٌ ظاهرةٌ فى آخرِهِ .

عندَكَ : ظرفٌ مكانٍ ، منصوبٌ على الظرفية ، وعلامةُ نصبِهِ فتحةٌ ظاهرةٌ فى آخرِهِ ، و « عندَكَ » : مضافٌ ، والكافُ : مضافٌ إليه ، مبنى على الفتح فى محلِّ جرٍّ .

= فإما أن يكون المحذوف اسمًا مفردًا مُشْتَقًّا ، مثل : « مُشْتَقَّرٌ ، أو كائِنٌ » . وإما أن يكون فعلًا مع فاعله - أى : جملة فعلية - مثل : اسْتَقَرَّ .

(١) الألفية ، باب الابتداء ، البيت رقم (١٢٣) .

واعلم رحمك الله أن فى هذه المسألة ثلاثة أقوال :

الأول أن الخبر هو نفس الظرف والجار والمجرور وَحْدَهُمَا ؛ لأنَّهُمَا يَنْفَسُغَانِ معنى صادقًا على المبتدأ . والقول الثانى أن الخبر هو مجموع الظرف أو الجار والمجرور مع متعلقهما ، والمتعلِّق جزء من الخبر ، واختار هذا الرأى المحقق الرُّضَيْتِ .

والقول الثالث . أن الخبر هو متعلِّقُ الظرف والجار والمجرور ، والمحذوف ؛ إذ لا بد أن يَتَعَلَّقَا بفعل أى فعل - لا فرق بين المتعدي واللازم ، والجامد والمتصرف ، والتام والناقص - أو بما يُشَبِّهُ الفعل ، كاسم الفعل ، أو مشتق يعمل عمل الفعل (اسم الفاعل ، اسم المفعول .. الخ) ، أو اسم جامد مُؤَوَّلٌ بالمشتق .

وبذلك يقولون فى إعراب مثل هذه الأمثلة : إن الجارَّ مع مجروره ، أو الظرف متعلِّقٌ بمحذوف حبر ، سو ، أكان المحذوف فعلًا مع فاعله أى : جملة فعلية ، مثل : استقر - أم كان مفردًا ، أى اسمًا مشتقًا .

مثل : مُشْتَقَّرٌ ، أو كائِنٌ . فليس الخبر عندهم فى أصلِهِ هو الظرف نفسه ، أو الجار الأصلي مع مجروره

بشره ، وإد الحبر فى الأصل هو المحذوف الذى يَتَوَوُّه ، ويتعلق به الجار والمجرور أو المصروف .

وبذلك كَرَّ مِثْلُهَا لَأَنَّ يَتَعَلَّقُ بالفعل المحذوف ، ويدل عليه بغير خفاء ، ولا نُس ، كـ شه جملة

بمربة سائب عن الحبر المحذوف ، والقائم مقامه ، والفعل المحذوف مع فاعله جملة . فـ رب عه . ودم

مضمها فهو شبه بها ، لذلك أَسْمَوْه . « بُتَةُ الحِمْلَةِ » .

وعلى رأى المؤلف نقول : الظرف هو الخبر .

وعسى لرأى الناسى نقول : والظرف متعلق بمحذوف ، تقديره : « كائن »^(١) ؛ خبر المبتدأ .

المثال الرابع « مثال الخبر الفعل مع فاعله » : زيد قام أبوه .

زيد مبتدأ مرفوع بالابتداء ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة فى آخره .

قام : فعل ماضٍ مبنى على الفتح .

أبوه : أبو : فاعل مرفوع ، وعلامة رفعه الواو ؛ نيابة عن الضمة ؛ لأنه من الأسماء الخمسة ، و « أبو » : مضاف ، والهاء : مضاف إليه مبنى على الضم فى محل جر ، والجملة من الفعل والفاعل فى محل رفع خبر المبتدأ ، وهو « زيد »^(٢)

المثال الخامس « مثال الخبر المبتدأ مع خبره » : زيد جاريته ذاهبة .

زيد : مبتدأ أول مرفوع بالابتداء ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة فى آخره .

جاريته : مبتدأ ثانٍ مرفوع بالابتداء ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة فى آخره ، و « جارية » : مضاف ، والهاء : مضاف إليه مبنى على الضم فى محل جر .

ذاهبة : خبر المبتدأ الثانى مرفوع بالمبتدأ ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة فى آخره ، والجملة من المبتدأ الثانى وخبره فى محل رفع ، خبر المبتدأ الأول ، وهو « زيد »^(٣) .

مثال آخر على الخبر المبتدأ مع خبره : زيد خطه حسن .

زيد : مبتدأ أول مرفوع بالابتداء ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة فى آخره .

خطه : خط : مبتدأ ثانٍ مرفوع بالابتداء ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة فى آخره ،

(١) أو : اشقَر .

(٢) قد تقدم أن القاعدة أن الخبر إذا وقع جملة فإنه لا بد له من رابط يربطه بالمبتدأ ، وال رابط ها هو الهاء من « أبوه » .

(٣) وال رابط بينهما هو الهاء من « جاريته » .

وخط : مضاف ، والهاء مضاف إليه مبنئ على الضم في محل جر .

حسن : خبر المبتدأ الثاني ، مرفوع بالمبتدأ ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ،
والجملة من المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع ، خبر المبتدأ الأول .
حلاصة الدرس :

أولاً : أن الخبر ينقسم إلى قسمين : مفرد ، وغير مفرد .

ثانياً : المفرد : ما ليس جملة ، ولا شبه جملة .

ثالثاً : غير المفرد : ما كان جملة ، أو شبه جملة ، وهو أربعة أشياء : الجار والمجرور ،
والظرف ، والفعل مع الفاعل ، أو نائب الفاعل ، والمبتدأ مع الخبر ^(١) .



(١) وبهذا يكون قد انتهى الكلام على باب المبتدأ والخبر ، وإذا كم هو ملخص الكلام فيه :

- ١- المبتدأ والخبر من مرفوعات الأسماء .
 - ٢- المبتدأ هو الاسم المرفوع المجرد عن العوامل اللفظية .
 - ٣- قد يكون المبتدأ اسماً صريحاً ، كقوله تعالى : ﴿مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ﴾ ، وقد يكون مؤزلاً بالصريح ، كقوله تعالى : ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ﴾ .
 - ٤- قد يكون المبتدأ مجروراً ، ولكن بحرف جر زائد ، أو شبه الزائد ، أما الأصلي فلا يكون المجرور به مبتدأ .
 - ٥- العامل في رفع المبتدأ عامل معنوي ، وهو الابتداء ، والعامل في رفع الخبر عامل لفظي ، وهو المبتدأ .
 - ٦- الخبر هو الاسم المرفوع المشند إلى المبتدأ ، فالخبر مسند إلى المبتدأ ، والمبتدأ مشند إليه الخبر ، وكل من الفاعل ونائب الفاعل مسند إليه الفعل .
 - ٧- ينقسم المبتدأ إلى قسمين : ظاهري ، ومضمر .
 - ٨- المضمر اثنا عشر ضميراً ، وهي : أنا ، ونحن ، وأنت ، وأنتي ، وأنتم ، وأنتن ، وهو ، وهي ، وهما ، وهم ، وهن .
 - ٩- ينقسم الخبر إلى قسمين : مفرد ، وغير مفرد ، والمفرد هو ما ليس جملة ، ولا شبه جملة ، وإن كان مني ، أو مجموعاً .
- والخبر غير المفرد هو الجملة وشبهها ، وهو أربعة أشياء : شيان في الجملة ، وهما الفعل مع فاعله ، أو مع نائبه ، وتسمى جملة فعلية ، والمبتدأ مع خبره ، وتسمى جملة اسمية ، وشيان في شبهها ، وهما الجار والمجرور ، والظرف . =



= ومن ذلك تعلم أن الخبر على التفصيل خمسة أنواع : مفرد ، وجملة فعلية ، وجملة اسمية ، وجار مع مجرور ، وظرف .

١ - الظرف نوعان : ظرف زمان ، وظرف مكان ، ويشترط لصحة الإخبار بالظرف والجار والمجرور أن يكون كل واحد منهما تاماً في المعنى ؛ أى : يحصل بالإخبار بهما فائدة بمجرد ذكرهما .

١١ - القاعدة أن الخبر إذا وقع جملة - اسمية كانت ، أو فعلية - ولم يكن هو نفس المبتدأ في المعنى فإنه لا بد له من رابط يربطه بالمبتدأ .

وهذا الرابط قد يكون أحد الأمور الآتية :

١ - الضمير الذي يعود على المبتدأ من جملة الخبر .

٢ - أن يكون في الخبر إشارة إلى المبتدأ .

٣ - إعادة المبتدأ بلفظه في الخبر .

٤ - أن يكون في الجملة الواقعة خبراً لفظ عام يشتمل على المبتدأ وغيره .

١٢ - إن كانت الجملة الواقعة خبراً هي نفس المبتدأ في المعنى فإنها في هذه الحالة لا تحتاج إلى رابط يربطها بالمبتدأ .

والاستعانة عن الرابط في هذه الحالة جائز ، لا واجب ؛ إذ لا مانع أن يكون في هذه الحالة التي هي نفس المبتدأ في المعنى رابط يربطها بالمبتدأ ، سواء أكان ضميراً ، وهو الغالب ، أم غير ضمير .

١٣ - قد يتعدد الخبر للمبتدأ الواحد .

١٤ - جار والمجرور والظرف ليسا هما الخبر في الحقيقة ، وإنما الخبر الحقيقي لفظ آخر محذوف يتعلق به الظرف ، والجار الأصلي مع مجروره .

وقد يكون هذا المحذوف فعلاً مع فاعله ؛ أى : جملة فعلية ؛ مثل : استقر ، وقد يكون اسماً مشتقاً ؛ مثل : مستقر ، أو كائن .

و الحمد لله رب العالمين .

نواسخ المبتدأ والخبر

نواسخ المبتدأ والخبر

قال المؤلف رحمه الله تعالى : باب العوامل الداخلة على المبتدأ والخبر . وهي ثلاثة أشياء . كان وأحوالها ، وإن وأحوالها ، ووظنت وأحوالها .
قوله رحمه الله : باب العوامل الداخلة على المبتدأ والخبر .

العوامل الداخلة على المبتدأ والخبر يُسميها بعض العلماء النواسخ ، فالمبتدأ والخبر قد تقدم أن كليهما مرفوع ، لكن هناك عوامل إذا دخلت على المبتدأ والخبر غيرتهما^(١) .
من هذه العوامل ما يُغيّر الخبر ، ويجعل المبتدأ مرفوعاً ، ومنها ما يُغيّر المبتدأ ، ويجعل الخبر مرفوعاً ، وهذا عكس الأول ، ومنها ما يُغيّرهما جميعاً ؛ المبتدأ والخبر .

إذن : العوامل مع الأصل^(٢) أربعة أشياء : رَفَعُهما ، ونَصَبُهما ، ورفع الأول ونصب الثاني ، ونصب الأول ورفع الثاني ، وبهذا تتم العوامل وعدم العوامل .
فإذا لم يكن هناك عامل فالرفع ؛ أى : يُرفع المبتدأ والخبر ، فنقول : زيد قائم ، والزيدان قائمان ، والزيدون قائمون .

(١) هذا الباب عقده المصنف رحمه الله لذكر ما يدخل على المبتدأ أو الخبر من عوامل لفظية تُغيّر حكمهما الإعرابي السابق ، من كون المبتدأ مرفوعاً بالاجتماع ، والخبر مرفوعاً بالمبتدأ ، وتُسمى تلك العوامل بالنواسخ عند جمهور البصريين .

(٢) ولذلك سُميت هذه العوامل نواسخ المبتدأ والخبر ؛ لأنها تنسخ حكم المبتدأ والخبر ، وتُغيّره ، وتجذد لهما حكماً آخر ، غير حكمهما الأول .

والنواسخ مأخوذة من النسخ ، وهو فى اللغة يطلق على أمرين ؛ النقل ، والإزالة .
قال العمري رحمه الله فى نظم الورقات :

النسخ نقل أو إزالة كما حكوه عن أهل اللسان فيهما

فالسح يطلق على النقل ، يقال : نسخت الكتاب . إذا نقلت ما فيه ، ومنه سُميت النواسخ ؛ لأنها تنقل حكم المبتدأ والخبر إلى شيء آخر .

ويطلق على الإزالة ، يقال : نسخت الشمس الظل ، إذا أزالته ؛ لأنها تُزيل حكم المبتدأ والخبر ، وتُنشئ لهما حكماً آخر .

(٣) المراد بقول الشارح رحمه الله : « الأصل » هنا ؛ أى : رفع المبتدأ بالاجتماع ، والخبر بالمبتدأ .

والعوامل ثلاثة أقسام : قسم يُغَيَّرُ المبتدأ ، وقسم يُغَيَّرُ الخبر ، وقسم يُغَيَّرُ المبتدأ والخبر^(١) .



(١) فالعوامل التي تدخل على المبتدأ والخبر ، فتغير إعرابهما - بعد تَتَّبِعُ كلام العرب الموثوق به ، كما قال السيوطي في «الأشباه» - على ثلاثة أقسام :

القسم الأول : يرفع المبتدأ ، ويُشَمَّى اسمها ، وينصب الخبر ، ويسمى خبرها ، وذلك «كان» وأخواتها ، وهذا القسم كله أفعال ، نحو : كان الحجر صافياً .

والقسم الثاني : ينصب المبتدأ ، ويرفع الخبر ، عكس الأول ، وذلك «إن» وأخواتها ، وهذا القسم كله أحرف ، نحو : إن الله عزيز حكيم .

والقسم الثالث : ينصب المبتدأ والخبر جميعاً ، ويُشَمَّى مفعولين له ، وذلك «ظننت» وأخواتها ، وهذا القسم كله أفعال ، نحو : ظننت الصديق أئماً .

ومما مضى يتبين لك الآتي :

١- أن هذه العوامل اللفظية الثلاثة على نوعين :

النوع الأول أفعال ، وهي شيثان : كان وأخواتها ، وظننت وأخواتها .

النوع الثاني : حروف ، وهي : إن وأخواتها .

٢- أن المبتدأ والخبر يتغير حكمهما بدخول العوامل الثلاثة ، فـ «كان» ترفع المبتدأ بغير ما رُفِعَ به قبل ، وهو الابتداء ، وتنصب الخبر بعد أن كان مرفوعاً ، والعامل «إن» ينصب المبتدأ بعد أن كان مرفوعاً ، ويرفع الخبر بغير ما رُفِعَ به سابقاً ، وكذلك العامل «ظننت» فإنه ينصب المبتدأ والخبر .

وللمبتدأ أو الخبر اسم يتعلق بهما عند دخول تلك العوامل الثلاثة ، فيُشَمَّى المبتدأ اسماً فاعلاً مع «كان» وأخواتها ، ويُشَمَّى مع «إن» وأخواتها اسماً فقط ، ويُشَمَّى مع «ظننت» وأخواتها مفعولاً أول .

وأما الخبر فيسمى مع «كان» وأخواتها ، و «إن» وأخواتها خبراً لاسم «كان» وأخواتها ، أو «إن» وأخواتها ، لا خبراً للمبتدأ ، فاختلفت تسميته عما كان ، ويُشَمَّى مع «ظننت» وأخواتها مفعولاً ثانياً .

فائدة تتعلق بقول المؤلف : وأخواتها ؛ إذ المعنى : نظائرها ، وسيأتى إن شاء الله ذكر نظير «كان» ، و «إن» ، و «ظننت» .

کان و أخواتها

كان وأخواتها^(١)

قال المؤلف رحمه الله تعالى :

فأما « كان وأخواتها » فإنها ترفع الاسم، وتنصب الخبر، وهي كن، وأنسى، وأضح، وأضحى، وظل، وبات، وصار، وليس، وما زال، وما انفك، وما فتى، وما سرح، وما دام، وما تضرّف منها، نحو: كان، ويكون، وكن، وأضح، ويضح، وأضحى.

تقول: كان زيد قائماً، وليس عمرٌو شاكساً، وما أشبه ذلك.

ذكر المؤلف رحمه الله هنا القسم الذى يُغيّر الخبرَ دونَ المبتدأ، وهو « كان » وأخواتها، ولهذا قال المؤلف رحمه الله: بابُ العوامل الداخلة على المبتدأ والخبر، وهى ثلاثة أشياء: كان وأخواتها، وإن وأخواتها، وظننت وأخواتها.

ويطليق علماء النحو أخوات العامل على العوامل التى تَعْمَلُ عملَه، ولأفليس هناك أخ شقيق، وأخ لأب، لكن إذا كان العاملُ يَعْمَلُ عملاً هو عملُ العاملِ الآخرِ سُميَ أخاً له؛ لاجتماعيهما فى العمل.

قال المؤلف رحمه الله تعالى: فأما « كان » وأخواتها فإنها ترفع الاسم، وتنصب الخبر.

يغنى رحمه الله: أن « كان » وأخواتها ترفع الاسم، وتنصب الخبر؛ يعنى: أن المبتدأ يتبقى مرفوعاً، والخبر يكون منصوباً، فإذا قلت: زيد قائم. فكلاهما مرفوع^(٢)؛ لأنه لم يَدْخُلْ عليهما عامل.

فإذا أدخلت « كان » تقول: كان زيد قائماً، فتنصب الخبر، أما المبتدأ فهل هى

(١) هذا هو بداية ذكر تفصيل القول فى العوامل اللفظية الداخلة على المبتدأ والخبر، والنسب ذكرها، وابتدأ رحمه الله بـ « كان » وأخواتها، على سبيل اللف والنشر المُرْتَب.

(٢) أى: المبتدأ « زيد »، والخبر « قائم ».

رَفَعْتُهُ ، أَوْ أَنَّ الرَّفْعَ كَانَ مِنْ قَبْلِ ؟

خَوَاتِمٌ . قِيلَ : إِنَّ « كَانَ » لَا تُؤَوِّزُ فِي الْمَبْتَدَأِ شَيْئًا ؛ لِأَنَّهُ مَرْفُوعٌ مِنْ قَبْلِ .

وَقَبْلَ إِنَّهَا أَثَرَتْ فِيهِ ، فَانْسَلَخَ الْحُكْمُ الْأَوَّلُ ، وَهُوَ رَفْعُهُ بِالْإِبْتِدَاءِ ، إِلَى الْحُكْمِ الثَّانِي ، وَهُوَ رَفْعُهُ بِـ « كَانَ »^(١) .

وَالْمُؤَلَّفُ يَقُولُ : تَرْفَعُ الْأَسْمَ . وَلَمْ يَقُلْ : تُبْقِي الْأَسْمَ مَرْفُوعًا ، لَوْ قَالَ : تُبْقِيهِ مَرْفُوعًا . لَقُلْنَا : إِنَّ الْعَمَلَ لَغَيْرِهَا ، لَكِنْ قَالَ : تَرْفَعُ^(٢) .

إِذَنْ : فَهِيَ قَدْ أَثَرَتْ فِيهِ ، وَلِهَذَا نَقُولُ : كَانَ زَيْدٌ قَائِمًا .

كَانَ : فَعَلٌ مَاضٍ نَاقِصٌ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَكْتَفِي بِمَرْفُوعِهِ ؛ فَإِنَّكَ إِذَا قُلْتَ : كَانَ زَيْدٌ فَإِنَّكَ تَتَوَقَّعُ شَيْئًا ، فَلِهَذَا سُمِّيَتْ نَاقِصَةً .

(١) فهِمَا قَوْلَانِ لِلنَّحَاةِ الْكَوْفِيَّونَ يَزَوِّنَ أَنَّ اسْمَهَا مَرْفُوعٌ قَبْلَ دُخُولِهَا عَلَيْهِ ، حِينَ كَانَ مَبْتَدَأً ، فَهِيَ لَمْ تَعْمَلْ فِيهِ شَيْئًا ، وَعَمَلُهَا يَقْتَصِرُ عَلَى نَصَبِ الْخَبَرِ .

وَالْبَصْرِيُّونَ يَزَوِّنَ أَنَّ « كَانَ » وَأَخَوَاتُهَا تَدْخُلُ عَلَى الْمَبْتَدَأِ ، فَتَزِيلُ رَفْعَهُ الْأَوَّلَ ، الَّذِي كَانَ عَامِلَهُ الْإِبْتِدَاءَ ، وَتُحَدِّثُ لَهُ رَفْعًا جَدِيدًا ، عَامِلَهُ « كَانَ » ، أَوْ إِحْدَى أَخَوَاتِهَا .

وَالصَّحِيحُ هُوَ رَأْيُ الْبَصْرِيِّينَ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُغْنِ فِيهِ الْفِعْلُ بِالنَّصَبِ فَقَطْ ، وَلِأَنَّ هَذِهِ الْأَفْعَالَ قَدْ اتَّصَلَتْ بِهَا الْضَمِيرُ ، كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَكُنْتُمْ أَزْوَاجًا ثَلَاثَةً ﴾ ، وَالضَّمِيرُ لَا يَتَّصِلُ إِلَّا بِمَا يَعْمَلُ فِيهِ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

(٢) فَهَذَا الْمُؤَلَّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ بِالرَّغْمِ مِنْ كَوْنِهِ كَوْفِيٌّ الْمَذْهَبِ ، وَلَكِنَّهُ رَوَّحَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ مَذْهَبَ الْبَصْرِيِّينَ ، وَهُوَ الصَّحِيحُ ، كَمَا تَقْدِمُ .

لِـ « كَانَ » وَأَخَوَاتُهَا تَرْفَعُ الْأَسْمَ ؛ أَى : الْمَبْتَدَأَ ، وَيُسَمَّى اسْمَهَا ، وَتَنْصِبُ الْخَبَرَ ؛ أَى : خَبَرَ الْمَبْتَدَأِ ، وَيُسَمَّى خَبَرَهَا ، تَسْمِيَةً اصْطِلَاحِيَةً لِلنَّحَاةِ .

وَلَمْ يُسَمَّ الْمَرْفُوعُ فَاعِلًا ، وَالْمَنْصُوبُ مَفْعُولًا كَمَا فِي ضَرْبِ زَيْدٍ عَمَرًا لِأَنَّ هَذِهِ الْعَوَامِلَ حَالٌ لِقِصَانِهَا^(٣) تَجَرَّدَتْ عَنِ الْخَبَرِ الَّذِي شَأْنُهُ أَنْ يَصْدُرَ مِنَ الْفَاعِلِ عَلَى الْمَفْعُولِ ، فَلَمْ يُسَمَّ مَرْفُوعُهَا الْفَاعِلُ ، وَلَا مَصْبُوتُهَا الْمَفْعُولُ ، فَلِذَلِكَ سَمَّوْهَا بِذَلِكَ .

(٥) تُسَمَّى « كَانَ » وَأَخَوَاتُهَا أَفْعَالًا نَاقِصَةً ؛ لِأَنَّهُ لَا تَكْتَفِي بِمَرْفُوعِهَا .

وَقَدْ إِنْ « كَانَ » وَمَا مَعَهَا مِنْ أَخَوَاتِ تُسَمَّى بِالْأَفْعَالِ النَّاقِصَةِ لِقِصَانِهَا عَنْ حَقِيقَةِ الْعَمَلِ ؛ إِذْ حَقِيقَةُ الْعَمَلِ تَحْوِي أَمْرَيْنِ : الرَّمَانَ وَالْحَدَّثَ ، فَيَجْرَدُ مِنَ الْحَدَّثِ ، وَيَبْقَى الزَّمَانُ .

زيد: اسمها مرفوع بها - لا نقول: مرفوع بالابتداء، إذن: هي قد أثرت فيه -
وعلامه رفيعه ضمة ظاهرة في آخره.

فإنما خبرها منصوب بها، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره.

ولو قال قائل: كان زيد قائمًا. قلنا: هذا خطأ، لأن «كان» ترفع المبتدأ، وتنصب الخبر.

ولو قال آخر: كان زيدًا قائمًا. لقلنا أيضًا: أخطأت.

ولو قال ثالث: كان زيدًا قائمًا. لقلنا أيضًا: أخطأت.

فلا بد أن تقول: كان زيد قائمًا. لأن «كان» ترفع المبتدأ، وتنصب الخبر.

مثال آخر: تقول: كان أخوك قائمًا. ولا يصح أن تقول: كان أخاك قائمًا، أو:
كان أخاك قائم، أو: كان أخوك قائم.

مثال آخر: تقول: كان المسلمون أتقياء. ولا يصح أن تقول: كان المسلمين أتقياء، ولا أن تقول: كان المسلمون أتقياء.

ومثال ذلك في القرآن: قال الله تعالى: ﴿وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾.

الله: مبتدأ، غفور: خبر، وقال تعالى: ﴿وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا﴾.

الله: مرفوع، غفورًا: منصوب، والذي جعله هكذا هو دخول «كان».

إذن: «كان» ترفع الاسم، وتنصب الخبر.

ثم قال المؤلف رحمه الله: وهي: كان، وأمسى، وأصبح، وأضحى، وطل،
وبات، وصار، وليس، وما زال، وما أنفك، وما قُبئ، وما برح، وما دام.

(١) فهذه ثلاثة عشر فعلًا ترفع الاسم، وتنصب الخبر، وهي تنقسم بحسب عملها إلى ثلاثة أقسام، هي:

١ قسم الأول ما يرفع المبتدأ، وينصب الخبر بلا شرط، وهو ثمانية أفعال، هي: كان، أمسى

أصبح - أضحى - ظل - بات - صار - ليس.

قوله رحمه الله. كان^(١). مثالها: كان زيد قائما، كان المطر نازلا.
وقوله رحمه الله: أمسى^(٢).

مثاله أن تقول: أمسى الجو باردا. ولا يصح أن تقول: أمسى الجو باردا، ولا أن
تقول: أمسى الجو باردا، ولا أن تقول: أمسى الجو باردا.

٢- القسم الثاني ما يرفع المبتدأ، وينصب الخبر، بشرط أن يسبقه نفي، أو شبه نفي^(٣)، وهو أربعة
أفعال، هي: زال - ترح - قئ - انكث.

٣- القسم الثالث: ما يرفع المبتدأ، وينصب الخبر، بشرط أن تسبقه «ما» المصدرية الظرفية، وهو
الفعل «دام»، والمقصود بـ «ما» المصدرية الظرفية: أي: التي تؤزل مع الفعل بعدها بمصدر وظرف معا.
وقد بدأ المؤلف رحمه الله بالقسم الأول: أعني: ما يعمل هذا العمل بلا شرط، وهي الأفعال الثمانية
الأولى.

(١) يعنى المؤلف رحمه الله: أن الأول مما يرفع الاسم وينصب الخبر «كان»، وهي تفيد انصاف المخبر عنه
«الاسم» بالخبر في الماضي، إما مع الدوام والاستمرار، نحو قوله تعالى: ﴿وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا﴾.
وإعرابه:

كان: فعل ماضٍ ناقص، يرفع الاسم، وينصب الخبر.

الله: اسمها مرفوع بها، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة.

غفورا: خبرها منصوب بها، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة.

رحيما: خبر لها بعد خبر، منصوب بها أيضا.

وإما مع الانقطاع، نحو: كان الشيخ شائبا، وإعرابه كالذي قبله؛ وذلك لأن الله لم يزل غفورا رحيمًا
مطلقا، في الماضي والحال، والاستقبال، فـ «كان» فيه ليست للماضي فقط، بل للاستمرار؛ لأن الفعل
إذا أضيف إلى الله تعالى تجرد عن الزمان، وصار معناه الدوام، بحلاف شؤبية الشيخ؛ أي: الرحل
الكبير في السن؛ فإنها قد انقطعت بشئوخته؛ فلذا كانت «كان» فيه للانقطاع.

(٢) يعنى رحمه الله أن الثاني مما يرفع الاسم، وينصب الخبر: «أمسى»، وهو يفيد انصاف المخبر عنه
«الاسم» بالخبر في المساء، نحو: أمسى زيد غنيا. وإعرابه:

أمسى: فعل ماضٍ ناقص، يرفع الاسم، وينصب الخبر.

زيد: اسمها مرفوع بها، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره.

غنيا: خبرها منصوب بها، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة.

وفوه رحمه الله : أَضْبَحَ^(١) . تقول : أَضْبَحَ الجَوُّ بارِداً .

وفوه رحمه الله : أَضْحَى^(٢) . تقول : أَضْحَتِ الشمسُ بازِغةً ، ولو قلت : أَضْحَتِ الشمسُ بازِغةً ، أو قلت : أَضْحَتِ الشمسُ بازِغةً . فهو خطأ ، والصواب أن تقول : أَضْحَتِ الشمسُ بازِغةً .

وقوله رحمه الله : ظَلَّ^(٣) . بالظاء المشالة التي بمعنى « صار » ؛ احترازاً من « ضَلَّ » بالضاد ؛ فإنها ليست من أخوات « كان » .

(١) يعنى أن الثالث مما يرفع الاسم وينصب الخبر : « أصبح » ، وهو يفيد انصاف المُخْبِر عنه « الاسم » بالخبر فى الصباح ، نحو : أصبح البرد شديداً . وإعرابه : أصبح . فعل ماض ناقص ، يرفع الاسم ، وينصب الخبر . البرد : اسمها مرفوع بها ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة . شديداً : خبرها منصوب بها ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة .

(٢) يعنى : أن الرابع مما يرفع الاسم وينصب الخبر : « أضحى » ، وهو يفيد انصاف المُخْبِر عنه « الاسم » بالخبر فى الضُحى ، نحو : أضحى الفقيه ورعاً . وإعرابه : أضحى . فعل ماض ناقص ، يرفع الاسم ، وينصب الخبر . الفقيه : اسمها مرفوع بها ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة . ورعاً : خبرها منصوب بها ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة .

(٣) يعنى : أن الخامس مما يرفع الاسم ، وينصب الخبر « ظلَّ » ، وهو يفيد انصاف المُخْبِر عنه « الاسم » بالخبر فى جميع النهار ، نحو : ظل زيد صائداً ، وإعرابه : ظلَّ . فعل ماض ناقص ، يرفع الاسم ، وينصب الخبر . زيد : اسمها مرفوع بها ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة فى آخره . صائداً : خبرها منصوب بها .

وقد تأتى « ظلَّ » بمعنى « صار » - كما ذكر الشارح رحمه الله - كقوله تعالى : ﴿ وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُمْ بِالْأُنْثَىٰ ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا وَهُوَ كَظِيمٌ ٥١ ٥٢ ٥٣ ٥٤ ٥٥ ٥٦ ٥٧ ٥٨ ٥٩ ٦٠ ٦١ ٦٢ ٦٣ ٦٤ ٦٥ ٦٦ ٦٧ ٦٨ ٦٩ ٧٠ ٧١ ٧٢ ٧٣ ٧٤ ٧٥ ٧٦ ٧٧ ٧٨ ٧٩ ٨٠ ٨١ ٨٢ ٨٣ ٨٤ ٨٥ ٨٦ ٨٧ ٨٨ ٨٩ ٩٠ ٩١ ٩٢ ٩٣ ٩٤ ٩٥ ٩٦ ٩٧ ٩٨ ٩٩ ١٠٠ ١٠١ ١٠٢ ١٠٣ ١٠٤ ١٠٥ ١٠٦ ١٠٧ ١٠٨ ١٠٩ ١١٠ ١١١ ١١٢ ١١٣ ١١٤ ١١٥ ١١٦ ١١٧ ١١٨ ١١٩ ١٢٠ ١٢١ ١٢٢ ١٢٣ ١٢٤ ١٢٥ ١٢٦ ١٢٧ ١٢٨ ١٢٩ ١٣٠ ١٣١ ١٣٢ ١٣٣ ١٣٤ ١٣٥ ١٣٦ ١٣٧ ١٣٨ ١٣٩ ١٤٠ ١٤١ ١٤٢ ١٤٣ ١٤٤ ١٤٥ ١٤٦ ١٤٧ ١٤٨ ١٤٩ ١٥٠ ١٥١ ١٥٢ ١٥٣ ١٥٤ ١٥٥ ١٥٦ ١٥٧ ١٥٨ ١٥٩ ١٦٠ ١٦١ ١٦٢ ١٦٣ ١٦٤ ١٦٥ ١٦٦ ١٦٧ ١٦٨ ١٦٩ ١٧٠ ١٧١ ١٧٢ ١٧٣ ١٧٤ ١٧٥ ١٧٦ ١٧٧ ١٧٨ ١٧٩ ١٨٠ ١٨١ ١٨٢ ١٨٣ ١٨٤ ١٨٥ ١٨٦ ١٨٧ ١٨٨ ١٨٩ ١٩٠ ١٩١ ١٩٢ ١٩٣ ١٩٤ ١٩٥ ١٩٦ ١٩٧ ١٩٨ ١٩٩ ٢٠٠ ٢٠١ ٢٠٢ ٢٠٣ ٢٠٤ ٢٠٥ ٢٠٦ ٢٠٧ ٢٠٨ ٢٠٩ ٢١٠ ٢١١ ٢١٢ ٢١٣ ٢١٤ ٢١٥ ٢١٦ ٢١٧ ٢١٨ ٢١٩ ٢٢٠ ٢٢١ ٢٢٢ ٢٢٣ ٢٢٤ ٢٢٥ ٢٢٦ ٢٢٧ ٢٢٨ ٢٢٩ ٢٣٠ ٢٣١ ٢٣٢ ٢٣٣ ٢٣٤ ٢٣٥ ٢٣٦ ٢٣٧ ٢٣٨ ٢٣٩ ٢٤٠ ٢٤١ ٢٤٢ ٢٤٣ ٢٤٤ ٢٤٥ ٢٤٦ ٢٤٧ ٢٤٨ ٢٤٩ ٢٥٠ ٢٥١ ٢٥٢ ٢٥٣ ٢٥٤ ٢٥٥ ٢٥٦ ٢٥٧ ٢٥٨ ٢٥٩ ٢٦٠ ٢٦١ ٢٦٢ ٢٦٣ ٢٦٤ ٢٦٥ ٢٦٦ ٢٦٧ ٢٦٨ ٢٦٩ ٢٧٠ ٢٧١ ٢٧٢ ٢٧٣ ٢٧٤ ٢٧٥ ٢٧٦ ٢٧٧ ٢٧٨ ٢٧٩ ٢٨٠ ٢٨١ ٢٨٢ ٢٨٣ ٢٨٤ ٢٨٥ ٢٨٦ ٢٨٧ ٢٨٨ ٢٨٩ ٢٩٠ ٢٩١ ٢٩٢ ٢٩٣ ٢٩٤ ٢٩٥ ٢٩٦ ٢٩٧ ٢٩٨ ٢٩٩ ٣٠٠ ٣٠١ ٣٠٢ ٣٠٣ ٣٠٤ ٣٠٥ ٣٠٦ ٣٠٧ ٣٠٨ ٣٠٩ ٣١٠ ٣١١ ٣١٢ ٣١٣ ٣١٤ ٣١٥ ٣١٦ ٣١٧ ٣١٨ ٣١٩ ٣٢٠ ٣٢١ ٣٢٢ ٣٢٣ ٣٢٤ ٣٢٥ ٣٢٦ ٣٢٧ ٣٢٨ ٣٢٩ ٣٣٠ ٣٣١ ٣٣٢ ٣٣٣ ٣٣٤ ٣٣٥ ٣٣٦ ٣٣٧ ٣٣٨ ٣٣٩ ٣٤٠ ٣٤١ ٣٤٢ ٣٤٣ ٣٤٤ ٣٤٥ ٣٤٦ ٣٤٧ ٣٤٨ ٣٤٩ ٣٥٠ ٣٥١ ٣٥٢ ٣٥٣ ٣٥٤ ٣٥٥ ٣٥٦ ٣٥٧ ٣٥٨ ٣٥٩ ٣٦٠ ٣٦١ ٣٦٢ ٣٦٣ ٣٦٤ ٣٦٥ ٣٦٦ ٣٦٧ ٣٦٨ ٣٦٩ ٣٧٠ ٣٧١ ٣٧٢ ٣٧٣ ٣٧٤ ٣٧٥ ٣٧٦ ٣٧٧ ٣٧٨ ٣٧٩ ٣٨٠ ٣٨١ ٣٨٢ ٣٨٣ ٣٨٤ ٣٨٥ ٣٨٦ ٣٨٧ ٣٨٨ ٣٨٩ ٣٩٠ ٣٩١ ٣٩٢ ٣٩٣ ٣٩٤ ٣٩٥ ٣٩٦ ٣٩٧ ٣٩٨ ٣٩٩ ٤٠٠ ٤٠١ ٤٠٢ ٤٠٣ ٤٠٤ ٤٠٥ ٤٠٦ ٤٠٧ ٤٠٨ ٤٠٩ ٤١٠ ٤١١ ٤١٢ ٤١٣ ٤١٤ ٤١٥ ٤١٦ ٤١٧ ٤١٨ ٤١٩ ٤٢٠ ٤٢١ ٤٢٢ ٤٢٣ ٤٢٤ ٤٢٥ ٤٢٦ ٤٢٧ ٤٢٨ ٤٢٩ ٤٣٠ ٤٣١ ٤٣٢ ٤٣٣ ٤٣٤ ٤٣٥ ٤٣٦ ٤٣٧ ٤٣٨ ٤٣٩ ٤٤٠ ٤٤١ ٤٤٢ ٤٤٣ ٤٤٤ ٤٤٥ ٤٤٦ ٤٤٧ ٤٤٨ ٤٤٩ ٤٥٠ ٤٥١ ٤٥٢ ٤٥٣ ٤٥٤ ٤٥٥ ٤٥٦ ٤٥٧ ٤٥٨ ٤٥٩ ٤٦٠ ٤٦١ ٤٦٢ ٤٦٣ ٤٦٤ ٤٦٥ ٤٦٦ ٤٦٧ ٤٦٨ ٤٦٩ ٤٧٠ ٤٧١ ٤٧٢ ٤٧٣ ٤٧٤ ٤٧٥ ٤٧٦ ٤٧٧ ٤٧٨ ٤٧٩ ٤٨٠ ٤٨١ ٤٨٢ ٤٨٣ ٤٨٤ ٤٨٥ ٤٨٦ ٤٨٧ ٤٨٨ ٤٨٩ ٤٩٠ ٤٩١ ٤٩٢ ٤٩٣ ٤٩٤ ٤٩٥ ٤٩٦ ٤٩٧ ٤٩٨ ٤٩٩ ٥٠٠ ٥٠١ ٥٠٢ ٥٠٣ ٥٠٤ ٥٠٥ ٥٠٦ ٥٠٧ ٥٠٨ ٥٠٩ ٥١٠ ٥١١ ٥١٢ ٥١٣ ٥١٤ ٥١٥ ٥١٦ ٥١٧ ٥١٨ ٥١٩ ٥٢٠ ٥٢١ ٥٢٢ ٥٢٣ ٥٢٤ ٥٢٥ ٥٢٦ ٥٢٧ ٥٢٨ ٥٢٩ ٥٣٠ ٥٣١ ٥٣٢ ٥٣٣ ٥٣٤ ٥٣٥ ٥٣٦ ٥٣٧ ٥٣٨ ٥٣٩ ٥٤٠ ٥٤١ ٥٤٢ ٥٤٣ ٥٤٤ ٥٤٥ ٥٤٦ ٥٤٧ ٥٤٨ ٥٤٩ ٥٥٠ ٥٥١ ٥٥٢ ٥٥٣ ٥٥٤ ٥٥٥ ٥٥٦ ٥٥٧ ٥٥٨ ٥٥٩ ٥٦٠ ٥٦١ ٥٦٢ ٥٦٣ ٥٦٤ ٥٦٥ ٥٦٦ ٥٦٧ ٥٦٨ ٥٦٩ ٥٧٠ ٥٧١ ٥٧٢ ٥٧٣ ٥٧٤ ٥٧٥ ٥٧٦ ٥٧٧ ٥٧٨ ٥٧٩ ٥٨٠ ٥٨١ ٥٨٢ ٥٨٣ ٥٨٤ ٥٨٥ ٥٨٦ ٥٨٧ ٥٨٨ ٥٨٩ ٥٩٠ ٥٩١ ٥٩٢ ٥٩٣ ٥٩٤ ٥٩٥ ٥٩٦ ٥٩٧ ٥٩٨ ٥٩٩ ٦٠٠ ٦٠١ ٦٠٢ ٦٠٣ ٦٠٤ ٦٠٥ ٦٠٦ ٦٠٧ ٦٠٨ ٦٠٩ ٦١٠ ٦١١ ٦١٢ ٦١٣ ٦١٤ ٦١٥ ٦١٦ ٦١٧ ٦١٨ ٦١٩ ٦٢٠ ٦٢١ ٦٢٢ ٦٢٣ ٦٢٤ ٦٢٥ ٦٢٦ ٦٢٧ ٦٢٨ ٦٢٩ ٦٣٠ ٦٣١ ٦٣٢ ٦٣٣ ٦٣٤ ٦٣٥ ٦٣٦ ٦٣٧ ٦٣٨ ٦٣٩ ٦٤٠ ٦٤١ ٦٤٢ ٦٤٣ ٦٤٤ ٦٤٥ ٦٤٦ ٦٤٧ ٦٤٨ ٦٤٩ ٦٥٠ ٦٥١ ٦٥٢ ٦٥٣ ٦٥٤ ٦٥٥ ٦٥٦ ٦٥٧ ٦٥٨ ٦٥٩ ٦٦٠ ٦٦١ ٦٦٢ ٦٦٣ ٦٦٤ ٦٦٥ ٦٦٦ ٦٦٧ ٦٦٨ ٦٦٩ ٦٧٠ ٦٧١ ٦٧٢ ٦٧٣ ٦٧٤ ٦٧٥ ٦٧٦ ٦٧٧ ٦٧٨ ٦٧٩ ٦٨٠ ٦٨١ ٦٨٢ ٦٨٣ ٦٨٤ ٦٨٥ ٦٨٦ ٦٨٧ ٦٨٨ ٦٨٩ ٦٩٠ ٦٩١ ٦٩٢ ٦٩٣ ٦٩٤ ٦٩٥ ٦٩٦ ٦٩٧ ٦٩٨ ٦٩٩ ٧٠٠ ٧٠١ ٧٠٢ ٧٠٣ ٧٠٤ ٧٠٥ ٧٠٦ ٧٠٧ ٧٠٨ ٧٠٩ ٧١٠ ٧١١ ٧١٢ ٧١٣ ٧١٤ ٧١٥ ٧١٦ ٧١٧ ٧١٨ ٧١٩ ٧٢٠ ٧٢١ ٧٢٢ ٧٢٣ ٧٢٤ ٧٢٥ ٧٢٦ ٧٢٧ ٧٢٨ ٧٢٩ ٧٣٠ ٧٣١ ٧٣٢ ٧٣٣ ٧٣٤ ٧٣٥ ٧٣٦ ٧٣٧ ٧٣٨ ٧٣٩ ٧٤٠ ٧٤١ ٧٤٢ ٧٤٣ ٧٤٤ ٧٤٥ ٧٤٦ ٧٤٧ ٧٤٨ ٧٤٩ ٧٥٠ ٧٥١ ٧٥٢ ٧٥٣ ٧٥٤ ٧٥٥ ٧٥٦ ٧٥٧ ٧٥٨ ٧٥٩ ٧٦٠ ٧٦١ ٧٦٢ ٧٦٣ ٧٦٤ ٧٦٥ ٧٦٦ ٧٦٧ ٧٦٨ ٧٦٩ ٧٧٠ ٧٧١ ٧٧٢ ٧٧٣ ٧٧٤ ٧٧٥ ٧٧٦ ٧٧٧ ٧٧٨ ٧٧٩ ٧٨٠ ٧٨١ ٧٨٢ ٧٨٣ ٧٨٤ ٧٨٥ ٧٨٦ ٧٨٧ ٧٨٨ ٧٨٩ ٧٩٠ ٧٩١ ٧٩٢ ٧٩٣ ٧٩٤ ٧٩٥ ٧٩٦ ٧٩٧ ٧٩٨ ٧٩٩ ٨٠٠ ٨٠١ ٨٠٢ ٨٠٣ ٨٠٤ ٨٠٥ ٨٠٦ ٨٠٧ ٨٠٨ ٨٠٩ ٨١٠ ٨١١ ٨١٢ ٨١٣ ٨١٤ ٨١٥ ٨١٦ ٨١٧ ٨١٨ ٨١٩ ٨٢٠ ٨٢١ ٨٢٢ ٨٢٣ ٨٢٤ ٨٢٥ ٨٢٦ ٨٢٧ ٨٢٨ ٨٢٩ ٨٣٠ ٨٣١ ٨٣٢ ٨٣٣ ٨٣٤ ٨٣٥ ٨٣٦ ٨٣٧ ٨٣٨ ٨٣٩ ٨٤٠ ٨٤١ ٨٤٢ ٨٤٣ ٨٤٤ ٨٤٥ ٨٤٦ ٨٤٧ ٨٤٨ ٨٤٩ ٨٥٠ ٨٥١ ٨٥٢ ٨٥٣ ٨٥٤ ٨٥٥ ٨٥٦ ٨٥٧ ٨٥٨ ٨٥٩ ٨٦٠ ٨٦١ ٨٦٢ ٨٦٣ ٨٦٤ ٨٦٥ ٨٦٦ ٨٦٧ ٨٦٨ ٨٦٩ ٨٧٠ ٨٧١ ٨٧٢ ٨٧٣ ٨٧٤ ٨٧٥ ٨٧٦ ٨٧٧ ٨٧٨ ٨٧٩ ٨٨٠ ٨٨١ ٨٨٢ ٨٨٣ ٨٨٤ ٨٨٥ ٨٨٦ ٨٨٧ ٨٨٨ ٨٨٩ ٨٩٠ ٨٩١ ٨٩٢ ٨٩٣ ٨٩٤ ٨٩٥ ٨٩٦ ٨٩٧ ٨٩٨ ٨٩٩ ٩٠٠ ٩٠١ ٩٠٢ ٩٠٣ ٩٠٤ ٩٠٥ ٩٠٦ ٩٠٧ ٩٠٨ ٩٠٩ ٩١٠ ٩١١ ٩١٢ ٩١٣ ٩١٤ ٩١٥ ٩١٦ ٩١٧ ٩١٨ ٩١٩ ٩٢٠ ٩٢١ ٩٢٢ ٩٢٣ ٩٢٤ ٩٢٥ ٩٢٦ ٩٢٧ ٩٢٨ ٩٢٩ ٩٣٠ ٩٣١ ٩٣٢ ٩٣٣ ٩٣٤ ٩٣٥ ٩٣٦ ٩٣٧ ٩٣٨ ٩٣٩ ٩٤٠ ٩٤١ ٩٤٢ ٩٤٣ ٩٤٤ ٩٤٥ ٩٤٦ ٩٤٧ ٩٤٨ ٩٤٩ ٩٥٠ ٩٥١ ٩٥٢ ٩٥٣ ٩٥٤ ٩٥٥ ٩٥٦ ٩٥٧ ٩٥٨ ٩٥٩ ٩٦٠ ٩٦١ ٩٦٢ ٩٦٣ ٩٦٤ ٩٦٥ ٩٦٦ ٩٦٧ ٩٦٨ ٩٦٩ ٩٧٠ ٩٧١ ٩٧٢ ٩٧٣ ٩٧٤ ٩٧٥ ٩٧٦ ٩٧٧ ٩٧٨ ٩٧٩ ٩٨٠ ٩٨١ ٩٨٢ ٩٨٣ ٩٨٤ ٩٨٥ ٩٨٦ ٩٨٧ ٩٨٨ ٩٨٩ ٩٩٠ ٩٩١ ٩٩٢ ٩٩٣ ٩٩٤ ٩٩٥ ٩٩٦ ٩٩٧ ٩٩٨ ٩٩٩ ١٠٠٠ ١٠٠١ ١٠٠٢ ١٠٠٣ ١٠٠٤ ١٠٠٥ ١٠٠٦ ١٠٠٧ ١٠٠٨ ١٠٠٩ ١٠١٠ ١٠١١ ١٠١٢ ١٠١٣ ١٠١٤ ١٠١٥ ١٠١٦ ١٠١٧ ١٠١٨ ١٠١٩ ١٠٢٠ ١٠٢١ ١٠٢٢ ١٠٢٣ ١٠٢٤ ١٠٢٥ ١٠٢٦ ١٠٢٧ ١٠٢٨ ١٠٢٩ ١٠٣٠ ١٠٣١ ١٠٣٢ ١٠٣٣ ١٠٣٤ ١٠٣٥ ١٠٣٦ ١٠٣٧ ١٠٣٨ ١٠٣٩ ١٠٤٠ ١٠٤١ ١٠٤٢ ١٠٤٣ ١٠٤٤ ١٠٤٥ ١٠٤٦ ١٠٤٧ ١٠٤٨ ١٠٤٩ ١٠٥٠ ١٠٥١ ١٠٥٢ ١٠٥٣ ١٠٥٤ ١٠٥٥ ١٠٥٦ ١٠٥٧ ١٠٥٨ ١٠٥٩ ١٠٦٠ ١٠٦١ ١٠٦٢ ١٠٦٣ ١٠٦٤ ١٠٦٥ ١٠٦٦ ١٠٦٧ ١٠٦٨ ١٠٦٩ ١٠٧٠ ١٠٧١ ١٠٧٢ ١٠٧٣ ١٠٧٤ ١٠٧٥ ١٠٧٦ ١٠٧٧ ١٠٧٨ ١٠٧٩ ١٠٨٠ ١٠٨١ ١٠٨٢ ١٠٨٣ ١٠٨٤ ١٠٨٥ ١٠٨٦ ١٠٨٧ ١٠٨٨ ١٠٨٩ ١٠٩٠ ١٠٩١ ١٠٩٢ ١٠٩٣ ١٠٩٤ ١٠٩٥ ١٠٩٦ ١٠٩٧ ١٠٩٨ ١٠٩٩ ١١٠٠ ١١٠١ ١١٠٢ ١١٠٣ ١١٠٤ ١١٠٥ ١١٠٦ ١١٠٧ ١١٠٨ ١١٠٩ ١١١٠ ١١١١ ١١١٢ ١١١٣ ١١١٤ ١١١٥ ١١١٦ ١١١٧ ١١١٨ ١١١٩ ١١٢٠ ١١٢١ ١١٢٢ ١١٢٣ ١١٢٤ ١١٢٥ ١١٢٦ ١١٢٧ ١١٢٨ ١١٢٩ ١١٣٠ ١١٣١ ١١٣٢ ١١٣٣ ١١٣٤ ١١٣٥ ١١٣٦ ١١٣٧ ١١٣٨ ١١٣٩ ١١٤٠ ١١٤١ ١١٤٢ ١١٤٣ ١١٤٤ ١١٤٥ ١١٤٦ ١١٤٧ ١١٤٨ ١١٤٩ ١١٥٠ ١١٥١ ١١٥٢ ١١٥٣ ١١٥٤ ١١٥٥ ١١٥٦ ١١٥٧ ١١٥٨ ١١٥٩ ١١٦٠ ١١٦١ ١١٦٢ ١١٦٣ ١١٦٤ ١١٦٥ ١١٦٦ ١١٦٧ ١١٦٨ ١١٦٩ ١١٧٠ ١١٧١ ١١٧٢ ١١٧٣ ١١٧٤ ١١٧٥ ١١٧٦ ١١٧٧ ١١٧٨ ١١٧٩ ١١٨٠ ١١٨١ ١١٨٢ ١١٨٣ ١١٨٤ ١١٨٥ ١١٨٦ ١١٨٧ ١١٨٨ ١١٨٩ ١١٩٠ ١١٩١ ١١٩٢ ١١٩٣ ١١٩٤ ١١٩٥ ١١٩٦ ١١٩٧ ١١٩٨ ١١٩٩ ١٢٠٠ ١٢٠١ ١٢٠٢ ١٢٠٣ ١٢٠٤ ١٢٠٥ ١٢٠٦ ١٢٠٧ ١٢٠٨ ١٢٠٩ ١٢١٠ ١٢١١ ١٢١٢ ١٢١٣ ١٢١٤ ١٢١٥ ١٢١٦ ١٢١٧ ١٢١٨ ١٢١٩ ١٢٢٠ ١٢٢١ ١٢٢٢ ١٢٢٣ ١٢٢٤ ١٢٢٥ ١٢٢٦ ١٢٢٧ ١٢٢٨ ١٢٢٩ ١٢٣٠ ١٢٣١ ١٢٣٢ ١٢٣٣ ١٢٣٤ ١٢٣٥ ١٢٣٦ ١٢٣٧ ١٢٣٨ ١٢٣٩ ١٢٤٠ ١٢٤١ ١٢٤٢ ١٢٤٣ ١٢٤٤ ١٢٤٥ ١٢٤٦ ١٢٤٧ ١٢٤٨ ١٢٤٩ ١٢٥٠ ١٢٥١ ١٢٥٢ ١٢٥٣ ١٢٥٤ ١٢٥٥ ١٢٥٦ ١٢٥٧ ١٢٥٨ ١٢٥٩ ١٢٦٠ ١٢٦١ ١٢٦٢ ١٢٦٣ ١٢٦٤ ١٢٦٥ ١٢٦٦ ١٢٦٧ ١٢٦٨ ١٢٦٩ ١٢٧٠ ١٢٧١ ١٢٧٢ ١٢٧٣ ١٢٧٤ ١٢٧٥ ١٢٧٦ ١٢٧٧ ١٢٧٨ ١٢٧٩ ١٢٨٠ ١٢٨١ ١٢٨٢ ١٢٨٣ ١٢٨٤ ١٢٨٥ ١٢٨٦ ١٢٨٧ ١٢٨٨ ١٢٨٩ ١٢٩٠ ١٢٩١ ١٢٩٢ ١٢٩٣ ١٢٩٤ ١٢٩٥ ١٢٩٦ ١٢٩٧ ١٢٩٨ ١٢٩٩ ١٣٠٠ ١٣٠١ ١٣٠٢ ١٣٠٣ ١٣٠٤ ١٣٠٥ ١٣٠٦ ١٣٠٧ ١٣٠٨ ١٣٠٩ ١٣١٠ ١٣١١ ١٣١٢ ١٣١٣ ١٣١٤ ١٣١٥ ١٣١٦ ١٣١٧ ١٣١٨ ١٣١٩ ١٣٢٠ ١٣٢١ ١٣٢٢ ١٣٢٣ ١٣٢٤ ١٣٢٥ ١٣٢٦ ١٣٢٧ ١٣٢٨ ١٣٢٩ ١٣٣٠ ١٣٣١ ١٣٣٢ ١٣٣٣ ١٣٣٤ ١٣٣٥ ١٣٣٦ ١٣٣٧ ١٣٣٨ ١٣٣٩ ١٣٤٠ ١٣٤١ ١٣٤٢ ١٣٤٣ ١٣٤٤ ١٣٤٥ ١٣٤٦ ١٣٤٧ ١٣٤٨ ١٣٤٩ ١٣٥٠ ١٣٥١ ١٣٥٢ ١٣٥٣ ١٣٥٤ ١٣٥٥ ١٣٥٦ ١٣٥٧ ١٣٥٨ ١٣٥٩ ١٣٦٠ ١٣٦١ ١٣٦٢ ١٣٦٣ ١٣٦٤ ١٣٦٥ ١٣٦٦ ١٣٦٧ ١٣٦٨ ١٣٦٩ ١٣٧٠ ١٣٧١ ١٣٧٢ ١٣٧٣ ١٣٧٤ ١٣٧٥ ١٣٧٦ ١٣٧٧ ١٣٧٨ ١٣٧٩ ١٣٨٠ ١٣٨١ ١٣٨٢ ١٣٨٣ ١٣٨٤ ١٣٨٥ ١٣٨٦ ١٣٨٧ ١٣٨٨ ١٣٨٩ ١٣٩٠ ١٣٩١ ١٣٩٢ ١٣٩٣ ١٣٩٤ ١٣٩٥ ١٣٩٦ ١٣٩٧ ١٣٩٨ ١٣٩٩ ١٤٠٠ ١٤٠١ ١٤٠٢ ١٤٠٣ ١٤٠٤ ١٤٠٥ ١٤٠٦ ١٤٠٧ ١٤٠٨ ١٤٠٩ ١٤١٠ ١٤١١ ١٤١٢ ١٤١٣ ١٤١٤ ١٤١٥ ١٤١٦ ١٤١٧ ١٤١٨ ١٤١٩ ١٤٢٠ ١٤٢١ ١٤٢٢ ١٤٢٣ ١٤٢٤ ١٤٢٥ ١٤٢٦ ١٤٢٧ ١٤٢٨ ١٤٢٩ ١٤٣٠ ١٤٣١ ١٤٣٢ ١٤٣٣ ١٤٣٤ ١٤٣٥ ١٤٣٦ ١٤٣٧ ١٤٣٨ ١٤٣٩ ١٤٤٠ ١٤٤١ ١٤٤٢ ١٤٤٣ ١٤٤٤ ١٤٤٥ ١٤٤٦ ١٤٤٧ ١٤٤٨ ١٤٤٩ ١٤٥٠ ١٤٥١ ١٤٥٢ ١٤٥٣ ١٤٥٤ ١٤٥٥ ١٤٥٦ ١٤٥٧ ١٤٥٨ ١٤٥٩ ١٤٦٠ ١٤٦١ ١٤٦٢ ١٤٦٣ ١٤٦٤ ١٤٦٥ ١٤٦٦ ١٤٦٧ ١٤٦٨ ١٤٦٩ ١٤٧٠ ١٤٧١ ١٤٧٢ ١٤٧٣ ١٤٧٤ ١٤٧٥ ١٤٧٦ ١٤٧٧ ١٤٧٨ ١٤٧٩ ١٤٨٠ ١٤٨١ ١٤٨٢ ١٤٨٣ ١٤٨٤ ١٤٨٥ ١٤٨٦ ١٤٨٧ ١٤٨٨ ١٤٨٩ ١٤٩٠ ١٤٩١ ١٤٩٢ ١٤٩٣ ١٤٩٤ ١٤٩٥ ١٤٩٦ ١٤٩٧ ١٤٩٨ ١٤٩٩ ١٥٠٠ ١٥٠١ ١٥٠٢ ١٥٠٣ ١٥٠٤ ١٥٠٥ ١٥٠٦ ١٥٠٧ ١٥٠٨ ١٥٠٩ ١٥١٠ ١٥١١ ١٥١٢ ١٥١٣ ١٥١٤ ١٥١٥ ١٥١٦ ١٥١٧ ١٥١٨ ١٥١٩ ١٥٢٠ ١٥٢١ ١٥٢٢ ١٥٢٣ ١٥٢٤ ١٥٢٥ ١٥٢٦ ١٥٢٧ ١٥٢٨ ١٥٢٩ ١٥٣٠ ١٥٣١ ١٥٣٢ ١٥٣٣ ١٥٣٤ ١٥٣٥ ١٥٣٦ ١٥٣٧ ١٥٣٨ ١٥٣٩ ١٥٤٠ ١٥٤١ ١٥٤٢ ١٥٤٣ ١٥٤٤ ١٥٤٥ ١٥٤٦ ١٥٤٧ ١٥٤٨ ١٥٤٩ ١٥٥٠

ومنه : قوله تعالى : ﴿ظَلَّ وَجْهَهُ مُسْوَدًّا﴾ .

ومنه أيضا : ظَلَّ زيدٌ واقفاً ، ظَلَّ المطرُ نازلاً ، ظَلَّ المطرُ ينزلُ .

وهذا المثال الأخير صحيح ، وإن كان الفعل مرفوعاً ؛ لأن الخبر هنا جملة في محل نصب .

أما « ضل » ، بالضاد ، التي هي من الضلال ؛ فإنها لا ترفع المبتدأ ، ولا تنصب الخبر ، بل لها فاعلٌ ومفعولٌ ، تقول : ضَلَّ الرجلُ سبيلَ الحقِّ^(١) .

وقوله رحمه الله : بات^(٢) . تقول : باتَ الحارسُ نائماً .

وقوله رحمه الله : صار^(٣) . « صار » أيضاً ترفع المبتدأ ، وتنصب الخبر ، تقول : صار

= أى : صارت أبواباً ، وصارت مراكباً .

- وقوله تعالى : ﴿وَأَصْبَحَ قُودًا أَمْ مَوْسَىٰ قَارِعًا﴾ .

« أصبح » هنا بمعنى « صار » .

ومن شواهد إثبات هذه الأفعال بمعنى « صار » من لغة العرب .

- قول الشاعر .

أُتِيتُ خَلَاءً وَأَتَيْتُ أَهْلَهَا اخْتَمَلُوا أَخْتَىٰ عَلَيْهَا الَّذِي أَخْتَىٰ عَلَىٰ بُيُوتِ

- وقول الآخر .

أَضْحَىٰ يُخْرِقُ أَثْرَابِي وَيَضْرِبُنِي أَبْعَدَ شَيْبِي يَبْقَىٰ عَيْدِي الْأَذْبَا

(١) فتُزب « الرجل » فاعلاً ، وتُزب « سبيل » مفعولاً به .

(٢) يعنى أن السادس مما يرفع الاسم وينصب الخبر : « بات » ، وهو يفيد اتصاف المُخْتَر عنه « الاسم »

بالحر في وقت التَّيَّاب ، وهو الليل ، نحو : باتَ زيدٌ ساهراً . وإعرابه :

باتت : فعل ماض ناقص ، يرفع الاسم ، وينصب الخبر .

زيدٌ : اسمها ، مرفوع بها ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة .

ساهرًا : خبرها منصوب بها .

(٣) يعنى أن السابع مما يرفع الاسم وينصب الخبر « صار » ، وهو يفيد تحوُّل الاسم من حالته إلى الحالة التي

بدل عليها الخبر ، نحو : صار السعُرُ رَجِيصًا . وإعرابه :

صار - فعل ماض ناقص ، يرفع الاسم ، وينصب الخبر .

سعر - اسمها مرفوع بها ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة .

رجيصًا . خبرها منصوب بها .

الْخَرْفُ - الطَّيْنُ الْمَشْوِيُّ - إِنْاءٌ، صار الطَّيْنُ لِيَرْيَقًا. كما مثل به النحويون.

ومثال ذلك أيضًا: صار الغراب حمامة. يقولون: إِنَّ الْغُرَابَ أَرَادَ أَنْ يُقْلَدَ الْحَمَامَةَ فِي الْمَشْيِ، فَمَشَى خُطُوبًا، وَعَجَزَ أَنْ يُقْلَدَهَا، ثُمَّ أَرَادَ أَنْ يَرْجِعَ إِلَى مَشْيِهِ الْأَوَّلِ، فَإِذَا هُوَ قَدْ ضَيَّعَهُ، وَلِهَذَا يُضْرَبُ بِهِ الْمَثَلُ، فَيَقَالُ: ضَيَّعَ مَشْيَهُ، وَمَشَى الْحَمَامَةَ؛ لِأَنَّهُ، لَا عَرَفَ مَشْيِهِ الْأَوَّلَ، وَلَا اسْتَطَاعَ أَنْ يُقْلَدَ مَشْيَ الْحَمَامَةِ.

فَتَقُولُ: صار الغراب حمامة. وَلَا يَصِحُّ أَنْ تَقُولَ: صار الغراب حمامة، وَلَا أَنْ تَقُولَ: صار الغراب حمامة، وَلَا أَنْ تَقُولَ: صار الغراب حمامة.

وقوله رحمه الله: ليس^(١). «ليس» أيضًا من أخوات «كان»، تَرْفَعُ الْمَبْتَدَأَ، وَتَنْصِبُ الْخَبَرَ، تَقُولُ: ليس البرُّ أَنْ تَمْنَحَ إِحْسَانَكَ عَنْ أَيْكَ.

لكن يُوجَدُ إِشْكَالٌ فِي الْقُرْآنِ، فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَيْسَ الْبِرُّ أَنْ تُولُوا﴾. وهو أنكم تقولون: إِنَّ «كان» تَرْفَعُ الْمَبْتَدَأَ، وَتَنْصِبُ الْخَبَرَ، وَهنا «البرُّ» منصوب؟

والجواب عن هذا الإشكال أن نقول: يقول العلماء: إنه قد يُقَدَّمُ الْخَبَرُ عَلَى الْاسْمِ، قَدْ تَقُولُ: كان قائمًا زيدًا.

قال الله تعالى: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ﴾. يعني: قد يُقَدَّمُ الْخَبَرُ. فقوله تعالى: ﴿لَيْسَ الْبِرُّ أَنْ تُولُوا﴾.

هذا من تقديم الخبر؛ يعني: ليس تُولِيَتْكُمْ وجوهكم قَبْلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ هُوَ الْبِرُّ. ومثال عمل «ليس» أيضًا الرِّفْعُ فِي أَسْمَائِهَا، وَالتَّنْصِبُ فِي خَبَرِهَا: قَوْلُكَ: ليس

(١) يسمي أن الثامن مما يرفع الاسم وينصب الخبر بلا شرط «ليس»، وهو يفيد نفي الخبر عن الاسم في وقت الحال عند الإطلاق، نحو: ليس زيدًا قائمًا. أي: الآن. وإعرابه:

ليس: فعل ماض ناقص، يرفع الاسم، وينصب الخبر.

زيد: اسمها مرفوع بها، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة.

وقد خرها منصوب بها.

وما عدا نفسه يزمع معين فإنها تكون على حسبه، مثل: ليس الطالب مسافرًا غدًا.

الطالب مُهْجِلًا .

ولا يصح أن تقول : ليس الطالب مُهْجِلًا ، ولا أن تقول : ليس الطالب مُهْجِلٌ ، ولا أن تقول : ليس الطالب مُهْجِلٌ .

وقوله رحمه الله : « ما زال »^(١) . ما زال أيضًا من أخوات « كان » . ومثالها : قال الله تعالى : ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ﴾ . وإعراب هذه الآية هكذا .

يزالون . فعل مضارع مرفوع بثبوت النون ، والواو : اسم « يزال » ، ولا نقول : الواو فاعل ، لأن « يزال » هنا داخل على المبتدأ والخبر ، فيكون المبتدأ اسمًا لها .

مختلفين : خبرها منصوب بها ، وعلامة نصبه الياء نيابة عن الفتحة ؛ لأنه جمع مذكر سالم ، والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد .

مثال آخر : لا يَزَالُ المطرُ نازلاً . نقول : « المطر » اسمها ، و « نازلاً » : خبرها . والمؤلف هنا قال : « ما زال » . يعنى : لا بد أن يكون فيها « ما » ، أو ما يقوم مقامها من أدوات النفي .

وقوله رحمه الله : ما انقك . أى : لم يَزَلْ على هذا الحال ، تقول : ما انقك الرجل غاضبًا . يعنى : لم يَزَلْ غاضبًا .

(١) لما فرغ من الكلام على القسم الأول ؛ أعنى : ما يعمل هذا العمل بلا شرط ، أخذ يتكلم على الأربعة التى تعمل بشرط تقدم نفي ، أو شيبهه عليها .

كما أنه يشترط فى « زال » النسخة خاصة أن يكون مضارعها « يَزَالُ » التى ليس لها مصدر مشتغل . أما « زال » التى مضارعها « يَزِيلُ » ، ومصدرها « زَلَّ » ، والأمر منها « زَلْ » فليست من الأفعال الناسخة ، وإنما هى فعل تام ، مُتَعَدٍّ إلى مفعول به ، ومعناها : مَيَّرَ وَقَصَّلَ ، تقول : زال التاجر بضاعته زَيْلًا . أى : مَيَّرَهَا ، وقصَّلَهَا من غيرها ، وتقول : زَلَّ ضانك عن مَعْرَك . أى : أفصلهما .

وكذلك هالك « زال » التى مضارعها « يَزُولُ » ، ومصدرها « الزوال » ؛ فإنها ليست من الواسخ ، وإنما هى فعل لارم ، تام ، بمعنى « هَلَكَ وَفُتِيَ » . مثل : زال سلطان الظالمين زَوَالًا .

وقد يكون معاها : « انتقل » ، مثل قوله تعالى : ﴿إِنَّ اللَّهَ يُمْسِكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ أَنْ تَزُولَا وَلَئِنْ زَالَا﴾ ؛ أى : انتقلتا ، ومثل قوله : زال الحجر . أى : انتقل .

ولا يَصِحُّ أَنْ تَقُولَ : مَا ائْتَفَكَ الرَّجُلُ غَاضِبًا ، وَلَا أَنْ تَقُولَ : مَا ائْتَفَكَ الرَّجُلُ غَاضِبٌ ، وَلَا أَنْ تَقُولَ : مَا ائْتَفَكَ الرَّجُلُ غَاضِبًا .

وقوله رحمه الله : مَا فَتَى . يعنى : مَا زَالَ . تقول : مَا فَتَى الرَّجُلُ نَادِمًا . يعنى : لَمْ يَزَلِ الرَّجُلُ نَادِمًا .

وَتَغْرِبُ « الرَّجُلُ » اسْمُ « فَتَى » ، وَ « نَادِمًا » خَبَرُهَا .

وَلَا يَصِحُّ أَنْ تَقُولَ : مَا فَتَى الرَّجُلُ نَادِمًا ، وَلَا أَنْ تَقُولَ : مَا فَتَى الرَّجُلُ نَادِمٌ ، وَلَا أَنْ تَقُولَ : مَا فَتَى الرَّجُلُ نَادِمٌ . فَالصَّحِيحُ أَنْ تَقُولَ : مَا فَتَى الرَّجُلُ نَادِمًا .

وقوله رحمه الله : مَا بَرَّخَ . « مَا بَرَّخَ » أَيْضًا بِمَعْنَى : « مَا زَالَ » ، تقول : مَا بَرَّخَ زَيْدٌ صَائِمًا . وَلَا يَصِحُّ أَنْ تَقُولَ : مَا بَرَّخَ زَيْدًا صَائِمًا ، وَلَا أَنْ تَقُولَ : مَا بَرَّخَ زَيْدٌ صَائِمٌ ، وَلَا أَنْ تَقُولَ : مَا بَرَّخَ زَيْدًا صَائِمٌ .

فَعِنْدَنَا الْآنَ أَرْبَعَةُ أَفْعَالٍ : « زَالَ ، وَائْتَفَكَ ، وَفَتَى ، وَبَرَّخَ » . هَذِهِ الْأَرْبَعَةُ تُسَمَّى أَفْعَالَ الْإِسْتِمْرَارِ ؛ لِأَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : مَا ائْتَفَكَ يَفْعَلُ كَذَا . فَمَعْنَاهُ الْإِسْتِمْرَارُ « مَا زَالَ يَفْعَلُ كَذَا »^(١) ، فَلِذَلِكَ تُسَمَّى أَفْعَالُ الْإِسْتِمْرَارِ . وَلَا تَفْعَلُ هَذِهِ الْأَفْعَالُ عَمَلَ « كَانَ » إِلَّا بِشَرَطٍ أَنْ يَفْتَرَنَ بِهَا نَفْسٌ ، أَوْ شَيْءٌ نَفْسِي .

فَمِثْلًا قَوْلُ الْمُؤَلِّفِ : مَا زَالَ . اقْتَرَنَ بِهَا « مَا » النَّافِيَةُ ، وَلِذَا فَهِيَ تَفْعَلُ عَمَلَ « كَانَ » ، فَتَرْفَعُ الْمُبْتَدَأُ ، وَتَنْصِبُ الْخَبَرَ .

(١) فهذه الأفعال الأربعة تدل على دوام اتصاف اسمها بمعنى خبرها اتصافًا مستمرًا ، لا يَنْقُطِعُ ، أَوْ مُسْتَمِرٌّ ، إِلَى رَفْعِ الْكَلَامِ ، ثُمَّ يَقْطَعُ بَعْدَهُ بِوَقْتٍ طَوِيلٍ ، أَوْ قَصِيرٍ ، بِحَسَبِ الْمَعْنَى .
فَمِنْ أَسْتَمَرَّ اِدْتِمَّ قَوْلُنَا : مَا زَالَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا ، وَمَا يَرِخْتُ قُوَّتُهُ قَاهِرَةً ، وَمَا فَتَى جُلُثُهُ سَاقًا عَصَبَهُ ، وَمَا ائْتَفَكَ قَرَأَتُهُ مُفْجِرًا .
وَمِنْ مِثَالِهِ قَوْلُنَا : مَا زَالَ الْحَارِثُ وَاقِفًا ، وَمَا يَرِخْتُ عَيْنُهُ يَفِظَةً ، وَمَا فَتَى سِلَاحُهُ مُشْرِعًا ، وَمَا ائْتَفَكَ اسْتِعْدَادُهُ تَائِمًا لِمُوَاجَهَةِ الْأَخْطَارِ .

ولو حذفت «ما»، وأتييت بدلاً عنها بـ «لا»، فقلت: لا زال يفعل كذا. فإنها تفعل عمل «كان» كذلك؛ لأنه نفى.

ولو أنك حذفت «لا»، وأتييت بـ «لن»، فقلت: لن يزال. فكذلك، ولو حذفت «لن»، وأتييت بدلاً عنها بـ «لم» بالميم، فكذلك؛ لأن «لم» للنفي. قال ابن مالك رحمه الله:

..... وهذى الأربعة لشبهه نفي أو لنفي مثبتة^(١) والنفي يشمل ما إذا كان بـ «ما، أو لن، أو لا»^(٢).

تقول: ما زال المطر نازلاً، ولا يزال المطر نازلاً، ولن يزال المطر نازلاً، قال الله تعالى: ﴿وَلَا يَزَالُونَ يُخْلِفُونَ﴾. وقال تعالى عن قوم موسى: ﴿لَنْ تَبْرَحَ عَلَيْهِ عَΚْفَيْنَ﴾.

أما شبهة النفي فالمراد به النهي^(٣)، مثل أن تقول: لا تبرح مجتهداً، أو: لا تزال مجتهداً^(٤).

(١) الألفية، باب «كان» وأحوالها، البيت رقم (١٤٥).

(٢) أو غيرها من حروف النفي، ويشمل كذلك ما إذا كان النفي بالفعل، كـ «ليس»، أو باسم، كـ «غير». تقول: لست تبرح معانداً، وأخوك غير منفك مواظبنا على عمله.

(٣) أو الدعاء، أو الاستفهام.

(٤) ومنه ص. قول الشاعر

صبح سئم ولا تزال ذاكر الموت فمسيئته صلاً مسيئ

ومثله تقدم الدعاء: قولك، وأنت تدعو لإنسان: لا يزال الله معك إليك، ولا زال حنانك محروفاً.

وقول الشاعر

لأ يا أشجى يا دار متى على البلى ولا زال منهلاً بجوعائك القطر

• عن رحمت الله: أن الدعاء لا يكون إلا بلفظة «لا» فقط، وإنما كان الدعاء شبهة، سمي لأن الدعاء يحصل الشيء دليل على أنه غير حاصل في وقت الدعاء، وهذا معنى النفي.

• سنخ محمد محيي الدين في أوضح المسالك ١/ ٢١٤، حاشية: هذا ما صهرى. وأرجو أن يكون

وقوله رحمه الله . ما دام . « ما دام » هي الأداة الثالثة عشرة ، من الأدوات التي ترفع الاسم ، وتنصب الخبر^(١) ويشتَرَطُ حتى تعملَ هذا العملَ أن يتقدّمها « ما » المصدرية الظرفية .

أمّا « دام » وحدها فليست من أخوات « كان » ، تقول : دام المطر . وتشكّ^(٢) ،

= ومثال الاستفهام : قولنا : هل تزال مُصَنَّمًا على رأيك ؟

والذي يقي لنا الآن أن نذكر أمثلة على إعراب هذه الأفعال مع معموليها :

أولاً . مثال « ما زال » . قولك : ما زال زيدٌ عالمًا . وإعرابه :
ما . نافية .

زال . فعلٌ ماضٍ ناقص يرفع الاسم ، وينصب الخبر .

زيد . اسمها مرفوع بها .

عالمًا . خبرها منصوب بها .

ومثال « ما انقك » : قولك : ما انقك عمرو جالسًا . وإعرابه :
ما . نافية .

انقك : فعلٌ ماضٍ ناقص ، يرفع الاسم ، وينصب الخبر .

عمرو . اسمها مرفوع بها .

جالسًا . خبرها منصوب بها .

ومثال « ما فتى » : قولك : ما فتى بكرٌ مُحَيّا . وإعرابه :
ما . نافية .

فتى . فعلٌ ماضٍ ناقص ، يرفع الاسم ، وينصب الخبر .

بكر : اسمها مرفوع بها .

محَيّا . خبرها منصوب بها .

ومثال « ما برح » : قولك : ما برح محمدٌ كريمًا . وإعرابه :
ما . نافية .

برح . فعلٌ ماضٍ ناقص ، يرفع الاسم ، وينصب الخبر .

محمد : اسمها مرفوع بها .

كريمًا . خبرها منصوب بها .

(١) وهي آتية ما ذكره المؤلف رحمه الله هنا ، وهي تفيد توقيت دوام ثبوت الخبر للمبتدأ وعدة .

(٢) وتكون « دام » فعلًا لازمًا ، يكتفى بمرفوعه ، ويُغزب هذا المرفوع فاعلاً .

ولو قلت : دام زيدٌ صحيحًا . كان قولك « صحيحًا » حالًا ، لا خبرًا .

فإذا أردت جعلها من أخوات «كان» فأَدْخِلْ عليها «ما» المصدرية الظرفية، فتقول: لا أخرج من البيت ما دام المطر نازلاً.

و «ما» هذه تُسَمَّى «ما» المصدرية الظرفية^(١)، مصدرية؛ لأنها تُحوَّلُ الفعل إلى مصدر^(٢)، وظرفية؛ لأنها تُقَدَّرُ بِمُدَّةٍ، وعليه فالتقدير في المثال السابق: لا أخرج من البيت مدة دوام المطر نازلاً.

وقال الله تعالى: ﴿وَأَوْصَانِي بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ مَا دُمْتُ حَيًّا﴾؛ يعنى: مدة دوامى حياً^(٣).

(١) أو الوقتية.

(٢) أى: أنها تُزَوَّلُ مع الفعل «دام» بمصدر، هو «دوام».

(٣) ومثل ذلك أيضاً: قولك: لا أضحكك ما دام زيد متردداً إليك. وإعرابه: لا: نافية.

أضحكك: أصحح: فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة، والفاعل مستتر وجوباً؛ تقديره «أنا»، والكاف مفعول به مبنى على الفتح فى محل نصب.

مصدرية ظرفية.

دام: فعل ماض ناقص يرفع الاسم، وينصب الخبر.

زيد: اسمها مرفوع بها.

متردداً: خبرها منصوب بها.

إليك: جار ومجرور متعلق بـ «متردداً».

وسنسب «ما» هذه ظرفية: لنيابتها عن الظرف المحذوف؛ إذ أصله: مدة دوام زيد، فحذف المضاف الذى هو «مدة»، وأُيِّبَ عنه «ما دام» المؤوَّل بالمصدر، فصار المصدر فى محل نصب لنيابته عن المنصوب الذى هو «مدة»؛ لأن المصدر ينوب عن ظرف الزمان كثيراً، نحو: آتيتك طلوع الشمس؛ أى: وقت طلوعها، فحذف المضاف، وأُقيِمَ المضاف إليه مقامه، فانتصب انتصابه، ولا فرق فى النيابة بين المصدر الصريح والمزول.

وسنسب «مصدرية»: لتأويلها مع صلتها بمصدر، والتقدير: مدة دوام زيد متردداً إليك.

«إن كانت «ما» غير مصدرية بأن كانت نافية، مثل: ما دام شيء، أو كانت غير ضرفية، مثل: يسرى ما دمت مجتداً - أى: دوائك مجتداً - تكون - «دام» تامة؛ بمعنى: تبقى، والمنصوب بعده: حل. وكسرت - كم: سبق - إذا لم تذكر «ما» قبلها، مثل: لو دام الغلاء تبى الناس.

واحداً . أن هذه الأدوات الثلاث عشرة ، منها ما يَعْمَلُ بلا شرط ، ومنها ما يَعْمَلُ بشرط ، والذي يَعْمَلُ بشرط هو :

١- « ظَلَّ » : يُشْتَرَطُ أَنْ تَكُونَ بمعنى « صار » .

٢- « فَتَى - وزال ، ورح ، وانفك » : يُشْتَرَطُ أَنْ يَسْبِقَهَا نَفْيٌ أَوْ شَيْبُهُ .

٣- دام : يُشْتَرَطُ أَنْ تَسْبِقَهَا « ما » المصدرية الظرفية .

ثم قال المؤلف رحمه الله : وما تَصَرَّفَ منها . نحو : كان ، ويكون ، وكُنْ . وأصبح ، ويضبط ، وأصبح ، تقول : كان زيداً قائماً . وليس عمرو شاخصاً . وما أشبه ذلك .

قوله رحمه الله - وما تَصَرَّفَ منها . أى : ما تَصَرَّفَ من هذه الأفعالِ فله حكمها^(١) . وما معنى « تَصَرَّفَ » ؟

الجواب : تَصَرَّفَ معناها تَغَيَّرَ ، فمثلاً « كان » اجْعَلْهَا مضارعاً تقول : « يكون » ، اجْعَلْهَا أمراً تقول : « كُنْ » ، ولهذا قال المؤلف : نحو كان - وهذا مثال الماضى -

= « وما يسبى النشء له أن « ما » كلما كانت وقتية فهى مصدرية البتة ، ولا يلزم من أن تكون مصدرية أن تكون وقتية ، بل قد تكون مصدرية فقط ، مثل : عجبت من ما دام زيد صحيحاً . لأن « ما » هذه مصدرية ، لا ظرفية ، والمعنى : عجبت من دوامه صحيحاً . ومثل قول الشاعر :

يَسُرُّ الْمَرْءَ ذَهَابُ اللَّيَالِي وَكَانَ ذَهَابُهُنَّ لَهَا ذُهَابًا

« وما يسرى أن تنسه له أيضاً أنه لا يلزم من وجود « ما » المصدرية الظرفية قبل « دام » وجوب إعمال « دام » عمل « كان » ، بل قد تدخل « ما » هذه على « دام » ، ولا تعمل ، وذلك كما فى قوله تعالى : ﴿ وَأَمَّا الَّذِينَ شِعِدُوا فِى الْخَنَةِ فَالَّذِينَ خَالِبِينَ فِيهَا مَا ذَاتَبِ الشَّعَثَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾ ولكن العرص أنه لا يجوز أن تعمل دم عمل « كان » إلا إذا سبقها « ما » المصدرية الظرفية .

وما الأفعال السبعة الباقية « كان ، وأصبح ، وأمسى ، وبات ، وصار ، وليس ، وأصبح » فإنها تعمل بلا شرط .

(١) معنى أن ما يصرف من هذه الأفعال يعمل عمل ماضيها من كونه يرفع الاسم ، ويصب الخبر ، نحو قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَزَلُوكُمْ مُخْتَلِفِينَ ﴾ ، ﴿ لَنْ نَنْزِعَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ ﴾ ، ﴿ تَاللَّهِ تَفْتَأُ تَذْكُرُ يُونُسَ ﴾ .

ويكون - وهذا مثال المضارع - وتكون - وهذا مثال الأمر، « وأصبح في الماضي،
ويُصبح في المضارع، وأُصبح في الأمر »^(١).

فإن المؤلف رحمه الله . تقول : كان زيد قائماً ، وليس عمرو شاكساً ، وما أشبه ذلك .

قوله رحمه الله . وما أشبه ذلك . يعنى : ما أشبه ذلك فله حكمه^(٢) .

- (١) فمعنى التصرف إذن مجئ تلك الأفعال ماضية ومضارعاً وأمرًا .
وتقسم هذه الأفعال من جهة التصرف إلى ثلاثة أقسام
القسم الأول . ما يتصرف في الفعلية تصرفاً مطلقاً ، بمعنى أنه يأتي منه للماضى والمضارع والأمر ، وهو
سبعة أفعال ، وهى : كان ، وأمسى ، وأصبح ، وأضحى ، وظل ، وبات ، وصار .
والقسم الثانى : ما يتصرف في الفعلية تصرفاً ناقصاً ، بمعنى أنه يأتي منه للماضى والمضارع ، ليس غير ،
وهو أربعة أفعال ، وهى : فتح ، وانفك ، وبرح ، وزال .
والقسم الثالث : ما لا يتصرف أصلاً ، وإنما يأتي ماضياً فقط ، وهو فعلان : أحدهما : « ليس » اتفاقاً ،
والثانى « دام » على الأصح ، وهو قول الجمهور .
- (٢) مثل المؤلف رحمه الله لـ « كان » ، و « ليس » فى الماضى ، وأما مثال « كان » فى المضارع فإنك تقول :
يكون زيد قائماً .

وإعرابه .

يكون . فعل مضارع متصرف من « كان » الناقصة ، يرفع الاسم ، وينصب الخبر .

زيد : اسمها مرفوع بها .

قائماً : خبرها منصوب بها .

وتقول فى عمل الأمر من « كان » : كُنْ قائماً . وإعرابه :

كن . فعل أمر متصرف من « كان » الناقصة ، يرفع الاسم ، وينصب الخبر ، واسمه ضمير مستتر فيه
وجوباً ، تقديره : أنت .

قائماً : خبره منصوب بالفتحة الظاهرة . وقس البقية .

وتقول فى عمل المضارع فى الماضى . ما زال زيد قائماً : وإعرابه :

ما . نافية .

زال . فعل ماض ناقص ، يرفع الاسم ، وينصب الخبر .

زيد : اسمها مرفوع بها .

قائماً . خبرها منصوب بها . =

وقوله رحمه الله : كان زيد قائماً . نقول في إعرابه :
 كان : فعل ماض ناقص ، يَرْفَعُ المبتدأ ، وَيَنْصِبُ الخبر .
 زيد : اسمها مرفوع بها ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره .
 قائماً : خبرها منصوب بها ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره .
 وقوله رحمه الله : ليس عمرو شاخصاً . نقول في إعرابه :
 ليس : فعل ماض ناقص ، يَرْفَعُ المبتدأ ، وَيَنْصِبُ الخبر .
 عمرو : اسمها مرفوع بها ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره .
 شاخصاً : خبرها منصوب بها ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره .

* * *

= وتقول في المضارع منه : لا يزال زيد قائماً . وإعرابه :
 لا نافية .

يزال : فعل مضارع متصرف من « زال » الناقصة ، يرفع الاسم ، وينصب الخبر .
 زيد : اسمها .

قائماً . خبرها . وفس التبيية .

وتقول في عمل الذي لا يتصرف بها ، وهو : « دام ، وليس » : لا أَكُلُّكَ ما دام زيد قائماً . وإعرابه :
 لا نافية .

أَكُلُّكَ أَكُلُّم : فعل مضارع مرفوع ، والفاعل مستتر وجوبا ، تقديره : أنا ؛ والكاف مفعول به مبنى
 على الفتح في محل نصب .

ما مصدرية ظرفية .

د م : فعل ماض ناقص ، يرفع الاسم ، وينصب الخبر .

زيد : اسمها مرفوع بها .

خبرها منصوب بها .

والمثال على « ليس » قد ذكره الشارح رحمه الله ، وأعربه .

وهو : ليس رحمه الله . وما أشبه ذلك . يعني : أن ما كان مُشَبَّهًا بهذه الأمثلة فهو مثله في (إعراب ،
 فقهه على ما سبق ، الماضي كالمضارع ، والمضارع كالمضارع ، والأمر كالأمر ، فلا حاجة لتتصويل بكثرة
 دأمنه .

أنواع خبر « كان » وأحواتها

وكما أن الخبر في باب المبتدأ والخبر يكون مفرداً ، وغير مفرد ، فكذا الخبر في باب « كان » وأحواتها يكون مفرداً ، وغير مفرد ، فيكون جازاً ومجروراً ، مثل : كان زيدٌ في المسجد .

ويكون ظرفاً ، نحو : كان زيدٌ فوق السطح .

ويكون فعلاً وفعلاً . نحو : كان زيدٌ قام أبوه ، وكان زيدٌ يُعجبه كذا وكذا ، وكان النبي ﷺ يُعجبه التَّيْمُنُ في تنعله وترجله وطهوره ، وفي شأنه كله^(١) .

إذن : ما قيل في باب المبتدأ والخبر يقال في باب « كان » وأحواتها ، إلا أنها تختلف في العمل ، فتَرْفَعُ المبتدأ اسماً لها ، وتَنْصِبُ الخبر خبراً لها^(٢) .

(١) أخرجه البخارى (١٦٨ ، ٤٢٦ ، ٥٣٨٠ ، ٥٨٥٤ ، ٥٩٢٦) .

(٢) وبهذا انتهى الكلام على « كان » وأحواتها ، وكما اعتدنا أن نلخص الكلام الذى قيل فى كل باب ، قبل ، فذاكم هو مُلَخَّصُ الكلام على « كان » وأحواتها :

١- العوامل اللفظية التى تدخل على المبتدأ والخبر يسميها النحاة النواسخ ؛ لأنها تنسخ حكم المبتدأ والخبر ، وتُعَيِّرُهُ ، ويُجَنِّدُ لهما حكماً آخر غير حكمهما الأول .

٢- هذه العوامل اللفظية على ثلاثة أقسام :

القسم الأول يرفع المبتدأ ، ويُسمَّى اسمها ، وينصب الخبر ، ويُسمَّى خبرها ، وذلك « كان » وأحواتها ، وهذا القسم كله أفعال ، نحو : كان الجو صافياً .

والقسم الثانى ينصب المبتدأ ، ويرفع الخبر ، عكس الأول ، وذلك « إن » وأحواتها ، وهذا القسم كله أحرف ، نحو : إن الله عزيز حكيم .

والقسم الثالث ينصب المبتدأ والخبر جميعاً ، ويُسمَّيان مفعولين له ، وذلك « ظننت » وأحواتها ، وهذا القسم كله أفعال ، نحو : ظننت الصديق أحمأ .

٣- كذلك نحو : ثلاثة عشر فعلاً ، هى : كان ، وأمسى ، وأصبح ، وأضحى ، وظل ، وبات ، وصار ، وليس ، وما زال ، وما انفك ، وما ترح ، وما فتى ، وما دام .

٤- هذه الأفعال الثلاثة عشر ترفع المبتدأ ، ويسمى اسمها ، وتنصب الخبر ، ويسمى خبرها . وهى على الصحيح تعمل فى جزأى الجملة ؛ المبتدأ والخبر .

٥- تسمى « كان » وأحواتها أفعالاً ناقصة ؛ لأنها لا تكفى بمرفوعها ، وقيل : إن « كان » وأحواتها -

- تُسمى بالأفعال الناقصة ؛ لنقصانها عن حقيقة الفعل ؛ إذ حقيقة الفعل تحوى أمرين . الزمان والحدث ، فنجردت من الحدث ، وتبقى الزمان .

٦- تنقسم « كان » وأحوالها بحسب عملها إلى ثلاثة أقسام ، هي :

القسم الأول ما يرفع المبتدأ ، وينصب الخبر ، بلا شرط ، وهو ثمانية أفعال ، هي . كان - أصبح - أمسى - أضحى - ظل - بات - ليس - صار .

والقسم الثاني ما يرفع المبتدأ ، وينصب الخبر ، بشرط أن يسبقه نفي ، أو شبه نفي - وهو : الهى ، والدعاء ، والاستفهام - وهو أربعة أفعال ، هي : زال - قُتِيَ - برح - انفك .

والقسم الثالث ما يرفع المبتدأ ، وينصب الخبر ، بشرط أن تسبقه « ما » المصدرية الظرفية ، وهو الفعل « دام » ، والمقصود بـ « ما » المصدرية الظرفية ؛ أى : التى تؤوّل مع الفعل بمرادها بمصدر وظرف معا . فعلى سبيل المثال قوله تعالى : ﴿ وَأَوْصَانِي بِالصَّلَاةِ وَالزُّكَاةِ مَا دُمْتُ حَيًّا ﴾ . تقول : إن « ما » فى هذه الآية مصدرية ظرفية ؛ لأنها تؤوّل مع الفعل « دام » بمصدر وظرف معا ؛ إذ التقدير : مدة دوامى حيا . فالمصدر هو « دوامى » ، والظرف هو « مدة » .

٧- « كان » هو الفعل الأول مما يرفع الاسم ، وينصب الخبر ، وهو يفيد اتصاف المُخْبَر عنه « الاسم » بالخبر فى الماضى ، إما على الدوام والاستمرار ، وإما مع الانقطاع . وقد يأتى الفعل « كان » أيضًا بمعنى « صار » .

٨- « أمسى » هى الفعل الثانى مما يرفع الاسم ، وينصب الخبر ، وهو يفيد اتصاف المُخْبَر عنه « الاسم » بالخبر فى المساء ، وقد يأتى الفعل « أمسى » أيضًا بمعنى « صار » .

٩- « أصبح » هو الفعل الثالث من الأفعال التى ترفع الاسم ، وتنصب الخبر ، وهو يفيد اتصاف المُخْبَر عنه « الاسم » بالخبر فى الصباح ، وقد يأتى الفعل « أصبح » أيضًا بمعنى « صار » .

١٠- « أضحى » هو الفعل الرابع من الأفعال التى ترفع الاسم ، وتنصب الخبر ، وهو يفيد اتصاف المُخْبَر عنه « الاسم » بالخبر فى الضحى ، وقد يأتى الفعل « أضحى » أيضًا بمعنى « صار » .

١١- « ظل » هو الفعل الخامس من الأفعال التى ترفع الاسم ، وتنصب الخبر ، وهو يفيد اتصاف المُخْبَر عنه « الاسم » بالخبر فى جميع النهار ، وقد يأتى الفعل « ظل » أيضًا بمعنى « صار » ، وبدلت يكون مجموع الأفعال التى قد تأتى بمعنى « صار » خمسة ، هي : « كان - أصبح - أمسى - أضحى - ظل » .

١٢- « بات » هو الفعل السادس من الأفعال التى ترفع المبتدأ ، وتنصب الخبر ، وهو يفيد اتصاف المُخْبَر عنه « الاسم » بالخبر فى وقت الليالى ، وهو الليل .

١٣- « صار » هو الفعل السابع من الأفعال التى ترفع المبتدأ ، وتنصب الخبر ، وهو يفيد تحول لاسم من حالته إلى الحالة التى يدل عليها الخبر .

١٤- نحو : تقدم خبر « كان » وأحوالها على الاسم ، ومن ذلك ما رواه مسلم رحمه الله فى



= صحيحه ٢٦٨ / ١ ، ٢٦٩ (٣٤٢) ، عن عبد الله بن جعفر قال : كان أحب ما اشتتر به رسول الله ﷺ هدف أو حائش نخل .

١٥ - « ليس » هو الفعل النائم من الأفعال التي ترفع الاسم ، وتنصب الخبر ، وهو يفيد نفي الخبر عن الاسم في وقت الحال عند الإطلاق ، وأما عند تقييدها بزمان معين فإنها تكون على حسبه .

١٦ - الأفعال « ما زال - ما ترح - ما فتى - ما انفك » هي التاسعة والعاشر والحادية عشرة والثانية عشرة من الأفعال التي ترفع الاسم ، وتنصب الخبر ، ولا تعمل هذا العمل إلا بشرط أن يتقدما نفي أو شبه نفي .

١٧ - تدل هذه الأفعال الأربعة على دوام اتصاف اسمها بمعنى خبرها اتصافاً مستمراً لا ينقطع ، أو مستمراً إلى وقت الكلام ، ثم ينقطع بعده بوقت طويل ، أو قصير ، بحسب المعنى .

١٨ - يشترط في الفعل « زال » خاصة أن يكون مضارعه « يزال » ، لا « يزِيل » ، ولا « يزُول » .

١٩ - لا يُشترط أن يكون حرف النفي السابق لهذه الأفعال هو « ما » ، بل تعمل هذه الأفعال عمل « كان » ، سواء سبقها حرف النفي « ما » ، أو غيره من حروف النفي ، كـ « لا » ، « لن » ، « ولم » .

٢٠ - المراد بشبه النفي النهي ، أو الدعاء ، أو الاستفهام .

٢١ - انفع الثالث عشر من الأفعال التي تعمل عمل « كان » هو « دام » ، ويشترط فيه حتى يعمل هذا العمل أن يتقدمه « ما » المصدرية الظرفية .

٢٢ - تنقسم هذه الأفعال من جهة التصرف إلى ثلاثة أقسام :

لقسم الأول ما يتصرف في الفعلية تصرفاً مطلقاً ، بمعنى أنه يأتي منه الماضي ، والمضارع ، والأمر ، وهو سبعة أفعال ، وهي : « كان » ، « أمسى » ، « أصبح » ، « أضحى » ، « وظل » ، « بات » ، « وصار » .

و ينقسم الثاني ما يتصرف في الفعلية تصرفاً ناقصاً ، بمعنى أنه يأتي منه الماضي ، والمضارع ، ليس غير ، وهو أربعة أفعال ، وهي : « فتى » ، « انفك » ، « ترح » ، « زال » .

و ينقسم الثالث ما لا يتصرف أصلاً ، وإنما يأتي ماضياً فقط ، وهو فعلان - أحدهما : « بس » ، « تصدأ » ، « شنى » : « دام » على الأصح ، وهو قول الجمهور .

وأحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات

إن وأخواتها

«إِنَّ» وَأَخَوَاتُهَا^(١)

قال المؤلف رحمه الله تعالى : وأما «إِنَّ» وأخواتها فإنها تنصب الاسم وترفع الخبر . وهي : إِنَّ . وَأَنَّ ، وَلَكِنَّ ، وَكَأَنَّ ، وَلَيْتَ ، وَلَعَلَّ ، تقول : إِنَّ ريداً فثمة ، وليت عمراً ساحص . وما أشبه ذلك .

ومعنى «إِنَّ» ، و«أَنَّ» للتوكيد ، و«لَكِنَّ» للاستدراك ، و«كَأَنَّ» للتشبيه ، و«لَيْتَ» للتمنى ، و«لَعَلَّ» للترجي والتوقع .

وقد سبق لنا أَنَّ «كان» وأخواتها ثلاث عشرة أداة ، وأنها ترفع المبتدأ ، وتنصب الخبر ، وأنها كلها أفعال^(٢) .

أما «إِنَّ» وأخواتها فهي ست أدوات فقط ، وكلها حروف ، وهي تنصب المبتدأ ، وترفع الخبر ، فهي عكس «كان» وأخواتها .

إذن : الفرق بينهما من وجهين :

الوجه الأول : أَنَّ «إِنَّ» وأخواتها حروف ، و«كان» وأخواتها أفعال .

الوجه الثاني : أَنَّ «إِنَّ» وأخواتها تنصب المبتدأ ، وترفع الخبر ، و«كان» وأخواتها ترفع المبتدأ ، وتنصب الخبر ، فهما متضادان في العمل .

يقول المؤلف رحمه الله . وأما «إِنَّ» وأخواتها فإنها تنصب الاسم ، وترفع الخبر . فهي تنصب الاسم اسماً لها ، وترفع الخبر خبراً لها .

(١) لما فزع رحمه الله من الكلام على القسم الأول من نواسخ المبتدأ والخبر ، وهو ما يرفع الاسم وينصب الخبر ، أحد يتكلم على القسم الثاني ، وهو ما ينصب الاسم ويرفع الخبر ، وهو «إِنَّ» وأخواتها . وأخواتها أي طائرتها في العمل ، و«إِنَّ» وأخواتها تدخل على المبتدأ والخبر ، تنصب المبتدأ ، ويُسمى سماً ، وترفع الخبر بمعنى أنها تجدد له رقفاً غير الذي كان له قبل دخولها ويُسمى خبرها . وأخبر المؤلف رحمه الله في الذكر بعد «كان» وأخواتها ؛ لأنها حروف ، و«كان» وأخواتها أفعال ، والحروف أدنى مرتبة من الأفعال .

وقوله رحمه الله . وهي : إِنْ ، وَأَنْ ، وَلَكِنْ ، وَكَأَنَّ ، وَلَيْتَ ، وَلَعَلَّ .
هذه ستة حروف^(١) .

(١) وقد مثل المؤلف رحمه الله لعمل هذه الحروف ، بقوله : تقول : إِنْ زَيْدًا قَاتِلًا ، وَلَيْتَ عَمْرًا شَاحِصًا ، وَمَا أَشَبَهُ ذَلِكَ .

وذا كم هو إعراب هذين المثالين ، مع إعطاء أمثلة أخرى على باقى الأدوات وإعرابها :

إعراب قوله : إِنْ زَيْدًا قَاتِلًا

إِنْ حرف توكيد ونصب ، تنصب الاسم ، وترفع الخبر .

زَيْدًا اسمها منصوب بها .

قَاتِلًا خبرها مرفوع بها .

وتقول في عمل « إِنْ » المفتوحة : بمعنى أَنْ زَيْدًا مطلق . وإعرابه

بمعنى بَلَغَ : فعل ماضٍ ، والون للوقاية ، والياء مفعول به مبنى على السكون فى محل نصب .

« إِنْ » حرف توكيد ونصب ، تنصب الاسم ، وترفع الخبر .

زَيْدًا : اسمها منصوب بها .

مطلق : خبرها مرفوع بها ، و « أَنْ » واسمها وخبرها فى تأويل مصدر مرفوع ، على أنه فاعل « بلغنى » ،

والتقدير : بلغنى انطلاقاً زيد .

والفرق بين « إِنْ » المكسورة والمفتوحة : أَنَّ « أَنْ » المفتوحة لابد أن يطلبها عامل ، كما مثل ، بخلاف

« إِنْ » المكسورة فإنها تقع فى ابتداء الكلام حقيقة ، أو محكماً .

وتقول فى عمل « لَكِنْ » : قام القوم ، لكنَّ عَمْرًا جالسًا ، وإعرابه :

قام . فعل ماضٍ مبنى على الفتح ، لا محل له من الإعراب .

القوم : فاعل مرفوع ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة .

لكنَّ . حرف استدراك ونصب ، تنصب الاسم ، وترفع الخبر .

عَمْرًا : اسمها منصوب بها .

جالسٌ خبرها مرفوع بها .

وتقول فى عمل « كَأَنَّ » : كَأَنَّ زَيْدًا أَشَدَّ . والأصل : إِنْ زَيْدًا كَأْسِدَ ، فقُدِّمت الكاف ؛ لبدل الكلام من

وله على التشبيه ، وفتحت الهجرة بعد كسرهما ، فصار كما ذكر . وإعرابه :

كَأَنَّ : حرف تشبيه ونصب ، تنصب الاسم ، وترفع الخبر .

زَيْدًا : اسمها منصوب بها .

أَشَدَّ خبرها مرفوع بها .

وتقول فى عمل « لَيْتَ » : لَيْتَ عَمْرًا شَاحِصًا . وإعرابه . -

وقوله رحمه الله : ومعنى « إِنَّ »^(١) ، و « أَنْ »^(٢) للتوكيد^(٣) .

— ليت : حرف تَمَرُّ ونصب ، تنصب الاسم ، وترفع الخبر .

عمراً : اسمها منصوب بها .

شخص : خبرها مرفوع بها .

وتقول في عمل « لعل » : لعل الخبيث قادم . وإعرائه :

لعل : حرف تَرَجُّ ونصب ، ينصب الاسم ، ويرفع الخبر .

الخبيث : اسمها منصوب بها .

قادم : خبرها مرفوع بها .

فقد علمت أنها لا يختلف عملها ، وإنما تختلف معانيها وقت اختلاف ألفاظها على الأصل في اختلاف الألفاظ ، وإنما عجلت لمشايتها للفعل الماضي ، نحو « كان » ، في البناء على الفتح ، وفي عدد الأحرف ودلالاتها على المعاني المختلفة .

وكان عملها على عكس عمل « كان » ؛ لضعف التشبه عن التشبيه به ، ولكون « كان » وأخواتها أفعالاً ، وهى الأصل ، فقويت في العمل ، فقدم مرفوعها على منصوبها ، و « إِنَّ » وأخواتها حروف ، فضمنت في العمل ، فقدم منصوبها على مرفوعها .

وقد ذكر المؤلف رحمه الله اختلاف معانيها ، فيما يلي ، إن شاء الله تعالى .

(١) بكسر الهمزة ، وتشديد النون .

(٢) بفتح الهمزة ، وتشديد النون .

(٣) ويقال : التأكيد ، وهما تأكيدان توكيد نسبة الخبر للمبتدأ ، ونفى الشك عنهما ، والإنكار لهما ، ومن ثم فقد أوجب بها القسم ، كما يجاب بلام التوكيد ، فكما يقال : والله لأزيد قائم ، يقال : والله إن زيدا قائم .

والفرق بين « إِنَّ » و « أَنْ » يتمثل في أن الحرف الأول « إِنَّ » يكون في صدر جملة ، بخلاف الحرف الثاني « أَنْ » الذي يتحتم أن يسبقه كلام .

• وص أمثلة استعمل الحرفين على النحو المذكور :

— قوله تعالى : ﴿ إِنَّ الشَّاعَةَ آتَةٌ ﴾

• حرف توكيد ونصب .

ساعة : اسمها منصوب .

آتة : خبرها مرفوع .

وقد دخلت « إِنَّ » لتقرير الخبر • وهو إتيان الساعة - وتأكيده ، وهى في صدر الجملة .

• قوله تعالى : ﴿ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ ﴾ .

• حرف توكيد ونصب .

لله : اسمها منصوب . -

يُ أَيُّ أَنَّ معناهما واحدٌ، وهو التوكيدُ، لكنَّ الفرقَ بينهما أَنَّ «إِنَّ» بالكسر^(١)، و«أَنَّ» بالفتح^(٢)، ولكلُّ منهما موضعٌ، فـ «أَنَّ» لها موضعٌ، و«إِنَّ» لها موضعٌ^(٣). وقوله رحمه الله: وَلَكِنَّ^(٤) للاستدراك^(٥). تقول: لم يَقُمْ زيدٌ لكنه جالسٌ. وتقول: قام عمرو، لكنَّ زيدًا قاعدٌ. فتَنصِبُ المبتدأ، وتَرْفَعُ الخبرَ^(٦).

= شديد: خبرها مرفوع. وشُبِّهَتْ «أَنَّ» بكلام.

(١) أَي: بكسر الهمزة.

(٢) أَي: بفتح الهمزة.

(٣) سيأتي إن شاء الله تعالى ذكر مواضع كسر همزة «إِنَّ» وفتحها.

(٤) بتشديد النون.

(٥) الاستدراك هو: إتيان الكلام السابق بفي ما يُؤْخِذُ ثبوته، أو إثبات ما يُؤْخِذُ نفيه، كأن يقال: محمد

عالم. فيؤخِّدُ ذلك أنه صالح، فتقول: لكنه فاسق. وكأن يقال كذلك: خالد غني. فيؤخِّدُ ذلك أنه كريم، فتقول: لكنه بخيل.

وبهذا يكون المثالان السابقان على هذه الصورة:

- خالد غني لكنه بخيل.

محمد عالم لكنه فاسق

ويلاحظُ في المثالين السابقين ضرورة وقوع «لكنَّ» بين جملتين كاملتين، يسهما اتصال معنوي، بحيث تكون «لكنَّ» في صدر الجملة الثانية منهما^(٧)، ومنه قول الله تعالى: ﴿فَلَمَّ تَغْلَوْهُمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ قَتَلَهُمْ﴾، وقوله سبحانه: ﴿وَمَا رَمَيْتْ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَى﴾.

وللحرف «لكنَّ» معنى آخر غير الاستدراك، وهو التوكيد، كما نصَّ على ذلك جماعة من المحوِّين، منهم صاحب البسيط، محو قولنا: لو جاءني زيد أكرمتُه. فهذا يدل على امتناع المحي: لأن «لو» إذا دخلت على مُثَبِّت نفيه، فإذا أردنا توكيد ذلك النفي قلنا: لكنه لم يجر. فأكدنا به «لكن» ما أفادته «لو» من الامتناع.

(٦) وإعراب هذه الجملة يكون هكذا:

لكنَّ حرف استدراك ونصب، مبني على الفتح، ينصب المبتدأ، ويرفع الخبر.

ربدا اسم «لكن» منصوب بها، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره.

فند خبر «لكن» مرفوع بها، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره.

(٥) فلا بدَّ من سبق حرف «لكنَّ» لكلام، حتى يتم الاستدراك، فلا يبدأ بها من أول جملة

وقوله رحمه الله . كَأَنَّ^(١) للتشبيه^(٢) . تقول : كَأَنَّ زَيْدًا بِحَرْ . يعنى : فى الكرم .
« زيد » منصوب ، و « بحر » مرفوع .

وقوله رحمه الله : وَلَيْتَ . للتمنى^(٣) . تقول : لَيْتَ الطَّالِبُ فَاهِمٌ .
وقوله رحمه الله : لَعَلَّ . للترجى والتوقع^(٤) .

(١) بفتح الهمزة ، وتشديد النون .

(٢) فهو يدل على تشبيه المبتدأ بالخبر ، نحو « كَأَنَّ » الجارية تَذُرُ .
وإعراب هذا المثال هكذا :

كَأَنَّ : حرف تشبيه ونصب ، ينصب المبتدأ ، ويرفع الخبر .
الجارية . اسم « كَأَنَّ » منصوب بها ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة فى آخره .
تذر . خبر « كَأَنَّ » مرفوع بها ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة فى آخره .
(٣) التمنى هو طلب الشيء المستحيل حدوثه ، أو العسير حدوثه :

فمثال المستحيل حدوثه : قول الشاعر :

أَلَا لَيْتَ الشَّبَابَ يَعُودُ يَوْمًا فَأُخْبِرُهُ بِمَا فَعَلَ الْمَشِيبُ

الشاهد : قوله : لَيْتَ الشَّبَابَ يَعُودُ . حيث دلت « لَيْتَ » على التمنى ، وعملت فى الاسم النصب ، وهو قوله : الشَّبَابُ .

وعملت الرفع فى خبرها ، وهو جملة « يعود » ، و « لَيْتَ » هنا تدل على طلب شيء مستحيل تحققه ، وهو عودة الشباب إلى الشيخ المعجوز .

ومثال الطلب العسير أو الصعب تحقُّقه ؛ كقول من يريد الحج ، وليس لديه مال : لَيْتَ لِي مَالًا فَأُحْجَّ مِنْهُ .
فإن حصول المال ممكن ، ولكن فيه عسر .

والخلاصة الآن أن التمنى يكون فى الممنوع والممكن .

(٤) يعنى المؤلف رحمه الله أن « لَعَلَّ » تفيد شيئين : أحدهما : الترجى ، وهو طلب الأمر المحبوب ، ولا يكون إلا فى الممكن ميسور التحقق ، نحو : لَعَلَّ اللَّهُ يُرَخِّصَنِي .

والثانى : التوقع ، وهو انتظار وقوع الأمر المكروه فى ذاته ، نحو : لَعَلَّ زَيْدًا هَالِكٌ .

« وقد تأتى « لعن » للتعليل ؛ كقوله تعالى : ﴿ فَقُولَا لَهُ قَوْلًا لَيْتًا لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى ﴾ ؛ أى . يتذكر .
نَصْرَ عَنِ ذَلِكَ الْأَحْمَشِ وَالْكِسَائِيِّ ، وتبعهما ابن مالك ، إذ قال الأخفش : يقول الرجل لصاحبه أَفْرِغْ
عَمَلْتُ بَعْدَ نَفْسِي ، واعمل عملك لعلك تأخذ أجرك . أى : لتغذى ولتأخذ أحرك .

ومنه قول الشاعر :

وَقَتْلَمَ لَنَا كُفْرًا الْخُرُوتَ لَعَلْنَا نَكُفُّ وَوَقَعْتُمْ لَنَا كُلَّ مَوْزُونٍ
أَي . يَنْكُفُّ .

نقول : لعل المطر ينزل . فهذا ترج ؛ فإنك ترجو أن ينزل .
وتقول : لعل زيدا هالك ، فهنا لا ترجو أن يكون هالكا ، لكن تتوقع أن يهلك .
وتقول : لعل الثمر يفسد من شدة الحر . فهنا كذلك لا ترجو أن يفسد الثمر ،
ولكن تتوقع .

« أمثلة على هذه الأدوات :

المثال الأول على الحرف « إن » : إن علم النحو يسير . ولا يصح أن تقول : إن علم
النحو يسير ، ولا أن تقول : إن علم النحو يسيرا ، ولا أن تقول : إن علم النحو يسيرا .
وبعض العامة إذا أذن يقول : أشهد أن محمداً رسول الله ^(١) .
فهذا خطأ ، والصواب : أن محمداً رسول الله ^(٢) .

فلا تقل : أن محمداً رسول الله . لأن هذا ليس عمل « أن » ، فـ « أن » تنصب
الاسم ، وترفع الخبر ^(٣) .

« وقد تأتي « لعل » للاستفهام ، وإليه ذهب الكوفيون ، كما في قوله تعالى : ﴿ وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّه يُزَكِّي ﴾ .
وقول الرسول ﷺ لأحد أصحابه رضى الله عنهم ، وقد خرج إليه متعجلاً : « لعلنا أعجلناك ؟ » أى : وما
يدريك أيزكى ؟ وهل أعجلناك ؟ »

(١) بنصب « رسول » .

(٢) برفع « رسول » .

(٣) ولكن قد ذكر ابن سلام أنه قد ورد عن جماعة من تميم - هم قوم رؤبة بن العجاج - أنهم ينصبون « إن »
وأحواتها الاسم والخبر جميعاً ، ونسب أبو حنيفة الدينوري هذه اللة إلى تميم عامة .
ومن قال بحور ذلك من السادة العلماء ، فقد ذهب إلى جواز نصب الاسم والخبر كليهما بالحرف
« ليت » ، مُختلجاً بقول الشاعر :

ليت الشباب هو الرجيع على الفتى والشيب كان هو البدي الأول

وذهب بعض الكوفيين إلى جواز ذلك بكل حرف من الحروف الخمسة الأخرى ، واستشهدوا على ذلك
بما يلي :

١ - قول عمر بن أبي ربيعة ^(٤) :

(٥) - شريح محمد محي الدين في تحقيقه لأوضح المسالك ١/٢٩٣ : لم أجده في ديوانه .

سب لئاسى على الحرف «أَنْ» : تقول : عَلِمْتُ أَنْ الطالبَ فاهم . اسمُ «أَنْ» هو «الطالب» ، وخبرها : «فاهم» .

المتن الثالث على الحرف «لكن» : تقول : ما قام زيدٌ ، لكنه قاعدٌ .

اسمُ «لكن» هو الضميرُ «الهاء» ، وخبرها «قاعدٌ» .

وتقول : ما قَدِمَ زيدٌ ، لكن عَمَرًا هو القادمُ .

٢- وإذا اشوّد حنّح الليل فلنأت ولتكن
وقول الشاعر ، ونسب إلى امرئ القيس :

فأقسم لو شيء أنا رسولُهُ
لذينا ولكنا بحبك ولنا

٣- وقول محمد بن دؤيب العماني الفقيمي الراجز :

كأن أذنيه إذا تشوّفا
قادمة أو قلما محروفا

٤- ويقول الآخر : • يا ليت أيام الصبا زواجفا •
ويقول الآخر :

إن العجوز خبة جروزا
تأكل كل ليلة قفيزا

إلا أن جمهور النحاة يرد كل هذه الشواهد ، ويذهبون إلى تأويلها ، بأن هناك محذوفًا مُقَدَّرًا بين اسم «إن» وأخواتها وخبرها ، وأما كان هذا المحذوف فإن كثرة الشواهد التي تدل على هذه اللغة ، والأصل الذي اعتبره النحاة ، وهو عدم التقدير ، يجعلان قول الكوفيين بجواز هذه اللغة أقرب إلى الصواب . والله أعلم .

وقد قال الشيخ ابن عثيمين رحمه الله في الشرح الممتع ٦٣/٢ بجواز نصب خبر «إن» في الأذان ، فنقول : أشهد أن محمدًا رسول الله ؛ استنادًا إلى هذه اللغة ، فقال رحمه الله : ولو قال : أشهد أن محمدًا رسول الله . فهو لا شك أنه لحن يُجِيلُ المعنى على اللغة المشهورة ؛ لأنه لم يأت بالحر ، لكن هناك لغة ورد فيها أن حمر «إن» يكون منصوبًا ، فيقبل هذا ، قال عمر بن أبي ربيعة ، وهو من العرب الغزباء^(٥) .

إذا اشوّد حنّح الليل فلنأت ولتكن
خطاك جعافًا إن حواسنا أشدا

وكذا فإن المؤدّنين يعتقدون أن «رسول الله» هو الخبر . اهـ =

(٥) لأنه «رسول» على اللغة المشهورة تكون بدلًا من «محمدًا» ، لا خبرًا ، إذ إن الخبر - على هذه اللغة المشهورة - يكون مرفوعًا ، و«رسول» منصوبة .

(٥٥) يقال : غزب غزباء : صرخاء خلص ، وأما الغزب المشتبهة والمشتبهة فهم الدخلاء ، الذين ليسوا بخلص . وانظر مختار الصحاح ، والقاموس المحيط ، والمعجم الوسيط (ع ر ب) .

اسم « لَكُنْ » هو « عَمَرَا » ، وخبرها هو « القادم »^(١) .

- ولعل سبب قول الشيخ رحمه الله بجواز هذه اللغة في الشرح الممتع مع قوله بتحطتها هنا هو أن هذا الكتاب موضوع للمستدئين ، فلا حاجة للإطالة بذكر لغات العرب فيه . والله أعلم .
(١) جعل الشيخ الشارح رحمه الله ما خبر « لكن » جملة اسمية ، مكوّنة من المبتدأ « هو » ، والخبر « القادم » ، وهذا - وإن كان جائزاً في اللغة - ولكنه قول مرجوح .

والراجح في مثل هذا التعبير أن نعتبر « هو » ضمير فُضِّل ، لا محل له من الإعراب ، وتكون كلمة « القادم » هي الخبر ، وبذلك يكون الخبر هنا في هذه الجملة مفرّداً ، لا جملة اسمية .
وإنما قلنا يرجحان هذا القول ؛ لأنه هو الذي ورد به القرآن ، قال تعالى : ﴿ كُنْتُ أَنتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ ﴾ ، وقال تعالى : ﴿ وَكُنَّا نَحْنُ الْوَارِثِينَ ﴾ ، وقال تعالى : ﴿ وَمَا تَقْدُمُوا لَأَنْفُسِكُمْ مِنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرٌ وَأَعْظَمُ أَجْراً ﴾ .

ففي هذه الآيات أنت ضمائر الفصل « أنت ، نحن ، هو » لا محل لها من الإعراب ، بدليل أن الأسماء التي بعدها أنت منصوبة لعمل الأفعال : « كنت ، كنا ، تجدوه » فيها .
فضمير الفصل الراجع فيه أنه حرف مبني لا محل له من الإعراب ، فلا يعمل شيئاً ، وإنما سُمِّيَ ضميراً لمراعاة شكله ، قبل أن يصير ضمير فصل ، ويعرب ما بعده حسب موقعه من الإعراب ، كأن ضمير الفصل غير موجود .

ولكنَّ السؤال الآن : ما هو ضمير الفصل ؟

اعلم - رحمك الله - أن النحاة عرّفوا ضمير الفصل بأنه ضمير يُؤنَّى به للفصل بين الصفة والخبر وإزالة اللبس بينهما .

فهناك بعض التراكيب التي يحدث نوع من اللبس والإبهام في إعراب بعض كلماتها ؛ إذ يمكن أن تؤجّه على أنها صفة ، ولكنها في الحقيقة خبر ، ومن ثمّ يرد ضمير الفصل هذا ؛ لينحيم الأمر ، ويُزيل اللبس ، ويقطع بكون هذه الكلمات أخباراً لما قبلها ، وليست صفات ، مثل المثال الذي بين أيدينا : ما قديم زيد لكنَّ عمرًا هو القادم .

فكلمة « القادم » هذه ، إذا لم تأت بضمير الفصل ، يمكن أن تعتبرها صفة لـ « عمرًا » ، وليست خبراً ، ولكن مجيء ضمير الفصل « هو » منع هذا اللبس ، وأوجب كون « القادم » خبراً لـ « إن » . وليس صفة . فالحرص - إذن - على ضمير الفصل في بعض التراكيب حرص على أمن اللبس بين طبعيتين نحويتين ، هما الخبر والصفة ؛ إذ إبهامهما يتساويان في المعنى ، فالخبر صفة في المعنى ، لكنَّ الخبر ركن أساسي في التركيب ، والصفة هي الأصل فضلة ، وتعمُّن الخبرية لمثل هذه الكلمات يجعلها ركناً أساسياً في التركيب ، وليس مكتملاً يمكن الاستغناء عنه .

ويرد ضمير الفصل أحياناً في التركيب ، ولا يكون الهدف منه الفصل وإزالة اللبس ؛ إذ إنه حينئذ لا يقع بين ما يحتمل الشك واللبس ، وإنما يردُّ في هذه الحال لتقوية الاسم السابق عليه وتأكيد معناه ، ويعلم =

المثال الرابع على الحرف «كأن» : قال الله تعالى : ﴿كَأَنَّهُمْ يَوْمَ يَرَوْنَهَا لَمْ يَلْبَسُوا إِلَّا عَشِيَّةً أَوْ ضُحَاهَا﴾ . اسم «كأن» هو الضمير «الهاء»^(١) ، وخبرها جملة ﴿لَمْ يَلْبَسُوا﴾ .
وتقول : كأن زيدًا بحر . اسم «كأن» : «زيدًا» ، وخبرها : «بحر» .

المثال الخامس على الحرف «ليت» : تقول : ليت التلميذ ناجح . ومن الخطأ أن تقول : ليت التلميذ ناجحًا ، أو أن تقول : ليت التلميذ ناجحًا^(٢) ، أو أن تقول : ليت التلميذ ناجح .

المثال السادس على الحرف «لعل» : تقول : لعل التلميذ ناجح .

وما هو الفرق بين «لعل» ، و «ليت» ؟

الجواب : الفرق بينهما هو أن «ليت» للتمنى ، و «لعل» للترجى ، والفرق بين الترجى والتمنى هو أن التمنى هو طلب ما فيه غش ، أو متعذر^(٣) .

مثال المتعذر : قول الشاعر :

أَلَا لَيْتَ الشَّبَابَ يَغُودُ يَوْمًا فَأُخْبِرَهُ بِمَا فَعَلَ الْمَشِيبُ^(٤)

= حيث أن يكون الاسم السابق ضميرًا ، نحو قوله تعالى : ﴿وَكُنَّا نَحْنُ الْوَارِثِينَ﴾ ، وقوله تعالى : ﴿كُنْتُ أَنتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ﴾ .

ولاعتبار الضمير ضمير فصل اشترط النحاة ستة شروط : اثنان في ضمير الفصل مباشرة ، واثنان في الاسم الذي قبله ، واثنان في الاسم الذي بعده .

وهذا أمر يطول البحث فيه ، وهذا الكتاب موضوع المبتدئين ، فإذا أردت معرفة هذه الشروط فانظر شرح الألفية للشيخ ابن عثيمين رحمه الله بتحقيقنا ، يشر الله طبعه .

(١) وهذا على الخلاف ، فبعض النحاة قالوا : إن الضمير هو «هم» كلها ، وبعضهم قالوا : إن الضمير هو الهاء فقط ، والميم حرف دال على الجمع .

وهذا الخلاف إنما وقع في «هم» إذا كانت ضميرًا متصلًا ، وأما إذا كانت «هم» ضميرًا مفصلاً فلا خلاف في كونها كلها الضمير . والله أعلم .

(٢) تقدم أن ذكرنا أن بعض العرب ينصبون «إن» وأخواتها الاسم والخبر جميعًا ، وذكرنا هالك الشواهد على صحة هذه اللغة . والله الموفق .

(٣) تقدم في باب نواصب الفعل المضارع ، وتقدم أيضًا قريبًا .

(٤) تقدم في باب نواصب الفعل المضارع .

ومنه السفتة: قول الفقير: لَيْتَ الْمَالُ لِي فَأَتَصَدَّقَ بِهِ^(١).

مَا الرِّحَاءُ فَإِنَّهُ طَلَبُ مَا يَسْهُلُ حَصُولُهُ، يَعْنِي: طَلَبُ شَيْءٍ يُمْكِنُ حَصُولُهُ سَهُولَةً^(٢)، مِثْلُ أَنْ تَقُولَ: لَعَلَّ زَيْدًا يَقْدَمُ^(٣) غَدًا. وَأَنْتَ تَعْرِفُ أَنَّهُ قَرِيبُ الْمَجِيءِ غَدًا. فَهَذَا تُسَمِّيهِ تَرْجِيًا.

فهذه سِتُّ أَدَاوٍ عَمَلُهَا وَاحِدٌ، وَمَعْنَاهَا مُخْتَلِفٌ، بِاسْتِثْنَاءِ اثْنَيْنِ مِنْهَا، مَعْنَاهُمَا وَاحِدٌ، وَهُمَا «إِنَّ، وَأَنَّ»، وَلِهَذَا قَالَ الْمُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ: وَمَعْنَى «إِنَّ، وَأَنَّ» لِلتَّوَكُّيدِ، وَ«لَكِنَّ» لِلإِسْتِدْرَاكِ، وَ«كَأَنَّ» لِلتَّشْبِيهِ، وَ«لَيْتَ» لِلتَّمَنِّي، وَ«لَعَلَّ» لِلتَّرَجُّيِ وَالتَّوَقُّعِ.

وهي أسهل من «كان» وأخواتها؛ لأنها أقل، وليس لها شروط حتى تعمل.



(١) نُصِبَ «الْفِعْلُ» أَتَصَدَّقُ هُنَا بِـ «أَنْ» مُضْمَرَةٌ وَجُوبًا بَعْدَ فَاءِ السَّبَبِيَّةِ الْوَاقِعَةِ فِي حَوَاطِطِ الطَّلَبِ.

(٢) تَقَدَّمَ فِي بَابِ تَوَاصُبِ الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ، وَتَقَدَّمَ أَيْضًا قَرِيبًا.

(٣) كَذَا، يَفْتَحُ عَنِ الْفِعْلِ «الِدَالُ» فِي الْمُضَارِعِ، يُقَالُ: قَبِلْتُ مِنْ سَفَرِهِ، كـ «عَلِمَ»، قُدُّومًا، وَقُدُّمَانًا.

بِالْكَسْرِ أَتَ، فَهُوَ قَادِمٌ. وَانْظُرِ الْقَامُوسَ الْحَقِيقَ، وَالْمَعْجَمَ الْوَسِيطَ (ق د م).

فتح همزة «أَنْ» وكسرها^(١)

تفتح همزة «إِنْ» إذا وقعت «أَنْ» محلّ الفاعل، أو المفعول، أو المجرور^(٢).
أولاً: مثال وقوعها محلّ الفاعل^(٣): يُعْجِبُنِي أَنْكَ فَاهْتُمْ. فهذه محلّ الفاعل؛
لأن التقدير: يُعْجِبُنِي فَهْمُكَ^(٤).

ثانياً: مثال وقوعها محلّ المفعول: عَلِمْتُ أَنْكَ قَائِمٌ.
فهذه محلّ المفعول؛ لأن التقدير: عَلِمْتُ قِيَامَكَ^(٥).

ثالثاً: مثال وقوعها محلّ المجرور: عَلِمْتُ بِأَنْكَ فَاهْتُمْ. فهذه في محلّ جرٍّ؛ لأنَّ
التقدير: عَلِمْتُ بِفَهْمِكَ^(٦).

(١) اعلم - رحمك الله - أن همزة «أَنْ» لها ثلاثة أحوال:

١- وجوب الفتح.

٢- وجوب الكسر.

٣- جواز الأمرين؛ الفتح والكسر.

وقد فصلت كتب النحو هذه الحالات الثلاثة، والشارح رحمه الله بين هذا بياناً مُجْتَمِعاً؛ نظراً لأن هذا الكتاب للمبتدئين.

(٢) هذه هي الحالة الأولى من الحالات الثلاث، وهي وجوب فتح همزة «أَنْ»، ومراد الشارح رحمه الله هنا أنه يجب فتح همزة «أَنْ» إذا صيغ تأويلها مع معموليها «الاسم، والخبر»^(٣).

بمصدر مفرد، كأنه كلمة واحدة، يعرب على حسب موقعه في الجملة، فمرة يقع مبتدأ، ومرة يقع فاعلاً، أو نائب فاعل، ومرة يقع مفعولاً، ومرة يقع مجروراً بعد حرف الجر أو الإضافة... إلخ.

(٣) أى: مع معموليها «الاسم، والخبر»، فتؤول «أَنْ» مع اسمها وخبرها بمصدر مفرد يقع فاعلاً.

(٤) ومثال ذلك أيضاً: قوله تعالى: ﴿وَأَوَّلُ يُكْفِهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ يُثَلِّى عَلَيْهِمْ﴾. فقد وقعت «أَنْ» ومعمولاها في محل رفع، فاعلاً؛ لأن التقدير: أو لم يكنهم إنزالنا.

(٥) ومثال ذلك من القرآن: قوله تعالى: ﴿وَلَا تَخَافُونَ أُنْكُمْ أَشْرَكْتُمْ بِاللَّهِ﴾. فقد وقعت «أَنْ» ومعمولاها في محل نصب، مفعولاً به؛ لأن التقدير: ولا تخافون إشراككم.

(٦) ومثال ذلك من القرآن: قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ﴾. فقد وقعت «أَنْ» ومعمولاها في محل جر بحرف الجر «الباء»؛ لأن التقدير: يكون الله الحق. والله أعلم.

(٥) فليس مراد الشارح أن تقع «أَنْ» وحدها في محلّ الفاعل، أو المفعول، أو المجرور، بل تؤول مع معموليها.

فإذا وَقَعَتْ «أَنْ» في محلِّ الفاعلِ ، أو المفعولِ ، أو المجرورِ ، فهي بفتحِ الهمزة ، وإلا فهي بكسرِ الهمزة^(١) .

قال ابنُ مالكٍ رحمه الله :

وَهَمْزٌ إِنْ افْتَتَحَ لَسَدٌ مَضْمَرٌ مَسْدُهَا وَفِي مَبْوًى ذَاكَ أَكْسِرُ^(٢)

ولا تُشَدُّ مَسَدُ المصدرِ إذا صارت في محلِّ الفاعلِ ، أو المفعولِ ، أو المجرورِ ، وهذا ليس على سبيلِ الحصرِ ، فقد تُفْتَحُ في غيرِ هذا^(٣) .

(١) فهزة «أَنْ» تُفْتَحُ في الكلام إذا أمكن تأويلها مع ما بعدها بمصدر ، يشغل الوظائف النحوية المختلفة السابقة الذكر ، وتكسر همزة «إِنْ» إذا لم يصح ذلك فيها ، ويجوز الأمران إن صح التأويل وتركه . وقد ذكر النحاة أنه يجب كسر همزة «إِنْ» في ثلاثة عشر موضعاً ، بذكر منها :

١- أن تقع في أول جملة الصلة ، مثل قوله تعالى : ﴿وَأَتَيْنَاهُ مِنَ الْكُتُوبِ مَا إِنَّ مُفَاتِحَهُ لَتَشُورُهُ بِالْعَصْبَةِ أُولَى الْقُوَّةِ﴾ .

٢- أن تقع في أول الجملة الحالية ، سواء أكانت مقرونة بالواو ، نحو قوله تعالى : ﴿كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنْ بَيْتِكَ بِالْحَقِّ وَإِنَّ فَرِيقًا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ لَكَارِهُونَ﴾ . أو غير مقرونة ، كما في : جاء زيدٌ إنه فاضلٌ .

٣- أن تقع «إِنْ» محكية بالقول ، يعني : صارت مقولاً للقول ؛ بمعنى أنه يقع عليها القول ، كما في قوله تعالى : ﴿قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ﴾ ، وقوله : ﴿قُلْ إِنِّي هَدَانِي رَبِّي﴾ . وقوله : ﴿قُلْ إِنْ رَأَيْتُمْ بُذِئَ بِالْحَقِّ﴾ .

٤- أن تقع في أول جملة جواب القسم ، سواء أُوْجِدَتْ معه اللام ، نحو قول الله تعالى : ﴿يَسَّ وَالْقُرْآنِ الْحَكِيمِ﴾ . إنَّكَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ﴾ .

أو لا : نحو قوله تعالى : ﴿حَمْدُ وَالْكِتَابِ الْمُبِينِ﴾ . إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ مُبَارَكَةٍ﴾ .

٥- أن تقع بعد «حتى» الابتدائية ، كما في قول العرب :

مرص زيد حتى إنهم لا يرجونه .

لم يعب ذلك من المواضع ، فإذا أُرِدَّتْ مزيد بحث فانظر بحثنا في «إِنْ» وأحوالها ، يشر الله طبعه . والله الموفق .

(٢) الألفية ، باب «إِنْ» وأحوالها ، البيت رقم (١٧٧) .

(٣) فقد تؤول «أَنْ» مع معموليها بمصدر يقع مبتدأ ؛ وذلك كقوله تعالى : ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْتَ تَرَى الْأَرْضَ خَاشِعَةً﴾ . فقد وقعت «أَنْ» ومعمولاها في محلِّ رفع ، مبتدأ مؤخر ؛ لأن التقدير : ومن آياته رؤيتك . وقد تؤول أيضاً مع معموليها بمصدر يقع نائب فاعل ، كما في قول الله تعالى : ﴿قُلْ أُوْحِي إِلَيَّ أَنَّهُ -



- اشْتَمَعَ نَفَرٌ مِنَ الْجُنِّ . فقد وقعت « أن » ومعمولاها في محل رفع ، نائب فاعل ؛ لأن التقدير . أوجئ إلى استماع نفر من الجن .

وقد تؤول أيضاً مع معموليها بمصدر يقع مجروراً بالمضاف ، بشرط ألا يكون المضاف ظرفاً ، كما في قوله تعالى : ﴿ إِنَّهُ لَخَبْرٌ بَيْنَ مَا أَنْكُتُمْ تَطْلِقُونَ ﴾ . فقد وقعت « أن » ومعمولاها في محل جر ، مصداقاً إلى كلمة « مثل » ؛ لأن التقدير : مثل تطلقكم .

إلى غير ذلك ، والقاعدة - كما سبق - أنه متى أمكن تأويل « أن » مع ما بعدها بمصدر يشعل الوظائف النحوية المختلفة فإنه يجب فتح همزة « أن » . والله أعلم .

جواز تقديم خبر «كان» وأخواتها ، و «إن» وأخواتها على اسمها

يَجُوزُ تقديم خبر «كان» وأخواتها على اسمها ، فتقول : كان قائماً زيدٌ ، وأصله :
كان زيدٌ قائماً ، وتقول : كان في البيت عمرو . بدلاً من : كان عمرو في البيت .
ومثال ذلك في القرآن : قوله تعالى : ﴿ وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ فـ «حقاً»
خبر «كان» مُقَدَّمٌ ، و «نصر» اسمها مُؤَخَّرٌ^(١) .

وكذلك أيضاً يجوز أن يُؤَخَّرَ اسم «إن» وأخواتها ، إذا كان الخبر ظرفاً أو جاراً
ومجروراً^(٢) ، مثل أن تقول : إن زيدا في البيت .

فالخبر هو قولك «في البيت» ، وهو جارٌ ومجرورٌ ، ويجوز أن تُقَدِّمه ، فتقول : إن

(١) ومثال ذلك أيضاً : قوله تعالى : ﴿ لَيْسَ الْبِرُّ أَنْ تُولُوا وَبِجُوهِكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ ﴾ .

كلمة «البر» خبر «ليس» مقدم جوازاً على خبره ، وهو المصدر المؤول من «أن» وما بعدها ، والتقدير :
ليس البر توليكم .

ومن ذلك أيضاً : قول الشاعر :

سلى - إن خهلتي - الناس غنا وغنهم فليس سواة عايلم وجهول

والشاهد في هذا البيت قوله : فليس سواة عالم وجهول . حيث قدم خبر «ليس» ، وهو «سواء» على
اسمها ، وهو «عالم» ، وذلك جائز .

وقول الشاعر :

لا طيب للعيش ما دامت مُنْقَصَةٌ لذاته بأذكار الموت والهزم

والشاهد فيه قوله : ما دامت مُنْقَصَةٌ لذاته ، حيث قدم خبر «دام» ، وهو قوله : «منقصة» على اسمها ،
وهو قوله «لذاته» .

(٢) فإن لم يكن الخبر ظرفاً ، ولا جاراً ومجروراً امتنع تقديم الخبر على الاسم ، فتقول : إن عينا قادم ، ولا
يجوز : إن قادم عينا فلا يجوز هنا توسط الخبر بين العامل «إن» وأخواتها واسمه ، كما حار في باب
«كان» ، حيث كما نقول : كان قائماً زيدٌ . والفرق بينهما أن الأفعال أمكن للعمل من الحروف ، فكانت
أحمل لأن يُتَصَرَّفَ في معمولها ، وما أحسن قول ابن عيينة يشكو تأخره :

كأنني من أجار «إن» ولم يُجَزْ له أحد في النحو أن يتقدما

في البيت زيدياً^(١).

- (١) ولكن نقول بالخوار ليس على إطلاقه ، فقد نص النحاة على أنه قد يجب أحياناً أن يتقدم الحرف في الطرف أو الجار والمجرور ، على اسم «إن» وأخواتها ، وذلك في ثلاث حالات :
- ١- إذا كان الحرف حرفاً أو حازراً ومحروراً ، وكان في الاسم ضمير يعود على شيء في الخبر . مثل :
- إن في الدار صاحبها ، وإن في المصنع عماله ، وليت عند سعاد صديقتها .
- فلا يحور في كل هذا تأخير الخبر ، فلا نقول : إن صاحبها في الدار ، وإن عماله في المصنع ، وليت صديقتها عند سعاد ؛ فلا يعود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة ، وهذا ممنوع .
- ٢- إذا كان الحرف ظرفاً أو حازراً ومحروراً . وكان الاسم مفترقاً بلام التوكيد ، نحو قوله تعالى :
- ﴿إِنَّكَ فِي ذَلِكَ لَشَفِيرٌ﴾ .
- ٣- إذا كان الحرف ظرفاً أو حازراً ومحروراً . والاسم بكرة . لا فسوق لها إلا تقدم الحرف ، نحو قوله تعالى :
- ﴿إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا﴾ .
- وبهذا ينتهي الكلام على «إن» وأخواتها ، وذكره هو ملخص الكلام عنها .
- ١- «إن» وأخواتها تنصب الاسم اسماً لها ، وترفع الخبر خبراً لها ، وهي ستة حروف : «إن» - «أَنَّ» - «لَكِنَّ» - «كَأَنَّ» - «لَيْتَ» - «لَعَلَّ» .
- ٢- «إن» - بكسر الهمزة - ، و «أَنَّ» - بفتح الهمزة - تُفيدان توكيد نسبة الخبر للمبتدأ ، ونفي الشك عنهما ، والإنكار لهما .
- ٣- «لَكِنَّ» معناها الاستدراك ، وهو اتباع الكلام السابق بنفي ما ينوهم ثبوته ، أو إثبات ما ينوهم نفيه ، ولا بد أن يسبق «لَكِنَّ» كلام ، حتى يتم الاستدراك ، فلا يبدأ بها من أول الجمل .
- ٤- للحرف «لَكِنَّ» معنى آخر ، غير الاستدراك ، وهو التوكيد .
- ٥- الحرف «كَأَنَّ» يدل على تشبيه المبتدأ بالخبر .
- ٦- الحرف «لَيْتَ» دللني ، وهو طلب الشيء المستحيل حدوثه ، أو العسير حدوثه .
- ٧- الحرف «لَعَلَّ» للترجي والتوقع ، والترجي هو طلب الأمر المحبوب ، ولا يكون إلا في الممكن ، ميسور التحقق .
- والتوقع هو انتظار وقوع الأمر المكروه في ذاته .
- ٨- قد تأتي «لَعَلَّ» للتعليل ، كما نص على ذلك الأخفش واليكسائي ، وتبعهما ابن مالك .
- ٩- وقد تأتي «لَعَلَّ» للاستفهام ، وإليه ذهب الكوفيون .
- ١٠- قد تعمل هذه الحروف الستة النصب في الاسم والخبر جميعاً .
- ١١- همزة «إن» لها ثلاثة أحوال :
- وحوو الفتح ، ووجوب الكسر ، وجواز الأمرين ؛ الفتح والكسر .
- فيجب الفتح إذا صبح توكيد «أَنَّ» مع معموليها «الاسم» والخبر «بمصدر مفرد» ، كأنه كلمة واحدة ، =



= يعرب على حسب موقعه في الجملة ، فمرة يقع مبتدأ ، ومرة يقع فاعلاً ، أو نائب فاعل ، ومرة يقع مفعولاً ، ومرة يقع مجروراً بعد حرف الجر أو بالإضافة ... إلخ .
وتكسر همزة « إِنْ » إذا لم يصح ذلك فيها ، ويجوز الأمران إن صح التأويل وتزكّه .
١٢- يجوز تقديم خبر « كان » وأخواتها على اسمها ، وكذلك أيضاً يجوز أن يقدم خبر « إن » وأخواتها على اسمها ، بشرط أن يكون ظرفاً أو جاراً ومجروراً .
فإن لم يكن الخبر ظرفاً أو جاراً ومجروراً امتنع تقديمه على الاسم .
١٣- والقول بجوار تقديم خبر « إِنْ » وأخواتها على اسمها ليس على إطلاقه ، فقد يحجب هذا التقديم أحياناً ، وذلك في ثلاث حالات :

- ١- إذا كان الخبر ظرفاً أو جاراً ومجروراً ، وكان في الاسم ضمير يعود على شيء من الخبر .
 - ٢- إذا كان الخبر ظرفاً أو جاراً ومجروراً ، وكان الاسم مقترناً بلام التوكيد .
 - ٣- إذا كان الخبر ظرفاً أو جاراً ومجروراً ، والاسم نكرة ، لا مسوَّغٌ لها إلا تقدم الخبر .
- ملاحظة : أتى الشيخ الشارح رحمه الله بمثال على جواز تقديم خبر « إِنْ » وأخواتها على اسمها ، وهو :
إن عندك مالاً ، وذكر أنه يجوز هنا أن تقدم الخبر « عندك » على الاسم « مالاً » ، كما أنه يجوز أن تقول :
إن مالاً عندك . فتأتى بكل من الاسم والخبر في مكانهما .
وقد قمت بحذف هذا المثال من شرح الشيخ رحمه الله ؛ لأنه بلا شك سَيَبْقُ لسان من رحمه الله ، إذ إن تقديم الخبر هنا واجب ، لا جائز ؛ لأن اسم « إن » نكرة لا مسوَّغٌ للابتداء بها إلا تقدم الخبر ، والخبر جار ومحرور . والله أعلم .

ظَنَّ وَأَخَوَاتُهَا

ظَنُّ وَأَخَوَاتُهَا^(١)

قَالَ الْمُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى : وَأَمَّا ظَنَنْتُ وَأَخَوَاتُهَا فَإِنَّهَا تَنْصَبُ الْمَبْتَدَأَ وَالْخَبَرَ عَلَى انْتِهَامَا مَفْعُولَانِ لَهَا . وَهِيَ : ظَنَنْتُ ، وَحَسِبْتُ ، وَجَلْتُ ، وَزَعَمْتُ ، وَرَأَيْتُ ، وَعَلِمْتُ . وَوَحَدْتُ . وَاتَّخَذْتُ ، وَجَعَلْتُ ، وَسَمِعْتُ ، تَقُولُ : ظَنَنْتُ زَيْدًا مُنْطَلِقًا . وَجَلْتُ عَمْرًا شَاخِصًا ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ .

قَالَ الْمُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى : وَأَمَّا « ظَنَنْتُ » وَأَخَوَاتُهَا فَإِنَّهَا تَنْصَبُ الْمَبْتَدَأَ وَالْخَبَرَ عَلَى انْتِهَامَا مَفْعُولَانِ لَهَا^(٢) .

(١) هَذَا هُوَ الْقِسْمُ الثَّالِثُ مِنْ نَوَاسِخِ الْمَبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ ، وَالْمُرَادُ بِأَخَوَاتِ « ظَنْ » نَظَائِرُهَا فِي الْعَمَلِ .

وَأُخِّرَ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ ذَكَرَ « ظَنْ » وَأَخَوَاتُهَا عَلَى الْأَوَّلَيْنِ « كَانَ » ، وَ « إِنَّ » وَأَخَوَاتُهَا ، لِأَنَّ مَحَلَّ « ظَنْ » وَأَخَوَاتُهَا الْمَنْصُوبَاتِ ، لَا الْمَرْفُوعَاتِ ، وَالْكَلَامُ هُنَا عَنِ الْمَرْفُوعَاتِ أَصَالَةً ، وَلَكِنْ لَأَنَّ « ظَنْ » وَأَخَوَاتُهَا مِنْ نَوَاسِخِ الْمَبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ دُونَ هُنَا .

(٢) لَمْ « ظَنْ » وَمَا مَعَهَا مِنَ الظَّائِرِ - وَهِيَ مَا عَبَّرَ عَنْهَا الْمُصَنِّفُ بِقَوْلِهِ : وَأَخَوَاتُهَا - لَهَا عَمَلٌ فِي الْمَبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ ، فَهِيَ تَنْصَبُ الْمَبْتَدَأَ ، وَيُسَمَّى مَفْعُولُهَا الْأَوَّلُ ، وَتَنْصَبُ الْخَبَرَ ، وَيُسَمَّى مَفْعُولُهَا الثَّانِي ، وَلِذَا فَإِنَّ « ظَنْ » وَأَخَوَاتُهَا تَشْتَكِلُ عَلَى أُمُورٍ ثَلَاثَةٍ :
أُولَاهَا : الْفَاعِلُ ؛ لِأَنَّهَا فَعَلَ تَامَ^(٣) .

مِثَالُهُ : ظَنَنْتُ زَيْدًا شَاخِصًا .

إِعْرَابُهُ :

ظَنْ : فَعَلَ مَاضٍ مَبْنِيٍّ عَلَى السَّكُونِ ؛ لِاتِّصَالِهِ بِضَمِيرِ الرَّفْعِ الْمُتَحَرِّكِ .

وَالنَّاءُ : ضَمِيرٌ مُتَّصِلٌ مَبْنِيٌّ عَلَى الضَّمِّ ، فِي مَحَلِّ رَفْعٍ ، فَاعِلٌ .

وَتَأْتِيهَا : مَفْعُولُ أَوَّلٍ .

وَتَأْتِيهَا : مَفْعُولُ ثَانٍ .

وَمِثْلُ ذَلِكَ : ظَنَنْتُ زَيْدًا شَاخِصًا .

بَعْدَهُ :

صَبَّ سَبَقَتْ .

زَيْدًا . مَفْعُولُ أَوَّلٍ لَمْ « ظَنْ » ، مَنْصُوبٌ بِالْفَتْحَةِ الظَّاهِرَةِ عَلَى آخِرِهِ .

بِأَخِيصًا : مَفْعُولُ ثَانٍ لَمْ « ظَنْ » ، مَنْصُوبٌ بِالْفَتْحَةِ الظَّاهِرَةِ عَلَى آخِرِهِ .

(٥) فَلَيْسَتْ فَعَلًا نَاقِصًا ، الَّذِي يَكُونُ مَرْفُوعًا اسْمًا لَهُ ، لَا فَاعِلًا ، كَمَا فِي « كَانَ » وَأَخَوَاتُهَا .

« ظَنَّ » وأخواتها تَنْصِبُ المبتدأ والخبر جميعاً ، والدليل على هذا التثنية والاستقراء ؛ لأن العلماء تَتَّبِعُوا كلام العرب واستَقَرَّوه ، فَتَبَيَّنَ أن العرب تَنْصِبُ المبتدأ والخبر به « ظَنَّ » وأخواتها ، فإذا دَخَلَتْ « ظَنَّ » وأخواتها على المبتدأ والخبر صاراً منصوبين على أنهما مفعولان لها .

وبهذا تَمَّتِ الأحوال الأربعة للمبتدأ والخبر ، فيكونان مرفوعين ، ومنصوبين ، والمبتدأ مرفوعاً ، والخبر منصوباً ، والمبتدأ منصوباً ، والخبر مرفوعاً ، فليس هناك حالة خامسة ، فهذه القِسْمَةُ حاصرة .

فيكونان مرفوعين إذا لم يَدْخُلْ عليهما ناسخ .

ويكونان منصوبين في « ظَنَّ » وأخواتها .

ويكون الأول مرفوعاً ، والثاني منصوباً في « كان » وأخواتها .

ويكون الأول منصوباً ، والثاني مرفوعاً في « إِنَّ » وأخواتها .

وقول المؤلف رحمه الله : وأخواتها . معناه : المُشَارِكَاتُ لها في العمل ؛ أى : الأدوات التى تَعْمَلُ عملَ « ظَنَّ » ، من نصبِ المبتدأ والخبر .

قال المؤلف رحمه الله تعالى . وهى : ظَنَنْتُ ، وَحَسِبْتُ ، وَجَلْتُ ، وَزَعَمْتُ ، وَرَأَيْتُ ، وَعَلِمْتُ ، وَوَجَدْتُ ، وَاتَّخَذْتُ ، وَجَعَلْتُ ، وَسَمِعْتُ .

هذه عشرة أفعال^(١) ، والتاء التى فيها ليس لازماً أن تكونَ مَعَنَا ، فهى ليست من

(١) ذكر الحجة أن هذه الأفعال العشرة تنقسم من حيث معناها إلى أربعة أقسام

لنفسه الأور . يعيد ترجيح وقوع الخبر « المفعول الثانى » ، وهو أربعة أفعال ، وهى : ظَنَنْتُ ، وَحَسِبْتُ ، وَجَلْتُ ، وَزَعَمْتُ .

و نفسهُ السبى يعيد اليقين وتحقيق وقوع الخبر « للمفعول الثانى » ، وهو ثلاثة أفعال ، وهى : رَأَيْتُ ، وَعَلِمْتُ ، وَوَجَدْتُ .

و نفسهُ سالت يفيد التصيير والانتقال من حالة إلى حالة أخرى ، وهو فعلان ، وهما : اتَّخَذْتُ ، وَجَعَلْتُ .

و نفسهُ لرفع يفيد حصول النسبة فى السمع ، وهو فعل واحد ، وهو « سَمِعْتُ » . =

الأداة ، فلو قلتَ : ظنَّ زيدٌ عمرًا قائمًا . صحَّ ، فهي ليست من الأداءِ ، لكنَّ الكتابَ للمُبتدئين ، وأراد المؤلفُ رحمه الله أن يأتي بأخصر ما يكون مما يُقَرَّبُ المعنى للمُبتدئ .
وقوله رحمه الله : ظنَّْتُ^(١) . هذا هو الفعل الأولُ ، وقد مثَّل له المؤلفُ رحمه الله بقوله : ظنَّْتُ زيدًا مُنْطَلِقًا . وإعرابه :

ظنَّْتُ : فعلٌ ماضٍ ، مبنيٌّ على السكون ؛ لاتِّصاله بضمير الرفع المتحرِّك ، والتاءُ : ضميرٌ متصلٌ مبنيٌّ على الضمِّ ، في محلِّ رفعٍ ، فاعلٌ ، وهي تُنْصِبُ مفعولين : الأولُ : المبتدأ ، والثاني : الخبر .

زيدًا : مفعولها الأولُ : منصوبٌ بها ، وعلامةُ نصبه الفتحةُ الظاهرةُ في آخره .
مُنْطَلِقًا : مفعولها الثاني منصوبٌ بها ، وعلامةُ نصبه الفتحةُ الظاهرةُ في آخره^(٢) .
ولا يصحُّ أن تقولَ : ظنَّْتُ زيدٌ مُنْطَلِقٌ ، ولا أن تقولَ : ظنَّْتُ زيدًا منطلقٌ ، ولا أن تقولَ : ظنَّْتُ زيدٌ مُنْطَلِقًا .

فالصوابُ أن تقولَ : ظنَّْتُ زيدًا مُنْطَلِقًا .
وقوله رحمه الله : حسبْتُ^(٣) . هذا هو الفعل الثاني من الأفعال التي تُنْصِبُ مفعولين .

= وقد ذكرها المؤلف رحمه الله على هذا الترتيب .

(١) من الظن ، وقد تستعمل لليقين ، كقوله تعالى : ﴿ وَظَنُّوا أَنْ لَا مَلْجَأَ مِنَ اللَّهِ إِلَّا إِلَيْهِ ﴾ .
(٢) ومثالها في القرآن : قوله تعالى : ﴿ وَإِنِّي لَأَظُنُّكَ يَا فِرْعَوْنُ مَشْغُورًا ﴾ . « مشورًا » بمعنى : هالكا .
والفعل « ظنَّ » هنا نصب مفعولين : أحدهما : كاف المحاطب ، والثاني : كلمة « مشورًا » .
وقد تأتى « ظنَّ » بمعنى « اتَّهم » ، وتكون وتعديةً لمفعول واحد ، نحو قولك : عُذِمَ لى مَالٌ ، فظنَّْتُ زيدًا .

ومنه قوله تعالى : ﴿ وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِظَنٍّ ﴾ ؛ أى : ما هو بمتهمٍ على العيب .

وأما من قرأ بالضاد ، فمعناه : ما هو بيهيل .

(٣) بكسر السين للمهملة ، من الجشبان ، بكسر الحاء المهملة .

نقول : حسب الشياء كذا يحسبها - يفتح السين وكسرها - محسبةً - بكسر السين وفتحها - وحسابًا - بكسر الحاء - ظَنَّهُ .

وأما « حَسَّتْ » - يفتح السين - فهو مُتَعَدٍّ لمفعول واحد ، فليس من أخوات « ظنَّ » ، تقول . حَسَّتْ =

ومثله أن نقول : حَبِيبْتُ عَمْرًا صَادِقًا فَإِذَا هُوَ كَاذِبٌ .

وإعرابه :

حَبِيبْتُ : فعلٌ وفاعلٌ ، حَبِيبٌ : فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ على السكون لاتصاله بضمير
الرفع المتحرك ، وهو يَنْصِبُ مفعولين : الأولُ المبتدأ ، والثاني الخبر ، والتاء : ضميرٌ
متكلمٌ ، مبنيٌّ على الضم ، في محلِّ رفع ، فاعلٌ .

عَمْرًا : مفعولُها الأولُ منصوبٌ بها ، وعلامةُ نصبه فتحةٌ ظاهرةٌ في آخره .

صَادِقًا : مفعولُها الثاني منصوبٌ بها ، وعلامةُ نصبه فتحةٌ ظاهرةٌ في آخره^(١) .

وقوله رحمه الله : جَلْتُ^(٢) . معناه : ظننتُ ، قال الشاعر :

وَمَهْمَا يَكُنْ عِنْدَ امْرِئٍ مِنْ خَلْقِيَةٍ وَإِنْ خَالَهَا تُخْفِي عَلَى النَّاسِ تُغْلَمُ^(٣)

= المَالُ ونحوه يَحْبِسُهُ جِسَابًا وَحَشَابًا - بالضم - : عَدَهُ وَأَحْصَاهُ .

فَلْيَنْتَبِهْ إِلَى الْفَرْقِ بَيْنَ الْمَصْدَرَيْنِ « حَشَابًا » بِالضَّم ، و « جِسَابًا » بِالْكَسْرِ ، ف « الْحَشَابَانِ » - بالضم -
مصدر للفعل المتعدي لمفعول واحد الذي بمعنى « عَدَّ وَأَخْصَى » ، و « الْجِسَابَانِ » - بالكسر - مصدر للفعل
المتعدي لمفعولين ، الذي بمعنى ظن .

وإنما نَضَضْتُ على كونها بالكسر ؛ لكثرة من يخطئ فيها ، فيَنْطَلِقُهَا بالضم ، والمعنى - كما عِلِمْتُ -
مختلفٌ تمامًا . والله أعلم .

(١) ومثال « حَسِبَ » التي تنصب مفعولين ، من القرآن : قوله تعالى : ﴿ لَا تَحْسَبُوهُ شَرًّا لَكُمْ ۖ ﴾ . فالفعل

« حَسِبَ » هنا نَصَبَ مفعولين ؛ أحدهما : ضمير الهاء في « تَحْسَبُوهُ » ، والثاني : كلمة « شَرًّا » .

« فائدة : وقد تستعمل « حَسِبَ » لليقين ، كقول الشاعر :

حَبِيبْتُ التَّقَى وَالْجُودَ خَيْرَ تِجَارَةٍ زَنَاخًا إِذَا مَا الْمَرْءُ أَصْبَحَ ثَقِيلًا

الشاهد فيه : قوله : حَبِيبْتُ التَّقَى خَيْرَ تِجَارَةٍ . حيث استعمل الشاعر فيه « حَبِيبْتُ » بمعنى « عِلِمْتُ » ،
ونصب به مفعولين ؛ أولهما : قوله : التَّقَى . وثانيهما : قوله : خَيْرَ تِجَارَةٍ .

(٢) هذا هو المعنى الثالث من الأفعال التي تنصب مفعولين ، وخال بمعنى « طَلَّ » ، ومصارعه : « يَخَالُ » .

وأصل « جَلْتُ » : خَبِلْتُ - بفتح الحاء وكسر الياء - ثَقِلْتُ كسرة الياء إلى الحاء بعد سَلْبِ حركة
الحاء^(٤) ، فَأَتَتْ سَاكِنًا ، الياء واللام ، فَخَلِقَتْ الياءَ لالتقاء الساكنين .

(٣) هذا البيت لرؤف بن أبي سُليمان المَرْزِي ، من مُعَلِّقَةِ المشهورة التي أولها : =

(٥) وبذلك أصبحت الياء ساكنة .

قوله : خالها . يعنى : ظنَّها .

إذن : جَلْتُ بمعنى : ظنَّْتُ^(١) .

ونقول : جَلْتُ التلميذَ فاهماً . يعنى : ظنَّنتُ التلميذَ فاهماً .

وإعرابه هكذا :

جَلْتُ : فعلٌ وفاعلٌ . خال : فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ على السكون ؛ لاتصاله بضمير الرفع المتحرك ، وهو يُنصبُ مفعولين ؛ أولهما المبتدأ ، والثانى : الخبر ، والتاء : ضميرُ المتكلم ، مبنيٌّ على الضمِّ فى محلِّ رفع ، فاعلٌ .

التلميذ : مفعولُها الأول ، منصوبٌ بها ، وعلامةُ نصبه فتحةٌ ظاهرةٌ فى آخره .

فاهماً : مفعولُها الثانى منصوبٌ بها ، وعلامةُ نصبه فتحةٌ ظاهرةٌ فى آخره .

وقوله رحمه الله : زَعَمْتُ^(٢) . « زَعَمْتُ » لها معانٍ ، ولكن الذى نُريدُ هو « زَعَمْتُ » التى بمعنى « ظنَّنتُ » ، فنقول : زَعَمْتُ زيداً عمراً . يعنى : ظنَّنتُ أَنَّ زيداً هو عمرو .

= ابنُ أُمِّ أَزْقى يَفْتَنُ لَمْ تَكَلِّمْ بِحَوْمَانِ الدَّرَجِ فَبِالشَّئْلَمِ
وقد استشهد بهذا البيت جماعة من النحاة ، منهم ابن هشام فى مُغْنَى اللَّيْبِ فى مباحث « مهمما » ،
الشاهد رقم (٥٣١) ، وفى شرح القطر فى باب عوامل الحزم ، الشاهد رقم (١٠) .
ومثال هذا البيت فى عمل « خال » النصب فى المبتدأ والخبر : قول الشاعر :
إِخْلُك - إِنْ لَمْ تَعْضُضِ الطَّرْفَ - ذَاهَوَى يَشْؤُوكَ مَالَا يُشْتَطَّاعُ مِنَ الْوَجْدِ
فالفعل « خال » نصب مفعولين ؛ أحدهما : كاف الخطاب ، والثانى : كلمة « ذَاهَوَى » .

(١) وقد تُشتَقَّل « خال » لليقين ، كقول الشاعر :

دَعَايِ الْغَزَايِ غَمَّهُنَّ وَجَلَّتْنِي لِي اسْمٌ فَلَا أُدْعَى بِهِ وَهُوَ أَوَّلُ

استشهد فيه - قوله : وخلتنى لى اسم . فإن « خال » فيه معنى فعل اليقين ، وليس هو بمعنى فعل الظن ؛ لأنه لا يظن أن لنفسه اسماً ، بل هو على يقين من ذلك ، وقد نَصَبَ بهذا الفعل مفعولين ؛ أولهما ضمير المتكلم ، وهو الياء ، وثانيهما جملة « لى اسم » من المبتدأ والخبر .

(٢) من الرعم ، وهو الأدعاء لغةً ، والفعل زَعَمْتُ هو الفعل الرابع من الأفعال التى تنصب مفعولين ، وهذه الأفعال الأربعة السابقة « زَعَمْتُ ، وَظَنَنْتُ ، وَجَلْتُ ، وَخَبَيْتُ » هى التى تفيد ترحيح وقوع المفعول الثانى .

وإعراب هذا المثال هكذا :

زَعَمْتُ - فعلٌ وفاعلٌ ، زَعَمَ : فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ على السكون ؛ لاتصاله بضمير الرفع المتحرك ، والتاء ضميرٌ متصلٌ مبنيٌّ على الضمِّ في محلِّ رفع ، فاعلٌ .

زيدًا : مفعولها الأول ، منصوبٌ بها ، وعلامةُ نصبه فتحةٌ ظاهرةٌ في آخره .

عمرًا . مفعولها الثاني منصوبٌ بها ، وعلامةُ نصبه فتحةٌ ظاهرةٌ في آخره^(١) .

وقوله رحمه الله : رَأَيْتُ^(٢) . «رَأَيْتُ» تكونُ بمعنى «عِلِمْتُ» ، وتكونُ بمعنى «ظَنَنْتُ»^(٣) ، وتكونُ بمعنى «أَبْصَرْتُ» ، وتكونُ بمعنى «ضَرَبْتُ رَأْيَهُ» ، فلها أربعة معاني^(٤) .

فإذا كانت بمعنى «عِلِمْتُ» ، و «ظَنَنْتُ» فهي من أخواتِ «ظَنَ»^(٥) ، وإذا كانت

(١) ومثال كون «زعم» تنصب مفعولين ، أصلهما المبتدأ والخبر : قول الشاعر :

زَعَمْتَنِي شَيْخًا وَلَسْتُ بِشَيْخٍ لَمَّا الشَّبِيحُ مَنِ يَدِبُ دَبِيحًا

فالفعل «زعم» هنا نصب مفعولين ، أصلهما المبتدأ والخبر ، أولهما : ياء المتكلم من «زَعَمْتَنِي» ، والثاني كلمة «شَيْخًا» .

واعلم - رحمك الله - أن الأكثر في «زعم» أن تَتَعَدَّى إلى معموليها بواسطة «أَنْ» المُؤَكِّدَة ، سواء أكانت مُخَفَّفَةً من الثقلية ، نحو قوله تعالى : ﴿زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنْ لَنْ يُغْنِيُوا﴾ ، وقوله سبحانه : ﴿لَنْ زَعَمْتُمْ أَنْ لَنْ نَجْعَلَ لَكُم مَوْعِدًا﴾ .

أم كانت مُشَدَّدَةً ، كما في قول عبيد الله بن عتبة :

فَذُقْ مَجْزَئَهَا قَدْ كُنْتَ تَزْعُمُ أَنَّهُ رِشَاءٌ أَلَا يَا زُمًّا كَذَبْتَ الزُّعْمَ

وكما في قول كُثَيْبٍ غَزَوِيٍّ :

وَقَدْ زَعَمْتَ أَنِّي تَغْيِيرُ بَعْدَهَا وَمَنْ ذَا الَّذِي يَأْخُذُ لَا يَتَغَيَّرُ

وهذا الاستعمال مع كثرة ليس لازماً ، بل قد تتعدى «زعم» إلى المفعولين بغير توسط «أَنْ» بينهما . فسر ذلك اسيت الذي نحن بصددده ، ومنه قول أبي ذؤيب الهذلي :

فَوَيْلٌ لِمَنْ تَزْعُمِي كُنْتُ أَجْهَلُ فَيْكُمْ فَإِنِّي شَرِّتُ الْجَلْمَ بَعْدَكَ بِالْجَهْلِ

(٢) هذا هو الفعل الخامس من الأفعال التي تنصب مفعولين ، أصلهما المبتدأ والخبر .

(٣) ومنه قوله تعالى : ﴿إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُ بَعِيدًا﴾ . أى : يظنونه .

(٤) وبها معنى حمس ، وهو أنها تكون بمعنى «خَلَمَ» ؛ أى : رأى في منامه ، وتُسَمَّى خُلْمِيَّةً

(٥) ويكون انقصود بها هنا رؤية القلب ، لا رؤية العين الباصرة .

بمعنى « أَبْصَرْتُ » فإنها تَنْصِبُ مفعولاً واحداً فقط .

وإذا كانت بمعنى « ضَرَبْتُ رِثَّةً » فهي أَيْضاً تَنْصِبُ مفعولاً واحداً ، فلو قال لك قائلٌ : هل رأيتَ زيداً ؟ - وأنت شاهدته بعينك - فقلت : واللَّهِ ما رأيته . تُرِيدُ : ما ضَرَبْتُ رِثَّةً ، تكونُ صادقاً أم لا ؟

الجواب : تكونُ صادقاً ، وهذا يَنْفَعُكَ في التأويل ، تَحْلِفُ وأنت تَنْوِي : « ما ضَرَبْتُ رِثَّةً » . فهذا يَنْفَعُكَ ، وتكونُ بارئاً بيمينك ^(١) .

« ومراد الشارح رحمه الله بقوله : فهي من أخوات « ظن » . أى : أنها تكون ناصبة للمبتدأ أو الخبر على أنهما مفعولان لها .

ومثل « رأى » التى بمعنى « عَلم » ، و « ظَنُّ » ، « رأى » التى بمعنى « حَلَمَ » فهي أَيْضاً تنعدي للمفعولين . (١) كلام الشارح رحمه الله هنا لا شك أنه ليس على إطلاقه ، ولكنه مُقَيَّدُ بكون هذا الحالف ظالماً ، أو مظلوماً .

قال ابن قدامة رحمه الله في المنع ٩٣ / ٤٩٨ ولا يخلو حال الحالف المتأول ، من ثلاثة أحوال ؛ أحدهما : أن يكون مظلوماً ، مثل من يستحلفه ظالم على شيء ، لو صدقه لظلمه ، أو ظلم غيره ، أو نال مسلماً منه ضرر . فهذا له تأويله .

قال فُهَيْثَا : سألت أحمد ، عن رجل له امرأتان ، اسم كل واحدة منهما فاطمة ، فماتت واحدة منهما ، فحلف بطلاق فاطمة ، ونوى التى ماتت ؟

قال : إن كان المُسْتَحْلِفُ له ظالماً ، فالنية صاحبه الطلاق ، وإن كان المطلق هو الظالم ، فالنية الذى استخلف ، وقد روى أبو داود ، بإساده عن شُوَيْدِ بْنِ حَنْطَلَةَ ، قال : خرجنا نريدُ رسولَ الله ﷺ ، ومعا وائل بن حجر ، فأخذنا عدو له ، فخرج القوم أن يحلقوا ، فحلفت أنه أُنخى ، فحلى سبيله ، فأتينا رسول الله ﷺ ، فذكرت ذلك له ، فقال : « أنت أبرهم وأصدقهم ، المسلم أحو المسلم » .

وقال السَّيِّدُ بْنُ سُلَيْمٍ : « إن في المعارض لمنذوحة عن الكذب » . يعنى : سعة المعارض التى يورث بها السامع غير ما عناه .

قال محمد بن سيرين الكلام أوسع من أن يكذب ظريف . يعنى : لا يحتاج أن يكذب ، لكثرة المعارض ، وحصر الظريف بذلك ؛ يعنى به الكيس الفطن ، فإنه يقطن للتأويل . فلا حاجة به إلى كذب .

الحديث لى أن يكون الحالف ظالماً ، كالذى يستحلفه الحاكم على حق عنده ، فهذا يصرف بمية إلى طهر اسمعدى عناه المُسْتَحْلِفُ ، ولا ينفع الحالف تأويله . وبهذا قال الشافعى ، ولا علم فيه مُحالِفٌ . من بآهريه فـ . قال رسول الله ﷺ : « يمينك على ما يصدقك به صاحبك » . رواه مسلم ، وأبو داود =

ومثال « رأى » بمعنى « علم » : قول الشاعر :

= وعن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : « اليمين على نية المشتخيلف » . رواه مسلم .

وقالت عائشة . « اليمين على ما وقع للمحلف له » . ولأنه لو ساع التأويل ، لبطل المعنى المبغى باليمين ، إذ مقصودها تحوير الخائف ليرتدع عن الجحود ، خوفاً من عاقبة اليمين الكاذبة ، فمتى ساع التأويل له ، انتهى ذلك ، وصار التأويل وسيلة إلى جحد الحقوق ، ولا نعلم فى هذا خلافاً .

قال إبراهيم ، فى رحل استخلفه السلطان بالطلاق على شىء ، فوذك فى يمينه إلى شىء آخر : أجزأ عنه ، وإن كان ظالماً لم يُجزئ عنه التوريك .

الحال الثالث : لم يكن ظالماً ولا مظلوماً ، فظاهر كلام أحمد ، أن له تأويله ، فإنه يؤى أن متهماً كان عنده ، هو والقروذى وجماعة ، فجاء رجل يطلب المروذى . ولم يرد المروذى أن يكلمه ، فوضع مهنا أصبعه فى كفه ، وقال : ليس المروذى ههنا ، وما يصنع المروذى هاهنا ! يريد : ليس هو فى كفه . ولم ينكر ذلك أبو عبد الله .

وَرَوَى أَن مَهْنًا قَالَ لَهُ : إِنِّي أُرِيدُ الْخُرُوجَ - يَعْنِي : السَّفَرَ إِلَى بَلَدِهِ - وَأَحْبَبُ أَنْ تَسْمَعَنِي الْخِزْيَ الْفُلَانِي . فَأَسْمَعُهُ إِيَّاهُ ، ثُمَّ رَأَى بَعْدَ ذَلِكَ ، فَقَالَ : أَلَمْ تَقُلْ إِنَّكَ تَرِيدُ الْخُرُوجَ ؟ فَقَالَ لَهُ مَهْنًا : قُلْتَ لَكَ : إِنِّي أُرِيدُ الْخُرُوجَ الْآنَ ؟ فَلَمْ يَنْكُرْ عَلَيْهِ . وَهَذَا مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ . وَلَا نَعْلَمُ فِي هَذَا خِلَافًا .

روى سعيد ، عن جرير ، عن المغيرة ، قال : كان إذا طلب إنسان إبراهيم ، ولم يرد إبراهيم أن يلقاه ، خرجت إليه الخادم فقالت : اطلبوه فى المسجد .

وقال له رجل : إني ذكرت رجلاً بشىء ، فكيف لى أن أعتذر إليه ؟ قال : قل له : والله إن الله يعلم ما قلت من ذلك من شىء . وقد كان النبى ﷺ يبرح ، ولا يقول إلا حقاً ، ومزاحه أن يوهم السامع بكلامه غير ما عناه ، وهو التأويل ، فقال لعجور : « لا تدخل الجنة عجوز » . يعنى : أن الله يشهد أن أباكراً غريباً أثراً . وقال أس : إن رجلاً جاء إلى النبى ﷺ ، فقال : يا رسول الله ، احملنى . فقال رسول الله : « إنا حاملوك على ولد ناقه » . قال : وما أصنع بولد ناقه ؟ قال : « وهل تلد الإبل إلا النوق ؟ » . رواه أبو داود . وقال لامرأة ، وقد ذكرت له زوجها : « أهو الذى فى عينه بياض » . فقالت : يا رسول الله ، إنه لصحيح العين . وأراد النبى ﷺ بالبياض الذى حول الحدق .

وفى لرحل احتضنه من وراءه . « من يشتري العبد ؟ » . فقال : يا رسول الله ، تجدنى إذا كاسداً . قال : « لكك عند الله لست بكاسد » .

وهذا كله من التأويل والمعارض ، وقد سماه النبى ﷺ حقاً ، فقال : « لا أقول إلا حقاً » .

وَرَوَى عَنْ شَرِيح . أَنَّهُ حَرَجَ مِنْ عِنْدَ زِيَادٍ ، وَقَدْ حَضَرَهُ الْمَوْتُ ، فَقِيلَ لَهُ : كَيْفَ تَرَكْتَ الْأَمِيرَ ؟ قَالَ : تَرَكْتُهُ بِأَمْرِ وَيْهَى . فَلَمَّا مَاتَ قِيلَ لَهُ : كَيْفَ قُلْتَ ذَلِكَ ؟ قَالَ : تَرَكْتُهُ بِأَمْرِ بِالْصَّر ، وَيْهَى عَنْ لَيْكَةِ وَالْجَزَعِ .

وَرَوَى عَنْ شَفِيْقٍ أَنَّ رَجُلًا خَطَبَ امْرَأَةً ، وَتَحْتَهُ أُخْرَى ، فَقَالُوا : لَا تَزْوَجْكَ حَتَّى تَصِفَ مَرْنَتْ فَقَدِ

رَأَيْتُ اللَّهَ أَكْبَرَ كُلِّ شَيْءٍ مُحَاوَلَةٌ وَأَكْثَرَهُمْ جُنُودًا^(١)

فهنا «رأى» بمعنى «عَلِمَ» .

ومثال «رأى» بمعنى «ظَنَّ» أن تقول: عُدْتُ المريضَ فرأيتُه معالجًا . بمعنى : ظننتُ .

ومثال «رأى» بمعنى «أَبْصَرَ» أن تقول: رأيتُ زيدًا . بمعنى أَبْصَرْتُهُ

ومثال «رأى» بمعنى «ضَرَبْتُ رِئْتَهُ» أن تقول: رأيتُ زيدًا . أى : ضَرَبْتُ رِئْتَهُ .

لكن هذا الأخير بعيدٌ ، يعنى : لا يَعْرِفُهُ إِلَّا الَّذِي أَرَادَهُ بِنَفْسِهِ ، أما الْمُخَاطَبُ فَإِنَّهُ لَا يَظُنُّ عَلَى بَالِهِ أَنَّ «رَأَيْتُهُ» بمعنى : ضَرَبْتُ رِئْتَهُ .

المهمُّ أَنَّ الَّذِي مِنْ أَخَوَاتِ «ظَنَّ» هُوَ «رَأَيْتُ» الَّتِي بِمَعْنَى «عَلِمْتُ» ، وَالَّتِي بِمَعْنَى «ظَنَنْتُ» .

أما «رَأَيْتُ» الَّتِي بِمَعْنَى «أَبْصَرْتُ» فَإِنَّهَا لَا تَنْصِبُ إِلَّا مَفْعُولًا وَاحِدًا .

= اشهدوا أنى قد طلقت ثلاثًا . فزوجوه . فأقام على امرأته ، فقالوا : قد طلقت ثلاثًا . قال : ألم تعلموا أنه كان لى ثلاث نسوة فطلقتهن ؟ قالوا : بلى . قال : قد طلقت ثلاثًا . فقالوا : ما هذا أردنا . فذكر ذلك شقيق لعثمان ، فجمعه يثته .

ويروى عن الشعبي . أنه كان فى مجلس ، فنظر إليه رجل ظن أنه طلب منه التعريف به ، والثناء عليه ، فقال الشعبي : إن له بيتًا وشرقًا . فقيل للشعبي بعد ما ذهب الرجل : أتعرفه ؟ قال : لا ، ولكنه نظر إلى . قيل : فكيف أثبت عليه ؟ قال : شَرَفُهُ أَذْنَاهُ ، وَبَيْتُهُ الَّذِي يَسْكُنُهُ .

وروى أن رجلاً أبحذ على شراب ، فقيل له : من أنت ؟ فقال :

أَنَا ابْنُ الَّذِي لَا يَنْزِلُ الدُّغْمُ قِلْرَهُ وَإِنْ نَزَلَتْ يَوْمًا فَسَوْفَ تَغُودُ

تَرَى النَّاسَ أَقْوَامًا عَلَى بَابِ دَارِهِ فَمِنْهُمْ قِيَامٌ حَوْلَهَا وَقُودُ

فصوه شريفًا ، فحلوا سيله ، ثم سألوا عنه ، فإذا هو ابن الباقلاتى .

وآخر حورج رقصًا ، فقالوا له : نرأى من عثمان وعلى . فقال : أنا من على ، ومن عنده رقى . فهذه وشبهه هو . ويروى سدى لا يُعْذَرُهُ الظَّالِمُ ، وَسَوْغٌ لغيره مَطْلُومًا كَانَ أَوْ عَيْرٌ مَضْمُونٌ ، ذَلِكُمْ سِدَى كَرَمٍ يَحُولُ دِمْتُ هِىَ الْمَرْحُومِ مِنْ غَيْرِ حَاجَةٍ بِهِ إِلَيْهِ . اهـ

هـ . ليست لحيه شمس رقيق ، أحد سى بكر بن هوزان ، وقد أشبه ابن هشام فى شرحه . شمه . رقم

وكذلك «رَأَيْتُ» التي بمعنى «صَرَبْتُ رَيْتَهُ».

وقوله رحمه الله . عَلِمْتُ^(١) . الفعل «عَلِمَ» يُنْصَبُ مفعولين ، تقول : عَلِمْتُ
عمرًا شاخصًا ، وإعرابه :

عَلِمْتُ : فعلٌ وفاعلٌ ، عَلِمَ : فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ على السكون ؛ لاتصاله بضمير الرفع
المتحرك ، وهو يُنْصَبُ مفعولين ؛ أولهما المبتدأ ، والثاني الخبر ، والتاء : ضميرُ المتكلمِ
مبنيٌّ على الضمِّ في محلِّ رفع ، فاعلٌ .

عمرًا : مفعولها الأول منصوبٌ بها ، وعلامةُ نصبه فتحةٌ ظاهرةٌ في آخره .

شاخصًا : مفعولها الثاني منصوبٌ بها ، وعلامةُ نصبه فتحةٌ ظاهرةٌ في آخره .

وقوله رحمه الله : وَجَدْتُ^(٢) . ومثاله : قوله تعالى : ﴿لَوْ جَدُّوا اللَّهَ تَوَّابًا
رَجِيمًا﴾^(٣) .

و «وَجَدَ» تأتي بمعنى : وَجَدْتُهُ على حالٍ مُعَيَّنَةٍ ، وتأتي بمعنى «لَقِيتُهُ» ، فتقول :
طَلَبْتُ الدرهمَ الذي ضاع لي فوجدته ، وتقول : طَلَبْتُ الدرهمَ الذي ضاع لي فوجدته
مدفونًا .

(١) هذا هو الفعل السادس من الأفعال التي تنصب مفعولين ، أصلهما المبتدأ والخبر . والفعل «عَلِمَ» معناه
اليقين ، وقد يأتي الفعل «عَلِمَ» بمعنى «ظَنَّ» ، ويمثّل له العلماء بقوله تعالى : ﴿وَأَن عَرِيتُمْهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ
فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى الْكُفَّارِ﴾ .

وهو إذا كان بمعنى اليقين أو الظن يتعدى إلى مفعولين . وقد يأتي بمعنى «عَرَفَ» ، فيتعدى لواحد .
وقد يأتي بمعنى : صار أَعْلَمَ - أي : مشقوق الشَّعْة العليا فلا يتعدى أصلًا ؛ أي : يكون فعلًا لازمًا .
(٢) هذا هو الفعل السابع من الأفعال التي تنصب مفعولين ، أصلهما المبتدأ والخبر .

وهذه الأفعال الثلاثة الأخيرة «رَأَى» ، «عَلِمَ» ، و«وَجَدَ» هي التي تميد تحقيق وقوع المعنى الذي

١٣ ومثاله أيضًا : قوله تعالى ﴿وَأَن أَكْثَرَهُنَّ تَفْسِقِينَ﴾

«عَنِ» ح د هـ في الآية ينصب مفعولين ، هما : «أَكْثَرَهُنَّ تَفْسِقِينَ» . وقوله تعالى ﴿خَسِرُواْ عِنْدَ رَبِّهِمْ
فَهُمْ يَكْذِبُونَ» . فالفعل «وَجَدَ» في هذه الآية أيضًا ينصب مفعولين ، هما : «هَـ» ، «هَـ» .

فـ « وجد » الأولى بمعنى « لقيته » فلم تُنصب إلا مفعولاً واحداً ، و « وجد » الثانية نصبت مفعولين ؛ لأنها بمعنى : وجدته على حالة معينة .

ولذلك كان معنى « وجد » فى قوله تعالى : ﴿لَوْ جَدُوا اللَّهَ تَوَابًا رَجِيمًا﴾ ؛ أى : فى حالٍ من الأحوال .

وتأتى « وجد » كذلك بمعنى « حزن » ، تقول : ضاعث بعيره فوجد عليها ؛ معنى : حزن عليها .

ويمكنك استعمال « وجد » بهذا المثال السابق للأمور الثلاثة ، تقول : ضاعث بعيره فوجد عليها ؛ أى : حزن .

وتقول : ضاعث بعيره فوجدها . معنى : لقيها .

وتقول : ضاعث بعيره فوجد عليها غباراً . وهذه تُنصب مفعولين ، والذى يُبين لنا أحد المعانى الثلاثة هو السياق .

وقوله رحمه الله : اتَّخَذْتُ^(١) . مثالها : قوله تعالى : ﴿وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا﴾ وإعراب هذه الآية هكذا :

اتَّخَذَ : فعلٌ ماضٍ مبنى على الفتح ، تُنصب مفعولين ؛ الأول : المبتدأ ، والثانى : الخبر .

الله : الاسم الكريم ، فاعلٌ مرفوع بالضمّة الظاهرة .

إبراهيم : مفعولها الأول ، منصوبٌ بها ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة .

خليلًا : مفعولها الثانى منصوبٌ بها ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة فى آخره .

وشره رحمه الله . جعلت^(٢) . تقول : جعلت الحشمت بابًا .

(١) هو الفعل اثناس ، من الأفعال التى تنصب مفعولين ، أصلهما المبتدأ والخبر .

(٢) هو فعل اثناسع ، من الأفعال التى تنصب مفعولين ، أصلهما المبتدأ والخبر ، وهذان الفعلان لأخبر .

« اتخذ » وحعل » يُفيدان التصيير والانتقال من حالة إلى حالة أخرى .

فالفعل « جعل » هنا نصَّبَ مفعولين ؛ لأنَّي صَيَّرْتُ الخشبَ بابًا .

واعرابُ هذا المثال هكذا :

جَعَلْتُ - فعلٌ وفاعلٌ ، جَعَلَ : فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ على السكون ؛ لاتصاله بصمير الرفع المتحرِّك ، والتاء : ضميرُ المتكلمِ مبنيٌّ على الضمِّ في محلِّ رفع ، فاعلٌ .

الخشب : مفعولُها الأولُ منصوبٌ بها ، وعلامةُ نصبه فتحةٌ ظاهرةٌ في آخره .

بابًا : مفعولُها الثاني منصوبٌ بها ، وعلامةُ نصبه فتحةٌ ظاهرةٌ في آخره .

وقوله رحمه الله : سمعتُ ^(١) . تقول : سمعتُ النبي ﷺ يقول :

لكنْ هذه الأداة « سمعتُ » اختلفَ فيها النحويون ، فبعضُهم قال : إنها من أخوات

« ظنٌ » ، فهي تنصبُ مفعولين ^(٢) ، وبعضُهم قال : إنها ليستُ من أخوات « ظنٌ » ، فهي

لا تنصبُ مفعولين ^(٣) ؛ لأنَّ السمعَ حاسةٌ من الحواسِّ ، وما كان مذكَّرَ الحواسِّ فإنه لا يُنصبُ مفعولين ^(٤) .

فعلى سبيل المثال « رأيْتُ » إذا كانت بمعنى « عَلِمْتُ » تنصبُ مفعولين ، وإذا

كانت بمعنى « أَبْصَرْتُ » لا تنصبُ إلا مفعولاً واحداً .

ومن يَرِ ^(٥) أن « سَمِعَ » تنصبُ مفعولين أغربَ قوله : سمعتُ رسولَ الله ﷺ

يقول . هكذا :

(١) هذا هو الفعل العاشر من أخوات « ظنٌ » - على حد قول المصنف - وهو يفيد حصول النسبة في السمع .

(٢) وهذا هو قول أبي عليٍّ الفارسي ، وتبعه عليه المصنف ابن آجروم ، وهو رأى ضعيف ، بل سبه بعض النحويين إلى الشذوذ .

(٣) وهذا هو قول جمهور النحويين ، فقد قالوا : إن الفعل « سمع » لا يتعدى إلا للمفعول واحد .

وهذا القول هو الصحيح لما سيأتى في كلام الشارح رحمه الله .

(٤) فجميع أفعال الحواس ، التي هي : « سَمِعَ ، وَذَاقَ ، وَأَبْصَرَ ، وَلَمَسَ ، وَشَمَ » لا تتعدى إلا إلى مفعول واحد .

(٥) لفعل « يَرِ » ها مجزوم بـ « من » الشرطية ، وعلامةُ جزمه حذف حرف العلة .

رسول : مفعول أول .

وجملة « يقول » مفعول ثان .

لأن « رسول ، ويقول » يَصِحُّ أَنْ يُجْعَلَ مَبْتَدَأً وَخَبَرًا ، فتقول : رسول الله ﷺ يقول :

والمبتدأ والخبر إذا أُذْخِلَتْ عليهما أداة ، ثم نَصَبْتَهُمَا صارت عاملةً فيهما ، وأنت تقول : سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ ، وتقول : أحيانًا : سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ قَائِلًا .

فنقول لهم : سَمِعْتُ الرَّسُولَ ﷺ يَقُولُ كَقَوْلِكَ : رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يُصَلِّي . وأنت تُشَاهِدُهُ^(١) . فهنا هل نقول : النبي : مفعول أول . ويُصَلِّي مفعول ثان ؟

الجواب : لا ، بل نقول : النبي : مفعول به ، ويُصَلِّي : منصوبٌ على الحال .
إِذَنْ : سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ . النبي : مفعول به ، ويقول : في موضع نصبٍ على الحال .

فنقول لهم : لَا يُحْكِنُ أَنْ يُجْعَلَ « سَمِعَ » تَنْصِبُ مَفْعُولَيْنِ إِلَّا إِذَا وَافَقْتُمُونَا عَلَى أَنْ « رَأَى » الْبَصَرِيَّةُ تَنْصِبُ مَفْعُولَيْنِ ؛ لِأَنَّ الرُّؤْيَا الْبَصَرِيَّةَ وَالسَّمْعَ كِلَيْهِمَا أَدَوَاتُ جِسْمِيَّةٌ ، فَلَا تَنْصِبُ إِلَّا مَفْعُولًا وَاحِدًا .

على كُلِّ حَالٍ بِالنِّسْبَةِ لِلشَّكْلِ لَا يَخْتَلِفُ ، إِنَّمَا الْاِخْتِلَافُ فِي الْإِعْرَابِ^(٢) ، فَلَوْ قُلْتُ : سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ قَائِلًا كَذَا وَكَذَا يَصِحُّ ، أَوْ : سَمِعْتُهُ يَقُولُ يَصِحُّ ، أَوْ : رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ فَاعِلًا كَذَا ، يَصِحُّ ، أَوْ : رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ رَاكِعًا يَصِحُّ^(٣) .

(١) فتكون « رأى » هنا بصرية لا تتعدى إلا لمفعول واحد .

(٢) فعلى قول أبي على الفارسي تُغَرَّبُ جملة « يقول » في محل نصب مفعولًا ثانيًا .

وعلى قول الجمهور تعرب جملة « يقول » في موضع نصب على الحال .

(٣) أي : من حيث الشكل فإنها سواء كانت حالًا أو مفعولًا ثانيًا فهي منصوبة .

ويهدى انتهى الكلام على « ظنت وأخواتها » ، وهذا هو ملخص ما مضى .

١ - « ظن » وأخواتها تنصب المبتدأ والخبر على أنهما مفعولان لها ، وهي : ظن ، وحسب ،

ولكن كيف تُعَرَّبُ : « قَائِلًا ، ويقول ، وفاعلاً ، وراكبًا » ؟

= وخال ، وزَعَمَ ، ورأى ، وعلم ، ووجد ، واتخذ ، وجعل ، وسمع .

٢- هذه الأفعال العشرة تنقسم من حيث معناها إلى أربعة أقسام :

القسم الأول : يفيد ترجيح وقوع الخبر « المفعول الثاني » ، وهو أربعة أفعال ، وهى : ظن ، وحسب ، وخال ، وزَعَمَ .

والقسم الثانى : يفيد اليقين وتحقيق وقوع الخبر « المفعول الثانى » ، وهو ثلاثة أفعال ، وهى : رأى ، وعلم ، ووجد .

والقسم الثالث : يفيد التصيير والانتقال من حالة إلى حالة أخرى ، وهو فعلان ، وهما : اتَّخَذَ ، وجَعَلَ .

والقسم الرابع : يفيد حصول النسبة فى السمع ، وهو فعل واحد ، وهو سَمِعَ .

٣- « ظن » وأخواتها يسميها البعض بأفعال القلوب ، ويسميها البعض بالأفعال المتعدية ؛ معنى : إلى مفعولين ، ويسميها البعض بأفعال الشك ، وهى تسمية الشئ ببعض معانيه .

أما أفعال القلوب فالمقصود بها الأفعال التى تتعلق بالقلوب ؛ كـ « رأى » ، وسبق أنها متعلقة بالقلب ، و « علم » ، ومحلها القلب هنا ، ونحوهما .

وكذلك الشك فإنه يتعلق بـ « ظن » ونحوها ، المفيدة للشك والرجحان .

أما تسميتها بالأفعال المتعدية فهذا وصف لجميعها سوى « سمعت » على قول جماهير النحويين .

٤- الأفعال « ظن ، وحسب ، وخال » من الأفعال التى تفيد ترجيح وقوع الخبر ، ولكنها قد تستعمل أحياناً للميقين .

٥- قد تأتى « ظن » بمعنى اتَّهَمَ ، وتكون وقتئذ متعدية لمفعول واحد .

٦- الأكثر فى الفعل « زعم » أن يتعدى إلى مفعولين بواسطة « أن » المؤكدة ، سواء أكانت مخففة من الثقيلة ، أم كانت مشددة .

وهذا الاستعمال مع كثرته ليس لازماً ، بل قد يتعدى الفعل « زعم » إلى المفعولين بغير توسط « أن » بينهما .

٧- الفعل « رأى » يكون بمعنى « عَلِمَ » ، ويكون بمعنى « ظَنَّ » ، ويكون بمعنى « خَلَّمَ » ، وبهذه المعانى الثلاثة يكون متعدياً لمفعولين .

ويكون بمعنى « أَصَرَّ » ، ويكون بمعنى « ضرب رثمه » ، وبهذين المعنيين يكون متعدياً لمفعول واحد .

٨- الفعل « علم » معناه اليقين ، وقد يأتى بمعنى « ظن » ، وهو بهذين المعنيين يتعدى إلى مفعولين .

وقد يأتى بمعنى : « عرف » ، فيتعدى لواحد .

وهو يأتى بمعنى « صار أعلم » أى : مشقوق الشفة العليا - فيكون فعلاً لازماً .

٩- فعل « وحده » يأتى بمعنى : « وجَّهْته على حال معينة » ، فيكون متعدياً لمفعولين ، ويأتى بمعنى

« لَفَّنه » ، فيكون متعدياً لمفعول واحد ، ويأتى بمعنى « حَزَنَ » فيتعدى بواسطة حرف آخر

الجواب : تُغَرَّبُ حالاً ، وليس مفعولاً ثانياً ؛ لأنَّ البصرَ والسمعَ لا يَنْصَبُ إلا مفعولاً واحداً .

* * *

١٠ - الفعل « سمع » اختلف فيه النحاة ؛ هل هو من أخوات « ظن » فيَنْصَبُ مفعولين ؟ أم ليس من أخواتها ، فيَنْصَبُ لمفعول واحد ؟
 قولان مسجدة . القول الراجح منهما هو الثاني ؛ وذلك لأنَّ « سمع » من أفعال الخواص ، وما كان من أفعال الخواص فإنه ينصب مفعولاً واحداً ، كـ « رأى » البصرية . والله أعلم .

بَابُ النَّعْتِ

بَابُ النَّعْتِ

قَالَ الْمُؤَلَّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى : (بَابُ النَّعْتِ) النَّعْتُ تَابِعٌ لِلْمَنْعُوتِ هِيَ رَفْعُهُ ، وَنَصْبُهُ ، وَخَفْضُهُ ، وَنَعْرِيقُهُ ، وَتَنْكِيرُهُ ، تَقُولُ : قَامَ زَيْدٌ الْعَاقِلُ ، وَرَأَتْ زَيْدًا الْعَاقِلَ ، وَمَرَزْتُ زَيْدَ الْعَاقِلِ .

قَالَ الْمُؤَلَّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ . مَا النَّعْتُ . النَّعْتُ يَعْنِي : الْوَصْفُ ^(١) ، تَقُولُ : نَعْتُهُ ؛ أَيْ : وَصَفْتُهُ ، وَلِهَذَا يُطْلَقُ بَعْضُ النُّحَوِيِّينَ عَلَيْهِ الْوَصْفُ ، فَالْوَصْفُ وَالصِّفَةُ وَالنَّعْتُ بِمَعْنَى وَاحِدٍ ^(٢) .

وَهُوَ - أَيْ : النَّعْتُ - : وَصَفٌ يُوصَفُ بِهِ مَا سَبَقَ ، فَلَا يَتَقَدَّمُ النَّعْتُ عَلَى الْمَنْعُوتِ ^(٣) ، وَقَدْ يُوصَفُ بِقَدَحٍ ، وَقَدْ يُوصَفُ بِمَدَحٍ .

فَإِذَا قُلْتَ : جَاءَ زَيْدٌ الْعَالِمُ ، جَاءَ زَيْدٌ الْحَلِيمُ . فَقَدْ وَصَفْتَهُ بِمَدَحٍ .

وَإِذَا قُلْتَ : جَاءَ زَيْدٌ الْجَاهِلُ ، جَاءَ زَيْدٌ الْأَحْمَقُ . فَقَدْ وَصَفْتَهُ بِقَدَحٍ .

وَهَذَا مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى ؛ أَنَّ النَّعْتَ وَصَفٌ لِلْمَنْعُوتِ ، وَلَا بُدَّ أَنْ يَتَأَخَّرَ عَنْهُ .

أَمَّا مِنْ حَيْثُ الْإِعْرَابُ فَيَقُولُ الْمُؤَلَّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ : النَّعْتُ تَابِعٌ لِلْمَنْعُوتِ فِي رَفْعِهِ وَنَصْبِهِ وَخَفْضِهِ وَلَمْ يَقُلْ : وَجَزَمِهِ . لِأَنَّ الْجَزْمَ مِنْ خَصَائِصِ الْأَفْعَالِ ، وَالْأَفْعَالُ لَا تُنْعَتُ ، وَلَكِنْ يُنْعَتُ بِهَا .

(١) وهذا في النعته .

أما في الاصطلاح : فهو التابع المشتق أو المؤول بالمشتق ، لاسم يتبعه في الإعراب والتعريف والتكثير ، وهو مؤوضح لمتبوعه في المعارف ، مُحْصَصٌ لَهُ فِي التَّكْرَارِ .
وسبأني - إن شاء الله - شرح هذا التعريف .

(٢) ولذلك نجد أن من النحاة من يُسَمِّي هذا الباب باب النعت ، ومنهم من يُسَمِّيهِ باب الوصف ، ومنهم من يُسَمِّيهِ باب الصفة ، وكلها أسماء صحيحة .

(٣) ولذا قال المؤلف : النعت تابع للمنعوت .

تقول : مررتُ برجلٍ يُكْرِمُ الضيفَ^(١) . ولكن لا تقولُ : يُكْرِمُ الضيفَ رجلٌ .
فتجعلُ «رجل» صفةً لـ «يُكْرِمُ»^(٢) .

المهم أن المؤلف لم يذكُرِ الجزم ؛ لأنَّ الأفعالَ لا تُنعتُ ، وعليه فلا يُمكنُ أن يكونَ
العتُّ تابعاً للمنعوتِ في جزومه .

وقوله رحمه الله : في رفعه ، ونصبه ، وخفضه . فالنعتُ يَتَّبِعُ المنعوتَ أولاً في
رفعه ، فإذا صار المنعوتُ مرفوعاً صار النعتُ مرفوعاً ، فنقولُ : جاء زيدٌ الفاضلُ^(٣) . لا
غيرُ ، ولا يجوزُ أن تقولَ : جاء زيدٌ الفاضلُ ، أو : جاء زيدٌ الفاضلِ . بل يجبُ أن تقولَ :
جاء زيدٌ الفاضلُ .

ثانياً : في نصبه . فإذا كان المنعوتُ منصوباً صار النعتُ منصوباً ، فنقولُ : رأيتُ
زيداً الفاضلُ . لا غيرُ ، ولا يجوزُ أن تقولَ : رأيتُ زيداً الفاضلُ ، ولا أن تقولَ : رأيتُ
زيداً الفاضلِ^(٤) .

ولو أنَّ أحداً قرأَ عندك كتاباً ، فقال : هذا كتابٌ جميلٌ ، أو قال : قرأتُ كتاباً
جميلٌ ، أو قال : نظَّرتُ إلى كتابٍ جميلٍ . فهذا خطأ ، والصوابُ أن تقولَ : هذا كتابٌ
جميلٌ ، وقرأتُ كتاباً جميلاً ، نظَّرتُ إلى كتابٍ جميلٍ . وعلى هذا فقيسُ^(٥) .

(١) فتحمل الجملة الفعلية «يكرم الضيف» نعتاً لكلمة «رجل» ؛ لأن الفعل يمكن أن يثبت به .

(٢) لأن الأفعال لا تُنعتُ .

(٣) برفع العت «الفاضل» ؛ لأن المنعوت «زيد» مرفوع .

(٤) لم يذكر الشارح رحمه الله الحذف ؛ لأن الكلام فيه مبني على الكلام في سابقته ؛ الرفع والنصب .

(٥) إطلاق المؤلف رحمه الله القول بعدم جواز مخالفة النعت للمنعوت في رفعه ، أو نصبه ، أو خفضه ،
وتخطئة ذلك ، سيئه أن هذا الكتاب موضوع للمبتدئين ، وقد جعل الشيخ الشارح رحمه الله شرحه
متمشياً مع هذا الأساس .

ولأنَّ إبان السحابة قد ذكروا أنه يجوزُ في مثل هذا التعبير قطعُ النعتِ المجرورِ عن المنعوتِ ، بالرفع على إضمار
مبتدأ ، أو بالنصب على إضمار فعل ، نحو : مررتُ بزيدٍ الكريمِ أو الكريمِ . أي : هو الكريمُ ، أو . أمذح
الكريمِ .

وكذلك قطعُ النعتِ المنصوبِ عن المنعوتِ بالرفع على إضمار مبتدأ ، وقطعُ النعتِ المرفوعِ عن المنعوتِ
بالنصب على إضمار فعل . وانظر شرح ابن عقيل ٢٠٤/٣ .

إِذْ . يَتَّبِعُ النَّعْتُ الْمَنْعُوتُ فِي رَفْعِهِ ، إِنْ كَانَ مَرْفُوعًا ، وَفِي نَصْبِهِ ، إِنْ كَانَ مَنْصُوبًا ، وَفِي خَفْضِهِ ، إِنْ كَانَ مَخْفُوضًا .

قال المؤلف رحمه الله تعالى : وتعريفه وتنكيره . يعنى رحمه الله : أنَّ النعتَ يَتَّبِعُ المنعوتَ كذلك فى تعريفه وتنكيره ؛ أى : إذا كان المنعوتُ معرفةً كان النعتُ معرفةً ، وإذا كان نكرةً كان النعتُ نكرةً ، فلا يصحُّ أن تقولَ مثلاً : مررتُ بالرجلِ فاضلٍ . لأنَّ «فاضل» نكرةٌ ، و «الرجل» معرفةٌ .

إذن : الصحيح أن تقول : مررت بالرجل الفاضل .

وكذلك لا يصح أن تقول: مررتُ برجلٍ الفاضلِ ؛ لأنَّ «رجل» نكرة ، و «الفاضل» معرفة .

فالصحيح أن تقول : مرؤث برجلٍ فاضلٍ ؛ لأنَّ « رجلٌ » نكرةٌ ، و « فاضلٌ » نكرةٌ .

ولم يذكر المؤلف رحمه الله تذكيره وتأنيبه ، فهل ينبع النعت المنعوت في التذكير والتأنيث ؟

الجواب : نعم ، يَتَّبِعُهُ ، إلا إذا كان الوصفُ لغيرِ المنعوتِ ، فإذا كان الوصفُ من جهةِ المعنى لغيرِ المنعوتِ فإنه يَتَّبِعُ الموصوفَ ^(١) ، فإذا كان المنعوتُ ^(٢) مذكراً كان النعتُ مذكراً ، وإذا كان المنعوتُ ^(٣) مؤنثاً صار النعتُ كذلك ^(٤) .

(١) أى . الاسم الذى يلى العث . وسيظهر ذلك فى الحاشية التالية .

(٢) يُومئِيْ كَلَامَ الشَّارِعِ رَحِمَهُ اللهُ هُنَا إِلَى أَنْ النَّمْتُ قِسْمَانِ :

لقسم الأول : البعث الحقيقي .

و نفسه شاهی : البعث الشَّيْبِي .

أما البعث أحقق فيهِ الاسم التابع للمنعوت الرفع لضمير مستتر يعود إلى اشعوت أو الموصوف ، نحو : جاء محمد العاقل . فـ « محمد » فاعل لـ « جاء » . والعاقل : نعت لـ « محمد » . وهو اسم فاعل يعمل عمل فعله ، فيرفع فاعلاً ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً ، تقديره « هو » يعود إلى « محمد » . و « عبد لسي » فيهِ الاسم التابع لموصوفه ، الرفع لاسم ظاهر اتصل به أي : الاسم الظاهر ضمير يعود إلى اشعوت ، نحو : جاء محمد العاقل أبوه . فـ « محمد » فاعل لـ « جاء » . والعاقل : نعت

من دللت : مرزئت برجل قائم . فهذا مثال صحيح ؛ لأن النعت « قائم » مذكّر ،
والمعنوت « رجل » مذكّر .

من آخر : مرزئت برجل قائمة . هذا مثال غير صحيح ، والصحيح أن تقول :
مرزئت بامرأة قائمة ؛ لأن النعت مؤنث ، والمعنوت مؤنث .

مثال آخر : مرزئت بامرأة قائم . هذا المثال غير صحيح ؛ لأن النعت « قائم » مذكّر ،
والمعنوت « امرأة » مؤنث .

قلت : إلا إذا كان وصفاً لغير المعنوت ، فيكون على حسب الوصف^(١) ، فمثلاً إذا
قلت : مرزئت بامرأة قائم أبوها . أو : مرزئت بامرأة قائمة أبوها ، أيهما صحيح ؟
الجواب : المثال الأول هو الصحيح ؛ لأن القيام ليس وصفاً للمرأة ، وإنما هو وصف
فى المعنى للأب ، فالأب هو القائم ، ليس المرأة ، ولهذا تبع ما بعده فى التذكير
والتأنيث .

وتقول : مرزئت بامرأة قائمة أمها . فهذا صحيح ؛ لأن « أم » مؤنث .

= لـ محمد ، نعت سببى .

وأبوهُ : فاعل لـ الفاضل ، مرفوع بالواو ، نيابة عن الضمة ؛ لأنه من الأسماء الخمسة ، وهو مضاف إلى
الهاء التى هى ضمير عائد إلى « محمد » .
ورجوه كونه سبباً هو أنه تشبب فى رفع اسم ظاهر ، وهو « أبوه » ، وذلك الاسم مشتمل على ضمير يعود
على المعنوت ، وهو الهاء من « أبوه » .

※ سبه :

فى كلام القسمين يرفع النعت - الذى هو كلمة « العاقل » فى المثالين السابقين ضميراً مستتراً أو اسماً
ظاهراً ، اتّصل به ضمير ، ويكون النعت حيثئذ كالفاعل ، يُقَلَّر له فعلٌ من لفظه ، وما بعده يكون فاعلاً .
وكلمة « العاقل » فى المثالين السابقين هى فى تقدير فاعل ، لا أنها فعل .

وكلمة « هو » فى المثال الأول : فاعل فى محل رفع .

وكلمة « أبوه » : أبو . فاعل مرفوع بالواو ؛ لأنه من الأسماء الستة أو الخمسة ، وهو مضاف ، ولهاء
مضاف إليه .

(١) أى : الاسم الذى يلى النعت .

ونقول : مرزوث برجل قائمة أمه . فهذا صحيح . ولكن لماذا أنشأه ، بالرغم من كون
المنعوت « رجل » مذكرا ؟

الجواب : لأن الوصف لغير المنعوت .

وتقول : مرزوث برجل قائم أبوه . فهذا أيضا صحيح ، وهكذا .

إذن . صار النعت يتبع المنعوت في ثلاثة أشياء :

١- في الإعراب . وهو الرفع والنصب والحفظ : فإذا كان المنعوت مرفوعا صار
النعت مرفوعا ، وإن كان منصوبا صار النعت منصوبا ، وإن كان مجرورا كان النعت
مجرورا .

٢- وفي التعريف والتكبير : فإن كان المنعوت معرفة كان النعت معرفة ، وإن كان
المنعوت نكرة صار النعت نكرة .

٣- وفي التذكير والتأنيث : فإن كان المنعوت مذكرا صار النعت مذكرا ، وإن
كان المنعوت مؤنثا صار النعت مؤنثا .

إلا إذا كان الوصف لغير المنعوت فإنه يتبع الموصوف ، لا المنعوت ، والأمثلة
تقدمت .

وبقى عندنا أمر رابع . وهو الأفراد والتثنية والجمع . فهل يكون النعت تابعا
للمنعوت في الأفراد والتثنية والجمع ، أم لا ؟

الجواب . نعم ، هو تابع له في الأفراد والتثنية والجمع ، وتترك هذه ؛ لأن فيها
تفصيلا ، ونحن لا نريد أن نُشوش عليكم^(١) .

(١) التفصيل الذي أشار إليه الشارح رحمه الله هو أنه يُفَرَّق بين النعت الحقيقي والنعت السمي .

فإذا كان النعت حقيقيا فإنه يتبع منعوته في الأفراد والتثنية والجمع .

فمن كان منعوت مفردا كان النعت مفردا ، تقول : رأيت محمدا العاقل ، وفطمة لهنبة .

وإن كان منعوت مثنى كان النعت مثنى ، نحو : رأيت المحمدين العاقلين ، وإن كان المنعوت جمعا كان

نعت جمعا ، نحو : رأيت الرجال العقلاء . =

فه قال المولف رحمه الله مُثَلًّا ببعض الأمثلة على النعت الحقيقي : تقول : قد

اللعب لسي فإنه يكون مفردًا دائمًا ، ولو كان منعوتُه مُثَنًى ، تقول : رأيتُ الولدَ العاقلَ أبوهما .
وتقول : رأيتُ الأولادَ العاقلَ أبوهم .

ومن خلال الكلام على هذه الأمور الأربعة التي يتبع النعت فيها المنعوت يُتَضَعُ لنا أن النعت الحقيقي والنعت السببي يشتركان في شيئين ، ويختلفان في شيئين :
أما الشيطان اللذان يشتركان فيهما فهما

الأول : إعراب . حيث يتبع النعت فيه منعوته ، فإن كان المنعوت مرفوعًا كان النعت مرفوعًا ، نحو :
حضر محمدٌ الفاضلُ ، أو : حضرَ محمدٌ الفاضلُ أبوه .

وإن كان المنعوت منصوبًا كان النعت منصوبًا ، نحو : رأيتُ محمدًا العاقلَ ، أو : رأيتُ محمدًا الفاضلَ
أبوه .

وإن كان المنعوت مخفوضًا كان النعت مخفوضًا ، نحو : نظرتُ إلى محمدٍ الفاضلِ ، أو : نظرتُ إلى
محمدٍ الفاضلِ أبوه .

الثاني : التعريف والتذكير ؛ حيث إن النعت يتبع معوته في ذلك ، فإن كان المنعوت معرفة كان النعت
معرفة ، وإن كان المنعوت نكرة كان النعت نكرة .

مثال المعرفة : قامَ زيدٌ العاقلُ . إذ إن كلمة « زيد » معوت ، وهو عَلِمَ على شخص مُعَيَّن ، فكان معرفة ،
ففرغَ نعتُه بـ « أل » المعرفة ، ف قيل : العاقلُ .

ومثال النكرة : مررتُ برجلٍ عاقلٍ . فكلمة « عاقل » نعت لـ « رجل » ، وهي نكرة ، لأن كلمة « رجل »
نكرة ، فتبعها .

وأما الشيطان اللذان يختلفان فيهما فهما :

الأول : في التذكير والتأنيث . حيث إن النعت الحقيقي يتبع منعوته في التذكير والتأنيث ، فإن كان
المنعوت مذكرًا كان النعت مذكرًا ، وإن كان المنعوت مؤنثًا كان النعت مؤنثًا ؛ خلافاً لنعت السببي فإنه
يتبع ما بعده تذكيرًا وتأنيثًا .

مثال النعت الحقيقي :

قولك : قامَ زيدٌ العاقلُ . فكلمة « العاقل » نعت ، تَبِعَتْ كلمة « زيد » في تذكيرها .

وقولك : قامتِ فاطمةُ المَهْدِيَّةُ . فكلمة « المَهْدِيَّة » نعت تَبِعَتْ كلمة « فاطمة » في تأنيثها .

ومثال النعت السببي :

قولك : رأيتُ هَذَا العاقلَةَ أمَّها ، فكلمة « العاقلَة » نعت لـ « هندا » ، تَبِعَتْ كلمة « أمها » في تأنيثها ، ولم
تَتَّبِعْ كلمة « هندا » ، وإن كانت مؤنثة المعنى ، مذكَّرة اللفظ .

وسمى في جمع والإفراد التشبيه ؛ حيث إن النعت في النعت الحقيقي يتبع معوته في الجمع والإفراد
والتشبيه ؛ خلافاً للنعت السببي فإنه يكون مفردًا دائمًا ، ولو كان منعوته مثنى أو مجموعًا . =

ربَّ العاقل^١ . ورأيتُ زيدًا العاقل^(٢) ، ومَرَزْتُ بزيد العاقل^(٣) .

= مثله رأيتُ محمد بن العاقلين ؛ إذ كلمة « العاقلين » نعت لـ « المُحمَّد بن » تبعَت معوتها في التشبة ، خلافاً لنعت السببي فإنه لا يكون إلا مفردًا .

مثاله جاء الزيدانِ العاقلُ أبوهما . فكلمة « العاقل » نعت ، وهي مفردة ، لم تُشغ معوتها في التشبة . فنلخص من هذا الإيضاح أن النعت الحقيقي يتبع معوته في أربعة من عشرة : واحد من الأفراد والتشبة والجمع ، وواحد من ألقاب الإعراب الثلاثة ، التي هي : الرفع والنصب والحذف ، وواحد من التذكير والتأنيث ، وواحد من التعريف والتذكير .

والنعت السببي يتبع معوته في اثنين من خمسة : واحد من الرفع ، والنصب والحذف ، وواحد من التعريف والتذكير ، ويتبع مرفوعه الذي بعده في واحد من اثنين ، وهما التذكير والتأنيث ، ولا يتبع شيئاً في الأفراد والتشبة والجمع ، بل يكون مفردًا دائماً وأبداً . والله أعلم .

(١) هذا مثال على النعت الحقيقي المُشكَّل لأربعة من عشرة في الرفع ، مع الأفراد والتعريف والتذكير .

وإعرابه

قام زيدٌ . فعلٌ وفاعلٌ .

والعاقلُ : نعتٌ لـ « زيد » ، ونعت المرفوع مرفوع .

ووجه تبيينه لمنعوته في الأربعة المذكورة أن العاقل مرفوع ، والرفع واحد من ثلاثة ، وهو مفرد ، والأفراد واحد من ثلاثة أيضًا ، وهو مذكر ، والتذكير واحد من اثنين ، وهما التذكير والتأنيث ، وهو معرفة ، والتعريف واحد من اثنين ، وهما التعريف والتذكير ، لكنَّ تعريف « زيد » بالقلمية ، وتعريف « العاقل » ، « أل » .

(٢) هذا مثال على النعت الحقيقي المستكمل لأربعة من عشرة ، في النصب ، مع الأفراد والتعريف والتذكير أيضًا .

وإعرابه .

رأيتُ : فعلٌ وفاعلٌ .

زيدًا : مفعولٌ به منصوبٌ .

العاقل : نعتٌ لـ « زيدًا » ، ونعت المنصوب منصوب .

ووجه تبيينه لمعوته ما تقدم في الذي قبله ، لكن بتبديل الرفع بالنصب .

(٣) هذا مثال على النعت الحقيقي المستكمل لأربعة من عشرة ، في الحذف ، مع الأفراد والتعريف والتذكير أيضًا :

وإعرابه .

مَرَزْتُ . فعلٌ وفاعلٌ .

سريب . جارٌ ومجرورٌ متعلقٌ بـ « مَرَزْتُ » . =

ولا يصح أن نقول : قام زيد العاقل . ولا أن نقول : رأيت زيدا العاقل ، ولا أن نقول : مررت بزيد العاقل . لأن النعت يتبع المنعوت بدون تفصيل^(١) .

واقصر المؤلف رحمه الله على هذه الأمثلة الثلاثة ، مع أنه لم يذكر إلا النعت والمنعوت إذا كانا معرفتين ، لكن كيف نقول إذا كانا نكرتين ؟

الجواب : يُبدل « زيد » بـ « رجل » ، فتقول : مررت برجل عاقل ، رأيت رجلا عاقلا ، جاء رجل عاقل .

* * *

= العاقل : نعت لـ « زيد » ، ونعت المجزوء مجزوء .
 ووجه تبعيته لمنعوته ما تقدم في الذي قبله ، لكن بتبديل النصب بالجر ، وبقيّة أقسام النعت من تدكير وتأنيث ، وثنية وجمع ، معلومة ، فلا تُطيل بذكرها ، وقد استوفاهما الشيخ خالد الشارح لهذا المحر ، فراجع في شرح الأزهري ص ٩٠ وما بعدها .
 (١) تقدم بما أن ذكرنا أنه يحوز مخالفة النعت للمنعوت في الإعراب ، فراجع .

المعرفة وأقسامها

المعرفة وأقسامها

قال المؤلف رحمه الله : المعرفة خمسة أشياء : الاسم المضمّر ، نحو : ما وأنت . والاسم العلم نحو : زيد ومكة ، والاسم المبهّم نحو : هذا وهذه وهؤلاء . والاسم الذي فيه الألف واللام ، نحو : الرجل والغلام ، وما أضيف إلى واحد من هذه الأربعة .
لما أشار المؤلف رحمه الله إلى التعريف والتنكير^(١) يثن المعرفة والنكرة^(٢) ، فقال : المعرفة خمسة أشياء^(٣) . وهي معدودة بأنواعها ، لا بأفرادها .

- (١) فقد ذكر رحمه الله أن العت يتبع المنعوت في تعريفه وتنكيره ، فتارة يكون العت معرفة ، وتارة يكون نكرة ، ولذا ذكر هنا رحمه الله أقسام المعرفة والنكرة .
- (٢) وهما قسما الاسم ، فالاسم ينقسم إلى قسمين : المعرفة ، والنكرة .
- (٣) قدّم المؤلف رحمه الله المعرفة على النكرة ذكرًا ؛ لغلو منزلتها وشرفها ، مع أن كثيرًا من النحويين يُقدّمون النكرة ، كابن مالك في الألفية ؛ لأنها الأصل ، ولأن المعارف مُشْتَخَرَجَةٌ منها .
فلتقديم المصنف المعرفة على النكرة وجهان .
أما الأول : فسبب ، وهو غلو مرتبة المعرفة على النكرة .
وأما الثاني : فلأن معرفة الشيء المُتَّخِذُ بالعدد أسهل من معرفة ما هو أوسع منه دائرة ، وبدون حدٍّ بعدد . ولم يذكر المؤلف والتسارع رحمهما الله تعريف المعرفة ، واكتفى بذكر أقسامها فقط . ونحن إن شاء الله تعالى نذكر تعريفها لغةً واصطلاحًا ، فنقول :
أولاً : تعريفها من حيث اللغة . ترجع كلمة « معرفة » إلى مادة العين والراء والفاء ، ومنها قولهم : عرفت الشيء معرفةً ، إذا علبت به .
ثانياً : تعريفها من حيث الاصطلاح : تُعرّف بأنها كل اسم دلّ على شيء مُعَيَّن ، بواسطة قرينة من القرائن ، قد تكون هذه القرينة لفظية ، وقد تكون معنوية .
فتكون القرينة لفظية في الأقسام الآتية من المعارف :
١- في الأسماء الموصولة ، والقرينة اللفظية هي الصلة .
٢- في المعروف بـ « أل » ، والقرينة اللفظية هي « أل » .
٣- في المضاف إلى معرفة ، والقرينة اللفظية هي ما أضيف إليه .
وتكون القرينة معنوية ، وذلك في الضمائر بواسطة التكلم ، والخطاب ، والغيبة ، وفي أسماء الإشارة ؛ إذ إنها تدل على معين بواسطة الإشارة ، والإشارة شيء معنوي .
أما العلم كـ « محمد » ، و « علي » فلا يحتاج إلى قرائن لتعيينه ، فهو مُعرّف بالوضع ، كما سيأتي إن شاء الله تعالى . =

قال المؤلف رحمه الله : الاسم المضمَرُ ، نحو : أنا وأنت^(١) . هذا هو أول المعارف الخمسة ، فكل ضمير فهو معرفة ، وما هو الاسم المضمَرُ ؟^(٢) .

قال بعضهم في تعريفه : هو ما كُنِيَ به عن الظاهر اختصاراً .

مثاله . إذا قلت : أنا قائم . كلمة « أنا » مكنى بها عن « محمد بن صالح بن عثيمين » ، وأيهما أخصر : هذه الكلمات الثلاث ، أو « أنا » ؟

الجواب : « أنا » ، مع أنها أوضح أيضاً من الاسم الظاهر ، فيكنى بالضمير عن الاسم الظاهر اختصاراً وإيضاحاً .

مثال آخر : تقول : أنت قائم . تُخاطب رجلاً اسمه علي بن عبد الله المفلح .

ولو أتيت بالظاهر لقلت : علي بن عبد الله المفلح قائم . وأيهما أخصر ؟

الجواب : أنت قائم .

وأيهما أبين وأوضح ؟

الجواب : أنت قائم . أيضاً ؛ لأن « علي بن عبد الله المفلح » قد تكون لرجل غير حاضر ، لكن « أنت قائم » واضح أنها لرجل حاضر .

« وهما المؤلف رحمه الله حصر المعارف كلها في أشياء خمسة ، ودليل ذلك شيان

الأول : الاستقراء التام ، حيث استقرأ أئمة اللغة والنحو الكلمات العربية ، فوجدوا المعارف لا تخرج عن تلك الأشياء الخمسة .

والثاني : الإجماع ، وقد حكاه عن أئمة اللغة غير واحد .

واغتنم - رحمك الله - أن المشهور عند النحويين عهد المعارف بست ، والاختلاف بينهم وبين المصنف لفظي ؛ إذ إن الجمهور يذكرون اسم الإشارة والاسم الموصول كلاً على جذة ، خلافاً للمصنف فقد ذكرهما باسم واحد ، وهو قوله : الاسم المبهم .

(١) قوله . نحو أنا وأنت فيه تمثيل على الضمائر بنوعين ، وهما ضمائر التكلم بـ « أنا » ، وضمائر الخطاب أو مخاطبة بـ « أنت » ، ويذكر بعض الشيء للدلالة على كل شيء من الاصطلاحات المثبتة عند النحويين وغيرهم .

(٢) اعلم رحمك الله أن الضمير والمضمر بمعنى واحد .

إذن : بعضهم يقول في تعريف الضمير : ما كُنِّي به عن الظاهر اختصاراً . وبعضهم يقول : الضمير ما دلَّ على حاضرٍ أو غائبٍ بألفاظٍ معلومة .

فقولهم في التعريف . ما دلَّ على حاضرٍ ، وذلك نحو : أنا ، وأنت^(١) . وقولهم : أو غائبٍ . وذلك نحو : هو .

وقولهم : بألفاظٍ معلومة . وهي : أنا ، وأنت ، وأنتم . إلى غير ذلك مما مرَّ علينا فيما سبق^(٢) .

وبدأ المؤلف رحمه الله بالضمائر ؛ لأنها أعرِفُ المعارف ؛ لأنك إذا قلت : « أنا » . فإنه لا يَحْتَمِلُ غيرك ، وكذلك « أنت » لا يَحْتَمِلُ غيره ، وكذلك « هو » لا يَحْتَمِلُ غير المُكْنَى عنه .

(١) اُعْلَمَ - رحمك الله - أن كثيراً من السحاة يُطْلِقُونَ على ضميري التكلم والمخاطب ضمير الحضور ؛ لأنَّ صاحب هذا الضمير يكون عادة حاضراً وقت النطق به .

(٢) تقدم ذكر هذه الألفاظ في بحث الفاعل ، وفي بحث المبتدأ والخبر ، وسبق هناك أن قلنا : إن الضمير ثلاثة أنواع :

النوع الأول : ما وُضِعَ للدلالة على المتكلم ، وهو أقواها من حيث التعريف ، وهو كلمتان ، وهما : « أنا » للمتكلم وحده ، و « نحن » للمتكلم للعظم نفسه ، أو معه غيره .

والنوع الثاني : ما وُضِعَ للدلالة على المخاطب ، وهو يلي ضمير المتكلم في قوة التعريف ، وهو خمسة ألفاظ ، وهي : « أنت » بفتح التاء للمخاطب المذكر المفرد ، و « أنتِ » بكسر التاء للمخاطبة المؤنثة المفردة ، و « أنتم » للمخاطب المشي ، سواء أكانا ذَكَرَيْنِ ، أم أُنثَيْنِ ، أم ذَكَراً وأُنثى ، و « أنتم » لجمع الذكور المخاطَبِينَ ، و « أنْتُنَّ » لجمع الإناث المخاطبات .

والنوع الثالث : ما وُضِعَ للدلالة على الغائب ، وهو يلي ضمير المخاطب في قوة التعريف^(٣) ، وهو خمسة ألفاظ أيضاً ، وهي : « هو » للغائب المذكر المفرد ، و « هي » للغائبة المؤنثة المفردة ، و « هما » للمشي الغائب مطلقاً ، سواء أكانا ذَكَرَيْنِ ، أم أُنثَيْنِ ، أم ذَكَراً وأُنثى ، و « هم » لجمع الذكور الغائِبِينَ ، و « هنَّ » لجمع الإناث الغائبات .

فجميع ما ذُكِرَ اثنا عشر ضميراً ؛ اثنان للمتكلم ، وخمسة للمخاطب ، وخمسة للغائب ، وكلها معارف ، كما عُلِّقَتْ .

(هـ) وعيه وترتيب الأنواع الثلاثة للضمير من حيث قوة التعريف هكذا : المتكلم ، ثم المخاطب ، ثم الغائب .

لكن إذا قلت : زيد ، عمرو ، بكر ، خالد . فهذا صحيح أنه يُعَيَّن ؛ يعني : ليست « زيد » بكلمة « رجل » ، لكنها أوسع دائرة من الضمير ، ولهذا نقول : الضمائر أعرف المعارف .

واستثنى بعض العلماء أسماء الله المُخْتَصَّة به ، مثل : « الله » ، والرحمن ، ورب العالمين ^(١) ، فقالوا : إنها أعرف المعارف ، فالله ، والرحمن ورب العالمين أعلام على الرب عز وجل ، وهي أعرف المعارف ؛ لأنها لا تَحْتَمِلُ غيره .

إذن : نقول : أعرف المعارف الضمائر إلا الأسماء المُخْتَصَّة بالله ، فهي أعرف من الضمائر ؛ لأنها لا تَحْتَمِلُ غير الله ، ولا تَصْلُحُ لغير الله .

وقول المؤلف رحمه الله : الاسم المُضْمَر نحو : أنا وأنت . ليته جاء بكلمة « هو » ؛ كي تَشْتَمِلَ على كل أنواع الضمائر ، فـ « أنا » للمتكلم ، و « أنت » للمخاطب ، و « هو » للغائب ، فلو جاء المؤلف رحمه الله بـ « هو » لاشْتَكَمَلَ الضمير . ثم قال المؤلف رحمه الله : والاسم العُمَم ، نحو : زيد ومكة .

العَلَم هو القسم الثاني من أقسام المعارف الخمسة ، وهو في المرتبة الثانية ^(٢) ، وهو ما عيَّن مُسَمَّاه مطلقاً .

قال ابن مالك :

اسم يُعَيَّنُ المُسَمَّى مُطْلَقاً عِلْمُهُ كَجَعْفَرٍ وَخِرْنَقَا ^(٣)

فالاسم العَلَم هو الذي يُعَيَّنُ المُسَمَّى تَعْيِناً مُطْلَقاً بلا قَيْدٍ ^(٤) .

(١) ومنها أيضاً اسم « الرب » بالألف واللام ، فهو من الأسماء المُخْتَصَّة بالله .

قال النووي رحمه في المجموع ٣٣٤/١ : قال العلماء : الرب بالألف واللام لا يطلق إلا على الله . اهـ . وانظر الفتح ١٧٩/٥ .

واشتقوا أيضاً الضمير العائد إلى الله تعالى ، فهو أعرف من الضمير العائد على غير الله تعالى .

(٢) في ترتيب أقسام المعارف الخمسة ، من حيث درجة تعريفها .

(٣) الألفية ، باب العَلَم ، البيت رقم (٧٢) .

(٤) العَم لعمّ هو الشيء الظاهر البين كالجبال مثلاً ، قال الله تعالى : ﴿ وَبَيْنَ أَيْتِهِمُ الْخَوَارِ فِي الْبَحْرِ -

ومن له المؤلف رحمه الله بقوله : نحو : زَيْدٌ ومَكَّةُ .

و « زَيْدٌ » عَلَّمَ عَلَى الْعَاقِلِ ^(١) ، و « مَكَّةُ » عَلَّمَ عَلَى غَيْرِ الْعَاقِلِ ^(٢) ، ونحو « زيد » :

= كَالْأَعْلَامِ ۝ أى : كالحبال .

وأما فى الاصطلاح فهو ما يدل على معين بدون احتياج إلى قرينة لفظية أو معوية لتعيين مُسَمَّاه ، وذلك بخلاف بقية المعارف التى تحتاج إلى قرائن لهذا التعيين .

فاسم الإشارة يعين مُسَمَّاه بقرينة الإشارة الحسية كالأصبع ؛ لأن الأصل أننى إذا قلت : هذا محمدٌ . الأصل أن أقول : هذا ، يعنى : أُبَيِّرُ إليه . لذلك قال : اسم الإشارة .

والاسم الموصول يعين مسماه بقرينة الصلة ، لو قلت : جاء الذى تُعْرِفُ . فالاسم الموصول « الذى » لم يَتَّعِثْ إلا بواسطة صلته ؛ جملة « تعرف » .

والاسم المنضاف إلى المعرفة يعين مسماه بقرينة الإضافة ، والضمير يعين مسماه بقيد التكلم كـ « أنا » ، أو الخطاب كـ « أنت » ، أو الغيبة كـ « هو » .

والمعرف بـ « أل » يعين مسماه بقرينة « أل » ، فإذا فارقه « أل » أصبح بكرة .

فالفرق إذن بين العَلَمِ وبين بقية المعارف أنها تُعَيَّنُ مسماهها بقيد ؛ أى : بواسطة قرينة ، أما العلم فيعين مسماه بوضعه ، ولا يحتاج إلى قيد ، أو قرينة .

(١) وهو عَلَّمَ عَلَى مَذْكُورٍ .

(٢) وهو عَلَّمَ عَلَى مُؤَنَّثٍ ، وهذان المثالان تمثيل على العَلَمِ ببعض مفرداته ، وكان المؤلف رحمه الله يريد أن

يشير إلى أن العلم قسمان :

أولهما : عَلَّمَ مَذْكُورٍ ، وهو نوعان :

الأول : ما كان تذكيره لفظيًا ، كـ « إبراهيم » .

والثانى : ما كان تذكيره معنويًا ، كـ « طلحة » .

وثانيهما : عَلَّمَ مُؤَنَّثٍ ، وهو نوعان :

لأول : ما كان تأنيثه لفظيًا ، كـ « مكة » .

وسانى : ما كان تأنيثه معنويًا ، كـ « زينب » .

وقد يهتم التذكير اللفظي والمعنوي ، كما فى « محمد » ، وكذلك يجتمعان فى المؤنث ، كما فى « فاطمة » .

وفى ذكر السجدة أيضًا تقسيمات أخرى للعلم . فقالوا

ولاً : ينقسم العلم باعتبار معناه إلى ثلاثة أقسام اسم . وكنية . ولقب

ففى الاسم ما وُضِعَ ليبدل على الذات ابتداءً ، وليس بكنية ، ولا لقب ، أو بعبارة أخرى : بدون إشعار

بمدح أو ذم ، مثل : محمد - عمرو - حسن - سعاد . =

عمرو ، وخالد ، وبكر ، وعبد الله .

ونحو « مكة » : طيبة « اسم المدينة » ، وعنترة ، وبزينة .

= والمراد بالكنية : ما كان في أوله أب أو أم .

وزاد بعضهم : أو عم ، أو عمة ، أو ابن ، أو بنت ، أو خال ، أو خالة ، أو أخ ، أو أخت ، مثل : أبو عبد الله - أم سلمة - أبة عمران - بنت الشاطئ .

والمراد باللقب : ما أشعر بحسب وضعه الأصلي بمدح المسمى ، أو ذمه .

فمثل ما أشعر بالمدح : زين العابدين ، تابع الدين ، الرشيد .

ومثال ما أشعر بالذم : أنف الناقة - كلب - السفاح - الحطينة .

فاللقب إذن يدل على ذات المسمى ، وصفة له ، تُشعر بمدحه أو ذمه .

وقد تكون الكنية كنية لقباً ، إذا كُنِيَ بما يدل على المدح ، مثل : أبو الجود ، فهذه تكون كنية باعتبار ، ولقباً باعتبار آخر . تكون كنية باعتبار أنها صُدِّرت بأب ، وتكون لقباً باعتبار أنها تُشعر بمدح .

وكذلك ما أشعر بدم يكون كنية ولقباً ، مثل : أبو لهب . فهذا يشعر بدم ، وصُدِّر بأب ، فيكون كنية من وجه ، ولقباً من وجه آخر .

وهل يمكن أن يجتمع الاسم واللقب ؟

الجواب : لا ؛ لأنه إن أشعر بمدح أو ذم انتقل من الأسمية إلى اللقب ، فالاسم لا يشعر بمدح ولا ذم ، ما هو إلا مجرد علم ، كالصخرة على الحصى .

ثانياً . ينقسم العلم بحسب وضعه وأصله إلى قسمين : علم منقول . وعلم مرشَّح .

فالعلم المرشَّح الذي لم يشق له استعمال قبل القلمية في غيرها ؛ أى : ما وُضِع من أول أمره علماً ، ولم يُنْقَل من استعمال آخر سابق على العلمية .

ومثله « سعاد » ، و « زينب » ، و « مريم » اسم امرأة ، و « أدد » ، و « إسماعيل » اسم رجل .

والعلم المنقول : هو ما سبق استعماله قبل أن يكون علماً في شيء آخر غير العلمية ، ثم نُقِل إلى العلمية بعد ذلك .

وينقسم العلم من أمور متعددة ، فقد يقبل من المصدر ، مثل « قُضِل » فإنه في الأصل مصدر لفعل قَضَلَ يُفَضِّل قَضْلاً ، ثم اشتغبل علماً ، ومنه الفضل بن العباس رضى الله عنهما .

وقد يُنْقَل أيضاً من اسم جنس ، مثل : أسد . ف « أسد » علم شخص منقول من اسم جنس ، وهو الأسد الحيوان المعروف فهو بأصل وضعه اسم جنس ، ثم شُعِيَ به البشر ، فيقال مثلاً : أسد بن عبد الله .

إلى غير ذلك مما ينقل منه القلم ، فارجع إليه في الشطوالات .

ثالثاً . ينقسم العلم بحسب لفظه إلى مفرد ومركب .

فالمفرد هو ما تتكوّن من كلمة واحدة ، فلم يكن مركباً تركيباً إسنادياً ، ولا مزجياً ، ولا إصافياً ، -

ومن العَلَمِ لغيرِ العاقلِ أيضًا : العَضْبَاءُ ، والقَصْوَاءُ ، وهما اسمانِ لناقَتَيْنِ من إبلٍ

= مثل : فاطمة ، ومحمد ، ومكة .

وما لعلم المركب فهو ما تَكُونُ من كلمتين فأكثر ، وهو ثلاثة أنواع : مركب إسنادي ، ومركب مرجي ، ومركب إصافي .

المركب الإسنادي هو ما تركب من جملة اسمية أو فعلية ، وسمي به شحوص بعينه ، ويُركب من فعل وفاعل أو نائبه ، أو من مبتدأ وخبر ، مثل : فَتَحَ اللَّهُ ، وَجَادَ الرَّبُّ ، وَسُرَّ من رَأْيٍ ، وَزَيْدٌ قائمٌ « أسماء رجال » ، وما شاءَ اللَّهُ ، وَتَحَمَّدهُ « أعلام نساء » .

والمركب المرجي هو عبارة عن كلمتين اِختَلَطَتَا وامتزجتا مقًا ، وأضحيتا ككلمة واحدة ، مثل : يبييتويه ، وَتَغْلِبُكَ وَحُضْرٌ مَرَّتْ .

والمركب الإضافي هو ما تركب من مضاف ومضاف إليه ، نحو : عبد الله ، وعبد الرحمن ، وأُمُّ كُلثوم ، وَسِتُّ الدار .

رابعًا : ينقسم العلم باعتبار مُسَمَّاهُ إلى علم شخص ، وعلم جنس .

فعلم الشخص هو ما وُضِعَ للدلالة على ذات معينة ، ولا تُفَعَّرُ المشاركة اللفظية ، كمشاركة لفظين موضوعين لذاتيتين ، كـ « إبراهيم » لشخصين ، لأن تلك المشاركة عارضة من اللفظ ، لا من أصل الوضع . ويرد علم الشخص من الأنواع الآتية :

١- من العقلاء ، مثل : محمد - زينب - جعفر - هدى .

٢- المؤلفون من الأماكن والحيوانات التي لا تعقل ، نحو : لاجئ « اسم فرس » - عَدَن - مكة - شَذَاقم « اسم جمل » .

وعَلَمُ الجنس هو : ما وُضِعَ للدلالة على جنس معين ، وليس على ذات بعينها .

ويرد عَلَمُ الجنس بما يلي :

١- ما لا يُؤَلَّفُ من السباع والحشرات السامة ، وهذا هو الغالب فيه ، مثل : أَسَامَةُ « عَلَمٌ على جنس الأسود » - دُؤَالَةُ « عَلَمٌ على جنس الذئاب » - ثُقَالَةُ « عَلَمٌ على جنس الثعالب » - أُمُّ عَزِيزٍ « عَلَمٌ على جنس العقارب » .

ومن غير الغالب يكون :

١- لما يُؤَلَّفُ ، ومن أعلام الأحاسيس التي تؤلف : أبو الأتقال للبهمل وأبو أيوب للجمل - وأبو صابر للحمار والأعطل للهرّ وذو الناب للكلب وذو القرنين للبقر والضأن .

٢- للمعاني ، ومن أعلام الأجناس التي للمعاني : « بُؤَةُ » عَلَمٌ على الميئة ، بمعنى البئر « فَجَارٌ » عَلَمٌ على الفخرة ، بمعنى القُحُور - « يَسَارٌ » عَلَمٌ على اليُسْر واليسر - « وَغْدُوةٌ وَبُكْرَةٌ » عَلَمَانِ على الوتين المعروفين و « شَيْحَانٌ » عَلَمٌ على التسبيح .

٣- للأعيان العقلاء ، مثل : « فِرْعَوْنٌ » عَلَمٌ لكل مَلِكٍ من ملوك مصر . =

الرسول ﷺ^(١) .

د العَلَمُ يأتي في المرتبة الثانية من مراتب المعارف ، إلا العَلَمُ الخاصُّ بالله عزَّ وجلَّ فإنه في المرتبة الأولى قبلَ كلِّ شيءٍ^(٢) . فلو قلتَ : مرزئُ يزيدٍ فاضلٌ . فليس بصحيحٍ ؛ لأنَّ « زيد » معرفة ، و « فاضل » نكرة ، والتعـثُ - كما سبقَ - يَجِبُ أن يتَّبَعَ المنعوتُ في التعريف والتكـيـر .

وكذلك لا يَصِحُّ أن تقولَ : مرزئُ برجلٍ الفاضلِ ؛ لأنَّ « الفاضل » معرفة ، و « رجل » نكرة .

ثم قال المؤلف رحمه الله : والاسمُ المُتَّبِعُ^(٣) . نحو : هذا ، وهذه ، وهؤلاء .

الاسمُ المُتَّبِعُ يَشْمَلُ شَيْئَيْنِ :

الشيءُ الأولُ : اسمُ الإشارة .

والشيءُ الثاني : الاسمُ الموصول^(٤) .

= والعَلَمُ الجنسُ مقصور على السماع .

وَمَا سَقَى يَتَبَن

١- أنه يكون اسماً ، كـ « فرعون » ، و « بؤرة » ، وأسماء ، وكنية ، كـ « أم عزيـط » ، وأبو صابر ، وأبو أيوب ، ولقباً كـ « يَسَار » ، و « قَجَار » ، والأخطل .

٢- أن علم الجنس يكون للعين المحسوسة ، مثل : « أسامة » للأسد ، وللمعنى « الغير محسوس » ، مثل : بؤرة ، وفجار . والله أعلم .

(١) انظر زاد المعاد ١/١٣٤ .

(٢) وهذا بالاتفاق ، فالاسم المختصُّ بالله ؛ كلفظ الجلالة « الله » ، و « الرحمن » ، هذا هو أعرف المعارف ، أعرف حتى من الضمير .

فإذا قلتَ : الله أو الرحمن . فلا يمكنُ أبداً أن يَتَخَيَّلَ الإنسانُ سيوى الله عزَّ وجلَّ ، ولهذا قالوا : إنَّ العلم الذي يختصُّ بالله عزَّ وجلَّ ؛ كـ « الله » ، و « الرحمن » هو أعرف المعارف .

أما العَلَمُ على غيره سبحانه فإنه يأتي في المرتبة الثانية ، ولهذا أتى به المؤلف رحمه الله بعد ذكر الضمير .

(٣) فهو « المبهـم » اسم مفعول من الإيهام ، وهو يرجع إلى مادة « أَبْهَمَ » ، ومنها قولك : أَبْهَشْتُ الأمر .

ضد إيضاحه ، والاسم المبهـم هو القسم الثالث من أقسام المعرفة .

(٤) فهذا شيطان ، والمؤلف رحمه الله اقتصر في التمثيل على اسم الإشارة ، وهذا ليس بجيد ، ولكنه قد =

فاسمُ الإشارةِ يُعَيِّنُ مدلوله بالإشارة^(١)، فمثلاً اسمُ الإشارةِ « هذه » يَتَصَوَّرُ المخاطَبُ أنك تُشيرُ بأصبعك ، فتقولُ : هذه حقيبتك . وتُشيرُ بأصبعك .

وتقولُ : هؤلاء طلبةٌ . وتُشيرُ أيضاً .

فاسمُ الإشارةِ معرفةٌ يُعَيِّنُ مدلوله بالإشارة ، فليس كالعلمِ يُعَيِّنُ مُسمَّاه مطلقاً .
والاسمُ الموصولُ يُعَيِّنُ مدلوله بالصلة^(٢) . فلو قلتُ : جاء الذى . ما اشتَقَدْنَا

= يُقْتَضَرُ عن المؤلف رحمه الله بالقاعدة المعروفة : كلُّ الشيء يُذَكَّرُ ببعض مفرداته .

وأيهما أقوى فى التعريف - اسم الإشارة ، أم الاسم الموصول ؟

الجواب - اسم الإشارة أقوى فى التعريف من الاسم الموصول .

(١) اسم الإشارة هو ما وُضِعَ ليدل على مُعَيَّنٍ بواسطة إشارة حسية أو معنوية ، وله ألفاظ معينة ، وهى : ذا ، وهذا للمفرد المذكر ، وذى ، وذو - بسكون الهاء - ، وذو بالاختلاس ، وذو بالإنشباع^(٣) ، ونى ، ونه - بسكون الهاء - ونه بالاختلاس ، ونهى بالإشباع ، وتا ، وذاث ، عَشْرَتُهَا للمفردة المؤنثة ، وهذان وهذان للمثنى المذكر ، بالألف رفعا ، وبالياء نصبا وجزا ، وهاتان وهاتان للمثنى المؤنث ، بالألف رفعا ، وبالياء نصبا وجزا ، وهؤلاء بالمد على الأنصَح للجمع مطلقاً ، مذكراً كان أو مؤنثاً ، عاقلاً أو غير عاقل .

فهذه الألفاظ كلها معارف ، وهى تلى القَلَم فى قوة التعريف .

ووجه إنباه اسم الإشارة عمومته وصلابته للإشارة به إلى كلِّ جِس ، وإلى كلِّ نوع ، وإلى كلِّ شخص .

(٢) الاسم الموصول هو ما يدل على معين بواسطة جملة أو شبهها ، تُذَكَّرُ بعده اليَنَّة ، وتُسَمَّى صلة ، وتكون مشتملة على ضمير يوافق الموصول ، ويسمى عائداً ، وله ألفاظ معينة أيضاً ، وهى : الذى للمفرد المذكر ، والذى بالألف رفعا وبالياء نصبا وجزا للمثنى المذكر ، والذين لجمع المذكر ، والى للمفردة المؤنثة ، واللتان بالألف رفعا وبالياء نصبا وجزا للمثنى المؤنث ، واللاتى واللاتى لجمع المؤنث .

فهذه الألفاظ كلها معارف ، وهى تلى اسم الإشارة فى قوة التعريف .

وإنما أُذْجِر الاسم الموصول تحت الاسم المبهم ؛ لأن فيه إيهاماً لمطلق معنى الصلة ، لكن بذكر الصلة يندفع معنى الإبهام .

(٥) يحرف من الاختلاس والإشباع - أن الاختلاس هو النطق بالحركة بسرعة وخطف ، مع عدم مدّها ، والإشباع بإصباح الحركة ، وإطالة الصوت بها ، ينشأ من ذلك حرف مناسب لها ، يقال له : حرف الإنشباع ؛ كالواو بعد الضمة ، والياء بعد الكسرة .

شيئاً . وإذا قلنا : جاء الذى نُجِّهه . تعيَّن ، فقد خرج بكلمة « نُجِّهه » كلُّ من لا يُجِّهه هذا القائل .

فصارت الأسماء المُنبهة نوعين :

النوع الأول : أسماء الإشارة .

والنوع الثانى : الأسماء الموصولة .

وكلاهما من المعارف ، ولذا لا بدُّ أن يُتَّعَنَّا بمعرفة ، فنقول : جاء الذى فهم الدرسَ الفاضلُ ، وتقول : جاء الفاضلُ الذى فهم الدرسَ . فيتَّبعُ النعتُ المنعوتُ فى التعريف .

وما هو إعرابُ اسم الإشارة والاسم الموصول ؟

نقول : اسم الإشارة والاسم الموصولُ مبنيان ، لا يَظْهَرُ عليهما علامةُ الإعرابِ ، ما لم يكونا مُثَنَّيْنِ ، فإن كانا مُثَنَّيْنِ فهما مُعْرَبَانِ .

تقول : جاء الذى فهم الدرسَ ، ورأيتُ الذى فهم الدرسَ ، ومررتُ بالذى فهم الدرسَ .

فالاسمُ الموصولُ « الذى » دخلَ عليه عاملُ رفع^(١) ، وعاملُ نصب^(٢) ، وعاملُ خفض^(٣) ، ومع ذلك لم يَتَغَيَّرْ .

إذن : هو مبنئ .

مثالٌ آخرُ : تقولُ : أُحِبُّ الذين يُسَاهِمُونَ فى الخيرِ . « الذين » هنا منصوبةٌ ، وتقولُ : أفلح الذين يُسَاهِمُونَ فى الخيرِ . « الذين » هنا مرفوعةٌ ، وتقولُ : مررتُ بالذين يُسَاهِمُونَ فى الخيرِ . « الذين » هنا مجرورةٌ .

فتَجِدُ أنَّ « الذين » لم تَتَغَيَّرْ ، فهى إذن مبنيةٌ .

(١) وهو الفعل « جاء » .

(٢) وهو الفعل « رأيتُ » .

(٣) وهو حرف الجر « الباء » .

لكن بعض العرب يُعربونها ، وَيَجْعَلُونَ المرفوعة بالواو^(١) ، ومنه قول الشاعر :

نحن الذُّونُ صَبَّحُوا الصَّبَا حَا
يَوْمَ التَّحْيِيلِ غَارَةً مِلْحَا حَا^(٢)

لكن أكثر العرب يقولون . نحن الذين . لأنها مبنية عندهم ، أما المثني فمعرب ؛ لأنه يَتَغَيَّرُ باختلاف العوامل ، فتقول : جاء اللذان يَشْعَيَانِ في الخير ، ورَأَيْتُ اللَّذَيْنِ يَشْعَيَانِ في الخير ، ومرزئتُ بِاللَّذَيْنِ يَشْعَيَانِ في الخير .

ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ وَاللَّذَانِ يَأْتِيَانِيَا مِنْكُم فَأَذُوهُمَا ﴾ « اللذان » بالرفع ؛ لأنها مبتدأ .

(١) يعني الشارح رحمه الله أن الاسم الموصول « الذين » ، المشهور في لغة العرب أنه مبني على الفتح ؛ لأن آخره مفتوح ، وهو ملازم للياء على كل حال ؛ أي : في حالة الرفع والنصب والجر ، كما مثل الشارح رحمه الله .

وهناك لغة أخرى بخلاف المشهور ، وهي أن « الذين » تكون بالواو في حالة الرفع ، فتقول : الذُّون ، وبالياء في حالتَي النصب والجر ، فتقول : الذين ، وهذه هي لغة بني هَذِيل ، وعَقِيل . وهي على هذه اللغة تكون معربة ؛ لأن آخرها يتغير باختلاف العوامل .

فصارت « الذين » فيها لغتان عن العرب ؛ لغة بالياء مطلقاً ، وهذا هو الوجه المشهور في لغة عامة العرب ، ولغة أخرى أنها تتغير ، فتكون بالواو في حالة الرفع ، وبالياء في حالتَي النصب والجر .

(٢) اِخْتَلَفَ في نسبة هذا البيت إلى قائله اختلافاً كثيراً ، فنسبه أبو زيد (النوادر ٤٧) إلى رجل جاهلي من بني عقيل سَمَّاهُ أبا حرب الأعلم ، ونسبه الصاغاني في العباب إلى ليلى الأخيالية ، ونسبه جماعة إلى رؤبة بن الغنجاح ، وهو غير موجود في ديوانه ، وبعد الشاهد في رواية أبي زيد :

نحن قَتْنَا المَلِكَ الجَحْجَحَا حَا ولم نَدْعُ لِسَارِحِ مُسْرَا حَا
إلا دِمَارًا أَوْ دِمَا مُفَا حَا نحن بنو حُثُولَيْدِ صُرَا حَا

لا كَذِبَ اليَوْمَ وَلَا مُزَا حَا

والبيت استشهد به ابن هشام في أوضح المسالك ١٣١/١ ، الشاهد رقم (٤٥) ، وفي معنى اللب ٢ / ٤٧١ ، الشاهد رقم (٦٤٩) ، ونسبه فيه للعقيلي ، واستشهد به أيضًا ابن عقيل في شرح الألفية ١ ، ١٤٤٤ ، الشاهد رقم (٢٧) .

و سجد في هذا البيت قوله : الذُّون . حيث جاء به بالواو في حالة الرفع ، كما لو كان جمع مذكر سالماً ، على لغة هذيل وعقيل ، ولو مشى على اللغة الأخرى لقال : نحن الذين . كما قال الصحابة رضي الله عنهم :

نحن الذين باتوا مُحْكَمًا على الجهاد ما بَقِينَا أَمَنًا

وفوه عالي - ﴿رَبَّنَا أَرْنَا الَّذِينَ أَضَلَّانَا﴾ «الذين» منصوبة بالياء .

در . هي تَتَغَيَّر باختلاف العوامل ، وكل شيء يَتَغَيَّر باختلاف العوامل فهو معرَّب ، وليس مبنياً .

كذلك اسم الإشارة نقول : هو مبنى إلا المتنى فهو مُعْرَب ، فتقول : رأيتُ هذا الرجل ، وجاء هذا الرجل ، ومررتُ بهذا الرجل . ف «هذا» لم تَتَغَيَّر .
ونقول : هؤلاء رجال ، ونقول : أكرمتُ هؤلاء الرجال ، ونقول : مررتُ بهؤلاء الرجال . فتجدُ أنَّ «هؤلاء» أيضاً لم تَتَغَيَّر .

أما المتنى فهو معرَّب ، يقول الله تعالى : ﴿هَذَانِ خَصِمَانِ اٰخَصَمُوْا فِي رِيْبِهِمْ﴾ . فقال : «هذان» . بالألف .

ونقول : أكرمتُ هذين الرجلين . ف «هذين» منصوبة بالياء .

إذن : تَغَيَّر المتنى في اسم الإشارة باختلاف العوامل ، وكما تقدم ، كل كلمة تَتَغَيَّر باختلاف العوامل فهي معرَّبة ، وليست بمبنية .

والخلاصة الآن : أنَّ أسماء الإشارة والأسماء الموصولة مبنية إلا المتنى منها .

فإذا قال قائل - ما دليلكم على أنها مبنية ؟

قلنا : لأنها لا تَتَغَيَّر باختلاف العوامل .

وما دليلكم على أنَّ المتنى معرَّب ؟

قلنا : دليلنا أنه يَتَغَيَّر باختلاف العوامل .

ثم قال المؤلف رحمه الله : والاسم الذى فيه الألف واللام : نحو . الزحى .
وعلاوة . هذا هو النوع الرابع من المعارف ، فكل اسم فيه «أل» فهو معرفة^(١) ، سواء

(١) المؤلف رحمه الله - كما رأيت - عرَّب بالألف واللام ، وفقاً لمذهبه الذى اختاره من أول الكتاب .

(٢) ليس الكلام على إطلاقه هكذا ؛ بل لا بد أن تُقَيَّد «أل» بالتى تفيد الاسم التعريف ؛ لأنَّ «أل» قد =

كان مفردًا ، أم مجموعًا ، مذكرًا ، أم مؤنثًا ، فـ « الرجل » ، و « المرأة » ، و « المسجد » ، و « السوق » ، و « الغلام » معرفة .

= تدخل على الاسم ، ولا تفيد تعريفًا ، وتسمى « أل » هذه « أل » الزائدة ، وسُميت بذلك ؛ لأنها لا يحصل بها التعريف ، فلا يترتب على دخولها تعيين ما دخلت عليه ، إما لأنه معرفة بدونها ، وإما لأنه نكرة لا يتعرف بها ، كما سيأتي ذلك إن شاء الله تعالى في ذكر أنواعها .
وساء على هذا الذى ذكرناه تعلم أن « أل » على قسمين :

١- أل المعرفة .

٢- أل الزائدة .

فـ « أل » المعرفة هي التي تفيد تعريف ما دخلت عليه من النكرات ، كما في الأمثلة السابقة في كلام الشارح رحمه الله ، وهي تنقسم إلى قسمين :

١- جنسية .

٢- عهدية .

أولاً . أل الجنسية :

تدل الكلمات المؤنكرة ، مثل : طفل ، رجل ، امرأة ، على أمرين :

الأول . المعنى الذهني المتصور عند الطق بها ، وهو الطفولة ، والرجولة ، والأنوثة ، في الأمثلة السابقة .
الثاني . الأفراد الذين تشملهم هذه الكلمات ، ممن يطلق عليهم لفظ . طفل - رجل - امرأة .
وتعريف الجنس يقصد به أن يدل اللفظ ، عن طريق « أل » على أحد الأمرين السابقين ، ولذلك ترد « أل » هذه :

أ- لتعريف حقيقة الجنس أى : الحقيقة الذهنية في العقل للداول اللفظ بصرف النظر عن الأفراد^(٥) كقوله تعالى : ﴿ وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ ﴾ .

فكلمة « الماء » معرفة « أل » الجنسية ، لتعريف حقيقة الماء الحاضرة في الذهن ، فكان التقدير : وجعلنا من حقيقة الماء كل شيء حى .

وكقولك . الإنسان مكون من عظم ولحم وعصب . أى : أن حقيقة الإنسان أنه مكون من عظم ولحم وعصب .

وكقولك أيضًا : الرجل خير من المرأة . إذا لم ترد به رجلاً بعينه ، ولا امرأة بعينها ، وإنما أردت أن حقيقة جس الرجل خير من حقيقة جنس المرأة .

ولا يصح أن يكون المراد بهذا أن كل رجل أفضل من كل امرأة ؛ لأن الواقع بخلافه .

(٥) ومثل نقول : إن « أل » التي لتعريف حقيقة الجنس لا تقتضى الشمول .

نقول : اشترئ كتاب الطيب . كيف تصح هذه العبارة ؟

جواب : أن نقول : الكتاب الطيب . فتجعل المنعوت معرفة ؛ ليصح نعته بالمعرفة .

= ب- لاستغراق جميع أفراد الجنس :

أى : شمول كل أفراد الشيء ؛ أى : أن هذا الحكم ثابت لجميع أفراد مدخول « أل » ، بقطع النظر عن حقيقته الذهبية ، وعلامتها أن يصلح فى موضعها كلمة « كل » حقيقة ، كقوله تعالى : ﴿ وَخَلَقَ الْإِنْسَانَ ضَعِيفًا ﴾ . فإنه يصح أن يقال : وخلق كل إنسان ضعيفًا .

وكقوله تعالى : ﴿ وَالْعَصْرُ إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا ﴾ ؛ أى : كل إنسان . وقوله تعالى : ﴿ مِنَ الرِّجَالِ أَوْ الْطِفْلِ الَّذِينَ لَمْ يَظْهَرُوا عَلَى عَوَازِ الشَّيْءِ ﴾ . أى : كل طفل ، والذي يدل على أن المراد كل طفل أنه سبحانه وصفه باسم موصول يفيد الجمع .

ج- لاستغراق حصائص الجنس مبالغة . وهى التى تدل على استغراق كل خصائص الجنس مبالغة ، وعلامتها أن يصلح أن يوضع موضعها كلمة « كل » أيضًا ، نحو قولك لرجل مبالغة : أنت الرجل علما . أى : أنت كل رجل علما .

فالمعنى أنك تريد أن توضح أن هذا الرجل قد اجتمع فيه ما افرق فى غيره من الرجال من جهة كماله فى العلم ، ولا اعتداد بعلم غيره لقصوره عن رتبة الكمال .

ثانيا : أل العهدية : وهى التى يدل ما تدخل عليه على شيء معين معهود بين المتكلم والمخاطب ، وللعهد أنواع :

أ- عهد ذكرى . وهو أن يكون ما فيه « أل » سبق ذكره بغير « أل » فى الكلام نفسه ، كقوله تعالى : ﴿ كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا . فَعَصَىٰ فِرْعَوْنَ الرَّسُولَ ﴾ . أى : الرسول المذكور . ونحو : زارنى رجل فأكرمت الرجل . أى : الرجل المذكور .

ب- العهد الدهى . العلمى . وهو أن يكون ما دخلت عليه « أل » شيئا ، أو فردا محددا معروفا معرفة ذهنية ، لكل من المتكلم والسامع ، قبل دخول « أل » عليه ، كقوله تعالى : ﴿ ثَانِي اثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ ﴾ . فالمقصود بالغار هنا غار حراء ، وهو معلوم .

ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ إِنَّكَ بِالْوَادِ الْمُقَدَّسِ طُوًى ﴾ . وكقولك لزميل بعث لك رسالة : شكرا ، فقد وصلتني الرسالة .

وكقولك : قال النبى ﷺ . فالتبى هو محمد ﷺ ؛ لأن هذا هو المعهود بين الناس بأدهابهم .

ج- العهد الحضورى . وهذا أضافه بعض العلماء إلى أنواع العهد ، وهو أن يكون ما دخلت عليه « أل » حاضرا أو مشاهدا وقت الكلام .

ويكثر ذلك فى كبر مَحَلِّى « أل » يأتى بعد اسم الإشارة ، تقول : ذاك الرجل . وذات الكتاب . وإنما قلنا : إنه عهد حضورى ؛ لأن الإشارة تكون إلى شيء حاضر . =

وكيف نُحَقِّلُ «كتاب» معرفة؟

الحواث : نَجْعَلُهُ معرفةً بأنْ نُدْخِلَ عَلَيْهِ الألفَ واللامَ ، فنقولُ : الكتاب .

وهناك وَحَةٌ آخَرُ فِي التصحيح ، وهو أنْ نقولَ : اشْتَرَيْتُ كتابًا طيبًا . فنَحْذِفُ

«أل» مِنَ الطَّيِّبِ ؛ مِنْ أَجْلِ أَنْ يُوَافِقَ النعتُ المَنْعوتَ فِي التَّنْكِيرِ .

إذن . مِنْ أَنْوَاعِ المعارِفِ كُلِّ اسمٍ دَخَلَتْ عَلَيْهِ «أل» .

ثم قال المؤلفُ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى : وما أَضْيَفَ إِلَى واحدٍ مِنْ هَذِهِ الأربعة^(١) .

المُضَافُ يَكُونُ قَبْلَ المُضَافِ إِلَيْهِ ، فَإِذَا سَبَقَتْ النكرةُ اسْمًا معرفةً فَإِنَّهُ يَجْعَلُهَا معرفةً ،

نقولُ : اشْتَرَيْتُ كتابًا . «كتابًا» نكرةٌ ، فَإِذَا أَرَدْتَ جَعْلَهُ معرفةً ، نقولُ : اشْتَرَيْتُ كتابَ

المدرسة . صار الآنَ معرفةً^(٢) .

= وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ . وَنَحْوُ : أَخَذْتُ الْكِتَابَ .

فَالْمَقْصُودُ بِـ «الْيَوْمِ» فِي آيَةِ الْيَوْمِ الْحَاضِرِ ، وَهُوَ يَوْمُ عَرَفَةَ ، وَالْمَقْصُودُ بِـ «الْكِتَابِ» فِي الْمَثَالِ الْكِتَابُ الْحَاضِرُ .

لَكِنَّ كَثِيرًا مِنَ النحاةِ أَدْرَجُوا هَذَا النَّوعَ مِنَ الْمَعْرِفِ بِـ «أل» تَحْتَ الْمَعْرِفِ بِـ «أل» الَّتِي لِلْمَعْدِ الذَّهْنِي . الْقِسْمُ الثَّانِي : «أل» الرَّائِدَةُ ، وَهِيَ ثَلَاثَةُ أَنْوَاعٍ ، وَهِيَ :

١- «أل» زَائِدَةٌ لَازِمَةٌ .

٢- «أل» زَائِدَةٌ عَارِضَةٌ .

٣- «أل» زَائِدَةٌ لِلتَّحْقِيقِ الْأَصْلِيِّ .

وَلَيْسَ هَذَا هُوَ مَوْضِعُ بَسْطِ الْكَلَامِ عَنْ هَذِهِ الْأَنْوَاعِ الثَّلَاثَةِ .

(١) هَذَا هُوَ الْخَامِسُ مِنْ أَقْسَامِ الْمَعْرِفَةِ ، وَهُوَ آخِرُهَا .

وَمَرَادُ الْمُؤَلِّفِ رَحِمَهُ اللهُ يَقُولُهُ : الأربعة . الأقسام الأربعة السابقة مِنْ أَقْسَامِ الْمَعَارِفِ ، وَهِيَ الْأِسْمُ الْمُضْمَرُ ، وَالْأِسْمُ الْقَلَمُ ، وَالْأِسْمُ الْمُتَّيِّمُ ، وَالْأِسْمُ الْمَعْرُوفُ بِـ «أل» ، فَإِذَا أَضِيفَ اسْمُ نَكْرَةٍ إِلَى أَحَدِ تِلْكَ الأربعة اكْتَسَبَ التَّعْرِيفَ بِإِضَافَتِهِ إِلَيْهِ .

(٢) وَدَكَّمْ هُوَ مِثَالٌ يَجْمَعُ الْمُضَافَ إِلَى الْجَمِيعِ ، نَقُولُ : جَاءَ غُلَامِي ، وَغُلَامُ زَيْدٍ ، وَغُلَامُ هَذَا ، وَغُلَامُ السَّيِّدِ قَمٍ ، وَغُلَامُ الرَّجُلِي .

وَعَرَبَ هَذَا الْمَثَالَ هَكَذَا

عَلَامِي ، أَوْ ، فَاعِلٌ بِـ «جاء» مَرْفُوعٌ بِضَمَّةٍ مُقَدَّرَةٍ عَلَى مَا قَبْلَ يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ ، مَعَ مَنْ طَهَّرَ هَا اشْتَعَلَ ، مَخْرَجَ حَرَكَةَ اسْمِ اسْمَةٍ ، وَ «غلام» مُضَافٌ ، وَيَاءُ الْمُتَكَلِّمِ مُضَافٌ إِلَيْهِ مَبْنِيٌّ عَلَى اسْكُونٍ فِي مَحَلِّ حَر .

د ما أضيف لمعرفة فهو معرفة .

وهل يكون المضاف إلى المعرفة بمنزلة المعرفة في الرتبة ، أو يُنزل عنها ؟ بمعنى أننا قد عرفنا الآن أن أعرف المعارف الضمير^(١) ، ثم العلّم ، ثم الاسم المُبْهَم^(٢) ، ثم المُخْلِ . « أل » ، فهل إذا أضفنا شيئاً إلى معرفة صار بمنزلة المضاف إليه^(٣) في الرتبة ، أو أنزل ؟ اجاب : قال بعض العلماء من أهل النحو : يكون أنزل ؛ لأنه تعرّف به ، ومعرفة تابعة ، وما كانت معرفته تابعة فهو أقل مما كانت معرفته أصيلة ، وعلى هذا فيكون ما أضيف إلى المعرفة في الرتبة التي بعد المضاف إليه .

فإذا قلت : استرئيت غلاماً هذا . فإن « غلام » نكرة مضافة إلى معرفة ، هي اسم

= وهذا مثال للمضاف للضمير ، وهو باء التكلم .

و« غلام » تدعى : معطوف عليه مرفوع بالضمّة الظاهرة ، و« غلام » مضاف ، و« زيد » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وهو مثال للمضاف للعلّم ، وهو « زيد » .
« علاء » : تدعى : معطوف أيضاً على « غلام » الأول ، مرفوع بالضمّة الظاهرة ، و« غلام » مضاف ، وهذا : مضاف إليه مبنى على السكون في محل جر ، وهو مثال للمضاف إلى اسم الإشارة ، وهو « هذا » .

و« غلام » الرابع : معطوف أيضاً على « غلام » الأول ، مرفوع بالضمّة الظاهرة ، و« غلام » مضاف ، والذي : اسم موصول مضاف إليه ، مبنى على السكون في محل جر ، وقام : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر جواراً يعود على « الذي » ، والجملة لا موضع لها من الإعراب صلة الموصول ، وهو مثال للمضاف للموصول ، وهو « الذي » .

و« علاء » الخامس : معطوف أيضاً على « غلام » الأول ، مرفوع بالضمّة الظاهرة ، و« غلام » مضاف ، وارجح : مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وهو مثال للمضاف إلى المُخْلِ بالألف واللام ، وهو الرّجل .

(١) وذلك بعد الأسماء المختصة بالله ، التي لا يُستثنى بها غيره ، فهي أعرف المعارف على الإطلاق ، كما تقدم ذكر ذلك ، وتقدم أيضاً هناك أن الضمائر من حيث قوة التعريف ، ترتيبها هكذا : المتكلم ، ثم المخدّص ، ثم العائب .

(٢) تقدم أن لاسم المنهم يشمل أسماء الإشارة والأسماء الموصولة ، وأسماء الإشارة أقوى في تعريف من لأسماء الموصولة .

(٣) أي : هذه المعرفة .

الإشارة ، فيكون بمنزلة ما بعد الاسم المُنْبَهَم ، وهو ما دَخَلَتْ عليه الألف واللام .
وأكثر العلماء على أنَّ ما أُضِيفَ إلى شيء فهو بمرتبته^(١) إلا المضاف إلى الضمير فإنه
كالعلم^(٢) ؛ يعنى : يُنْزَلُ عن مرتبة الضمير .
والصحيح أنَّ كلَّ مضاف فإنه يُنْزَلُ عن مَرْتَبَةِ المضاف إليه .

* * *

(١) فما أُضِيفَ إلى العلم كان فى مرتبة العلم ، وما أُضِيفَ إلى اسم الإشارة كان فى مرتبة اسم الإشارة ،
وهكذا

(٢) وإنما كان فى مرتبة العلم ، ولم يكن فى مرتبة الضمير الذى هو أعرف المعارف ؛ لأن المضاف إلى الضمير
قد يقع نعتاً للعلم فى نحو قولك : مررت بزيد صاحبك ، فيلزم أن يكون النعت أشد قوة فى التعريف من
المعوت ، فلذلك حُمِلَ فى مرتبة العلم ؛ لأجل مساواته له فى التعريف .

فتدق : اعلم رحمته الله أن هذه المعارف الخمسة المذكورة نالسة لثلاث سمات تلتها أفعال
القسم الأول : ما لا يُنْتَقَضُ ، ولا يُتَعَثُّ به ، وهو الضمير لوضوحه وجموده .
ثاني : ما يُنْتَقَضُ ، ولا يُتَعَثُّ به ، وهو العلم ؛ لأنه قد يقع فيه المشاركة اللغوية ، فاحتاج للنعت ،
وحامد فلا يُنْتَقَضُ .

ثالث : ما يُنْتَقَضُ ، ويُتَعَثُّ به ، وهو اسم الإشارة ، والموصول ، والمفعول به ، والمضاف إلى
واحد من الجميع .

النَّكِرَةُ

النكرة^(١)

قال المؤلف رحمه الله تعالى : والنكرة كل اسم شائع في جنسه . لا يختص به واحد دون آخر^(٢) . وتقريبه كل ما صلح دخول الألف واللام عليه . نحو الرجل . والفرس .

مثال النكرة : رجل . فـ « رجل » نكرة ؛ لأنه شائع ، يشمل كل رجل .

مثال آخر : شمس . وهي غير شائعة ؛ لأنه ليس في الوجود إلا شمس واحدة^(٣) ، لكن لو فرض أنها مائة شمس فهي شائعة .

مثال آخر : بيت . فـ « بيت » شائع ؛ إذ إنى لا أخص بيتاً معيناً .

ومثال ذلك أيضاً : مسجد ، ودرهم ، ودينار . فكل هذه الكلمات شائعة في جنسها ، لا يختص بها واحد دون آخر . فكل اسم شائع في جنس لا يدل على معين فهو نكرة ، ولهذا نجد المعارف دالة على شيء معين .

(١) لما قدم المؤلف رحمه الله الكلام على المعارف أخذ يتكلم هنا على النكرة ، والنكرة في اللغة مأخوذة من مادة « النون والكاف والراء » ، ومن معانيها : تنكير الشيء ضد تعريفه .

(٢) فالنكرة : هي كل اسم وُضع ، لا ليختص واحداً بعينه من بين أفراد جنسه ، بل ليصلح إطلاقه على كل واحد على سبيل البدل ، نحو : رجل ، وامرأة . فإن الأول يصح إطلاقه على ذكر بالغ من بنى آدم ، ولا يختص بشخص معين ، بل كل فرد من أفراد البالغين من بنى آدم يطلق عليه رجل .

والثاني يصح إطلاقه على كل أنثى بالغة من بنى آدم .

وقول المؤلف رحمه الله في تعريف النكرة : كل اسم . خرج به الفعل والحرف .

وقوله : شائع . معنى : كونه عائداً ؛ تقول : أشقت الأمر ؛ إذا عمقته .

وقوله : لا يختص به واحد دون آخر أى : لا يختص بكلمة « رجل » زيد دون عمرو ، ولا عمرو دون منتهب .

وكذلك قل في كلمة « امرأة » من عدم اختصاص فاطمة بهذه الكلمة - أى : كلمة « امرأة » دون ريس ، ولا زبيب دون حفصة .

(٣) عم ، حملت لله أن كون الاسم يختص بشيء معين ؛ نظراً لعدم وجود غيره لا يخرجه عن كونه نكرة . « شمس والقمر » نكرتان ، لكنه خصهما بالشمس المعينة والقمر المعين عدم وجود غيرهما .

فاسم الإشارة « هذا » دالٌّ على شىءٍ معيَّن بالإشارة ، والاسم الموصول « الذى قام » دالٌّ على مُعيَّن بالصلة ، هو الذى قام فقط ، والعلم « زيد » دالٌّ على معيَّن بالشخص ، والضمير « هو » دالٌّ على مُعيَّن بالضمير .

وقول المؤلف رحمه الله : تفرئته : كلُّ ما صلح دخول الألف واللام عليه . نحو الرجل ، والفرس .

يعنى رحمه الله : أنَّ كلَّ ما صلح أن تُدخلَ عليه الألف واللام فإنه نكرة^(١) ، مثل : رجلٍ ؛ فإنه يصلح أن تُدخلَ عليها الألف واللام^(٢) ، فتقول : الرجل^(٣) .

ولهذا قال ابن مالك رحمه الله فى تعريف النكرة :

نكرة قابلُ آلٍ مؤنَّرا أو واقع مَوْقَع ما قد ذُكِر^(٤)

(١) ولكن يفيد أن تؤثر الألف واللام فى الاسم التعريف ؛ لأن الألف واللام قد تدخل على الاسم ، ولا تؤثر فيه التعريف .

(٢) وتؤثر فيه التعريف .

(٣) وذاكم هو شرح كلام المؤلف رحمه الله :

فوله رحمه الله تفرئته أى : على المجتدى بتعريف ذكره ، وهو قوله : كل ما صلح دخول الألف واللام عليه .

وفوله رحمه الله صلح بفتح اللام وضمها ، والأفصح الفتح . وانظر مختار الصحاح ، والقاموس المحيطة (ص ل ح) .

والمراد بها ما جار دخول الألف واللام عليه بمقتضى فصيح الكلام ، لا بالحن وزطانية .
وفيما ذكره المؤلف رحمه الله دلالة أن النكرة تُحدِّد ، ولا تُعَدُّ ؛ أى : تُعرَّفُ بحدٍّ وتعريف ، لا بعدِّ لمفرداتها وأحدها ؛ لكثرة ذلك ، ولأنها فوق الحصر ، خلافاً للمعارف فإنه عرفها بعدِّ لكونها تحت الحصر .
وقوله رحمه الله نحو الرجل والفرس . فيه تمثيل للنكرة ببعض مفرداتها ؛ إذ إن كلمة « الرجل » ، وكلمة « الفرس » قبل دخول الألف واللام عليهما نكرتان ؛ لأن « رجل » يصدق على كل ذكر بالغ من سب آدم ، ولا يختص بذكر معين ، وكذلك « فرس » ، وتقبل « آل » التعريفية ، فيقال : الرجل ، والفرس .
وكذا « أوتى للمصنف أن يقول . نحو رجلٍ وفرسٍ . من غير الألف واللام ؛ لأنهما بالألف واللام معرفتان . لا نكرتان ، إلا أن يجاب عنه بأن المراد : نحو الرجل والغلام ، أى : قبل دخول الألف واللام عليهما ، كما علمت .

(٤) لألفية ، باب النكرة والمعرفة ، البيت رقم (٥٧) .

فَوَلَّ ابْنُ مَالِكٍ رَحِمَهُ اللَّهُ : نَكْرَةً قَابِلٌ أَلْ مُؤَثَّرًا . يَعْنِي : كُلُّ اسْمٍ قَابِلٍ لـ « أَل » ،
تُؤَثِّرُ فِيهِ التَّعْرِيفَ ، فَهُوَ نَكْرَةٌ^(١) .

(١) وَلِكْرَهُ هِيَ كُلُّ اسْمٍ يَقْبَلُ « أَل » مُؤَثِّرَةً فِيهِ التَّعْرِيفَ ، وَإِزَالَةً مَا كَانَ فِيهِ مِنْ إِبْهَامٍ وَشُبُوحٍ .
مَنْ دَخَلَ « رَجُلٌ » اسْمٌ عَامٌ ، فَإِذَا أَدْخَلْتَ عَلَيْهِ « أَل » فَقَدْ أَثَرْتَ فِيهِ التَّعْرِيفَ ، فَبَعْدَ أَنْ كَانَ شَائِقًا فِي
حِسِّهِ ، يَدْخُولُ « أَل » عَلَيْهِ أَصْبَحَ يَدُلُّ عَلَى رَجُلٍ مُعَيَّنٍ ، فَهُوَ قَبْلَ دُخُولِ « أَل » كَانَ نَكْرَةً .
وَالْكَلِمَاتُ - عَامِلٌ - طَائِرَةٌ - مَدْرَسَةٌ . نَكَرَاتٌ كَذَلِكَ ، لِأَنَّهَا يُمْكِنُ أَنْ تَقْبَلَ « أَل » فَيُقَالُ فِيهَا : الْعَامِلُ -
الطَّائِرَةُ - الْمَدْرَسَةُ ، وَتَصِيرُ هَذِهِ الْكَلِمَاتُ مَعَارِفَ بَعْدَ دُخُولِ « أَل » .
وَقَوْلُهُ : قَابِلٌ أَلْ : خَرَجَ بِهِ مَا لَا يَقْبَلُ « أَل » ، فَإِنَّهُ لَا يَكُونُ نَكْرَةً ، وَلَكِنَّهُ يَكُونُ مَعْرِفَةً .
مِثَالُهُ : الضَّمَائِرُ ، فَالضَّمَائِرُ لَا تَقْبَلُ « أَل » ، فَلَا يَصِحُّ أَنْ تَقُولَ : الْأَنَا قَائِمٌ . فَلَا تَكُونُ الضَّمَائِرُ نَكْرَةً ،
لِأَنَّهَا لَا تَقْبَلُ « أَل » .

مِثْلُ آخَرٍ : زَيْدٌ . فَلَا يَصِحُّ أَنْ تَقُولَ : الزَّيْدُ . إِذْ إِنَّ زَيْدَ مَعْرِفَةٍ .
فَإِنْ قَبِلْتَ الْمَعْرِفَةَ « أَل » فَلَا تُؤَثِّرُ فِيهَا التَّعْرِيفَ ، نَحْوُ الْكَلِمَاتِ : الْحَارِثُ - الْعَبَّاسُ - الضُّحَّاكُ - النُّعْمَانُ
- الْحَسَنُ .

فَهَذِهِ الْكَلِمَاتُ قَبِلَتْ « أَل » ، لَكِنَّهَا لَمْ تَفْعَلْهَا التَّعْرِيفَ ، إِذْ إِنَّ تَعْرِيفَهَا بِالْعِلْمِيَّةِ ، أَمَّا « أَل » الَّتِي فِيهَا فَهِيَ
زَائِدَةٌ يُلْمَحُ الْأَصْلُ .

فَإِنْ كَانَتْ « عَبَّاسٌ » وَصَفًا لَا عَلَمًا ، فَإِنَّهُ يَكُونُ نَكْرَةً . وَلِهَذَا يَقَعُ وَصْفًا لِلنَّكْرَةِ ، فَنَقُولُ : رَجُلٌ عَبَّاسٌ .
وَإِذَا دَخَلْتَ عَلَيْهِ « أَل » أَثَرْتَ فِيهِ التَّعْرِيفَ .

وَعَلَيْهِ فَلَوْ سَأَلْتُكَ سَائِلٌ : هَلْ « عَبَّاسٌ » نَكْرَةٌ أَوْ غَيْرُ نَكْرَةٍ ؟
فَالْجَوَابُ فِيهِ تَفْصِيلٌ . إِنْ أَرَدْتَ بِهِ عَلَمًا فَلَيْسَ نَكْرَةً ، أَمَّا إِذَا أَرَدْتَ بِهِ وَصَفًا فَهُوَ نَكْرَةٌ .
أَدَا - كُلُّ اسْمٍ يَقْبَلُ « أَل » ، وَتُؤَثِّرُ فِيهِ التَّعْرِيفَ فَهُوَ نَكْرَةٌ ، فَإِنْ لَمْ يَقْبَلِ « أَل » أَوْ قَبْلَهَا ، لَكِنْ لَمْ تُؤَثِّرْ فِيهِ
التَّعْرِيفَ فَهُوَ مَعْرِفَةٌ .

وَلَكِنْ يَرُدُّ عَلَى هَذَا كَلِمَةُ « ذُو » بِمَعْنَى : صَاحِبٌ ، فَهِيَ نَكْرَةٌ ، وَمَعَ ذَلِكَ لَا تَقْبَلُ « أَل » . نَقُولُ : حَامِي
رَجُلٌ ذُو مَالٍ . « ذُو » صَعَةٌ لِرَجُلٍ ، وَ « رَجُلٌ » نَكْرَةٌ ، وَالنَّكْرَةُ لَا تَوْصَفُ إِلَّا بِنَكْرَةٍ فَمَا الْجَوَابُ ؟
نَقُولُ : إِنْ حِجَّةُ الْحَوِينِ نَاقِئًا يَرْبُوعٌ ، إِذَا دَخَلْتَ عَلَيْهِ مِنْ بَابِهِ وَجَدَ مُحَرَّجًا مِنْ حِجَّةٍ أُخْرَى ، قَالَ
النَّحَاةُ : نَقُولُ : إِنْ « ذُو » وَاقِعَةٌ مَوْقِعَ مَا يَقْبَلُ « أَل » .

وَلِهَذَا قَالَ ابْنُ مَالِكٍ كَثِيرُهُ مِنَ الْعُلَمَاءِ : أَوْ وَاقِعٌ مَوْقِعَ مَا قَدْ ذُكِرَا .
وَبَعَى أَنْ مِنْ عَلَامَةِ كَوْنِ الْكَلِمَةِ نَكْرَةً أَنْ تَقَعَ مَوْقِعَ مَا يَقْبَلُ « أَل » الَّتِي تَفِيدُ التَّعْرِيفَ . فَهَذَا بَعْضُ
لِكْرَاتٍ لَا تَقْبَلُ « أَل » مُبَاشَرَةً ، وَإِنَّمَا تَقَعَ النَّكْرَةُ مَوْقِعَ كَلِمَةٍ أُخْرَى يَمْنَعُهَا يُمْكِنُ أَنْ تَقْبَلَ دُخُولُ « أَل » .
نَحْوُ كَلِمَةِ « ذُو » الَّتِي مَعْنَاهَا .

فَهَذِهِ النَّكْرَةُ لَا تَقْبَلُ دُخُولَ « أَل » ، وَلَكِنَّهَا بِمَعْنَى كَلِمَةِ « صَاحِبٍ » ، وَكَلِمَةُ « صَاحِبٍ » تَقْبَلُ

فصارت الأسماء تنقسم إلى قسمين : معرفة ونكرة ، فما دل على معنى فهو معرفة ، وما دل على غير معنى فهو نكرة . والنعت يجب أن يتبع المنعوت في التعريف والتنكير ، فإذا كان المنعوت منكراً يجب أن يكون النعت منكراً ، وإذا كان معرفاً وجب أن يكون النعت معرفاً .

وبهذا انتهى باب النعت^(١) .

= دخول «أل» وتؤثر فيها التعريف ، فيقال فيها : الصاحب .

فلما كانت واقعة موقع ما يقبل «أل» المؤثرة فيها التعريف صارت لها حكمها ، وصارت نكرة . وهناك علامة أخرى من علامات النكرة ، وهى : أن تقبل دخول «رب» التى لا تدخل إلا على النكرات ، نحو : رجل - غلام - معلم .

فهذه الكلمات نكرات ؛ لأنه يمكن أن يقال فيها : رب رجل - رب غلام - رب معلم .

(١) ومُلحَص داكم الباب أن نقول :

١- النعت لفظ هو الوصف ، وفى الاصطلاح هو التابع المشتق أو المؤول بالمشتق ، لاسم يتبعه فى الإعراب والتعريف والتنكير ، وهو موضح لشيوعه فى المعارف ، مُحَصَّص له فى النكرات .

٢- لا يتقدم النعت على المنعوت ، وقد يوصف بقدح ، وقد يوصف بمذبح .

٣- النعت يتبع المنعوت فى رفعه ، ونصبه ، وجزمه ، فإذا كان المنعوت مرفوعاً صار النعت مرفوعاً ، وإذا كان المنعوت منصوباً صار النعت منصوباً ، وإذا كان المنعوت مجروراً صار النعت مجروراً .

٤- لا يمكن أن يكون النعت تابعاً لمنعوت فى جزمه ؛ لأن الجزم من خصائص الأفعال ، والأفعال لا نعت .

٥- يتبع النعت المنعوت فى تعريفه وتنكيره ، فإذا كان المنعوت معرفة كان النعت معرفة ، وإذا كان المنعوت نكرة كان النعت نكرة .

٦- النعت قسمان : نعت حقيقى ، ونعت سببى .

أما النعت الحقيقى فهو الاسم التابع للمنعوت الراجع لضمير مستتر يعود إلى المنعوت ، أو الموصوف . وأما النعت السببى فهو الاسم التابع لموصوفه ، الراجع لاسم ظاهر ، اتصل به - أى : الاسم الظاهر - ضمير يعود إلى المنعوت .

٧ يشترك كل من النعت الحقيقى والنعت السببى فى أن كلاهما يتبع معنوته فى الإعراب ؛ فى رفعه ونصبه وخفضه .

وفى أن كلاهما يتبع معنوته فى التعريف والتنكير .

٨- يختلف كل من النعت الحقيقى والنعت السببى فى شيئين :

١ - سعت حقيقى يتبع معنوته فى التذكير والتأنيث ، فإن كان المنعوت مذكراً كان اسع مذكراً . -

= وإن كان المعنوت مؤنثاً كان النعت مؤنثاً ؛ خلافاً للنعت السببي فإنه يتبع ما بعده تذكيراً وتأنثاً .
 ٢ - النعت الحقيقي يتبع معنوته في الإفراد والتثنية والجمع ؛ خلافاً للنعت السببي فإنه يكون مفرداً دائماً ، ولو كان معنوته مثنى أو مجموعاً .

٩ - المعرفة هي كل اسم دل على شيء معين ، بواسطة قرينة من القرائن ، وهي خمسة أشياء : الاسم المصمر ، والاسم الغلم ، والاسم المجهم ، والاسم الذي فيه الألف واللام ، وما أضيف إلى واحد من هذه الأربعة .

١٠ - القرينة التي تعين المعرفة قد تكون لفظية ، وقد تكون معنوية .

تكون لفظية في الأقسام الآتية من المعارف :

١ - في الأسماء الموصولة ، والقرينة اللفظية هي الصلة .

٢ - في المَعْرُوف بـ «أل» ، والقرينة اللفظية هي «أل» .

٣ - في المضاف إلى معرفة ، والقرينة اللفظية هي ما أضيف إليه .

وتكون القرينة معنوية . وذلك في الضمائر بواسطة التكلم والخطاب والغيبة ، وفي أسماء الإشارة ؛ إذ إنها تدل على معنى بواسطة الإشارة ، والإشارة شيء معنوي .

أما الغلم كـ «محمد» فلا يحتاج إلى قرائن لتعنيه ، فهو مَعْرُوف بالوضع .

١١ - أعرف المعارف على الإطلاق هي الأسماء المختصة بالله عز وجل ، التي لا يُسَمَّى بها غيره ، مثل : الله ، والرحمن ؛ وذلك لأنها لا تحتمل غير الله عز وجل .

١٢ - يلي الأسماء المختصة بالله عز وجل في قوة التعريف الضمير ، وهو ما كُنِيَ به عن الظاهر اختصاراً ، أو هو ما دل على حاضر أو غائب بالفاظ معلومة .

١٣ - الضمير ثلاثة أنواع ضمير متكلم ، وضمير مخاطب ، وضمير غائب ، وترتيبها من حيث قوة التعريف هكذا : المتكلم ، ثم المخاطب ، ثم الغائب .

١٤ - يلي المُضَمَّر في قوة التعريف الغلم ، والعلم قد يكون عَلَماً على عاقل ، وقد يكون على غير عاقل ، وقد يكون عَلَماً على مذكر ، وقد يكون عَلَماً على مؤنث .

١٥ - ينقسم الغلم باعتبار معناه إلى ثلاثة أقسام : اسم وكُتَيْبَة ولَقَب .

١٦ - وينقسم الغلم بحسب وضعه وأصله إلى قسمين : علم مقول ، وعلم مُرْتَجَل .

١٧ - وينقسم العلم بحسب لفظه إلى مفرد ومركب ، والمركب ثلاثة أنواع : مركب إسنادي ، ومركب مُرْجِي ، ومركب إضافي .

١٨ - ينقسم الغلم باعتبار مُسَمَّاه إلى غلم شخص ، وعلم جنس .

١٩ - يلي الغلم في قوة التعريف الاسم المجهم ، وهو يشمل أسماء الإشارة والأسماء الموصولة ، وأسماء الإشارة أقوى في التعريف من الأسماء الموصولة .

وما زال الزائدة فهي ثلاثة أنواع . -



١- «أل» زائدة لازمة .

٢- «أل» زائدة عارضة .

٣- «أل» زائدة للفتح الأصل .

٢٦- الخامس والأخير من أنواع المعارف هو المضاف إلى واحد من الأقسام الأربعة السابقة من المعارف ، وهو على القول الراجح يكون في رتبة أدنى من المضاف إليه من حيث قوة التعريف .

٢٧- هذه معارف الخمسة المذكورة آنفاً ، هي بالنسبة لباب العت على ثلاثة أقسام :

قسم الأول : ما لا يُثَبَّت ، ولا يُثَبَّت به ، وهو الضمير لوضوحه وجموده .

القسم الثاني : ما يُثَبَّت ، ولا يُثَبَّت به ، وهو القلم .

القسم الثالث : ما يُثَبَّت ويُثَبَّت به ، وهو اسم الإشارة ، والموصول ، والمعروف بـ «أل» . والمضاف إلى واحد من الجميع .

٢٨- لكثرة هي كل اسم شائع في جسه ، لا يختص به واحد من دون آخر ، وكون لاسم يختص بشيء معين ؛ نظراً لعدم وجود غيره لا يُخْرِجه عن كونه نكرة .

٢٩- علامة سكره أن تصلح أن يدخل عليها «أل» ، وتؤثر فيها التعريف ، أو تقع موقع ما يقس «أل» شئ تعيد التعريف ، أو تقبل دخول «رُب» ، التي لا تدخل إلا على النكرات . والله أعلم .

وبهذا انتهى باب العت ، والحمد لله الذي نعمته تتم الصالحات .

بَابُ الْعُطْفِ

بَابُ الْعُطْفِ

حُرُوفُ الْعُطْفِ

قال المؤلف رحمه الله تعالى : وحروف العطف عشرة ، وهي الواو وايم
ونهم ، واو ، وام ، وإنا ، وبلى ، ولا ، ولكن ، وحتى في بعض المواضع

العطف هو القسم الثاني من التوابع .

والعطف في اللغة رد الشيء على الشيء . تقول : عطفْتُ هذا على هذا ،
وتقول : انْعَطَفْتُ الطريق ؛ يعني : استدار^(١) .

والمراد به هنا : التابع لغيره بواسطة أحد حروف العطف^(٢) .

(١) ويطلق أيضًا العطف في اللغة على هذين المعنى

١ - الميل . تقول : عطفَ فلان على فلان يعطف عطفًا ، تريد أنه مال إليه ، وأشفق عليه .

٢ - الرجوع إلى الشيء بعد الانصراف عنه ، تقول : مررت بالسوق ، ثم عطفْتُ عليه . إذا رجعت إليه بعد انصرافك عنه .

(٢) هذا هو تعريف عطف التثنية^(٣) في الاصطلاح ، وهو الذي ذكره المصنف هنا ، وهو القسم الأول من
قِسْمَي العطف .

وكلمة « التثنية » معناها في اللغة عطف شيء على شيء ، أو كون شيئين فأكثر في نظام واحد ،
وهذان المعنيان اللغويان مقصودان هنا .

مثاله جاء محمد وزيد . حيث إن كلمة « زيد » تابعة لكلمة « محمد » في حكم المجيء ، وفي
الإعراب ، توسط بينهما وبين متبوعها - وهو كلمة « محمد » - حرف الواو ، وهو حرف العطف .
وأما القسم الثاني فهو عطف البيان ، وعرفه النحاة بأنه التابع الجامد ، الموضح لمتبوعه في المعارف ،
المخصص له في التكررات .

وكلمة « التثنية » تعني أنه من التوابع الخمسة التي تتبع متبوعها في الإعراب ، وكلمة الجامد ضد
المشتق ، وتشمل معنيين : =

(٣) كما استحدث ، قال الشيخ محمد محيي الدين في حاشيته على أوضح المسالك ٣/ ٣١٤ : ولم يقل النحاة

في تسمية هذا النوع من التوابع إلا بفتح النون والسين جميعًا . اهـ

د لا بد من واسطة، وهي أحد حروف العطف التي ذكرها المؤلف، وهي: قال المؤلف رحمه الله: حروف العطف عشرة، وهي: الواو، والفاء، وثم، وأو، وأم، وإثما، وبئ، ولا، ولكن، وحتى في بعض المواضع^(١).

= الأول كل اسم دل على ذات معينة، كـ «إبراهيم، ومحمد»، ونحوهما.

والثاني كل معنى لم ينظر فيه إلى صفته، التي اشتق منها.

مثاله أسماء الأجناس المحسوسة، ككلمة «الإنسان»؛ فإن إطلاقها في الاستعمال العربي يجزى لمعنى، يقال: هو النّوس - والنّوس: الحركة - لكن لا يلتفت إلى اشتقاقه من «النّوس».

وكلمة «الموضح» لمتبوعه في المعارف، والمخصص لمتبوعه في النكرات. يؤخذ منها أن المعطوف يأتي لإحدى فائدتين:

الأولى توضيحه لمعرفة عطف عليها.

مثاله جاء محمد أبوك. فكلمة «أبو» عطف بيان على «محمد»، وكلاهما معرفة، وهي قد أفادت توضيحاً للمعطوف عليه، وهو كلمة «محمد».

وإعرابها بأن يقال:

محمد: فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة.

أبو: عطف بيان على «محمد» يأخذ حكمه، وهو مرفوع، وهو مضاف، والكاف مضاف إليه، مبني على الفتح.

والثانية: تخصيص المعطوف عليه إن كان نكرة.

مثاله قوله تعالى: ﴿مِنْ مَّاءٍ صَدِيدٍ﴾ حيث إن كلمة «صديد» عطف بيان على كلمة «ماء» لخصّصه من أجناس المياه، وكلاهما نكرة، وإعرابه أن يقال:

من ماء: جار ومحرور.

صديد: عطف بيان على كلمة «ماء»، ويأخذ حكمها، وهو الخفض.

(١) قول المؤلف رحمه الله: وحروف العطف عشرة. يتعلق به ثلاثة أمتيئة

أولها: جعله أحرف العطف عشرة، له دليلان:

أ. الأول: فالاستقراء التام.

وما لندى فالانفاق، إلا في حرف «إثما»؛ فإن أبا على الفارسي وغيره على أن العاصف فيه ورو ملازمة له، لا «إثما».

ب. سها: كلمة «عشرة» فيها ضبطان.

أول: بالتحريك «عشرة».

وثنى: بالتسكين «عشرة». وكلاهما صحيح مستعمل.

حرف الأول من حروف العطف : الواو . تقول : قام زيد وعمرؤ .

فالواو هنا حرف عطف ، و « عمرو » معطوف على « زيد » ، والمعطوف على المرفوع مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره .

ولا يصح أن تقول : قام زيد وعمرؤ^(١) . لأن المعطوف عليه « زيد » مرفوع ، فلا بد أن يكون المعطوف « عمرو » كذلك .

= نالها : يُفَعَّلُ أنَّ هذه الأحرف نوعان :

أولهما : ما اشترك في اللغة - أى : الإعراب - والحكم - أى : المعنى - وهى جميع الأحرف العشرة سوى ثلاثة أحرف ، وهى - أعى : الحروف المنطق عليها الوصف السابق - : الواو ، والفاء ، وثم ، وأو ، وأم ، وإما ، وحتى فى بعض أوجهها .

مثال ذلك :

قولت : جاء محمد وعمرؤ . فالمعطوف هو كلمة « عمرو » ، شارك كلمة « محمد » فى شيئين : الأول : اللغة - أى : الإعراب - فأُعْرِبَ إعراب « محمد » ، وهو الرفع ؛ لأنه معطوف على « محمد » بحرف الواو .

والثانى : شاركه فى المعنى المُقْتَرِنَ بالمعطوف عليه ، وهو معنى المجيء الداخلى على كلمة « محمد » ؛ أى : جاء محمد وجاء عمرو .

مثال ثانٍ : جاء زيد ثم عمروؤ . فإن كلمة « عمرو » تشارك زيداً فى شيئين :

الأول : اللغة - أى : الإعراب - فتأخذ إعراب « زيد » ، وهو الرفع لعطفها عليها بحرف « ثم » .
والثانى : تشاركها فى هذا الداخلى على المعطوف عليه ، وهو معنى المجيء ، فالتقدير : جاء زيد ، ثم جاء عمروؤ .

والثانى ما شارك المعطوف عليه فى اللغة ، والإعراب فقط ، دون الحكم والمعنى ، وهو ثلاثة أحرف ، هى : « بل » ، « ولا » ، « ولكن » ؛ وذلك لأنها تفيد معنى يقتضى المغايرة بين ما بعدها ، وما قبلها ، فسم تسمى الشَّرْكَاءَ بين ما قبلها وما بعدها إلا فى الإعراب .

مثاله : جاء محمدٌ بل زيدٌ .

فكلمة « زيد » معطوفة على كلمة « محمد » ، فتأخذ إعرابها ، وهو الرفع للفاعلية ، بسبب حرف « بل » العاطف ، لكن لا تشاركها كلمة « زيد » فى الحكم والمعنى ، لأن « بل » لإضراب عن « محمد » أنه لم يجئ ، وإثبات للمجئ لـ « زيد » ، وهذا من باب النسيان ، أو الذهول ، أو نحو ذلك .

ولا يصح أيضاً أن تقول : قام زيد وعمراً^(١) . لأنه واجب أن تقول : « وعمرو » ؛ لأنَّ المعطوف عليه مرفوع .

وهذا المثال الأخير سيأتينا - إن شاء الله - لأنَّ فيه تفصيلاً^(٢) .

وأما المعنى الذى تدلُّ عليه الواو ؟ هل تدلُّ على أنَّ الثانى قبل الأول ؟ أو تدلُّ على أنَّ الأول قبل الثانى ؟

الجواب : إذا قلت : قام زيد وعمرو . فالواو لا تقتضى شيئاً^(٣) ، فقط تقتضى اشتراكهما فى العمل ، أمّا أن يكونَ واحدٌ قبل الثانى فإنها لا تقتضى ذلك^(٤) .

فإن قلت : قام زيد وعمرو . فإنه يمكن أن يكونا قاما جميعاً ، ويمكن أن يكونَ قيامَ زيد قبل ، ويمكن أن يكونَ قيامَ عمرو قبل .

وتقول : قديم زيد وعمرو . أنت الآن لا تعرفُ أيُّهما الأول ؟

لأنَّ الواو ليس فيها دليلٌ على ذلك .

فيُمكن أن يكونَ واحدٌ قديم يوم الجمعة ، والثانى قديم يوم السبت ، فقلت أنت يوم الأحد : قديم زيد وعمرو .

إذن : الواو لا تستلزمُ الترتيب^(٥) .

(١) بصب « عمرو » .

(٢) سيأتى إن شاء الله تعالى فى باب المفعول معه .

(٣) معنى : من ناحية الترتيب .

(٤) حرف الواو ذكر النحاة أنه يدل على ثلاثة معاني :

أولها : التشريك - أى : فى الحكم - بين المعطوف والمعطوف عليه .

وثانيها : التسمية بين المعطوف والمعطوف عليه .

وثالثها : العطف ، إلا أن معنى العطف معلوم بوروده فى باب العطف ، ولذا لا يذكره جمهور النحاة .

وهم يقصدون بالعطف هنا التشريك فى الإعراب .

(٥) معنى لمطلق الجمع ، فلا تدل على معية ، ولا ترتيب ، نحو : جاء زيد وعمرو . سواء كان متجىء زيد قبل

متجىء عمرو ، أو بعده ، أو معه . =

ولكن ظاهر قول النبي ﷺ حين أُقْبِلَ على الصَّفا، وقراً: ﴿إِنَّ الصَّفاَ وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ﴾ أبداً بما بدأ الله به ^(١). أن المُقَدَّم في العطف بالواو سابق على ما بعده، قد يقول قائل هكذا.

ولكن نفو: لا، هو سابق باعتبار الاعتناء به، أمّا باعتبار العمل الواقع بين المعطوف والمعطوف عليه فلا؛ لأنَّ تقديم الشيء يدلُّ على الاعتناء به، وأنه أهمُّ من الثاني.

فمثلاً: إذا قلت: جاء السيد وعبدُه. فإنَّ هذا هو الترتيب الطبيعي، فهو أحسنُّ من أن أقول: جاء العبدُ وسيدُه، فيكون التقديم - تقديم الرسول عليه الصلاة والسلام هنا - لا من أجل أن الواو تستلزم الترتيب، ولكن من أجل أن الأصل أن تبدأ بالمُعْتَنَى به، وبما هو أهمُّ ^(٢).

= وإعراب هذا المثال هكذا.

جاء: فعل ماضٍ.

زيد: فاعل مرفوع بالضمّة الظاهرة.

وعمرؤ: الواو حرف عطف، عمرؤ: معطوف على زيد، والمعطوف على المرفوع مرفوع.

(١) رواه مسلم ٨٨٨/٢ (١٢١٨)، وأبو داود (١٩٠٥)، والترمذی (٨٦٢)، والنسائي (٢٩٧٠)، وابن ماجه (٣٠٧٤).

(٢) وما يبدل من سنة النبي ﷺ أن الواو لا تستلزم الترتيب ما رواه أبو داود (٤٩٥٥)، والنسائي (٥٤٠٢)، عن هانئ، أنه لما وفد إلى رسول الله ﷺ مع قومه، سمعهم يَكُونُونَهُ بأبي الحَكَم، فدعاه رسول الله ﷺ، فقال: «إن الله هو الحَكَم، وإليه الحكم، فلم تُكْنِ أبا الحَكَم؟».

فقال: إن قومي إذا اختلفوا في شيء أئْتُونِي، فحَكَمْتُ بينهم، فرضي كلا الفريقين.

فقال رسول الله ﷺ: «ما أُخْصِنَ هذا، فما لك من الولد؟».

قال: لى شُرَيْع، ومسلم، وعبد الله.

قال: «فمن أكبرهم؟».

قلت: شريح.

قال: فأت أبو شُرَيْع.

قال صاحب تفسير العزيز الحميد ص ٦٥٢. قوله: قال: شريح، ومسلم، وعبد الله. صريح في أن الواو لا تقتضي الترتيب، وإنما تقتضي مطلق الجمع، فلذا سأل رسول الله ﷺ عن الأكبر؛ إذ لو كانت دالة على الترتيب لم يحتاج إلى سؤال عن أكبرهم. اهـ.

احرف الثانى من حروف العطف : الفاء . تقول : قديم زيد فعمرو .

فالفاء هنا عاطفة ، لكنها تُفيد الترتيب ؛ إذ إن السامع إذا سمع : قديم زيد فعمرو . عرف أن عمرا بعد زيد^(١) .

الحرف الثالث من حروف العطف : ثم . تقول : قديم زيد ثم عمرو . ف « ثم » هنا أفادت العطف^(٢) والترتيب ، لكن الترتيب فى « ثم » ليس كالترتيب فى الفاء ، الترتيب فى الفاء سبق أنه يدل على التعقيب ، ولكن فى « ثم » يدل على التراخى^(٣) .

(١) اعلم - رحمك الله - أن حرف الفاء يدل على ثلاثة معان .

أولها : التشريك ، وسبق معناه .

وثانيها . الترتيب ، ومعناه : أن الثانى بعد الأول .

وثالثها : التعقيب ، ومعناه : أنه عقبه بلا مهلة ، وكونه بلا مهلة بحسب الشيء المعطوف .

مثال ذلك - جاء زيد فعمرو .

فكلمة « فعمرو » فيها معنى التشريك فى حكم الإعراب لكلمة « زيد » ، وفيها معنى الترتيب ؛ لأن مجيء « عمرو » بعد « زيد » ، وفيها معنى التعقيب ؛ لأن مجيء « عمرو » كان عقب مجيء « زيد » ؛ أى : بلا مهلة .

وإعراب هذا المثال هكذا .

جاء : فعل ماض .

زيد : فاعل مرفوع بالضمّة الظاهرة .

فعمرو . الفاء حرف عطف ، عمرو : معطوف على « زيد » ، والمعطوف على المرفوع مرفوع .

(٢) أى التشريك فى الحكم الإعرابى بين المعطوف والمعطوف عليه .

(٣) معنى التراخى : أن بين الأول والثانى مهلة ، نحو : أرسل الله موسى ، ثم عيسى ، ثم محمدا ، عليهم

الصلاة والسلام .

ونحو : جاء زيد ثم عمرو . إذا كان مجيء عمرو بعد مجيء زيد بمهلة .

وإعراب هذا المثال هكذا :

جاء : فعل ماض .

زيد . فاعل مرفوع بالضمّة الظاهرة .

ثم عمرو ثم : حرف عطف ، عمرو : معطوف على زيد ، والمعطوف على المرفوع مرفوع .

ومهدا يجمع لدينا أن حرف العطف « ثم » يشمل ثلاثة معان .

أولها - معنى التشريك . =

ولهذا إذا قلت : قَدِمَ زَيْدٌ فَعَمِرُوا . فمعناها أَنْ قَدِمَ عَمِرُوا قَدُومَ زَيْدٍ ، لكن إذا قلت : ثُمَّ عَمِرُوا . فَإِنَّهُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ قَدُومَ عَمِرُوا كَانَ مَتَأَخِّرًا عَنْ قَدُومِ زَيْدٍ .

والترتيب في الفاء والتعقيب يكون بحسب ما تقتضيه الحال ؛ يعنى : أنه قد لا يكون فُورِيًّا ، ففى قوله تعالى : ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً ﴾ . هنا صباح الأرض مُخْضَرَّةٌ ليس فور نزول المطر ، لكن المعنى أنه لم يتأخر عن الوقت المعتاد .

وتقول : تَزَوَّجَ زَيْدٌ فَوُلِدَ لَهُ . هل وُلِدَ لَهُ فى تلك الليلة التى تَزَوَّجَ فيها ؟

الجواب : لا ، ولكن بعدَ تسعة أشهر ، لكن المعنى أنه لم تتأخر الولادة عن الوقت المعتاد ، فالتعقيب فى كل شىء بحسبه .

الحرف الرابع من حروف العطف : أَوْ . تقول : أَكْرَمَ زَيْدًا أَوْ عَمْرًا .

وأمثلته فى القرآن كثيرة ، ومنها قوله تعالى : ﴿ فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسَاكِينَ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ ﴾ .

ف « أَوْ » إذن من حروف العطف ، لكن ما معناها ؟

الجواب : لها عدة معانٍ ، منها الشك ، والتخيير ، والإباحة .

الشك من المتكلم ، والتخيير باعتبار المخاطب ، والإباحة باعتبار المخاطب أيضًا .

فإذا كنت لا تدري فقلت : قَدِمَ زَيْدٌ أَوْ عَمِرُوا . فهذا شك ، وكثيرًا ما يَرُدُّ فى الحديث « أَوْ » ، فيقال : شك من الراوى ، مثل قوله فى الحديث حين نَزَلَ قوله تعالى : ﴿ قُلْ هُوَ الْقَادِرُ عَلَى أَنْ يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ عَذَابًا مِنْ فَوْقِكُمْ أَوْ مِنْ تَحْتِ أَرْجُلِكُمْ أَوْ يَلْبَسَكُمْ شَيْعًا ﴾ . قال النبى ﷺ فى الثالثة : « هَذِهِ أَيْسَرُ أَوْ أَهْوَنُ »^(١) .

= وادّنها : معنى الترتيب .

وادلّنها : معنى التراخي .

(١) البخارى (٤٦٢٨ ، ٧٣١٣) ، والترمذى (٣٠٦٥) .

ف «أو» هنا شك من الراوى ؛ لأن الرسول ﷺ لا يمكن أن يقول : «أيسرُ أو أهونُ» . لكن الراوى شك هل قال : أيسرُ ، أو أهونُ . وهذا هو الشك .

والثانى : التخيير . ومثاله قوله تعالى : ﴿ فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسَاكِينَ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ ﴾ . ف «أو» هذه للتخيير ؛ يعنى : لا تجتمع بينهما ، ولكن خذ هذا ، أو هذا .

ومثاله أيضا أن تقول . تزوج هذا أو أختها . ف «أو» هنا للتخيير ، يعنى : تختار من شئت ، أما أن تجتمع بينهما فلا يمكن .

والثالث : الإباحة . ومثاله ذلك أن تقول : كُلْ فُولاَ أو عَسَلًا . ف «أو» هنا للإباحة .

يقول العلماء : والفرق بين التخيير والإباحة : أنه إن جاز الجمع بينهما فهو للإباحة ، وإن لم يجز الجمع فهو للتخيير ، فالتخيير معناه : مالك إلا هذا أو هذا ، والإباحة معناها : لك الأمران .

إذن : هذا الذى قلناه : كُلْ عَسَلًا أو فُولاَ . «أو» فيه للإباحة ؛ لأنه يجوز الجمع بينهما ، فيجوز لك أن تأكل الفول ، وأن تأكل العسل ، وأن تجتمع بينهما فى لُقمة واحدة .

لكن لو قال قائل : قوله تعالى : ﴿ فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسَاكِينَ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ ﴾ . ماذا تقولون فى «أو» ؟ هل هى للإباحة ، أو للتخيير ؟
الجواب : هى للتخيير ؛ لأنك إذا فعلت واحدا لم تفعل الثانى على وجه الكفارة . نحن ما نمنعك أن تكسوهم ، لكن إذا كسوتهم بعد أن أطعمتهم ، فالكسوة هذه لا تُعْتَر كفارة ، ولكن تُعْتَبَر صدقة ، فالتخيير على أنها كفارة^(١) .

(١) فى س هـ سـ رحمه الله فى معنى اللب ١ / ٧٤ : فإن قلت : فقد مثل العلماء بآبى الكفارة والمدية لتخيير مع إمكان الجمع ؟ =

وتأني : أو « أيضاً للإبهام . والإبهام يُسمَّى تحييراً ، ومثالها أن يقول لك إنسان : من الذي قديم ؟ قلت : زيدٌ أو عمرو . وأنت تدري من هو ، لكن أردت أن تحيِّره . وإيهما أشدُّ في التحيير : أن تقول : « زيدٌ أو عمرو » ، أو أن تقول : « زيدٌ أو غيره » .

الجواب أن تقول : أو غيره . لأنَّ قولك : « زيدٌ أو عمرو » محصورٌ ، يُمكن بالبحث أن يُعرف ، لكن قولك : « أو غيره » ، ما شاء الله « من غيره » ؟ كلُّ بني آدم غيرُ « زيد » .

إذن : تأتي « أو » لأربعة معانٍ : التحيير ، والتَّحْيِيرُ ، والشكُّ ، والإباحة^(١) . الحرفُ الخامس من حروفِ العطف : أم . ف « أم » تأتي أيضاً حرفَ عطف^(٢) ، وهي أيضاً كثيرة ، ومن ذلك قوله تعالى : ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾ . ف « أم » هنا حرفُ عطفٍ جمليَّة على جملة .

ومثال ذلك أيضاً : أن تقول : سواء جاء زيدٌ أم عمرو . ف « أم » حرفُ عطفٍ ، وعمرو معطوفٌ على « زيد » ، والمعطوف على المرفوع مرفوعٌ ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة على آخره .

والمراد بـ « أم » العاطفة . « أم » المتصلة ، بخلاف « أم » المنقطعة ، وتكون « أم » متصلة إذا كان ما بعدها معادلاً لما قبلها ، وتكون بمعنى « أو » ، ومثال ذلك : قوله تعالى : ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾ ؛ يعني : أو لم تُنذِرْهم .

قلت : لا يحوز الجمع بين الإطعام والكسوة ، والتحريض على أن الجميع الكفارة ، ولا بين الصبام والصدفة والشك على أنهن القذية ، بل تقع واحدة منهن كفارة ، أو فدية ، والباقي قُرْبَةٌ مُشْتَقَّةٌ خارِجَةٌ عن ذلك . اهـ

(١) وليست هذه المعاني الأربعة هي كل معانيها ، ولكن لها معاني أخرى ، فقد ذكر ابن هشام لها في معنى التليب ٧٤/١ ٨٠ اتني عشر معنى . والله أعلم .

(٢) فتميد التشريك في الحكم الإعرابي بين الاسم الذي قبلها ، والاسم الذي بعدها .

وقوله تعالى : ﴿ وَإِنْ أَدْرَى أَقْرَبَ أَمْ بَعِيدَ مَا تُوعِدُونَ ﴾ ؛ يعنى : أو بعيد .
وتكون « أم » منقطعة إذا كان ما بعدها غير مُعَادِلٍ لِمَا قَبْلَهَا ، وتكون بمعنى « نل »
فهى للإضراب .

ومثال ذلك . قوله تعالى : ﴿ فَذَكِّرْ فَمَا أَنْتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِكَاهِنٍ وَلَا مَجْنُونٍ ﴾ أم
يَقُولُونَ شَاعِرٌ ﴿ . فـ « أم » هنا مُنْقَطِعَةٌ ؛ لِأَنَّ مَا بَعْدَهَا غَيْرُ مُعَادِلٍ لِمَا قَبْلَهَا .

ومثال ذلك أيضًا : قوله تعالى : ﴿ قُلْ تَرَبُّصُوا فَإِنِّى مَعَكُمْ مِنَ الْمُتَرَبِّصِينَ ﴾ أم
تَأْمُرُهُمْ أَخْلَامُهُمْ بِهَذَا ﴿ . فـ « أم » هنا أيضًا مُنْقَطِعَةٌ ؛ لِأَنَّ أَمْرَ أَخْلَامِهِمْ غَيْرُ مُعَادِلٍ
لقولهم : شاعرٌ .

ومثاله أيضًا : قوله تعالى : ﴿ أَمْ تَأْمُرُهُمْ أَخْلَامُهُمْ بِهَذَا أَمْ هُمْ قَوْمٌ طَاعُونَ ﴾ .
« أم » هنا يَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ مُنْقَطِعَةً ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ مُتَّصِلَةً ، وَلَكِنَّ الظَّاهِرَ أَنَّهَا
مُنْقَطِعَةٌ ؛ يعنى : أَضْرَبَ اللَّهُ عَنِ الْأَوَّلِ ؛ لِأَنَّ أَخْلَامَهُمْ لَمْ تَأْمُرْهُمْ ، ثُمَّ اثْبَتَ أَنَّهُمْ قَوْمٌ
طَاعُونَ ^(١) .

(١) وإخلاصة الآن . أن « أم » إما أن تكون متصلة ، وإما أن تكون منقطعة ، والمتصلة مُشْعِيرة فى نوعين ؛
وذلك لأنها إما أن تتقدم عليها همزة التسوية ، نحو : ﴿ سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ ﴾ ،
﴿ سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنْزِلَتْ أَمْ ضُبِرَتْ ﴾ . أو تتقدم عليها همزة يطلب بها ، و « أم » ، التبعين ؛ نحو : أريد فى
الدار ، أم « عثرو » ؟

وإما سبب فى النوعين متصلة ؛ لِأَنَّ مَا قَبْلَهَا وَمَا بَعْدَهَا لَا يُسْتَعْنَى بِأَحَدِهِمَا عَنِ الْآخَرِ ، وتسمى أيضًا
مُعَادِلَةٌ ، لمعادلتها للهمزة فى إفادة التسوية فى النوع الأول ، والاستفهام فى النوع الثانى .
ويسترق النوعان من أربعة أوجه :

أولها ونسبها : أَنَّ الْوَاقِعَةَ بَعْدَ هَمْزَةِ التَّسْوِيَةِ لَا تَسْتَحِقُّ جَوَابًا ؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى مَعَهَا لَيْسَ عَلَى الْاسْتِفْهَامِ ، وَأَنَّ
الْكَلَامَ مَعَهَا قَابِلٌ لِلتَّصْدِيقِ وَالتَّكْذِيبِ لِأَنَّهُ خَيْرٌ ، وَلَيْسَتْ تِلْكَ كَذَلِكَ ؛ لِأَنَّ الْاسْتِفْهَامَ مَعَهَا عَلَى
حقيقته .

و سبب رابع : أَنَّ الْوَاقِعَةَ بَعْدَ هَمْزَةِ التَّسْوِيَةِ لَا تَقَعُ إِلَّا بَيْنَ جُمْلَتَيْنِ ، وَلَا تَكُونُ احْتِمَالًا مَعَهَا إِلَّا فِى
تَأْوِيلٍ مُفْرَدٍ ، وَتَكُونُ تَأْوِيلَيْنِ كَمَا تَقْدِمُ ، وَاسْمَتَيْنِ كَقَوْلِهِ :
وَلَسْتُ أَبَالِى بَعْدَ فَقْدِى مَالِكًا أَمْوَتَى نَاءً أَمْ هُوَ الْآنَ وَاقِعٌ -

= ومختلفين نحو . ﴿ سَوَاءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنْتُمْ صَامِتُونَ ﴾ .
 و« أم » الأخرى تقع بين المفردين ، وذلك هو الغالب فيها ، نحو ﴿ أَلَأَنْتُمْ أَشَدُّ خُلُقًا أَمْ السَّمَاءُ ﴾ وبين
 حمتين ليستا في تأويل المفردين ، وتكونان أيضًا فعلتين كقوله :
 فَكُنْتُ لِلطَّيْفِ مُرْتَضَاً فَارْقُبْنِي فَقُلْتُ : أَهَيَّ صَرْتُ أَمْ غَاذَنِي حُلُمٌ
 وذلك على الأرجح في « هي » من أنها فاعل بمحذوف يفسره سرت .
 واسميتين كقوله :

لَعَنُوكَ مَا أَدْرِي ، وَإِنْ كُنْتُ ذَارِيًا شُعَيْثُ ابْنُ سَهْمٍ أَمْ شُعَيْثُ ابْنُ مَيْقَرٍ
 الأصل : « أَشُعَيْثُ » بالهمز في أوله ، والتثنية في آخره ، فحذفهما للضرورة ، والمعنى : ما أدري أي
 النسبين هو الصحيح ؟
 وبين المختلفتين نحو : ﴿ أَلَأَنْتُمْ تَخْلُقُونَهُ أَمْ نَحْنُ الْخَالِقُونَ ﴾ وذلك أيضًا على الأرجح من كون « أنتم »
 فاعلاً .

مسألة : أم المتصلة التي تستحق الجواب إنما تجاب بالتعيين ؛ لأنها سؤال عنه ، فإذا قيل : « أزيد عندك أم
 عمرو ؟ » قيل في الجواب : زيد ، أو قيل : عمرو ، ولا يقال « لا » ، ولا « نعم » .
 مسألة : إذا عطفت بعد الهمزة « أو » ، فإن كانت همزة التسوية لم تجز قياسًا ، وقد أولع الفقهاء وغيرهم
 بأن يقولوا « سواء كان كذا أو كذا » وهو نظير قولهم : « يجب أقل الأمرين من كذا أو كذا » .
 والصواب العطف في الأول « أم » ، وفي الثاني بالواو ، وفي الصحاح « تقول : سواء عليّ قمت أو
 قعدت » انتهى .

ولم يذكر غير ذلك ، وهو سهو .
 وفي كامل الهدلي أن ابن محيصن قرأ من طريق الزعفراني « سواء عليهم أندرته أم لم تذرهم » وهذا من
 الشذوذ بكان .

وإن كانت همزة الاستفهام حاز قياسًا ، وكان الجواب بنعم أو بلا ، وذلك أنه إذا قيل : « أزيد عندك أو
 عمرو ؟ » فالعنى أحدهما عندك أم لا ، فإن أجبت بالتعيين صح ؛ لأنه جواب وزيادة .
 الوجه الذي أر تكون مقطعة ، وهي ثلاثة أنواع ، مسبوقة بالخبر المحض ، نحو : ﴿ تَرِبَ لِلْكِتَابِ لَا
 رُبَّ يَوْمٍ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ » أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ ﴾ .

ومسبوقة بغير استفهام ، نحو : ﴿ أَلَهُمْ أَرْجُلٌ يَمْشُونَ بِهَا أَمْ لَهُمْ أَيْدٍ يَبْتَطِشُونَ بِهَا ﴾ ، إذ الهمزة في
 ذلك للإنكار ، فهي بمنزلة النفي ، والمتصلة لا تقع بعده .
 ومسبوقة باستفهام بغير الهمزة ، نحو : ﴿ هَلْ يَسْتَوِي الْأَعْمَى وَالْبَصِيرُ أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ أَمْ
 يَخْفَوُ لِلَّهِ سُرُكَاءُ ﴾ .

ومعنى « أم » المقطعة الذي لا يفارقها الإضراب ، ثم تارة تكون له مجردًا ، وتارة تنصص مع ذلك -

اِخْرُفُ السَّادِسُ مِنْ حُرُوفِ الْعَطْفِ : إِمَّا ^(١) . وَهِيَ مَحَلُّ خِلَافٍ بَيْنَ عُلَمَاءِ النُّحُو ، فَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ : إِنَّهَا حَرْفُ عَطْفٍ . فَتَقُولُ : جَاءَ إِمَّا زَيْدٌ ، وَإِمَّا عَمْرُو . وَيَجْعَلُونَ « إِمَّا عَمْرُو » بِمَعْنَى : « أَوْ عَمْرُو » ^(٢) .

= اسْتِفْهَامًا إِنكَارِيًّا ، أَوْ اسْتِفْهَامًا طَلِبِيًّا .

فَصِ الْأَوَّلُ ﴿ هَلْ يَسْتَوِي الْأَعْمَى وَالْبَصِيرُ أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ أَمْ جَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ ﴾ ، أَمَّا الْأَوَّلَى فَلَأَنَّ الْاسْتِفْهَامَ لَا يَدْخُلُ عَلَى الْاسْتِفْهَامِ ، وَأَمَّا الثَّانِيَةُ فَلَأَنَّ الْمَعْنَى عَلَى الْإِخْبَارِ عَنْهُمْ بِاعْتِقَادِ الشُّرَكَاءَ ، قَالَ الْفَرَاءُ : يَقُولُونَ : « هَلْ لَكَ قَبْلَنَا حَقٌّ أَمْ أَنْتَ رَجُلٌ ظَالِمٌ » يَرِيدُونَ : بَلْ أَنْتَ . وَمِنَ الثَّانِي : ﴿ أَمْ لَهُ الْبَنَاتُ وَلَكُمُ الْبَنُونَ ﴾ يَقْدِرُهُ : بَلْ لَهُ الْبَنَاتُ ، وَلَكُمْ الْبَنُونَ ؛ إِذْ لَوْ قَدَرْتَ لِلْإِضْرَابِ الْخِصْصَ لَزِمَ الْمَحَالُ .

وَمِنَ الثَّلَاثِ : قَوْلُهُمْ : إِنَّهَا لِإِبِلٍ أَمْ شَاءَ . التَّقْدِيرُ : بَلْ : أَهَى شَاءَ .

وَلَا تَدْخُلُ « أَمْ » الْمَنْقُطَةُ عَلَى مُفْرَدٍ ، وَلِهَذَا قَدَّرُوا الْمُبْدَأَ فِي « إِنَّهَا لِإِبِلٍ أَمْ شَاءَ » وَخَرَفَ ابْنُ مَالِكٍ فِي بَعْضِ كُتُبِهِ إِجْمَاعَ النُّحَوِيِّينَ ، فَقَالَ : لَا حَاجَةَ إِلَى تَقْدِيرِ مُبْدَأٍ ، وَزَعَمَ أَنَّهَا تَعَطُّفُ الْمَفْرَدَاتِ كـ « بَلْ » ، وَقَدَرَهَا [هَا] بَيْنَ دَوْنِ الْهَمْزَةِ ، وَاسْتَدَلَّ بِقَوْلِ بَعْضِهِمْ : « إِنْ هُنَاكَ لِإِبِلٍ أَمْ شَاءَ » بِالنَّصَبِ ، فَإِنْ صَحَّتْ رَوَايَتُهُ فَلِأَوَّلَى أَنْ يَقْدَرَ لِشَاءَ نَاصِبٌ ؛ أَيْ : أَمْ أَرَى شَاءَ .

تَنْبِيهُ . قَدْ تَرَدَّدَ أَمْ مُحْتَمَلَةٌ لِلاتِّصَالِ وَالانْقِطَاعِ : فَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ قُلْ أَتُخَذُّنَّكُمْ عِندَ اللَّهِ عَهْدًا فَلَنْ تُخْلِفَ اللَّهُ عَهْدَهُ أَمْ تَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَقْلَقُونَ ﴾ قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ : يَجُوزُ فِي « أَمْ » أَنْ تَكُونَ مُعَادِلَةً ؛ بِمَعْنَى : أَيْ الْأَمْرَيْنِ كَاثِنٍ عَلَى سَبِيلِ التَّقْرِيرِ ، لِحَصُولِ الْعِلْمِ بِكَوْنِ أَحَدِهِمَا ، وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ مَنْقُطَةً ، انْتَهَى .

(١) اعْلَمْ - رَحِمَكَ اللَّهُ - أَنَّ لُغَةَ أَكْثَرِ الْعَرَبِ كَسْرُ هَمْزَةِ « إِمَّا » ، وَلَفَتْ تَمِيمٌ وَفَيْسٌ وَأَسَدٌ فَتَحَ هَمْزَهَا . وَاعْلَمْ أَيْضًا أَنَّ النُّحَاةَ قَدْ اتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ « إِمَّا » لَا تَأْتِي بِمَعْنَى الْوَاوِ ، وَلَا بِمَعْنَى « بَلْ » ، وَإِنَّمَا تَأْتِي بِمَا تَأْتِي لَهُ « أَوْ » مِنَ الْمَعَانِي الْمَشْهُورَةِ الْمُتَّفَقِ عَلَيْهَا ، وَهِيَ التَّخْيِيرُ وَالْإِبَاحَةُ بَعْدَ الطَّلَبِ ، وَالشُّكُّ وَالْإِبْهَامُ بَعْدَ الْحَبِيرِ ، وَأَمْثَلُهَا مَعْرُوفَةٌ مِنْ أَمْثَلَةِ « أَوْ » .

وَاعْلَمْ أَيْضًا أَنَّ النُّحَاةَ قَدْ اخْتَلَفُوا فِي « إِمَّا » هَذِهِ أَمْرَكِيَّةٌ ، أَمْ بَسِيطَةٌ ؟ فَدَكَرَ سَبِيحِيَّةُ أَنَّهَا مَرَكِبِيَّةٌ مِنْ « إِنْ » وَ « مَا » ، وَذَهَبَ غَيْرُهُ إِلَى أَنَّهَا بَسِيطَةٌ ، وَأَنَّهَا وُضِعَتْ هَكَذَا مِنْ أَوَّلِ الْأَمْرِ ، وَهَذَا هُوَ الرَّاحِحُ ؛ لِأَنَّ الْبَسَاطَةَ - أَيْ : عَدَمَ التَّرَكِيبِ - هِيَ الْأَصْلُ .

(٢) اعْلَمْ - رَحِمَكَ اللَّهُ - أَنَّهُ لَا خِلَافَ بَيْنَ أَحَدٍ مِنَ النُّحَاةِ فِي أَنَّ « إِمَّا » الْأَوَّلَى غَيْرُ عَاطِفَةٍ ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّهَا قَدْ تَقَعُ بَيْنَ الْعَامِلِ وَمَعْمُولِهِ ؛ نَحْوُ : تَزَوَّجَ إِمَّا هَذَا ، وَإِمَّا أُخْتَهَا ، وَنَحْوُ : قَامَ إِمَّا زَيْدٌ ، وَإِمَّا عَمْرُو .

وبعضهم أنكروا أن تكون «إثما» حرف عطفي^(١)، وقال: إن «إثما» لا تأتي إلا مقرونة بالواو، وحينئذ يكون العطف بالواو، لا بـ «إثما»، ومنه قوله تعالى: ﴿فَإِذَا لَقِيتُمْ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبَ الرِّقَابِ حَتَّىٰ إِذَا أَثْخَسْتُمُوهُمْ فَشُدُّوا الْوَتَاقَ فَإِذَا مَنَا بَعْدَ وَإِذَا فِدَاءٌ﴾ . فـ «فداء» هذه معطوفة على «منا»، والعاطف هو «الواو»^(٢)، والمؤلف رحمه الله من الذين يزعمون أنها حرف عطفي، ولكن الصحيح أنها ليست حرف عطفي، وإنما هي حرف تفصيل فقط، وأما أن تكون حرف عطفي فلا؛ لأنها لا تأتي إلا مقرونة بحرف العطف «الواو»، ويكون العاطف ذلك الحرف، لا هي^(٣).

«واختلفوا في «إثما» الثانية، فمذهب أكثر النحاة أنها عاطفة»^(٤)، والواو التي قبلها زائدة؛ فلا يلزم دخول العاطف على العاطف.

(١) وهذا هو مذهب أبي على الفارسي وابن كيسان وابن بزهان، فذهب هؤلاء إلى أن العاطف هو الواو السابقة لـ «إثما»، والملازمة لها، و«إثما» دالة على الإباحة، أو التخيير، أو الشك، أو الإبهام، فـ «إثما» مثل «أو» في الدلالة على المعنى فقط عند هؤلاء، وليست مثلها في عطف ما بعدها على ما قبلها. (٢) وإعراب هذه الآية هكذا:

فَإِذَا · الفاء فاء الفصيحة، إثما: حرف تخيير.

منا: مفعول بفعل محذوف، تقديره: تَشُدُّونَ مَنَا. فـ «تَشُدُّونَ»: فعل مضارع مرفوع بثبوت النون، والواو فاعل، و «منا»: مفعول مطلق منصوب بـ «تَمْتَنُونَ»، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة.

وإثما: الواو حرف عطف، إثما: حرف تخيير، وقال المصنف: حرف عطف، وهو ضعيف.

فداء: منصوب بفعل محذوف، تقديره: تَقْدُّونَ فِدَاءً، فـ «تَقْدُّونَ»: فعل مضارع مرفوع بثبوت النون، والواو فاعل، وفداء: مفعول مطلق منصوب بـ «تَقْدُّونَ».

وبهذا الإعراب تعلم أن العاطف هو الواو، لا «إثما» على الصحيح؛ خلافاً للمصنف، فعليه تكون حروف العطف تسعة، لا عشرة.

(٣) وملاحظة هذا المبحث: أنه لما كان الاستعمال قد جرى على أن «إثما» تكون مسوقة بالواو، وكان المقرّر عند النحاة كلهم أن العاطف لا يدخل على العاطف، كان مما لا بد منه أن تلغى دلالة أحد اللفظين على العطف، فاحتار أكثر النحاة اعتبار الواو زائدة، واختار أبو على ومن معه تجريد «إثما» من الدلالة على العطف.

الحرف السابع من حروف العطف : « بَلْ » . وهى تُقيّد الإضراب ؛ يعنى : أنك أضربت عن الأول ، وأثبتت الحكم للثانى ^(١) .

ومثالها : قديم زيد ، بَلْ عمرو . فالذى قديم الآن هو عمرو ؛ لأننا أضربنا عن زيد .
إذن - « بَلْ » للإضراب ؛ أى : أنك تُضربُ صَفْحًا عما سَبَقَ ^(٢) ؛ لِثَبَّتْ ما بعدها ،
فهى تُبطلُ ما سَبَقَ ، وتُثَبِّتُ ما لحقَ ، وتُغَرِّبُ « بَلْ » والاسم الذى بعدها هكذا :
بَلْ : حرف عطف .

عمرو : معطوف على « زيد » ، والمعطوف على المرفوع مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة فى آخره .

الحرف الثامن من حروف العطف . لا . وهى تأتى لنفى ما سَبَقَ ^(٣) ، ولهذا لا تأتى إلا فى الإثبات ، تقول : قام زيد ، لا عمرو .
فتنفيى القيام عن عمرو .

فإذا قال قائل : إنك إذا قلت : قام زيد . فإن معناه : لم يَقُمْ عمرو ؟ قلنا : لكنْ
« لا » تَدُلُّ صراحةً على أَنَّ عمراً لم يَقُمْ ؛ فإنك إذا قلت : قام زيد ، لا عمرو . فهى
صريحة فى أَنَّ عمراً لم يَقُمْ .

ولا تأتى « لا » بعد النفي ، فلا تقول : ما قام زيد ، لا عمرو ؛ لأنها لنفى ما مَضَى ،
وإذا كان ما مَضَى منفياً فلا حاجة لذكرها .

إذن . « لا » حرف عطف ، ومعناها النفي ، ومثالها : قام زيد ، لا عمرو .
واعرابُ هذا المثال هكذا :

(١) ويشترط للعطف بها شرطان :

الأول : أن يكون المعطوف بها « الاسم الذى يليها » مفرداً ، لا جملة .

والثانى . ألا يسبقها استفهام .

(٢) فتحمله فى حكم المسكوت عنه .

(٣) وهى تنفى عما بعدها نفس الحكم الذى ثبت لما قبلها ، فهى عكس « بَلْ » .

قام : فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ على الفتح .

زيدٌ فاعلٌ مرفوعٌ ، وعلامةُ رفيعه ضمةٌ ظاهرةٌ في آخره .

لا . حرفٌ عطفيٌّ ، ولا نقولُ : نافيةٌ ، لكن هي معناها النفيُّ .

عمرو . معطوفٌ بـ « لا » على « زيد » ، والمعطوفُ على المرفوعِ مرفوعٌ ، وعلامةُ رفيعه ضمةٌ ظاهرةٌ في آخره .

الحرفُ التاسعُ من حروفِ العطفِ : « لَكِنْ » . ولا يحِطُّ أنها بتخفيفِ الون ، بخلافِ « لَكِنْ » بالتشديد ، التي هي من أخواتِ « إِنْ » ، والتي تَنْصِبُ المبتدأ ، وتَرْفَعُ الخبر .

تقولُ . ما قام زيدٌ ، لكن عمرو . ومعناها الاستدراكُ^(١) .

وتقولُ أيضًا : ما قَعَدَ زيدٌ ، لكن قام .

ويؤْخَذُ من هذين المثالين أنَّ « لَكِنْ » تَعْطِفُ جملةً على جملةٍ ، وتَعْطِفُ مفردًا على مفردٍ^(٢) .

(١) فهي تدل على تقرير حكم ما قبلها ، وإثبات ضده لما بعدها .

(٢) ذكر ابن هشام رحمه الله في معي اللبيب ١ ، ٣٢٢ أنَّ « لكن » الخفيفة بأصل الوضع إما أن يُلَبَّسَ كلام ، وإما أن يُلَبَّسَ اسمٌ مجرد فإنَّ ولَّيها كلامٌ فهي حرف ابتداء لمجرد إفادة الاستدراك ، وليست عاطفة ، ويجوز أن تُشْتَقَّصَ بالواو ، نحو : ﴿ وَلَكِنْ كَانُوا هُمْ الظَّالِمِينَ ﴾ . وبدونها نحو قول زهير :

إِنْ ابْنَ وَزَقَاءَ لَا تُحْشَى بَوَادِرُهُ
لَكِنْ وَقَائِمُهُ فِي الْحَرْبِ تُنْتَظَرُ
وإنَّ وَلَّيها مفردٌ فهي عاطفةٌ بشرطين :

أحدهما : أن يتقدما نفي أو نهي ، نحو : ما قام زيد ، لكن عمرو ، ولا يَقُمُ زيد ، لكن عمرو .

ثانيهما : أن يتقدما خبر ، ثم جئت بـ « لكن » فجئت حرف ابتداء ، فجئت بالجملة ، فقلت : لكن عمرو لم يقم .

وأحار الكوفيون « لكن عمرو » على العطف ، وليس بمسموع .

لشروط الثاني : ألا تقترب بالواو . قاله الفارسي وأكثر النحويين . اهـ =

وتقول . ما لبست كساءً ، لكن قميصاً .

وأعراب هذا المثال هكذا :

ما : نافية .

لبست : فعلٌ وفاعلٌ .

كساءً : مفعولٌ « لبست » .

لكن : حرفٌ عطفي للاستدراك .

قميصاً : معطوفٌ على « كساءً » ، والمعطوفُ على المنصوبِ منصوبٌ ، وعلامةُ نصبه فتحةٌ ظاهرةٌ في آخره .

الحرفُ العاشرُ من حروفِ العطف : حتى في بعضِ المواضع . فـ « حتى » أيضاً من حروفِ العطف ، لكن ليس في كلِّ موضع ، بل في بعضِ المواضع^(١) ؛ لأنها في بعضِ المواضع تأتي حرفَ جرٍّ ، كما في قوله تعالى : ﴿ سَلَامٌ هِيَ حَتَّى مَطَلَعِ الْفَجْرِ ﴾^(٢) .

(١) ومعناها إذا كانت حرف عطف التدرج والعبارة ، والتدرج هو الدلالة على انقضاء الحكم شيئاً فشيئاً ، نحو قولك :

أَكَلْتُ السمكةَ حتى رأسها . أى : تَدْرَجْتُ في أكل السمكة حتى أكلت الرأس .
ولْيَقْلَمْ أن « حتى » لا تكون حرف عطف إلا بشرط أن يكون ما بعدها بعضاً مما قبلها ، فرأس السمكة في المثال السابق جزء من السمكة .
ويغترُّ بعضاً كلُّ واحد من ثلاثة أنواع .

الأول : أن يكون جزءاً من كل ، نحو : أكلت السمكة حتى رأسها .

الثاني : أن يكون فرداً من جمع ، نحو : قديم الحُجَّاج حتى المشاة .

الثالث : أن يكون نوعاً من جنس ، نحو : أعجبتني التمرُّ حتى التينزُّ^(٣) .

(٢) تقدم ، في باب نواصب الفعل المضارع ، عند الكلام على « حتى » ، أن ذكرنا أنها ترد في اللغة العربية على ثلاثة أوجه ، وهي :

١ - أن تكون حرف عطف . =

(٣) التمر التينزُّ : نوع جيد من التمر ، مُدَوَّر ، أحمر ، مُشْرَب بشُقرة . المعجم الوسيط (ب ر ن) .

والمؤلف رحمه الله، وجزاه خيّرًا، نَبّه على هذا؛ لأنّ طالب العلم يقول: كيف تكون «حتى» حرف عطفي، وهي في القرآن الكريم لم تَعْطِفْ، حيث قال تعالى: ﴿سَلَامٌ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ﴾^(١). ولو عَطَفْتَ لَقَالَ: مَطْلَعٌ^(٢). فقال رحمه الله تعالى: حتى في بعض المواضع. أي: أنها تكون عاطفة في بعض المواضع، لا في كل موضع.

وهي إمّا أن يُراد بها بيانُ الخِشَّةِ، أو الشرف، أو العمود فإذا قلت: قديم الناس حتى الحَدْمِ. فهي لبيانِ الخِشَّةِ، ولكن ليس المرادُ بالخِشَّةِ هنا الدُّنَاءَةُ، ولكنَّ المعنى: أَنَّهُمْ أَذَوْنَ مِنَ الَّذِينَ قَبْلَهُمْ.

وإذا قلت: قديم الناس حتى السادة. فهي لبيانِ الشرف. وإذا قلت: أَكَلْتُ السمكة حتى رأسها. فهي لبيانِ العموم.

ويقال: أَكَلْتُ السمكة حتى رأسها^(٣). فتكون «حتى» حرف عطفي، ويكون الرأس مأكولاً^(٤).

ويقال: أَكَلْتُ السمكة حتى رأسها^(٥). وتكون الرأس لم تُؤْكَلْ؛ يعني: وصلَّت إلى الرأس وترَكْنَه^(٦).

٢- أن تكون حرف ابتداء.

٣- أن تكون حرف جر.

وذكرنا هناك موضع كل واحد من هذه الثلاثة.

(١) بحر كسمة «مطلع»، ف «حتى» حرف جر، بمعنى: إلى.

(٢) بالرفع.

(٣) نصب «رأسها».

(٤) لأن المعنى كما سبق تَنَزَّجْتُ في أكل السمكة، حتى أَكَلْتُ الرأس، ولأن «حتى» في هذا المثال

حرف عطفي، فتكون «رأسها» معطوفة على «السمكة»، فتكون مأكولة، كما أن السمكة مأكولة.

(٥) بجر «رأسها».

(٦) ف «حتى» في هذا المثال حرف جر، بمعنى: «إلى»؛ يعني: إلى رأسها، فيكون الرأس غير مأكول؛ لأن

القاعدة أن ابتداء الغاية داخل، لا انتهاؤها. =

وهذه هي الفائدة من قول المؤلف : حتى في بعض المواضع .
لأنها في بعض المواضع تكون للغاية ، ولا تكون للعطف^(١) .

= كما أنه يجوز في هذا المثال الرفع ، فتقول : أَكَلْتُ السمكة حتى رأسها . وهذا على اعتبار أن « حتى » ابتدائية ، والاسم الذي بعدها يكون مبتدأ ، خبره محذوف .
وبهذا يتبين لك - أختي الطالب - أنه قد يكون هناك موضع يكون صالحاً لأقسام « حتى » الثلاثة .
قال ابن هشام في معنى اللبيب ١ / ١٤٩ وقد يكون الموضع صالحاً لأقسام « حتى » الثلاثة ؛ كقولك : أَكَلْتُ السمكة حتى رأسها . فلك أن تخفّض على معنى « إلى » ، وأن تنصب على معنى الواو ، وأن ترفع على الابتداء . اهـ
(١) يعني المؤلف رحمه الله أن هذه الأحرف العشرة تجعل ما بعدها « المعطوف » تابعا لما قبلها « المعطوف عليه » في حكمه الإعرابي ، فإن كان المتبوع مرفوعاً كان التابع مرفوعاً ، نحو : قابلني محمداً وخالد . ف « خالد » معطوف على محمد ، والمعطوف على المرفوع مرفوع ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة .
وإن كان المتبوع منصوباً كان التابع منصوباً ، نحو : قابلتُ محمداً وخالدًا . ف « خالد » معطوف على « محمداً » ، والمعطوف على المنصوب منصوب ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة .
وإن كان المتبوع محذوفاً كان التابع محذوفاً مثله ، نحو : مررت بمحمد وخالد . ف « خالد » معطوف على « محمد » ، والمعطوف على المحذوف محذوف ، وعلامة حذفه الكسرة الظاهرة .
وإن كان المتبوع مجزوماً كان التابع مجزوماً أيضاً ، نحو : لم يحضر خالد ، أو يُرسَل رسولاً . ف « يُرسَل » معطوف على « يحضر » ، والمعطوف على المجزوم مجزوم ، وعلامة حزمه السكون .
ومن هذه الأمثلة تعرف أن الاسم يُعطف على الاسم ، وأن الفعل يعطف على الفعل .
وقد مثل المؤلف رحمه الله على ذلك بأمثلة تأتي ، وسبق التفصيل أن من حروف اعطف ما يقتضي التشريك في الإعراب والمعنى ، ومنها ما يقتضي التشريك في الإعراب فقط .

حكم حروف العطف

في المؤلف رحمه الله تعالى . فإن عطفَ على مرفوع رفعت أو على منصوب نصبت . أو على مخفوض خفّضت ، أو على مجزوم جزّمت ، تقول : قام زيد وعمرو . ورائثٌ زيداً وعمراً ، ومرزئٌ يزيد وعمرو . وزيدٌ لم يقه . ولم يقعد

المؤلف رحمه الله لم يتعرّض لمعاني هذه الحروف ؛ لأنَّ أهمَّ ما عند النحوي الإعراب ، أما المعاني فهي عند أهل المعاني في البلاغة .

وتعرّض النحويين لها في بعض الأحيان من باب الفضل ، لا من باب اللزوم ؛ لأنَّ النحو وظيفته أن يُقيم الكلمات على حسب قواعد اللغة العربية ، فلهذا لم يتعرّض المؤلف رحمه الله إطلاقاً للمعنى .

وقول المؤلف رحمه الله . فإن عطفَ بها على مرفوع رفعت . أو على منصوب نصبت ، أو على مخفوض خفّضت ، أو على مجزوم جزّمت .

(١) فهكذا مثل المؤلف رحمه الله بأربعة أمثلة على التشريك الإعرابي بين المعطوف والمعطوف عليه ، بواسطة حرف العطف ، وإعراب هذه الأمثلة يكون كالتالي :

المثال الأول : قام زيد وعمرو .

قام فعل ماض .

زيد فاعل مرفوع .

وعمرُ الواو حرف عطف ، مبنى على الفتح ، لا محل له من الإعراب ، عمرو : معطوف على زيد ، والمعطوف على مرفوع مرفوع .

امثالُ الثاني . ريثُ زيداً وعمراً .

رئت فعل وفاعل .

زيداً : مفعولٌ به منصوبٌ بالفتحة الظاهرة على آخره .

وعمرُ الواو : حرف عطف ، مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، عمراً : معطوف على ريثُ .

والمعطوف على المنصوب منصوب .

مثال الثالث . مرزئٌ يزيد وعمرو .

مرئت فعل وفاعل .

زيد : جار ومحرور متعلق بـ « مررت » .

هـ. هـ. المؤلف رحمه الله : على مجزوم . وفي باب المعب لم يُذكر الجزم .
فانعطف يكون في الأفعال والأسماء ، والنعت يكون في الأسماء فقط ، ولذلك لم يأت
بالجزم في باب المعب ، وجاء بالجزم في باب العطف .

وعمد : الواو : حرف عطف مبنى على الفتح ، لا محل له من الإعراب ، عمرو : معطوف على ريد ،
والمعطوف على المجزوم مجزوم .

امثال الواو : ريد لم يقم ، ولم يقعد

ذكر الشارح رحمه الله أن هذا المثال غير صحيح ، وأن الصحيح أن تقول : ريد لم يقم ويقعد .
وإعرابه هكذا .

ريد . مبتدأ مرفوع بالابتداء ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة .

لم حرف نفى وجزم وقلب .

يقم فعل مضارع مجزوم بـ « لم » ، وعلامة جزمه السكون ، والفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره
« هو » ، يعود إلى « زيد » ، والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع ، خبر المبتدأ « زيد » .

ويقعد : الواو : حرف عطف مبنى على الفتح ، لا محل له من الإعراب ، يقعد : فعل مضارع معطوف
على « يقم » ، والمعطوف على المجزوم مجزوم .

فذاكم هو إعراب الأمثلة الأربعة التي ذكرها المؤلف رحمه الله ، ويلاحظ أن المؤلف رحمه الله اكتفى
بالتمثيل بالواو ، وينقاس عليها غيرها .

كما أنه رحمه الله لم يمثّل للمرفوع والمنصوب من الأفعال ، ولذا فهذان مثالان على المرفوع والمنصوب
من الأفعال :

المثال الأول على المرفوع : يقوم ويقعد زيد .

وإعرابه

يقوم : فعل مضارع مرفوع .

ويقعد : الواو حرف عطف ، يقعد : فعل مضارع معطوف على يقوم ، والمعطوف على المرفوع مرفوع .
زيد . فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة .

المثال الثاني على المنصوب : لم يقوم ويقعد زيد .

وإعرابه

س . حرف نفى ونصب واستقبال .

يقوم : فعل مضارع منصوب بـ « لن » .

ويعد معطوف على « يقوم » ، والمعطوف على المنصوب منصوب .

س . فعل مرفوع بالضمة الظاهرة .

ثم ضرب المؤلف أمثلة ، فقال : تقول : قام زيد وعمرو . وهذا مثال المعطوف على مرفوع .

وفل . ورأيت زيدا وعمرا . وهذا مثال العطف على منصوب .

وقال : ومررت بزيد وعمرو . وهذا مثال العطف على مخفوض .

وقال : وزيد لم يقم ، ولم يقعد . وهذا مثال العطف على مجزوم . ولكن هذا المثال الأخير غير صحيح ؛ لأنه أعاد العامل ، وإذا أعيد العامل صار عطف جملة على جملة ، لا عطف مجزوم على مجزوم .

والمثال الصحيح أن تقول : زيد لم يأكل ويشرب ؛ معنى : لم يأكل ، ولم يشرب ، فتشقيط العامل ؛ لأنك إذا أتيت بالعامل صار عطف جملة على جملة .

فعلى سبيل المثال لو قلت : جاء زيد وعمرو . صار هذا عطف مفرد على مفرد ، لكن لو قلت : جاء زيد ، وجاء عمرو . صار عطف جملة على جملة .

إذن : المثال الصحيح أن يقال : زيد لم يأكل ويشرب ، أو : لم يقم ويقعد .

خلاصة هذا الباب :

أن من التوابع المعطوف ، فهو تابع للمعطوف عليه بواسطة حرف العطف ، وحروف العطف عشرة ، وعزقتموها ، وكلها تشترى في التبعية ؛ معنى : فى أن ما بعدها تابع لما قبلها فى الإعراب .

أما فى المعنى فتختلف ، فمثلا « لا » تنفى ما أتيت قبلها ، تقول : قام زيد لا عمرو . فمعناها النفى ، المعطوف منفي عنه القيام ، والمعطوف عليه مثبت له القيام .

كذلك فى باب الإضراب تقول : ما قام زيد ، بل عمرو . اختلفت ، ولكن كما قلت لكم : المؤلف ما تعرض للمعاني إطلاقا ، فهتم المؤلف الإعراب .

فكر هذه الحروف العشرة تشترك فى أن ما بعدها تابع لما قبلها فى الإعراب . إن كان لدى قبها مرفوعا فما بعدها مرفوع ، وإن كان منصوبا فما بعدها منصوب ، وإن

كان مخفوضًا فما بعدها مخفوضٌ ، وإن كان مجزومًا فما بعدها مجزومٌ^(١) .

(١) فهذا هو ملخص ما ذكر في باب العطف ، ولكي لا نخالف ما اعتدناه من أول الكتاب من أن نأتي ملخص في نهاية كل باب ، فنقول وبالله التوفيق .

١ - حروف العطف عشرة ، وهي : الواو ، والفاء ، وثُمَّ ، وأو ، وأَمْ ، وإِثْنا ، وبَلْ ، ولا ، وَلَكِنْ ، وحتى في بعض المواضع .

٢ - العطف هو القسم الثاني من أقسام التوابع ، وأقسام التوابع أربعة : النعت وسبق ، والعطف ، والتوكيد ، والبدل .

٣ - يطلق العطف في اللغة على ثلاثة معانٍ :

١ - ردُّ الشيء على الشيء .

٢ - الميل .

٣ - الرجوع إلى الشيء بعد الانصراف عنه .

أما في الاصطلاح والعطف ينقسم إلى قسمين :

١ - عطف نسق .

٢ - عطف بيان .

وعطف النسق هو التابع لغيره بواسطة أحد حروف العطف .

وعطف البيان هو التابع الجامد ، الموضَّح لتبوعه في المعارف ، الشخصُص له في النكرات .

٤ - الحرف الأول من حروف العطف : الواو ، وهي لمطلق الجمع ، فلا تدل على معية ، ولا ترتيب .

٥ - الحرف الثاني من حروف العطف : الفاء ، وهي تفيد الترتيب ، والتعقيب ، والتعقيب معناه أن المعطوف بعد المعطوف عليه بلا مهلة ، والترتيب والتعقيب في الفاء يكون بحسب ما تقتضيه الحال ؛ يعني : أنه قد لا يكون فوراً .

٦ - الحرف الثالث من حروف العطف : ثُمَّ ، وهي تفيد الترتيب كالفاء ، ولكن مع التراخي ، ومعنى التراخي : أن بين المعطوف والمعطوف عليه مهلة .

٧ - الحرف الرابع من حروف العطف : أو ، ولها عدة معانٍ ، منها : الشك ، والتخيير ، والإباحة ، والإيهام .

والفرق بين التخيير والإباحة : أن التخيير لا يجوز معه الجمع ، والإباحة يحور معها الجمع .

٨ - حرف الخامس من حروف العطف : أَمْ . وهي قد تكون متصلة ، وقد تكون مقطعة ، ولا تكون عاطفة إلا إذا كانت متصلة .

وتكون « أَمْ » متصلة إذا كان ما بعدها مُعَادِلًا لما قبلها ، وتكون بمعنى « أو » .

وتكون مقصعة إذا كان ما بعدها غير معادل لما قبلها ، وتكون بمعنى « بَلْ » ، فهي بالإصرار .

٩ - « أَمْ » لمنصلة منحصرة في نوعين ؛ وذلك لأنها إما أن تتقدم عليها همزة استنوية ، أو تتقدم -

= عليها همزة يطلب بها ، وبـ «أم» التعيين .

١٠ - يفرق النوعان من أربعة أوجه :

أولها وناسيها أن الواقعة بعد همزة التسوية لا تستحق جواباً ؛ لأن المعنى معها ليس على الاستفهام ، وأن الكلام معها قابل للتصديق والتكذيب ؛ لأنه خبر ، وليست تلك كذلك ؛ لأن الاستفهام معها على حقيقته .
وانثالت والنواع أن الواقعة بعد همزة التسوية لا تقع إلا بين جملتين ، ولا تكون الجملتان معها إلا في تأويل المفردين ، وتكونان فعليتين واسميتين ومختلفتين .

و «أم» الأخرى تقع بين المفردين ، وذلك هو الغالب فيها ، وبين جملتين ليستا في تأويل المفردين ، وتكونان أيضاً فعليتين واسميتين ومختلفتين .

١١ - «أم» المتصلة التي تستحق الجواب إنما تجاب بالتعيين ؛ لأنها سؤال عنه .

١٢ - إذا عطفك بعد الهمزة بـ «أو» ، فإن كانت همزة التسوية لم تجز قياساً ، وقد أولع الفقهاء وغيرهم بأن يقولوا : سواء كان كذا أو كذا ، والصواب العطف بـ «أم» .

وإن كانت همزة الاستفهام جاز قياساً ، وكان الجواب بـ «نعم» ، أو «لا» ، فإن أجبك بالتعيين صَحَّ ؛ لأنه جواب وزيادة .

١٣ - أم المقطعة ثلاثة أنواع

- ١ - مسبوق بالخبر المحض .
- ٢ - مسبوق بهمزة لغير الاستفهام .
- ٣ - مسبوق باستفهام بغير الهمزة .

١٤ - معنى «أم» المقطعة الذي لا يفارقها الإضراب ، ثم تارة تكون له مجرداً ، وتارة تتضمن مع ذلك استفهاماً إنكارياً ، أو استفهاماً طلبياً .

١٥ - لا تدخل «أم» المقطعة على مفرد ، ولهذا قلروا المتبدأ في : إنها لإبهل أم شاء .

١٦ - قد ترد «أم» مُخْتَلِطة للاتصال والانقطاع .

١٧ - الحرف السادس من حروف العطف : إثم . وهي محل خلاف بين النحاة ، فأكثر النحاة على أنها حرف عطف ، وذهب أبو علي الفارسي وابن كَيْسَانَ وابن يَزِيدَ إلى أن العاطف هو الواو السابقة لـ «إثم» والملازمة لها ، و «إثم» دالة على الإباحة ، أو التخيير ، أو الشك ، أو الإبهام .

١٨ - هذا الخلاف إما هو في «إثم» الثانية ، وأما «إثم» الأولى فإنه لا خلاف بين أحد من النحاة في أن «إثم» الأولى غير عاطفة ؛ وذلك لأنها قد تقع بين العامل ومعموله .

١٩ - أكثر العرب على كسر همزة «إثم» ، ولغة تميم وقيس وأسد فتح همزتها .

٢٠ - اتفق النحاة على أن «إثم» لا تأتي بمعنى الواو ، ولا بمعنى «بل» ، وإنما تأتي لما تأتي له «أو» من المعنى مشهورة المتفق عليها ، وهي التخيير والإباحة بعد الطلب ، والشك والإبهام بعد خبر .

٢١ - اختلف النحاة في «إثم» هذه أمر كية ، أو بسيطة ؟ -

والراجح أنها بسيطة ؛ لأن البساطة - أى : عدم التركيب - هى الأصل .

٢٢- الحروف السابع من حروف العطف : بل ، وهى تفيد الإضراب ؛ يعنى : أنك أضرت عما قبلها ، وأثبتت الحكم لما بعدها ، فهى تُبَيِّل ما سبق ، وتُثَبِّت ما لحق .

٢٣- يشترط للعطف بـ « بل » شرطان :

الأول - أن يكون المعطوف بها « الاسم الذى يليها » مفردًا ، لا جملة .

والثانى : ألا يسبقها استفهام .

٢٤- الحرف الثامن من حروف العطف : لا ، وهى تأتى لنفى ما سبق ، فهى تنفى عما بعدها نفس الحكم الذى ثبت لما قبلها ، فهى عكس « بل » ، ولهذا لا تأتى إلا فى الإثبات .

٢٥- الحرف التاسع من حروف العطف : لكن ، بتخفيف النون ، وهى تدل على تقرير حكم ما قبلها ، وإثبات ضده لما بعدها .

٢٦- « لكن » الخفيفة بأصل الوضع إما أن يليها كلام ، وإما أن يليها اسم مفرد .

فإن وُليها كلام فهى حرف ابتداء مجرد لإفادة الاستدراك ، وليست عاطفة ، ويجوز أن تستعمل بالواو ، وبدونها .

وإن وُليها مفرد فهى عاطفة بشرطين :

أحدهما أن يتقدمها نفى أو نهى .

الشرط الثانى : ألا تقترن بالواو . قاله الفارسى وأكثر النحويين .

٢٧- الحرف العاشر من حروف العطف : حتى فى بعض المواضع ، ومعناها إذا كانت حرف عطف التدريج والغاية ، والتدريج هو الدلالة على انقضاء الحكم شيئًا فشيئًا .

٢٨- لا تكون « حتى » حرف عطف إلا بشرط أن يكون ما بعدها بعضًا مما قبلها .

ويعتبر بعضًا كل واحد من ثلاثة أنواع :

الأول : أن يكون جزءًا من كل .

الثانى : أن يكون فردًا من جمع .

الثالث : أن يكون نوعًا من جنس .

٢٩- إنما قال المؤلف رحمه الله : حتى فى بعض المواضع . لأن « حتى » قد تأتى فى بعض المواضع حروف جر ، وقد تأتى حرف ابتداء .

٣٠- « حتى » العاطفة إما أن يراد بها بيان الجسمة ، أو الشرف ، أو العموم .

٣١- قد يكون الموضع صالحًا لأقسام « حتى » الثلاثة ؛ كقولك : أكلت السمكة حتى رأسها . فـ « حتى » تخيـص على معنى « إلى » ، وأن تنصب على معنى الواو ، وأن ترفع على الابتداء .

٣٢- هذه الحروف العشرة تجعل ما بعدها « المعطوف » تابعًا لما قبلها « المعطوف عليه » فى حكمه لا عرى .

و حمد لله الذى بعثته تتم الصالحات .

بابُ التوكیدِ

باب التوكيد

التوكيد، وأنواعه، وحكمه

قال المؤلف رحمه الله : (باب التوكيد) ، التوكيد تابع للمؤكد في رفعه ونصبه وخفضه وتعريفه .

قوله رحمه الله : باب التوكيد . يُقال : التوكيد ، ويقال : التأكيد . بالهمز^(١) . والتوكيد أفصح ؛ لقوله تعالى : ﴿ وَلَا تَنْقُضُوا الْأَيْمَانَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا ﴾ . ولم يُقل : بعد تأكيدها . مع أن الشائع عند الناس « التأكيد » بالهمز ، لكن الشائع غير فصيح في اللغة العربية ، الفصيح في اللغة العربية « التوكيد » بالواو .

والتوكيد معناه^(٢) : التقوية والتثبيت ، فيقال مثلاً : وَكَّدَ الحديث ، أو أَكَّدَ الحديث . ويقال : وَكَّدَ الخبر ، أو أَكَّدَ الخبر^(٣) . وما أشبه ذلك . إذن : هو التقوية^(٤) .

(١) ويقال أيضًا التأكيد . بإبدالها ألفاً على القياس في نحو : « رأس » ، ففيه ثلاث لغات : تأكيد ، توكيد ، تأكيد .

والمصدر هما معنى اسم الفاعل ؛ أي المؤكد . ولهذا يُطلق على هذا الباب : باب المؤكد .

(٢) في اللغة .

(٣) إذا قوّاه بما يُزيل شُبهه .

(٤) فهذا هو معنى التوكيد في اللغة .

أما في الاصطلاح فهو : التابع المُقَوَّى لمتبوعه .

وهو نوعان .

الأول : التوكيد اللفظي .

والثاني : التوكيد المعنوي .

في سوكسد يقضى فيكون بتكرير لفظ المؤكد وإعادته بعينه أو بمرادفه ، سواء كان اسماً ، نحو : جاء محمدٌ محمدٌ .

ثم كان فعلاً ، نحو : جاء جاء محمدٌ .

ثم كان حرفاً ، نحو : نَعَمْ نعم جاء محمدٌ . =

وقوله رحمه الله: التوكيد تابع للمؤكد في رفعه ونصبه وخفضه وتعريفه .
يعنى : أنه تابع له فى الإعراب ؛ فى الرفع والنصب والخفض^(١) .
وتابع له فى التعريف والتوكيد^(٢) ، فهو تابع له فى كل هذه الأشياء .

= ونحو : جاء خصم أبو بكر ، حيث إن « جاء » يُرادفها فى المعنى « حضر » ونحو : نعم بخير^(٣) جاء محمد .
وأما التوكيد المعوى فهو : التابع الرفع احتمال إضافة إلى المتبوع ، أو الخصوص بما ظاهره العموم ،
ويكون بألفاظ مخصوصة ستأتى فى كلام المؤلف والشارح رحمهما الله ؛ كـ « النفس » ، و « العين » ، و
« كل » ، ونحوها .

الأول نحو . جاء زيد نفسه ؛ لأنه يحتمل أن يكون الكلام على تقدير مضاف قبل « زيد » . والتقدير :
جاء رسول زيد . فلما قال : « نفسه » . أزال ذلك الاحتمال ، وأثبت الحقيقة ، وتقرر عند السامع أنك لم
تُرد إلا مجيء « زيد » نفسه .

ومثال الثانى : جاء القوم كلهم . إذ لو قلت : جاء القوم . فقط ، لاحتمل أن يكون الجائى بعضهم ، فلما
قلت : كلهم كان ذلك نصاً على العموم ، ورافقا لاحتمال الخصوص .

(١) فالتوكيد من التوابع التى تتبع ما قبلها فى الإعراب ، كالعطف والنعت ، على معنى أنه إن كان المتبوع مرفوعاً
كان التابع مرفوعاً أيضاً ، نحو : حضر خالد نفسه . فـ « نفسه » هنا تُقرب توكيداً لـ « خالد » ، وهى مرفوعة ؛
لأن توكيد المرفوع مرفوع ، و « نفس » مضاف ، والهاء : مضاف إليه مبنى على الضم فى محل جر .
وإن كان المتبوع منصوباً كان التابع منصوباً مثله ، نحو : حفظت القرآن كله . فـ « كله » هنا تُقرب توكيداً
للقرآن ، وتوكيد المنصوب منصوب ، و « كل مضاف » ، والهاء مضاف إليه مبنى على الضم فى محل جر .
وإن كان المتبوع محفوضاً كان التابع محفوضاً كذلك ، نحو : تذبذب فى الكتاب كله . فـ « كله » هنا
تعرب : توكيداً للكتاب ، و « كل مضاف » ، والهاء مضاف إليه ، مبنى على الكسر ، فى محل جر .
(٢) يؤخذ من هذه الجملة وسابقتها أن المؤلف رحمه الله قد قيد تبعية التوكيد للمؤكد فى شيئين :

أولهما فى الإعراب . وإليه الإشارة بقوله : « فى رفعه ، ونصبه ، وخفضه » .
والثانى ؟ فى التعريف .

يعنى : أن التوكيد يكون تابعا للمؤكد فى تعريفه ، فلا يكون تابعا لنكرة ؛ لأن ألفاظ التوكيد المعوى كلها
معارف ، فلا تتبع النكرات ؛ فلذلك لم يقل : وتكثيره . خلافاً للكوفيين^(٤) . =

(٥) حبر حروف جواب بمعنى « نعم » ، ويجوز فى رائه الكسر ، والفتح . وانظر للمعجم الوسيط (ح ي ر) .
(٥) « والشارح رحمه الله قد ذكر أن التوكيد يتبع المؤكد فى تعريفه وتكثيره ، وبذلك يكون قد مشى على
مذهب الكوفيين .

ولكن يُعَلَّم أن الكوفيين إنما قالوا بجواز توكيد النكرة بقيد أن تحصل الفائدة من توكيدها . فرب سم

= فما كان منها مضافاً نحو : كُلُّهُمْ . كان تعريفه بالإضافة ، وما لم يكن مضافاً ، نحو : أجمع ، في قولك : جاء القومُ أجمع كان تعريفه بالعلمية ؛ لأن « أجمع » ونحوه عَلَّمٌ على التوكيد . وسيأتى مزيد تفصيل لذلك فى آخر هذا الباب ، إن شاء الله تعالى .

= تحصل الفائدة لم يُجْزُ توكيد النكرة باتفاق .

وبيان ذلك أن النكرة تنقسم إلى قسمين :

الأول النكرة المحدودة ، وهى : التى تدل على مدة معلومة المقدار ، نحو : أسبوع ، ويوم ، وليلة ، وشهر ، وحول .

والثانى النكرة غير المحدودة ، وهى : التى تصلح للقليل والكثير ، نحو : زمن ، ووقت ، وحين ، ومدة ، ومهلة ، وساعة .

فأما النكرة غير المحدودة ، فلا خلاف فى أنه لا يجوز توكيدها ؛ لأنه لا فائدة فى توكيدها ، ألا ترى أنك لو قلت : (قد انتظرتك وقتاً كله) . لم يكن لذكر « كله » فائدة ؛ لأن الوقت يجوز أن يكون لحظة ، ويجوز أن يكون زمناً متطوِّلاً .

وأما النكرة المحدودة فقد ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز توكيدها بلفظ من ألفاظ التوكيد الدالة على الإحاطة والشمول ، كـ « كل » ، و « جميع » ، أو « جمع » ، وقد استدلوا على ذلك بدليلين :

أولهما : وروده عن العرب المُخْتَجِّج بكلامهم ، كقول الراجز :

• قَدْ صَرَبَ الْبَكْرَةَ يَوْمًا أَجْمَعًا •

وكقول الراجز الآخر

• تَحْمِلُنِي الذَّلْفَاءُ حَوْلًا أَكْمَعًا •

وثانيهما . حصول الفائدة ، أفلست ترى أن من قال لك : (قد انتظرتك يومًا) ، قد يعنى : أنه انتظرك زمناً مُعَيَّنَ الأول والآخِر ، مقداره يوم ، وقد يعنى : أن زمن انتظاره يقارب اليوم ، إما نصفه ، وإما ثلثيه ، وأنه تجوز فى استعمال لفظ اليوم فاستعمله فى أكثر ما يدل عليه من الزمن ، أو فى أقل ما يتناوله . فإذا قال لك : (انتظرتك يومًا كله) . فقد أزال بلفظ (كله) الاحتمال .

وأنت ترى أن من قال : (صمْتُ شهرًا) قد يريد جميع الشهر ، وقد يريد أكثره ، وأنه يجفل الشهر شهرًا ؛ لأن الأكثر يُفْطِى حكم الجميع .

فعى قوله هذا احتمال لكل واحد من هذين الوجهين .

فإذا قال لك : (صمْتُ شهرًا كله) . فقد رفع بلفظ (كله) احتمال أنه أطلق اللفظ الدال على الكل ، وأراد به أكثر هذا السكل ، وصار كلامه نصًّا فى مقصوده ، غير مُخْتَلِإٍ إلّا وحهاً و حدًا . فرب س مالك فى تأييد مذهب الكوفيين فى هذه المسألة : (فلو لم يُثَقَل استعماله عن العرب لكأن حديثاً بأن يستعمل قيساً ، فكيف به واستعماله ثابت ؟ ثم ذكر ما أثرناه لك أنفاً من الشاهد . اه كلامه .

ألفاظ التوكيد المعنوي

لتوكيد المعنوي له ألفاظ مخصوصة معينة في اللغة العربية . وتعبئها غم
للتسبيح والاستقراء^(١) .

وقد ذكرها المؤلف رحمه الله بقوله : ويكون بألفاظ معلومة ، وهي : النفس . والعين . وكل . وأجمع . ونوابغ « أجمع » ، وهي : أكتع ، وأنتع . وأبضع . تقول : قام زيد نفسه . ورأيت القوم كلهم ، ومررت بالقوم أجمعين .

قوله رحمه الله : النفس ، والعين^(٢) . هاتان الكلمتان يؤكّد بهما المفرد والجمع والمثنى . تقول : جاء زيد نفسه ، جاء الرجلان أنفسهما ، جاء القوم أنفسهم .

وهذا التوكيد يُقوِّى ، لأنك إذا قلت : جاء زيد . فالخبر يُفيد أن زيدا جاء ، فإذا قلت : نفسه . تأكّد الخبر ، وارتفع احتمال المجاز .

يعنى : لما كان قولك : جاء زيد . يَحْتَمِلُ أن المعنى : جاء غلامه ، أو جاء خبره ، أو ما أشبه ذلك ، فإذا قلت : « نفسه » أكذت ظاهر اللفظ ؛ لأن ظاهر اللفظ في قولك : جاء زيد . أنه هو الذى جاء ، لكن مع احتمال المجاز .

فإذا قلت : نفسه . ارتفع احتمال المجاز ، وقوّى الجملة الخبرية التى قبلها .

(١) فالتوكيد المعنوي له أعطاط معلومة عن طريق التبع والاستقراء لكلام العرب ، وأجمع اللغويون عليها ، كما حكى ذلك الشيوخي في « الأشباه » ، و « الهمع » ، وغيرهما .

(٢) المراد بالنفس الذات ، والمراد بالعين الذات أيضا ، من باب إطلاق الجزء وإرادة الكل .
وليقم أنه يجب أن يضاف كل واحد من هذين إلى ضمير عائد على المؤكّد بفتح الكاف ، مع تشديدها - من كان المؤكّد مفعّلا كان الضمير مفعّلا ، ولفظ التوكيد مفعّلا أيضا ، تقول : جاء عليّ نفسه ، وحضر بكره غيّه .

وب كان المؤكّد محشّعا كان الضمير هو الجمع ، ولفظ التوكيد مجموعا أيضا ، تقول : جاء الرجال أنفسهم ، وحضر الكُتّاب أغنيّهم .

وب كان المؤكّد مثنّى ، فالأصح أن يكون الضمير مثنّى ، ولفظ التوكيد مجموعا ، تقول : حضر رجلا . نفسيهما وجاء الكائنان أغنيّهما .

وكذلك «اعين» أيضًا، تقول: جاء زيدٌ عَيْنُهُ . فـ «جاءَ زيدٌ» يَقْهَمُ معها السَّمْعُ أنَّ
إحدى جاءَ زيدٌ، لكن يُوجَدُ احتمالُ أن يكونَ الذي جاءَ غلامُهُ مثلاً، فإذا قلتَ: عَيْنُهُ .
رأى هذا الاحتمالُ، وصار في قولك: عَيْنُهُ . تأكيدٌ لمحبيته هو دونَ غلامه .

وقوله رحمه الله: كُلٌّ^(١) . كُلٌّ يُؤَكِّدُ بها ما كانَ ذا أجزاءٍ، وأمَّا الواحدُ فلا يُؤَكِّدُ
بها . ولهذا لا يصحُّ أن تقولَ: جاءَ زيدٌ كُلُّهُ . لأنه لا يَتَحَرَّأُ، فلا يُمَكِّنُ أن يَجِيءَ بعضُهُ،
لكن يَصِحُّ أن تقولَ: عَنَّقَ العبدُ كُلَّهُ . لأنَّ العنقَ يَتَبَعُضُ^(٢) .

ويصحُّ أن تقولَ: أَكَلْتُ الرغيفَ كُلَّهُ . لأنَّ الرغيفَ يَتَبَعُضُ، فيُمَكِّنُ أن تأْكُلَ
نصفَهُ أو ثُلثَهُ .

فإذا بَصَحَ أن تُؤَكِّدَ، فتقولَ: كُلَّهُ . مع أن الرغيفَ واحدٌ .
وكذلك يَصِحُّ أن تقولَ: جاءَ القومُ كُلُّهُمْ . لأنهم يَتَبَعُضُونَ، فيُمَكِّنُ أن يَأْتِيَ
بعضُهُم .

إذن: «كُلٌّ» لا يُؤَكِّدُ بها إلا ما يَتَبَعُضُ، أمَّا ما لا يَتَبَعُضُ فلا يُؤَكِّدُ بها، وإنما
يُؤَكِّدُ بـ «النفْسِ»، أو «العَيْنِ»، فله طرقُ أخرى يُؤَكِّدُ بها غيرُ «كُلٍّ» .

وقوله رحمه الله: أَجْمَعُ^(٣) . «أجمع» أيضًا من ألفاظِ التوكيدِ، ولا يُؤَكِّدُ به إلا

(١) «كُلٌّ» ومثله «جميع» ، كلاهما من ألفاظِ التوكيدِ المعوى، وكلاهما يكونُ بمعنى الإحاطة
والشمولِ، ويُشترطُ فيهما إضافة كلٍّ منهما إلى ضميرٍ مطابقٍ للمؤكِّدِ، نحو: جاءَ أحبُّشُ كُلُّهُ . وحضِرَ
الرجالُ جميعُهُم .

(٢) ويسمى على أب العنق يتبعض ما رواه البخاري (٢٥٢٢) ، ومسلم ١١٣٩/٢ (١٥٠١) . عن عبد بن
عمر رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ أَعْتَقَ بَرًّا كَأَنَّهُ فِي عَيْدٍ . فَكَانَ لَهُ مَا يَشْتَعُ ثَمَنُ
عَبْدٍ . فَوُزِمَ عَلَيْهِ قِيَمَةُ الْعَدْلِ، فَأَعْطِيَ شُرَكَاءَهُ حَضَضَهُمْ، وَعَتَقَ عَلَيْهِ الْعَدْلُ، وَإِلَّا فَقَدْ عَتَقَ مِنْهُ مَا عَتَقَ» .

(٣) «أجمع» لم يُؤَوَّنْ هنا، لأنه ممنوع من الصرف، والمانع له من الصرف العلمية ووزن بعض
«أجمع» بمعنى الإحاطة والشمول؛ كـ «كُلٌّ»، و«جميع»، ولا يُؤَكِّدُ بهما اللفظُ عاكِ إلا عندَ قسطِ
«كُلٌّ» . فتشعُّ «كُلَّهُ» بـ «أجمع»، و«كُلُّهَا» بـ «جميع»، و«كُلُّهُمْ» بـ «أجمعين» . وكُنْهـ
«أجمع»، ويكون ذلك تقويةً للتوكيد . -

خَمِيعٌ . تَقُولُ . جاء القَوْمُ أَجْمَعُونَ ، رَأَيْتُ القَوْمَ أَجْمَعِينَ ، مَزَزْتُ بالقَوْمِ أَجْمَعِينَ . ولا تَقُولُ : جاء رَيْدُ أَجْمَعُونَ .

وهو له رحمه الله . وتوابع أجمع ، وهي : أَكْتَعُ . وَأَنْتَعُ . وَأَنْصَعُ .

أما إذا مؤلف رحمه الله أن هذه الألفاظ الثلاثة لا يُؤكَّدُ بها إلا مع « أجمعين » ، فلا تَقُولُ : جاء القَوْمُ أَكْتَعُونَ ، وإنما تَقُولُ : جاء القَوْمُ أَجْمَعُونَ أَكْتَعُونَ ؛ لأنها لا تأتي إلا تَبَعًا لـ « أجمعين » ، أما أن تأتي مفردة فلا^(١) .

= وامثلة ذلك .

- قال الله تعالى : ﴿ مَسَحَدَ النَّارِ كَيْدُكُمْ أَكْتَعُونَ ﴾ .

- فرح جليل الإسلامى كله أجمع بانتصارهم في موقعة بدر .

- واشتغلت الأمة الإسلامية كلها ختلاء هذا الصبر عما يستحق من ثناء .

-- جلست ضالبات كلهن مجتمع في المدرج .

وقد يؤكَّد بهر ، وإن لم يتقدم « كل » ، نحو قوله تعالى : ﴿ لَا تَقْبَلُهُمْ فِي مَدِينَةٍ ﴾ ، وقوله تعالى :

﴿ لَمْ يَجِدْهُمْ أَحْمِيًّا ﴾ ولا يجوز ثنية « أجمع » ، ولا « جمعاء » استيماء « كلا » ، و « كنت » ، كما

اشتغلت بشية « سى » عن تشية « سواء » ، وأجاز الكوفيون ذلك ، فتقول : جاءنى الريدان أجمعاب ،

ويهنددان خملقاوان . وانظر أوضح المسالك لابن هشام ٢٩٦/٣ .

(١) « أَكْتَعُ » من قولهم : تَكْتَعُ الجُلْدُ : أى . تَقْطَعُ وَتَحْمَقُ ، فيه معنى الجمع . و « أَنْتَعُ » من انتنع ، وهو ضوُّ

الثلج ، والقوم إذا كانوا مجتمعين طال غُتْفُهُمْ ، وهو كناية عن الاجتماع ، فيكون معنى « أجمع » أيضا .

و « أَنْصَعُ » من نَصَعَ الفَرْقُ إذا سال ، وهو لا يسيل إلا إذا تَحْمَقُ . فيكون معنى « أجمع » أيضا .

وعليه فلا تضاف ثلاثة كلها بمعنى « أجمع » ، و « أجمع » قد سئ أن معاها الإحصاء والشمور .

وإذا كانت هذه الألفاظ الثلاثة لا يُؤكَّدُ بها إلا بعد « أجمع » ، سُمِّيت نواع « أجمع » .

(٢) وهذه الألفاظ الثلاثة لا بد أن يسبقها كلمة « أجمع » أو إحدى صيغها ، بقول . جاء جيش كنه أجمع

« كنع » ، واشترطت هذه الدار جمعاء ختلاء ، ورأيت القوم أجمعين أكتعين ، ورأيت أحوتك أجمع كنع

وسكر سكتور محمد حماسة في كتابه التوابع في الجملة العربية ص ٨٨ أنه زُعم أن « أكتع » ، و « أكتعين » ،

غير مسوقين . « أجمع » و « أجمعين » .

ومن ذلك قول الراجر

تَحْبِلُنِي الدُّفَاءُ عَوْلًا أَكْتَعَا

إِذْ ظَلَمْتُ الدَّهْرَ أَكْبَى أَكْتَعَا

د شبي كبت ضيقا مريضعا

د سكتت فضلتى أربععا

وهو . نفسي . سعد

سُفْمان بن رُزْعة أَكْتَعِيما

سوف سكتوا بر وأكْتَعُوا

فإذا قلت : جاء القوم أجمعون أكتفون أبتغون أبصعون^(١) . فكأنك قلت : جاء القوم أجمعون أجمعون أجمعون أجمعون ؛ لأن هذه توابيع ، تُفيد زيادة التوكيد .

(١) وعرب هذا المثال هكذا

جاء القوم : فعل وفاعل .

أجمعون : تأكيد للقوم ، وتأکید المرفوع مرفوع ، وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة ؛ لأنه جمع مذكر سالم .

أكتفون : توكيد ثانٍ للقوم ، وتوكيد المرفوع مرفوع ، وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة ؛ لأنه جمع مذكر سالم .

أبتغون : توكيد ثالث للقوم ، وتوكيد المرفوع مرفوع ، وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة ؛ لأنه جمع مذكر سالم .

أبصعون : توكيد رابع للقوم ، وتوكيد المرفوع مرفوع ، وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة ؛ لأنه جمع مذكر سالم ، والنون في الأربعة يجوزُ عن التنوين في الاسم المفرد .

فائدة : ذكر الشيخ الأستمرى حفظه الله في كتابه إيضاح المقدمة الآجرومية ص ٢٠٢ : أنه إذا اجتمعت هذه المؤكّدات الثلاثة مع « أجمع » قلها ترتيباً :

أولهما يؤتى بـ « أبتع » ، ثم بـ « أكتع » ، ثم بـ « أبصع » ، تقول : جاء القوم أجمعون أبتعون أكتفون أبصعون . والثاني يؤتى بعد « أجمع » بـ « أكتع » ، ثم بـ « أبصع » ، ثم بـ « أبتع » ، تقول : جاء القوم أجمعون أكتفون أبصعون أبتعون . وأهل التحقيق من اللغويين على أن الترتيب الثاني أنصح من الأول . اهـ

والشيخ ابن عثيمين الشارح رحمه الله رتب المثال الذي ذكره بغير هذين الترتيبين ، فآله أعلم . وقد مثل المؤلف رحمه الله للتوكيد المعرى ثلاثة أمثلة ، وذا كم هو إعرابها :

المثال الأول : - قام زيد نفسه . - قام : فعل ماضٍ .

زيد : فاعلٌ مرفوعٌ ، وعلامةُ رفعه الضمةُ الظاهرةُ .

نفسه : توكيد معوى لـ « زيد » ، وتوكيد المرفوع مرفوع ، ونفس مضاف ، والهاء مضاف إليه مبنى على الضم ، في محل جر .

امثال الناس : رأيتُ القومَ كلهم .

أيتُ : فعل وفاعل .

بنوهم : مفعول به منصوب ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة .

كثيرهم : توكيد معوى للقوم ، وتوكيد المنصوب منصوب ، و « كل » مضاف ، والهاء ضمير متصص مصدق إليه مبنى على الضم ، في محل جر ، والميم علامة الجمع .

من : - لت : مرزوت بالقوم أجمعين .

مرزوت : فعل وفاعل . =

والخلاصة الآن :

١- أن « النفس » ، و « العين » يُؤكَّد بهما الواحد ، والمتنى ، والجمع .

٢- أن « كل » يُؤكَّد بها ما يتجزأ .

٣- أن « أجمع ، وأكثع ، وأبتع ، وأبضع » يُؤكَّد بها الجمع خاصة ، فنقول : جاء القوم أجمعون ، ورأيت القوم أجمعين ، ومررت بالقوم أجمعين ، وقال تعالى : ﴿ لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ الْجِنَّةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ ﴾ ، وقال سبحانه : ﴿ فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴾ .

٤- التوكيد يُوافق المؤكَّد في رفعه ؛ يعنى : إذا كان المؤكَّد مرفوعاً فالمؤكَّد مرفوعاً ، وإذا كان المؤكَّد منصوباً كان المؤكَّد منصوباً ، وإذا كان المؤكَّد مجروراً كان المؤكَّد مجروراً ، وإذا كان المؤكَّد معرفةً ، كان المؤكَّد معرفةً .

واختلف النحويون : هل تُؤكَّد الكسرة أولاً ؟

فقال بعضهم^(١) : لا تُؤكَّد ، وقال بعضهم^(٢) : بل تُؤكَّد .

« لقوم : جار ومجرور متعلق بـ « مررت » .

أجمعين . توكيد معربى للقوم ، وتوكيد المجرور مجرور ، وعلامة جره الياء نيابة عن الكسرة ؛ لأنه جمع مذكر سالم ، والثنون عوض عن التثنية في الاسم المفرد .

وهناك بعض الفوائد التي تتعلق بالتوكيد المعربى ، لا مابع من ذكرها هنا لأهميتها

المشادة الأولى : إذا تكرر ألفاظ التوكيد فهي للمتبوع ، وليست للتاني ، تأكيداً للتأكيد .

القاعدة الثانية : لا يحوز في ألفاظ التوكيد القطع إلى الرفع ، ولا إلى النصب ، كما يجوز في البعث ؛ لأن هذا يتنافى مع الغرض من التوكيد .

لقاعدة الثالثة : لا يحوز عطف ألفاظ التوكيد بعضها على بعض ، فلا يقال : جاء محمدٌ بعشه ، وغنيته . أو : جاء القوم كلُّهم وأجمعون .

وانصر كتاب التنوع في الجملة العربية للدكتور محمد بن حماسة بن عبد اللطيف حفظه الله ص ٨٩ .

(١) وهم اصربون .

(٢) وهم انكوبيون ، واحتار هذا المذهب ابن مالك والمحقق الرضى ، والغلام الشاطى^(٣)

(هـ) صاحب الاعتصام ، الإمام العلامة ، المحقق ، القدوة ، الحافظ ، الجليل المجتهد ، إبراهيم بن موسى بن =

وذلك كقول المؤلف: «لأنه لم يقل: وتشكيره»^(١)

(١) قد تقدم البحث في ذلك، مع بيان الراجح من هذين القولين.

وهذا الملخص الذي ذكره الشيخ رحمه الله هنا هو ملخص بعض ما سبق، ولذا فحين نذكر ملخص باب التوكيد، فنقول مستعينين بالله عز وجل:

١- التوكيد على قسمين: توكيد لفظي وتوكيد معنوي.

أما التوكيد اللفظي فيكون بتكرير لفظ المؤكِّد وإعادته بعينه، أو بمرادفه، سواء كان اسمًا، أم فعلًا، أم حرفًا.

وأما التوكيد المعنوي فهو التابع الراجع احتمال إضافة إلى المتبوع، أو الخصوص بما ظاهره العموم، ويكون بألفاظ معلومة، هي: النفس، والعين، وكل، وأجمع، وتوابع أجمع، وهي: أكتع، وأتبع، وأبصع.

٢- التوكيد يتبع المؤكِّد في الإعراب، رفعًا ونصبًا وخفضًا، ويتبعه كذلك في التعريف بلا قيد، وفي التشكيك بقيد حصول الفائدة من توكيدها، فإن لم تحصل الفائدة لم يحز توكيد التكررة بالاتفاق.

وساء على ذلك فإن توكيد التكررة توكيد معنوي بحور شرطية:

١- أن تكون التكررة المؤكدة محدودة - أي موصوعة لمدة، لها ابتداء، وانتهاء، مثل: نحول، وشهر، وقوم... إلخ.

٢- أن يكون التوكيد من ألفاظ الإحاطة والشمول «كل - جميع - أجمع...» إلخ.

ولذلك يجوز: «عكشتُ أسبوعًا كله»، و«ذاكرتُ شهرًا كله».

ولا يجوز: «عكشتُ زمانًا كله». لأن المؤكِّد غير محدود.

ذاكرتُ شهرًا عينه. لأن التوكيد ليس من ألفاظ الإحاطة.

٣- النفس والعين يؤكِّد بهما المفرد والجمع والمثنى.

٤- «كل» يؤكِّد بها ما كان ذا أجزاء، وأما الواحد فلا يؤكِّد بها.

٥- «أجمع» من ألفاظ التوكيد، ولا يؤكِّد به إلا الجمع، وهو لا يكون للعلمية وورث الفعل.

٦- ويؤكِّد بلفظ «أجمع» غالبًا بعد لفظ «كل»، فتتبع «كله» بـ «أجمع»، وكلها بـ «جمعا»،

وكههم بـ «أجمعين»، وكلهم بـ «جميع»، ويكون ذلك تقوية للتوكيد.

وقد يؤكِّد بهم، وإن لم يتقدم «كل»، نحو قوله تعالى: ﴿لَا تَوَيْسَهُمْ آخِمْ﴾.

ولا يجوز تشية «أجمع»، ولا «جمعا»، استثناء بـ «كلا»، وكلتا، كما استغفروا بتشية «سى» عن

تشية «سواء»، فقالوا: «سيئان»، ولم يقولوا: «سواءان».

= محمد بن النجاشي، أبو إسحاق، كان أصوليًا مفسرًا، فقيهًا محدثًا، عُرفًا بياضًا، ألف توالييف ميسرة، اشتمت على تحريرات للقواعد، وتحقيقات لمهمات القوائد، منها: شرحه للجليل على الخلاصة في النحو «ألفية ابن مالك»، في أسفار أربعة كبار، لم يؤلف عليها مثله بحثًا وتحقيقًا. يشر إليه طبعه بتحقيق.



« وأجاز الكوفيون والأخفش ذلك ، فيقال على مذهبه :

جاءني الزيدان أجمعان ، والهندان جمعاوان .

٧- ومن ألفاظ التوكيد المعنوي توابع « أجمع » ، وهي : أكتع ، وأبتع ، وأبضع .

٨- و « أجمع » وأخواتها وفروعها معرفة ، إما لأنها معرفة بنية الإضافة ، فإذا قلت : جاء الجيش كله أجمع .

فإن « أجمع » تقديرها « أجمعه » ، وقد محذوف المضاف إليه لفظاً ، وتبقى نيةً ، وهي كلها ممنوعة من الصرف .

وإما لأنها أعلام ، كل منها علم وُضع لمعنى الإحاطة والشمول .

٩- ألفاظ التوكيد « أكتع ، وأبتع ، وأبضع » لا يؤتى بها غالباً إلا بعد « أجمع » ، وربما أُكِّد بها غير مسبوقة بـ « أجمع » .

١٠- إذا اجتمعت هذه الألفاظ الثلاثة « أكتع ، أبتع ، أبضع » مع أجمع ، فقد ذكر المحاة لها ترتيبين : أولهما يؤتى بـ « أبتع » ، ثم بـ « أكتع » ، ثم بـ « أبضع » ، تقول : جاء القوم أجمعون أبتعون أكتعون .

والثاني يؤتى بعد « أجمع » بـ « أكتع » ، ثم « أبضع » ، ثم « أبتع » ، تقول : جاء القوم أجمعون أكتعون أبضعون أبتعون .

وأهل التحقيق من اللغويين على أن الترتيب الثاني أفصح من الأول .

١١- إذا تكررت ألفاظ التوكيد فهي للمتبوع ، وليست للثاني ، تأكيداً للتأكيد .

١٢- لا يجوز في ألفاظ التوكيد القطع إلى الرفع ، ولا إلى النصب ، كما يجوز في العت ؛ لأن هذا يتنافى مع العرص من التوكيد .

١٣- لا يجوز عطف ألفاظ التوكيد بعضها على بعض .

والحمد لله الذي سمعته تتم الصالحات

بَابُ الْبَدَلِ

باب البدل

البدل، وحكمه

قال المؤلف رحمه الله تعالى : إذا أُبدِل اسمٌ من اسمٍ ، أو فعلٌ من فعلٍ تبعه في جميع إعرابه .

البدل هو التابع لغيره المقصود بالذات ؛ يعني : أن المتكلم أراد البدل دون المُبدل منه ، لكن ذَكَرَ المُبدل منه تَوْطئةً وتمهيداً للبدل .

والى هذا يُشِيرُ ابنُ مالكٍ فى قوله :

التابع المقصود بالحكم بلا واسطة هو المُسمى بَدَلًا^(١) .

فالبدل عبارة عن تابعٍ لمتبوعٍ ، وهو المقصود بالحكم^(٢) ، فالبدل هو المقصود دون

(١) الألفية ، باب البدل ، البيت رقم (٥٦٥) .

(٢) بلا واسطة بينه وبين متبوعه . وهذا هو تعريف البدل فى اصطلاح النحويين .

وأما معناه لغة فهو العوض ، تقول : اشتدَّت السلعة الفلانية بعيرها . إذا أخذت غيرها عوضاً عنها ، وقال تعالى : ﴿ عَسَى رَبَّنَا أَنْ يُبدِلَنَا خَيْرًا مِنْهَا ﴾ .

وقوله فى التعريف هو التابع . أى . أن البدل من التوابع ، فهو يتبع المُبدل منه فى حكمه الإعرابى . وقوله : المقصود بالحكم . أى : أن المعنى الذى دخل على المُبدل يدخل على البدل ، فهو مقصود بذلك المعنى ، كقصد الأصل .

مثال ذلك : قام زيدٌ أخوك .

فكلمة « أخو » بدل من « زيد » ؛ لأنه يصح أن تُلقَى « زيد » ، وتقوم مقامه ، فتقول : قام أخوك ، وكلمة « أخو » مقصودة عما قُصِدَ به « زيد » ، وهو معنى القيام ، وكان ذلك بلا واسطة حرف ، كـ « الواو » ، أو « الفاء » ، أو غيرهما .

وهذا من همام رحمه الله فى شرح قطر الدى ص ٣١٥ . فقولى : « تابع » . حس يشمل التوابع ، وقولى . « مقصود بالحكم » مُخْرِجٌ للنعت والتأكيد وعطف البيان ؛ فإنها مُكَمَّلةٌ للمتبع المقصود بالحكم ، لا أنها هى المقصودة بالحكم^(٣) ، وقولى : « بلا واسطة » مُخْرِجٌ لعطف النسق ، كـ « حاء -

(٥) فهذه الثلاثة : « النعت وعطف البيان والتوكيد » ليست مقصودة بالحكم ، ولكنها مُتَمِّمةٌ ومُكَمَّلةٌ -

لُمَيِّدَل مِنْهُ^(١) .

ويقول المؤلف : إذا أُبدِل اسمٌ من اسمٍ ، أو فعلٌ من فعلٍ تبعه في جميع عرّه
أعادنا المؤلف رحمه الله أنَّ البدل كما يكون في الأسماء يكون في الأفعال ،
فالبدل - إذن - إما فعلٌ ، وإما اسمٌ ؛ يعني : إما أن يُبدَل اسمٌ من اسمٍ ، وإما أن يُبدَل فعلٌ
من فعلٍ^(٢) .

ويقول المؤلف : إنه يشعه في جميع إعرانه ، فإن كان مرفوعاً رُفِعَ ، وإن كان
منصوباً نُصِبَ ، وإن كان مجروراً جُرَّ ، وإن كان مجزوماً جُزِمَ ؛ لأنَّ الفعل داخلٌ معنا ،
والفعل يكون فيه الجزم^(٣) .

= زيدٌ وعمروُ ، فإنه وإن كان تابعا مقصودا بالحكم ، لكنه بواسطة حرف العطف . اهـ

(١) ففي المثال السابق المقصود بسببه القيام إليه هو البدل «أحوك» ، دون لفظ «زيد» فإنه صار في نية الطرح .
(٢) فمثال بدل فعل من فعل أن تقول عالطاً : قام جَلَسَ محمدٌ .

أَرَدْتُ أَنْ تُخَيِّرَ بَجُلُوسِهِ ، ففعلُ لسانك ، فتطو بالقيام .

ومثال بدل اسم من اسم : أن تقول : جاء زيدٌ عمروُ .

تريد أن تخبر بمحيى عمرو ، ففعلُ لسانك ، فقال : زيد .

(٣) فالبدل تبع المُبدَل منه في الإعراب ، على ما قال الشارح من أنه إن كان المبدل منه مرفوعاً كان البدل
مرفوعاً ، نحو : حصر إبراهيم أخوك .

وإن كان المبدل منه منصوباً كان البدل منصوباً ، نحو : قاتلُ إبراهيم أخاك .

وإن كان المبدل منه محفوضاً كان البدل محفوضاً ، نحو : أعجبتني أخلاقُ محمدٍ حاك .

وإن كان المُبدَل منه محزوماً كان البدل محزوماً ، نحو : مَنْ يَشْكُرْ رَبَّهُ يَشْجُدْ لَهُ يُعَزَّرْ

- للمقصود بالحكم ؛ إما بتخصيصه ، أو إيضاحه ، كما في التعت وعطف البيان . وإما برفع الاحتمال
عنه ، كما في التوكيد .

أنواع البدل

قال المؤلف رحمه الله تعالى : وهو على أربعة أقسام^(١) :

بدل الشيء من الشيء ، وبدل البعض من الكل ، وبدل الاستعمال . وبدل
العلف . نحو قولك : قام زيد أخوك ، وأكلت الرغيف ثلثه ، ونفعني زيد علمه .
ورأيت زيدا الفرس . أردت أن تقول الفرس ، فغلطت ، فأبدلت زيدا منه

قوله رحمه الله : بدل الشيء من الشيء^(٢) . هذا هو القسم الأول من أقسام البدل
الأربعة ، والمراد بالشيء من الشيء ، يعنى : بدل الكل من الكل ، ويُقَابَلُهُ بدل البعض من
الكل^(٣) ؛ يعنى : أن يُبدَلَ شيئاً من شيءٍ يُساويه^(٤) ، وإذا أُبدِلَت شيئاً بشيءٍ يُساويه ، فقد
أُبدِلَت كلاً من كل ، وسيُثَبَّلُ له المؤلف .

(١) قال الشيخ الأستصرى حفظه الله تعالى في كتبه : بصاح المقدمة الأجزومية ص ٢٠٨ : حصر البدل
في أقسام أربعة دليله الاستقراء التام ، كما ذكره ابن مالك في شرحه على الكافية ، إلا أن بعض النحاة زاد
أقساماً ، والتحقيق أنها ترجع للأربعة ، خصوصاً بدل العلف . اهـ

(٢) يُشْتَقَى البدل الشطائقي .

(٣) قال الشيخ محمد محيي الدين في تعليقه على شرح ابن عقيل ٣ / ٢٤٩ : نص كثير من اللغويين
والنحويين على أن اقتران « كل » ، و « بعض » ، « أل » خطأ . اهـ

وقد قرّر ابن هشام رحمه الله في مواضع من كتبه ، كما في شرح قطر الندى ص ٣١٥^(٥) أن « أل » لا
تدخل على « كل » ، ولا « بعض » ، وعليه عائمة اللغويين ، لكن تسامح بعضهم في الاستعمال ، مُجَاراةً
للعائمة ، كائزجاجي وغيره .

(٤) فضابطه أن يكون البدل غير المبدل منه ، وعليه فيصح أن يقوم البدل مقام المبدل منه ؛ لأنه كداته .
ومثاله : قولك : جاء محمد أبو عبد الله .

وكلمة « أبو » من « محمد » ، فيصح أن يقال : جاء أبو عبد الله ؛ لأنها بدل كل من كل . فكلاهما
بدل على تمام الشيء كله وحقيقته ؛ إذ كلمة « محمد » في المثال السابق تدل على مُشْتَقَى معين .
وكذلك كلمة « أبو عبد الله » لذا شُيِّ هذا القسم ببديل كل من كل ، أو الشيء من الشيء .

(٥) في ابن هشام رحمه الله في القطر ٣١٥ : وإنما لم أقُل بدل الكل من الكل ؛ حدوا من مذهب من لا
يُجِبُّ إِدْحَالَ « أل » على « كل » ، وقد استعمله الزجاجي في مجملته ، واعتذر عنه بأنه تسامخ فيه موافقة
ساس . اهـ

وقوله رحمه الله: بَدَلُ الْبَعْضِ مِنَ الْكُلِّ . هذا هو القسمُ الثاني من أقسامِ البَدَلِ ، ومعناه : أن يكونَ الثاني بعضًا من الأول ؛ أى : أن يكونَ البَدَلُ بعضًا من المُبَدَّلِ منه ^(١) .

وقوله رحمه الله: بَدَلُ الْاِشْتِمَالِ . هذا هو القسمُ الثالثُ من أقسامِ البَدَلِ ، وهو أن يكونَ البَدَلُ له صلةٌ بالمُبَدَّلِ منه ^(٢) .

وقوله رحمه الله: بَدَلُ الْغَلَطِ . هذا هو القسمُ الرابعُ من أقسامِ البَدَلِ ، وهو أن يَغْلَطَ المتكَلِّمُ ، فيقولَ شيئًا ، ثم يَتَذَكَّرُ ، ويأتى بالمقصود ^(٣) .

فهذه أربعة أقسامٍ للبَدَلِ : بَدَلُ الْكُلِّ مِنَ الْكُلِّ ، وبَدَلُ الْبَعْضِ مِنَ الْكُلِّ ، وبَدَلُ الْاِشْتِمَالِ ، وبَدَلُ الْغَلَطِ .

ومثالُ هذه الأقسامِ الأربعة :

(١) سواء كان البَدَلُ أقل من المبدل منه ، أو مساويًا له ، أو أكثر منه ، فهذه ثلاثة أنواع :

النوع الأول : أن يكون البَدَلُ أقل من المُبَدَّلِ منه كَمِثَّةٍ ، ومثاله : حَفِظْتُ الْقُرْآنَ ثُلُثَهُ .

النوع الثاني . أن يكون البَدَلُ مُساويًا للمُبَدَّلِ منه فى الكَمِيَّةِ ، ومثاله : حَفِظْتُ الْقُرْآنَ نِصْفَهُ .

والنوع الثالث . أن يكون البَدَلُ أكثر من المبدل منه كَمِثَّةٍ ، ومثاله : حَفِظْتُ الْقُرْآنَ ثُلُثَيْهِ .

ويجب فى هذا القسم أن يضاف إلى ضمير عائد إلى المبدل منه ، كما رأيت .

(٢) أى : أن يكون بين المبدل والمُبَدَّلِ منه علاقة بغير الكَلِمَةِ والحَرْفِيَّةِ .

ويجب فيه إضافة البدل إلى ضمير عائد إلى المبدل منه أيضًا ، نحو : قوله تعالى : ﴿ هَلْ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ

الْحَرَامِ ﴾ قَالَ فِيهِ ﴿ ، فهذا بدل اشتمال ؛ لأن فيه ضميرًا يعود على الشهر .

يعجنى الرجل مواقفه وأخلاقه .

(٣) فصاطبه أن يكون المُبَدَّلُ منه قد غَلِطَ فيه ، فأَتى بالبَدَلِ تصحيحًا ، وهذا القسم على ثلاثة أَصْرُوب .

١- بدل البداء ، وضابطه ، أن تقصد شيئًا ، فتقوله ، ثم يظهر لك أن غيره أفصل منه ، فتعدل إليه ،

وذلك كما لو قلت هذه الجارية بَنَرٌ . ثم قلت بعد ذلك : شمس .

٢- بدل السبب ، وضابطه أن تبني كلامك فى الأول على ظن ، ثم تعلم خطأه ، فتعدل عنه ، كما لو

رأيت شتخا من بعيد ، فظننته إنسانًا ، فقلت : رأيت إنسانًا ، ثم قَرَّبْتُ منك ، فوجدته فرسا ، فقلت :

فرسا

٣- بدل العوض ، وضابطه : أن تريد كلامًا ، فيسبق لسانك إلى غيره ، وبعد البطق تعدل إلى ما أُرِدْتَ

فَوَلَا ، نحو : رأيت محمدًا القرمس .

أولاً : مثال بدل الكل من الكل :

لمثال الأول : قام زيدٌ أخوك . أخوك ، وزيدٌ مُتساويان ؛ لأنَّ « أخوك » هو زيدٌ ، وزيدٌ هو أخوك . فهذا نُسَمِّيهِ بدلُ كلٍّ من كلٍّ ، أو شيءٍ من شيءٍ يُساويه ^(١) .

ولو قال قائلٌ : لماذا يقولُ : جاء زيدٌ أخوك ، والمقصودُ هو بيانُ أنه أخوه ؟ لماذا لم يُقُلْ : جاء أخوك . ويكفي ؟

الجوابُ : نقولُ : لأنَّ فيه فائدةً ، وهي تعيينُ هذا الأخ ، أنه زيدٌ .

المثال الثاني : اشترَيْتُ سِكِّينًا مُدِيَّةً . نقولُ : هذا بدلُ كلٍّ من كلٍّ ؛ لأنَّ السكينَ هي المديَّةُ ، لكنني أردتُ أن أُبينَ أن ما اشترَيْتُ يُسَمَّى سِكِّينًا ، ويُسَمَّى مُدِيَّةً .

على كلِّ حالٍ إذا كان البدلُ هو نفسُ المُبدَلِ منه ، لا يَزِيدُ ، ولا يَنْقُصُ ، فإننا نُسَمِّيهِ بدلُ كلٍّ من كلٍّ ، وفائدةُ بدلِ كلٍّ من كلٍّ هي : التعيُّنُ أحياناً ، أو بيانُ أنَّ هذا له اسمان ، مثلُ : اشترَيْتُ مُدِيَّةً سِكِّينًا ، أو سِكِّينًا مَدِيَّةً ^(٢) .

وقولنا : بدلُ كلٍّ من كلٍّ . أفضلُ من قولنا : بدلُ شيءٍ من شيءٍ ؛ لأنَّ قولنا : بدلُ شيءٍ من شيءٍ يَدْخُلُهُ بدلُ البعضِ من الكلِّ .

لكن إذا قلنا . بدلُ شيءٍ من شيءٍ فلا بدَّ أن نقولَ : بدلُ شيءٍ من شيءٍ يُساويه ،

(١) وهذا المثال ذكره المؤلف رحمه الله ، وإعرابه :

قدم : فعل ماضٍ .

زيدٌ : فاعل مرفوع .

أخوك : بدلٌ من « زيد » ، يدل كل من كل ، وهو تابع له في حكمه الإعرابي ، ولذا كان مرفوعاً ، وعلامة رفعه الواو بابتداء عن الصمة ؛ لأنه من الأسماء الخمسة ، وأخو مضاف ، والكاف مضاف إليه مسي على الفتحة في محل جر .

(٢) ومن أمثلة بدل كل من كل في القرآن :

قوله تعالى : ﴿إِنْ صَرَفْتَ الْعَزِيزَ الْجَبِيدَ﴾ .

قوله تعالى : ﴿الَّذِينَ بَعَلًا وَتَذَرُونَ أَحْسَنَ الْخَالِقِينَ﴾ ﴿١٦﴾ اللَّهُ رَؤُوفٌ رَحِيمٌ .

وَيُغْنِي عَنْ هَذَا أَنْ نَقُولَ : بَدَلَ كُلِّ مِنْ كُلِّ ، كَمَا عُبِّرَ بِهِ غَيْرُ الْمُؤَلِّفِ ^(١) .

ثَانِيًا : مِثَالُ بَدَلِ بَعْضٍ مِنْ كُلِّ :

الْمِثَالُ الْأَوَّلُ : قَالَ الْمُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ : أَكَلْتُ الرِّغِيفَ ثُلْثَهُ . فَالَّذِي أُكِلَ حَقِيقَةً هُوَ ثُلْثُ الرِّغِيفِ ؛ يَعْنِي : اتَّيَبْتُ أَنَا مَا أَكَلْتُ كُلَّ الرِّغِيفِ ، إِنَّمَا أَكَلْتُ ثُلْثَهُ ^(٢) .

الْمِثَالُ الثَّانِي : جَاءَ الْقَوْمُ نَصَفَهُمْ . هَذَا بَعْضٌ مِنْ كُلِّ ، وَالْمَقْصُودُ هُوَ الصَّفْ ، لَا الْقَوْمَ ، لَكِنِّي ذَكَرْتُ الْقَوْمَ ، ثُمَّ أَهْدَلْتُ .

إِذَنْ : بَدَلَ الْبَعْضِ مِنَ الْكُلِّ ضَايِعُهُ أَنْ يَكُونَ الثَّانِي بَعْضًا مِنَ الْأَوَّلِ .

وَهَلْ يَصِحُّ أَنْ تَقُولَ : رَأَيْتُ زَيْدًا بَعْضَهُ ؟

الْجَوَابُ : يَصِحُّ ؛ لِأَنَّ الرُّوْيَةَ قَدْ تَكُونُ لِلْكُلِّ ، وَقَدْ تَكُونُ لِلْبَعْضِ ، وَلَكِنْ لَا يَصِحُّ أَنْ تَقُولَ : شَرِبَ زَيْدٌ يَضْفُهُ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَتَّبَعُ ، إِذَا شَرِبَ فَهُوَ وَاحِدٌ ، لَا يُمْكِنُ أَنْ يَتَّبَعُ .

إِذَنْ : اسْتَفَدْنَا مِنْ هَذِهِ الْأَمْثَلَةِ أَنَّ بَدَلَ الْبَعْضِ مِنَ الْكُلِّ لَا يَدُلُّ أَنْ يَكُونَ الْمُتَبَدِّلُ مِنْهُ مِمَّا يَقْبَلُ التَّجْزِؤَ وَالتَّبَعُضَ ، وَإِلَّا فَلَا ^(٣) .

وَقَدْ ذَكَرَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ عَكْسَ ذَلِكَ ؛ أَيْ : بَدَلَ الْكُلِّ مِنَ الْبَعْضِ ، وَاسْتَدَلُّوا لِذَلِكَ بِقَوْلِ الشَّاعِرِ :

(١) كَابِرُ هِشَامٍ فِي أَوْصَحِ الْمَسَالِكِ ٣/ ٣٥٧ ، وَفِي شَرْحِ الْقَطْرِ ص ٣١٥ ، وَابْنُ عَقِيلٍ فِي شَرْحِ الْأَلْفِيَةِ ٣/ ٢٤٩ .

(٢) وَإِعْرَابُ هَذَا الْمِثَالِ هَكَذَا :

أَكَلْتُ : فَعْلٌ وَفَاعِلٌ .

الرِّغِيفُ : مَفْعُولٌ بِهِ مَنْصُوبٌ .

نُسَبَتْ إِلَى الرِّغِيفِ ، بَدَلَ بَعْضٍ مِنْ كُلِّ ، وَبَدَلَ الْمَنْصُوبِ مَنْصُوبٌ ، وَثُلْثُ مَضَافٍ ، وَالْهَاءُ مَضَافٌ

إِلَيْهِ مَسِيٌّ عَلَى الْفُضْمِ فِي مَحَلِّ جَرٍّ .

(٣) يَعْنِي : فَلَا يَحُوزُ هَذَا النَّوعُ مِنَ الْبَدَلِ مِنْهُ .

رَجِمَ اللَّهُ أَغْظَمًا دَفَنُوهَا بِسَجِسْتَانَ طَلْحَةَ الطَّلْحَاتِ^(١)
 في «طلحة» هذه كلٌّ، و «أغظمًا» بعضٌ. قالوا: فهذا بدلٌ كلٍّ من بعض^(٢)، لكنه
 قليل^(٣).

فيكون إذن هناك بدلٌ بعضٍ من كلٍّ، وهذا كثيرٌ، وهناك بدلٌ كلٍّ من بعضٍ، وهو
 قليلٌ.

ثالثًا: مثال بدل الاشتمال.

المثال الأول: نَفَعَنِي زَيْدٌ عِلْمُهُ. في «علم» له علاقة بـ «زيد»؛ لأنه وصف له،
 والذي نَفَعَنِي هو عِلْمُ زَيْدٍ^(٤).

(١) البيت للمبيد الله بن قيس الرقيات^(١)، يمدح طلحة بن عبيد الله بن خلف الخزاعي، المشهور بطلحة
 الطَّلْحَات، نسبته له ياقوت الحموي في «معجم البلدان» ١٩١/٣، وابن خلكان في «وَقِيَات الأعيان»
 ٨٨/٣، وابن منظور في «لسان العرب» ٥٣٣/٢، ٥٣٣/٥.

وقد استشهد بهذا البيت ابن الأثير في الإصناف ٤١/١، ولم ينسبه لقائل معين.

(٢) لأن الأعظم جمع عظم، وهو بعض «طلحة».

(٣) قال الشرح محمد محيي الدين رحمه الله في حاشيته على أوضح المسالك ٣٥٦: قال السيوطي:
 وقد وجدت له شاهدًا في التنزيل، وهو قوله تعالى: ﴿فَأُولَئِكَ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ وَلَا يُظْلَمُونَ شَيْئًا﴾ جنَّاتِ
 عَذْبٍ ﴿﴾. وذلك أن حنات عدد بدل من «الجنة»، ولا شك أنه بدل كل من بعض؛ لأن الجمع كل،
 والمفرد جزء؛ إذ هو واحد منه.

وفائدته: تقرير أنها حنات كثيرة، لا جنة واحدة، ويؤيده ما روى البخاري، عن أنس أن حارثة أصيب
 يوم بدر، فقالت أمه: إن يكن في الجنة صبرت. فقال النبي ﷺ: «جنة واحدة!؟ إنها حنات كثيرة».
 (٤) وإعراب هذا المثال هكذا:

نفعي: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والتون نون الوقاية، والياء ضمير التكلّم مبني على السكون،
 في محل نصب، مفعول به مُقَدَّم.

زَيْدٌ: فاعل مرفوع بالضممة الظاهرة على آخره.
 عِلْمُهُ: علم بدل اشتمال من «زيد» أي حِكْمَهُ، وهو الرفع بالضممة الظاهرة على آخره، و «علم»
 مضاف، والهاء مضاف إليه.

(٥) سُئِيَ بسك عدة زوجات، أو جَدَّات، أو جَبَّات له، أسماءهن رقية. القاموس المحيط (رق ي).

المثال الثاني : نفعتي زيد ماله . « ماله » أيضًا بدلُ اشتمالٍ .

المثال الثالث : نفعتي زيد ولده . « ولده » كذلك بدلُ اشتمالٍ . المهم أن يكون الثاني الذي هو البدلُ له صلةٌ بالمُبتدَل منه .

المثال الرابع : أحرقتُ زيدًا كتابه . « كتابه » بدلُ اشتمالٍ .

المثال الخامس : رأيتُ زيدًا فرسه . « فرسه » بدلُ اشتمالٍ ، للعلاقة بين « زيد » و « فرسه » .

ولكن لو قلت : رأيتُ زيدًا الفرس . فهذا بدلُ غلطٍ ؛ وذلك لأنك إذا قلت : رأيتُ زيدًا . قال الناس : كيف رأى زيدًا ، وزيدٌ ميتٌ له عشرٌ سنين ؟ قال : الفرس .

إذن : هذا يُسمى بدلُ غلطٍ ، يقول المؤلف في بيانه : أرذتُ أن تقولَ الفرسَ ، فغلطتُ ، فأبدلتُ زيدًا منه ، كان بالأولِ تريدُ أن تقولَ : رأيتُ الفرسَ ، لكن سبقَ لسائلكَ ، فقلتُ : رأيتُ زيدًا ، ثم ذكرتُ فقلتُ : الفرسَ . ولهذا سُمي بدلُ غلطٍ .

لكن ابنَ مالك رحمه الله يقولُ : هذا النوعُ من البدلِ إن كان عن قصدٍ فهو إضرابٌ ، وإن كان عن غيرِ قصدٍ فهو غلطٌ^(١) .

وما معنى الإضرابِ ؟

الجوابُ : الإضرابُ معناه : أنك أضربتَ عن الأولِ إلى الثاني ؛ يعني : ما غلطتُ ، بل أنت قاصدٌ ، قلتُ بالأولِ : رأيتُ زيدًا . ثم أرذتُ أن تُخفِي رؤيتك زيدًا ، فقلتُ : الفرس^(٢) .

(١) قال ابنُ مالك رحمه الله في الألفية : باب البدل ، مُبيّنًا ذلك :

مُطابِقًا أَوْ بَعْضًا أَوْ مَا يَشْتَمِلُ عَلَيْهِ يُلْفَى أَوْ كَمَعُطُوفٍ بِتَن
وَدَا لِلإِضْرَابِ اغْتِرَإِنْ قَصْدًا صَحِبَ وَدُونَ قَصْدٍ غَلَطٌ بِهِ سُلِبَ

(٢) فالنوع الرابع من البدل ، وهو البدل المباين^(٣) ، تقسيمه مُبَيَّن على قصد المتكلم المُتَدَلِّ منه : لأن البدل =

(هـ) أو بدل الغلط ، كما ذكر المؤلف رحمه الله ، والأولى أن يقال عنه : البدل المباين ؛ لأن هذا الاسم أشمل .

ولاحظوا أن الحكم في البدل للثاني ، فالحكم في « قام زيد أخوك » للثاني ، وفي « أَكَلْتُ الرِّعِيفَ ثُلَّةً » للثاني ، وفي « نَفَعَنِي زَيْدٌ عِلْمُهُ » للثاني ، وفي « رَأَيْتُ رَيْدًا لِفَرَسٍ » للثاني ؛ لأنَّ زَيْدًا لم يُرَ الْآنَ .

لكن إن كان صدر منك عن غَلَطٍ أو نسيان - أى : بغير قصد - فهذا بدلٌ غَلَطٍ أو نسيانٍ ، وإن كان بقصدٍ فإنه يُسَمَّى بدلَ إضرابٍ .

والخلاصة الآن :

١- البدل هو آخرُ التوابع ، وهو تابعٌ للمُبْدَلِ منه ، مقصودٌ بالحكم ، بلا واسطة .

البدل = لا بد أن يكون مقصودًا ، أمَّا المُبْدَلُ منه فإما أن يكون مقصودًا ، ويُتَّبَعُ المتكلمُ بعد النطق به فسادَ قصده ، فيكون البدل حيثُ بدل نسيان ؛ أى : بدل شيءٍ ذُكِرَ نسيانًا .

وإِثْمًا أن يُقْصِدَهُ المتكلمُ قصدًا واضحًا مع البدل فهو بدل الإضراب ، ويُسَمَّى بدل البداء .

وإِثْمًا أنه لم يقصده مطلقًا ، وإِثْمًا سبق إليه اللسان ، فهو حيثُ بدل الغلط ؛ أى : بدل سببه الغلط ؛ لأنه بدل عن اللفظ الذى هو غلط ، لا أنه نفسه غلط .

ورد : أقسام البدل المبين ثلاثة هي :

١- بدل النسيان .

٢- بدل الإضراب أو بدل البداء .

٣- بدل الغلط .

وهذا الضرب من البدل لا يكون فى القرآن ، ولا فى الشعر ، أما القرآن فهو مُرَّةً عن الغلط والنسيان ، وأما الشعر فإنه مقول على زَوِيَّةٍ وَأَنَاءٍ .

والظاهر من حال الشاعر أنه يعاود النظر فيما يقول قبل أن يقرضه على اللبس ، فإذا وجد غَلَطًا أصلحه . وكذلك لا يكون هذا النوع من البدل فى كل كلام مكتوب على زَوِيَّةٍ وَأَنَاءٍ ، وإنما يكون مثله فى بُدْءِ الكلام ، وما يحىء على سبيل سبق اللسان إلى ما لا يريد ، فيُلَيِّقُه حتى كأنه لم يذكره .

ومثال ذلك إذا قلت : اقْرَأْ فلسفةً تاريخًا .

فهذه المثال يصلح أن يكون بدل النسيان ، وذلك إذا كان المقصود من أول الأمر هو أن أقول : تاريخًا . ولكن حدث سهو ونسيان ، فذكرت بعد النطق بكلمة « فلسفة » فأبدلت منها تاريخًا .

ويصح أن يكون بدل إضراب أو بداء ، وذلك إذا أَرَدْتُ أولاً أن أمرك بقراءة الفلسفة ، ثم أَصْرَحْتُ به إلى الأمر بقراءة التاريخ ، فأصبح الأول فى حكم المتروك ، وقد عبَّرَ عنه ابن مالك بأنه مثل المعصوف « ب » .

كما يصح أن يكون بدل غلط ، وذلك إذا كان المقصود أولاً هو الأمر بقراءة التاريخ ، ثم سبق اللسان إلى ما سَمِ أَرَدُ ، وذكرْتُ الفلسفة .

٢- البدل يُتَّبَعُ المُبْدَلُ مِنْهُ فِي الإِعْرَابِ ، سواءً كان فعلاً ، أو اسماً .

فالأفعال يُبْدَلُ بعضها من بعض ، كما قال تعالى : ﴿ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَنْقُ أَثَامًا ﴾ يُضَاعَفُ لَهُ الْعَذَابُ ﴿١﴾ .

فـ « يُضَاعَفُ » هذه بدلٌ من « يَنْقُ »^(١) ، و « يَنْقُ » مجزومةٌ بحذف الألف ، و « يُضَاعَفُ » مجزومةٌ بالسكون .

ولو قلت : جاء زيدٌ ، قَدِمَ زيدٌ . فهذا بدلٌ كلٌّ من كلٍّ ؛ لأنَّ جاء « وقَدِمَ » معناهما واحدٌ ، كُلُّها فيها قُدُومٌ .

ومثال ذلك أيضاً : قولك : مَنْ تَأَخَّرَ عَنِ الدَّرْسِ يُعَاقَبُ يُثَلَّفُ كِتَابُهُ .

«الْفَعْلُ» : « يُثَلَّفُ » بدلٌ من « يُعَاقَبُ » بدلٌ فعلٍ من فعلٍ .

ومثاله أيضاً : قولك : مَنْ حَافَظَ عَلَى الدَّرْسِ أَكْرَمَتْهُ أُعْطِيَتْهُ كِتَابًا . فـ « أُعْطِيَتْهُ كِتَابًا » بدلٌ من « أَكْرَمَتْهُ » . وعلى هذا فَيَقْسُ .

٣- البدلُ أنواعه أربعةٌ : بدلٌ كلٌّ من كلٍّ ، وبدلٌ بعضٍ من كلٍّ ، وبدلٌ اشتمالٍ ، وبدلٌ غلطٍ .

* * *

بعضُ الفوائدِ التي تتعلَّقُ بدرسِ التَّوَابِعِ

بعض الفوائد التي تتعلّق بدرس التواضع

الفائدة الأولى : قولنا : محمد بن عبد الله . « بن » يجوز أن تكون بدلاً ، وأن تكون عطف بيان ؛ لأنّ محمداً فيه إبهامٌ ؛ محمد ابنٌ من ؟ فإذا جاءت « بن عبد الله » أزالَتْ هذا الإبهامَ ، فصارت بهذا عطف بيان .

ويصحّ أن تكون بدلاً ؛ لأنك تُريد أن تُبيّنَ نُسبته إلى أبيه فقط .

الفائدة الثانية : كلّ عطف بيان يصحّ أن يكون بدلاً ، إلا في مسائلٍ مُعيّنة استثنوها^(١) .

الفائدة الثالثة : التواضع أربعة ، هي : العتّ ، والعطف ، والتوكيد ، والبدل ، ولا تُوجدُ تواضع أصلية غير هذه ، إلا أنه يُوجدُ تابعٌ بالمجاورة نطقٌ به بعضُ العرب ، فقالوا : هذا مجحورٌ ضَبَّ خَرِب .

والصوابُ أن يقال : هذا مجحورٌ ضَبَّ خَرِبٌ ؛ لأنّ الخراب ليس في الضبّ ، الخرابُ في الجحور ، لكن قالوا : إنه تابعٌ للضبّ في المجاورة ، وهذه لغةٌ شاذّةٌ قليلة^(٢) .

(١) انظر أوضح المسالك ٣/٣١١ .

(٢) وانظر ما تقدم .

وبهذا ينتهي درس البدل ، وذاكم هو مُلخّص ما ذُكر فيه .

١- البدل في اللغة هو العوض ، وفي اصطلاح النحويين هو التابع المقصود بالحكم بلا واسطة بينه وبين متبوعه .

٢- البدل يتبع المُبدّل منه في إعرابه ، سواء كان اسماً ، أم فعلاً .

٣ البدل على أربعة أقسام : بدل كل من كل ، وبدل بعض من كل ، وبدل الاشتغال ، وبدل العطف ، والدليل على حصر البدل في هذه الأقسام الأربعة هو الاستقراء التام .

٤ القسم الأول ، وهو : بدل كل من كل ، معناه أن تبدل شيئاً من شيءٍ يساويه ، فضابطه أن يكون البدل عين المُبدّل منه .

٥ والقسم الثاني : وهو بدل بعض من كل ، معناه أن يكون البدل بعضاً من المبدل منه ، سواء كان البدل أقس من المبدل منه ، أو مُساوياً له ، أو أكثر منه ، ويجب في هذا القسم من البدل أن يصاف إلى صميم عائد إلى المبدل منه ، كما أنه لا بد أن يكون المبدل منه مما يقبل التجزؤ والتبعيض . -



٦- والقسم الثالث : بدل الاشتغال ، وهو أن يكون بين المبدل والمُبدَل منه علاقة بغير الكُلية والجزئية ، ويجب فيه إضافة البدل إلى ضمير عائد إلى المبدل منه أيضًا .

٧- القسم الرابع : البدل المُتَباين ، أو بدل الغلط ، وضابطه أن يكون المبدل منه قد غُلِط فيه ، فأُتِيَ بالمبدل تصحيحًا ، وهذا القسم على ثلاثة أضرب :

- ١ بدل النداء ، وضابطه : أن تقصد شيئًا ، فتقوله : ثم يظهر لك أن غيره أفصل منه ، فتعدل إليه
- ٢ بدل السياتر وضابطه : أن تبني كلامك في الأول على ظن ، ثم تعلم خطأه ، فتعدل عنه .
- ٣ بدل الغلط ، وضابطه : أن تريد كلامًا ، فيسبق لسانك إلى غيره ، وبعد الطق تعدل إلى ما أردت أولاً .

٨ ذكر بعض السحاة قشما خامسا للبدل ، وهو بدل كل من بعض ، واستدلوا لذلك بقول الشاعر :

رَجِمَ اللُّهُ أَعْظَمًا ذَفَّوْهَا بِسِجَّتَانِ طَلْحَةَ الطَّلْحَاتِ

وبدلت ينتهى درس البدل ، والحمد لله الذى بنعمته تتم الصالحات .

باب منصوباتِ الأسماءِ

باب منصوبات الأسماء عَدَدُ المنصوبات وأمثلتها

قال المؤلف رحمه الله تعالى : باب منصوبات الأسماء : منصوبات حمسه عشر . وهي : المفعول به . والمصدر ، وظرف الزمان ، وظرف المكان . والحال . والتمييز . والمستثنى . واسم لا . والنادى . والمفعول من أجله ، والمفعول معه ، وخبر كان ، وأحوالها . واسم إن ، وأحوالها ، والتابع للمصوب . وهو أربعة أشياء : النعت . والعطف ، والتوكيد ، والبدل .

قال المؤلف رحمه الله تعالى : باب منصوبات الأسماء^(١) . هذا من باب إضافة الصفة إلى موصوفها ؛ أى : باب الأسماء المنصوبة .

وصنّيع المؤلف رحمه الله من أحسن ما رأيت ؛ لأنه ذكر أولاً المرفوعات ، ثم ذكر المنصوبات ، ثم سبّح المخفضات حتى يكون الإنسان على بصيرة .

والمرفوعات تقدّم أنها لا يُمكن أن تتجاوز سبعة أشياء ، وقد تقدّم قول المؤلف رحمه الله : المرفوعات سبعة . ثم عدّها^(٢) .

والمنصوبات ذكر المؤلف رحمه الله هنا أنها لا يُمكن أن تتجاوز خمسة عشر . وهذا خصّر يفيد طالب العلم ، إذا علّم أنه لا يُمكن أن يوجد مرفوع سوى هذه السبعة^(٣) استراح ، وإذا علّم أنه لا يوجد منصوب سوى هذه الخمسة عشر أيضاً استراح ،

(١) المنصوبات جمع مصبوب ، من النَّصَب ، وقد تقدم أن النصب لغة هو الاستواء والاستقامة ، واصطلاحاً : تعير مخصوص ، علامته الفتحة ، وما ناب عنها .

وقد ذكر المؤلف رحمه الله باب منصوبات الأسماء بعد باب المرفوعات ؛ لتقدم رتبة الرفع على النصب . وانظر ما تقدم .

(٢) تقدم .

(٣) تقدم ذكر هذه المرفوعات السبعة .

فلا يُوجدُ في اللغة العربية شيء منصوب خارج عن هذه الخمسة عشر^(١).

ثم عدّها المؤلف رحمه الله تعالى ، فقال . وهي : المفعول به . والمصدر . وحرف زمان . وحرف المكان . والحال . والتمييز . والمشتبى . واسم لا . والمادة . والمفعول من أجله . والمفعول معه . وحرف كان « وأخواتها . واسم إن ، وأخواتها . والتابع للمنصوب

قوله رحمه الله . التابع للمنصوب . هل نَعُدُّه واحدًا أم أربعة^(٢) ؟

الجواب . نَعُدُّه واحدًا ؛ لأنّا لو عدّدناه أربعة صارت المنصوبات ثمانية عشر ، ولذلك نَعُدُّه واحدًا^(٣).

وإذا عدّدناه واحدًا صارت المنصوبات أربعة عشر^(٤) ، وعليه يكون المؤلف قد نسي واحدًا - والله أعلم - وهو مفعولا « ظنَّ » وأخواتها ، فهما من المنصوبات^(٥).

(١) والدليل على ذلك الاستقراء التام ، كما ذكر السيوطي رحمه الله في « الفهق » ، وكذا غيره .

(٢) لأن التوابع قد تقدم أنها أربعة أشياء : العطف ، والنعت ، والتوكيد ، والبدل .

(٣) وسبقنا على ما مشى عليه المؤلف رحمه الله من قبل ، في باب مرفوعات الأسماء ، فقد عدّ رحمه الله التوابع الأربعة واحدًا .

(٤) وقد سبق عدّ المؤلف لها رحمه الله تعالى ، فلا داعي لإعادته هنا .

(٥) وهناك احتمال آخر ، وهو أن المؤلف رحمه الله لم يشأ ، ولم يثن ، بل ذكر خمسة عشر منصوبًا ، وهي :

١ - المفعول به . ٢ - المصدر .

٣ - المفعول فيه ، ويشمل ظرف الزمان والمكان .

٤ - الحال . ٥ - التمييز .

٦ - المشتبى . ٧ - اسم « لا » .

٨ - المادة . ٩ - المفعول لأجله .

١٠ - المفعول معه .

١١ - التواسع ، وتشمل خبر « كان » وأخواتها ، واسم « إن » وأخواتها .

١٢ - نعت المنصوب . ١٣ - المعلوم على منصوب .

١٤ - توكد المنصوب . ١٥ - بدل المنصوب .

وهو هو . مشى عليه الشيخ محمد محيى الدين فى التحفة السنية ، وذكره الشيخ صبح الأشمري =

٥٨. عَرَفْنَا الْآنَ أَنَّ الْمَنْصُوبَاتِ خَمْسَةٌ عَشَرَ نَوْعًا ، لَا يُمَكِّنُ أَنْ تَزِيدَ ، وَلَا يُمَكِّنُ أَنْ تَقْصُرَ ^(١) .

= كأحد وجهين يمكن أن يُخْمَل عليهما كلام المؤلف رحمه الله .

وايظر التحفة السبية ص ٩٨ ، ٩٩ ، وإيضاح المقدمة الآجرومية ص ٢١٨ ، ٢١٩ .

(١) لم أعلم - رحمك الله - أن هذه المنصوبات الخمسة عشر ترجع إلى خمسة أحاس

الأول . المفعولات : وفيه

١- المفعول به ، وذلك نحو : « نوحًا » من قوله تعالى : ﴿ إِنَّا أَرْسَلْنَا نُوحًا ﴾ .

٢- المفعول المطلق ، المُسَمَّى بالمصدر ، نحو : « تَزَيَّلًا » من قوله تعالى : ﴿ وَزَيَّلْنَا الْقُرْآنَ تَزْيِيلًا ﴾ .

٣- المفعول فيه ، المُشْتَبِل على ظرف الزمان وظرف المكان ، فالأول نحو : أمام الأستاذ . من قولك : جَلَسْتُ أمام الأستاذ . والثاني نحو : « يوم الخميس » من قولك : حضر أبي يوم الخميس .

٤- المفعول له ، المُسَمَّى المفعول من أجله ، نحو : « تأديبًا » من قولك : عَنَّفَ الأستاذ التلميذ تأديبًا .

٥- المفعول معه ، نحو : « المصباح » من قولك : ذَاكِرْتُ والمصباح .

الثاني - التواسيح وتشمل خبر « كان » مع أحواتها ، واسم « إن » مع أحواتها ، وينضاف إليهما مفعولا « ظن » وأحواتها .

فالأول نحو « غفورًا » من قوله تعالى : ﴿ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا ﴾ .

والثاني نحو . « كثيرًا » من قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ كَثِيرًا مِنْ النَّاسِ عَنْ آيَاتِنَا لَعَالِقُونَ ﴾ .

والثالث نحو : « الساعة » ، « وقائمة » من قوله تعالى : ﴿ وَمَا أَظُنُّ السَّاعَةَ قَائِمَةً ﴾ .

الثالث - التواسيع . وهي : النعت ، والعطف ، والتوكيد ، والبدل . فمثال النعت : « حامية » من قوله تعالى : ﴿ تَضَلَّى نَارًا حَامِيَةً ﴾ .

ومثال العطف « غشاقًا » من قوله تعالى : ﴿ إِلَّا خَجِيمًا وَغَشَاقًا ﴾ .

ومثال التوكيد : « كُلُّهُ » من قولك : حفظت القرآن كُلُّهُ .

ومثال البدل « بصفه » من قوله تعالى : ﴿ قُمْ اللَّيْلُ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ . بصفته .

الرابع - ما عمل النصب في بعض حالاته ، ونشروط ، وهو المستثنى ، والمنادى .

فالمستثنى نحو : « إبليس » من قوله تعالى : ﴿ فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ ﴾ .

والمنادى نحو : « رسول الله » من قولك : يا رسول الله .

خامس - ما عمل النصب في جميع حالاته . وهو بقية التواسيع من الحال ، والتعمير ، واسم « لا » الدفية .

فمثال الحال . « ضاحكًا » من قوله تعالى : ﴿ فَتَشْتَمُ ضَاحِكًا ﴾ .

ومثال التعمير : « عَرَفًا » من قولك : تَضَيَّبَ زيدٌ عَرَفًا .

ومثال « لا » الدافية نحو . « طالبٌ عِلْمٍ » من قولك : لا طالبٌ عِلْمٍ مَلُومٌ .

وإذا قال قائل: ما هو الدليل على هذا الحصر؟

فالحواش ما ذكرناه سابقاً، هو التبُّع والاستقراء؛ لأنَّ علماء اللغة رجمهم الله، وحرَّهم الله خيراً تَبَّعُوا اللغةَ، حتى كان الواحدُ منهم يُسافرُ الزَّريَّ، يَتَلَقَّى الإعرابَ، وينشأُ لهم حتى كَوَّنُوا اللغةَ العربيَّةَ، وحفظوها، والحمدُ لله.

وأمَّا ذَكَرَها على سبيل الإجمالِ ذَكَرَها على سبيلِ التفصيلِ؛ لأنَّ هذه الصَّريقةَ من طرقِ التَّأليفِ، وهى أيضاً من طرقِ القرآنِ؛ قال تعالى: ﴿تَمَائِيَّةَ أَرْوَاجٍ﴾. هذا مُجْمَلٌ، ثم فَصَّلَ سبحانه، فقال: ﴿مِنَ الضَّأْبِ اثْنَيْنِ وَمِنَ الْمَغِزِ اثْنَيْنِ﴾، ﴿وَمِنَ الْإِبِلِ اثْنَيْنِ وَمِنَ الْبَقَرِ اثْنَيْنِ﴾. وهكذا يأتى فى القرآنِ الشَّيْءُ مُحْمَلًا، ثم يأتى مُفَصَّلًا. وكذلك فى السُّنَّةِ، قال ﷺ: «ثَلَاثَةٌ لَا يُكَلِّمُهُمُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَلَا يُزَكِّيهِمْ، وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ»^(١). ثم يُفَضَّلُ^(٢)، فالإحمالُ أولاً، ثم التفصيلُ ثانياً.

وهذا من طرقِ التَّأليفِ المُنْفِدةِ للمحاطَبِ؛ لأنَّ الإنسانَ إذا أتاه الشَّيْءُ مُجْمَلًا وحفظه صار يَشْوَفُ^(٣) وَيَطْلَعُ إلى التفصيلِ، فيردُّ التفصيلُ على نفسٍ قابلةٍ مُشْوَفَةٍ. فيكونُ هذا أبلغُ فى مُكَيِّبِهِ.

(١) لبحارى (٢٣٥٨، ٢٣٦٩، ٢٦٧٢، ٧٢١٢، ٧٤٤٦)، ومسلم ١/١٠٢، ١٠٣، (١٠٦، ١٠٨).

(٢) يفتى فى هذا الحديث قد ورد فيه روايات كثيرة، ومنها رواية مسلم: «الغش، والغش، والغش»، وسمي بالغش، سمعه بالخلف الكاذب.

(٣) يدل: يشوف إلى الشئ؛ يعنى: يطلع. مختار الصحاح (ش و ف).

بَابُ الْمَفْعُولِ بِهِ

باب المفعول به

المفعول به^(١)

قال المؤلف رحمه الله تعالى : باب المفعول به ، وهو الاسم المنصوب الذي يقع عليه الفعل . نحو قولك : صرّيت زيدا ، وركبت الفرس .

بدأ المؤلف التفصيل ، فقال : باب المفعول به . وكلمة « باب » يقول فيها المغربون : إنه يجوز أن تقول : « باب » بالرفع ، وأن تقول : « باب » بالنصب .

فإن قلت : « باب »^(٢) . فالتقدير : هذا باب ؛ يعنى : أنه خبر مبتدأ ، وإذا قلت : « باب »^(٣) . فالتقدير : اقرأ باب^(٤) .

قال المؤلف رحمه الله : وهو الاسم المنصوب الذي يقع به الفعل . هذا هو المفعول به ؛ يعنى : ما يقع عليه فعل الفاعل فهو مفعول به ، فإذا قلت : ركبْتُ السيارة . فالمفعول به السيارة ؛ لأنه وقع به فعل الفاعل .

وإذا قلت : قرعتُ الباب . فالمفعول به الباب ، وإذا قلت : حفظْتُ الكتاب . فالمفعول به الكتاب ، وإذا قلت : أنا راكبُ الفرس . فالفرس هي المفعول به .

(١) الهاء الضمير في « به » عائدة على « أل » من قوله « المفعول » ؛ لكونها في هذا التركيب اسما موصولا .
وبدا المؤلف رحمه الله بالمفعول به ، كما فعل الفارسي وجماعة منهم صاحبا المقرب والتسهيل ، وابن هشام في شرح الشذور ص ٤٠٢ ، وشرح قطر الندى ص ٢٠٢ ، لا بالمفعول المطلق ، كما فعل الزمخشري وابن الحاجب .

وقد ذكر ابن هشام رحمه الله في الشذور ص ٤٠٢ وجه يذّنه بالمفعول به دون المفعول المطلق ، فقل رحمه الله : ووجه ما اخترناه أن المفعول به أحوج إلى الإعراب ؛ لأنه الذي يقع به وبين الفاعل والناصب . اهـ

(٢) بالرفع .

(٣) بالنصب .

(٤) قد تقدم ذكر أوجه إعراب كلمة « باب » في مثل هذا الموقع ، وذكرنا هناك وجهها ثالثا عبر موجهين اللسان .
ذكرهما الشارح رحمه الله هنا ، وهو أنه يجوز فيها أيضا الجر .

فأدى يَقَعُ به فعلُ الفاعلِ هو المفعولُ به ، ولهذا عندنا فعلٌ وفاعلٌ ومفعولٌ به^(١) .

قال المؤلف رحمه الله تعالى : نحو قولك : ضربتُ زيدًا ، وربكتُ الفرس . فهنا « زيدًا » وقع عليه الضربُ ، و« الفرس » وَقَعَ عليه الركوبُ^(٢) .
إذن « زيدًا » مفعولٌ به ، و« الفرس » مفعولٌ به .

(١) فالمفعول به في اصطلاح النحاة هو الاسم المنصوب الذي يقع عليه فعل الفاعل .
شقيده « الاسم » خرج الفعل والحرف ، فلا يكون للمفعول به فعلًا ، ولا حرفًا .
وبقيده « المنصوب » يخرج المرفوع والمخفوض ، فلا يكون للمفعول به مرفوعًا ، ولا مخفوضًا .
وبقيده « الذي يقع عليه فعل الفاعل » يخرج غيره ؛ كالفاعل ، والمفعول المطلق وغيرهما .
والمراد بوقوعه عليه : تعلُّقه به ، سواء أكان ذلك من جهة الثبوت ، نحو : فهمتُ الدرس ، أم كان على جهة النفي ، نحو : لم أفهم الدرس .
وقد امْتَشَكَلَ قول المؤلف رحمه الله : يقع به الفعل ، وأحسن الأجوبة في ذلك ما ذكره الزملي في شرحه ، عن بعضهم أنه وقع في بعض نسخ الآحرومية : الاسم المنصوب الذي يقع عليه الفعل . بدلًا عن « به » ، وبهذا يزول الإشكال ، وتسلم العبارة .

وبناء على ذلك تكون الاء ها في هذه النسخة التي بين أيدينا بمعنى « على » ، والباء قد تأتي بمعنى « على » ، كما ذكر ذلك ابن هشام رحمه الله في معنى اللبيب ١/ ١٢٢ .

فهذا هو تعريف المفعول به في اصطلاح الحويين ، أما في اللغة فهو من وقع عليه الفعل ، جُئِيًا كان الفعل أو معصومًا ، نحو : ضربتُ زيدًا ، وتعلَّمتُ المسألة ؛ فإن الضرب جُئِيٌّ ، والتعلم معنوي .

ذكر ابن هشام رحمه الله في معنى اللبيب ١/ ١١٨ - ١٢٩ ، لحرف الجر الباء أربعة عشر معنى ، ومن صمها ذكر في ص ١٢٢ أنه يكون للاستعلاء ، نحو قوله تعالى : ﴿ مَنْ إِنْ تَأْمَنْهُ بِقَنْطَارٍ ﴾ الآية ، بدليل : ﴿ هَلْ أَمَنَّكُمْ عَلَيْهِ إِلَّا كَمَا أَمَّنَّكُمْ عَلَى أَنْجِيهِ مِنْ قِتْلٍ ﴾ ، ونحو : ﴿ وَإِذَا مَرُّوا بِهِمْ يَتَغَامَرُونَ ﴾ ؛ بدليل : ﴿ وَإِنْ كُنْتُمْ تَحْسَبُونَهُمْ غَنِيًمْ ﴾ . وقول الشاعر : أَرَبْتُ يَتُولُ الثُّغْلَبَانِ بِرَأْيِهِ ؟ بدليل تمامه : قد هَانَ مَنْ بَانَثَ عليه الثُّغْلَابُ .

(٢) هي كلا المثالين تتضح القيود الثلاثة في التعريف ، حيث إن كلمة « زيدًا » و« الفرس » اسم منصوب . قد وقع على « زيد » فعل الضرب ، ووقع على « الفرس » فعل الركوب .
ومثل هذين المثالين للإشارة إلى أنه لا فرق في المفعول به بين كونه عاقلًا كـ « زيد » ، أو غير عاقل كـ « الفرس » .

مثل آخر : قرأت الكتاب . « الكتاب » مقروء ، فهو مفعول به .

ومما تقوّت المفعول به ، مع أنه واضح ، أنه يُعْطَفُ عليه اسم المفعول ، فتقول :
ضربتُ زيدًا فهو مضروبٌ ، ركبْتُ الفرسَ فهو مركوبٌ ، قرأتُ الكتابَ فهو مقروءٌ ،
بَنَيْتُ البيتَ فهو مبنيٌّ .

* * *

أنواع المفعول به

في المؤلف رحمه الله تعالى : وهو قسمان : ظاهر . ومضمّر . فالظاهر ما تقدم
 ذكره . والمضمّر قسمان : متّصل ومتّصل ، فالمتّصل اثنا عشر . وهي ضرسى .
 وصرى . وصرى . وصرى . وصرى . وصرى . وصرى . وصرى . وصرى . وصرى .
 وصرى . وصرى . وصرى . وصرى . وصرى . وصرى . وصرى . وصرى . وصرى .

وَالْمُنْقَصُ اثْنَا عَشَرَ، هِيَ إِثْنَى. وَإِثْنَا، وَإِيَاكَ. وَإِيَاكُمَا. وَإِيَاكُمْ،
وَيَاكُمَا. وَيَايَاهُ. وَإِيَاهُمَا، وَإِيَاهُمْ، وَإِيَاهُنَّ.

قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: وَهُوَ قِسْمَانِ: ظَاهِرٌ، وَمُضْمَرٌ. كَمَا قُلْنَا فِي الْفَاعِلِ: إِنَّهُ قِسْمَانِ: ظَاهِرٌ وَمُضْمَرٌ^(١). نَقُولُ كَذَلِكَ فِي الْمَفْعُولِ بِهِ: إِنَّهُ قِسْمَانِ: ظَاهِرٌ وَمُضْمَرٌ^(٢). وَالظَّاهِرُ مَا لَيْسَ بِمُضْمِرٍ، وَالْمُضْمَرُ مَا لَيْسَ بِظَاهِرٍ؛ يَعْنِي: هُمَا مُتَقَابِلَانِ^(٣).

وَقَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ : وَالْمُضْمَرُ قِسْمَانِ : مُتَّصِلٌ وَمُتَفَصِّلٌ^(٤) .

الضميرُ المُتَّصِلُ والضميرُ المُتَّفَصِّلُ لهما علامةٌ، وهى أنه إذا صَحَّ أن تَبْتَدِئَ بالضمير - أى : أن تأتى به فى أولِ الكلام - فهو مُتَّفَصِّلٌ، وإذا لم يَصِحَّ فهو مُتَّصِلٌ^(٥)،

(١) تقدم .

(٢) ودليل تقسيم المفعول إلى ظاهر ومضمر هو الاستقراء التام. قاله السيوطي في «التهنئة».

(٣) فالفعل به ينقسم إلى قسمين: الأول الظاهر، والثاني المضمّر. والظاهر مأخوذ من الظهور، وهو البّوضوح؛ لدلالته على مُسمّاه من غير توقف على قرينة تكلم، أو خطاب، أو غيبة. والمضمّر مأخوذ من الإصمار، وهو الخفاء؛ لدلالته على مُسمّاه إلا بقرينة تكلم، أو خطاب، أو غيبة، أو من الصُّمور، وهو الهُزال؛ نقلة حروفه عن الظاهر غالباً.

وقول المؤلف رحمه الله : فالظاهر ما تقدم ذكره . يعنى : أن الاسم الظاهر ما تقدم ذكره من «ريد» و«العرس» فى قولك : ضربتُ زيداً ، وركبتُ القميص .

فَكَرُّ مِنْ «رَيْدٍ» ، وَ «الْفَرَسُ» مَفْعُولٌ بِهِ ، كَمَا سَبَقَ ، وَهُوَ اسْمُ ظَاهِرٍ ؛ لِدَلَالَةِ كُلِّ مِثْمَا عَلَى مُسْتَهْمٍ مِنْ غَيْرِ تَوْقُفٍ عَلَى قَرِينَةٍ ؛ مِنْ تَكْلِمٍ ، أَوْ خُطَابٍ ، أَوْ غَيْثَةٍ .

(٤) يعي رحمه الله : أن المفعول به المُضْمَر ينقسم إلى ضمير متصل وضمير مفصل

(٥) فعسى سبيل. مثل الباء من «أبني» ضمير متصل؛ لأنك لا يمكنك البدء بها في بداية كلام، ولا

سواء كان الضمير ضمير رفع ، أو ضمير نصب^(١) .

فعلى سبيل المثال «إِنَّكَ» ضمير متفصل ؛ لأنه يأتي فى أول الكلام ، لكن الكاف وحدها ، مثل : فلان يُكرِّمك لا تأتى فى أول الكلام ، فلو قلت : ك يُكرِّم لم يصح . إذن : هى ضمير متفصل .

وكذلك «أنا» ضمير متفصل ؛ لأنه يمكن أن يأتي فى أول الكلام ، فنقول : أنا قائم .

والتاء فى «ضربت» ضمير متفصل ؛ لأنه لا يصح أن تبدأ به ، فلو قلت : ت ضربت لم يصح .

فهذه هى القاعدة : أن ما صَحَّ أن يأتي فى أول الكلام فهو ضمير متفصل ، وما لا يصح فهو ضمير متصل .

ثم قال المؤلف رحمه الله تعالى : فالمتصل اثنا عشر^(٢) ، وهى : ضربتى ، وصرىنا ،

^١ نقول : يابن .

ونم علامة أخرى ذكرها النحاة للضمير المنفصل والضمير المتصل ، وهى أن الضمير المنفصل هو ما يصح وقوعه بعد «إلا» فى الاختيار ، نحو قوله تعالى : ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ .

وأن الضمير المتصل هو ما لا يصح وقوعه بعد «إلا» فى الاختيار ، نحو الكاف من «رأيتك» ؛ إذ لا يصح أن يقال : ما رأيت إلاك .

واختزنا بالاختيار عن حالة الضرورة ، نحو قول الشاعر :

وما علينا إذا ما كُثِّبَ جارِتنا ألا يُجباورنا إلاك ديارُ

فإن الكاف فى «إلاك» ضمير متصل ، وقد وقعت بعد «إلا» ، لكن فى حالة ضرورة الشعر ، إذ لو قيل : إلا أنت . بالضمير المنفصل بدل المتصل لانكسر البيت .

(١) فائدة : سم يذكر الشارح رحمه الله ضمير الجر ؛ لأن الضمائر المنفصلة لا تكون إلا فى محل رفع ، أو فى محل نصب ، فلا تقع فى محل جر ، إلا أنها قد تُستعار أحياناً للجر ، فتدخل عليها الكاف ، ويكون فى محل جر ، فنقول . أنا كُنت . ذ «أنا» ضمير رفع ، و«أنت» فى محل جر ، ولكن هه عسى سبيل لاستعارة ، لا على سبيل الأصالة .

(٢) هذه هى ممة ذكر أقسام الضمير المتصل ، وقد عدّها المؤلف رحمه الله اثنى عشر ، ولدليل عسى صحة

وَصَرَبْتُ . وَصَرَبْتُكَ . وَصَرَبْتُكُمَا . وَصَرَبْتُكُمْ . وَصَرَبْتُه . وَصَرَبْتُهَا .
وَصَرَبْتُهُمَا . وَصَرَبْتُهِنَّ . وَصَرَبْتُهُنَّ .

أين الضمير في هذه الاثني عشر؟

نقول : الياء في « صَرَبْتِي » هي الضمير ، و« تَا » في « صَرَبْتَنَا » هي الضمير ،
والكاف في « صَرَبْتِكَ » ، وَصَرَبْتِكُ ، وَصَرَبْتُكُمَا ، وَصَرَبْتُكُمْ ، هي الضمير .
ويلاحظُ أنَّ « صَرَبْتِكَ » ، و« صَرَبْتِكُ » لم يَلْحَقْهُمَا شيءٌ ، وأنَّ « صَرَبْتُكُمَا » لِحَقَّهَا
ميمٌ وألفٌ ، وهما قد جِئَ بهما للدلالة على أنَّ الضميرَ ضميرُ مُثْنَيْنِ .

و« صَرَبْتُكُمْ » لِحَقَّهَا نونٌ ، وقد أتى بها للدلالة على أنَّ الضميرَ ضميرُ جمعٍ مذكَّرٍ .
و« صَرَبْتُكُنَّ » لِحَقَّهَا نونٌ ، وقد أتى بها للدلالة على أنَّ الضميرَ ضميرُ جمعٍ مؤنَّثٍ .
وأما « صَرَبْتُهُ » فالهاءُ هي الضميرُ ، و« صَرَبْتُهَا » « هَا » هي الضميرُ ، و« صَرَبْتُهُمَا »
الهاءُ هي الضميرُ ، والميمُ والألفُ للتثنية ، و« صَرَبْتُهُمَا » الهاءُ هي الضميرُ ، والميمُ والألفُ
للتثنية ، و« صَرَبْتُهُمْ » الهاءُ هي الضميرُ ، والميمُ لجماعة الذكور ، و« صَرَبْتُهُنَّ » الهاءُ هي
الضميرُ ، والنونُ لجماعة الإناث .

وإعرابُ هذه الأمثلة هكذا :

المثال الأول : صَرَبْتِي : ضَرَبَ : فعلٌ ماضٍ ، والنونُ للوقاية ، وياءُ المتكلمِ ضميرٌ
متصلٌ مبنيٌّ على السكونِ ، في محلِّ نصبٍ ، مفعولٌ به^(١) .

وقولنا : النونُ للوقاية ، ما معنى الوقاية ؟

يقولون : لأنك لو لم تأتِ بالنونِ لزم أن تُكسِرَ الفعلَ ؛ لأنَّ الياءَ لا يُناسِبُهَا إلا
الكسرةُ ، ومعلومٌ أنَّ كسرَ الفعلِ لا يجوزُ في اللغةِ ، فإذا لم يَجْزُ فلا بدَّ من شيءٍ يقيِّه
لكسرٍ ، وهو النونُ .

هذا اعداد هو الاستقراء .

(١) واعدل ضمير مستتر جوازاً ، تقديره : هو .

إد. سُمِّيتَ نونَ الوقاية ؛ لأنها تَقِيَّ الفعلَ الكسرَ .

فإذا قل فأنل . ما الذى يُوجِبُ لنا أن نَكْسِرَ الفعلَ ؟

نقول . الياء ؛ لأنَّ الياءَ لو جاءتْ عَقِبَ الفعلِ مباشرةً لزم كسرُ الفعلِ للمناسبة ، وهذا مُتَمَتِّعٌ ، فلهذا أَتَيْنَا بالنون ، وقلنا : النونُ للوقاية^(١) .

المثال الثانى : ضَرَبْنَا .

ضَرَبَ : فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ على الفتح ، و « نا » : ضميرٌ مُتَّصِلٌ مبنيٌّ على السكون ، فى محلِّ نصبٍ ، مفعولٌ به^(٢) .

ولو قلت : ضَرَبْنَا بسكونِ الياءِ ، صارت « نا » فاعلاً ، لا مفعولاً ، ولهذا إذا قلت : ما أَنْصَفْنَا^(٣) زيداً ، أو : ما أَنْصَفْنَا^(٤) زيدٌ . تَغْيِيرُ المفعولِ .

فإذا كان زيدٌ هو الذى جار علينا فإننا نقولُ : ما أَنْصَفْنَا زيداً^(٥) .

وإذا كُنَّا نحن الذين نُجْزِئنا عليه فإننا نقولُ : ما أَنْصَفْنَا زيداً^(٦) . حسبَ المعنى .

المثال الثالثُ : ضَرَبْتُكَ^(٧) .

ضَرَبَ : فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ على الفتح ، والكافُ ضميرٌ متصّلٌ مبنيٌّ على الفتح ، فى محلِّ نصبٍ ، مفعولٌ به^(٨) .

(١) وعليه فإنه يجب أن يفصل بين ياء المتكلم ، وبين الفعل بنون الوقاية ، نحو قوله تعالى فى سورة مريم : ﴿ قَالَ إِنِّى عَبْدُ اللَّهِ آتَانِى الْكِتَابَ وَجَعَلَنِى نَبِيًّا ۖ وَجَعَلَنِى مُبَارَكًا مِّمَّنْ أُنصَفُ ۚ كُنْتُ وَأَوْصَايِى بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ مَا دُمْتُ حَيًّا ۚ ﴾

(٢) والفاعل ضمير مستتر جوازاً ، تقديره : هو .

(٣) سكون الغاء .

(٤) بفتح الغاء .

(٥) بفتح الغاء ، ويكون المفعول به هو الضمير « نا » .

(٦) سكون الغاء ، ويكون المفعول به هو « زيداً » .

(٧) فتح الكف .

(٨) وعلَّ ضَمِيرٌ مُسْتَرِ جَوَازًا ، تَقْدِيرُهُ : هُوَ .

لمثال الرابع : ضربك^(١) .

ضرب : فعلٌ ماضٍ ، والكاف ضميرٌ متصلٌ ، مبنيٌّ على الكسر ، في محلِّ نصبٍ ، مفعولٌ به^(٢) .

وما هو الفرق بين « ضَرَبَكَ »^(٣) ، و « ضَرَبْتُكَ »^(٤) ؟

الجواب : « ضَرَبَكَ » المضروبُ مُذَكَّرٌ ، و « ضَرَبْتُكَ » المضروبُ مؤنَّثٌ .

المثال الخامس : ضَرَبْتُكُما .

ضرب : فعلٌ ماضٍ ، والكاف ضميرٌ متصلٌ مبنيٌّ على الضمِّ ، في محلِّ نصبٍ مفعولٌ به ، والميم والألف علامةُ التثنية .

وهل « ضَرَبْتُكُما » للرجالِ أم للنساءِ ؟

الجواب : هي لهما جميعًا ؛ أى : للرجلين والمرأتين ، فتخاطبُ امرأتين ، فتقولُ لهما : ضَرَبْتُكُما زيدٌ . وتُخاطبُ رجلَيْنِ ، فتقولُ لهما : ضَرَبْتُكُما زيدٌ .

إذن : « ضَرَبْتُكُما » للمثنى المخاطبِ من مذكرٍ ومؤنثٍ .

(١) بكسر الكاف .

(٢) وقال الشيخ حسن الكفراوى فى شرحه للأجرومية ص ٩٢ : الميم حرف عماد ، والألف حرف دال على التثنية . اهـ

والفاعل ها ضمير مستتر جوازًا ، تقديره : هو .

(٣) والفاعل ضمير مستتر جوازًا ، تقديره هو .

(٤) وكلٌّ من الياء فى « ضربنى » ، ونا فى « ضربنا » ، والكاف فى « ضَرَبَكَ ، وضَرَبْتُكَ ، وضَرَبْتُكُما ، وضَرَبْتُكُنَّ ، وضَرَبْتُكُنَّ » ضمائرٌ متصلةٌ ؛ لعدم صحّة وقوعها بعد « إلا » فى الاختيار ، ولأنها لا يصح وقوعها فى أول الكلام ، وهذه أمثلةُ المُتَكَلِّمِ والمُخاطَبِ فى الضمائرِ المتصلةِ وهذه الضمائرُ كلها منية ، فإيا المتكلم ونا المفعولين مبنيان على السكون ، وكاف المخاطب فى « ضَرَبَكَ » مسية على الفتح ، وفى « ضَرَبْتُكَ » مبنية على الكسر ، وفى « ضَرَبْتُكُما ، وضَرَبْتُكُنَّ » مسية على لصم .

والحروف « الألف والميم » فى « ضَرَبْتُكُما » ، والميم فى « ضَرَبْتُكُنَّ » ، والنون المُشَدَّدة فى « ضَرَبْتُكُنَّ » تدل على التثنية والجمع بنوعيته ، وهى حروف مبنية ، لا محل لها من الإعراب .

المثال السادس : ضَرَبَكُمْ .

ضرب : فعلٌ ماضٍ ، والكافُ ضميرٌ مُتَّصِلٌ مبنيٌّ على الضمِّ ، في محلِّ نصبٍ ، مفعولٌ به ، والميمُ علامةُ جمعِ الذكورِ .

المثال السابع : ضَرَبَكُنَّ .

ضرب : فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ على الفتح ، والكافُ ضميرٌ متَّصلٌ ، مبنيٌّ على الضمِّ ، في محلِّ نصبٍ ، مفعولٌ به ، والنونُ علامةُ جمعِ الإناثِ .

فهذه سبعةُ أمثلةٍ ، وهى مرةٌ أخرى :

ضَرَبْتَنِي للمتكلم ، وضَرَبْنَا للمتكلم ومعه غيره ، أو المتكلم المُعْظَمُ نفسه ، وضَرَبْتَ للمخاطَبِ المفردِ المُذَكَّرِ ، وضَرَبْتَكَ للمخاطبةِ المفردةِ المؤنثةِ ، وضَرَبْتَكُمَا للمخاطبتَيْنِ أو المخاطبتَيْنِ ، وضَرَبْتُمْ لجماعةِ الذكورِ المخاطبينِ ، وضَرَبْتُنَّ لجماعةِ الإناثِ المخاطباتِ .

المثال الثامن^(١) : ضَرَبْتُهُ . وهو للمفردِ المذكورِ الغائبِ .

ونقولُ فى إعرابها :

ضرب : فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ على الفتح ، والهاءُ ضميرٌ مُتَّصِلٌ مبنيٌّ على الضمِّ فى محلِّ نصبٍ ، مفعولٌ به .

المثال التاسع : ضَرَبْتُهَا^(٢) .

ضرب : فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ على الفتح ، و«ها» ضميرٌ مُتَّصِلٌ مبنيٌّ على السكون ، فى محلِّ نصبٍ ، مفعولٌ به .

ونقولُ : «ها» ، ولا نقولُ : «الهاء» ؛ لأنَّ القاعدةَ أنَّ الكلمةَ إذا كانت من حرفين فإنه يُنطَقُ بلفظِها ، وإذا كانت من حرفٍ واحدٍ فإنه يُنطَقُ باسمِها .

(١) هذه هى بداية الأمثلة على الضمير الغائب .

(٢) وهو جماعة المفردة المؤنثة .

المثال العاشر: ضَرَبَهُمَا^(١).

ضَرَبَ . فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ على الفتحِ ، والهاءُ ضميرٌ مُتَّصِلٌ ، مبنيٌّ على الضمِّ ، في محلِّ نصبٍ ، مفعولٌ به - ويجوزُ : مفعولاً به . بالنصبِ - والميمُ والألفُ علامةُ تشبیه^(٢) .

المثال الحادي عشر: ضَرَبَهُمْ^(٣).

ضَرَبَ . فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ على الفتحِ ، والهاءُ ضميرٌ مُتَّصِلٌ مبنيٌّ على الضمِّ في محلِّ نصبٍ ، مفعولٌ به ، والميمُ علامةُ جمعِ الذكورِ .
المثال الثاني عشر: ضَرَبَهُنَّ^(٤) .

ضَرَبَ : فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ على الفتحِ ، والهاءُ ضميرٌ مُتَّصِلٌ مبنيٌّ على الضمِّ في محلِّ نصبٍ ، مفعولٌ به ، والنونُ علامةُ جمعِ النِّسوةِ^(٥) .
هذه هي الضمائرُ المتصلةُ ، وهي كما رأيتمُ الآن ، تنقسمُ إلى ثلاثةِ أقسامٍ : للمتكلمِ ، والمخاطبِ ، والغائبِ .

المُتَكَلِّمُ اثنان ، هما : ضَرَبْتِي ، وضَرَبْنَا .

والمُخَاطَبُ خمسةٌ ، هي : ضَرَبَكَ ، وضَرَبْتِكَ ، وضَرَبَكُما ، وضَرَبْتُكُم ، وضَرَبْتُكُنَّ .

(١) وهو للمثنى الغائب مُطْلَقاً ؛ مذكراً كان أو مؤنثاً .

(٢) وقال الشيخ حسن الكفراوي في شرحه الآجرومية ص ٩٣ : الميم حرف عماد ، والألف حرف دال على التشبيه . اهـ

(٣) وهو لجماعة الذكور الغائبين .

(٤) وهو لجماعة الإناث الغائبات .

(٥) وعامل في كل هذه الأمثلة الخمسة الأخيرة ضمير مستتر جوازاً ، تقديره هو ، والهاء في كل من « ضربه » و« ضربها » و« ضربهما » و« ضربهم » و« ضربهن » ضمير متصل ، لعدم صحة وقوعها بعد «إلا» في لاختيار ، ولأنها لا يبتدأ بها الكلام .

والغائب خمسة، هي: ضربته، وضربها، وضربتهما، وضربتهن، وضربتهن.
فالجميع الآن اثنا عشر.

والصمانر المفصلة فقد ذكر المؤلف رحمه الله أنها أيضا اثنا عشر وهي:
إيأى، وإيأى، وإيأى، وإيأى، وإيأى، وإيأى، وإيأى، وإيأى، وإيأى، وإيأى، وإيأى، وإيأى.
وتأه، وتأه، وتأه، وتأه، وتأه، وتأه، وتأه، وتأه، وتأه، وتأه، وتأه، وتأه.

فهى اثنا عشر ضميرا، اثنان للمتكلم، وخمسة للمخاطب، وخمسة للغائب.
وليفلم أنه إذا أمكن الإتيان بالمتصل فإنه يمتنع الإتيان بالمنفصل؛ وذلك لأن الضمير
المُنْفَصِلَ على اسمه مُنْفَصِلٌ، فهو مُطَوَّلٌ، والمتصل أخصر منه.

فعلى سبيل المثال لا يصح أن تقول: ضربت إيأى؛ لأنه يمكن أن تقول: ضربتني.
ولكن إذا أردت أن تأتى بالضمير المنفصل «إيأى» فى هذا المثال؛ فإنك تُقدِّمه،
فتقول: إيأى ضربت.

ولذلك نقول الضمير المتصل عُدُّ للضمير المنفصل، لا يَجْتَمِعَانِ أبداً، يقول
الضمير المُتَّصِلُ للضمير المُنْفَصِلِ: كُلُّ مَحَلٍّ يَصْلُحُ لَكَ فإنه لا يَصْلُحُ لى، فيقول
الضمير المُنْفَصِلُ له: وأنا كذلك، كُلُّ مَكَانٍ يَصْلُحُ لى فإنه لا يَصْلُحُ لَكَ، وهذا أبلغ
من قول الشاعر:

كَأَنَّى تَنْوِيْنُ وَأَنْتَ إِضَافَةٌ فَأَيْنَ تَرَانِى لَا تَحِلُّ مَكَانِى
فإذا أردت أن تأتى بضمير مفصل مفعولاً به فُقدِّمه، لا تَجْعَلْهُ مَكَانَ المتصل، لو
جَعَلْتَهُ مَكَانَ المتصل تكون قد سَوَّيْتَ بينهما. فإذا قلت: ضربت إيأى. تقومُ مَعْرَكَةٌ^(١)
بين الضمير المتصل والمنفصل، يقول المتصل: تَأَخَّرْ، أنا الذى أَجِلُّ هنا. فنقول:
ضربتني؛ لأنَّ المكانَ للمتصل.

(١) والدليل على صحة هذا القُدُّ هو الاستقراء.

(٢) فتح الرء وضمها. وانظر القاموس المحيط. (ع ر ك).

فإذا أُرِدَتْ أَنْ تَأْتِيَ بِالْمَنْفَصِلِ فَقَدَّمْهُ ، فَقُولْ : إِيَّائِي ضَرَبْتَ . ولكن كيف إعراب هذه الضمائر المنفصلة ؟

اجواب : أَنَّ الإعراب يكون على « إِيَّا » فقط ، فَقُولْ : إِيَّائِي ضَرَبْتَ . إِيَّا : ضمير منفصل مبني على السكون في محل نصب ، مفعول به مُقَدَّم ، والياء حرف دال على التكلم .

إذن : الياء هذه لا تَدْخُلُ في الضمير ، الضمير في الضمائر المنفصلة هو كلمة « إِيَّا » فقط ، والباقي حروف دالة على المراد ، فـ « إِيَّائِي » الياء دالة على المتكلم ، وإِيَّانَا « نا » دالة على المتكلم ومعه غيره ، أو الْمُعْظَمِ نفسه ، والباقي معروف . والله أعلم^(١) .

(١) فالضمير هو « إِيَّا » . وما بعده حروف لواحق تدل على التكلم أو الخطاب أو الغيبة .

فالياء هي « إِيَّائِي » حرف دال على التكلم .

و « نا » هي « إِيَّانَا » حرف دال على المتكلم ومعه غيره ، أو الْمُعْظَمِ نفسه .

والكاف في « إِيَّاكَ » حرف دال على خطاب المذكر .

وفي « إِيَّاكَ » حرف دال على خطاب المؤنث .

وفي « إِيَّاكُما » حرف خطاب ، والميم حرف عماد ، والألف حرف دال على التثنية .

وفي « إِيَّاكُمْ » حرف خطاب أيضا ، والميم حرف دال على جمع الذكور .

وفي « إِيَّاكُنَّ » حرف خطاب أيضا ، والنون حرف دال على جمع النسوة .

وهذه هي أمثلة المتكلم والخطاب ؛ مُفْرَدًا وَمُثْنًى ومجموعًا ، مُذَكَّرًا وَمُؤَنَّثًا ، في الضمير المنفصل ، فـ

« إِيَّا » في الجميع ضمير منفصل ؛ لأنه يُبْدَأُ به الكلام ، ويصح وقوعه بعد « إِيَّا » في الاختيار .

والهاء في « إِيَّاهُ » حرف دال على الغيبة للمفرد المذكر .

وفي « إِيَّاهَا » حرف دال على الغيبة للمؤنث .

وفي « إِيَّاهُما » حرف دال على الغيبة ، والميم حرف عماد ، والألف حرف دال على التثنية .

وفي « إِيَّاهُمْ » حرف دال على الغيبة ، والميم حرف دال على جمع الذكور .

وفي « إِيَّاهُنَّ » حرف دال على الغيبة ، والنون حرف دال على جمع الإناث .

وهذه الخمسة الأخيرة هي أمثلة ضمير الغائب المنفصل ، مُفْرَدًا وَمُثْنًى ومجموعًا ، مُذَكَّرًا وَمُؤَنَّثًا .

وبهذا ينتهي الكلام على المفعول به ، وذاكم هو مُلْخَص ما مضى :

١ - المصوبات خمسة عشر ، هي : للمفعول به ، والمصدر ، وظرف الزمان ، وظرف المكان ، والجار ،

والتمييز ، والمستثنى ، واسم لا ، والمنادى ، والمفعول من أجله ، والمفعول معه ، وخبر « كان » وأحوالها . =

- = واسم «إن» وأخواتها، والثابع للمنصوب، وهو أربعة أشياء: النعت، والعطف، والتوكيد، والبدل.
- ٢- هذه المنصوبات الخمسة عشر ترجع إلى خمسة أجناس:
- الأول المفعولات، وفيه المفعول به، والمفعول المطلق، والمفعول فيه، والمفعول له، والمفعول معه.
- الثاني النواصب، وتشمل خبر «كان» وأخواتها، واسم «إن» وأخواتها، وينصاف إليهما مفعولا «ظن» وأخواتها.
- الثالث: التوابع، وهي: النعت، والعطف، والتوكيد، والبدل.
- الرابع: ما عمل النصب في بعض حالاته وبشروط، وهو المستثنى والمنادى.
- الخامس: ما عمل النصب في جميع حالاته، وهو بقية النواصب من الحال، والتمييز، واسم «لا» النافية.
- ٣- أول المنصوبات الخمسة عشر هو المفعول به، وهو في اصطلاح النحاة الاسم المنصوب الذي يقع عليه الفعل.
- ٤- المفعول به قسمان: ظاهر ومضمر، والظاهر ما ليس بضمير، وهو مأخوذ من الظهور، وهو الواضح؛ لدلالته على مُشْتَبَاه من غير توقف على قرينة تكلم، أو خطاب، أو غيبة.
- والمضمر ما ليس بظاهر، وهو مأخوذ من الإضمار، وهو الخفاء؛ لخفاء دلالاته على مُشْتَبَاه إلا بقرينة تكلم، أو خطاب، أو غيبة، أو من الضمور، وهو الهُزَال؛ لقلة حروفه عن الظاهر غالبًا.
- ٥- والمضمر قسمان: متصل ومنفصل، والضمير المتصل هو ما لا يبدأ به الكلام، ولا يصح وقوعه بعد «إلا» في الاختيار، وأما المنفصل فهو ما يبدأ به الكلام، ويصح وقوعه بعد «إلا» في الاختيار.
- ٦- وللمتصل اثنا عشر لفظًا، هي:
- ١- الياء، وهي للمتكلم الواحد، ويجب أن يُفَضَّلَ بينها وبين الفعل بنون، تُسَمَّى نون الوفاة.
- ٢- «نا»، وهو للمتكلم المُتَعَلِّم نفسه، أو معه غيره.
- ٣- الكاف المفتوحة، وهي للمخاطب المفرد المذكر.
- ٤- الكاف المكسورة، وهي للمخاطبة المفردة المؤنثة.
- ٥- الكاف المتصل بها الميم والألف، وهي للمثنى المخاطب مطلقًا؛ أي: مذكرا كان أو مؤنثا.
- ٦- الكاف المتصل بها الميم وحدها، وهي لجماعة الذكور المخاطبين.
- ٧- الكاف المتصل بها النون المُشَدَّدَة، وهي لجماعة الإناث المخاطبات.
- ٨- الهاء المنصومة، وهي للغائب المفرد المذكر.
- ٩- الهاء المتصل بها الألف، وهي للغائبة المفردة المؤنثة.
- ١٠- الهاء المتصل بها الميم والألف، وهي للمثنى الغائب مطلقًا.
- ١١- لهاء المتصل بها الميم وحدها، وهي لجماعة الذكور الغائبين. =



١٢- الهاء المتصل بها النون المشددة . وهي لجماعة الإناث الغائبات .

والضمير فيما مضى هو الياء ، ونا ، والكاف ، والهاء ، وأما ما بعد الكاف ، والهاء ، فهي حروف تدل على التثنية والجمع .

٧- وهذه الضمانر كلها مبنية ، سواء كانت للتكلم ، أو الخطاب ، أو الغيبة ، فباء المتكلم ، و « نا » المفعولين مبنيان على السكون ، والكاف التي للمخاطب المذكر المفرد مبنية على الفتح ، والكاف التي للمخاطبة المفردة المؤنثة مبنية على الكسر ، والكاف في المثنى والجمع بنوعيه مبنية على الضم .

أما الهاء فهي مبنية على الضم مطلقاً ، سواء كانت للمفرد ، أو المثنى ، أو الجمع ، إلا في حالة كونها للمفردة الغائبة المؤنثة فإنها تبنى على السكون . والله أعلم .

٨- وللمفصل اثنا عشر لفظاً أيضاً ، وهي « إيا » مؤدفة بالياء للمتكلم وحده ، أو « نا » للمعظم نفسه ، أو مع غيره ، أو بالكاف مفتوحة للمخاطب المفرد المذكر ، أو بالكاف مكسورة للمخاطبة المفردة المؤنثة ، أو بالكاف المتصل بها الميم والألف للمثنى مطلقاً ، أو بالكاف المتصل بها الميم وحدها ، وهي لجماعة المذكور المخاطبين ، أو بالكاف المتصل بها النون المشددة ، وهي لجماعة الإناث المخاطبات ، وبالهاء المضمومة ، وهي للعاثب المفرد المذكر ، أو بالهاء المتصل بها الألف ، وهي للعاثبة المفردة المؤنثة ، أو بالهاء المتصل بها الميم والألف ، وهي للمثنى الغائب مطلقاً ، أو بالهاء المتصل بها الميم وحدها ، وهي لجماعة المذكور الغائبين ، أو بالهاء المتصل بها النون المشددة ، وهي لجماعة الإناث الغائبات .

٩- وضمائر الاثنا عشر مع الحروف التي اتصلت بها للدلالة على الأفراد والتثنية والجمع . والتذكير والتأنيث ، والخطاب والتكلم والغيبة ، هي : إِيَّائِي ، وَإِيَّانَا للتكلم ، وَإِيَّاكَ ، وَإِيَّاكُمَا ، وَإِيَّاكُمْ ، وَإِيَّاكَرُ للخطاب ، وَإِيَّاهُ ، وَإِيَّاهُمَا ، وَإِيَّاكُمْ ، وَإِيَّاكُمْ للغيبة .

١٠- لأصل أن كل موضع يمكن أن يؤول فيه بالضمير المتصل لا يجوز العدول عنه إلى الضمير المنفصل . إلا في مواضع استثنائها النحاة ، ليس هذا موضع ذكرها . والله أعلم .

بَابُ الْمَصْدَرِ

باب المصدر

في المؤلف رحمه الله : باب المصدر ، المصدر هو الاسم المنسوب . الذي بحىء ثالثاً في تصريف الفعل ، نحو : ضَرَبَ يَضْرِبُ ضَرْبًا .

بقول المؤلف رحمه الله : باب المصدر . هذا هو الثاني من المنصوبات ، والأول هو المفعول به ، ويُسمى أيضًا المصدر المفعول المطلق ؛ لأنه مفعول لا يتعدى بحرف ، لا بالباء^(١) ، ولا بفي^(٢) ، ولا باللام^(٣) ، فلذلك سمّوه مفعولاً مطلقاً ؛ يعنى : غير مُقَيَّد بشيء^(٤) .

والمصدر هو ما كان مكاناً لصدور الأشياء^(٥) ، ولهذا كان القول الراجح أن المصدر هو أصل الاشتقاق^(٦) .

فأنت تقول : ضَرَبَ مُشْتَقٌّ من الضَرْبِ ، ولا تقول : الضَرْبُ مُشْتَقٌّ من « ضَرَبَ » ؛ لأنَّ هذا هو الأصل ، مصدر كل شيء ؛ يعنى : مصدر المعانى والأفعال هو

(١) فلا يقال : مفعول به .

(٢) فلا يقال : مفعول فيه .

(٣) فلا يقال : مفعول له .

(٤) وقال الشيخ حسن الكفراوى فى شرح الآجرومية ص ٩٤ :

ويسمى المفعول المطلق ؛ أى : الذى لم يَتَّخِذْ بَصْلَةً ظَرْفَ ، أو جَارَ ومَجْرورَ ، بأن يقال : مفعول متَّعَ ، أو مفعول به ، أو مفعول له ، أو مفعول فيه . اهـ

(٥) وهذا هو تعريف المصدر فى اللغة ، فمصدر الشيء هو مَنَبُجُهُ .

(٦) هذه المسألة مُخْتَلَفٌ خلاف بين النحاة ، فذهب الكوفيون - وهو مامشى عليه المؤلف رحمه الله ؛ لقوله : يَجِئُ ثالثاً فى تصريف الفعل - إلى أن الفعل هو أصل الكلمات ، وأن المصدر فرع لها . وذهب البصريون وأهل التحقيق إلى أن المصدر هو الأصل لعلل منها : أن القاعدة النظرية تقول : إن الفرع يشترك مع الأصل ، ويزيد عليه ، ولا تصح القاعدة هنا إلا بكون المصدر أصلاً للفعل ؛ لأن الفعل يشمل شيئين :

الأول : الحدث ، ويُعَيَّرُ عنه بالمصدر .

والثانى : وقت وقوع الحدث ، والمُعَيَّرُ عنه بالماضى ، والأمر ، والمضارع ، فشارك الفعل المصدر فى شئىء الأول ، وزاد على المصدر فى الشئىء الثانى .

هذا المصدر ، فتقول : ضَرَبْتُ مُشْتَقًّا مِنَ الضَّرْبِ ، سَمِعْتُ مُشْتَقًّا مِنَ السَّمْعِ ، وهكذا .
فكل الأشياء تعودُ على المصدرِ ، ولهذا سَمَّيْنَاهُ مصدرًا .

قال المؤلف رحمه الله تعالى : المصدرُ هو الاسمُ المنصوبُ الذي يحيى ثالثًا في
تصريف الفعل ^(١) .

قوله رحمه الله : المنصوب . فالمصدرُ من منصوباتِ الأسماءِ ، فإذا قلت : ضَرَبْتُ
ضَرْبًا . لم يَصِحَّ ؛ لأنه مرفوعٌ ، والمصدرُ لابدُّ أن يكونَ منصوبًا .

وإذا قلت : ضَرَبْتُ ضَرْبًا . لم يَصِحَّ أيضًا ؛ لأنَّ المصدرَ لابدُّ أن يكونَ منصوبًا .
وقوله رحمه الله : يحيى ثالثًا في تصريف الفعل . يعنى : إذا صرِفْتَ الفعلَ مَرَّتَيْنِ
جاء المصدرُ ^(٢) .

- (١) هذا هو تعريف المصدر في الاصطلاح .
وقيد « الاسم » يُخْرِجُ الفعل والحرف .
وقيد « المنصوب » يُخْرِجُ المرفوع والخفوض .
وقيد « الذى يحيى ثالثًا » يخرج ما جاء أولاً وثانيًا .
وقيد « فى تصريف الفعل » يخرج تصاريف الأسماء .
(٢) يعنى : إذا قال لك قائل : صَرَفَ « ضرب » مثلاً ، فأنت تذكر الماضى أولاً ، ثم تجيء بالمضارع ، ثم
بالمصدر ، فتقول : ضَرَبْتُ يُضَرِّبُ ضَرْبًا .
وليس الغرض ههنا معرفة المصدر لداته ، وإنما الغرض معرفة المفعول المطلق ، وهو يكون مصدرًا ، وهو
عبارة عن « ما ليس خبرًا ، مما دل على تأكيد عامله ، أو نوعه ، أو عدده » .
فقول : ليس خبرًا . مُخْرِجٌ لما كان خبرًا من المصادر ، نحو قولك : فَهَمْكَ فَهْمٌ دقيق .
وقول : مما دل على تأكيد عامله ، أو نوعه ، أو عدده . يفيد أن المفعول المطلق ثلاثة أنواع .
الأول : المؤكِّد لمعامله ، نحو : حَفِظْتُ الدَّرْسَ حِفْظًا ، ونحو : قَرَحْتُ بِقَدْرِكَ حَذَلًا . فقد أكَّد
الفاعل « حفظ » وفرج « بالمصدرين : « حفظًا ، وحَذَلًا » .
والثاني : المُتَيْنِ لنوع العامل ، نحو : أَحْبَبْتُ أَشْتَازِي حُبَّ الْوَلَدِ أَبَاهُ . ونحو : وَقَفْتُ لِلْأَسْتَاذِ وَقُوفُ
الْمُؤَدِّبِ .

ومثل لذلك رحمه الله بقوله : نحو : ضَرَبَ يَضْرِبُ ضَرْبًا .
 و « ضَرْبًا » مصدر^(١) .

ونحو : أَكَلَ يَأْكُلُ أَكْلًا . ف « أَكْلًا » مصدر .

ونحو : وَقَفَ يَقِفُ وَقُوفًا . ف « وَقُوفًا » مصدر .

ونحو : جَلَسَ يَجْلِسُ جُلُوسًا . ف « جُلُوسًا » مصدر .

ونحو : دَخَلَ يَدْخُلُ دُخُولًا . ف « دُخُولًا » مصدر .

ونحو : قَرَأَ يَقْرَأُ قِرَاءَةً . ف « قِرَاءَةً » مصدر .

وعلى هذا فيقس .

إذن : المصدر هو الذى يأتى فى المرتبة الثالثة فى تصنيف الفعل .



- فى هذين المثالين يشتر المصدر نوعية العامل ؛ بأنه كحسب الولد أباه ، وكوقوف المؤبد .

و « ضَرْبٌ » المتين للعدد ، نحو : ضَرْبُ الكَشُولِ ضَرْبَيْنِ ، ونحو : ضَرْبُهُ ثَلَاثُ ضَرْبَاتٍ .

فقد يشتر المصدر فى هذين المثالين عدد مرات وقوع العامل .

(١) وهو التصريف الثالث للمعمل ؛ إذ التصريف الأول : ضَرَبَ ، وهو الفعل الماضى ، والثانى : يَضْرِبُ ، وهو

الفعل المضارع ، والثالث : ضَرْبًا ، وهو المصدر ، أو المفعول المطلق .

وتعريف المصدر بما سبق هو من باب التقريب المناسب للمبتدئ .

أنواع المفعول المطلق

قال المؤلف رحمه الله : وهو قسمان : لفظي ، ومعنوي ، فإن وافق لفظه لفظ معناه فهو لفظي . نحو : قتلته قتلاً ، وإن وافق معنى فعله دون لفظه فهو معنوي . نحو : جلست قعوداً ، وقمت وقوفاً ، وما أشبه ذلك .

يقول المؤلف رحمه الله : إن المصدر يتقسم إلى قسمين : لفظي ومعنوي^(١) ، فما وافق الفعل في مادته^(٢) فهو لفظي ، وما وافقه في معناه فهو معنوي^(٣) ، ولكن لاحظوا

(١) وهذا هو الذي عليه جمهور النحاة .

(٢) بأن يكون مشتقاً على حروفه ، وفي معناه أيضاً بأن يكون المعنى المراد من الفعل هو المعنى المراد من المصدر .

وعليه فإن المصدر اللفظي يضبط بأنه ما اتفق مع فعله في شيئين :

الأول حروف اللفظ .

والثاني المعنى .

ومثل له المؤلف رحمه الله بقوله : قتلته قتلاً ؛ حيث إن المصدر هو كلمة « قتل » ، وقد شارك الفعل « قتل » في حروفه ؛ فإن حروف المصدر هي بعينها حروف الفعل ، إلا أن العين في الفعل مفتوحة ، وفي المصدر ساكنة ، وفي معناه ، وهو إزهاق نفس .

وإعراب هذا المثال هكذا :

قتلته : قتل : فعل ماض مبني على السكون ؛ لاتصاله بضمير الرفع المتحرك « التاء » .

والتاء : ضمير متصل مبني على الضم في محل رفع ، فاعل ، والتاء ضمير متصل مبني على الضم في محل نصب مفعول به .

قتلاً : مفعول مطلق منصوب بالفتحة الظاهرة على آخره ، أو يقال : قتلاً : مصدر منصوب بالفتحة الظاهرة على آخره ، أو يقال : قتلاً : اسم منصوب بالفتحة الظاهرة على آخره للمصدرية .

(٣) فالمصدر يوافق الفعل الناصب له في معناه ، ولا يوافق في حروفه ، بأن تكون حروف المصدر غير حروف الفعل .

ومثل له المؤلف رحمه الله بقوله : جلست قعوداً ، وقمت وقوفاً ؛ إذ المصدر كلمة « قعوداً » ، و« وقوفاً » في المثالين .

وكلمة « قعوداً » في المثال الأول لا توافق حروف الفعل « جلس » ، لكن توافق معناه ؛ إذ كلمة « قعد » بمعنى كلمة « جلس » ، وكلمة « وقوفاً » لا توافق فعل « قام » في حروفه ، ولكن توافقه في معناه ؛ إذ إن

كلمة « قام » بمعنى كلمة « وقف » . =

أيضاً أنه لا بد أن يوافق الفعل في مادّته ومعناه ، فإذا وافق الفعل في مادّته ومعناه فهو لفظي ، وإن وافقه في المعنى دون اللفظ فهو معنوي .

فإذا قلت : ضربت ضرباً ، فالمصدر هنا لفظي ؛ لأنه وافق الفعل في المادّة ، وإذا قلت : أكلت أكلاً . فهو لفظي أيضاً ؛ لأنه وافق الفعل في المادّة من « أكل » ؛ الهمزة والكاف واللام .

وإذا قلت : جلستُ قعوداً ، فهو معنوي ؛ لأنه يخالف فعله في لفظه دون معناه . وإذا قلت : وقفتُ قياماً . فهو معنوي أيضاً ؛ لأنه يوافق الفعل في المعنى فقط ، أمّا اللفظ فلا ، اللفظ وقفتُ ، هذا الفعل ، قياماً ، هذا المصدر .

وقد مثل ابن مالك في ألفيته للمصدر المعنوي بقوله : وأفرح الجدّل^(١) . فالجدّل - يعني : الفرح - مصدر معنوي ؛ لأنه موافق للفعل في المعنى دون اللفظ . وينوب مناب المصدر ما أضيف إلى المصدر ، مثل : كلّ ، وبعض ، وأشدّ ، وأقوى ، وما أشبه ذلك ، فتقول : ضربته كلّ الضرب .

فـ « كل » هنا لا يمكن أن تقول : إنها مصدر ؛ لأنها لا توافّق « ضرب » ، لا في المعنى ، ولا في اللفظ ، ولذلك تقول : هذا نائب مناب المصدر ، و« كلّ » مضاف ، و« الضرب » مضاف إليه .

وتقول : ضربته أشدّ الضرب . هنا أيضاً « أشدّ » نائب مناب المصدر ، وليس بمصدر ؛ لأنه لا يوافق الفعل ، لا في اللفظ ، ولا في المعنى .

= ومن ثمّ يبيّن وجه التسمية للقسم الأول بأنه لفظي ؛ لأنه يوافق فعله في الحروف والمعظ ، خلافاً للثاني فإنه يوافق فعله في المعنى .

وهذا التقسيم إنما يأتي على مذهب المازني القائل : إنّ « قعوداً » في الأول منصوب - « جلست » - و« وقوفاً » منصوب - « قمت » - ، خلافاً لمن يقول : إنهما منصوبان بفعل مقدّر من لفظهما ؛ أي : فعدت قعوداً ، ووقفت وقوفاً ؛ فإنه عنده لفظي لا غير .

(١) الألفية ، باب المفعول المطلق ، البيت رقم (٢٨٩) .

وتقول : أعطَيْتُهُ بعضَ العطاءِ ، هذا أيضًا نائبُ منابِ المصدرِ ؛ لأنَّ « بعض » لا تُوافقُ « أعطى » ، لا فى اللفظِ ، ولا فى المعنى .

وقد مثل ابنُ مالكٍ رحمه الله فى أَلْفِيَّتِهِ للنائبِ منابِ المصدرِ بقوله : كَجِدُّ كُلِّ الجِدِّ^(١) . فـ « كُلِّ » نائبُ منابِ المصدرِ .

وإذا قلتُ أَكَلْتُ بعضَ الرغيفِ . فهل « بعض » هنا نائبُ منابِ المصدرِ ؟
الجوابُ : لا ؛ لأنه ما أُضِيفَ إلى المصدرِ ، فالرغيفُ ليس مصدرًا لـ « أكل » ، ولا معناه .

إذن : يكونُ مفعولًا به .

وتقول : أَكَلْتُ كُلَّ الرغيفِ . كذلك مفعولٌ به .

وتقول : أَكَلْتُ كُلَّ الأكلِ . نائبُ منابِ المصدرِ .

وتقول : أَكَلْتُ كُلَّ الطعامِ . مفعولٌ به ؛ لأنه ما أُضِيفَ إلى المصدرِ^(٢) .



(١) الألفية ، باب المفعول المطلق ، البيت رقم (٢٨٩) .

(٢) وبهذا ينتهى الكلام على باب المصدر ، وذاكم هو مُلَخَّص ما ذُكِرَ فى هذا الباب :

١ المصدر هو الثانى من منصوبات الأسماء ، ويُشَقَّى أيضًا المفعول المطلق ، وهو فى اصطلاح النحاة : الاسمُ المنصوب الذى يحىء ثالثًا فى تصريف الفعل .

٢ المصدر هو أصل الاشتقاق ، فالفعل مشتق من المصدر ، وليس العكس على الراجع من أقوال النحاة .

٣ المفعول المطلق ثلاثة أنواع : المؤكَّد لعامله ، والمُتَّبِعُ لنوع العامل ، والمُتَّبِعُ للعدد .

٤ - يقسم المصدر الذى يُنْقَضُ على أنه مفعول مطلق إلى قسمين :

نحسبه لأوَّل ما يوافق الفعل الناصب له فى لفظه ، بأن يكون مشتغلًا على حروفه ، وفى معناه أيضًا بأن يكون المعنى المراد من الفعل هو المعنى المراد من المصدر .

و نحسبه لآخر ما يوافق الفعل الناصب له فى معناه ، ولا يوافق فى حروفه ، بأن تكون حروف المصدر غير حروف الفعل .

٥ يبوب مدب المصدر ما أُضِيفَ إلى المصدر ، مثل : كل ، وبعض ، وأشدُّ ، وأقوى ، وما أشه ذلك .

بَابُ ظَرْفِ الزَّمَانِ،
وِظَرْفِ الْمَكَانِ

باب ظرف الزمان، وظرف المكان ظرف الزمان، وظرف المكان^(١)

قال المؤلف رحمه الله تعالى : (باب ظرف الزمان وظرف المكان) ظرف الزمان هو اسم الزمان المنصوب بتقدير « في » ، نحو : اليوم ، والليلة ، وغدوة ، ونكوه ، وسحرا ، وغدا ، وعتمة وصاها مساء ، وأبدا ، وأمدا ، وحبا . وما أشبه ذلك .

قال المؤلف رحمه الله تعالى : باب ظرف الزمان وظرف المكان ويُسمى هذا الباب أيضا باب المفعول فيه ؛ لأنَّ الظرف إما مكان كالبيت ، وإما زمان كالشهر ، وكلُّ منهما يَقَعُ الفعلُ فيه ، ولا يَقَعُ عليه ، ولا به .

ونحن نَقَلُمُ أننا لا بدُّ أن نَقَعَ في ظرف ، بل لا بدُّ أن نَقَعَ في ظرفين : أحدهما : مكانيّ ، والثاني : زمانيّ ، فكلُّ إنسانٍ يعيشُ في مكانٍ ، وكلُّ إنسانٍ يعيشُ في زمانٍ ، ولهذا لا بدُّ من الظرفين ، فما هو ظرفُ الزمان ، وما هو ظرفُ المكان ؟

يقول المؤلف رحمه الله تعالى : ظرفُ الزمان هو اسمُ الزمان المنصوب بتقدير « في » . وانظرُ إلى دِقَّةِ المؤلف رحمه الله ، مع أنه كتابٌ مُخْتَصَرٌ ، حيث قال : اسمُ الزمان المنصوب بتقدير « في » . ولم يَقُلْ : كلُّ اسمِ زمانٍ فهو ظرفٌ ؛ لأنَّ الظرف هنا المرادُ به الظرف الاصطلاحي ، لا الظرف اللغوي ، الظرف اللغوي أعمُّ^(٢) .

(١) الظرف معناه في اللغة : الرعاء ، تقول : هذا الإناء ظرف الماء ؛ أي : وعاءه .

وأما اصطلاحاً فهو ما سيذكره المؤلف رحمه الله ، وهو نوعان : الأول : ظرف الزمان ، والثاني : ظرف المكان .

(٢) لأنه يشمل كل اسم زمان ، وهذا بخلاف الظرف الاصطلاحي الذي هو اسم الزمان المنصوب بتقدير « في » .

وقول المؤلف رحمه الله . اسم يُخرج الفعل والحرف .
وهو له الزمان . يُخرج المكان .

وهو له المنصوب . يُخرج المخفوض والمرفوع .

وقوله : بتقدير « في » . يُخرج ما لا يصلح فيه التقدير بـ « في » . وتقدير « في » نوعان : =

ومثال ظرف الزمان أن تقول : قَدِمَ فلانُ اليومَ . فالتقديرُ : في اليومِ .

وتقولُ : يُحايِبُ اللهُ الخلائقَ يومَ القيامةِ . أى : في يومِ القيامةِ . وليس من ظرفِ الزمانِ اصطلاحاً قوله تعالى : ﴿ وَإِنَّ يَوْمًا عِنْدَ رَبِّكَ كَأَلْفِ سَنَةٍ ﴾ . فـ « يَوْمًا » هنا ليست ظرفَ زمانٍ ؛ لأنها لم تُنصَبْ على تقديرٍ « في » ، بل هذه اسمُ « إن » ، والمؤلفُ اشترط أن يكونَ منصوبًا على تقديرٍ « في » .

وليس منه أيضًا أن تقولَ : ضُمَّتْ يَوْمًا . فـ « يَوْمًا » هنا هل هي مفعولٌ به ، أم ظرفٌ ؟ يعنى : هل المعنى ضُمَّتْ في يومٍ ، أم ضُمَّتْ اليومَ نفسه ؟
الجوابُ : المعنى : ضُمَّتْ اليومَ نفسه .

إذن : « يَوْمًا » مفعولٌ به ، وليست ظرفًا .

وقوله رحمه الله : نحو : اليومَ . والليلةَ . وغُدوةً . وبُكرَةً . وسَحَرًا ، وغَدًا . وغَمَةً . وصباحًا ، ومساءً ، وأبدًا ، وأقدًا . وحيًا . وما أشبه ذلك .
ذكر المؤلف رحمه الله أمثلة كثيرةً ، وهى :

١ - اليومَ ^(١) . تقولُ : متى يَقْدَمُ زيدٌ ؟ فيقولُ : يَقْدَمُ اليومَ . أى : يَقْدَمُ في اليومِ .

= الأول : تقدير « في » لفظًا ، وهذا غير مقصود .

والثاني : تقدير « في » معنىً ، وهذا هو المقصود هنا .

ومثاله : رُزْتُ الليلةَ زيدًا . فكلمة « الليلة » ظرف زمان منصوب بالفتحة الظاهرة على آخره ؛ لأنه يصلح فيه تقدير معنى « في » ، والتقدير : رُزْتُ في زمنِ الليلِ زيدًا .

واعلم أن الزمان ينقسم إلى قسمين : الأول المُحْتَضَرُ ، والثاني المُتَبَعُ ، أما المحتضَر فهو ما دل على مقدار معين محدود من الزمان ، وأما المتبَع فهو ما دل على مقدار غير معين ولا محدود .

ومثال المحتضَر : الشهرُ ، والسنةُ ، واليومُ ، والعامُ ، والأسبوعُ .

ومثال المتبَع : اللحظةُ ، والوقتُ ، والزمانُ ، والحينُ .

وكل واحد من هذين النوعين يجوز انتصابه على أنه مفعول فيه .

وقد ذكر المؤلف رحمه الله من الألفاظ الدالة على الزمان اثني عشر لفظًا ، سيأتى ذكرها قريبًا إن شاء الله .

(١) أيوم يقصد به الزمن الذى أوله طلوع الفجر ، وآخره غروب الشمس .

٢- الليلة^(١) : تقول : متى يُسافر؟ فيقول : يُسافر الليلة . أى : فى الليلة .

٣- غُدوة^(٢) : تقول : متى تَزُورنى ؟ فيقول : غُدوة . أى : فى الغُدوة ؛ أى : فى الصباح .

وقال تعالى : ﴿ النَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا ﴾ .

يعنى : فى الغُدُوِّ والعِشِيِّ .

وعلى هذا يكون « غُدُوًّا ، وَعَشِيًّا » ظرفى زمان ، منصوبين على الظرفية .

٤- بُكْرَة^(٣) : تقول مثلاً : يَتَدَيُّ زيدُ العملَ بُكْرَةً . أى : فى البُكْرَةِ .

٥- سَحَرًا^(٤) : تقول : يَسْتَقِيطُ زيدٌ من الليلِ سَحَرًا . يعنى : فى السَحَرِ .

٦- غَدًا^(٥) : تقول لشخص : متى تَبْدَأُ الدراسة ؟ فيقول : غَدًا . يعنى : فى غدٍ .

٧- عَتَمَةً^(٦) : يعنى : عِشَاءً ، تقول : زيدٌ يَتَعَشَّى عَتَمَةً . يعنى : فى العَتَمَةِ .

٨- صَبَاحًا^(٧) : تقول : نَزَلَ المطرُ صَبَاحًا . يعنى : فى الصباح .

٩- مَسَاءً^(٨) : تقول : تُغْلَقُ الدُّكَاكِينُ مَسَاءً . يعنى : فى المساء .

(١) الليلة يقصد بها الزمان الذى أوله غروب الشمس ، وآخره طلوع الفجر .

(٢) الغُدوة هى الوقت ما بين صلاة الصبح وطلوع الشمس ، وهى بالصُّرْفِ وعدمه ؛ للتعلمية والتأنيث ، فعلى الأول تقول : أَرُورُكَ غُدُوَّةً . بالتونين ؛ أى : غُدوة أى يوم كان .

وعسى اثنى تقول : أَرُورُكَ غُدُوَّةً . بغير تنوين ؛ أى : غُدوة يوم مُعَيَّن .

(٣) أى . أول النهار ، وهى بالتونين وعدمه ، كما تقدم فى « غُدوة » ، تقول : أَرُورُكَ بُكْرَةً ، أو لُكْرَةً يوم الجمعة .

(٤) أى : آخِرُ الليلِ قُبَيْلَ الفجر ، وهى بالصرف وعدمه للعلمية والقُذْل ، تقول : أَجِيتُكَ سَحَرًا ، أو سَحَرٍ يوم الجمعة .

(٥) هو اسم لليوم الذى بعد يومك الذى أنت فيه .

(٦) هى اسم لثُلُثِ الليلِ الأول .

(٧) هو اسم للوقت الذى يبتدىء من أول نصف الليل الثانى إلى الزوال .

(٨) هو اسم للوقت الذى يبتدىء من الزوال إلى آخر نصف الليل الأول .

١٠ - أمداً : هي ظرفُ زمانٍ للتأيد ، قال تعالى : ﴿ خَلِيدِينَ فِيهَا أَبَدًا ﴾ .

١١ - أمداً : هي أيضاً ظرفُ زمانٍ ، لكنها للتوقيت ؛ يعنى : مُوقَّتةً ، تقول مثلاً : سأبقى عندك أمداً . يعنى : فى أَمَدٍ ، لا دائماً .

وأما قوله تعالى : ﴿ لَوْ أَنَّ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُ أَمَدًا ﴾ . فـ « أَمَدًا » فيه ليست ظرفاً ، ولكنها اسمٌ « إِنَّ » مُؤَخَّرٌ .

١٢ - حيناً : تقول : سأملكُ عندك حيناً من الزمن . يعنى : فى حينٍ .

وأما قوله تعالى : ﴿ هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ ﴾ . فهذه ليست على تقديرٍ « فى » ، ولهذا لم تُنصَب .

فصار ظرفُ الزمانِ إذا كان على تقديرٍ « فى » فإنه يُنصَب ، ويُسمَّى ظرفاً .

(١) الأبد : الزمان المستقبل الذى لا نهاية له .

(٢) وهو اسمُ لزمانٍ مُبْتَهَمٍ ، غير معلوم الابتداء ، ولا الانتهاء .

ويلحق بهذه الألفاظ الاثني عشر ما أشبهها من كل اسم دالٌّ على الزمان ، سواء كان محتضناً ؛ مثل ضحوة ، وضحى ، أم كان مُبْتَهَمًا ، مثل : وقت ، وساعة ، ولحظة ، وزمان ، وبُزْهة ؛ فإن هذه وما مثلها يحور نصب كل واحد منها على أنه مفعول فيه .

واعلم أن ناصب هذه الظروف ما يُذَكَّرُ معها من فعلٍ أو شبيهه .

ظرف المكان

قَالَ الْمُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى : وَظَرْفُ الْمَكَانِ هُوَ اسْمُ الْمَكَانِ الْمَصْبُوتِ . مَصْبُورٌ فِي « . نَحْوُ أَمَامَ . وَخَلْفَ . وَقُدَّامَ . وَوَرَاءَ . وَفَوْقَ . وَتَحْتَ . وَعَدَا . وَبِإِذَا . وَنَلْفَاءَ . وَتَهَمَ ، وَهَنَا ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ .

عَرَفَ الْمُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ ظَرْفَ الْمَكَانِ بِأَنَّهُ اسْمُ الْمَكَانِ الْمَصْبُوتِ بِتَقْدِيرِ « فِي »^(١) ، وَمِثْلَ عَلَى ذَلِكَ بِالْأَمْثَلَةِ التَّالِيَةِ :

١ - أَمَامَ^(٢) : تَقُولُ مِثْلًا : الْبَيْتُ أَمَامَكَ .

وَكَمَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ لَمَّا قَالَ لَهُ أَسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ حِينَ نَزَلَ ، وَهُوَ فِي سِيرِهِ مِنَ الْمُرْدَلِفَةِ إِلَى غَرْفَةٍ ، نَزَلَ فِي أَثْنَاءِ الطَّرِيقِ ، فَبَالَ ، وَتَوَضَّأَ ، فَقَالَ : الصَّلَاةُ . قَالَ :

(١) فَظَرْفُ الْمَكَانِ عِبَارَةٌ عَنِ الْأَسْمِ الدَّالِّ عَلَى الْمَكَانِ الْمُتَّهَمِ ، الْمَصْبُوتِ بِلَفْظِ عَامِلِهِ الدَّالِّ عَلَى مَا وَقَعَ فِيهِ ، عَلَى مَعْنَى « فِي » الظَّرْفِيَّةِ ، نَحْوُ : جَلَسْتُ فَوْقَ السُّطْحِ ؛ فَإِنَّ لَفْظَ « جَلَسْتُ » دَالٌّ عَلَى مَعْنَى الْجُلُوسِ الْوَاقِعِ فِي الْمَكَانِ الْعَالِيِّ .

فَقِيدَ « الْأَسْمِ » يُخْرِجُ الْفِعْلَ وَالْحَرْفَ .

وَقِيدَ « الدَّالِّ عَلَى الْمَكَانِ » يُخْرِجُ الدَّالَّ عَلَى الزَّمَانِ .

وَقِيدَ « الْمَنْصُوبِ » يَخْرِجُ الْمَخْفُوضَ وَالْمَرْفُوعَ .

وَقِيدَ « عَلَى مَعْنَى فِي الظَّرْفِيَّةِ » يَخْرِجُ مَا قُلْتُ فِيهِ غَيْرَهَا ، أَوْ مَا لَا يَصْلَحُ تَقْدِيرُهَا فِيهِ .

وَقَالَ الشَّيْخُ حَسَنُ الْكَفَرَاوِي فِي شَرْحِهِ لِلْأَجْرُومِيَّةِ ص ٩٧ : وَقَوْلِي : عَلَى مَعْنَى « فِي » . أَوَّلَى مِنْ قَوْلِهِ : بِتَقْدِيرِ « فِي » ؛ فَإِنَّ مِنْ ظَرْفِ الْمَكَانِ مَا لَا تُقَدَّرُ مَعَهُ فِي ، كـ « عِنْدَ » . اهـ

وَمِثَالُ ذَلِكَ : وَقَفْتُ أَمَامَ زَيْدٍ . وَالتَّقْدِيرُ : وَقَفْتُ فِي مَكَانٍ أَمَامَ زَيْدٍ .

وَهُوَ أَيْضًا يَنْقَسِمُ إِلَى قِسْمَيْنِ : مُخْتَصٍ ، وَمُبْهِمٍ :

أَمَّا الْمُخْتَصُّ فَهُوَ مَا لَهُ صُورَةٌ وَحُدُودٌ مُحْصَوْرَةٌ ؛ مِثْلُ : الدَّارِ ، وَالْمَسْجِدِ ، وَالْحَدِيقَةِ ، وَالْبَيْسْتَانِ .

وَأَمَّا الْمُبْهِمُ فَهُوَ مَا لَيْسَ لَهُ صُورَةٌ ، وَلَا حُدُودٌ مُحْصَوْرَةٌ ، مِثْلُ : وَرَاءَ ، وَأَمَامَ .

وَلَا يَحُورُ أَنْ يُنْصَبَ عَلَى أَنَّهُ مَقْعُولٌ فِيهِ مِنْ هَذَيْنِ الْقِسْمَيْنِ إِلَّا الثَّانِي ، وَهُوَ الْمُتَّهَمُ ، أَمَّا الْأَوَّلُ - وَهُوَ الْمُخْتَصُّ - فَيَجِبُ خَرُؤُهُ بِحَرْفٍ جَرٍ يَدُلُّ عَلَى الْمَرَادِ ، نَحْوُ : اعْتَكَفْتُ فِي الْمَسْجِدِ ، وَرُزْتُ عَلَيْكَ فِي دَارِهِ .

وَقَدْ ذَكَرَ الْمُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ مِنَ الْأَلْفَاظِ الدَّالَّةِ عَلَى الْمَكَانِ ثَلَاثَةَ عَشَرَ لَفْظًا .

(٢) هُوَ مَا كَانَ فِي مَكَانٍ قُبَائِلَتِكَ وَقُدَّامَكَ ، وَهُوَ ضِدُّ خَلْفَ .

« الصلاة أمامك »^(١).

وتقول أيضا : جلستُ أمام المُعلِّم . فـ « أمام » ظرفُ مكانٍ . إذن : « أمام » ظرفُ مكانٍ منصوبٌ على الظرفية .

٣- حذف . تقولُ مثلاً جلستُ خلفَ أبي ، صليتُ خلفَ الإمام . فـ « خلف » في هذين المثالين ظرفُ مكانٍ .

فإذا قال قائلٌ : أليس الله يقولُ : ﴿ مِنْ يَتْنِ أَيْدِيهِمْ وَمِنْ خَلْفِهِمْ ﴾ ؟

نقولُ : بلى ، لكن لما جاءت « من » لم تُنصب ، ولذلك لو حذفت صار منصوباً . على كلِّ حالٍ تكونُ « خلف » ظرفَ مكانٍ منصوباً ، ما لم يُقترنَ بها حرفُ جرٍّ ، مثلُ : من خلف .

٣- ٤- قدام ، ووراء كلمتان مرادفتان لقوله : أمام ، وخلف . ومثالُ « قدام » قولك : سيرتُ قدامك .

ومثالُ « وراء » قولك : سيرتُ وراءك .

وأما قوله تعالى : ﴿ وَمِنْ وَرَائِهِمْ بَزَرْجٌ ﴾ . فهنا لم تُنصب « وراء » ؛ لأنها دخلت عليها « من » .

٥- فوق قال الله تعالى : ﴿ وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ ﴾ . فـ « فوق » ظرفُ مكانٍ .

٦- تحت . نحو قوله تعالى : ﴿ جَنَابٌ تَجْرَى تَحْتَهَا الْأَنْهَارُ ﴾ .

وفى آياتٍ كثيرةٍ أخرى : ﴿ مِنْ تَحْتِهَا ﴾ . ولكنها لم تُنصب لدخولِ « من » ، أمّا إذا لم تُدخل « من » فهي منصوبة .

(١) البحارى (١٣٩ ، ١٨١ ، ١٦٦٧ ، ١٦٦٩ ، ١٦٧٢) ، ومسلم ٩٣١/٢ (١٢٨٠) .

(٢) يقصد بها صد « قدام » ، وأمام » ، وهى بمعنى « وراء » .

(٣) يقصد به : ما كبر علانياً ، ضد الشغل والانحفاض ، وقيل : « فوق » هو كل ما علا شيئاً . قيس هـ . فوقه

٧- عند^(١) : تقول : جلست عندك .

وقال الله تعالى : ﴿ وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ ﴾ ، وقال تعالى : ﴿ وَمَنْ عِنْدَهُ لَا يَشْكُرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِ ﴾ .

إذن : « عند » ظرف مكان ، وهي كثيرة في القرآن ، وغير القرآن .

فإن قال قائل : أليس يُقال : من عنده . بجر « عند » ؟

فالجواب : نعم ، ولكن ذلك لدخول « من » عليها ، فإذا دخلت عليها « من » لم تُكْرَ ظرفاً منصوباً .

٨- مع^(٢) : يقال : مع . بسكون العين ، ويقال : مع . بفتح العين .

قال الله تعالى : ﴿ وَاللَّهُ مَعَ الصَّابِرِينَ ﴾ ، وقال تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ مَعَ الَّذِينَ اتَّقَوْا ﴾ . ف « مع » هنا ظرف منصوب على الظرفية ، وهي دائماً منصوبة على الظرفية ، فلا تأتي إلا ظرفاً منصوباً .

٩ . ١٠- إزاء ، وجزاء . كلاهما بمعنى : مُحَاذِيًا ومُسَاوِيًا له . تقول : هذا بإزاء

هذا ؛ أى : مُساوٍ له ، ولكنها ليست من هذا الباب الذي نحن فيه^(٣) .

وتقول : جلست إزاء الباب . ف « إزاء » ظرف مكان .

وتقول : جلست جِذَاءَكَ . أى : مُحَاذِيًا ومُسَاوِيًا لك ، وتكون « جِذَاءَكَ » منصوبة على الظرفية المكانية .

١١- تلقاء : هى ظرف مكان أيضاً ، منصوب على الظرفية ، وقد تُجر « من » ،

مثل : مَنْ يَلْقَاءُ أَنْفُسِهِمْ .

تقول : جلست يَلْقَاءَكَ . أى : أمامك ، فهى منصوبة على الظرفية المكانية .

(١) بقصد بها معنى « قريب » ، أو « بجوار » ، ونحوهما .

(٢) بقصد بها معنى المعية المتعلق بمكان .

(٣) لأنها محروقة بحرف الجر « الباء » .

١٢ نه^١ : وهذه يَأْتِي غَلَطٌ فِيهَا كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ ، تَجِدُهُ يَقُولُ : وَمِنْ ثَمَّ كَانَ كَذَا وَكَذَا . وَهَذَا غَلَطٌ عَظِيمٌ ؛ لِأَنَّ « ثَمَّ » حَرْفٌ عَطْفٍ ، وَ« ثَمَّ » ظَرْفٌ مَكَانٍ ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ رَأَيْتَ نَعِيمًا وَمُلْكًا كَبِيرًا ﴾ .

فـ « ثَمَّ » ؛ يَعْنَى : هُنَاكَ .

١٣ - هُنَا : « هُنَا » ظَرْفٌ مَكَانٍ ، تَقُولُ : اجْلِسْ هُنَا .

وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ إِنَّا هَا هُنَا قَاعِدُونَ ﴾ . فـ « هُنَا » ظَرْفٌ مَكَانٍ .

وَالْفَرْقُ بَيْنَ « هُنَا » وَ« ثَمَّ » أَنَّ « هُنَا » لِلْقَرِيبِ ، وَ« ثَمَّ » لِلْبَعِيدِ ، فَقَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ رَأَيْتَ نَعِيمًا وَمُلْكًا كَبِيرًا ﴾ . « ثَمَّ » يَعْنَى : هُنَاكَ لِلْبَعِيدِ ، وَتَقُولُ : جَلَسْتُ هُنَا . يَعْنَى : فِي الْمَكَانِ الْقَرِيبِ .

وَعَلَيْهِ فَإِذَا قَالَ الشَّيْخُ لِلتَّلْمِيزَةِ : اجْلِسْ ثَمَّ . فَجَلَسَ عِنْدَ رُكْبَتَيْهِ ، فَإِنَّهُ لَا يَكُونُ مُتَمَيِّزًا ؛ لِأَنَّ « ثَمَّ » لِلْبَعِيدِ ، وَإِذَا قَالَ لِلتَّلْمِيزَةِ آخَرَ : اجْلِسْ هُنَا . فَجَلَسَ بَعِيدًا فَقَدْ أَخْطَأَ أَيْضًا^(٢) .

(١) بفتح المثلثة ، اسم إشارة للمكان البعيد ، فهي بخلاف « ثَمَّ » - بضم التاء - التي مضي أنها من حروف العطف ، وانظر ما تقدم .

(٢) وينتهي بالكلام على باب ظرف المكان . وظرف الزمان . وهذا هو مُلَخَّصُ ما مضى فيه

١ - الظرف نوعان : ظرف زمان ، وظرف مكان .

٢ - يُسَمَّى باب ظرف الزمان وظرف المكان أَيْضًا باب المفعول فيه ؛ لِأَنَّ الظرف إما مكان كالبيت . وإما زمان كالشهر ، وكل منهما يقع الفعل فيه ، ولا يقع عليه ، ولا به .

٣ - ظرف الزمان هو اسم الزمان المنصوب بتقدير « فِي » .

٤ - ينقسم الزمان إلى قسمين : مختص ، ومبهم :

فالمختص هو ما دل على مقدار معين محدود من الزمان .

والمبهم هو ما دل على مقدار غير معين ، ولا محدود .

٥ - ذكر المؤلف رحمه الله من الألفاظ الدالة على الزمان اثني عشر لفظًا ، هي : اليوم ، والنسبة ، وُعْدُوهُ ، وَبُكْرَةُ ، وَشَحْرَا ، وَغَدَا ، وَغَمَّة ، وَصَبَاحًا ، وَمَسَاءً ، وَأَمْدًا ، وَجَبْتَا .

٦ - يحجر هذه الألفاظ الاثني عشر ما أشبهها من كل اسم دال على الزمان ، سواء كان محصًى ،



= مثل : ضُخوة ، وضُحى ، أم كان مُبْهَمًا ، مثل ، وقت ، وساعة ، ولحظة ، وزمان ، وبُزْهة ، فإن هذه وما مائلها يجوز نصب كل واحد منها على أنه مفعول فيه .

٧- ناصب هذه الظروف ما يُذَكَّرُ معها من فعل أو شبهه .

٨- ظرف المكان هو الاسم الدال على المكان الميهم ، المنصوب بلفظ عامله ، الدال على ما وقع فيه ، على معنى « فى » الظرفية .

٩- ينقسم ظرف الزمان إلى قسمين : مختص ومبهم :

أما المختص فهو ما له صورة وحدود محصورة ؛ مثل : الدار ، والمسجد ، والحديقة ، والستان .

وأما الميهم فهو ما ليس له صورة ، ولا حدود محصورة ، مثل : وراء ، وأمام .

ولا يجوز أن ينصب على أنه مفعول فيه من هذين القسمين إلا الثانى ، وهو الميهم ، أما الأول وهو

المختص - فيجب حره بحرف جر يدل على المراد ، نحو : اعتكفت فى المسجد ، ورزئتُ عليَّ فى داره

١٠- ذكر المؤلف رحمه الله من الألفاظ الدالة على المكان ثلاثة عشر لفظًا ، هى : أمام ، وحلف ،

وقُدَام ، ووراء ، وفوق ، وتحت ، وعند ، ومع ، وإزاء ، وحذاء ، وتلقاء ، وثَم ، وها .

١١- الفرق بين « هنا » ، و« ثَم » أنَّ هنا للقريب ، و« ثَم » للبعيد .

والحمد لله الذى بنعمته تتم الصالحات

بَابُ الْحَالِ

باب الحال

الحال

قال المؤلف رحمه الله تعالى : (باب الحال) ، الحال هو الاسم المنسوب .
المفسر لما أسهم من الهنات . نحو قولك : جاء زيد راکباً . وركب الفرس مشرجاً ،
ولقيت عبداً لله راکباً . وما أشبه ذلك .

قال المؤلف رحمه الله تعالى : باب الحال . الحال في اللغة هو ما يكون عليه
الشيء ، وهو مذكّر لفظاً ، مؤنث معنى ، هذا هو الألفصح ، ولهذا تقول : الحال الأولى ،
ولا تقل : الحالة الأولى .

مع أن المشهور في التعبير عند كثير من الناس أنهم يقولون : الحالة الأولى .
ويقولون : إلا في هذه الحالة ، ولكن الألفصح أن تقول : الحال الأولى ، وتقول : في هذه
الحال . ولا تقل : في هذه الحالة .

فهذا إنسان مريض ، تقول : حاله مريض ، وصحيح ، تقول : حاله صحيح ،
وشبعان ، تقول : حاله الشيع ، وهكذا^(١) .

(١) وقد الشيع محمد محيي الدين رحمه الله في تعليقه على أوضح المسالك ٢ ٢٥٧ ، حاشية ٣ .
اعلم أن لفظ الحال يذكر فيقال : (حال) ويؤنث فيقال : (حالة) بالهاء ، وأن معناه قد يُذكر ، فيعود
الضمير عليه مذكراً ، ويسد إليه العمل الماضي بغير تاء ، ويشار إليه باسم الإشارة الموضوع للمذكر ،
ويوصف بما يوصف به المذكر ، وغير ذلك مما لا يعسر عليك استقصاؤه .
وقد يؤنث معناه ، ليعود الضمير عليه مؤنثاً ، ويسد إليه الفعل الماضي مقترناً بفاء التأنيث ، ويشار إليه باسم
إشارة الموضوع للمؤنث ، ويوصف بما يوصف به المؤنث .

ومن شواهد تذكير لفظ الحال قول الشاعر :

بداً أغضبتك الدهر حال من امرئ قد غمّه وواجل أقره والليالي

ومن شواهد تأنيث لفظها قول الفرزدق :

على حالة لو أن في القوم خاتماً على مجوده صنت به نفس خاتم

وقد ذكر لفظ الحال مذكراً فأنت في سعة من أن تذكر معناه أو تؤنثه ، تقول : هذا حال . وهذه حال .

لكن فى الاصطلاح يقول المؤلف رحمه الله : هو الاسم المنصوب المُقَسَّر لما أثبتهم من الهيئات .

فقلوه : هو الاسم^(١) . أفادنا أن الفعل لا يكون حالاً .

فأمّا قول القائل : جاء زيدٌ يُهْزِلُ . فإنَّ يُهْزِلُ ليست حالاً ، إنما الحالُ جملةُ الفعل^(٢) ، وليس نفسُ الفعلِ . المُهِمُّ أنه قد يأتى أحياناً بدلَ الاسمِ فعلٌ ، لكن لا يكونُ الفعلُ هو الحالُ ، ولكن يكونُ الحالُ هو الجملةُ ، مثلُ : لَقِيتى عبدَ اللهِ يَمْشِى . جملةُ « يَمْشِى » حالٌ من « عبد الله » ، ولا نقولُ : الفعلُ « يَمْشِى » حالٌ ، ولكن نقولُ : جملةُ « يَمْشِى » حالٌ . والدليلُ على أنها حالٌ أنك لو حذفْتَ الجملةَ ، وأثبتَ بعدها باسمٍ مفردٍ لكانَ تقديرُهُ : لَقِيتُ عبدَ اللهِ ماشياً .

وقوله : المنصوبُ . خرج به المرفوعُ والمجرورُ .

فلو قلتُ : مرزئتُ برجلٍ قائمٍ . فـ « قائمٍ » ليستُ حالاً ، وإن كانت هى حالاً فى الواقع^(٣) ، ولكنها ليست بحالٍ .

= وحال حسن ، وحال حسنة ، والحال الذى أنا فيه طيب ، والحال التى أنا فيها طيبة ، وكان حالنا يوم كذا جميلاً ، وكانت حالنا يوم كذا جميلة

وتأمل فى قول الشاعر : (أعجبتك الدهر حال) ، فقد أسند الفعل الماضى إلى لفظ الحال المذكور مقترناً بتاء التانيث ، وقال أبو الطيب المتنبى :

لَا حَيِّنَ عِنْدَكَ تُهْدِيهَا وَلَا مَالٌ قَلْبِي سَعِدَ التُّطُقُ إِنْ لَمْ يَسْعِدِ الْحَالُ

فذكرها لفظاً ومعنى فى قوله (يسعد الحال) .

وأما إذا كان لفظ الحال مؤنثاً فليس لك مَعْدَى عن تأنيث الفعل الذى تسنده إليها ، وتأنيث الإشارة إليها ، وتأنيث وصفها ، وتأنيث ما تخبر به عنها ، وهلم جرأ . اهـ

(١) قوله لاسم يشمل الصريح مثل « ضاحكاً » فى قولك : جاء محمدٌ ضاحكاً ، ويشمل المؤنث للصريح ، وهو الجملة والظرف ، مثل : « يضحك » فى قولك : جاء محمدٌ يَضْحَكُ . فإنه فى تأويل قولك : ضاحكاً . وكذلك قولنا : جاء محمدٌ مَتَّهْ أخوه . فإنه فى تأويل قولك : مُصَاحِبًا لأخيه .

وكذلك قول : جاء زيدٌ والشمسُ طالعةٌ . فإنه فى تأويل قولك : مُقَارِنًا لطلوع الشمس .

(٢) أى . أب الحار هو الجملة الفعلية المكوّنة من الفعل « يُهْزِلُ » ، والفاعل الضمير المستتر فيه .

(٣) ذر الحال التى هو عليها القيام .

ولو قلت : زيد قائم . ف « قائم » ليست بحالٍ أيضًا ؛ لأنها ليست منصوبة .

لكن لو قلت : جاء زيد راکبا . ف « راکبا » حالٌ ؛ لأنه اسمٌ منصوبٌ^(١) .

وقوله رحمه الله : السُّفْسُورُ لما انْتَهَبَهُم من الهِئَاتِ .

السُّفْسُورُ ؛ يعنى : المَوْضِعُ .

لما انْتَهَبَهُم مأخوذٌ من الإِبْهَامِ ؛ يعنى : لما خَفِيَ^(٢) .

من الهِئَاتِ ؛ يعنى : من هيئةِ الشئِ^(٣) .

فمثلاً إذا قلت : جاء زيدٌ راکبا . فَإِنَّ « راکبا » بَيَّنَّتْ هيئةَ زيدٍ عندَ مجيئه .

ولو قلت : جاء زيدٌ . فقط ، لم نَعْرِفْ هل جاء راکبا ؟ هل جاء ماشياً ؟ هل جاء

محمولاً ؟ لا ندرى ، فإذا قلت : راکبا . فقد فَشَّرْتَ ما انْتَبَهَم من الهيئة .

(١) وإنما ينصب الحال لفظاً ، أو تقديرًا ، أو متحلاً ، بالفعل الصريح ، أو شبه الفعل ؛ كاسم الفاعل ، واسم

المفعول ، والمصدر ، واسم المصدر ، وأفعال التفضيل ، والظرف ، والصفة المشبهة ، واسم الإشارة .

فاسم الإشارة نحو قوله تعالى : ﴿ هَذَا بَقْلِي شَيْخًا ﴾ . فناسب الحال « شَيْخًا » فى هذه الآية هو اسم

الإشارة « هذا » ؛ لأنه فى معنى « أشير » .

واسم الفاعل نحو : أنا راکبُ الفرسِ مُسْرِجًا . فناسب الحال « مُسْرِجًا » هو اسم الفاعل « راکب » .

واسم المفعول نحو : الفرسُ مَرَكَبْتُ مُسْرِجًا . فناسب الحال « مُسْرِجًا » هو اسم المفعول « مَرَكَبْتُ » .

والمصدر نحو : أعجبنى صرْتُكَ زيدًا مَكْتُوفًا . فناسب الحال « مَكْتُوفًا » هو المصدر « صرْتُكَ » .

واسم المصدر نحو : أعجبنى وُضُوؤُكَ جالسًا . فناسب الحال « جالسًا » هو اسم المصدر « وُضُوؤُكَ » .

وأفعال التفضيل نحو : زيدٌ مُفَرِّدًا أَنْفَعُ من عمرو معانًا . فناسب الحال « مُفَرِّدًا » و«معانًا » هو أفعال التفضيل

« أَنْفَعُ » .

والظرف . نحو : زيدٌ عندك جالسًا . فناسب الحال « جالسًا » هو الظرف « عندك »

والصفة المشبهة . نحو : زيدٌ حَسَنُ الوجَةِ صحيحًا . فناسب الحال « صحيحًا » هو الصفة المشبهة « حسن »

(٢) اتفق لفظ « انتهم » على المؤلف رحمه الله ؛ لأنه لا يُعْرَفُ فى اللسان العربى ، وكان الأولى أن يُقال :

اِسْتَنْهَم . ونحو ذلك .

(٣) نسبة الهِئَاتِ واحدها . هيئة ، وهى الحالة والصفة المتعلقة بذات عاقلٍ وغيره ، كالعصب والركن ،

والمشى ، وغيرها من الصفات .

« فو » من الهِئَاتِ . خرج به التمييز ؛ فإنه مُبَيَّنٌ لما اسْتَنْهَم من الذوات والنسب .

والإضافة أن الحال يُوضَّح ما خفى واستتر من صفات ذوى العقل ، أو غيرهم .

در . الحال في الاصطلاح : الاسم المنصوب المُفسَّر لِمَا انْتَبَه من الهيئات^(١) .
 قال المؤلف رحمه الله تعالى : نحو قولك : جاء زيد راکباً ، وركبتُ الفرس
 مُسْرَجاً . ولقيتُ عبد الله راکباً . وما أشبه ذلك .
 قوله : جاء زيد راکباً . فهيشه « راکباً » .
 إذن : فسرت هيشته .

وتقريب ذلك أن الحال تَقَعُ جواباً لـ « كيف » ؛ أنك لو قلت : جاء زيد . قال لك
 المُخاطَبُ : كيف جاء ؟ تقول : راکباً . فهذا تقريب لها ، أنها هي التي تَقَعُ في جواب
 « كيف » .

وقوله رحمه الله : ركبْتُ الفرس مُسْرَجاً . يعنى : موضوعاً عليه الشرج .
 « مُسْرَجاً » حال من الفرس ، وليس من الراكب ؛ لأنَّ الفرس هو المُسْرَجُ .
 والمؤلف رحمه الله أتى بهذين المثالين ؛ ليبيِّنَ لنا أنَّ الحال تكونُ من الفاعل ، وتكونُ
 من المفعول به ، فالمثال الأولُ : جاء زيد راکباً . الحال من الفاعل « زيد » ، والمثال الثانى :
 ركبْتُ الفرس مُسْرَجاً . الحال من المفعول به « الفرس » .

وتقول : نظرتُ إلى الشجرة مُزْهِرَةً . « مُزْهِرَةً » حال من المجرور « الشجرة » .
 إذن : الحال تأتى من الفاعل ، والمفعول به ، والمجرور .
 وقوله رحمه الله : لقيتُ عبد الله راکباً . « راکباً » حال ، لكن من ماذا ؟ هل من
 المُلاقى ، أم من المُلاقى ؟ يعنى : هل المرادُ : لقيتُ أنا عبد الله ، وأنا راکبٌ ؟ أو : لقيتُ
 عبد الله ، وهو راکبٌ ؟

الجوابُ : تَحْتَمِلُ الاثنين ، فإن كانت الأولُ أنَّ هذا القائل كان راکباً ، فمرَّ بعبد

(١) بقى في تعريف الحال أن يقال : إنه فَضْلَةٌ . وهذا مُخْرَجٌ للاسم المنصوب المُعْتَدَةُ ؛ كاسم « إن » وأحواتها ،
 وحجر كان وأحوتها ، فالمراد بالفضلة ما وقع بعد استيفاء الفعل فاعله ، والمبتدأ حبره . وإن توقف المعنى
 لمقصود عليه

الله - صارت «راكبا» حالا من الفاعل «التاء» من «لَقِيْتُ» .

وإن كان المعنى أَنَّ هذا المُلاقَى مرٌّ بعبد الله ، وهو راكب ، فهي حالٌ من المفعول به «عبد الله»^(١) .

مثال آخر : لو قلت : لَقِيْتُ العبدَ عَتِيقًا . فـ «عَتِيقًا» حالٌ من المفعول به «العبد» ؛ لأنَّ العبدَ هو الذي يُعْتَقُ ، وهذه قرينة ظاهرة .

مثال آخر : لو قلت : لَقِيْتُ الفرسَ مُشْرِجًا . فـ «مُشْرِجًا» حالٌ من الفرس ، ولا بد ؛ لأنَّ الإنسان لا يُشْرِجُ مهما كان .

على كلِّ حالٍ ، أهمُّ شيءٍ عندنا أَنَّ الحالَ هو الاسمُ المنصوبُ المُفَسَّرُ لما انْتَبَه من الهيئات .

وقوله رحمه الله : وما أشبه ذلك . أى : ما أشبه هذه الأمثلة ، نحو : رأيتُ غلامَ زيدٍ راكبا .

ونحو : دخلْتُ المسجدَ حافيا . فـ «حافيا» حالٌ من الفاعل ؛ لأنَّ المسجدَ لا يكونُ حافيا ، الحافي هو الداخلُ .

(١) والمؤلف رحمه الله كَوَّرَ المثال ؛ إشارة إلى أَنَّ الحالَ يأتي من الفاعل نصًّا كالمثال الأول ، أو من المفعول به كذلك كالثاني ، أو منهما احتمالاً كالثالث .

وكما يحىء الحال من الفاعل والمفعول به فإنه يحىء من الخبر ، نحو قوله تعالى : ﴿ هُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا ﴾ فـ «هو» : مبتدأ ، والحق : خبره ، ومصدقًا : حالٌ منه^(٥) .

وقد يحىء من المجرور بحرف الجر ، نحو : مررت بهنذا راكبةً . فـ «راكبة» حالٌ من «هذه» المجرور بالباء .

وقد يحىء من المجرور بالإضافة ، نحو قوله تعالى : ﴿ أَنِ اشْفَعْ بِلَهُ إِبراهيمَ خبيثًا ﴾ . فـ «خبيثًا» حالٌ من «إبراهيم» ، وإبراهيم مجرور بالفتحة نياية عن الكسرة ، وهو مجرور بإضافة «ملة» .

ونحو قوله تعالى : ﴿ أَلَيْسَ لَكُمْ أَن تَأْكُلُ لَحْمَ أَنْجِيهِ مَيِّتًا ﴾ فـ «ميِّتًا» حالٌ من الأَح المضاف إليه .

لمجرور بـ «لحم» المضاف . ونحو قوله تعالى : ﴿ إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا ﴾ . فـ «إليه» جار ومجرور خبر مقدم ، ومرجع : متبداً مؤخر مرفوع . ومرجع مضاف ، والكاف مضاف إليه مبنى على الضم في محل جر ، وجميعًا حالٌ منه

(٥) ولا يحىء الحال من المبتدأ .

شروط الحال، وشروط صاحبها

فإن المؤلف رحمه الله تعالى : ولا يكون الحال إلا نكرة . ولا يكون إلا بعد عدم الكلام ، ولا يكون صاحبها إلا معرفة .

قوله رحمه الله . ولا يكون الحال إلا نكرة . هذه أيضًا قاعدة ، والنكرة قد سبق أن عرفناها بأنها كل اسم شائع في جنسه ، لا يختص به واحد دون الآخر . وهذه هي عبارة المؤلف^(١) ، وبناءً على ذلك فإنك لو قلت : جاء زيدٌ الفاضل . لا يصح^(٢) . لأنَّ «الفاضل» معرفة .

ولو قلت : جاء زيدٌ فاضلاً . فهو صحيح ، وتكون «فاضلاً» حالاً . إذن : لا تكون الحال إلا نكرة^(٣) .

وإذا قلت : رأيت رجلاً فاضلاً . فهنا «فاضلاً» صفة ؛ لأنه إذا جاءت النكرة بعد نكرة فهي صفة ، وإن جاءت نكرة بعد معرفة فهي حال .

وقوله رحمه الله : ولا يكون إلا بعد تمام الكلام . يعنى : لا يكون إلا بعد تمام الجملة ، فالكلام المقصود به الجملة .

فلو قلت : جاء فاضلاً . لم يصح ؛ لأنَّ «فاضلاً» فى محلِّ الفاعل ، فلا تكون الحال فى محلِّ الفاعل .

(١) تقدم .

(٢) على أن «الفاضل» حال ، ولكن على أن «الفاضل» مفعول به لعل محذوف ، تقديره «أمدح» فإنه يصح ، وراجع ما تقدم .

(٣) فلا يجوز أن يكون الحال معرفة ؛ وفقاً لتوهم أنها نعت عند نصب صاحبها ، أو حماء إعرابها . وإذا جاء تركيب فيه الحال معرفة فى الظاهر ، فإنه يجب تأويل هذه المعرفة بكرة . مثل قولهم : جاء لأميرٌ وخذه ؛ فإن «وحده» حال من الأمير ، وهو معرفة بالإضافة إلى الضمير ، ولكنه فى تأويل نكرة . هى قولك : «مُتفرِّداً» فكانت قلت : جاء الأمير منفرداً .

ومش دت فوهم أُرسلها العزك ؛ أى : مُتفرِّكة ، وجاءوا الأول فالأول ؛ أى : مُتفرِّتين ، وحده وحده ، غير ؛ أى : جميعاً .

مثال آخر: رجل قائم. «قائم» هل يُمكن أن نقول: رجل قائمًا، ونَجْعَل «قائمًا» حالًا؟

الجواب: لا؛ لأن المؤلف يقول: لا يكون إلا بعد تمام الجملة.

ولو قلت: زيد قائمًا على أن «زيد» مبتدأ، و«قائمًا» حال لم يصح أيضًا؛ لأنه لم يسمَّ الكلام.

وكيف نُحوِّله إلى جملة صحيحة؟

الجواب: تأتي بـ «جاء» قبله، فنقول: جاء زيد قائمًا. فهذا صحيح؛ لأنه لما قلت: جاء زيد قائمًا. صار فعل وفاعل، وتَمَّتِ الجملة.

إذن: الحال لا تكون إلا بعد تمام الكلام؛ يعنى: تمام الجملة.

مثال آخر: زيد راجلاً. هذا أيضًا لا يصح؛ لأنه لم يسمَّ الكلام، فلو قلت: زيد راجلاً - يعنى: يمشى على رجلَيْه - ونصبت «راجلاً» على أنها حال لا يجوز؛ لأنها لا تكون إلا بعد تمام الكلام.

وإذا أردنا أن نُحوِّلها إلى حال تأتي بفعل؛ لكى تسمَّ الجملة، فنقول: جاء زيد راجلاً^(١).

(١) فالأصل في الحال أن يجرى بعد تمام الكلام؛ لأنه فُضِّلَ، فيأتى بعد استيفاء المبتدأ خبره، والفعل فاعله، وإن توقف حصول الفائدة عليه، نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْنَا السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَاعِبِينَ﴾. فـ «لاعين» حال من فاعل «خلق» منصوب، وعلامة نصبه الياء بيانه عن الفتح؛ لأنه جمع مذكر سالم.

ونحو قول الشاعر:

لَمَّا الْمَيْتُ مِّنْ يَّعِيشُ كَجَيْبَا كَاسِفَا بِأَلْهِ قَلِيلُ الرَّحَاءِ

فـ «كئيبًا»، و«كاسفًا»، و«قليل» أحوال من فاعل «يعيش».

ورمما وحسب تقديم الحال على جميع أجزاء الكلام، إن كان لها صدر الكلام، كما إذا كان الحال اسم استفهام، نحو: كيف قُيِّمَ عليّ؟ فـ «كيف» اسم استفهام مبنى على الفتح، فى محل نصب. حان من «عليّ» مُقَدِّمَةٌ عليه، ولا يجوز تأخير اسم الاستفهام.

قَالَ مُؤَلِّفُ رَحْمَةِ اللَّهِ تَعَالَى : وَلَا يَكُونُ صَاحِبُهَا إِلَّا مَعْرِفَةً .

قَوْلُهُ صَاحِبُهَا . أَيْ : صَاحِبُ الْحَالِ ، وَالْمَعْنَى أَنَّ الْحَالَ لَا تَأْتِي إِلَّا مِنْ مَعْرِفَةٍ ، وَأَنْتُمْ عَرَفْتُمُ الْمَعْرِفَةَ فِيمَا سَبَقَ ^(١) .

يَعْنِي : لَوْ قُلْتُ : جَاءَ رَجُلٌ رَاكِبًا . فَهَذَا لَا يَصِحُّ ؛ لِأَنَّ « رَاكِبًا » حَالٌ مِنْ « رَجُلٍ » ، وَ« رَجُلٌ » نَكْرَةٌ ، وَلَا تَكُونُ الْحَالُ إِلَّا مِنْ مَعْرِفَةٍ . وَإِذَا أَرَدْنَا تَحْوِيلَ هَذَا الْمَثَلِ إِلَى مَثَلٍ صَحِيحٍ نَقُولُ : جَاءَ الرَّجُلُ رَاكِبًا .

وَفِي الْمَثَلِ الْأَوَّلِ : جَاءَ رَجُلٌ رَاكِبًا . إِذَا أَرَدْنَا أَنْ نُبَيِّنَ الْعِبَارَةَ كَمَا هِيَ وَجِبَ أَنْ نَجْعَلَ « رَاكِبًا » مَضْمُومَةً ؛ لِتَكُونَ صِفَةً ^(٢) .

(١) تقدم .

(٢) فَيَشْتَرِطُ فِي صَاحِبِ الْحَالِ الْمُتَّصِفِ بِهَا فِي الْمَعْنَى أَنْ يَكُونَ مَعْرِفَةً ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ نَكْرَةً إِلَّا فِيمَا اسْتِثْنَاهُ النِّحَاةَ ، وَسَيَأْتِي ذِكْرُهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ .

وَمِثَالُ ذَلِكَ : قَوْلُكَ : جَاءَ زَيْدٌ رَاكِبًا . فـ « رَاكِبًا » حَالٌ نَكْرَةٌ وَاقِعَةٌ بَعْدَ تَمَامِ الْكَلَامِ ، وَصَاحِبُهَا زَيْدٌ ، وَهُوَ مَعْرِفَةٌ بِالْعِلْمِيَّةِ .

وَمَا اسْتِثْنَاهُ النِّحَاةَ مِنْ كَوْنِ صَاحِبِ الْحَالِ مَعْرِفَةً :

١- أَنْ يَكُونَ صَاحِبُهَا نَكْرَةً سَمَاعًا ، نَحْوُ : مَا رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ (٦٨٨ ، ١١١٣ ، ١٢٣٦) ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي بَيْتِهِ ، وَهُوَ شَاكٍ ، فَصَلَّى جَالِسًا ، وَصَلَّى وَرَاءَهُ قَوْمٌ قِيَامًا . . . الْحَدِيثُ .

الشَّاهِدُ فِيهِ : قَوْلُهَا : « قِيَامًا » . فَهِيَ حَالٌ مِنَ النِّكْرَةِ « قَوْمٌ » .

٢- أَنْ يَكُونَ صَاحِبُهَا نَكْرَةً قِيَاسًا لَوْجُودِ الْمُشَوَّغِ .

وَمَا يُشَوَّغُ مَجِيءُ الْحَالِ مِنَ النِّكْرَةِ :

١- أَنْ تَتَقَدَّمَ الْحَالُ عَلَيْهَا ، كَقَوْلِ الشَّاعِرِ :

لِسَعْدٍ مُوَحِّشًا طَلَّلُ يَلُوحُ كَأَنَّهُ بَجَلُّ

فـ « مُوَحِّشًا » حَالٌ مِنْ « طَلَّلُ » ، وَ« طَلَّلُ » نَكْرَةٌ ، وَمَوْغُ مَجِيءُ الْحَالِ مِنْهُ تَقَدُّمُهَا عَلَيْهِ

٢- أَنْ تُخَصَّصَ هَذِهِ النِّكْرَةُ بِإِضَافَةٍ أَوْ وَصْفٍ :

مِثَالُ الْأَوَّلِ : قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءٌ لِلنَّاسِ لِئَاسِيْلِكُمْ ﴾ فـ « سَوَاءٌ » حَالٌ مِنْ « أَرْبَعَةٍ » ، وَهُوَ نَكْرَةٌ ، وَمِثَالُ الثَّانِي : لِكُونِهَا مُخَصَّصَةً بِإِضَافَتِهَا إِلَى « أَيَّامٍ » .

وَمِثَالُ الثَّانِي : قَوْلُ الشَّاعِرِ : -

إذن : ها ثلاثة أمور :

أولاً : الحال لا تكون إلا بعد تمام الكلام .

ثانياً : الحال لا يكون صاحبها إلا معرفة .

ثالثاً . الحال لا تكون إلا نكرة ، فلا تكون معرفة أبداً ، فلو قلت : جاء زيد الرجل . على أنك تريد أن تكون الرجل حالاً قلنا : هذا لا يصح ؛ لأن الحال لا تكون إلا نكرة . وهناك بعض الأحوال جاءت عند العرب ، وهي معرفة ، مثل : اجتهد وخذك . فإن

= تَجَهَّتَ بِرَبِّ نَوْحًا وَاسْتَجَبْتَ لَهُ فِي قُلُوبِ مَا جَرَّ فِي الْيَمِّ مَسْحُونًا
وَعَاشَ يَدْعُو بِأَبَابِ مُبِينَةٍ فِي قَوْمِهِ أَلْفَ غَيْرِ خَفِينَةٍ

الشاهد فيه : قوله : « مسحوناً » فإنه حال من النكرة التي هي « قُلُوبُ » ، والذي سُوِّغَ مجيء الحال من النكرة هنا أن هذه النكرة وُصِفَتْ قبل مجيء الحال منها بقوله : ما جَرَّ .

والسر في ذلك أن الحال يشبه الحكم ، والحكم على المجهول غير ميسور ، ولكن النكرة إذا وُصِفَتْ تَخَصَّصَتْ ، فلم تُلْغَ من الإبهام ، والشيوع ، بحيث تعتبر مجهولة ، فافهم ذلك وتذقّه .

٣- أن تقع بعد نفي أو شبهة من النهي ، الاستفهام :

مثال النفي : قول الشاعر :

ما حُتِمَ مِنْ مَوْبِ جَمِيٍّ وَاقِيَا وَلَا تَرَى مِنْ أَخِيذٍ بَاقِيَا

الشاهد فيه . قوله : « واقيا » ، و « باقيا » حيث وقع كل منهما حالاً من النكرة ، وهي « جَمِيٍّ » بالنسبة لـ « واقيا » ، و « أحد » بالنسبة لـ « باقيا » ، والذي سُوِّغَ ذلك أن النكرة مسبوقه بالنفي في الموضعين . وإنما يكون الاستشهاد بقوله : « باقيا » إذا جعلنا « ترى » بضمير « لأنها تحتاج حينئذ إلى مفعول واحد ، وقد استوفته ، فالمنصوب الآخر يكون حالاً ، أما إذا جعلت « ترى » عِلْمِيَّةً فإن قوله « باقيا » يكون مفعولاً ثانياً .

ومثال النهي . لا يَنْبَغُ امْرُؤٌ عَلَى امْرَأَةٍ مُسْتَشْهِلًا . فـ « مستشهلًا » حال من « امْرُؤٌ » المسبوق بالنهي وكذلك الأصل في الحال أن تكون مُسْتَشْهِقَةً كـ « رَاكِبًا » مشتق من الركوب .

وقد تكون جامدة مُتَوَزِّلٌ بِهِ ، نحو قوله تعالى : ﴿ فَاتَّقُوا ثُبَاتٍ ﴾ ؛ أي : مُتَوَزِّلِينَ

وأن تكون مُسْتَقْبَلَةً ، وقد تكون لازمة ، كما في قوله تعالى : ﴿ هُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا ﴾ ؛ « مُصَدِّقًا » ملازم

محقق

ونحو فـ حَتَّى أَلَلَّ الزَّرَاعَةَ بِذَيْهَا أَطْوَلَ مِنْ رَجُلَيْهَا . فـ « بِذَيْهَا » بدل من الزراعة بدل بعض من كل .

وبـ مَصُوبٌ مَصُوبٌ ، وعلامة نصبه الياء نيابة عن الفتحة ؛ لأنه مشي ، وأصول حـ من يـ

ررفة ، والطول لازم لهما .

« وَخَذَ » هـَا حَالٌ ، مَعَ أَنَّهَا مَعْرِفَةٌ ؛ لِأَنَّهَا مُضَافَةٌ إِلَى ضَمِيرٍ ، وَالْمُضَافُ إِلَى الضَّمِيرِ مَعْرِفَةٌ ، فَكَيْفَ تُجِيبُ عَلَى كَلَامِ الْمُؤَلِّفِ ؟

نَقُولُ . إِنَّ النُّحَوِيَّيْنَ رَجَمَهُمُ اللَّهُ كَمَا قَالَ أَشْيَاخُنَا لَنَا حُجَّجُهُمْ كَحُجْرِ الزَّبُوعِ إِذَا حَبَّرْتَهُ مِنْ بَابِهِ خَرَجَ مِنَ الْبَابِ الثَّانِي .

فَيَقُولُونَ . إِنَّ « وَخَذَكَ » تُؤَوَّلُ إِلَى « مُتَفَرِّدًا » ؛ يَعْنِي : اجْتَنَهْ وَحْدَكَ تَكُونُ بِتَقْدِيرِ . اجْتَنَهْ مُنْفَرَّدًا ، وَ« مُنْفَرَّدًا » نَكْرَةً .

فَانْظُرْ كَيْفَ خَرَجُوا . قَالُوا : الْعَرَبُ يَخْكُمُونَ عَلَيْنَا ، وَلَا نَخْكُمُ عَلَيْهِمْ ، فَإِذَا كَانَتِ الْعَرَبُ تُعَبِّرُ ، فَتَقُولُ : اجْتَنَهْ وَحْدَكَ ، أَوْ : أَتَى فُلَانٌ وَحْدَهُ . فَإِنَّا لَا نَقُولُ : أُخْطَأْتُمْ . وَلَكِنَّا نُوْجِّهُ كَلَامَهُمْ إِلَى مَا يَصِحُّ ، فَتَقُولُ : « وَحْدَكَ » بِمَعْنَى : « مُنْفَرَّدًا » .

تُؤَوَّلُهَا ، وَالتَّأْوِيلُ صَحِيحٌ ؛ لِأَنَّهُمْ يُقَعِّدُونَ قَوَاعِدَ إِذَا جَاءَ مَا يُخَالِفُهَا أَوَّلُوهُ عَلَى مَقْتَضَى هَذِهِ الْقَوَاعِدِ ، وَلِهَذَا الْعُلُومُ الْعَرَبِيَّةُ صَارَ الْمُتَأَخَّرُونَ يُسَمُّونَهَا قَوَاعِدَ النُّحُو ؛ لِأَنَّهُمْ إِذَا أَصْلَوْا الْقَاعِدَةَ فَلَا بُدَّ أَنْ تَكُونَ مُنْطَبِقَةً عَلَى جَمِيعِ الْكَلَامِ ، فَإِذَا جَاءَ مَا يُخَالِفُ الْقَاعِدَةَ أَوَّلُوهُ .

لَكِنْ لَوْ قَالَ قَائِلُ . أَلَسْتُمْ تُنْكِرُونَ التَّأْوِيلَ ؟ فَمَاذَا نَقُولُ ؟

نَقُولُ : صَحِيحٌ ، لَكِنَّ هَذَا فِي الْأُمُورِ الشَّرْعِيَّةِ ، فَهِيَ الَّتِي تُنْكِرُ فِيهَا التَّأْوِيلَ ؛ لِأَنَّهُ يَجِبُ إِجْرَاءُ كَلَامِ الشَّارِعِ عَلَى مَا هُوَ عَلَيْهِ .

لَكِنَّ الْأُمُورَ غَيْرَ الشَّرْعِيَّةِ لَا بَأْسَ مِنَ التَّأْوِيلِ فِيهَا ، وَلِهَذَا قُلْتُ : الْقَاعِدَةُ الْمُضْطَرَّدَةُ عِنْدِي مَا اخْتَرْتُكُمْ بِهَا سَابِقًا ؛ أَنَّهُ إِذَا تَنَازَعَ الْكُوفِيُّونَ وَالْبَصْرِيُّونَ فِي مَسْأَلَةٍ فَاتَّبَعَ الْأَسْهَلَ ، وَلَوْ قِيلَ هَذَا فِي الْمَسَائِلِ الْفَقْهِيَّةِ فَإِنَّهُ لَا يَصِحُّ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ تَتَّبَعَ الرَّخِصَ ، لَكِنْ فِي بَابِ الْحَوِّ لَيْسَ هُنَاكَ مَانِعٌ مِنْ تَتَّبِعِ الرَّخِصَ .

فَرَدَّ التَّأْوِيلُ فِي بَابِ النُّحُو لَا بَأْسَ بِهِ ؛ لِأَنَّهُ مَا دَامَ ثَبَّتَتِ الْقَوَاعِدُ اتَى دَلُّ عَلَيْهَا

عموم كلام العرب فما شُدَّ عنها نَزُدُّه إليها^(١).

* * *

(١) وبهذا ينتهي الكلام على باب الحال . وداكم هو مُلَحَّضُه :

١- الحال هو الاسم المنصوب الفضلة المفسر لما اشتبهت من الهيئات .

٢- تكون الحال من الفاعل ، أو من المفعول به ، أو مبهما احتمالا ، أو من الخبر ، أو من المجرور بحرف الجر ، أو من المجرور بالإضافة ، ولا تكون الحال من المبتدأ .

٣- لا يكون الحال إلا نكرة ، فإذا جاء تركيب فيه الحال معرفة في الظاهر ، فإنه يجب تأويل هذه المعرفة بنكرة .

٤- لا يكون الحال إلا بعد تمام الكلام ؛ أى : بعد استيفاء المبتدأ خبره ، والفعل فاعله ، وإن توقف حصول الفائدة عليه .

ورمما وجب تقديم الحال على جميع أجزاء الكلام إن كان لها صدر الكلام ، كما إذا كان الحال اسم استفهام .

٥- ولا يكون صاحب الحال إلا معرفة . وامتنى الحقا من ذلك ما يلي

١- أن يكون صاحب الحال نكرة سماعا .

٢- أن يكون صاحب الحال نكرة قياسا لوجود المسوغ ، ومما يُشَوِّغ مجيء الحال من النكرة :

١- أن تتقدم الحال عليها .

٢- أن تُحْصَص هذه النكرة بإضافة أو وصف .

٣- أن تقع بعد نفي أو شبهه من النفي والاستفهام .

٤- الأصل في الحال أن تكون مشتقة ، وقد تكون جامدة فتؤول بالمشتق .

٥- ولأصل في الحال أن تكون متقلة ، وقد تكون لازمة .

والحمد لله الذى بنعمته تتم الصالحات

بَابُ التَّمْيِيزِ

باب التمييز

قال المؤلف رحمه الله تعالى : (باب التمييز) التمييز هو الاسم المنصوب .
المتضمن لما يبهيم من الذوات ، نحو قولك : تَضَبَّبَ رَيْدٌ عَرَفًا ، ونَقَطًا كَرًا شَحْمًا .
وطاب محمد نفسا ، واشتريت عشرين كتابًا ، وملكك تسعين نغمة . وريد أكرم
منك أبا ، وأجمل منك وجهًا .

قال المؤلف رحمه الله تعالى : باب التمييز . التمييز في اللغة : التبيين والفصل ؛
أى : تبيين الشيء وفصل بعضه عن بعض ، فنقول : ميَّزْتُ بينَ هذا وهذا^(١) ، وقال الله
تعالى : ﴿ لِيَمِيزَ اللَّهُ الْخَبِيثَ مِنَ الطَّيِّبِ ﴾ ؛ أى : يَفْصِلُهُ وَيُبَيِّنُهُ^(٢) .

(١) يعنى : فصلت بينهم .

(٢) وللتمييز معنى آخر في اللغة ، وهو التفسير مطلقًا ، نقول : ميَّزْتُ كذا ؛ نريد أنك فسوته .

(وبهذا يتبين الفرق بين التمييز والحال ، فالتمييز يُفَسِّرُ ما خفى من الذوات ، والحال يُفَسِّرُ ما خفى من
هيئات الذوات .

وقال الشيخ محمد محيى الدين رحمه الله في الصفحة ص ١١٢ فى تعريف التمييز اصطلاحًا . هو

الاسم ، الصريح ، المنصوب ، المُفَسِّرُ لما يبهيم من الذوات أو النسب . اهـ

فزاد رحمه الله « الصريح » ؛ وذلك لإخراج الاسم المؤول ؛ فإن التمييز لا يكون جملة ، ولا ظرفًا ،
بخلاف الحال ، كما سبق فى بابه . وزاد أيضًا رحمه الله : أو النسب . وهذا إشارة منه رحمه الله إلى أن
التمييز على نوعين :

الأول : تمييز الذات .

والثانى : تمييز النسبة .

أما تمييز الذات - ويُسمى أيضًا تمييز المفرد - فهو ما رفع إبهام اسم مذكور قله مُحتمل الحقيقة ، ويكون
بعد العدد ، نحو قوله تعالى : ﴿ إِنِّى رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا ﴾ ، وقوله تعالى : ﴿ إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ
اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا ﴾ ، أو بعد المقادير ، من الموزونات ، نحو : اشتريت زطلًا زيتًا ، أو المكيلات ، نحو :
اشتريت إزدًا قمحًا ، أو المساحات ، نحو : اشتريت قَدَانًا أرضًا .

وأما تمييز النسبة - ويُسمى أيضًا تمييز الجملة - فهو ما رفع إبهام نسبة فى جملة سابقة عليه ، وهو
صريحان :

الأول منحول . والثانى غير منحول ، والنحول على ثلاثة أنواع ؛ محول عن العاقل ، ومحول عن
المفعول ، ومحول عن المبتدأ ، وسأتى الكلام على هذه الأنواع بالتفصيل فى كلام الشارح رحمه الله . =

ثم هي الاصطلاح فقال المؤلف رحمه الله : هو الاسم ، المنصوب ، المُفسَّر بما
 نُبِّههم من الذوات .

وقوله : هو الاسم . خرج به الفعل والحرف ، فالفعل لا يكون تمييزاً ، والحرف لا
 يكون تمييزاً .

وقوله : المنصوب . خرج به المرفوع والمجرور ، فلا يكون التمييز مرفوعاً ، ولا يكون
 مجروراً .

وقوله : المُفسَّر لما أنبهم . خرج به بقية المنصوبات إلا الحال ؛ لأنَّ الحال تفسير لما
 أنبهم ، لكنَّ قوله : « من الذوات » يُخرج الحال ؛ لأنَّ الحال تفسير لما أنبهم من الهيئات ،
 أمَّا هذا فهو لما أنبهم من الذوات ؛ يعنى : من الأعيان ؛ يعنى : أنه يَحْفَى علينا عَيْنُ
 الشيء ، فتميّزها بالتمييز ، ويظهر هذا بالأمثلة .

المُهِمُّ أن نقول : التمييز اصطلاحاً هو الاسم المنصوب المُفسَّر لما أنبهم من
 الذوات .

والتمييز له أنواع :

النوع الأول : أن يكون مُحَوَّلاً عن الفاعل ، وقد مثَّل له المؤلف رحمه الله بثلاثة

= وعامل الصب في التمييز إما أن يكون فعلاً ، أو وصفاً ، أو عدداً ، أو مقداراً ، وسيأتى بيان ذلك في
 الأمثلة ، إن شاء الله تعالى .

هذه الأمثلة الثلاثة التي ذكرها المؤلف رحمه الله هي على النوع الأول من التمييز المحول ، وهو التمييز
 المحول عن الفاعل .

والتمييز المحول عن الفاعل سبق أن ذكرنا أنه يقع تحت النوع الثاني من نوعي التمييز ، وهو تمييز النسبة .
 ووجه كونه يُسمَّى تمييز النسبة أن « عرقاً ، وشحمًا ، ونفسًا » تمييز لإيهام نسبة التصيب إلى زيد ، ونسبة
 التفقُّ إلى بكر ، ونسبة الطَّيب إلى محمد .

وهو تمييز مُحَوَّل عن الفاعل ؛ لأنَّ الأصل فيه : تصيب عرقُ زيد ، وتفقُّ شحمُ بكر ، وطابت نفسُ
 محمد ، فنجِز المضاف ، وهو « عرق ، وشحم ، ونفس » ، وأقيم المضاف إليه ، وهو « زيد ، وبكر ،
 ومحمد » مقامه ، فارتفع ارتفاعه ، ثم أتى بالمضاف المحذوف ، فانتصب على التمييز .
 وناصب التمييز في هذه الأمثلة الثلاثة الفعل .

أمثلة ، هي : تَصَبَّبَ زَيْدٌ عَرَقًا ، وَتَفَقَّأَ بَكْرٌ شَحْمًا ، وَطَابَ مُحَمَّدٌ نَفْسًا .

المثال الأولُ : تَصَبَّبَ زَيْدٌ عَرَقًا . تَصَبَّبَ ؛ يعنى : صار يَصُبُّ ، وماذا يَصُبُّ : دُمًا ، ماءً ، دُهْنًا ، عَرَقًا ؟

إذن . لَمَّا جاء « تَصَبَّبَ زَيْدٌ » فهذا مُبْهَمٌ ، ماذا تَصَبَّبَ ؟ فَلَمَّا قلنا : « عَرَقًا » . فسرناها .

والعرق ذات أو هيئة ؟

الجواب : ذات ؛ لأنه عَيْنٌ ، تَلَمَّسُهُ يَدُكَ .

المثال الثانى : تَفَقَّأَ بَكْرٌ شَحْمًا .

يعنى : تَفَقَّأَ من الشحمِ ، وصار فيه شحمٌ كثيرٌ .

و« تَفَقَّأَ بَكْرٌ » لا ندرى : وَرَمًا ، أَوْ حَرَقًا ؟ فإذا قال : شَحْمًا فقد فسر هذا المُبْهَمَ ؛ أَنَّ الذى تَفَقَّأَ هو شَحْمُهُ .

المثال الثالثُ : طابَ مُحَمَّدٌ نَفْسًا .

قوله : طابَ مُحَمَّدٌ . هل معناها : طابَ أَكْلُهُ ، أَمْ طابَ سَكَنُهُ ؟

فإذا قلت : نفسًا . صار مُفَسَّرًا لَمَّا انْتَبَهَمَ من الدُّوَابِ .

فهذه أمثلة ثلاثة أتت بها المؤلفُ رَحِمَهُ اللهُ على النوعِ الأولِ من التمييزِ ، وهو المُحَوَّلُ عن الفاعلِ .

وسمى بذلك ؛ لأنك إذا قلت : تَصَبَّبَ زَيْدٌ عَرَقًا . فحَوَّلَ « عَرَقًا » ليكونَ فاعلاً ، فنقولُ : تَصَبَّبَ عَرَقٌ زَيْدًا .

إذن : صار « عرق » فى الحقيقة هو الفاعلُ .

وكذلك المثالُ الثانى : تَفَقَّأَ بَكْرٌ شَحْمًا . هذا أيضًا مُحَوَّلٌ عن الفاعلِ ؛ إذ الأصلُ فيه : تَفَقَّأَ شَحْمٌ بَكْرًا .

وكذلك المثال الثالث : طاب محمد نفساً . حَوَّلَهَا إلى فاعلي ، تقول : طابَتْ نفسُ محمدٍ ، فتَجِدُهُ مَحْوًلاً عن الفاعل .

وإذا قلت : كرمَ زيدٌ نَسَبًا . فـ « نَسَبًا » تمييزٌ مَحْوًلٌ عن الفاعل ؛ لأنك لو شئتَ حَوَّلْتَهُ ، وجَعَلْتَهُ فاعلاً ، فقلت : كرمَ نَسَبُ محمدٍ .

وتقول أيضاً : كَمُلَ زيدٌ دِينًا . فهو مثله ، نُحَوِّله إلى فاعلي ، فنقول : كَمُلَ دِينُ زيدٍ .

النوع الثاني : التمييزُ المَحْوًلُ عن المفعولِ به ، مثل قوله تعالى : ﴿ وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا ﴾ . فـ « عُيُونًا » تمييزٌ مَحْوًلٌ عن المفعولِ به ؛ إذ إنَّ التقديرَ : فَجَّرْنَا عُيُونَ الْأَرْضِ^(١) ، لكن سَلَطَ الفعلُ على غيره ، وجُعِلَ هو تمييزًا ، فصار : ﴿ وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا ﴾ .

النوع الثالث : تمييزُ العددِ^(٢) . أشار إليه المؤلفُ بقوله : واشترَيْتُ عشرينَ غلامًا ، وملكْتُ تسعينَ نَعْجَةً^(٣) . فـ « غلامًا » تمييزٌ للعددِ ؛ لأنك إذا قلت : اشترَيْتُ عشرينَ فقط ، بَقِيَتِ النفسُ مُتَطَلِّعَةً : عشرينَ ماذا ؟ عشرينَ سيارةً ، عشرينَ دارًا ، فإذا قلت : غلامًا . فشرَوْتُ ما أَتَيْهِمْ .

والمثالُ الثاني : قال المؤلفُ رحمه الله : ملكْتُ تسعينَ نَعْجَةً . فلماذا طَمَرْتُ^(٤) من عشرينَ إلى تسعينَ ؟

الجوابُ : لأنَّ عشرينَ هي المُبْتَدَأُ ، وتسعينَ هي المُتَنَهَى ، وما بينهما ، وهو :

(١) فحزبُ المضافِ « عيون » ، وأقيمَ للمضافِ إليه « الأرض » مُقَامَهُ ، فانتصب انتصابه ، فحصل إيهامُ في الشبهة فأتى بالمضاف ، فانتصب على التمييز .

(٢) وهذا النوع من التمييز يُسَمَّى تمييزَ الذات ، أو تمييزَ المفرد .

(٣) فـ « غلامًا » ، و « نَعْجَةً » تمييزُ منصوبٌ مُبَيِّنٌ لإيهامِ ذاتِ عشرينَ ، وتسعينَ ؛ لأنَّ أسماءَ العددِ مُبْهَمَةٌ لصلاحيتها لكلِّ معدود ، وناسبَ التمييزُ في هذينَ المثالينِ العددَ ؛ لِشَبْهِهِ بِـ « ضارينَ زيدًا » في طلبه ما بعده ، وإن كان جامدًا .

(٤) يقال : طَمَرُ يَطْمِرُ طَمْرًا وَطُمُورًا ؛ أَي : وَثَبَ إلى أَسْفَلَ ، أو في السَّمَاءِ . القاموس المحيط (ط م ر) .

ثلاثون، أربعون، خمسون، ستون، سبعون، ثمانون، مثلهما .

إذن : هذا نُسَمِّيهِ تَمْيِيزَ العَدَدِ ؛ عَشْرِينَ وَأَخَوَاتِهَا .

وكذلك أَيْضًا الأَعْدَادُ المُرَكَّبَةُ من أَحَدَ عَشَرَ إِلَى تِسْعَةَ عَشَرَ يَكُونُ تَمْيِيزُهَا مَنْصُوبًا، تَقُولُ : أَحَدَ عَشَرَ رَجُلًا، إِحْدَى عَشْرَةَ امْرَأَةً، تِسْعَ عَشْرَةَ امْرَأَةً، وَهَكَذَا .
وَأَمَّا مَا سِوَاهُمَا^(١)، مِثْلُ : تِسْعَةٍ، وَثَلَاثَةٍ، فَإِنَّ تَمْيِيزَهُ يَكُونُ مَجْرُورًا، فَلَا يَدْخُلُ فِي هَذَا الْبَابِ، تَقُولُ : ثَلَاثَةُ رَجَالٍ، تِسْعَةُ رَجَالٍ، عَشْرَةُ رَجَالٍ، مَائَةُ رَجُلٍ، أَلْفُ رَجُلٍ، مِائِيُونَ رَجُلٍ، بَلِيُونَ رَجُلٍ . إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الأَعْدَادِ المَعْرُوفَةِ، هَذِهِ يَكُونُ تَمْيِيزُهَا مَجْرُورًا .

فَصَارَ تَمْيِيزُ العَدَدِ الآنَ : عَشْرُونَ وَأَخَوَاتُهَا مَنْصُوبٌ، المُرَكَّبُ مَنْصُوبٌ، مَا عَدَا ذَلِكَ مَجْرُورٌ، وَهُوَ الأَعْدَادُ من ثَلَاثَةٍ إِلَى عَشْرَةٍ، وَمِائَةٍ، وَأَلْفٌ . . . إلخ .

وَمِثَالُ ذَلِكَ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ : قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَكَانَ فِي الْمَدِينَةِ تِسْعَةُ رَهْطٍ يُفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ ﴾، وَقَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَلَبِثُوا فِي كَهْفِهِمْ ثَلَاثَ مِائَةٍ سِنِينَ ﴾ .
فَ« رَهْطٌ » وَسِنِينَ « تَمْيِيزٌ مَجْرُورٌ، وَلَكِنْ « سِنِينَ » لَمْ تُضَفْ، وَلَكِنهَا تُؤَنَّثُ، فَقُطِعَتْ الْإِضَافَةُ .

وَقَالَ تَعَالَى : ﴿ إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا ﴾، وَقَالَ تَعَالَى : ﴿ إِنَّ هَذَا أَنبَى لَهُ يَسْمَعُ وَيَسْمَعُونَ نَعْجَةً ﴾ فِ « كَوْكَبًا » وَنَعْجَةٍ « تَمْيِيزٌ مَنْصُوبٌ .

النُّوعُ الرَّابِعُ : مِثْلُ لَهُ الْمُؤَلَّفُ رَجَمَهُ اللَّهُ تَعَالَى بِقَوْلِهِ : زَيْدٌ أَكْرَمُ مِنْكَ أَنَا، وَأَحْمَلُ مِنْكَ وَحِهَا^(٢) . فِ « أَبَا » تَمْيِيزٌ مَنْصُوبٌ بِالْفَتْحَةِ الظَّاهِرَةِ .

(١) يَعْنِي : مَا سِوَى الأَعْدَادِ المُرَكَّبَةِ، والأَعْدَادِ من عَشْرِينَ إِلَى تِسْعِينَ .

(٢) هَذَا مِثَالُ النُّوعِ الثَّلَاثِ من أَنْوَاعِ التَّمْيِيزِ الْمُخَوَّلِ، وَهُوَ التَّمْيِيزُ الْمُخَوَّلُ عَنِ الْمُبْتَدَأِ ؛ إِذْ إِنْ أَصَلَ هَذَيْنِ الْمَثَالَيْنِ : أَبُو زَيْدٍ أَكْرَمُ مِنْ أَيْتِكَ، وَوَجْهُ زَيْدٍ أَجْمَلُ مِنْ وَجْهِكَ . فَخُذِفَ الْمُبْتَدَأُ الْمَضَافُ، وَهُوَ « أَبُو » وَوَجْهُ « »، وَأَقِيمَ الْمَضَافُ إِلَيْهِ - وَهُوَ زَيْدٌ - مُقَاتَعَةً، فَازْتَنَعَ ارْتِفَاعُهُ، وَانْفَصَلَ، فَحَصَلَ إِبْهَامٌ فِي السِّيَةِ، فَأُنْفِىَ بِالْمُخَذَوَفِ، وَجُعِلَ تَمْيِيزًا . =

ولماذا لم تنصبه بالألف نيابة عن الفتحة ؟
 ما الذي اختلَّ من شروط الأسماء الخمسة ؟
 الجواب : الإضافة ، فهو ليس بمضاف .
 ونقول في إعراب هذا المثال :

زيد : مبتدأ مرفوع بالابتداء ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره .
 أكرم : خبر المبتدأ مرفوع بالمبتدأ ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره .
 منك : جار ومجرور .

أبنا : تمييز منصوب على التمييز ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره .
 لكن ماذا نقول في هذا النوع ؟

الجواب : نقول : ما جاء بعد اسم التفضيل ، ولم يُصَفْ إليه اسم التفضيل .
 والمثال الثاني الذي مثل به المؤلف رحمه الله : قوله : زيد أجمل منك وجهها .
 فـ « وجهها » تمييز .

ومثال هذا النوع من القرآن : قوله تعالى : ﴿ أَنَا أَكْثَرُ مِنكَ مَالًا وَأَعَزُّ نَفَرًا ﴾ . فكل

= وإعراب هذين المثالين يكون هكذا :

زيد : مبتدأ مرفوع بالابتداء ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة في آخره .
 أكرم : خبر المبتدأ ، مرفوع به ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة في آخره .
 منك : جار ومجرور متعلق بـ « أكرم » .

أنا : تمييز منصوب محوّل عن المبتدأ ، مُبيّن لإبهام نسبة الأكرميّة ، والأصل : أبو زيد أكرم من أهلك .
 فقيل فيه ما تقدّم .

وأحمل : معطوف على « أكرم » ، والمعطوف على المرفوع مرفوع .
 منك : جار ومجرور متعلق بـ « أجمل » .

وجهه : تمييز منصوب ، محوّل عن المبتدأ ، مبين لإبهام نسبة الأجملية ، والأصل : وجهه أحمل من وجهك ، فقيل فيه ما تقدّم ، وناسب التمييز في هذين المثالين هو الوصف .

من « مالا ، ونفزا » تمييزٌ ؛ لأنهما وَقَعَا بعدَ اسمِ التفضيلِ .

وقوله تعالى : ﴿ وَقَالُوا مَنْ أَشَدُّ مِنَّا قُوَّةً أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَهُمْ هُوَ أَشَدُّ مِنْهُمْ قُوَّةً ﴾ . فـ « قوَّة » تمييزٌ ؛ لأنها وَقَعَتْ بعدَ اسمِ التفضيلِ ، ولم يُصَفْ إليها اسمُ التفضيلِ .
فإن أُضِيفَ إليها اسمُ التفضيلِ فإنها لا تكونُ تمييزًا ، مثلُ : فلانٌ أكرمُ الناسِ . فـ
« الناس » لا نقولُ : إنها تمييزٌ ؛ لأنَّ اسمَ التفضيلِ أُضِيفَ إليها ، ونحن إنما نقولُ : ما وَقَعَ
بعدَ اسمِ التفضيلِ ، ولم يُصَفْ إليه اسمُ التفضيلِ .

فهذه أربعة أنواعٍ للتمييز . كلها ذَكَرَها المؤلفُ رحمه الله إلا المُحَوَّلَ عن المفعولِ
به لم يَذْكُرْهُ ، لكنه يُشَبِّهُ المُحَوَّلَ عن الفاعلِ .

ويوجدُ نوعٌ خامسٌ ، أيضًا لم يَذْكُرْهُ المؤلفُ ، وهو : ما دُلَّ على امتلاءٍ^(١) ، وذلك
نحو قوله تعالى : ﴿ لَنْ يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِمْ مِلْءُ الْأَرْضِ ذَهَبًا ﴾ . فـ « ذهبًا » هنا تمييزٌ ؛ لأنها
فَسَّرَتْ هذا المِلْءَ ما هو ؟ هل هو ترابًا ، أم شجرًا ، أم ذهبًا ؟

فما جاء بعد « مِلْء » فهو تمييزٌ ، وأمثله كثيرةٌ في القرآن ، وغير القرآن^(٢) .

(١) وهذا هو الصرب الثاني من تمييز النسبة ، وهو التمييز غير المحول عن شيء .

(٢) ومن أمثله في غير القرآن : امتلاءُ الإناء ماء . فـ « ماء » تمييز منصوب ، غير مُحَوَّل ، مُبَيِّنٌ لإبهام نسبة
الامتلاء .

ومعنى سميير عبر المحول أيضًا : لله دَرَّةٌ فارشا . فـ « لله » : جار ومجرور خبر مقدم ، ودَرَّةُ : مبتدأ
مؤخر ، وفارشا : تمييز غير مُحَوَّل ، مبين لإبهام نسبة التعجب ، والجملة خبر في معنى الإشاء .

شروط التمييز

قوله المؤلف رحمه الله تعالى : ولا يكون إلا نكرة ، ولا يكون إلا بعد تمام الكلام .

فوقله رحمه الله . ولا يكون إلا نكرة . يعنى : أن التمييز لا يكون إلا نكرة . كالحال^(١) .

وقوله رحمه الله : ولا يكون إلا بعد تمام الكلام . أى : بعد تمام الجملة^(٢) ، والحال كذلك لا تكون إلا بعد تمام الكلام^(٣) .

(١) تقدم .

فيشترط في التمييز أن يكون نكرة ، فلا يجوز أن يكون معرفة ، وأما قول الشاعر :
رَأَيْتُكَ لَمَّا أَنْ عَرَفْتُ وَجْهَهَا صَدَدْتُ وَطَيْتُ النَّفْسَ بِأَقْبَسِ عَنْ عَثَرِ
فإن قوله « النفس » تمييز ، وليست « أل » هذه « أل » المعرفة ، حتى يلزم منه مجيء التمييز معرفة ، بل هي زائدة ، لا تفيد ما دخلت عليه تعريفاً ، فهو نكرة ، وهو موافق لما ذكرنا من الشرط .

(٢) وفي هذا إشارة إلى أن التمييز فضلة ، فلا يجوز في التمييز أن يتقدم على عامله ، بل لا يجيء إلا بعد تمام الكلام ، أى : بعد ما يتم أصل الكلام به ، من الفاعل للفعل ، والخبر للمبتدأ ، ونحوهما .

(٣) فالتمييز كالحال فى أنه لا يكون إلا نكرة ، ولا يكون إلا بعد تمام الكلام ، لكنه يخالفها فى الآتى :

١- أن الأصل فيه أن يكون جامداً ، وقد يكون مشتقاً ، نحو : لله ذرّه فارساً .

٢- أنه لا يكون جملة ، ولا شبهها .

وبهذا ينتهى الكلام على باب التمييز ، وذاكم هو ملخص ما مضى من الكلام فيه :

١- التمييز من منصوبات الأسماء ، وهو - اصطلاحاً - : الاسم ، الصريح ، المنصوب ، المفسر لما استثنى من الذوات أو النسب .

٢- التمييز على نوعين : تمييز الذات ، وتمييز النسبة . أمّا تمييز الذات ويسمى أيضاً تمييز المفرد - فهو ما رفع إبهام اسم مذكور قبله مُجْمَل الحقيقة ، ويكون بعد العدد ، أو بعد المقادير من الموروبات ، أو المكيلات ، أو المساحات .

وأمّا تمييز النسبة - ويسمى أيضاً تمييز الجملة - فهو ما رفع إبهام نسبة فى جملة سابقة عليه ، وهو ضربان : مُحَوَّل ، وغير مُحَوَّل ، والمحول على ثلاثة أنواع :

١- مُحَوَّل عن الفاعل .

٢- محول عن المفعول . =



٣- محول عن المبتدأ .

- ٣ عامل النصب في التمييز إما أن يكون فعلاً ، أو وصفاً ، أو عدداً ، أو مقداراً .
فيكون فعلاً ، نحو : تصيب زيد عرقاً ، وتفقأ بكر شحماً ، وطاب محمد نفساً .
ويكون عدداً ، نحو : اشتريتُ عشرين كتاباً ، وملكْتُ تسعين نعجة .
ويكون وصفاً ، نحو : ريد أكرم منك أباً ، وأجمل منك وجهاً .
ويكون مقداراً ، نحو : اشتريتُ زطلاً زيتاً ، وإزدباً قمحاً ، وفداناً أرضاً .
- ٤- تمييز العدد يكون منصوباً إذا كان العدد عشرين وأخواتها ، أو عدداً مركباً ، فإن كان غير ذلك فإنه يكون محروراً .

٥- التمييز لا يكون إلا نكرة ، ولا يكون إلا بعد تمام الكلام .

٦- يحالف التمييز الحال في أن الأصل فيه أن يكون جامداً ، وقد يكون مشتقاً ، ومضى أنه لا يكون جملة ، ولا شبهها .

بَابُ الْإِسْتِثْنَاءِ

باب الاستثناء

قال المؤلف رحمه الله تعالى : (باب الاستثناء) وحروف الاستثناء تمثيلية .
وهي : إلا . وغير . وسوى . وسواء . وخلا . وعدا . وحاشا .

قال المؤلف رحمه الله تعالى : باب الاستثناء . الاستثناء في اللغة مأخوذ من
الثَّني ، وهو العطف ، فعطف الشيء بعضه على بعض يُسمى ثَنِيًّا ؛ لأنك تَرُدُّ الكلام إلى
أوله ، فيكون هذا ثَنِيًّا .

أما في الاصطلاح فهو إخراج بعض أفراد العام بـ «إلا» ، أو إحدى أخواتها^(١) .
مثاله : قام القوم . هذا عام ، يَشْمَلُ كُلَّ القوم ، فإذا قلت : إلا زيدًا . أخرجت
بعض أفراد العام بـ «إلا»^(٢) .

ومثاله أيضًا : قام القوم . هذا عام ، فإذا قلت : غير زيد . فهذا تخصيص ؛ لأنك
أخرجت بعض أفراد العام بواحدة من أخوات «إلا» ، اسمها «غير» .

فصار الاستثناء في الاصطلاح إخراج بعض أفراد العام بـ «إلا» ، أو إحدى
أخواتها ، وهذا من حيث المعنى .

أما من حيث تغيير الكلام والإعراب فالمؤلف رحمه الله يَسَّ هذا بيانًا شافيًا ،
فقال : حروف الاستثناء ثمانية^(٣) ، وهي : إلا . وغير . وسوى . وسواء .
وخلا . وعدا . وحاشا . هذه ثمان أدوت .

واستفدنا من قول المؤلف : حروف الاستثناء . أنَّ هذه الأدوات الثمان حروف ،
لكن الأمر ليس كذلك ؛ لأنَّ «غير» ليست حرفًا ، ولكنها اسم .

(١) لولا ذلك الإخراج لكان داخلًا فيما قبل الأداة .

(٢) فقد أخرجت بقولك : إلا زيدًا . أحد القوم ، وهو زيد ، ولولا ذلك الإخراج لكان زيد داخلًا في حصة
التلاميذ الساجدين .

(٣) فهو رحمه الله حروف الاستثناء تمثيلية فيه حصر لأدوات الاستثناء بثمانية ، والجمهور على خلافه ؛
إذ يزدون على ذلك «ليس» ، و«لا يكون» .

لكن لعل المؤلف رحمه الله أراد بالحروف هنا الأدوات، والأدوات تشمل الأسماء، والأفعال، والحروف^(١)، فيكون قول المؤلف: حروف الاستثناء؛ بمعنى: أدوات الاستثناء.

(١) وقال الشيخ حسن الكفراوى فى شرح الاحرومية ص ١٠٤. وسُميت الأدوات حروفاً تغليظاً لـ «إلا» على غيرها؛ لأنها الأصل فى عمل هذا الباب. اهـ
ولا فهذه الأدوات على ثلاثة أنواع:
النوع الأول: ما يكون حرفاً دائماً اتفاقاً، وهو «إلا».
والنوع الثانى ما يكون اسماً دائماً اتفاقاً، وهو أربعة، وهى «يسوى» بالقصر وكسر السين، و«سوى» بالقصر وضم السين، و«سواء» بالمد وفتح السين^(٢)، و«غير».
والنوع الثالث ما يكون حرفاً تارة، ويكون فعلاً تارة أخرى، وهى ثلاث أدوات، وهى: «خلا»، و«غدا»، و«حاشا».

وفى كلمة «حاشا» ثلاث لغات:

الأولى: بإثبات الألفين؛ بعد الحاء المهملة، وبعد الشين المعجمة «حاشا».

والثانية: بإثبات الألف الثانية مع حذف الأولى، التى بعد الحاء المهملة «حشا».

والثالثة: عكسها، وهى بإثبات الألف بعد الحاء المهملة، مع حذف التى بعد الشين المعجمة «حاش».

(٥) وفيها لغة أخرى بكسر السين، على وزن يناء.

حكم المُسْتثنى بـ «إلا»

قال المؤلف رحمه الله : فالمُسْتثنى بـ «إلا» يُنْصَبُ إذا كان الكلام تامًّا موحٍ .
 نحو : قام القومُ إلا زيدًا . وخرج الناسُ إلا غمْرًا ، وإن كان الكلام مبيّنًا تامًّا حار فيه
 البدلُ والصب على الاستثناء . نحو : ما قام القومُ إلا ريدً ، وإلا ريدًا . وإن كان
 الكلام ناقصًا كان على حسب العوامل ، نحو : ما قام إلا ريدً ، وما صرْبُ إلا زيدًا ،
 وما مرزُ إلا يزيد .

أول أدوات الاستثناء التي ذَكَرَها المؤلف رحمه الله هي «إلا» ، وهي أمُّ الباب ،
 فأصل الاستثناء أن يكون بـ «إلا» ، وما بقي فهو تابع لها - ليس نائبًا ، ولكنه تابع -
 ولهذا نقول : بـ «إلا» أو إحدى أخواتها ، وسيأتى إن شاء الله بيان عمل هذه الأشياء .
 قال المؤلف رحمه الله : فالمُسْتثنى بـ «إلا» يُنْصَبُ إذا كان الكلام تامًّا موحيًا ،
 وإن كان الكلام متفنيًا تامًّا جاز فيه البدلُ والصب على الاستثناء ، وإن كان الكلام
 ناقصًا كان على حسب العوامل .

يعنى رحمه الله . أن المُسْتثنى بـ «إلا» له ثلاث حالات^(١) :

الحالة الأولى : أن يكون بعد كلام تامٍّ مُوجب .

تامٌّ ، يعنى : أن الجملة أَخَذَتْ أركانها ؛ أى : الذى تَمَّتْ فيه أركانُ الجملة^(٢) .

مُوجبٌ ، يعنى : لم يَصْحَبْهُ نفى ، ولا شَيْئُهُ^(٣) .

وفى هذه الحال يقول المؤلف رحمه الله : يَجِبُ النصب^(٤) .

(١) يعنى رحمه الله بالمُسْتثنى بـ «إلا» : الاسم الواقع بعد «إلا» .

(٢) أو بعبارة أخرى : الكلام التام هو الذى ذُكِرَ فيه المُسْتثنى منه .

(٣) يعنى رحمه الله بالموجب - بفتح الجيم - : المُثَبِّت ، وشبه النفى : النهى ، والاستفهام ، والدعاء .

(٤) سواء كان الاستثناء متصلًا بأن كان المُسْتثنى من جنس المُسْتثنى منه ، أو منقطعًا ، نحو : قام القومُ إلا

حمزة ؛ فإنه تام موجب ، والحمزة ليس من جنس المُسْتثنى منه ، وتركه المصنف ؛ لأنه خلاف الأصل .

ومثل له رحمه الله بمثالين :

مثال الأول : قام القوم إلا زيداً . فالكلام قبل « زيد » تامٌّ ؛ لأنك لو قلت : قام القوم . تم الكلام ، وحسن السكوت عليه^(١) .

وكذلك أيضاً الكلام موجبٌ ؛ يعنى : ليس فيه نفي ، ولا شبه نفي ، ولذلك يجب أن نقول : إلا زيداً ؛ يعنى : يتعيّن النصب .

فلو سمعنا قائلًا يقول : قام القوم إلا زيد . لقُلنا : أخطأت .

المثال الثانى . خرج الناس إلا عمرًا . فالجمله التى قبل « إلا » تامّة ؛ لأنها قد اشتُرقت أركانها ؛ الفعل ، والفاعل .

وهى أيضاً مُوجبةٌ ؛ يعنى : مُثبتةٌ .

إذن : « عمرًا » يجب أن تكون منصوبةٌ .

فلو قال قائلٌ : خرج القوم إلا عمرو . لقُلنا : أخطأت ، والصواب أن نقول : خرج الناس إلا عمرًا .

مثال آخر : تقول : صُمتُ أسبوعًا إلا يوم الجمعة . بنصب « يوم » ، ويتعيّن النصب ؛ لأنّ ما قبل المستثنى تامٌّ موجبٌ .

وتقول : أكلتُ الرغيفَ إلا ثلثه ؛ لأنّ الذى قبل المُستثنى تامٌّ موجبٌ ، ولا يصح أن تقول : إلا ثلثه .

إعراب المثائيس اللدين ذكرهما المؤلف رحمه الله : المثال الأول : قام القوم إلا زيداً . قام : فعلٌ ماضٍ مبنى على الفتح .

القوة : فاعلٌ مرفوع ، وعلامة رفيعه الضمة الظاهرة فى آخره .

إلا : أداة استثناء .

(١) أو بعبارة أخرى : الكلام تام لذكر المستثنى منه ، وهو « القوم » .

ربداً : اسم منصوب على الاستثناء ، وعلامة نصبه فتحه ظاهرة في آخره .

المثال الثاني : خرج الناس إلا عقرًا .

حرج : فعل ماضٍ مبني على الفتح .

الناس . فاعلٌ مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره .

إلا : أداة استثناء .

عقرًا : مستثنى منصوب على الاستثناء ، وعلامة نصبه فتحه ظاهرة في آخره^(١) .

الحالة الثانية : إذا كان الكلام تامًا منفيًا .

تام : سيق أن معناه : استوفت الجملة أركانها .

منفيًا : أى : دخل عليه حرفٌ نفي^(٢) .

فهنا يقول المؤلف : جاز فيه البدل والصب على الاستثناء . الضميرُ فى « فيه » يعودُ

على الاسم الذى بعد « إلا » ، وهو المستثنى .

فهذا يجوزُ فيه وجهان :

الوجه الأول : البدل . وهو الأفصح ، فيكون بدلًا بما قبل « إلا »^(٣) ، فإن كان ما

(١) فإن قيل : فما تقولون فى قوله تعالى : ﴿ فَشَرُّوا مَثَ إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ ﴾ برفع « قليل » ؟

والجواب أن النفى هنا مُقَدَّر ، والتقدير : لم يُطَاوِعُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ .

(٢) أو نهي ، أو استفهام ، أو دعاء .

فمثال النهي قوله تعالى : ﴿ وَلَا يَلْتَمِثْ بِكُمْ أَحَدٌ إِلَّا امْرَأَتَكَ ﴾ . فـ « لا » : ناهية ، وبلغت : فعل مصارع محزوم ، « لا » الناهية ، وعلامة جزمه السكون ، ومن : حرف حر ، والكاف فى محل حر ، وامرأتك - بالرفع : بدل من « أحد » ، كما قرأ به ابن كثير ، وأبو عمرو ، وقرأ القاتون بالصب على الاستثناء .

ومتى لا استفهام . قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ يَقْنَطُ مِنْ رَحْمَةِ رَبِّهِ إِلَّا الضَّالُّونَ ﴾ . أجمعت السبعة على الرفع على الإبدال من الضمير المستتر فى « يقنط » ، ولو قرئ « الضالين » بالصب على الاستثناء لم يمنع ، ولكن القراءة سة متبعة .

(٣) أى : المستثنى منه .

قَبْلَ «إِلَّا» مرفوعًا صار هذا مرفوعًا ، وإن كان منصوبًا صار منصوبًا ، وإن كان مجرورًا صار مجرورًا^(١).

والوجه الثاني : النصب على الاستثناء . وهو واضح ؛ يعنى : يكونُ منصوبًا دائمًا .

والمؤلف رحمه الله مثل على ذلك بقوله : ما قام القومُ إلا زيد . وإلا ريدا .

فقولُه : ما قام القومُ . الجملةُ تامةٌ منفيةٌ . فإن قلت : إلا زيد . فـ «زيد» فيه وجهان : الوجهُ الأولُ : إلا زيدَ . بالرفع ، فتكونُ بدلًا من القومِ .

والوجهُ الثاني : إلا زيدًا . بالنصب ، وتكونُ منصوبةً على الاستثناء^(٢) . ونقولُ فى الإعرابِ على الوجهِ الأولِ : ما قامَ القومُ لا زيدَ .

ما : نافيةٌ .

قام : فعلٌ ماضٍ مبنى على الفتح .

القومُ : فاعلٌ مرفوعٌ بالضمَّةِ الظاهرةِ فى آخرِه .

إلا : أداةُ استثناءٍ .

زيدٌ : بدلٌ من القومِ ، وبدلُ المرفوعِ مرفوعٌ ، وعلامةُ رفعِه الضمةُ الظاهرةُ فى آخرِه .

ونوعُ البدلِ هنا بعضٌ من كلِّ .

وأما على الوجهِ الثاني ؛ النصبِ على الاستثناءِ «ما قام القومُ إلا زيدًا» فنقولُ فى إعرابِها :

ما : نافيةٌ .

(١) لأن البدل يقع المبدل منه فى الإعراب ، كما تقدم ذلك فى باب البدل .

(٢) ووجه جوار الوجهين أن «زيد» مستثنى من كلام تام ؛ لذكر المستثنى منه ، وهو القوم . والكلام مع ذلك

مضى تقدم «ما» النافية ، فيجوز فيه الإتياع ، فنقول : إلا زيدَ . بالرفع ؛ لأن المستثنى منه مرفوع ، وسر

مرفوع مرفوع ، ويجوز فيه على قلّة النصب على الاستثناء ، فنقول : إلا زيدًا .

قام : فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ على الفتح .

القوم : فاعلٌ مرفوعٌ ، وعلامةٌ رفيعه ضمةٌ ظاهرةٌ في آخره .

إلا : أداةٌ استثناءٍ .

زيدًا : مستثنىٌ منصوبٌ على الاستثناء ، وعلامةٌ نصبه فتحةٌ ظاهرةٌ في آخره .

فهذان وجهان ، فإن قال قائلٌ : ما قام القومُ إلا زيدٌ . بالخفض . فهو خطأ ؛ لأنها هكذا لا تصحُّ بدلاً ، ولا استثناءً .

وفي القرآن الكريم قال تعالى : ﴿ مَا فَعَلُوا إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ ﴾ ، وفي آيةٍ أخرى قال سبحانه : ﴿ فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ . فأما قوله تعالى : ﴿ فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ . فـ « قَلِيلًا » منصوبةٌ على الاستثناء ، والنصبُ هنا واجبٌ ؛ لأنَّ الكلامَ الذي قبلها تامٌّ مُثَبَّتٌ ؛ لأنه قال : ﴿ فَشَرِبُوا مِنْهُ ﴾ . ولم يقلْ ما شَرِبُوا .

وأما قوله تعالى : ﴿ مَا فَعَلُوا إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ ﴾ . فهذا جائزٌ فيه وجهان ؛ النصبُ على الاستثناء ، والرفعُ على البدلية من واو الجماعة في « فَعَلُوا » ، لكنَّ هذا الجوازُ في غير القرآن ، أمَّا في القرآن فليس لنا أن نَتَكَلَّمْ بغير ما جاء به .

وجاءت هذه الآيةُ « قَلِيلٌ » بالرفعِ على البدلية ، ولم يَجِبِ النصبُ ؛ وذلك لأنَّ البدلَ أدلُّ على المعنى ، فمثلاً لو قلتُ : ما قام القومُ إلا زيدٌ . فـ « زيدٌ » لاشكُّ أنه قائمٌ ، فكيف تقولُ : إلا زيدًا . فتنصبه على الاستثناء ، وتُسْتَثْنِيهِ ؟

فالبدلُ أوضحُ من الاستثناء ، وألصقُ بالمعنى ، ولهذا جاء في القرآن : ﴿ مَا فَعَلُوا إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ ﴾ . جاء على البدلِ .

ويمكِّنُ أنْ نَعْلَمَ أن المؤلفَ يُرَجِّحُ البدلَ ؛ لأنَّه قدَّمه في التمثيل ، فقال : إلا زيدٌ . وإلا زيدًا .

وعلى هذا فنقولُ : يجوزُ فيما إذا كان ما قبل « إلا » تامًّا مبيِّنًا . بحوزة وجهان :

بالوجه الأول : البدل .

والوجه الثاني : النصب على الاستثناء .

والراجع البدل ؛ لأنه هو الذى جاء فى القرآن ، وهو ألصق فى المعنى ؛ لأن حقيقة الأمر أن الفعل مُسلط على ما بعده « إلا » .

ومثال الحالة الثانية أيضا أن تقول : لم يَهْأَوِ الطالبُ بالدرسِ إلا فلانٌ . ويجوز « فلانك » ، والأفصح الرفع على البدلية .

وإذا قلت : ما رأيتُ أحداً إلا زيدا . فـ « زيدا » على الوجهين « البدلية والاستثناء » منصوبة ، فالصورة واحدة ، لكن الاختلاف فى الإعراب فقط .

وليس لك أن تقول : إلا زيدا ، ولا إلا زيدا ؛ لأنه منصوب على كل حال . وإعراب هذا المثال على كلا الوجهين يكون هكذا :

الوجه الأول : تقول : ما رأيتُ أحداً إلا زيدا .

نائب تامة .

رأيتُ : فعل وفاعل .

أحداً : مفعول به منصوب ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة فى آخره .

إلا : أداة استثناء .

زيدا : بدل من « أحدا » ، وبدل المنصوب منصوب ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة فى آخره .

والوجه الثانى : تقول : ما رأيتُ أحداً إلا زيدا . أيضا . ما رأيتُ أحداً إلا : عرفنا .

زيدا : مُشْتَقَّى منصوب على الاستثناء ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة فى آخره .

وكلا الإعرابين صحيح ، لكن الإعراب الأول أفصح .

مثال آخر : تقول : ما مررت بأحد إلا زيد ، أو إلا زيدا . والأرجح « إلا زيد » ، وهو البدل .

والمؤلف رحمه الله لم يذكر الاستثناء المنقطع ؛ لأنه نادر ، والنحويون يقولون : إذا كان الاستثناء منقطعاً وجب النصب ، ولم يجز الوجهان .

وما هو الاستثناء المنقطع ؟

الاستثناء المنقطع هو الذى يكون فيه ما بعد « إلا » من غير جنس ما قبلها . مثاله : قالوا : مثل أن تقول : قديم القوم إلا جماراً . فالجمار ليس من القوم ، لكن قد يُعَبَّرُ العربُ بمثل هذا ، وفى هذا الحال يجب النصب .

قال ابن مالك : وانصب ما انقطع^(١) .

ثم قال : وعن تميم فيه إبدال وقع^(٢) .

يعنى رحمه الله : أن لغة بنى تميم جوارُ الوجهين ، سواء كان الاستثناء منقطعاً ، أو متصلاً ، فبنو تميم يجعلون القاعدة واحدة^(٣) ، والقُرَيْشِيُّونَ « الحجازيون » يقولون : لا ، إذا كان الاستثناء منقطعاً يجب أن تَقْطَعَهُ فى الإعراب^(٤) ، وألاً تجعلَ بينه وبين ما قبل « إلا » صلة ؛ لأنه من غير الجنس .

(١) الألفية ، باب الاستثناء ، البيت رقم (٣١٧) .

(٢) وهذا إن أمكن تَسَلُّطُ العامل على المستثنى ، نحو : ما قام القوم إلا جماراً ، وإلا وحسب النصب اتفاقاً ، نحو . ما راد هذا المأل إلا ما نَقَصَ . فـ « ما » : نافية ، وزاد : فعل ماض مبنى على الفتح ، وهذا : الهاء حرف تسيه ، ودا : اسم إشارة مبنى على السكون فى محل رفع فاعل ، والمأل : بدل من اسم الإشارة ، أو عطوف بيان ؛ لأنه مُخَلَّى بـ « أل » بعده ، وإلا : أداة استثناء ، والنقص المصدر المؤول من « ما » ، والمعنى « نقص » : منصوب على الاستثناء ، ولا يجوز رفعه ، إذ لا يصح أن يقال : ما راد النقص

(٣) وهذه هى النسخة «نسخة» ؛ لأنها لغة القرآن ، ولهذا أجمعت السبعة على النصب فى قوله تعالى . ﴿ مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتِّبَاعَ صَوْنٍ ﴾ . وقوله سبحانه : ﴿ وَمَا لَأَخِي عِنْدَهُ مِنْ نِعْمَةٍ تُجْزَى إِلَّا ابْتِغَاءَ وَجْهِ رَبِّهِ الْأَعْلَى ﴾ . ولو أُتِيبَ لم فيه لَفَرَى برفع « إلا اتباع » ، و« إلا ابتغاء » ؛ لأنَّ كُلَّاهُمَا فى موضع رفع ؛ إما على أنه فاعل بالحرف ، بخروج المعتمد على التقى ، وإما على أنه مبتدأ تقدم خبره عليه . وانظر شرح شعور الذهب لاس هشام ص ٢٥٠ .

والتَّيْمِيُّونَ أَشْهَلُ ، والقرشيون أَفْعَدُ ؛ لِأَنَّ الْبَدَلَ يَكُونُ غَالِبًا مِنْ جِنْسِ الْمُبَدَّلِ مِنْهُ ، فَأَنْتَ إِذَا رَفَعْتَهُ مَعْنَاهُ : جَعَلْتَ الْحِمَارَ مِنْ جِنْسِ الْقَوْمِ ، وَهَذَا مُشْكِلٌ .

وعلى كُلِّ حَالٍ نَحْنُ أَعْلَمُنَاكُمْ بِهَذَا - وَإِنْ كَانَ الْمُؤَلِّفُ لَمْ يَذْكُرْهُ - لِلْفَائِدَةِ .
الحالة الثالثة : يَقُولُ الْمُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى : وَإِنْ كَانَ الْكَلَامُ مَاقَصًا كَانَ عَلَى حَسَبِ الْعَوَامِلِ .

قَوْلُهُ : نَاقِصًا . يَعْنِي : لَمْ يَسْتَكْمِلْ عَمَلَهُ ؛ يَعْنِي : لَمْ يَتِمَّ الْكَلَامُ^(١) ، فَهَذَا يَقُولُ : يَكُونُ^(٢) عَلَى حَسَبِ الْعَوَامِلِ السَّابِقَةِ عَلَى «إِلَّا» ؛ يَعْنِي : كَأَنَّكَ تُغْرِبُ ، وَكَأَنَّ «إِلَّا» غَيْرُ مَوْجُودَةٍ ، فَإِنْ اقْتَضَتْ الْعَوَامِلُ الرِّفْعَ رُفِعَ ، وَإِنْ اقْتَضَتْ النِّصْبَ نُصِبَ ، وَإِنْ اقْتَضَتْ الْجَرَّ جُرَّ^(٣) .

وَمِثْلُ رَحِمَهُ اللَّهُ لَذَلِكَ بِقَوْلِهِ : مَا قَامَ إِلَّا زَيْدٌ ، وَمَا ضَرَبْتُ إِلَّا زَيْدًا ، وَمَا مَرَزْتُ إِلَّا زَيْدًا .

المثال الأول : ما قام إلا زيد .

فَقَوْلُهُ : مَا قَامَ . نَاقِصٌ . وَقَوْلُهُ : إِلَّا زَيْدٌ . تَمَّ الْكَلَامُ . فَتَكُونُ «زَيْدٌ» هُنَا عَلَى حَسَبِ الْعَوَامِلِ ، وَالْعَامِلُ السَّابِقُ لـ «إِلَّا» يَقْتَضِي رَفْعَهُ عَلَى أَنَّهُ فَاعِلٌ ، وَعَلَى هَذَا فَيَجِبُ الرِّفْعُ ، فَتَقُولُ : مَا قَامَ إِلَّا زَيْدٌ .

وإِعْرَابُ هَذَا الْمَثَالِ هَكَذَا :

ما : نافيةٌ .

قام : فعلٌ ماضٍ .

إِلَّا : أداةٌ استثنائيةٌ مُلغاةٌ ، لَا عَمَلَ لَهَا .

(١) أَى : أَنْ الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ غَيْرُ مَذْكُورٍ .

(٢) أَى : الْمُسْتَثْنَى «الاسْمُ الْوَاقِعُ بَعْدَ «إِلَّا»» .

(٣) وَيُسَمَّى الْإِسْتِثْنَاءُ حَيْثُ مَفْرُوعًا ؛ لِأَنَّ مَا قَبْلَ «إِلَّا» تَفَرَّغَ لِلْعَمَلِ فِيمَا بَعْدَهَا ، وَلَا أَثَرَ لَهَا فِي الْعَمَلِ دُونَ الْمَعْنَى .

زيدٌ . فاعلٌ مرفوعٌ ، وعلامةٌ رفيعه الضمة الظاهرة في آخره .

ولا يجوزُ أن نقولَ : ما قام إلا زيدًا . لأنَّ العاملَ الذي قبلَ « إلا » يتطلَّبُ مرفوعًا فاعلاً .

ولا يجوزُ أن نقولَ : إلا زيد . لأنَّ العاملَ يتطلَّبُه على أنه فاعلٌ ، والفاعلُ مرفوعٌ .
والمثالُ الثاني : ما ضربتُ إلا زيدًا . نقولُ في إعرابه :
ما : نافيةٌ .

ضربتُ : فعلٌ وفاعلٌ .

إلا : أداةٌ استثناءٍ مُلغاةٌ .

زيدًا : مفعولٌ به منصوبٌ . ولا نقولُ : مُشْتَقِي ؛ لأنَّ العاملَ السابقَ لـ « إلا » يتطلَّبُه مفعولًا به .

ومثلُ هذا المثالِ أن نقولَ : ما أَكَلْتُ إلا خُبْزًا ، وما شَرِبْتُ إلا لَبَنًا .

المهمُّ أنَّه ما دام العاملُ يتطلَّبُ الكلمةَ ، فهي على حَسَبِ العواملِ .

والمثالُ الثالثُ : ما مرَّرتُ إلا بزيد . نقولُ في إعرابه :

ما : أداةٌ نفيةٌ .

مرَّرتُ : فعلٌ وفاعلٌ .

إلا : أداةٌ استثناءٍ مُلغاةٌ .

بريد : الباءُ حرفٌ جرٌّ ، وزيد : اسمٌ مجرورٌ بالباءِ ، وعلامةُ جرِّه كسرةٌ ظاهرةٌ في آخره .

وهنا لا يجوزُ أن نقولَ : ما مرَّرتُ إلا بزيدًا ، ولا بزيدٌ ؛ لأنَّ العاملَ يتطلَّبُ أن يكونَ ما بعدَ « إلا » محروراً ، فيجِبُ جرُّه .

« مؤلفٌ رحمه الله مثلُ بالاقصصِ بمثالِ مصحوبٍ بالنفي ، وهو كذبتُ . لأنَّ و

لم تَصَحِّه بانفي ما استقام الكلام ، فلو قلت : قام إلا زيد . لا يستقيم ، ولو قلت : رأيتُ إلا زيداً . لا يَسْتَقِيمُ أيضًا ، لا يستقيم إلا بنفي أو شبهه^(١) .

فهذه هي الحالة الثالثة للمستثنى بـ «إلا» ، ونعود الآن لِتَجْمِيلِهَا مرةً واحدةً : إذا كان الكلام تامًا فوجب نصب على الاستثناء ، مثاله : قام القوم إلا زيداً . إذا كان الكلام تامًا منفياً ففيه وجهان : إما أن يُنصب على الاستثناء ، وإما أن يكون بدلًا مما قبل «إلا» .

إذا كان الكلام ناقصًا منفياً كان إعراب المستثنى على حسب العوامل .
مثاله : أن تقول : ولا نَعْبُدُ إلا إياه .

ولا : الواو بحسب ما قبلها ، ولا : نافية .

نَعْبُدُ : فعل مضارع مرفوع ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة في آخره ، والفاعل ضمير مستتر وجوبًا ، تقديره : نحن .

إلا : أداة استثناء مُلغاة .

إِيَّاهُ : إيَّا : ضمير مُتَفَصِّلٌ مبني على السكون في محل نصب ، مفعول به ، والهاء : حرف دال على الغيبة . وقد سبق أن ذكرنا أنَّ ما يلي «إيَّا» الضمير حروف ليس لها محل من الإعراب .

فـ «إيأي» : الياء حرف دال على التكلم .

و«إيَّاك» : الكاف حرف دال على الخطاب .

و«إيَّاه» : الهمزة حرف دال على الغيبة .

* * *

(١) ولذلك قال السجس محمد محيي الدين رحمه الله في التحفة السنية ص ١١٦ وإما أن يكون ناقصًا ،

ولا يكون جندًا إلا منفيًا . اهـ

المستثنى بـ «غير» وأخواتها

قال المؤلف رحمه الله تعالى : والمستثنى بسوئى ، وسوئى ، وسوئى . وغير مجرور لا غير^(١) . هذه أربع أدوات .

وقوله رحمه الله : مجرور لا غير . يعنى : أنَّ المستثنى يكون مجروراً ، ولا يجوز فيه إلا الجوز^(٢) .

وهذه الأدوات الأربع كلها أسماء ؛ يعنى : ليست حرفاً ، ولا فعلاً ، لكن هي بنفسها حكمها حكم المستثنى بـ «إلا»^(٣) :

— إذا سُيِّقَت بكلام تامٍّ مُوجِبٍ وَجَبَ فيها النصب^(٤) .

— وإن سُيِّقَت بكلام تامٍّ مقرون بنفى أو شبهه جاز فيها الوجهان : البدل والنصب على الاستثناء^(٥) .

— وإن سُيِّقَت بكلام غير تامٍّ فهى على حسب العوامل^(٦) .

تقول : قام القوم غير زيد . بنصب «غير» ، ولا يجوز غير هذا الوجه ؛ لأنَّ الكلام تامٌّ مُوجِبٌ .

(١) «لا غير» إعرابها هكذا :

لا : نافية تعمل عمل «ليس» .

وغير : اسمها منى على الضم ؛ تشبيهاً بـ «قبل» ، و«بعد» فى الإيهام ، إذا حذِفَ المضاف إليه ، ونوى معناه ، فى محل رفع ، والخير محذوف ، والأصل : لا غيره جائزاً .

وفيه إيداع يجوز دخول «لا» على «غير» ، ومنعه ابن هشام ، وقال : إنما يقال : ليس غير . وزد بأنه شيع .

لغز غملي أسلقت لا غير تُسأل .

(٢) لأنه يكون مضافاً إليه ، بإضافة الأداة إليه .

(٣) أى : أن حكمها حكم الاسم الواقع بعد «إلا» .

(٤) على الاستثناء .

(٥) والراجح - كما سبق - هو الإتياع على البدلية .

(٦) وإن كان مقطوعاً وحسب نصب «غير» وأخواتها ، نحو : ما قام القوم غير حمار . فيحب نصب «غير» .

وتقول: ما قام القوم غير زيد، وغير زيد. فيجوز فيها الرفع، والنصب على الاستثناء.

وتقول: ما قام غير زيد. برفع «غير» وجوبا؛ لأن الكلام الأول ناقص، فيكون حسب العوامل.

فصار المشتى بـ «غير، وسوى، وشوى، وسواء» مجرورا، لا غير. كما قال المؤلف، أما هذه الأدوات فحكمها حكم المشتى بـ «إلا».

وهل «سوى»، و«شوى»، و«سواء» بمعنى واحد؟

الجواب: نعم، فتقول: جاء القوم سوى زيد، وشوى زيد، وسواء زيد.

مع أننا نعرف أن «سواء» ليست من أدوات الاستثناء، لكنها لغة في «سوى»، واللف «سواء» معروف أنها بمعنى مشتى، كقوله تعالى: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَلَذُّرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُلَذِّرْهُمْ﴾. لكنها تأتي في باب الاستثناء مرادفة لـ «سوى»؛ يعنى: بمعناها. والله أعلم.

المستثنى بـ «عدا» وأخواتها

قال المؤلف رحمه الله تعالى : والمستثنى بـ « خلا ، وعدا ، وحاشا » يجوز بضمه وحزؤه ، نحو : قام القوم خلا زيدا ، وزيدا ، وعدا عمرا وعمرو ، وحاشا كذا وكذا .
يعنى رحمه الله . أن المستثنى بـ « خلا ، وعدا ، وحاشا »^(١) يجوز فيه وجهان :
النصب والجر دائما .

لكن كيف النصب والجر ، وعلى أى أساس ؟

الجواب : أنك إن جعلت هذه الثلاثة أفعالا ، فالنصب^(٢) ، وإن جعلتها حروف جر ، فالجر ؛ لأنهم يقولون - حسب تتبع اللغة العربية - : وجدنا أن العرب أحيانا تجر بها ، وأحيانا تنصب ، ولم نجد تخريجا لهذا التصريف ، إلا أنها إذا جرت ما بعدها فهي حروف جر ، وإن نصبت ما بعدها فهي أفعال ، وهذه من الغرائب أن تكون كلمة واحدة تكون فعلا ، وتكون حرفا .

ومثال الجر بهذه الأدوات :

- أن تقول : قام القوم خلا زيد . وإعرابه هكذا :

قام : فعل ماضٍ .

القوم : فاعل مرفوع ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة

خلا : حرف جر .

زيد : اسم مجرور بـ « خلا » ، وعلامة جره كسرة ظاهرة فى آخره^(٣) .

- وتقول : خرج القوم عدا عمرو . وإعرابه هكذا :

(١) أى : الاسم الواقع بعد أدلة من هذه الأدوات الثلاثة .

(٢) على أن المستثنى مفعول به ، والفاعل ضمير مستتر وجوبا .

(٣) والجر والجرور لا متعلقان له ؛ لأن ما استثنى به كحرف الجر الزائدة ، لا يتعلق بشئ .

خرج : فعلٌ ماضٍ .

القومُ : فاعلٌ مرفوعٌ بالضمّة .

عدّا : حرفٌ جرّ .

عمرو : اسمٌ مجرورٌ بـ « عدا » ، وعلامةُ جرّه الكسرةُ الظاهرةُ في آخره .

- وتقولُ : انطلق القومُ حاشا بكرٍ . وإعرابه هكذا :

انطلق : فعلٌ ماضٍ .

القومُ : فاعلٌ .

حاشا : حرفٌ جرّ .

بكرٍ : اسمٌ مجرورٌ بـ « حاشا » ، وعلامةُ جرّه الكسرةُ الظاهرةُ في آخره .

أما على النصبِ فإنها تكونُ أفعالاً ماضيةً ، وفاعلُها مستترٌ وجوبا ، لا يمكنُ أن يظهرَ في اللغةِ العربيةِ .

ومثالُ النصبِ بهذه الأدوات :

- أن تقولَ : قام القومُ خلا ريّدا . وإعرابه هكذا :

قام : فعلٌ ماضٍ .

القومُ : فاعلٌ مرفوعٌ بالضمّة الظاهرةُ في آخره .

خلا : فعلٌ ماضٍ ، وفاعلُه ضميرٌ مستترٌ وجوبا ، تقديرُه « هو »^(١) .

وهذا مستثنى من قولنا سابقا : إذا كان تقديرُ الضميرِ المستترِ « هو » ، أو هي « فهو مُستترٌ جوازا » ، فقد تقدّم بنا أن قلنا : إنك إذا قلتَ : زيدٌ قام . فالفاعلُ في « قام » ضميرٌ مستترٌ جوازا ؛ لأنه يجوزُ أن تقولَ : زيدٌ قام أبوه . وتُظهرُ الفاعلَ ، لكن « خلا زيّدا » في

(١) يعود على البعض ، للدلول عليه بـ « هو » ، أو على اسمِ الفاعلِ المفهومِ من الفعلِ ، أو مصدرِ لمعنى « قائم » ، أو القائم ، أو القائم .

باب الاستثناء لم يَكُنِ العربُ يُظْهِرونَ الفاعلَ يومًا من الدهرِ .

فلهذا قال النحويون : نحن تَبَعٌ للعربِ ، وليس العربُ تَبَعًا لنا ، فيكونُ الضميرُ مستترًا وجوبًا .

ريدًا : مفعولٌ به منصوبٌ ، وعلامةُ نصبِهِ الفتحةُ الظاهرةُ في آخرِهِ^(١) .

فالخلاصةُ الآن : أنه إذا كان الاستثناءُ بـ « خَلَا ، وَعَدَا ، وحاشا » فإنه يجوزُ في المستثنى وجهان ؛ الجزءُ والنصبُ .

فعلى وجهِ الجزمِ تكونُ هذه الأدواتُ حروفَ جزمٍ .

وعلى وجهِ النصبِ تكونُ أفعالًا ، وفاعلُها ضميرٌ مستترٌ وجوبًا ، تقديرُهُ « هو » ، يعودُ على البعضِ المستثنى . ولكنه - وإن كان تقديرُهُ « هو » - لا يمكنُ أن يُظْهَرَ بناءٌ على تصرفِ العربِ ، والعربُ هم الحُكَّامُ في هذه المسألةِ .

والآنَ تَبَيَّنَ لنا أنَّ الاستثناءَ أدوائُهُ أسماءٌ مَخْصُصةٌ ، وحروفٌ مَحْصُصةٌ ، وما يجوزُ فيه الوجهانِ ؛ أن يكونَ حرفًا ، وأن يكونَ فعلًا .

الحرفُ المَحْصُصُ : إلَّا .

والاسمُ المَحْصُصُ : غَيْرِ ، وَسَوَى ، وشَوَى ، وسَوَاءٌ . والذي يكونُ حرفًا وفعلًا : خلا ، وعدا ، وحاشا^(٢) .

(١) والجملة من الفعل والفاعل على الأول والثاني^(٣) في محل نصب على الحال ؛ أى . مُخَاوِرًا ريدًا ، والظرفية على الثالث^(٤) ؛ أى : وقتَ خُلُوءِ زيدٍ .

(٢) وبقي من أدوات الاستثناء « ليس » ، و« لا يكون » ، والمستثنى بهما منصوب على الخبرية ، واسمهما فيه كلام السابق في فاعل « عدا » وأخواتها ، تقول : قاموا ليس زيدًا ، ولا يكونُ عمرًا .
وحكى صاحب كتاب البلغة في كتابه ١/ ١٦٣ ، عن محمد بن جعفر التميمي قال : كان سيوبه أولًا .

(٣) يعنى بالأول : أن يكون الضمير عائدًا على البعض المذكور عليه بأكمله السابق .

ويعنى بالثاني : أن يكون الضمير عائدًا على اسم الفاعل المفهوم من الفعل .

(٤) مراد بالثالث أن يكون الضمير عائدًا على مصدر الفعل .

لكن هنا مسألة: يقول النحويون: إذا اقترنت «ما»^(١) بـ «خلا، وعدا، وحاشا»
تتبعين النصب؛ لأنها إذا اقترنت بـ «ما» صارت أفعالا^(٢)، لا حروفاً، وحينئذ يتعين
النصب.

فإذا قلت: قام القوم ما خلا زيدا. لم يجز أن تقول: قام القوم ما خلا زيد.
وإذا قلت: قام القوم ما عدا بكرا. لم يجز أن تقول: ما عدا بكر. وكذلك
«حاشا».

فإذا اقترنت بها «ما» النافية فإنه يتعين أن تكون أفعالا، وحينئذ يجب نصب ما
بعدها^(٣).

= يصحب الفقهاء وأهل الحديث، وكان يشتغل على حماد بن سلمة، فاستغنى يوما قوله صلى الله عليه وسلم:
«ليس من أصحابي إلا من لو شئت لأخذت عليه ليس أبا الدرداء». فقال سيويه: أبو الدرداء.
وظنه اسم «ليس»، فلو حقه حماد، فأبى من ذلك، ولازم الخليل.
وأورد أيضا هذه القصة الشاوي في فيض القدير، ولكنه قال: الأخفش. بدلا من الخليل.
(١) المصدرية.

(٢) وسبب ذلك أن «ما» المصدرية لا تدخل إلا على الأفعال، فهذه أفعال التثنية إن سبقتهم.
وتقدير «ما» زائدة بعيدة، إذ لا يزداد قبل الجار والمجرور، بل بينهما، كما في قوله تعالى: ﴿عَمَّا قَلِيلٍ
لَيُصْطَبْحُنَّ لَادِيمٍ﴾.

(٣) وبهذا ينتهي باب الاستثناء، وكما اعتدنا من قبل أننا نلخص ما جاء في كل باب من نهايته، مقول، وبالله التوفيق:
١- الاستثناء في اللغة هو إخراج بعض أفراد العام بـ «إلا»، أو إحدى أحوالها، لولا ذلك الإخراج لكان
داخلها فيما قبل الأداة.

٢- أدوات الاستثناء عند الجمهور عشرة، هي: «إلا»، و«غير»، و«سوى»، و«شوى»، و«سواء»، و«غدا»، و«حلا»،
و«حاشا»، و«ليس»، ولا يكون.

٣- هذه الأدوات على أربعة أنواع:
النوع الأول: ما يكون حرفا دائما اتفاقا، وهو «إلا».

والنوع الثاني: ما يكون اسما دائما اتفاقا، وهو أربعة، وهي: «سوى»، و«شوى»، و«سواء»، و«غير».
والنوع الثالث: ما يكون حرفا تارة، ويكون فعلا تارة أخرى، وهي ثلاث أدوات، وهي «حلا»، و«غدا»،
و«حاشا».

والنوع الرابع: ما يكون فعلا دائما، وهو: «ليس»، ولا يكون.



- ٤- الاسم الواقع بعد «إلا» على ثلاثة أحوال :
- الحال الأول . وجوب النصب على الاستثناء ، وذلك إذا كان الكلام تأمياً - أى : ذكر فيه المستثنى منه - مُثَبِّتاً أى : لم يسبقه نفى ، أو شبهه ، وشبه النفى : النهى والاستفهام والدعاء .
- الحال الثانى . جواز إتباعه لما قبل «إلا» على أنه بدل منه ، مع جواز نصبه على الاستثناء ، وذلك إذا كان الكلام تأمياً منفياً .
- الحال الثالث . وجوب إحرائه على حسب ما يقتضيه العامل المذكور قبل «إلا» ، وذلك إذا كان الكلام ناقضاً - أى : لم يُذَكَّر فيه المستثنى منه - ولا يكون حيثث إلا معيياً .
- ٥- الاستثناء المقطع هو الذى يكون فيه ما بعد «إلا» من غير حس ما قبلها ، والمستثنى فيه - على لغة أهل الحجاز - يكون واجب النصب ، وهى اللغة العليا ، لأنها لغة القرآن .
- ٦- المستثنى «مبىًى ، وشوى ، وسواء ، وغيره» يجب جرّه بإضافة الأداة إليه ، أما الأداة نفسها فإنها تأخذ حكم الاسم الواقع بعد «إلا» ، على التفصيل الذى سبق .
- ٧- الاسم الواقع بعد «عدا ، وخلا ، وحاشا» يجوز لك أن تنصبه ، ويجوز لك أن تحره ، والسر فى ذلك أن هذه الأدوات تستعمل أنعاًلأ تارة ، وتستعمل حروفاً تارة أخرى ، على ما سبق ، فإن قُدِّرَتْهُنَّ أفعلاً نصبت ما بعدها على أنه مفعول به ، والفاعل ضمير مستتر وجوباً ، وإن قُدِّرَتْهُنَّ حروفاً حفصت ما بعدها على أنه مفعول به .
- ٨- محض هذا التردد فيما إذا لم تتقدم عليهن «ما» للصنعية ، فإن تقدمت على واحدة مبهن «م» «هه» وخت نصبتها بعدها .

باب « لا »

باب « لا »

شروط إعمال « لا » عملاً « إن »

قال المؤلف رحمه الله تعالى : (باب « لا ») اعْلَمْ أَنَّ « لا » تنصب التكرات بغير تنوين . إذا باشرت التكررة . ولم تتكرر « لا » ، نحو : لا رجل في الدار .

قوله رحمه الله : اعْلَمْ . صدر المؤلف رحمه الله هذا الباب بكلمة « اعْلَمْ » من أجل أن تنبئة .

وقوله رحمه الله : أَنَّ « لا » تنصب التكرات بغير تنوين .

قوله : تنصب . من هذه الكلمة أخذنا عملها ، فعمل « لا » النافية للجنس النصب ، كعمل « إن » تماماً ، و « إن » قد سبق أنها تنصب الاسم ، وتزفع الخبر ، وهذا هو عمل « لا » النافية للجنس .

لكن يقول المؤلف رحمه الله : التكرات . فلا تنصب المعارف .

فلو قلت مثلاً : لا زيد قائم . لا يمكن أن تنصب « زيد » ؛ لأنه معرفة .

ولو قلت : لا القوم قائمون . لا يمكن أن تنصب « القوم » ؛ لأنها معرفة ، فهي لا تعمل إلا في التكرات ، وهذا هو الشرط الأول لعملها النصب ؛ أن معمولها^(١) لا بد أن يكون نكرة .

وقوله رحمه الله . بغير تنوين . أي : لا يتوّن اسمها أبداً ، فنقول مثلاً : لا رجل قائم . ولا تقل : لا رجلاً قائم . لكن لو جاءت « إن » مكان « لا » فإنك تقول : إن رجلاً قائم . فتتوّن اسمها ، لكن « لا » لا تتوّن اسمها .

إذن : « لا » النافية للجنس تنصب ، ولا تزفع ، ولا تجزئ ، وعملها هذا يكون في التكرات ، دون المعارف ، ويكون بغير تنوين .

(١) المراد معمولها هنا اسمها وخبرها معاً ، فلا يكونان معرفتين ، بل لا بد أن يكونا مكرتين . كما وصّح ذلك المؤلف والشارح رحمهما الله .

تم ذكر رحمه الله باقى شروط إعمال « لا » النافية للجنس ، فقال رحمه الله :
إذا بَاشَرَتِ الْمَكْرَةَ ، وَلَمْ تَتَكَرَّرْ « لا » .

فَتَحْصُلُ مِنْ ذَلِكَ أَنَّ شُرُوطَ إِعْمَالِ « لا » النافية للجنس ثلاثة :

١- أَنْ يَكُونَ اسْمُهَا وَخَبَرُهَا نَكْرَتَيْنِ .

٢- أَنْ تُبَاشِرَ الْأِسْمَ .

٣- أَلَّا تَتَكَرَّرَ .

وقد مثل المؤلف رحمه الله على عمل « لا » فيما بعدها النصب بغير تنوين بقوله :
نَحْوُ : لَا رَجُلًا فِي الدَّارِ .

وإعراب هذا المثال هكذا :

لا : نافية للجنس .

رجل : اسمها ، وهو نكرة ، ولم يُنَوَّنْ ، مبني على الفتح في محل نصب ، ولا
نقول : منصوب بها .

في الدار : جاز ومجرور متعلق بمحذوف ، خبرها .

ومن أمثلة عملها أيضًا :

المثال الأول : لا إله إلا الله . فهي من هذا الباب ، وتقول في إعرابها :

لا : نافية للجنس .

إله : اسمها ، وهو نكرة ، مباشر لها ، غير منوّن .

المثال الثاني : لا كتاب مفتوح .

المثال الثالث : لا جبان محمود .

المثال الرابع : لا ولد عاق . وهذا المثال صحيح إعرابًا ، لا معنى ؛ لأنه يوجد أولاد

عاقون .

المثال الخامس : لا رجل قائم . وتقول في إعرابه :

لا : نافية للجنس ، ولا بد أن تُقَيَّد ؛ لأنه توجد « لا » ليست نافية للجنس ^(١) ،
وهـ لا : النافية للجنس تنصب الاسم ، وترفع الخبر .

رجل . اسمها مبنى على الفتح ، في محل نصب .

قائم . خبرها مرفوع بها ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة في آخره .

ولو قلت : لا الرجل قائم . فإنه لا يصلح ؛ لأنه معرفة .

ولو قلت . لا رجل القائم . فإنه أيضاً خطأ ؛ لأن الخبر معرفة . ولهذا لا نُعَرِّب
قولنا : لا إله إلا الله . لا نُعَرِّب « الله » خبر « لا » ؛ لأنه معرفة .

لكن لو قلت : لا رجل إلا قائم . أغربنا « قائم » خبرها . ولهذا لو قيل : كيف
نُعَرِّب ما بعد « إلا » في « لا رجل إلا قائم » على أنه خبرها ، ولا نُعَرِّب لفظ الجلالة
« الله » الواقع بعد « إلا » على أنه خبر ؟

فالجواب : لأن هذا معرفة ، وذاك نكرة .

فإن قال قائل : فأين الخبر إذن ؟

فأقول . الخبر محذوف ، تقديره : لا إله حق إلا الله . وبعض الناس قدره ، فقال :
التقدير : لا إله موجود إلا الله . وهذا خطأ عظيم ؛ لأنك إذا قلت : لا إله موجود إلا الله .
نفيت الآلهة الموجودة ، وهناك آلهة غير الله . بل إنه ربما يؤهم هذا القول بوحدية الوجود ؛
فإنك إذا قلت : لا إله موجود إلا الله . جعلت كل موجود هو الله ، وهذا خطر عظيم .
ولهذا كان المتعین أن نقول : إن تقدير الخبر « حق » ، والله : بدل من « حق » ؛
لأن الكلام تام منفي .

قال المؤلف رحمه الله تعالى : فإن لم تُباشرها وجب الرفع . ووجب نكر .

(١) وهي « لا » النافية للوحدية ، وهي من الحروف المشبهة بـ « ليس » في عملها ، فهي ترفع الاسم . وتنصب
الخبر ، نحو أن تقول : لا رجل أفضل منك .

« لا » . نحو : لا فى الدار رجلٌ ، ولا امرأةٌ ، فإن تَكَرَّرَتْ جازِ إعمالُها والغاؤها . فإن شئت قلت : لا رجلٌ فى الدار ، ولا امرأةٌ ، وإن شئت قلت : لا رجلٌ فى الدار . ولا امرأةٌ .

قوله رحمه الله : فإن لم تُباشِرْها وجِبَ الرفعُ ، ووجب تَكَرُّرُ « لا » . يعنى : إذا لم تُباشِرْ « لا » النكرة ، فإنه يَجِبُ على رَأْيِ المؤلفِ أمران : الرفعُ ، وتَكَرُّرُ « لا » ، وحينئذٍ تُقَرَّبُ « لا » نافيةً مُلغاةً .

ومثل المؤلف رحمه الله لذلك بقوله : لا فى الدار رجلٌ ، ولا امرأةٌ . فكلمة « رجلٌ » لم تُنْصَبْ ؛ لأنها فَقَدَتْ من الشروطِ المباشرة ، فقد جِئَ بِبَيْنِها وبين « رجل » بالجارِ والمجرورِ الذى هو الخبرُ .

ونقولُ فى إعرابِ هذا المثالِ .

لا : نافيةٌ فقط مُلغاةٌ .

فى الدارِ : جارٌ ومجرورٌ متعلّقٌ بمحذوفٍ خبرٍ مُقَدِّمٍ .

رجلٌ : مبتدأٌ مُؤَخَّرٌ ، مرفوعٌ وعلامةُ رفعه ضمةٌ ظاهرةٌ فى آخره .

ولا : الواوُ حرفُ عطفٍ ، ولا : نافيةٌ مُلغاةٌ .

امرأةٌ . معطوفٌ على « رجل » ، والمعطوفُ على المرفوعِ مرفوعٌ ، وعلامةُ رفعه ضمةٌ ظاهرةٌ فى آخره .

والمؤلفُ رحمه الله هنا قال : إذا لم تُباشِرْ وجِبَ أمران : الرفعُ وتَكَرُّرُ « لا » ، فيجِبُ على كلامِ المؤلفِ أن تقولَ : لا فى الدارِ رجلٌ ، ولا امرأةٌ . كما مثل ، ولا يجوزُ أن تُشَكِّتَ ، فتقولَ : لا فى الدارِ رجلٌ . فقط ، بل لابدٌ أن تقولَ : ولا امرأةٌ .

وهذا على كلامِ المؤلفِ ، وهو أخذُ القولَيْنِ عندَ النحويين ، وقال بعضهم : إذا لم تُباشِرْ وجِبَ الرفعُ ، واشتَحِينَ التَكَرُّرُ ، وليس بواجبٍ .

وأيُّهما الأرجحُ ؟

الجواب : الثاني ؛ لأنه أسهل ، وإنى أقبيكم بأن تتبع الرخص في باب النحر جائز ، وفي باب الفقه لا يجوز .

إذن : نقول : الأرجح أن التكرار مُستحسن ، وليس بواجب .

إذن . يجوز أن أقول على هذا : لا في الدار رجل . ونشكك . وعلى رأي المؤلف لا يجوز ، بل لا بد أن تقول : ولا امرأة .

فإن اقتضت على « لا » الأولى فهو عند المؤلف ممنوع ، ولكن نقول : إنه ليس بممنوع ، بل هو ترك للأفصح ، والأفصح أن تُكرَّر ، ولكن إذا لم تُكرَّر فلا بأس .

وإذا قلت : لا في الدُّرج كتاب . فهذا على الرأي الثاني يجوز ، لكن على رأي المؤلف لا بد أن تقول : لا في الدُّرج كتاب ، ولا قلتم .

ولهذا يقول الإنسان : هل بالبيت أحد ؟ هل فيه رجل ؟ فيجيب : لا ، لا فيه رجال ، ولا نساء .

وعلى القول الثاني يصح أن تقول : لا فيه رجال ، لكن على رأي المؤلف قل : لا فيه رجال ، ولا نساء . هذا إذا لم تُبايِر .

ثم قال المؤلف رحمه الله تعالى : فإن تَكَرَّرَتْ . هذا ضدُّ قوله : ولم تَتَكَرَّر . في الأول .

قال رحمه الله : فإن تَكَرَّرَتْ جاز إعمالها وإلغاؤها . فإن شئت قلت : لا رجل في الدار ، ولا امرأة ، وإن شئت قلت : لا رجل في الدار ، ولا امرأة .

وقوله : إن تَكَرَّرَتْ . يعنى : مع المباشرة ؛ لأن عدم المباشرة سبق لنا أنه لا بد . على رأي المؤلف - من الرفع والتكرار ، لكن كلامنا الآن إذا باشرت وتَكَرَّرَتْ ، فهنا يجوز الإعمال والإلغاء .

وعليه فإن « لا » يكون لها ثلاثة حالات :

١ - أن تُبايِر ، ولا تَتَكَرَّر . فهنا يجب النصب .

٢- ألا تُبَاشِر . فهنا يَجِبُ الرَفْعُ والتَّكْرَارُ .

٣- أن تُبَاشِرَ وتَتَكَرَّرَ . فهنا يَجُوزُ الوجهان : النَّصْبُ والرَفْعُ .

والمؤلف رحمه الله مثل لهذه الحالة الثالثة بقوله : لا رَجُلَ في الدار ، ولا امرأة بدون تنوين . وهذا مثالُ الإعمالِ .

وبقوله : لا رَجُلَ في الدار ، ولا امرأة . وهذا مثالُ الإلغاءِ .

ومثالُ الإلغاءِ أيضًا . قوله تعالى : ﴿ لَا لَعْنُ فِيهَا وَلَا تَأْتِيَمٌ ﴾ . فكلمة « لَعْنُ » بَاشَرَتْهَا « لا » ، وهى نَكْرَةٌ ، ولكن لما تَكَرَّرَتْ « لا » أُلْغِيَتْ ، ولو لم تأتِ : ﴿ وَلَا تَأْتِيَمٌ ﴾ لكانَ يقالُ : لا لَعْنُ فِيهَا .

وهذه المسألة يُعَبَّرُ عنها النحويون بـ « لا حَوْلَ ولا قُوَّةَ إلا بالله » بدلًا من قولِ المؤلف : لا رَجُلَ في الدار ، ولا امرأة .

فالحلَاصَةُ الآنَ : أنَّ « لا » إذا دَخَلَتْ على معرفةٍ وَجِبَ إلغَاؤها ، وإذا فُصِّلَتْ وَجِبَ إلغَاؤها والتَّكْرَارُ ، وإذا بَاشَرَتْ وتَكَرَّرَتْ جاز الإعمالُ والإلغاءُ ، فتقولُ : لا رَجُلَ في الدارِ ، ولا امرأة ، ولا رَجُلَ في الدارِ ، ولا امرأة . وهذه المسألة فيما إذا تَكَرَّرَتْ « لا » مع المباشرة - احترازًا مما لو تَكَرَّرَتْ مع عدمِ المباشرة ، فهنا يَجِبُ الإلغاءُ ، وليس فيه إلا وَجْهٌ واحدٌ ، وهو الرَفْعُ ، فيتَجَوَّزُ لك في الأولِ وجهان - كما قال المؤلف - الإعمالُ والإلغاءُ ، فتقولُ : لا رَجُلَ - فتَبَيَّنَها على الفتحِ - في الدارِ ولا امرأة ، وتقولُ : لا رَجُلَ في الدارِ ولا امرأة .

ويجوزُ لك في الثانى ثلاثة أوجه ، إلا إذا رَفَعْتَ الأولَ ، يعنى : إن أَعْمَلْتَ « لا » - يعنى : جَعَلْتَهَا تَنْصِبُ - في الأولِ ، فبَيَّنْتَهُ على الفتحِ ، فَقُلْتُ : لا حَوْلَ ، جاز لك في الثانى ثلاثة أوجه ؛ الإعمالُ ، والنَّصْبُ مع التنوينِ ، والإهمالُ الذى هو الرَفْعُ ، ويكونُ مَنَوْنًا . فتقولُ : لا حَوْلَ ولا قُوَّةَ إلا بالله . « قُوَّة » هذا هو الوجهُ الأولُ ، وهو الإعمالُ فكما أَعْمَلْنَا الأولى نُعْمِلُ الثانيةَ ، وتقولُ فى إعرابِ هذا المثالِ :

لا : نافيةٌ للجنسِ .

حول : اسمها مبنئ على الفتح في محل نصب ، وخبرها محذوف ، تقديره : إلا بالله .
ولا قوة : الواو حرف عطف ، و « لا » : نافية للجنس ، و « قوة » : اسمها مبنئ على
الفتح في محل نصب .
إلا : أداة استثناء ملغاة .

بالله : جار ومجرور متعلق بمحذوف ، خبر « لا » الثانية .
ويجوز أن تجمل « بالله » خبراً لهما جميعاً .

إذن : إذا عملنا الأولى أعملنا الثانية ، فصار كل من الاسمين مبنئاً على الفتح .
وتقول : لا حول ولا قوة إلا بالله . « قوة » هذا هو الوجه الثاني ، وهو التنوين ،
يعنى : مع النصب . وإعرابها يكون هكذا :
لا : نافية للجنس .

حول : اسم « لا » مبنئ على الفتح ، في محل نصب .

ولا قوة : الواو حرف عطف ، ولا : نافية ، وقوة : معطوف على محل اسم « لا » .
كيف ؟ لأننا قلنا : إن اسم « لا » مبنئ على الفتح في محل نصب ، فإذا قلنا : ولا
قوة . صارت « قوة » معطوفة على محل اسم « لا » ؛ لأن محلها النصب .
وما الفرق بين هذا الوجه والذي قبله ؟

الجواب : أن هذا متون ، والأول غير متون .

ونقول : لا حول ولا قوة إلا بالله . وإعراب « ولا قوة » هكذا :
الواو : حرف عطف .

لا : نافية .

قوة : معطوف على محل « لا » واسمها . وكيف على محل « لا » واسمها ؟
الجواب : لأن محلها الرفع ؛ إذ إن محلها أنهما مبتدأ ، حيث وقعا في صدر الجملة .

وانفرق بين هذا والوجهين قبله أن هذا مرفوع، والوجهان قبله : منصوب مُنَوَّ،
وعبر مُنَوَّب .

وإذا أهملنا في الأولى - يعنى : لم تُعْمِلْهَا ؛ يعنى : رفعت الأول على أنه مبتدأ،
وَالْعَيْثُ « لا » . كأنها غير موحودة - جاز في الثاني وجهان : الإعمال ، والإهمال -
الإعمال : هو البناء على الفتح في محل نصب ، وليس النصب ، والإهمال : الرفع مع
التنوين - فنقول : لا حول ولا قوة إلا بالله ؛ لأنك أَعْمَلْتَ الثاني ، والأول أَهْمَلْتَهُ ،
وتقول : لا حول ولا قوة إلا بالله ، وإعراب هذين الوجهين يكون هكذا :

الوجه الأول : لا حول ولا قوة إلا بالله .

لا : نافية ملغاة .

حول : مبتدأ .

و : حرف عطف .

لا : نافية للجنس عاملة ، تنصب الاسم ، وترفع الخبر .

قوة : اسمها مبنئ على الفتح ، في محل نصب .

الوجه الثاني : لا حول ولا قوة إلا بالله .

لا : نافية للجنس ملغاة .

حول : مبتدأ .

الواو : حرف عطف .

لا : نافية للجنس ملغاة .

قوة : مبتدأ ، أو معطوف على الأول^(١) .

المهم أن « حول ، وقوة » على هذا الوجه الثاني ليسا اسمًا « لا » ، والخبر هو « بالله » .

(١) أى : على « حول » .

وهذان بيتان لابن مالك رحمه الله يُوضّحان كل ما مَضَى ، قال رحمه الله :

..... كَلَّا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ وَالثَّانِي اجْعَلَا

فهى هنا عاملة .

مرفوعاً أو منصوباً أو مُرْكَباً وإن رَفَعْتَ أَوَّلَا لَا تَنْصِبُ^(١)

فهذه ثلاثة : مرفوعاً ، أو منصوباً ، أو مُرْكَباً .

وقوله رحمه الله : وإن رَفَعْتَ أَوَّلَا لَا تَنْصِبُ . وما الذى يَبْقَى عندنا إذا لم نَنْصِبْ ؟

الجواب : الرفع ، والتركيب ، وهو البناء على الفتح ، فهو اختلاف عبارات فقط ، والمعنى واحد . فإذا قلنا أَعْمَلْنَا ، أَوْرَكْنَا ، أَوْ بَنَيْنَا على الفتح فالمعنى واحد . فإذا حِفِظْتُمْ هذين البيتين لَا يُشْكِلُ عليكم شَيْءٌ ، إن شاء الله .

وَلْيَعْلَمَنَّ أَنْكُمْ لَا يُمَكِّنُ أَنْ تُحْطِثُوا فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ إِلَّا إِذَا قُلْتُمْ : لَا حَوْلَ ، وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ .

ومثل « لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ » : قولُ النَّبِيِّ ﷺ : « لَا ضَرَرَ ، وَلَا ضِرَارَ »^(٢) . فكلمة « ضَرَار » يجوزُ فيها ثلاثة أوجه إذا بَنَيْتَ الأول ، ويجوزُ فيها وجهان إذا رَفَعْتَهُ ، فتقولُ : لَا ضَرَرَ ، وَلَا ضِرَارَ ، وتقولُ : لَا ضَرَرَ ، وَلَا ضِرَارَ ، وتقولُ : لَا ضَرَرَ ، وَلَا ضِرَارًا . هذا على إعمالِ « لَا » فى الأولِ « ضَرَر » .

وتقولُ : لَا ضَرَرَ ، وَلَا ضِرَارَ ، وتقولُ : لَا ضَرَرَ ، وَلَا ضِرَارَ . وهذا على إهمالِ « لَا » الأولى .

وَلَا يَصِحُّ مطلقاً أَنْ تقولَ : لَا ضَرَرَ ، وَلَا ضِرَارًا .

نقى لنا مسألة . وهى أنه إذا أَهْمَلْتَ الثانيةَ فالخبرُ للجميع ؛ يعنى : إذا قلتَ : لَا

(١) الألفية ، باب لا التى لفى الجنس ، البيتان رقم (١٩٩ ، ٢٠٠) .

(٢) أحمد ٣١٣/١ ، وابن ماجه (٢٣٤٠) ، (٢٣٤١) ، وحسنه التوى رحمه الله ، كما فى شرح الأربعين

حول ، ولا قوة إلا بالله . صار « بالله » خبراً لهما جميعاً .

وإذا قلت : لا حول ولا قوة إلا بالله فالخبر لهما جميعاً أيضاً .

وإذا أعملت الثانية فالخبر لها ، وخبر الأولى محذوف ؛ يعنى : إذا قلت : لا حول ، ولا قوة إلا بالله ، فخير الأولى محذوف دل عليه خبر الثانية ؛ لأنك جعلت الثانية مُستقلة بعملها .

❖ تيممة لكلام المؤلف رحمه الله : يقول العلماء : اسم « لا » النافية للجنس يكون مُركباً « مبنياً » ، ويكون منصوباً ، إن كان مفرداً فهو مبنى ، وإن كان غير مفرد فهو منصوب .

لكن ما هو المفرد هنا ؟

الجواب : المفرد هنا ما ليس مضافاً ، ولا شبيهها بالمضاف ، ولو كان جمعاً .

وغير المفرد ما كان مضافاً ، أو شبيهها بالمضاف .

فإذا قلت : لا رجل فى البيت . فهذا مفرد ؛ لأن « رجل » ليس مضافاً ، ولا شبيهها بالمضاف .

وكذلك : لا رجلين فى البيت . مفرد ؛ لأنه ليس مضافاً ، ولا شبيهها بالمضاف . وإعرابه هكذا :

لا : نافية للجنس .

رجلين : اسمها مبنى على الياء ، نيابة عن الفتحة ، فى محل نصب .

ولو قلت : منصوباً بالياء لكان خطأ صناعة ؛ لأن المفرد يكون مبنياً ، فنقول : مبنى على الياء ، نيابة عن الفتحة ، فى محل نصب .

وكذلك لا مُسلمين فى البلد . مفرد ؛ لأنه ليس مضافاً ، ولا شبيهها بالمضاف . وإعرابه هكذا :

لا : نافية للجنس .

مسلمين . اسمها مبنئ على الياء نيابة عن الفتحة في محل نصب .

وإذ قلت : لا غلام رجل حاضر . فهذا غير مقيد ، ولذلك يكون منصوباً .

ومثاله أيضاً أن تقول : لا سيارة أجرة هنا . فـ « سيارة » اسم « لا » منصوب ؛ لأنه مضاف .

ولا يصح أن تقول : لا غلام زيد . لأنه معرفة ، وهي لا تعمل في المعارف^(١) ، وعليه ففي هذا الأخير يجب أن تقول : لا غلام زيد . بالرفع ، ولهذا نقول في إعراب : لا رجل في البيت :

لا : نافية للجنس .

رجل : اسمها ، مبنئ على الفتح في محل نصب .

ونقول في إعراب : لا غلام رجل حاضر .

لا : نافية للجنس .

غلام : اسمها منصوب بها - ولا نقول : مبنئ - لأنه مضاف ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة في آخره .

والشيء بالمضاف هو ما تعلق به شيء من تمام معناه ؛ يعني : ما كان له معمول . ومثاله : لا ظالماً للناس مُفْلِح .

فـ « ظالماً » شبيهة بالمضاف ؛ لأنها تعلق بها شيء ، وهو « للناس » ، فنقول : هذه شبيهة بالمضاف ، ونصب اسم « لا » ، نقول : لا ظالماً للعباد مُفْلِح .

ومثله أيضاً : لا طالقاً جبلاً هنا . فـ « طالقاً » منصوب ، ولا يصح أن تقول : لا

(١) إما كان « غلام » في قولنا « غلام زيد » معرفة ؛ لأنه مضاف إلى معرفة ، والمضاف إلى معرفة كما تقدم يكون معرفة ، بينما كان « غلام » في قولنا : « غلام رجل » نكرة ؛ لأنه مضاف إلى نكرة ، والإضافة إلى النكرة لا تفيد التعريف ، وإما تفيد التخصيص ، والله أعلم .

طالع جبلاً . بالبناء على الفتح ؛ لأنَّ اسم « لا » « طالعا » هنا شبيهة بالمضاف ، فيجِبُ نصبه .

و « طالعا » هنا شبيهة بالمضاف ؛ لأنه مُقَيَّد بـ « جبلاً » ، فهو قد تعلَّق به شئ من تمام معناه ، معمولٌ له .

ومثاله أيضاً : لا ساكتاً في البيت حاضر . فـ « ساكتاً » شبيهة بالمضاف ، ولا يصح أن تقول : لا ساكناً في البيت حاضر ؛ لأنَّ هذا ليس بمفرد ، بل هو شبيهة بالمضاف .
ومثاله أيضاً : لا صاعداً الجبل ضعيف .

واعرابه :

لا : نافية للجنس .

صاعداً : اسمها منصوبٌ بها ، وعلامةُ نصبه الفتحةُ الظاهرةُ على آخره ، وفاعله مستترٌ جوازاً ، تقديره هو .

الجبل : مفعولٌ به منصوبٌ ، وعلامةُ نصبه الفتحةُ الظاهرةُ في آخره .

ضعيفٌ : خبرها مرفوعٌ بها ، وعلامةُ رفعه الضمةُ الظاهرةُ في آخره .

بَابُ الْمُنَادَى

باب المُنَادَى

قال المؤلف رحمه الله تعالى : (بابُ المُنَادَى) المُنَادَى خمسة أنواع للمفرد لعنه . والنكرة المقصودة ، والنكرة غير المقصودة ، والمضاف . والتبعية بالمضاف . فأما المفرد العلم والنكرة المقصودة ، فَيَتَنَيَّانِ عَلَى الضَّمِّ ، من غير تنوين ، نحو : يا زيد . ويا رجل . والثلاثة الباقية منصوبة ، لا غير .

قال المؤلف رحمه الله تعالى : بابُ المُنَادَى . المُنَادَى يعنى : المَدْعُو^(١) . هذا فى اللغة .

وأما فى الاصطلاح فهو المَدْعُو الذى اقْتَرَنَ بدعائه ياء النداء^(٢) ، أو إحدى أخواتها .

ياء النداء مثل : يا رجل .

أو إحدى أخواتها ، مثل : أَيْ رَجُل . فـ « أَيْ » هنا بمعنى « يا » ، ورُبَّمَا يُنَادَى بالهمزة ، فيقال : أَرْجُلُ كقول الشاعر :

أَظْلُمُ إِنَّ مُصَابِكُمْ رَجُلًا أَهْدَى السَّلامِ نَحِيَّةَ ظَلَمِ
إِذَنْ : الهمزة ، والياء ، وأى حروف نداء^(٣) .

ثم قال المؤلف رحمه الله تعالى : المُنَادَى يَتَنَوَّعُ إِلَى خَمْسَةِ أَنْوَاعٍ . الْمَفْرَدُ

(١) فالمُنَادَى - بفتح الدال المهملة ، مع ألف مقصورة بعدها - لغة : هو المطلوب إقباله مُطْلَقًا ، تقول : نَادَيْتُ زَيْدًا ، إِذَا طَلَبْتُ إِقْبَالَه .

(٢) فيكون المُنَادَى فى الاصطلاح هو المطلوب إقباله بـ « يا » ، أو إحدى أخواتها . مثاله : يا زيدُ قُمْ .

فكلمة « زيد » منادى ؛ لأنه طُلِبَ إقباله بحرف النداء « يا » .

(٣) ومن حروف النداء أيضًا :

-- أَيْ ، نحو :

أَيَا شَحَرَ الْحَابِورِ مَا لَكَ مُورِقًا كأنك لم تَجْرَعْ عَلَى ابْنِ طَرِيفٍ
وهيّا ، نحو : هَيَّا مُحَمَّدُ تَعَالَى .

لعلمه . و النكرة المقصودة ، والنكرة غير المقصودة ، والمضاف ، والمستبته مصنف .
 ولا . مفرد العلم^(٢) ، مثل : زيد ، وعمرو ، وبكر ، وخالد ، وما أشبه ذلك^(٣) .
 ثانيا . النكرة المقصودة مثل : رجل - تعنى : رجلاً مُعَيَّنًا - تقول : يا رجل .
 ومثل شخص - تعنى : شخصاً مُعَيَّنًا - تقول : يا شخص . ومثل قوم - تريدُ قوماً
 مُعَيَّنِينَ - تقول : يا قوم . وأمثالها كثيرة^(٤) .

ولا فرق فى النكرة المقصودة بين المفرد الدال على الواحد ، وبين المتن الدال على
 اثنين ، والجمع الدال على ثلاثة فأكثر .

ثالثاً : النكرة غير المقصودة مثل : أن يُنادى الإنسان شخصاً نكرة ، لا يقصده
 بعينه^(٥) ، مثل أن يقول الأعمى : يا ولداً ذُلّنى ، أو يا رجلاً ذُلّنى ، أو يا سامعاً قد ضِغْتُ .
 فهذا لا يُريدُ ولداً ، ولا رجلاً ، ولا سامعاً مُعَيَّنِينَ ، فيكون نكرة غير مقصودة^(٦) .
 والفرق بينهما^(٧) : أنك إذا قلت : يا رجل . كأنك تُشيرُ بأصبعك إليه تُقصدُه ،
 فهو مُعَيَّنٌ .

(١) حضر المؤلف رحمه الله المادى فى أنواع خمسة ، وعلى هذا جمهور النحاة ، ودليله الاستقراء . قاله
 السيوطى فى « الهمع » .

(٢) قد مضى فى باب « لا » النافية للجنس تعريف المفرد بأنه ما ليس مضافاً ، ولا مَبْهِيهاً بالمضاف ، وعليه
 فيشتمل مفرد ما فى باب المنادى المتن ، وجمع المذكر السالم ، وجمع المؤنث السالم ، وجمع التكسير
 مذكراً ومؤنثاً . وأيضاً مضى تعريف العلم فى باب النعت بأنه كل اسم دل على معنى دون قيد .

(٣) ومثاله أيضاً : يا فاطمة ، يا زيدان ، يا مسلمون ، يا مسلماً .

(٤) والنكرة المقصودة هى التى يُقصدُ بها من قبيل المنادى بكسر الدال المهملة - واحد معين . مما يصح
 إطلاق لفظها عليه .

ومعرفة كونها مقصودة يكون بمقتضى القرائن اللفظية أو الحالية .

(٥) فيكون مراد المادى واحداً غير معين .

(٦) وسحق قول ابواعط : يا غافلاً تَنَجَّبْ . فإنه لا يريد واحداً مُعَيَّنًا ، بل يريد كل من يُطلق عليه لفظ « غافل » .

(٧) أى : بين النكرة المقصودة ، والنكرة غير المقصودة .

و، قست يا رجلاً أَعِثْنِي فَإِنِّي عَطَشَانُ . فهذه نكرةٌ غير مقصودة .

رابعاً : المضافُ مثلُ : يا عبدَ الله ، يا غلامَ زيد ، يا عبدَ الرحمن .

خامساً : الشبهةُ بالمضاف . وهو الشبهةُ بالمضافِ فيما سبقَ في باب « لا » النافية للجنس ، وهو ما تعلّق به شيءٌ من تمامِ معناه^(١) .

مثل أن تقول : يا طالعا جبلاً اخمِلْنِي مَعَكَ .

وتقول : يا طالباً للعلم اجتهد .

ف « طالعا ، وطالبا » مُنادى شبيهٌ بالمضافِ ؛ لأنك : لم تُخصَّ واحداً مُعيّناً .

ثم رجع المؤلفُ بعد التنويع ، فذكر حكمَ كُلِّ واحدٍ ، فقال : فأما المفردُ العلمُ والنكرةُ المقصودةُ فيبينانِ على الضمِّ ، من غيرِ تنوين^(٢) .

فالمفردُ العلمُ يُثنى على الضمِّ من غيرِ تنوين ، فتقولُ : يا زيدُ ، ولا يصحُّ أن تقولَ : يا زيدُ ، ولا يصحُّ أن تقولَ : يا زيداً ، بل يحبُّ أن تقولَ : يا زيدُ .

ومثالُ النكرةِ المقصودةِ أن تقولَ : يا رجلُ . إذا كنتَ تُريدُ رجلاً مُعيّناً .

ومثالُها أيضاً أن تقولَ : يا مسلمون اتّقوا الله . تخاطبُ أقواماً معينين تعظهم .

والمؤلفُ رحمه الله يقولُ : المفردُ العلمُ . وما معنى العلمُ ؟ الجوابُ : هو ما عُيِّنَ به

(١) سواء أكان هذا المتعلّق به مرفوعاً ، نحو : يا حبيباً فقلْهُ ، أم كان منصوباً به ، نحو : يا حافظاً درسه ، أم كان مجروراً بحرف جرٍ يتعلّق به ، نحو : يا مُجِيباً للخير .

(٢) استُشِيرَ على المُصنّف رحمه الله قوله : فيبينانِ على الضمِّ من غيرِ تنوين . لأن كلمة « من غيرِ تنوين » يُعْنَى عنها كلمة « يبينان » ؛ لأن البناء لا يدخله التنوين . وهذا الاستنكار - والله أعلم - ليس في محله ؛ إذ قد ذكر السحابة أن هالك نوعاً من أنواع التنوين الأربعة التي تلحق الاسم يلحق الأسماء المبنية ، وهو تنوين التذكير . وانظر ما تقدم .

كما أن هالك من التنوين ما يلحق الحروف ، والحروف كلها مبنية ، وهو تنوين التثنية ، والتنوين الغالي : قال الشاعر :

قالت بناتُ القمِّ يا سَلَمَى وإِنْ كان فقيراً مُغليماً قالت وإِنْ

الشخص : مثل : زيد ، وبكر ، وخالد ، وما أشبه ذلك . هذا هو العلم ، وليس هو الشخص ؛ لأننا لو قلنا : هو الشخص لصح أن يتوجه النداء إلى كل ما له شخص ، فيشمل حتى الحجر ، وهذا ليس بصحيح .

قال المؤلف : يُتَّيَّن على الضم . ويكون ذلك في محل نصب ؛ لأن المؤلف يتكلم في منصوبات الأسماء ، فيكون المعنى أنه يُتَّيَّن على الضم ، أو ما ناب عنه ^(١) في محل نصب .

وأما الثلاثة الباقية فهي منصوبة لا غير ^(٢) ، قال المؤلف رحمه الله : والثلاثة الباقية منصوبة ، لا غير . وما هي الثلاثة الباقية ؟

(١) فإن كان يرفع بالضمه فإنه يبنى على الضمة ، نحو : يا محمد ، يا فاطمة ، يا رجل ، يا فاطمات . وإن كان يرفع بالألف نيابة عن الضمة - وذلك المثنى - فإنه يبنى على الألف ، نحو : يا محمدان ، ويا فاطمتان .

وإن كان يرفع بالواو نيابة عن الضمة - وذلك جمع المذكر السالم - فإنه يبنى على الواو ، نحو : يا مُحَمَّدُونَ .

وقد يكون البناء على الضم لفظاً ، نحو : يا زيد . فـ « يا » حرف نداء ، وزيد : منادى مبنى على الضم في محل نصب ؛ « يا » ؛ لأنها في معنى « ادعو » .

ومثال بناء النكرة المقصودة على الضم لفظاً : يا رجل . لمعنى . وقد يكون تقديرًا ، نحو : يا موسى ، يا قاضي . فـ « يا » : حرف نداء ، وموسى ، وقاضي : مبنيان على ضم مقدر ، تعلدرا في الأول ، واستقلالاً في الثاني .

ونحو : يا خدام ، ويا سيّو . مما كان مبنياً قبل النداء ، فـ « خدام » ، وسيّو : مبنيان على ضم مقدر على آخرهما ، مع من ظهورهما اشتغال المحل بحركة البناء الأصلي .

والحاصل أن المنادى للمرد يُتَّيَّن على ما يرفع به لو كان مُغَرَّبًا ، فـ « زيد ، ورجل » لو كانا مُغَرَّبَيْنِ لُرْفَعَا بالضمه ، فيبيان عليها في النداء ، والزيدان والزيدون لو كانا مُغَرَّبَيْنِ لُرْفَعَا بالألف والواو ، فيبيان عليهما في النداء .

(٢) إعراب « لا غير » ذكره الشيخ حسن الكفراوي رحمه الله في شرحه للأجرومية ، فقال رحمه الله ص ١١٠ . لا : نافية تعمل عمل « ليس » ، ترفع الاسم ، وتنصب الخبر .

غير اسمها مبني على الضم ، في محل رفع ؛ لحذف المضاف إليه ، وتية معناه ، والخبر محذوف ؛ أي : حائراً . اهـ

الحوب ب. هي : النكرة غير المقصودة ، والمضاف ، والمُشَبَّه بالمضاف ، فهذه الثلاثة تُنصَّب بالفتحة ، أو بما ناب عنها .

مثال المضاف . يا أبا زيد . ولا يصح أن تقول : يا أبو زيد .

ومثال التشبيه بالمضاف : يا طالعا جبلا احملي معك .

ومثال النكرة غير المقصودة : لو كان رجل في الليل ، لا يرى أحدا ، يصرخ ، ويقول : يارجلأ دُلِّي ، يا رجلأ دُلِّي ، يا شخصا دُلِّي . فهذا صحيح ؛ لأنه نكرة غير مقصودة .

ولكن لو كان هذا المنادى يرى رجلا مُعَيَّنًا إلى جنبه فإنه يقول : يا رجلأ ، دُلِّي . لأنه نكرة مقصودة ، فيَبْنَى على الضم^(١) .

(١) وبهذا ينتهي الكلام على باب المادى ، وداكم هو ملخص ما ذكر في هذا الباب :

- ١- المنادى اصطلاحاً هو المدعو الذى اقترن بدعائه بآء النداء ، أو إحدى أخواتها .
 - ٢- حروف النداء ، نحو : يا ، والهمزة ، وأنى ، وآيا ، وهيا .
 - ٣- المادى خمسة أنواع : العلم المرد ، والنكرة المقصودة ، والنكرة غير المقصودة ، والمضاف ، والتشبيه بالمضاف .
 - ٤- المراد بالمفرد فى باب النداء ، هو ما ليس مضافاً ، ولا شبيهاً بالمضاف ، وعليه فيدخل فى المفرد المشى والجمع بأنواعه الثلاثة .
 - ٥- النكرة المقصودة هي التى يُقصد بها من قِيلَ المنادى واحد معين ، مما يصح إطلاق لفظها عليه . ومعرفة كونها مقصودة يكون بمقتضى القرائن اللفظية والحالية .
 - ٦- النكرة غير المقصودة هي التى يقصد بها واحد غير معين .
 - ٧- التشبيه بالمضاف هو ما كانت صورته صورة مضاف ، وليس مضافاً حقيقة ، ويُضبط بأنه اسم تعلق به لفظ من تمام معناه .
 - ٨- حكم المفرد العلم والنكرة المقصودة أنهما يبنيان على الضم لفظاً ، أو تقديرًا ، أو على ما يورب عنها .
 - ٩- حكم النكرة غير المقصودة والمضاف والتشبيه بالمضاف أنهم يُنصبون بالفتحة ، أو بما يورب عنها .
- والحمد لله الذى نعمته تتم الصالحات .

بَابُ الْمَفْعُولِ مِنْ أَجْلِهِ

باب المفعول من أجله

قَالَ الْمُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى : (بَابُ الْمَفْعُولِ مِنْ أَجْلِهِ) ، وَهُوَ : الْأِسْمُ الْمَنْصُوبُ .
لَدَى يُذَكَّرُ بَيَانًا لِسَبَبِ وَقُوعِ الْفِعْلِ ، نَحْوُ قَوْلِكَ : قَامَ زَيْدٌ إِجْلَالًا لِعَمْرٍو ، وَقَصْدُنْتُ
إِبْتِغَاءَ مَعْرُوفِكَ .

قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ : بَابُ الْمَفْعُولِ مِنْ أَجْلِهِ . هُوَ مِنَ الْمَنْصُوبَاتِ ، وَيُسَمَّى الْمَفْعُولُ
لَهُ ^(١) ؛ يَعْنِي : أَنَّ النُّحَوِيْنَ ، بَعْضُهُمْ يَقُولُ : الْمَفْعُولُ مِنْ أَجْلِهِ ، وَبَعْضُهُمْ يَقُولُ : الْمَفْعُولُ
لَهُ . وَالْمَعْنَى وَاحِدٌ .

يَقُولُ الْمُؤَلِّفُ فِي تَعْرِيفِهِ : هُوَ الْأِسْمُ الْمَنْصُوبُ .
فَقَوْلُهُ : هُوَ الْأِسْمُ ^(٢) . خَرَجَ بِذَلِكَ الْفِعْلُ وَالْحَرْفُ .
وقَوْلُهُ : الْمَنْصُوبُ . خَرَجَ بِذَلِكَ الْمَرْفُوعُ وَالْمَجْرُوزُ .

وقَوْلُهُ : الَّذِي يُذَكَّرُ بَيَانًا لِسَبَبِ وَقُوعِ الْفِعْلِ . خَرَجَ بِهِ بَقِيَّةُ الْمَنْصُوبَاتِ .
وَهُنَا فَائِدَةٌ أُجِبَتْ أَنْ أَتَيْتُ عَلَيْهَا ، وَهُوَ أَنَّهُ فِي تَعْرِيفِ الْأَشْيَاءِ يُسَمَّى آخِرُ وَصْفٍ
فَضْلًا ، وَمَا قَبْلَهُ يُسَمَّى جَنْسًا ؛ لِأَنَّ مَا قَبْلَ آخِرِ وَصْفٍ لِلْمَعْرِفِ يَدْخُلُ فِيهِ الْمَعْرِفُ
وغيره ، فَهُوَ جَنْسٌ يَشْتَمِلُ أَنْوَاعًا ، وَآخِرُ وَصْفٍ يَخْرُجُ بِهِ مَا عَدَاهُ ، فَيَكُونُ فَضْلًا ؛ أَيْ :
فَاصِلًا مُتَمَيِّزًا .

وقَوْلُهُ : الْأِسْمُ . يَدْخُلُ فِيهِ جَمِيعُ الْأَسْمَاءِ الْمَرْفُوعَةِ وَالْمَنْصُوبَةِ وَالْمَجْرُورَةِ . إِذَنْ : هُوَ
جَنْسٌ .

وقَوْلُهُ الْمَنْصُوبُ . أَيْضًا ، يَشْتَمِلُ كُلَّ مَنْصُوبَاتِ الْأَسْمَاءِ ، فَهُوَ جَنْسٌ يَدْخُلُ فِيهِ أَنْوَاعٌ .
وقَوْلُهُ : الَّذِي يُذَكَّرُ بَيَانًا . هَذَا نُسَمِّيهِ فَضْلًا ؛ لِأَنَّهُ فَضْلٌ بَيْنَ الْمَفْعُولِ مِنْ أَجْلِهِ وَبَقِيَّةِ
الْمَنْصُوبَاتِ .

(١) وَيُقَالُ أَيْضًا : الْمَفْعُولُ لِأَجْلِهِ .

(٢) بِشَمْلِ الصَّرِيحِ وَالْمُؤَوَّلِ بِهِ .

فهذه القاعدة فيما إذا قرأت في التعريفات قول الشارحين لها : هذا جنس يَدْخُلُ فيه كذا وكذا . ثم يقولون : هذا فَصْلٌ يُخْرِجُ به كذا وكذا . فَأَخْرَجُ وصف يُسَمَّى فَصْلاً ، وما قبله جنساً .

فعلى سبيل المثال يقولون في تعريف الإنسان : إنه حيوانٌ يُعْرِبُ عَمَّا فِي قَلْبِهِ بِالنَّطْقِ .

وهذا أحسن من قولهم : حيوانٌ ناطقٌ . لأنك لو قلت : حيوانٌ ناطقٌ للإنسان تشاجرت أنت وإياه .

فقولنا : حيوانٌ . هذا جنسٌ .

وقولنا : يُعْرِبُ عَمَّا فِي قَلْبِهِ بِالنَّطْقِ . هذا فصلٌ ؛ لأنه يُخْرِجُ جميعَ الحيواناتِ . يقول المؤلف رحمه الله : هو الاسم المنصوب الذي يُذَكِّرُ بياناً لسبب وقوع الفعل . وعلامته أن يَقَعَ جواباً لكلمة « لِمَ » .

ومثل له المؤلف رحمه الله بمثالين :

المثال الأول : قام زيدٌ إجلالاً لعمرو . فكلمة « إجلالاً » اسمٌ منصوبٌ مذكورٌ لبيان سببِ الفعلِ ، فسببُ قيامِ زيدٍ إجلالاً لعمرو .

تقول : لِمَ قام زيدٌ ؟

الجواب : إجلالاً لعمرو .

المثال الثاني : قَصَدْتُكَ ابْتِغَاءَ معروفك . فـ « ابْتِغَاءَ » اسمٌ منصوبٌ مذكورٌ لبيان سببِ الفعلِ ، فأنت قد قَصَدْتَ فلاناً ابْتِغَاءَ معروفه .

إذن « ابْتِغَاءَ » مفعولٌ لأجله ، ولذلك يَصِحُّ أن تَقَعَ جواباً لـ « لِمَ » . لو قيل : لِمَ قَصَدْتُ فلاناً ؟ قال : ابْتِغَاءَ معروفه . إذن : المفعولُ لأجله من أسهلِ أبوابِ منصوباتِ الأسماء^(١) .

(١) ولابد في الاسم الذي يقع مفعولاً له من أن يجتمع فيه خمسة أمور -

وَأَعْلَمُ أَنَّ الْمَفْعُولَ لِأَجْلِهِ يَجُوزُ أَنْ يُجَرَّ بِـ « مِنْ » ، أَوْ بِاللَّامِ .

فَمَثَلًا : قَامَ زَيْدٌ إِجْلَالًا لِعَمْرٍو . يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ : قَامَ زَيْدٌ لِإِجْلَالِ عَمْرٍو .

وَتَقُولُ : صَفْتُ عِنْدَ فَلَانٍ مَهَابَةً لَهُ . فـ « مَهَابَةٌ » : مَفْعُولٌ لِأَجْلِهِ ، وَيَجُوزُ أَنْ تَقُولَ :

صَفْتُ عِنْدَ فَلَانٍ مِنْ مَهَابَتِهِ ، وَتَكُونُ « مِنْ » سَبَبِيَّةً ، وَتَكُونُ اللَّامُ لِلتَّعْلِيلِ ، وَيُعْرَبُ إِعْرَابًا عَادِيًّا ؛ أَيْ : تُعْرَبُ اللَّامُ « مِنْ » : حَرْفُ جَرٍّ ، وَالاسْمُ الَّذِي بَعْدَهُمَا اسْمًا مَجْرُورًا .

وَبِنَاءٍ عَلَى ذَلِكَ فَإِنَّهُ يَجُوزُ لَكَ أَنْ تَحْذِفَ « مِنْ » ، أَوْ اللَّامَ ، وَتُنْصِبَ ، وَيَجُوزُ لَكَ أَنْ تَأْتِيَ بِهِمَا ، وَتَجُزَّ .

❖ وَذَاكَمُ هُوَ إِعْرَابُ بَعْضِ الْأَمْثَلَةِ عَلَى ذَلِكَ :

الْمَثَالُ الْأَوَّلُ : قُمْتُ إِجْلَالًا لِعَمْرٍو .

= الأول . أَنْ يَكُونَ مُصَدِّرًا .

وَالثَّانِي : أَنْ يَكُونَ قَلْبِيًّا ، وَمَعْنَى كَوْنِهِ قَلْبِيًّا أَلَّا يَكُونَ دَالًّا عَلَى عَمَلٍ مِنْ أَعْمَالِ الْجَوَارِحِ ؛ كَالْيَدِ وَاللِّسَانِ ، مَثَلُ : « قِرَاءَةٍ ، وَضَرْبٍ » .

وَالثَّلَاثُ : أَنْ يَكُونَ عِلَّةً لِمَا قَبْلَهُ .

وَالرَّابِعُ : أَنْ يَكُونَ مُتَّجِدًا مَعَ عَامِلِهِ فِي الْوَقْتِ .

وَالْخَامِسُ : أَنْ يَتَّحِدَ مَعَ عَامِلِهِ فِي الْفَاعِلِ .

وَمِثَالُ الْأَسْمِ الْمُسْتَجْمَعِ لَهُدِهِ الشُّرُوطُ : « تَأْدِيَّتَا » مِنْ قَوْلِكَ : ضَرَبْتُ ابْنِي تَأْدِيًّا ؛ فَإِنَّهُ مُصَدِّرٌ ، وَهُوَ قَلْبِيٌّ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَعْمَالِ الْجَوَارِحِ ، وَهُوَ عِلَّةٌ لِلضَّرْبِ ، وَهُوَ مُتَّجِدٌ مَعَ « صَرَبْتُ » فِي الزَّمَانِ ، وَفِي الْفَاعِلِ أَيْضًا .

وَكَذَلِكَ الْمَثَالَانِ اللَّذَيْنِ ذَكَرَهُمَا الْمُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ قَدْ اسْتَوْفَى الشُّرُوطَ الْخَمْسَةَ ؛ فَإِنَّ الْإِجْلَالَ مُصَدِّرٌ ذُكِرَ بَيَانُ عِلَّةِ وَقُوعِ نَقِيَامِ ، وَهُوَ قَلْبِيٌّ ، وَوَقْتُهُمَا وَقَعْلُهُمَا وَاحِدٌ ، وَالْإِهْتِفَاءُ مَعَ الْقَصْدِ كَذَلِكَ .

وَكُنْ سَمِ اسْتَوْفَى هَذِهِ الشُّرُوطَ يَجُوزُ فِيهِ أَمْرَانِ : النَّصْبُ ، وَالْجَرُّ بِحَرْفٍ مِنْ حُرُوفِ الْجَرِّ الدَّالَّةِ عَلَى تَعْلِيلِ كِتَابَةٍ ، وَسَيَأْتِي بَيَانُ ذَلِكَ مَعَ ذِكْرِ الْأَمْثَلَةِ عَلَيْهِ فِي كِتَابِ الشَّارِحِ رَحِمَهُ اللَّهُ .

فَبِإِذَا فَقَدْ شَرَطَ مِنْ هَذِهِ الشُّرُوطِ تَقْيُّنَ الْجَرِّ بِالْحَرْفِ ، وَهُوَ اللَّامُ ، أَوْ مِنْ ، أَوْ فِى ، أَوْ الْبَاءُ .

مَثَلُ عَدَمِ الْمُسَدَّرِيَّةِ : جِئْتُكَ لِلشَّمَنِ .

وَمِثَلُ عَدَمِ الْإِتِّحَادِ فِي الْفَاعِلِ . جَاءَ رَيْدٌ لِإِكْرَامِ عَمْرٍو .

وَمِثَلُ عَدَمِ الْإِتِّحَادِ فِي الْوَقْتِ : جِئْتُكَ الْيَوْمَ لِإِكْرَامِكَ غَدًا .

وَمِثَلُ عَدَمِ كَوْنِهِ قَلْبِيًّا . جِئْتُ إِلَى الْمَكْتَبَةِ لِلْقِرَاءَةِ .

قَمْتُ : فعلٌ وفاعلٌ .

إجلالاً - مفعولٌ لأجله ، منصوبٌ على المفعولية ، وعلامةُ نصبه الفتحةُ الظاهرةُ في آخره .

لعمرو : جازٌّ ومجرورٌ .

المثال الثاني . قمتُ من إجلالِ عمرو . يعنى : الذى بعثنى على القيامِ لإجلالِ عمرو .

قمتُ : فعلٌ وفاعلٌ .

من : حرفٌ جرٌّ .

إجلال : اسمٌ مجرورٌ بـ « من » ، و« إجلال » مضافٌ ، و« عمرو » : مضافٌ إليه . ولو سُئلنا عن معنى « من » هنا قلنا : معناها السببيةُ .

المثال الثالث : قمتُ لإجلالِ عمرو .

قمتُ : فعلٌ وفاعلٌ .

لإجلال : اللامُ حرفٌ جرٌّ ، وإجلال : اسمٌ مجرورٌ باللام ، وعلامةُ جرّه الكسرةُ الظاهرةُ فى آخره ، وإجلال : مضافٌ ، وعمرو : مضافٌ إليه . ولو سُئلنا عن معنى اللام هنا ؟ قلنا : معناها التعليلُ ^(١) .

(١) اعلم - رحمك الله - أن للاسم الذى يقع مفعولاً لأجله ثلاث حالات :

الأولى : أن يكون مُقترَناً بـ « أل » .

ثانية : أن يكون مضافاً .

ثالثة : أن يكون محروفاً من « أل » ، ومن الإضافة .

ومى جميع هذه الأحوال يجوز فيه النصب والجر بحرف الجر ، إلا أنه قد يترجح أحد الوجهين ، وقد يستويان فى الجواز .

فإن كان مقترناً بـ « أل » فالأكثر فيه أن يجر بحرف جر دال على التعليل ، نحو : صرختُ اسى لتأديب ، ويقص بضمه ، نحو قول الشاعر =



= فَلَيْتَ لِي بِهِمْ قَوْمًا إِذَا رَكِبُوا شَتُّوا الْإِغَارَةَ فَرَسَانَا وَرُكْبَانَا

فهذه الإغارة مصبوب على أنه مفعول لأجله . وإن كان مضافاً جاز جوازاً مستوتياً أن يُجَرَّ بالحرف ، وأن يُنْصَب ، نحو : زرتك مَحْبَةً أدبك ، أو زرتك لمحبة أدبك . ومما جاء منصوباً قوله تعالى : ﴿ يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ مِنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ ﴾ .

وقال الشاعر :

وَأَغْفِرُ غَوْرَاءَ الْكَرِيمِ إِدْعَاةً وَأُغْرِضُ عَنْ شَتْمِ اللَّئِيمِ تَكْرِماً

بشهادة قوله : ادعاه . حيث وقع مفعولاً لأجله منصوباً ، مع أنه مضاف للضمير ، ولو جرّه باللام ، فقال : لادعاه . لكان سائغاً مقبولاً .

وبكسر محر داس . أل ، ومن الإضافة . فالأكثر فيه أن ينصب ، نحو : قمت إجلالاً للأستاذ ، ويقال جرّه بالحرف . وله أعلم . وانظر التحفة السنية ص ١٢٢ ، وشرح الكفراوى ص ١١١ .

بَابُ الْمَفْعُولِ مَعَهُ

باب المفعول معه

قال المؤلف رحمه الله تعالى : (باب المفعول معه) وهو الاسم المنصوب الذي يذكر لبيان من فعل معه الفعل ، نحو قولك : جاء الأمير والجيش ، واستوى ماء والخشبة .

قال المؤلف رحمه الله : باب المفعول معه ، المفعول معه . يعنى : المفعول الذى سببه المعية ؛ يعنى : المصاحبة .

وهذا يقول المؤلف فى تعريفه : هو الاسم المنصوب الذى يذكر لبيان من فعل معه الفعل^(١) .

فقلوبه : الاسم^(٢) . خرج به الفعل^(٣) والحرف^(٤) .

وقولته : المنصوب . خرج به المرفوع والمجرور^(٥) .

(١) وقال الشيخ محمد محيى الدين رحمه الله فى التحفة السنية ص ١٢٣ ، فى تعريفه : المفعول معه عند النجاة هو الاسم ، الفضلة ، المنصوب بالفعل ، أو ما فيه معنى الفعل وحروفه ، الدال على الذات التى وقع لفعل بمصاحبتها ، المسوق بواو ، تفيد المعية نصاً . اهـ

(٢) يشمل المفرد والمثنى والجمع ، والمذكر والمؤنث ، والمراد به : الاسم الصريح دون المؤول .

(٣) فالفعل المنصوب بعد واو المعية فى قولك : لا تأكل السمك وتشتت اللبن ؛ أى : لا تفعل هذا مع هذا ، لا يُشغى مفعولاً معه .

(٤) وقرب اسحة فى تعريف المفعول معه : الفضلة . معناه أنه ليس ركنًا فى الكلام ؛ فليس داعلاً ، ولا متداً ، ولا خيراً ، وخرج به العملة بعد الواو ، نحو : اشترك زيد وعمرو .

(٥) قال الشيخ محمد محيى الدين فى التحفة السنية ص ١٢٣ :

وقول المنصوب بالفعل أو ما فيه معنى الفعل وحروفه . يدل على أن العامل فى المفعول معه على ضربين الأول : الفعل ، نحو : حضر الأمير والجيش .

وسمى الاسم الدال على معنى الفعل المشتمل على حروفه ، كاسم الفاعل فى نحو : لأمر حصر وحيش . هـ

وخرج بدت نحو هذا لك وأباك ، فلا يجوز ؛ فإنه وإن تقدّم ما فيه معنى الفعل ، وهو اسم إشارة ، فإنه فى معنى «أشبه» ، والجار والمجرور فإنه فى معنى «استقر» ، لكن ليس فيه حروفه .

وهذان القيدان جنس .

وقوله الذي يذكّر لبيان من فعل معه الفعل . هذا فصل ، خرج به بقية المنصوبات . ولو قال المؤلف : الاسم المنصوب الذي يذكّر بعد واو ، بمعنى « مع » لكان أوضح وأحسن ، لأنّ قوله : الذي يذكّر لبيان من فعل معه الفعل . يشمل حرف العطف في مثل : قام زيد وعمرو . إلا أنّ قوله : المنصوب . يمتنع فيما إذا كان العطف على مرفوع أو مجرور ، لكن ما قلناه أوضح^(١) .

ومثل المؤلف رحمه الله على ذلك بمثالين .

المثال الأول : جاء الأمير والجيش . هنا يجوز في « الجيش » الرفع عطفاً على الأمير ، وحيث لا يدخل في هذا الباب ؛ لأنك ستقول : جاء الأمير والجيش ، فيكون اسماً غير منصوب .

ويجوز أن تقول : جاء الأمير والجيش^(٢) . على ما مثل به المؤلف ، وحيث يكون مفعولاً معه ، وتكون الواو بمعنى « مع » ؛ أي جاء الأمير مع الجيش .

إذن : يجوز في هذا التركيب وجهان :

الوجه الأول : جاء الأمير والجيش .

والوجه الثاني : جاء الأمير والجيش .

على الأول تكون الواو عاطفة ، وعلى الثاني تكون الواو واو المعية .

ولنعبر به على الوجهين .

(١) وأما قول الشيخ محمد محي الدين رحمه الله في تعريفه للمفعول معه : المسبوق بواو تفيد المعية نصاً

فقد ب . المسبوق بواو خرج يذكر الواو ما بعد « مع » في قولك : جاء زيد مع عمرو .

وخرج مسنداً للمعية نحو : مزجت ماءً وغسلاً . فإن المعية مستفادة من العامل ، لا من الواو .

وخرج بقوله نصاً ، ما بعد الواو في نحو : جاء زيد وعمرو . إذا أريد مجرد العطف .

(٢) بالنصب على أنه مفعول معه ، فإنه اسم صريح فضلة ، يتم الكلام ببلونه ، منصوب بالفعل ، وذكر لبيان

من صاحب الأمير في المجيء ، واقع بعد الواو التي بمعنى « مع » .

فتَقَوُّ على الوجه الأول : جاء الأمير والجيش .

جاء : فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ على الفتح .

الأميرُ : فاعلٌ مرفوعٌ ، وعلامةُ رفيعه ضمةٌ ظاهرةٌ على آخره .

الواوُ : حرفٌ عطفٍ .

الجيشُ : معطوفٌ على الأمير ، والمعطوفُ على المرفوعِ مرفوعٌ ، وعلامةُ رفيعه الضمةُ الظاهرةُ في آخره .

ونقولُ على الوجه الثاني : جاء الأميرُ والجيشُ .

جاء : فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ على الفتح .

الأميرُ : فاعلٌ مرفوعٌ ، وعلامةُ رفيعه الضمةُ الظاهرةُ على آخره .

الواوُ : واوُ المعيةِ .

الجيشُ : اسمٌ منصوبٌ بواوِ المعيةِ ، وعلامةُ نصبيهِ الفتحةُ الظاهرةُ في آخره .

المثالُ الثاني : استَوَى الماءُ والخشبةُ . يعنى : استَوَى الماءُ معَ الخشبةِ ؛ أى : صارَ مُساوياً لها .

وهنا لا يجوزُ أن تكونَ الواوُ عاطفةً ؛ لأنك لو جعلتَ الواوَ عاطفةً صارَ هناك استواءان ؛ استواءٌ للماءِ ، واستواءٌ للخشبةِ ، وهذا يُقْسِدُ المعنى ؛ لأنَّ المعنى أنَّ الماءَ حازَى الخشبةَ وساوها .

وعلى هذا فيستغنىُ هـى هذا المثالُ أن تكونَ الواوُ واوِ المعيةِ ، فتَقَوُّ في إعرابه :

ستوى فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ على الفتحةِ المقدَّرةِ على الألفِ منعٌ من ظهورِها التعذرُ .

مُ : فاعلٌ مرفوعٌ ، وعلامةُ رفيعه ضمةٌ ظاهرةٌ في آخره .

بواوِ المعيةِ .

خشبةٌ اسمٌ منصوبٌ بواوِ المعيةِ ، وعلامةُ نصبيهِ فتحةٌ ظاهرةٌ في آخره .

فإن نطق ناطق، فقال: استوى الماء والخشبة. فهذا خطأ؛ لأنه لا وجه للجزم، بل يجب أن يُنصَّب على المعية.

وإن نطق باطق آخر، فقال: استوى الماء والخشبة.

فهذا لا يصح أيضًا؛ لأنَّ الخشبة لم تَسَوَّ، بل الذى سَاوَى هو الماء، ومعنى هذا يُتَضَحُّ بالمثال، فهذا يتر عليه خشبة، والماء بدأ يَزْتَفِعُ شيئًا فشيئًا حتى وَصَلَ إلى الخشبة، حينئذ نقول: استوى الماء والخشبة؛ يعنى: أنَّ الماء ساواها.

ومثال ما يجوز فيه العطف والمعية: أن تقول: قام زيد وعمرؤ. فإنه يجوز فى هذا المثال أن تقول: قام زيد وعمرؤ. على العطف، وأن تقول: قام زيد وعمرؤ. على المعية.

لكن يقول العلماء فى الكتب الموسَّعة: إنَّ الأصل العطف إلا لسبب، وعلى هذا فإذا قلنا: جاء زيد وعمرؤ. كان أفصح من قولنا: جاء زيد وعمرؤ؛ لأنه على الأصل.

تقول: سافر زيد وعمرؤ. بالعطف، ويجوز أن تكون للمعية، فتقول: سافر زيد وعمرؤ، لكن الأرجح أن تقول: وعمرؤ؛ لأنَّ الأصل فى الواو أن تكون عاطفة، ولا تكون غير عاطفة إلا لسبب.

أمَّا إذا قلت: قمتُ وزيدًا. فهنا المعية أفصح؛ لأنه لا يُعْطَفُ على الضمير المُتَّصِل إلا بعد الضمير المنفصل.

قال ابن مالك:

وإن على ضمير رفيع مُتَّصِل عطف فافصل بالضمير المُتَّصِل
أو فاصِل ما وبلا فَضْلِي يَرِدُ فى النَّظْمِ فاشيًا وضعفه اعتقداً^(١)

فإعادة عدنا فى باب المفعول معه أنَّ كلَّ واوٍ عطفٍ يجوز أن تكون واوٍ للمعية. إلا إذا وقَّعت بعد فعلٍ لا يَقَعُ إلا من اثنين، فهنا لا يجوز أن تكون واوٍ

للمعية، وَيَتَعَيَّرُ العطفُ .

ومثلُ الفعل الذي لا يَقَعُ إلا من اثنين : أن تقولَ : تَشَارَكَ زيدٌ وعمرو . فهذا لا يمكنُ أن تقولَ : وعمرا . لأنَّ أصلَ « تَشَارَكَ » لا يَقَعُ إلا من اثنين ، فإذا قلتَ : وعمرا . صار الفعلُ لم يَقَعِ إلا من واحدٍ .

ومثالُ ذلك أيضا . أن تقولَ : تَقَاتَلَ زيدٌ وعمرو .

فهنا كذلك لا يجوزُ أن تقولَ : وعمرا . لأنَّ « تَقَاتَلَ » لا تكونُ إلا من اثنين ، ولو قلتَ : زيدٌ وعمرا . فمعناه أنها صارت من زيد وحده ، وهذا مُتَنَبِّهٌ .

والخلاصةُ : أنه إذا كان الفعلُ لا يَقَعُ إلا من واحدٍ^(١) فالواوُ تكونُ للمعية فقط ، وَيَتَنَبَّهُ العطفُ^(٢) ، وإذا كان لا يَقَعُ إلا من اثنين اِثْتَنَّيَتِ المعيةُ ، ووجبَ العطفُ ، وإذا كان يَقَعُ من الاثنين جميعا^(٣) ؛ هذا وهذا جاز الوجهان ، والعطفُ أرجحُ إلا لسبب . فعلى سبيل المثالِ إذا قلتَ : اشْتَرَكَ زيدٌ وعمرو .

تَتَنَبَّهُ هنا المعيةُ ؛ لأنَّ الاشتراكَ لا يكونُ إلا من اثنين ، فلا بدُ من العطفِ .

(١) أى : لا يصح تشريك ما بعد الواو لما قبلها فى الحكم ، نحو : أنا سائر والحبلى ، ونحو : ذاكرت والبطيخ . فإذ حمل لا يصح تشريكه للمتكلم فى السر ، وكذلك المصباح لا يصح تشريكه للمتكلم فى المذاكرة ، وقد مثل المؤلف لهذا النوع بقوله : استوى الماء والخشبة .

(٢) ويتعين النصب على أن ما بعد الواو مفعول معه .

(٣) أى : يصح تشريك ما بعد الواو لما قبلها فى الحكم ، نحو : حضر علىّ ومحمد . فإنه يجوز نصب « محمد » على أنه مفعول معه ، ويجوز رفعه على أنه معطوف على « على » ؛ لأن « محمدا » يجوز اشتركه مع « على » فى الحضور ، وقد مثل المؤلف لهذا النوع بقوله : جاء الأمير والحبيش .

وبذلك يتبين أن المؤلف رحمه الله إنما أتى بهذين المثالين ؛ لينبه على أن المفعول معه قد يكون وحب نصب ، فلا يجوز عطفه على ما قبله ، كما فى المثال فى كلامه ؛ فإنك لو رفعت احشبة باعصف على ، سكنت دست لاستواء إليهما ، والاستواء إنما يكون للماء على الشئ ، الذى هو دون الفرد ، أى هو حشة

و لاستواء : الارتفاع ، والخشبة : مقياس يُعرف به قَدْرُ ارتفاع الماء فى زيادته .

وفد يكون حذر النصب والعطف ، كما فى المثال الأول ؛ لصحة نسبة الجئى نكن من أمير وحيش

وإذا قلت : سِرْتُ والنَّيْلُ . يَمْتَنِعُ العَطْفُ ؛ لَأَنَّ السِّرَّ من واحد ، ولو عَطَفْتُ جعلْتُ السِّرَّ من اثنين .

وإذا قلت : استوى الماء والخشبة . مثلها يَمْتَنِعُ العَطْفُ ؛ لأنك لو عَطَفْتُ لكان يَتَسَاوَى الماء والخشبة ، فيَقَعُ الفعلُ منهما جميعاً ، وليس الأمرُ كذلك .

وإذا قلت : استوى البُرُّ والشعيرُ . جاز الوجهان ؛ لَأَنَّ الاستواءَ يكونُ من الشعيرِ والبُرِّ ، لكنَّ العطفَ أرجحُ إلا لسبب .

وبعد أن أنهينا الكلامَ على المفعولِ معه ، سنأتى ببيتٍ يَتَضَمَّنُ المفاعيلَ الخمسةَ ، قال فيه الناظم :

ضربتُ ضرباً أبا عمرو عَدَاةً أتى
وهذا البيتُ تَضَمَّنُ المفاعيلَ الخمسةَ :

فقولُه : « ضرباً » هو المفعولُ المطلقُ ، الذى هو المصدرُ .

وقولُه : « أبا عمرو » هو المفعولُ به .

وقولُه : « عَدَاةً » هو المفعولُ فيه .

وقولُه : « النيلَ » هو المفعولُ معه .

وقولُه : « خوفاً » هو المفعولُ لأجله .

وقولُ الناظمِ سِرْتُ والنيلَ . هل يجوزُ أن تكون الواوُ هنا عاطفةً ؟

اجوابُ لا ؛ لَأَنَّ النيلَ لا يَسِيرُ ، وأما تحركُ مائه فهو جريانٌ . وهذا نظيرُ قولِ المؤلفِ هنا : استوى الماء والخشبة .

قال المؤلفُ رحمه الله : وأما خبرُ كان وأخواتها ، واسمُ « إن » ، وأخواتها فقد تقدم ذكرهما فى المرفوعات ، إنما قال المؤلفُ ذلك ؛ لأنه قال : المنصوباتُ خمسة عشر . وهو لم يأتِ بخمسة عشر ، فأحالتنا رحمه الله فى خبرِ « كان » وأخواتها . واسمُ « إن » وأخواتها ، أحالتنا على ما سبق .

وذكرنا هناك أنه قد بقي عليه من المفعولات واحد ؛ لأن المؤلف عدَّ خمسة عشر ،
 وذكر أربعة عشر . والمتبقي هو مفعولا ظن وأخواتها ، وسبقت في باب النواسخ .
 وكذلك التواضع تقدّمت هناك ، وذكرنا أنها أربعة ، وهي : النعتُ والبدلُ والعطفُ
 والتوكيدُ .

وبذلك تمَّ الكلام على منصوبات الأسماء ، وكما قلتُ لكم : إن هذا الكتاب ،
 وإن كان صغير الحجم ، لكنه كثير الخيرات ، وفيه بركة كثيرة .

بَابُ الْمَخْفُوضَاتِ مِنَ الْأَسْمَاءِ

باب المخفوضات من الأسماء^(١)

قال المؤلف رحمه الله تعالى : (باب الخفوضات من الأسماء) الخفوضات ثلاثة أنواع : مخفوض بالحرف ، ومخفوض بالإضافة ، وتابع للمخفوض

قال المؤلف رحمه الله تعالى : باب مخفوضات الأسماء . يعنى : ما يُخَفَّضُ مِنَ الْأَسْمَاءِ ؛ لِأَنَّ الْأَسْمَاءَ إِذَا أَنْ تَكُونَ مَرْفُوعَةً ، أَوْ مَنْصُوبَةً ، أَوْ مَخْفُوضَةً ، وَقَدْ سَبَقَ لَنَا ذِكْرُ الْمَرْفُوعَاتِ ، وَذَكَرْنَا أَنَّهَا سَبْعَةٌ ، وَالْمَنْصُوبَاتِ ، وَذَكَرْنَا أَنَّهَا خَمْسَةٌ عَشَرَ .

وَذَكَرَ هَا رَجَمَهُ اللَّهُ الْمَخْفُوضَاتِ ، وَذَكَرَ أَنَّهَا ثَلَاثَةٌ أَنْوَاعٍ ، وَلَمْ يَذْكُرِ الْمَجْزُومَاتِ ؛ لِأَنَّ الْأَسْمَاءَ لَا تُجْزَمُ .

قال المؤلف رحمه الله . الخفوضات ثلاثة أنواع : مخفوض بالحرف ، ومخفوض بالإضافة ، وتابع للمخفوض^(٢) .

الأول : الخفوض بالحرف^(٣) ؛ يعنى : أَنَّهُ اسْمٌ دَخَلَ عَلَيْهِ حَرْفٌ مِنْ حُرُوفِ الْخَفْضِ ، فَيَكُونُ مَخْفُوضًا ، وَلَا يَدُ .

الثانى : الخفوض بالإضافة ؛ يعنى : أَنَّ هُنَاكَ اسْمًا أُضِيفَ إِلَيْهِ^(٤) ، لَا أَنَّهُ هُوَ

(١) قوله : باب الخفوضات من الأسماء . يتعلق به شيان . أولهما تعريفها لغة ؛ إذ هي مأخوذة من الخفض ، وهو ضد الارتفاع ، تقول : هذا مكان منخفض ؛ أى : غير مرتفع ، وفيه سُفْل .

والثانى : فى فور مصف : الخفوضات من الأسماء . دلالة على أن الخفض خاص بالأسماء ، وسبق .

(٢) عيى مؤلف رحمه الله الخفوضات بأنها ثلاثة ، ودليله الاستقراء ، كما قاله ابن هشام وغيره ، ولا أن بعضهم رد فسد رايها ، وهو الخفوض بالمجاورة ، ويُثَلِّثُونَ لَهُ بِقَوْلِ الْقَائِلِ . هَذَا مُحْتَرٌ صَتْ حَرْبٍ مَكْسَمَةٌ « حَرْبٌ » لِحَرْبِ بَعْتِ لَ « مُحْتَرٌ » ، فَكَانَ حَقُّهُ الرِّفْعُ ، إِلَّا أَنَّهُ جَرَّ لِجَاوِرَتِهِ لِمَا خُفِّصَ بِالْإِضَافَةِ ، وَهُوَ مُصَوِّفٌ إِلَيْهِ « صَبَّ » ، فَهُوَ مَرْفُوعٌ بِضَمَّةٍ مُقَدَّرَةٍ عَلَى آخِرِهِ ، مَنَعَ مِنْ ظَهْوَرِهَا اشْعَالُ الْخَلِّ بِحَرْكَةِ الْحَوَرَةِ .

بَلَاءُ اِحْمَهُورٍ مِنَ السَّحَابَةِ يَقُولُ : إِنَّ كَلِمَةَ « حَرْبٌ » صِفَةٌ ، فَهِيَ دَاخِلَةٌ فِي أَنْوَاعِ .

(٣) أى : بحروف الجر ، وقدمه المؤلف رحمه الله ؛ لِأَنَّهُ الْأَصْلُ .

(٤) فَيَكُونُ الْخَفْضُ لِلْإِسْمِ إِضَافَةً اسْمٍ قَبْلَهُ إِلَيْهِ ، وَمَعْنَى الْإِضَافَةِ نِسْبَةُ الثَّانِي لِلأَوَّلِ ، وَذَلِكَ كَحَوِ « مُحَمَّدٌ » مِنْ

فَوَيْتَ : حَاءُ عَلَامٍ مُحَمَّدٍ . فَإِنَّهُ مَخْفُوضٌ بِسَبَبِ إِضَافَةِ « عَلَامٌ » إِلَيْهِ . =

المصروف ، بل أضيف إليه ، فالمضاف إليه دائماً مخفوض .

الثالث المخفوض بالتَّعْبِيعِ^(١) ، وهي أربعة أشياء : التعبُّ ، والعطف ، والتوكيد ، والبدل .

فنعث المخفوض مخفوض ، وبأي شيء خُفِضَ ؟

الجواب . بالتَّعْبِيعِ .

وتوكيد المخفوض مخفوض بالتَّعْبِيعِ ، والمعطوف على المخفوض مخفوض بالتَّعْبِيعِ ، والبدل من المخفوض مخفوض بالتَّعْبِيعِ .

وهذه هي أقسام المخفوضات الثلاثة .

ومثال المخفوض بالحرف أن تقول : مررتُ بزيد . فهنا يجب الجزم ، ولو قلت : مررتُ بزيد . فإنه خطأ ؛ لأنه إذا دخل حرف الحذف وجب خفض الاسم .

ولكن لاحظوا أنَّ علامات الحذف تختلف ، فليست علامة الحذف الكسرة دائماً ، فقد تكون علامة الحذف الكسرة ، وقد تكون ما ينوب عنها .

وينوب عنها كما مرَّ : الفتحة ، والياء .

الياء : في المثنى ، وجمع المذكر السالم ، والأسماء الخمسة .

= وليعلم أن الإضافة لا تجتمع مع شيئين :

أولهما « أ » لأن الإضافة تعريف ، كما سبق ، وهـ « أ » تعريف ، كما سبق ، ولا يجتمع في الكلمة تعريفان .

والسبب لتبوين ، وسبق ؛ لأن وجود التبوين في الكلمة يدل على كمالها في الاسمية ، والإضافة تدل على نقصان الكلمة ، فلا يجتمع في الكلمة نقصان وتام .

(١) وهي أن يكون الحافض للاسم تَبْعِيْعَتَه لاسم مخفوض ؛ بأن يكون تعتاله ، أو معطوفاً عليه ، أو توكيداً له ، أو بدلاً منه . وقد سبق هذه التوابع عند الكلام على المرفوعات ، ولذا لم يذكرها المؤلف بعد ذلك تفصيلاً . وفحص على تفصيل الكلام ، فيما يتعلق بالقسمين الأولين ، وسيأتي إن شاء الله تعالى في كلام الشارح رحمه الله أمثلة على خفض هذه التوابع الأربعة .

و يفتح في الاسم الذي لا يُضَرَفُ ، فإذا جررنا الاسم الذي لا يُضَرَفُ بالفتحة فهو محفوضٌ . لكن نقولُ : مخفوضٌ بالفتحة نيابةً عن الكسرة .

انخفض بالاصافة ذكرنا أنه المضاف إليه ، وليس المضاف ؛ يعنى : هو الجزء الثانى من المركب تركيباً إضافياً ، ومثاله : غلامٌ زيد . ف « زيد » هو المخفوضُ بالإضافة ، وعلامةُ خفضه الكسرةُ .

فالقاعدة أنَّ كلَّ اسمٍ مضافٍ إليه فهو مخفوضٌ ، تقولُ مثلاً : هذا غلامٌ زيد . ولا تُقلُ : هذا غلامٌ « زيدٌ » أو « زيداً » ، بل يجبُ أن يكونَ مخفوضاً .

وتقولُ : ارتفع علمُ المسلمين . ف « علم » مضافٌ ، و « المسلمين » مضافٌ إليه ، مجرورٌ بالياء نيابةً عن الكسرة .

وتقولُ : هذا بيتُ أبيك . « بيت » مضافٌ ، و « أبى » مضافٌ إليه مجرورٌ بالإضافة ، وعلامةُ جرِّه الياءُ نيابةً عن الكسرة ، فهذا هو المخفوضُ بالإضافة .
سألُ المخفوضُ بالتبعية :

أولاً : مثالُ العت : تقولُ : مرزئُ يزيدِ الفاضلِ . فكلمةُ « الفاضلِ » مخفوضةٌ ؛ لأنها نعتٌ .

ثانياً : مثالُ العطف . تقولُ : مرزئُ يزيدِ وعمرو . ف « عمرو » مخفوضٌ ؛ لأنه معطوفٌ على مخفوضٍ ، وهو « زيد » .

وبحورُ أيضاً أن تقولُ : وعمراً . بالنصب ، كما مرَّ علينا فى باب المفعول معه ، ولكنَّ الأرجحَ العطفُ « وعمرو » .

ثالثاً : مثالُ التوكيد : نظرتُ إلى البيتِ كله .

ثم قال المُلَفِّ رحمه الله : فأما المخفوضُ بالحرف فهو ما يُخَفَضُ به (من ، وإلى ، وعن ، وعلى ، وفى ، ورُبُّ ، والباء ، والكاف ، واللام ، وحروف القسم . وهى بواو ، والياء ، والتاء ، أو د « واو رُبُّ » ، ود « مُدُّ ، ومُنْدُ ») .

هذه الحروف سبق ذكرها في أول هذا الكتاب^(١)، فيما عدا الحروف الثلاثة الأخيرة.

الحرف الأول . من . ومثاله : أَخَذْتُ من زيد . ومعناها الابتداء^(٢) .

الحرف الثاني : إلى . ومثاله : ذَهَبْتُ إلى المسجد . ومعناها : الغاية^(٣) .

الحرف الثالث : عن . ومثاله : ذَهَبْتُ عنه . ومعناها المُجَاوِزَةُ^(٤) .

(١) وأعادها رحمه الله هنا للمناسبة .

(٢) ولها معاني أخر ذكرها ابن هشام رحمه الله في مغنى اللبيب ١/ ٣٤٩ - ٣٥٤، ومن المعاني التي ذكرها رحمه الله :

١- التبويض ، نحو : ﴿ مِنْهُمْ مَنْ كَلَّمَ اللَّهُ ﴾ . وعلامتها إمكان مد « بعض » مسدداً ، كقراءة ابن مسعود : ﴿ حَتَّى تُلْقُوا بِأَعْيُنِكُمْ مَا يُخْبِرُونَ ﴾ .

٢- التعليل : نحو قوله تعالى : ﴿ بِمَا خَطِئْتَانِهِمْ أُعْرِفُوا ﴾ . ومنه قول الفرزدق في علي بن الحسين : يُغْضِي حَيَاءً وَيُغْضِي مِنْ مَهَابِهِ فَمَا يُكَلِّمُ إِلَّا حِينَ يَبْتَسِمُ

٣- مُرَادَفَةُ « ع » : نحو قوله تعالى : ﴿ قَوْلٌ لِلْقَائِيَةِ قُلُوبُهُمْ مِنْ ذِكْرِ اللَّهِ ﴾ ، وقوله تعالى : ﴿ يَا وَيْلَتَا فُذُّكُنَا فِي غَفْلَةٍ مِنْ هَذَا ﴾ .

٤- مرادفة « الباء » : نحو قوله تعالى : ﴿ يَنْظُرُونَ مِنْ حَلْزَفٍ خَفِيٍّ ﴾ . قاله يونس ، والظاهر أنها للابتداء . إلى غير ذلك من المعاني التي ذكرها رحمه الله .

وحرف الجر « ين » يجر الاسم الظاهر والمضمر أيضاً ، نحو قوله تعالى : ﴿ وَبَيْنَكَ وَمِنْ نُوحٍ ﴾ . فـ « من » في الأول حرف جر ، والكاف في محل جر ، وفي الثاني حرف جر ، و « نوح » محرور بـ « من » .

(٣) أي : كان غاية وانتهاء ذهابك المسجد .

وقد ذكر ابن هشام رحمه الله في مغنى اللبيب ١/ ٨٩، ٨٨ لها سعة معاني أخر .

وحرف الجر « إلى » يجر الاسم الظاهر والمضمر أيضاً ، نحو قوله تعالى : ﴿ إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جميعاً ﴾ ، ﴿ وَلِيَّيْهِ تُرْجَعُونَ ﴾ . و « إلى » في الأول حرف جر ، و « الله » مجرور بها . وفي الثاني حرف جر ، والهاء في محل جر .

(٤) وتجر الاسم الصاهر والصمير أيضاً ، نحو قوله تعالى : ﴿ لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ . وقوله تعالى : ﴿ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ ﴾ .

و « عن » في الآية الأولى حرف جر ، والمؤمنين : اسم مجرور بـ « عن » ، و علامة جره الياء بيابة عن بكسرة ، لأنه جمع مذكر سالم . و « عن » في الآية الثانية حرف جر ، والهاء في « عنهم » ، و « صمير » في محل جر .



حرف ث - اع على ومثاله : وضعت الشريط على المكتب . ومعناه « مسجلة » .
يعنى « الغنة » .

حرف ح - حامس . هـ . ومثاله : محمد فى المسجد . ومعناه « الضريبة » .

حرف السادس زب . ومثاله : رب حاضِر غائب . وهو يُفيدُ لتفصيل^{١٣} أو التكنيز ، وأحياناً يُفيدُ التوقع ؛ يعنى : رُبَّما يَحْضُرُ^(١٤) .

الحرف السابع . الاء . ومثاله : مررتُ بزيد . وهى تُفيدُ التَّغْدِيَةَ ، وهى معانٍ أخرى كثيرة^(١٥) .

(١) ونحو الاسم الظاهر والصغير أيضاً ، نحو قوله تعالى : ﴿وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفَرْجِ يَكْمَلُونَ ﴿٢٢﴾﴾ .
« عى » هى الأول حرف جر ، وانتهاء صمير فى محل جر ، وهى الثانى حرف جر ، وه « نكث » اسم محرور

(٢) ونحو الاسم الظاهر والصغير أيضاً ، نحو قوله تعالى : ﴿فَوَيْ السَّمَاءِ رُفُكُمُ﴾ ، وقوله تعالى : ﴿لَا يَبْغُؤُ﴾ .

« هى » هى الآية الأولى حرف جر . تجرّت اسماً ظاهراً ، وهو « السماء » .

وهى الآية الثانية تجرّت ضميراً ، وهو « الهاء » من « فيها » .

(٣) نحو : رب مُخْتَلِبٍ يُخَفَى ثَقُلَ إجماعه .

(٤) لا نحو « رب » إلا الاسم الظاهر المتكرر لفظاً ومعنى ، أو معنى فقط ، نحو : رب زحلي وأخيه .

« رب » حرف تقييد وحذف

رخص اسم محرور « رب » ، وعلامة حركه الكسرة الظاهرة فى آخره .

وحذف « و » حرف عطف ، وأخيه : معطوف على « رجل » ، والمعطوف على خبر محرور . وعلامة

حركه « و » من « أسماء الخمسة » ، أى مضاف ، والهاء مضاف إليه « مى على كسب فى محل »

ورُبَّما حذف « بُت » وهى عملها ، نحو قول امرئ القيس .

وليل كموج البحر أرخى سدوله

« ليل » : اسم محرور « رب » مُقْتَرَفَةٌ ؛ أى : ورث ليل . وقد تجرّ « رب » صمير عته . فى « مراد » .

« نكث » : صمير مطابق للمعنى ، نحو : رُبَّه زحلاً ، أو امرأة ، أو رجلين ، أو « لا » .

(٥) « رب » ههنا حركه الله فى معنى التلييب ١١٨ / ١ ١٢٩ أن حرف الجر اسم إجماعه ضمير معبر

« لا » اسم عذر والصمير حميفاً ، نحو قوله تعالى : ﴿لَسَدَهْنِ بَك﴾ ، وقوله تعالى : ﴿رَبُّهُ سُبُحَّانُهُ﴾ .

سورهتم . « الاء » هى الآية الأولى حرف جر ، حرف صمير ، وهو الكاف فى « ث »

« لا » الاء تجرّت اسماً ظاهراً ، وهو « البور » .

الحرف الثامن : الكاف . ومثاله : قول الشاعر :

أنا كالماء إن رَضِيتُ صَفَاءً وإذا غَضِبتُ كُنْتُ لَهِيْبًا
التشاهد : قوله : كالماء . و« الكاف » تُفِيدُ التَّشْبِيْهَ^(١) .

الحرف التاسع : اللام . ومثاله : هذا الكتابُ لمحمد . وهي تُفِيدُ المِلْكِيَّةَ^(٢) .

ثم ذكر رحمه الله حروف القسَم ، وهي :

١- الواو : ومثالها : والله إن هذه الأوراق لك . وما دُئنا قلنا : واو القسَم ، فهي تُفِيدُ القسَمَ .

٢- الباء : ومثالها : أَخْلِفُ بالله . وهي تُفِيدُ القسَمَ .

٣- التاء : ومثالها : تالله لقد رأيته .

ثم أتى المؤلف رحمه الله بحروف لم يشق ذكرها ، فقال : أو بـ (واو زُب ، وبـ مُد . ومُنْدُ) .

فهذه الحروف الثلاثة لم يتقدّم ذكرها في أول الكتاب :

أولاً : واو زُب^(٣) : هي التي تأتي بمعنى « زُب » ، كقول امرئ القيس :

وليل كموج البحر أرخى سدوله على بأنواع الهُجُوم ليبتلي^(٤)

(١) والكاف لا تخر إلا الاسم الظاهر ، نحو قوله تعالى : ﴿ مَثَلُ نُورِهِ كَمِشْكَاةٍ ﴾ . وسُدَّ حُرُوفُها للضمير .

(٢) واللام تدل كذلك على الاختصاص ؛ كقولك : هذا المفتاح لهذا الباب . أي : يخصه

وهي تخر الاسم الظاهر والمضمر جميعاً ، نحو قوله سبحانه وتعالى : ﴿ شَخَّ لَّهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾ ، وقوله : ﴿ لَهُ مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾ .

فاللام في الآية الأولى حُرُوت اسماً ظاهراً ، وهو لفظ الجلالة « الله » .

وفي الآية الثانية حُرُوت ضميراً ، وهو الهاء من « له » .

(٣) شُعِيت واو « رُت » ؛ لأن « زُب » مُقَدَّرَةٌ بعدها . ولا تدخل « واو زُب » إلا على مُسَكَّر ، ولا تتعلق إلا مُؤَخَّر ، والصحيح أنها واو العطف ، وأن الجزء « زُب » محذوفة ، خلافاً للكوميين والمُتَزِد . وانظر معى السيب لابن هشام ٤١٦/٢ .

(٤) من مُعَلَّقَتِهِ المشهورة « قَبَاتِلِكَ » ، وقد أنشده ابن هشام رحمه الله في أوضحه رقم (٣١٤) ، وهي شرح -

لشدهب . قوله . ليل . لأن معنى « ليل » : ورُبَّ ليل . فـ « واو » رُبْ هي التي تأتي بمعنى « رُبْ » .

حرف الثاني مما لم يذكره المؤلف فيما سبق : مُذ . تقول : ما رأيته مُذْ أقس . والقاعدة في « مُذْ » أنه إذا كان ما بعدها اسماً تكون حرف جر ، وإذا كان ما بعدها فعلاً فإنها لا تكون حرف جر .

الحرف الثالث مما لم يذكره المؤلف فيما سبق : مُنْذ . تقول : نزل المطر مُنْذُ الصباح الباكر . فـ « مذ » حرف جر ، والصباح : اسم مجرور بـ « مذ » ، وعلامة جرّه كسرة ظاهرة في آخره^(١) .

إذن : تكون حروف الجر التي عدها المؤلف رحمه الله هنا خمسة عشر حرفاً^(٢) .

= الشذور رقم (١٦٠) ، وفي معنى اللبيب رقم (٥٨٤) ، والأشمونى رقم (٥٧٨) .

(١) وهذان الحرفان الأخيران « مُذْ ، وَمُنْذُ » يُخَوِّران الأركان ، وهما يدلان على معنى « بين » إن كان المجرور ماضياً ، نحو : ما رأيته مُذْ يوم الخميس ، وما كُلفته مُنْذُ شهر . ويكونان بمعنى « فى » إن كان ما بعدهما حاضراً ، نحو : لا أكلّمه مُذْ يومنا ، ولا ألقاه مُنْذُ يومنا .

فإن وقع بعد « مُذْ » أو « مذ » فعل ، أو كان الاسم الذى بعدهما مرفوعاً فهما اسمان . مثال أن يقع بعدهما اسم مرفوع : ما رأيته مُنْذُ أو مُذْ يومان . فـ « مذ ، ومنذ » اسم مبتدأ بمعنى « أَمْد » ، وما بعده خبر ، أو بالعكس ، بمعنى « بين »^(٣) : أى : أَمْدُ عدم لقائه يومان ، أو : بينى ولقائه يومان . ومثال أن يقع بعدهما فعل : جِئْتُ مُنْذُ أو مُذْ دَعَا . فـ « مذ أو منذ » اسمان فى محل نصب على الضرفية .

(٢) فى الشيخ حسن الكفراوى فى شرح الاجرومية ص ١٦٥ . واعلم أن كل حار ومحرور لابد له من متعلق ، وذلك لمتعلق إما أن يكون فعلاً ، كما فى : « أَنْعَمْتُ عَلَيْهِمْ » ، فـ « أُنعمت » فعل وفاعل ، و« عليهم » جار ومحرور متعلق بـ « أنعم » على أنه مفعول فى محل نصب .

وإما أن يكون اسماً يُشبه الفعل ، كما فى : « غَيْرَ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ » فـ « غير » مضاف ، والمغضوب مضاف إليه ، وعليهم : حار ومجرور متعلق بالمغضوب ، على أنه نائب فاعل فى محل رفع .

وإما أن يكون اسماً مُؤَوَّلاً باسم آخر يشبه الفعل ، نحو : « وَهُوَ اللَّهُ فى السَّمَوَاتِ » فـ « فى السموات » حار ومحرور متعلق بلفظ الجلالة « الله » لتأويله بالمعبود . اهـ

(٥) أى : أن تكون « منذ ، أو مُذْ » ظرفين يتعلقان بمحذوف خبر مقدم ، وما بعدهما منبأ مؤخر ، ومعهما « بين ، وبين » مضافين .

سَمِىَ رَحِمَهُ اللَّهُ . وَأَمَّا مَا يُخَفَضُ بِالْإِضَافَةِ فَنَحْوُ قَوْلِكَ . غُلَامٌ رَيْدٌ . وَهُوَ عَلَى قِسْمَيْنِ : مَا يُقَدَّرُ بِاللَّامِ . وَمَا يُقَدَّرُ بِـ « مِنْ » . فَالَّذِي يُقَدَّرُ بِاللَّامِ نَحْوُ : غُلَامٌ رَيْدٌ . وَبِـ « مِنْ » نَحْوُ « ثَوْبٌ خَزٌّ » ، « وَبَابٌ سَاجٍ » ، وَ« خَاتَمٌ حَدِيدٌ » . قَوْلُهُ : نَحْوُ : يَعْنِي : مِثْلُ .

وَقَوْلُهُ : غُلَامٌ زَيْدٌ . هَذَا الْمَثَلُ لَا يَعْنِي الْحَصَرَ ، بَلْ مِنَ الْمُمْكِنِ أَنْ نَأْتِيَ بِمَثَالٍ آخَرَ ، فَقَوْلٌ : كِتَابٌ زَيْدٌ ، ضَيْفٌ زَيْدٌ ، وَهُوَ فِي اللُّغَةِ كَثِيرٌ ، وَفِي كَلَامِ النَّاسِ أَيْضًا كَثِيرٌ . وَهَذَا هُوَ الْمَجْرُورُ بِالْإِضَافَةِ ^(١) .

وَقَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ : وَهُوَ عَلَى قِسْمَيْنِ : مَا يُقَدَّرُ بِاللَّامِ ، وَمَا يُقَدَّرُ بِـ « مِنْ » ، فَالَّذِي يُقَدَّرُ بِاللَّامِ نَحْوُ : غُلَامٌ زَيْدٌ ، وَالَّذِي يُقَدَّرُ بِـ « مِنْ » نَحْوُ : ثَوْبٌ خَزٌّ . وَبَابٌ سَاجٍ ، وَخَاتَمٌ حَدِيدٌ .

يَعْنِي رَحِمَهُ اللَّهُ : أَنَّ الْإِضَافَةَ تَكُونُ عَلَى تَقْدِيرِ « اللَّامِ » ، وَتَكُونُ عَلَى تَقْدِيرِ « مِنْ » ، وَالضَّابُّ أَنَّهُ إِذَا كَانَ الثَّانِي « الْمُضَافُ إِلَيْهِ » جِنْسًا لِلأَوَّلِ « الْمُضَافِ » فَهِيَ عَلَى تَقْدِيرِ « مِنْ » .

بَقِيَ شَيْءٌ وَاحِدٌ لَمْ يَذْكُرْهُ الْمُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ ، وَهُوَ أَنْ تَكُونَ الْإِضَافَةُ عَلَى تَقْدِيرِ « فِي » ؛ كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ ﴾ . فَقَوْلُهُ : ﴿ مَكْرُ اللَّيْلِ ﴾ . هَذَا عَلَى تَقْدِيرِ « فِي » ؛ يَعْنِي : مَكْرٌ فِي اللَّيْلِ ، وَضَابُّهُ أَنْ يَكُونَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ ظَرْفًا لِلْمُضَافِ ، فَحِينَئِذٍ تَكُونُ عَلَى تَقْدِيرِ « فِي » . فَالْإِضَافَةُ إِذَنْ تَكُونُ عَلَى تَقْدِيرِ : « مِنْ » ، وَعَلَى تَقْدِيرِ « فِي » ، وَعَلَى تَقْدِيرِ « اللَّامِ » .

تَكُونُ عَلَى تَقْدِيرِ « مِنْ » إِذَا كَانَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ جِنْسًا لِلْمُضَافِ ^(٢) . وَتَكُونُ عَلَى تَقْدِيرِ « فِي » إِذَا كَانَ ظَرْفًا لَهُ .

(١) هُوَ قِسْمُ الثَّانِي مِنَ الْمَخْفُوضَاتِ .

(٢) أَوْ عِدَّةٌ أُخْرَى : أَنْ يَكُونَ الْمُضَافُ جَزْئًا وَبَعْضًا مِنَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ ، نَحْوُ : بُحَّةٌ صُوفٌ ، وَبِـ « مِنْ » وَبِـ « فِي » وَبِـ « اللَّامِ » .

وتكون على تقدير اللام فيما عدا ذلك^(١).

وقد مثل المؤلف رحمه الله لما تكون فيه الإضافة على تقدير « من » ثلاثة أمثلة :
المثال الأول : ثوب خز - الخز نوع من الحرير - فإن الإضافة هنا على تقدير « من » لأن الثاني جنس للأول .

المثال الثاني : باب ساج - لأن المعنى باب من ساج « الثاني جنس للأول » .
المثال الثالث : خاتم حديد . فإنها أيضًا على تقدير « من » ؛ يعنى : خاتمًا من حديد .

ومثال ذلك أيضًا أن تقول : ساعة ذهب . فإنها أيضًا على تقدير « من » .
ومثال ما كانت الإضافة فيه على تقدير « فى » : قوله تعالى : ﴿ بَنِي مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ ﴾ . فالإضافة هنا على تقدير « فى » ؛ لأن الثاني « الليل » ظرف للأول « المكر » ، والقاعدة - كما سبق - أن الإضافة تكون على تقدير « فى » إذا كان المضاف إليه ظرفًا للمضاف .

ومثال ذلك أيضًا : أن تقول : بزذ الليل . فالإضافة هنا على تقدير « فى » ، ويجوز أن تكون جنسية ؛ لأن البرد فى الليل جنس غير جنس البرد فى النهار .
ومثال ذلك أيضًا : أن تقول : صناعة الليل . فإن الإضافة هنا على تقدير « فى » ؛ إذ إن المعنى : صناعة فى الليل ؛ يعنى : أنه مصنوع فى الليل .

وأما كيفية إعراب المضاف والمضاف إليه فهي واضحة ، وهى أن الجزء الأول

(١) أى : أب كل ما لا يصلح فيه أحد النوعين المذكورين فإن الإضافة تكون فيه على معنى اللام .

وهذه اللام إما أن تعيد الملك ، وذلك إذا كانت واقعة بين ذاتين ، إحداهما تملك ؛ نحو : علام ريد ، أى : مملوك له .

وإما أن تعيد الاحتصاص ، وذلك إذا وقعت بين ذاتين ، لا ملك لأحدهما ؛ نحو : محل الفرس ، أى : مستحق به .

وإن تعيد الاستحقاق ، وذلك إذا وقعت بين معنى وذات ، نحو : حقد الله ؛ أى : مستحق به .

يُغَرِّثُ عَلَى حَسَبِ الْعَوَامِلِ ، وَأَمَّا الْجُزْءُ الثَّانِي فَهُوَ كَمَا قَالَ الْمُؤَلِّفُ يُغَرِّثُ مِضافًا إِلَيْهِ مَخْفُوضًا دَائِمًا .

فَنَقُولُ مَثَلًا : هَذَا عَبْدُ اللَّهِ ، وَرَأَيْتُ عَبْدَ اللَّهِ ، وَمَرَرْتُ بِعَبْدِ اللَّهِ .

أَمَّا لَفْظُ الْجَلَالَةِ فَهُوَ مَجْرُورٌ دَائِمًا ، فَاَلْمِضافُ إِلَيْهِ مَجْرُورٌ دَائِمًا ، وَالْمِضافُ بِحَسَبِ الْعَوَامِلِ^(١) .

وَيَقُولُ مُحَقِّقُ هَذَا الْكِتَابِ ، الْفَقِيرُ إِلَى رَبِّ الْأَرْبابِ - عَافَاهُ اللَّهُ مِنَ الْفِتَنِ - :
فَرَعْتُ مِنْ إِتْمَامِ التَّعْلِيقِ وَالتَّحْقِيقِ وَالتَّنْسِيقِ وَالْمَرَاجَعَةِ لِهَذَا الْكِتَابِ الْعُجَابِ بَعْدَ نَحْوِ
سِتِّينَ مِنْ بَدَايَةِ الْعَمَلِ فِيهِ ، مُعَيِّدًا لِلنَّظَرِ ، مُقَلِّبًا لِلْفِكْرِ ، وَذَلِكَ لَيْلَةَ الْجُمُعَةِ الْخَادِي
وَالْعِشْرِينَ مِنْ شَهْرِ شَعْبَانَ ، سَنَةِ أَرْبَعٍ وَعِشْرِينَ وَأَرْبَعِمِائَةٍ وَأَلْفٍ ، فِي السَّاعَةِ الْوَاحِدَةِ إِلَّا
الثَّلْثَ ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي بِنِعْمَتِهِ تَتِمُّ الصَّالِحَاتُ ، وَاللَّهُ أَسْأَلُ أَنْ يُؤَفِّقَنَا وَإِخْوَانَنَا الْمُسْلِمِينَ
لِفَهْمِ كِتَابِهِ وَسُنَّةِ رَسُولِهِ ﷺ ، وَالْعَمَلِ بِهَا طَاهِرًا وَبَاطِنًا فِي الْعَقِيدَةِ وَالْعِبَادَةِ وَالْمُعَامَلَةِ ،
وَأَنْ يُحَسِّنَ الْعَاقِبَةَ لَنَا جَمِيعًا ، إِنَّهُ جَوَادٌّ كَرِيمٌ .

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ، وَصَلَّى اللَّهُ وَسَلَّمْ عَلَى نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ ، وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ
أَجْمَعِينَ .

(١) وَقَدْ تَرَكَ الْمُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ الْكَلَامَ عَلَى الْقِسْمِ الثَّالِثِ مِنَ الْمَخْفُوضَاتِ ، وَهُوَ الْمَخْفُوضُ بِالشَّبْعِيَّةِ ، وَغَدَرُهُ فِي ذَلِكَ أَنَّهُ قَدْ سَبَقَ الْقَوْلُ عَلَيْهِ فِي آخِرِ أَبْوَابِ الْمَرْفُوعَاتِ مُقْصَلًا .

تنويه

إن الحمد لله نحمده ، ونستعينه ، ونستغفره ، ونتوب إليه ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ، ومن سيئات أعمالنا ، من يهده الله فلا مضل له ، ومن يضلل فلا هادي له ، وأشهد ألا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ، صلى الله عليه ، وعلى آله وأصحابه ، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين ، وسلم تسليماً .

وبعد : فإنه قد سبق أن طُبع شرح الشيخ ابن عثيمين رحمه الله للآجرومية عدة مرات ، ولكنه للأسف الشديد كان مليئاً بالسقطات والتحريفات والأخطاء في التشكيل التي جعلته يخرج في صورة لا يرضاها الله عز وجل .

وللأسف الشديد وجدت أن من قام بطباعة هذا الكتاب بعد طبعته الأولى لم يراجع متن الكتاب على الشرائط التي فيها شرح الشيخ رحمه الله ، بل كتبه كما هو ، وهذا - عافانا الله من ذلك - ليس من باب الأمانة ، التي أمرنا الله بتأديتها إلى عباده .

وانني لا أكتب هذه الكلمات من أجل رواج نسختي ، فأنا أعلم جيداً أن البقاء لن يكون إلا للأصلح ، وسوف يجد قارئ هذه النسخة مقدار المجهود الذي بُذِل فيها جليلاً ، إذا تأملَ حواشئها ، وتنظيمها ، فقد جعلتها تخرج على هيئة مؤلف ، لا على هيئة شرائط منسوخة .

وأنا ولله الحمد والمنة لم أفرط في سماع كلمة واحدة من شرائط الشيخ قيد أنملة ، ومطابقتها على الشرح المطبوع .

وحتى تكون الصورة أوضح ، والكلام مُشَيَّفًا فأنا قد ذكرت ههنا بعض السقطات والتحريفات على سبيل المثال ، لا على سبيل الحصر ؛ إذ حصر ذلك من الصعوبة بمكان لكثرتها جداً ، وإن كان الكتاب لا تكاد تخلو فيه صفحة واحدة من سقطات كثيرة - التي فيها سقط أو أكثر حتى يطمئن قلبك لما ذُكرت لك :

أولاً: السقطات :

١- وقع في المطبوع ص ١٤ من نسخة ،...، وص ٤٠ من نسخة :... وفي سورة ألكم ﴿كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾ ﴿سَوْفَ﴾ . فإن ختمت الكلمة بقاء لغير التأنيث ، وسقط منه ما موقعه عند النجمة : « تعلمون فعل والدليل دخول سوف عليه . إذن كل كلمة دخلت عليها السين فهي فعل ، وكل كلمة دخلت عليها سوف فهي فعل ، وانتبه لقولنا . . . إلخ كما في طبعنا ص ٣٧، ٣٨ فهنا سقط في المطبوع حوالي اثني عشر سطرًا . والله المستعان .

٢- وقع في المطبوع ص ١٠ من نسخة ،...، وص ٢٨ من نسخة :... والفعل ما دل على معنى في نفسه وإنما يظهر معناه في غيره . وسقط منه في الموقع المشار إليه بالنجمة : ودل بهيئته على الزمان ، والحرف ما ليس له معنى في نفسه . فسقط هذا السطر من النسختين المطبوعتين . وإنا لله وإنا إليه راجعون .

٣- وقع في المطبوع ص ٤١٢ من نسخة ،...، وص ٤٣٠ من نسخة ... سقط قول المؤلف : في باب النواسخ . بعد قوله : وسبقت .

إلى غير ذلك من السقطات الكثيرة جدًا ، وإنما تركناها خشية الإطالة ، ولأن فيما ذكرناه كفاية .

وهذا عن السقطات ، وأما عن التصحيقات والتحريفات والأخطاء في ضبط الكلام فحذث ولا حرج ، ومنها :

١- وقع في المطبوع ص ١٠٨ من نسخة ،...، وص ١٣٢ من نسخة ... (فضلة) والصواب : فذلّكة .

٢- وقع في المطبوع ص ٤١٩ من نسخة ،...، وص ٤٣٨ من نسخة :... لأنه هو المضاف ، والصواب : لا أنه هو المضاف ، بل أضيف إليه .

٣- وقع في المطبوع ص ٤١٢ من نسخة ،...، وص ٤٣٠ من نسخة :... وهو مفعول ظر وأخواتها . والصواب : وهو مفعولا ظن وأخواتها .

٤- وقع فى المطبوع ص ٢٨٥ من نسخة ... ، وص ٣١٠ من نسخة ... هذا أبلغ فى نفسه ، والصواب : هذا أبلغ فى مكنه .

٥- وقع فى المطبوع ص ١٤٠ من نسخة ... ، وص ١٦٤ من نسخة ... : مُتَعَذِّر . والصواب : مُتَعَسِّر .

٦- وقع فى المطبوع ص ١٣٢ من نسخة ... ، وص ١٥٦ من نسخة : ومَرَأ ... فاعْضُدا ، والصواب : ومَنْ رَأَى ... فاعْضُدا .

٧- وقع فى المطبوع ص ٣٧٤ من نسخة ... ، وص ٣٩٤ من نسخة ... ، متعلق بمعطوف ، والصواب : متعلق بمحذوف .

إلى غير ذلك من التصحيفات والتحريفات التى يُخْجَل من وجودها فى كتاب يستعين به طالب العلم فى دراسته .

أما الأخطاء فى التشكيل فهذه يعلمها من له أدنى نظر فى علم النحو ، ولذلك فإننى أوجه نصيحة إلى أخوتى اللذين قاما بخدمة هذا الكتاب ، وهى وإن كانت ربما تكون ممن هو أقل منهما ديناً وعلماً ، ولكن فذكُرْ ، إن الذكرى تنفع المؤمنين ، وهى ببساطة أن هذا الكتاب الذى نقدمه للقارئ دين يَتَذَنُّ به لربه ، ويتعبد به إليه ، فإن كان مليئاً بما يفسده من السقطات والتحريفات أدى إلى عكس مقصوده .

والحمد لله رب العالمين وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم وختاماً . أحب أن أحيط علم القارئ أننى قد تركت أسئلة الشيخ للطلبة والإحابة عليها عمداً ؛ لأسى شرعت فى صناعة جزء آخر لهذا الكتاب يكون عبارة عن س و ج على الآجرومية والله الموفق - وسيكون هذا الجزء حاوياً لأسئلة الشيخ وإجاباتها وأسئلة التحفة السية وإحاثتها ، وغير ذلك من الأسئلة مع الإجابة عليها . والله المستعان

فهرس الموضوعات

فهرس الموضوعات

٣	متن الآجرومية
١٥	متن الدرلة البهية « نظم الآجرومية »
٣١	شرح المقدمة الآجرومية ..
٣٣	مقدمة التحقيق
٤٠	ترجمة ابن آجروم رحمه الله
٤٤	مقدمة الشارح
٥٣	تعريف الكلام
٦١	أقسام الكلام
٦٦	علام الاسم
٧٨	علامات الفعل
٨٣	علامة الحرف
٩٠	باب الإعراب
١٠٣	أنواع الإعراب ..
١١٠	باب معرفة علامات الإعراب
١١٣	مواضع الضمة
١٢٣	نيابة الواو عن الضمة
١٣٥	الأفعال وأنواعها

١٣٦	نيابة الألف عن الضمة
١٤٣	نيابة النون عن الضمة
١٤٩	علامات النصب
١٥٠	علامات النصب
١٥٢	الفتحة ومواضعها
١٥٨	نيابة الألف عن الفتحة .
١٦١	نيابة الكسرة عن الفتحة
١٦٥	نيابة الياء عن الفتحة
١٦٨	نيابة حذف النون عن الفتحة
١٧٧	علامات الخفض
١٧٩	الكسرة ومواضعها
١٨٥	نيابة الياء عن الكسرة
١٩٢	نيابة الفتحة عن الكسرة
٢٢٣	علامتا الجزم
٢٢٦	موضع السكون
٢٢٩	مواضع الحذف
٢٣٨	المعربات
٢٤١	المعربات بالحركات
٢٤٨	المعربات بالحروف

٢٥٠	إعراب المثني
٢٥٤	إعراب جمع المذكر السالم
٢٥٦	إعراب الأسماء الخمسة
٢٥٨	إعراب الأفعال الخمسة
٢٦٠	الأفعال وأنواعها
٢٦٤	أحكام الفعل
٢٨٥	نواصب المضارع
٣٣٢	جوازم المضارع
٣٤٩	القسم الثاني من الجوازم : ما يجزم فعلين
٣٨٤	باب مرفوعات الأسماء
٣٨٩	باب الفاعل
٣٩٣	أقسام الفاعل ، وأنواع الظاهر منه
٤٠١	أنواع الفاعل المضمَر
٤١٤	النائب عن الفاعل
٤١٩	تغيير الفعل بعد حذف الفاعل
٤٢٢	أقسام نائب الفعل
٤٣٢	باب المبتدأ والخبر
٤٤٣	المبتدأ قسمان : ظاهر ، ومضمَر
٤٤٩	أقسام الخبر

- ٤٦٠ نواسخ المبتدأ والخبر
- ٤٦٣ كان وأخواتها
- ٤٧٩ أنواع خبر كان وأخواتها
- ٤٨٢ إن وأخواتها
- ٤٩٣ فتح همزة أن وكسرها
- ٤٩٦ جواز تقديم خبر كان وأخواتها وأن وأخوتها على اسمها
- ٤٩٩ ظن وأخواتها
- ٥١٥ باب النعت
- ٥٢٤ المعرفة وأقسامها
- ٥٤٢ النكرة
- ٥٥٠ باب العطف
- ٥٦٩ حكم حروف العطف
- ٥٧٥ باب التوكيد
- ٥٧٩ ألفاظ التوكيد المعنوى
- ٥٨٦ باب البدل
- ٥٨٩ أنواع البدل
- ٥٩٧ بعض الفوائد التى تتعلق بدرس التوابع
- ٦٠٠ باب منصوبات الأسماء
- ٦٠٥ باب المفعول به

٦٠٩	أنواع المفعول به
٦٢٠	باب المصدر
٦٢٤	أنواع المفعول المطلق
٦٢٧	باب ظرف الزمان ، وظرف المكان
٦٣٢	ظرف المكان
٦٣٧	باب الحال
٦٣٨	باب الحال
٦٤٣	شروط الحال ، وشرط صاحبها
٦٤٩	باب التمييز
٦٥٧	شروط التمييز
٦٥٩	باب الاستثناء
٦٦٢	حكم المستثنى بـ « إلا »
٦٧٢	المستثنى بـ « غير » وأخواتها
٦٧٤	المستثنى بـ « عدا » وأخواتها
٦٧٩	باب « لا »
٦٨٠	شروط إعمال « لا » عمل « إن »
٦٩٢	باب المنادى
٦٩٨	باب المفعول من أجله
٧٠٤	باب المفعول معه

- ٧١٢ باب المخفوضات من الأسماء
- ٧٢٣ تنويه
- ٧٢٧ فهرس الموضوعات

* * *